

كتاب في الطب

علاء

شرح منافع الطب

المسئلة

التجريد لنفع الصيد

الكتاب في الطب

محمد بن أحمد

بدره بختوار

إهداء ٢٠٠٦

**رحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة**

حَاشِيَةُ الْجَزِيِّ
عَلَى
شَرْحِ مَنْهَجِ الطُّلَّابِ

المُسَمَّاةُ
التَّجْرِيدُ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ

الجزء الثاني

و بهامشه مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة
الشيخ الكبير محمد المرصفي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

المكتبة الإسلامية

محمد أزدمنير

ديار بكر - تركيا

مطابق: ٢٢٢٢

العاصمة

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الزكاة﴾

هي لغة التطهير والنماء
وغيرهما وشرعا اسم لما
يخرج عن مال أو بدن على
وجه مخصوص والاصل في
وجوبها قبل الاجماع آيات
كقوله تعالى وآتوا الزكاة
وقوله خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم وأخبركم خبر

﴿كتاب الزكاة﴾

(قوله هي لغة التطهير الخ)
أي فهمي اسم مصدر زكي
والموافق له التسمية بالنماء
فلذا أصله المحشى (قوله
لاعامة) أي والعام لفظ
يستغرق الصالح له من غير
حصص (قوله ولا مطلقة) أي
بأن يكون المراد بها الماهية
(قوله مع استواء كل من
الآيتين لفظا) إذ كل مفرد
مشتق ومقترن بأل اه حجب
بالمعنى (قوله وقد يفرق بأن
حل البيع الخ) لا يخفى سقوط
هذا الكلام لوضوح أن
التردد في الاجال وعدمه
ليس في الحل والوجوب
لظهور معناه ما بل في نفس
البيع والزكاة فاعتبروا
يا أولى الابصار اه سم
على التحفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كتاب الزكاة﴾

أصلها زكاة بفتح الواو قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفرضت في شعبان في السنة الثانية من
الهجرة مع زكاة الفطر وقيل قبل الهجرة والمشهور عند المحدثين أن زكاة الأموال فرضت في شوال من
السنة المذكورة وزكاة الفطر قبل العيد بيومين بعد فرض رمضان قيل وهي من الشرائع القديمة بدليل
قول عيسى عليه السلام وأوصاني بالصلاة والزكاة وقد يدفع بأن المراد بها غير الزكاة المعروفة كالتطهير
كما أنه ليس المراد بالصلاة المعروفة عندنا وقد صرح الجلال السيوطي في خصائصه الصغرى أن الشيخ
تاج الدين بن عطاء الله السكندري ذكر في كتابه التنوير أن الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك
لهم مع الله إنما كانوا يشهدون أن ما في أيديهم من ودائع الله تعالى لهم يبدلون في أو أن يذلوها أو يمنعونها
في غير محلها وأن الزكاة إنما هي طهرة لما عساه أن يكون ممن وجبت عليه والانبياء مبرؤون من الدنس
لعميتهم قال العلامة المناوي في شرح الخصائص المذكورة وهذا كما ترى مبنى على مذهب إمامه
مالك رضي الله عنه من أن الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي رضي الله عنه خلافه ونقل شيخنا
ع ش كشيخنا س ل عن الشهاب م ر أنه أفق بوجوب الزكاة عليهم وأقره شيخنا الشوبري اه
اطف وقدم الزكاة على الصوم والحج مع أنها أفضل منها مراعاة للحديث الناظر إلى كثرة أفراد
من تلزمه بالنسبة إليهما قل على التحرير وهي اما اسم للاخراج فتكون بمعنى التزكية أو المال المخرج
فتكون بمعنى المزكي شوبري (قوله التطهير) أي لأنها تطهر المخرج عن الانتم والمخرج عنه عن
تدنسه بحق المستحقين وتصلحه وتنميته وتقيه من الآفات شرح م ر قال تعالى قد أفلح من زكاه أي
طهرها (قوله والنماء) بالمد أي التنمية يقال زكا الزرع إذا نما وزاد وزكت النفقة إذا بورك فيها
وفلان زكا أي كثير الخير وأما النماء بالقصر فهو اسم للنمل الصغير بماوى (قوله وغيرهما) كالاصلاح
والمدح قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تدسوها (قوله كقوله تعالى وآتوا الزكاة) الاصح أنها
بجمله لم تتضح دلالتها لاعامة ولا مطلقة وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية زى قال حج
ويشكل عليه آية البيع فإن الاظهر فيها من أقوال أربعة أنها عاملة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين
لفظا فترجيح عموم تلك واجمال هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق
لاصل الحل مطلقا وبشرط أن فيه منفعة متمحضة فما حرمه الشرع خارج عن الاصل وما لم يحرمه
موافق له فعملنا به ومع هذين يتعذر القول بالاجمال لانه الذي لم تتضح دلالة على شيء معين والحل قد

علمت دلالة من غير إيهام فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لا تصاح دلالة على معناه وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير فمرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع إجماله فصدق عليه حد المجمع ويدل لذلك فيهما أحاديث البايين لأنه صلى الله عليه وسلم اعتنى بأحاديث البيوع الفاسدة الربا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج لبيانها كونها على خلاف الأصل لا لبيان السيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيها بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما تجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا بيان ما لا تجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طول من ادعى الزكاة في نحو خيل وريق بالدليل اه وأتى بالآية الثانية لبيان أن الامام مأمور بأخذ الزكاة من الواجبة عليهم (قوله بنى الاسلام على خمس) فيه أن الخمس هي نفس الاسلام فيلزم بناء الشيء على نفسه وأجيب بأن بنى بمعنى اشتمل ولا شك أن الاسلام مشتمل على كل واحد من الخمس لان الكل يشتمل على أجزائه أو يقال على بمعنى من وبنى بمعنى تركب والتقدير تركب الاسلام من خمس أو أنه شبه الاسلام بقصر مشيد على دعائم خمس تشبيهاً مضمراً في النفس وذكرياً من خواص المشبه به وهو بنى فيكون تخيلاً وعلى ترشيح (قوله وهي أنواع) أي تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات وجوهر وترجع إلى ثمانية لان الحيوان ثلاثة وكذا النبات حب وتمر وزيد والجوهر اثنان ذهب وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية ويدخل في النقد التجارة لان المعبر فيها القيمة وعددها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة ابل وبقرو غنم والنبات والنقد وبعضهم ستة النعم والعشرات أي ما فيه العشر ونصفه والنقد والتجارة والمعدن والفطرو بعضهم سبعة يجعل الحيوان ثلاثة ابل وبقرا وغنما ويجعل النبات ثلاثة حباً وتخلوا وغباً والنقد واحد او بعضهم ثمانية يجعل النقد ذهباً وفضة وهذا أنسب بقولهم تؤخذ من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل في عموم جنس وهو حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفعه ونبات واختصت بالمقتات منه لان به قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة قوائده وتمر واختصت بالنخل والغنم منه للاغتناء بهما عن القوت ويدخل في النقد التجارة لان المعبر بقيمتها وانما وجبت فيها لما فيها من الفوائد والامدن والركاز لما فيها من النماء المحض

﴿باب زكاة الماشية﴾

أي بعض الماشية وهي النعم منها أخذاً بما بعده أو المعنى باب الزكاة التي في الماشية وهذا لا يقتضي وجوبها في كل فرد منها فلاضافة على معنى في ولفظها مفرد ووجهها مواش سميت بذلك لمشبهها وهي ترمي والنعم أخص من الحيوان والماشية أخص منها لانها اسم للابل والغنم كما في القاموس قال شيخنا لكن المعروف مساواتها للحيوان فلعل هذا المعنى قد هجر في العرف برماوى (قوله بدواً) أي الاصحاب برماوى (قوله للبداء بالابل الخ) هو تعليل للدعوى الثانية وقوله لانها علة للعلة وقيل انها علة الاولى وليس بظاهر لعدم الواو أيضاً كثر أموال العرب انما هي الابل فيكون ترك دليل الدعوى الاولى وقرر بعضهم أن العلة الاولى تنتج الدعوتين لانه يلزم من البداءة بالابل البداءة بالماشية لانها منها (قوله أحدها كونها نعماً) في هذا تصريح من المؤلف بأن الماشية أعم من النعم ونقل حجج عن القاموس انها أخص من النعم حيث قال الذي في القاموس ان الماشية الابل والغنم وفي النهاية انها الابل والبقرو والغنم سميت بذلك لكثرة نعم الله فيها على خلقه من الدر والنسل ونحوهما والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكرو يؤنث وجمعه أنعام وجمع انعام أناعم حل مع زيادة

بنى الاسلام على خمس
وهي أنواع تأتي في أبواب
﴿باب زكاة الماشية﴾
بدواً بها والابل منها للبداءة
بالابل في خبر أنس الا ترى
لانها أكثر أموال العرب
(نعم) أي الزكاة (فيها)
أي في الماشية (بشروط)
أربعة أحدها (كونها
نعماً) قال الفقهاء والغويون
قوله وعددها بعضهم الخ من
هذا الى الباب ساقط من
بعض النسخ اه

أي ابلاو بقرا وغناذ كورا
كانت أو انا فلان كاة في
غيرها من الحيوانات
نكيل ورفيق ومتولد بين
زكوى وغيره خبر الشيخين
ليس على المسلم في عبده ولا
فرسه صدقة وغيرهما ما
ذكر مثلهم مع أن الأصل
عدم الوجوب (و) ثانيا كونها
(نصابا) وقدره يعلم مما يأتي
(و) قوله في ابل خمس ففي كل
خمس (منها) (الى عشرين
شاة ولو ذكرنا) لصدق الشاة
به (ويجزئ) عنها واما
فوقها (بغير الزكاة) وان
لم يسار قيمة الشاة لاه
يجزئ عن خمس وعشرين
فعمادونها أولى وأفادت
إضافته الى الزكاة اعتبار
كونه أنثى بنت مخاض فما
فوقها كافي للمجموع (و) في
(خمس وعشرين بنت
مخاض لها سنة) في (ست
وثلاثين بنت لبون لها
لها سنتان

قوله واحد بقرة) واسم
الجنس وان كان حقه أن
يطلق على القليل والكثير
الا أن هذا من الذي لم
يستعمل الا في الكثير فهو
عام وضاخاص استعمالا
بخلاف نحو العسل فعام
فيهما اه

(قوله أي ابلا) والابل اسم جمع لا واحد له من لفظه ومدلوله جمع وكذا الغنم والخيول وسميت بذلك
لاختيارها في مشيها (قوله وبقرا) اسم جنس واحد بقرة وغنا اسم جنس لا واحد له من لفظه
والصحيح أن الغنم اسم جمع لا واحد له من لفظه ع ش (قوله نكيل) خلافا للامام أبي حنيفة رضي
الله عنه حيث أوجبها في الامان وحدها أو مع الذكور وأبدي بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها وهي
كونها تتخذ للزينة والجهاد والخيول مؤنث يطلق على الذكر والانثى وقوله ورفيق يطلق على الواحد
والجمع والذكر والانثى ومحل عدم وجوبها فيهما إذا لم يكونا للتجارة شرع م ر (قوله ومتولد بين زكوى
وغيره) كالتولد بين بقر أهلي وبقر وحشي وبين غنم وطيء أي لان الأصل عدم الوجوب ولبنائها
على الرفق لكونها مواشاة وبه فارق ضمان المحرم لعمده كافي الشوري قال حل وعمل بالعادة
أن الولد يتبع أخس أصله في عدم وجوب الزكاة كما يتبعه في أقلها قدرا اه وخروج به المتولدين
زكويين كبقرة وغنم فتجب فيه الزكاة ويلحق بالانثى قال حجج من حيث الصدق لا السن فيجب
في أربعين بين ضأن وبقر ماله سنتان قل (قوله وثانيتها كونها نصابا) أي وثالثها مضي حول في ملكه
ورابعها اسامة مالك لها كل الحول كما قررره شيخنا والنصاب بكسر النون قدره معلوم مما تجب فيه
الزكاة قال الازهرى نصاب كل شيء أصله ومنه نصاب الزكاة للقدر المعتبر لوجوبها (قوله ففي كل خمس
الى عشرين شاة) ويجب أن تكون سليمة وان كانت ابلة معيبة لان محل اجزاء المعيب اذا كان من
الجنس كما قررره ح ف قال م ر وهل الشاة المخرجة عن الابل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني
والاول أصح ويظهر أثر ذلك في مطالبة الساعي فعلى الأصح يطالب بالشاة فان دفعها للمالك فذاك أو
بغير الزكاة قبله وكان بدلا (قوله ولو ذكرنا) غايته لرد فالتاء فيها للوحدة (قوله ويجزئ عنها) أي
عن الخمس بغير زكاة ويقع كله فرضا لان كل مالا يمكن تجزؤه يقع كله فرضا بخلاف ما يمكن تجزؤه كمسح
جميع الرأس واطلة الركوع فانه يقع قدر الواجب فرضا والباقي نفلا وظاهر التعبير بالاجزاء أن الشاة
أفضل منه وينبغي أن يقال بأفضليته لانه من الجنس وقال شيخنا ح ف انما عبر بالاجزاء لكون
الشاة هي الأصل فرمما يتوهم أن غيرها لا يجزئ وانما أجزأ غير مرققا بالمالك ومحل أفضليته على
الشاة ان كانت قيمتها أكثر من قيمة الشاة فان تساوى من كل وجه فهل يقدم البعير لانه من الجنس
أو الشاة لانها المنصوص عليها أو يتخير بينهما كل محتمل والا قرب الثالث ع ش على م ر ولو
تكررت السنين وعنده خمس من الابل ولم يخرج شيأ فهل الواجب شاة واحدة أو أكثر فيه وجهان
الصحيح منهما الاول لان قيمتهما متعلقة بعين النصاب فتتقص عين النصاب فاذا جاء الحول الثاني
وانثالث صدق عليه أنه ليس عنده تمام النصاب فوجب عليه زكاة الحول الاول فقط شيخنا بابلي
اطف وقرره ح ف (قوله فعمادونها أولى) وفي إيجاب عينه إجماع بالمالك وفي إيجاب بعضه
ضرر المشاركة فأوجب الشاة بدلا لخبر أنس فصار الواجب أحدهما لا بعينه وان كان الأصل المنصوص
عليه الشاة وقد حكى الأصل وجهين في أن الشاة أصل لظاهر الخبر أو بدل لان الأصل وجوب
جنس المال واقتضى كلامه ترجيح الاول زى واعتمده م ر ويمكن الجمع بين القولين بأن القائل
بالاصالة نظر لكونها منصو صاعليها ومن قال بالبدل نظر الى أن الأصل وجوب خراج الزكاة مما تعلق
به فلما أخرجها من غيره كانت بدلا ع ش (قوله اعتبار كونه أنثى) أي اذا كان في ابلة انثى حل
(قوله فما فوقها) أي ولو ابن لبون ولو مع وجودها كما جرى عليه الشيخ عميرة شوري (قوله بنت
مخاض لها سنة) أي كاملة ولا تتحقق الا بالشروع في السنة الثانية لان أسنان الزكاة تحديدية بمعنى
أنه لا يغتفر النقص فيها الا في ضأن أجذع مقدم أسنانه فيجزئ قبل تمام السنة قل على الجلال

(قوله وفي ست وأربعين حققة) ويجزى عنها بنتا لبون حل (قوله وفي إحدى وستين جذعة) ويجزى عنها حققتان أو بنتا لبون حل (قوله وبسبع) متعلق بغير وكل عشر معطوف عليها أي يتغير الواجب أو لا يتسع زيادة على المائة والأحدى والعشرين ثم بكل عشر بعد المائة والثلاثين يتغير الواجب بزيادة كل عشرة أي بزيادة عشرة عشرة شيخنا (قوله ذلك) أي ما ذكر من قول المتن وأوله في ابل إلى قوله وفي كل خمسين حققة شيخنا (قوله في كتابه لانس) لما وجهه عملا على الزكاة إلى البحرين بلفظ التثنية اسم لأقليم مخصوص بالبحرين وصورة الكتاب مذكورة في شرح م فراجع ان شئت (قوله وفي كل خمسين حققة) أي ان كانت الزيادة عشرة فأكثر (قوله والمراد زادت واحدة) أي فأكثر لان المرادني الاقل فقط كما أشار اليه بقوله لا أقل وبدل على أن المراد واحدة فأكثر قوله في كل أربعين الخ والمراد زادت بمده هذه الواحدة تسعاً ثم عشر كما استنبطه العلماء من قوله في كل أربعين شيخنا وعبارة زي قوله والمراد زادت واحدة أي فأكثر بدليل قوله وفي كل خمسين حققة لانها اذا زادت واحدة فقط لا يكون فيها حققة ابل ثلاث بنات لبون كما صرح بقوله في كل أربعين أي وثلاث أي في زيادة الواحدة وقوله وفي كل خمسين أي فيما بعدها وهو التسع ثم العشر (قوله فهي مقيدة لخبر لانس) أي الذي أطلق فيه الزيادة وقوله ودلالته على خلافه أي لان قوله في كل أربعين الخ يفيد أنه لا يتعلق بالزائد شيء (قوله على أن الواحدة يتعلق بها الواجب) أي لان لفظها فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وضمير ففيها عائدا لقوله إحدى وعشرين ومائة واذا دخلت الواحدة في مرجع الضمير دل ذلك على تعلق الواجب بها برماوى (قوله يتعلق بها الواجب) أي الذي هو ثلاث بنات لبون ومعنى تعلقها بها أن يخصها جزئ منه كما سيأتي في كلامه بخلاف الزائد عليها الى تسع لا يتعلق به الواجب لانه وقص ومحل كونه وقصا ان اتحاد المالك فان تعدد كأن اشترك اثنان في عشرين شاة ولاحد هما ثلاثون فالشاة بينهما الخماسا فيجب على مالك العشرة خسمها مع انها زائدة على النصاب فكذا اذا كان لاحدهما أربع وعشرون وللآخر عشرة مشتركة فعلى صاحب العشرة خمس الشاة اه شيخنا عزى (قوله على خلافه) أي خلاف ان الواحدة يتعلق بها الواجب وذلك لانه قال فيه فان زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون الخ وهذا يقتضي أن في صورة مائة وأحدى وعشرين تكون الثلاث بنات لبون واجب المائة والعشرين التي هي ثلاث أربعين عملا بقوله في كل أربعين الخ فانه دل على أن الثلاث بنات لبون واجب الثلاث الأربعين وان الواحدة خارجة عن ذلك فلا يتعلق بها بخلاف رواية أبي داود كما تقدم برماوى (قوله ولدفع المعارضة) أي بين الخبرين حيث دلت رواية أبي داود على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق بها كما في البرماوى وهو من عطف الملزوم على اللازم وحاصله أن رواية أبي داود تدل على أن الواحدة الزائدة على المائة والعشرين يتعلق بها الواجب أي يخصها قسط من المخرج في الزكاة وهو الثلاث بنات لبون وخبر لانس يدل على أن هذه الواحدة لا يتعلق بها شيء من الزكاة لانه قال في كل أربعين الخ وسكت عن الواحدة وحاصل الدفع أن يزداد ثلث في كل أربعين فكأنه قال في خبر لانس في كل أربعين وثلاث والحاصل ثلاثة أثلاث وهي واحدة وهذا التأويل تعلق الواجب بهذه الواحدة وسأوت الرواية الاخرى شيخنا وعبارة الشو برى على التحريم بقوله في كل أربعين أي وثلاث فيما اذا كانت عشرين وواحدة وأربعين بلا ثلث فيما بعد ذلك ولما لم تكن زيادة الثلث معتبرة في غير الحالة الاولى لم يصرح به في الحديث وذكره الشارح بعد اه وقوله وحاصل الدفع أن يزداد الخ لسكن يشكك على هذا التقدير قوله وفي كل خمسين حققة لانه لا يأتي في المائة والأحدى والعشرين فلا بد أن يزداد في التقدير فاذا زادت واحدة

(قوله وفي ست وأربعين حققة) ويجزى عنها بنتا لبون حل (قوله وفي إحدى وستين جذعة) ويجزى عنها حققتان أو بنتا لبون حل (قوله وبسبع) متعلق بغير وكل عشر معطوف عليها أي يتغير الواجب أو لا يتسع زيادة على المائة والأحدى والعشرين ثم بكل عشر بعد المائة والثلاثين يتغير الواجب بزيادة كل عشرة أي بزيادة عشرة عشرة شيخنا (قوله ذلك) أي ما ذكر من قول المتن وأوله في ابل إلى قوله وفي كل خمسين حققة شيخنا (قوله في كتابه لانس) لما وجهه عملا على الزكاة إلى البحرين بلفظ التثنية اسم لأقليم مخصوص بالبحرين وصورة الكتاب مذكورة في شرح م فراجع ان شئت (قوله وفي كل خمسين حققة) أي ان كانت الزيادة عشرة فأكثر (قوله والمراد زادت واحدة) أي فأكثر لان المرادني الاقل فقط كما أشار اليه بقوله لا أقل وبدل على أن المراد واحدة فأكثر قوله في كل أربعين الخ والمراد زادت بمده هذه الواحدة تسعاً ثم عشر كما استنبطه العلماء من قوله في كل أربعين شيخنا وعبارة زي قوله والمراد زادت واحدة أي فأكثر بدليل قوله وفي كل خمسين حققة لانها اذا زادت واحدة فقط لا يكون فيها حققة ابل ثلاث بنات لبون كما صرح بقوله في كل أربعين أي وثلاث أي في زيادة الواحدة وقوله وفي كل خمسين أي فيما بعدها وهو التسع ثم العشر (قوله فهي مقيدة لخبر لانس) أي الذي أطلق فيه الزيادة وقوله ودلالته على خلافه أي لان قوله في كل أربعين الخ يفيد أنه لا يتعلق بالزائد شيء (قوله على أن الواحدة يتعلق بها الواجب) أي لان لفظها فاذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وضمير ففيها عائدا لقوله إحدى وعشرين ومائة واذا دخلت الواحدة في مرجع الضمير دل ذلك على تعلق الواجب بها برماوى (قوله يتعلق بها الواجب) أي الذي هو ثلاث بنات لبون ومعنى تعلقها بها أن يخصها جزئ منه كما سيأتي في كلامه بخلاف الزائد عليها الى تسع لا يتعلق به الواجب لانه وقص ومحل كونه وقصا ان اتحاد المالك فان تعدد كأن اشترك اثنان في عشرين شاة ولاحد هما ثلاثون فالشاة بينهما الخماسا فيجب على مالك العشرة خسمها مع انها زائدة على النصاب فكذا اذا كان لاحدهما أربع وعشرون وللآخر عشرة مشتركة فعلى صاحب العشرة خمس الشاة اه شيخنا عزى (قوله على خلافه) أي خلاف ان الواحدة يتعلق بها الواجب وذلك لانه قال فيه فان زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون الخ وهذا يقتضي أن في صورة مائة وأحدى وعشرين تكون الثلاث بنات لبون واجب المائة والعشرين التي هي ثلاث أربعين عملا بقوله في كل أربعين الخ فانه دل على أن الثلاث بنات لبون واجب الثلاث الأربعين وان الواحدة خارجة عن ذلك فلا يتعلق بها بخلاف رواية أبي داود كما تقدم برماوى (قوله ولدفع المعارضة) أي بين الخبرين حيث دلت رواية أبي داود على التعلق بالواحدة ودل هو على عدم التعلق بها كما في البرماوى وهو من عطف الملزوم على اللازم وحاصله أن رواية أبي داود تدل على أن الواحدة الزائدة على المائة والعشرين يتعلق بها الواجب أي يخصها قسط من المخرج في الزكاة وهو الثلاث بنات لبون وخبر لانس يدل على أن هذه الواحدة لا يتعلق بها شيء من الزكاة لانه قال في كل أربعين الخ وسكت عن الواحدة وحاصل الدفع أن يزداد ثلث في كل أربعين فكأنه قال في خبر لانس في كل أربعين وثلاث والحاصل ثلاثة أثلاث وهي واحدة وهذا التأويل تعلق الواجب بهذه الواحدة وسأوت الرواية الاخرى شيخنا وعبارة الشو برى على التحريم بقوله في كل أربعين أي وثلاث فيما اذا كانت عشرين وواحدة وأربعين بلا ثلث فيما بعد ذلك ولما لم تكن زيادة الثلث معتبرة في غير الحالة الاولى لم يصرح به في الحديث وذكره الشارح بعد اه وقوله وحاصل الدفع أن يزداد الخ لسكن يشكك على هذا التقدير قوله وفي كل خمسين حققة لانه لا يأتي في المائة والأحدى والعشرين فلا بد أن يزداد في التقدير فاذا زادت واحدة

بنتا لبون وحقه وفي مائة وأربعين حقان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقاك وهكذا وللواحدة الزائدة على المائة والعشرين فسط من الواجب فيسقط بموتها بين تمام الحول والتمكّن من الإخراج جزء من مائة واحد وعشرين جزءاً من ثلاث بنات لبون وما بين النصب عفو ويسمى وقصا لا يتعلق به الواجب على الأصح فلو كان له تسع من الأبل فتلف منها أربع بعد الحول وقبل التمكن وجبت شاة وسميت الأولى من المخرجات من الأبل بنت مخاض لأن أمها آن لها أن تحمل مرة ثانية فتكون من المخاض أي الحوامل والثانية بنت لبون لأن أمها آن لها أن تلد ثانياً فتكون ذات لبن والثالثة حقها لأنها استحققت أن يطررها الفحل أو أن تتركب ويحمل عليها والرابعة جذعة لأنها أجدعت مقدم أسنانها أي أسقطته واعتبر في الجميع الأنوثة لما فيها من رفق الدر والنسل وزدت وتسع ثم كل عشر يتغير الواجب لدفع ما اقتضته عبارة الأصل من أنه يتغير بما

ثم تسعاً ثم كل عشرة ويكون في الحديث توزيع فقوله في كل أربعين أي وثلاث أي في الصورة الأولى من الزيادة وهي الواحدة وقوله في كل خمسين أي فيما بعده وهو التسع والعشر كافي (قوله ثلثا) أي كل أربعين من المائة والعشرين مع ما ثلث من الواحدة الزائدة وهذا التقدير بالنسبة للمائة والعشرين فقط لأجل محرواية أنس فلا تقدر زيادة الثلث على الأربعين في غير المائة والعشرين عش (قوله وانما ترك ذلك) أي التعبير بالثلث وقوله لبقية الصور أي التي لا تلت فيها كمائة وثلاثين أو أربعين أي وانما ترك التعبير بالثلث مع الأربعين في خبر أنس حيث لم يقل في كل أربعين وثلاث تغليباً لبقية الصور فغلبت الصور التي لا تلت فيها على الصورة التي فيها الثلث التي في خبر أنس وجعلنا كأن جميع الصور فيها أربعون فقط حل مع زيادة وإيضاح (قوله كالعاشرة) أي من الأبل (قوله في مائة وثلاثين الخ) تفرع على المتن (قوله وللواحدة الزائدة الخ) هذا توطئة لما بعده والافق قد عرف مما سبق وكان الأولى أن يقدمه على قوله في مائة الخ (قوله وما بين النصب عفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجود ولا عدم بمعنى أنه لا يزيل الواجب بوجوده ولا ينقص بعدمه ولو لم يوجد وجده ومحل كونه عفو أن اتحاد المالك كالتقدم كافي قل على الجلال وهل هو معقول المعنى أو تعبدى الظاهر أنه تعبدى برماوى قال العلامة ابن حجر وغاية ما يتصور من الوقف أي العفو في الأبل تسعة وعشرون ما بين إحدى وتسعين ومائة واحد وعشرين وفي البقر تسع عشرة ما بين أربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربع مائة (قوله وقصا) بسكون القاف وفتحها كافي المختار (قوله فلو كان له تسع من الأبل) تفرع على قوله لا يتعلق به الواجب إذا لو كان الواجب يتعلق بالاربعة الزائدة على الخمسة لكان الواجب خمسة تسع شاة كافي صورة المائة واحد وعشرين لأنه يسقط من الشاة أربعة تسعاً بتلف الأربعة (قوله وقبل التمكن) يتأمل مفهومه مع قوله ويسمى وقصا لا يتعلق به الواجب إلا أن يقال إذا وجبت قبل التمكن فبعده أولى لأنه محل اتفاق شو برى وفي الجواب شيء وقال شيخنا ح ف قيد بقوله وقبل التمكن للرد على الضعيف القائل بأن الشاة تعلق بالتسعة فتأمل (قوله آن لها) بما يلزم من الأوان أي الزمان أي جاء أو أن ذلك لأنه المعتبر لا وجود الحمل بالفعل اه (قوله من المخاض) أي الحوامل وعليه فالمخاض في قولهم بنت مخاض إما أن يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناقه من المخاض والافق لياس بنت ماخص أي حامل وفي المختار المخاض بفتح الميم وجمع الولادة وقد مخضت الحامل بالكسر مخاضاً أي مر بها الطلق فهي ماخص والمخاض أيضاً الحوامل من الذوق عش على مر وهو يفيد أن المخاض مشترك بين وجمع الولادة وبين الحوامل وعبارة الشو برى المخاض كما يكون مصدر أو وجمع الولادة يطلق أيضاً على الجمع وهي الحوامل (قوله لأنها أجدعت مقدم أسنانها) ظاهر كلامهم أنه لا عبرة هنا بالاجتماع قبل تمام الأربعين وحيث قد فيشكل بما يأتي في جذعة الضأن وقد يفرق بأن القصد ثم بلوغها وهو يعمل بأحد الأمرين الاجتماع أو بلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم هنا لا بتمام الأربعين كاهو الغالب والجذعة آخر أسنان زكاة الأبل يعني أسنان ابل الزكاة عش على مر مع زيادة (قوله واعتبر في الجميع الأنوثة) أي إذا كان الجميع أنثى أو بعضها أنثى وبعضها ذكر أخذنا بما يأتي في كلام المصنف عش (قوله تباع له سنة) ولو أخرج تبعة أجزاء لأنه زاد خيراً بالأنوثة أي وإن كانت أقل قيمة من التبعة لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق به كافي شرح مر وعش عليه

(قوله)

دونهما وليس مراداً (و) أوله (في ثلثون وفي كل ثلاثين تباع له سنة) سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى (و) في كل أربعين سنة

لتكامل أسنانها وذلك لما روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرني أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا وصححه الحاكم وغيره والبقرة تقال للذكور والانتى (و) أوله (في غنم أربعون) شاة (فيها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاة) في (ماتتين وواحدة ثلاث) من الشياه (و) في (أربع مائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) روى البخاري ذلك عن أنس في كتاب أبي بكر السابق (والشاة) المخرجة عماد ك (جدعة ضأن لها سنة) وان لم تجزع (أو أجذعت) من زيادتي وان لم تتم لها سنة كاذ كره الرافعي في الاضحية (أو ثنية معز لها سنان) فيخير بينهما ومن ذلك يؤخذ أن شرط اجزاء الذكور في الابل وفيما يأتي أن يكون جذعا أو ثنيا ويعتبر في المخرج عن الابل من الشياه كونه صحيحا كاملا وان كانت الابل معيبة والشاة المخرجة عماد ك تكون (من غنم البلد أو مثلها) أو خيرا منها قيمة كما فهم بالاولى وشمول كلاهما لشاة الغنم مع التقييد بالثنية في غير غنم البلد من زيادتي (فان عدم بنت مخاض) ولو شرعا كان كانت مفصولة أو مرهونة (أو تعيت فان لبون أو حق) يخرج عنها

(قوله لهاستان) أي تحديد اولا لا يتحقق الا بالثنية أي بالدخول فيها قل على التحريم (قوله بقرة) تميز وقوله مسنة مفعول لقوله آخذ (قوله والبقرة تقال الخ) نص على هذا دفعا لما يتوهم من أن التاء في البقرة في الخبر للتأنيث كما قررره شيخنا **(قائده)** خلق الله الضأن من مسك الجنة والمعزم من زعفرانها والبقرة من عنبرها والخيول من ربحها والابل من النور والخيول من الاجبار وانظر بقية الحيوانات من أي شيء خلقت برماوى وقرره ح ف اه (قوله والبقرة) سميت بذلك لانها تبقر الارض أي تشقها بالحرث ويتغير الواجب فيها بزياة عشرة عشرة ففي سبعين تبيع ومسنة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أتبعه اه زى (قوله وفي أربع مائة أربع) ويستقر الحساب بعد ذلك كما أشار الى ذلك بقوله ثم في كل مائة شاة (قوله والشاة المخرجة) أي أنثى ان لم تتحضر شياهه ذكورا بدليل ما يأتي وقوله المخرجة عماد ك رأي عن الابل والغنم وقوله جذعة ضأن استفيد من كلامه اشتراط كونها أنثى لكنه في المخرجة عن الغنم مسلم دون المخرجة عن الابل لما تقدم من أنه يجزئ الذكور لكن عذره التوصل الى اشتراط كونها أنثى في الغنم وحكم الابل يعلم مما مر وقوله فيما يأتي أي في الجيران لانه يجزئ فيه الذكور والانتى (قوله أو أجذعت) أي أسقطت مقدم أسنانها بعد ستة أشهر بخلاف ثنية المعز فلا بد فيها من تمام سنتين وان أجذعت قبلها فالقضية الضأن عليه والسنتين المذكورة في هذه الاسنان تحديدية ولا تتحقق الا بالدخول فيما بعدها قل على التحريم وعبارة شرح م و ظاهر كلامهم هنا في الاسنان المذكورة في النعم أنها للتحديد وتفاوت ماسياتي في السلم أن السن المنصوص عليه يكون على اتقريب بأن الغالب في السلم انما يكون في غيره وجود فلو كفناه التحديد لتعسر الزكاة تجب في سن استنتجه وقوله استنتجه أي تتج عنه غالبا وهو عارف بسنة فلا يشق ايجاب ذلك عليه اه (قوله في الاضحية) بجامع أن في كل شاة مطلوبة شرعا (قوله ومن ذلك يؤخذ) وجه الاخذ انا اذا شرطنا في الانتى أن تكون ثنية أو جذعة مع شرفها فاذ كراولى شو برى وهذا أي قوله ومن ذلك الخ انما يحتاج اليه اذا جعلت التاء في الشاة للتأنيث كما أشار اليه بوصفها بالمخرجة فان جعلت للوحدة فلا حاجة اليه لانها حينئذ تشمل الذكور والانتى ويدل لهذا قول الشارح فيما سبق شاة ولو ذكرنا عن بالمعنى (قوله وفيما يأتي) أي في الجيران (قوله ويعتبر في المخرج عن الابل) بخلاف بعير الزكاة المخرج عمادون خمس وعشرين فيجزئ ولو مريضا ان كانت ابله أو أكثرها مريضا على المعتمد شو برى وعبارة شرح م و وهذا بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب هنا في الذمة وشم في المال وجزم به ابن المقرئ وهو المعتمد قال ع ش قوله بخلاف نظيره أي فانه يخرج من المراض مريضة ومن الصغار صغيرة (قوله صحيحا) أي لا مريضا وقوله كاملا أي بلا عيب وان كان بعضهما معيبا شو برى (قوله والشاة المخرجة عماد ك) أي عن الابل والغنم نظير ما تقدم (قوله من غنم البلد) أي بلد المال ولا يتعين غالب غنمه بل يجزئ أي غنم فيه (قوله فان عدم) أي عدمها بمسافة القصر والمراد عدمها حال الاخراج على الاصح لاحال الوجوب ع ش (قوله ولو شرعا) أي ولو كان تلفها بفعله على ما اقتضاه اطلاقهم ع ش على م و (قوله كأن كانت مفصولة) أي وعجز عن تخليصها بأن كان فيه كلفة لها وقع عرفا فيما يظهر حج وقوله أو مرهونة أي بمؤجل مطلقا أو بحال لا يقدر عليه حج زى (قوله أو تعيت) لا يقال لاحالة حيث كان العدم ولو شرعا اذا العيب معدوم شرعا لا نقول مراده بالعدم الشرعي أن يقوم بالعين ما يمنع من التصرف فيها كغصب ورهن كما هو صريح كلامه شو برى وقال حل ان قوله أو تعيت معطوف على مقدر كما أشار اليه الشارح بقوله كأن كانت مفصولة لانه أراد بالعدم ما يشمل الشرعي والمعيبة معدومة

زيادتي (فان عدم بنت مخاض) ولو شرعا كان كانت مفصولة أو مرهونة (أو تعيت فان لبون أو حق) يخرج عنها

وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها ان لم يكن عنده ابن لبون أو حق بل يحصل ما شاء منهما وكان لبون ولد لبون خنثى أو حق خنثى أما غير بنت الخناض كذبت لبون عنده بما فلا يؤخذ عنها حق كالأب يؤخذ عنها ابن لبون ولان زيادة السن في ابن اللبون فيما ذكر توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صفات السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما فلا يلزم من جبرها ثم (٨) جبرها هذا والتصريح بذلك كالمشرط في الحق من زيادتي (ولا يكلف) حيث كانت ابنة مهازيل

أن يخرج بنت مخاض (كريمة) لقوله صلى الله عليه وسلم لعاذ حين بعته عاملاهاك وكرائم أموالهم رواه الشيخان (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون وحقا) وهو من زيادتي لوجود بنت مخاض عنده (ولو اتفق) في ابل أو بقر (فرضان) في نصاب واحد (وجب) فيهما (الاغبط) منهما أي الانفع للمستحقين ففي مائتي بعير أو مائة وعشرين بقرة يجب فيهما الاغبط من أربع حقائق وخمس بنات لبون أو ثلاث مسنات وأربعة أتبعه (ان وجد ايماله) بصفة الاجزاء لان كلا منهما فرضها فاذا اجتماع روى ما فيه حظ المستحقين اذ لا مشقة في تحصيله (وأجزاء غيره) أي غير الاغبط (بلا تقصير) من المالك أو الساعي للعذر (وجبر التفاوت) لثمة حق المستحقين (بنقد) للبلاد (أو جزء من الاغبط) لامن

ثم عا (قوله وان كان) أي ابن اللبون أو الحق وقوله منها أي من بنت الخناض (قوله) ما شاء منها (أي من بنت الخناض الحق وابن اللبون) (قوله) كالأب يؤخذ عنها ابن لبون (هـ) هذا قياس مع الفارق لان الحق أقوى من ابن اللبون وأز يد عليه شناف كيف يقاس عليه (قوله) ولان زيادة السن (هـ) هذا معطوف على قوله كالأب يؤخذ عنها ابن لبون ان عطف دليل على دليل قياسي أي اقياسه على ابن اللبون ولان الحق وقوله فيما ذكر أي في اخرجها عن بنت الخناض وقوله توجب اختصاصه أي عن بنت الخناض وقوله بخلافها أي الزيادة وقوله من جبرها ثم أي جبرها بالنقص الحاصل بالذكورة فهو مصدر مضاف لفاعله وقوله هنا أي في أخذ الحق عن بنت اللبون كما قرره شيخنا (قوله) حيث كانت ابنة (أي كلها) كما في شرح التحرير فلو كانت كلها كرائم كلف كريمة وكذا ان كان بعضها كراما وبعضها مهازيل اطاف أي فانه يخرج كريمة بالنسبة الآتية (قوله) اياك وكرائم أموالهم (أي أي باعد نفسك واتق كرائم أموالهم قال الدميري كرائم الاموال نفائسها التي تتعلق بها نفس مالكيها اعزتها عليه بسبب ما جعت من جيل الصفات شوبري وبرماوي (قوله) لكن تمنع ابن لبون وحقا) أي في جبر على اخرجها ويساع بصفتها أو يحصل بنت مخاض كاملة ولا تجزئته هـ لوجود هذه الكريمة فانه لو انقصت ابنة الى صحاح ومراض كلف كاملة بالنسبة فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مراضا فالواجب كاملة تساوي نصف قيمة صحيحة ونصف قيمة مريضة قل على التحرير (قوله) ولو اتفق فرضان (ولا يكون ذلك الا في الابل والبقر كما أشار اليه الشارح ح ف وقوله وجب فيهما أي في الابل والبقر وقوله الاغبط وان كان المال لمجذور عليه كما في ع ش والمراد وجود الاغبط من حيث زيادة القيمة ومن حيث البقر والنسل (قوله) أي الانفع للمستحقين (انظر لاختلاف الاغبط بالنسبة ايهم بأن كانت الحقائق أغبط بالنسبة لبعض الاصناف وبنات اللبون أغبط بالنسبة لبعض آخر ما يكون الامر حور شوبري (قوله) لان كلا منهما (أي الفرضين فرضها أي الابل أو البقر (قوله) وأجزاء غيره) أي بحسب من الزكاة بدليل قوله وجبر التفاوت فالاجزاء ليس على باب الذي هو الكفاية في سقوط الطلب زى (قوله) بلا تقصير من المالك أو الساعي (أو بمعنى الواو اذا وقعت في حيز نفي كاهنا أو نهى فسقط اعتراض بعضهم بن الاولي الواو ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس والتقصير وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعي كما في ع ش على م ر (قوله) وجبر التفاوت (أي ان اقتضت الاغبطية زيادة في القيمة والا فلا يجب شيء) قاله الرافعي شرح م ر (قوله) بنقد للبلاد (التعير به للغالب فيجزئ غيره حيث كان هو نقد البلد ع ش على م ر (قوله) لان التفاوت الخ) علة لقوله فالجبر بخمسين الخ وقوله وقيمة كل بنت لبون تسعون أي ونسبة الخمسين للثمانين خمسة اشباع لان تسع التسعين عشرة (قوله) بأن دلس (أي باخفاء الاغبط (قوله) فلا يجزئ) أي فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعي ما أخذه ان كان باقيا أو بدله ان كان نالفا واذا

المأخوذ فلو كانت قيمة الحقائق أو بمائة وقيمة بنات اللبون أو بمائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسين أو تلف بخمسة اشباع بنت لبون لا بنصف حقة لان التفاوت خمسون وقعة كل بنت لبون تسعون وجاز دفع النقص مع كونه من غير الجنس الواجب وتمكنه من شراء جزأه لدفع ضرر المشاركة وقولي من الاغبط من زيادتي اما مع التقصير من المالك بأن دلس أو من الساعي بأن لم يجتهد وان ظن أنه الاغبط فلا يجزئ (وان وجد أحدهما) بماله (أخذ) وان وجد شيء من الآخر اذا الناقص كالمعدوم (والا) أي وان لم يوجد أو أحدهما بماله بصفة الاجزاء بأن لم يوجد شيء منها أو وجد بعض كل منهما أو بعض أحدهما أو وجد أحدهما لا بصفة الاجزاء (فلا تحصيل ما شاء)

منهما كلاً أو بعضهما بشراء أو غيره ولو غيراً غبطاً ما بقي تعين الاغبط من المشتة في تحصيله وله كما يعلم مما يأتي أن يصعد أو ينزل مع الجبران في الابل فله في المائتي بعير فيما اذالم يوجد شيء من الحقائق وبنات اللبون أن يجعل الحقائق أصلاً و يصعد الى أربع جذاع فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلاً وينزل الى خمس بنات مخاض (٩) فيخرجها مع خمس جبرانات

وفيما اذا وجد بعض كل منهما كثر ثلاث حقائق وأربع بنات لبون أن يجعل الحقائق أصلاً فيدفعها مع بنت لبون وجبران أو يجعل بنات اللبون أصلاً فيدفعها مع حقة ويأخذ جبرانا وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات وله فيما اذا وجد بعض أحدهما حقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات (ولن عدم واجبا من ابل) ولوجذعة في ماله (أن يصعد) درجة (ويأخذ جبرانا وابل سليمة أو ينزل) درجة (ويعطيه) أي الجبران كما جاء ذلك في خبر أنس السابق فالتخيرة في الصعود والنزول للمالك لانهما شرعا تخفيفا عليه يخرج عن عدم الواجب من وجده في ماله فليس له نزول مطلقا ولا صعودا لأن لا يطلب جبرانا لانه زاد خيرا وهو معلوم مما يأتي وبالابل غيرها فلا يأتي فيه ذلك وبالسلعة المعيبة فلا يصعد

تلف فهل بضمن ضمان النصب كلقبوض بالبيع القاسد أو كالاستام فيضمن القيمة ولو مثليا حر شوي يرى وظاهره أن رد البذل من مال الساعي في المستأين لا من مال الزكاة وهو كذلك لانه ان كان لتقصير منه فظاهر وان كان لتدليس من المالك فهو ينسب الى نوع تقصير ع ش (قوله كلاً) أي في الصورة الاولى والرابعة والخامسة وقوله أو بعضاً أي في الثانية والثالثة (قوله معهما) بكسر الميم أي حال كونه مع ما به ما عنده وقوله بشراء أو غيره متعلق بتحصيل ويجوز فتح الميم على أنه صفة لبعضها (قوله وله كما يعلم الخ) عبارة تشرح مر وأشار بقوله فله الى جواز تركهما والنزول أو الصعود الخ اه وقوله مما يأتي أي من قول المتن ولن عدم واجبا من ابل الخ لان من صادقة بالذي في ماله فرضان وشامل أيضا لن عدم الواجب كله أو بعضه (قوله أن يجعل الحقائق أصلاً) أي يختار كونها الواجب وكذا يقال فيما بعده (قوله فيدفعها مع بنت لبون) أي فقد نزل إليها لوجودها (قوله فيدفعها مع حقة) أي فقد صعد إليها لوجودها (قوله وله دفع حقة الخ) أشار به الى انه لا يجب عليه دفع جميع ما وجد في ماله بل له الاقتصار على بعضه أو تركه بالكلية كما يعلم من قوله وله دفع خمس بنات مخاض (قوله ولن عدم) أي وقت الاخراج والمعيب والكريم هنا كالمعوم نظير ما مر وحاصل ما ذكره الصعود ثلاث قيمود عدم الواجب وأن يكون من ابل وأن تكون ابله سليمة الا أن القيد الاخير قيد في الصعود فقط كما يفهم من كلامه ويدل عليه تقديمه على النزول ويشترط في النزول القيدان الا أن فقط (قوله ولوجذعة) رد به على القول الضعيف القائل بأنه لو وجب عليه جذعة متوقفة عنها لا يجوز له اخراج ثنية عنها وهي ماله خمس سنين وطعنت في السادسة ويأخذ جبرانا لا لتقاء كونها من أسنان الزكاة فأشبهه ماله أخرج عن بنت المخاض فصلا ورد بأن الثنية أعلى منها بعام فجاز اخراجها عنها كالجذعة مع الحقة كما أشار اليه مر اطف ولا يجوز له أن يصعد لأعلى من الثنية مع أخذ الجبران لان الشارع اعتبر الثنية في الجلة بدليل انه اعتبرها في الاضحية كما يأتي ولم يعتبر ما فوقها أبدا ولا يجوز له النزول لغير سن الزكاة أصلاً اه ح ف (قوله وابل سليمة) الواو للحال (قوله كما جاء ذلك) أي الصعود والنزول (قوله فليس له نزول مطلقا) أي دفع جبرانا أو لم يدفعه اه ع ش (قوله وهو معلوم مما يأتي) لعله من قوله ولا خيار الا برضا مال كها (قوله وبالابل غيرها) أي من البقر والغنم لان السنة لم ترد الا في الابل والقياس ممتنع حل (قوله وبالسلعة المعيبة) أي فلا يصعد المعيبة مع أخذ الجبران وله أن يصعد سليمة مع أخذ الجبران خلافا لظاهر المتن حل ففهوم المتن فيه تفصيل وقوله بالجبران الباء بمعنى مع أي مع الجبران أي مع أخذ الجبران (قوله فوق التفاوت بين المعيين) فيه انه قد يكون التفاوت بين المعيين أكثر من التفاوت بين السليمين أو مساوياً له سم ولعله نادر (قوله لتبرعه بالزيادة) فيه ان الجبران حينئذ واجب عليه فلا تبرع الآن يقال لما كان التفاوت بين المعيين أقل من التفاوت بين السليمين كان الواجب عليه مع النزول أقل من الجبران فله أعطى جميع الجبران كان متبرعا بالزيادة على الواجب أي فهو متبرع بالزيادة على الواجب عليه وليس متبرعا بأصل الجبران كما قرره شيخنا (قوله وهو شاتان)

(٢ - (بحري) - ثاني) بالجبران لان واجبا معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيين بخلاف نزوله مع اعطاء الجبران فجاء لتبرعه بالزيادة (وهو) أي الجبران (شامان) بالصفة السابقة في الشاة المخرجة عن خمس من (قوله رجاء الله وهو شاتان) و يصرف الامام الجبران من بيت المال لانه مصلحة للمستحقين وهو ناظر عليهم فان تعذر فن مال المساكين اه شرح الروض

الابل (أو عشرون درهما) نقرة خالصة (بخبرة الدافع) ساعيا كان أو مال كالظاهر خبر أنس وعلى الساعى رعاية مصلحة المستحقين في الدفع والاخذ (وله صعود) درجتين (١٠) فأكثر (ونزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران) كأن يعطى بدل بنت مخاض عدها مع بنت اللبون حقة ويأخذ جبرانين أو يعطى بدل حقة عدها مع بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرانين هذا (عند عدم القرى في جهة المخرجة) بخلاف ما إذا وجدها للاستغناء عن زيادة الجبران بدفع الواجب من القرى فإن كانت القرى في غير جهة المخرجة كأن لزمه بنت لبون عدها مع الحقة ووجد بنت مخاض لم يلزمه إخراجها مع جبران بل يجوز له إخراج جذعة مع أخذ جبرانين لأن بنت المخاض وإن كانت أقرب إلى بنت اللبون ليست في جهة الجذعة وقولى فأكثر مع التقيد بجهة المخرجة من زيادتي (ولا يبيح جبران) فلا تجزئ شاة وعشرة دراهم لجبران واحد لأن الخبر يقتضى التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصلة ثلاثة كافي الكفارة لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة (الا للمالك رضى) بذلك فيجزئ لأن الجبران حقه فله إسقاطه وهذا من زيادتي أما الجبرانان فيجوز تبعضهما فتجزئ شاتان وعشرون

أى ولو ذكرين (قوله درهما نقرة) الدرهم النقرة يساوى نصف فضة وجديدا كما قاله بعضهم أو يساوى نصف فضة وثلاثا كما قاله حل لتناسب الدراهم المذكورة قيمة الشاتين لأن الكلام في شاة العرب وهى تساوى نحو واحد عشر نصف فضة بل أقل وليس المراد به الدرهم المشهور ح ف والنقرة الفضة المضروبة ع ش لكن في المختار النقرة السيكة اه والحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياه غالبا وليس هناك حاكم ولا مقوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطر ونحوهما اه زى (قوله لصة) فلوم يجدها أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو الاصح فالظاهر كما قاله إلا ذرى أنه يجزئه منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب شرح مر (قوله وعلى الساعى الخ) عبارة شرح مر نعم يلزم الساعى رعاية الاصلح للمستحقين كما تلزم نائب الغائب وولى المحجور عليه رعاية الانفع للنوب عنه ويسن للمالك إذا كان دافعا اختيار الانفع لهم ومعنى لزومه مراعاة الاصلح لهم مع أن الخبرة للمالك انه يطلب منه ذلك فإن أجابه فذاك والا أخذ منه ما يدفعه اه (قوله في الدفع والاخذ) أى أخذ الا غبط لا أخذ الجبران لأن ذلك ينافى تخيير المالك بينهما ويمكن أن يراد أخذ الجبران بأن خبره المالك بينهما أى بين أخذ الشاتين والعشرين درهما فلا تنافى أو المراد بالاخذ طلبه وان كان للمالك لا تلزمه الموافقة شورى وقوله بأن خبره أى فوض الخبرة اليه فيلزمه حينئذ رعاية مصلحة المستحقين (قوله وله صعود الخ) فلو صعد من بنت المخاض مثلا إلى بنت اللبون فقال الزركشى هل تقع كلها زكاة أو بعضها الظاهر الثانى لأن زيادة السن فيها قد أخذ الجبران في مقاديرها فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزأ من ستة وثلاثين جزأ وتكون الاحد عشر في مقابلة الجبران شرح مر (قوله ونزول درجتين) أى بشرط كون السن المنزول اليه من زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول عند فقدها إلى دونها ويدفع جبرانا ولا يشترط ذلك في الصعود (قوله فأكثر) غاية الكثرة في الصعود أربع درجات بأن يصعد من بنت المخاض إلى الثانية فيأخذ أربع جبرانات وغاية الكثرة في النزول ثلاث درجات بأن ينزل من الجذعة إلى بنت المخاض ويدفع ثلاث جبرانات تأمل (قوله ويأخذ جبرانين) المراد بذلك الطلب حتى لو امتنع المالك من الاغبط لا يجبر عليه ويدفع ما شاء شورى (قوله عند عدم القرى) أى فلا يصعد للحقة عن بنت المخاض الا إذا عدم بنت اللبون ولا ينزل لبنت المخاض عن الحقة الا إذا عدم بنت اللبون بل يخرج بنت اللبون في صورتين إذا وجدها مع أخذها وإعطاء جبران واحد كما قررہ شيخنا (قوله في جهة المخرجة) أى التي يريد إخراجها وجهتها هو ما بينها وبين الواجب الشرعى (قوله لم يلزمه إخراجها) فيه أن المقتضى ليس فيه دعوى اللزوم (قوله الا للمالك رضى) أى فيما إذا كان هو الآخذ للجبران (قوله فله إسقاطه) وإذا كان له إسقاطه فله تبعضه بالاولى (قوله كضأن عن معز) الضأن جمع ضائن للذكور وضائفة للأنثى والمعز جمع معزلة للذكور ومعزلة للأنثى اه زى (قوله وأرحبية) نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان والمهرية يسكنون الهاء كما يؤخذ من القاموس نسبة إلى مهرة بن حيدان أبى قبيلة زى (قوله وعرب) هى المسماة بالبقر الآن اه ح ف (قوله لاتحاد الجنس) علة لقوله ويجزئ نوع عن آخر (قوله ففى ثلاثين عنرا) مفرع على قوله أم اختلف ولم يفرع على ما قبله وهو الاتحاد وفرع عليه مر فقال فيجوز أخذ جذعة ضأن عن أربعين من المعز

درهما لان الجبرانين كالكفارتين درس (ويجزئ) في إخراج الزكاة (نوع عن) نوع (آخر) كضأن عن أو معز وعكسه من النعم وأرحبية عن مهرية وعكسه من الابل وعرب عن جواميس وعكسه من البقر (برعاية القيمة) كأن تساوى ثنية المعز في القبة جذعة الضأن لاتحاد الجنس سواء اتحد نوع ماشيته أم اختلف (فى ثلاثين عنرا) وهى أنثى المعز (وعشرين نجات) من الضأن

(عزأونجمة بقيمة ثلاثة أرباع عزأونجمة ربع نجمة) فلو كانت قيمة عزأونجمة ديناراً ونجمة عجزاً لزم عزأونجمة قيمتها ديناراً وربع (وفي عكسه) أي المثال للذ كور (عكسه) أي الواجب فالواجب فيه نجمة أو عزأونجمة ثلاثة أرباع نجمة وربع عزأونجمة والتصریح بهذا من زيادتي (ولا يؤخذ ناقص) من ذكر ومعيب وصغير (في غير ما مر) (١١) من جواز أخذ ابن اللبون أو

الحق أو الذ كور من الشياه في الأبل أو التببيع في البقر أو النوع الأردا عن الأجود بشرطه (الامن مثله) بأن تمحضت ماشيته ذكورا أو كانت ناقصة لعيب أو صغر فيؤخذ في ست وثلاثين من الأبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين منها لثلاثي ستين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كانت قيمة المأخوذ في خمس وعشرين خسين درهما تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الأولى وهي خسان وخمس خمس ويؤخذ في خمس وعشرين معيبة من الأبل معيبة متوسطة وفي ست وثلاثين فصيلا فصيل فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فصيلا فصيل فوق المأخوذ في ست وثلاثين

(قوله رحمه الله في خمس

أو ثنية معز عن أربعين من الضأن باعتبار القيمة بأن تساوى قيمة المعز قيمة النجمة لاتفاق الجنس كالمهرية مع الأرحبية اه ثم قال ولو كان له من الأبل خمس وعشرون خمسة عشرة أرحبية وعشرون مهرية أخذ منه على الأظهر بنت مخاض أرحبية أو مهرية بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسة مهرية (قوله عزأونجمة) والخيرة للمالك لا للساعي والنجمة خير من العز فلا يجب عليه هنا إخراج الكامل فهذا مستثنى من قوله الآتي فإن اختلف ماله نقصا لم يخل وجوب الكامل عند الاختلاف إذا كان الاختلاف بغير رداءة النوع أمابها كما هنا فلا يجب الكامل كما قررره شيخنا (قوله بقيمة) الباء للابسة أي ملتبس ذلك العزأونجمة والنجمة بقيمة الح وقوله بقيمة ثلاثة أرباع نجمة الح وذلك ديناران الأربعة (قوله وصغير) المراد به الذي لم يبلغ سن الفرض زى وعبارته تقتضى حصر أسباب النقص في الذ كورة والعيب والصغر مع أن مقتضى قوله أو النوع الأردا عن الأجود بشرطه أن رداءة النوع من جملة أسباب النقص فتكون أربعة وسكت عن المرض مع أنه منها فتكون خمسة كما في شرح م وعبارته في الدخول على المتن ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي خمسة المرض والعيب والذ كورة والصغر ورداءة النوع اه ويمكن ادخال المرض في العيب (قوله أو النوع الأردا) كالعز وقوله عن الأجود كالضأن كما تقدم في قوله ويجزى نوع عن آخر (قوله بشرطه) وهو رعاية القيمة (قوله الامن مثله) هذا يفيد أنه يجوز أخذ ابن مخاض عن خمس وعشرين ذكورا وكلامهم يفيد أن الواجب الآن بنت مخاض ولا يجوز إخراج ابن المخاض الأبدل عن الشاة الآن يقال ابن المخاض ليس من أسنان الزكاة فلم يجوز بحال وقد يعارضه قوله وصغير الآن يقال الصغير عهد إخراجهم وذلك عن الصغار حل وفي شرح ع ب صرح كثيرون بأن واجب الخمسة والعشرين الذ كورا ابن مخاض (قوله أو كانت ناقصة) هلا قال أو معيبة أو صغيرة بالعطف على ذ كورة مع أنه أخصر (قوله أو صغر) استشكل وجوب الزكاة في الصغار مع أن السوم الذي هو شرط وجوب الزكاة في الماشية لا يتصور فيها وأجيب بفرض موت الأنهار قبيل آخر الحول بزمان لا تشرب الصغار فيه لبنا لملا كازي أو بزمان تعيش بدونه بلا ضرر بين ومحل أجزاء الصغير إذا كان من الجنس فلو كان من غيره خمسة أبعرة صغار وأخرج الشاة لم يجزى إلا ما أجزأ في الكبار شرح م (قوله من الأبل) أي الذ كور وقوله يؤخذ أي بدلا عن بنت مخاض (قوله تكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين) حاصله أن الجملة الثانية تزيد على الأولى أحد عشر فإذا نسبت الأحد عشر للجملة الأولى كانت خمسين وخمس خمس والأثنان وسبعون تزيد على الخمسين باثنين وعشرين ونسبتها للخمسين خسان وخمس خمس (قوله بنسبة زيادة الجملة الثانية) أي التي هي الست والثلاثون على الجملة الأولى متعلق بالزيادة وهي الخمس والعشرون ومتعلق بالنسبة محذوف أي إلى الجملة الأولى أي ويؤخذ بتلك النسبة من قيمة المأخوذ عن الأولى ويزاد هذا المأخوذ في قيمة المأخوذ عن الثانية كما قررره شيخنا (قوله معيبة متوسطة) أي في العيب باعتبار عيب البقية شوري (قوله فوق المأخوذ في ست وثلاثين) أي بتسعين ونصف تسع لأن هذا هو التفاوت بين

وعشرين منها) فيد بكون الخمس والعشرين منها أي الست والثلاثين لاجل اطراد التفاوت والوقوف على قدره لأن الخمس والعشرين لو كانت من غير الست والثلاثين ربما كانت قيمة المأخوذ فيها أكثر من قيمة المأخوذ في الست والثلاثين لسلامتها وهزال الست والثلاثين كذا أوضح هذا الفيد العلامة سم لعبارة شيخه في العباب

الستة والثلاثين والستة والأربعين كما قررر شيخنا (قوله وعلى هذا القياس) برفع القياس على كونه مبتدأ ومقابل خبره ويجزئه بدل من ذا أو عطف بيان عليه أي دم واستمر شوبري (قوله) فان اختلف ماله الخ) هذا تقييد لقوله الامن مثله أي فحل اخراج الناقص اذا اتفق ماله نقصا فان اختلف وجب الكامل (قوله واتحد نوعا) بان انقسمت الماشية الى صحاح ومراض أو الى سائمة ومعيبة أو الى ذكور وإناث فتؤخذ صحيحة أو سليمة بالقسط وشمل كلامه أيضا ما لو انقسمت الى صغار وكبار فتؤخذ كبيرة بالقسط في الجدي يذرى فان لم تعد نوعا فان كان الاختلاف بتغير رداءة النوع كالاختلاف بالذكورة والانوثة والصغر والكبر أخرج الكامل أيضا وان كان برداءة النوع كالغز والضأن والعرب والجواميس جاز اخراج الكامل والناقص كاخراج المعز عن الضأن برعاية القيمة كما تقدم وحينئذ يكون في المفهوم تفصيل وهذا أولى من قول من قال ان قوله واتحد نوعا ليس بقيد اه شيخنا (قوله) فكمال برعاية القيمة) مثاله ست وثلاثون بعيرا نصفها صحاح قيمة كل واحد ديناران ونصفها مراض قيمة كل واحد دينار فيخرج صحيحة قيمتها دينار ونصف دينار وهكذا قل ومن كل لكون في شرح البهجة أن القيمة بالنسبة التي ذكرها عن ع ن ع ب وذلك بان تنسب الواجب الى الستة والثلاثين تجدر ربع تسع فتكون الكاملة المخرجة قيمتها ربع تسع قيمة الستة والثلاثين فإذا كانت قيمة النصاب المتقدم خمسة وأربعين دينارا كانت قيمة هذه الكاملة ديناراً وربعاً بالان ديناراً والربع ربع تسع الخمسة والأربعين اذ تسعها خمسة وربع الخمسة واحد وربع (قوله وان لم يوف تم بناقص) كأن كان ملك مائتين نواقص الا واحدة كاملة فيخرجها وناقصة قاله المحنثي شوبري أي برعاية القيمة فيهما كما قاله حجج أي بحيث تكون نسبة قيمة المأخوذ الى قيمة النصاب كنسبة المأخوذ الى النصاب سم (قوله والمراد بالنقص الخ) فيه أن هذا ينافي ما قدمه الشارح في بيان الناقص حيث قال ولا يؤخذ ناقص من ذكر ومعيب وصغير فكلامه ثم يقتضى أن النقص شامل للثلاثة وكلامه هنا يقتضى أنه خاص بالعيب وأجيب بأن المراد بالنقص هنا بعض افراده أي وهو العيب أي والمراد بالعيب الذي هو بعض افراد النقص هكذا يفهم والافالذ كورة نقص فيما تقدم وهي لان ثبت الرد وعبارة زى والمراد بالنقص أي العيب فتأمل (قوله فالواجب الاغبط) لا يقل ينافي وجوب الاغبط هنا ما يأتي من أنه لا يؤخذ الخيار لانا نقول بجمع بينهما يحمل هذا على ما اذا كانت جميعها خيار الكن تعدد وجه الخيرية أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الآتي وذلك على ما اذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ شرح مر (قوله ولا يؤخذ خيار) ويظهر ضبطه بان تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو نطاح وأنه اذا وجد وصف من أوصاف الخيار التي ذكروها لا تعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها شرح مر (قوله كحامل) أي ولو بغير ما كول سم وظاهره ولو كان غير المأكول نجسا كما لو نزا خنزير على بقرة فحملت منه ويوجه بأن في أخذها الاختصاص بما في جوفها ع ش على مر وألحق بالحامل في الكفاية عن الاصحاب التي طرقها الفحل لغلبة جبل البهائم من مرة واحدة بخلاف الآدميات وانما لم تجزى في الاضحية لان مقصودها اللحم وللمهاردى وهو مطلق الاتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل انما يكون عيبا في الآدميات شرح مر ونقي ما لو دفع حائلا فتبين حملها هل يثبت له الخيار أم لا فيه نظر والا قرب الاول فيسترد ع ش على مر (قوله وأكولة) بفتح الهمزة وضم الكاف مع التخفيف شرح مر (قوله وربي) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة المفتوحة والقصر ويطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الأزهري وقال الجوهري

وعلى هذا القياس (فان اختلف ماله نقصا وكالا) واتحد نوعا (فكامل) يخرج (برعاية القيمة وان لم يوف تم بناقص) وقولي فان اختلف الخ من زيادتي والمراد بالنقص ما يثبت رد المبيع وخرج به مالا اختلف ماله صفة فقط قالوا يجب الاغبط (ولا) يؤخذ (خيار) كحامل وأكولة وهي المسمنة للكل وربي وهي الحديثة العهد بالنتاج بان يمضي لها من ولادتها نصف شهر كما قاله الأزهري أو شهران

كما قاله الجوهري (الابرضاء مالها) باخذها نعلم ان كانت كلها خيارا أخذ الخيار منها الا الحوامل فلا تؤخذ منها حامل الابرضاء مالها كما نقله الامام واستحسنه (و) نأثها (مضى حول في ملكه) خبر لازم كاة في مال (١٣) حتى يحول عليه الحول رواه

أبو داود وغيره وهو وان كان ضعيفا مجبوراً بفار صحيحة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم (و) لكن (النتاج نصاب) بقيد زده بقولي (ملكه بملكه) أي بسبب ملك النصاب (حول النصاب) وان مات الامهات وذلك بان بلغت به نصابا ككائة وعشرين من الفتم تنج منها واحدة فتجب شايان فان لم تبلغ به نصابا ككائة تنج منها عشرون فلا أثر له والا صل في ذلك ما رواه مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال لساعيه اعتد عليهم بالسخلة وهي تقع على الذكر والاشي وأيضا المعنى في اشتراط الحول أن يحصل النماء والنتاج نماء عظيم فيتبع الاصول في الحول أما ما تنج من دون نصاب وبلغ به نصابا فيبتدأ حوله من حين بلوغه وعلم بما ذكر أنه لو زال ملكه عن النصاب أو بعضه ثم عاد بشراء أو غيره ولو بمثله كابل بابل استوفى الحول بمافعه وان قصد

الى شهرين سميت بذلك لانها تربي ولدها شرح مروانما كانت خيارا الكثرة لبنها وهي أظهر من عبارة الشارح لان المتبادر منها أنها تسمى ربي بعد الخمسة عشر أو بعد الشهرين (قوله كما قاله الجوهري) قال حج بعد مثل ما ذكر والذي يظهر أن العبرة بكونها تسمى حديثه عرفا لانه المناسب لنظر الفقهاء ع ش (قوله الابرضاء مالها) ينبغي أن يحل في الربي اذا استغنى الولد عنها والا فلا حرمة التفريق حينئذ ع ش على م (قوله أخذ الخيار) أي ولو بغير رضاء مالها كما هو قضية الاستثناء (قوله الا الحوامل فلا تؤخذ الخ) أي بغير رضاء مالها (قوله ومضى حول) سمي بذلك لتحوله أي ذهابه ومجيء غيره من حال اذا تحول ومضى (قوله ولكن لنتاج نصاب الخ) لا يقال شرط وجوب الزكاة السوم في كلام مباح فكيف وجبت في النتاج لانا نقول ان النتاج لما أعطى حكم أمهاته في الحول فأولى في السوم فحل اشتراطهما في غير ذلك التابع الذي لا يتصور اسامته كافي حج ومروى بشرط اتحاد الجنس فلو حلت البقر بابل ان تصور فلا ضم حج وشو برى ولا بد من تمام الانفصال قبل الحول كافي م (قوله ملكه بملكه) بخلاف ما اذا اختلف السبب كأن أوصى مالك الامهات بالنتاج لآخر مات فقبل الموصى له الوصية ثم أوصى بالنتاج للوارث فلا ضم لاختلاف سبب ملكهما أو ورنه الوارث من الموصى له كذا في شرح البهجة شو برى (قوله وذلك) أي ككون النتاج له حول النصاب وقوله بان بلغت به نصابا أي نصابا آخر والا فالنصاب وبقوله فان لم تبلغ به نصابا أي نصابا آخر غير نصاب الامهات (قوله تنج) بضم النون وكسر التاء على صورة البناء للمفعول وقوله واحدة فاعل تنج وقد يقال تنجت الناقة ولذا بالبناء للفاعل على معنى ولدت أو حلت (قوله فان لم تبلغ به نصابا) أي آخر (قوله اعتد) بفتح التاء الفوقية مثقلا أصر من الاعتداد وهو الحساب أي احسبها عليهم واجعلها من العدد برماي (قوله بالسخلة) أي التي لم تبلغ سنة وجعها سخل بوزن فلس وسخل بالكسر ع ش على م (قوله أما ما تنج من دون نصاب) هذا محترز للاضافة في قوله ولنتاج نصاب وقوله الآتي وانه لا يضم الى ما عنده محترز للتعبير بالنتاج شرح م (قوله وعلم بما ذكر) أي بقوله مضى حول في ملكه (قوله ثم عاد بشراء أو غيره) كدبعب كالموابع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعب أو اقالة استأنفه من حين الرد قال سم ويستثنى من انقطاعه بالرد بالعب ما اذا كان المردود مال تجارة وقد باعه بعرض تجارة فلا يستأنفه حولا (قوله ولو بمثله) الغاية للرد أي ولو زال ملكه بمثله أي في غير نحو قرض النقد كعروض التجارة فلو أقرض نصاب نقد في الحول لم ينقطع حوله لان الملك لم يزل بالكلية لثبوت بدله في ذمة المقرض والدين يجب فيه الزكاة كما يأتي حج (قوله وان قصد به القرار) يؤخذ منه أن الصير في التاجر لازم كاة عليه لا تقطاع حوله بابل النقد بمثله ولهذا قال ابن سريج بشر الصياقة بأن لازم كاة عليهم زي (قوله عند قصد القرار من الزكاة) أي فقط بخلافه الحاجة أو طه أو القرار أو مطلقا على ما أفهمه كلامهم ولا ينافي ما قررنا من عدم الكراهة هنا فيما لو قصد القرار مع الحاجة ما صر من كراهة ضبة صغيرة الحاجة وزينة لان في الضبة اتحادا فقوى المنع بخلاف القرار شرح م شو برى (قوله وانه لا يضم الخ) هذا علم من قوله ولكن لنتاج نصاب (قوله وانما ضم الخ) أي ما ملكه بشراء أو غيره (قوله في النصاب) أي في اكمال النصاب بان كان لا يبلغ نصابا أو في

أشهر ثم اشترى عشرة
فعلية عند تمام الحول
الاول للثلاثين تباع ولكل
حول بعده ثلاثة أربع
مسنة وعند تمام كل حول
للعشر بع مسنة وأنه لو
انفصل النتاج بعد الحول
لم يكن حول النصاب حوله
لتقرر واجب أصله ولأن
الحول الثاني أولى به (فلو
ادعى المالك (النتاج بعده)
أي بعد الحول (صدق) لأن
الأصل عدم وجوده قبله
(فإن اتهم) أي اتهمه
الساعي (سن تحليفه)
والتصريح بسن تحليفه
من زيادتي (و) رابعها
(اسامة مالك لها كل
الحول) لقوله في خبر أنس
وفي صدقة الغنم في سائتها
إذا كانت أربعين إلى
عشرين ومائة شاة دل
بمفهومه على عدم الزكاة في
معلوفة الغنم وقيس بها
معلوفة الأبل والبقر
واختصت السائمة بالزكاة
لتوفر مؤنتها بالرعي في كلا
مباح أو مملوك قيمته يسيرة
لا يعد مثلاً كلفه في مقابلة
نمائها

(قوله لأنه ليس في كلام
المتن ولا الشارح تصريح
الح) دعوى عدم التصريح
مسلمة ولكن توقف
الانحراج على التصريح

غير مسلم والمتن قد أشار لما يفيد القيد بقوله حول النصاب فإنه لو مضى الحول لم يظهر الحاق النتاج بها فيه

أوزيادتها تأمل والمراد بالمواساة الزكاة والاحسان (قوله فلوملك ثلاثين بقرة) مفرع على قوله وإنما
ضم الح تأمل (قوله وعند تمام كل حول للعشر بع مسنة) هذا يؤهم تأخير حول العشرة مع أنه مقدم
كما بينه حج وعبارته فإذا اشترى غرة لمحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أول رجب فعلية في الثلاثين
تباع عند محرم وللعشرة بع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الأحوال ثلاثة أربع مسنة عند
محرم وربعها عند رجب اهـ (قوله وأنه لو انفصل الح) انظر من أين علم لأنه ليس في كلام المتن ولا
الشارح تصريح بأن الانفصال قبل الحول ح ف ويمكن أن يقدر في كلام المتن قيد يخرج به والتقدير
واكن لنتاج نصاب انفصل قبل الحول كما صرح به مر (قوله بعد الحول) قال سم أومعه وقال مر
أوقبله ولم يتم انفصاله إلا بعده (قوله سن تحليفه) أي احتياطاً لحق المستحقين فإن نكل ترك ولا
يجوز تحليف الساعي لأنه وكيل ولا المستحقين لعدم تعيينهم مر اطف وقضية قوله سن تحليفه أنه
يصدق بيمينه بلائنة فيما لو ادعى المالك أنها علفت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي قياساً
على ما لو قال كنت بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته واتهمه الساعي في ذلك من أنه يحلف ندبا
ع ش على مر وقوله أنه يصدق بيمينه الح خالف سم فقال لا بد من البينة (قوله واسامة مالك) أي
عالم بأهمل ملكه أخذاً بما بعده أي يميز وإن لم يكن مكلفاً حل تبع الشيخه زى والذي قرره شيخنا
ح ف أنه لا بد أن يكون مكلفاً ومثل المالك من يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو حاكم بأن غصب معلوفة
وردّها عند غيبة المالك إلحاحاً كم فأسامها قال العلامة الشوبري ولم يتعرضوا للمالك كان سقيها الماء فيه
كلفة كأن كان مملوكاً وما الفرق بينه وبين العلف حرر وقديفرق بأن شأن الماء عدم المؤنة وفي قول
على الجلال والمياه التي تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا تسقط أيضاً زكاة الماشية وفارقت
الزروع كما سيأتي بأن احتياج الماشية إلى العلف والسقي أكثر غالباً ولم يجعلوا إخراج الأرض كالعلف
لأنه ليس للإخراج دخل في تسمية الزرع اهـ (قوله وفي صدقة الغنم إلى قوله شاة) يلزم عليه ظرفية الشيء
في نفسه لأن الشاة نفس صدقة الغنم إلا أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي في ذات صدقة الغنم شاة
تأمل والاضافة من إضافة الصفة للموصوف أي في الغنم ذات الصدقة شاة وقيل المراد بصدقة الغنم نفس
الغنم المتركة وأطلق عليها صدقة لكونها جزءاً منها فهو من إطلاق الجزء على الكل اهـ (قوله في
سائتها) بدل مما قبله (قوله دل بمفهومه الح) فإن قيل لم خص القياس بالمفهوم ولم يعممه فيه وفي
المنطوق قلت لأن غير الغنم من الأبل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير
قيد القصد إخراج المعلوفة منها فتحتاج إلى دليل وهو القياس على معلوفة الغنم على أن إيراد هذا
الحديث إنما قصد به إخراج المعلوفة من الغنم ومن ثم جعله دليلاً على اشتراط السوم وأما أصل الزكاة
في الغنم فقد علم مما سبق أيضاً فإن قلت جعل الحديث دليلاً بالمفهوم مشككاً فإن شرط العمل بالمفهوم
أن لا يكون القيد مما يغيب وقوعه والسوم غاب في غنم العرب قلت أجاب سم بأن ذلك محله حيث لم
يظهر للقيد معنى غير كونه مجرد الغالب وهنا يمكن أنه ذكر للتنبيه على خفة المؤنة وفي كلام بعضهم إن
محله ذلك أيضاً في مال يقدح كما علماً ما هو فيعمل بمفهومه وإن كان غالباً وفي جواب سؤال اهـ ع ش
(قوله بالرعي في كلام مباح) ولو جزه وأطعمها إياه في المرعى أو في البلد فمعلوفة ولو رعاها ورقاتها فسامية
فلو جمع وقدم لها معلوفة ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ كلاً الحرم وعلفها به فلا ينقطع السوم لأن كلاً
الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وإنما ثبت به نوع اختصاص مر و حج وقرره ح ف
والكلاً بالهمز الحشيش مطلقاً رطباً أو يابساً والهنسيم هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب
(قوله قيمته يسيرة) ليس بقيد وكذا لو كانت كثيرة كما يؤخذ من مر ع ش ومثله سم وضعفه

شيخنا ح ف لانه اذا كانت قيمته كثيرة لا يقال لها سائمة حينئذوايضاً ينافيه قول شارح لتوفر مؤنتها
الح لانه لا توفر حينئذ وقد يقال المدار على كون القيمة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نعامها كما قاله الشارح
وان كانت كثيرة في نفسها افتأمل وعبارة شرح م ر ولو اُسِّمَتْ في كلامك كأن ثبت في أرض
مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان أصحهما كما أفتى به القفال وجزم به ابن
المقري أو لهما لأن قيمة السكك تافهة غالباً ولا كلفة فيها ورجح السبكي أنها سائمة إن لم يكن للسكك قيمة
أو كانت قيمته يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة نعامها والافعلوفة والناسب للسبكي في العشرات
من ان فيما سبق بماء اشترا ما وأتبعه نصف العشر كالموسق بالناضح ونحوه أن الماشية هنا معلوفة بجامع
كثرة المؤنة قال الشيخ وهو الوجه والمتولد بين سائمة ومعلوفة حكم الام فان كانت سائمة ضم اليها في
الحول والافلا ولو كان يسرحها نهاراً أو يلقى لها شيأ من العلف ليلاً لم يؤثر قال ع ش عايه وبقى مالو كانت
ترعى في كلام مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلفها اذا رجعت الى بيوت أهلها فقدر الزيادة
النماء أو دفع ضرر يسير للتحفظ هل ذلك يقطع حكم السوم أو لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح
ولو كان يسرحها نهاراً الح أسماً سائمة (قوله لكن لو علفها قدر اتعيش الح) استدراك على مفهوم
الشرط (قوله لم يضر) أي في وجوب الزكاة بل تجب (قوله مالوسامت بنفسها الح) انظر عدم
وجوب الزكاة في هذه مع أن العلة موجودة فيها وهي توفر المؤنة بالرعى في كلام مباح تأمل وحاصل ما ذكره
ثمان صور فقوله مالوسامت هذه وما بعدها محترز قوله اسامة مالك وقوله أو اعتلفت محترز كل الحول
(قوله كغاصب) أي وكشتر شراء فاسداً (قوله معظم الحول) راجع لكل من المستثنين (قوله
لكن قصد به قطع السوم) ويشترط في العلف الذي قصد به قطع السوم أن يكون متمولاً كما قاله م ر
(قوله أو ورثها) مفهوم قيد ملحوظ في المتن أي مع العلم بأنها ملكه وعبارة نرح م ر لو ورث سائمة
ودامت كذلك سنة ثم علم بارتها لم تجب زكاتها ما من اشتراط اسامة المالك أو نائبه وهو مفقود هنا
فيهم منها ان صورة الشارح أن تسوم بنفسها أو يسميها غير الوارث الذي هو المالك لها وحينئذ
تكون داخلية في قوله اما الوسامت بنفسها أو أسامها غير المالك وأيضاً قوله ولم يعلم ليس بقيد لانه حينئذ
لا فرق بين علمه وعدمه لان الفرض ان المالك لم يسمها ولا يصح تصويرها بما اذا كان الوارث يسميها
جاهلاً بأنها ملكه حتى يكون عدم العلم قيداً معتبراً وتكون غير داخلية فيما قبله لانه ينافيه تردد الشورى
وغيره في هذه الصورة فلا يحمل كلامه عليها فكان الاولى للشارح أن يذكرها مسألة مستقلة
كما فعل م ر ولا يجعلها محترزة ما تقدم وعبارة الشورى وانظر لو كان الوارث هو الراعي أو غاصبها وقد
اسامها غير عالم بأنها ملكه فهل تعتبر هذه الاسامة لانها في نفس الامر اسامة المالك أو لا لانه ظاهرها
نائب عن غيره فكأن الغبر هو السائم بحرر اه واعتمد ع ش على م ر الثاني لان الشرط قصـ اسامة
المالك وهو لم يقصد اسامتها على انها ملكه كما قررره شيخنا ح ف وكتب على قوله ولا يصح تصويرها
الح فيه شيء فليحذر (قوله لفقد اسامة المالك) وانما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر
في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لان الاصل عدم وجوبها
شرح م ر (قوله لا ثلاثة) أي بلا ضرر بين فلا ينافي أنها تعيش حينئذ لكن بضرر بين كما قررره شيخنا
ح ف أي فيضرعلفها ثلاثة أيام ولو متفرقة كما اقتضاه اطلاقهم شوري (قوله ولا زكاة في عوامل)
ولو كان الاستعمال محرماً كحمل مسكر وفرق بين المستعملة في محرم وبين الحلى المستعمل فيه بان
الاصل فيها الحلى وفي الذهب والفضة الحرمة الامارخص فاذا استعملت الماشية في المحرم رجعت الى
أصلها ولا نظر الى الفعل الحسبي واذا استعمل الحلى في ذلك فقد استعمل في أصله زى (قوله أو نحوه)

(لكن لو علفها قدر اتعيش
بدونه بلا ضرر بين ولم
يقصد به قطع السوم لم يضر)
أما الوسامت بنفسها أو
اسامها غير مالكيها كغاصب
أو اعتلفت سائمة أو علفت
معظم الحول أو قدر الاتعيش
بدونه أو تعيش لكن
بضرر بين أو بلا ضرر بين
لكن قصد به قطع السوم
أو ورثها وتم حولها ولم يعلم
فلا زكاة لفقد اسامة
المالك المذكورة والماشية
تصبر عن العلف يوماً
أو يومين لا ثلاثة وتعيرى
باسامة المالك لها أولى من
قوله وكونها سائمة وقولي
ولم يقصد به قطع السوم من
زيادتي (ولا زكاة في
عوامل) في حث أو نحوه
لافتنائها

(قوله رجه الله ولم يعلم) أي
بارئه أو بأنها نصاب أو
بكونها سائمة لعدم اسامة
المالك لاستحالة القصد
اليها مع عدم العلم اه
شرح البهجة للشارح قال
سم يؤخذ من هذان أن غير
الوارث اذا لم يعلم ان ماشيته
نصاب لازكاة عليه وان
اسامها الا ان يفرق حررها

فلا يكافهم الساعي ردها إلى البلد كما يلزمه أن يتبع المرامي (والا) أي وإن لم ترد الماء بأن اكتفت بالكلا في وقت الربيع (ف) عند (بيوت أهلها) وأقنيتهم وذلك لخبر البيهقي تؤخذ صدقات أهل البادية على مياههم وأقنيتهم وهو منزل على ما قلنا (ويصدق مخرجها في عددها إن كان ثقة والا فتعد والاسهل) عددها (عند مضيق) تربية واحدة واحدة ويبدل من المالك والساعي أو نائبيهما قضيب يشيران به إلى كل واحدة أو بصبيان به ظهرها لأن ذلك أبعد عن الغلط فإن اختلف بعد العدد وكان الواجب يختلف به أعاد العدد وتعييرى بالمخرج أعم من تعيره بالمالك وقولي والاسهل من زيادتي (ولو اشترك اثنان) مثلا (من أهل زكاة في نصاب أو في أقل) منه (ولا أحدهما نصاب) ولو في غير ماشية من نقد أو غيره (زكيا كواحد) لقوله في خبر أنس ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة نهى المالك عن التفريق وعن الجمع

كنضج وجل ماء للشرب زى (للاستعمال) بأن يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة كما نقله البندنجي عن الشيخ أبي حامد (قوله عند دور ودهاماء) هذا إن لم يعلم عددها قل (قوله والا فعند بيوت أهلها) ويكافون ردها إليها قال في الروضة ومقتضاه تجوز ترك تكليفهم الرد إلى الأفتية وبه صرح المحاملي وغيره والوجه في التي لا ترد ماء ولا مستقر لأهلها الدوام انتجاعهم تكليف الساعي النجعة لأن كلفته أهون من كافة تكليفهم ردها إلى محل آخر ولو كانت متوحشة يسهل أخذها وأما كلفها فعلى رب الماء تسليم السن الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقاب لزمه أيضا وهو محل قول أبي بكر رضى عنه والله لو منعوني عقالا لقاتلتهم لأنه هنا من تمام التسليم اه ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويرأ المالك بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا إذا تلفت في يده بلا تقصير كما في ع ش عليه وقوله وأقنيتهم عطف مرادف (قوله ويصدق مخرجها) أي من مالك أو وكيل أو ولي محجور عليه برماوى (قوله والا فتعد) أي وجوبا كما في شرح مر (قوله ولو اشترك اثنان) أي شركة شيوع لأن شركة الجوار ستأتي في كلامه حينئذ يكون الاستدلال على هذه النما هو مفهوم الحديث ومنطوقه يدل لما يأتي من شركة الجوار فكان عليه تأخيرها عن القسمين ليشهد لهما بمنطوقه ومفهومه وسيأتي للشارح في باب من تلزمه زكاة المال أنه قال وعدم ثبوت الخلطة في السادسة لأنها لا تثبت مع أهل الجنس إذ لا زكاة فيه لأنه غير معين اه ويستفاد منه أن شرط ثبوت الخلطة أن الشريك لا بد وأن يكون معيناً حينئذ لو كان عند ما ر بعون شاة وحال عليها الحول ولم يخرج عنها ثم حال عليها حول آخر أو أكثر لم يلزمه إلا زكاة عام واحد انقصها عن النصاب في العام الثاني وما بعده ولا يقال هي مشتركة بين المالك والفقراء لما علمت أن هذه الخلطة لا أثر لها وبعبارة شرح مر في الدخول على هذه المسئلة ثم شرع في الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويعبر عنها بخلطة الاعيان والشيوع وخلطة جوار وتسمى خلطة أو صاف وقد شرع في الأول فقال ولو اشترك الخ ثم قال وهذه الشركة قد تنفذ تخفيفا كالاشتراك في ثمانين على السواء أو تنقيلا كالاشتراك في أربعين أو تخفيفا على أحدهما وتنقيلا على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما ثلثاها وللآخر ثلثها وقد لا تنفذ شيئا كالتين على السواء وقوله وهذه الشركة الخ أي الشركة في الماشية واحتراز عن الشركة في غيرها فإنها لا تنفذ تخفيفا أصلا ولا وقص في غير الماشية بل تارة تنفذ التثقيل وتارة لا تنفذ ثقيل ولا تخفيفا كما أشار إليه البرماوى (قوله ولا أحدهما نصاب) أي ولو بضمه للمشارك فيه أخذ ما يأتي (قوله ولو في غير ماشية) أي ولو كان الاشتراك في غير ماشية (قوله زكيا كواحد) أي كزكاة مال واحد أو كزكاة شخص واحد ح ف قال حج وقد يفهم من قوله زكيا كواحد أنه ليس لأحدهما الانفراد بالخارج بلا إذن الآخر وليس بمراد بل لذلك والانفراد بالنية عنه على المنقول المعتمد فيرجع ببذل ما أخرجه عنه لاذن الشارع له في ذلك ولأن الخلطة تجمع المالين مالا واحدا فسلطه الشارع على الدفع المبرئ الموجب للرجوع وبهذا فارت نظائرهما وتقل الزكشى أن محل الرجوع حيث لم يأذن الآخر أن أدى من المال المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر أنه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ رجح ذلك اطف (قوله ولا يجمع بين متفرق) أي بكره له ذلك فهو نهى تنزيه للمالك والساعي برماوى فهو خبر معناه الهى (قوله خشية الصدقة) أي خشية وجوبها أو كثرتها أو خشية سقوطها أو قتلها أخذ ما بعده برماوى وعلى هذا فيختلف تقدير المضاف باختلاف الأحوال الأربعة الآتية كما في

(قوله فيرجع ببذل ما أخرجه عنه لاذن الشارع الخ) بمثله أن كان مثليا ونصف قيمة جميع المخرج الرشيدى
ان كان متقوما لا بقيمة النصف لأن قيمة النصف أقل من نصف القيمة اه مر بالمعنى ومحل المناصفة الاستواء عددا فالنصف غير قيد

الرشيدي على مر فالتبني لهذه الخشية يدل على ان الشركة تؤثر وان الشرير يكتفي بزيان كواحد (قوله خشية وجوبها أو كثرتها) راجعان لكل من التفريق والجمع فالخاصل أربع صور واحدة منها معطلة أي غير مصورة وهي مع أمثلتها نهى المالك عن التفريق خشية الوجوب في حال الجمع كأربعين بين اثنين فان الواجب في الجمع دون التفريق نهى المالك عن التفريق خشية الكثرة في حال الجمع كأن كان لهما مائة واحدة وللاخر مائة فلو فرقا وجب ائذان ولو استمرا على الشركة وجب ثلاثة نهى المالك عن الجمع خشية الوجوب في التفريق هذه معطلة لانه يقتضي أن الوجوب في التفريق لا في الجمع مع انه لا يعقل لانه يلزم من وجوبها في حال التفريق وجوبها في حال الجمع بالاولى نهى المالك عن الجمع خشية الكثرة في التفريق كتمانين بين اثنين لكل أربعين فان الكثرة في التفريق فقط اهـ شيخنا ح ف (قوله خشية سقوطها أو قلتها) راجعان لكل من التفريق والجمع أيضا فالخاصل أربع صور أيضا واحدة معطلة وأيضا حها بأمثلتها ان تقول نهى الساعي عن التفريق خشية السقوط في الجمع هذه معطلة نهى الساعي عن التفريق خشية القلة في الجمع كتمانين بين اثنين فان القلة في الجمع فقط نهى الساعي عن الجمع خشية السقوط في التفريق كأربعين بين اثنين بالسوية فان السقوط في التفريق فقط نهى الساعي عن الجمع خشية القلة في التفريق كتمانين وواحدة بين اثنين لاجل مائة واحدة وللاخر مائة فان القلة في التفريق فقط قرر شيخنا ح ف وعشماوى (قوله بل اولى) أي لعدم تمييز المالكين (قوله ودونها) فيه مسامحة لان هذا لا يقال له حول وقوله في التمر بالناء الثلاثة (قوله ويعتبر ابتداء حول الخلطة منها) أي من الخلطة وذلك اذ المالك كالتصايب الا حيث فلو خاطا في اثناء العام مائة كاه اوله ز كذا ذلك زكاة العام لو لم يخطا في خرج كل واحد شاة لو كان لكل أربعين حل وعبارة شرح مر ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للتخليطين حالة انفراد فان انعقد الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولها بأن ملك كل واحد أربعين شاة ثم خلطها في اثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الاولى فتجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولها بأن ملك هذا غرة المحرم وهذا غرة صفر وخطا غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة واذا طرأ الانفراد على الخلطة فن بلغ ماله نصيبا ز كاه والا فلا اهـ (قوله وانفرد أحدهما بثلاثين) من هذا تعلم أن قوله اذ ملك أحدهما نصيبا أراد به أعم من أن يملك نصيبا خارجا عما خلط به ومن أن يملك نصيبا يتم بما خلط به برماوى (قوله والاخر خمس شاة) يقتضي ان الشاة واجبة في الحسين تمامها الا في الاربعين منها وهو مشكل مع ما قدمه من أن ما بين النصب وقص لا يتعلق به الواجب الا أن يخص ما تقدم بكون المالك واحدا كما قاله الشيخ العزى (قوله واشتركا في ثنتين) أي ومثله عكسه كما لو اشتركا في ثمانية وثلاثين وانفرد كل منهما بواحدة ع ش (قوله كما لو خلط) تنظير لما قبله لان ما قبله خاص بالشيوع (قوله واتحد مشرب) أي وان كان مال كل ميمز ح ف (قوله بفتح الميم) أما بكسرها فهو الاناء الذي يحلب فيه شربى (قوله وجري) صورته أن يكون الزرعان متجاورين وسقيا من ماء واحد واتحد احصاوا حوتا ووضع زرع كل بجوار الآخر وليس المراد باتحاد الجري ان يوضع زرع كل على زرع الآخر في محل واحد لانها تصير شركة شيوع وليست مرادة (قوله ودكان) بضم الدال المهملة وهو الخانوت وفي المصباح انه يذكروا ثؤث وأنه اختلف في نونه ف قيل أصلية وقيل زائدة فعلى الاول وزنه فعلا وعلى الثاني فعلا (قوله ومكان حفظ) صورته أن يكون لكل واحد منهما مخيل

خلطة الجوار الآتية ومثلها خاطة الشيوع بل اولى وعلم من اعتبار النصاب اعتبار اتحاد الجنس وان اختلف نوعه ومن التشبيه اعتبار الحول من سنة ودونها كما في التمر والحب ويعتبر ابتداء حول الخلطة منها وأفادت زيادتي أو في أقل ولا حد هما نصاب أن الشركة فهادون نصاب تؤثر اذ ملك أحدهما نصيبا كأن اشتركا في عشرين شاة مناصفة وانفرد أحدهما بثلاثين فيلزمه أربع عشرة شاة والخمس شاة بخلاف ما اذا لم يكن لاجل مائة نصاب وان بلغه مجموع المالكين كأن انفرد كل منهما بتسع عشرة شاة واشتركا في ثنتين (كما لو خلط الجوارا) بكسر الجيم أفصح من ضمها (واتحد مشرب) أي موضع شرب الماشية (ومسرح) أي الموضع الذي تجمع فيه ثم اتفق الى المرحى (ومسرح) بضم الميم أي مأواه ايللا (وراع) لها (وخل نوع) بخلاف خل أكثر من نوع فلا يضر اختلافه للضرورة ومعنى اتحاده أن يكون مرسل في الماشية وان كان ملكا لاجل مائة أو معار له أو لهما وتقييد اتحاد الفحل بنوع من زيادتي (ومحلب)

(٣ - (بجري) - ثاني) بفتح الميم أي مكان الحلب بفتح اللام بقار اللين والمصدر وهو المراد هنا وحكى سكونها (وناطور) مهملة وحكى اعجامها أي حافظ الزرع والشجر (وجري) أي موضع نجفيف الثمر وتخليص الحب (ودكان ومكان حفظ ونحوهما) كرمي

وطريق ونهر يسقى منه
وحايات وميزان ووزان
وكال ومكيال وليس المراد
أن ما يعتبر اتحاده يعتبر
كونه واحدا بالذات بل أن
لا يختص مال واحد منها
به فلا يضر التعدد حيث
(لاحال) فلا يشترط اتحاد
لجواز الفهم (و) لا (اناء)
يجلب فيه كآلة الجز
والتصريح بهذين من
زيادتي (و) لا (نية خلطة)
لان خفة المؤنة باتحاد المرافق
لا تختلف بالقصد وعدمه
وانما شرط الاتحاد فيما
ليجتمع المالان كالمال
الواحد ولتخف المؤنة على
المحسن بالزكاة فلو افرق
المالان فيما شرط الاتحاد
فيه زمنا طويلا مطلقا أو
يسيرا بقصد من المالكين
أو أحدهما أو بتفريق
للتفرق ضرر خرج بأهل
الزكاة غيره كذمي ومكاتب
﴿باب زكاة النبات﴾

(تختص بقوت اختيار من
رطب وعنب) من (حب
كبر

(قوله ولم يذكر هذا الباب
دليلا) لم يذكر أيضا
تقدم دليلا من الكتاب
فان نظرا لعموم الآيات
المتقدمة سميت هذا أيضا

وزرع في حائط أي بستان واحد أو كيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد ولا
يتميز عن الآخر بشئ مما سبق برماوى وكذا إذا أودعه جماعة دراهم لكل منهم دون نصاب ووضع
الجميع في صندوق واحد مع تمييز دراهم كل فاذابلق المجموع نصابا فأكثر ومضى عليها حول وهي في
الصندوق وجب عليهم زكاتها ووزعت على الدراهم ع ش (قوله وليس المراد الخ) لوزرع أحدهما
فدانا والآخرة فداين وخرج للاول أردب مثلا والثاني ثمانية زكيا كواحد ولو كان الحراث والدراس
والمزري متعددان لا يختص زرع أحدهما بواحد دون الآخر اه عزيزي (قوله لان خفة المؤنة الخ)
قد يشكك عليه السوم فان هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو مع ذلك قالوا لا بد من قصده الا أن
يفرق بان الخلطة ليست موجبة للزكاة باطلاقها أي في جميع صورها بل الموجب النصاب مع الحول وغيره
من الشروط بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده حج ببعض اصحاب (قوله
زمنا طويلا) وهو الزمان الذي لا تصبر الماشية فيه على ترك العلف بلا ضرر بين وهو ثلاثة أيام فأكثر
ع ش (قوله مطلقا) أي بقصد من المالكين أم لا (قوله ضرر) معنى ضرره نفي الخلطة قل أي
ارتفعت الخلطة وان لم يؤثر ارتفاعها في الحول فن كان نصيبه نصابا زكاه بتمام حوله من يوم ملكه لا من
يوم ارتفاعها سم على الغاية اط ف (قوله كذمي ومكاتب) عبارة تشرح مر فلو كان أحد المالكين
لذمي أو مكاتب أو وليت المال لم يؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة فان بلغ نصابا زكاه
زكاة المنفرد والا فلا زكاة اه

﴿باب زكاة النبات﴾

لما كان النبات يستعمل مصدر أو اسمًا للشيء النبات وهو المراد هنا عدل عنه المصنف الى النبات لان
النبات قديمهم المصدر الذي ليس مراداهنا وينقسم الى شجر وهو مال ساق والى نجم وهو مال ساق له
كالزراع قال تعالى والنجم والشجر يسجدان ولم يذكر هذا الباب دليلا واستدل عليه م ر بآية وآتوا
حقه يوم حساده وآية أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض فأوجب الاتفاق بما
أخرجته الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيما أخرجته غيرها اه (قوله بقوت) الباء داخله على المقصور
عليه والقوت بمعنى المقتات وقوله اختيارا أي في حالة الاختيار فهو منصوب بنزع الخافض قال م ر في
شرحه أي لان الاقتيات من الضرورات التي لا حياة بدونها فلذا أوجب الشارع منه شيئا لارباب
الضرورات ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو حل السيل جباية الزكاة فيه من دار الحرب فنبت
بأرضنا فانه لازكاة فيه كالتخل المباح بالصحراء وكذا ثمار البستان وغلة القرية الموقوفين على
المساجد والربط والقناطر والقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس لها مالك
معين اه ومن الموقوف على غير معين مال الوقف على امام المسجد القلاني أو الخطيب أو المؤذن لان
غرضه ليس شخصا بعينه وان كان معينًا بالنوع اه ع ش قال ع ش أيضا قوله فنبت بأرضنا أي في محل
ليس مملوكا لاحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أي والحال أن الغلة حصلت من حب مباح أو بذر
الناظر من غلة الوقف أم لا واستأجر شخص الارض وبذر فيها جباية ملكه فالزراع ملك لصاحب الحب
وعليه زكاته وقوله فانه لازكاة فيه ظاهره أن من قصد ملكه جميعه فليست وجه ذلك وهلا جعل
غنيمة أو فيا بل لا ينبغي الا أن يكون غنيمة ان وجد استيلاء عليه أو جعلنا القصد استيلاء عليه وهو بعيد
خصوصا ان نبت في غير أرضه اه سم على حج أقول ينبغي أن يقال ان كان هذا مما يعرض عنه ملكه من
نبت بأرضه بلا قصد فان نبت بموات ملكه من استولى عليه كالخبط ونحوه وان كان مما لا يعرض عنه ملكه
تركوه خوفا من دخولهم بلاه فافهم في وان قصدوه فنعتوا بقتال فهو غنيمة لمن منهم اه ع ش على م ر
﴿فائدة﴾ خرجت حبة البر من الجنة على قدر ريضة النعامة وهي ألين من الزبد وأطيب رائحة من

وأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات (وعدس) وذرة وحب وباقلا سره صلى الله عليه وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زبدا كما تؤخذ زكاة النخل ثم رواه الترمذي (١٩) وابن حبان وغيرهم لقوله صلى الله

عليه وسلم لابي موسى الاشعري ولعاذحين بعثها الى اليمن لاتأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه ذكر فيهما مافي معناه والخصر في الثاني اضافي لخبر الحاكم وقال صحيح الاسناد عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفما سقى بالنضح نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فأما القثاء والبطيخ والرجان والقضب ففغو عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أزرع ذلك قصدا أم نبت اتفاقا والقضب بسكون الهمزة الرطب بفتح الراء وسكون الطاء وخرج باقوت غميره كخوخ ومشمش وتين وجوز ولوز

(قوله أي السبعة) حاصلها أرز بتشديد الزاي مع فتح الهمزة وضمها وبتمخيف الزاي مع فتح الهمزة أيضا وضمها وأرز كقفل ورز بخذف الهمزة وتشديد الزاي ورز بزيادة نون بين الراء والزاي اه شيخنا

المسك ثم صارت تنزل عن هذه الهيئة الى وجود فرعون فصغرت وصارت كبيضة الدجاجة ولم تنزل على هذه الهيئة حتى ذبح يحيى فصغرت حتى صارت كبيضة الحمامة ثم صغرت حتى صارت كالبنديفة ثم صغرت حتى صارت كالحصاة ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن نسأل الله تعالى أن لا تصغر عن ذلك برماوى وقيل (قوله وأرز) نقل السيوطي عن علي بن أبي طالب أن كل ما أنبت الارض فيه دواء وداء الا الارز فإنه دواء لاداء فيه ونقل أيضا ان الارز كان جوهرة مودع فيها نور لنبي صلى الله عليه وسلم فلما أخرج منها فتمت وصارت هكذا وتبني على ذلك أنه يسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند كاه قال سيدي على الاجهوري

أخبار رز ثم بادى بحبان * عدس هريسة ذوو بطلان

(قوله في أشهر اللغات) أي السبعة وقد ذكرها ع ش على مر فانظره ان شئت (قوله وعدس) بفتح العين والدال المهملتين ومثله البسلا برماوى (قوله وذرة) بضم الدال المهملة وفتح الراء المخففة والدخ نوع منه (قوله وباقلا) هو الفول ويرسم آخره بالالف فتخفف لدم ويمد وقد يقصر مع تشديد اللام (قوله لامره صلى الله عليه وسلم) أي أمر نذب بالنسبة للخرص وأمر إيجاب بالنسبة لازكاة وقدم هذا الحديث على ما بعده لسلامته مما أوهمه الثاني من الخصر في الاربعة ع ش على مر مع زيادة (قوله كما يخرص النخل) أي ثمرة واما جعل أصلا للعنب لان خوصه كان عند فتح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة برماوى (قوله لاتأخذ) بالثنية (قوله الشعير) بفتح الشين المهملة وحكى كسر ها وهو لغة العامة والتمر بأشنة الفوقية برماوى (قوله وفيه بما ذكر فيهما) مما يكثر ويتزبب وقوله مافي معناه أي مما لا يكثر ولا يتزبب لان الحديث انما ذكر ما يكثر ويتزبب وأما ما لا يكثر ولا يتزبب فهو مقبوس على ما يكثر ويتزبب ويقاس على الشعير والحنطة ما يقتات في حال الاختيار من ل مع زيادة (قوله في الثاني) أي قوله لاتأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة وقوله اضافي أي بالنظر لاهل اليمن خاصة لانه لم يكن عندهم من المقتات الا الاربعة المذكورة في الخبر برماوى وع ش (قوله لخبر الحاكم) هلا استدله أولا لانه أعم من الاول وكان يستغنى عن القياس واهله انما فعل ذلك لكون الاول أوضح وقال شيخنا العزيزي قوله لخبر الحاكم الخ أي لان مافي قوله فيما سقت السماء عام وانما لم يخص العام بالخاص لان الخاص بعض افراد العام وذكر بعض افراد العام بحكم العام لا يخص العام اه (قوله والبعل) بالجر عطفاء على ما من قوله فيما سقت السماء وفي المصباح البعل ما يشرب بعروقه فيستغنى عن السقى شورى مع زيادة (قوله وانما يكون ذلك) أي المذكورة من العشر ونصفه وهو مدرج من الراوى تفسير المراد من الحديث ع ش (قوله سواء أزرع ذلك قصدا) تعميم في المتن ويفرق بين هذا وبين زكاة الحيوان حيث يشترط قصد في الاسامة بانه لما كان له اختيار في الجملة اشترطنا القصد الصارف بخلاف هذا وأيضاً لما كان الغالب في الزرع أن يزرع عن قصد لم يشترط ذلك وألحق النادر وهو ما بانه بنفسه بالغالب ولا كذلك سوم الماشية فاحتيج لقصد مخصص حج مع تغيير (قوله أم نبت اتفاقا) حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حمل الغلة أو وقعت العصافير على السنابل فتناثر الحب ونبت وجب زكاته اذا بلغ نصابا بخلاف شرح م ر (قوله والقضب) وهو نبت يشبه البرسيم والاولى تقديمه على التعميم (قوله ومشمش)

(قوله فتخفف اللام ويمد وقد يقصر) فمنه التشديد بين قصره والياء وعند التخفيف تتعين الالف مع المد وقد يقصر اه من شرح الروض (قوله مع تشديد اللام) ويكتب حينئذ بالياء كما قاله في شرح الروض

في شيء منها (ونصابه) أي القوت الذي يجب فيه الزكاة (خسة أوسق) فلا زكاة فيما دونها لخبر الشيخين ليس فيما دون خسة أوسق صدقة (وهي بالرطل البغدادي ألف وستة) من الأرطال لأن الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلاث بالبغدادي وقدرت به لأنه الرطل الشرعي (وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وبالدمشقي) وهو ستمائة درهم (ثلثمائة واثنتان وأربعون رطلا (وستة أسباع) من رطل بناء على ما صححه النووي من أن رطل بغداد ما ذكر خلافا لما صححه الرافعي من أنها بالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان بناء على ما صححه من أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما فعليه إذا ضربتها في ألف وستمائة رطل مقدار الخسة أوسق تبلغ مائتي ألف درهم وثمانية آلاف يقسم ذلك على ستمائة يخرج ما ذكره وعلي ما صححه النووي تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة

بكسر الميمين وحكي فتحهما موضعهما لكن الضم قاييل وقال أبو عبيد بفتح الميم الأولى وكسر الثانية لکن لغه رديتهاه برماوى (قوله وتفاح) بضم التاء (قوله وسمسم) بكسر السينين لا بضمهما ومثله القرطم بكسر القاف وإطاء وضمهما وهو حب العنبر برماوى (قوله في شيء منها) في بعض النسخ منهما أي عمالا يؤكل اقتياتا وما يقتات ضرورة حل (قوله خسة أوسق) وقدرت بالكيل المصري ستة أرادب وربع أرادب كما قاله القمولى مر والأوسق جمع وسق بفتح الواو على الإفصح وهو مصدر بمعنى الجمع قال تعالى والليل وما وسق أي جمع سمي بذلك لما جمع من الصيعان برماوى (قوله فلا زكاة فيما دونها) وأوجهها الإمام أبو حنيفة في القليل كالكثير (قوله ألف وستمائة من الأرطال) أي بانفاق الشيخين وكذلك تقدير الرطل الدمشقي ستمائة درهم والخلاف إنما هو في تقدير الأوسق بالرطل الدمشقي المبني على الخلاف في تقدير الرطل البغدادي بالدراهم فالخلاف أن هنا أربعة مسائل اثنان متفق عليهما واثنتان مختلف فيهما وهما مقدار الرطل البغدادي بالدراهم ومقدار النصاب بالأرطال الدمشقية شيخنا (قوله لأن الوسق ستون صاعا) وذلك لأنك تضرب الخسة أوسق في مقدارها من الصيعان وهو ستون ثلثمائة ثم تضرب الثلثمائة في مقدار الصاع بالامداد وهو أربعة بألف مد ومائتين ثم تضرب الألف والمائتين مد في مقدار المد وهو رطل وثلاث فتضرب ألفا ومائتي رطل في رطل بألف ومائتي رطل وألفا ومائتي ثلث في ثلث بألف ومائتي ثلث وهي أربعة بمائة صحاح بخمسة ذلك ألف وستمائة وإن شئت ضربت الثلثمائة في خمسة أرطال وثلاث فاضربها أولاً في الخمسة يحصل ألف وخمسمائة واضربها ثانياً في الثلث يحصل مائة كما قرر شيخنا (قوله خلافا لما صححه الرافعي) ويزيد قوله في الأرطال الدمشقية على قول النووي فيها ثلاثة أرطال وثلثين وسبع ويزيد قوله أي الرافعي في الرطل البغدادي على قول النووي بدرهم وثلاثة أسباع درهم كما قرر شيخنا (قوله بناء على ما صححه الخ) إنما كان اختلاف الشيخين في مقدار النصاب بالرطل الدمشقي مبني على اختلافهما في قدر رطل بغداد لأن الألف والستمائة برطل بغداد التي هي نصاب باتفاقهما إذا جعلت كلها دراهم تكون على كلام الرافعي مائتي ألف وثمانية آلاف درهم وعلى كلام النووي مائتي ألف وخسة آلاف درهم وسبع مائة درهم وأربعة عشر درهما وسبع درهما كما يأتي فإذا اعتبرناها بالدمشقي بأن جعلنا كل ستمائة درهم منها رطلاً دمشقياً زادت أرطال الدمشقي على كلام الرافعي لأن التفاوت بينهما في رطل بغداد درهم وثلاثة أسباع درهم فإذا ضربتها في ألف وستمائة رطل مقدار النصاب بالبغدادي بأن تبسط الدرهم من جنس الكسر تكون سبعة ونضم إليها بيط الكسر أي مقداره وهو ثلاثة يكون المجموع عشرة تضرب في الألف وستمائة يحصل ستة عشر ألفاً تقسم على مقام الكسر وهو سبعة يحصل ألفان ومائتان وخسة وثمانون درهما وخسة أسباع درهم ومجموع ذلك بالدمشقي ثلاثة أرطال وثلثا رطل وسبع رطل لأن الألف والثمانمائة ثلاثة أرطال والأربعة مائة ثلثا رطل والخسة والثمانون والخسة أسباع سبع لأنها سبع الستمائة وهذا هو التفاوت بينهما فالرافعي يزيد على النووي في مقدار النصاب بالرطل الدمشقي بما ذكر والمراد بقسمة المائتي ألف درهم والثمانية آلاف على الستمائة معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه لا تحليل المقسوم إلى أجزاء متساوية بعدد آحاد المقسوم عليه وإن كان حاصله إلا أنه غير مقصود فكل ثلاثة آلاف درهم خمسة أرطال بالدمشقي وقوله ما ذكره أي الرافعي في كونها بالدمشقي ما ذكره فقول الشارح إذا ضربتها أي المائة والثلاثين تبلغ الخ ووجه ذلك أنك تضرب المائة في ألف

يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعا (٢١) درهم وإذا قسم ذلك على ستمائة

خرج ما صححه لان مائتي ألف درهم وخمسة آلاف ومائتي درهم في مقابلة ثمانمائة واثنتين وأربعين رطلا والباقي وهو خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبعا درهم في مقابلة ستة أسباع رطل لان سبع الستمائة خمسة وثمانون وخمسة أسباع والنصاب المذكور تحديد والعبرة فيه بالكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشمل على الخفيف والرزين (ويعتبر) في قدر النصاب غير الحب من رطب وعنب حالة كونه (جافا) ان يجفف غير رديء

(قوله ثم تأخذ نصف ذلك وهو ألف وأربعون رطلا) ولك في القسمة وجه آخر وهو أن ترد الستمائة الى سدس عشر عشرها واحد والمقسوم الى سدس عشر عشره ثمانمائة وستة وأربعون وثلثان ثم تقسمه على الواحد والقسمة على الواحد لا أثر لها والخارج المقسوم بعينه ولك أيضا أن تنسب واحد الى المقسوم عليه وهو ستمائة يكن سدس عشر عشره من المقسوم سدس عشر

بمائة ألف وتضرب الثلاثين فيه بثلاثين ألفا وتضرب المائة في الستمائة تباع ستين ألفا وتضرب الثلاثين فيها ثمانية عشر ألفا فالجملة مائتا ألف وثمانية آلاف وقوله يخرج ما ذكر وهو ثمانمائة وستة وأربعون وثلثان ووجهه أنك تأخذ عشر المقسوم عليه وهو الستمائة يكون ستين ثم تأخذ عشر العشر ستة ثم تأخذ نصف الستة فتكون ثلاثة وهي نصف عشر العشر ثم تفعل مثل ذلك في المقسوم فتأخذ عشره وهو عشرون ألفا وثمانمائة ثم تأخذ عشر العشر وهو ألفان وثمانون ثم تأخذ نصف ذلك وهو ألف وأربعون وتقسّمها على الثلاثة التي حفظها أعني نصف عشر عشر الستمائة وقوله يسقط الخ وذلك لانك تضرب الدرهم والثلاثة أسباع في ألف وستمائة فيبلغ الحاصل ما ذكر وهو ألفان ومائتا درهم وخمسة وثمانون وخمسة أسباع درهم فينثني يسقط بما ذكر ثلاثة أرطال وثلثان وسبع رطل أي بالدمشقي فإذا أسقطت ما ذكر من مصحح الرافعي وهو ثمانمائة وستة وأربعون وثلثان كان الباقي ما صححه الاصل وهو ثمانمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع في ألف وثمانمائة يسقط ثلاثة أرطال ومن أر بعمائة يسقط ثلثان فالجملة ألفان ومائتان يبقى خمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم يسقط بها سبع رطل لان كل خمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع سبع رطل فالثلاثة أرطال وثلثان وسبع رطل هي التفاوت بين تصحيح النووي والرافعي بالرطل الدمشقي وقوله لان مائتي ألف وخمسة آلاف ومائتي درهم الخ وذلك لانك تأخذ عشر ما ذكر وهو عشرون ألفا وخمسمائة وعشرون وذلك وهو ألفان واثنتان وخمسون ونصف عشر العشر وهو ألف وستة وعشرون تقسم ذلك على الستمائة باعتبار الثلاثة نصف عشرها يخرج ثمانمائة واثنتان وأربعون وقوله لان سبع الستمائة خمسة وثمانون وخمسة أسباع وذلك لان سبع كل مائة أربعة عشر وسبعان فإذا ضربت في ستة تكون خمسة وثمانين وخمسة أسباع فتضرب الحاصل في الستة أسباع يبلغ ما ذكر وأنت تضرب الثلاثين والخمسة دراهم في ستة يبلغ الحاصل خمسمائة وعشرة ثم تضرب الخمسة أسباع فيها أيضا يخرج ثلاثون سبعا بأربعة صحاح وسبعين فتكون الجملة خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبعا درهم شيخنا سجين الكير (قوله يبقى مائتا ألف الخ) وهو عدد الخمسة أسبق بالدرهم على طريقة النووي في رطل بغداد (قوله درهما) راجع لكل من قوله يبقى مائتا ألف وخمسة آلاف الخ وقوله وإذا قسم ذلك أي الباقي (قوله خرج ما صححه) أي الاصل وهو ثمانمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع (قوله ومائتي درهم) أي من السبعمائة المتقدمة وأخر جهام منها لان الباقي كسر (قوله في مقابلة ستة أسباع) لان قسمته على الستمائة قسمة قليل على كثير فتكون بالنسبة ونسبة المذكور اليها ستة أسباع فلذلك علاه بقوله لان سبع الخ (قوله لان سبع الستمائة خمسة وثمانون الخ) يعني لان الرطل ستمائة وسبع الستمائة الخ (قوله والعبرة فيه بالكيل) قال الروباني عن الاصحاب بمكيل أهل المدينة أي لا خبر الآتي وهو بالاردب المصري ستة أرباب الاسدسا كما حوره السبكي بناء على ان الصاع قدحان بالمصري الاسبعي مد وقال القمولى ستة أرباب وربع اردب يجعل القدحين صاعا كزكاة الفطر وكفارة اليمين وهذا هو المعتمد زي (قوله استظهارا) أي طلبا لظهور استيعاب الواجب وهذا قريب من قولهم احتياطا قال م فلو حصل نقص في الوزن لا يضر بعد الكيل اه فلا يرد أن نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البر والبول في الوزن لانه أخف ع ش (قوله غير الحب) نائب فاعل يعتبر وقوله جافا حال منه ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وأجيب بأنه ليس محذوفا وانما هو ضمير مستتر يعود على القوت المذكور سابقا لكن المراد بعض القوت

عشر يكن ثمانمائة وستة وأربعين وثلثين وهو الجواب اه برماوي

والأفراطيا) يعتبر (و يقطع باذن) من الامام وتخرج الزكاة منه (كما وضراصله) لامتصاصه ماء العطش فانه يعتبر رطبا ويقطع بالاذن ويؤخذ الواجب رطبا وقولي ويقطع (٢٢) الى آخره مع التقيد بغير الردي من زيادتي (و) يعتبر فيما ذكر (الحب) حالة

وهو غير الحب بدليل مقابله بقوله والحب مصفى فيكون غير الحب بدلا من الضمير المستتر بدل بعض من كل (قوله والا) بان لم يجفف أصلا أو جفف رديا ومثل ذلك ما لو قطع للعطش أو كانت مدة جفافه طويلة كسنة أشهر ويضم ما لا يجفف منهما الى ما يجفف في الكمال النصاب لالتحاد الجنس واما وجب في الرطب لان جنسه مما يجفف فألحق نادره بغالبه وهذا داخل في قول المصنف الآتي ويكمل نوع بآخر حل (قوله والأفراطيا يعتبر) قال م ر في شرحه وتخرج الزكاة منهما في الحال لان ذلك أكمل أحوالهما قال ع ش قوله لان ذلك أكمل قضيته أنه لا يقدر فيه الجفاف والظاهر أنه غير مراد وأن قوله لان ذلك أكمل أحوالهما على الاجزاء المخرج منهما بتلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف وحاصله انه اذا عذر الجفاف بالفعل لا يتعذر تقديره اه لا يقال حيث لم يمكن له جفاف فكيف يمكن تقديره لا ناقول يمكن اعتباره بالقياس على ما يتجفف من غيره لان غاية الامر أن ما لا يتجفف قام به مانع من التجفيف وهو لا يمنع أن يجي منه مثل ما يجي ممن غيره بفرض زوال المانع اه بحروقه (قوله ويقطع) أى الذى لا يتجفف أو يتجفف رديا وقوله بالاذن أى من الامام أى أوثابه ويجب استئذان العامل في قطعه كما في الروضة فان قطع من غير استئذانه أثم وعذرو ولا يغرم ما نقص بالقطع وعلى الساعى أن يأذن له خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض فيما لو احتاج لقطعه لنحو عطش لم تجز الزيادة عليها شرح م ر شوبري (قوله من تنبه) أى وقشره الذى لا يؤكل معه ليناسب قوله بخلاف ما يؤكل الخ (قوله كنز) هو ظاهر في الصيق (قوله والوجه ترجيح الدخول الخ) من جملة كلام الأذرى وهو المعتمد ع ش (قوله فعشرة أوسق) فله أن يخرج الواجب عليه حال كونه في قشره وله أن يخرج خالصا لقشره عليه ع ش على م ر (قوله بالنصف) متعلق بقوله اعتبارا (قوله وقد يكون خالصا) أى العشرة وقوله من ذلك أى بما أذخر في قشره (قوله أولى من قوله كأرز وعسل) جوابه ان الكاف استقصائية كافي شرح م ر (قوله ويكمل نوع بآخر) أى لا اشتراكهما في الاسم وان تباين في الجودة والرداءة وان اختلف مكانهما وهو شامل لتكميل ما يتم من الرطب بما لا يتم منه والمراد أنه يكمل النوع بآخر حيث كان في عام واحد أخذ من قوله بعد ويضم بعض كل الخ حل (قوله وهو قوت صنعاء اليمن) ويكون في الكم الواحد منه حبتان أو ثلاث ولا تزول كماله الا بالرحا الخفيفة أو المهراس وبقاؤه فيه أصلح برماوى (قوله بسلت) وهو الذى تسميه العامة بشعير بنت النبي صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يقع كثيرا أن البر يختلط بالشعير والذى يظهر أن اشعيران قل بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجزئ اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والالم يكمل أحدهما بالآخر فأكمل نصابه أخرجه عنه من غير المختلط خج ع ش على م ر (قوله فلما كتب) غرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المنهاج قيل انه شعير فيضم له لشبهه به في برودة الطبع وقيل خنطة فيضم لها لشبهه لها في اللون والملاسة شرح م ر (قوله وصفا) عبارة م ر طبعها هى أولى شوبري (قوله ويخرج من كل بقسطه) أى لا تتفاء المشقة بخلاف المواشى فانه يدفع نوعا منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكلف بعضها من كل للمشقة كافي حل وزى قال ع ش على م ر ومفهومه انه لو أخرجه من أحد النوعين عنهما لا يكتفى وان كان ما أخرجه

كونه (مصفى) من تنبه بخلاف ما يؤكل قشره معه كنز فيدخل في الحساب وان أزيل تنعما كما يقشر البر ولا تدخل قشرة الباقلا السفلى على ما في الروضة كأصلها عن العمدة السكن استغربه في المجموع قال الأذرى وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول أو الجزم به (وما أذخر في قشره) ولم يؤكل معه (من أرز وعسل) بفتح العين واللام نوع من البر (فعشرة أوسق غالبا) نصابه اعتبارا لقشره الذى ادخاره فيه أصلح له وأبقى بالنصف وقد يكون خالصا من ذلك دون خمسة أوسق فلا زكاة فيها وأخلص ما دونها خمسة أوسق فهو نصاب وذلك ما احتزرت عنه بزيادتي غالبا وتعتبرى بما ذكر أولى من قوله كأرز وعسل لسلامته من إيهام انه بقى شئ من الحبوب يدخر في قشره وليس كذلك (ويكمل) في نصاب (نوع بآخر كبير بعسل) لانه نوع منه كما هو قوت صنعاء اليمن ويخرج بالانواع الجنس فلا يكمل بآخر كبير أو شعير

منه

بسلت بضم السين وسكون اللام فهو جنس مستقل لا بر ولا شعير فانه حب يشبه البر في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع فلما كتب من تركيب الشبهين وصفا انفرد به وصار أصلا برأسه (ويخرج من كل) من النوعين (بقسطه فان عسر) اخراجه لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع منها (فوسط) مهاب يخرج

لأعلاها ولا أدناها رعاية للجانبين ولو تكلف وأخرج من كل نوع قسطه (٣٣) جازيل هو الأفضل (ولا يضم ثمر عام

وزرعته الى) ثم وزرع عام (آخر) في كمال النصاب وان أطلع ثمر العام الثاني قبل جذاذ ثمر الاول (ويضم بعض كل) منها (الى بعض) وان اختلف ادراكه لاختلاف أنواعه أو ببلاده حرارة أو برودة كنجدة وتهامة فتهامة حارة يسرع ادراك الثمر بها بخلاف نجد لبردها (ان اتحد في العام قطع) للثمر وللزراع وان لم يقع الاطلاعان في الثمر والزراعة ان في الزرع في عام لان القطع هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويستثنى عما ذكره ما لا يثمر نخل مرتين في عام فلا ضم بل هما كشرة عامين وذ كرا اتحاد القطع في الثمر من زيادته وبه صرح في الحاوي الصغير وهو الموافق لاعتبار اتحاد حصاد الزرع في العام وان اعتبر ابن المقرئ اتحاد اطلع الثمر فيه وما تقر من اعتبار اتحاد قطع الزرع فيه هو ما صححه الشيخان ونقله عن الاكثرين لكن قال الاسنوي انه نقل باطل ولم أر من صححه فضلا عن عزوه الى الاكثرين بل صحح كثير من اعتبار اتحاد الزرع في العام وبجواب بأن ذلك لا يقدح في نقل

منه أعلى قيمة من الآخر وليس مراد الانه لا ضرر على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لاتحاد الجنس (قوله لأعلاها) أي فلا يجب إخراجها فلو أخرج الأعلى أجزاء وأذخرا ع ش (قوله ولا أدناها) أي ولو رعاية القيمة (قوله رعاية للجانبين) أي المالك والمستحق فراعينا المالك في عدم إخراج الأعلى وراعينا المستحقين في عدم إخراج الأدنى (قوله ولو تكلف الخ) هو مفهوم من قوله فان عسر الخ برماوى (قوله ولا يضم ثمر عام) قال مر وذرع العام يضمان وان اختلفت زراعتهم في الفصول ويتصور ذلك في الدرة فانها تزرع في الربيع والخريف والصيف (قوله الى ثمر وزرع عام) بأن قطع كل في عام على ما برأه المؤلف وبأن أطلع كل في عام بالنسبة للثمر على الراجح حل (قوله وان أطلع ثمر العام الثاني) أي ظهور برزخ ف (قوله قبل جذاذ) بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين والعجاءهما أي قطعه (قوله ويضم بعض كل الخ) هذا مقابل قوله الى آخر فكأنه قال ويضم بعض كل لبعض ان اتحد العام دل على ذلك قوله ان اتحد في العام قطع وعبارة أصله ويضم ثمر العام الواحد بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه (قوله وان اختلف ادراكه) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابا جاز له التصرف فيه ثم اذا أدرك بقيه وكل به النصاب زكى الجميع سواء كان الاول باقيا أو بالقان باعه تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا وبطلان كان تالفعا ش (قوله ان اتحد في العام قطع) ضيف بالنسبة للثمر ومعتمد بالنسبة للزرع فيشترط وقوع حصاد الزراعتين في سنة بأن يكون بين حصادي الاول والثاني دون اثني عشر شهرا عريضة ولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ويكفى عن الحصاد من امكانه على الوجه صحيح (قوله في العام) المراد بالعام هنا اثنا عشر شهرا عريضة وتحسب من حين الحصاد ولو بالقوة في الزرع أو البروز الاول في الثمر وصورة اختلاف العام في الزرع مع اتحاد القطع فيه أن يزرع أولا في المحرم ويقطع في رجب ثم في العام الثاني يزرع في صفر ويقطع في جاد فيبين الزراعتين أكثر من عام وبين القطعين دون عام فيقال اتحد القطع في العام كما قررر شيخنا وقوله قطع أي ولو بالقوة شو برى (قوله وان لم يقع الاطلاعان) وفي كلام شيخنا والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد على المعتمد لا بالقطع (قوله الاطلاعان) الاطلاع هو الظهور والبروز يقال أطلع أي ظهر وفي المختار أطلع النخل أخرج طلع (قوله فيما ذكر) أي من قوله ويضم بعض كل الخ (قوله فلا ضم) وان اتحد قطعهما في العام لانهما يرادان للتأيد فجعل كل حمل كشرة عام حل ومرو لان الثاني لما حدث بعد انصرام الاول أشبه ذلك ثمر عامين برماوى (قوله من اعتبار اتحاد قطع الزرع) أي في العام (قوله ما صححه الشيخان) معتمد والفرق بين الثمر حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاع وبين الزرع حيث اعتبر فيه اتحاد الحصادين أن الثمر بمجرد الاطلاع يصلح للانتفاع به بسائر أنواعه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد الظهور وانما المقصود منه لا دمين الحب خاصة فاعتبر حصاده ع ش (قوله بل صحح كثير من اعتبار اتحاد الزرع في العام) أي سواء وقع الحصاد في عام أو عامين (قوله بأن ذلك) أي عدم الرؤية وقوله لان من حفظ حجة أي ذو حجة لان الميثم مقدم على الثاني (قوله وهو البعل) أي الزرع لصيفي (قوله وان احتاجت الى مؤنة) الغاية للدوعلل ذلك بانها انما تحفر لا علاج القرية فان تهيات وصل الماء من النهر اليها المرة بعد الاخرى بخلاف السقي بالنضح ومن النضح الآلة المعروفة بالشادوف والنطالة كما في البرماوى قال مر ولا يجب في المعشرات زكاة لغبر السنة الاولى بخلاف غيرها مما سمر لانها انما تكرر في الاموال النامية وهذه منقطعة النماء معرضة للفساد اه (قوله وفيما شرب بنضح) فان قلت لم

الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وفيما شرب) من ثم وزرع (بعروقه) لقربه من الماء وهو البعل (أو بنحو مطر) كنهر وفناة حفرت منه وان احتاجت الى مؤنة (عشرو فيما شرب) منهما (بنضح) من نحو نهر

بحيوان ويسمى الذكر ناضحا والاثني ناضحة ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية (أو نحوه) كدولاب بضم أوله وقد يفتح وهو ما يدبره الحيوان وكنا عورة وهو ما يدبره (٢٤) الماء وكما ملكه ولو بهبة اعظم انفة فيها أو غصبه لوجب ضمانه (نصفه) أي

وجبت الزكاة فيما سقى بمؤنة لم تجب في المعلوفة فإن كان من شأن العلف كثرة المؤنة بخلاف الماء من شأنه خفة المؤنة بل من شأنه الإباحة ولأن القوت ضروري فوجب فيه الزكاة لا ولي الحاجات وإن حصل بمؤنة ولا كذلك الحيوان شورى (قوله بحيوان) بأن يحمل الماء على ظهره بدليل قوله ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية أي كما يسمى ناضحا (قوله سانية) أي ساقية يقال سنت الناقة إذا سقت وفي الخنار والسانية الناضحة وهي الناقة التي يستقي عليها وفي المثل سير السواني سفر لا ينقطع (قوله وهو ما يدبره الماء) أي بنفسه وحيث كان الماء يدبرها بنفسه فلا وجب فيما سقى بها العشر لخفة المؤنة راجعه ع ش على م ر وأجيب بأنه لما كان يحتاج لاصلاح الآلة إذا انكسرت كان فيه مؤنة (قوله ولو بهبة) الغاية للرد (قوله والاصل فيهما) أي العشر ونصفه (قوله ماسقي بالسيل) أي المطر المجتمع (قوله الجاري إليه في حفر) بأن تحفر حفرة يجري فيها الماء من السيل إلى أصول الشجر كما قاله الأزهرى اطف (قوله أي بالنوعين) يعبر عن النوعين بعبارة تناسب لأن كلا منهما له عبارة بأن يقال هما الماء مؤنة فيه وما فيه مؤنة قال العلامة البرماوى والضابط أن يقال متى سقى بماء لا كلفة فيه وجب فيه العشر والاف نصف العشر (قوله ونعائهما) عطف تفسير (قوله لا باكثرهما) متعلق بمحذوف أي لا يعتبر باكثرهما وقوله ولا بعدد السقيات متعلق بمحذوف أي ولا يقسط بعدد السقيات كما صرح به في المهاج وغرضه بهذا الرد على قولين ضعيفين حكاهما في المهاج وعبارة مع شرح المحلى وواجب ماسقي بهما أي بالنوعين كالنضح والمطر سواء ثلاثة أو أربعة أي العشر عملا بواجب النوعين فإن غلب أحدهما في قول يعتبر هو ويأخذ الأقل فكأنه لم يوجد فإن كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضح فنصف العشر والظاهر أن يقسط والغلبة والتقسيط باعتبار عيش الزرع أو الثمر ونعائهما وقيل بعدد السقيات والمراد النافعة بقول أهل الخبرة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والريبع إلى سقيتين فسقى بماء السماء في شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح فإن اعتبرنا السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمسة عشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالنضح أكثر وإن اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع وهو الصحيح يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب العشر لأن مدة السقي بماء السماء أطول انتهت (قوله من يوم الزرع مثلا) أي أو يوم الإطلاع في النخل أو ظهور العنب في الكرم اطف (قوله وكذا الوجه للمقدار) أي وكذا يجب ثلاثة أرباع العشر لو جهلنا المقدار الخ بأن شككنا هل اتفع بسقية المطر أربعة أشهر أو أقل أو أكثر بسقيتي النضح أربعة أشهر أو أقل أو أكثر فهاهنا تقسط باعتبار المدة بأن نجعل أربعة أشهر بسقية لمطر وأربعة أشهر بسقيتي النضح كما أشار إليه بقوله أخذ بالاستواء وقوله من نفع كل منهما يقتضي أن النفع معتبر في التقسيط مع أنه غير معتبر كما قررره شيخنا (قوله أخذ بالاستواء) أي لتلايلز التحكم لأن الأصل عدم زيادة كل منهما كافي شرح الروض وعبارة حل أخذ بالاستواء أي كأنهما مستويان (قوله وربع نصف العشر) لم يعبر بنصف العشر بحافظة على الاتيان بما تقتضيه النسبة ولو قسط باعتبار عدد السقيات وجب خمسة عشر

نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الأول والاصل فيها خبر البخارى فيما سقت السماء والعيون أو كان غثريا لغثروا فيما سقى بالنضح نصف العشر وخبر الحاكم السابق والعنرى بفتح المثناة وقيل بأسكانها ماسقي بالسيل الجاري إليه في حفر وتسمى الحفرة عاتورا لتعثر الماء بها إذا لم يعلمها وتعبى بنحو في الموضوعين أعم مما عبر به فيهما (وفيما شرب بهما) أي بالنوعين كقطر ونضح (يقسط باعتبار المدة) أي مدة عيش الثمر والزرع ونعائهما لا بأكثرهما ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من يوم الزرع مثلا إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في أربعة منها إلى سقية فسقى بالمطر وفي الأربعة الأخرى إلى سقيتين فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وكذا الوجه للمقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة أخذ بالاستواء أو احتاج في ستة منها إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين إلى ثلاث سقيات

وثلاثة

فسقى بالنضح وجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في أنه سقى بماذا

صدق المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإن اتهمه الساعي حلقه نداء ولو كان له زرع أو ثمر سقى بمطر وآخر سقى بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصابا ضم أحدهما إلى الآخر لتمام النصاب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الثاني

(فرع) لو علمنا أن أحدهما أكثر وجعلنا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين إلى أن يعلم الحال قاله الماوردي وتعمير بالمدة أعم من تعبيره بعيش الزرع ونمائه (وتجب) الزكاة (٢٥) فما ذكر (بخصوص صلاح ثمر) لأنه

حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بل وحصرم (واشتداد حب) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بدو صلاح الجميع واشتداده كما زده بقولي (أو بعضهما) وسيأتي في باب الأصول والتماريان بدو صلاح الثمر وليس المراد بوجوب الزكاة فيما ذكر وجوب إخراجها في الحال بل انعقاد سبب وجوبه ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يثمر أو يترب غير ردي لم يجزه ولو أخذه الساعي لم يقع الموقع ومثونه جذاذا الثمر ونجفيفه وحصاد الحب وتصفيته من خالص مال المالك لا يحسب شيء منها من مال الزكاة (وسن خرص) أي خزر (كل ثمر) فيه زكاة إذا (بدا صلاحه على مالكة) لا مربي في الخبر السابق في أول الباب فيطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرها أو ثمرة كل النوع وطبا ثم يابس (لتضمن) أي لنقل الحق من العين إلى الذمة

وثلاثة أخماس نصف العشر (قوله أن أحدهما أكثر) أي الذي سقى وما قوله فيؤخذ اليقين أي وهو النصف ويبقى ما زاد عليه لأنه مشكوك في مقداره اه حل وقوله وهو النصف ليس بظاهر بل هو يزيد عليه مثلاً إذا سقى في ستة أشهر بأحد هما وفي شهرين بالآخر وجعل الحال فعلى تقدير أن يكون سقى في الستة أشهر بالطرف وفي الشهرين بالنضج يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصفه وعلى تقدير عكس ذلك يكون الواجب نصف العشر وربع نصف العشر وهو ثمن العشر فالواجب على هذا التقدير هو اليقين فيؤخذ ويوقف ربع العشر المشكوك فيه الذي نقص عن الواجب على التقدير الآخر ويجوز التصرف في هذا الواقف كما قرره شيخنا ح ف وقوله نصف العشر وربع نصفه هو بمعنى ثلاثة أرباع نصف العشر وربع العشر قال ع ش على م ر والظاهر أن المراد باليقين ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وأن تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح لأن الأصل عدم الوجوب اه وفي الرشيدي ما نصه قوله فيؤخذ اليقين أي ويوقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ اليقين أن يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع اه فلو علمنا أنه سقى ستة أشهر بأحد هما وشهرين بالآخر وجعل عين الاكثر فلو خرج ذلك الزرع ثمانين أردباً مثلاً فعلى تقدير أن الاكثر هو الذي بماء السماء يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وذلك سبعة أرداب وعلى تقدير العكس يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر وربع العشر وذلك خمسة أرداب فاليقين إخراج خمسة أرداب ويوقف أردبان إلى علم الحال فإن أردباً لذة أخرجهما اه ح ف (قوله إلى أن يعلم) متعلق بمحذوف أي ويوقف الباقي إلى أن يعلم (قوله أعم من تعبيره بعيش الزرع) أي لشموله الثمر اه زى (قوله وتجب بدو صلاح الثمر الخ) وحيث اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب الفريكة ونحوه من الفول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع ويحرم على المالك إعطاء أجرة الحصادين منه وكذا يحرم عليه الصدقة منه قبل إعطاء الزكاة ويعززان علم الحرمة والافلا ويغرم بدل ما تصرف فيه اتفاقاً ومع حرمة ينفذ تصرفه في غير قدر الزكاة قاله خضر على التحرير نقلاً عن شرح ع ب قال حج في التحفة وإذا زادت المشقة في التزام مذهبنا فلا عيب على المتخاص بتقليد مذهب آخر كذهب أحد قاته يجوز التصرف قبل الخرص والتضمن وأن يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه منه في أوانه ويزكي الفاضل أن بلغ نصاباً قرره ح ف (قوله ولو أخرج في الحال الخ) الأولى ذكره بعد قوله ويعتبر جافاً الخ (قوله وسن خرص) أي أن كان موسراً أو أفلاً يجوز لما فيه من تسليطه على حق المستحقين شرح شيخنا اه شورى قال ط ف وحكمته أي الخرص الرفق بالمالك والمستحقين فإن تلفت الثمرة بعد الخرص وقبل التمكن من الاداء من غير تعصيره لم يضمن فإن بقي منها دون النصاب أخرج حصته اه روض (قوله أي خزالخ) هو تفسير للخرص وهو القول بغير علم بل بالظن والخزر التضمن ومنه قوله تعالى قتل الخراصون برماوى (قوله عالم به) أي كون الخارص عالماً به ليحسن جعل هذا شرطاً للخرص فاندفع ما يقال أن هذا شرط للخارص لا للخرص (قوله واحداً كان أو أكثر) أي ولو أحد الشرعيين ان وجدت فيه الشروط الآتية برماوى (قوله أهل للشهادات) أي لوصف الشهادات بدليل قوله من عدالة الخ لان العدالة وما بعدها بيان لوصف الشهادات للشهادات كما قرره

(٤ - بحيرى) - ثانياً (٤ - بحيرى) ثانياً (٤ - بحيرى) ثانياً
ثم أوزي باليخرجه بعد جفافه (وشرط) في الخرص المذكور (عالم به) واحداً كان أو أكثر لان الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه وهذا من زيادتي (أهل للشهادات) كلها من عدالة وسريته وكورة

وغيرها مما يأتى لان الحرص ولا يه فلا يصلح لها من ليس أهلا للشهادات واكتفى بالواحد لان الحرص ينشأ عن اجتهاد فكان كالخاكم
وتجرباى داود وغيره باسناد حسن (٢٦) انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصا أول ما تطيب الثمرة

(و) شرط (تضمن) من
الامام أو نائبه أى تضمن
الحق (الخروج) من مالك
أو نائبه وخروج بالثمر الزرع
فلا حرص فيه لاستتار حبه
ولانه لا يؤكل غالبا رطبا
بخلاف الثمر ويبدو الصلاح
ما قبله لان الحرص لا يأتى
فيه ادلاحق للمستحقين
فيه ولا ينضب المقدار
لكثرة العاهات قبل بدو
الصلاح وأفاذ ذكر كل أنه
لا يترك للمالك شيئا خلافا
لقول قديم أنه يبقى له نخلة
أو نخلات يأكلها أهله لخبر
ورد فيه وأجاب عند الشافعى
في الجديد بحمله على أنه
يترك له ذلك من الزكاة
لامن المحروس ليفرقه
بنفسه على فقراء أقاربه
وجيرانه لطمعهم في ذلك
منه قال الماوردى ولا دخل
للحرص في نخيل البصرة
لكثرتها ولا باحة أهلها
الا كل منها المجتاز وكلام
الاصحاب يخالفه (وقبول
للتضمن كأن يقول له
ضمنتك حق المستحقين
من الرطب بكذا فيقبل
(فله) أى للمالك حينئذ
(تصرف في الجميع)
أى جميع ما حرص بيما

شيخنا قال الشورى على التحرير وانما جمع الشهادات لاخراج نحو المرأة فانها أهل للشهادة في
الجملة اه (قوله وغيره مما يأتى) منه عدم ارتكابه تخارص مرواة وعدم عداوة بينه وبين المالك وأن
لا يكون بينهما أصلية ولا فرعية ولا سيادة كما يدل عليه قوله فلا يصلح الخ اطف ويشترط أيضا أن
يكون ناطقا بصيرا وهل يشترط فيه السماع أو لا ظاهر قوله أنه يشترط فيه أهلية الشهادات اشتراطه
فراجع برماوى (قوله وشرط تضمن) وایس هذا التضمن على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع
الثمار بأفة سارية أو سرقت من الشجر أو الجرين قبل الجفاف من غير تفریط فلا شيء عليه قطعا
لقوات التمكّن وان تلف بعضها فان كان الباقي نصا باز كاه أو دونه أخرج حصته بناء على أن التمكّن
شرط للضمان لا للوجوب فان تلف بتفريط كأن وضعه في غير حوز مثله ضمن شرح مر (قوله أى
تضمن الحق) كأن يقول الخارص ضمنتك حق المستحقين من الرطب أو العنب بكذا تمر أو زينا
شرح مر (قوله لخروج) أى حيث كان موسرا أى بقدر حق الفقراء زيادة على الدين التي عليه حتى
لوضمنه وتبين كونه معسرا حال التضمن لم يصح ولا ينتقل الحق الى النعمة على المعتمد حل (قوله
وخروج بالثمر الخ) الاولى تأخيره عن قوله وقبول (قوله ويبدو الصلاح ما قبله) نعم ان بدا صلاح نوع
دون آخر فلا قبس من الوجهين كما قاله ابن قاضي شهبة جواز حرص الكل مر قال سم في حواشى النخلة
وانظر لو بدا صلاح حبة من نوع فهل يجوز حرصه أقول القياس جواز الحرص حينئذ أخذ ما قالوه فيما
لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل بلا شرط قطع ع ش (قوله انه) أى الخارص
لا يترك أى بلا حرص (قوله يأكلها أهله) فيه أنه بعد الحرص يجوز له ولاهله أكل
الجميع فلا فائدة في ابقاء ما ذكر فالصواب ما ذكره في قوله وأجاب عنه الشافعى الخ (قوله لخبر
ورد فيه) عبارة شرح مر وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا حرصتم نخذوا ودعوا للثالث فان
لم تدعوا للثالث فدعوا للربع حمله الشافعى رضى الله عنه وتبعه الائمة على تركهم له ذلك من الزكاة ليفرقه
بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه لطمعهم في ذلك منه لا على ترك بعض الاشجار من غير حرص جمع
بينه وبين الادلة الطالبة لاخراج زكاة التمر والزبيب اذ في قوله نخذوا ودعوا للثالث أى اذا حرصتم
الكل نخذوا وبحساب الحرص واطر كواله شيئا ما حرص فجعل الترك بعد الحرص فيكون المتروك له قدرا
يستحقه الفقراء ليفرقه هو (قوله لكثرتها) أى وكثرة المؤنة في حرصها مر (قوله ولا باحة
أهلها الخ) أنظر وجه انتاج هذا الدليل للدعى وأيضا الاباحة لا تظهر الا في حقهم لاني حق المستحقين
فالا باحة المذكورة ربما تنتج الحرص لاعدمه فن ثم كان ضعيفا اه (قوله وقبول) أى فوراً ويرشد
لذلك قول الشارح فيقبل حيث عبر بالفاء (قوله كأن يقول له ضمنتك حق المستحقين الخ) أو أخذه
بكذا تمر أو زينا أو أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجي منه من التمر وكل كاف برماوى (قوله
فله تصرف في الجميع) ومذهب الامام أحمد جواز التصرف قبل الحرص والتضمن وأن يأكل هو
وعيله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه في أو انه كاذ كره حج (قوله لم ينفذ تصرفه في الجميع)
أى ويبقى حق الفقراء بحاله شرح مر (قوله بل فيما عدا الواجب شائعا) ثم ان اقتصر في تصرفه
عليه لم يأن وان تصرف في الجميع أم وكذا في بعض معين شورى وقال سم لا يأن ولو باعته لشافعى
شخص مذهب لا يرى تعلق الزكاة به فهل لشافعى أخذه منه اعتبارا بعقيدة المخالف أو ليس له

أخذه

وغيره لا تقطع التعلق عن العين فان اتنى الحرص أو التضمن أو القبول لم
ينفذ تصرفه في الجميع بل فيما عدا الواجب شائعا لبقاء الباقي في العين لا معيننا

فلا يجوز له أن كل شيء منه (ولو ادعى تلفاً) له أو لبعضه (فكوديع) فان ادعى (٢٧) تلفه مطلقاً أو بسبب خفي كسرقة أو

ظاهر كسر ونهب عرف دون عموم صدق يمينه أو عرف مع عموم صدق كذلك ان اتهم والامدق بلا يمين فان لم يعرف الظاهر طواب بينة به لامكانها ثم يصدق يمينه في التلف به ولو ادعى تلفه بحريق في الجرين مثلاً وعلمنا انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه (لكن اليمين) هنا (سنة) بخلافها في الوديع فانها واجبة وهذا مع حكم الاطلاق والتقييد بالانها من زيادتي (أو) ادعى (حيف خالص) فيما خرصه (أو غلظه) فيه (بما يبعد لم يصدق الا بينة) كما لو ادعى حيف حاكم أو كذب شاهد (ويحيط في الثانية) القدر (المحتمل) بفتح الميم لاحتماله وهذا من زيادتي (أو) ادعى غلظه (به) أي بالمحتمل (بعد تلف) للخروص (صدق يمينه) ندبا (ان اتهم) والامدق بلا يمين فان لم يتلف أعيد كيله وعمل به ولو ادعى غلظه ولم يبين قدره لم يسمع دعواه وقولي بعد تلف مع قولي يمينه ان اتهم من زيادتي (باب زكاة النقد) درس ولو غير مضروب والاصل فيها ما يأتي آية والدين يكتزون الذهب والفضة

أخذه اعتباراً بعقيدة نفسه الذي يتجه ترجيحه هو الثاني خلافاً لمن مال إلى الأول اه ع ش على مر فاذا باع قدره اميناً منه بطل في قدر حق المستحقين منه شائعاً وصح في الباقي شائعاً برماوى (قوله فلا يجوز له أن كل شيء منه) لان الاكل انما يرد على معين بخلاف نحو البيع يقع شائعاً (قوله ان اتهم) بأن احتمل سلامته من ذلك السبب وكيف هذا مع قوله أو عرف مع عمومه الا أن يقال يمكن انه نقله قبل ذلك تأمل (قوله طوب بينة) أي وجوباً كما قاله العلامة زى مع ان اليمين مستحبة كما قاله الشارح برماوى (قوله لم يبال بكلامه) لان الحسن يكذب فلا تسمع دعواه بل لو أقام بينة لم تسمع ح ف (قوله لكن اليمين هنا) أي في اب الزكاة في جميع مسائلها اه (قوله مع حكم الاطلاق) أي المأخوذ من التشبيه وقوله بالانها أي المأخوذ من التشبيه أيضاً برماوى (قوله أو غلظه بما يبعد) وهو الذي تحيل العادة وقوع الغلط فيه ح ف كأن قال الخارص التمر عشرون وسقاً فادعى المالك غلظه بخمسة فالحسنة يبعد غلظه فيها وقوله بما يبعد راجع للثنتين قبله (قوله ويحيط في الثانية القدر المحتمل) أي لا يحسب وجوب الزكاة فيه والقدر المحتمل هو الذي لو اقتصر عليه في دعوى الغلط قبل كوسق من عشرين كما مثل به الرافعى فانه يحفل أنه غلط فيه فيلغى هذا الواحد وقال بعضهم قوله ويحيط في الثانية القدر المحتمل أي يسقط من الاوسق القدر الذي يحتمل ان الخارص غلط فيه كواحد في مائة وكسدر أو عشر على ما قاله البندنجي واستبعد في السدس وقد نص له الرافعى بنصف العشر اه حج (قوله أو ادعى غلظه به) أي وبين قدره أخذاً بما بعده (قوله بعد تلف للخروص) أي بأكل أو بيع ولم يذكر هذا القيد فيما سبق فظاهره أنه شامل للتلف ولغيره مع أنه قد يقال اذا كان باقياً بعد كيله كما هنا ولا حاجة لحط القدر المحتمل حيثئذ في الثانية مع امكان كيله حرث ثم نقل عن شيخنا العزيزي أنه قيد ما سبق بالتلف أيضاً فسوى بينهما (قوله أعيد كيله) يقتضى أنه كيل أو لامع أنه خرص فقط ولم يكمل الا أن يقال انه كيل أو لا تقدير بالخروص ويمكن أنه كيل أو لا بعد الجذاذ وادعى بعده والمراد أعيد كيله وجوباً

باب زكاة النقد

هو مصدر معناه لغة الاعطاء حالاً ثم أطلق على المنقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق على المضروب وحده ولو عبر بزكاة الذهب والفضة لكان أعم ليشمل النقد والسياتك والقراضة ونحو ذلك برماوى وقوله معناه الاعطاء يقال نقده الدراهم أي أعطاه اياها حالاً كافي المختار (قوله فسرت بذلك) أي فسر الكنز فيها بالمال الذي لم تؤدز كانه وهذا المرجع معلوم من قوله ولا ينفقونها في سبيل الله لانه تفسير لقوله يكتزون وفيه أنها لا تبدل على وجوب الزكاة ويمكن أن يقال انها تبدل على وجوبها باللازم لان الوعيد الشديد على عدم ادائها يدل على وجوبها شيخنا وعبرة ع ش على مر قوله بذلك أي بما لم تؤدز كانه وهو تفسير مراد الا فالكنز لغة المال المكتوز فكأنه شبه المال الذي لم تؤدز كانه بالمال المدفون الذي لا ينتفع به حال دفنه بجامع عدم الانتفاع (قوله يجب في عشرين مثقالاً) والمثقال لم يتغير جاهلية ولا اسلاماً (قوله مثقالاً) تمييز لعشرين وذهب تمييز بوزن ودرهما تمييز للمائتين وفضة تمييز لذلك التمييز وقوله فأكثر راجع لكل من عشرين ومائتين وأشار به الى انه لا وقص فيهما (قوله فأكثر) أشار به الى أنه لا وقص فيها بخلاف ما تقدم برماوى (قوله من ذلك) أي من العشرين والمائتين وقوله بوزن مكتر راجع لكل منهما أيضاً والمراد عشرين يقينا خالصاً وكذا يقال في المائتين بدليل ما يأتي له في المحترزات وسمى الذهب ذهباً لانه يذهب ولا يبقى وقدم الذهب على الفضة نظر النظم الآية أولشر فعملها وتقديم الاصل الفضة نظراً لكونها الغالب في التعامل بها كافي اطف وسميت الفضة بذلك لانها تنفض ولا تبقى وسمى

فسرت بذلك (يجب في عشرين مثقالاً ذهباً) في (مائتي درهم فضة فأكثر) من ذلك بوزن مكة

من عشرين ديناراً شئ
وفي عشرين نصف دينار
وغير الشيخين ليس فيما
دون خمس أواق من الورق
صدقة وروى البخاري في
خبر أنس السابق في زكاة
الحيوان وفي الرقة ربع
العشر والرقة والورق الفضة
والهأء عوض من الواو
والاوقية بضم الهمزة
وتشديد الياء على الأشهر
أربعون درهماً واعتبار
الحول ووزن مكة رواها
أبو داود وغيره والمعنى في
ذلك أن الذهب والفضة
معدان للنماء كالماشية في
السائمة وبما ذكر علم أن
نصاب الذهب عشرون
ديناراً ونصاب الفضة مائتا
درهم فضة وأنه لا وقص في
ذلك كالمعشرات لا مكان
التجزى بلا ضرر بخلاف
الماشية وأنه لا زكاة فيما دون
نصاب وإن تم في بعض
الموازين ولا في مغشوش
حتى يبلغ خالصه نصاباً
فيخرج زكاته خالصاً أو
مغشوشاً خالصه قدرها
لكن يتعين على الولي
إخراج الخالص حفظاً
للتحاس

(قوله رجه الله ربع عشر)
ويكمل نوعاً آخر ويخرج
من كل بقسطه فان عسر

المضروب من الذهب ديناراً ومن الفضة درهماً لأن الدينار آخره نار والدرهم آخره هم وأنشد بعضهم
في معنى ذلك فقال

النار آخر دينار نطقت به * والهم آخر هذا الدرهم الجارى
المرء بينهما ما لم يكن ورعاً * معذب القلب بين الهم والنار

(قوله بعد حول) نعم لو ملك نصاباً أشهر مثلاً ثم أقرضه انساناً لم ينقطع الحول لأنه لا كان باقياً في ذمة الغير
كان كأنه لم يخرج عن ملكه كافي شرح مروع ش عليه وإنما تكرر الواجب هنا بتكرار السنين بخلافه في التمر
والحب لا يجب فيهما ثانياً حيث لم ينوبهما تجارة لأن النقد نام بنفسه ومنهياً لا لتفادع والشراء به في أي
وقت بخلاف ذلك أي فاتهم ما منقطه مان عن النماء ومعرصان للفساد اه حج وسم (قوله ربيع عشر)
وهو نصف مثقال فيدفع للفقراء مثقالاً كاملاً ان لم يوجد نصفه ويصير شريراً يكلم فيه ثم يبيعونه لاجنبى
ويقتسمون ثمنه أو يبيعهم المزكى النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وإن كره للشخص شراء صدقته
ولو مندوبة الا لضرورة وحصله قبل ذلك أمانة معهم ولا يكتفى اعطائهم ثمن حصتهم ابتداء اه برماوى
(قوله خبر أبي داود) هذا دليل لوجوبها في الذهب وما بعده لوجوبها في الفضة (قوله أواق) بالقصر
كجوار ومدة غلط اه ح ف (قوله من الورق) فيه خمس لغات تثلث الواو مع اسكان الراء وفتح
الواو مع كسر الراء وفتحها شيخنا (قوله وفي الرقة ربع العشر) هذا مبين لمفهوم ما قبله لأنه لم يفهم
من قوله ليس فيما دون الخ ان الواجب في الخمس ربع العشر الا ان يقال انه يعلم ذلك بطريق المفهوم
وفيه أن الرقة مطلقة لم تقيد بخمس أواق وأجيب بأنها قيدت بمفهوم الاول كما قرره شيخنا (قوله من
الواو) لأن أصلها ورق (قوله وتشديد الياء على الأشهر) ومقابلته تخفيف الياء ع ش (قوله والمعنى
في ذلك) أي الحكمة في وجوب الزكاة في التقدين لكن في هذه الحكمة التي ذكرها الشارح نوع
خفاء وعبرة شرح م ر والتقدان من أشرف نعم الله تعالى على عباده اذ بهما قوام الدنيا ونظام أحوال
الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بهما بخلاف غيرهما من الاموال فن كنزهما فقد أبطل
الحكمة التي خلقها لهن كن حبس قاضى البلد ومنعه أن يقضى حوائج الناس (قوله معدان) أي
مهيأ بحسب خلق الله لهما (قوله كالماشية في السائمة) أي في كونها معدة للنماء وإن كان النمو
مختلفاً فنمو الماشية من جهة السمن والسر والنسل ونمو النقص من جهة ربح التجارة كما قرره شيخنا
قال الشوبرى وكان الاولى أن يقول كالسائمة في الماشية واسقاط في كافي شرح الروض وكما أسقطها
في العاملة في ماسياتى وقال بعضهم العبارة مقابله وقوله وبما ذكر علم أي من الاحاديث اط ف أو من
المتن (قوله وأنه لا وقص في ذلك) هذا علم من قوله فأكتر (قوله وأنه لا زكاة فيما دون نصاب) هذا
علم من التقييد بالعشرين والمائتين وفيه أن مفهوم العدد لا يعمل به الا على رأى ضعيف في الاصول
وهذا لا يرد الا اذا قلنا انه علم من المتن فان قلنا انه علم من قوله في الحديث ليس في أقل الخ وليس فيما
دون الخ لم يرد وقوله وان تم في بعض الموازين وجه علم ذلك بما مر أن المتبادر من العشرين والمائتين
اليتين (قوله ولا في مغشوش الخ) عبارة شرح م ر ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها أزيد
من غش ضرب به حرم فيما يظهر لما فيه من التدليس بايهام انه مثل مضروب به ويكره لغير الامام ضرب
الدراهم والدنانير ولو خالصه لما فيه من الاقتيات عليه (قوله أو مغشوشا) خالصه قدرها ويكون
متطوعاً بالنحاس لأنه في الحقيقة حينئذ انما أعطى الزكاة خالصاً من الص والنحاس وقع نطقاً بغيره
م ر (قوله حفظاً للنحاس) أي لعدم جواز تبرعه به وقيد به الاسوى بما اذا كانت مؤنة السبك تنقص

عن

فوسط ولو أخرج جيداً عن ردى فهو أفضل قاله الشارح في شرح البهجة

(قوله رجه الله كما قاله في المجموع) راجع لقوله خبر لا لحسن لان المجموع أيضاً تردد كما قاله الشارح في شرح الروض

الحول والدرهم ستة دنانق والدانق سدس درهم وهو ثمان حبات وخسا حبة فالدرهم خسون حبة وخسا حبة ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ووزن نصاب الذهب بالاشرفي خمسة وعشرون وسبعمائة وتسع وقولي فأكثر من زيادتي (ولو اختلط اناء منهما) بأن سبعمائة وصيغ منهما الاناء (وجعل) أكثرهما (زكى كالا) منهما بفرضه (الاكثر) ان احتاط فاذا كان وزنه ألفا من أحدهما ستمائة ومن الآخر أربع مائة زكى ستمائة ذهبا وست مائة فضة ولا يجوز فرض كله ذهبا لان أحد الجنسين لا يجزئ عن الآخر وان كان أعلى منه كما حرت الإشارة اليه (أومين) بينهما بالذرا أو بالماء كأن يضع فيه ألفا ذهبا ويعلم ارتفاعه ثم ألفا فضة ويعلمه ثم يضع فيه الخلو

(قوله لا نشأ كما يعلم للمأمل) أي ثلث شريفي ومراد الاطف ربع مثقال وربع المثقال هو ثلث الشريفي فلا مخالفة (قوله لكن البندق خالص من الغش)

عن قيمة الغش أي اذا كان ثم سبك لان اخراج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك م قال سم على حج ومحلها أيضا أن لا يوجد خالص من غير المغشوش والاعتين (قوله ولا في سائر الجواهر) هذا علم من قوله ذهبا فضة وفيه ان كلام من الذهب والفضة لقب أي ليس بمشتق واللقب لا مفهوم له الا أن يقال هذا مبني على قول من قال ان له مفهوما وما رآه حجة فتأمل شيخنا (قوله والدانق) الاولى التفرع وقال الشوبري هذا علم مما قبله فلا حاجة اليه اه وقد يقال أني به ايرتب عليه ما بعده (قوله وخسا حبة) أي شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال م (قوله ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه) وهي احدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس لان تسعة وأربعين ثلاثة أسباعها أحد وعشرون يبقى حبة وخسان ثلاثة أسباعها ثلاثة أخماس يضاف ذلك الى الحسين وخسي حبة يحصل اثنان وسبعون ثلاثة أعشارها أحد وعشرون وثلاثة أخماس شوبري (قوله كان مثقالا) فالمثقال اثنان وسبعون شعيرة ولم يختلف جاهلية ولا اسلاما قال السبكي والدرهم كانت مختلفة ثم ضربت في زمن عمر وقيل عبد الملك على هذا القدر وأجمع المسلمون عليه ويجب أن يعتد بذلك مراد الشارع صلى الله عليه وسلم اذا لا يجوز أن يجمعوا على خلاف مراده شوبري (قوله فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل) لانك اذا بسطت العشرة دراهم حبات وبسطت السبعة مثاقيل حبات وجدت المقدارين متساويين بيان ذلك أن تضرب العشرة دراهم في عدد حبات الدرهم فتضرب العشرة في خمسين بخمسمائة وأربع حبات وتضرب السبعة مثاقيل في عدد حبات المثقال فتضرب السبعة في اثنين وسبعين بخمسمائة وأربع حبات فظهرت المساواة اه (قوله بالاشرفي) ومراده بالاشرفي القاييبي لان الذي كان في زمن المؤلف قل وبه يعلم نصاب ما زاد على وزنه من المعاملة الحادثة الآن على انه حدث أيضا تغيير في المثقال لا يوافق شيئا مما مر فامتنع لذلك ترح م مع زيادة شوبري قال شيخنا البالي والشريفي الموجود الآن ثلاثة أرباع مثقال فكل شريفيين مثقال ونصف وعليه فكل ثلاثة مثاقيل بأربعة شرائف جملة النصاب بها سبعة وعشرون الارباع اطاف وقوله الاربع الاولى الاثنا كما يعلم للتأمل والظاهر أن المراد به الفندقي كما قال شيخنا العشماوي بحثت عن العشر بن مثقالا من الصيارفة وقدرتها معهم بالدرهم وتحاسبت معهم فوجدناها سبعة وعشرين فندقيا الاثنا وكان في زمنه بمائة وخمسين نضفا والبندق مثل الفندقي في ان النصاب به ما ذكر لان وزن كل منهما ثمانية عشر قيراطا لكن البندق خالص من الغش وكل واحد منهما ثلاثة أرباع مثقال لان المثقال أربعة وعشرون قيراطا والقيراط ثلاث حبات وقال بعضهم والمحجوب الموجود الآن ثلاثة عشر قيراطا ونصف والنصاب به خمسة وثلاثون محبو أو نصف محبوب وثلاثة أرباع قيراط لان فيه عشرا والنصاب بالريالات ثمانية وعشرون ربالا ونصف ونصف سبع على القول بأن في الريال درهمين نحاسا وإذا كان فيه درهم نحاس يكون النصاب خمسة وعشرين ربالا (قوله ولو اختلط الخ) صورة المسئلة أن يكون عنده ماء وزنه ألف مثقال مثلا يعلم أن فيه ستمائة من أحد الجنسين وأربع مائة من الآخر ولم يعلم أن الستمائة والاربع مائة من أي الجنسين (قوله الاكثر) بالنصب معمول المحذوف كما قدره الشارح لازكي كما يتوهم لانه ينافيه قوله كالا ويقع الزائد على الواجب تطوعا والمراد بقوله زكى الاكثر أي ان زكى عن نفسه فان زكى عن غيره كحججوره تميز الآتي م (قوله كما حرت الإشارة اليه) أي في زكاة الحيوان في قوله ويجزئ نوع عن نوع آخر أي بخلاف الجنس هذا ما ظهر بعد التوقف زى غش (قوله كأن يضع فيه) أي في الماء الذي جعله في ماء آخر غير المختلط وقوله ألفا ذهبا أي ألف

أي وأما الفندقي فمغشوش فيكون نصابه ما ذكر لو كان خالصا من الغش لا مطلقا والا كان ناقصا عن النصاب بسبب الغش اه شيخنا

درهم ذهباً وقوله ثم ألفافضة أي ألف درهم وبالضرورة الماء يرتفع بالفضة أكثر لأنها كبرجوماً
 وقوله ثم يضع فيه الخلوط والقرض أن وزنة ألف درهم فبالضرورة يزداد ارتفاع الماء به على علامة
 الذهب وينقص عن علامة الفضة ويكون لاجتماعهما أقرب منه إلى الآخر فإذا ارتفع الماء بالذهب خمسة
 قرار يط وارتفع بالفضة ثمانية قرار يط فإذا ارتفع بالخلوط ستة كان أكثر منه الذهب وإن كان
 ارتفاعه سبعة كان أكثر منه الفضة فتأمل فالفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة
 ونصفاً لكن في كلام ابن الهيثم أن جوهر الذهب كجواهر الفضة وثلاثة أسباعه ومن ثم كان المقياس
 درهماً وثلاثة أسباع درهم والدرهم سبعة أعشار المقياس كما ذكره الرشيدى على مر (قوله فإلى أيهما
 الخ) قال في المهمات وأسهل من هذا وأضبط أن يوضع في الماء سبعة ذهاباً وأربع مائة فضة ويعلم
 ارتفاعه ثم يعكس ويعلم عليه أيضاً موضع المشتبه ويلحق بالذي وصل إليه رى ولو تعذر التمييز وجب
 الإخراج مع الاحتياط ولا يؤخر لو جوب الإخراج على الفور ويقتصر التأخير لوجود آلة السبك إذا
 لم تعذر ومؤنة السبك ونحوه على المالك قل (قوله ويحصل ذلك) أي التمييز بالنار بسبك قدر
 يسيراً من الآنية المخلوطة بأن يكسر جزءاً منها ويمزجه بالنار وقوله إذا تساوت أجزاءه أي من حيث
 الذهب والفضة فيها لا من حيث الثخن والرقعة والحاصل أن له في التمييز ثلاث طرق كما قررنا شيخنا
 (قوله ويزكى محرم كآنية الخ) أي ولا نظر إلى ارتفاع قيمتها بالصنعة بل بالمعتبر الوزن فلو كان وزن
 الأناء باثنين وقيمتها ثلثاً تزيكى المائتين لأن الصنعة محرمة تجب إزالتها بالكسر فلم تعتبر ومثل الأناء
 الحلى المحرم لذاته كخلخال اتخذ للبس رجل فالعبرة فيه بالوزن لا بالقيمة بخلاف ما إذا كان محرماً لعارض
 كأن صيغ لامرأة واستعمله الرجل فالعبرة فيه بالقيمة شرح الروض وشو برى ولو قيل يعتبر الأكثر
 بعد بلوغ الوزن نصاً بالكان متجهاً سم ع ش (قوله كضبة فضة) عبارة سم على الهجة وقوله وكذا
 المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال أناء فيه ضبة مكروهة اه وهي تفيد الكراهة
 في الجميع لا في محل الضبة فقط ع ش على مر (قوله لا حلى) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد
 الياء واحدة حلى بفتح الحاء واسكان اللام وقوله مباح يؤخذ من شرح مر أن الحلى ليس بقيد وإن
 المدار على الإباحة ولو للأناء ونص عبارته ولو اشترى أناء ليتخذ به حلماً مباحاً فبسه واضطر إلى استعماله
 في طهره ولم يمكنه غيره وبقي كذلك حوله فهل تجب كونه الأقرب كما قاله الأذرعى لأنه معد لاستعمال
 مباح اه (قوله لامرأة) أي للبهائم أي بالفعل أو بالقوة كأن تعددت أنواعه ومنه حلى أخذه
 رجل ليؤجره مثلاً لامرأة قل على التحرير (قوله فلا يزكى لأن زكاة الذهب والفضة تناط الخ)
 عبارته في شرح التحرير فلا يزكى بناءً على أن زكاة الذهب والفضة تجب فيهما للاستغناء عن
 الاتفاقيات بهما لا لجوهرهما اه وفيه رد على أبي حنيفة القائل بوجوب الزكاة في الحلى المباح لجوهره
 أي ذاته (قوله عن الاتفاقيات بهما) أي عدم الاتفاقيات بهما يقتضى وجوب الزكاة فيهما أي لأنه إذا
 أمسك عشرين ديناراً من أول الحول إلى آخره صدق عليه أنه لم ينتفع بها في تلك المدة وألحق به
 الاتفاقيات المحرم والمكروه كما مر والاتفاقيات المباح بهما أسقط وجوب الزكاة فيهما كعوامل المشية
 قل على التحرير وقال بعض المحققين قوله عن الاتفاقيات بهما أي عن الاتفاقيات المباح بأن لم يوجد
 الاتفاقيات بهما أو وجد اتفاقيات غير مباح بأن كان محرماً أو مكروهاً فلا حاجة للإلحاق في كلام قل وقال
 شيخنا الشمس ح ف عن الاتفاقيات بهما أي الاستعمال في البيع والشراء فلا يرد أن المحرم والمكروه
 يزكى مع الاتفاقيات به لأنه اتفاقيات بغير البيع والشراء (قوله لا لجوهرهما) لاقتضائه الوجوب في الحلى
 المباح قل (قوله إن قصد إصلاحه) ولو لم يعلم بانكساره لا بعد عام أو أكثر فمقدد إصلاحه لازكاة

فإلى أيهما كان ارتفاعه
 أقرب فالأكثر منه قال في
 البسيط ويحصل ذلك
 بسبك قدر يسيراً إذا تساوت
 أجزاؤه (ويزكى) بما ذكر
 (محرم) كآنية (ومكروه)
 كضبة فضة صغيرة لزينة
 حلها كان أو غيره وذكر
 المكروه من زيادتي
 (لاحلى مباح) لامرأة
 بقيدتين زدتها بقولي
 (علمه) المالك (ولم ينو
 كثره) فلا يزكى لأن زكاة
 الذهب والفضة تناط
 بالاستغناء عن الاتفاقيات
 بهما لا لجوهرهما إذا غرض
 في ذاتهما ولأنه معد
 لاستعمال مباح كعوامل
 المشية (ولو انكسر ان قصد
 إصلاحه) بقيد زدتها بقولي
 (وأمكن بلا صوغ) له
 بأن أمكن بالحام لبقاء
 صورته وقصد إصلاحه فان
 لم يقصد إصلاحه

أيضاً لان المقصدين أنه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عليه حول وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل شرح م ر (قوله بل قصد جعله تبراً) التبر هو الذهب والفضة بدون ضرب أي صوغ فعني كونه يجعله تبراً أن يزيل الصنعة التي فيه ويبقى قطعة ذهب أو فضة (قوله أو كنزاً) أي بأن اتخذه ليدخره ولا يستعمله لافي محرم ولا غيره كالوادخره ليبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة اه ع ش على م ر (قوله أو لم يقصد شيئاً) قد يشكل هذا بعدم الوجوب في حلي اتخذه بقصد كاسياتي قريباً ويوجب بأن الكسر هنا المتأني للاستعمال قرباً من التبر وأعطاه حكمه اه سم على البهجة ع ش على م ر (قوله وخرج بقولي علمه الخ) المناسب تقديمه (قوله وجبت زكاته) وان كان الوارث ممن يحل له استعماله ع ش (قوله احتمال وجه) وهو عدم زكاته (قوله وما يحرم سوار) أي ما يحرم اتخذه فقوله ليس متعلق بقدر أي اتخذه للبس الخ كما يؤخذ من كلامه اه ومن المحرم ما اتخذه المرأة من تصاوير الذهب والفضة فتجب فيه الزكاة ومحلها اذا كان على صورة حيوان يعيش بتلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعمله له ولكن ينبغي أن يكون مكروهاً فتجب زكاته كما مر في الضمة للحاجة شرح م ر وع ش عليه مع زيادة (قوله وخنثي) أي ما لم يتضح بالانوثة فان اتضح بها فلا حرم ولا زكاة عليه من حين ملكه اتبين انه أنثى من حينئذ (قوله أو اجارتهما) أي ولو بعد قصد لبسهما على الأرجح من وجهين وان قصد بالاجارة التجارة اذ لا حرمه حينئذ فعمل ان القصد يتغير من الحرمة للإباحة وعكسه وقوله ان له استعمالهما ولو قال لمن لازكاة عليه لكان أولى قل (قوله أو لا بقصد شيء) وجه عدم وجوب الزكاة في هذه أن الزكاة إنما تجب في مال تام والنقد غير تام وإنما ألحق بالنامي لتهيئه للإخراج وبالصياغة بطل تهيؤه له وقوله وان وجبت الزكاة في الاخيرة وذلك لانه صرفه بهيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدراهم المضروبة شرح م ر (قوله في الاخيرة) أي مع الحل والصور الخمسة التي قبلها تحل ولا زكاة وصورة المثلن تحرم مع الزكاة فتأمل (قوله وحرم عليهما اصبع) ولو مقطوعاً وكذا اثنتان منه وقضيته ان المرأة لا يحرم عليها اتخاذه اصبع من ذهب أو فضة وينبغي التحريم مزي وح ف وق ل وقال البرماوى التقييد بالرجل والخنثي لاجل قوله وحلي ذهب الخ فالخاص بهما المجموع (قوله وحلي ذهب) وكذا حلي فضة وانما قيد بالذهب لاجل الضمير في قوله وسن خاتم منه وذكر الحلي بعد ذكر السوار والخالخال من ذكر العام بعد الخاص فلا يقال انه مكرر معهم وهذا مبني على أن المراد منهما واحد وليس كذلك بل المراد من الاولين أنه يحرم اتخاذهما للبس الرجل والخنثي وان لم يلبسا وان كان المتخذ لهما المرأة وان كان غيرهما من باقي الحلي مثلهما في ذلك فلو عبر بهما بالحلي لكان أعم والمقصود من قوله وحلي ذهب استعمالهما له وان كان متخذاً لامرأة وهذا لا يستفاد من الاول فمن ثم أعاد العامل في قوله وحرم عليهما ما وان دفع ما يقال الاخصر حذف العامل وعطف الاصبع على قوله سوار والاولى حذف ذهب من قوله وحلي ذهب وذكره بعد قوله وسن خاتم بأن يقول وسن خاتم من ذهب القول بأنه أتى به لاجل الضمير في منه لا يظهر لان ذكره يوهم خلاف المراد كما قررره شيخنا (قوله وسن خاتم منه) ولا فرق في ذلك بين قليله وكثيره ويفارق ضمة الاناء الصغيرة على رأي الرافعي بأن الخاتم أدوم استعمالاً من الاناء كافي شرح م ر والسن هو الشعبة التي يستمسك بها الفص لا الدبلة التي تجعل في الاصبع فانها من قبيل الخاتم فتحرم من الذهب وتجوز من الفضة وانما نص على السن بخصوصه لانه ليس من الحلي فلم يدخل

بل قصد جعله تبراً أو دراهم أو كنزاً أو لم يقصد شيئاً على ما رجحه في الروضة والشرح الصغير وأحوج انكساره الى صوغ وجبت زكاته وينعقد حوله من حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاستعمال وخرج بقولي علمه ما لو ورث حلياً مباحاً ولم يعلمه حتى مضى عام وجبت زكاته لانه لم ينو امساكه لاستعمال مباح قاله الروياني وذكر عن والده احتمال وجه فيه اقامة لنية مورثة مقام نيته وبقولي ولم ينو كنزاً ما لو نواه فوجب زكاته أيضاً (وما يحرم سوار) بكسر السين أكثر من ضمها (وخلخال) بفتح الخاء (لبس رجل وخنثي) بأن قصد ذلك باتخاذهما فهما محرمان بالقصد بخلاف اتخاذهما للبس غيرهما من امرأة وصبي أو لا عارتهما أو اجارتهما لمن له استعمالهما أو لا بقصد شيء أو بقصد كنزهما وان وجبت الزكاة في الاخيرة كما علم مما مر (وحرم عليهما اصبع) من ذهب أو فضة فاليد بطريق الاولى (وحلي ذهب وسن خاتم منه) أي من الذهب قال صلى الله عليه وسلم

أحل الذهب والحرير
لامات أمتي وحرم على
ذكورها صححه الترمذي
والحق بالذكور الخنثى
احتياطاً (لأنف وأغلة)
بتثليث الهمزة والميم (وسن)
أى لا يحرم اتخاذها من
ذهب على مقطوعها وان
أمكن اتخاذها من الفضة
الجائزة لذلك بالاولى لانه
يصدأ غالباً ولا يفسد المنيب
ولان عرقه بن أسعد قطع
أنفه يوم الكلاب بضم
الكاف اسم لواء كانت
الوقعة عنده في الجاهلية
فاتخذ أنفام من ورق فأتقن
عليه فأمره النبي صلى الله
عليه وسلم فاتخذ أنفام من
ذهب رواه الترمذي وحسنه
وابن حبان وصححه وقيس
بالأنف السن وان تعددت
والأغلة ولو لكل اصبع
والفرق بينها وبين الاصبع
واليد أنها تعمل بخلافهما
فلا يجوز اتخاذها من
ذهب ولا فضة كما مر
(وخاتم فضة) لانه صلى الله
عليه وسلم اتخذ خاتماً من
فضة رواه الشيخان وذكر
حكم الخنثى فيما ذكر من
زيادتي (و) يحل (لرجل
منها) أى من الفضة (حلية)
أى تحلية (آلة حرب بلا
سرف) فيها (ككيف
ورمخ) وخف

(قوله ولعل الاول أقرب)
ويؤيده تعبيره في شرح
الروض بالتعويض

فيه (قوله أحل الذهب والحرير لانا أمتي) يرد عليه الاصبع للمرأة وكذا الاناء من الذهب فانهما
حرام الا ان يقال هو عام مخصوص بالذهب الذي يتخذ للزينة الداعية للجماع كالخلى ونحوه مما كان
للزينة فتأمل (قوله بتثليث الهمزة والميم) وقد نظم بعضهم لغات الأغلة والاصبع فقال
باصبع ثلثام مع ميم أغلة * وثلاث الهمز أيضاً وأرأى صبوفا

ع ش (قوله على مقطوعها) هل يخرج به من خاق بلا نحو أغلة كأنف أم لا وانتقيد للغالب كل محتمل
ولعل الاول أقرب فليحذر شوبري (قوله والأغلة) لامها للجنس فتشمل ما عدا الاسافل لانها
لا تعمل وبذلك يمتنع الكل في الاصبع الا شل قل على الجلال (قوله والفرق بينها) أى الأغلة
وبين الاصبع انها تعمل فانه يمكن تحريكها فلا تكون للزينة بخلاف الاصبع واليد اللذين من الذهب
فلا يمكن تحريكهما فيكونان للزينة فادحرما ويؤخذ منه عدم جواز أغلة سلفى كالاصبع لما
ذكر وأخذ الاذرى منه ان ما تحت الأغلة لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه أن الزائدة اذا عملت حلت
والا فلا شرح م ر شوبري باضاح وقرر شيخنا ما نصه قوله والفرق بينها أى الثلاثة حيث تجوز من
الذهب والفضة للرجل وغيره وبين الاصبع واليد حيث يمتنعان مطلقاً لانها أى الثلاثة تعمل والعمل
في السن بالاضغ عليه وفي الأنف بخلاف الكلام وجذب الريح ودفع الهوام وفي الأغلة بالقبض على
شئ بواسطة بقية الاصبع بخلافهما أى اليد والاصبع لا يعملان شيئاً لعدم انقباضهما بل يكونان قطعة
واقفة اه (قوله كما مر) انظر أى فائدة لاعادته مع علمه من المتن (قوله وخاتم فضة) فيجوز بل
يسن لبسه وكونه في خنصر اليمين أفضل وله الختم به لونه نقش عليه اسمه مشلاً ولا كراهة في نقشه بذكر
الله تعالى وغيره وسن جعل فضة داخل الكف والمبرة في قدره وعدده ومحل به بعادة أمثاله ففي الفقيه
الخنصر وحده وفي العamy نحو الابهام معه قال حل وفي كلام شيخنا لو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة
أو المرأة خلاخيل كثيرة ليا بس الواحد منها بعد الواحد جاز والجميع في حكم الخلى المباح انتهى وخرج
به الختم فيحرم وكان نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى
كما ذكره قل وفي المواهب وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر وظاهره
أنه كان على هذا الترتيب لكن لم تكن كتابته على الترتيب العادى فان ضرورة الاحتياج الى أن
يختم به تقتضى أن تكون الحرف المنقوشة مقلوبة ليخرج الختم مستويًا وأما قول بعض
الشيوخ ان كتابته كانت من أسفل الى فوق يعنى الجلالة أعلى الاسطر الثلاثة ومحمد أسفلها وأنه
يقرأ من أسفلها فلم أر التصريح بذلك في شئ من الاحاديث بل رواية الاسماعيلي يخالف ظاهرها ذلك
فانه قال محمد سطر والثاني رسول والسطر الثالث الله فلا تقبل دعوى الاسنوى خصوصاً مع قوله في
حفظي فلم ينقله فضلاء كونه رواية وان تبعه ابن رجب حيث قال ما لفظه ورد ان أول الاسطر كان الله
ثم الثاني رسول ثم الثالث محمد اه فعليه بيان قوله ورد وتأيد ابن جماعة لذلك بانه ألقى بكامل أدبه
ردبان الالىق اتباع التنزيل وهو فيه محمد رسول الله والتقديم اللفظي أقوى من الخطى اه وقوله
ليخرج الختم مستويًا قال بعضهم قد يقال هذا تعويل على العادة وأحواله صلى الله عليه وسلم
خارجة عن طورها بل ذكر بعضهم أن كتابته كانت مستقيمة وكانت تطلع مستقيمة اه بحروفه
وكان نقش خاتم أبى بكر الصديق رضى الله عنه نعم القادر الله وكان نقش خاتم سيدنا عمر رضى الله
عنه كفى بالموت واعظا يا عمر وكان نقش خاتم سيدنا عثمان رضى الله عنه آمنت بالله مخلصاً وكان نقش
خاتم سيدنا علي رضى الله عنه الملك لله وكان نقش خاتم أبى عبيدة بن الجراح رضى الله عنه الحمد لله
كما ذكره بعض الفضلاء (قوله ولرجل منها حلية آلة حرب) ومع ذلك تجب الزكاة فيما جعله

وأطراف سهام لانها تغيظ الكفار أمام السرف فيها فتعصر لما فيه من زيادة (٣٣) الخيلاء (لا) حلية (ملا يلبسه

كسرج ولجام) وركاب
لانه غير ملبوس له كالأنية
وخرج بالفضة الذهب فلا
يحل منه ان ذكر شيء من
ذلك لما فيه من زيادة
الخيلاء وبالرجل في الثانية
المرأة والخنثى فلا يحل لهما
شي من ذلك لما فيه من
التشبيه بالرجال وهو حرام
على المرأة كعكسه وان جاز
لها المحاربة بألة الحرب
في الجلة وألحق بها الخنثى
احتياطاً وظاهر من حل
تحلية ما ذكر أو تحريمه حل
استعماله أو تحريمه محلي
لكن ان تعينت الحرب على
المرأة والخنثى ولم يجز غيره
حل استعماله (ولا امرأة)
في غير ألة الحرب (لبس)
أنواع (حليهما) أي
الذهب والفضة كعلوق
وخاتم وسوار ونعل وكفلادة
من دراهم ودنانير معراة
قطعا ومنقوبة على الأصح
في المجموع لسخولها في اسم
الحلى ورد به تصحيح
الرافعي تحريمها وان تبعه في
الروضة وقديقال بكر اهتها
خروجاً من الخلاف فعلى
التعريم والكراهة يجب
زكاتها وعلى الإباحة لا
يجب وان زعم الإسنى
أنها نجب (ومانسج بهما)
من الثياب كالحلى لان
ذلك من جنسه (لان
بالغت في سرف) أي في شيء

حلية اذ لا يلزم من الحل عدم وجوب الزكاة كما تقدم فيما اذا اتخذ الرجل الحلى لكثرة شوبرى وظاهر
كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو يسيل من أن يجاهد
ووجه أنها تسمى آلة حرب وان كانت عند من لا يجارب ولان اغاظة الكفار ولو بما يدارنا حاصلة
مطلقاً كما في شرح م والتحلية جعل عين النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها
ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارت التوبة السابق أول الكتاب أنه حرام كما في حج
وأدخل الشارح فيها الخلف وكذا صنع م وأدخل فيها أيضاً المنطقة فلعل المراد بآلة الحرب ما ينتفع
به المحارب في الحرب من ملبسات بدنه (قوله وأطراف سهام) أي ودروع ومنطقة بكسر الميم
ما يشد به الوسط وترس وسكين الحرب أما سكين المنة أو المقلمة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما
يحرم عابها تحلية الدواة والمرآة شرح م وقوله أو المغلطة أي وسكين المقلمة وهي اقشط والمقلمة
بكسر الميم وعاء الاقلام ع ش (قوله تغيظ) بفتح أوله باب باع قال تعالى ليغيظ بهم الكفار (قوله وركاب)
وكذا اللبب وأطراف سيور وبرة بعير أو البغال والخيول فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها لانها لا تصلح للقتال
اهير ماوى (قوله لانه غير ملبوس) فيه تعليل الشيء بنفسه كانه قال لا يحل غير الملبوس لانه ملبوس وأجيب
بأنه أي بهذا توطئة للقياس الذي بعده وهو قوله كالأنية فهو جامع للقياس كما قررره شيخنا الحنفى (قوله
وخرج بالفضة) أي المذكورة صريحاً في قوله وخاتم فضة وكناية في قوله ولرجل منها الخ وقوله لمن ذكر أي
الرجل والخنثى وقوله من ذلك أي التختيم والتحلية وقوله وبالرجل في الثانية هي قوله ولرجل حلية آلة
حرب والاولى قوله وخاتم فضة (قوله وان جاز لها المحاربة بألة الحرب) أي المحلاة لاجل قوله في الجلة
وهي ما ذاتعنت كان دخل الكفار دارنا والافتحوز لها المحاربة بغير المحلاة وان لم تتعين تأمل (قوله
حل استعماله) وهل تجب فيه الزكاة ويظهر نعم كالتخذ الرجل آنية الذهب والفضة لحاجة فانه يجوز
استعمالها مع وجوب الزكاة اذ لا تنافي ثم رأيت في شرح شيخنا ما يقتضى ذلك شوبرى (قوله
وكفلادة) الكفلادة كناية عن دنانير كثيرة أو فضة كثيرة تنظم في خيط ونوضع في رقبة المرأة والمعراة
هي التي يجعل لها عيون ينظم فيها سواء كانت العيون منها أو من غيرها ولو من حريز كما قاله الحلبي وقيد
بعضهم بكون العيون منها أو من نحو نحاس وهو المعتمد في حل ضعيف (قوله ومنقوبة على الأصح)
المعتمد بأن المنقوبة تجب فيها الزكاة مع حرمتها ومنها ما يقع من أن المرأة تعلق على رأسها أو برقعها
فضة أو ذهباً مثقوبين من غير عرى فهذا حرام وتجب فيه الزكاة كما قررره شيخنا قال م في شرحه
ولو تقلدت دراهم أو دنانير مثقوبة بان جعلتها في فلادتهاز كتبها بناء على تحريمها وهو المعتمد وما في
المجموع من حلها محمول على المعراة وهي التي جعل لها عرى فانها لازكاة فيها لانها صرفت بذلك عن
جهة النقد الى جهة أخرى بخلافها في غيرها اه (قوله ورد به) أي التعليل (قوله وان زعم الاسنوى
الح) ظاهره أنه مبني على الإباحة وحينئذ تعبيره بالزعم ظاهر (قوله ومانسج بهما من الثياب)
خرج الفرش كالسجادة المنسوجة بهما فتحرم لانها لا تدعو للجماع كالملبوس م (قوله لان
بالغت في سرف) المعتمد أن أصل السرف محرم عليها كالمبالغة فيه كما في شرح م والسرف أن
تفعله على مقدار لا يعد مثله زينة كما يشعر به قوله بل تنفر منه النفس وعليه فلا فرق بين الفقراء
والاغنياء ع ش على م (قوله المحرك للشهوة) يؤخذ من هذا إباحة ما اتخذته النساء في زمننا من
عصائب الذهب والحرير كيب وان كثرت ذهبها اذ النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والمراد
بالترا كيب هي التي تفعل بالصوغ وتجعل على العصائب وأما ما يقع لنساء الارباب من النضة المثقوبة

(٥ - - بجزى) - ثاني) من ذلك كخخلخال وزنه ما تسمى ثقال فلا يحل لها لان مقتضى إباحة الحلى لها التزيين للرجال المحرك للشهوة

الداعي لكثرة النسل ولا
زينة في مثل ذلك بل تنفر
منه النفس لاستبشائه فان
أسرفت بالمبالغة لم يحرم
لكنه يكره فتجب فيه
الزكاة وفارق ما مر في آله
الحرب حيث لم تغتفر فيه
عدم المبالغة بان الاصل في
الذهب والفضة حلها للمرأة
بخلافها لغيرها فاغتفر لها
قائلا السرف وكما المرأة
الطفل في ذلك لكن لا يقيد
بغير آله الحرب فيما يظهر
وتخرج المرأة الرجل
والختنى فيحرم عليهما
لبس حل الذهب والفضة
على ما مر وكذا ما نسج
بهما الا ان فاجأتهما
الحرب ولم يجدا غيره وتعيفت
على الخشنى (ولكل) من
المرأة وغيرها (تحلية
مصحف بفضة) اكرامه
(ولها) دون غيرها تحليته
(بذهب) لعموم خبر أحل
الذهب والحرير لاناتى
وحرم على ذكورها في
فتاوى الغزالي من كتب
القرآن بالذهب فقد أحسن
ولازكاة عليه ﴿تنبيه﴾
قال في المجموع نقلا عن
جمع وحيث حرمنا الذهب
فالمراد به اذا لم يصدأ فان
صدى بحيث لا يبين لم يحرم
﴿باب زكاة المعدن والركاز
والتجارة﴾
(من استخرج) من أهل
الزكاة

أو الذهب المخيطة على القماش خرام وان قل كالدراهم المتقوبة المجمولة في القلادة كما مر وقياس ذلك
أيضا حرم ما جرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الاولاد الصغار عرش على مر (قوله لم
يحرم) قد علمت ان المعتمد التحريم (قوله فتجب فيه) أي جيعه فيما يظهر لا في القدر الزائد اه
شرح مر شوري (قوله وكما المرأة الطنل) المراد به غير البالغ ومثله المجنون وقوله لكن لا يقيد بغير
آله حرب أي كاقيدت المرأة به في قوله ولا امرأة بغير آله حرب بل يجوز له استعمال حلبيهما ولو في آله
الحرب انتهى (قوله وخرج المرأة) أي في قوله ولا امرأة لبس حلبيهما وقوله على ما مر أي في قوله
وحل ذهب أي على الوجه الذي مر وهو أن المدار على القصد أي قصد اتخاذ الحلبي لبس وان لم يلبس
فاللبس ليس بقيد وقال بعضهم قوله على ما مر أي من أنه يستثنى الاثف وما بعده وهذا أولى من قول
من قال ان الذي مر هو أن المدار على القصد لان الوجود هنا تحريم اللبس (قوله تحلية مصحف)
وعلاقته المنفصلة عنه وألحق الزركشي اللوح الذي يكتب فيه القرآن بالمصحف وما حرم مسه وحمله من
كتب التفسير كذلك حل وأما تحلية الكتب فلا تجوز على المشهور سواء في ذلك كتب الاحاديث
وغيرها كافي الذخائر ولوحلى المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم ان حصل من التحلية
شيء بالعرض على النار شرح مر ﴿تنبيه﴾ يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية المار والفرق بينهما وبين
التقوية حرمة التمويه هنا بذهب أو فضة مطابقا لما فيه من اضاعة المال فان قلت العلة الاكرام وهو حاصل
بكل قلت لكنه في التحلية لم يخلفه محذور بخلافه في التمويه لما فيه من اضاعة المال وان حصل منه
شيء فان قلت يؤيد الاطلاق قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن قلت يفرق بأنه يغتفر
في اكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وجلده على انه لا يمكن اكرامها الا بذلك فكان مضطرا
اليه فيه بخلافه في غيرها يمكن الاكرام فيه بالتحلية فلم يحتج للتمويه فيه رأسا حج شوري وحاصل
ذلك كله أن تحلية المصحف بالفضة جائزة مطلقا أي للمرأة وغيرها وبالذهب جائزة للمرأة دون غيرها
وتعميه بهما حرام مطلقا أي للمرأة وغيرها سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أم لا وهذا بالنسبة
الى أصل الفعل أما بالنظر للاستمرار فان حصل منه شيء بالعرض على النار حرم والا فلا وكتابته بهما
جائزة مطلقا أيضا هذا ما تحرر شيخنا ح ف (قوله من كتب القرآن) أي من رجل أو امرأة ولو لرجل
فلا يحرم استعماله حل (قوله فان صدئ) بابه تعب (قوله بحيث لا يبين) أي وكان الصدأ يحصل
منه شيء بالعرض على النار كما في شرح مر ويبين بفتح الياء وكسر الباء وسكون الياء أي لا يظهر
وهذا فيما اذا كان الصدأ من النحاس والا فالصدأ الحاصل من مجرد الوسخ لا يحصل منه شيء بالعرض
على النار عرش (قوله لم يحرم) ولا زكاة فيه لانه صار معدا لاستعمال مباح عرش على مر والله أعلم
﴿باب زكاة المعدن والركاز والتجارة﴾

أي مال التجارة قدم المعدن لثبوته في محله وهو بفتح الدال وكسرها اسم للحل ولما يخرج منه من
عدن بمعنى أقام قال مر سمي بذلك لعدونه أي اقامته بمعنى ثبوته ومنه جنات عدن أي اقامة وقيل الاول
للادول والثاني للثاني وجمع معه الركاز لما شاركته في عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفي قال تعالى أو
تسمع لهم ركزا أي صوتا خفيا حل أو بمعنى غرز لانه مغروز في الارض وجمع معهما التجارة لاعتبارها
بآخر الحول فقط لا بجميعة فكأنها لا حول لها وأخرها عن النقد لقلتها ولانها راجعة اليه قل على
الجلال وعبارة شرح مر بدأ بالمعدن أولا ثم بالركاز لقوة الاول لتمكنه في أرضه وعقبهما للباب المار
لانهما من النقدين وعقب ذلك بالتجارة لتقويمهما بهما (قوله من أهل الزكاة) ولو صبيا أي لا مكاتب
وذمي وعبد وكل أحد ندمان مع الذي منه بدارنا وما أخذ العبد فليس له فعليه زكاة والمبعض بينهما

(نصاب ذهب أوفضة)
 فأكثر (من معدن) أي
 مكان خاقه الله فيه موات
 أو ملك له ويسمى به
 المستخرج أيضا كما في
 الترجمة (لزمه ربع عشره)
 لخبر وفي الرقة ربع العشر
 ولخبر الحاكم في صحيحه أنه
 صلى الله عليه وسلم أخذ من
 المعادن القبلية الصدقة
 (حالا) فلا يعتبر الحول لأنه
 إنما يعتبر للتمكن من تنمية
 المال والمستخرج من
 معدن نماء في نفسه واعتبر
 النصاب لأن مادونه لا
 يحتمل الموازنة كما في سائر
 الأموال الزكوية (ويضم
 بعض نياله لبعض إن اتحد
 معدن واتصل عمل أو قطعه
 بعنبر) كرض وسفر
 وأصلاح آلة وإن طال
 الزمن عتقا أو زال الأول
 عن ملكه وقولي إن اتحد
 معدن من زيادتي (والا)
 بأن تعدد المعدن أو قطع
 العمل بلا عذر (فلا يضم)
 نيلا (أول لثان في الكمال

(قوله ولزم مالكه المعين
 زكاته) أي فيما إذا كان
 الموقوف عليه معينا
 فإن لم يكن معينا فلا
 زكاة وهذا نظير ما قاله حجج
 ومر وعش في أول زكاة
 النابت في غلة القرية أو
 البستان الموقوفين تأمل

أول ذي النوبة قل (قوله نصاب ذهب) يعلم من كلامه الآتي أن كون المستخرج نصابا ليس قيداً بل
 المدار على كون المستخرج يبلغ نصاباً بنفسه أو بضمه إلى غيره من الذي ملكه من غير المعدن فإن
 قوله الآتي ويضم ثانياً للملكه صريح في ذلك (قوله من معدن) أي من غير دار الحرب لأن المأخوذ
 منها غنيمة لا أخذه قل (قوله موات أو ملك له) كذا اقتصر وأعليه وقضيه أنه لو كان من أرض
 موقوفة عليه أو على جهة عامة أو من أرض نحو مسجد ورباط لا تجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا
 نحو المسجد والذي يظهر في ذلك أنه إن أمكن حدوثة في الأرض وقال أهل الخبرة أنه حدث بعد الوقفية
 أو المسجدية ملكه الموقوف عليه كبيع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكه العين زكاته أو قبلها فلا زكاة
 فيه لأنه من عين الوقف وإن ترددوا فكذلك حجج وزى (قوله كما في الترجمة) ففي صنيعه شبه
 استخدام وهو أن يذكر اللفظ أولاً بمعنى ويدكر ثانياً بمعنى آخر (قوله لزمه ربع عشره) ولا تجب عليه
 في المدة الماضية إن وجد في ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون
 الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً والاصل عدم وجوبها شرح مر (قوله لخبر وفي الرقة ربع العشر) قدمه
 على خبر الحاكم لأنه أنص على بعض أفراد المدعى وهو الفضة وإن كان خبر الحاكم عما فيها وفي الذهب إلا
 أن عموم المعادن يشمل ما لا تجب فيه الزكاة من الجواهر كما قاله الأطفهجي وأيضاً ليس فيه قدر الواجب
 وقال بعضهم أنه مقيس على الفضة في ذلك وعبارة مر بعد قوله ربع عشر لعموم الأدلة السابقة (قوله
 القبلية) بقاف وباء مفتوحتين ناحية من الفرع والفرع بضم الفاء واسكان الراء قرية بين مكة والمدينة
 قريبة من ساحل البحر ذات نخل وزرع على نحو أربع مراحل من المدينة زى ونقل عن المصباح
 أيضاً أنها بكسر القاف وسكون الباء (قوله لا يحتمل الموازنة) أي الإحسان (قوله كما في سائر الأموال
 الزكوية) أي التي تعلقت الزكاة بعينها كالماشى والنقود وليس المراد التي وجبت زكاتها بالفعل ببر
 (قوله ويضم الخ) الضمير المستتر فيه يعود على من في قوله من استخرج الخ اه (قوله إن اتحد معدن)
 عبارة شرح مر إن اتحد معدن أي المخرج بأن كان جنساً واحداً كما ذكره الشويزي ثم قال مر
 ويشترط اتحاد المكان المستخرج منه اه ومنه يعلم أن الاتحاد في كل من المستخرج والمستخرج منه
 شرط وإن كان معنى الاتحاد في المستخرج غير معناه في المكان ويمكن أن يكون مراد المتن بقوله
 معدن ما يشملهما تأمل وكذا تشترط هذه الشروط في الركاز كما في الشويزي (قوله واتصل عمل) ولا
 يشترط في الضم اتصال النيل على الجديد لأن الغالب عدم حصوله متصلاً (قوله أو قطعه) أي أولم
 يتصل لكن قطعه الخ (قوله وسفر) أي لغير تنزه أما إذا كان لتنزه فيقطعه برماوى (قوله وأصلاح
 آلة) أي وهرب أجبر مر (قوله وإن طال الزمن) أي زمن قطعه عرفاً لعدم اعراضه عن العمل
 ولو كونه عازماً على العود بعد زوال عذره شرح مر (قوله أو زال الأول عن ملكه) أي فلا يشترط
 لضم بعض نياله لبعض بقاء الأول في ملكه كأن زال ملكه عنه بنحو بيع بل بالتلف فيضم الثاني والثالث
 لما تلف وتخرج زكاة الجميع إن كل النصاب فإن زال ملكه عن الأول بالبيع أو الهبة كأن كان كل ما
 أخرج شيئاً باعاً أو وهبه إلى أن أخرج نصاباً بين بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الإخراج عنه
 وإن تلف وتعذر رده قياساً على ما ذكره حجج في زكاة النابت من أنه لو حصل له من زرع دون نصاب
 حل له التصرف فيه ببيع أو نحوه وإن ظن حصول تمام النصاب بما زرعه أو سيزعه ويتحدد حصاه
 مع الأول في عام فإذا تم النصاب بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الإخراج عنه وإن تلف وتعذر
 رده لأنه إن لزوم الزكاة فيه فإنها أولى ع ش على مر (قوله أو قطع العمل بلا عذر) هذا محترز القيد
 الثاني المراد بين الأمرين فيكون مفهومه شيئاً واحداً اه شيخنا (قوله فلا يضم نيلاً أول لثان في الكمال

نصاب) وان قصر الزمن لعدم الاتحاد في الاول ولا عراضه في الثاني (ويضم ثانيا المملكة) من جنسه او من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كارت في (٣٦) ا كاله فان كمل به النصاب زكي الثاني فلو استخرج تسعة عشر مثقالا

بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المثقال كالتجب فيه لو كان مالكا التسعة عشر من غير المعدن وخرج بالذهب والفضة غيرهما كحديد ونحاس وياقوت وكل فلا زكاة فيه ويقول لثان غيره مما يملكه فيضم اليه نظير مامر ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن عقب تخليصه وتنقيته ومؤنة ذلك على المالك وتعييرى بمملكته اعم من تعييره بالاول (وفي ركاز) بمعنى مركز ككتاب بمعنى مكتوب (من ذلك) أي من نصاب ذهب أو فضة فأكثر ولو يضمه الى مملكته مامر (خمس) رواء الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها (حالا) فلا يعتبر الحول لمامر في المعدن (يصرف) أي الخمس (كمعدن) أي كزكاته (مصرف الزكاة) لانه حق واجب في المستفاد من الارض فأشبه الواجب في الثمار والزروع وقولي كمعدن من زيادتي (وهو)

نصاب) أي لاجل أن يزكي الجميع وان ضم اليه ليزكي الثاني فقط كما صرح به الاصل ويفهم من قوله ويضم ثانيا المملكة لان مملكته شامل للنيل الاول اذا كان قيا ومعلوم أنه يلزم من ضم الثاني للاول ضم الاول للثاني اه اطاف بزيادة (قوله وان قصر الزمن) لاعراضه عنه نعم يتسامح بما اعتيد للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يصر ولا يتسامح بأكثر منه كما قاله المحب الطبري وهو مقتضى التعليل شرح م (قوله يقوم به) أي بذلك المستخرج كأن اشترى عرض التجارة بفضة والذي استخرجه فضة لا عكسه كأن اشترى عرض التجارة بفضة والمستخرج ذهب اه برماوى (قوله زكي الثاني) أي فقط وينعقد حول الكل من حيثئذ وقوله فلا زكاة في التسعة عشر أي مالم يكن مالكا بقية النصاب من غير الثاني وقوله كالتجب فيه أي فقط وينعقد حول العشرين من حيثئذ وعبارة شرح م وينعقد حول العشرين من وقت تمامها اه (قوله وتجب في المثقال كالتجب فيه الخ) أي حالاهما (قوله وغيره مما يملكه) فلو استخرج تسعة عشر مثقالا بالاول وكان في ملكه مثقال وجبت زكاة التسعة عشر فقط ويستأنف حول العشرين من حين الاستخراج اه شيخنا (قوله ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن) عبارة ابن حجر ووقت وجوبه وقت حضور النيل في يده ووقت الاخراج بعد التخليص والتنقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الاخراج سقط قسطه ووجب قسط ما بقى (قوله اعم من تعييره بالاول) يرد على ادعاء العموم أن الاصل لم يقتصر على الاول بل قال كما يضمه الى مملكته بغير المعدن تأمل (قوله أي من نصاب ذهب أو فضة) أي وان لم يكن مضروبا شرح م (قوله رواء الشيخان) أي روي الخبر الدال على وجوب الخمس في الركاز (قوله مصرف الزكاة) وقيل ان الركاز يصرف لاهل الخمس لانه مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فساكن كالتي ومصرف بكسر الراء اسم لمحل الصرف وهو المراد هنا وبالفتح مصدر اه برماوى (قوله أولى من قوله موجود) لانه لا بد أن يكون مدفونا ابتداء ولو أظهره نحو سبل بخلاف مالم يدفن فانه لا يكون ركازا كافي حل بل يكون لقطة لاحتمال أنه ملك شخص ثم ضاع منه ومحل مالم يعلم أنه أظهره نحو سبل والافى يكون ركازا اه (قوله جاهلي) أي دفين الجاهلية وهم من قبل الاسلام أي بعثته صلى الله عليه وسلم اه حج ويعتبر في كونه ركازا أن لا يعلم أن ماله ببعثته الدعوة وعاند والافى وفي كافي المجموع عن جع وأقره وقضيته ان دفين من أدرك الاسلام ولم يباغته الدعوة ركاز شرح م وشمل تعريف الجاهلية ما اذافته أحد من قوم موسى أو عيسى مثاقيل نسخ دينهم وفي كلام الانرعى انه ليس بركاز وأنه لو رثهم ان علموا والافى هو مال ضائع فليراجع اه رشيدى (قوله فان وجدته) بناء للقاعل وبنى ما بعده للفعول ووجهه ظاهر وهو أن حكم الارض من وجوب الزكاة متعلق بمن هو أهل لها يخص به بخلاف ما بعده وهو ظاهر فله درهم شوبرى (قوله زكاة) هذا جواب الشرط وظاهره أنه في هاتين مملكتيه وان علم ماله بدليل اطلاقه هنا وتفصيله فيما بعده حرروا نظر ما الفرق بين الموات والمسجد تأمل (قوله وفي معنى الموات القلاع الخ) وفي معناه أيضا خرابات الجاهلية شرح م (قوله أو وجد بمسجد) أي وان اختص بطائفة محصورة فان نفوه عرض على الواقف وهكذا الى المحي برماوى فان قلت لم أعاد لفظ وجدوه لا كتنى بالسابق وعطف أو بمسجد الخ عليه قلت لما خالف حكم

السابق

أي الركاز (دفين) هو أولى من قوله موجود (جاهلي فان وجدته) من هو

أهل للزكاة (بموات أو ملك أحياء زكاة) وفي معنى الموات القلاع والقبور الجاهلية (أو وجد بمسجد أو شارع أو وجد) دفين (اسلامى) بأن وجد عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام (وعلم ماله) في الثلاثة (فله) فيجب رده عليه وذكر هذا في وجدانه بمسجد

أشارع من زيادتي (أوجهل) أي المالك في الثلاثة (فلقطة) يعرفه الواحد سنة ثم له أن يملكه ان لم يظهر ماله (كما) يكون لقطة (لوجهل حال الدفين) أي لم يعرف انه جاهل أو اسلامي بأن كان مما يضر رب (٣٧) مثله في الجاهلية والاسلام أو بما

لا أثر عليه كالتبر والخلي (أو) وجد (بملك شخص فله) أي للشخص (ان ادعاه) يأخذه بلايين كأمتعة الدار (والا) أي وان لم يدعه (فلن ملك منه) وهكذا حتى ينتهي الامر (الى المحي) للارض فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالبيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول فان كان المحي أو من تلقى الملك عنه ميتا فورثته قائمون مقامه فان قال بعضهم هو لمورثنا وأباه بعضهم سلم نصيب المدعى اليه وسلك بالباقي ماذا كر فان أيس من ماله تصدق به الامام أو من هو في يده (ولو ادعاه اثنان) وقد وجد في ملك غيرهما (فلن صدقه المالك) فيسلمه له وهذا من زيادتي (أو) ادعاه (بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو معبر ومستعير) وقال كل منهما هولي وأنا دفتنه (حلف ذواليد) من المدعين في الثلاث فيصدق كالموتنازعا في متاع الدار بقيد زده بقولي (ان أمكن) صدقه ولو على بعد فان لم يكن

السابق كان كالمستقل فأعاد ما ذكر إشارة لذلك فان قلت ما بعده موافق له في الحكم فله اعطفه عليه بدون اعادته قلت هو مبين له في الحقيقة وان وافقه في الحكم لان الاول من افراد الجاهلي وهذا اسلامي شورى (قوله أو شارع) أي أو طريق نافذ برماوى (قوله في الثلاثة) وجهه في المسجد والشارع ان اليد عليه للمسلمين وقد جهل ماله ولان الظاهر أنه مسلم أو ذمي ولا يحل تلك ماله ما يغير بدل قهرا شرح مر (قوله أو وجد بملك شخص) أي ولو باقطاع الامام أو موقوف بيده وان وجد في ملك حربي في دار الحرب فله حكم النبي لان دخل دارهم بأمانهم فبرده على ماله وجوابا وان أخذ قهرا فهو غنيمته اه برماوى (قوله ان ادعاه) أو سكت كافي الشورى وضعفه وعبرة ع ش قوله ان ادعاه أي فلا يكفي السكوت مر وهو المعتمد (قوله بلايين) ماله يدعه الواجد له والافلابة من اليمين شورى ومر (قوله وان لم يدعه) بل ولو نفاه حل وزى خلافا لم في النبي والى ما قاله الحلبي والزيادى يشير تعميل الشارح بقوله لانه بالاحياء الخ قال الشيخ قوله وان نفاه فيه نظر والوجه خلافه اذ ليس وجوده عند الاحياء قطعيا وحيث ان نفاه هو أو وارثه حفظ فان أيس من ماله فليت المال شورى وقال ع ش على مر الاقرب كلام الزيادى واعتمده شيخنا ح ف وعبرة سم قوله وان لم يدعه ماله بنقه فالشرط فيما قبل المحي أن يدعيه وفي المحي أن لا ينفيه مر (قوله لم يزل ملكه عنه) أي فيخرج خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكاة باقية للسنتين الماضية ابن حجر ومر أي يزكيه بقية السنين زكاة لتقده هي ربع العشر بخلاف المعدن لا يزكيه الامرة واحدة لاحتمال انه ثبت في هذا العام فقط والركاز لا يتأتى فيه هذا الاحتمال لانه مدفون شيخنا (قوله وأباه بعضهم) قضيته أنه لاحق له ويدل على أن المحي لو نفاه لاشئ له وانظر لو عاد وادعاه شورى وقد يفرق بين المحي ووارثه فلا دلالة فيه على أن النبي يمنع كونه للمحي (قوله ماذا كر) أي من أنه لمن تلقى الملك منه وهكذا الى المحي وظاهر أن هذا اذا لم يكن وارث المحي والا فيكون له وان نفاه على ما قاله حل وغيره في المحي (قوله تصدق) أي صرفه في المصارف الشرعية شورى فلا يشكل بقول المجموع فان أيس من ماله كان لبيت المال كسائر الاموال الضائعة (قوله أو من هو في يده) ظاهره التخيير بينهما ولو قيل اذا كان الامام جائرا يصرفه هو لمن يستحقه لم يكن بعيدا ويمكن أن أوفى كلامه للتوزيع أي يصرفه من هو في يده ان كان الامام جائرا فتفيد ذلك وعبرة قل فله صرفه في وجوه الصدقة عن ماله ويثاب على ذلك خصوصا ان علم ان دفعه للامام تضيق له اظلمه انتهى قال بعضهم ويجوز لو اجدته أن يكون منه نفسه ومن تلزمه مؤثته حيث كان ممن يستحق في بيت المال (قوله وأنا دفتنه) انظر موقعه وهل ذكره متعين والا خلافا به مضر شورى وقال بعضهم انه ليس بقيد (قوله حلف ذواليد) أي وهو المشتري أو الماكترى أو المستعير بدليل قول الشارح ولو وقع النزاع الخ (قوله من المدعين) أي في كل صورة من الثلاث فهو مثنى لاجمع كافر ربه شيخنا (قوله فيصدق الخ) أشار به الى أن قوله ان أمكن قيد لهذا المقدر (قوله سلم له) أي للذ كور من المشتري أو الماكترى أو المستعير وكذا الضمير في يده وقوله حصول الكنز في يده أي سلم أنه وضع يده عليه ويده متأخرة فتتسخ بد المالك (قوله والواجب فيها ملك بمعاوضة الخ) يؤخذ من المتن ستة شروط الاول أن يملك بمعاوضة اثنان أن يكون بنية التجارة الثالث أن لا ينوى

لكون مثل ذلك لا يمكن دفنه في مدة يده لم يصدق ولو وقع النزاع بعد عود المالك الى البائع أو الماكترى أو المعبر فان قال كل منهم دفتنه بعد عود المالك الى صدق يمينه ان أمكن ذلك وان قال دفتنه قبل خروجه من يده صدق المشتري أو الماكترى أو المستعير على الاصح لان المالك سلم له حصول الكنز في يده فيده تنسخ اليد السابقة (و) الواجب (فيما ملك بمعاوضة) مقرونة

وهبة بلا ثواب واحتطاب
لاتقاء المعاوضة (ربع
عشر قيمته) أما ربع
العشر فكما في الذهب
والفضة لأنه يقوم بهما أو ما
أنه من القيمة فلانها متعلقة
فلا يجوز اخراجه من عين
العرض (مالم ينو لقنية)
فان نوى لها انقطاع الحول
فيحتاج الى تجديد النية
مقرونة بتصرف والاصل
في زكاة التجارة خبر الحاكم
باسنادين صحيحين على
شرط الشيخين في الابل
صدقتهما وفي البقر صدقتهما
وفي الغنم صدقتهما وفي البز
صدقته وهو يقال لامتنعة
البراز والسلاح وليس فيه
زكاة عين فصدقته زكاة
تجارة وهي تغليب المال
بمعاوضة لغرض الربح
وكلامهم يشمل ممالك
باقراض بنية التجارة
فتكفي نيتها لكن في
التمة أنها لا تكفي لان
القرض ليس مقصوده
التجارة بل الارفاق وانما
تجب زكاة التجارة (بشرط
حول ونصاب) كغيرها
(معتبرا) أي النصاب
(بآخوه) أي بآخر الحول
لا بطرفيه ولا بجميعه لان
الاعتبار بالقيمة وتغير
مراعاتها حكل وقت

القنية الرابع الحول الخامس أن يبلغ نصابا آخر الحول السادس أن لا ينض بما يقوم به وهو دون
نصاب قررره شيخنا ح (قوله بنية تجارة) أي واقعة ولو في مجلس العقد فاذا اشترى عرضا للتجارة
لا بد من نيتها وهكذا الى أن يفرغ رأس مال التجارة وابتداء الحول من أول الشراء وقوله وان لم يجددها
في كل تصرف أي بعد شرائه بجميع رأس مال التجارة لان حجاب حكم التجارة عليه حل وينبغي
أن لا تشتط مقارنتها باي بيع العقد بل يكفي وجودها قبل الفراغ منه وان لم توجد الامع لفظ الآخر
وظاهر كلامهم أنه لا يكفي تأخيرها عن العقد وان وجدت في مجلس العقد وله اتجاه اه سم ثم رأيت
شيخنا قرر عن السبكي أن الواقع في المجلس كالواقع في العقد اط ف وزى وعش على مر (قوله
واصداق) كأن زوج أمته بعرض ونوى به التجارة حال العقد أما لو زوج غير السيد موليته فان كان
مجهرا فالنية منه حال العقد وان كان غير مجهر فالنية منها مقارنة لعقد وليها أو تركه في النية عش (قوله
واكتراء) كأن يستأجر الاعيان ويؤجرها بقصد التجارة وفيما اذا استأجر أرضا ليؤجرها بقصد
التجارة فمضى حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيقومها بأجرة المثل حول ولا يخرج زكاة تلك الاجرة
وان لم يحصل له لانه حال الحول على مال التجارة عنده والمال ينقسم الى عين ومنفعة وماهنا من الثاني
وان أجرها فان كانت الاجرة نقدا عينا أو دينارا حلالا أو مؤجلا يأتي فيه ما صر من انه يزكي ان بلغ
نصابا أو عرضا فان استهلكه أو نوى قتيته فلا زكاة فيه وان نوى التجارة فيه استمرت
زكاة التجارة وهكذا في كل عام ابن حجر ومثل شيخنا العزيزي الا كتراء بما اذا استأجر وكالة
مشملة على حواصل وطباق كثيرة بدراهم معلومة وصار يؤجر الحواصل والطباق الى آخر
الحول فيحسب جميع الاجرة التي حصلت ويزكيها ان بلغت نصابا كثر (قوله لا كافلة) أي ولا
كارت فلو مات مورثه عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينعقد له حول حتى يتصرف فيه بنية التجارة
ذكره الرقي قبيل شرط السوم وتبعه المصنف خلافا لما أفتى به البلقيني شرح مر وقوله حتى يتصرف
فيه ظاهره انه لا ينعقد الحول الا فيما تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة
وحصل كساد في الباقي لا ينعقد حول الا فيما تصرف فيه بالفعل وهو ظاهر فليراجع رشيدى (قوله
ورد بعيب) أي حيث لم يكن المردود من أموال التجارة والا فحكمها باق عش ومنه يقال في
الاقالة (قوله لاتقاء المعاوضة) بل الرد المالك كورفسخ لها ولان التملك مجانا لا يعد تجارة (قوله
فلانها متعلقة) فيه تعليل الشيء بلازمه أو بعينه ومتعلقة بفتح اللام وضم القاف حل فكأنه قال انما
كان الواجب من القيمة لتعلقه بها (قوله لقنية) بكسر القاف وضمها ومعنى القنية أن ينوى حبسه
للاتقاع به قال مر في شرحه مالم ينو لقنية وان نوى استعمالا محرما كقطعه الطريق بالسيف
الذي يتجر فيه وكلبه الحرير الذي يتجر فيه (قوله فان نوى لها انقطع الخ) أي ولو كثر
جدا بحيث تقضى العادة بأن مشه لا يحبس للاتقاع به ويصدق في دعواه القنية ولو دلت القرينة على
خلاف ما ادعاه عش على مر (قوله خبر الحاكم) أي وقوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم
قال مجاهد نزلت في التجارة مر وقدم في الاستدلال الآية على الخبر اه عش (قوله وهو
يقال لامتنعة البراز) أي المعدة للتجارة عش (قوله وليس فيه) أي في البرز الشامل للسلاح
(قوله لا تكفي) أي لا تكفي نية التجارة عند الافتراض بل لا بد من اقترانها بالتصرف فلو اشترى
به شيئا قاصدا به التجارة انعقد حوله من وقت الشراء عش (قوله بشرط حول) ويظهر انعقاد
الحول بأول متاع يشتري بقصد هاء وينبغي حول ما يشتري بعده عليه شورى (قوله بآخوه) الباء

(فلورد) مال التجارة (في أثناءه) أي الحول (التي نقد) كأن يبيع به وكان مما (يقوم به آخره) (٣٩) أي آخر الحول وهو (دون نصاب واشترى

به عرض ابتدئ حوله) أي

العرض (من) حين
(شرائه) لتحقيق نقص
النصاب بالتنضيض بخلافه
قبله فانه مضمون أمالو باعه
بعرض أو بنقد لا يقوم به
آخر الحول كأن باعه
بدرهم والحال يقتضي
التقويم بدناير أو بنقد
يقوم به وهو نصاب حوله
باق وقولي يقوم به آخره
من زياتي (ولونم) أي
حول مال التجارة (وقيمة
دون نصاب) بقيد زدته
بقولي (وليس مع ما يكمل
به) النصاب (ابتدئ
حوله) فان كان مع ما
يكمل به فان ملكه من أول
الحولز كما هو آخره كالأ
كان معه مائة درهم فابتاع
بخمسين منها عرضا
للتجارة وبقي في ملكه
خمسون وبلغت قيمة
العرض آخر الحول مائة
وخمسين فيضم لماعنده
ونجب زكاة الجميع وان
ملكه في أثناءه كالأو كان
ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين
زكي الجميع اذ انهم حول
الخمسين (واذا ملكه)
أي مال التجارة (بعين
نقد نصاب أو دونه وفي
ملكه باقية) كأن اشتراه
بعين عشرين مثقالا
أو بعين عشرة وفي ملكه

في با آخره بطرفيه وبجميعه ظرفية أي في آخره لافي طرفيه ولا في جميعه برماوى وقوله لا بطرفيه
ولا بجميعه أي بهما اللرد وقوله لان الاعتبار بالقيمة الخ تعليل لقوله ولا بجميعه فقط لا لما قبله كما يدل
عليه بقية ما علل به اطف وعبارة أصله مع شرح مروي في قول بطرفيه أي في أول الحول وفي آخره
ولا يعتبر ما بينهما اذ تقويم العرض في كل لحظة يشق ويحوج الى ملازمة السوق ومراقبة دئمة وفي
قول بجميعه كالمواشي وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول فان كمل بعد ذلك
استأنف الحول من يومئذ وهذا من مخرجان والمنصوص الأول (قوله فلورد مال التجارة) أي جميعه
فان رد بعضه فقط فحول التجارة باقى حل وتفرع قوله فلورد على ما قبله غير ظاهر وأجيب بأنه
مفرع على مخدوف تقديره معتبرا با آخره مادام أي النصاب مضمونا بأن لم تبغ عروض التجارة بنقد
تقوم به وهو دون نصاب ويدل على هذا المقد قول الشارح بخلافه قبله فانه مضمون اه شيخنا
عزيزي وعبارة ع ش فلورد البعض لم ينقطع الحول لانه لم يحقق نقص النصاب لا يقال هذا أعني قوله
فلورد الخ يعني عنه قوله بعد ان لينض بما يقوم به لانا نقول ذلك مفروض في ضم الربح للأصل في الحول
وهذا مفروض في أصل المال اه (قوله وهو دون نصاب) أي ولم يكن بملكه نقد من جنسه يكمل به أخذا
بما يأتي في قوله ولونم الحول وقيمه دون نصاب الخ إلا أن يفرق اه ابن حجر والاقرب عدم الفرق كما
استقر به سمع ش (قوله من حين شرائه) أي لا من حين النضوض لان التجارة انما يبدأ حوطا عند
الملك بالمعاوضة وعنده تعتبر النية (قوله فانه مضمون) يؤخذ منه انه لو علم في أثناء الحول ان مال التجارة
لا يساوى نصابا استأنف الحول من حينئذ حر اه شيخنا (قوله والحال يقتضي التقويم بدناير)
اما لكونه اشتراه بها واكونها غالب نقد البلد ع ش على مروي (قوله وهو نصاب) أي أو دون نصاب
وعنده ما يكمل به نصابا اه برماوى (قوله فوله باقى) وكذا يبق حوله اذ ارد بعضه الى النقد المذكور
ولو كان البعض الباقي بلارد قليلا جدا كما تدر منها تسعة وتسعين وبقى واحد بلارد كما قررره شيخنا
(قوله ثم ملك خمسين) أي وبلغت قيمة لعرض مائة وخمسين كالذي قبله اه رشيدى (قوله واذا
ملكه) أشار به الى أن حول التجارة لا يجب أن يكون من حينها بل قد يكون مبنيا على حول رأس ماله
كما قررره شيخنا قال مروي والمراد بمال التجارة هنا خصوص العرض بخلاف ما لو اشترى نقدا بنقد
فانه ينقطع حول الذي اشترى به وان كان الشراء للتجارة وقصده الفرار من الزكاة (قوله بعين نقد)
بالتنوين أي سواء كان مضرو بألم لا كتبر وسبب كة بخلاف الحلى المباح اذا اشترى به فان الحول من
الشراء برماوى (قوله كأن اشتراه بعين عشرين مثقالا) أي أو بعشرين في الذمة ونقد ما في المجلس
كما ذكره الشهاب ابن حجر أي وكان ما أقبضه في المجلس من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو أقبضه عن الفضة
ذهبا أو عكسه فانه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب عميرة البرلسي رشيدى (قوله بنى على حوله) أي حول
النقد لا شتراك النقد والتجارة في قدر الواجب وجنسه (قوله بأن اشتراه بنقد في الذمة الخ) محله
ما لم يعينه في المجلس فان عينه فهو كشرائه بعينه شوي (قوله وان نقده) أي نقد الذي في ملكه في
التمن كما تدل عليه عبارة ابن حجر وصورته كأن اشترى أمتعة للتجارة بعشرين مثقالا في ذمته والحال
أن عنده عشرين مثقالا لها ستة أشهر مثلا فدفها عن الذي في ذمته بعد سفارعة المجلس فلا يبنى حول
الامتعة على الستة أشهر بل يستأنف حوطا من حين ملكها وفي المصباح ونقدت الرجل الدرهم بمعنى
أعطيته اياها فيتعدي الى مفعولين ونقدتها على الزيادة أيضا فتقددها أي قبضها وبابه (١) ضرب
(قوله أو بعرض قنية) كالتياب والحلى المباح كما في شرح مروي واحترز به عن عرض التجارة فانه

عشرة أخرى (بنى على حوله) أي حول النقد (والا) بان اشتراه بنقد في الذمة وان نقده في الثمن أو بعرض قنية (١) الصواب نصر

بمعين النقد بأن النقد لا يتعين صرفه للشراء فيها بخلافه في تلك والتقيد بالمعين مع قولي أو دونه وفي ملكه باقية من زيادتي (ويضم ربح) حاصل في أثناء الحول ولو من عين العرض كولد وغر (لاصل في الحول ان لم ينض) بكسر النون بقيد زده بقولي (بما يقوم به) الآتي بيانه فلو اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة أو نض فيه بها وهي مما لا يقوم به زكاتها آخره أما إذا نض أي صار ناضا دراهم أو دنانير بما يقوم به وأمسكه إلى آخر الحول فلا يضم إلى الأصل بل يزكى الأصل بحوله ويفرد الربح بحول كائن اشترى عرضا بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى بها عرضا يساوي ثلثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فإذا مضت ستة أشهر زكى المائة (وإذا ملكه) أي مال التجارة (بنقد) ولو في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو دون نصاب (قوم به) لأنه أصل ما يبيده وأقرب إليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به نصابا لم تجب الزكاة وإن بلغ بغيره (أو) ملكه (بغيره) أي بغير نقد كعرض ونكاح وخام (فبغالب

يبنى عليها برماوى (قوله ولو سائمة) الغاية للرد على من قال يبنى على حوله وأعبارة أصله مع شرح مر وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بنى على حوله لأنه مال تجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبر والصحيح المنع لاختلاف الزكائين قدر أو متعلقا انتهى (قوله وفارقت الأولى) أي بما بعد الأولى لكن هذا الفرق لا يظهر بينهما وبين ما لو اشترى في الذمة ونقد في المجلس كما قررره شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله اما لو اشتراه بنقد في الذمة ونقد أي بعد مفارقة المجلس انتهى سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان بافاه التعليل بقوله اذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين لكتنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه كالواقع في العقد فكانه عين فيه (قوله بأن النقد لا يتعين صرفه للشراء) أي فالعرض قد تجدد ملكه حقيقة وظاهر اوقوله بخلافه في تلك أي فيتعين صرفه لوقوع الشراء بعينه فكانه بدل عن النقد فكان النقد باق بحاله فيبقى حوله بخلاف ما اذا دفعه عمما في الذمة فانه لما كان غير واجب الدفع عنه لم يعتبر حوله السابق لزوال الملك عنه من غير مقابل فان المدفوع عن الثمن الذي في الذمة ليس في مقابلة المبيع بل هو تعويض عمما في الذمة والمبيع مقابل لما في الذمة لاهذا المدفوع عنه بخصوصه كما قررره شيخنا (قوله ويضم ربح لاصل) أي قياسا على النتائج مع الامهات لغير المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضا شرح حج وسواء حصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة لا ما باع به فقط لانه فوت الزيادة باختياره فضمنها وصدق في قدر ما فوته أو بأكثر منها ففي زكاة الزائد وجهان أوجههما الوجوب اه شرح مر (قوله ولو من عين العرض) الغاية للرد (قوله ان لم ينض بما يقوم به) بان لم ينض أصلا وهو الصورة الأولى التي أتى بها الشارح لان المراد بالنض البيع بدرهم أو دنانير أو نض بغير ما يقوم به وهي الصورة الثانية في الشارح فنطوق المتن شامل لصورتين يضم فيهما الربح للأصل ومفهومة صورة واحدة وهي قول الشارح أما إذا نض الخ وكان الأولى أن يقول بأن لم ينض أصلا كأن اشترى الخ أو نض الخ قررره شيخنا (قوله أما إذا نض الخ) توجيه ذلك انه إذا نض من الجنس فقد رجع رأس المال إلى أصله فيصير الربح مستقلا وأما إذا لم ينض أو نض من غير الجنس فلم يرجع رأس المال إلى أصله فلا يصير الربح مستقلا لارتباطه في هذه الحالة برأس المال ارتباط التابع بانتبوع شوبرى (قوله دراهم أو دنانير) بدل من ناضا بدل كل من كل ففي المختار ما نضه أهل الحجاز يسمون الدرهم والدنانير والنض إذا تحول عيننا بعد أن كان متاعا يقال خذ ما نض لك من دين أي ما تبشر (قوله وأمسكه إلى آخر الحول) ليس بقيد كما يعلم من قوله بعد أو اشترى بها عرضا يساوي الخ (قوله وإذا ملكه بنقد الخ) والحاصل انه تارة يملكه بنقد وتارة بنقدين وتارة بنقد وعرض وتارة بغير نقد أصلا (قوله بنقد) ولو غير مضروب فانه يقوم من جنسه كافي مر وقوله ولو في ذمته أي ذمة المشتري بأن أنشأ التزامه وقت الشراء وكذا لو ملكه بنقد في ذمة البائع بأن كان ديننا عليه فاستعوض عنه عرض تجارة كافي شرح مر والغاية للرد (قوله أو دون نصاب) هذا من مدخول الغاية وهي بالنسبة إليه للرد (قوله قوم به) أي ولو أبطل السلطان ذلك النقد وان ملكه بنصابين من النقدين قوم أحدهما بالآخر يوم الملك فان كانت قيمة المائتي درهم عشرين دينارا قوم بهما نصفين أو عشرة قوم ثلثه بالدرهم وثلثاه بالدنانير وكذا لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب برماوى قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر أن يبادر إلى تقويم ماله بعدلين ويمتنع بواحد كخزء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج قبل (قوله ونكاح وخام) هلا اعتبر به المثل فان كان

تقد البلد) يقوم فلو حال الحول بمحل لا تقدي فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس أو نحوها (٤١) اعتبر أقرب بلاد إليه وقولي أو

بغيره أعم من قوله بعرض
(أو) ملكه (بهما) أي
بنقد وغيره (قوم ما قابل
النقد به والباقي بالغالب)
من نقد البلد (فان غلب
نقدان) على التساوي
(وبلغ) أي مال التجارة
(نصاباً أحدهما) دون الآخر
(قوم) ما لها في الثانية وما
قابل غير النقد في الثالثة
(به) لتحقيق تمام النصاب
بأحد التقدين وبهذا فارق
ما صرح من أنه لا زكاة فيما لو تم
النصاب في ميزان دون آخر
أو بنقد لا يقوم به دون نقد
يقوم به (أو) بلغ نصابا
(بهما) أي بكل منهما
(خير) المالك كان شاني
الجبران ودراهم وهذا ما
صححه في أصل الروضة ونقل
الرافعي تصحيحه عن
العراقيين والروائي وبه
الفتوى كما في المهمات
وخالف في المنهاج كما صله
فصحح أنه يتعين الانفع
للمستحقين ونقل الرافعي
تصحيحه عن مقتضى إيراد
الامام والبعثي وقولي فان
غلب نقدان إلى آخره من
زيادتي في الثالثة (ونجب
فطرة رقيق تجارة مع
زكاتها) لاختلاف
سببهما (ولو كان) أي مال
التجارة (بما تجب الزكاة
في عينه) كساعة وغير
(وكل) بتثليث الميم (نصاب

ذهب أقوم به أو فضة قوم بها أو جيب بأن مهر المثل إذا رجع إليه إنما يكون بنقد البلد كقيم المتلفات وان
اتفق أنه سمي في العقد غير النقد فان كانت التسمية صحيحة وجب المسمى أو فاسدة فمهر المثل من نقد
البلد ع ش (قوله نقد البلد) أي بلد حولان الحول أخذ من قوله فلو حال الحول الخ كما قاله الماوردي
وهو الأصح أي البلد الذي كان فيها المال وقت حولان الحول كما في شرح م ر وقال الشوبري قوله نقد
البلد أي بلد الاخراج (قوله والباقي) وهو ما قبله غير النقد ويعرف مقابله بتقويمه وقت الشراء
وجمع قيمته مع النقد ونسبته من الجلة فلو كان اشتراه بعشرة دراهم وثوب قيمته خمسة فمقابله ثلث مال
التجارة فيقوم بغالب نقد البلد ولو اختلف جنس التقدين المقوم بهما لم يكمل أحدهما بالآخر ولا
تجب زكاة ما لم يبلغ نصاباً منهما أو أحدهما فتمل قل على التحرير قال سم على البهجة فلو جهلت
النسبة فلا يبعد أن يحكم باستوائهما ولو علم أن أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد أن يتعين في براءة
ذمته أن يفرض الأكثر من كل منهما والأقرب أنه يخرج التيقن ويوقف المشكوك فيه وهل له
التأخير إلى التذكر أن رجي قال ع ش لا يبعد أن له ذلك بل يكفي غلبة الظن انتهى (قوله فان غلب
نقدان) هذا راجع للسائلين قبله (قوله وبلغ نصاباً) أي في جميع الموازين وبهذا اندفع ما ردد على
العله كما قررره شيخنا (قوله في الثانية) وهي ما لو ملكه بغيره والثالثة وهي ما لو ملكه بهما ز (قوله
لتحقق تمام النصاب) استشكل من وجهين الأول على ما لو بلغ النصاب بميزان دون آخر الثاني ان
التحقق ممنوع لان التقويم تخمين وقد يصيب وقد يخطئ وأجيب بأن الوزن شيء واحد فإذا لم يبلغ
بأحدهما لم يتحقق ذلك والنقدان مختلفان فإذا لم يبلغ بأحدهما لا مانع أن يبلغ بالآخر ونظير الوزن
التقويم فان اختلف فيه اثنان فلا زكاة شوبري (قوله أو بنقد لا يقوم به الخ) هذه تقدمت
قريباً في قوله فلو لم يبلغ به نصاباً لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره وهو معطوف على قوله في ميزان (قوله وبه
الفتوى) الظاهر أن قوله وبه الفتوى أظهر من قوله وعليه الفتوى كما يقع له في بعض العبارات
بر (قوله كافي المهمات) هو المعتمد ويفرق بين هذا وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبون حيث
يتعين الانفع للمستحقين بأن تملق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فلم يجب التقويم بالانفع كما
لا يجب على المالك الشراء بالانفع فيقوم به عند آخر الحول شرح م ر شوبري (قوله ونجب فطرة
رقيق تجارة مع زكاتها) لو كان في مال التجارة جارية جاز للمالك وطؤها قبل الحول وبعده وان قلنا
تعلق الزكاة بتعلق شركة ويشكل بما يأتي في القراض من أنه يحرم على كل من المالك والعامل وطء
جارية القراض سواء كان في المال ربح أم لا والفرق ان التعلق هناك بنفس العين وان قدر المالك
على اسقاطه بتعويضه عن بخلاف مال التجارة فان الحق فيها متعلق بالقيمة ولا تعلق له بالرقبة وان قلنا
تعلق شركة م ر شوبري (قوله لاختلاف سببهما) وهو المال والبدن فلم يتدخل خلا كقيمة
والجزاء في الصيد كذا قاله ابن حجر وفيه نظر تأمل شوبري ووجه النظر أن البدن ليس سبباً في زكاة
الفطر وانما سببها ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال وسبب زكاة التجارة الملك بالمعاوضة
بنية التجارة كما قررره شيخنا وعبارة شرح م ر لانها ما يجبان بسببين مختلفين فلا يتدخلان
كالقيمة والكفارة في العبد المقتول والقيمة والجزاء في الصيد المملوك اذا قتله المحرم فان عليه القصة
للمالك ومثله لما كين الحرم (قوله ولو كان) أي مال التجارة أي كله أمواله كان به نجب الزكاة
في عينه وبه نفي كذا في قول الشارح فلو كان مع ما فيه زكاة عين الخ كما قررره شيخنا

(٦ - (بحري) - ثاني) (أحد الزكاتين) من عين وتجارة دون نصاب الأخرى كاربعة شاة لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول أو تسع
وثلاثين فأقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه (أو) كمل (نصابهما من زكاة العين) تقدم في الوجوب على زكاة التجارة لفتوها

التجارة فعلم انه لا يجتمع الزكاتان ولا خلاف فيه كما في المجموع فلو كان مع ما فيه زكاة عين مال لا زكاة في عينه كأن اشترى شجرة للتجارة فبدأ قبل حوله صلاح ثمره وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند تمام حوله وقولي مما يجب الزكاة في عينه أعم من قوله سائمة (فلو سبق حول) زكاة (التجارة) حول زكاة العين كأن اشترى بها ما بعد ستة أشهر نصاب سائمة أو اشترى به معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر (زكاهها) أي التجارة أي ما لها التام حولها ولئلا يبطل بعض حولها (وافتح) من تمامه (حولا) لزكاة العين أبدا فتجب في بقية الاحوال وزكاة مال قراض على مالكه وان ظهر فيه ربح لانه ملكه اذ العامل انما يملك حصته بالقسمة لا بالظهور كما ان العامل في الجمالة انما يستحق الجعل بفراغه من العمل (فان أخرجها) من غيره فذاك أو (منه) حسب من الربح) كاللون التي تلزم المال من أجرة الدلال والكيل وغيرهما

باب زكاة الفطر

درس الاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر ابن عمر

(قوله للاتفاق عليها) أي لا ساءرت بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحدها ولان زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فقدم ما يتعلق بالرقبة كالرهون اذا جنى شرح م ر (قوله بخلاف زكاة التجارة) فالتقديم أنها لا يجب وكذا قول عند المالكية ولهذا لا يكفر جاحدها كما قاله زى شيخنا (قوله لا يجتمع الزكاتان) أي من جهة واحدة والافق لا يجتمعان من جهتين مختلفتين كما سيأتي فربا وكما تقدم من وجوب فطرة رفيق التجارة مع زكاتها اطاف (قوله فلو كان مع ما فيه الخ) هو قسم قوله أولا ولو كان مما يجب الزكاة في عينه الخ وماوى وهو تقييد لقوله فزكاة العين بما اذا لم يكن مع ما فيه زكاة العين مال لا زكاة في عينه (قوله فبدأ قبل حوله صلاح ثمره) هذا في زكاة العين وخرج به ما اذا لم يبدأ صلاح ما ذكر قبل الحول فيجب في آخر الحول أن يقوم الشجر والثمر ويخرج زكاة القيمة فان بدأ صلاح الثمر بعد اخراج الزكاة ولو بمدة قليلة وجبت زكاه أيضا وهذا مما اجتمع فيه زكاتان ولا ينافيه قول الشارح قبل وقد علم الخ لما تقدم من ان معناه لا يجتمعان من جهة واحدة والاجتماع هنا من جهتين مختلفتين أعني زكاة التجارة وزكاة العين كما أشار اليه م فلهذا اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين كما قاله ع ش على م ر (قوله مع تقديم زكاة العين عن الثمر) أي ان باع نصابا ولا يدخل في التقويم مع الشجر حينئذ فان لم يباغ نصابا دخل في التقويم شبه شجرى واج على التحرير (قوله عن الثمر) ثم ان نوى به التجارة أيضا ابتدى حوله لها من وقت الجذاذ ثم عند تمام حوله يضم للشجر في التقويم لاني الحول لا اختلافه في ابتدائه قل على التحرير وقوله في التقويم أي ولو كان الثمر وحده لا يساوى نصابا فيضم للشجر في التقويم ليعرف قدر ما يخصه من الزكاة تأمل (قوله فلو سبق حول التجارة الخ) تقييد لقوله أو نصابها فزكاة العين أي ما لم يسبق حول التجارة لكن التقييد بالنظر للعام الاول فقط تأمل (قوله ولئلا يبطل بعض حولها) اثبات الواو هنا يقيدان اللام في قوله لهما حولها للعللة وهو فاسد اذ هي بمعنى عند فالصواب حذف الواو كما في التحفة ولعلها زائدة من الناسخ رشيدى (قوله وافتتح حول الخ) أي وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير مخرج أي حول السوم لا يدخل الا بعد تمام حول التجارة حل (قوله على مالكة) أي هو المطالب بها وحده أعم من أن يخرجها من مال القراض أو غيره بدليل كلامه بعد فليس المراد بكونها عليه أنها لا تحسب عاينها اذا أخرجها منه كما في شرح م ر (قوله فان أخرجها من غيره فذاك) ولا رجوع له على العامل (قوله حسب من الربح) أي عليهما كما قاله العناني لأنها بمنزلة الخسران وقال قل قوله حسب من الربح ان لم يصرها بالتوزيع والعمل به

باب زكاة الفطر

هي من اضافة الشيء الى أحد سببيه وحكمتها جبرقة الصوم كما يجبر سجود السهو نقصان الصلاة وفرضت في رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد يومين ح ف وهذا الباب يشتمل على خمسة أطراف وقت الوجوب ووقت الاداء أي جوازه وهو رمضان وصفة المؤدى عنه وقدر المخرج وجنسه والاضافة بمعنى اللام وبقى سادس وهو وصفة المؤدى وطا خمسة أوقات وقت جواز وقت وجوب ووقت فضيلة ووقت كراهة ووقت حرمة فوق الجواز أول الشهر والوجوب اذا غربت الشمس والفضيلة قبل الخروج الى صلاة العيد والكراهة تأخيرها عن صلاته الا أنه من انتظار قريب أو أحوج والحرمة تأخيرها عن يوم العيد اطاف (قوله الاصل في وجوبها) قد الدليل على المدعى اشارة الى أن وجوبها مع لوم لا يحتاج للتنبيه عليه وأما ما يجب به فغير معلوم فذكره المصنف بقوله نجب بأول ليلة الخ ع ش ولا ينافي حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبها لانه غلط

عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكرا أو أنثى من المسلمين وخبر أبي سعيد كنا نخرج زكاة الفطر إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت رواهما الشيخان (نحب) زكاة الفطر (بأول ليلته وآخر ما قبله) أي بأدراك آخر جزء من رمضان وهو من زيادتي وأول جزء من شوال لاضافتها إلى الفطر في الخبرين السابقين (على حر ومبعض بقسطه) من الحرية بقيد زدته بقولي (حيث لا مهايأة) بينه وبين مالك بعضه فان كانت مهايأة اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته ومثله في ذلك

(قوله إذا لا يفيد وجوبها على الكافر) حيث كان الوجوب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى فهو يفيد وجوبها على الكافر بطريق التحمل فلا قصور تأمل (قوله رجه الله صاعا من تمر) حال من زكاة الفطر

صرح كما في الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر أن فيها خلافا لغير ابن اللبان ويحجب عنه بأنه شاذ منكر فلا ينخرق به الاجماع أو يراد بالاجماع الواقع في عبارة غير واحد ما عليه الاكثر ويؤيده قول ابن كجب لا يكفر جاحدها وزكاة الفطر طهارة للبدن ويؤيده الخبر الصحيح أنها طهارة للصائم من اللغو والرفث والخبر الحسن الغريب صوم رمضان معاق بين السماء والارض لا يرفع الا بزكاة الفطر والظاهر أن ذلك كناية عن توقف ترتب ثوابه العظيم على اخراجها بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه فلا ينافي حصول أصل الثواب ويتردد النظر في توقف الثواب على اخراجه زكاة بموئنه وظاهر الحديث التوقف على اخراجها ووجوبها على الصغير ونحوه انما هو بطريق التبع على أنه لا يبعد أن فيه تطهيره أيضا ولا يعلق صوم المومن بالمعنى المذكور اذ لم تؤد عنه الفطرة اذ لا تقصير منه كما ذكره الشوري و برماوى وقرره ح ف (قوله فرض رسول الله) أي أظهر فرضيتها أو قدرها أو أوجبها بأن فوض الله سبحانه وتعالى الوجوب اليه وقوله على الناس أي ولو كفارا اذ هذا هو المخرج بكسر الراء وهو عام مخصوص بالموسر وقوله على كل حر بمعنى عن اذ هذا هو المخرج عنه فلذلك قيده بقوله من المسلمين ولم يقيد ما قبله والمعنى فرض على الناس أن يؤدوا عن كل حر الخ وهذا أولى من جعله بدلا لما يلزم عليه من القصور اذ لا يفيد وجوبها على الكافر (قوله صاعا من تمر) يجوز أن يكون بدلا أو حالا وانما اقتصر على التمر والشعير لكونهما اللذين كانا موجودين في زمنه اذ ذاك (قوله على كل حر أو عبد) على هنا بمعنى عن كقول الشاعر * اذارضيت على بنو قشير * أي عني ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر فأثبت صدقة الفطر على سيده اه وعدم تأويل على أولى ايفيد أنها تجب أولا على المخرج عنه وان تحملها عنه غيره م ر على شرح الروض (قوله وخبر أبي سعيد) أخرجه عن الاول مع عمومته للتمر وغيره لانه ليس نصا على الوجوب ولان الاصل في العام تأخره عن الخاص لتميمه الفائدة (قوله كنا نخرج) أي وذلك بمنزلة أمره صلى الله عليه وسلم فيستدل به للوجوب ع ش (قوله اذ كان فينا) أي وقت كان فينا (قوله من طعام) أي برلان الطعام هو البرقي عرف أهل الجباز اه برماوى (قوله أو صاعا من أقط) اعترض بأن الاقط مؤزون لا مكيل وأجيب بأن الحديث محمول ما اذا جدد الاقط وصار قطعاصغارا كالخص مثلا فانه حينئذ مكيل كما قرره ح ف (قوله وآخر ما قبله) هذا بيان لأقل ما يتحقق به السبب الاول والا فسيأتي في باب تعجيل الزكاة ان السبب الاول رمضان الصادق بكاه و ببعضه ع ش وقدم في المتن الجزء الاخير لان الوجوب يتحقق به وقدم الشارح الجزء الاول نظر للترتيب الخارجى (قوله لاضافتها إلى الفطر) دليل لقول المتن نحب بأول ليلته ولا يكاد يتحقق ادراك الجزء الثاني الا بادراك الجزء الاول فلا يقال ايس في الخبر ما يقتضى توقف الوجوب على ادراك الجزء الاخير من رمضان وأجيب أيضا بأن الفطر يستلزم مفطرا منه وهو رمضان أي في الحديث نص على الجزأين قال ع ش رمقتضاه أن من أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج فانتقل إلى ورثته وجوب الاخراج عليهم قال الاذرى وهو المذهب م ر والقياس استرداد ما أخرجه المورث ان علم القابض أنها زكاة مججلة وكونه موت العبد فاسترد (قوله على حر ومبعض) هذا بيان للمخرج بكسر الراء فتجب عليه ولو كان كافرا كما سيأتي في كلامه وقوله بقسطه أي بالنظر لنفسه وأما فطرة مؤنه فتجب بكاملها كالنفقة خلافا للخطيب حيث قال بوجوب القسط في مؤنه أيضا وقوله لا مهايأة أي منار به (قوله زمن وجوبها) لو كانت المهايأة بحيث وقع جزء من رمضان في نوبته الاول وأول جزء من شوال في نوبته الثاني ففضية ذلك الاشتراك ويحتمل أن نحب على الثاني واعتمد مرهنا للاشتراك لان الاصل أن يصكون

أي مقدرة بصاع أو بدل منه لا عطف بيان لاشتراط الموافقة في التعريف والتكبير وهما قد اختلفا اه بجر

بالحر والمبعض الرفيق لان
غير المكاتب لا يملك شيئاً
وفطرته على سيده كإسياتي
والمكاتب ملكه ضعيف
فلا فطرة عليه ولا على سيده
عنه لنزوله معه منزلة الاجنبي
(عن مسلم يمونه) من نفسه
ومن غيره من زوجة
وقريب رقيق (حينئذ)
أي حين وجوبها وان طراً
مسقط للنفقة أو غيبة

(قوله رجه الله والمكاتب
ملكه الخ) فلو كان في
ملكه بعض عبد باقيه
مكاتب لزمه القسط ولا شيء
في بعضه الآخر وكيف
تبعيض الكتابة مع عدم
صحتها للبعض لانها انما
جوزت لضرورة تشوف
الشارع لتخليص الرقة
وصورة ذلك انه أوصى
بكتابة عبده ولم يخرج من
الثالث الا بعضه ولم تجز الورثة
الباقى أما لو كاتب بعضه
الرفيق اذا كان باقيه حراً
أو أوصى بكتابة بعض عبده
ولم يخرج من الثالث الا ذلك
البعض فانها لا تصح على
المعتمد في الثانية خلافاً
للبلقيني لانه تبعيض في
الابتداء بخلاف ما تقدم
اه بهامش صحيح عن
شرح البهجة
(قوله أما الكتابة الفاسدة
فيجب على سيده الخ)

الوجوب نابعاً للملك وانما خص باحدهما عند وجود الجزأين في نوبة أحدهما الاستقلاله بالتصرف
واليد في جميع الوقت فاخص به الوجوب لانه بسبب ذلك كأنه المالك وحده ومثل ذلك ما اذا وقع
الجزء الأول في نوبة أحدهما والجزء الثاني مشتركاً بأن عاد إلى الاشتراك وعدم المهايأة مع أول سؤال
سم والظاهر أن هذا يجري في الرفيق المشترك قال الشبرايملى بقى لومات المبعض قبل السيد بعد
الوجوب أو ماتا معا وشككنا في المهايأة وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط
فيه نظر والاقرب الثاني لاننا تحققنا وجوب القسط وشككنا في مقتطه وهو الا تقال من سيده اليه
أو عكسه هذا كله ان علم قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالاقرب المناصفة لانها المحققة برماوى (قوله
الرفيق) أي ولو مستولده وقوله ولا على سيده عنه لكن يستحب لسيده أن يؤدي عنه فطرته برماوى
(قوله منزلة الاجنبي) هذا اذا كانت الكتابة صحيحة كما يؤخذ من التعليل أما الكتابة الفاسدة
فيجب على سيده فطرته فيها جزماً ونفقتة على نفسه نظراً الى انه كالمستقل في الجملة برماوى (قوله عن
مسلم يمونه) بيان للمخرج عنه وقوله أولاً على حى بيان للمخرج والضمير المستتر في يمونه عائد على
الذكور من الحر والمبعض والبارز عائد على المسلم فالصفة جرت على غير من هي له فكان عليه الابرار
بأن يقول يمونه (قوله ومن غيره) لم يقل وغيره كما تقدم له في التيمم لاجل قوله بعد من زوجة الخ
وهل يشاب المؤدى عنه أولاً فيه نظر والاقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاضحية من أن ثواب
الاضحية للمضحي ويسقط بفعله الطلب عن أهل البيت ولو أخرج المؤدى عنه أجزاً وسقط الوجوب
عن المؤدى وليس للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها كما في المجموع فان كان غائباً فلها
الاقتراض عليه لنفقتها دون فطرتها لتضررها باقتطاع النفقة دون الفطرة لان الزوج هو المخاطب
باخراجها قاله في البحر وكذا الحكم في الاب العاجز كما في شرح مروقوله وليس للزوجة مطالبة زوجها
الخ وذلك لانها ان كانت حرة فالحجى لا يطالب وان كانت ضامناً فالمضمون عنه لا يطالب انتهى وقال
الاسنوى ان أريد منع المطالبة بالمبادرة أو الدفع اليها فسلم وان أريد المطالبة بأصل الدفع عند الامتناع
فمنوع لان أقل مراتبه أمر بمعرفة ونهى عن منكراته انتهى وأقول ليس الكلام في ذلك ولا يختص
بها هذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها اذ ثبت أنه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد اه ع ش على
م (قوله من زوجة) ولو رجعية أو بائناً حاملاً أو أمال الناشئة فلا تجب فطرتها فان النشوز يسقط الفطرة
كما يسقط النفقة وعبارة شرح م (أما من لا تجب عليه نفقة كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرته الا
المكاتب كتابة فاسدة والالزوجة التي حيل بينها وبين زوجها كأن وطئت بشبهة واعتدت لها فتجب
عليه فطرتها دون نفقتها انتهى وتجب فطرة خادم الزوجة ان كان مملوكاً له أو لها دون الحر المستأجر
بالهراهم وحدها ومع المؤنة ومثله من خدم بالنفقة المقدرة فان كانت غير مقدرة وجبت فطرته الا ان
كانت امرأة من زوجة بغني فتجب فطرتها على ذلك الزوج كما ذكره العلامة الحلي وقوله دون الحر
المستأجر أي ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصر وقرأها من استئجار شخص لرحى
دوابه مثلاً بشئ معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجراً اجارة اما صحيحة أو فاسدة بخلاف ما لو استئجره
بالنفقة أو الكسوة غير المقدرة فتجب فطرته كخادم الزوجة كما في ع ش على م (قوله وقريب)
المراد به الاصل وان علا والفرع وان سفل ح ف (قوله ورقيق) فلو بيع مع الغروب فلا زكاة عنه
على أحد ولو وقع الجزآن في زمن خيارهما فعلى من ناله الملك أو في خيار أحدهما فعليه وان لم يتم له
الملك اه برماوى (قوله وان طراً) أي بعد الوجوب أي فلا يكون مانعاً وقوله مسقط كنفشوز الزوجة
أو موت لها أو لنحو قريب أو طلاق لها أو عتق أو استغناء قريبه اه اط ف (قوله أو غيبة) أي

أوغصب سواء أكان المخرج
عن غيره مسلماً أم كافراً
ووجوب فطرة زوجته
الكافر عليه من زيادتي
وصورته أن أسلم تحته
ويدخل وقت الوجوب
وهو متخلف فهي واجبة
عليه عنها لا تنجب ابتداء
على المؤدى عنه ثم يحملها
عنه المؤدى وبما تقرر علم
أن الفطرة لا تنجب لمن
حدث بعد الوجوب كولد
ورقيق لعدم وجوده وقت
الوجوب وإن الكافر لا
تنجب عليه فطرة نفسه لقوله
في الخبر السابق من المسلمين
ولأنها طهارة والكافر ليس
من أهلها نعم وجوب فطرة
المرتد ومن عليه مؤنته
موقوف على عودته إلى
الاسلام (لا عن حليته) أي
فلا تلزمه فطرتها وإن
لزمه نفقتها لزوم الاعفاف
الآتي في بابها ولأن النفقة
لازمة للاب مع اعساره
فيتحملها الولد بخلاف
الفطرة وتعبري بما ذكر

(قوله وقف تبين) أي لانه
لا يتبين أن زكاة الفطر
عليه إخراجها إلا بعد العود
وأما قبله فيحتمل موته
عليها فيتبين زوال ملكه
من أول الرد فلا يكون
عليه الإخراج لا عساره
فالوقوف على هذا تبين
وجوب الإخراج تأمل

للقريب كما قاله الشوري وقال حل وعش أي للمال وفيه أنه لا يناسب ما نحن فيه لأن محله زكاة المال
فتأمل ويمكن تصويره هنا بغية المال الذي يركب منه (قوله أوغصب) أي للرفيق والمال وقوله سواء
أكان المخرج عن غيره الخ الأولى تقديم هذا عند قوله على حرمه بعض اذهنا تعميم في المخرج
والكلام هنا في المخرج عنه (قوله أم كافراً) أي فيخرج ويؤوى هو لا المخرج عنه لأن نية الكافر
للتميز والنية التي لا تصح منه نية العبادة كما قاله مر (قوله وهو متخلف) لوجوب النفقة عليه
في مدة التخلف على الأصح ومحل ذلك ما لم يستمر على كفره إلى انقضاء العدة والافتيقن فرقتها من
حين الاسلام فلا زوجية ولا وجوب ويظهر أن الفطرة عليها كافي الشوري (قوله لأنها تنجب ابتداء
على المردي عنه) أي ولو غير مكلف ولا يقدح في ذلك عدم توجيه صحة الخطاب إليه اذ هو غير مستقر
هنا مر أي لانه يتقل عنه أي فحل قولهم غير المكلف لا يخاطب أي خطاب استقرار وأجاب سم
بأن غير المكلف يخاطب خطاب الزام لئلا يترك أي فهو مخاطب هنا خطاب شغل الدمة
بدليل وجوب الإخراج عليه اذ لم يخرج من تلزمه مؤنته ح ف وشوري (قوله ثم يحملها عنه
المؤدى) أي بطريق الحوالة لا بطريق الضمان ولا ينافي ذلك جواز إخراج المتحمل عنه بغير إذن
المتحمل لانه إنما جاز ذلك نظراً لكونها طهارة له قاله شيخنا وينبغي على كونها بطريق الحوالة
لا بطريق الضمان أن الزوج لو أعسر وزوجته موسرة فإن قلنا بالاول لم تنجب عليها وإن قلنا بالثاني
وجب عليها (قوله وبما تقرر) أي وهو أدراك الجزأين (قوله لعدم وجوده وقت الوجوب)
يؤخذ من كلامه كغيره أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقية بعده لم تنجب لانه جنين ما لم يتم
انفصاله مر وقال سم وينبغي أن مثل البعدي المعينة لانه لم يدرك الجزء الأول اه (قوله وإن الكافر
لا تنجب عليه فطرة نفسه) أي إخراجها أي لا يطالب بها ولا يجوز إخراجها فكان المناسب أن يقول
بالمعنى المتقدم في الصلاة كما قال ذلك في زكاة المال حل وعبرة مر والمراد به عدم مطالبته بها في
الدنيا والافهم معاقب عليها في الآخرة اه فلو خالف وأخرجها هل يعاقب عليها في الآخرة لانه مخاطب
بالفروع وكان متمكناً من صحة إخراجها بأن يأتي بكلمة الاسلام أولاً فيه نظر والأقرب الأول للعلة
المذكورة ونقل بالدرس عن حج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة ولو أسلم ثم أراد إخراجها
عمامضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاته من الصلاة في زمن الكفر
عدم صحته أدائه هنا فلا يقع ما أداه فرضاً ولا نقلاً وقد يقال يقع تطوعاً يفرق بينه وبين الصلاة بأن
الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها ولا نقلاً فلم يصح ما فعله بعد الاسلام عمافاته في زمن الكفر
بخلاف الصدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة اذ يعتد بصدقة التطوع منه ع ش على مر
(قوله نعم وجوب فطرة المرتد) من ح أو رقيق أو زوجة ومن عليه مؤنته وهو غير مرتد موقوف أي
وجوب الإخراج عليه موقوف لا الوجوب قال كافر الأصلي تنجب عليه ولا يطالب بالإخراج وفاء بذمته
وأما المرتد فيطالب بالإخراج لانه يطالب بالاسلام حل (قوله موقوف) أي وقف تبين لا وقف وجوب
ويجزئه الإخراج في هذه الحالة كما يأتي أول الباب الآتي ع ش وفي قل على الجلال قوله موقوف
فإن عاد إلى الاسلام تبين بقاء ملكه فتجب عليه وعنه والأفلا هو المعتمد عند شيخنا ولو أخرجها حال
ردته ثم أسلم تبين إخراجها والاتين عدم إخراجها والكلام في الزكاة الواجبة حال الرد وأما التي وجبت
قبل الرد فيجب إخراجها مطلقاً لانها دين عليه (قوله لا عن حليته) هذا استثناء من طرد
قاعدة فهمت مما مروى كل من وجبت نفقته وجبت فطرته ويستثنى من علسها المكاتب كتابه

فأسد فتجب على السيد فطرته دون نفقته كما قرر شيخنا (قوله أعم من قوله ولا ابن الخ) أى لشموله المستولدة وشمول الفرع للبنت وابن الابن ع ش (قوله قبل صلاة عيد) لو تعارض عليه الإخراج وصلاة العيد في جماعة فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني ما لم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الأول ع ش (قوله بأن تخرج قبلها في يومه) أحوجه إلى هذا التأويل إيهام المتن أنه يسن إخراجها من الغروب مع أنه خلاف السنة وكان القياس من إخراجها من الغروب لأن الأصل في كل عبادة سن المبادرة بها في أول وقتها إلا أن هذه خالفت نظائرها نظر الحكمتها وهو الاستغناء بها يوم العيد بأبلى أطف وألحق الخوارزمي كشيخه البغوي ليلة العيد بيومه ووجهه بأن الفقراء يهيئونها لغنائهم فلا يتأخروا كلهم عن غيرهم كافي ع ش على م ر (قوله في يومه) وهو أفضل من إخراجها ليلا لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤية الهلال ليلة الماضية فمسلف أن العيد يصلى من الغد أداء فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة والمبادرة ولا الظاهر الثاني برماوى (قوله أمر بزكاة الفطر) لا حجة فيه لا يجب الإخراج قبل الصلاة لأن صيغة أمر محتملة للاستحباب كاحتمالها للإيجاب وليست ظاهرة في أحدهما بخلاف صيغة افعل فانها ظاهرة في الوجوب فلم يرد بصيغة أمر اقتصرنا على الاستحباب أى استحباب إخراجها قبل صلاة العيد لأنه الأمر المتفق عليه وإن زيادة مشكوك فيها شوبرى (قوله مع أنه غير مراد) أى لأنه خلاف الأولى وبعد الصلاة مكروه حل (قوله وحرم تأخيرها) أى الإخراج ويجب القضاء على الفوران عصى بتأخيرها بخلاف التأخير ناسيا وإيس من الأعذار التأخير لنحو قريب حل (قوله كغيبته ماله) أى في دون مسافة القصر لأن غيبته في مسافة القصر تمنع وجوب الزكاة أى زكاة الفطر ورده ع ش على م ر بأنها تمنع وجوب الإخراج لأصل الوجوب فراجعه وقوله أو المستحقين ينبغي أن يكون المراد أنهم في محل يحرم نقل الزكاة إليه حل (قوله لأن القصد اغناؤهم الخ) أى لكونه يوم سرور فنأخرها عنه أنهم وقضى وجوبها فوراً إن أخرها بلا عذر خلافاً للزركشى كالأذرعى حيث اعتمد وجوب الفورية مطاقاً نظر إلى تعاقب الآدمي بها وفارقت زكاة المال فانها وإن أخرت عن وقت التمكن تكون أداء كافي المجموع بأن هذه مؤقتة بزمان محدود كالصلاة كافي شرح م ر (قوله وإن أيسر بعده) ولو بالحنطة لكن يسن له إذا أيسر قبل فوات يوم العيد الإخراج شرح م ر من باب نصر وفهم مختار (قوله من لم يفضل) بضم الصاد وقصها شرح م ر (قوله عن قوته وقوت مونه) هلا قال عن قوت مونه أى من نفسه وغيره على وزان ما تقدم ثم رأيت شيخنا مفتي الإمام قال لم يكتف بمونه إلا خصر كما سبق لأجل قوله بعد ذلك وعن دينه لأن الفضل عن دين نفسه لا عن دين غيره من المومن وأيضاً لأجل التثنية في قوله وما يليق بهما لأن في الأفراد أيها ما هو عود الضمير على المخرج شوبرى (قوله يومه وليلته) ظرف لقوته وقوت مونه قال ع ش على م ر وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهية ما اعتيد للعيد من الكعك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير واجد لزكاة الفطر وإنما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من أنه يجب على الزوج تهية ما يليق بحاله من ذلك لزوجته وفي قول على الجلال وكالتقوت ما اعتيد من نحو سمك وكعك ونقل وغيرهما ولا يتقيد ذلك بيوم وليلة فيقدم ذلك على الزكاة (قوله وما يليق بهما) أى به وبمونه وأورد ههنا الشكال بناء على أنها مقدمة على الدين حاصله أنها مقدمة على الدين والدين مقدم على المسكن والخادم فيجب أن تقدم هي عليهما لأن التقدم على المقدم مقدم أى وقد قلتم أنها مقدمان عليهما هذا خلف وأقول يجب عنه باختلاف جهة التقدم لأن المراد بتقدمها على الدين أنها تخرج ويؤخر إخراجها إلى القدرة عليه

أعم من قوله ولا ابن
فطرة زوجة أميه (ولا) عن
(رفيق بيت مال ومسجد
ورقيق موقوف) ولو على
معين وهذا من زيادتي
(وسن إخراجها قبل صلاة
عيد) بأن تخرج قبلها في
يومه لأنه صلى الله عليه
وسلم أمر بزكاة الفطران
تؤدى قبل خروج الناس
إلى الصلاة وتعبير بذلك
أولى من قوله ويسن أن لا
تؤخر عن صلته الصادق
بإخراجها مع الصلاة مع أنه
غير مراد وتعبيرهم بالصلاة
جرى على الغالب من فعلها
أول النهار فإن أخرت سن
الأداء أول النها للتوسعة
على المستحقين وأما تهجيلها
قبل وقت وجوبها فسيأتى
في الباب الآتى (وحرم
تأخيرها عن يومه) أى يوم
العيد بلا عذر كغيبته ماله
أو المستحقين لأن القصد
اغناؤهم عن الطلب فيه
(ولا فطرة على معسر) وقت
الوجوب وإن أيسر بعده
وهو من لم يفضل عن قوته
وقوت مونه يومه وليلته
(و) عن (ما يليق بهما

باحتاجها ابتداء وعن دينه) ولو مؤجلا وان رضى صاحبه بالآخر (ما يخرج) في الفطرة بخلاف من فضل عنه ذلك وخرج باللائق بهما ما ذكر غيره فلو كان نيسا يمكن ابداله باللائق بهما ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما ذكره الرافعي في الحج وبالأبداء ما لو ثبتت الفطرة في ذمة انسان فانه يباع فيها مسكنه وخادمه لاماسه لانها حينئذ التحقت بالديون وقولي ما يليق بهما مع ذكر الملابس والتقيد بالحاجة في المسكن وذكر الابتداء والدين من زيادتي وقد بسطت الكلام على مسألة الدين في شرح الروض والمعتمد فيه ما قلنا وبه جزم النووي في نكته ونقله عن الاحباب والمراد بالحاجة الخادم أن يحتاجه لخدمته أو خدمة بمونه لاعماله في أرضه أو ماشيته ذكره في المجموع (ولو كان الزوج مسرا) حرا كان أو عبدا (لزم سيده) الزوجة (الامة) فطرتها (الحره) فلا تلزمها ولا زوجها لا تنفاه يساره وافرقت كال تسليم الحره نفسها بخلاف الامة

(قوله وفي يدهما شغل ذمة فارغة) فيه أنهم لا يباعان

الا ان فرضنا أنها دين عليه وحينئذ يكون هذا التفريغ لا الشغل

والمراد بتقدمها على المسكن والخادم لو قيل به أنهم لا يتركان بأن يباعا فيها وتبقى هي بأن تلزم وتخرج من ثمنهما فليتأمل والحاصل ان أحد التقديمين بمعنى تأخير أحد الأمرين على الآخر مع بقائه والتقديم الآخر بمعنى ترك أحد الأمرين بالكيفية والتقديم على الدين بالمعنى الاول وتقديم الدين عليهما بالمعنى الثاني فلا يلزم من اعتبار أحدهما اعتبار الآخر مع عش وحاصل الجواب عدم اتحاد الحد الوسط وفي قل ويرد الاشكال بان بيعهما في الدين لتفريغ ذمة مشغولة اذ الدين ثابت قبل وفي بيعهما هنا شغل ذمة فارغة فهو كالزمام بالكسب لوجوبها وهو باطل اذ تحصيل سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم اهـ (قوله من مسكن) بفتح الكاف وكسر ها أي ولو مستأجر له مدة طويلة ثم الاجرة ان كان دفعها للمؤجر أو استأجر بعينها فلا حق له فيها فهو معسر وان كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب على المعتمد والمنفعة وان كانت مستحقة بقيمة المدة لا يكاف نقلها عن ملكه بعوض كما لم يكن لاحتياجه لها عش على مـ (قوله يحتاجها) صفة للثلاثة وهما قال يحتاجانها أي هو وممونه وقد يقال راعى الاختصار شورى قال شيخنا ويكون في محتاج ضمير يشمله وممونه أي يحتاجها كل منه وممونه والمراد أنه يحتاجها مطلقا لا في خصوص اليوم واليلة كالقوت بدليل أنه قيد بذلك في القوت وأطلق فيما بعده كافي حل وانحط عليه كلام عش على مـ (قوله ابتداء) متعلق بالنفي أي لم يفضل لكن من حيث تعلقه بالمسكن وما بعده والعنى انتفى الفضل في الابتداء أي أول الوجوب أي انتفى زيادة ما يخرج عن المذكورات وقت الوجوب فيخرج به دوام الوجوب فلا يشترط فيه جميع ذلك بل بعضه وهو اللبس وأما من حيث تعلقه بالقوت فلا يتقيد بالابتداء بل يبقى له قوت اليوم واليلة مطلقا وعبارة مـ وبشترط فيما يؤديه في الفطرة كونه فاضلا ابتداء عما يليق الخـ (قوله وعن دينه) ضعيف والمعتمد أنه لا يشترط كونها فاضلة عن دينه مـ وعش لقوله بعد ولا يمنع دين وجوبها فكلام المصنف هنا ينافي كلامه بعد الا أن يخص ما يأتي بزكاة المال (قوله وان رضى صاحبه بالتأخير) هذه غاية ثانية في أصل المدعى وهي تناسب الدين الحال أي ولو رضى صاحب الدين الحال بتأخير قبضه فكان عليه أن يعبر بالولان تعبيره بان يوهم انها غاية في الغاية وليس كذلك كالا يخفى (قوله ما يخرج) فاعل يفضل (قوله كما ذكره الرافعي) معتمد (قوله مسكنه وخادمه) ولو لاتقين وقوله لاملبسه أي اللائق بخلاف غيره فانه تقدم أنه يباع أي في مفهوم قوله ابتداء تفصيل (قوله والمراد بحاجة الخادم) قال في المجموع ويقاس به حاجة المسكن شرح مـ رأي فيقال هي أن يحتاجه لمسكنه أو مسكن من تلزمه مؤنته للحبس دوابه أو خزن تبين لها مثله عـ ش على مـ (قوله أن يحتاجه لخدمته) أي اما المنصب أو ضعفه شرح مـ (قوله لاعماله في أرضه الخ) أي لان المشية والمال الذي يتحصل من الارض يباعان الزكاة فكيف بالخادم الذي يعمل فيه عزيزي (قوله لا الحره) أي لا يلزمها فطرتها لكن بسن لها اذا كانت موسرة اخراج فطرتها عن نفسها كافي المجموع خروجها من الخلاف لتطهيرها كما في شرح مـ قال عـ ش هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبها فلو كانت حنفية والزوج شافعيًا وكان معسرا وجبت عليها وان كان موسرا وجبت على كل منهما لان مذهبها ري الوجوب عليها وفي مذهبه الوجوب عليه فاذا أداها أحدهما كفى واذا كانت شافعية والزوج حنفيًا فلا وجوب على كل منهما مراعاة لمذهبه (قوله فلا تلزمها) مقتضى وجوبها ابتداء على المؤدى عنه وجوبها عاينها الا أن يقال لما تحملها عنها طريق الحوالة سقطت عنها وان كان معسرا (قوله والفرق كال تسليم الحره نفسها بخلاف الامة) المزوجة لان لسيدها أن يسافر بها ويستخدمها ولانه اجتمع فيها شيان الملك والزوجة ولا

ما مر أن الكلام في زوجة على زوجها مؤنتها فلو ناشزة أزمها فطرة نفسها (ومن أيسر ببعض صاع لزمه) أخرجه محافظة على الواجب بقدر الامكان وتخالف الكفارة لانها لا تتبعض ولان لها بدلا بخلاف الفطرة فيهما (أو) أيسر ببعض (صيهان قدم) وجوبا (نفسه) لخبر مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل شيء فاذى قرأتك (فزوجته) لان نفقتها آكد لانها معاوضة لا تسقط بمضى الزمان (فولده الصغير) لان نفقته ثابتة بالنص والاجماع (قأباه) وان علا ولومن قبل الام (قامه) كذلك عكس ما في النفقات لان النفقة للحاجة والام أحوج وأما الفطرة فالتطهير والشرف والاب أولى بهذا فانه منسوب اليه ويشرف يشرفه وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (ف) ولده (الكبير)

(قوله رحمه الله قدم وجوبا نفسه) الظاهر أن مثله في كل ما يأتي مالوايسر بصيغان فأخرج

ينقض ذلك بما لو سلمها سيدها ليل ونهار أو الزوج موسر حيث تجب الفطرة على الزوج قولوا واحدا لانها عند اليسار ير ساقطة عن السيد بل بحملها الزوج عنه اه (قوله لاستخدام السيد لها) ان قلت فرض المسئلة في أمة تجب على الزوج نفقتها بأن لم يستخدمها السيد فتجب حينئذ فطرتها على الزوج ان كان موسرا وعلى السيد ان كان معسرا وأما اذا كان السيد يستخدمها فان النفقة والفطرة واجبتان عليه سواء كان الزوج موسرا أو معسرا وقول الشارح لاستخدام ام الخ يقتضي أنه اذا كان السيد يستخدمها لا تجب عليه فطرتها الا اذا كان الزوج معسرا مع أنها تجب مطلقا قلت معنى قوله لاستخدام الخ أن للسيد أن يستخدمها ولا يمنع منه زوجها أي ولم يستخدمها بالفعل قررره شيخنا وعبدارة شرح م ر لان لسيدها أن يسافر بها ويستخدمها (قوله وقيل تجب على الحرية) هذا مبني على ان التحمل تحمل ضمان وأما على المعتمد من أنه تحمل حوالة فلا تجب وهو المعتمد كما قررره شيخنا (قوله وتخالف الكفارة) هو ظاهر في الاعتاق لافي الاطعام فاذا أيسر ببعض الامداد أخرجه وبقي الباقي في ذمته لكن لا يلزمه ذلك وهما يلزمه (قوله لانها لا تتبعض) فيه التعليل بعين المدعى (قوله ولان لها بدلا) أي في الجملة والا فالخمسلة الاخيرة لا بد لها أو هو خاص بالخيرة قال ع ش والادلى الاقتصار على هذه العلة فان الاولى قديقال انها من التعليل بصورة المسئلة لان الحاصل يرجع الى أن يقال تبعضت الفطرة ولم تبعض الكفارة لانها لا تتبعض اه ويحاجب بأن المعنى وتخالف الكفارة من جهة أنه اذا أيسر ببعضها لا يلزمه لانها لا تتبعض فلا يكون هناك مصادرة اه (قوله قدم وجوبا نفسه) فان أخرجه عن زوجته مثلا قال ابن حجر أساء وقد يشعر بأنه يقع عنها وليس مراد العدم وجوبها عليه للزوجة حينئذ فيستردم ويخرج عن نفسه شوبرى ومحملة كما هو فرض المسئلة ان لم يكن موسرا بفطرة الكل والافه هو مخير بين تقديم زكاة نفسه وزكاة غيره لكن تقديم زكاة نفسه أولى ح ف (قوله فتصدق عليها) أي عنها وقوله فلاهلك أي زوجتك (قوله فزوجته) أي ويجب عليه الاخراج عن زوجته الرجعية والبائن الحامل دون الحائل سم على البهجة وقوله والبائن الحامل دون الحائل أي لان النفقة واجبة لها دونها اذ وجود الحمل المقتضى وجوب النفقة يقتضى وجوب الفطرة أيضا وقد يفرق بأن النفقة لها مدخل في سمن الحمل وزيادته ولا كذلك الفطرة الا أن يقال على بدلوا ليجب اخراج فطرة الحامل على الغير لو جبت عليها فقد تخرج ما تحتاج اليه في اليوم الذي يلي يوم الفطرة ولا تجد ما تقتات به في ذلك اليوم فيحصل لها وهن في بدنها فيتعدى لجلها فأوجبنا الفطرة على الغير خصوصا من ذلك قاله ع ش ولا يبعد أن خادم الزوجة يلها فيقدم على سائر من ذكر بعدها لانها وجبت له بسبب الزوجة المقدمة على من بعدها كما في سم على حج (قوله لان نفقتها آكد) أي والفطرة تابعة للنفقة (قوله عكس ما في النفقات) حيث تقدم فيها الام على الاب حل (قوله وفيه) أي في هذا الفرق الذي فرقوا بين الاب والام وقوله كلام وهو أن الاسنوى أبطل هذا الفرق بالولد الصغير فانه مقدم على الابوين هناع كونهما أشرف منه فدل ذلك على اعتبار الحاجة في البابين اه قال م ر ورده الوالد بأنهم انما قدموا الولد الصغير على الابوين لانه كبعض والده ونفسه مقدمة عليهما اه أقول لكن رد عليه تأخير الولد لكبير عن الابوين مع أنه بعضه ع ش ويحاجب بأنه لما استقل كان كأنه غير بعضه ويمكن أن يحاجب أيضا عن الاول بأن النظر للشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالأصالة فلا يرد ما ذكره م ر اه (قوله فولده الكبير) أي الذي لا كسب له وهو من أومجنون فان

عن نفسه ثم قدم غير من يستحق التقديم تأمل (قوله قال ابن حجر الخ)

الذي في تحفته وظاهر قوله قدم نفسه وجوب ذلك وبه صرح الأئمة

لم يكن كذلك لم نجب نفقته كإسياتي في بابه أي فلم نجب فطرته على القاعدة اه شرح مر (قوله ثم الرقيق) أي ثم بعد الولد الخ قدم الرقيق أي جنسه سم وعبارة حج ثم الارقاء قال سم بهذا يظهر أن الكبير ليس نهاية المراتب ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا يوافق أن الفرض وجود بعض الصيعان لا جميعها لكن قد يشكك ذكر الشارح له ويجب بأن المذكور جملة الارقاء وقد لا يجد إلا بعضهم فتأمل له قال . ر وينبغي كأفاده الشيخ أن يبدأ منهم بأولهم بالمدبر ثم بالمعلق عتقه بصفة (قوله فان استوى جماعة في درجة تخير) وهؤلاء أقرع هنا كالتفقات ويمكن الفرق بشدة الحاجة إليها فيوى فيها النزاع فكانت القرعة لقطعه بخلافه هنا قاله الشورى وعبارة شرح مر فان استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير باستوائهما في الوجوب وان تميز بعضهم بفضائل لاسهال التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج إليه وانما لم يوزع بينهما النقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بلا ضرورة بخلاف ما إذا لم يجد البعض الواجب (قوله أي فطرة الواحد) بالخاء المهملة وقيل بالجيم برماوى (قوله وخسة وثمانون درهما) هذا على طريقة النووى في رطل بغداد كما ذكره الشارح وأما على طريقة الرافعي فيه فالصاع ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث درهم كافي عبارة مر (قوله لما صر في زكاة النابت الخ) لأنك إذا ضربت مقدار الرطل المذكور في خمسة وثلاث مقدار اصاع بالارطال بلغت ما ذكره فاضرب مائة وعشرين في خمسة يحصل ستمائة واضرب ثمانية في خمسة باربعين واضرب أربعة أسباع في خمسة بعشرين سبعا بثمانين كاملين وستة أسباع فضع الاثنين الى الاربعين واحفظ الستة أسباع ثم اضرب المائة والعشرين في ثلاث باربعين صحيحة واضرب ثمانية وأربعة أسباع في ثلث بان تبسط الثمانية من جنس الاسباع بستة وخسين سبعا وضم لها الاربعة أسباع تبلغ ستين سبعا اضربها في الثلث بعشرين سبعا لان ضرب الكسر في الكسر يحصل جوابه بحذف في الداخلة على المضروب فيه وإضافة له للمضروب بان تقول هنا ثلث الستين سبعا وذلك عشرون سبعا لان ضرب الكسر في الكسر تنقيص لا تضعيف عكس ضرب الصحيح ضم لها ستة أسباع لمحافظة يكون المجموع ثلاثة كوامل وخسة أسباع فضع الثلاثة للثنتين يكون المجموع خمسة وضم الاربعين للاربعين يكون المجموع ستمائة وخسة وثمانين وخسة أسباع (قوله والعبرة فيه بالكيل) ويجب تقييد هذا بما من شأنه الكيل أما ما لا يكال أصلا كالاقط والجبن اذا كان قطعا كبيرا فمعاره الوزن لا غير كما في الرابا قيل ومن ذلك اللبن وفيه نظر بل الكيل له دخل فيه كما قالوه في الرابا شرح مر (قوله وانما قدر بالوزن استظهارا) أي طلبا لظهور استيعاب الواجب وانظره مع قوله الآتي وعلى هذا التقدير بالوزن تقرب الآن يكون الفرض منه حكاية كلام الدارمى شورى (قوله وسيأتى مقداره) لا حاجة لهذه الحالة سواء كان الضمير في مقداره راجعا للصاع أو للدلالة ذكر هنا مقدار كل منهما فلا معنى للحالة على ما يأتى وعبارته هناك والمائة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم اه (قوله فالصاع بالوزن خمسة أرطال وثلث) وحكمة الصاع ان نحو الفقير لا يجدم يستعمله يوم العيد وثلاثة أيام بعده غالبا وهو يحمل نحو ثلاثة أرطال من الماء فيجئ منه نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان ابن حجر وقوله نحو ثمانية أرطال انما قال نحو لان المجموع ثمانية وثلث والثلث تحت النار قال سم لك أن تقول هذه الحكمة لاتأتى على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية أصناف ولاتأتى في صاع الاقط والجبن واللبن اللهم الآن يجاب عن الاول بأنه بالنظر لما كان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه أن الامام وان جمعها لا يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بأنه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليتأمل (قوله وبالكيل المصري قدحان) ويزاد ان

ثم الرقيق لان الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف الملك فان استوى جماعة في درجة تخير (وهي) أي فطرة الواحد (صاع وهو ستمائة درهم وخسة وثمانون درهما وخسة أسباع درهم) لما صر في زكاة النابت من ان رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والعبرة فيه بالكيل وانما قدر بالوزن استظهارا كما مر نظيره ثم مع بيان أنه أربعة أمداد وان المد رطل وثلث وسيأتى مقداره بالدرهم في النفقات فالصاع بالوزن خمسة أرطال وثلث وبالكيل المصري قدحان

وقضية اعتبار الوزن مع الكيل انه تحديده هو المشهور لكن قال في الروضة انه قد يشكك ضبط الصاع بالارطال فانه يختلف قدره وزنا باختلاف الحبوب والصواب ما قاله (٥٥) الدارمي من ان الاعتماد على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن فان فقد

أخرج قدره يتيقن انه لا ينقص عنه وعلى هذا فالتقدير بالوزن تقريبا اهـ (وجنس) أي الصاع (قوت سليم) لا معيب (معسر) أي ما يجب فيه العشر أو نصفه (واقط) بفتح الهمزة وكسر القاف على الأشهر لبن يابس غير منزوع الزبد خيرا في سميد السابق (ونحوه) أي الاقط من لبن وجبن لم ينزع زبد هما وهذا من زيادتي ولا يجزئ لحم ومخيض ومصل ومن وجبن منزوع الزبد لا تنفء الاقتيات بها عادة ولا ملح من أقط عاب كثرة الملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيجزئ لكن لا يحسب الملح فيخرج قدره يكون محض الاقط منه صاعا (ويجب) الصاع (من قوت محل المؤدى عنه) كضمن المبيع ولتشوف النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فأوفي الخبرين السابقين للتنويع لا للتخير فلو كان المؤدى بمحل آخر اعتبر بقوت محل المؤدى عنه بناء على الاصح من ان الفطرة تجب

نداشيا يسيرا لاحتال اشتغالهما على تبين أوطين وبكفي عن الكيل بالقدح أربع حفنات بكفين منضمين معتدلين كذا في شرح مروعش وقل (قوله وقضيته) أي قضية صنيع المتن حيث قدرها بالصاع الذي هو كيل وبالوزن لكن هذه المناقشة من الشارح ليست عادته لان مادته أنه لا يناقش المتن لأنه لو قد شرحه فيما سبق وبين أن تقديرها بالوزن استظهار وهذا على ما في النسخة الصحيحة وفي نسخ هكذا وقضية اعتبار اوزن مع الكيل انه تحديده اهـ وهي ظاهرة لا غبار عليها (قوله بالصاع النبوي) أي الذي أخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وسلم شرح الررض وعبارته في شرح البهجة والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتماد على الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يجده لزمه اخراج قدره يتيقن انه لا ينقص عنه اهـ (قوله اهـ) أي كلام الروضة (قوله سليم) أي من عيب ينافي صلاحية الاقتيات والادخار كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم مما يأتي أن العيب في كل باب معتبر بما ينافي مقصود ذلك الباب فلا يجزئ معيب ومنه مسوس ومبالول الا ان جف وعاد لصلاحية الادخار والاقتيات وقديم تقدير طعمه أولونه أو ريحه وان كان هو قوت البلد شرح حج وعبرة البرماوي فلو لم يكن قوتهم الاحلب المسوس فانه يجزئ ويعتبر بلوغ له صاعا ويجزئ أيضا قديم قليل النخلة ان لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه اهـ (قوله على الأشهر) راجع للثنين ومقابلته سكون القاف مع تثنية الهمزة ففيه أربع لغات (قوله من لبن) ولولا دمي يأتي منه صاع أقط والعبرة في ذلك بالوزن ان لم يمكن كيلاه والا فبالكيل كما قاله حل وهل يجزئ اللبن المخلوط بالماء أولا فيه نظروا الاقرب أن يقال ان كان يحصل منه القدر الواجب أجزاء والافلا ومعلوم أن ذلك محله فيمن كان يقتاته عش وعبرة ابن حجر ويجزئ لبن بهز بدو الصاع منه يعتبر بما يجي منه صاع أقط لانه الوارد اهـ ومثله مر قال سم شامل للبن نحو الآدمي والارنب وقد يخرج على دخول الصورة النادرة في العموم وفيه خلاف الاصول والاصح منه الدخول ح ف (قوله من قوت محل المؤدى عنه) ولو ظنا بدليل ما يأتي في الآق والمراد من غالب قوت الخ كما يدل عليه قوله فان كان به أقوات لا غالب فيها خبر (قوله كضمن المبيع) أي فانه اعتبر من غالب نقد بالبيع والجامع بينهما أي بين الزكاة وضمن المبيع أن كلاما راجب في مقابلة ثمن لان الثمن في مقابلة المبيع والزكاة في مقابلة تطهير البدن شيخنا (قوله اعتبر بقوت محل المؤدى عنه) أي ويدفع لفقره ذلك المحل وان بعد وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجي موقت الوجوب أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني أخذ ما قاوه فيما وحلف ليقضي حقه في وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجي الوقت فانه لا يكلف ذلك ع ش على م ر (قوله فان لم يعرف محله الخ) هذا مفهوم قوله من قوت محل المؤدى عنه وقوله استثناء هذه أي فيجب من قوت محل المؤدى بكسر الدال بقوله أو يخرج للحاكم أو به مني الواو وهو قيد في المستلين قبله جوابا عما يقال انها تدفع لفقره محل المؤدى عنه ولم يعرف فليس صورة ثالثة كما قد يتوهم كما نقل عن الشيخ عبدس به (قوله كعبد آبق) أي لا يدري محله ويلزم في اخراج الزكاة عنه اشكال من وجهين الاول الاخراج عن غير قوت محله والثاني اعطاؤه لغير أهل محله حل وأجاب الشارح عن الثاني حيث قال أو يخرج للحاكم يجعل أو بمعنى الواو في المختار آبق العبد يأتى ويأتى بكسر الباء وضمها أي هرب وكتب أيضا قوله استثناء هذه أي

استثناءها

أو لا عليه ثم يحملها عنه المؤدى فان لم يعرف محله كعبد آبق فيحتمل كما قاله جماعة استثناء هذه أو يخرج فطرته من قوت آخر محل عهد وصوله اليه لان الاصل انه فيه

أو يخرج للحاكم لأن له نقل الزكاة فإن لم يكن قوت المحل مجزئاً اعتبر أقرب (٥١) المحال إليه وإن كان بقربه محلاً

متساويان قرباً بخير بينهما
وتعيرى بالمحل أعظم من
تعيره بالبلد (فإن كان به)
أي بالمحل (أقوات لا غالب
فيها خير) بينها (والأفضل
أعلاها) اقتياتاً وإن كان
فيها غالب تعين والعبارة بغالب
قوت السنة لا وقت
الوجوب (ويجزئ) قوت
(أعلى عن) قوت (أدنى)
لأنه يدفعه خير لا عكسه
لنقصه عن الحق (والعبارة)
في الأعلى والأدنى (بزيادة
الاقتيات) لا بالقيمة
(فالبر) لكونه أنفع اقتياتاً
(خير من التمر والارز)
والزبيب (والشعير)
وذكره من زيادتي (وهو
خير من التمر والتمر) خير
(من الزبيب) لذلك وظاهر
أن الشعير خير من
الارز وإن الارز خير من
التمر (وله أن يخرج عن
واحد من قوت) واجب
(وعن آخر) من (أعلى
منه) كما يجوز أن يخرج واحد
جبرانين شاتين ولا آخر
عشرين درهماً (ولا يبيح
الصاع) بقيدين زدتهما
بقولي (من جنسين عن
واحد) وإن كان أحدهما
أعلى كالأبيض في
كفارة اليمين أن يكسو
خسة ويطعم خسة ويجوز

استثناءهما من كون الصاع من قوت محل المؤدى عنه لأن الصاع في هذه الصورة من قوت محل المؤدى
وهو السيد و يصرف لفقره محله شيخنا ويؤخذ من كلام الزيادة أنه على الاستثناء تجب من
أشرف الأقوات اهـ (قوله أو يخرج للحاكم) أي بشرط أن يكون ما يخرج منه من أعلى الأقوات
أو من آخر محل عهد وصوله إليه لأن للحاكم النقل حينئذ كافي حل وهذا يفيد أن أو في قوله أو يخرج
للحاكم ليست بمعنى الواو فعليه يكون صرف الصاع في الاحتمال الثاني أي في قوله أو يخرج فطرته الخ
لفقره ذلك المحل الذي يخرج منه وعلى كونها بمعنى الواو الأمر ظاهر والظاهر أن كونها بمعنى الواو أظهر
(قوله لا وقت الوجوب) خلافاً لبعضهم حيث قال العبارة بالغالب وقت الوجوب وأخذ من تعير بعض
المحققين بقوله من غالب قوت محل المؤدى عنه وقت الوجوب فتوهم أن وقت متعلق بغالب وليس
كانوهم بل هو متعلق بمحل في قوله محل المؤدى عنه ح ف (قوله ويجزئ أعلى) رسمه بالياء هو
الصواب لأنه مما يمال كما قاله ع ش وفارق عدم أجزاء الذهب عن الفضة بتعلق الزكاة ثم بالعين فتعين
المواساة منها والفطرة طهرة للبدن فنظر لما به غذاؤه وقوامه والأقوات متساوية في هذا الغرض
وتعين بعضها انما هو وفق فاذا عدل إلى الأعلى كان أولى في غرض هذه الزكاة شرح مر (قوله لأنه
زيد فيه خير) أي فأشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض شرح مر (قوله والعبارة بزيادة
الاقتيات) أي بزيادة تنفع الاقتيات بدليل قوله لا في لكونه أنفع الخ كما قرر شيخنا (قوله لا بالقيمة)
والأورد عليه الشعير فإنه أعلى من التمر والارز هنا مع أنه أنقص قيمة منهما فأداه شيخنا (قوله فالبر خير
من التمر الخ) فعلم أن الأعلى البر فالشعير فالارز فالتمر فالزبيب ويتردد النظر في بقية الحبوب كالذرة
والدخن والفول والحبس والعنبر والماش وبظهر أن الذرة بقسميها في مرتبة الشعير وإن بقية الحبوب
الحبس فالماش فالعنبر فالشعير بقية بعد الارز وإن الاقط فاللبن بعد الحبوب كلها شرح
حجج ومراده بقسم الثاني من الذرة الدخن كما في سم قال ح ف وترتيبها في الأعلى كترتيبها الواقع
في البيت المشهور على المعتمد أعني قوله

بالله سل شيخ ذى رمح حكى مثلاً * عن فور ترك زكاة الفطر لوجهها

قال سم قوله في مرتبة الشعير الوجه تقديم الشعير على الذرة والدخن وتقديم الارز على التمر والزبيب
خلافاً للشارح وتقديم الذرة والدخن على الارز وقضية ككون الدخن قسماً من الذرة أنها لا تقدم
عليه كما لا يقدم بعض أنواع البر مثل الأعلى بعض نعم أن ثبت أنها أنفع منه في الاقتيات فينبغي تقديمها
والقياس التزام ذلك في أنواع نحو البر إذا تفاوتت في الاقتيات لكن قضية إطلاقهم خلافه اهـ بحروقه
(قوله ولا ببعض الصاع من جنسين الخ) فلو كانوا يفتون البر المختلط بالشعير فإن استويا بخير بينهما
فيخرج صاعاً من البر أو من الشعير وإن غلب أحدهما أخرج من ذلك الغالب ولا يخرج المختلط لأن
فيه تبعض الصاع من جنسين هكذا قاله حل وعبارة حج ولا يخرج من المختلط إلا أن كان فيه قدر
الصاع من الواجب اهـ (قوله ولاصل) أي ويجوز لاصل أن يخرج الخ ما الوصى أو القيم فلا يجوز
له ذلك كأب لا ولاية له على الأوجه إلا أن استأذن الحاكم فإن فقد قال الأذرعى فكل من الوصى
والقيم آخر أجهل من عنده ويجزئ إذا وهما الدين من غير أن قاض ويفرق بأنه لا يتوقف على نية
بخلاف الزكاة تتوقف عليها فاشترط كون المخرج يستقل بملك المخرج عنه لأنه إذا استقل بذلك فالنية
أولى حج وقوله التقى أي الذي لا تجب نفقته وقيل من يملك ما يخرج من زيادة على ما هو عليه بمعنى الأول

تبعيضه من نوعين ومن جنسين عن اثنين كأن ملك واحد نصفين من عبدين فيجوز أن يخرج نصف صاع
ونصفان عن الثاني من جنس أعلى منه (ولاصل أن يخرج

من ماله زكاة موليه الغني) لأنه يستقل بتلك بخلاف غير موليه كولد رشيد وأجنبي لا يجوز اخراجها عنه الاباذنه وتعميري بما ذكر أعظم من تعبيره بفطرة ولده الصغير (ولو اشترك موسران أو موسر ومسر فرفيق لازم كل موسر قدر حصته) لا من واجبه كما وقع له في الاصل وغيره من قوت محل الرقيق كما علم مما مر وصرح به في المجموع تبع الراجح بناء على ما مر من أن الاصح انها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها عنه المؤدى وتعميري بالرقيق وبقدر حصته أعظم من تعبيره بالعبد ونصف صاع

درس

باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه ﴿﴾
المال وما تجب فيه ﴿﴾
عما تصف بوصف كغصوب وضال (تلزم) زكاة المال (مسلم)

(قوله محله حيث لا مهايأة) وتجرى المهايأة أيضا على المعتمد في أصل اشتراك فرعاه في الاتفاق عليه فعليهما عند عدمها وعلى من وقع زمن الوجوب في نوبته عندها اه شرح الیهجة

أما موليه الفقير فيجب على الاصل اخراج زكاته كما تقدم لانه تجب عليه نفقته (قوله من ماله) أي الاصل ورجع عليه ان نوى الرجوع أو استأذن الحاكم ح ف (قوله رشيد) أي لا تجب نفقته على أصله أما السفيه فكالمصغر فله أن يخرج عنه وله أن يستقل بتلك وأما لو وجبت نفقته فلا يحتاج الى اذنه لانه مخاطب بها (قوله الاباذنه) فان لم يأذن لم يجز ما لانها عبادة تقتدر لنية فلا تسقط عن المكاف بدون اذنه كما ذكره مر في شرحه قال ع ش يؤخذ من قوله لانها الخ أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وظفر بها المنة حتى لا يجوز له أخذها ولا يجزئ إذا أخذها (قوله أو موسر ومسر الخ) محله حيث لا مهايأة بينهم ما والا جميعها على الموسر ان وقع زمن الوجوب في نوبته وان وقع في نوبة المسر فلا شيء عليه كالبعض المسر مر في شرحه وقال قل لا شيء على واحد منهما (قوله لا من واجبه) أي واجب كل موسر (قوله كما وقع في الاصل) في شرح الارشاد الاولى تأويل عبارة بحملها على ما قدمته من ان المؤدى عنه اذا كان غير مكاف اعتبر قوت بلد المؤدى وحينئذ فكل ما به هنا في رقيق غير مكاف فيجوز تبعض الصاع حينئذ اه وقوله بلد المؤدى أي لان الوجوب في هذه الحالة انما يلاقى المؤدى ابتداء كما صرح به في شرح الروض أيضا وادعى القطع فيه ويحتمل أن يناقش في ذلك بأنه لا مانع من ملاقة الوجوب لغير المكاف اذا كان لا يستقر ولا تحذورا عما هو ملاقة ما يستقر ولا يخفى ما فيه سم على حج وعبرة شرح مر وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما اذا هل شوال على العبد هو في برية نسبتها في القرب الى بلدتي السيدين على السواء ففي هذه الحالة المعتبر قوت بلدتي السيدين وكذلك لو كان العبد في بلاد قوت فيها وانما يحمل اليها من بلدتي السيدين من الاقوات ما لا يجزئ في الفطرة كالدقيق والخبز وحيث أمكن تنزيل كلام المصنف على تصوير صحيح لا يعدل الى تغليطهم وقد علم أنه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الاصح اعتبار قوت بلد العبد فسقط ما قبل ان ما ذكره مفرع على أنها تجب على السيد ابتداء وان جرى عليه لشارح تبعالكثير من الشراح اه

باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه ﴿﴾

أي باب في شروط من تجب عليه أي وما يتبع ذلك من قوله ولا يمنع دين وجوبها الى آخر الباب وقيد بالمال لان زكاة لفطر تجب على الكافر في قريبه المسلم ونحوه (قوله ع ما تصف بوصف الخ) لما ورد على قوله وما تجب فيه أن هذا مكرر مع ما مر لانه تقدم بيان الانواع التي تجب فيها أجب عنه الشارح بقوله ع ما تصف بوصف أي قال كلام هنا فيما تجب فيه من حيث ما يعرض له من الصفات التي يتوهم منها عدم الوجوب وما تقدم من حيث ذاته فلا تكرر وقل حل وليس المراد بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما لان ذلك علم من الابواب السابقة قال شيخنا والظاهر أن يقول من حيث انصافه بوصف يتوهم منه عدم الوجوب (قوله تلزم مسلما حرا) هذا شروع في شروط من تلزمه زكاة المال وهي خمسة ذكر منها صريح الاسلام والحرية وذكر منها تلويحاً ثلاثة شروط وصرح بها الرمي وهي قوة الملك وتيقن وجود المالك وتعين المالك فقد ذكر الاول تلويحاً في مسألة المكاتب وذكر الثاني تلويحاً في مسألة الجنين حيث قال اذ لا وثوق بوجوده وحياته وذكر الثالث تلويحاً في مسألة الغنيمة بقوله لانه لغير معين والمراد مسلماً غير نبي فلا تجب على الانبياء وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة فالمراد بهاز كاة البدن والمراد بهاز كاة النفس عن الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء ويدل له ما حل عليه بعضهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها الا كثار من الخير لاز كاة لفطر لان مقتضى جعله عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن كما قاله ع ش على مر وقال في شرح الاعلام

لقوله في الخبر السابق في
زكاة الماشية فرض على
المسلمين فلا تجب على كافر
أصلي بالمعنى السابق في
الصلاة (حراً أو مملوكاً)
ببعضه الحر نصاباً فلا تجب
على رقيق ولو مكاتباً لأنه
لا يملك شيئاً أو يملك ملكاً
ضعيفاً بخلاف من ملك
ببعضه الحر نصاباً لأنه تام
الملك له (وتوقف في مرند)
لزمته في ردته كملكه ان عاد
الى الاسلام لزمه أداؤها
لتبين بقاء ملكه والا فلا
(وتجب في مال محجور)
عليه لشمول الخبر المشار
اليه آتياً لملكه والمخاطب
بالخراج منه وليه ولا تجب
في مال وقف لجنين إذ
لا وثوق بوجوده وحياته
وقولي محجوراً أعم من قوله
الصبي والمجنون

(قوله حيث كان يرى
الوجوب) فلا عبرة باعتقاد
المولى ولا أي غير المولى اه
حجج (قوله لئلا يفرمه لها
الحاكم) ولم ينظر لذلك عند
كون المولى شافعياً الوجوبه
عليه فيتعين عليه الإخراج
فيها للخروج من الأثم
وان احتمل ان المولى يرفع
الامر لحنفي ويفرمه لكن
الاولى أن يرفع أمره لحاكم
شافعي ليلزمه بالإخراج ولا
يمكن تغريمه اه شيخنا

تجب زكاة الفطر على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف زكاة المال كذا نقله الاجهوري على التحرير
والذي ذكره المناوي في شرح الخصائص للسيوطي أن مذهب الشافعي كمالك وجوب الزكاة على
الانبياء واعتمد البرماوي عدم وجوبها على الانبياء ونقل عن الامام مالك أيضاً فيكون له قولان (قوله
لقوله في الخبر السابق الخ) هذه حكاية للخبر السابق بالمعنى ونقطة فيما سبق لخبر أبي بكر رضي الله عنه
بذلك في كتابه لانس بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري
(قوله ولو مكاتباً) أي كتابة صحيحة أم المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم
يخرج عن ملكه كما قاله ع ش على م ر والغاية للرد (قوله لانه لا يملك شيئاً) هذا بالنسبة للرقيق غير
المكاتب وقوله أو يملك ملكاً ضعيفاً هذا بالنسبة للرقيق المكاتب قلت ويجوز أنه إشارة الى القولين في
ملك الرقيق فالاول للنسبة لا لظاهر والثاني لمقابله لا يقال هو لا يتعرض للضعيف لا ما قول يأتي قريباً
في قوله لعدم الملك أو ضعفه أنه على التوزيع بالنسبة للراجع ومقاله شورى (قوله أو يملك ملكاً
ضعيفاً) فان عجز المكاتب صار ما يده لسيده وأبداء حوله من حيثئذ وان عتق ابتداء حوله من حين
عتقه زى (قوله وتوقف في مرند) أي توقف لزوم أداؤها كما يعلم مما بعده (قوله لزمته في ردته) أي
بان وجبت حال الردة بأن حاله الحول وهو مرند أما إذا وجبت عليه في الاسلام ثم ارتد فانه يؤخذ
من ماله على المشهور سواء أسلم أم قتل كافي المجموع ويجزئه الإخراج في هذه حال الردة ونصح نيته
لاها للتمييز ويجزيه أيضاً في الاولى ان عاد للاسلام كما ذكره م ر في شرحه قال الرشيدى وقوله بأن حال
عليه الحول وهو مرند صادق بما اذا مضى عليه جميع الحول وهو مرند أو ارتد في أثنائه واستمر الى
تمامه ولم يقتل وبالصورتين صرح الاذرعى اه وقوله ان عاد للاسلام أي فان لم يعد للاسلام لم يعتد بما
دفعه ويسترد من القابض وظهر سواء علم القابض بانها زكاة أم لا قال ابن حجر ويفرق بينه وبين
المجتهل بأن المخرج هنا ليس له ولاية لاخراج بخلاف المجتهل فان له ولاية الإخراج في الجملة حيث لم يعلم
القابض بانها مجتهلة لا تسترد منه اه بالمعنى والاولى أن يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين أن
المال خرج عن ملكه من وقت الردة فإخراجه منه تصرف فيما لا يملكه فيضمنه آخذ من حين القبض
فيجب عليه رده ان بقي وبدله ان تاف كالمقبوض بالشراء الفاسد وأما في المجتهلة فالمخرج من أهل
الملك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التججيل انه صدقة تطوع أو زكاة غير مجتهلة وعلى
التقديرين فتصرفه نافذ وبقى ما لو ادعى القابض انه انما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في
ذلك أو لا بد من بينة فيه نظر والا فرب الثاني لان الأصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر باقرب
زمن كما ذكره ع ش على م ر (قوله كلكه) أي كما يوقف ملكه (قوله والمخاطب بالخراج منه وليه)
فاذا أخرج زكاة الصبي والمجنون عصى قاله في التجريد قال الشيخ ويتجه انه اذا أخر قتل الممل
بغير تقصير أنه يضمن حصة المستحقين لانه بتأخير حقهم حتى تاف المال صار مقصراً بالنسبة لحقهم ولا
يضمن الباقي اذا لا تقصير منه بوجوب ضمانه كما نقله الشورى قال حل وم ر وحل وجوب ذلك عليه حيث
كان يرى الوجوب كشافى وان كان المحجور عليه حنفياً لا يرى الوجوب اذا العبرة باعتقاد المولى فان
كان المولى لا يرى وجوب ذلك كحنفى أي ولم يلزمه حاكم بالإخراج فلا احتياط له أن لا يخرج الزكاة وأن
يجبها الى أن يكمل المحجور عليه فاذا اكمل أخبره بها ولا يخرجها لئلا يفرمه لها الحاكم اذا رفعه الى
حاكم حنفى (قوله ولا تجب في مال وقف لجنين) أي لاجل جنين فيشمل جميع التركة وان انفصل حيا
أو أخبر بحياته معصوم ادلا يزيد على انصاله حيا وقد صرحوا فيها بعدم الوجوب بعد الانفصال كما قاله
ع ش والتعليل بقوله اذا وثوق الحسرى على الغالب فلا مفهوم له حتى لو مكث في الرحم أربع سنين

ثم انفصل فلازكاة وكذا لو انفصل ميتا لازكاة على الورثة كما قاله م ر وعبارته فلوانفصل الجنين ميتا
قال الاسنوي المتجه عدم لزومها بقية الورثة اضعف ملكهم اه قال ع ش قوله المتجه عدم لزومها
أى فى جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يختص بالجنين لو كان حيا وهذا هو المعتمد اه فان تبين
أن لاجل لزمت الورثة كما نقل عن زى قال ع ش على م ر وقياس ما ذكره فيما لو انفصل ميتا من أنه
لازكاة على الورثة انه لازكاة فيه اذا تبين عدم الحل لانه لا يتردد بعدموت من له المال فى عين من انتقل المال
له ولكن نقل عن الزياى وجوب الزكاة فيما لو تبين أن لاجل حصول الملك للورثة بموت المورث اه
وهذا أى قوله ولا يجب فى مال وقف لجنين مفرع على شرط ذكره م ر بقوله وتيقن وجود المالك ثم قال
فلازكاة فى مال وقف الجنين بارت أو وصية والحاصل ان له ثلاثة أحوال فان تبين أن لاجل وجبت
على الورثة زكاة مدة الوقف وان انفصل ميتا فلازكاة على الورثة لا فى نصيبه ولا نصيبهم لضعف ملكهم
بمنعهم من التصرف وكذا لو انفصل حيا لازكاة أصلا حتى ما لو انفصل خشي ووقف له مال هل يجب
فيه الزكاة عليه اذا انضج بما يقتضى استحقاؤه أو على غيره اذا تبين عدم استحقاق الخشي وثبوته
للغير كما لو كان الخشي ابن أخ فبتقدير أن يورثه لا يرث وبتقدير أن يورثه يرث فيه نظر والظاهر عدم
الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحقين مدة التوقف ويؤيده ما لو عين القاضى لكل من غرماء
المفلس قدرا من ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فانه لازكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا تلى المفلس
لو انفك الحجر ورجع المال اليه وعملوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف (قوله اشموله السفية)
ويشمل المفلس أيضا فانه سيأتى أنه يجب عليه أداؤها بزوال الحجر عنه كما قرره شيخنا (قوله وفى
مغصوب) فاذا كان المغصوب أربعين شاة مثلا فصورتها أن يأذن المالك للغاصب فى اسمها والا فالتى
مر له انه اذا أسامها الغاصب لازكاة فيها أى لانه لا بد من أسامة المالك أو مأذونه ع ش على م ر وقوله
فصورتها أن يأذن المالك الخ أى أو يغصبها قبل آخر الحول بزم يسير بحيث لو تركت فيه بلا كل لم
يضرها وسوم الضالة بان يقصد مال كها اسمها وتعرضة سائمة وهى ضالة الى آخر الحول لانه لا يشترط
قصد الاسامة فى كل مرة كما قاله العناني وكالمغصوب المسروق وكالضال المدفون الذى نسيه وما وقع فى
البحر اذا وجدته قال حج وم ر والذى يظهر من كلامهم أن العبرة فى المغصوب وفى نحو الغائب
بمستحق محل الوجوب لا يمكن أى فيخرج الزكاة لمستحقى بلد الغائب أو المغصوب أى البلد التى كان
فيها حاله وجوب الزكاة أى حولان الحول (قوله من عين أودين) هذا تعميم فى المجحود فقط اذ
انغصوب والضال لا يكونان ديناً وقوله وان تعذر أخذه أى المذكور من المغصوب وما بعده فهو غايبة فى
الاربعة قال سم وهل يعتبر بلد رب الدين أو المدين المتجه الثانى ثم رأيت م ر اعتمد فى باب قسم
الصدقات أن العبرة ببلد رب الدين وانه لا يتعين صرفه فى بلده بل له صرفه فى أى بلد أراد معلا ذلك
بأن اتعاق بالنمة ليس محسوسا حتى يكون له محل معتبر تأمل شو برى (قوله وعملك بمقد قبل قبضه)
حيث مضى عليه حول من وقت دخوله فى ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء فيجب الاخراج فى الحال
ان لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على ملى عمق شرح م ر والعقد ليس بقيد فيشمل مامل
بارت قبل قبضه (قوله لانها ملكك) علة للخمس وقوله ملكا تاما أى والتمام لا ينافى الضعف المعلن
به عدم صحته يحل لكن ينافيه عدو المالك من شروط وجوبها الآن يراد بها تمام الملك تأمل
(قوله وفى دين لازم) عطف عام على خاص لتقدم الدين المجحود وهذا أعم من المجحود وغيره شيخنا
والأيل الى اللزوم حكمه حكم اللازم كشمع المبيع فى زمن الخيار غير البائع كما ذكره ع ش على م ر
(قوله من نقد الخ) قيدان بدليل الاخراج به ومن ذلك ما لو استحق نقدا قدر نصاب فى وظيفة بأشراها

لشموله السفية (و) فى
(مغصوب وضال ومجحود)
من عين أودين (وغائب)
وان تعذر أخذه (وعملك)
بمقد قبل قبضه (لأنها)
ملكك ملكا تاما (و) فى
(دين لازم من نقد

(قوله كشمع المبيع) انظره
مع قوله فيما تقدم بانقضاء
الخيار هل يخص أحدهما
بالآخر تأمل ومراجعة ما
كتبناه لك تعلم أن انظره
الخ لا معنى له والعذر
عدم الاطلاع على ما تقدم
(قوله غير البائع) أماله فلا
دين لعدم ملكه الثمن
حينئذ هو هل يقال لما ذكر
آل ولو قبل القبض مع
تعرضه للسقوط بتلف
المبيع قبله لكن على ما
أفاده حجة من أن حكمه
كالاجرة لان مثل المقبوض
المقدور على قبضه يكون
قوله للسقوط لا يضر لعدم
لزوم الاخراج الا بالتقرر
كالاجرة

وعرض تجارة) لعموم

الادلة بخلاف غير اللازم
كالم كتابه لان الملك غير تام
فيه اذ لا بد اسقاطه متى شاء
وبخلاف اللازم من ماشية
ومعشر لان شرط الزكاة في
الماشية السوم وما في النمة
لا يسم وفي المعشر الزهو
في ملكه ولم يوجد (و) في
(غنيمة قبل قسمة ان
تملكها الغانمون ثم مضى
حول وهي صنف زكوى
وبلغ بدون الخمس نصابا
او بلغه نصيب كل) منهم
فان لم يملكها الغانمون
اولم يرض حول او مضى
والغنيمة اصناف او صنف
غير زكوى او زكوى ولم
يبلغ نصابا او بلغه بالخمس
فلا زكاة فيها لعدم الملك او
ضعفه في الاولى لسقوطه
بالاعراض وعدم الحول
في الثانية وعدم علم كل
منهم ماذا يصيبه وكم نصيبه
في الثالثة وعدم المال
الزكوى في الرابعة وعدم
بلوغه نصابا في الخامسة
وعدم ثبوت الخلطة في
السادسة لانها لا تثبت مع
أهل الخمس اذ لا زكاة فيه
لانه لغير معين (ولا يمنع
دين) ولو حججه (وجوبها)
ولو في المال الباطن لاطلاق
الادلة نعم لو عين الحاكم
لكل من غرماء المفاس
شيئا من ماله ومكنهم من
أخذه حال الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه لضعف ملكه

ومضى حول من استحقاقه ولم يقبض فهو من قبيل الدين على جهة الوقف فله حكم الديون حتى تلزمه
الزكاة ولا يلزمه الاخراج الا ان قبضه كما اعتمده مر وان تردد فيه سم على البهجة (قوله وعرض
تجارة) كأن أقرض العروض للآخر فانها تصير ديناً في ذمة المقرض فاذا مضى حول وجبت الزكاة على
المالك كما قرره شيخنا (قوله كالم كتابه) ومثله دين معاملة للسيد على المكاتب أيضاً على المعتمد
عند مر كوالده خلافاً للميرى ومحل عدم وجوبها في مال الكتابة ما لم يحل المكاتب السيد به فلو
أحال المكاتب السيد بالنجوم لم السيد أن يزكها لانها صارت لازمة له وان عجز المكاتب نفسه لا تسقط
غاية الامر أنه سقط وصف كونها نجوم كتابة مر رسم شورى (قوله من ماشية) كسملت اليك
كذا في خمس من الابل ومضى حول وهي في ذمته فلا زكاة فيها وقوله ومعشر كأن قال أسلمت اليك في
خمس أوسق من تمر أو بر فلا زكاة فيها أفاده شيخنا (قوله الزهو) هو بدو الصلاح وهو بفتح
الزاي وسكون الهاء مخففاً وضمهما مع تشديد الواو ع ش (قوله ان تملكها الغانمون) أي بقولهم
تملكنا وجهه ما ذكره من القيود ستة (قوله أو بلغه نصيب كل) لا يقال هذا العطف غير صحيح لانه
يقتضى أن التقدير أو لم يبلغ نصابا بدون الخمس ولكن بلغ نصيب كل واحد نصابا وهو ظاهر الفساد اذ
لا يصح أن يكون الجزء أكثر من كاه لا نقول مثل هذا لا يعترض به لوضوح عدم ارادة مثله في كلامهم
لان الاستحالة مانعة من ارادة ما ذكره المعترض وانما المعنى أو بلغه نصيب كل واحد منهم من غير ملاحظة
الخمس وجوداً وعدمه والتقدير أو بلغه مع الخمس نصيب كل واحد ع ش وقال الشيخ عبد ربه الديوبى
قوله أو بلغه نصيب كل عطف على قوله قبل القسمة ويصير المعنى أو بعد القسمة لكن بلغه نصيب كل منهم
هكذا يتعين والابان عطف على ما قبله لم يظهر له فائدة بعد قوله وبلغ بدون الخمس نصابا اه أي لانه
يكون مفهوماً بالاولى لانه اذا وجبت فيما اذا بلغ الجميع نصاباً فوجوبها فيما اذا بلغ نصيب كل على حدته
بالاولى ولو قدم كأصله قوله أو بلغه نصيب كل على ما قبله أسلم بما ورد عليه من فهمها منه بالاولى وعبرة
أصله والغنيمة قبل القسمة ان اختار ان يضمن تملكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ
نصيب كل شخص نصاباً أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت زكاتها والافلا وهي ظاهرة
(قوله فان لم يملكها الغانمون الخ) سيأتى في الغنيمة انها ملك باختيار التملك على المعتمد وقيل تملك
بحياسة المال فقوله في التعليل لعدم الملك أي على المعتمد من اشتراط التملك وقوله أو ضعفه أي على
الضعيف القائل بأنها تملك بمجرد الحياسة فهو موزع على القولين كما أفاده شيخنا (قوله أو مضى
والغنيمة اصناف) هل المراد أجناس قلت الظاهر نعم وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن تكون تلك
الاصناف كلها زكوبة وكل واحد نصاب أو لا ينبغي أن تكون صورة المسئلة أن فيها صنفاً غير
زكوى حل (قوله ماذا يصيبه) أي من الانواع وقوله وكم نصيبه أي من العدد أي كم مقداره في الثالثة
ظاهر كلامهم عدم الفرق فيها بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس بعيد وان استبعد
الاذرعى اه شرح مر (قوله وعدم ثبوت الخلطة) أي المؤثرة في وجوب الزكاة والافلا فالخلطة
موجودة (قوله لانه لغير معين) أي وشرط وجوب الزكاة كون المالك معيناً كما في شرح مر فلا
زكاة في تمر بستان وقف على جهة عامة (قوله ولو حججه) الغاية فيه لانه معمم بخلافها في قوله ولو في المال
الباطن فانها الرد (قوله فلا زكاة عليه) أي ولا عليهم لعدم ملكهم أي ولو تركوه له بعد الحول ولا
نظر لتبين استقرار ملكه حل وفيه أنه تقدم أن الدين يجب فيه الزكاة وهذا منه فكيف لا يجب عليهم
وأجيب بأن المعنى لا يجب عليهم زكاة عين الذي عينه الحاكم لكل اذا كان نصاباً فلا ينافى أنها يجب

أخذه حال الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه لضعف ملكه

لدين الله وفي خبر
الصحيحين فدين أحق
بالقضاء وكذا زكاة سائر
حقوق الله تعالى كحج
وكفارة نعم الجزية ودين
الآدمي مستويان مع
انها حق لله وخرج بدين
الآدمي دين الله ككفارة
وحج فالوجه كما قال السبكي
أن يقال ان كان النصاب
موجودا قدمت الزكاة
والا فيستويان وبالتركة
مالوا اجتماعا على حقه
ان كان محجورا عليه
قدم حق الآدمي جزما كما
قاله الرافعي في باب كفارة
الممين والا قدمت جزما
كما قاله الرافعي هنا

باب أداء زكاة المال
هو أولى من تعبيرة بفصل
لعدم اندراجها في ترجمة
الباب قبله (يجب) أي
أداؤها (فورا) لان حاجة
المستحقين اليها ناجزة
(اذا تمكن) من الاداء
كسائر الواجبات ويحصل
التمكن (بمضور مال)
غائب سائر أو قار عسر
الوصول اليه أو مال مغضوب
أو محجور أو دين مؤجل
أو حال تغذرا أخذه (و)
حضور (أخذ) للزكاة
من امام أو ساع أو مستحق
فهو وأعم من تعبيرة

بالاصناف (وبجفاف) لثمر (وتنقية) لحب وتبر ومعدن (وخلو مالك
من مهم) ديني أو دنيوي كماله أو كل وهذه الثلاثة من زيادتي

عليهم الزكاة من حيث كونه دينيا فيتوقف الاخراج على قبضه بخلاف ما اذا قلنا تجب عليهم الزكاة
في العين فتجب عليهم حالاً وان لم يقبضوا أفاده شيخنا وقيد السبكي والاسنوي بما اذا كان ماعينه
لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع أو تعويض وهو متجه وان اعترضه
الاذرعي شرح حج ومر وشرح الروض (قوله ولو اجتمع زكاة) سواء كانت زكاة مال أو بدن
حدث الدين قبل وجوب الزكاة أو بعده كما يشعر به اطلاقه كغيره زي (قوله قدمت) ولو زكاة فطر
مر وقوله على الدين ولو كان متعلقا بالعين انتهى ولا يشك كل عليه فوطم حقوق الله بمبذية على المسامحة
لانه في الحدود ونحوها أو يقال الزكاة فيها جهة ان حق الله وحق الآدمي عش والجواب الاول أولى لانه
يرد على الجواب الثاني الحج (قوله كحج وكفارة) انظر اذا كانت التركة لاني بأجرة الحاج هل
تصرف الى الورثة ولهم التصرف فيها أو يؤخر لاحتمال أن يوجد من يرضى به ويتبرع بالأعمال أو كيف
الحال شورى وسكت عن صرفها بالدين مع انه مقدم على الارث (قوله ومستويان) ليس المراد
التخيير في البداءة بأيهما بل المراد انهما مستويان في التقسيط فيوزع الموجود عليهما وان كانت
متفاوتة لان الغلب فيها معنى الاجرة فكأنها دين آدمي قررته شيخنا (قوله ان كان النصاب) أي أو
بعضه قال شيخنا أومه وما واستويان في ان يتعلق بالذم قسم بينهما عند الامكان كان شرح مر شورى (قوله
والا فيستويان) أي فيقسط الموجد عليهما وليس مراده التخيير في ان يخص الزكاة صرف للمستحقين
وما يخص الحج حج به ان رضى به انسان أو تبرع بتميمه والادقف (قوله فانه ان كان محجورا عليه
الح) ويجب تقييد هذا التفصيل بما اذا لم يتعلق الزكاة بالعين بان لم يكن النصاب ولا بعضه موجودا والا
بان تعلقت بالعين كان النصاب أو بعضه موجودا قدمت مطلقا أي لا فرق بين أن يكون محجورا عليه
أم لا شرح مر (قوله قدم حق الآدمي) لعل صورته أن النصاب تالف فان كان باقيا قدمت كما يؤخذ
من قوله السابق ولو جبر به سمع عش وقا الشورى بخلاف مالوا اجتماع مع حق الآدمي جزية فانه
يسوى بينهما كما نص عليه في الام اه (قوله والا قدمت) قال شيخنا ويجب تقييده بما اذا لم تتعاق
الزكاة بالعين والا بان كان النصاب موجودا قدمت مطلقا شرح مر شورى أي سواء كان محجورا
عليه أم لا عش والله أعلم

باب أداء زكاة المال

أي حكم الاداء من كونه فوريا ولا فالمراد بأدائها اخراجها فهذا الباب في وجوب الاخراج والباب الذي
قبله في لزومها وثبوتها في الذمة ولا يلزم من ذلك وجوب الاخراج لانه لا يجب الا بالتمكن فالمراد بالاداء
الدفع لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه (قوله هو أولى) فديقال الغرض من بيان شروط من تجب عليه
بيان وجوب أدائها فالباب مشتمل عليه بهذا الاعتبار فسط الاعتراض على الاصل زي (قوله
لعدم اندراجها) وأجاب مر عن الاصل بأن الاداء هنا يترتب على الوجوب الذي عبر به فيما قبله الا أنه
لا يمنع الاولوية (قوله سائر) أي ما لم يكن المالك أو وكيله مسافرا معه والواجب الاخراج في الحال
وعلى هذا يحمل قولهم في قسم الصدقات ان كان بيادية صرف الى فقراء أقرب البلاد اليه اه من
(قوله عسر الوصول اليه) صفة للقار بخلاف ما اذا سهل الوصول اليه بأن أمن الطريق فانه يجب عليه
أداء زكاته اذا مضى زمن يمكن أن يحضره فيه وان لم يحضر بالفعل فالمدار على القدرة كما سيأتي في قوله
وبقدرة على غائب الحج فهو محترز هذا (قوله أو حال تغذرا أخذه) بان كان على معسر أو ملى عولم يقم

عليه

كما مرّت الإشارة إليه بخلاف الصداق ولهذا لا يسقط بموت الزوجة قبل الدخول وإن لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره إنما يثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه أما زكاة الفطر (٥٨) فوسعة بليلة العيد ويوم كما مر في بابها (فإن آخر) أداءها بعد التمكن (وتلف

كما مرّت الإشارة إليه) أي في قوله لتعرضه للزوال بتلف العين الخ شوبري (قوله بخلاف الصداق) أي فانه مستحق في مقابلة إباحة الانتفاع فقط وذلك حاصل بنفس العقد وأيضاً فيه معنى النحلة أي العطية لأنها تتمتع به كما تتمتع هو بها وقال بعضهم قوله بخلاف الصداق أي فانه ليس مستحقاً في مقابلة المنافع بل مستحق بالعقد بدليل تقريره بموت الزوجة قبل الدخول وهو أولى أقاده شيخنا (قوله وتشطيره) جواب عما يقال أنه قبل الدخول غير متقرر لاحتمال تشطيره بطلاق أو فسخ أي فلا بد من تقريره لكن الجواب ناقص وعبارة شرح م وتشطيره إنما يثبت بتصرف الزوج بطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح (قوله بطلاق ونحوه) كالفسخ (قوله أما زكاة الفطر) هذا محترز التقييد بزكاة المال في الترجمة (قوله فإن آخر الخ) مرتب على قوله يجب فوراً وعبارة شرح م فلو تلف قبل التمكن من غير تقصير فلا ضمان سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله لا تتفاء تقصيره فإن قصر كان وضعه في غير حوز مثله كان ضامناً في صورة ما إذا كان التلف بعد الحول (قوله ضمن) أي ولو كان التأخير جائزاً كما سبق في قوله نعم له التأخير الخ (قوله بأن يؤدي ما كان الخ) أشار بهذا إلى أنه ليس المراد بالضمان هنا ضمان قيمة المتلف كضمان قيمة الشاة من أر بعين مثلاً وإنما المراد به إخراج ما كان يخرج قبل التلف زى رسم (قوله بخلاف ما لو تلفه) أي أو تمكن من دفع المتلفات عنه ولم يفعل شوبري (قوله عن المال الباطن) سمي بالباطن لعدم علم غيره به غالباً بخلاف الظاهر وقال طاف الباطن هو الذي لا ينمو بنفسه والظاهر ما ينمو بنفسه كما يعلم ذلك من الأمثلة فيهما اهـ (قوله فيجب أدائها له) أي وإن قال الإمام للمالك أما آخذها منك وأصرفها في فسق ولو علم من حاله ذلك فيجب الدفع له ويرأ به لنفاذ حكمه وعدم انزعاله بالجور وله أن يقاتل المالك أن امتنعوا من تسليمها له ولو قالوا نسلمها للمستحقين لا فتياهم على الإمام شرح م رب نوع تصرف (قوله وليس له طلبها عن الباطن) أي يحرم عليه وإذا دفعها للمالك له حينئذ يبرأ وكذا إذا خالف أمره وصرفها بنفسه للمستحقين فانه يبرأ ع ش على م (قوله والحقوا بزكاة المال الباطن الخ) أي في أن الأفضل دفعها للإمام أن طلبها شوبري وليس بظاهر والصواب أن يقول في أنه ليس له طلبها إلا إذا علم أن المالك لا يزكي الخ كما قرره شيخنا قال الشوبري ووجه الالتحاق أن واجبها اليسار وهو عما يخفى غالباً كالمال الباطن (قوله وهو أفضل) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن ع ش على م (قوله بنفسه أو وكيله) أي العدل العارف فيما يظهر إيجاب (قوله أن كان عادلاً فيها) وإن كان جائراً في غيرها وظاهره رجوعه لزكاة المالين وهو غير مراد بل هو قيد في الباطن فقط لما تقسم من أن الأفضل في الظاهر أعطى والمالام ولو جائراً ع ش ولعل الفارق بينهما أن الزكاة في المال الظاهر يطاع غالباً على دفعها للمستحقين فإذا لم يدفعها الجائر يمكن مطالبة بها بخلاف زكاة المال الباطن قد لا يطاع على دفعها للمستحقين فاشتراط فيها كونه عادلاً اهـ طاف (قوله وتجب نية) ما لم يمت المالك بعد الحول ويرثه المستحقون فانهم يأخذون بقدر الزكاة مما تركه المورث باسم الزكاة وما بقي باسم الارث وسقطت النية م رسم ولو شك في نية الزكاة بعد دفعها هل يضر أو لا والذي يظهر الثاني ولا يشك بالصلاة لأنها عبادة بدنية بخلاف هذه وأيضاً هذه توسع في نيتها لجواز تقديمها ونفويضها إلى غير المزكي ونحو ذلك فليتأمل ح ف وشوبري وقيل يضر (قوله ما لو نوى صلاة الظهر) هذا بناء على أن المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم م أن المعتمد

المال كله أو بعضه (ضمن) بأن يؤدي ما كان يؤديه قبل التلف لتقصيره بحبس الحق عن مستحقه وإن تلف قبل التمكن فلا ضمان لا تتفاء تقصيره بخلاف ما لو تلفه فانه يضمن لتقصيره باتلافه (وله) ولو بوكيله (أداؤها) عن المال الباطن وهو نقد وعرض وركاز والظاهر وهو ماشية وزرع وغير معدن (لستحقها إلا أن طلبها الإمام عن) مال (ظاهر) فيجب أدائها له وليس له طلبها عن الباطن إلا إذا علم أن المالك لا يزكي فعملية أن يقول له أدائها والأدفعها إلى وذكرا الاستثناء من زيادتي وألحقوا بزكاة الباطن زكاة الفطر (و) له أدائها بنفسه أو بوكيله (لإمام) لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يعشون السعاة لأخذ الزكوات (وهو) أي أدائها له (أفضل) من تفريقها بنفسه أو وكيله لأنه أعرف بالمستحقين (أن كان عادلاً) فيها والافتقار إليه بنفسه أو وكيله أفضل من الأداء له وتفريقه بنفسه أفضل من تفريقه بوكيله (وتجب نية)

في الزكاة (كهذا زكاة أو فرض صدقة) أو صدقة مالى المفروضة

خلافه

وتتميلي بزكاة أولى من تمثيله بفرض زكاة مالى لأن نية الفرض كالمال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا بفرض أو بفارق ما لو نوى صلاة الظهر

(ولا يكفي فرض مالي) لانه يكون كفارة ونذرا (ولا صدقة مالي) لانها تكون نافلة (ولا يجب) في النية (تعيين مال) من ترك عند
الانحاج فلو ملك من الدراهم نصابا حاضرا ونصابا غائبا فخرج خمسة دراهم (٥٩) بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف

الغائب فله جعل المخرج
عن الحاضر (فان عينه لم
يقع) أي المخرج (عن غيره)
فلو كان نوى المخرج في
المثال عن الغائب لم يكن له
صرفه الى الحاضر فان نوى
مع ذلك انه ان بان المنوى
تالفا فعن غيره فبان تالفا
وقع عن غيره والمراد الغائب
عن مجلسه لاعتن البلد
بناء على منع نقل الزكاة
وهو المعقد الآتي في كتاب
قسم الزكاة (وتلزم) أي
النية (الولي عن محجوره)
فلو دفع بلانية لم تقع الموقع
وعليه الضمان وظاهر ان
لولى السفية مع ذلك أن
يفوض النية له كغيره
وتعيرى بالمحجور أعم من
تعيرى بالصبي والمجنون
(وتكفي) أي النية (عند
عزلها) عن المال (وبعده)
وهذا من زيادتي (وعند
دفعها لامام أو وكيل
والأفضل) لهما (أن ينويا
عند تغريق أيضا) على
المستحقين وذكر الأفضلية
في حق الامام من زيادتي
وكذا قولي (وله أن يؤكل
فيها) أي في النية (ولان تكفي
نية امام) عن المترك (بلا
اذن) منه كغيره (لا عن

خلافه اللهم الا أن يقال ان الفرضية في المعادة وان وجبت فالمراد بها العادة ما كان فرضا بالاصالة أو نحوه
والفرض المميز للاصلية عن المعادة هو الحقيقي فلا تعارض ع ش (قوله ولا يكفي فرض مالي) قيل
هذا أي عدم كفاية فرض مالي ان كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة اه و يرد بان القرائن الخارجية
لا تخص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أو لا نظر الصدق منوبه بالمراد وغيره شرح حج وم ر (قوله
فان نوى مع ذلك) أي مع تعيين المخرج عن الغائب (قوله والمراد الغائب عن مجلسه) أي والمراد
بالمال الغائب في تمثيله المذكور الغائب عن مجلسه أي مجلس المخرج وغرضه بهذا دفع ما يقدل كيف
يصح الانحاج عن الغائب مع أنه يشترط الدفع لفقراء محل المال ولو كان غائبا فكيف يخرج المالك
عنه لغير أهل محله (قوله لا عن البلد) أي أو عنها في محل لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه
حل (قوله لم تقع الموقع) ظاهره وان نوى السفية لكن قال سم وينبغي كما وافق عليه م ر أنه تكفي
نية السفية وان لم يفوضها اليه الولي ع ش (قوله وبعده) صادق بوقوع النية بين العزل والدفع وبه
صرح م ر وان لم تقارن أحدهما فلا استقلال المستحق بقبضها اعتد به م ر (قوله وعند دفعها لامام)
أي وان لم ينو الامام عند الدفع للمستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع لهم بدليل انها لو تلفت عنده
الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالامام شرح م ر ولو نوى الدافع الزكاة والآخذ غيرها
كصدقة تطوع أو هدية أو غيرها فالعبرة بقصد الدافع ولا يضر صرف الآخذ لها عن الزكاة ان كان من
المستحقين فان كان الامام أو نائبه ضرر صرفها عنها ولم تقع زكاة ومنه ما يؤخذ من المكوس والرمايا
والعشور وغيرها فلا ينفع المالك نية الزكاة فيها وهذا هو المعتمد يؤيده افتاء ابن الرداد شوبري
أي لان ما يأخذونه من ذلك لا يصرفونه مصرف الزكاة كما قررره شيخنا ح ف (قوله وله أن يؤكل
فيها) أي اهلها أي لنية الزكاة لا لنية مطاقا بان يكون مسلما بالاعاقلة لا صبي ولا وعاظرا ولا كافرا
ورقيا حل قال ع ش ولان تكفي نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لانه انما اغتفرت
النية من الوكيل اذا أذن له في تفرقة الزكاة لانها وقعت تبعا كما صرح به حجر في شرح لار بعين عند
قوله وانما لكل امرئ ما نوى والذي صرح به ع ش على م ر صحة التوكيل في النية استقلالاً لا بان
يوكل واحدا فيها وواحد في التفرقة (فرع) لو وكله في تفرقة زكاته لم يكن توكيلا في نيتها على المعتمد
من نزاع في المسئلة شوبري

باب تجهيل الزكاة

أي باب بيان جواز عدمه وقدم منع الامام مالك رضي الله عنه صحة التجهيل وتبعه ابن النذر وابن
خزيمة من أئمتنا ودليلنا أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للعباس رضي الله عنه في تجهيل صدقته قبل
أن يحل حين سأل في ذلك ولانه حق مالي عجل رفقا فجاز تقديمه على أجاله كالدين وأيضاً لانه حق مالي
وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الحنث وقد وافق المخالف عليها برماوى
(قوله وما يذ كرمه) أي من حكم الاسترداد ومن حكم الاختلاف الواقع بينهما في مثبت الاسترداد
ومن انه لا يضر غناه بها ومن قوله والزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله صح تجهيلها العام الخ) محله
في غير الولي أما هو فلا يجوز له التجهيل عن موليه سواء الفطرة وغيرها ثم ان عجل من ماله جاز فيما يظهر

ممتنع) من ادائها فتكفي (وتلزمه) اقامة لها مقام نية الزكاة وقولي بلا اذن من زيادتي (باب تجهيل الزكاة) وما يذ كرمه هو أولى من
تعيره بفصل لما صر في الباب قبله (صح تجهيلها) في مال حولى (لعم فها

انقدحوله) بان ملك نصاباً وابتاع عرض تجارة ولو بدون نصاب كأن ابتاع عرضاً لها لا يساوي مائتين فجعل زكاتها وحال الحول وهو يساويهما أو ابتاع عرضاً (٦٠) يساويهما فجعل زكاتها بعامة وحال الحول وهو يساويهما فيجزئه المجل وان

شرح مر شوري قال ع ش ولا يرجع الولي على المولى عليه وإن نوى الرجوع لانه انما يرجع بما يصرفه عنه عند الاحتياج ولا حاجة له في هذا التججيل انتهى وقوله لعام اللام بمعنى عن أي عن واجب عام وكذا يقال فيما بعده وهو قوله وللفطرة الخ (قوله انعقد) أي وجعل وقوله حوله أي ابتداء حوله (قوله أو ابتاع) أي اشترى عرض تجارة (قوله فجعل زكاتها) أي المائتين وهذا ليس بقيد بل لو جعل زكاتها بعامة جاز اذا كانت العروض تساويها آخر الحول كما قاله ع ش قال شيخنا وقياسه أن يقال في قوله فجعل زكاتها بعامة أنه ليس بقيد بل لو جعل زكاتها أكثر منها جاز (قوله وهو يساويهما) أي ولو بالتقدير المخرج لانه كالباقي في ملكه اه برماوى (قوله فيجزئه المجل وان لم يساو المال الخ) وكأنهم اغتفروا له تردد النية اذا الاصل عدم الزيادة لضرورة التججيل واللام يجوز تججيل أصلاً لانه لا يدرى حاله عند آخر الحول وهذا يدفع ما للسبكي هنا (قوله وان لم يساو المال الخ) هذه الغاية علمت من قوله أو لا ولو بدون نصاب الآن يقال ذكرها توطئة لقوله بناء على ما مر الخ وقوله وكلام الاصل الخ تأمل اطف (قوله يقتضى المنع في هذه الصورة) أي حيث قال ولا يجوز تججيل الزكاة على ملك النصاب وقوله وليس مراد أي لان كلام الاصل مغروض في الزكاة العينية لاني زكاة التجارة لما قدمه من ان العبرة فيها بآخر الحول قررره شيخنا (قوله يجزى الاول فقط) أي يجزى منه ما يخص الاول والباقي يسترد فلا بد من هذا التأويل لصدق ظاهر العبارة بأن جميع ما عمل للعامين يجزى الاول فقط ولا يسترد منه شيء (قوله تسلف) أي قدم أو تجل ح ف وقوله صدقة عامين يجوز تنوين صدقة و اضافتها والاول أقرب للجواب الله كور كافي البرماوى (قوله و صحح الاسنوى) ضعيف وقوله وعليه أي على تصحيح الاسنوى (قوله وخرج بانعقاد الحول مالو لم ينقصد) وهذا بخلاف مالو عمل واحدة من أر بعين لعام فانه يصح وان لم يبق بعد اخراجها نصاب لانعقاد الحول قبل اخراجها شوري (قوله وللفطرة) أي عن فطرة أي زكاة فطروا تأخيرها فضل خروجها من خلاف من منع التججيل كما في ع ش على مر (قوله لانها تجب بالفطر من رمضان) عبارة شرح مر لانعقاد السبب الاول اذ هي وجبت بسببين رمضان والفطر منه وقد وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر لان التقديم بيوم أو يومين جائز باتفاق الاصحاب فالحق الباقي به قياساً بجماع اخراجها في جزء منه (قوله فهو) أي رمضان سبب والوجه كما هو واضح أن السبب الاول رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المشترك بين كلاً وبعضه فصح قولهم له تججيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هناك مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشتبه مع عدم التأمل سم أي لان قولهم ما ذكر يدل على ان السبب هو ادراك آخر جزء من رمضان لا كاه اه فاذا عملها في رمضان يقال انه عملها عن أحد السببين وهو الفطر وأما السبب الآخر فقد عملها فيه لانه وما تقدم من ان أحد السببين ادراك آخر جزء من رمضان فهو بيان لأقل ما يتحقق به السبب الاول كما تقدم عن ع ش على مر (قوله أما بعده فيصح) أي حيث كان الاخراج من غير التمر والحب اللذين أراد الاخراج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزى وان جف وتحقق أن المخرج يساوي الواجب بعد جفافه أو يز يد عليه ع ش على مر (قوله

لم يساو المال في صورة التجارة الاولى نصاباً عند الابتاع بناء على ما مر من ان اعتبار النصاب فيها بآخر الحول وكلام الاصل يقتضى المنع في هذه الصورة وليس مراد اخرج بالعام ما فوفقه فلا يصح تججيلها لانه زكاته لم ينقصد حولها والتججيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتججيل قبل كمال النصاب في الزكاة العينية فاعمل لعامين يجزى الاول فقط وأما خبر البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين فأجيب عنه بانقطاعه وباحتمال انه تسلف في عامين و صحح الاسنوى وغيره صحة تججيلها لهما وعزوه للنص والاكثرين وعليه فهو مقيد بما اذا بقي بعد التججيل نصاب كتججيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وخرج بانعقاد الحول مالو لم ينقصد كالملاك دون نصاب من غير عرض تجارة كأن ملك مائة درهم فجعل خمسة دراهم فلا يصح تججيلها فقد سبب وجوبها (و) صح تججيلها (لفطرة

و شرط

في رمضان) ولو في أوله لانها تجب بالفطرة من رمضان فهو سبب آخر لها أما قبله

فلا يصح لانه تقديم على السببين (لا) تججيلها (لنابت) من تمر وحب (قبل) وقت (وجوبها) وهو بدو الصلاح واشتداد الحب كما مر اذا لم يعرف قدره تحقيقاً ولا تخميناً أما بعده فيصح قبل الجفاف والتصفية

(وشرط) لاجزاء المجل (كون المالك والمستحق أهلا) لوجوب تلك الزكاة ولاخذها (وقت وجوبها) هو أعم من تعبيره بأخر الحول فلو كان أحدهما ميتا أو المستحق مرتدا أو المال تالفا وقت الوجوب أو بيع في الحول وإيس مال تجارة لم يجز المجل ولا يضر تلف المجل ولا يرد مالو المجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت قبل الحول وبلغت ستا وثلاثين حيث لم تجز المجلة وان صارت بنت لبون مع وجود الشرط المذكور بل يستردها ويعيدها أو يدفع غيرها وذلك لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (ولا يضر غناها) ولو مع غيرها لأنه إنما أعطى ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود مانعا من الاجزاء ويضر غناه بغيرها كزكاة واجبة أو مجلة أخذها بعد أخرى وقد استغنى بها

(قوله فلو تلفت وكان الرجوع إلح) هكذا كتب سم هنا والاولى كتابة هذا الفرع على قوله ويضر غناه بغيرها تأمل

وشرط لاجزاء المجل) المعتمداً به يكفي في المستحق كونه بصفة الاستحقاق وقت الاخذ ووقت الوجوب وان خرج عن ذلك بينهما كأن ارتد بعد الاخذ ثم أسلم قبل تمام الحول وكذا لو غاب عند الحول أو قبله ولم تعلم حياته أو احتياجه أجزأ المجل كما في فتاوى الحنابلة وهو أقرب الوجهين في البحر وأما المالك فلا بد أن يكون بصفة الوجوب جميع الحول شرح مر فقولهم يشترط في الاخذ أن يكون أهلاً للاستحقاق وقت الوجوب أي يقيناً أو استصحاباً (قوله والمستحق) اعتمد مر أنه لا يضر كون المال أو الاخذ في آخر الحول ببلد آخر سم على حج وعش ومحل قولهم لا بد من اخراج الزكاة أفقره بلد حولان الحول في غير المجلة ح ف (قوله أهلاً) المراد أن يكون المالك متصفاً بصفة الوجوب والاخذ بصفة الاستحقاق لان الاهلية تثبت بالاسلام والحرية ولا يلزم من وصفهما بالاهلية وصفهما بالوجوب والاستحقاق المراد هنا شرح مر بزيادة فاندفع ما قيل ان التعبير بالاهلية ليس بجيد (قوله هو أعم من تعبيره بأخر الحول) أي لشموله زكاة الفطر والنايت (قوله والمستحق مرتداً) بخلاف المالك اذا ارتد لا يخرج عن اهلية الوجوب عش (قوله ولا يضر تلف المجل) أي لا يضر في اجزائه (قوله ولا يرد مالو المجل إلح) أي لا يرد على قوله وشرط إلح أي لا يقدح في كون ما قاله شرطاً تخلف المشروط عنه أي لا مكان تخلف المشروط لفقد سبب أو شرط آخر أو وجود مانع وهنا قد فقر شرط آخر صرح به حج فقال نعم يشترط مع بقاء ذلك ان لا يتغير الواجب والا كأن عجل بنت مخاض الى أن قال وهذه الصورة تغير فيها الواجب فلم ترد اه (قوله مالو المجل بنت مخاض عن خمس وعشرين) انظر لو عجل عنها بنت لبون ولعل الوجه عدم الاجزاء فليحرر كاتبه شوبري (قوله وبلغت ستا وثلاثين) أي بالتالي أخرجها (قوله مع وجود الشرط المذكور) وهو كون المالك أهلاً لوجوبها والمستحق أهلاً لاخذها وقت الوجوب والظرف متعلق بقوله لم يجز (قوله بل يستردها ويعيدها إلح) محل ذلك ما لم يجدد لها نية بأن ينوي أنها عن الستة والثلاثين والا فلا يلزمه استردادها ولا اخراج غيرها شيخنا وفي عش مانعه يتجه أن محل عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد أن صارت بنت لبون دفعها عنها ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع حينئذ عن الزكاة اه (قوله لانه لا يلزم إلح) الاولى الجواب بأنه يشترط أيضاً ان لا يتغير المال المجل عنه الى نصاب آخر كما أفاده شيخنا ح فوذ كره حج (قوله وجود المشروط) وهو اجزاء المجل (قوله ولا يضر غناها) أي الزكاة المجلة امال أكثرتها أو تولدها أو تجارته فيها أو غير ذلك شرح مر (قوله ولو مع غيرها) فلو تلفت وكان الرجوع لبلد لها يؤدي الى خروجه عن الفنى كان كالمعسر سم (قوله لانه إنما أعطى ليستغنى) أي لا يرد مالها بعد غناها بالافتقار واحتيجنا الى ردها له فثبت الاسترجاع يؤدي الى نفيه شرح مر (قوله ويضر غناها بغيرها) كأن أخذ المجلة وأخذ أخرى غير مجلة واستغنى بغير المجلة فيسترد المجلة حيث لا بد منه قد استغنى بغيرها عند تمام الحول أفاده شيخنا قال حج وصورتها أن تلف المجلة ثم يحصل له زكاة أخرى يسد بها بدل المجلة ثم يبقى منها ما يغنيه أو تبقى ويكون حال قبضهما محتاجاً لهما ثم تغير حاله عند الحول بأن صار غنياً فصار يكفيه أحدهما وهما في يده ورجع السبكي فيما وافق حول مجتئين ان الثانية أولى بالاسترجاع ان أحدهما مرتباً فان أخذهما معاً فيجبر على رد أحدهما ولو كانت أحدهما واجبة فالمسترجع المجلة لان الواجبة لا يضر عروض المانع عند قبضها شوبري (قوله كزكاة واجبة) أي غير مجلة (قوله أخذها بعد أخرى) نفت لكل من الواجبة والمجلة وأقر الضمير لان العطف بأو وقوله بعد أخرى أي بعد أخرى مجلة وقوله وقد استغنى بها أي بالثانية وقد تلفت الاولى المجلة والا بأن بقيت فلا يأخذ

(واذا لم يجز المجهل) لا تنفاه شرط مما ذكر (استرده) ان يبق (أو بدله) من مثل أو قيمة ان تلف (والعبرة بقيمة وقت قبض) لا وقت تلف لان ما زاد حصل في ملك القابض (٦٢) فلا يضمنه ويسترد ذلك (بلاز يادة منفصلة) كالبين وولده بخلاف المتصلة

كسمن وكبر (ولا ارش نقص صفة) كعرض (ان حدثا قبل سبب الرد) لحدوثهما في ملك القابض فلا يضمنهما نعم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استردا وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة نقص العين كمن عجل بعيرين فتلف أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة التالف وبحدوث الامر من قبل السبب مالم يحدثا بعده أو معه فانه يستردهما وقولي صفة الى آخره من زيادتي وانما يسترد (ان علم قابض التجيل) بشرط كأن شرط استرداد المانع يعرض أو بدونه كهذه كافي المجلة للعلم بالتجيل فيهما وقد بطل وعملا بالشرط في الاول فان لم يوجد شيء من ذلك لم يسترد بل تقع نفلا (وحلف قابض) أو وارثه (في) اختلافهما في (مثبت استرداد) وهو واحد مما ذكر فيصدق لان الاصل عدمه (والزكاة تتعلق بالمال الذي نجب فيه) (تعلق شركة) بقدرها بدليل أنه لو امتنع من اخراجها أخذها الامام منه فمهر كما يقسم

من الثانية الا ما يغنيه اه حل والمراد بالغني ما يمنع أخذ الزكاة كأن حصلت له زكوات أو أموال تكفيه العمر الغالب (قوله واذا لم يجز المجهل الخ) وليس له الاسترداد قبل عروض المانع لتبرعه بالتجيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن عجل دينامو جلا حتى لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد والقبض حينئذ صحيح فيما يظهر اذا كان عالما بفساد الشرط لتبرعه حينئذ بالدفع شرح مر (قوله استرده) ولا يحتاج الاسترداد الى لفظ يدل عليه كرجعت بل ينتقض بنفسه كافي المجموع و به يعلم ان ذلك المجهل ينتقل للدافع بمجرد وجود السبب من غير لفظ شورى ولا شيء عليه للقابض في مقابلة النفقة لانه انفق على نية أن لا يرجع قياسا على المشتري شراء فاسدا ع ش (قوله من مثل) كأن عجل زكاة الثمار بعد صلاحها والحبوب بعد اشتدادها كأن أخرج تمرا أو حبا من عنده قبل جفاف الثمار وتصفية الحبوب برماوى (قوله ان تلف) وفي معنى التلف البيع ونحوه وبقى مالم يوجد مرهونا والا قرب فيه أخذ قيمته للحيلولة أو يصبر الى فكاهة أخذها في البيع ع ش (قوله حصل في ملك القابض) يشعر بأن القابض لو كان غير مستحق حال القبض لزمه قيمته وقت التلف لعدم ملكه للزيادة وهو نظير ما يأتي من استرداد الزيادة المنفصلة وما معها في هذه الحالة (قوله بلاز يادة منفصلة) قال في شرح الروض حقيقة كالولد والكسب أو حكما كالابن بضرع الدابة والصوف بظهورها كافي الموهوب للولد والبيع للمفاس بجماع حدوث الزيادة في ملك الآخذ اه وقوله والصوف بظهورها أي اذا بلغ أو ان جزءه كلفيد به الشهاب حجج في شرح العباب وأما اذا لم يبلغ أو ان الجزء عادة فهو من الزيادة المتصلة ولا يشكل اللبن بالضرع والصوف بالظهور بالحل خصوصا ما بلغ أو ان الوضع لان كلا منهما مالم كان مقدورا على فصله كان كالمتفصل بخلاف الحل فليتأمل شورى (قوله رولد) قال شيخنا بخلاف الحل فانه من المتصلة كما اعتمدته شيخنا مر ونوزع فيه بأنهم لم يجعلوه كالمتصلة الا في الفاس وعلاوه بتقصير الفاس فليراجع قل على التحري رأي فلما جاء السبب من جهته مكنا البائع من الرجوع في الولد ع ن وقال البرماوى ان الحل من الزيادة المنفصلة الا في هذا الباب وباب الفاس (قوله ولا أرش نقص صفة) المراد بنقص الصفة مالا يفرد بعقد يشمل نقص جزء منه كرجل وليس المراد بالصفة ما قبل العين ح ف (قوله استردا) أي الزيادة والنقص والتعبير بالاسترداد فيه مسامحة بالنسبة للارش (قوله نقص العين) أي وهو ما يفرد بعقد أخذها مما تقدم ع ن (قوله وقيمة التالف) وأرش النقص هنا قيمة التالف (قوله فانه يستردهما) ظاهره وان حدث النقص بلا تقصير كآفة سماوية وهو ظاهر لان العين في ضمانه حتى يسلمها للمالكها لانه قبضها لغرض نفسه فليراجع رشيدى على مر (قوله ان علم قابض) أي مع القبض أو بعده على المعتمد زى والمراد بالبعدي ما قبل التصرف فيه حج (قوله فان لم يوجد شيء من ذلك) أي من الشرط والقول المذكور وكان الاخصر أن يقول فان لم يعلم الخ (قوله بل تقع نفلا) هل مثل المجهل في ذلك مالم يدفع عن ذلك المال في وقت الوجوب فتبين كونه تالفا فيقع نفلا انظره حل (قوله في مثبت استرداد) بأن ادعى المالك وجوده والقابض عدمه (قوله وهو واحد مما ذكر) أي من الشرط والقول المذكور وفي تلف المال وكون المالك والآخذ غير أهل للوجوب والاستحقاق وغير ذلك شيخنا (قوله تعلق شركة) وهي شركة غير محضة كما يدل عليه قوله وانما جاز الخ (قوله وانما جاز اخراجها) وارد على قوله تعلق شركة

المال المشترك فمهر اذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وانما جاز اخراجها من غيره

اذمقتضاه أنه لا يجوز اخراجها من غير المال (قوله لبناء أمرها على المساهلة) يعتذر بذلك أيضا عن عدم المشاركة فيما يحصل من الفوائد كالنسل والهربرماوى (قوله أرجمهما الثاني) معتمد وقوله كما يؤخذ من قول الخ لانه لو كان المراد بقدره شاة لبطل في الجميع لابهام الشاة فيصير المبيع مجهولا (قوله بطل في قدرها) أى ان كان من الجنس فان كان من غيره كشاة في خسة أبرة بطل في الجميع للجهل بقيمة الشاة لافي قدر القيمة فقط على المعتمد عن وعبرة سم على حجج بطل في قدرها وهو جزء من كل شاة في مسألة الشاة وهو ربح عشرها مثلا كما هو مقتضى مقدمه من أن الاصح أن الواجب شائع لامبهم ونقله في شرح العباب عن القمولى قال حجج فيرده المشتري على البائع اه قال سم أى بأن رد شاة في مسألة الار بعين بدليل سياق كلامه فانه ظاهر في أن المراد أنه يرد قدرها متميزا لاشاعة اذا تقرر ذلك فان كان المراد أنه بعد رد المشتري قدرها متميزا يصح البيع في جميع ما بقي بيده ففيه اشكال لانه يلزم أن يبطل البيع في جزء من كل شاة ثم اذا رد المشتري واحدة منها انقلب البيع صحيحا في جميع كل واحدة ماعدا هذه الواحدة وقد يجاب بالتزام ذلك ويوجه بأنه لما كانت شركة المستحق ضعيفة غير حقيقية ضعف الحكم بطلان البيع في كل جزء جاز أن يرتفع هذا الحكم برد المشتري واحدة الى البائع أو بأن غاية البطلان بقاء ملك المستحق لجزء من كل شاة وهو ينقطع رد شاة لانه في معنى الاستبدال لكن قياس أن الذي يبطل فيه البيع جزء من كل شاة مثلا أن الذي يرد المشتري جزء من كل شاة مثلا اه (قوله وان أبقى في الثانية قدرها) أى ولم ينبو به الزكاة وهو معين بأن قال هذه الشاة للزكاة حل (قوله نعم لو استثنى قدر الزكاة) أى في غير الماشية كبعتك هذا الثمر أو النقد وأما في الماشية فلا يصح اذا قال ذلك بل لا بد أن يقول اهذه الشاة حل أى لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على أنه عينا لها وأنه انما باع ماعداها شرح مر فان لم يعينها بأن قال بعتك هذه الشاة لا قدر الزكاة بطل في الجميع لان قدر الزكاة الذي استثناء شاة مبهمة وابهامها يؤدى الى الجهل بالمبيع ع ش هذا لا يظهر الا على القول بأن الواجب شاة مبهمة وأما على الرجوع من أن الواجب جزء من كل شاة فيصح البيع فيما عدا قدر الزكاة (قوله صح البيع) أى قطعا كما قاله حجج وهو يشير الى أن ما بعد الاستدراك مقطوع به وما قبله مختلف فيه فادفع ما يقال لافرق بين المستدرك والمستدرك عليه لانه في الحالين يصح فيما عدا قدر الزكاة وحينئذ فلا موقع لذلك في كلام من لم يحك الخلاف كاشارح ولعله تبع المحلى تأمل ولاحسن في الجواب أنهما يفترقان من حيث أنه عند عدم الاستثناء يكون البيع قد ورد على قدر الزكاة أيضا ثم يبطل فيه فلمشتري الخيار لتفريق الصفقة عليه وعند الاستثناء لم يتعلق البيع بقدر الزكاة أصلا كما في سم وع ش فعلى الاول القدر الذي فات على المشتري يرجع على البائع بحصته من الثمن ان قبضه كما في ابن حجر وعلى الثاني يستقر الثمن بجميعه ولا يسقط منه شيء (قوله بلا محاباة) أى مساحمة وأما اذا باعه بمحاباة فانه يبطل فيما قيمته قدر الزكاة من المحابى به وان أفرز قدرها ابن حجر كأن باع ما يساوى أر بعين مثقالا بعشرين فيبطل البيع في ربع عشر المحابى به وهو ما يقابل نصف مثقال من العشرين الناقصة من ثمنه كما قرره شيخنا ومثله في شرح الروض واعترض بطلان البيع فيما ذكر مع كون الزكاة متعلقة بالقيمة لان مقتضاه صحة البيع ووجوب زكاة القيمة بتمامها وهي اربعون دينارا كما تقدم عن مر انه اذا باع عروض التجارة بدون قيمتها زكاة قيمتها حرر ذلك

﴿ كتاب الصوم ﴾

فرض الصوم في شعبان في السنة الثانية من الهجرة وشهر أفضل الشهور وهو من خصائص هذه الامة

لبناء أمرها على المساهلة والارفاق والواجبان كان من غير جنس المال كشاة واجبة في الابل ملك المستحقون بقدر قيمتها من الابل أو من جنسه كشاة من أر بعين شاة فهل الواجب شاة أو جزء من كل شاة وجهان أرجمهما الثاني كما يؤخذ من قولى (قوله باعه) أى ما تعلقت به الزكاة (أو بعضه قبل اخراجها بطل في قدرها) وان أبقى في الثانية قدرها لان حق المستحقين شائع فأى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم لو استثنى قدر الزكاة كبعتك هذا الا قدر الزكاة صح البيع كما جزم به الشيخان في باب زكاة الثمار لكن شرط الماوى والرويانى ذكره أهو عشر او نصفه وظاهر أن محله فيمن جهله (لا) ان باع (مال) تجارة بلا محاباة) فلا يبطل لان متعلق الزكاة القيمة وهي لانقوت بالبيع وقولى أو بعضه مع قولى لا مال الى آخره من زيادنى

درس

﴿ كتاب الصوم ﴾

كتب عليكم الصيام وخبر
نبي الاسلام على خمس (يجب
صوم رمضان بكمال شعبان
ثلاثين) يوما (أو رؤية
الهِلال) في حق من رآه وان
كان فاسقا (أو ثبوتها) في
حق من لم يره (بعدل
شهادة) لخبر البخاري

(قوله قال العلامة الاجهوري
الح) وثواب الكمال
والناقص سواء من جهة
ما يترتب عليه من غير نظر
لايامه أما ما يترتب على
الثلاثين من ثواب واجبه
ومندوبه عند سجوره
وفطوره فهو زيادة يفتقر
سها الناقص وحكمة عدم
كمال رمضان للنبي صلى الله
عليه وسلم في غير سنة واحدة
زيادة تطمين نفوسهم على
مساواة الناقص للكمال فيما
قدمناه هـ

(قوله وهو شدة الحر
لوجوده) أي في هذا الزمن
المخصوص الذي هو الشهر
(قوله لانهم الذين وضعوا
اللغة) لا يخفى مرجوحية
ان اللغات اصطلاحية أما
على الراجح من أن الواضع
له الله وعلمها جميعها لآدم
عند قول الملائكة لا علم
لنا فلا يأتي ذلك هـ
(قوله رحمه الله بكمال
شعبان) حتى لو كان كماله

كاذ كره الحافظ السيوطي ونقله الحافظ ابن حجر عن الجمهور وحملوا التشبيه الواقع في قوله تعالى كما
كتب على الذين من قبلكم على مطاق الصوم دون قدره وزمنه وقيل انه ليس من الخصوصيات بحمل
التشبيه على حقيقته لانه قيل ما من أمة الا وقد فرض عليهم رمضان الا أنهم ضلوا عنه قال العلامة
الاجهوري المالكي

وفرض الصيام ثاني الهجرة هـ فصامه تسعا نبي الرحمة
أربعة تسعا وعشرين وما * زاد على ذاك الكمال انما
كذا لبعضهم وقال الهيثمي * ما صام كاملا سوى شهر اعلى
والدميري أنه شهران * وناقص سواء خشد ياني

(قوله هوانة الامساك) ولوعن نحو الكلام ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم اني نذرت للرحمن صوما
أي امساكوسكوتا (قوله امساك عن المفطر) لو أبدله بقوله عن عين لكان أوضح لا مالم نعلم حقيقة
المفطر لكنه لو عبر بالعين لورد عليه ما لوجامع أو تقايأ أو ارتد فاذ كرمأولى غايته انه يحمل على تفصيله
بما يأتي ع ش على هـ وعبرة شرح هـ امساك مسلم يميز عن المفطرات سالما من الحيض
والولادة في جميعه ومن الاغماء والسكر في بعضه (قوله كتب عليكم الصيام) والايام المعدودات أيام
شهر رمضان وجعلها جمع قلة اي وقتها هـ (قوله يجب صوم رمضان) من الرضا وهو شدة الحر لوجوده
عند وضع اسمه من العرب لانهم الذين وضعوا اللغة وقد سموا كل شهر بصفة ما في زمنه حال وضعه كما
سموا الربيعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كغيره انه لا كراهة في ذكره
بدون لفظ شهر خلافا لبعضهم قيل انه من أسماء الله تعالى ولم يثبت قل (قوله ثلاثين) قال الامام
أحمد رضي الله تعالى عنه يجب الصوم ليلة الثلاثين عند الغيم وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم
بل لا يجوز نعم له أن يعمل بحسابه ويجزئه عن فرضه على الاعتماد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه
والحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره في معنى المنجم وهو من يرى أن أول الشهر طلوع
النجم القلاني شرح هـ وقول هـ نعم له الخ قال الزبدي بل يجب عليه وعلى الحاسب الاخذ بهما وكذا
من اعتقد صدقهما ولا ينافيه من عبر بالجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب ويجوز اعتماد
ما اعتيد من القناديل المعلقة بالمناير لسهولة أول رمضان فالمدار على حصول الاعتقاد الجازم فاذا عقلت
القناديل ثم أزيلت فان حصل لهم شك حينئذ لم يصح صومهم وان استمر جزمهم صح صومهم وأجزأهم
(قوله أو رؤية الهلال) أي لا بواسطة نحو امرأة ولا عبرة برؤية نائم له صلى الله عليه وسلم قائلا ان غدا
من رمضان أو نحوه من سائر المراتي لان النائم لا يضبط وان كانت الرؤيا حقا اهـ زى واعلم انه ثبت
رمضان بشهادة عدل وان دل الحاسب القطعي على عدم امكان رؤيته كما نقله ابن قاسم على المهرج عن
هـ وهو المتمد خلافا لما نقله قل على الخطيب عنه فانه ضعيف كما أفاده شيخنا المدايني (قوله أو
ثبوتها) أي عند حاكم ولا بد أن يقول الحاكم ثبت عندى هلال رمضان أو حكمت بثبوت هلال
رمضان والام يجب الصوم اهـ حج وقول بعضهم ليس هذا حكما حقيقة لانه على غير معين لا حاجة اليه
لان الحكم انما وقع بوجود الهلال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضي الضرورة بعلمه بل
يشهد عند غيره على اعتماده قل على الجلال (قوله بعدل شهادة) وان كان حديد البصر ويفرق
بينه وبين حديد لسمع حيث لا يلزم بسماعه الجماعة أحد احثي السامع بأن لها بدلا اهـ سم وحج والاولى

وسلم اني رأيت الهلال فقام
وأمر الناس بصيامه رواه
أبو داود ومحمد بن حبان
ولما روى الترمذي وغيره
ان اعرابيا شهد عند النبي صلى
الله عليه وسلم برؤية فامر
الناس بصيامه والمعنى في
ثبوته بواحد الاحتياط
لصوم وخرج بعدل الشهادة
غير العدل وعدل الرواية فلا
يكفي فاسق وعبد وامرأة
ومصحح في المجموع انه لا
تستلزم العدالة الباطنة
وهي التي يرجع فيها قول
المزكين واستشكل بان
الصحيح أنها شهادة لا
رواية ويجب بانه اغتفر
فيه ذلك كما اغتفر فيه
الاكتفاء بعدل للاحتياط
وهي شهادة حسبة قالت
طائفة منهم بغوى ويجب
الصوم أيضا على من أخبره
موثوق به بالرؤية اذا اعتقد
صدقه وان لم يذكره عند
القاضي ويكفي في الشهادة
أشهد اني رأيت الهلال
خلافا لابن أبي الدم ومحل
ثبوت رمضان بعدل في
الصوم وتوابعه كصلاة
التراويح لاني غيرها كدين
موجب له ووقوع طلاق
وعتق معلقين به قال
الاسنوي الا أن يتعلق
بالشاهد لا عترافه قال وما

الفرق بان الجملة تسقط بالعذر وجوب السعي اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة لبعدها المكان
الذي يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتدله لوجود المشقة في السعي عند سماع حديد السمع
ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقدر رؤية فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته
عش على مر ولورجع الشاهد فان كان بعد الشروع في الصوم ولو بدون حكم أو بعد الحكم ولو بدون
شروع لم يعتد برجوعه ووجب الصوم والا اعتد به ولا وجوب وفي الانحاف لابن حجر أنه ثبت رمضان
أيضا في حق من تواترت عنده رؤية رمضان ولو من كنفار اه شورى (قوله صوم الرؤية) أي ليصم
كل واحد منكم اذا رآه فلا يجب على غير الراي الا ان صدقه فاندفع ما يقال انه يلزم عليه وجوب صوم الجميع
لرؤية واحد منهم من غير حكم الحاكم وقوله وأفطر الرؤية الضمير راجع للهلال لا بقيد كونه من رمضان
ثم قيد بكونه من شوال وقيل فيه استخدام (قوله فان غم عليكم) أي استتر بالغمام قال في النهاية
في غم ضمير الهلال ويجوز أن يكون غم مسندا الى الطرف أي فان كنتم مغموما عليكم فأكملوا اه
شورى (قوله فأكملوا) ظاهره أنه لا قضاء لو تبين الحال بأن اليوم الذي غم فيه من رمضان وليس مرادا
قل (قوله ولقول ابن عمر) الحديث الاول دليل لوجوبه بأحد الاولين وهذا دليل لوجوبه بالثالث
(قوله ولما روى الترمذي) ساقه مع ما قبله ليبين به أن المراد بالاخبار الشهادة اذا اخبر لايجب به
الصوم على العموم كما هو ظاهر شورى (قوله أنه لا تستلزم العدالة الباطنة) بل يكفي بالعدالة الظاهرة
وهو المراد بالاستور شرح مر وهو الذي لم يعرف له مفسق (قوله واستشكل) أي ما في المجموع
(قوله انها) أي الشهادة بهلال رمضان وقوله شهادة أي فتحتاج الى العدالة الباطنة وقوله لارواية
أي فيكفي فيها بالعدالة الظاهرة (قوله فيه) أي في الهلال أي في ثبوته (قوله ذلك) أي عدم اشتراط
العدالة الباطنة واكتفي بالعدالة الظاهرة (قوله شهادة حسبة) أي فلا تحتاج الى دعوى وان اختصت
بان تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو قاضي ضرورة ولا بد من لفظ الشهادة قل وشرح مر (قوله
من أخبره موثوق به) ليس قيد ابل مثله الفاسق اذا اعتقد صدقه فلما دار على أحد أمرين كون المخبر
موثوقا به أو اعتقاد صدقه لكن قال البرماوي ان اعتقاد صدقه قيد للوجوب وهو المناسب للمسياة
في صوم يوم الشك فالخا صل أن رمضان ثبت بأحد أمور ستة ذكر المصنف منها ثلاثة أولا وسيا تي
ذكر الاجتهاد في قوله ولو اشتبه الخ واخبار الموثوق به ورؤية القناديل المعلقة في البلاد المعتمدة والمراد
بالموثوق به الذي لم يمهّد عليه كذب عند المخبر (قوله وان لم يذكره) أي وان لم يذكر الموثوق به
الهلال أي وان لم يشهد به الخ والمراد موثوق به عند المخبر لاضافته اليه كما في حل أي ولو فاسقا كما يعلم من
شرح قوله بعد الا ان ظن انه منه بقول من يثق به (قوله خلافا لابن أبي الدم) فانه يقول لا بد أن يقول
أشهد أن غدا من رمضان أو أن الشهر هل اه دميري لان قوله أشهد اني رأيت الهلال شهادة على فعل
نفسه وهي لا تصح ولعل الجواب انه اغتفر ذلك في قبول الاحتياط للصوم ولان هذه الشهادة خارجة
عن قواعد الشهادات بدليل الاكتفاء فيها بالعدالة الظاهرة على انه عهدت الشهادة على فعل النفس
في المراجعة اذا لم تطلب أجرة (قوله معلقين الخ) ويكون هذا التعليق قبل الرؤية وأما اذا وقع التعليق
بعد الرؤية ثم شهد من رأى ا كتنى بالواحد ومحلها أيضا ان علق بقوله ان جاء رمضان أو دخل رمضان
بخلاف ما اذا قال ان ثبت رمضان فيحل الدين ويقع عليه الطلاق والعتق بشهادة العدل اه ع ش
(قوله كما يدل له كلامه) أي الشافعي في مختصر المزني أي حيث قال فيه ولو شهد برؤية عدل رأيت

شهادة كل من ابن عمر
والاعرابي وحده (واذا
صمنابها) أي برؤية عدل
أو عدلين كافهم بالاولى
(ثلاثين أفطرا) وان لم تر
الهلal بعدها ولم يكن غيم
لان الشهر يتم بمضي ثلاثين
ولا يرد لزوم الافطار بواحد
لان الشيء ثبت ضمنا بما
لا يثبت به مقصودا (وان
رؤى) الهلal (بمحل لم
حكمه محلا قريبا) منه
(وهو) يحصل (باتحاد
المطامع) بخلاف البعيد عنه
وهو يحصل باختلاف
المطلع أو بالشك فيه كما
صرح به في الروضة كأصلها
لابمسافة القصر خلافا
لرافعي قياسا على طالع
الفجر والشمس وغروها
ولان أمر الهلal لا يتعلق له
بمسافة القصر اكن قال
الامام اعتبار المطالع بحج
الى حساب وتحكيم
المنجمين وقواعد الشرع
تأتي ذلك بخلاف مسافة
القصر التي علق بها الشارع
كثيرا من الاحكام والامر
كما قال وتعبيري بمحل هنا
وفيما يأتي أعم من تعبيره
بالبلد (فلو سافر الى) محل
(بعيد من محل رؤيته) من
صام به (وافق أهله في الصوم

ان أقبله أي أقبل شهادته للأثر فيه حل وهذا يفيد أن قوله كما يدل له الخ متعلق بالثني الذي هو ثبت
لابلثني أو متعلق بمحدوف أي وقد ثبت كما يدل الخ شيخنا (قوله وان لم تر الهلal بعدها ولم يكن غيم)
لرد على الامام مالك القائل بوجوب الصوم حيث تورد شهادة من شهد أو لا حيث تداي حين لم تر الهلal
ولم يكن غيم ومثل ذلك من صام بخبر من يثق به أو من صدقه ولو فاسقا أو بحسابه أو من صدقه أو رأى
هلal شوال وحده لكن يندب لولا إخفاء فطرهم وللعناكم تعزير من أظهره ان اطلع عليه واذا ظن
هذا وجب الإخفاء كما قاله العبادي وتردد بعض مشايخنا في أنه هل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو
علم بحسابه فراجعه قل (قوله لان الشيء ثبت ضمنا) هذا على طريقته والمعتمد أن هلal شوال
يثبت بعدل استقلاله على العبادة وهو فطر يوم العيد لوجوبه والاحرام بالحج لان كل شهر
اشتمل على عبادة ثبت بواحد بالنظر للعبادة كما في شرح م ر وقرره شيخنا عزري (قوله وهو)
أي القرب (قوله باتحاد المطمع) بان لا يكون بين المحليين أربعة وعشرون فرسخا فأكثر حل
وشرح م ر والاوجه أنها تحديدية كما في شرح م ر أيضا (قوله وهو) أي البعيد يحصل باختلاف
المطلع والمراد باختلافه أن ينفاء المحلان بحيث لو رؤى في أحدهما لم يرفى الآخر غالبا قاله في الانوار زي
(قوله لا بمسافة القصر) خلافا لرافعي قال ابن المقرئ في تمحيته واعتبار مسافة القصر يؤدي الى أن
يجب الفطر على من في البلد والصوم على الساكنين ظاهره الوقوعهم في مسافة القصر اذ هي بالتحديد
لا بالتقريب والى أن يكون من خرج من البلد لزمه الامساك ومن دخلها لزمه الفطر زي وهذا يجري
أيضا على قول م ر في اختلاف المطمع أن يكون بين البلدين أربعة وعشرون فرسخا (قوله قياسا على
طالع الفجر) أي اذا كان لقوم فجر ولا فجر آخرين فيلحق من لا فجر لهم بمن لهم فجر في دخول وقت
الفجر بأن يقدر بفجر من لهم فجر اذا اتحد المطمع وقوله والشمس أي اذا كان لقوم نهار وآخرون
لنهار لهم فيلحق من لا نهار لهم بمن لهم نهار في تقدير زمن الليل وطلوع الشمس لاجل دخول أوقات
الصلاوات وغيرها وقوله وغروها أي اذا كان لقوم ليل وآخرون لليل لهم فيلحق من لا ليل لهم بمن
لهم ليل في غروب الشمس بأن يحكم بغروبها عندهم والعبارة في جميع ما ذكر باتحاد المطمع لا بمسافة
القصر كما قرره شيخنا وفي نسخة وغروها والمراد بغروب الفجر على هذه النسخة ذهاب أثره
بطلوع الشمس وفيه نظر لانه يتكرر مع قوله والشمس اه شورى وهذا أعني قوله قياسا الخ علة
لقوله وهو يحصل الخ وقوله ولان أمر الهلal الخ علة لقوله لا بمسافة القصر (قوله بحج الخ) ثم أجاب
عنه بأنه لا يلزم من عدم اعتباره في الاصول والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور الخاصة
سم والعطف للتفسير كما قاله شيخنا ثم قال والمراد بالاصول الوجوب أصالة واستقلالاً وبالتوابع
الوجوب تبعاً لانه قال لزم حكمه محلا قريبا فالوجوب على أهل هذا المحل تابع وهذا هو الظاهر (قوله
وتحكيم المنجمين) أي الاخذ بقولهم (والامر كما قال) أي من الاشكال والمعتمد ما قاله المصنف
(قوله فلو سافر الى محل بعيد الخ) لا يختص هذا بالصوم بل يجري في غيره أيضا على المعتمد حتى لو صلى
المغرب بمحل وسافر الى بلدة فوجد بها لم تغرب وجبت الاعادة زي وانظر هذا التفريع على ماذا
يفرع لانه لا يظهر تفريعه على قوله لزم حكمه محلا قريبا لان المسافر اليه بعيد ولا يظهر أيضا تفريعه
على المفهوم الا أن يجعل مستأنفا انتهى وعبارة الاصل مع شرح م ر واذا لم نوجب على أهل البلد
الآخر وهو البعيد فساد اليه من بلد الرؤية من صام به فلا يصح أنه يوافقهم اه فيفيد أن قوله من محل
رؤيته متعلق بسافر اه وقال شيخنا ح ف هذا تنقييد للمفهوم المشار اليه بقول الشارع بخلاف البعيد
عنه أي فلا يلزم أهله حكم الهلal في محل الرؤية ومحل عدم لزوم حكمه بأهل البعيد مالم يكونوا قد سافروا

آخر افلوعيد) قبل سفره (ثم أدركه) بعده (أسسك) معهم وان ثم العدد (٦٧) ثلاثين لانه صار منهم (أو بعكسه)

بان سافر من البعيد الى محل الرؤية عيد معهم سواء أصام ثمانية وعشرين بان كان رمضان عندهم ناقصا فوقع عيد معهم تاسع عشرين من صومه أم صام تسعة وعشرين بان كان رمضان تاما عندهم (رقضى يوما ان صام ثمانية وعشرين) يوما لان الشهر لا يكون كذلك فان صام تسعة وعشرين فلا قضاء لان الشهر يكون كذلك (ولا أثر لرؤيته) أى الهلال (نهارا) فلورؤى فيه يوم الاثنين ولو قبل الزوال لم يفطر ان كان فى ثلاثى رمضان ولا نمسك ان كان فى ثلاثى شعبان فعن شقيق بن سلمة جاءنا كتاب عمر بن الخطاب ان الالهة بعضها أكبر من بعض فاذا رأيت الهلال نهارا فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان أنهم رأياه بالامس رواء الدارقطني واليهيقي باسناد صحيح وخاتمين بخاء معجمة ونون ثم قاف مكسورين بلدة بالعراق قريبة من بغداد وقولى ان صام الى آخره من زيادتي

(فصل) فى أركان الصوم *

(أركانه) ثلاثة وعبر عنها الاصل بالشروط فتسميتى لها أركانا كمنظأره الآتية فى غير الحج والعمرة من زيادتي أحدها

الى محل الرؤية فان كانوا كذلك لزمهم حكم الهلال ومحل التقيد قوله أو بعكسه اه (قوله آخر) أفهم قوله آخر أنه لو وصل تلك البلد فى يومه أى أول يوم من رمضان لم يفطر وهو وجيه حج شوبرى وعبارة حل قوله آخر أى فيتنوى الصوم اذا وصل اليهم قبل الفجر فلوانقل فى اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند حج ويوافقهم عند شيخنا ولو كان هو الرأى للهلال وعليه بلغز ويقال انسان رأى الهلال بالليل وأصبح مفطرا بلا عذر اه لانه يوافقهم فى الفطر فعلى هذا قوله آخر اليس بقيد (قوله تاسع عشرين من صومه) أى المتأخر ابتداءه عن ابتداء صومهم يوم (قوله) ولا أثر لرؤيته (نهارا) أى فلا يكون للماضية فنفطر ولا للاستقبلة فيثبت رمضان مثلا أى فلا يغنى عن رؤيته بعد الغروب اه قل على الجلال (فائدة) سئل الرملى هل القمر فى كل شهر هو الموجود فى الشهر الآخر أم لا فأجاب بان فى كل شهر فراجدا ان قيل ما الحكمة فى كون قرص الشمس لا يزيد ولا ينقص وقرص القمر يزيد وينقص أجيب بان الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة والقمر لم يؤذن له فى السجود الا ليلة أربعة عشر ثم بعد ذلك ينقص ويدق الى آخر الشهر اه عبد البر الاجهورى على المنهج هذه الفائدة تمامها غير ثابتة فى النسخ وانما أدرجها الكاتب من الهامش وسئل شيخ الاسلام الشيخ محمد الشوبرى بما صورته تعهد رؤية هلال رمضان أول ليلة هل نسن أو نجب واذا قلتم بالسنية أو الوجوب فهل يكون على الكفاية أو الاعيان وهل مثله تعهد هلال شوال لاجل الفطر أم لا وهل يكون هلال شعبان لاجل الاحتياط لرمضان مثل هلال رمضان أم لا فأجاب تراعى هلال شهر رمضان من فروض الكفاية وكذا بقية الالهة لما يترتب عليها من الاحكام الكثيرة والله أعلم (تمت) قال الشعبي سعة القمر ألف فرسخ مكتوب فى وجهه لا اله الا الله محمد رسول الله خالق الخير والشر يتلى بذلك من شاء من خلقه وفى باطنه لا اله الا الله محمد رسول الله طوبى لمن أجرى الله الخير على يديه والويل لمن أجرى الله الشر على يديه ويقال ان سعة الشمس سبعة آلاف فرسخ وأربع مائة فرسخ فى مثلها مكتوب فى وجهها لا اله الا الله محمد رسول الله خلق الشمس بقدرته وأجرها بأمره وفى باطنها مكتوب لا اله الا الله محمد رسول الله سبحانه من رضاه كلام ورحته كلام وعقابه كلام سبحانه القادر والحكيم الخالق المقدر قال بعض المحققين والحق أن الشمس قدر الارض ثلثا وستون مرة فسبحان من له القدرة الباهرة والحكمة الظاهرة وهو الله لا اله الا هو اله الجدد فى الاولى والآخرة كذا فى شرح لامية ابن الوردي قال سيدي على المصرى فى فتاويه لا يستتر القمر أكثر من ليلتين آخر الشهر أبدا ويستتر ليلتين ان كان كاملا وليلة ان كان ناقصا والمراد بالاستتار فى الليلتين أن لا يظهر القمر فيهما ويظهر بعد طلوع الفجر وفى عبارة بعضهم واذا استتر ليلتين والسماء مصحبة فيهما فالليلة الثالثة أول الشهر بلا ريب والتفطن لذلك ينبغى لكل مسلم فان من تفطن له يغنيه عن التطلع من رؤية هلال رمضان ولم يفته صوم يوم ان كان كاملا وحديث صوموا لرؤيته الخ فى حق من لم يتفطن لذلك ولو علم الناس عظم منزلة رمضان عند الله وعند الملائكة والانبياء لاحاطوا له بصوم أيام قبله حتى لا يفوتهم صوم يوم منه اه وهو كلام نفيس فاحفظه

(فصل فى أركان الصوم) أى وما يذكر معهم قوله وحل افطار بتحر (قوله كمنظأره الآتية) مقتضى هذا ان تسمية الامور الواجبة فى كل باب أركانا من هنا الى آخر الكتاب من زيادته فيقتضى أنه ليس للاصل التسمية بالاركان فى باب من الابواب غير الحج والعمرة فليراجع (قوله من زيادتي)

(نية لكل يوم) كغيره من العبادات والتصریح باعتبارها كل يوم من زيادتي (ويجب لفرضه) ولونذرا أو قضاء أو كفارة أو كان النأوى صيبا (تبيينها) ولومن أول الليل (٦٨) خير من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له رواه الدارقطني وغيره ومحجوه وهو محمول

على الفرض بقريضة خبر عائشة الآتي (وتعيينه) أي الفرض قال في المجموع وينبغي اشتراط تعيين في الصوم الراتب كعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال كراتب الصلاة وأوجب بان الصوم في الايام المذكورة منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها (وتصح) النية (وان أتى بمناف) للصوم كأن جامع أو استقاء (أو نام أو انقطع نحو حيض) كنفاس (بعدها ليل أو تم فيه) في صورة الانقطاع (أو كثره) أي نحو الحيض (أو قدر العادة) فلا يجب تجديدها لعدم منافاة شيء من ذلك لها ولان الظاهر في صورة الانقطاع استمرار العادة فان لم يتم لها ما ذكر لم يصح صومها لانها لم تجزم بالنية ولم تكن على أصل وتعيير بمناف أعم من تعبيره بالا كل والجماع ونحو من زيادتي (وتصح) النية (لنقل قبل زوال) فقد دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة ذات يوم فقال (قوله هل نوى ليلا

فيه نظر لان هذا من الابدال لا من الزيادة فكان الاحسن أن يقول وتعييرى بأركان أولى من تعبيره بالشروط حل (قوله نية) أي قبل الفجر فلو قارنها الفجر لم تصح وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر أو لا بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر أو لا فتصح ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر وان لم يتد كروا الفرق بينه وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد الفراغ منها لم يتد كروا حيث تلزمه الاعادة التضييق في نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج منها بطلت صلاته في الحال ولو شك هل كانت قبل الفجر أولا أو شك نهارا هل نوى ليلا أو لا فان تدكر فيهما ولو بعد زمن طويل انها وقعت ليلا جزأ والافلا قل على الجلال مع زيادة من شرح م ومن النية ما لو تسحر ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه نهارا أو امتنع من الاكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر ان خطر الصوم بباله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم والمراد أن يحضر ذات الصوم في ذهنه ثم صفاته ثم يقصد الاتيان بذلك وصفات الصوم كونه من رمضان أو غيره كالكفارة والتفرد وذاته الامساك جميع النهار (قوله لكل يوم) أي عندنا كالحنابلة والحنفية وان اكتفى بالحنفية بالنية نهارا وهو وان كان تركه كالكنه كف قصد لقمع الشهوة فالتحق بالفعل وانما وجبت لكل يوم لان كل يوم عبادة مستقلة لتدخل اليومين بما يناقض الصوم وهو الليل كالصلاة يتخللها السلام كافي شرح م (قوله ولو من أول الليل) للرد على القول الآخر القائل بأنها لا تكفي في النصف الاول بل يشترط ايقاعها في النصف الاخير لانه قريب من العبادة (قوله وتعيينه أي الفرض) كرمضان أو نذرا أو كفارة واستثنى من وجوب التعيين ما لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم كفارات من جهات مختلفة فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو عن كفارة حيث يجزى به وان لم يعين قضاء أيهما ولا نوع الكفارة لانه جنس واحد وما لو كان عليه صوم لم يدر سببه حيث تكفيه نية الصوم الواجب وان لم يعينه للضرورة وانما لم يكتفوا بالصلاة الواجبة فيمن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عينها لانهم توسعوا في الصوم دون الصلاة كما تقدم حل (قوله وينبغي الخ) ضعيف (قوله في الصوم الراتب) أي الذي له سبب أو وقت فذو السبب هو صوم الاستسقاء اذا لم يأمر به الامام ع ش على م (قوله وأوجب) المناسب أن يقول ورد أي هذا الاشتراط كما فعل م لانهم يتقدم اشكال حتى يجيب عنه اللهم الا أن يقال مراده الجواب عن القياس في قوله كراتب الصلاة (قوله حصلت أيضا) أي حصل صومها بمعنى سقوط الطلب عنه (قوله وان أتى بمناف) هذه الغايات الثلاث للرد على الضعيف لكنه في الثالث في خصوص تمام قدر العادة لافيه وفي تمام الاكثر كما يعلم بمراجعة أصله وخارج بالمنا في الصوم المتأني للنية كالردة ولونهارا وكذا الرقص ليلا لانهارا ولا يحرم الرقص كما قاله شيخنا ولا يضر قصد قلبه الى غيره قل (قوله أو نام) معطوف على أتى بمناف وصرح به للرد على من يقول بضرره ع ش (قوله أو انقطع نحو حيض) وصورة ذلك أن تنوى الصوم حالة الحيض (قوله وتم فيه أكثره) أي وقسمت ذلك لاجل أن تكون جازمة بالنية كما أفاده الحاشي (قوله ولم تكن على أصل) عطف سبب على مسبب أو علة على معلول (قوله وتصح النية لنقل الخ) مقابل قوله ويجب لفرضه تبيينها وقوله قبل زوال والظاهر أن ما قارن الزوال كبه وتكفيه هذه النية ولونذرا تمامه وحيث يقال لنا صوم واجب لا يجب فيه تبييت النية حل (قوله ذات يوم) صفة لمحدوف أي ساعة ذات يوم أي من يوم والمراد قبل الزوال أخذ من قوله في الرواية

أولا) أي أول يوم أصلا (قوله رجه الله أو كان النأوى صيبا) فلو نوى نهارا لم يقع عن رمضان التي بلا خلاف وهل يحصل له صوم نقل غير موصوف بصفة الرضائية وجهان كالسافر وقضية التشبيه ترجيح المنع وهو الصحيح اه سم

التي بعدها هل عندكم من غداء فطابق المدعى (قوله هل عندكم) جمع ضميرها للتعظيم (قوله قال اذن افطر) لم يؤكده فيه كالذي قبله لعدم الاهتمام بالفطر فاكتفى بداعية الطبع اليه بخلاف الصوم شورى وأفطر منصوب باذن لانها في صدر الكلام بخلاف أصوم المتقدم فانه بالرفع لوقوع اذن في حشو الكلام قال ابن مالك * ونصبوا باذن المستقبلا * ان صدرت الخ وقال بعضهم أفطر بالرفع لانها ليست للجزاء (قوله وان كنت فرضت الصوم) أي كدته على نفسي وليس المراد به الفرض الشرعي شيخنا ح ف وقال ع ش أي قدرته أي بأن نويته (قوله هل عندكم) أتى بالرواية الثانية وهي قوله هل عندكم من غداء لانه يفهم منها ان النية للنفل تصح قبل الزوال لان الغداء اسم لما يؤكل قبله أي فهي نص في المدعى بخلاف الاولى فانها أعم لان قوله فيها قال اذن أصوم شامل لما قبل الزوال ولما بعده مع ان المقصود والمدعى أن النية تصح قبل الزوال فأفاد بالحديث الثاني أن الدخول في الحديث السابق كان قبل الزوال فتأمل (قوله من غداء) بفتح الغين والغداء بكسر الغين وبذل مججمة معدودا ما يتغذى به من الطعام والشراب مطلقا أو ما بالفتح وإعمال الدال فطعام الغدوة كذا في شرح لفظه الجعلان للمصنفشوري (قوله ان لم يسبقها مناف) فلا أصبح ولم ينوء وما تم تخمض ولم يبالغ فسبق ماء المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم التطوع صح اه شرح مر فأفاد بالحديث الثاني أن الدخول في الحديث السابق كان قبل الزوال فتأمل (قوله وكألهما أن ينوي الخ) أي لان أقلها علم وهو أن ينوي الصوم عن رمضان ولا يحتاج له ذكر الغد في الأقل لان ذكره بالنظر للتبيت ولا يكفي نية صوم الغد من غير ملاحظة رمضان وكذا الصوم الواجب والمفروض أو فرض الوقت أو صوم الشهر قال في الانوار ولا بد أن يخطر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد الى ذلك المعلوم فلا خطر بياله الكلمات مع جهل بمعناها لم يصح فتأمله قل على الجلال (قوله أيضا وكألهما الخ) أي بالنظر للمجموع والافر رمضان لا بد منه لانه تعيين فان قلت الاداء يعني عن هذه السنة قلت لا يعني لان الاداء يطلق على مطلق الفعل واداء رمضان مع ان العلم لا يضاف لانه علم جنس على الشهر الذي بين شعبان وشوال في كل عام فأشبه النكرة في اطلاقه على متعدد (قوله باضافة رمضان الى هذه) فنونه مكسورة لانه مخفوض وذلك لخراج توهم صوم رمضان غير هذه السنة فيها أول دفع توهم تعلق هذه بنويت ولا معنى له قل ومثله الشوري عن حجر وقوله لا معنى له أي لان النية زمنها يسير وقوله لتمييز أي المذكورات من الغد وما بعده (قوله ولفظ الغد الخ) جواب سؤال وارد على متنه تقديره أن يقال ان ذكر لفظ الغد في كمال النية يقتضي أنه مندوب مع أنه اشتهر في كلامهم في تفسير التعيين فيقتضي ان ذكره واجب ح ف وحاصل الجواب ان الغد رفع في تصوير التعيين من غير قصد بل سري لهم من تصوير التبيت فان قلت التبيت واجب وذكر الغد في تصويره يقتضي أنه واجب قلت يلزم من التبيت أن الصوم واقع في الغد وان لم يذكر لفظه في النية فهو لازم معنى لاذكر الان احدي صورتي التبيت خالية عن لفظ الغد (قوله في تفسير التعيين) أي تصويره أي اشتهر في كلامهم تصوير التعيين بأن يقول نويت صوم غدا من رمضان مع ان صورة التعيين أن يقول نويت الصوم عن رمضان فقط لان هذه النية تكفي وقوله وانما وقع ذلك أي لفظ الغد في تفسير التعيين من نظرهم الى التبيت لان التبيت مصور بصورتين احدهما أن يقول ليلا نويت صوم غدا من رمضان والثانية أن يقول ليلا نويت الصوم عن رمضان كافي التعيين فلما نظروا للصورة الاولى من التبيت اشتهر الخ أفاده شيخنا (قوله وانما وقع ذلك من نظرهم الى التبيت) أي فلا يجب التعرض له بخصوصه بل يمكن دخوله في صوم الشهر المنوي لحصول التعيين كافي نية الشهر جيعه فانه يحصل له به أول يوم مع أنه لم يعينه

هل عندكم شيء قالت لا قال
فاني اذن أصوم قالت
ودخل على يوما آخر فقال
أعندكم شيء قلت نعم قال
اذن افطر وان كنت
فرضت الصوم رواه الدارقطني
والبيهقي وقال اسناده
صحيح وفي رواية للاول
وقال اسناده صحيح هل
عندكم من غداء وهو بفتح
الغين اسم لما يؤكل قبل
الزوال والعشاء اسم لما يؤكل
بعده هذا (ان لم يسبقها
مناف) للصوم كأكل
وجعاع وكفر وحيض
ونفاس وجنون والافلا
يصح الصوم (وكألهما) أي
النية في رمضان (أن ينوي
صوم غد عن أداء فرض
رمضان هذه السنة لله تعالى)
باضافة رمضان الى هذه
وذلك لتمييز عن أضادها
قال في الروضة كأصلها
ولفظ الغد اشتهر في كلامهم
في تفسير التعيين وهو في
الحقيقة ليس من أحد
التعيين وانما وقع ذلك من
نظرهم الى التبيت

وبما تقرر علم انه لا تجب نية
الغد ولا الاداء ولا الاضافة
الى الله تعالى ولا الفرضية ولا
السنة وهو كذلك في غير
نية الفرضية وفيها على
ما صححه في المجموع تبعا
للاكثرين لكن مقتضى
كلام الاصل والروضة
كأصلها انها تجب كافي الصلاة
وفرق في المجموع بينهما
بأن صوم رمضان من
البالغ لا يقع الا فرضا بخلاف
الصلاة فان المعادة نقل
وفيه كلام ذكرته مع
جوابه في شرح الروض
(ولو نوى ليلة الثلاثين
صوم غدا عن رمضان)
سواء قل ان كان منه أم لا
(فكان منه) وصامه
(صح) ووقع عنه (في
آخيه) لان الاصل بقاؤه
ولا أثر لتردد يتيق بعد حكم
القاضي بشهادة عدل
للاستناد الى ظن معتمد
(لا) في (أوله) لاتقاء
الاصل مع عدم جزمه بالنية
(الا ان ظن انه منه بقول
من يثق به) كعبدا وامرأة
ومراهق وفاسق فيصح
(قوله وفيه) الاستناد الى
حكم الخ) لكن هذا التأثير
ليس من ذات التردد بل
من عدم قابلية لوقت بدليل
انه لو جزم فتبين خلافه
لم يجه صوما

فالغد مثال للتبعية ورمضان مثال للتعين حينئذ اه زى (قوله وبما تقرر علم) أى من قوله ويجب
لفرضه تبينها وتعيينه حيث اقتصر عليهما (قوله بخلاف الصلاة) فاحتيج لنية الفرضية فيها للتمييز عن
المعادة وهذا الفرق على القول الضعيف القائل بعدم وجوب نية الفرضية في المعادة أما على الصحيح
فلا يتأتى ح ف (قوله وفيه كلام) وهو أنه يرد على الفرق المذكور وجوب نية الفرضية في المعادة
ويجيب بأنها انما وجبت فيها نية الفرضية لما كاه ما فعله أو لا أى فالفرض فيها صوري وفي الاصلية
حقيق (قوله ليلة الثلاثين) أى من رمضان أو من شعبان كما يدل له كلامه بعد اه زى (قوله صح
في آخيه) وذلك اذا كان ليلة الثلاثين من رمضان وقوله لا في أوله وذلك اذا كان ليلة الثلاثين من
شعبان فإنه لا يصح ولا يقع عنه أى لا يقع فرضا فلا ينافى ما يأتى في المجموع من أنه يقع نقلا حل
فان قلت ما الفرق بين هذا حيث صح مع التردد في قبول المنوى للصوم وبين عدم الصحة فيما لو شك
حال النية هل طلع الفجر أو لا قلت يمكن أن يفرق بأنه في الاول لما كانت النية في محلها يقينا مع
الاستصحاب كانت أقوى بخلاف الثاني فانها ليست في محلها يقينا وان وجد الاستصحاب فليستأمل
اه سم (قوله ولا أثر لتردد يتيق الخ) جواب عما يقال كيف صح في آخر مع أنه يكون مترددا في أنه
من رمضان أو لا فلا يكون جازما بالنية فاجاب بقوله ولا أثر لتردد يتيق بعد حكم الخ أى أو بعد رؤيته
أو اخبار موثوق به ح ف وفيه ان الاستناد الى حكم القاضي لا ينافى وجود التردد في الآخر وتأثيره لانه
يحمل أن يكون الشهر تسعة وعشرين اه فاقدره شيخنا أولى حيث قال ولا يخفى أن هذا
الكلام لا محل له هنا وكان حق الشارح أن يذكره عند قوله أو ثبوتها بعدل شهادة أى ويقول بعده
ولا أثر لتردد يتيق كما فعل ابن حجر ومثله في العناني ويمكن توجيه صنيع الشارح رحمه الله بأنه اعتذار
عن التردد الحاصل للنأوى خصوصا في صورة التعليق التي ذكرها بقوله سواء قل ان كان منه أولا
وقوله بعد حكم القاضي الخ أى بثبوت رمضان أو له حكم القاضي في أول الشهر مستصحب الى تمام
الثلاثين فلا أثر لتردد النأوى في ليلة الثلاثين لان الاصل أنه من بقية رمضان وقوله للاستناد الى ظن
معتمد وهو استصحاب بقاء الشهر الذي حكم به القاضي أو لا فتأمل (قوله وفاسق) واعلم أن خبر
الفاسق مقبول في مواضع أحدها اذا كان مؤذنا فانهم يكتفون بأدائه ثانيا المعتمدة يقبل اخبارها في
انقضاء المدة بالاقراء أو وضع الحمل الآن يعلق الطلاق على ولادتها فتحتاج الى البينة نالها اذا طلقها
ثلاثا وغابت مدة وجاءت وأخبرت الزوج أنها استحلّت جازله العقد عليها لانها مؤمنة سواء وقع في
قلبه صدقها أم لا ولا يخفى الورع رابعها اذا أخبر الفاسق بأنه قد ذكى هذه البهيمة حتى لو رأينا بهيمة
ملاقاة مذ كاه وفي البلدة سلمون ومحوس وأخبر فاسق أنه ذكاه أو كناه أو أخبر بصبي قبلناه لانه
من أهل الله كاه ولو أخبر الفاسق أو الصبي أن غيره ذكاه لم يقبل خامسها اذا أخبر الفاسق بإسلام ميت
مجهول الحال فالاحتياط قبول اخباره ووجوب الصلاة على الميت سادسها اذا كان الفاسق أبوا أخبر
عن نفسه بالتوقان الى النكاح وجب على الابن اعفافه وكذا الوادعي ان ما يأخذه من النفقة لا يشعبه
لانه لا يعرف الامن نفسه سابعها الخنثى اذا كان فاسقا وأخبر بكونه رجلا أو أنثى أو كان الولد
المشبه فاسقا بأن وطئ رجلا ن امرأة بشبهة وأنت بولد يمكن كونه من كل منهما وأخبر بميل طبعه
الى أحد الواطئين قبلناه ورتبنا لاحكام عليه ثامننا اذا أقر على نفسه بالجناية أو أقر بميل قبلناه
لتعلقه بالغير تاسعها اذا أقر بالزنا قتل ان كان محصنا وجلدان كان بكر أو خبر الكافر مقبول في غالب
هذه الصور ولو أخبر الكافر بأنه ذكى هذه الشاة قبلناه نقله في الروضة عن المتولى وعلاه بأنه من أهل
الله كاه وكل من أخبر عن فعل نفسه قبل الامن الفاسق حيث تتعاقب به شهادة كروية الهلال

وشهادة المرضعة ونحوها كدعوى ولادة الولد المجهول أو استلجافه من المرأة ولو أخبر الفاسق الصائم بأنه شاهد الشمس غربت لم فصل ولم نفطر وكذلك لو كان في أعلى جبل يشاهد الكعبة وأخبر من تحته بجهتها لم يعتمد وأخبر شخصاً بمن يري الصلاة خلفه بأنه لا يقرأ الفاتحة في كل الركعات لم يحز له الاقتداء به إلا أن يغلب على ظنه أنه يقصد بذلك عدم اقتدائه به فتصح القدوة لغلبة ظنه بكذبه والقدوة محتاجة إلى أثر على غلبة الظن ولو حلف شخص أن زيد زني وحلف آخر بالطلاق أنه لم يزن قال العبادي إن كان يعلم أي زيد أنه أي الحالف يصدقه وجب عليه إخباره لأن الإقامة على الخث لا تجوز وإن كان يعلم أنه لا يصدقه لم يجب وفيما قاله نظروا وينبغي أن يجب إعلانه مطلقاً صدقه أو لم يصدقه لأنه دفع منكر وإعلانه بارتفاع عقد فإذا أخبر الزاني الحالف بأنه زني وجب عليه قبول إخباره وإن كان فاسقاً لأنه لا يعلم إلا من جهته ويقاس بهذه المسائل ما أشبهها ذكره ابن العماد في القول التام في المأموم والامام ومنه نقلت (قوله ويقع عنه الجزم بالنية) انظر كيف يكون جازماً بالنية مع أن الفرض أنه ظن أنه منه ولم يتيقن ذلك تأمل ويمكن أن يراد بالجزم الظن القوي (قوله فلو نوى صوم غد الخ) كأنه تقييد آخر لقوله لا في أوله بعد تقييده بقوله إلا أن ظن ع ش فكانه قال والإنا علق على هذا التفصيل فيصح نقلاً (قوله صح صومه نقلاً) لأن الأصل بقاؤه أي إن كان يعتاد صومه والأيوم الشك بحرم صومه على ما سيأتي حل (قوله ولو اشتبه رمضان) كأن كان محبوساً بموضع مظلم أو أسيراً (قوله بتحرر) أي بعلامة كحر أو برد بأن يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد مثلاً ويدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان قل (قوله فإن وقع فيه فإداء) فإن لم يتبين له الحال اجزأه ما صامه ولا يلزمه شيء غيره شرح م (قوله إن نقص عنه ما صامه) أي الشهر الذي صامه (قوله وأدركه) أي علمه (قوله صامه) أي ويقع ما فعله أو لا يفعل مطلقاً إذا لم يكن عليه صوم فرض أخذنا مما قدمه الرملي عن البارزي في الصلاة فإن كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقيد بكونه من هذه السنة والأفلا يقع عن الفرض الآخر قياساً على ما تقدم للرملي في الصلاة أيضاً ع ش على م (قوله فيهما) أي في صومه أداء وقضاء (قوله وقع عنها) أي لاعتن القضاء فهذا تقييد لقوله أو بعده فقضاء أي لو علم أو ظن أن عليه صوم رمضان وفاته وقته وأراد قضاءه فاتفق وقوع قضاؤه في رمضان آخر اجزأه عن الإداء لاعتن القضاء ومحل جزائه عن الإداء ما لم ينو بالصوم القضاء لأنه لا يلزم من فعل القضاء أن ينوي القضاء حل وقوله ما لم ينو الخ أي والأفلا يجزئ لاعتن القضاء لأن رمضان لا يقبل غيره ولا عن الإداء لأنه صرفه عنه بالنية المذكورة ع ش (قوله وترك) هو مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي إن ترك الصائم الجوع والخروج واستقاء مصدران مضافان لفاعلها وهو غير أي ترك أن يجامع وإن يستقي غير الخ ويصح تنوينهما ورفع غير وقوله إذا كراه حال من غير وحاصل ما ذكره في هذا الركن أربعة ترك هذا وترك وصول عين وترك استمنا وجعل الترك ركناً وإن كان عدمياً والركن وجودي لأنه بمعنى كف النفس عما ذكر وهو وجودي فتأمل (قوله واستقاء) من الاستقاء ما لو أخرج ذبابة دخلت إلى جوفه وأنه لو تضرر ببقائها أخرجهما وأفطر م ر سم وينبغي أنه لو شك هل وصلت في دخولها إلى الجوف أم لا فأخرجها عامداً عالمياً يضر بل قد يقال بوجوب الإخراج في هذا إذا خشى نزولها للبطن كالنخامة الآية ع ش على م ر (قوله فصوم من جامع) قضيته أنها لو نزلت عليه ولم ينزل لم يفسد صومه بخلاف ما إذا أنزل فإنه يفسد صومه كالإزال بالمباشرة فيمادون الفرج ولم أر من تعرض لذلك زى ولا كفارة عليه وإن أنزل كذا قالوه وفيه وقفة ونفطر هي بدخول الذكركر لأنه عين قل على الجلال فهو داخل في قوله وترك وصول عين وقيل إن

(درس)

(قوله رجه الله بتحرر) فإن لم يتحرر لم يجز وإن تبين كونه فيه فلو تبحر لم يلزمه الصوم حل (قوله أي ترك أن يجامع) لا يخفى أن حق التفسير على ما قدمه من الأعراب وترك الصائم جوع واستقاء غير الخ ولا يخفى ما فيه من الركة

أوجاه لا غير معذور باطل
للإجماع في الأول والخبر ابن
حبان وغيره ومحمود من
فرعه التي أي غلبه وهو
صائم فليس عليه قضاء ومن
استقاء فليقتض في الثاني
فلا يبطل بذلك ناسيا ولا
مكرها ولا جاهلا معذورا
بأن قرب عهده بالاسلام
أونشأ بعيدا عن العلماء
ولا بغلبة التي والاستقاء
مفطرة وإن علم أنه لم يرجع
شيئ إلى جوفه بها فهي
مفطرة لعينها لا لعود شيء
من التي والتقييد بنسب
الجاهل المعذور في الجماع
والاستقاء مع التقييد
بالذاكر والمختار في
الاستقاء من زياد في (لا)
ترك (قلع نخامة ومجها)
فلا يجب فلا يفطر بهما
لان الحاجة اليهما مما
تكرر (ولو زلت) من
دماغه وحصلت (في حد
ظاهر فمخرت) إلى الجوف
(بنفسها وقدر على مجها
أفطر) لتقصيره بخلاف ما
إذا عجز عنه (و) ترك
(وصول عين) لا يرجع
وطم من ظاهر

(قوله رحمه الله وقدر على
مجها أي حال جر بانها فان
عجز حال جر بانها وإن قدر
قبله لم يفطر على الراجح
من نزاع اه شوبري

الجماع في كلام المتن مأخوذ من جامع أوجوم فيشمل المرأة شيخنا (قوله أوجاه لا غير معذور)
وليس من لازم ذلك عدم صحة نيته للصوم نظرا إلى أن الجهل بحرمة الاكل يستلزم الجهل بحقيقة
الصوم وما تجهل حقيقة لا تصح نيته لان الكلام فيمن جهل حرمة شيء خاص من المفطرات النادرة
ومن علم بحرمة شيء وجهل كونه مفطرا لا يعذر لانه كان من حقه إذا علم الحرمة أن يمتنع وإيهام الروضة
وأصاها عذره غير مراد زي (قوله للإجماع) أي في المجموع لان بعض الأئمة كآبي حنيفة لا يقول
بالفطر بالواط وإتيان البهائم ما ينزل قل على الجلال وقرره ح ف (قوله ومن استقاء) نعم قيل
باغتفار الاستقاء لمن شرب الخمر لا لوجوبها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر بها قل (قوله في
إثاني) متعلق بقوله خبر (قوله ولا مكرها) ولو على الزنا على المعتمد خلافه قلن قال بالافطار حينئذ
لان الزنا لا يباح بالاكرام شيخنا ح ف وصل وعز لكن في ع ش على م ر خلافه وعبارته
لو أكره على الزنا فينبغي أن يفطر تغيرا عنه قال م وفي شرح الروض ما يدل عليه لان الاكرام
على الزنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة (قوله وإن علم) الغاية للرد كان
تقايأ منسكوسا (قوله لعينها) فهي كالنوم لغير المتمكن فانه ينقض وإن تيقن عدم خروج شيء من الدبر
لان الاستقاء مظنة لوصول شيء إلى الجوف (قوله لا ترك قلع نخامة) هذا مستثنى من الاستقاء
كما قاله حل والقلع اخراجها من محلها الاصل والمج اخراجها من الفم والنخامة بالميم وتقال بالعين وهي
الفضلة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن فلا تضر ولو نجسة (قوله ومجها) عطف على قلع
فلو كان يصلي فرضا ولا يقدر على مجها لا يظهور ح ف ين لم تبطل صلاته بل يتعين مراعاة لمصلحتهما
أي الصوم والصلاة كما ينحصر لتعذر القراءة الواجبة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى شرح م ر (قوله
فلا يجب) أي الترك وأما وجوب المج فيستفاد من قوله ولو زلت الخ لاذي فهم منه أنه مع وجود القيود
المدكورة يجب المج ومع عدمها لا يجب (قوله فلا يفطر بهما) أي القلع والمج (قوله ولو زلت) من
دماغه (أي أو صعدت من صدره) (قوله وحصلت) أي استقرت والابان لم تستقر فيه بل وصلت إلى
الباطن من غير استقرار فيه فلا يفطر كما قررره شيخنا (قوله في حد ظاهر فم) وهو مخرج الحاء على
المعتمد وقيل مخرج الحاء والباطن ما بعد ذلك وهو مخرج الحمزة والهاء وهذا يؤهم انها إن لم تصل
إلى حد الظاهر بل وصلت قبله أي من جهة الاسنان لم يفطر وليس كذلك لأن تجعل الاضافة بيانية
أي حد هو الظاهر فشم ما إذا وصلت قبل حد الظاهر من جهة الاسنان أي وإن كان هذا المتوهم
يفهم بالاولى أنه يفطر وقال حج لا حاجة إلى ذكر حد وقال شيخنا ح ف وحد الظاهر هنا مخرج
الحاء فما فوق من جهة الاسنان وعليه فلا شك كالفا فوق مخرج الحاء يقال له ظاهر بالنسبة للنخامة
وباطن بالنظر للريق ولو وصلت النخامة إلى حد الظاهر والصائم متلبس بالصلاة ودار الامر بين ان
يتأهها فيبطل صومه وصلاته وبين قلعها ولا يمكن الاظهار ح ف ين فأكثر فالوجه أن يقلعها وإن
ظهر ما ذكر ولا تبطل صلاته ويعتبر ذلك للضرورة وفاق في ذلك لجمع من شيخنا ثم رأيت عميرة
اعتمد ذلك أيضا وظاهره أنه يشترط أن لا تكثر الحروف عرفا بحيث لا يفطر مثلها للعذر سم وشرح
م ر وقيل (قوله بنفسها) ليس قيد بل مثله إذا أوجاهها هو وانما قيد به للرد على المخالف القائل بأنه
لا يضر حينئذ أفاده شيخنا (قوله ووصول عين) ولو من نحو جافة وان قلت كحبة سمسم خلافا لآبي
حنيفة ولم تؤكل كتراب ومنها دخان معه عين تنفصل كما في شرح شيخنا م ر والمراد عين من متاع
الدنيا ما لا يوجب له شيء من ثمار الجنة وأكله لم يفطر كذا قاله شيخنا عن شيخه الشوبري ثم رأيت في
الاتحاف وعبارته قلاعن ابن المنبر أن الذي يفطر انما هو الطعام المعتاد وأما الخارق للعادة كالخضر

من (مر) أي غير جاهل معذور إذا كراختار أو ان لم يكن في الجوف قوة يحيل الغذاء أو الدواء كخلق ودماع وباطن أذن وبطن واحليل ومثانة بمثله وهو مجمع البول وفي قول من مر زيادة على الأصل (فلا يضر وصول دهن أو كل بشرب مسام) جوفه كما لا يضر اغساله بالماء وان وجد له أثر بباطنه بجامع ان الواصل اليه ليس من منفذ وانما هو من المسام جمع سم ثلث السين والقح أفصح قال الجوهري ومسام الجسد ثقبه (أو) وصول (ريق طاهر صرف من معدنه) جوفه ولو بعد جمعه أو اخراجه لسانه وعليه ريق اذ لا يمكن التحرز منه بخلاف وصوله متنجسا أو مختلطا بغيره أو بعد اخراجه لسانه (أو) وصول (ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غر بلة دقيق جوفه) لعسر التحرز عنه أو لعدم تعمله وكذا لو وصلت عين جوفه ناسيا أو عاجزا عن ردها أو مكرها أو جاهلا معذورا كما علم من التقيد بمن مر ولو فتح فاه عمدا حتى دخل الغبار جوفه لم يفسد على الأصح وكذا لو خرجت مقعدة المبسور

من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الطعام وانما هو من جنس الثواب كأهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة ع ش ويتأمل قوله كأهل الجنة في الجنة فان أهل الجنة يتلذذون بذلك مع انقطاع التكليف عنهم بالموت وهذا التكليف موجود ففرق بين المقيس والمقيس عليه والظاهر ما ذكره بعد بقوله والكرامة لا تبطل العبادة (قوله من ظاهر) أي ظاهر البدن فيشمل الثقب في دماغه أو في صدره مثلا واحترز به عن الريق من معدنه كما سيأتي فانه وصل من الباطن فان الفم يقال له باطن هنا وان كان يقال له ظاهر في باب النجاسة لفظا أمرها بدليل أنه يجب غسله اذا تنجس شيخنا (قوله في منفذ) أي من منفذ بفتح الفاء شرح مر (قوله وان لم يكن في الجوف الخ) أي به الرد (قوله كخلق) هو باطن الاذن والاحليل غير محيلة والدماغ والبطن والمثانة محيلة وقوله وباطن أذن قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل الرأس اه ع ش على مر (قوله واحليل وهو مخرج البول من الذكر والبن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحشفة والحلمة شوبري (قوله أو كل) وان وجد لونه في نحو نخامة وطعمه بحلقه اذ لا منفذ من عينه لحلقه فهو اصل من المسام شرح المحلى ومنه يعلم أن قول المتن بشرب مسام متعلق بكل من الدهن والكحل ولا يكره الا كتحال نهارا بل هو خلاف الاولى وعند الامام مالك مفطر (١) قل (قوله ليس من منفذ) أي مفتوح والا فالسالم يقال طامنا فدلكتها غير مفتوحة (قوله بتثايت السين) أي مع تشديد الميم ويظهر العفو عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه التحرز عنه قياسا على مقعدة المبسور حج ومر (قوله ولو بعد جمعه) الغاية للرد (قوله أو اخراجه لسانه) أي ولو بعد جمعه خلافا لظاهر العطف وهل ولو حال بينه وبين اللسان حائل كنصف فضة أم لا حل واعتمد ح ف الافطار حيثئذ (قوله اذ لا يمكن الخ) كان الاولى أن يقول لانه من الباطن لانه محترز قوله عن ظاهر كما أفاده حل وعبرة حج لانه لم ينفصل عن الفم اذ اللسان كداخله (قوله أو بعد اخراجه لسانه) ولو لم يظهر الشفة مر (قوله أو وصول ذباب) عبارة أصله وشرط الواصل كونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب الخ بخلاف الايصال بأن بلعه من حد الظاهر فليس المراد بالوصول هنا ما يشمل الايصال حل قال زى ولودخلت ذبابة جوفه أفطر باخراجها مطلقا ورازله اخراجها ان ضر بقاؤها مع القضاء حج (قوله أو غبار طريق) ولو نجس على المعتمد ع ش خلافا لخر وزى حيث قيدها بالظاهر ووافقهما سم وع ش على مر ولا يلزمه غسله بل يعني عنه ان لم يتعمد فتح فاه والاوجب الغسل وكذا لو كان كثيرا وأمكنه الاحتراز منه بنحو اطباق فم مثلا ولو وضع في فاه ماء مثلا بلا غرض ثم ابتلعه ناسيا لم يضر أو سبقه ضر أو وضعه لغرض كتبردا أو عطش فنزل جوفه أو صعد الى دماغه بغير فاه أو ابتلعه ناسيا لم يفسد كما قاله شيخنا الرملي في شرحه نعم لو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أفطر قل (قوله أو غر بلة دقيق) ولو لغير معتادها وهي اصالة ادارة نحو الحب في نحو غر بال لاخراج طيبه من خبيثه اه برماوى والمراد بها هنا النخل بدليل اضافتها للدقيق فلو قال نحو دقيق لشملة ما أو المراد بها ما يشمل المنخلة (قوله لعسر التحرز) أي فهو غير مختار وقوله أو لعدم تعمله أي فهو معذور والتعليلان للاربع وقيل الثاني للاولين والاول للاخيرين فقوله أو وصول الخ خارج بقوله من مر كما أفاده شيخنا وعبرة حل قوله لعسر التحرز عنه ولو قدر على مجمل اخراجه بعد وصوله الى حد الظاهر أي من شأنه ذلك فلا نظر لمقتضى العلة الثانية (قوله حتى دخل الغبار) أي مثلا ولو كثيرا ولو لاجل دخول ذلك وحيثئذ يشكل قوله السابق أو لعدم تعمله الا أن يقال من شأنه ذلك وقوله لم يفسد على الأصح أي نظر للعلة الاولى

وأعادها (لا سبق ماء إليه
بكره كناية مضمضة أو
استنشاق) ومرة رابعة
فيضرب للنهي عنه بخلافه إذا
لم يبلغ أو بالغ لغسل نجاسة
لأنه تولد من مأثور به بغير
اختياره واقتصر الأصل
على المبالغة فتعبري بما
ذكر أعم (و) ترك استمنائه
أي من مر (ولو بنحو لمس)
كقبلة (بلا حائل)

(قوله ولو بقي طعام بين
أسنانه جرى به ريقه الخ)
وهل المراد القدرة ولو قبل
الجران أو المراد حال الجريان
فقط فيه نظرو يدل للثاني
ما أشار إليه الأذري من
أن إيجاب الخلال ليلا عما
يتوجه عند القائل بالفطر
مما تميز به وجه ومن
استغراه قول صاحب
التحيز يجب غسل الفم
بماء كل ليلا ولا أفطرو على
هذا فقد يفرق بينه وبين
ما تقدم فيما لو طلع الفجر
وفي فيه طعام بأن الطعام
بين الأسنان لا يمكن
الاحتراز عنه بخلاف
حصول الطعام في الفم اه
سم على ع وهو نظير
ما اعتقه ع في القدرة
على حج النخامة من أنه حال
الجران

حل وكون حتى تعليلية ليس بظاهر لان عدم الافطار حينئذ بعيد لتعمده وعبارة قل حتى دخل
تعليلية أي لاجل الدخول أو غائية ولعله جمع الباب لفائدة أنه لا يتقيد بواحدة ويعلم منه حكم البعوض
بالاولى ولو عكس لم يلم ذلك لصغر البعوض وفي الجلالين أن الباب اسم جنس واحدة ذبابة وان
البعوض صغار البق اه (قوله وأعادها) ولو بادخال أصبعه معها إلى الباطن ان اضطر إلى ذلك والا
أفطر لو وصل الأصبع إلى ذلك حل وعلى المسألة فهل يجب غسل ما عليها من القدر لانه بخروجه
معه صار أجنبيا فيضرب عوده معها للباطن أولا كالأخرج لسانه وعليه ريقه لان ما عليه لم يفارق
معدنه كل محتمل والثاني أقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضربه غسلها والاتعين الثاني كما ذكره
حج (قوله بكره) أي بخلاف سبق ماء الغسل الواجب أو المسنون حتى لو غسل أذنيه ولو
بالغمس في الماء فسبق الماء إلى الجوف منهما لم يفطر ولا نظر لا مكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء
لغيره قال الأذري لو عرف من عادته أنه يصل الماء إلى جوفه من ذلك لو انغمس ولا يمكنه التحرز
عن ذلك حرم عليه الاستمناء وأفطر بذلك وهو واضح ان أمكن غسله بغير هذه الكيفية شرح مر
كالغسل بالابريق قال شيخنا وكان الأولى أن يقول بغير مأثور به ليشمل المباح كغسل التبرد والتنظيف
فان المتولد منهما مفطر على المعتمد كما ذكره حج (قوله ومرة رابعة) أي يقينا بخلاف ما لو شك هل
أني بآئين أو ثلاث فزاد أخرى فالتجته أنه لا يضرب دخول مأثورا سم على البهجة (قوله أو بالغ لغسل
نجاسة) هل ولو معفو عنها لانه مأثور بغسلها حينئذ ولا يضرب ابتلاع ريقه بعد المضمضة وان أمكنه محه
لعصر التحرز عنه وكذا دخول شيء في فمه إلى جوفه بنحو عطاس أو كل ما قلعه من بين أسنانه بخلال
ان سبقه بخلافه في أصبعه قل على الجلال ولو بقي طعام بين أسنانه جرى به ريقه من غير قصد لم يفطر
ان عجز عن تمييزه وعجه لعذره بخلاف ما إذا لم يميز ووصل إلى جوفه فيفطر لتقصيره وهل يجب عليه
الخلال ليلا إذا علم أن بقاء ما بين أسنانه يجري به ريقه نهارا ولا يمكنه التمييز والمج الاوجه كما هو ظاهر
كلامهم عدم الوجوب ويوجه بأنه انما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليه ما في حال الصوم
فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي أن يتأكد ذلك له ليلا كما في شرح مر (قوله وترك استمنائه)
أي طلب استخراج المني من الذكر والحاصل أن نزول المني بقصد الاستمناء يفطر مطلقا بحائل أو لا يبيده أو
يبد زوجته أو لا بشهوة أم لا ونزوله بلمس ما لا يشتهي طبعاً كأمره وعضو مبان لا يفطر مطلقاً لانها ليسا
محلا للشهوة ونزوله بلمس محرم يفطران كان بشهوة وبلا حائل والا فلا ونزوله بلمس أجنبية يفطران
كان بلا حائل سواء كان بشهوة أم لا كما قرره ح ف والفرض انه لم يقصد الاستمناء أي خروج المني
فيما بعد الأولى وتقييد المصنف بعدم الحائل فقط ظاهر بالنسبة للأجنبية وقول ح ف وعضو مبان أي
غير الفرج الذي بقي اسمه لانه اذا مسه وأنزل أفطر كما نقله حل عن مر الكبري فليحرر واعتمد
شيخنا عزري أن نزول المني بلمس الأمر الجليل بلا حائل يفطر بشهوة أم لا تغليظا عليه كنزوله بلمس
المرأة الأجنبية ويمكن حل كلام شيخنا ح ف المتقدم على الأمر غير الجليل فلا مخالفة تدبر قال قل
ولا يفطر باخراج المني والودي خلافاً للإمام أحمد (قوله ولو بنحو لمس) الشامل للمس أي لما ينقض
لمسه بخلاف نحو المحرم كالامرءان فعل ذلك انحوشقة قاله شيخنا وفيه ما لا يخفى والعضو المبان وان
اقصل بحرارة الدم ولم ينش من ازالته محذور تيمم والاضر ولو حك ذكره لعارض لم يفطر وان أنزل الا
إذا علم من حاله أنه اذا حك ذكره أنزل ولو لمس الفرج بعد انفصاله وأنزل ان بقي اسم الفرج أفطر والا
فلا قاله والد شيخنا حل (قوله كقبلة) وان أنزل بعد ساعة منها حيث كانت الشهوة حاصلة والذكر
قائم والا فلا يفطر وقوله بلا حائل قيد للمس كافي حل فهو راجع لما بعد الغاية لان الاستمناء مفطر

لأنه يفطر بالإيلاج بلا انزال قبل الانزال بنوع شهوة أولى بخلاف ما لو كان ذلك بحائل وتعيير بمن صر المعبر عنه بالضمير مع التقييد بعدم الحائل من زيادتي (لا بنظر وفكر) ولو بشهوة لأنه انزال بغير مباشرة كالاحتلام ولا بالانزال من أحد فرجى المشكل (وحرم نحولس) كقبلة وعليها اقتصر الأصل (ان حرك شهوة) خوف الانزال (٧٥) (والافتراك أولى) اذ ينس

للصائم ترك الشهوات وإنما لم يحرم لضعف احتمال أدائه الى الانزال (وحل افطار بتحر) بورده ونحوه كافي أوقات الصلوات لا بغير تحر ولو بظن لان الأصل بقاء النهار (واليقين) كان يعان الغروب (أحوط) ليأمن الغلط (و) حل (تسحر ولو بشك في بقاء ليل) لان الأصل بقاءه فيصح الصوم مع الاكل بذلك ان لم يبين غلط (فلو أفطر أو تسحر بتحررو بان غلطه بطل صومه) اذ لا عبرة بالظن البين خطؤه (أو) أفطر أو تسحر (بلا تحر ولم يبين الحال صح في تسحره) لاني افطاره لان الأصل بقاء الليل في الاولى والى في الثانية فان بان الصواب فيهما صح صومهما والغلط فيهما لم يصح وقولي بلا تحر لشموله الشك والظن بلا تحر أعم من قوله بلا ظن في الاولى (ولو طلع فجر وفي فيه طعام فلم يبلع شيئاً منه) بأن طرحه أو أمسكه بفيه صح صومه وان سبق الى جوفه منه منه شيء في الاولى لانه لو

مطلقاً كما تقدم وعبارة بعضهم قوله بلا حائل قيل انه قيد في نحو اللبس لاني الاستمناء لانه يفطر مطلقاً وفيه أن المعنى ولو كان الاستمناء بنحو اللبس فالأولى أن يقول وترك استمناء وترك انزال (قوله لانه يفطر بالإيلاج) أي ولو في هواء الفرج أو بحائل ولو تخيناً أو بغير آدمي في قبل أو دبر نعم لا يفطر الخنثى بإيلاجه ولا بإيلاج فيه الا ان وجب الفصل على ما مر في بابه فراجع قل (قوله بخلاف ما لو كان ذلك) أي اللبس أو القبلة بحائل وان رق وهذا صريح في أنه اذا طلب اخراج المني بواسطة لمس أو مس بحائل وظاهره ولو تكرّر ذلك لا يفطر بخلاف ما اذا كان الاستمناء بغير حائل وتقل شيخنا الزيادي عن مرأته بحث أن الاستمناء أي بيده أو بيد زوجته يفطر ولو مع وجود حائل لانه يشبه الجماع وعلى هذا ينبغي أن يكون مثل الاستمناء باليد الاستمناء بادامة القبلة واللبس بحائل اه وهذا خلاف صريح كلام المصنف ولم أجده ما نقله عن شيخنا في شرحه ولا في كلام والده والحق أن عبارة المنهاج أولى من عبارة المصنف لانه تقييداً أن الاستمناء يبطل الصوم مطلقاً بالانزال ان كان بلمس لان اللبس لا يكون الا حيث لا حائل لحق العبارة أن يقال وترك استمناء وترك انزال بلمس حل ويمكن الجواب بأن السين والتاء في الاستمناء زائدتان وأجيب أيضاً بأن الضمير المستتر في كان المقسرة بعد لو عائداً على الاستمناء بمعنى خروج المني لا بمعنى طلبه فيكون فيه استخدام (قوله لا بنظر وفكر) مالم يكن من عادته الانزال بهما والا فطر كما قررره شيخنا ح ف والنظر والفكر المحركان للشهوة كالقبلة فيحرمان وان لم يفطر كافي قل على الجلال (قوله وحرم نحولس) أي ان كان الصوم فرضاً لجواز قطع النفل (قوله ان حرك شهوة) ضابط تحريك الشهوة كما أشار اليه الشارح خوف الانزال أي فلا يضر انتصاب الذكر وان خرج منه منى ع ش والاولى أن يراد بتحر يكها هي جاتها وتفسيرها بخوف الانزال يلزم عليه مصادرة وهي هنا أخذ بعض الدعوى في الدليل وهو قوله خوف الانزال (قوله ولو بشك) شامل لما اذا غلب على ظنه عدم البقاء وفيه نظر شويري وفيه أن هذا ليس شكاً فلا يرد (قوله بذلك) أي بالشك أي معه قالباء بمعنى مع وهو متعلق بالا كل (قوله ان لم يبين غلط) وهل يجب عليه السؤال عما يبين غلطه أو عدمه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الأصل صحة صومه ع ش (قوله فان بان) محترز قوله ولم يبين الحال (قوله صح صومهما) أي الافطار والتسحر أي الصوم فيهما فالإضافة على معنى في والفرق بينه وبين القبلة اذا أصابها عند ترك الاجتهاد ان الشك هناك في شرط انعقاد العبادة وهنا في فسادها بعد انعقادها برماوى (قوله وان سبق الى جوفه) ولو بعد التمكن من طرحه اه برماوى (قوله في الاولى) بخلاف الثانية فيفطر بسبق شيء الى جوفه لتقصيره بما سكه بفيه حجج (قوله أما اذا بلع) يكسر اللام من باب علم وسمع كما قررره ح ف وذكري المصباح أنه من باب نفع أيضاً (قوله أو كان طلوع الفجر) أي وقت طلوع الفجر وهو معطوف على طلع أو على قوله وفي فيه شويري (قوله فزع حالاً) أي بقصد ترك الجماع فالاطلاق مضر كما يضر قصد اللذة ح ف فلو استمر بحامعاً بطل صومه مطلقاً أما الكفارة فان علم بالفجر حال طوعه فعليه الكفارة وان لم ينعقد صومه لانه انعقد بالقوة فكأنه انعقد ثم قسد وان لم يعلم فلا كفارة عليه أي وان علم به بعد طوعه كافي حجج (قوله فان مكث)

جعل في فيه نهار لم يفطر قبل الاولى اذا جعله فيه ليلاً أما اذا بلع شيئاً منه فيفطر وقولي فلم يبلع شيئاً منه أولى من قوله فلنقله لرفعها إيهاماً أنه لو أمسكه بفيه يفطر وليس كذلك (أو كان) طلوع الفجر (بحامعاً فزع حالاً صح صومه) وان أنزل لتولده من مباشرة مباينة فان مكث لم يصح صومه

وان لم يعلم بطلوعه الا بعد المكث فنزع حين علم ولولم يبق من الليل الا ما يسع الايلاج لا النزاع فمن ابن خيران منع الايلاج وعن غيره جوازه
(و) ثالثها (صائم) والتصريح به تبع الجماعة من زيادتي (وشرطه اسلام وعقل وقهاء) عن نحو حيض (كل اليوم) فلا يصح صوم من
اتصف بضد شيء منها في بعضه كالصلاة (٧٦) ولا يضر نومه أي نوم كل اليوم (و) لا (انغماء أو سكر بعضه) بخلاف

أي بعد طلوع الفجر وقوله لم يصح أي لم ينعقد (قوله وان لم يعلم الخ) والفرق بينه وبين ما لو جامع في
الهار ناسيا أن الصوم هنا طرأ على الجوع فذبح انقضاء لقوته بتقدمه والجماع ثم تأخر عن انعقاد الصوم
فلم يبطله لقوته بتقدمه فألغى الجماع عز يزي وبهذا يجاب عن قول بعضهم انظر وجه عدم صحة صومه
حينئذ مع عذره بعدم علمه (قوله وعقل) أي تمييز فلا يصح صوم غير المميز كمن زال عقله شرح م
والحاصل أن الكفر والجنون والحيض ولو في لحظة يضران الانغماء والسكر لا يضران الا ان استغرقا
جميع النهار وأن النوم لا يضر ولو استغرقه كما قرره شيخنا (قوله عن نحو حيض) وكذا نحو ولادة
من انغماء علقه أو مضغه ولو بلا بلل على المعتمد قل على الجلال ومثله شرح م (قوله كل اليوم) راجع
لثلاثة (قوله ولا انغماء أو سكر بعضه) بتعدا وغيره م قال ع ش عليه ظاهره ولو كان الانغماء
بفعله وفي حج تقييد عدم الضرر بما اذا لم يكن بفعله فان كان بفعله بطل صومه (قوله عن أهلية
الخطاب) ان أراد بالخطاب التكليف فالنائم كذلك فأى مخالفة له وان أراد خطاب الوضع فهما
مخاطبان به كالنائم فلي تأمل عميرة وقد يقال المراد الاول لكن التعلق بهما تنجزى بعد زوال عنهما
وبالنائم معنوى فصارت المغالبة تأمل شوبري وانظر هذه المناقاة بين قوله تنجزى وبين قوله بعد زوال
عذرهما فافهم معنى التنجزى لانه ما لوسي على كلامهم فالتنجزى منتف عن الثلاثة والمالوسي ثابت
لهما والاولى الجواب بأن النائم لما كان ينتبه بأدنى تنبه جعل كالمخاطب خطابا تنجزى (قوله في الجملة)
يحتمل أنه اشارة الى ان السكر والانغماء قد يجيب بهما قضاء الصلاة اذا كان تعديا ويحتمل أنه اذا لم
يستغرق الوقت ع ش (قوله الايام) وهو الذي عبر عنه في الانوار بالركن الرابع وهو قابلية الوقت للصوم
حل (قوله لستم) أي عادم الهدي وهذا على الجديد وفي القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة في
الحج كما في شرح م فالغاية في كلام الشارح للرد (قوله ونذر) كأن نذر صوم يوم فوافق يوم
الشك أما نذر صوم يوم الشك فلا ينعقد حج قال قل على الجلال ولا كراهة في صومه لشي من ذلك
نعم ان تحرى صومه لذلك لم يصح كافي الصلاة في الاوقات المكروهة اه ومثله م (قوله وورد) أي
عادة وثبت عميرة قل وزى (قوله كنظير من الصلاة) أي فان الصلاة لتي لها سبب لا تحرم فيها (قوله
ويوم شك) وقد عمت البلوى كثيرا بنبوت هلال ذي الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يتحدث الناس برؤيته
ليلة الخميس ويظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم السبت لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة
أو يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفتى الوالد الثاني لان دفع مفسدة الحرام مقدم على تحصيل
مصلحة المندوب شرح م ويؤخذ من تعليله حرمة صوم اليوم المذكور ولو وصله بما قبله أو وافق عادة
له فليس هذا كيوم الشك من كل وجه لان الزمان في يوم الشك قابل للصوم فلو كان من شعبان
وفرضان كان من رمضان بخلاف هذا فانه حرام بتقدير كونه يوم عيد فهو غير قابل للصوم يقينا اه
ح ف وأقول لقائل أن يقول كيف هذا مع القاعدة الشهيرة وهي عدم التحريم بالشك خصوصا وقد ثبت
أن أوله الجمعة فيطلب صومه ثم رأيت الشيخ عميرة جرى على عدم التحريم وعدم كراهته وما جرى
عليه الشيخ من تحريم صومه جرى عليه في الخادم فليراجع شوبري (قوله أو شهد بها عدد) أي
أخبر اذا لا يشترط ذكر ذلك عندنا كم كما قاله حج قال قل على الجلال والمراد بالعدد ما فوق الواحد

انغماء أو سكر كله لان الانغماء
والسكر بخرجان الشخص
عن أهلية الخطاب بخلاف
النوم اذ يجب قضاء الصلاة
الفائتة به دون الفائتة
بالانغماء والسكر في الجملة
وذكر السكر من زيادتي
فمن شرب مسكرا يلازمها
في بعض النهار صوم
(وشرط الصوم) أي محته
(الايام) أي وقوعه فيها
(غير) يوم (عيد) أي عيد
فطر وعيد أضحي للنهي
عن صيامهما في خبر
الصحيحين (و) أيام
(تسريق) ولو كان صومها
المتمتع وهي ثلاثة بعد
الأضحي للنهي عن صومها
في خبر أبي داود وسناد
صحيح (و) يوم (شك) لقول
عمار بن ياسر من صام يوم
الشك فقد عصا أبا القاسم
صلى الله عليه وسلم رواه
الترمذي وغيره وصححه
وقال الاسنوي الخصوص
المعروف الذي عليه
الاكثر من الكراهة لا
التحريم (بلاسبب) يقتضي
صومه أما بسبب يقتضيه
كقضاء ونذر وورد فيصح
صومه كنظير من الصلاة

في الاوقات المكروهة وخبر الصحيحين لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه كأن اعتاد قوله
صوم الدهر أو صوم يوم وافتار يوم وقيس بالورد الباقي بجامع السبب (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس
برؤيته) ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها عدد يرد) في شهادته كصبيان أو نساء أو عبيد أو فسقة

منه صومه بل يجب عليه
وتقدم في الكلام على النية
صحته طان ذلك ووقوع
الصوم عن رمضان اذا تبين
كونه منه واعتبروا هنا
العددين رأي بخلافه
فيما مر احتياطا للعبادة
فيهما ما اذا لم يتحدث الناس
برؤيته ولم يشهد بها أحداً
شهادتها واحد ممن ذكر
فليس اليوم يوم شك بل
هو من شعبان وان أطبق
القيم لخبر فان غم عليكم
﴿ فرع ﴾ اذا اتصف
شعبان حرم الصوم بلا سبب
ان لم يصله بما قبله على
الصحيح في المجموع وغيره
(وسن نسحر وتأخيره
وتججيل فطر) لخبر
الصحيحين تسحروا فان
في السحور بركة ولا تزال
الناس بخير ما عجّلوا الفطر
زاد الامام أحمد وأخروا
السحور (ان يتقن بقاء
الليل) في الاوليين
ودخوله في الثالثة والا
فلا فضل ترك ذلك بل
يحرم التججيل ان لم يهر كما
علم مما مر وجعل التسحر
سنة مستقلة مع تقييده
بالتيقن من زيادتي (و)
سن (فطر بتمر فاء) لخبر
اذا كان أحدكم صائماً

(قوله و ظن صدقهم) أي احتمل صدقهم أي لم يقطع ببطلان خبرهم بان احتمل خبرهم الصدق
والكذب على السواء بخلاف ما اذا كان مقطوعاً بكذبه أو مظنون الصدق فانه لا يكون يوم شك كما أشار
اليه في الروضة فتأمل وكتب أيضاً فيه انه حيث ظن صدقهم ليس بشاك حال النية بل نيته صحيحة لانها
مبنية على ظن حل فالأولى حذف قوله و ظن الخ وقوله لانه لم يتبين كونه منه أي حال النية أي وصحة
النية واجزاؤه مخصوص بما اذا تبين كونه من رمضان وتقدم ان صحة صوم من ظن صدق من أخبره يجوز
اذا لم يتبين خلافه أي لانه لا بد ان يتبين كونه منه حل وحاصله انكم أوجبتم الصوم تارة كما تقدم في
قوله ويجب الصوم على من أخبره موثوق به الخ وقلتم بجوازه ووقوعه عن رمضان تارة وذلك فيما تقدم في
قوله الا ان ظن انه منه بقول من يثق به وقلتم بحرمته وعدم اجزائه تارة وهو فيما أشار اليه هنا بقوله وانما لم
يصح صومه الخ فهذا محال ثلاثة بينها ثانی أي الوجوب والجواز مع الاجزاء والحرمة مع عدم الاجزاء
فأشار الشارح الى دفع التناقض بقوله وانما لم يصح الخ وحاصله ان الوجوب مخصوص بما اذا اعتقد صدق
الخبر والجواز والاجزاء اذا ظن صدق الخبر وتبين كونه من رمضان والحرمة وعدم الاجزاء اذا لم يظن حال
النية كونه من رمضان كما قررر شيخنا (قوله بل يجب عليه) أي كما تقدم في قوله ويجب الصوم على من
أخبره موثوق به بالرؤية اذا اعتقد صدقه حل (قوله وتقدم في الكلام) أي في قوله الا ان ظن انه منه
بقول من يثق به (قوله بخلافه فيما مر) أي في ثبوت الصوم بعدل شهادة وقوله احتياطاً انظر وجه
الاحتياط هنا فان هنا احتياطاً للتحريم لا للعبادة وعبارة غير احتياطاً للعبادة وتحريمها كذا قاله
شيخنا ويمكن ان يقال المعنى احتياطاً للعبادة فعلاً وتركاً كافياً وجواباً بخبر واحد وسواها بخبر عدد
(قوله وان أطبق القيم) هي الرد (قوله وسن نسحر) ووقته من نصف الليل ومحل استحبابه اذا
رجاه منفعة ولم يخش به ضرراً ولهذا قال الحليمي اذا كان شعباناً فينبغي أن لا يتسحر لانه فوق الشيع
كافي شرح م ر قال قل ويسن على ما تقدم في الفطر من تمر وغيره اه فان قلت حكمة مشروعية
الصوم خلوا الجوف لادلال النفس وكفها عن شهواتها والسحور ينافي ذلك قلت لا ينافيه
بل فيه اقامة بالنية بنحو قليل مأكول أو مشروب والمنافي انما هو ما يفعله المترفعون من أنواع ذلك
وتحسينه والامتناع منه كذا كره العلقمي (قوله وتأخيره) مالم يعارضه تججيل الفطر (قوله وتججيل
فطر) انظر هل يحصل بما يزول به الوصال من كل مفطر ولو جاعاً أو نبش اذن ويكون المعنى بتججيله
قطع آثار الصوم في غير زمنه أو لا يحصل الا بما يحصل به التقوى أي ما من شأنه واهل الاول أولى فليحرر
كانه وانظر حكمته أي التججيل واهل التباعد عن التلبس بالصوم في غير زمنه شوبري وعبرة قل على
الجلال قوله وتججيل فطر أي بغير جاع ولو على الماء وان رجا غير ويكره تأخيره وان اعتقده فضيلة كافي
الام اه (قوله فان في السحور بركة) قيل المراد بها الاجزاء والثواب فالمناسب أن يقرأ السحور بالضم
لانه مصدر بمعنى التسحر وقيل البركة فيه ما يقوى على الصوم وينشط له وقيل ما يتضمنه من الاستيقاظ
والذكر والدعاء في ذلك الوقت كرماني على البخاري شوبري وفي خبر سنده حسن أحب عبادي
الى أن يجعلهم فطراً حجج والسحور بالضم الفعل وبالفتح اسم للأكل (قوله وسن فطر بتمر) مالم
يعارضه سن التججيل بأن كان يلزم من الفطر بالتمر التأخير والاروعى التججيل ح ف والا فضل كونه
وتراو كونه بثلاث فأكثر ويقدم عليه الرطب والبسر فالجوة وبعده ما عزمهم ثم غيره ثم الخلو ثم الخلاء
بالمسحوق لا للرواية ويقدم اللبن على العسل لانه أفضل وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل أن

فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فملى الماء فانه طهور ورواه الترمذي وغيره ومحموده فان كان ثم رطب قدم على التمر لا اتباع ورواه الترمذي
وحسنه وجعل الفطر بما ذكر سنة مستقلة من زيادتي (و) سن

يصل على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حسا حسات من ماء وقضيته ثلث ما يقطر عليه من
 وطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه نص حرملة وتصريح ابن عبد السلام به في الماء وتعبير المصنف وغيره
 بمراده واسم جنس جمى وتعبير جمع بمره محمول على أنه يحصل بها أصل السنة فان قلت ما الحكمة في
 استحباب التمر قلت لما في الخل من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم وهو أيسر من غيره ومن ثم استحب
 بعض التابعين أن يقطر على الخل مطلقا كالعسل والحكمة في جعله وترا أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يوتر في جميع أموره استشعارا للوحدة والوحدانية ومن آداب الصائم عند افطاره اذا وضع الماء في فيه أن لا يمجه
 ولكن يشربه ثلاثا يذهب بخلاف فيه لقوله لخلاف فم الصائم الخ (قوله من حيث الصوم) أي لحفظ
 ثوابه وان كان ترك الفحش واجبا مطلقا شورى (قوله قول الزور والعمل به) أي بمقتضاه ولعل
 المراد به كل غير مطلوب في الصوم وان لم يحرم قال الخليلي ينبغي للصائم أن يحفظ جوارحه فلا يمشي برجله
 الى باطل ولا يبطش بيده في غير طاعة ولا يدهن ولا يقطع الزمن بالاشعار والحكايات التي لا طائل
 تحتها ونحو ذلك قل (قوله فليس لله حاجة أن يدع الخ) قال في شرح المشكاة كناية أو مجاز عن
 عدم نظره تعالى له نظر العناية والرجة والقبول والتفضل بالثواب فهو من باب نفي المألوم أو السبب وإرادة
 اللازم أو المسبب ويصح كونه من باب الاستعارة التمثيلية وكتب أيضا فليس لله حاجة الخ فان قلت هلا
 قال فليس لله حاجة في صيامه قلت لما كان قول الزور ونحوه مبطلا لثواب الصوم فكأنه لم يكن في
 صوم فأشار الى ذلك في الحديث كاتبه شورى قال شيخنا ح ف وانما جعله كناية أو مجاز لان مفهومه
 اذا ترك قول الزور فله حاجة الخ وهو باطل فلما أولوه اه (قوله ان يدع) أي من في قوله من لم يدع
 الخ أي فليس لله حاجة في تركه طعامه وشربه أي في صيامه فحذف الجار والتقدير في أن يدع الخ (قوله
 وشهوة) الشهوة اشتياق النفس الى الشيء والجمع شهوات واشتهته فهو مشتبه اه مصباح والمراد
 ترك تعاطي ما اشتتهته النفس وترك الشروع في أسباب الشهوة والا فالشهوة نفسها التي هي ميل
 النفس الى المطلوب لا يمكن التحرز عنها ع ش على م ر وعبارة تشرح م ر وشهوة أي من المسموعات
 والمبصرات والمشمومات والملابس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم لتكسر نفسه عن الهوى
 وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهيه اه فعلم من هذا كله ان المراد بالشهوة المشتبه
 بدليل التمثيل بشم لرياحين وغيرها والمراد بالرياحين ما يارب طيب كالسك (قوله حكمة
 الصوم) وهي الكف عن الشهوات (قوله وترك نحو حجم) أي من الحاجم والمججوم كافي البرماوى
 لكن العلة ظاهرة في الثاني (قوله وترك ذوق طعام) نعم ان احتاج لمضغ نحو خبز لطفل لا يكره
 م ر (قوله وترك علك) لا يتحلل منه جرم ومنه اللبان وقوله بفتح العين وهو الفحل أي المضغ
 وقوله أفطر في وجهه والصحيح خلافه وان تروح ذلك الريق بريحه أو وجد فيه طعمه كما ذكره حل
 وأما العلك بالكسر فهو المعلق أي الموضوع الذي كلما مضغ قوى وصلب واجتمع ومنه الموميا كافي
 قل (قوله وسن أن يغتسل) ولومن الاحتلام أخذ من العلة فان لم يغتسل غسل ما يخاف من
 وصول الماء اليه كالاذن والدبر فان قلت ما وجه العدول عن المصدر الصريح وهلا أتى به وبما
 بعده مصادر صريحة قلت حكمة العدول دفع توهم أنه من مدخول الترك والغرض انه وما بعده مطلوب
 الفعل لا يقال التوهم موجود اذ يجوز أن يراد وسن ترك أن يغتسل لانا نقول هذا بعيد جدا
 فالعدول دفع توهم البعيد فليتأمل كاتبه شورى (قوله لثلا) أي ليؤدي العبادة على طهارة وخشية
 وصول الماء الى باطن الاذن أو الدبر أو غيرهما شرح م ر قال حج وقضيته أن وصوله لذلك مفطر
 وائس عموم مرادا كما هو ظاهر أخذ مما مر ان سبق نحو ماء المضمضة المشروعة أو غسل القدم التجسس

من حيث الصوم (ترك
 خش) ككذب وغيبة
 وعابها اقتصر الاصل خبر
 البخارى من لم يدع قول
 الزور والعمل به فليس لله
 حاجة أن يدع طعامه وشربه
 (و) ترك (شهوة) لا تبطل
 الصوم كشم الرياحين
 والنظر اليها لما فيها من
 الترفه الذي لا يناسب حكمة
 الصوم (و) ترك (نحو
 حجم) كقصد لان ذلك
 يضعفه ونحو من زيادتي
 (و) ترك (ذوق) لطعام
 أو غيره خوف وصوله
 حلقه وتقييد الاصل بذوق
 الطعام جرى على الغالب
 (و) ترك (علك) بفتح
 العين لانه يجمع الريق فان
 بلعه أفطر في وجهه وان ألقاه
 عطشه وهو مكروه كما في
 المجموع (و) سن (أن
 يغتسل عن حدث أكبر)
 ليلا ليكون على طهر من
 أول الصوم وتعبير بذلك
 أعم من تعبير بالجناية (و)
 أن يقول

لا يفطر لعذره فليحمل هذا على مبالغة منهي عنها ونحوها (قوله عقب فطره) أي عقب ما يحصل به
 الفطر وإن لم يندب كجماع أو أداخال نحو عود في أذنه كما قاله بعض مشايخنا بل نقل أنه يكفي دخول وقت
 الإفطار لكن ربما يضاف لفظ وعلى رزقك أفطرت فتأمله قل على الجلال (قوله هو أولى من قوله
 عند) لأنها تصدق بالقبليّة شيخنا (قوله كان يقول ذلك) وورد أيضاً أنه كان يقول ذهب الظم وأنتلت
 العروق وثبت الأجوان شاء الله ولكن هذا ربما يفهم منه أنه في خصوص من أفطر على الماء فراجع
 قل (قوله وأن يكثر في رمضان) صرح به هنا لطلب هذه الأمور ليلانها رافيه والافهي مطالبة مطالما
 وقوله صدقة لأن الفقراء فيه يضعفون عن الكسب وليحصل أجور فطر الصائم ولأن الحسنات فيه
 تضاعف اه عميرة ومنها لتوسعة على عياله والاحسان إلى ذوي الأرحام وأفطار الصائمين بعشاء أو ما
 قدر عليه ونحو ذلك كما في قل (قوله وتلاوة لقرآن) ولو في حمام أو طريق لا نحو حش وهي في المصحف
 وإلى القبلة وجهراً أفضل الا خوف رياء أو تشو يش ولو على نائم قل (قوله لا سيما) بالتشديد
 والتخفيف وهي تدل على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها ولا يستثنى بها على الأصح والسبب بالكسر
 فتشديد الياء المثل ومأموصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على
 التشبيه بالفعل به وجهه على الإضافة وهو أرجح وزائدة ما اه امداد شوبري وهذه الاحتمالات في
 غير عبارة المصنف نحو لا سيما بدو أو ما هيافية تعين أن تكون مأموصولة وفي العشر خبر مبتدأ محذوف
 والجملة صلته واسم لا منصوب لإضافته إلى ما خبرها محذوف والتقدير لا مثل الصدقة والتلاوة
 والاعتكاف اللاتي هي في العشر الأخير موجود

﴿فصل في وجوب صوم رمضان﴾ أي وما يتبع ذلك من وجوب الامساك على من أفطر ع ش (قوله
 ولو فيما مضى) أي فدخل المرتد وفيه أن إطلاق الإسلام عليه مجاز يحتاج إلى قرينة ويمكن أن تكون
 القرينة قوله فيما بعد لا بكفر أصلي فيكون لفظ الإسلام في كلامه مستعملاً في حقيقة ومجازه كما قرره
 شيخنا وكأنه انتقل نظره من عبارته في الصلاة إلى ما هنا وفرق بينهما بأنه هناك عبر بالمشقة وهنا
 بالمصدر وهو حقيقة في الأزمنة الثلاثة فكان عليه أن يقول وقرينة التعميم ولا يقول وقرينة المجاز
 الخ (قوله وصحة) قد يقال تغني الطاقة عنها لأن المراد الطاقة حساً وشرعاً كما يفهم من كلامه بعد
 وذلك لا يكون إلا إذا لم تلحقه مشقة تبيح التيمم ثم رأيت بهامش قوله وإطاعة أي ولو في المستقبل
 فدخل المريض الذي يرجى برؤه لأنه مطبق في المستقبل فأخرجه بقوله وصحة كما يدل عليه كلامه في
 المحترزات الآتية اه ويحجب أيضاً بان المراد طاقة ولو بمشقة فيدخل المريض إذا صام وتحمل المشقة
 فأخرجه بقوله وصحة تأمل (قوله وإقامة) أي ولو حكماً ليشمل العاصي بالسفر والمسافر سفر أقصيرا
 فانهما في حكم المقيم وقوله أخذ ما يأتي أي حال كون الصحة والإقامة مأخوذتين مما يأتي أي من قوله
 ويباح تركه لمرض الخ وانما ارتكب المتن ذلك ولم يعبر بالصحة والإقامة للاحتياج إلى التفصيل في
 مفهومهما فلم يغن ذكر الصحة والإقامة عن ذكر مفهومهما بخلاف ذكر المفهوم على وجه التفصيل
 فيغني عن ذكر المنطوق (قوله ومجنون) ظاهره ولو متعدياً ثم رأيت عن شيخ مشايخنا قبيده بغير
 المتعدي شورى (قوله وسكران) سواء كان كل من الثلاثة متعدياً أم لا إذا الكلام في نفى وجوب
 الأداء وهو لا يجب على كل من الثلاثة مطلقاً وأما وجوب القضاء فيأتي فتقييد الشوبري بغير المتعدي
 لا يناسب إذا التقييد انما هو في نفى وجوب القضاء فتأمل (قوله لكبر أو مرض) راجعان للحسي
 (قوله أو حيض أو نحوه) راجعان للشرعي (قوله ولا على مريض) يرجى برؤه أولاً (قوله يعلم بما
 يأتي) وهو أن المريض لا بد أن يخاف محذور تيمم والمسافر لا بد أن يكون سفره سفر قصر حل (قوله

عقب) هو أولى من قوله
 عند (فطره اللهم لك صمت
 وعلى رزقك أفطرت) لأنه
 صلى الله عليه وسلم كان
 يقول ذلك رواه أبو داود
 بإسناد حسن لكنه مرسل
 (و) أن (يكثر في رمضان
 صدقة وتلاوة) لقرآن
 (واعتكافاً لا سيما) في
 (العشر الاواخر منه)
 لا اتباع في ذلك رواه الشيخان
 وروى مسلم أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يجتهد في
 العشر الاواخر ما لا يجتهد في
 غيره

﴿فصل في شروط وجوب
 صوم رمضان وما يبيح
 ترك صومه﴾

(شروط وجوبه اسلام) ولو
 فيما مضى وهو من زيادتي
 (ونكليف) كما في الصلاة
 فيهما (إطاعة) له وصحة
 وإقامة أخذ ما يأتي فلا يجب
 على كافر بالمعنى السابق في
 الصلاة ولا على صبي ومجنون
 ومغرم عليه وسكران ولا
 على من لا يطيقه حساً أو
 شرعاً لكبر أو مرض لا
 يرجى برؤه أو حيض أو
 نحوه ولا على مريض
 ومسافر بقيد يعلم بما يأتي

تقرر ذلك في الأصول
لوجوب القضاء عليهم كما
سيأتي ومن ألق بهم
المرتد في ذلك فقد سها فان
وجوبه عليه وجوب
تكليف كما مرت الإشارة
إليه (وبإباح تركه) بنية
الترخص (المرض يضر
مع صوم) ضرر يبيح
التيمم وإن طرأ على الصوم
لآية ومن كان مريضاً
المرض إن كان مطبقاً فله
ترك النية أو متقطعاً فان
كان يوجد وقت الشروع
فله تركها وإلا فلا فإن عاد
واحتاج إلى الإفطار أفطر
(وسفر قصر) فإن تضرر
به فالقصر أفضل وإلا فالصوم
أفضل كما مر في صلاة
المسافر (لأن طراً) السفر
على الصوم (أو زالا) أي
المرض والسفر من صائم
فلا بإباح تركه تغليباً لحكم
الحضر في الأولى وزوال
العذر في غيرها (ويجب
قضاء ما فات ولو بعذر)
كمريض وسفر لآية السابقة
اذتقيرها فأفطر فعدة
من أيام آخر وكيفية ونحوه
كما مر في باب وردة وسكر
واغماء وترك نية ولو نسيانا
بخلاف ما فات من الصلاة
بالاغماء كما مر في بابها لمشفقة
تكررها بخلاف الأكل

ووجوبه عليهما وعلى السكران) قيده حجج بالتعدي شوري والمغمى عليه يجب عليه القضاء مطلقاً
بتعداً وغيره لأن الانغماء مرض وهو يوجب القضاء قررره شيخنا (قوله وجوب انعقاد سبب) وهو
دخول الوقت والمراد بانعقاده وجوده وإضافة وجوب من إضافة السبب للسبب أو بياينة هذا على أن
القضاء بالامر الأول لا بأمر جديد (قوله ومن ألق بهم المرتد) إشارة إلى رد ما في الجلال المحلى قال قل
عليه والحاقه بهم في كونه انعقاد سبب لا ينافي كونه مخاطباً بأكلاف فلا سهو اهـ ومثله في شرح
مر (قوله وبإباح تركه) أي يجب لأنه جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب ابن حجر وتبعه الزياي
فقال المرض الذي يبيح التيمم يوجب الفطر وما دونه حيث لا يحتمل عادة يجوز اهـ والاعتماد أن
المرض الذي يبيح التيمم يجوز الفطر ولا يوجب اهـ واعتمده شيخنا ح ف ونقله قل على
الخطيب وعزاه لشيخه مر نعم إن خاف الهلاك أو فوات منفعة عضو وجب الفطر كما في مر (قوله بنية
الترخص) أي بان ينوي أن الشارع رخص له في الفطر أي بأحمله ح ف (قوله مطبقاً) أي مستمر اليل
ونهاراً ومنه أخذ أن نحو الحصادين يجب عليهم تبيت النية في كل ليلة وإذا حصل لهم من الصوم مشقة تبيح
التيمم أفطروا حل وسواء كان يحمد لنفسه أو بأجرة أو تبرعاً وإن لم ينحصر الأمر فيه كما في ع ش
(قوله فإن كان يوجد وقت الشروع) أي وقت صحة النية قل وعبارة شرح الروض قبيل الفجر اهـ
(قوله وإلا فلا) وإن علم من عادته عود المرض أثناء النهار مر (قوله وسفر قصر) ويأتي هنا جميع ما مر
في القصر حيث جاز الفطر وحيث لا فلا نعم سيعلم من كلامه أن شرط الفطر في أول أيام سفره إن يفارق
ما يشترط مجاوزته للقصر قبل طواع الفجر يقيناً فلا ينوي ليلاً ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعده
لم يفطر ذلك اليوم للشك في مبيحه ابن حجر وزي ومحل جواز فطره إن لم يكن مديم السفر والالم بجزله
الفطر لأنه لم يرج زماناً يقضي فيه مر وزي (قوله لأن طراً السفر) ولكونه باختياره فارق المرض
(قوله كمرض) أي يرجى برؤه إذا الذي لا يرجى برؤه موجب للفدية فقط مر (قوله وسكر واغماء) ولو
بغير تعد فيهما والمجنون إذا تعدى يجب عليه القضاء وإلا فلا كما في ع ش فكان على الشارح أن يذكره
بأن يقول وجنون بتعد والظاهر أن السكران لا يجب عليه القضاء إلا إذا كان متعدياً به صرح حج
وشيوخنا ونأزعه بهم في التقييد بالتعدي ثم قال والحاصل أن كلاماً من الاغماء والسكر بتعد أو دونه إن
استغرق النهار وجب القضاء والوقد نوى ليلاً أجزاء كما علم مما تقدم (قوله واغماء) لأنه نوع من
المرض فأندرج تحت قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً شرح مر (قوله ولو نسيانا) فهو بغير عذر
وفي شرح المذهب أن قضاء تارك النية ولو عمداً على التراخي بخلاف والراجع أنه على الفور في
العمد وفي غيره على التراخي ولم ينظروا إلى أن ترك النية يشترط ترك الاهتمام بالعبادة حل (قوله
بخلاف ما فات من الصلاة بالاغماء) أي حيث لم يتعد حل (قوله وبخلاف الأكل ناسياً) انظر إلى
موقع لهذا اهتمام أن الكلام في القضاء وهذا لا يفطر وأجيب بأنه أتى به لأجل الفرق بينه وبين نسيان
النية (قوله أعما يؤثر في الثاني) أي يصبره كأنه لم يكن أي كأن الآكل مثلاً ناسياً لم يوجد منه أكل
أي يؤثر في عدم اعتباره كافرره شيخنا (قوله أي لا يجب قضاء ما فات) ولا يسن ولا ينقصد كما أفنى
به والد شيخنا حل أي لا يجب ولا يسن وقد يشكك على ما تقدم من من قضاء الصلاة الفائتة
في زمن الصبا الآن يفرق بأن الصوم من شأنه المشقة بخلاف الصلاة تأمل شوري ومحل عدم
قضاء الكافر إذا أسلم في غير اليوم الذي أفطر فيه أما هو فيسن قضاؤه كافرره شيخنا (قوله ولا صبا)

قال

ناسياً لأن النية من باب المأمورات والأكل من باب المنهيات والنسيان أعما يؤثر في الثاني

وتعيرى بما ذكر أعما عبر به لا بكفر أصلي أي لا يجب قضاء ما فات به بعد الإسلام ترغيباً فيه (و) لا (صبا) لا (جنون) بقيد زده لقولي

(في غير ردة وسكر) لعدم موجب القضاء أماما فاته في زمن الردة والسكر فيقضيه وتقدم في الصلاة نظير ذلك مع زيادة (كأول بلغ) الصبي بنهار (صائما) فانه لا قضاء عليه (ويجب اتمامه) لانه صار من أهل (٨١) الوجوب (أو) بلغ فيه (مفطرا

أو أفاق) فيه المجنون (أو أسلم) فيه الكافر فانه لا قضاء عليهم لان ما أدركوه منه لا يمكنهم صومه فصار كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم طرأ المانع (وسن لهم ولمريض ومسافر زال عذرهما) حالة كونهما (مفطرين) كأن تركا النية ليلا (امساك) لبقية النهار (في رمضان) خروجا من الخلاف وانما يلزمهم الامساك لعدم التزامهم الصوم والامساك تبع ولان غير الكافر أفطر لعذر وذكر السنة من زيادتي (ويلزم) أي الامساك في رمضان (من أخطأ بفطره) كأن أفطر بلا عذر أو نسي النية أو ظن بقاء الليل فبان خلافه أو أفطر يوم شك وبأنه من رمضان لحزمة الوقت ولان نسيان النية يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير ولان صوم يوم الشك كان واجبا على من أفطر فيه إلا أنه جهله وبه فارق المسافر فانه يباح له الافطار مع علمه وتعييري بما ذكر أعظم مما عبر به وخرج بربطه بغيره فلا امساك فيه كندر وقضاء لان وجوب الصوم

قال البرماوي يسن له قضاء ما فاته زمن التمييز قياسا على الصلاة وقوله ولا جنون أي بغير تعد سم (قوله في غير ردة وسكر) أي بتعدد حل وسم والمعتمد عدم التقييد بالتعدى لان السكران يجب عليه القضاء مطلقا كما تقدم عن سم (قوله لعدم موجب القضاء) أي لعدم مقتضيه وهو البلوغ والعقل (قوله فيقضيه) بأن يتناول مسكرا يستغرق اسكار مثله النهار مع علمه بحاله ثم جن في أثناء اليوم فيلزم قضاء ما انتهى اليه السكر من زمن الجنون دون ما زاد عليه أخذا من تشبيهه ذلك بالصلاة زي (قوله بنهار صائما) أي فيه وذلك بأن نوى ليلا اه مر (قوله لانه صار من أهل الوجوب) حتى لو جامع لزمته الكفارة بشرطه الآتي كما قاله الزيادي قال حل ولا جعل هذا من الشبهة وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله في زمن الصبا ثواب المنسوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه نظر والاقرب الثاني لان الصوم وان كان خصلة واحدة لا يتبعص لكن الثواب المترتب عليها يمكن تبعيضه ونظيره ما مر في الجماعة من أنه اذا قارن في بعض الافعال فانت الفضيلة فيه دون غيره ع ش (قوله ومن لم) وكذا يقال في الحائض والنفساء ان زال عذرهما فيستحب لهما الامساك زي (قوله كأن تركا النية ليلا) أشار به الى أن تارك النية يقال له مفطر شرعا وان لم يتناول مفطرا اه شورى (قوله تبع) أي للصائمين (قوله من أخطأ بفطره) بخلاف من لم يخطئ به فلو ظهرت نحو حائض في أثناء النهار لم يلزمها الامساك شرح مر (قوله أو نسي النية) قد يشعر بأنه ليس مفطر لانه قضية العطف الا أن يقال المراد بالعطف عليه المفطر بالفعل بأن يتعاطى المفطر فلا يخالف ما تقدم شورى (قوله أو أفطر يوم الشك) وهو هنا يوم ثلاثي شعبان وان لم يتحدث فيه برؤية كاهو واضح ابن حجر و مر (قوله كان واجبا عليه) أي لو تبين أنه من رمضان والافصوم يوم الشك حرام (قوله الا أنه جهله) أي جهل كونه من رمضان وقوله مع علمه أي مع العلم بأنه من رمضان كما عبر به مر ومع هذا فالمعتمد وجوب قضائه فور عقب يوم العيد فليس الجهل عذرا مقتضيا للوجوب على التراخي وفي كلام بعضهم لنا عبادة فانت بعذر ويجب قضاؤها على الفور وذلك يوم الشك اذا تبين كونه من رمضان حل ومثله مر وهو مشكل لعذره وتقل عن ح ف انه على التراخي فليحرم (قوله وبه فارق المسافر) أي اذا قدم بعد الافطار مر (قوله ثم المسك) بخلاف فاقد الطهورين فانه في صلاة شرعية والفرق أن المفقود هنا ركن وهناك شرط مر شورى (قوله ليس في صوم شرعي) ومع ذلك فالظاهر أنه ثبت له أحكام الصائمين فيكره له ثم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المعتمد ع ش على مر والله أعلم

فصل في فدية فوت الصوم الواجب أي في بيان ما يوجبها وما لا يوجبها وما يتبع ذلك كالكفارة وقوله الواجب لبيان الواقع (قوله من الاحرار) أي كلاً أو بعضاً أخذاً من تعليل الاحتراز عن الرقيق بأنه لا تركه فيه يخرج عن المبعوض فانه يورث عنه ماله كما يبعضه الحر ويخرج منه ديونه ومنها الفدية فيخرج عن كل يوم فاته متدوان كان بينه وبين سيده مهابة ع ش قال شيخنا وانما قيد بالحر لاجل قوله فيما بعد أخرجه من تركته والا فالرقيق كذلك يخرج عنه قريبه أو سيده أو يصوم عنه واحد منهما أو يصوم عنه الاجنبي باذنه هو أو اذن قريبه أو يخرج عنه أجنبي ولو بغير اذنه على الوجه كقضاء الدين بغير اذن المدين اه ثم رأيت مثله في الزيادي فان لم يكن له قريب فلا شيء عليه (قوله ولو نذرا)

(١١ - (بحري) - ثاني) في رمضان بطريق الاصل ولهذا لا يقبل غيره بخلاف أيام غيره ثم المسك ليس في صوم شرعي وان أثبت عليه فلوار تكب فيه محذور الم يلزمه سوى الاثم (فصل في فدية فوت الصوم الواجب) (من فاته) من الاحرار (صوم واجب) ولو نذرا

استمر الى الموت فان فات
بلاعترائهم ووجب تداركه
بمأسياتي (أو) مات
(بعده) سواء فاته بعذر أم
بغيره (أخرج من تركته
لكل يوم) فات صومه
(مد) وهو رطل وثلاث كما
مر وبالكيل المصري
نصف قدح والاصل في
ذلك خبر من مات وعليه
صيام شهر فليطعم عنه
مكان كل يوم مسكينا رواه
الترمذي وصحح وقفه على
ابن عمر (من جنس فطرة)
حلا على الغالب بجامع أن
كلا منهما طعام واجب
شرعا فلا يجزئ نحو دقيق
وسويق (أو صام عنه
قريبه) وان لم يكن عاصبا
ولا وارثا (مطلقا) عن
التقييد باذن (أو أجنبي
باذن) منه بان أوصى به أو
من قريبه بأجرة أو دونها

(قوله يخرج عنه قريبه
الح) أي جوازا اه شيخنا
وان أروهم آخر القولة خلافه
(قوله رحمه الله كمرض
استمر) أي من قبيل خبر
ثاني شوال مثلا الان طرأ
حيض أثناء النهار مثلا
فيتبين عدم التمكن في
ذلك اليوم اه حجر عباب
(قوله رحمه الله استمر) أي
استمرارا يبيح ترك النية
في الليل في الاول وتقدم أو

الاطهر أن يقول ولو بنذر أي بسبب نذر لان النذر ليس الصوم الواجب وانما هو موجب وأجيب بأنه
منصوب ينزع الخافض أو أن النذر بمعنى المنذور ع ش (قوله أو كفارة) لقتل أو عيب أوظهار ح ل
ومر (قوله فلا تدارك للفات) قال مر بفدية ولا قضاء قال ع ش عليه هذا يخالف ما يأتي من أن
من أفطر لهرم أو عجز عن صوم لزمانة أو مرض لا يرجى برؤه وجب عليه مد كل يوم وقد يجاب بأن
ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم مانصه لا يشكل على ما قرر الشيخ الهرم
اذا مات قبل التمكن لان واجبه اصاله الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضي اه (قوله ان فات
بعذر) قيد في عدم التدارك وعدم الائم ففات بغير عذر يجب تداركه مع الائم وان لم يتمكن من القضاء
ويصوم عنه وليه ويجب الاخراج من تركته عنه والمراد بالتتمكن أن يدرك زمنا قابلا للصوم قبل موته
بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر خلافا لابن أبي هريرة قل على الجلال (قوله بمأسياتي) أي
بالفدية أو الصوم (قوله أو مات) أي من فاته شيء من رمضان بعد التمكن لا بقيد كونه معذورا فصح
التعميم بعده قل (قوله سواء فاته بعذر) ويأتى في الصورتين (قوله أخرج من تركته) والاخراج
أفضل من الصوم ع ش فان لم يكن له تركته لم يلزم قريبه اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك كما قررہ شيخنا
(قوله لكل يوم مد) أي من غالب قوت بلده قال ابن حجر ويؤخذ مما مر في الفطرة أن المراد هنا بالبلد
التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء ع ش على مر (قوله فليطعم) مبني
للفعل ونائب الفاعل الظرف وهو عنه وهو مبني على مذهب الكوفيين من اقامة الظرف مع وجود
المفعول به وتقييده في الحديث بالشهر لعله لكونه كان جواب سائل والا فذلك لا يتقيد بالشهر كما قاله
ع ش (قوله مسكينا) قال العراقي الرواية بالنصب وكأن وجهه اقامة الظرف مقام المفعول كما يقام
الجار والمجرور مقامه وقد قرئ لي جزى قوم بما كانوا يكسبون وفي رواية ابن ماجه وابن عدي
مسكين بالرفع على الصواب سيوطي والمراد بالصواب المشهور لانه خطأ لما قدمه من توجيه النصب
شورى (قوله من جنس فطرة) قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر فضله ثم حجج وزى (وأقول)
يتأمل هذا مع كون الفرض انه مات وان الواجب تعلق بالتركه وبعد التعاق بالتركه فأى شيء عليه بعد
موته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج عنه بل القياس أن يقال يعتبر لوجوب الاخراج فضل
ما يخرج عنه عن مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمي ان فرض أن على الميت دينانم ماذا كره المحشى
ظاهر فيما لو أفطر لكبرا أو مرض لا يرجى برؤه ع ش (قوله حلا على الغالب) يعني أن الفطرة هي
الغلبة والقضية نادرة فقيس النادر على الغالب بجامع الخ هذا ما ظهر بعد التوقف فيه والسؤال عنه زى
(قوله أو صام عنه قريبه) بشرط بلوغه زى وعبارة المحلى كل قريب قال قل عليه أي بالغ عاقل ولو
رقيقا أو بعيدا باذن كالحج الواجب وانما يصح نيابة الرقيق في الحج لانه ليس من أهل حجة الاسلام
ولو لم يصم عنه قريب وزعت البركة بحسب الارث ومن خصه شيء منها لزمه اخراجه أو الصوم ببلده بقدره
ولا ببعض يوم صوما ولا اطعاما بل يجبر المنكسر ولو اختلف الأقارب في الصوم والاطعام أجيب من
طلب الاطعام ولا يقال هذا التخيير أي قول المصنف أو صام الخ لا يأتي في الكفارة المرتبة لانه لا يجوز
الاتقان الى خصلة حتى يجز عما قبلها وفي الكفارة الاعتاق مقدم ثم الصوم ثم الاطعام لانا قول فرض
المسئلة أنه مات وهو عاجز عن الاعتاق لانه لا يجب عليه الصوم الا حينئذ والاطعام الذي يخرج عنه وليه غير
الذي كان يخرج عنه هو لان الذي يخرج عنه وليه فدية عن الصوم لانه أحد خصال الكفارة التي على الميت
لانه لو كان كذلك لا اعتبر تقدم الصوم عليه ولما صح التخيير وصرف امداد لواحد تأمل (قوله أو أجنبي)

من مات وعليه صيام صام
عنه وليه وخبر مسلم أنه صلى
الله عليه وسلم قال لامرأة
قالت له ان أمي ماتت وعليها
صوم نذر أقاصوم عنها
صومي عن أمك بخلافه
بلاذن لأنه ليس في معنى
ماورد به الخبر وظاهره
لومات مرتدا لم يصم عنه
وقولي باذن اعم من قوله
باذن الولي (لأن مات
وعليه صلاة أو اعتكاف)
فلا يفعل عنه ولا فدية له
لعدم ورودهما نعم لو نذر ان
يعتكف صائما اعتكف
عنه وليه صائما قاله في
التهذيب (ويجب المد)
لكل يوم (بلاقضاء على
من أفطر) فيه (لعذر
لا يرجي زواله) ككبر
ومرض لا يرجي برؤه لآية
وعلى الذين يطبقونه المراد
لا يطبقونه أو يطبقونه في
الشباب ثم يعجزون عنه في
الكبر وروى البخاري أن
ابن عباس وعائشة كانا
يقرآن وعلى الذين يطبقونه
ومعناه يكفون الصوم فلا
يطبقونه وقولي لعذر إلى
آخوه أعم من قوله لكبر
(وبقضاء على غير متحيرة
أفطر) اما (لاتأذ آدمي)
معصوم (مشرف على
هلاك) بغرق أو غيره ولم
يمكن تخليصه إلا بفطر (أو

بالغ ولورقيقا وفي المجموع مذهب الحسن البصري أنه لو صام عنه ثلاثون بالاذن في يوم واحد جزءاً
وهو الظاهر الذي اعتمده حل وزى سواء كان قد وجب فيه التتابع أو لا لان التتابع في حق الميت
بمعنى لا يوجد في حق القريب وهو التغليظ عليه ولأنه الزام صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت
بموته شرح مر (قوله كالحنج) أي قياساً على الحنج في مطلق الصحة لان الحنج الواجب لا يتوقف فعلاه
عن الغير على اذن أو يقال المراد الحنج المندوب وهو يتوقف على الاذن كما قررره شيخنا (قوله وخبر
الصحيحين من مات وعليه صيام الح) وجهه الله لا على صحة صوم الاجنبي بالاذن ان من ملك شيئاً جازله
النيابة فيه كالولي يוכל في تزويج بنته كما قررره شيخنا عزى قال المناوي والمراد بالولي كل قريب (قوله
وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة) أتى بهذا الحديث بعد الاول لأنه يدل على ان المراد
بالولي الذي في الاول مطلق القريب حيث لم يستفصل السائلة هل هي وصية أم لا ح ف (قوله لأنه
ليس في معنى ماورد) وأما صوم الاجنبي بالاذن فهو بمعنى ماورد لأنه لما صام باذن الولي كان كأنه
الصائم فيؤخذ من كلامه ان دليل صحة صوم الاجنبي القياس على القريب (قوله لم يصم عنه) لأنه
ليس من أهل العبادات الآن ع ش و يتعين الاطعام ويجب اخراج ذلك من تركته أي لأنه بمثابة
قضاء دين لزمه فلا ينافي كون ماله من موته فيأفكان المناسب عدم اخراج ذلك حل (قوله لامن
مات وعليه صلاة أو اعتكاف) وهناك قول يجوز فعل الصلاة عنه وقد صلى السبكي عن قريب له
مات وهذا يدل على انه يجوز تقليد القول الضعيف في حق نفسه كائنص عليه ع ش ولا يجوز أن يفتي
به كما قررره شيخنا ح ف وعبارة قل على الجلال قوله وفي الاعتكاف قول وفي الصلاة قول أيضا
وفيها وجه انه يطعم عنه كل صلاة مدوعليه كثيرون ح ف قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص
لنفسه فيجوز تقليده لأنه من مقابل الاصح نعم يصلي أجيرا الحنج ركعتي الطواف (تنبيه) علم بما
ذكر أنه لا يصام عن حي وان عجز بهرم أو غيره وتلزمه الفدية وهل يتصدق عنه أو يعتق راجعه (قوله
اعتكف عنه وليه) أي جازله ذلك ومثل الولي الاجنبي بالاذن كما قاله الشو برى (قوله ويجب المد)
ابتداء لاندلس الصوم فلا يجب القضاء لو زال عذره قبل الفدية كما في حل وزى قال الشو برى
وهل يجوز على الفور كبده أو لا كل محتمل ثم رأيت في الايعاب الجزم بالثاني اه فالعذر مخاطب
بالمدا ببدء فلو تكاف وصام لم يجب عليه المد واعترض بأنه حيث كان مخاطباً بالمدا ببدء كان القياس
أنه لا يجوز له الصوم وأجيب بأنه مخاطب بالمدا ببدء حيث لم يرد الصوم ولو أخرج المد ثم قدر بعد
الفطر على الصوم لم يلزمه لقضاء فان قيل ما الفرق بينه وبين العضوب حيث يلزمه الحنج بالذرة عايه
بعد الانيان به أجيب بأن العذر هنا مخاطب بالمدا ببدء كما علمت فأجزأ عنه والمعضوب مخاطب بالحنج
وانما جازله الانابة للضرورة وقد بان عدمها حل (قوله على من أفطر فيه) أي في رمضان وليس له
واللحامل والمرضع تحجيل فدية يومين فأكثر ولم تحجيل فدية يوم فيه أو في ليلته مر (قوله المراد
لا يطبقونه) فان قلت أي قرينة على أن المراد ذلك قلت يمكن أن تكون قد رجعت عند النزول
قرينة حالية فهم منها ذلك ولا يضر عدم بقائه فليتأمل سم على الهجة ع ش على مر (قوله
ثم تعجزون) بفتح الجيم وكسر ها (قوله آدمي) ومثله الحيوان المحترم حل (قوله مشرف) وان
تعدد فلا تعدد للفدية زى (قوله على هلاك) ليس قيد ابل المدار على أن يخاف عليه من حصول مبيع
للتيمم كتلف عضو أو بطلان منفعة ح ف (قوله أو لخوف ذات ولد) أي خوفاً يبيح التيمم لو كان
كثيراً أي فيجب به الفطر عند ذلك ويجوز عند غيره بأن كان يحصل عند عدم الفطر مشقة لا تختمل
عادة (قوله ولو كان في المرضع من غيرها) أي ولو كان الولد في صورة المرضع من غير المرضعة بأجرة

لخوف ذات ولد) حامل أو مرضع (عليه) فقط ولو كان في المرضع من غيرها لأنه فطر

ارتفق به شخصان وأخذوا
في الثانية بقسميهما من الآية
السابقة قال ابن عباس أنها
لم تنسخ في حقهما رواه
البيهقي عنه بخلاف ما لو
خافتا على أنفسهما
وحدهما أو مع ولديهما
وبخلاف من أفطر متعباً
أو لا تقاذخو مال مشرف
على هلاكه وبخلاف
المتحيرة إذا أفطرت لشيء
بما ذكر فلا تجب الفدية
للتك في الأخيرة وقياساً
على المريض المرجو برؤه
في الأولين ولأن ذلك
ليس في معنى فطر ارتفق به
شخصان في الثالثة ولا في
معنى الآدمي في الرابعة
والثقيد بالآدمي وبغير
المتحيرة من زيادتي
(كن آخر قضاء رمضان
مع تمكنه) منه (حتى
دخل) رمضان (آخر)
فإن عليه مع القضاء المد
لأن ستة من الصحابة
أفتوا بذلك ولا يخالف لهم
(ويتكرر) المد (بتكرر
السنين) لأن الحقوق
المالية لا تتداخل بخلافه
في الكبر ونحوه لعدم
التقصير (فلو آخر القضاء
المذكور) أي قضاء
رمضان مع تمكنه

(١) قوله بقوله تعالى فمن
تطوع الخ الصواب بقوله
تعالى فمن شهدنا

أولاً بأن كانت متبرعة ولومع وجود غيرها وكان الولد غير آدمي ولو كلباً أو من زنا جازها الفطر مع الفدية
وهذا في الحرمة أما الامة فتبقى الفدية في ذمتها إلى أن تعتق ولا تصوم عنها قاله شيخ شيخنا عميرة
والمستأجر للارضاع الخيار إذا امتنعت عن الفطر قل (قوله ارتفق به شخصان) أي حصل به
رفق وانتفاع لشخصين وهما المتنفذ والمشرف على الهلاك فلما انتفع بالفطر شخصان وجب الأمران
القضاء والفدية كما قررهم شيخنا ح ف وهذا التعليل للأولى بدليل قوله وأخذ في الثانية أو تعليل
لهما ويكون تعليل الثاني خاصاً بالثانية (قوله من الآية السابقة) وهي قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية فأولها بعضهم على تقدير لا وقال ابن عباس إنها منسوخة إلا في حق المرضع والحامل اه أي
ولم تنسخ في حقهما إلا أنه زبد عليهما القضاء عما كان في صدر الإسلام لأن الإنسان القادر على
الصوم في صدر الإسلام كان مخيراً بين الصوم وبين الفطر بلا قضاء وعليه الفدية والتقدير في الآية
وعلى الذين يطيقونه فدية أو صوم كما قاله بعض المفسرين (قوله قال ابن عباس) دليل لوجه الأخذ (قوله
لم تنسخ في حقهما) أي ونسخت في حق غيرهما (١) بقوله تعالى فمن تطوع خيراً فإن ذلك يدل على
عدم الوجوب على من سواهما فإن قلت لم كان ذلك تخصيصاً لأنه أخرج بعض أفراد العام
فالجواب أن الأفراد مرادة وإذا كانت الأفراد مرادة كان الأخراج نسخاً للعام لا تخصيصاً ولأنه يشترط
في التخصيص بقاء جمع يقرب من مدلول العام وهو هنا ليس كذلك شوري فإن قلت قول ابن
عباس بعدم نسخها في حقهما ونسخها في حق غيرهما ينافي به قراءة تطوقونه بتشديد الواو وأجيب
بأنه يمكن أن يكون له فيها تفسيران فإن قلت بقاؤها في حقهما مشكل لأن الواجب أولاً في حق
غيرهما الفدية أو الصوم بدليل قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والواجب في حقهما الفدية والقضاء
أجيب عنه بأن القضاء مأخوذ من السنة (قوله أو مع ولديهما) إن قلت هو في معنى فطر ارتفق به
شخصان قلت نعم لكن وجد مانع من وجوب الفدية وهو خوفهما على نفسيهما ومقتضى وجوبها
وهو خوفهما على الولد فغلب المانع كما هو القاعدة حجج بالمعنى فقول الشارح فيما تقدم لأنه فطر ارتفق
به شخصان أي مع عدم المانع من وجوب الفدية فلا ترد هذه الصورة لوجود المانع فيها وقد يقال
خوفهما على نفسيهما غير مقتضى للفدية لمانع والخوف على الولد مقتضى فيغلب فيكون من اجتماع
المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى فليحرم اه (قوله أو لا تقاذخو مال) أي غير حيوان محترم
على المعتمد سواء كان المال له أو لغيره (قوله وبخلاف المتحيرة) ومحلها فيما إذا أفطرت ستة عشر يوماً
فاقل فإن أفطرت أز يد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لاسها أكثر ما يحتمل فساد به الحيض حتى
لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوماً نية عليه البلقيني اه مر (قوله كن
آخر) أي علمداعالما (قوله مع تمكنه) بأن خلا عن المرض والسفر (قوله حتى دخل رمضان)
فلا بد في الوجوب من دخوله وإن أيس من القضاء كن عليه عشرة أيام فأخرج حتى بقي لرمضان خمسة
أيام مثلاً فلا تلزمه الفدية عن الخمسة الميؤس منها أي قبل دخول رمضان فإن دخل وجبت اه قل
على الخطيب (قوله ولا يخالف لهم) أي فصار اجاعا سكو تيا (قوله بخلافه) أي التكرار في الكبر فإذا
أفطر الكبير مثلاً وأخر الفدية إلى محي رمضان آخر فإنه لا يتكرر المد وقوله ونحوه كالمرض الذي
الذي لا يرجى برؤه وقوله لعدم التقصير يؤخذ منه أنه أخر نسياناً أو جهلاً بحرمة التأخير بخلاف ما لو علم
حرمة التأخير وجهل وجوب الفدية اه حل هذا غير ظاهر لأن المد لا يتكرر مطلقاً لأن وجوبه
على التراخي وعلمه بحرمة تأخير الفدية مع جهل وجوبها عليه لا يعقل فقوله لعدم التقصير أي لعدم
تمكنه من الصوم وهذا أعني قوله بخلافه في الكبر خرج بقوله كن آخر قضاء رمضان وهذا وجبت

الانفراد فكذا عند
الاجتماع هذا (ان لم يصم
عنه) والاوجب مد واحد
للتأخير وهذا من زيادتي
(والمصرف) أى مصرف
الامداد (فقير ومسكين)
لان المسكين ذكر في الآية
والخبر والفقير أسوأ حالا
منه ولا يجب الجمع بينهما
(وله مصرف أمداد واحد)
لان كل يوم عبادة مستقلة
فالامداد بمنزلة الكفارات
بخلاف صرف مد لثنين
لا يجوز (ويجب مع قضاء
كفارة) يأتي بيانها في بابها
(على واطى بافساده صومه
يوما من رمضان) وان
انفرد بالرؤية (بوطء ثم به
للصوم) أى لاجله (ولا
شبهة) خبر الصحيحين
عن أبي هريرة جاء رجل
الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال هلكت قال وما
أهلكك قال وقعت امرأتى
في رمضان قال هل تجد
ماتعتق رقبة قال لا قال فهل
تستطيع أن تصوم شهرين
متتابعين قال لا قال فهل
تجد ما تطعم ستين مسكينا
قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى
الله عليه وسلم بعرق فيه تمر
فقال تصدق بهذا فقال على
أفقر منا يا رسول الله فواقة
ما بين لابتيها أهل بيت
(درس)

عليه الفدية ابتداء كما صنع م (قوله حتى دخل آخر) ليس بقيد ولم يقيد به في التهاج وقال م وعلم
منه انه متى تحقق الفوات وجبت الفدية ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فبات والباقي خمس
من شعبان لزمه خمسة عشر مدا عشرة لاجل الصوم وخسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة
وقضية ذلك لزوم الفدية حالما لا يسعه وهو ما صوبه الزركشي وفرق بين صورة الميت والحي بأن
الازمنة المستقبلية يقدر حضورها بالموت كما يحل الاجل به وهو انما مفقود في الحي اذ لا ضرورة الى تعجيل
الزمن المستقبل في حقه اه (قوله والمصرف فقير) ولا يحرم نقلها لبلد آخر ع ش (قوله ولا يجب الجمع
بينهما) أى ولو في فدية يوم كما يومه كلام المتن قالوا بمعنى أو (قوله بمنزلة الكفارات) أى ويجوز
صرف امداد من كفارات لشخص واحد ولو كانت الامداد بمنزلة كفارة واحدة لما جاز صرف مد من
منها الواحد وانما جاز صرف المد الواحد مع كونه بمنزلة الكفارة لعدم تعدده وتعدد ما يصرف له قال تعالى
فدية طعام مسكين (قوله كفارة) أى وتعزير فهو مستثنى من مفهوم قوله يعزرنى كل معصية لاحد فيها
ولا كفارة حل (قوله بافساده صومه) حقيقة أو حكما بدليل قوله الآتى فمن أدرك الفجر بحامها
فاستدام تلزمه الكفارة فان هذا لم يفسد صوما حقيقة الا أنه في حكم افساد الصوم تنزيلا لمنع الانقضاء بمنزلة
الافساد كما قاله حج و ر (قوله يوما من رمضان) أى يقينا فاذا اشتبه رمضان بغيره فاجتهد وصام فاذا
وطى ولو في جميع أيامه فلا كفارة عليه شرح م ومثله المنجم والحاسب اذا صام بحسابهما ثم جامعاه فلا
كفارة كما قاله ع ش على م لان الحساب لا يفيد اليقين خلافا للحلي وكذا الوطى يوم الشك وكان
صائما فيه حيث جاز بأن صامه عن قضاء أو نذر فبان من رمضان م (قوله وان انفرد بالرؤية) وان
ردت شهادته لانه هتك حرمة يوم عنده ومثله في ذلك من صدقه شرح م (قوله بوطء) ولو في الدبر
لا شيء أو ذكر ولو لهيمة أو ميت وان لم ينزل حل أو فرج مبان حيث بقى اسمه كفى قل على الجلال
والذى في ع ش أن الوطى في الفرج المبان لا يفسد الصوم ولا كفارة ويفرق بينه وبين استحباب الغسل
بالابلاج فيه بأن المدار هنا على مسمى الجماع وهو منتف فيه بخلاف الغسل فان الحكم فيه منوط بمسمى
الفرج اه وقرره ح ف والمراد بقوله بوطء وحده مخرج به ما لو تقارن الوطء مع غيره كمنحوالا كل
فلا كفارة عليه لاجتماع المانع والمقتضى فغاب المانع ولان اسناد الافساد الى الجماع ليس أولى من
اسناده الى المفطر الآخر سم على حج (قوله ولا شبهة) فالقيود عشرة وزيد عليها اثنان هما قيدان
لقوله بوطء وقوله أتم به للصوم والتقدير بوطء وحده وأتم به للصوم وحده فتكون الجملة اثني عشر بل
ثلاثة عشر لان قوله من رمضان أى يقينا فلو صامه باجتهاد ووطى فلا كفارة عليه كما تقدم عن م
(قوله جاء رجل) اسمه سلمة بن صخر البياضى كذا بهامش صحيح فايراجع ع ش (قوله فقال هلكت)
أى وقعت في سبب هلاك (قوله ماتعتق) ما موصول حرفي وتجد بمعنى تستطيع أى هل تستطيع اعتناق
رقبة الخ وكذا يقال في قوله الآتى فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا وانما جعلت ما موصولا حرفيا ولم تجعل
موصولا اسميا لان جعلها موصولا اسميا يلزم عليه حذف العائد المجرور بدون شرطه وجعلها
بعضهم نكرة موصوفة والعائد محذوف أى هل تجد شيئا تعتق به الخ (قوله ثم جلس) يفهم منه أنه سأل
وهو واقف (قوله فأتى) يحتمل أنه هدية أتى له به اتفاقا وأنه أمر به واحدا (قوله تصدق بهذا) أى كفر
به قال م ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة ندب له عتقها ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له
(قوله ما بين لابتيها) وهما الحرتان أى الجبلان المحيطان بالمدينة وفي رواية والذي نفسى بيده ما بين
طنبي المدينة وهو ثنية طناب بضم الطاء المهملة والنون أحدا طناب الخيمة واستعاره للطرف وقوله

(قوله رجه الله ويجب مع قضاء كفارة) قال مالك وأبو حنيفة تجب الكفارة في كل مفطر عمدا في القرض أما النفل فيجب فيه
عندهما الامساك والقضاء ولا كفارة اه قويسني

أحوج إليه منافضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال اذهب فاطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فأعتق رقبة فصم شهرين فاطعم ستين مسكينا (٨٦) بالامر وفي رواية لابن داود فأتى بعرق تمر قدر خمسة عشر صاعا والعرق بفتح

شهرين فاطعم ستين مسكينا

العين والراء مكمل ينسج

من خوص النخل

وتعبرى بالواطى أعم من

تعبره بالزوج وإضافة

الصوم اليه مع قولى

ولاشبهة من زيادتي فمن

أدرك الفجر مجامعا

فاستدام أعلما تلممه

الكفارة لان جماعه وان

لم يفسد صومه هو في معنى

ما يفسده فكانه انعقدتم

فسد على أن السبكي اختار

انه انعقدتم فسد (فلا يجب

على موطوء) لان المخاطب

بها في الخبر المذكور هو

الفاعل (ولا) على (نحو

ناس) من مكره وجاهل

ومأمور بالامساك لان

وطاء لا يفسد صوما ولا على

من وطئ بلا عنتر ثم جن

أومات في الصوم لانه بان

أنه لم يفسد صوم يوم (و)

لا على (مفسد غير صوم)

كسلاة (أو صوم غيره)

ولو في رمضان كأن وطئ

مسافر أو نحوه امرأته

فسد صومها (أو صومه

في غير رمضان) كنذر

وقضاء لأن النص ورد في

صوم رمضان كما هو وهو

مخصوص بفضائل لا يشركه

فيها غيره (أو) مفسده

ولو في رمضان (بغير وطء)

كأن كل واستمناه لان النص ورد في الوطء وما عداه ليس في معناه (و)
لا على (من ظن) وقت الوطء (ليلا) أى بقاءه أو دخوله

أهل مبتدأ خبره أحوج وبين لا بينها حال ويجوز كون ما حجازية أو تميمية فعلى الاول أحوج منصوب
وعلى الثاني مرفوع ويجوز أن يكون بين خبره مقدما وأهل مبتدأ أو أحوج صفة لأهل ويجوز نصبه
على أنه حال وتستوى على هذا الحجازية والتميمية لسبق الخبر ع ش على م ر (قوله فضحك النبي) أى
تبسم (قوله اذهب فاطعمه أهلك) يحتمل أنه تصديق به عليه أو ملكه إياه ليكفر به فلما أخبره
بفقره أذن له في صرفه لأهله أعلاما بان لكفارة عما يجب بالفاضل عن الكفاية وأنه تطوع بالتكفير
عنه وسوغ له صرفها لأهله أعلاما بان المكفر المتطوع يجوز له صرفها للمعونات المكفر عنه وبهذا
أخذ أصحابنا شرح حج قل على الجلال وهذا أولى من غيره من الأجوبة ولعل أهله كانوا استين
آدميا ولم صلى الله عليه وسلم بذلك اه بالحرف فاندفع اعتراض بعضهم هذا الجواب بأنه يتوقف على
كون أهله ستين وهو بعيد (قوله وفي رواية) أى بدل قال هل تجد ما تعتق رقبة الخ (قوله فصم
شهرين) أى فان لم تستطع اعتناق رقبة فصم وقوله فاطعم أى فان لم تستطع صوم شهرين فاطعم الخ
كما يدل عليه القاء وأنى بهذه الرواية لان فيها الامر وانظر هل كان السائل يحب في كل مرة كما في الرواية
السابقة فكان يقول له لا يستطيع أم لا راجع الظاهر نعم (قوله وفي رواية لابن داود) أى برواية أبى
داود لان فيها تقدير التمر (قوله مكمل) بكسر الميم وفتح التاء المثناة الفوقية شرح مسلم للنووي ع ش
(قوله وتعبرى بالواطى أعم) لشموله للزاني والواطى بالشبهة والسيد في حق الامه كما نقل عن ع ش
(قوله فن أدرك) كان الاولى أن يقول وانما وجبت الكفارة على من أدرك الفجر مجامعا فاستدام
الخ أو يدخله في عموم قول المتن بافساد صومه بأن يقول بعده حقيقة أو حكما والافتراض بغيره بقوله
فن أدرك الخ مشكل لعدم انعقاده أما على ما اختاره السبكي فلا إشكال كما ذكره ع ش على م ر
وعبارة شرح م ر وأورد على عكس هذا الضابط ما اذا طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فان الاصح
في المجموع عدم انعقاد صومه وتجب عليه الكفارة مع أنه لم يفسد صوما ويجاب بعدم وروده ان
فسر الافساد بما يمنع الانعقاد تجوز باختلاف تفسيره بما يرفع على أنه وان لم يفسده فهو في معنى
ما يفسده (قوله على ان السبكي اختار) انظر هذا الاختيار مع قيام المانع تأمل (قوله لان
المخاطب بها في الخبر هو الفاعل المذكور) وقضية التعبير بالواطى انها لو علت عليه ولم ينزل
لا كفارة عليه ولا يفطر لانه لم يجامع بخلافه اذا أنزل فانه يفطر كالانزال بالباشرة ومع ذلك
لا كفارة أيضا لعدم الفعل زى (قوله وجاهل) أى تحريم الوطء اذا قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا
عن العلماء بخلاف من علم تحريمه وجهل وجوب الكفارة فتجب عليه قطعا كما في شرح م ر وع ش
عليه (قوله ثم جن) هل يغير تعدا ومطلقا ح ل ويؤخذ من كلام سم انه يغير تعدا وعبارة ع ش على
م ر وبقي ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع هل تسقط الكفارة أولا والا قرب سقوطها لانه وان
تعدى به لم يصدق عليه أنه أفسد صوم يوم لانه يجنونه خرج عن أهلية الصوم وان أم بسببه فهو
صريح في الاطلاق وكان الاولى تأخير لانه محترز يوما وانظر لم يذكروا المتن فتأمل (قوله كأن وطئ
مسافر) أو نحوه مريض أى وكان كل من المسافر ونحوه مفطر اقبل الوطء حتى يقال انه أفسد صوم غيره
لا صوم نفسه (قوله لا يشركه) في المختار شركه في البيع والميراث يشركه مثل علمه يعلمه شركة اه وعبارة
البر ماوى قوله لا يشركه بضم الياء من أشرك وفي بعض النسخ لا يشركه (قوله وقت الوطء) الظاهر

في الجميع ولعدم الاثم فيما
عدا ظن دخول الليل بلا
تحرر أو الشك فيه (و) لا على
(مسافر وطى زنا أولم ينو
رخصا) لأنه لم يأت به للصوم بل
للزنا أو للصوم مع عدم نية
الترخص ولأن الإفطار
مباح له فيصير شبهة في درء
الكفارة وذكر الشك
المفرع على قولي ولا شبهة
من زيادتي (وتكرر)
الكفارة (بتكرار الفساد)
فلو وطى في يومين لزمه
كفارتان سواء أ كف
عن الأول قبل الثاني أم لا
لأن كل يوم عبادة مستقلة
فلا تتداخل كفارتاهما
كحجتين وطى فيها بخلاف
من وطى مرتين في يوم
ليس عليه الكفارة للوطء
الأول لأن الثاني لم يفسد
صوما (وحدوث سفر)
أو مرض أو ردة (بعد وطف
لا يسقطها) أي الكفارة
لأنه هتك حرمة الصوم
فعل

باب صوم التطوع
الأصل فيه خبر الصحابين
من صام يوما في سبيل الله
باعد الله وجهه عن النار
سبعين خريفا (سن صوم)
يوم (عرفة) وهو تاسع
ذي الحجة بقيد زنته بقولي
(لغير مسافر وحاج) بخلاف

المسافر فإنه يسن له فطره وبخلاف الحاج فإنه ان عرف

ان هذا هو المفعول الثاني وليلا هو الأول ووضح الاخبار بواسطة المضاف الذي قدره والتقدير ولا من
ظن بقاء الليل أو دخوله كائنا وقت وطء ولا يصح أن يكون ليلا هو الثاني لأنه لا يصح الاخبار مع تقدير
المضاف الذي قدره وان صح بدونه تأمل (قوله أوشك فيه) أي في بقائه أو دخوله (قوله أكل ناسيا
وظن أنه أفطر به) أما إذا علم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة شرح مر (قوله
ثم وطى عامدا) فإنه يبطل صومه بذلك الوطء كغيره من المفطرات إذا أتى بشئ منها حل (قوله بالشبهة
في الجميع) أي جميع الصور وهي ستة والشبهة عدم تحقق الموجب اه وقال بعضهم قوله في الجميع أي
جميع صور المأثم بقطع النظر عن الصبي الذي يذبح في الشارح إذا السقوط فيها لعدم الاثم فقط (قوله وطى زنا)
أي ونوى ترخصا أخذما بعده (قوله أولم ينو ترخصا) أي أو وطى غير زنا لکن لم ينو ترخصا (قوله
للصوم) أي وحده وهو في هذه آثم به بسببين الصوم وعدم نية الترخص وفيه أنه لم يأت به إلا لعدم النية
فقط لا للصوم أيضا إذا الفطر من حيث هو جائز للمسافر والمرضى كالسافر (قوله وحدوث سفر) مالم
يصل إلى بلد وجد أهلها معيدين ومطلعها مخالف لمطلع بلدوه إلا فلا كفارة لأنه صار منهم كما تقدم وفي
عكسه لا كفارة أيضا لعدم الاثم حل ولا تعود بعوده لبلده على المعتمد وان كان التعليل المذكور
يخالفه كما ذكره قل على الجلال وفي عش على مر خلافه عن سم وهذا أعنى ما ذكره من عدم
سقوطها بحدوث السفر بخلاف سقوطها بحدوث الجنون والموت ويفرق بأنه يبين بهما زوال أهلية
الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب حالة الجماع شرح مر وحج نعم قال العلامة السباطي
لا يسقطها قتله نفسه أو تعاطى ما يجنبه فراجع قل (قوله لأنه هتك حرمة الصوم) أي مع بقاء أهلية
التكليف بخلاف حدوث الجنون والموت

باب صوم التطوع

(قوله في سبيل الله) أي طاعته باخلاص أي من غير رياء أو الجهاد وهو محمول على من لم يختل بصومه
قتاله ونحوه من مهمات الغزوح وعبارة ع ش يمكن حمل سبيل الله على الطريق الموصل إليه بان
يخلص في صومه وان لم يكن في جهاد وهذا المعنى يطابق عليه سبيل الله كثيرا وان كان خلاف الغالب
(قوله وجهه) أي ذاته وقوله خريفا أي عاما فأطلق الجزء على الكل وخص الخريفا بالذكر لأنه
أعدل أيام السنة والمراد أنه يبعد عن النار مسافة لو قمرت لبلغ زمن سيرها سبعين سنة اه وفي
الحديث كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزى به واختلفوا في معنى تخصيصه بكونه له على أقوال
تزيد على خمسين منها كما قاله مر كونه أبعد عن الرياء من غيره ومنها ما نقل عن سفيان بن عيينة ان
يوم القيامة تتعلق خصماء الرء بجميع أعماله إلا الصوم فإنه لا سبيل لهم عليه فإنه إذا لم يبق إلا الصوم
يتحمل الله تعالى ما تبقى من المظالم ويدخله بالصوم الجنة اه ثم قال مر وهذا مردود والصحيح تعلق
الغرماء به كسائر الأعمال لخبر الصحيحين فالحق أنه أضافه له لأنه خفي لا يطاع عليه إلا الله تعالى وأبعد
عن الرياء (قوله سن صوم يوم عرفة) وفي بعض الأحاديث أن الوحوش في البادية تصومه حتى ان بعضهم
أخذ لها وذهب إلى البادية ورماء لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر إلى الشمس
وتنظر إلى القمر حتى غربت الشمس أقبلت إليه من كل ناحية ع ش (قوله بخلاف المسافر) أي ولو
سفر أقصيرا قل (قوله فإنه يسن له فطره) أي ان ضره الصوم فلا يخالف ما قرره من ان الصوم
للمسافر أفضل ان لم يتضرر سم على حج وقضيته أنه لا فرق بين طويل السفر وقصيره وهو محتمل

انه يصل عرفة ليلا وكان
مقياس صومه والاسن
فطره وان لم يضعفه
الصوم عن الدعاء وأعمال
الحج والا حوط صوم
الثامن مع عرفة (و) يوم
(عاشوراء) وهو عاشر
الحرم (وناسوعاء) وهو
تاسعه قال صلى الله عليه
وسلم صيام يوم عرفة
أحتسب على الله أن يكفر
السنة التي قبله والسنة التي
بعده وصيام يوم عاشوراء
أحتسب على الله أن يكفر
السنة التي قبله وقال لئن
بقيت إلى قابل لأصومن
التاسع فأت قبله رواها
مسلم ويسن مع صومهما
صوم الحادي عشر كما نص
عليه (واثنين وخميس)
لانه صلى الله عليه وسلم كان
يتحرى صومهما وقال

(قوله قال الشوري يكفر
سنة أيضا) وانما يطلب
الاحتياط له بصوم الثامن
لكونه كالوسيلة للعائز فلم
يتأ كدأمره حتى يطلب له
احتياط بخصوصه اهـ
وقال الشارح في شرح
الروض لو قيل بأنه يستحب
صوم الثامن احتياطا
كنظيره فيما مر لكان حسنا
اهـ

ويحتمل التقييد بالطويل كنظائره والوجه الاول اقامة للمظنة مقام المثنة أي اقامة لمحل الظن مقام محل
اليقين ع ش ومثله قل وظاهر كلامهم حيث خصوا هذا الحكم بعرفة أن باقي ما يطلب صومه لا فرق
فيه بين المسافر وغيره وانظر ما وجهه وما المعنى الذي اقتضى تخصيص عرفة بهذا التفصيل اهـ وأجاب
بعضهم بأن هذا التفصيل يجري في غير عرفة بالاولى لانه دونها في التأكد فتأمل (قوله أن يصل عرفة
ليلا) المعنى أنه ان كان مقبلا بمكة وغيرها وقصد أن يحضر عرفة ليلا أي ليلة العيدان سار بعد الغروب
فقوله والاسن فطره صادق بما اذا كان مقبلا وقصد حضور عرفة بالنهار يوم التاسع فيسن له الفطر
اهـ ع ش على م ر (قوله وعاشوراء) ولكون أجرا ناضفا أجرا أهل الكتاب كان ثواب ما خصنا
به وهو عرفة ضعف ما شاركناهم فيه وهو هذا أي صوم عاشوراء حج أي لانهم كانوا يصومون يوم
عاشوراء وورد في بعض الأحاديث أن الوحوش في البادية تصومه حتى ان بعضهم أخذ لها وذهب به إلى
البادية ورواه لنحو الوحوش فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر الشمس وتنظر إلى اللحم حتى
غربت الشمس فأقبلت إليه من كل ناحية ع ش (قوله وناسوعاء) والحكمة في صومه مع عاشوراء
الاحتياط له خوفا من الغلط في أول الشهر كما في م ر قال الشوري يكفر سنة أيضا (قوله أحتسب على
الله) أي أذكر عند الله تكفيره السنة التي قبلها والتي بعده لمن صامه فعلى بمعنى عند أو أرجو من الله
أن يكفر فعلى بمعنى من وعبرة المصباح احتسب الاجر على الله ادخره عنده لالرجاء ثواب الدنيا ع ش
على م ر والمناسب لما تقدم من أن الذخر بالمعجزة لما في الآخرة وبالمهمة لما في الدنيا أن يكون ما هنا
اذخر بالمعجزة وعبرة قل على الجلال قوله أحتسب هو بلفظ المضارع وضميره عائذ إلى النبي صلى
الله عليه وسلم وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره عائذ للصوم وفيه بعد والسنة الماضية آخرها شهر
الحجة والمستقبل أولها الحرم والتكفير للذنوب الصغائر التي لا تتعلق بالآدمي اذ الكبائر لا يكفرها الا
التوبة الصحيحة وحقوق الآدميين متوقفة على رضاهم قال النووي فان لم يكن صغائر فيرجى أن
يحت من الكبائر وعمه ابن المنذر في الكبائر أيضا ومشى عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص
بالصغائر تحكم ومال إليه شيخنا الرملي في شرحه فان لم يكن ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماوردي
التكفير يطلق بمعنى الغفران وبمعنى العصمة فيحمل الاول على السنة الماضية والثاني على المستقبل
وقيل معناه انه ان وقع كان مغفورا (قائدا) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية أنه لا
يموت فيها لان التكفير لا يكون بعد الموت فراجع اهـ (قوله السنة التي قبله) المراد بالسنة التي قبل
يوم عرفة السنة التي تم بفراغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي أولها الحرم الذي يلي الشهر المذكور
اذ الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة التي قبله لم تتم
اذ بعضها مستقبل كلتي بعد ما أتى مع المضارع بان المصدرية التي تخلصه للاستقبال والافلوتت
الاولى كان المناسب التعبير بلفظ الماضي شوري ومثله م ر قال الرشيدى يمارض هذا أنه صلى الله
عليه وسلم عبر بمثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع أن السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيادة
والوجه ان حكمة التعبير بذلك فيهما كون التكفير مطلقا مستقبلا بالنسبة لوقت ترغيبه صلى
الله عليه وسلم على أن الماضي هنا غير صحيح فالمضارع هو المتعين لاداء المعنى المراد فتأمل اهـ (قوله
واثنين وخميس) سمي بذلك لانه ثاني أيام ايجاد المخلوقات غير الارض والخميس خامسها وما قيل لانه
ثاني الاسبوع مبني على مرجوح وهو أن أوله الاحد وانما أوله السبت على المعتمد كما في باب النسر
وصوم الاثنين أفضل من الخميس كما أفتى به الشهاب الرملي وكان وجهه ان فيه بعثته صلى الله عليه وسلم

تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي وأما صائم رواه الترمذي وغيره (وأيام) ليال (بيض) وهي الثالث عشر وتاليه لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بصيامها رواه ابن حبان وغيره والاحوط (٨٩) صوم الثاني عشر معها ووصفت الليالي

بالبيض لأنها تبيض بطاوع القمر من أولها إلى آخرها وسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليه وقياس ما صوم السابغ والعشرين معها (وستة من شوال) خبر مسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر وخبر النسائي صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال شهرين فذلك صيام السنة أي كصيامها فرضا ولا يختص ذلك بما ذكر لأن الحسنة بعشر أمثالها (واتصالها) يوم العيد (أفضل) مبادرة للعبادة وتعبيري باتصالها أولى من تعبيري بتتابعها لشموله الاتيان به امتناعه وعقب العيد (د) سن صوم (دهر غير عيد وتشريق) ان لم يخف به ضرر أو فوت حق (لأنه على الله عليه وسلم قال من صام الدهر ضيفت عليه جهنم هكذا

(قوله وأما العرض على الملائكة الخ) وتعرض على الله في كل يوم أيضا كما في حديث البخاري يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

ومعناه وسائر أطواره قل على الجلال وعش على م (قوله تعرض الأعمال) أي أعمال الأسبوع على الله تعالى وأما العرض على الملائكة فإنه في كل يوم وليلة وأما العرض على الله في ليلة نصف شعبان كل سنة فليجمل أعمال السنة وكل ذلك لظاهر العدل وإقامة الحجّة ولا يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء قل على الجلال أي ولاظهار شرف العاملين بين الملائكة وقال ابن حجر أعمال الأسبوع اجبالا يوم الاثنين والخميس وأعمال العام اجبالا ليلة النصف من شعبان وليلة القدر وأما عرضها تفصيلا فبرفع الملائكة لها بالليل مرة وبالنهار مرة (فائدة) تعرض الأعمال على الله تعالى يوم الاثنين والخميس وعلى الأنبياء والآباء والامهات يوم الجمعة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم سائر الأيام اه تعالى (قوله وأما صائم) أي قريب من زمن الصوم لأن العرض بعد الغروب كما تقدم ح ف (قوله وأيام ليال بيض) لأن صوم الثلاثة كصوم الشهر إذا حسنة بعشر أمثالها ومن ثم تحصل له السنة بثلاثة غير هالكها أفضل اه زى قال السبكي والحاصل انه يسن صوم ثلاثة أيام من كل شهر وأن تكون أيام البيض فان صامها أتى بالسنتين ويترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أعدله ولأن الكسوف غالب يقع فيها وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع (قوله وهي الثالث عشر) أي في غير ذي الحجة لأنه من أيام التشريق فيبذل بالسادس عشر منه قل على الجلال (قوله لأنها نبيض الخ) فحكمة صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم (قوله وهي الثامن الخ) عبارة حج وهي السابغ أو الثامن والعشرون وتاليه فإذا بدا باثنا من ونقص الشهر صام أول تاليه لاستغراق الظلمة ليلته أيضا وحيث يقع صومه عن كونه أول الشهر أيضا فإنه يسن صوم ثلاثة أول كل شهر وسميت الليالي بذلك لأنها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل إلى آخره فحكمة صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيفا وقيل طلبا لكشف سواد القلب ولعل الشارح ترك بيان وجه تسمية الليالي بالسود كما ذكره أولا للاختصار فافهم (قوله من صام رمضان) قال السبكي المعنى من صام كل عام رمضان فمرضا من مفعول على التوسع وليس ظرا فانها المراد جميعه كما قاله البرماوى قال العلامة ح ل ظاهر الخبر ان الثواب المذكور خاص بمن صام رمضان ولا يقتضى عدم استحبابها لمن لم يصمه بعذر بل هو مستحب فان لم يصمه تدا حرم عليه صومه من غير رمضان لوجوب القضاء عليه فورا اه (قوله ثم اتبعه) أي حقيقة ان صامه وحكما ان أفطره لأن قضاءه يقع عنه فكانه مقدم ومن هنا يعلم ان من عجز عن صوم رمضان وأطعم عنه ثم شق يوم العيد ثم صام ستة أيام من شوال حصل له الثواب المذكور كما حققه البرماوى (قوله كان كصيام الدهر) محله ان واظب على صيامها كل سنة والابان صامها سنة فقط كان كصيام السنة كما قرره شيخنا ح ف وهذا يقتضى أن المراد بالدهر العمرو به قال ع ش لكن كلام الشارح الآتي يدل على أن المراد بالدهر السنة (قوله وخبر النسائي) أتى بهذا الحديث لأنه مبين للأول (قوله كصيامها فرضا) أي بلامضاعفة كما قاله حج (قوله ولا فلا يختص) أي الفضل المذكور بما ذكره كراى بصيام رمضان وست من شوال لأن كل ست وثلاثين يوما بسنة وعبرة حج والمراد ثواب الفرض والالم يكن لخصوصية ستة من شوال معنى اذ من صام مع رمضان ستة غير ما يحصل له ثواب الدهر (قوله صوم دهر) ومع ندبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه كما قاله م (قوله أو فوت حق) أي له أو لغيره

(١٢ - (يجزى) - ثاني) فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم فيقول كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون فيكون فيه دليل على أن الأعمال تعرض على الله كل يوم أيضا اه تقرير شيخنا مرصني لكن ربما يقال ان الحديث المذكور ليس فيه دليل على عرض الأعمال وإنما فيه دليل على عرض الصلاة فقط

وعقد تسعين رواء البيهقي ومعنى ضيقت عليه أي عنه فلم يدخلها أولا يكون له فيها موضع (والا) بأن خاف به ذلك (كره) وعليه جل خبر مسلم لا صام من صام الا بد (كافراد) صوم يوم (جعة أو سبت أو أحد) بالصوم فانه يكره (بلا سبب) لخبر الشيخين لا يصم احدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده وخبر لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم رواء الترمذي وحسنه والحاكم

ومحجه على شرط الشيخين ولان اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الاحد فلو جمعها أو اثنين منها لم يكره لان المجموع لم يعظمه أحد أما اذا صامه بسبب كأن اعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما منها فلا كراهة كافي صوم يوم الشك وخبر مسلم لا تنصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم وقيس بالجمعة الباقي وقولي أو واحد بلا سبب من زيادتي (وكقطع نقل غير نسك) حج أو عمرة (بلا عذر) فانه يكره لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أما بعذر كساعة ضيف في الاكل اذا عز عليه امتناع مضيغه منه أو عكسه فلا يكره له لخبر الصائم المتطوع أنه يرتفعه ان شاء صام وان شاء أفطر رواء الحاكم وقال صحيح الاسناد وقيس بالصوم غيره من النقل اما نقل النسك فيحرم قطعه كما يأتي في باب مخالفته غيره في لزوم الانعام والكفارة

ولو مندوبا كذا قاله العلامة الرملي كحج ومقتضاء الكراهة مع فوت الحق الواجب قال شيخنا والذي يتجه في هذه حرمة تقديم الواجب على المندوب الا أن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم والظن فيحرم راجعه برماوى (قوله وعقد تسعين) لعل المعنى أشار بتسعين وهي أن يرفع الابهام ويجعل السبابة داخله تحتها مملوكة جدا حل وعش وانفسخين كناية عن الثلاثة أصابع المبسوطة لان كل اصبع فيه ثلاث عقد وكل عقدة بعشرة فتضرب في تسعة بتسعين وهذا اصطلاح للحساب قرره شيخنا ح ف وقيل ان التسعين كناية عن عقد السبابة لان كل عقدة ثلاثين وهو ظاهر قوله عقد (قوله والا كره) ظاهره وان كان الضرر مبيحا للتيمم وفيه نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فلعل المراد بالضرر هنا ما دون ذلك فراجع قل (قوله لا صام) دعاء أو خبر بمعنى النهي (قوله كافر ادخل) خرج نفس الصوم فهو مندوب برماوى بدليل صحة نذره ح ف (قوله فيما افترض عليكم) أي من قضاء ونذرا وكفارة قل (قوله لان المجموع الخ) وبه يرد ما زعمه الاسنوى من أنه لا وجه لاتقاء الكراهة اذا غايه الجمع أنه ضم مكروه لمكروه حل ويرد أيضا بأن المكروه الافراد ومع اضم زول قيل ولا نظير لهذا في أنه اذا ضم مكروه لمكروه آخر تفوت الكراهة شرح حج اه (قوله كأن اعتاد صوم يوم الخ) وظاهر كلامهم أن من فعله فوافق فطره يوما يسن صومه كالثنين والخميس يكون فطره فيه أفضل لينتم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم أن صومه له أفضل شرح حج وبالأول قال قل على الجلال لكن المعتمد ما بحثه بعضهم كما قرره شيخنا ح ف (قوله ولا تبطلوا أعمالكم) فتكون الاعمال خاصة بالمندوبة والنهي للتنزيه على كلامه ولو حلت الاعمال على الاعمال من الواجبة والمندوبة والنهي على الاعمال الشامل للتحريم والتنزيه لكان ظاهرا راجع (قوله كساعة ضيف) أي مسام شوري (قوله اذا عز) أي شق (قوله أمير) بالراء المهملة وروى أمين بالنون شوري (قوله وان شاء أفطر) واذا أفطر لم ينب على ما مضى ان خرج بفطره عذر والا تيب مر (قوله أما نقل النسك الخ) فيه أن الشروع فيه شروع في فرض الكفاية الا أن يقال يتصور الشروع في نفعه بما اذا كان الفاعل صيا أو ذن له وليه أو عبدا أو ذن له سيده حل لكن الحرمة خاصة بالبالغ الرقيق (قوله في لزوم الانعام الخ) أي فاشبه الفرض (قوله ولا يجب قضاؤه) خلافا للثلاثة لكنه يستحب خروج من الخلاف برماوى وقوله خلافا للثلاثة أي لوجوب انعامه عندهم ويرد عليهم قوله عليه الصلاة والسلام الصائم المتطوع الخ وتأويلهم الصائم يمر بالصوم وقولهم ان شاء صام أي ان شاء الصوم بعيد لان اسم الفاعل حقيقة في المتابس بالفعل (قوله هائي) بكسر النون وبالمهمز آخره مع التنوين واسمها فاخنة برماوى (قوله وحرم قطع فرض عيني) وهو من الكبار كما ذكره علماء الاصول برماوى (قوله وصلاة الجنازة) قال في الامداد لما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت يؤخذ من ذلك ان غير الصلاة مما يتعلق به حكمه ودفعه يجب بالشروع فيه وهو ظاهر فيمتنع الاعراض عن ذلك بعد الشروع نعم يتجه أن محل المنع من الاعراض ان كان لغير

بافساد بجماع (ولا يجب قضاؤه) ان قطعه لان أم هاني كانت صائمة صوم تطوع فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم عذر بين أن تفطر بلا قضاء وبين أن تتم صومها رواء أبو داود وقيس بالصوم غيره وذكر كراهة القطع مع قول غير نسك بلا عذر من زيادتي والاصل اقتصر على جواز قطع الصوم والصلاة (وحرم قطع فرض عيني) ولو غير فوري كأن لم يتعد بتركه لتلبسه بفرض وخرج بالعيني فرض الكفاية فالاصح وقال للغزالي وغيره انه لا يحرم قطعه الا الجهاد وصلاة الجنازة والحج والمرءة وقيل يحرم كالعيني

غيرها ولا قطع صلاة الجماعة على قولنا انها فرض كفاية لانه وقع في صفة لأصل والصفة يغتفر فيها مالا يغتفر في الأصل ولا يخفى بعد هذا القول وان صححه اتباع السبكي تبعاً لما صححه ابن الرفعة في المطلب في باب الوديعة وأشار فيه في باب اللقيط الى أن عدم حرمة بحث للإمام جرى عليه الغزالي والحاوي ومن تبعهما وبما تقرر علم أن تعبيرى بفرض عيني أولى من تعبيره بقضاء **﴿فرع﴾** لا تصوم المرأة تطوعاً وزوجها حاضر الا باذنه لخبر الصحيحين لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهداً الا باذنه

﴿كتاب الاعتكاف﴾ هو لغة اللبث وشرعاً اللبث بمسجد من شخص مخصوص بنية والأصل فيه قبل لأجاء آية ولا نبأشروهن وأتم عاكفون في المساجد وقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع والسجود رواه الشيخان (سن) الاعتكاف (كل وقت) لا إطلاق الأدلة

(قوله ما ثبت انه صلى الله

عذر بخلاف ما اذا تعب الحامل فترك الحمل لغيره أو الحافر فترك الحفر لغيره أو ترك الحامل الحمل لمن قصد البرك بالحمل أو كراهه بالحمل أو نحو ذلك من المقاصد المخرجة للترك عن أن يكون فيه هتك الحرمه فتأمل شو برى (قوله وانما لم يحرم) وارجع على قوله وقيل يحرم وكذا قوله ولا قطع صلاة الجماعة لكن ايراد الأول بالنظر لتعلم العلم الكفائي وبالنظر للعيني منه يرد على المتن فلا حسن جعل الايراد على القيل والمتن لكن رد الشارح للقيل بعد الايراد المذكور يدل على أنه وارد عليه فقط فتأمل (قوله على من آتس) بالمدى علم قال تعالى فان آتستم منهم رشداً أى علمتم (قوله لان كل مسألة) محصل الجواب أنه لا قطع فيه لان القطع انما يكون في شيء متصل ببعضه بعض كما قررر شيخنا (قوله عن غيرها) منه يعلم حرمة قطع المسئلة الواحدة برماوى وقل وقال ع ش قضيت حرمة قطع المسئلة الواحدة وليس مراداً لان الكلام في العلم الكفائي وهو لا يلزم بالشروع فيه نعم يحرم قطعها على هذا القيل (قوله بعد هذا القول) أى القائل بحرمة قطع فرض الكفاية أى المقابل لما بحثه الامام وجرى عليه الغزالي اذ يلزم عليه ان أكثر فرض الكفايات كالحرف والصنائع والقود تتعين بالشروع فيها ولا وجه له برماوى (قوله لا تصوم) أى يحرم عابها فعل غير الواجب من الصوم ومثل الصوم الصلاة كما يفيد كلام المصنف في كتاب النفقات وفي شرح شيخنا كحج ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها فليحرج حل (قوله المرأة) ومثلها الامة التى يباح له التمتع بها والكلام في أمة معدة للاستمتاع وأما الامة المعدة للخدمة غالباً فالظاهر جواز صومها قاله شيخنا ع ش برماوى (قوله تطوعاً) أى مما يتكرر كصوم الاثنين والخميس أما ما لا يتكرر كصوم عرفة وعاشوراء فلها صومه بلا اذن الا ان منها وكالتطوع القضاء الموسع برماوى (قوله حاضر) أى فى البلد ولو جرت عادته بان يغيب عنها من أول النهار الى آخره لا احتمال أن يطرأ له قضاء وطره فى بعض الاوقات على خلاف عادته ع ش (قوله الا باذنه) فان صامت بغير اذنه صح وان كان حراماً كالمصلاة فى دار مغسوبة وعلمها برضاها كاذنه لها برماوى وانما حرم مع كون قطع النفل جائزاً لانه باب قطع العبادة وان كانت نفلاً قال الماوردى ولو وقع زفاف فى أيام صوم تطوع معتاد ندب فطرها قال حل قوله الا باذنه أى الا فيما لا يتكرر فى العام كعرفة وعاشوراء وستة من شوال فلا يحتاج الى اذنه فيها نعم ان منعهما من ذلك لم تصم

﴿كتاب الاعتكاف﴾

وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم الآية شرح مر قال قل على الجلال كذا قالوا ولعل ذلك باعتبار معناه الذى يدل على أن نبرح عليه أى على عبادة العجل عاكفين وأما كونه بالهيئة المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الامة فراجع اه (قوله اللبث) أى الدوام على الشيء خيراً أو شرّاً وعبرة حج وهو لغة لزوم الشيء ولو شرّاً (قوله من شخص) أى مسلم عاقل خال عن حدث أكبر حل وتؤخذ الاركان من التعريف (قوله آية ولا تبأشروهن) هذه الآية وما بعدها لا تدلان الا على جواز الاعتكاف لا على ندبه فتأمل وقوله فى المساجد متعلق بما كفون لا بتبأشروهن لان مباشرة المعتكف تحرم حتى خارج المسجد أيضاً اذا خرج لنحو قضاء الحاجة وغير المعتكف ممنوع من المباشرة فى المساجد فتعين أن يكون ذكرها لا شترائط صحة الاعتكاف فانه لا يصح الا فى المساجد اه ز يادى ملخصاً (قوله وعهدنا الى ابراهيم) هذا انما يأتى على أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا ورد فى شرعنا ما يقرره وقوله أن طهرا بيتى أى زهاه عما لا يليق به ع ش (قوله كل وقت) أى

عليه وسلم الخ) وكذا قوله اعمرأوف بتذكرك وكان بذريعة اه سم (قوله وقد يقال الحكمة المذكورة الخ) وعلى هذا الوجه لا تبرى فتأمل (قوله أى لمن اطلع عليها) هو قيد فى كل فضلها لان أصل كون العمل فيها غير من العمل فى ألف شهر كما أوضحه بقوله وهو محمول الخ

حتى أوقات الكراهة وان تحراها ولو بلا صوم أو ليل وحده كما سيأتي خلافاً للإمامين مالك وأبي حنيفة
فإن شرطه الصوم عندهما ويرد عليهما ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأول من شوال
وفيه يوم العيد قطعاً وهو لا يقبل الصوم اتفاقاً قول علي الجلال (قوله وفي عشر رمضان الأخير) ليس
هذا مكرراً مع ما مر أي قوله لاسيما في العشر الأخير اذ ذلك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم
عليه بكونه أفضل من غيره مر وقال البرماوي أعاده هنا لبيان طلب ليلة القدر فلا يشكر روم ذكره
في الصوم اهـ (قوله أفضل منه) أي من نفسه (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف فصل شرط وجوبه
إسلام ع ش (قوله وقالوا في حكمته) أشار بذلك أعني التبري إلى أن ما ذكر ليس بظاهر لأنه صلى
الله عليه وسلم كان إذا فعل فعل بر واطب عليه فيحتمل أن مواظبته كانت لأجل كونه عمل بر فتأمل
وقد يقل الحكمة المذكورة لاختيار العشر للمواظبة على اعتكافه وهذا أنسب مما قبله شوبري
وهذا بحسب ما فهمه المحشي من أن الضمير في حكمته راجع للمواظبة وهو بعيد بط الشرح بالمتن
لأن المتبادر أنه حكمته للأفضلية لكن ظاهر المتن أن قوله ليلة القدر علة للأفضلية فأشار الشارح إلى أن
هذه حكمته وإن العلة هي المواظبة وقال شيخنا الشيخ عبد ربه وجه التبري أنه يقتضي أنه إذا
رأها في أول ليلة من العشر لا يسن له قيام بقيته وليس كذلك بل يسن قيام الليالي المذكورة مطلقاً وإن
رأها في أول ليلة شكر الله تعالى وقيل وجه التبري أن هذه الحكمه إنما تأتي على مختار الإمام أن ليلة
القدر منحصرة في العشر الأخير (قوله في حكمته) أي حكمته كون الاعتكاف في العشر الأخير
أفضل (قوله أي العمل فيها) ولو قليلاً أي لمن اطاع عليها حل وهو محمول على الثواب الكامل (قوله في
ألف شهر) وهي ثلاث وثمانون سنة وثلاث برماوي نقل في المواهب القسطانية عن بعضهم أن ليلة مولده
أفضل من ليلة القدر وأيد ذلك بأمر فليحذر شوبري ورد ذلك بأن ليلة القدر لم تكن حينئذ لأنها
من خصائص هذه الأمة فكيف التفضيل بين موجود ومعدوم لأن المراد ليلة مولده لا نظيرتها من كل
عام ويمكن أن يجاب بأن المراد تفضيلها على ليلة القدر لو كانت موجودة اذ ذلك وقوله ليس فيها ليلة القدر
والألم تفضل الشيء على نفسه وغيره بما رتب قال قل ظاهر كلامهم أن الألف كاملة وإنها تبدل ليلة القدر
بليلة غيرها ويحتمل نقصها منها والظاهر أن المراد بالشهور العربية لأنها المنصرف إليها الاسم شرعاً
(قوله من قام الخ) فإن قلت لفظ قام ليلة القدر هل يقتضي قيام تمام الليلة أو يكفي أقل ما ينطلق
عليه اسم القيام فيها قلت يكفي الأقل وعليه بعض الأئمة حتى قيل بكفاية أداء فرض العشاء في جماعة
عن القيام فيها لكن الظاهر منه عرفاً أنه لا يقال قام الليلة إلا إذا قام كلها أو أكثرها فإن قلت ما معنى القيام
فيها اذ ظاهراً غير مراد قطعاً فالتقيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله قانتين وهو حقيقة
شرعية فيه كرماني على البخاري في باب الإيمان شوبري (قوله إيماناً) أي تصديقاً بأنها حق
وطاعة (قوله واحتساباً) أي طلباً لرضا الله تعالى وثوابه وهم منصوصون على المفعول لأجله أو على
التمييز والحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فهم حالان متداخلان أو مترادفان برماوي وفيه
أن العطف يمنع كونها متداخلة (قوله من ذنبه) أي من صغائر ذنبه بقرينة التقييد في بعض الأحاديث
بما اجتنب الكبائر والنسكتة في وقوع الجزاء ما ضياع أنه في المستقبل ييقن الوقوع فضلاً عن الله
تعالى على عباده برماوي وهذا الحديث دليل على فضلها لا على ما قبله من أن العمل فيها خير الخ لأنه
وارد بالقرآن فلا معنى للاستدلال عليه وأيضاً هو لا ينتج وقال بعضهم كان الأنسب في الحديث العطف
لأنه مسوق لما سبقت له الآية فتأمل (قوله وميل الشافعي) هو مبتدأ خبره إلى أنها ليلة حاد الخ (قوله
فذهب) المناسب ومذهبه بدون تفرع لعدم تفرعه على ما قبله وقوله إنها تلزم ليلة بعينها أي من ليالي

(وفي عشر رمضان الأخير)
أفضل) منه في غيره لمواظبته
صلى الله عليه وسلم على
الاعتكاف فيه كما مر في
خبر الشيخين وقالوا في
حكمته (ليلة) أي لطلب
ليلة (القدر) التي هي كما قال
تعالى خير من ألف شهر أي
العمل فيها خير من العمل
في ألف شهر ليس فيها ليلة
انقدر وقال صلى الله عليه
وسلم من قام ليلة القدر إيماناً
واحساباً غفر له ما تقدم من
ذنبه ورواه الشيخان وهي
في العشر المذكور (وميل
الشافعي رحمه الله إلى أنها
ليلة حاد أو ثالث وعشرين)
منه دل الأول خبر الشيخين
والثاني خبر مسلم فكل ليلة
منه عند الشافعي محتملة
لها لكن أرجاها ليالي الوتر
وأرجاها من ليالي الوتر ما
نقلناه عنه فذهب إمامنا
ليلة بعينها وقال المزني وابن
خزيمة وغيرهما إنها تقتل

كل سنة الى ليلة جمعاء بن
الاخبار قال في الروضة وهو
قوى واختاره في المجموع
والفتاوى وكلام الشافعي
في الجمع بين الاحاديث
بقتضيه وعلامتها طلوع
الشمس صبيحتها يضاء
ليس فيها كثير شعاع
(وأركانه) أربعة أحدها
(نية) كغيره من العبادات
(وتجب نية فرضية في
نذره) ليميز عن النفل
والصرح بوجودها من
زيادتي (وان أطلقه) أي
الاعتكاف بأن لم يقدر له
مدة (كفته نية) وان
طال مكثه (لكن لو خرج
من المسجد بقيت زنته
بقولي) بلا عزم عود وعاد
جهد) هاتين وما سواهما خرج
لتبر زام لغيره لان ما مضى
عبادة نامية فان عزم على
العود كانت هذه العزيمة
قائمة مقام النية

(قوله ولم يجعل ذلك لاقل
الاعتكاف) ان قيل قد
جعل لاقله قدر او هو فوق
الطمأنينة الا ان يرا في
قوله لاقل الركوع أي وأكمل
وأما الاعتكاف فهو وان
جعل له أقل لم يقدر له أكل
اه شيخنا بزيادة (قوله
بخلاف الصلاة) لاجابة
اليه في تمام الجواب (قوله
بخلاف من خرج لعذر لا
يقطع التتابع) أي وقد قيد
بمدة متتابعة

العشر معناه أنها اذا كانت في الواقع ليلة حادي وعشرين مثلاً تكون كل عام كذلك لا تنتقل عن هذه
الليلة وهذا هو الراجح فن عرفها في سنة عرفها نياماً بعد هوائها اسميت بذلك لعل قدرها أول شرفها
أول فصل الاقدار فيها كاقيل وتري حقيقة ويندب ان رآها كتبتها ويندب احياؤها كما في العيد
وبتأ كدهنا انهم انك عفو كرم تحب العفو فاعف عنا (قوله كل سنة) لو ترك هذا القيد كان
أولى ليدخل توافق سنتين أو أكثر في ليلة واحدة مع ان التوافق فيها محقق بكثرة الاعوام اما مع التوالي
أو التفرق قل (قوله الى ليلة) أي من العشر المذكور مطلقاً أو من مفرداته كما اختاره الغزالي وغيره
وقالوا انما تعلم فيه باليوم الاول من الشهر فان كان أوله يوم الاحد والاربعاء فهي ليلة تسع وعشرين
أو يوم الاثنين فهي ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم
الاثنين فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن
ومذبلت من الرجال ما فانت ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة برماوي وقل (قوله وعلامتها طلوع
الشمس) ويستمر ذلك الى أن ترتفع كرم كما قاله المناوي وعبارة قل على الجلال وعلامتها عدم
الحرو والبرد فيها ويندب صوم يومها بناء على أنها غير محصورة في رمضان وكثرة العبادة فيه وعلامته
طلوع شمس من كسرة الشعاع لما قيل من كثرة تردد الملائكة فيه ويستفاد بعلامتها أي مع فوائها
معرفتها في باقي الاعوام بناء على أنها لا تنتقل الذي هو الاصح وعبارة ع ش وفائدة معرفة علامتها
بعد فوائها طلوع الفجر أنه يسر أن يكون اجتهاده في يومها كاجتهاده فيها م وعليه فهل العمل في
يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها صبيحة يوم قدر قياسي على ان ليلة ظاهراً تشبهه أنه كذلك
الا أنه يتوقف على ثقل صريح فلا راجع (قوله وان أطلقه) أي في ارادته أو نذره بأن أراد اعتكافاً
وأطلق أو نذره فهو شامل للفرض والنفل فقوله كفته نية أي عن تجديد نية دليل قوله لكن الخ فلا
ينافي أنه يجب التعرض للفرضية في المنذور زيادة على أصل النية وحاصله أن المراتب ثلاثة اما أن
يطاق أو يقيد بمدة غير متتابعة أو متتابعة وعلى كل اما أن يكون مندوراً أو لا وإذا كان مندوراً خرج
من العهدة بقدر لحظة فلو زاد عليها وقع قدر لحظة منه فمضوا الباقي مندوباً قياساً على الركوع
اذا طوله كذا قيل واعتمد ع ش وقوع السكك واجبا هنا وفرق بين الركوع بأن الشارع جعل
لاقل الركوع قدر معلوما ولم يجعل ذلك لاقل الاعتكاف كما قررته ح ف (قوله بلا عزم عود) أي
للاعتكاف (قوله لزوما) أي يلزمه ذلك لصحة اعتكافه ان أراد (قوله فان عزم على العود)
استشكله الشيخان من حيث ان هذا العزم السابق لم يقترن بأول العبادة لكن النووي خالف ذلك في
شرح المذهب فقال ان الاكتفاء هو الصواب لان نية الزيادة وجدت قبل الخروج فصار كمن نوى ركعتين
ثم نوى قبل السلام زيادة اه أقول قد يفرق باتصال الزيادة بالمزيد عليه في مسألة الصلاة الا أن يقال
الخروج لا ينافي الاعتكاف بخلاف الصلاة سم وقوله لان نية الزيادة عبارة حج لان نية الزيادة
وجدت قبل الخروج فكانت كنية المدين معاولودخل بعد عزمه وخروجه لم يجد آخر صار معتكفاً
فيه فلو أراد الخروج منه فان عزم على العود كفي عزمه عن النية بعد عوده والا انقطع اعتكافه ولا
بد من تجديد النية ان أراد وهكذا شو برى وقوله فان عزم على العود أي للاعتكاف واذا جامع بعد
خروجه لم يجب تجديد النية اذا عاد لانه غير مناف للنية قياساً على الصائم اذا نوى ليلاً ثم جامع ليلاً فانه
لا يجب عليه تجديد النية بخلاف من خرج لعذر لا يقطع التتابع فانه اذا جامع خارج المسجد يبطل
اعتكافه لانه معتكف بخلاف من خرج عازماً على العود فان زمن الخروج لا يعتكاف فيه أصلاً
هذا ما بحث اه زى والباحث لذلك الشيخ الرملي وقوله لانه غير مناف للنية قياساً على الصائم الخ فيه نظر

اذ كيف يكون الجامع غير مناف للنية مع كون الشخص معتكفا حكا حال خروجه المذكور كما يدل عليه قول الشارح كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية وكيف يقاس على الصائم مع كون الصائم غير صائم حكا للافه وقياس مع الفارق وقول زى لا اعتكاف فيه أصلا غير ظاهر فالظاهر أن الجامع يجب عليه تجديد النية اذا عاد بعد جماعه لا اعتكاف تأمل وراجع (قوله ولو قيد بمدة) أي غير متتابعة أخذ بما يأتي فالصور أربعة لان المدة اامة تابعة أو لا مندورة أو لا استثنى منها صورة بقوله لان الخ (قوله جدد النية) ظاهره أنه لا يكفي العزم هنا كالتى قبلها وهو ما نقل أن شيخنا لم يأتى به وعليه فما الفرق بينهما تأمل وفي بعض الحواشي لابن عبيد الحق أنه يكفي العزم هنا بالاولى فليحذر شوبرى وبه قال قل على الجلال ثم قال وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك اه وعبارة مر جدد ولو عزم على العود فتأمل وقوله بالاولى لانه اذا كان العزم كافيا في الاعتكاف المطلق عن المدة فيكون في المقيد بمدة بالاولى وقرر شيخنا ح ف كلام الشوبرى الاخير (قوله لقطع الاعتكاف) أي لا يكون زمنه محسوبا من زمن الاعتكاف حل وح ف (قوله فهو كاستثنى) أي لفظا ولا فهو مستثنى شرعا للمنى اعتكاف ما عدا ذلك الزمن فان جامع حال خروجه بطل اعتكافه لانه معتكف فيه حكا حل وبه حصل الفرق بينه وبين المسئلة السابقة (قوله لا يقطع التتابع) كالتبرز والمرض والحيض وحيت يقال لنا معتكف في غير مسجد حل (قوله فلا يلزمه تجديد الخ) ويلزمه مبادرة العود عند زوال عذرهما فان أخر عا ماعا لالما لقطع التتابع (قوله لشمول النية جميع المدة) أي مع كونه معتكفا حكا في زمن الخروج بخلاف ما تقدم في قوله ولو قيد بمدة الخ فان النية وان شملت جميع المدة لكنه ليس معتكفا حكا زمن الخروج كما قررر شيخنا والضابط أنه متى بقيت النية ولم يجب تجديد بها كان معتكفا حكا في خروجه وذلك في ثلاث صور في الاطلاق اذا عزم على العود وفي التقييد بالمدة من غير نذر تنابع اذا خرج للتبرز وفي التقييد بها متتابعة اذا خرج لما لا يقطع التتابع (قوله ولا يجوز اعتكاف المرأة) استشكل ذكرهما هنا لان الكلام في النية والانساب ذكرهما في الركن الرابع وهو المعتكف وقد يجاب بأن ذكرهما هنا لبيان أن صحة النية لا تتوقف على كونه طاعة بل تصح ولو عصي به كالمرأة بغير الاذن والرفيق كذلك فله تعلق بالنية وبأنه تخصيص لاستحبابه في كل وقت فكأنه قال تستحب نيته كل وقت الا المرأة والعبد فبعد الاذن لهما شوبرى (قوله الا باذن الزوج والسيد) لان منفعة العبد مستحقة لسيدة والمتنع مستحق للزوج نعم ان لم يفوتا عليهما منفعة كأن حضرا المسجد باذنها فتويا لا اعتكاف فلا ريب في جوازه كما نبه عليه الزركشى شرح الروض (قوله ومسجد) ومنه وشنه ورحبته القديمة ومنه ما ينسب اليه عرفا من نحو سابط أحد جناحيه على غير المسجد وفي حاشية شيخنا الصحة فيه من غير تقييد وفي حج عدم الصحة كذلك والوجه الاول فراجعه قل ويصح على غصن شجرة خارجه وأصلها فيه كعكسه والمراد به الخالص فلا يصح في المشاع وان طلبت له التحية ويفرق بينهما بان الغرض منها تعظيم وهو حاصل مع ذلك ولو شك في المسجدية اجتهد وليس منه ما أرضه مملوكة أو محتكرة نعم ان بني فيها دكة ووقفت مسجدا صح فيها وكذا منقول أثبت ووقفه مسجدا ثم نزعها ولا يصح فيها بنى في حريم النهر قل على الجلال وقوله ويصح على غصن شجرة الخ أي بخلاف الوقوف بعرفات فلو وقف على غصن في هواها وأصله خارج عنها أو عكسه فلا يكفي فان وقف على غصن فيها وأصله في أرضها كفى لان الاعتبار هناك بالأرض وسيأتى التنبيه على ذلك (قوله ولو هي للصلاة) هذه الغاية للرد على القول القديم القائل ان للمرأة أن تعتكف في المحل الذي هيأه للصلاة في بيتها بخلاف الرجل والخنثى

(ولو قيد بمدة) كيوم أو شهر (وخرج لتبرز وعاد جدد) النية أيضا وان لم يطل الزمن لقطعه الاعتكاف بخلاف خروجه لتبرز فانه لا يجب تجديدها وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالمستثنى عندانية (لان نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع وعاد) فلا يلزمه تجديد سواء أخرج لتبرز أم لغيره لشمول النية جميع المدة ولا يجوز اعتكاف للمرأة والرفيق الا باذن الزوج والسيد (و) نأنيها (مسجد) لا تنابع رواء الشيخان فلا يصح في غيره ولو هي للصلاة (والجامع أولى) من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه ولتلاصقها مع الخروج للجمعة وخروجا من خلاف من أوجبه بل لو نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجامع لان خروجه لها يبطل تنابعه (ولو عين) النادر (في نذره)

الرجال الا الى ثلاثة مساجد
مسجدي هذا والمسجد
الحرام والمسجد الأقصى
رواه الشيخان (ويقوم
الاول) وهو مسجد مكة
(مقام الاخيرين) لمزيد
فضله عليهما وتعلق النسك
به (و) يقوم (الثاني) وهو
مسجد المدينة (مقام
الثالث) لمزيد فضله عليه
قال صلى الله عليه وسلم
صلاة في مسجدي هذا
أفضل من ألف صلاة فيما
سواه الا المسجد الحرام
وصلاة في المسجد الحرام
أفضل من مائة صلاة في
مسجدي رواه الامام أحمد
وصححه ابن ماجه فلم أنه لا
يقوم الاخيران مقام الاول
ولا الثالث مقام الثاني وأنه
لوعين مسجدا غير الثلاثة
لمتعين ولوعين زمن
الاعتكاف في نذر تعين
(و) ثالثها (لبت قدر يسمى
عكوفاً) أي إقامة ولو بلا
سكون بحيث يكون زمنها
فوق زمن الطمأنينة في
الركوع ونحوه فيكنى التردد
فيه لا المرور بل لبت ولو نذر
اعتكافاً مطلقاً كفاه لحظة
(و) رابعها (معتكف
وشرطه اسلام وغفل
وخلق عن حدث أكبر)
فلا يصح اعتكاف من

لان المرأة عورة بخلافها شيخنا وعلى القول القديم هلا جعل الخنثى كالمرأة عملاً بالاحوط في حقه
(قوله مسجد مكة) المراد بمسجد مكة والمسجد الحرام الكعبة وما حوطا من جميع المساجد الا المطاف
خاصة خلافاً للجوزي متمسكاً بقوله حوطاً قال والام يكن له فائدة حتى لو نذر الاعتكاف في الكعبة
أجزأه المسجد حوطاً وان اتسع والمراد بمسجد المدينة ما كان موجوداً في زمنه صلى الله عليه وسلم
ويحتاج للفرق بينه وبين المسجد الحرام حيث لم تقيد بالوجود في زمنه صلى الله عليه وسلم حل
والفرق أنه في الخبر أضاف صلاة في مسجدي هذا فلم يتناول ما حدث بعده وفي الاول عبر بالمسجد
الحرام والزيادة تسمى بذلك فتأمل شوي رى (قوله قال صلى الله عليه وسلم) دليل على مزيد فضلها
(قوله لا تشد الرجال) هذا خبر بمعنى الهي والمراد لا تشد للصلاة كما قال بعضهم أي فهو وارد في
المساجد بالنسبة للصلاة لان المساجد بعد المساجد الثلاثة منها في الفضل بالنسبة لها فلا معنى للرحيل
الى مسجد آخر ليصلي فيه اه من ذنائب الملوك فلا ينافي أنه ينبغي شد الرجال لغير هذه الثلاثة لاجل
الزيارة كشدها لزيارة سيدي أحمد البدوي لان الشد لمن في المكان لا للكان خلافاً لبعض الخوارج
حيث تمسكوا بظاهر الحديث على عدم سن زيارة الاولياء بعدم موتهم شيخنا ح ف ومثل الصلاة
الاعتكاف (قوله الا المسجد الحرام) أي والاقصى فإنه ليس أفضل من الأقصى الا بصلاتين فقط
وصلاة في المسجد الأقصى أفضل من خمسمائة فيما سواه غير المسجد الحرام ومسجد المدينة فالصلاة في
مسجد المدينة كصلاتين في الأقصى وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مسجد المدينة بمائة
وفي الأقصى بمائتين حل ويؤخذ من الحديث أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف
صلاة في غير المديني والأقصى م ر وقال حج الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف ألف صلاة ثلاثاً
في غير المسجدين اه برماوى والمراد بالمسجد الكعبة وما حوطا من أطراف المسجد ولا يتعين جزء
من المسجد بالتعيين وان كان أفضل من بقية الاجزاء فلو نذر اعتكافاً في الكعبة أجزأه في أطراف
المسجد على المعتمد اه شرح م ر ما خصا (قوله ولبت قدر يسمى عكوفاً) فلو دخل المسجد قاصداً
الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع جلوسه أو لبتة عقب دخوله قدرا
يسمى عكوفاً تكون النية مقارضة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر اعدم مقارنة
النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع (أقول) وينبغي الصحة مطلقاً أي سواء كان ما كشاً أو سائراً
مع الترددات تحرر بهم ذلك على الجنب حيث جعلوه مكشاً أو بمنزلة ع ش على م ر بخلافه مع المرور
بأن يدخل من باب ويخرج من آخر وهو المسمى باعبور فلا تصح النية حينئذ لانه لا يسمى اعتكافاً
شيخنا (قوله فيكنى التردد فيه) ان قلت كيف هذا مع قوله لبت قدر مع أن التردد لبت فيه فكان
المناسب عطف التردد على اللبت كما هو عبارة المحلى ونصه وبحث قدر يسمى عكوفاً وتردد فيه فتأمل
شيخنا ولعل الشارح أطلق اللبت على ما يشمل التردد بدايه قوله ولو بلا سكون فتأمل (قوله ومن لا
عقل له) ومحل عدم الصحة في المعنى عليه في الابتداء فان طرأ على الاعتكاف لم يبطر ويحسب زمنه من
الاعتكاف كما سيأتي شرح م ر (قوله وحرمة مكث الخ) أي من حيث المكث فلا يقال حرمة اللبت
بالمسجد توجد بمسجد وقف على غيره ومن حرم عليه دخول المسجد له قروح سيالة ناووت المسجد مع
صحة الاعتكاف لان حرمة ذلك ليست من حيث المكث حل وصرح م ر بانه لا يصح اعتكاف من به قروح
سيالة وقضية كلام الشارح رحمه الله انه لو جازله المكث اضرورة اقتضته صحة الاعتكاف ولو قيل
بعدم الصحة لم يكن بعيدا لعدم أهليته لذلك كما قاله ع ش (قوله وينقطع الاعتكاف) أي لا يكون

انصف بضد شيء منها لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل له وحرمة مكث من به حدث أكبر بالمسجد وتعييرى بخلو عن حدث أكبر اعم من

قوله والنقاء من الحيض والجنابة (وينقطع) الاعتكاف (كتتابعه برودة

وسكر ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غالباً) بخلاف ما لا تخلو عنه غالباً كشهري (وجنابة) مفطرة للصائم أو غير (مفطرة) ولم يبادر بطهره وإن طرأ شيء من ذلك (٩٦) خارج المسجد لتبرز أو نحو من نافذة كل منها العبادة البدنية (لا) بجنابة (غير

زمنه محسوباً حل أي فيكون المعنى وينقطع استمراره أي فإذا نذر شهر أمثلاً مبهماً ثم إنه صدر منه واحد من هذه الأشياء أي الردة وما بعدها فإن زمنه لا يحسب من الشهر فإذا زال نذر على ما مضى وقوله كتابعه أي إذا نذر شهر أمثلاً متتابعاً ثم إنه صدر منه واحد من الأشياء المذكورة انقطع تتابع الاعتكاف فإذا زال استأنف الشهر ومعلوم أنه يلزم من انقطاع التتابع انقطاع أصل الاعتكاف ولا يلزم من انقطاع أصل الاعتكاف انقطاع التتابع كما قررره شيخنا كرم من الجنون فإنه يقطع الاعتكاف بمعنى أنه لا يحسب زمنه ولا يقطع تتابعه كما أتى (قوله وسكر) أي بتعد أمان غير المتعدي فيشبهه كما قاله الأذرعى أنه كالغصم عليه اه شرح مر (قوله بخلاف ما لا تخلو عنه غالباً) ضبط جمع المدة التي لا تخلو عنه غالباً أكثر من خمسة عشر يوماً وتبعهم المصنف ونظر فيه آخرون بأن الثلاثة والعشرين والأربعة والعشرين تخلو عنه غالباً أذهي غالب الطهر فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها مع أن الضابط المذكور يقتضي أنه لا يقطعها ويوجب عنه بان المراد بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض وبوجهه بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت مروة لطروق الحيض فعذرت لاجل ذلك وإن كانت نحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لأن ذلك الغالب قد ينحرم ألا ترى أن من نحيض أقل الحيض لا ينقطع اعتكافها إذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع أنه يمكنها البقاء في زمن طهرها فكذلك هذه لا يلزمها إيقاعه في زمن طهرها وإن وسعه شرح مر (قوله كشهري) هذا واضح في الحيض دون النفاس حل (قوله لمنافاة كل منها العبادة) فيه أن هذا التعليل يأتي في الجنابة الآتية وما بعده مع أنها لا تقطع التتابع وأجيب بأنه عارضه وجود العذر فيها تأمل فالعلة ناقصة فالمراد لمنافاة كل منها العبادة مع عدم العذر كما أشار إلى ذلك بقوله بعد العذر (قوله ولا جنون) لم يتعد بسببه فلا يقطع الاعتكاف ولا يتابعه أي مجموع ذلك فلا ينافي أنه يقطع الاعتكاف المعلوم ذلك من قوله الآتي أنه لا يحسب زمنه حل (قوله إن تعذر طهره فيه بلا مكث) بأن لم يمكن أصلاً أو أمكن مع المكث لأن تعذر بمعنى لم يمكن فيصدق بصورتين نفي المقيد مع القيد ونفي القيد وحده (قوله والا) بأن لم يتعذر بأن أمكن بلامكث كان غطس بركة فيه وهو ماش أو عائم أو عجز عن الخروج زى مع زيادة (قوله وبحسب زمن انغماء) أي مادام ما كذا بالمسجد ومعلوم أنه لا ينقطع التتابع حل (قوله وإن لم يقطع الاعتكاف) أي تتابعه والا فالجنون يقطع الاعتكاف بمعنى أنه لا يحسب زمنه كما قررره شيخنا (قوله كجنون) أي وجنابة غير مفطرة إن بادر بطهره (قوله ليس على المعتكف) ولأن الأصل عدم الاشتراط برماوى (قوله يوم صومه) أي تمامه (قوله أم غيره) ولو نقلا لكان بشرط أن ينوي قبل الفجر أو معه حل ومثله في قل ووجه ذلك تحقق كونه صائماً من أول النهار اذ لو نواه في أثناء النهار لم يصدق عليه أنه صائم حقيقة جميع نهاره المعتكف فيه كما لا يخفى (قوله وليس له أفرا أحدهما) الأنسب وليس له أفراده أي الاعتكاف عن الصوم لأنه الملتزم رشيدى فالمراد بالاحد الاعتكاف فقط (قوله لزماه وجمعهما) هلا قال لزماه جمعهما ولا حاجة للعطف وقد يقال لو أتى بذلك لا يستفاد منه لزومه ما عاوانما يستفاد منه لزوم الجمع فقط فتأمل (قوله أي الاعتكاف) ولو لحظ حل (قوله لأن الحال) غرضه الفرق بين الصورة الأولى وهي قوله ولو نذر الخ كائن يقول لله على اعتكاف يوم أنا فيه صائم وبين الصورة الثانية وهي قوله أو أن يعتكف الخ كائن يقول لله على اعتكاف يوم صائماً من حيث أنه في الأولى يلزمه الاعتكاف في يوم

مفطرة إن بادر بطهره) بخلاف ما إذا لم يبادر (ولا جنون وانغماء) للعذر وقولي لا غير مفطرة أعم من قوله ولو جامع ناسياً فكجماع الصائم وقولي نحو مع إن بادر من زيادتي (ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد) لأن مكثه به معصية إن (تعذر طهره فيه بلامكث) والا فلا يجب خروجه بل يجوز ويلزمه أن يبادر به كيلا يبطل تتابع اعتكافه وتعييرى بما ذكر أعظم من تعبيره بالحيض والجنابة والغسل وقولي بلامكث من زيادتي (ويحسب من الاعتكاف) زمن انغماء كالنوم (فقط) أي دون غيره مما مر وإن لم يقطع الاعتكاف كجنون ونحو حيض لا تخلو المدة عنه غالباً لمنافاته له (ولا يضرت زينة) بطيب ولبس ثياب وترجيل شعر (وفطر) بل يصح اعتكاف الليل وحده بناء على أنه لا يشترط فيه الصوم وهو مانص عليه الشافعى في الجديد لخبر ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف

يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه سواء كان صائماً عن رمضان أم غيره وليس له أفراداً أحدهما عن الآخر (أو أن يعتكف صائماً أو عاكساً) أي أو أن يصوم معتكفاً (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لأنه التزمهما هو

لان الحال قيد في عاملها
ومبينة طيئة صاحبها بخلاف
الصفة فانها مخصصة
لوصفها (و) لزمه
(جمعهما) لانه قربة فلزم
بالنذر كالونذر ان يصلي كذا
بسورة كذا وفارق ما لونذر ان
يعتكف مصليا أو عكسه
حيث لا يلزمه جمعهما بان
الصوم يناسب الاعتكاف
لاشترائهما في الكف
والصلاة أفعال مباشرة لا
تناسب الاعتكاف ولونذر
القران بين حج وعمره فله
تفريقهما وهو أفضل
(فصل) في الاعتكاف
المنذور (لونذر مدة) ولو
غير معينة (وشرط متابعتها)
كله على اعتكاف شهر أو
شهر كذا متابعا (لزمه)
تتابعها (أداء) مطلقا
(وقضاء) في المعينة لا لزمه
ايه لفظا فان لم يشترطه لم
يلزمه الا في أداء المعينة
وان نواه لا يلزمه كالونذر
أصل الاعتكاف بقلبه ولو بشرط
التفريق خرج عن العهدة
بالتتابع لانه أفضل (أو) نذر
(يومالم يحز تفريقه) لان
المفهوم من لفظ اليوم
المتصل نعم لو دخل في أثناء
يوم واستمر الى مثله من
اليوم الثاني فعن الاكثرين
الاجزاء وعن أبي اسحق
خلافه قال الشيبخاني

هو فيه صائم دون الصوم فلا يلزمه وفي الثانية يلزمه معافى الشارح بينهما بقوله لان الحال قيد في
عاملها أي في الصورة الثانية وقوله بخلاف الصفة الخ أي في الصورة الاولى ولكن قد يتأمل قوله ومبينة
طيئة صاحبها فان الصفة كذلك مبينة طيئة موصوفها كذا قرر شيخنا عشاوي الا أن يقال العلة
مجموع الامرين والقصد منهما التخصيص قال العلامة الشوري نقل عن ابن قاسم قد يقال هذا لا
يقتضي لزوم الصوم حتى لا يكفي صوم نحو رمضان اه وكان الاولى تأخير التعليل عن قوله وجمعهما كما
قاله الرشيدى على مر لانه لا ينتج لزومهما وانما ينتج وجوب جمعهما فتأمل لكن مع ضم قيد آخر
في العلة بان يقال مع كون الحال مناسبة لعاملها ليفارق لله على أن أعتكف مصليا حيث لا يلزمه جمعهما
لان الصلاة غير مناسبة للاعتكاف لان شأنه المكث (قوله أيضا لان الحال قيد) أي مع كونها من
فعل المأمور فلا يقال لا يلزم من الامر بالشئ الامر بقيدته لان محله ان لم يكن من فعل المأمور ولا من
نوع المأمور به كما تقدم في مسح الخفين وما هنا من فعل المأمور (قوله بخلاف الصفة) والضابط انه
اذا نذر عبادة وجعل عبادة أخرى وصفا لها فان كان بينهما مناسبة كالاغتكاف والصوم فان كلا
منهما كف وجب جمعهما والا كالاغتكاف والصلاة فلا لان الصلاة فعل والاغتكاف كف فلا يجب
جمعهما شورى (قوله وجمعهما) وبحث الاسنوى الا كتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيما ذكر
ونحوه وهو كما قال وان كان كلامهم قد يوههم خلافه لان اللفظ يصدق على القليل والكثير كما قاله مر
وبرماوى (قوله لانه قربة) أي مع المناسبة بينهما فلا يرد ما لونذر أن يعتكف مصليا حيث لا يلزمه
جمعهما وان دفع ما يقال ان التعليل لا ينتج لزوم الجمع (قوله لا يلزمه جمعهما) كيف هذا مع ان الحال
تفيد المقارنة (قوله ولونذر القران) ذكر هذا فعلمنا يتوهم من وجوب الجمع بين الاعتكاف والصوم
أه يجب الجمع بين الحج والعمره اذا نذر القران بينهما لا اشترا كهما في ان كلا منهما منك ع ش (قوله
فله تفريقهما) أي ولا يلزمه دم ع ش

(فصل في الاعتكاف المنذور) (قوله ولو غير معينة) المراد بالمعين ما قابل المبهم حل (قوله وشرط
تتابعها) أي لفظا وهذا الاحتاج له في المعينة الا بالنسبة للقضاء كما يدل عليه كلامه بعد (قوله مطاقا)
أي في المعينة وغيرها (قوله في المعينة) انما قيد بالمعينة لان غيرها يستحيل تصور قضائها بينهم
من كلامه ان اشتراط التتابع في المعينة لا فائدة له الا في قضائها (قوله وان نواه) أتى به لدوله كولو
نذرا حل وفيه نظر وقال الاطفيحي انه مفهوم قوله وشرط متابعتها أي باللفظ وعبارة حج
وان نواه لان مطلق الزمن كأربع أو عشرة أيام صادق بالتفرق أيضا اذا تعين التوالى في الأكل
شهر لان القصد من المعين الهجر ولا يشقق بدون التتابع اه قال شيخنا الشمس الحنفى وفارق
ما لونذر اعتكاف أيام كثلاثة مثلا حيث تدخل ليالى ان نواه او كذا العكس بان نذرا اعتكاف
ثلاث ليال مثلا حيث تدخل الايام ان نواه بان المنوى من جنس المنذور بخلاف ما نحن فيه فان
التتابع ليس من جنس المدة اه ومثله في زى (قوله خرج عن العهدة بالتتابع) لانه أفضل وفارق
ما لونذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن العهدة بالتوالى كعكسه بان الشارع اعتبر في الصوم التفرق
مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق أصلا مر (قوله لان المفهوم من
لفظ اليوم) يشعر بان الكلام حيث أطلق أمالو أراد قدر اليوم فانه يكفيه قدره ولو من أيام
لان غاية أنه استعمل اليوم في ساعة تساو به مجازا أو قدر مضاف في الكلام وكلاهما لا مانع منه
ع ش على مر ملخصا (قوله الاجزاء) لحصول التتابع بالبيتوتة في المسجد فاذا لم يبت لم يكف لا تفاء

(مقصود غير مناف) للاعتكاف (صح) الشرط لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزم بخلاف غير العارض كأن قال الآن يبدولي وبخلاف العارض المحرم كسركة وغير المقصود كتنزه والمنافى للاعتكاف كجماع فانه لا يصح الشرط بل لا ينعقد نذره نعم ان كان المنافى لا يقطع التتابع كحيض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غالبا صح شرط الخروج له (ولا يجب تدارك زمنه) أي العارض المذكور (ان عين مدة) كهذا الشهر لان النذري الحقيقة لماعداه فان لم يعينها كشهرو يجب تداركه لتشم المدة ويكون فائدة شرطه تنزيل ذلك العارض من منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به قال في المجموع ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ليلة أو بالعكس فان عين زمنا وفاته كفي لانه قضاء والا فلا (وينقطع التتابع) زيادة على مامر (بمخروجه) من المسجد (بلاعذر) من الاعذار الآتية بخلاف خروج بعضه كيدورأس ورجل لم يعتمد عليها ودين

البيتونة مر (قوله وهو الوجه) ضعيف لانه لم يأت بيوم متواصل (قوله ولو شرط مع تابع الخ) ولو نذر نحو صلاة أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكما تقرر صرح به حج وقل وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في نيته وأخرج منها ان عرض لي كذا لانه وان لم يصرح به نيته محمولة عليه فني عرض له ما استثناء جازله الخروج وان كان في تشهد الصلاة وجاهله الخروج من الصوم وان كان قريب الغروب فليراجع ع ش بحروقه وقوله أو صوم صرح به مر في الاحصار وعبارته كماله أن يخرج من الصوم فيما لو نذره بشرط أن يخرج منه لعذراه بحروقه (قوله مباح) أي جاز ولو عبر به كان أولى اذ لا يصح التمثيل للمباح بالعبادة لانه ضد المنعوب والواجب المرادين هذا بخلاف الجائز فانه جنس لهما كما هو مقرر في محله ويظهر أن شرط الخروج للمكروه صحيح لانهم لم يحتزوا الاعن المحرم وعلاوه بأن شرطه يخالف مقتضاء فافهم ان المكروه ليس مثله ايعاب شورى (قوله كقضاء سلطان) أي الحاجة اقتضت خروجه للقائه لا مجرد التفرج عليه ع ش وعبارة قل على الجلال لا لنحو تفرج عليه بل لنحو سلام أو منصب ومثل السلطان الحاج (قوله الآن يبدولي) أي الخروج ولم يقل لعارض فان قاله صح (قوله كتنزه) يوجه بأنه لا يسمى غرضاء مقصودا في مثل ذلك عرفا فلا ينافي مامر في السفر أنه غرض مقصود صرح حج أي غرض للعبدول عن أقصر الطريقين إلى أطولهما كما قررره شيخنا (قوله بل لا ينعقد نذره) أي في الصور الاربع كما في شرح ممر وبرماوى (قوله ويكون فائدة شرطه) دفع به ما قد يقال حيث وجب تداركه أي فائدة لشرطه ومحصل الجواب أنه لو لا الشرط لوجب عليه الاستئناف ومع الشرط لا يجب (قوله كفي) أي ان كان ما أتى به قدره أو يزيد والا فلا زى وهذا ان كان ما أتى به من غير الجنس كليلة عن يوم وعكسه فان كان من الجنس كيوم عن يوم أوليلة عن ليلة كفي مطلقا كالصوم زى وقوله وأزيد كليلة طويلة عن يوم قصير وهل يجب اعتكاف كلها أو قدر زمن اليوم منها قياسا على تكملة الليلة الناقصة من اليوم بعدها ذا كانت بدلا عن يوم طويل قلت الظاهر الثاني وان توقف فيه الرشيدى على مر (قوله والا) بان لم يعين كيوم أو عين يوما ولم يفت كيوم الجمعة واعتكف ليلتها عن يومها (قوله زيادة على مامر) أي في قوله وينقطع الاعتكاف كتتابعه الخ وانما أخره الى هنا لما فيه من الطول بالتفصيل المذكور ولعل الاولى أن يذكروا هناك هنا ليكون جميع ما ينقطع به في محل واحد والحاصل ان الطارى على الاعتكاف المتتابع اما أن ينقطع بتابعه أولا والذي لا يقطع بتابعه اما أن يحسب من المدة ولا يقضى أولا فذكر المصنف ان الذى يقطع التتابع الردة والسكر ونحو الحيض الذى تخلو عنه المدة غالبا والجنابة المفطرة وغير المفطرة ان لم يبادر بالطهر والخروج من المسجد بلا عذر والذي لا يقطعه ويقضى كالجنابة غير المفطرة ان يبادر بالطهر والمرض والجنون والحيض الذى لا تخلو عنه المدة غالبا والعدة والزمن المصروف للعارض الذى شرط في نذره الخروج له ان كانت المدة غير معينة والذي لا يقضى كزمن الاغماء والتبرز والا كل وغسل الجنابة وأذان الراتب وزمن العارض الذى شرط الخروج له في نذره ان عين مدة فلو جمعها المصنف كان أظهر فلهذا كان الشيخ عميرة يستصعب هذا الباب وباب الفراق الذى فى الصداق لتشتيت مسائلهما (قوله بلا عذر) ومن الاعذار الآتية النسيان في نسيان الخروج هنا بكونه عامدا عالما مختارا اط ف (قوله لم يعتمد عليها) فقط فان اعتمد عليها ضر وان اعتمد عليها لم يضر لعدم صدق الخروج عليه وقياسا على ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل احدى رجله واعتمد عليها فانه لا يحتل ولو ادخل احدى رجله واعتمد عليها ونوى الاعتكاف لم يجز عملا بالاصل

(لتبرز ولو بدار له لم يفحش بعدها) عن المسجد (ولاله) دار (أخرى أقرب) منها (أو فحش ولم يجد بطريقه) مكانا (لا تقابه) فلا ينقطع التتابع به فلا يجب تبرزه في غير داره كسقاية المسجد ودار صديقه (٩٩) المجاورة له للمشقة في الأول والثاني

أما إذا كان له أخرى أقرب منها أو فحش بعدها ووجد بطريقه مكانا لا تقابه فينقطع التتابع بذلك لاغتنامه بالأقرب في الأولى واحتمال أن يأتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع ولا يكلف في خروجه لذلك الإسراع بل يمشي على سجيته المعهودة وإذا فرغ منه واستنجد فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابع لذلك بخلاف ما لو خرج له مع مكانه في المسجد فلا يجوز وضبط البغوي الفحش بأن يذهب أكثر الوقت في التردد إلى الدار وقول ولاله أخرى أقرب مع ولم يجد بطريقه لا تقا من زيادتي (أوعاد مريضا) أو زار قادما (بطريقه) للتبرز (مالم يعدل) عن طريقه (و) لم (يطل وقوفه) فإن طال أو عدل انقطع بذلك تبايعه (ولا) بخروجه (لمرض) ولو جنونا أو انغماء (بحوج خروج) بأن يشق معه المقام في المسجد كحاجة فرش وخادم وتردد طبيب أو بان يخاف منه تلويث

فيهما م (قوله لتبرز) أي قضاء حاجة ولا يشترط شدتها وكان الأولى أن يقول تخرجه لتبرزو يكون مثالا للعذر المنفي أو يحدف قوله أو لا بلا عذر لأن قوله لا بخروجه الخ أمثلة للعذر تأمل ومثل البول والغائط الريح فيما يظهر إذا لا بد منه وإن كثر خروجه لذلك العارض نظر إلى جنسه ولا يشترط أن يصل إلى حد الضرورة شورى (قوله كسقاية المسجد) أي المكان المعد لقضاء الحاجة شورى وهو الذي عند الميضاة بكسر الميم وسكون الياء وفتح الصاد والهمزة بعدها وهذا اصطلاح الفقهاء وأما عند اللغويين فالسقاية هي المعدة للشرب اه (قوله للمشقة) أي من حيث عدم اللياقة به الذي هو فرض المسئلة كانه عليه المتن بقوله ولم يجد بطريقه لا تقا ويؤخذ منه أن من لا تختل مرواؤه بالسقاية ولا تشق عليه يكفها إن كانت أقرب من داره وبه صرح القاضي والمتولى شرح م (قوله المعهودة) فإن تأتى أكثر من ذلك بطل تبايعه كما في زيادة الروضة م (قوله بخلاف ما لو خرج له) أي للوضوء (قوله أكثر الوقت) أي المنذور لكن مع اعتبار كل يوم على حدته حل أي يعتبر أكثر كل يوم يومه كان يمضي ثلثاه والذي قاله ابن حجر وعش وزى واج واعتمده شيخنا ح ف أن المعتبر أكثر الوقت المنذور بأن يزيد على نصفه من غير نظر لكل يوم بيومه ولا يعرف البعض المدة بتمامها فإذا كانت المدة المنذورة شهرا وكان يخرج كل يوم للتبرز في داره فلم امضت المدة وجعت الازمنة التي كان يخرج فيها كل يوم للتبرز فوجدت ستة عشر فأكثر كان هذا غشاوا إن كانت خمسة عشر فأقل كان هذا غير فحش فلا يضر فافهم (قوله أوعاد مريضا) عطف على مدخول الغاية في قوله ولو بدار له أي ولو عاد مريضا في خروجه للتبرز شيخنا والعبادة أفضل كما اعتمده م ومثلها صلاة الجنائز ح ف وصنيع الشارح رحمه الله يقتضي أن الخروج ابتداء لعبادة المريض يقطع التتابع ومثله الخروج للصلاة على الجنائز قاله ابن شرف على التحرير اه ولو صلى في طريقه على جنازة فإن لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه جاز والافلا شرح م وهل له تكرير هذه على موتى مريضهم كالعبادة على مريض في طريقه بالشرطين المذكورين أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنائز معفو عنه لكل غرض فيمن خرج لقضاء الحاجة أو لا يفعل إلا واحدة لأنهم علوا فعله لنحو صلاة الجنائز بأنه يسير ووقع تابعا لمقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العبادة وصلاة الجنائز وزيارة القادم والذي يتجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكور أن كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا نظر لاضمه إلى غيره المقتضى لطول الزمن شرح حج بحروفه وقرره شيخنا ح ف (قوله فان طال) أي وقوفه عرفا بأن زاد على صلاة الجنائز أي على أقل ما يجزى منها فيما يظهر إن حج وقرره ح ف لأن أقل مجزى فيها محتمل لجميع الأغراض حل والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاعدا (قوله أو عدل) بأن يدخل منعظا غير نافذ لا احتياجه إلى العود منه إلى طريقه فإن كان نافذا لم يضر قل (قوله ولو جنونا) فيه تصريح بأن الجنون من المرض (قوله كاهال) في كلام شيخنا أنه لا يصح اعتكاف من به اسهل أو ادرا ربول وعليه فتعين الكاف للتظهير كما قاله ح ف أو يقال المراد اسهل وادرا ر قليل ولا حاجة لهذا لأن الفرض أن الاسهل طرا بعد الاعتكاف (قوله أو لاذان ران) أي ولا بخروجه أي المعتكف لاذان مؤذن مع أن المعتكف هو المؤذن فلامعنى لخروج المؤذن لاذان المؤذن وإن كان المعتكف غير المؤذن اقتضى كلامه أن خروج

المسجد كاسهل وادرا ربول بخلاف مرض لا يحوج إلى الخروج كصداع وحى خفيفة فينقطع التتابع بالخروج له وفي معنى المرض الخوف من لص أو حريق (أو) بخروجه (لنسيان) لا عتكاف وإن طال زمنه (أو لاذان) مؤذن

(وانتبه الى منارة المسجد منفصلة) عنه (قريبة) منه لانها مبنية له معدودة من توابه وقد ألف صعودها للاذان والى الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب له وخروج الراتب لغيره وله لكن في منارة ليست للمسجد أوله لكن بعيدة عنه أما المتصلة به بان يكون بابها فيه فلا يضر صعوده فيها ولو لغير الاذان لانه لا يسمى خارجا سواء أخرجت عن سميت المسجد أم لا فهي وان خرجت عن سمته في حكمه وقولي للمسجد مع قريبة من زيادتي (أو لنحوها) من الاعذار كأكل وشهادة تعينت واكره بغير حق وحد ثبت بينة وهذا من زيادتي (ويجب) في اعتكاف مندور متتابع (قضاء زمن خروج) من المسجد (لغير) لا يقطع المتتابع كزمن حيض ونفاس وجنابة غير مفطرة بشرطها السابق لانه غير معتكف فيه (الازمن نحو تبرز) مما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كأكل وغسل جنابة واذان مؤذن راتب فلا يجب قضاؤه لانه مستثنى اذ لا بد منه

المعتكف لا اذان المؤذن لا يقطع المتتابع وليس كذلك فاعل الاولى أن يقول ولا اذانه راتباً وعبارة المنهاج ولا بخروج المؤذن الراتب الى منارة الخ فلو حذف الشارح لفظ مؤذن وتون اذان لكان أولى ولو كان الراتب متبرعا بالاذان ويلحق بالاذان ما اعتيد الآن من التسبيح أو آخر الليل ومن طلوع الاولى والثانية لانه لا اعتيد ذلك خصوصاً مع الفهم صوته نزل منزلة الاذان ع ش واعلم ان القيود خمسة ومفهوم الخمسة لا يكون الخروج فيها عذراً الا مفهوم الرابع فيكون عذراً بالاولى كما يأتي لانه لم يخرج من المسجد فقول الماتن منفصلة ليس بقيد في الحكم وقيد به ليتحقق الخروج من المسجد ودل عليه قول الشارح اما المتصلة الخ قال مر وضابط المتصلة أن لا يكون بابها فيه ولا في رحبته المتصلة به بدليل قول الشارح أما المتصلة به (قوله راتب) ومثله نائبه للاذان ولو لغير عذر خلافاً لم اذ النائب كالأصل فيما طلب منه ع ش (قوله الى منارة) بفتح الميم وجمعها مناور وهو القياس لانها من النور ويجوز منائر بالهمزة تشبيهاً بالأصل بالزانة شوري وقوله للمسجد اضافة المنارة للمسجد للاختصاص وان لم تكن له كأن خرج من مسجد وبقيت منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الاذان له عليها فحكمها حكم المبنية له فن صورها بكونها مبنية له جرى على الغالب فلام مفهوم له شرح مر فيكون قول الشارح في التعليل لانها مبنية له جريا على الغالب وكان الاولى أن يقول الى نحو منارة ليشمل المحل العالي اه (قوله وقد ألف صعودها وألف الناس) ظاهره أنها جزآن من العلة حيث أخرهما عما قبلهما وجعلهما غيره قيدان في المؤذن وعبارة مر لالفه صعودها وألف الناس صوته اه والمراد بألف الناس صوته أنهم اعتادوه وان لم توجد فيه حقيقة الانس المعروف اطف (قوله تعينت) أي تحملا وأداء كافي مر وحج وعبارة الروض وشرحه ولو خرج لاداء شهادة تعين حلها وأداؤها لم ينقطع اه لا اضطراره الى الخروج والى سببه وهو التحمل بخلاف ما اذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما دون الآخر لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والافتحمله لما انما يكون للاداء فهو باختياره وظاهر ان محل هذا اذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف والا فلا ينقطع استتابع كونه نذر صوم الدهر فقوته لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء أي قضاء قدر أيام الكفارة وانظر هذا مع أن القضاء لا يتأتى منه مع النذر المذكور اللهم الا أن يقال ينبغي على نفي وجوب القضاء أنه لا يفعل عنه بعد موته (قوله واكره بغير حق) نعم ان وجد مسجد اقربا يأمن فيه تعين دخوله على الوجه فان أكره بحق كاخراجه لاداء حق مما طل به ظلمنا انقطع تنابعه لتقصيره (قوله ثبت بينة) بخلاف الثابت باقراره فيقطع المتتابع ولا يقطعه خروج لاجل عدة لاسببها زى (قوله ويجب قضاء الخ) الانسب ذكره بعد قوله سابقا لا بجنابة غير مفطرة ولا جنون والظاهر أن قوله سابقا فقط يعني عن هذا لان مفهومه أن زمن غير الانغماء مما ذكر معه لا يحسب بل يقضى ويحجب بأنه ذكره لاجل قوله لازم نحو تبرز نعم لوضعه لقوله ويحسب زمن انغماء بان يقول ويحسب زمن انغماء ونحو تبرز فقط لاستغنى عن هذا أي قوله ويجب قضاء الخ (قوله بشرطها) وهو المبادرة للطهر ع ش (قوله لانه غير معتكف) أي حقيقة (قوله كأكل) ولوللمجاور فيه لان شأنه أن يستحي منه ح ف وعبارة برماوى كأكل أي ان لم يلق به في المسجد أو أخذ من ذلك أن المهجور الذي يندرتارقه يأك كل فيه اه (قوله وغسل جنابة) انظره مع قوله فيما قبله وجنابة شوري رأيت خيرا بأنه لا منافاة لان معنى قوله أولا وجنابة أنه يجب قضاء زمنها لعدم حسابانه وأما غسلها فلا يجب قضاء زمنه فالد كورنايا غسلها لاهي وفيه أن الجنابة لا ترتفع الا بأخر جزء من الغسل فيلزم على هذا ان الجنابة ببعض زمنها يقضى دون الآخر (قوله

ولانه معتكف فيه) أى حكما بمعنى أنه يضرب فيه ما يضرب في الاعتكاف أى يبطله ما يبطله والافلا ثواب له حل وحل (قوله لا يجب تداركه) مراده أن هذا يضم الى المستثنى في عدم وجوب القضاء والله أعلم

﴿ كتاب الحج ﴾

هو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لآدم لما حج لقد طافت الملائكة بهذا البيت قبلك سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر اذ الطواف ليس سجداً ولقول إبراهيم صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس كتب عليكم الحج الحول لا يرد أنه بهذه الهيئة المخصوصة من الخصوصيات فالمخصوص هذه الامة ما عدا الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية وينبغي أن يقال في العمرة كذلك ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض في السنة السادسة وهذا يجمع بين التناقض قل على الجلال وقد جاء ما من نبي الا وحج واستثناء هو دوصالح خلاف المعتمد والصلاة أفضل من الحج خلافاً للقاضي وهو بكفر الكبار والصغار حتى التبعات على المعتمد ان مات في حجه أو بعده وقبل تمكنه من أدائها زى (قوله قصد الكعبة) أى مع فعل أعمال الحج ع ش فاندفع ما يقال ان كلامه يقتضى أن الحج الشرعى قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه وان لم يأت القاصد بالنسك أى الاركان فاذا قصد هأى الكعبة للنسك يقال له حج وان كان ما كذا في بيته مع أنه ليس كذلك والموافق لغيره من العبادات كالصلاة ويقولهم أركان الحج وستن الحج أن يكون الحج شرعاً عبارة عن الاعمال المخصوصة كما قاله ابن الرفعة سم وأجاب م ر بان هذه أركان للمقصود منه وهو فعل الاعمال لا المقصد الذى هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز ومعلوم أن الموافق للغالب من أن المعنى الشرعى يشتمل على الغوى وزيادة التعريف الاول (قوله للنسك الآتى) وهو نفس الافعال فان قلت كلامه يقتضى اتحاد الحج والعمرة قلت لا اذ قوله في تعريف الحج الآتى بيانه يخرج العمرة وقوله في تعريف العمرة الآتى بيانه يخرج الحج فلا اتحاد بر ما رى أى فإوعده بآيانه في كل قيد يخرج للآخر شورى (قوله والعمرة) سميت عمرة لانها تفعل في العمر كل مرة م ر (قوله يجب كل منهما) أى الحج والعمرة ولا يغنى عنها الحج وان اشتمل عليهما أصلاً ولما كان الوضوء بدلاً عن الغسل أغنى عنه لان الغسل كان واجباً بالكل صلاة فسقط بالنسبة للحدث الأصغر تخفيفاً فصار الوضوء بدلاً عنه ثم سقط الوضوء لكل صلاة وبقي التيمم على الاصل (قوله لله) ان قلت ان العبادة كلها لله جل جلاله فلم أضافهما اليه دون غيرهما من بقية العبادات كالصلاة وغيرهما قلت حكمة ذلك الاشارة الى أنه يطلب فيهما اخلاص النية وذلك لان الغالب فيهما الرياء والسمعة (قوله أى اتوا بهما تامين) انما قال ذلك ليم بها الاستدلال فان ظاهره اوجوب الانعام اذا شرع فيهما وذلك لا يستلزم وجوب الشروع فان المعنى يصير عليه ان شرعتم فأتموا ع ش (قوله خطبنا) أى خطب لنا وعده بنفسه لانه ضمنه معنى وعظنا (قوله حتى قالها) أى قال هذا الرجل هذه المقالة وسكوته اما لانه كان ينتظر الوحي أو لانه كان مشغولاً عن الجواب بأمرهم كما قاله ع ش لكن انتظاره الوحي لا يحسن مع قوله لوقات نعم لوجبت اذ يقتضى أنه كان عالماً بالحكم (قوله لوجبت) أى الحجة كل عام أو الفريضة وهذه الكلمة أى مقتضاها وهو الوجوب كل عام ويجوز أن يكون الوجوب معلقاً بقوله ذلك أى نعم فلا يقال انه صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب وعبرة الشورى فهو صلى الله عليه وسلم كان مفوضاً له الفرض كل عام وعده فهو مخير فيه أى ان الله خيره في ذلك وانظر هل كان اتخير عند السؤال أو قبله حرر ووقع السؤال عن قول بعض الناس لمن لم يحج يا حاج فلان تعظيماً له هل هو حرام أم لا والجواب عنه أن الظاهر الحرمة لانه كذب فان معنى يا حاج يامن أنى بالنسك على الوجه المخصوص نعم ان أراد به المعنى الغوى وقصد معنى صحيحاً كأن أراد يا قاصد

ولانه معتكف فيه بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض ونقاس وتقدم أن الزمن المصروف الى ما شرط من عارض في مدة معينة لا يجب تداركه ونحو من زيادنى

﴿ كتاب الحج ﴾

(درس)

هو لغة القصد وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه (والعمرة) هى لغة الزيارة وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتى بيانه وذكرها في الترجمة من زيادنى (يجب كل) منهما لقوله والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أى اتوا بهما تامين في العمر (مرة) واحدة باصل الشرع لخبر مسلم عن أبي هريرة خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل يا نبي الله أكل عام فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت

للأبد (بترأخ بشرطه) وهو أن يعزم على الفعل بعد وأن لا يتضيق بنذر أو خوف غضب أو قضاء نفسك وقولي مرة إلى آخره من زيادتي (وشرط اسلام) فقط (لصحة) مطلقة أي صحة كل منهما فلا يصح من كفر أصلي أو مرتد لعدم أهليته للعبادة ولا يشترط فيه تكليف (فلولي مال) ولو بماذونه وان لم يؤد نسكه أو أحرم به (أحرام عن صغير) ولو بميزا وان قيد الأصل بغيره لخبر مسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت بعضد صبي صغير فأخرجته من محفها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر (و) عن (مجنون) قياساً على الصغير وخرج زيادتي مال غير ولي المال كالأخ والم فلا يحرم عن ذكر وصفة أحرامه عنه أن ينوي جعله محرماً فيصير من أحرم عنه محرماً

(قوله وتجزى عن حجة الاسلام وعن نذره) ولو أفد الحرة البالغ حجة قبل الوقوف ثم فاته أجراته حجة واحدة عن حجة الاسلام والقوات والقضاء وعليه

التوجه إلى كذا كالجماعة أو غيرها فلا حرمه ع ش على م ر (قوله ولما استطعتم) فيه أن عدم الاستطاعة يسقط الوجوب من أصله الآن يقال المراد بعدم الاستطاعة المشقة أي واشق عليكم كما قرره شيخنا وانظر وجه ترتب قوله ولما استطعتم على لشرط أعني قوله لو قلت نعم وأجيب بأن التقدير ولو وجبت لما استطعتم (قوله يقال لا بل لا بد) انظر ما للكتبة في أنه عليه السلام أتى في الجواب بالنفي والاضراب مع أنه لو اقتصر على قوله لا بد لكفى تأمل (قوله بترأخ) لا يصح تعلقه بيجب لانه وجب على المستطيع حالاً والتراخي في الفعل بل متعلق بمحذوف أي ويقفل بترأخ وقيل انه حال من الفاعل أي كل والباء للمصاحبة أي مصحوباً بترأخ وانما وجب بترأخ لان الحج فرض سنة ست ولم يحج عليه السلام الا سنة عشر ومعه مياسير لا عذر لهم وقيس به العمرة م ر وحج النبي قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة فحجج لا يدري عددها وتسمية هذه حججاً إنما هو باعتبار الصورة اذ لم تكن على قوانين الشرع ع ش (قوله بعد) أي الآن أو بعد الوقت الذي هو فيه ع ش وهو متعلق بيجزم على الاول وبالفعل على الثاني (قوله وأن لا يتضيق بنذر) كأن كان عليه حجة الاسلام ثم نذر الحج في سنة معينة فيصح ويحمل منه على التجهيل فقد ضيقه على نفسه بتعيين السنة المذكورة في نذره وتجزى عن حجة الاسلام وعن نذره قال في الهجة وأجزأت فريضة الاسلام * عن نذر حج واعتبار العام

أما ذالم بعين سنة فيجب عليه أن يحج عن النذر بعد حجة الاسلام ع ش (قوله أو خوف غضب) بقول عدلين كما صرح به في العباب تبعاً للمجموع في نظيره من لحوق المشقة على الركب أو معرفة نفسه وفرق بينه وبين التيمم حيث يكفي عدل واحد بعظم أمر الحج بخلاف التيمم شورى (قوله له عدة مطلقة) أي عن المباشرة وعن الوقوع عن فرض الاسلام وعن الوجوب (قوله ولا يشترط فيه) أي في صحة كل منهما وانما ذكر الضمير لان صحة اكتسبت التذكير بإضافتها إلى كل كما قاله زى أي كافي قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ويصح عوده للمسلم المعلوم من الاسلام أول كل فتأمل (قوله فلولي مال) بل يندب له ذلك لان فيه اعانة على حصول الثواب للصبي ع ش واحترزه عن ولي النكاح اذ ذاك يشمل الخواشي قال م ر وأفهم كلامه عدم صحة أحرام غير الولي كالجمع وجود الأب الذي لم يقم به مانع وهو كذلك قال البرماوى وقل ومنه السيد ليحرم عن قنه الصغير دون البالغ العاقل ويشترط أحرام السيدين معافى المشترك أو اذن أحدهما لا تخر ولا تدخل للمهاياة هنا لانها لا تدخل إلا في الأكساب ونحوها وكذا يقال فيمن بعضه حر وبعضه رقيق يعني أنه لا بد من أحرام السيد والولى أو اذن أحدهما لا آخر (قوله أحرام) أي بعد تنجريد من نيابة المحيط به (قوله بالروحاء) بفتح الراء المهملة والمداسم وادمشهور على نحو أربعين ميلاً من المدينة وقيل خمس وثلاثين وقيل ست وثلاثين ووزعت بكسر الزاى أي أسرع (قوله بعضد صبي) أي غير مميز كما هو الغالب فيمن يؤخذ بعضده كما في حل قال قل أي ذكر لانه الواقع ولا يتقيد الحكم به اذ مثله الصبية (قوله محفها) بكسر الميم وفتح الحاء المهملة مركب من مركب النساء مصباح (قوله قال نعم) فيكتب للصبي ثواب ما عمله عنه وليه كما قال م ر وحج (قوله ولك أجر) أي على تربيته أو على الاعانة على ذلك فلا ينافى أن الأم لا ولاية لها أو يقال يجوز أنها كانت وصية ع ش وعبارة حج وأجابوا عما تقرر من اعتبار ولاية المال والأم ليست كذلك باحتمال أنها وصية وأن وليه اذن لها أن تحرم عنه أو ان الحاصل لها أجر الحمل والنفقة لا الاحرام اذ ليس في الخبر أنها أحرمت عنه اه أي وان كان يوهم ذلك (قوله وصفة أحرامه عنه) أي عما ذكر من الصغير والمجنون (قوله ان ينوى) أي يقول نويت الاحرام عن هذا أو فلان أو جعلته محرماً

بكذا ولا يصير الولي محرما بذلك ثم ان جعله قارنا أو متمعا فالدم على الولي واذا ارتكب محظورا بنفسه فلا ضمان مطلقا ان لم يكن مميزا ولا فعلى وليه ولو اتلفا أو بغيره فعلى ذلك الغير ولو أجنبيا أو يفسد حجه بالجماع بشرط كونه عالما مختارا ويقضيه ولو في حالة الصبا قاله قل وبما نقرر من عدم صيرورة الولي محرما علم ان قوله أحرم بضم الهمزة وكسر الراء كافي حل خلافا لما يوهمه كلامه ع ش فراجع (قوله بذلك) أي بالنية (قوله ولا يشترط حضوره) أي حال الاحرام أخذنا بما بعده وقوله ومواجهته أي مواجهة الولي له حال الاحرام (قوله ويطوف الولي بغير المميز) بشرط طهارتهما أي الولي وغير المميز وهل يشترط فيه ما شروط الطواف كجعل البيت عن يسار الصبي قلت الظاهر نعم حل وفي قل على الجلال ويطوف الولي به أي بغير المميز ولا يكفي فعل أحدهما حتى لو أركبه دابة اعتبر كونه قائدا لها أو سائقا ويشترط طهارتهما من حدث ونجس وسر عورتهم ما نعم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لان الاعتبار اصالة هو الولي انتهى ويصح أن يعطيه لغيره ليطوف به ويأشركه ببقية الاعمال وانما يفعل الولي الطواف والسعي عنه بعد ان يفعلهما عن نفسه كالرعي شرح م (قوله ويصلي عنه ركعتي الطواف) أي والاحرام (قوله ويسعى به) ان كان سعى عن نفسه وكذا الطواف لا بد أن يكون كذلك وكذا الرمي حل (قوله ويحضره المواقف) أي وجوبا في الواجب ونهيا في المندوب حل (قوله ولا يكفي حضوره) أي الولي بدونه أي غير المميز (قوله وبناوله) أي بغير المميز لا يحجر فيرميها وظاهر كلامه انه لا يشترط في مناولة الولي الاحجار أن يكون رمي عن نفسه وبحج حجه انه لا بد أن يكون رمي عن نفسه لان مناولة الاحجار من مقدمات الرمي فتعطي حكمه وظاهره انه لا بد من المناولة ولا يجزى أخذه الاحجار من الارض حل واعتمده ح ف واعتمده أيضا ما بحثه ابن حجر (قوله ان قدر) ويكون هذا مستثنى من أن شرط صحة المباشرة التمييز اطف وفي قل على الجلال وبناوله أي بناول الولي غير المميز ندبا الاحجار ليرميها ان قدر فبناوله كرميه عنه فليس مستثنى كاقيل (قوله والارمي عنه من لارمي عليه) والواقع عن نفسه وان نوى الصبي (قوله من لارمي عليه) أي من الولي وما أذونه فقط كافي حج (قوله والمميز يطوف الخ) أتى به هنا لانه مقابل قوله ويطوف الولي بغير المميز والافعله بعد قوله واسلام مع تمييز لمباشرة تأمل (قوله بنفسه) راجع للافعال الخ (قوله وبرؤ مرجو) يؤخذ منه أنه لو لم يرج رؤه على القرب فانه يحرم عنه غيره ويكون كالمجنون وهو كذلك وذلك بأن أيس منه أو زاد على ثلاثة أيام اه ع ش (قوله وشرط اسلام مع تمييز) لم يقل ومع اذن لان الاذن شرط في الاحرام فقط لا مطلقا شورى (قوله لمباشرة) أي لا تصح مباشرة كل منهما الا من المسلم المميز والظاهر أن المراد الاستقلال بها لانه تقدم أن الصبي والمجنون فيما إذا أحرم عنهما الولي بباثرا ان لكن مع الولي لا استقلالا حتى في صورة الرمي اذ لا بد من مناولته طما الاحجار تأمل (قوله باذن وليه) اما احتاج لاذنه في هذا الاحتياجه للمال فليس عبادة بدنية محضة بل فيها شائبة مال بخلاف الصلاة وغيرها لا تتوقف على الاذن لكونها بدنية محضة والاضافة في وليه للعهد والمعهود هو ولي المال كما بينه بقوله من أب الخ (قوله لا كافر) انظر هو معطوف على ماذا والظاهر أنه معطوف على مقدر تقديره فلم يميز مسلم الخ (قوله ان كلا) بتثنية الميم والفتح أفصح كافي المختار وسكت الرافعي عن افاقة المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن أبي الدم يبغي أن يكون كالصبي في حكمه وهو كما قال اه شرح م (قوله قبل الوقوف) أي قبل خروج وقته وعبارة م ر فان كلا قبل خروج وقت الوقوف باب بلوغ والعق وهما في الموقف وأدر كازنا يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته جزأهما (قوله أو في أثناءه) أي

ويحضره المواقف ولا يكفي حضوره بدونه وبناوله الاحجار فيرميها ان قدر والارمي عنه من لارمي عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعى ويحضر المواقف ويرمي الاحجار بنفسه وخروج بمن ذكر المعنى عليه فلا يحرم عنه غيره لانه ليس بزائل العقل وبرؤ مرجو على القرب (و) شرط اسلام (مع تمييز) ولو من صغير أو رقيق (لمباشرة) كافي سائر العبادات (فلمميز) احرام باذن وليه (من أب ثم جدد ثم وصى ثم حاكم أو قيمة لا كافر ولا غير مميز ولا مميز لم يأذن له وليه والتقييد باذن الولي من زيادة (و) شرط اسلام وتميز (مع بلوغ وحريه لوقوع عن فرض اسلام) من حج أو عمرة ولو غير مستطيع وتعييرى فرض اسلام اعم من تعييره بحجة الاسلام (فيجزى) ذلك (من فقير) لكمال حاله فهو كما لو تكلف مريض المشقة وحضر الجمعة (لا) من (صغير رقيق) ان كلا بعده لخبر أئمة صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأما عبد حج ثم عتق فعليه حجة

أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كافي المجموع وانقص حالهما فان كلا قبل الوقوف أو طواف العمرة أو في أثناءه

ما ذكر من الوقوف وطواف العمرة ع ش (قوله أجزأهما) وبعبارة ما مضى قبل كلاًهما اه مر
(قوله وأعاد السعي) أي ان كما سعي بعد طواف القدوم لوقوعه في حال النقصان وفارق عدم إعادة
الأحرام بعد الكمال لانه مستدام بعد الكمال اط ف (قوله ولا على من فيه رق) أورد عليه أنه يدخل
فيه البعض وقد يكون بينه وبين سيده مهابة تفسح الحج فلا يتم قوله لان منافعه مستحقة الخ أي لان
السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرية كذا بهامش عن شيخنا اه حل (أقول) وقد يجب بأن
المهابة لا تلزم بل لاحد المنهاتين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخر ويغرم له حصة ما استوفاه من المنفعة
وعليه فجرد المهابة لا يفوت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته ويمنع
البعض من استقلاله بالكسب في حصته ع ش على مر (قوله أربع) وبقي خامسة وهي صحة النذر
وشرطها الاسلام والتكليف فيصح نذر الرقيق لهما ويكونان في ذمته (قوله استطاعة بنفسه) ويعتبر
في الاستطاعة امتدادها من وقت خروج أهل بلده للحج الى عودهم اليه فمن أعسر في جزء من ذلك
لم يلزمه حج في تلك السنة ولا عبرة يساره قبل ذلك ولا بعده قل على الجلال وقرره ح ف (قوله
وشرطها) أي الامور التي لا توجد الا بها فليس المراد بالشرط ما كان خارج الماهية لان حقيقة
الاستطاعة لا توجد الا بما ذكره فتأمل وظاهره بل صريحه كسائر كلامهم انه لا عبرة بقبرة ولي على
الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وانما العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يخاطب ذلك الولي بالوجوب
الا قد مر كالعادة ثم رأيت ما يصرح بذلك حج (قوله وجود مؤنته) أي ولو كان من الحرم كما قاله
البرماوي أي وجود ما يصرفه في المؤنة بأن يكون قادراً عليها أو غنماً (قوله وأوعيته) ومنها السفارة
اذا احتاج اليها برماوي (قوله خفارة) أي حراسة وهي بضم الخاء وكسر هاء فقط وأما الخفارة التي
هي اسم للاجرف فهي مثثة ح ف ومختار وفي المصباح خفرت جيتته من طالبيه فاما خفير والاسم الخفارة
بضم الخاء وكسر هاء والخفارة مثثة الخاء جعل الخفير اه (قوله ذهابا وايابا) وكذا اقامة بمكة وغيرها
قل (قوله وان لم يكن الخ) راجع لقوله وايابا للرد على القول الآخر القائل بأنه ان لم يكن له أهل
وعبرة في البلد لا يشترط وجود المؤنة ايابا اذا المحال في حقه سواء كما قررره شيخنا وعبرة ح ف مصرحة
بذلك ونصها ومحل اشتراط مؤنة الاياب عند عدم الادل والعبرة على المعتمد اذا كان له وطن ونوى
الرجوع له ولم ينوشياً فن لا وطن له وله بالحجاز ما يقيته لا يعتبر في حقه مؤنة الاياب قطعاً لاستواء سائر
البلاد اليه وكذا من نوى الاستيطان بمكة أو غيرها (قوله وكان يكسب) أي بحسب عادته أو ظنه في يوم
أي في اليوم الاول من أيام سفره على المعتمد ولا نظر لما بعده ولا لكسب في الحضر قل على الجلال
ولا بد مع قدرته على الكسب المذكور أن ييسر له في اليوم المذكور بالفعل واللام يلزمه انكسك ولا بد
ان يكون لا تقابه مر ع ش (قوله كفاية أيام) أي أيام الحج الآتية أخذاً مما بعده (قوله زوال سابع
الخ) فهي ستة ووجه اعتبار ما بعد زوال السابع أنه حينئذ يأخذ في أسباب توجهه من الغد الى منى
والثالث عشر أنه قد ير يد الافضل وهو قامة بمنى زى ومقدار العمرة نصف يوم شويري (قوله في
حق من لم ينفر النفر الاول) أما هو فالثاني عشر فتكون خمسة في حقه والنفر الذهاب من منى الى مكة
وقوله ينفر بكسر الفاء بابه ضرب يضرب (قوله مشقة شديدة) بأن لا يحتمل مثلها في جانب النسك
وان لم تبج التيمم كما قاله لشويري وعبرة قل على الجلال هي ما لا يحتمل عادة عند شيخنا كابن حج
واعتمد شيخنا مر ما يبيع التيمم ويمنع من الشريك أي المعادل له أن تليق به محالسته وليس به نحو

مطالبة به في الدنيا فان أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها بخلاف المرتد فان النسك يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ولا على غير مميز كسائر العبادات ولا على صبي مميز لعدم بلوغه ولا على من فيه رق لان منافعه مستحقة لسيد فليس مستطيعاً ولا فرض على غير المستطيع لمفهوم الآية فالمراتب المذكورة أربع الصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوع عن فرض الاسلام والوجوب (وهي) أي الاستطاعة (نوعان) أحدهما (استطاعة بنفسه وشرطها) سبعة أحدها (وجود مؤنته سفره) كزاد أو وعيته وأجرة خفارة ذهابا وايابا وان لم يكن له بلده أهل وعشيرة (الا ان قصر سفره وكان يكسب في يوم كفاية أيام) فلا يشترط وجود ذلك بل يلزمه النسك لقلة المشقة حيثئذ بخلاف ما اذا طال سفره أو قصر وكان يكسب في يوم مالا يفي بأيام الحج لانه قد ينقطع فيهما عن كسبه اعراض ويتقدير أن لا ينقطع في الاول فالجمع بين تعب السفر والكسب

تعظم فيه المشقة وقد روي في المجموع أيام الحج بما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشره وهو في حق من لم ينفر برص
النفر الاول (و) ثانيها (وجود من بينه وبين مكة من حلتان أو) دونهما (وضعف عن مشي) بأن يهجز عنه أو يناله به مشقة شديدة

(راحلة مع شق محمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وقيل عكسه في حق رجل اشتد ضرره بالراحلة وفي حق امرأة وخنتي وان لم تنضرا بها لانه استر وأحوط (لا في) حق (رجل لم يشتد ضرره بها) فلا يشترط وجود الشق واطلاق اشتراطه في المرأة والخنتي أولى من تقييده له بالمشقة (و) مع (عديل مجلس) في الشق الآخر لتعذر ركوب شق (١٠٥) لا يعادله شيء فان لم يجد لم يلزمه

انفسك قال جماعة الا ان تكون العادة جارية في مثله بالمعادلة بالاتقال واستطاع ذلك فلا يبعد لزومه ولو لحقه مشقة شديدة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنية وهي أعواد مرتفعة من جوانب المحمل عليها ستر يدفع الحرو والبرد أمام من قصر سفره وقوى على المشي فلا يعتبر في حقه الراحلة وما يتعلق بها وأما القادر عليه في سفر القصر فيسن له ذلك وان لم يلزمه (وشرط كونه) أي ما ذكر من مؤنة وغيرها (فاضلا عن مؤنة عياله) ذهابه وإيابه (وغيرها مما) ذكر (في الفطرة) من دين وما يليق به من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها لزماته ومنصبه لان ذلك ناجز والنسك على التراخي وعن كتب الفقيه الا أن يكون له من تصنيف واحد نسختان فيبيع احدهما وعن خيل الجندی وسلاحه لمحتاج اليهما وهذا بغيران في الفطرة وما زدت ثم غير الدين من زيادتي هنا (لا

برص ولا بد من قدرته على مؤنته أيضا ان لم يرض الا بها انتهى (قوله راحلة) يليق به ركوبها على المعتمد كاتقدم في الجمعة لكن جرى حج على ان المراد بالراحلة هنا ما يركب وان لم يلحق به ولعل الفرق بينه وبين الجمعة أن الجمعة لا يبدل ولا كذلك الحج شوبري وعش على مر والمراد بوجوده الفسرة عليها بشرأ واستجار كما قاله لكامل بن أبي شريف بضمن أو أجرة مثل لا بزيادة وان قلت وقدر عليها شرح مر (قوله مع شق) أي نصف محمل وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه كما يفعله في السيد البدوي رضي الله تعالى عنه (قوله في حق رجل) أشار به الا أن قوله لا في حق رجل الخ معطوف على مقدر وهذا المقدر مفهومه مقدم عليه لاجل العطف (قوله اشتد ضرره بالراحلة) أي يركوبها من غير محمل بأن يبيع التيمم كما قاله مر خلافا لحج (قوله واستطاع ذلك) أي بحيث لم يخش ميلا ورأي من يمكنه له اومال عند نزوله لنحو قضاء حاجة مر (قوله ولو لحقه مشقة) وهي في هذا الباب ما يبيع التيمم أو يحصل به ضرر لا يحتمل عادة فيما يظهر حج شوبري (قوله ستر) بكسر السين الذي يستر به ويسمى الآن بالحجارة برماوى ويسمى في عرف العامة بالحقفة (قوله وما يتعلق بها) أي من الشق والعديل (قوله وغيرها) وهي الراحلة وما يتعلق بها (قوله عن مؤنة عياله) شمل المؤنة اعفاف الاب وأجرة الطيب وثمان الادوية لحاجة مؤنه من نفسه وقربيه وعملوه ولحاجة غيره اذا تعين عليه الصرف اليه ايعاب شوبري (قوله من دين) ولو مؤجلا وأمهلا به ربه سواء كان لآدمي أو لله ككندر وكفارة شرح مر وقال ع ش على الشارح هو ضعيف وليس بظاهر وأجيب بأن مراده أنه ضعيف بالنسبة للفطرة لا بالنسبة لما هنا (قوله من ملابس) الى قوله وسلاحه والاحتياج الى ثمن شيء مما ذكر كالا احتياج اليه فله صرفه فيه ولا يجب عليه النسك حيث قد شرح مر (قوله ومسكن وخادم) أي ان لا قابله والا فان أمكن بيع بعضهما أو الاستبدال عنهما بلانق وكفى التفاوت مؤن الحج تعين وان ألفهما قطعاهما لافي الكفارة لان لها بدلا أي مجزئ في الجلة فلا ينتقص بالمرتبة الاخيرة منهم شرح حج ومر (قوله يحتاجها) أي الثلاثة وقوله لزماته ومنصبه راجعان للخادم فقط كما في شرح مر ويمكن رجوع الثلاثة للمنصب أيضا والمراد يحتاجها في الحال فيخرج مالو كان غير محتاج اليها في الحال كما امرأة لها مسكن وخادم وهي مكفية باسكان الزوج واخدا مة وكالساكن بالمدارس والربط اذا كان له مسكن يملكه فيكف بيع المسكن والخادم للنسك لانه غير محتاج اليه في الحال وهذا هو المعتمد شرح مر (قوله ومنصبه) الوار بمعنى أو (قوله والنسك على التراخي) أي أصالة فلا يتغير الحكم لو تضيق فيما يظهر ايعاب شوبري (قوله من تصنيف) أي كتاب (قوله وعن خيل الجندی) وعن آلة الحرفة للمحترف حل (قوله وما زدت ثم غير الدين الخ) لان الاصل ذكره هنا واشترط الفضل عن الدين هنا لا خلاف فيه كما قاله سم فتضعيف ع ش كلام الشارح ليس بظاهر والمراد بقوله وما زدت ثم أي من الامور الخمسة المذكورة في كلامه هناك ونصه وقولي وما يليق بهما مع ذكر الملابس والتقييد بالحاجة في المسكن وذكر الابتداء والدين من زيادتي اه (قوله بل يلزمه صرفه) وان لم يكن له كسب مر (قوله انما يتخذ ذخيرة) أي والحج لا ينظر فيه للاستقبالات وبه رد على من نظر لها فقال لا

(١٤ - (بحيرى) - ثاني) عن مال تجارته) بل يلزمه صرفه في مؤنة نسكه كما يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن والخادم لانهما يحتاج اليهما في الحال وهو انما يتخذ ذخيرة للمستقبل وبما تقرر علم ان الحاجة للنسك لا تمنع الوجوب بل كن الافضل لخالف العنت

يلزمه صرفه له ادا لم يكن له كسب بحال لاسبابها والحج على التراخي شرح حج والذخيرة بالمجتمعة واحدة
 الذخائر وفعله ذو بذخ بالفتح فيها ما ذكر بالضم مختار عن ش لكن فيه ان كونه بالمجتمعة يخلف قولهم الذخائر
 بالمهمل لما كان في الدنيا وبالجملة لما في الآخرة اهـ (قوله تقديم لنكاح) فلو قدمه ولم يحج ومات استقر
 الحج عليه فيقضى من تركته ولا ثم عليه خلافاً للحج حل (قوله به) أي بالسفر حل (قوله وما لا
 الحج) عبارة حج وما يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال تجارته ونحوه ان أمن عليه ببلده ولا على
 مال غيره الا اذا لزمه حفظه والهفر به فيما يظهر ويشترط أيضاً وجود رفقة يخرج معهم وقت العادة ان
 خاف وحده ولا أثر لالوحشة هنا لانه لا بد له وبه فارق الوضوء أي من حيث انه يطلب الماء له ما لم يحصل
 له وحشة في الذهاب لطلبه اهـ (قوله فلو خاف) وان اختص الخوف به على المعتمد (قوله لم يلزمه
 نسك) حتى لو اندفع الرصدى بمال طلبه لم يجب النسك وان قل المال نعم ان كان الباذل له الامام أو نائبه
 وجب وكذا ان كان أحد الرعية وبذله عن الجميع م ر سم (قوله ويكره بذل المال) أي قبل
 الاحرام أما بعده فلا يكره ح ف (قوله سن لهم أن يخرجوا) كيف هذا مع أن الحج فرض
 ويجب بأن الكلام مفروض فيمن حج أو أن السنة من حيث الجمع بين النسك والجهاد شوي
 وح ف (قوله ركوب بحر) خرج به الانهار العظيمة كبحر حون والنيل فيجب ركوبها قطعاً لان المقام
 فيها لا يطول والخوف لا يعظم وقول الاذرعى ومحلها ان كان يقطعها عرضاً ولا فهي في كثير من
 الاوقات كالبحر وأخطر مردود بأن البر فيها قريب غالباً شرح حج وم ر (قوله وغلبت سلامة)
 فان غلب الهلاك أو استوى الامر ان أوجهل الحال فلا يلزمه بل يحرم كذا في كلام شيخنا كحج اهـ
 حل (قوله وجود ماء وزاد الحج) لا يفتى عنه قوله سابقاً وجود مؤثته سفر الان ما تقدم يوهم أنه متى
 وجد المؤثته لزمه وان عسمت في الحال التي يعتاد جملها منها فهذا كالتقييد لما تقدم ح ف لان
 ما تقدم يصدق بوجود ثمن المؤثته (قوله وهو القدر اللائق به) أي عما ذكر من الماء والزاد (قوله فان
 كانا لا يوجدان بها) أي أو ببعضها (قوله بأكثر من ثمن النسل) ظاهره ولو يسيراً وعبارة م ر هنا
 نعم تقتصر الزيادة اليسيرة وقدم في الرحلة عدم اعتقار الزيادة وان قلت قلت ولعل الفرق بينهما أن
 الماء والزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما ولا يستغنى عنهما سفرهما ولا حضر الم تعد الزيادة اليسيرة
 خسرانا بخلاف الرحلة اهـ ع ش على م ر (قوله لعظم تحمل المؤثته) عبارة حج لانه ان لم يحمل ذلك
 معه خاف على نفسه وان حمله عظم المؤثته (قوله كل مرحلة) مرجوح برماوى وقوله ينبغي الحج
 معتمد (قوله زوج) ولو فاسقاً لانه مع فسقه يغار عليها من مواقع الريب وبه يعلم ان من علم منه أنه
 لا غيره له لا يكتفى به شرح حج قال ع ش ويأتى هذا التفصيل في عيبتها والمسوح ويشترط
 كون الزوج في قافلتها وان لم يكن معها لکن يشترط قر به بحيث تمتنع الرية بوجوده وألحق به جمع
 عيبتها الثقة أي اذا كانت هي ثقة أيضاً والاجنبى المسوح اذا كانتا ثقتين أيضاً لحل نظرهما لها
 وخلوتهما بها كما يأتى شرح حج وم ر (قوله ومسوح) ولو كان أحدهم مراهما أو أعشى له وجاهة
 وفطنة بحيث تأمن على نفسها معه م ر (قوله أو نسوة) بكسر النون وضمها أي ولو اماء على الوجه
 شوي والمراد نسوة بالغات كما قاله حج وقال م ر يتجه الاكتفاء بالراهقات عند حصول الأمن
 بهن (قوله ثقات) أي في غير المحارم اما فيهن فلا يشترط قياساً على الذكور نعم ان غلب على الظن
 حملهن لها على ما هي عليه اعتبر فيهن الثقة م ر (قوله ولو بلا محرم) الغاية للرد (قوله لا ومعها
 زوج) محمول على سفرها لغير الواجب كما سيأتى التنبيه عليه اط ف (قوله وفي واية) أي بها لعدم

به من ز يادنى (وما لا) ولو
 يسيراً فلو خاف سبعا وعدوا
 أو رصدياً وهو من يرصد
 أي يرقب من يربى أخذه منه
 شيئاً ولا طريق له غيره
 لم يلزمه نسك ويكره بذل
 المال لهم لانه يحرضهم على
 التعرض للناس سواء
 كانوا مسلمين أم كفارا
 لكن ان كانوا كفارا
 واطاق الخائفون مقاومتهم
 سن لهم أن يخرجوا للنسك
 ويقال لهم لينالوا ثواب
 النسك والجهاد (ويلزم
 ركوب بحر تعين) طريقاً
 (وغلبت سلامة) في ركوبه
 كالمركب طريق البر عند
 غلبة السلامة وقولي تعين
 من ز يادنى (و) رابعها
 (وجود ماء وزاد بحال
 يعتاد جملها منها ثمن
 مثل) وهو القدر اللائق به
 (زماناً ومكاناً) فان كانا
 لا يوجدان بها أو يوجدان
 بأكثر من ثمن النسل لم يجب
 النسك لعظم تحمل المؤثته
 (و) وجود (علق دابة
 كل مرحلة) لان المؤثته
 تعظم بحمله لكثرة وفي
 المجموع ينبغي اعتبار العادة
 فيه كاللياء (و) خامسها
 (خروج نحو زوج امرأة)
 كمحرمها وعيبتها ومسوح
 (أو نسوة ثقات) تثبتين
 فأكثر ولو بلا محرم
 لاحدها (معها) لتأمن
 على نفسها وتجنب الصبيحان لا تسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها أو محرم وفي رواية فيهما

لاتسافر المرأة الامع ذى محرم ويكفي في الجواز لفرضا امرأته واحدة وسفرها وحدها (١٠٧) أنت ونحو من زيادتي (ولو) كان خروج

من ذكر (بأجرة) فانه يشترط في لزوم النسك لها قدرتها على أجرته فيلزمها أجرته اذا لم يخرج الا بها لانها من أهبة سفرها وتعييرى بما ذكر أعظم من قوله ويلزمها أجره المحرم (كقائد أعظم) فانه يشترط خوجه معه ولو بأجرة (و) سادسها (ثبوت على مركوب) ولو في حمل (بلا ضرر شديد) فمن لم يثبت عليه أصلاً أو ثبت بضرر شديد لمرض أو غيره لا يلزمه نسك بنفسه وتعييرى بمركوب أعظم من تعييره بالراحلة (و) سابعها وهو من زيادتي (زمن يسع سيراً معهوداً للنسك) كاقبله لرافى عن الأئمة وان اعترضه ابن الصلاح بأنه يشترط لاستقراره لا لوجوبه فقد صوب النووي ما قاله الرافى وقال السبكي ان نص الشافى أيضاً يشهد له (ولا يدفع مال المحجور) عليه (بسه) لتبذيره (بل يصحبه ولي) بنفسه أو نائبه لينفق عليه بالمعروف والظاهر أن أجرته كأجرة من يخرج مع المرأة (و) النوع الثانى (استطاعة بفسيره فتجب ائابة عن ميت) غير مرتد (عليه نسك من تركته) كاتقضى

التقييد فيها باليومين فأشار بها الى أنها مبالغة (قوله لاتسافر المرأة الامع ذى محرم) أى لا يجب عليها أن تسافر للفرض الامع من ذكر فلا ينافى أنها يجوز لها ان تسافر له وحدها ان أنت كايأتى ولا ناعية وهو مع ما قبله ليس من ذكر المطلق مع التقييد حتى يحمل المطلق على التقييد بل هو من قبيل العام والخاص وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصصه برماوى وح ف لان الفعل فى معنى النكرة وهى بعد النفي تم فقوله يومين ليس بتقييد (قوله مع ذى محرم) أى ذى محرمية أى قرابة والا فلا يظهر لقوله صاحب محرم معنى ع ش (قوله ويكفى في الجواز لفرضا) ولو نذر أو أماناً لغير فرضها فلا يجوز لها الخروج مع محض النساء وان كثرن حل حتى يحرم على المكينة التطوع بالعمرة من التمتع مع النساء خلافاً لمن نازع فيه نعم لومات المحرم وهى فى تطوع فلها اتمامه حج ومهر ويحرم خروجهن لزيارة القبور بلانحو محرم حيث كانت خارج السور أو مافى معناه ولو باذن الزوج ع ش (قوله ان أنت) والمراد بالامن هنا أمنها من الخديعة والاستهالة الى القواحش ايعاب شوبرى وأما الامن على المال والنفس فقد تقدم ح ف (قوله وسادسها الخ) كان الانسب ذكره عقب الثانى (قوله بلا ضرر شديد) أى لا يمتثل عادة حل (قوله وان اعترضه ابن الصلاح) فعليه بوصف بالايجاب ويجوز الاستئجار عنه بهدموته قطعاً وعلى الاول لا بوصف بالايجاب ويجوز الاستئجار عنه على الاصح لانه نقل حل وقوله فعليه بوصف بالايجاب يعنى أنه اذا لم يدرك زمان يسع السير للنسك بعد وجود الاستطاعة بأن لم يستطع الا بعد ذهاب الحاج فابن الصلاح يقول فى هذه الحالة انه وجب عليه ان لم يستفروجه عليه بمعنى أنه اذا مات فى هذه السنة لا يجب قضاءه من تركته وان كان بوصف بالايجاب ويجوز الاستئجار عنه قطعاً وعلى كلام غير ابن الصلاح فى هذه الحالة لم يجب الحج من أصله كما قرره شيخنا قال سم وظاهر كلام ابن الصلاح أنه لا فرق فى الوجوب اذ لم يبق زمن يمكن فيه السفر بين أن يقطع بعدم الوصول فيه أو لا لكن قال السبكي وأدعت عبارة ابن الصلاح أن من استطاع الحج قبل عرفة بيوم وبينه وبين مكة شهر ومات تلك السنة وجب عليه الحج ثم سقط ولا يقوله أحد ورد بأن السرخصى وغيره قالوه اه (قوله لا لوجوبه) فيه أن المصنف لم يجعله شرطاً لوجوبه بل جعله شرطاً للاستطاعة وأجيب بأن الاستطاعة شرط للوجوب وشرط الشرط شرط (قوله ولا يدفع مال المحجور الخ) الاخصر أن يقول ويخرج نحوولى المحجور عليه بسفه معه ليكون شرطاً (قوله ان أجرته) أى الولى أو نائبه أى فلا بد من القدرة عليها حل (قوله غير مرتد) اما المرتد فلا يجوز الا بئابة عنه لانه ليس من أهل العبادة سم وهو مع ما لم من تعييره بتركته اذا المرتد لا تركته لتبين زوال ملكه بالردة ولانه عبادة بدنية يلزم من محنتها وقوعها للمستتاب عنه وهو مستحيل ربه فارق اخراج الزكاة من تركته شرح م ر (قوله عليه نسك) لو أخرجه عن المعصوب ليرجع اليه مال كان أولى (قوله كاتقضى منها ديونته) ويفرق بينه وبين الصوم حيث لا يصح الا باذن من القريب بأنه هنا وظيفة العمر وأيضاً ذلك الواجب شيئاً من القديرة أو الصوم فأنيطاً بالتقريب ليختار أيهما شوبرى (قوله بضاد) من الضب وهو القطع لانه قطع عن كمال الحركة ويقال بضاد مهملة كأنه قطع عصبه شرح م ر (قوله أى عاجز) أى حالوماً لا شرح م ر فيقيد للرض بان لا يرجى برؤه كما قاله حج (قوله مرحلتان) أى لو كان دون مرحلتين أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المشقة الا ان أنهاء الضنى الى حالة لا يمتثل الحركة معها بحال فتجوز النياية حينئذ م ر ملخصاً فيكون فى مفهوم القيد تفصيل

منها ديونه فلو لم تكن له تركته سن لو ارثه أن يفعله عنه فلو فعله عنه أجنبي جاز ولو بلاذن كاتقضى ديونه بلاذن ذكر ذلك فى المجموع (و) عن (معصوب) بضاد معجمة أى عاجز عن النسك بنفسه لكبراً وغيره كشقة شديدة (بينه وبين مكة مرحلتان) فأكثرهما

(بأجرة مثل فضلك عمار) في النوع (١٠٨) الاول (غير مؤنة عياله سفر) لانه اذا لم يقار فهم يمكنه تحصيل مؤنتهم فلو امتنع من الانابة

والاستئجار لم يجبره الحاكم عليه ولا ينيب ولا يستأجر عنه لان مبنى النسيك على التراخي ولا له لاحق فيه للغير بخلاف الزكاة وخرج بسفر مؤنة يوم الاستئجار فيعتبر كونها فاضلة عمار وقولي بأجرة مثل أي ولو أجرة ماش فيلزمه ذلك بقدرته عليها اذا لمشفة عليه في مشي الاجير بخلاف مشي نفسه (أو) بوجود (مطيع بنسك) بعضا كان من أصل أو فرع أو أجنبيا بدأه بذلك أم لا فيجب سؤاله اذا توسم فيه الطاعة (بشرطه) من كونه غير معضوب موثوقا به أدى فرضه وكون بعضه غير ماش ولا معولا على الكسب أو السؤال الا أن يكتسب في يوم كفاية أيام وسفره دون مرحلتين (لا) بوجود (مطيع بمال) للأجرة فلا تجب الانابة به لعظم المنفعة بخلاف المنفعة بذل الطاعة بنسك بدليل ان الانسان يستنكف عن الاستعانة بمال غيره ولا يستنكف عن الاستعانة بيده في الاشغال وقولي بينه وبين مكة مرحلتان مع قولي بشرطه من زيادتي وتعميري بما

(قوله بأجرة مثل) متعلق بانابة الراجعة للميت والمعضوب لكن قوله فضلت عمار انما يظهر بالنسبة للمعضوب قال قل ويشترط معرفة العاقدين أعمال الحج فرضا ونفلا حتى لو ترك مندو باسقاط من الاجرة ما يقابل ولو أفسد الاجير الحج فلا شيء على المستأجر وجهه بعده قضاء عن الفاسد له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له أو يبقى عليه الحج ان كان في الذمة اه (قوله عمار) كالمسكن والملبس والخدام وخيل الجندی وسلاحه وكتب النقيه فيشترط هنا فضل الاجرة عن هذه الامور (قوله غير مؤنة عياله) أي وغير مؤنته هو ولو استأجر من يحج عنه فحج عنه ثم شق لم يجزه ولم يقع عنه فلا يستحق الاجير أجرة كارجاء هنا وهو المعتمد شرح مر أي ويقع نفلا للاجير ولو حضر مكة أو عرفة في سنة حج الاجير لم يقع عنه لانه يمين مباشرة نفسه ويلزمه للاجير الاجرة ووفرقت بينه وبين ما اذا شق بعد حج الاجير بأنه لا تقصير منه في حق الاجير في البرء والشفاء بخلاف الحضور فانه بعد أن ورط الاجير مقصرا به أي بالحضور في حقه فيلزمه أجرته سم على حج نقلا عن العباب وشرحه وقوله ولو حضر مكة أو عرفة في سنة الاجير اخرج أي تحمل المشقة وحضر والفرض أنه لم يشف أخذ من الفرق فتأمل (قوله فلو امتنع من الانابة) أي الآنية في قوله أو مطيع بنسك حل وقوله أو الاستئجار أي المذكور هنا بقوله بأجرة مثل اذا علمت هذا علمت أنه كان الاول للشارح رحمه الله تعالى تأخير هذه العبارة عن قوله أو مطيع بنسك كما يشير اليه صنيع حج والاولى أيضا أن يقول فلو امتنع من الانابة بقسمها وهما قوله اما بأجرة أو لان ظاهره أن الاستئجار ليس امانة مع أنه امانة وأوجب بأن مراده الانابة بغير استئجار وقوله لم يجبره الحاكم هذا ظاهر في المعضوب وأما وارث الميت فيجبره الحاكم لانه صار فوريا لتبين عصيان الميت من آخر سني الامكان بخلاف المعضوب فانه في حقه على التراخي كما قاله الشارح (قوله مؤنة يوم الاستئجار) أي مؤنة عياله يوم الاستئجار وكذا مؤنته هو أيضا يلزمه فيعتبر فضل الاجرة عنها أيضا كما يستفاد من مر (قوله فيعتبر كونها) أي مؤنة يوم الاستئجار فاضلة عمار أي عن أجرة الاجير والظاهر أن العبارة مقابلة وحققها هكذا فيعتبر كون الاجرة فاضلة عنها وعبارة شرح مر نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستئجار (قوله أو بوجود مطيع) أي متطوع (قوله فيجب سؤاله) مفرع على قوله أم لا وقوله اذا توسم أي رجي أو ظن قال حل وفي هذا تحصيل سبب الوجوب (قوله بشرطه) الظاهر أن الضمير راجع للنائب مطلقا المفهوم من امانة لكن الثلاثة الاول عامة في الاجير والمطيع اذ يشترط في الاجير أن يكون أدى فرضه ولو فقيرا فلو نواه الذي لم يؤدي فرضه عن غيره وقع عن نفسه لبطان الانابة كافي التحرير والقلوب عليه وأما الشرطان الاخيران فخاصان بالمطيع كما يؤخذ من شرح مر (قوله موثوقا به) أي عدلا (قوله أدى فرضه) ولونذرا (قوله وكون بعضه) شرط لوجوب انابته بحاجتنا وعبارة شرح مر ومنى كان الاصل وان علاو الفرع وان سفل ماشيا أو معولا على الكسب أو السؤال ولورا كمال يلزمه قبوله في ذلك لمشفة مشي من ذكر بخلاف مشي الاجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع انتهى باختصار (قوله الا أن يكسب في يوم) راجع لقوله ولا معولا على الكسب فكان عليه ذكره عقبه كما صنع حج (قوله لا مطيع بمال) ولوردا أو والد اعلى المعتمد كما في شرح مر (قوله يستنكف) أي يمتنع

باب المواقيت

جمع ميقات مأخوذ من الوقت وهو الزمان ثم أطلق على المكان توسعا وهذا بالنظر لاصل اللغة والافتقار

صارت المواقيت حقيقة شرعية في كل من الزمان والمكان كما قرر شيخنا ح ف وعبارة مر وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها وظاهره أن إطلاقه على المكان من غير توسع اطف وفي المختار الميقات الوقت المضروب بالفعل والميقات أيضا الموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (قوله زما نوماكنا) أي من جهة الزمان والمكان فهما تميزان محولان عن المضاف والتقدير باب زما ن المواقيت ومكانها وقوله للأحرام الخ أي للأعمال اذ لا تصح في هذا الزمن كله بل لها أوقات مخصوصة فالوقوف في تاسع ذي الحجة وبعده الطواف والسعي بل يجوز فعلهما بعده هذا الزمن لانه لا آخر لوقتهما كما يأتي وهذا مستثنى من قولهم في تعريف النية قصد الشيء مقترنا بفعله لعدم الاقتران هنا كالصوم (قوله من أول شوال) أي من غروب شمس أول ليلة منه ولا ينقلب الاحرام به عمرة لو سافر الى بلد مطلقه مخالف لم ير الحلال فيه على الوجه الوجيه وقوله أيضا من شوال أي في الواقع وان لم يكن في ظن الناوي بأن أحرم مع عدم جزمه بدخول شوال وهذا مستثنى من أن العبرة في العبادة بما في نفس الامر وظن المكلف وذلك لان الحج شديد التعلق اه عزيزي (قوله الى فجر عيد نحر) يؤخذ منه كأصله أنه يصح احرامه بالحج اذا ضاق زمن الوقوف عن ادراكه وبه صرح في البحر وهو المعتمد أي اذا كان متمكنا من ايقاع بعضه في الوقت فلولا يمكن كأن كان بمصر وأحرم بالحج ليلة لنحر لم يصح احرامه به ويكون عمرة وهذا بخلاف نظيره في الجمعة اذا رواها والامام في التشهد لبقاء الحج حجاب فوت الوقوف بخلاف الجمعة اذا خرج وقتها لا تبقى الجمعة بل تنقلب ظهرا برماوي وزى وقوله اذا كان متمكنا من ايقاع بعضه أي بعض أعمال الحج كالسعي لانه يصح تقديمه على الوقوف حيث كان بعد طواف القدوم فينشذ ينعتقد حجا ويتحلل بعمل عمرة (قوله شديد التعلق) بدليل أن المحرم لا يقدر على الخروج منه حتى لو أفسده لا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات وهذا جواب عما يقال كان القياس البطال لان العبادة لا تنعقد في غير وقتها (قوله والازوم) عطف تفسير (قوله فاذا لم يقبل الخ) هذا لا يظهر الا في الصورة الاولى وهي قوله فلوا أحرم به الخ (قوله وهو العمرة) تفسير لما قاله جاربه على غير من هي له لان القابل هو الوقت والمقبول هو العمرة فكان عليه الابرار (قوله وسواء العالم بالخال الخ) ويظهر أنه لا حرمة على العالم لانه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه حج وقد يقال تعمد قصد عبادة لا تحصل لا يتجه الا أن يكون متمكنا لانه ان لم يكن تلاعبا بالعبادة كان شبيها به سم وفيه نظر شو برى (قوله وزمانها) أي الزمان منها أي المواقيت فلاضافة على معنى من وقضية هذه العبارة أنه لو أحرم بها في عام ثم أخر أعمالها الى عام آخر جاز وهي طريقة الشارح والمعتمد أنه يمتنع عليه اذا أحرم بها في عام أن يؤخر أعمالها للعام الذي بعده برماوي (قوله لو روده) أي الاحرام بالعمرة (قوله الحاج قبل نحر) معطوف على مقدر تقديره لكل أحد الحاج الخ ويجوز بعد النحر الاول اذا تحلل التحللين لان ميته الليلة الثالثة ورمي يومها يسقطان عنه حل أي في المفهوم تفصيل (قوله قبل نحر) أي نزول من منى الى مكة (قوله لان بقاء حكم الاحرام) المراد بحكمه أثره من الميت والرمي وهذا ظاهر ان تحلل التحللين والا فلا احرام باق لاحكمه لان عليه الطواف والخلق ان لم يتصل أصلا فهذه العلة خاصة بمن تحلل والتي بعدها عامة شيخنا وقوله ان تحلل التحللين كيف هذا مع قوله قبل نحر فيلزم من الطواف النحر من منى الآن يقال النحر خاص بأيام منى والطواف في يوم النحر (قوله كبقائه) أي الاحرام ويؤخذ من التعليل عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والميت ومن سقط عنه اذ لم يتحلل ويؤخذ منه أيضا أنه لو لم يحصل رمي جرة العقبة يوم النحر وفات أيام التشريق امتنع الاحرام بالعمرة قبل الاتيان ببذله بناء على ما يأتي من توقف التحلل الثاني على

زمانا ومكانا (زمانها
لحج) أي للاحرام به
(من) أول (شوال الى
فجر) عيد (نحر فلوا أحرم)
به أو مطلقا (حلال في غيره
انعتد) أي احرامه بذلك
(عمرة) لان الاحرام
شديد التعلق والازوم فاذا
لم يقبل الوقت ما أحرم به
انصرف الى ما يقبله وهو
العمرة ويسقط بعملها
عمرة الاسلام وسواء العالم
بالخال والجاهل به وخرج
بزيادتي حلال ما لو أحرم
بذلك محرم بعمرة في غيره
فان احرامه يلغوا ولا ينعتد
حجاني غير أشهره ولا عمرة
لان العمرة لا تدخل على
العمرة (و) زمانها (لها)
أي للعمرة أي للاحرام بها
(الابد) لو روده في أوقات
مختلفة في الصحابين (لالحاج
قبل نحر) لان بقاء حكم
الاحرام كبقائه ولا تمتنع
ادخال العمرة على الحج
ان كان

أي للعمرة (لمن يحرم حل) أي طرفه فيخرج اليه من أي جهة شاء ويحرم بها الخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة بعد قضاء الحج الى التنعيم فاعقرت منه والتنعيم أقرب أطراف الحل الى مكة فلولا لم يكن الخروج واجبا لما أمرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (وأفضله) أي الحل أي بقاعه للأحرام بالعمرة (الجمرة) باسكان العين وتخفيف الراء على الإفصح للاتباع رواد الشيطان وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (للتنعيم) لامرء صلى الله عليه وسلم عائشة بالاعتبار منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) بتخفيف الياء على الإفصح بترين طريق حجة المدينة في منعطف بين جبلين على ستفراسخ من مكة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم بعد إحرامه بالعمرة بنى الخليفة عام الحديبية هم بالدخول الى مكة من الحديبية قصد المشركون عنها فقدم الشافعي ما فعله ثم ما أمر به ثم ما هم به فقول

الاتباع بيده ولو صوما وذلك لبقاء نفس الاحرام حينئذ اه سلطان (قوله قبل نخله) أي الاول والثاني (قوله ولجزه) لان عليه الميت بنى والرمي وهذه من تمام الاولى فهي في المعنى تعليل لها كأنه قال واما كان بقاء أثر الاحرام كذا فانه للجز الشري عن التشاغل بعملها وعبارة العنان قوله ولجزه عن التشاغل الخ قد يتوقف فيه لانه يمكنه أن يحرم بالعمرة ويذهب الى مكة ويطوف ويسعى ويحلق ثم يعود الى منى للرمي والميت الآن في ل المراد بالجز الجز الشري لان بقاء حكم الاحرام ببقائه (قوله لمن يحرم) سواء كان في مكة أو في غيرها (قوله فيخرج اليه) ولو برجل فقط ان اعتمد عليها قل (قوله بعد قضاء الحج) أي أدائه فهو بالمعنى اللغوي (قوله أي بقاعه) قدر المضاف لصحة إضافة أفعل التفضيل اذ لا يضاف الا الى متعدد (قوله الجمرة) أي بالنسبة لمن بالحرم وأما بالنسبة للقادم فسيأتي تفصيل ميقانه في قوله ولنسك لتوجه من المدينة الخ وسميت الجمرة باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من الحل ونصفها من الحرم قبل اعتمار منها ثلثة نبي عليهم الصلاة والسلام قل مع زيادة (قوله على الإفصح) ومقابله كسر العين وتشديد الراء (قوله للاتباع) فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أحرم بالجمرة لم يكن بالحرم بل كان آتيا من غزوة حنين في السنة الثامنة (قوله فالتنعيم) سمي بذلك لانه في وادي يقال له نعمان وعن يمينه جبل اسمه نعيم وعن يساره جبل اسمه ناعم وهو على آخر الحرم قل على التحريم وقال البرماوى هو خارج الحرم (قوله بالاعتبار منه) أي بالاحرام بالعمرة (قوله بمساجد عائشة) نسبت اليها حين أحرمت منه بالعمرة بأمره صلى الله عليه وسلم فان قلت لم أمرها بالاعتبار من التنعيم ولم أمرها بالاحرام من الجمرة مع أنها أفضل قلت يمكن أن يجاب بأنه إنما أمرها بذلك لضيق الوقت وليبيان الخواص كذا ذكره زى (قوله بئر) فيه تجوز وانما البئر فيها قل وقال البرماوى أي مكان مشتمل على بئر اه فأتى الجزء على السكل (قوله حدة) بكسر الحاء المهملة قرية ع ش (قوله على ستة فراسخ من مكة) فالجمرة والحديبية مسافتهم الى مكة واحدة حل (قوله عام الحديبية) أي عام خمس والمشهور انها سنة ست (قوله هم بالدخول منها) لك أن تقول مجرد ذلك لا يدل على طلب الاحرام منها ولا يخصها بذلك فان الدخول منها ليس فيه الا المرور عليها والامكنة التي قبلها قدم عليها أيضا والامكنة التي بعدها قدم بالمرور عليها اللهم الا أن يقال قد نزل بها نزولا خاصا على وجه الاستعداد للدخول والتهيء له مع امكان ذلك بغيرها فدل على مزيتها لها ومناسبة خاصة بانسك فليتأمل سم أقول قوله اللهم الخ لا يخلص اذ لا يلزم مما ذكره من المزية الخاصة أن ذلك للأحرام بها بل قد يكون ذلك لاختصاص الاحرام اذ لو كان كذلك لأخر الاحرام اليها ففضلها على غيرها لا يقتضى جعلها ميقانا فليتأمل وجه ذلك شو برى (قوله فقدم الشافعي الخ) فان قلت ينافى ذلك قاعدة الشافعي في الاصول في تعارض القول والفعل وعلم التاريخ أن السابق منسوخ الالدليل وتقديهم ما هم به وهو التنبكيس في الاستسقاء قلت أمره بالاعتبار من التنعيم وان كان متأخرا عن فعله الا أنه مصور بضيق الوقت فلم يكن معارضا لفعله حتى يقال انه ناسخ له وهم بالتنبكيس لم يعارضه فعل سابق حتى يقدم عليه بخلافهنا شو برى (قوله مردود) لانه انما هم بالدخول منها ولم يسم بالاحرام بها قال م ر ويحجب بإمكان الجمع بينهما ما بهم أولا بالاعتبار من الحديبية ثم بعد احرامه من ذى الحليفة هم بالدخول منها فقول الشارح ثم ما هم به أي ما هم بالاعتبار منه ولا حتى يكون دليلا وليس المراد ثم ما هم بالدخول منه فاندفع ما يقال كيف يجعل هم دليلا على الاحرام من الحديبية مع انه انما هم بالدخول منها لا بالاحرام منها تأمل وقوله مردود لانه كان محرما من ذى الحليفة لانه ميقان التوجه من المدينة لكن رد عليه أن النبي صلى الله

انقر الى انه هم بالاحرام من الحديبية مردود (فان لم يخرج) الى الحل (واتى بها) أي بالعمرة (أجزأته) عن عمرته عليه

اذلا مانع (وعليه دم) لاساءته بترك الاحرام من الميقات فان خرج اليه (١١١) (بعد احرامه فقط) أي من غير شروعه في شيء من أهمالها

(فلا دم) عليه لانه قطع المسافة

من الميقات محرما وأدى

المناسك كلها بعده فكان

كالأحرام بها منه وتعييرى

بذلك أولى من قوله سقط

الدم لايهامه انه وجب ثم

سقط وهو وجه مرجوح

وقولى فقط من زيادنى (و)

مكانها (الحج) ولو بقران

(لمن بمكة) من أهلها

وغيرهم (هى) أى مكة

(وليسك) من حج أو عمرة

(لتوجه من المدينة

ذوالخليفة) مكان على نحو

عشر مراحل من مكة

وسنة أميال من المدينة

وهو المعروف الآن بآبار

على (ومن الشام ومصر

والغرب الخيفة) قرية كبيرة

بين مكة والمدينة قيل على

نحو ثلاث مراحل من مكة

والمعروف المشاهد ماقالة

الرافعى انها على خمسين

فرسخا منها وهى الآن

خواب (ومن نهامة اليمن

يللم) ويقال له ألم جبل من

جبال نهامة على لياتين من

مكة (ومن نجدى اليمن

والحجاز قرن) باسكان الرأه

مكان ينسبه وبين مكة

مرحلتان (ومن المشرق)

العراق وغيره (ذات

عرق) على المرحلتين من

مكة أيضا وذلك لخبر

الصحيحين عن ابن

عليه وسلم يكن بالحرم الذى هو المدعى (قوله وعليه دم) أى مرتب مقدر (قوله فان خرج اليه) أى الى الحل ولولم يرض آخر أو لا يرض وان لم يجدد الاحرام بها (قوله ولو بقران) أى تغلبا لجانب الحج أى فلا ينظر لجانب العمرة حتى يكون مقتضاء الاحرام من الحل والغاية لمدعى من قال ان أراد القران لزمه ان نشاء الاحرام من أدنى الحل كالأفراد العمرة وحدها (قوله لمن بمكة هى) فلو أحرم بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع اليها لابتعد الوقوف لاساءة لزمه دم نعم بحث المحب الطبرى وغيره انه لو أحرم من محاذاتها فلا لاساءة ولا دم كالأحرام من محاذات سائر المواقيت وهو الوجه شرح مر (قوله لتوجه) عبر بالتوجه ليوافق الخبر الآتى وهو قوله من لمن الحج (قوله ذوالخليفة) تصغير الخليفة بفتح أوله واحدة الخلفاء نبات معروف شرح حج (قوله على نحو عشر مراحل) المراد بالمرحلة لمدار لان بين مكة والمدينة عشرة ديار أى منازل والدار أكثر من المرحلة بل مرحلتان تقريبا كما هو معروف (قوله وستة أميال من المدينة) عبارة شرح مر وهى على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصحيح المجموع وغيره أنها على ستة أميال اعلاه باعتبار أقصى عمران للمدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر وهى أبعد المواقيت من مكة اهـ (قوله بآبار على) تزعم العامة أنه قابل الجن فها وليس كذلك بل نسبت اليه لكونه حفرا (قوله ومن الشام) بالهمز والقصور ويجوز ترك الهمزة وهو طولامن العريش الى الفرات على الصحيح وقيل الى نابلس وعرض من جبل طى الى بحر الروم ولفظه مذكر سمي بذلك لما قيل انه كالشامة فى الارض ولذلك فضل ابن حجر على مصر وعكس الجلال السيوطى وهو المرجح وقيل لانه منسوب الى سام بن نوح لانه أول من سكنه والعرب تغلب السنين شيئا قل وحف وهذا باعتبار ما كان فى الزمن السابق وأما الآن فيقاتهم ذوالخليفة لانهم يسلكون طريق تبوك اهـ برماوى (قوله ومصر) سميت بأول من سكنها وهو مصر بن يعصر بن سام بن نوح زى وقال حج سميت مصر لانها حدين المشرق والمغرب والمصر لغة الحدود وهما بمكة والمدينة فضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظها يذكرو يؤث ويصرف ولا يصرف وهى طولامن أية أى العقبة التى فى طريق الحج المصرى الى رقة بجانب البحر الرومى ومسافة ذلك قريب من أربعين يوما وعرض من اسوان وماحاذاه من الصعيد الاعلى الى رشيد وماحاذاه من مسافة النيل الى البحر الرومى ومسافة ذلك قريبة من ثلاثين يوما (قوله والمغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس (قوله الخيفة) سميت بذلك لان السيل أجحفها أى أذهبها وهى على ستة مراحل من مكة وقول المجموع على ثلاثة اعلاه يسير البغال النفيسة شرح مر والاحرام من رابع الذى اعتيد ليس مفضولا لكونه قبل الميقات لانه لضرورة انهم الخيفة على أكثر الحاج ولعدم ما بها أى يغفلون به للاحرام شرح حج ويكون هذا مستثنى من مفضولية الاحرام قبل الميقات لمن بطريقه ميقات ح ف وقال قل وخضر على التحري ران الخيفة هى المشهورة لأن رابع (قوله على خمسين فرسخا) وهى ست مراحل وربع (قوله خواب) وأبدلت رابع لكونها قبلها يسير برماوى (قوله ومن نهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز واليمن اقليم معروف شرح مر والنجد ما ارتفع (قوله يللم) أصله ألم قلبت الهمزة ياء ويقال يرمم برأين بدل اللامين وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة قل (قوله على لياتين من مكة) المراد مرحلتان برماوى (قوله العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بعدم الجبال والاعجار ولفظه مذكر على المشهور قل (قوله وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى حدد المواضع الآتية للاحرام وجعلها ميقاتا أى فى عام حجة الوداع وكانت فى السنة العاشرة ع ش وفى الحديث الثانى

عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذوالخليفة ولاه لالشام الخيفة ولاه لبحر النبل

وقال من لم ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكثروا في الشافعي في الام عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام ومصر والمغرب الجحفة وورى أبو داود وغيره بإسناد صحيح كافي المجموع (١١٢) عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق هذا

ان لم ينب من ذكر عن غيره والافيقان ميقات منيبه أو ما قيد به من أبعاد كما يعلم من كتاب الوصية (والأفضل لمن فوق ميقات احرام منه) لا من دورية أهله (ومن أوله) وهو الطرف الأبعد لمن وسطه أو آخره ليقطع الباقي محرمان يستثنى منه ذو الحليفة فالأفضل كما قال السبكي أن يحرم من المسجد الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم والتصرح بالتقييد بمن فوق من يادتي (و) مكانها النسك (لن لا ميقات بطريقه ان حاذاه) بذال مجمعة أي سامته يمينه أو يساره (محاذاته) في بركان أو بحر فان أشكل عليه ذلك تحرى (أو) حاذى (ميفاتين) كأن كان طريقه بينهما (محاذاة أقرهما إليه) وان كان الآخر أبعد إلى مكة اذ لو كان امامه ميقات فانه ميقاته وان حاذى ميقانا أبعد فكذا ما هو بقربه فان استوى في القرب إليه

زيادة على الاول بذكر مصر والمغرب قل (قوله وقال هن) أي هذه المواقيت لمن أي لهذه النواحي أي لأهلها على تقدير المضاف المدلول عليه بقوله وقت لأهل المدينة برماوى أو الضمير في لمن للأهل وأتته لما كلة ما قبله وألانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه ورواية أبي داود هن لهم قال السيوطي وهي الوجه (قوله حتى أهل مكة من مكة) أي يحرمون من مكة ومحله في الاحرام بالحج أخذ مما تقدم أن مكانها للعمرة لمن يحرم حل ح ف (قوله هذا اذا ينب من ذكر عن غيره) وعليه فالمسكى اذا استناب للحج أو العمرة عن آفاق فأحرم من مكة وترك الاحرام من ميقات من ناب عنه لزمه دم وان عين له المنيب مكة وقت الانابة حل ويحط عن المنيب من الاجرة قدر التفاوت بين اجرة من أحرم من الحرم ومن أحرم من ميقات المنيب باعتبار التوزيع كما أشار إليه سم ع ش (قوله ميقات منيبه) أي أو مكان مثله مسافة وقوله أو ما قيد به فان جاوزه بغير احرام فهل يلزمه دم أو لا فيه نظر والا قرب أنه ان أحرم من مثله فلا دم عليه والافعليه دم ع ش (قوله والأفضل لمن فوق ميقات احرام منه) قال ابن الرفعة قد علمت أن تقدم الاحرام على الميقات المسكاني سائغ ولا كذلك الزماني والفرق أن المسكاني مبني على الاختلاف في حق الناس ولا كذلك الزماني اه أقول ولان تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الاوقات المكروهة دون الاماكن المكروهة عميرة زى (قوله لا من دورية أهله) أي لا من بلده فاذا أحرم من بلده حرم عليه جميع محرمات الاحرام من حين احرامه الى فراغ حجه كما قرره شيخنا ودورة قصدير دار قال ابن مالك

واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤث عار ثلاثي كسن

(قوله نعم يستثنى) أي من قوله ومن أوله وكذا كل ميقات وجده مسجد الأفضل أن يحرم من ذلك المسجد حل (قوله لن لا ميقات بطريقه) لا يقال المواقيت مستغرقة لجهات مكة فكيف يتصور عدم محاذاته للميقات فينبغي أن المراد عدم المحاذاة في ظن من دون نفس الامر لا ما تقول يتصور بالجائى من سوا كن الى جده من غير أن يمر برايق ولا يعلم لانها حينئذ امامه فيصل جده قبل محاذاته ما هو على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته شرح حج وقوله لانها امامه أي وتقدم أن كون الميقات امامه لا يعتبر وانما الاعتبار بكونه عن يمينه أو يساره (قوله محاذاته) أي مكان محاذاته ليصح الجدل لان المحاذاة ليست مكانا ح ف (قوله فان أشكل عليه ذلك) أي المحاذاة وقوله تحرى أي ان لم يجد من يخبره عن علم (قوله محاذاة أقرهما إليه) انظر اذا كان بينهما كيف يتحقق انفراد الاحرام بأحدهما وما معناه تأمل وقد يقال معناه يظهر فيما لو جازهما امر يدا نسكا ولا يحرم ثم أراد العود للاحرام هل يجب سلوك طريق الأبعد ولا ان قلنا يتعين الاحرام منه سلك طريقه فليتأمل شو رى وأجيب بأنه يحاذيهما واحدا بعد واحد لا معافى آن واحد (قوله أقرهما إليه) بأن كان بين طريقه وبينه ميل وبينه وبين الآخر ميلان حج (قوله وان حاذى ميقانا أبعد) غاية (قوله فان استوى في القرب) كأن كان بينهما وبين كل منهما فرسخ مثلا ط ف (قوله وان حاذى الاقرب اليها أولا) كأن كان

الأبعد

أحرم من محاذاة أبعدهما من مكة وان حاذى الاقرب اليها أولا وتعييرى بأقرهما إليه أولى من

تعييره بأبعدهما أي الى مكة لاحتياجه الى التقييد بما اذا استوت مسافتهما إليه لانها اذا تفاوتت أحرم من محاذاة أقرهما إليه وان كان أقرب الى مكة في الاصح (والا) أي وان لم يحاذ ميقانا (ف) مكانها النسك (مرحلتان من مكة) اذا لم ميقات أقل مسافة من هذا القدر (و) مكانها النسك (لن دون ميقات لم يجاوزه) حالة كونه (مر بدنسك) بأن لم يجاوزه وهو من مسكنه بين مكة والميقات وجاوزه غير مر بدنسك

(ثم ارادة محله) لقوله في

الخبر السابق ومن كان
دون ذلك فمن حيث أنشأ
وظاهر مما مر ان محل ذلك
في مريد العمرة اذ لم يكن
بالحرم (ومن جاوز ميقاته)
سواء أ كان ممن دون
ميقات أم من غيره فهو أعم
من قوله وان بلغه (مريد
نفسك بلا احرام لزمه عود)
اليه أو الى ميقات مثله مسافة
محرم أو ليحرم منه
(الاعتذر) كضيق وقت
عن العود اليه أو خوف
طريق أو انقطاع عن
رفقة أو مرض شاق فلا
يلزمه العود وتعيير بذلك
أعم من قوله لزمه العود
ليحرم منه الا اذا ضاق
الوقت أو كان الطريق مخوفاً
(فان لم يعد) الى ذلك لاعتذر
أو غيره وقد أحرم بعمرة
مطلقاً أو حج في تلك السنة
(أو عاد) اليه (بعد تلبسه
بعملة نسك) ركنا كان
كالوقوف أو سنة كطواف
القدوم (لزمه مع الاثم)
للمجاورة (دم) لاساءته في
الاولى بترك الاحرام من
الميقات ولتأدي النفسك في
الثانية باحرام ناقص ولا
فرق في لزم الدم للمجاورة
بين كونه عالماً بالحكم إذا كرا
له وكونه ناسياً أو جاهلاً ولا
أثم على النامى والجاهل
أما اذا عاد اليه قبل تلبسه بما
ذكر فلا دم عليه مطلقاً ولا

الابعد منه عرفاً أو عرفاً مر ع ش وقوله وان حاذى الاقرب اليها أو لا كلام لم أرله وجهها اذ كيف
يحاذى ميقاتها ولا فيدوغ له ترك الاحرام من محاذاته حتى يصل الى ميقات آخر لا جل بعده من
مكة هذا شئ لا يسمح به أحد من الاصحاب فيما ظن على ان فيه اشكالا وذلك ان المقسم محاذاة الميقاتين
فكيف يكون من اقسامه محاذاة أحدهما أو لالكن يعتذر عن هذا الاخير بأن المراد محاذاتهما
ولو بما يؤهل اليه الحل وأما لاعتذار بأنه يحاذيه بصدرة فلا يجوز لان المراد هنا عنة ويسرة كما صرح
هو بذلك فيما سر والله أعلم سم فعني جوابه أنه حاذى أحدهما واحداً به واحداً معاً معاً ع ش وانظر هل
يمكن حل قوله وان حاذى الاقرب اليها أو لا على ما اذا جاوز ذلك غير مريد لنفسك انتهى شو برى (قوله
ثم أراد) عطف على النفي بالنظر للصورة الثانية في كلام الشارح فكأنه قال ولن دون ميقات جاوزه
غير مريد لنفسك ثم أراد ومفهوم قوله لم يجاوزه مريد نفسك ما اذا جاوزه مريد لنفسك أى فيقته
هو الذى جاوزه في حال الارادة ويعلم تفصيل حكمه من قوله ومن جاوز ميقاته الخ فهو في المعنى بيان
لمفهوم القيد الذى قبله تأمل (قوله محله) أى ان لم يكن ينسب بين مكة وميقات آخر ولا كاهل بدر
والصفراء فانهم بعد الحليفة وقبل الحليفة فيقاتهم الثاني وهو الحففة زى وشرح مر وقوله محله وهو
مسكنه في الاولى ومحل ارادته في الثانية ح ف (قوله بماسر) أى من قوله ومكانها المن بحرم حل (قوله
ان محل ذلك) أى قوله ومكانها النفسك لمن دون ميقات الخ حل (قوله ومن جاوز ميقاته الخ) ولا فرق
في المجاوزة بين العمدة والسهو والعلم والجهل اذ الامور لا يفرق فيها الحال بين العمدة وغيره كنية
الصلاة لكن لا اثم على الجاهل والناسى ولا يقدح فيما ذكر في الساهى انه لسهو عن الاحرام يستحيل
كونه في تلك الحالة مريد لنفسك اذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محله قاصداً له وقصده مستمر فيها
عنه حين المجاوزة تشرح مر (قوله أم من غيره) الغير هو من فوق الميقات (قوله أو انقطاع عن رفقة)
والاصح ان مجرد الوحشة هنا لا تعتبر حج وقوله أو مرض شاق أى لا يحتمل عادة وان لم يبح التيمم
ع ش على مر (قوله أعم من قوله لزمه مع العود الخ) أى أعم من جهات ثلاثة فقوله ليحرم
منه ليس قيداً بل مثله العود محرم وقوله منه ليس بقيد بل مثله العود ميقات آخر مثله مسافة وقوله
الا اذا ضاق الوقت الخ ليس قيداً أيضاً بل مثلهما المرض الشاق وخوف الانقطاع (قوله وقد أحرم
بعمرة مطلقاً) أى في تلك السنة أو غيرها وعلم منه أنه اذا لم يحرم بما ذكر لادم عليه وان اثم بالمجاورة
لان لزوم الدم انما هو لنقص نفسك كما أشار اليه الشارح بقوله ولتأدى النفسك الخ به يتضح
أن المجاوزة وحدها غير موجبة للدم وانما الموجه له لنقص شو برى (قوله مع الاثم للمجاورة)
أى ولو في صورة العذر ولو ان العذر انما يسقط وجوب العود لاثم المجاوزة كما أشار اليه الشارح بقوله
للمجاورة (قوله لاساءته في الاولى) أى ولتأدى النفسك باحرام ناقص (قوله ولتأدى النفسك)
أى مع الاساءة فغيب احتباك (قوله عالماً بالحكم) لم يقل أيضاً لالميقات أو جاهلاً به لان المقسم
يأتى ذلك اذ هو فيمن جاوز الميقات مريد لنفسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات بر (قوله مطلقاً)
نوى العود أو لا

(باب الاحرام)

أى الدخول لان هذا هو الذى يفسده الجماع وتبطله الردة فاذا قالوا فسد أو بطل الاحرام كان مرادهم
هذا المعنى والمراد بالدخول التلبس ومن هذا المعنى قول أبى شجاع الاحرام مع النية وسمى احراماً
لانه يقتضى دخول الحرم أو لان به محرم الانواع الآتية بطلاق الاحرام على نية الدخول في النفسك
وبهذا المعنى يعبر كنا كما يأتى في قوله وأركان الحج احرام أى نية حل بزيادة والمراد هنا الاول
وهو المعنى بقولهم ينعقد الاحرام بالنية لانه لو كان المراد به النية لكان المعنى تنعقد النية بالنية ح ف

ولو بالتلبية (الافضل تعيين) النسك ليعرف ما يدخل عليه (بأن ينوي حجاً وعمره أو كليهما) فلو أحرم بحجتين أو عمرتين
انقضت واحدة فعمل أنه ينقض مطلقاً (١١٤) بأن لا يزيد في النية على الأحرام روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليفعل ومن أراد أن يهل بعمره فليفعل وروى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل أحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعله حجاً (فإن أطلق) أحرامه (في أشهر حج صرفه بنية لما شاء) من حج وعمره وكليهما إن صلح الوقت لهما (ثم) بعد النية (أي بعمله) أي ما شاء فلا يجزى العمل قبل النية فإن لم يصلح الوقت لهما بان فات وقت الحج صرفه للعمرة قاله الروياني قال في المهمات ولو ضاق فالتجوه وهو مقتضى كلام الرافعي أن له صرفه لما شاء ويكون كمن أحرم بالحج حينئذ أما إذا أطلق في غير أشهر الحج فينقض عمرة كما هو فلا يصرفه إلى حج في أشهره (وله أن يحرم كاحرام زيد) روى الشيخان عن أبي موسى

يقال أحرم الرجل إذا دخل الحرم كأنه إذا دخل نجد السكن قول المتن الافضل تعيين يناسب المعنى الثاني (قوله ولو بالتلبية) للرد على من اشترط التلبية في انعقاد الأحرام (قوله بأن ينوي حجاً) أي لا يجامعها ولو لم يهيمه إن نسي أو جهل وعذر فلا ينقض النسك على المعتمد لأن ما أفسد في الدوام يمنع الانقضاء كالحديث في الصلاة مع ضعف الابتداء زى وإنما كان المعذور كغيره هنا بخلافه في الانتفاء لأن الابتداء أضعف من الدوام (قوله أيضاً بأن ينوي حجاً) أي واحداً أو عمرة أي واحدة فصح التفريع (قوله فعمل) أي من قوله لافضل وأتى به مع علمه من قول المتن فإن أطلق الخ توطئة لما بعده (قوله أنه ينقض مطلقاً) وفارق الصلاة حيث لم يجز أن يحرم بها مطلقاً بأن التعيين ليس شرطاً في انعقاد النسك شرح م (قوله بأن لا يزيد في النية على الأحرام) بأن ينوي الدخول في النسك المالح للأصناف الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت شرح م (قوله روى مسلم) في الاستدلال بهذين الحديثين على كون الافضل التعيين نظراً لأنهما إنما يدلان على الجواز فقط فتأمل ويمكن أخذ الافضية من لام الأمر (قوله خرجنا) أي في حجة الوداع برماوى (قوله أن يهل) أي يحرم فبه عن الأحرام بمجاورته وهو رفع الصوت بالتلبية عزى (قوله وروى الشافعي) دلائل لصحة لأحرام مطلقاً وقوله مهلين أي محرمين أحراماً مطلقاً والافسيان أن الإهلال رفع الصوت بالتلبية والتلبية مسبوقه بالنية أي فاهنا تفسير مراد وما يأتي تفسير لقوى (قوله ينتظرون القضاء) أي هل ينزل بحج أو عمرة والمراد بالقضاء المقضى بمعنى المحكوم به هل هو حج أو عمرة فقوله أي نزول الوحي أي بالمقضى والافتسار القضاء بذلك غير ظاهر بل هو إشارة بتقدير مضاف أي نزول القضاء (قوله فأمر الخ) أي فنزل فأمر من لا هدى معه فإن قيل ما وجه تخصيص من لا هدى معه بالعمرة قلت لأن من معه الهدى لو أمر به التوهم أنه بعد تحله يدخل وقت نحره ولو قبل يوم النحر والحال أن وقته يوم النحر شو برى (قوله ومن معه هدى أن يجعله حجاً) لأن من معه هدى أفضل من لا هدى معه والحج أفضل من العمرة فتناسب جعل الأمر لكل حل وم وقال بعضهم أهل وجهه أن زمن الحج يطول وواجباته أكثر من واجبات العمرة فربما يخل ببعضها فيجبره بالهدى الذى معه (قوله فإن أطلق) أي لم يعين فهو مقابل للتعين (قوله صرفه) أي وجوباً بمعنى أنه لا يجوز له إبطال الأحرام حل (قوله إن صلح لوقت) أي حين الصرف ومراده به ذات قيدان أي فقوله صرفه الخ أي إن كان الوقت باقياً واعترض هذا أعنى قوله إن صلح الوقت لهما بأنه لا حاجة له مع قوله في أشهر حج وأجيب بأن قوله في أشهر حج قيد في الأحرام أي أن الأحرام واقع في أشهر الحج وقوله صرفه بنية لما شاء يصدق ذلك بما إذا صرفه بعد أشهر الحج فإذا احتاج للتقييد (قوله قبل النية) أي نية الصرف (قوله بأن فات وقت الحج) بأن طلع فجر يوم النحر (قوله قال في المهمات ولو ضاق الخ) تعميم في قول المتن صرفه بنية لما شاء أي وإن ضاق الوقت عن أعمال الحج بأن كان لا يصل عرفة إلا بعد فجر يوم النحر فكان المناسب تقديمه على التقييد الذى قبله فتأمل (قوله فالتجوه) وهذا هو المعتمد كما نص عليه م خلافاً لبعض الحج (١) انتهى ح ف (قوله لما شاء من حج وعمره) لكن محله في الحج إن كان يمكنه الاتيان ببعض الأعمال في أشهر الحج كالسعى بعد طواف القدوم (قوله ويكون) أي فيما إذا صرفه للحج وقوله كمن أحرم بالحج من أنه ينقض ويتوعد بطولوع الفجر فيتحل بعمل عمرة ويقضيه من قابل ع ش (قوله رله) أي لريد الأحرام أن يحرم الخ (قوله بمأهلت) أي أحرمت (قوله ليت)

أي

أنه صلى الله عليه وسلم قال له بمأهلت فقلت ليت باهلال

(١) قوله خلافاً لبعض الحج كذا في الأصل الطبع ولتنظر نسخ الخط كتبه مصححه

لم يصح أحرام زيد) بأن لم يكن محرماً أو كان محرماً أحراماً فاسداً ولغت الإضافة إليه وإن علم عدم أحرامه بخلاف ما لو قال إن كان زيد محرماً فقد أحرمت لا ينعقد لما فيه من تعليق أصل الأحرام (والا) بأن صح أحرام زيد (و) ينعقد أحرامه (ك) أحرامه معينا ومطلقاً ويتخير في المطلق كما يتخير زيد ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرفه إليه زيد وإن عين زيد قبل أحرامه انعقد أحرامه مطلقاً وتعيير بالصحة وعدمها أولى مما عبر به (فإن تعذر معرفة أحرامه) بموت أو جنون أو غيره فتعيير بذلك أعسم من قوله فإن تعذر معرفة أحرامه بموته (نوى قرأنا) كالمشك في أحرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد النسكين (ثم أتى بعمله) أي القرآن ليتحقق الخروج عما شرع فيه ولا يبرأ من العمرة لاحتمال أنه أحرم بالحج ويمتنع ادخالها عليه ويفنى عن نية القرآن نية الحج كافي الروضة كاصلها (وسن نطق بنية فقلبية)

فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ليبيك اللهم ليبيك إلى آخره لخبر مسلم إذا توجهتم إلى منى فاهلوا بالحج

أي أحرمت باهلال أي باحرام كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كاهلال النبي) لم يقل كاهلاك للتلذذ وتبركاً بذكر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله طف بالبيت الخ) أمر بأعمال العمرة وهو واضح بناء على أنه صلى الله عليه وسلم كان أحرامه مطلقاً وأما على أنه كان محرماً بالحج وهو المرجح عندنا فيكون أمره لاني موسى بأعمال العمرة من فسح الحج إلى العمرة خصوصيته في ذلك العام اهـ حل (قوله وبالصف) أي واسع بالصف أي متأسببه اهـ ح ف (قوله وأحل) أي بعد الخلق (قوله فينعقد أحرامه الخ) قال ابن العماد وغيره ولو أخبره بنسك ثم ذكر خلافه فإن تعمد لم يعمل بخبره الثاني لعدم الثقة بقوله والافيعمل به فإن كان بعد القوات وجب القضاء شو رى (قوله بأن لم يكن محرماً) لأن السالبة تصدق بشي الموضوع (قوله أو كان محرماً أحراماً فاسداً) وصورته أن يحرم بعمرة ويفسدها ثم يدخل عليه الحج فيكون أحرامه بالحج في هذه الحالة فاسداً ويلزمه المضي فيه وأما إذا أحرم وهو مجامع أو وهو كافر فهو أحرام باطل ولا يلزمه المضي فيه ولا يتصور أن يأتي بأحرام فاسد من أول أمره ولعل هذا هو الحامل لم على قوله أي أن بصورة أحرام فاسد ع ش وليس لنا صورة يتصور فيها الأحرام بالحج أحراماً فاسداً إلا هذه هنا وانظر وجه انعقاده فاسداً حيثئذ أي حين إذا حرم بالعمرة وفسدها ثم أدخل عليها الحج تأمل مع أن ادخاله عليها جائز (قوله ولغت الإضافة) أي لغت النسبة إلى زيد والتشبيه به لانه قيد الأحرام بصفة فإذا انتفت بقى أصل الأحرام ولأن أصل الأحرام مجزوم به مر (قوله وإن علم عدم أحرامه) غاية في قوله فينعقد وهي الرد على من قال لا ينعقد في هذه الحالة وتمسك بالقياس على ما لو علق فقال إن كان زيد محرماً فقد أحرمت فقول الشارح بخلاف ما لو قال الخ شروع في ابتداء فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف وعبارة مر و فرق الاول بأن في المقيس عليه تعليق أصل الأحرام فليس جازماً به بخلاف المقيس فانه جازم بالأحرام فيه (قوله لا ينعقد لما فيه الخ) ظاهره ولونين أن زيداً محرم وليس كذلك بل ينعقد وهذا التفصيل بالنسبة لأن مع كان أما غيرهما من بقية الأدوات فلا ينعقد مطلقاً وإن كان زيد محرماً في الواقع زى وعبارة حل فإن قال إن أو إذا أومتى أحرم زيد فأما محرم لا ينعقد وإن كان زيد محرماً و فرق بأن ذلك تعليق على ماض وهذا تعليق على مستقبل والثاني أكثر غرراً لأن الشك فيه أقوى اهـ وقوله فإن قال الخ لعل وجهه في أن مع كان أن أدوات الشرط لا تأثير لها في قلبها إلى الاستقبال لتوغلها في المضي فيصح معها الأحرام أن تبين كون زيد محرماً (قوله فينعقد أحرامه كاحرامه) ومتى أخبره زيد بكيفية أحرامه لزمه الأخذ بقوله ولو فاسقاً فيما يظهر وإن ظن خلافه إذا لم يعلم إلا من جهته شرح مر (قوله قبل أحرامه) أي المشبه (قوله انعقد أحرامه) أي المشبه مطلقاً أي ما لم ينو التشبيه حالاً حل (قوله فإن تعذر معرفة أحرامه) مراده بالتعذر التعسر كافي الخاوى والوجيز لأن التعذر استحالة معرفة الواقع وهو ليس مراداً هنا ع ش (قوله أو غيره) أي لا حد كفيته ونسبانه ما أحرم به (قوله نوى قرأنا) أي بأن يقول نويت الحج والعمرة ولا يلزمه دم القرآن لأن الأصل براءة الذمة منه حل قال العلامة الشو برى يظهر أنه لو تبين له أحرام زيد بعد ذلك تعين عليه العمل به إن كان معينا على ما تقدم (قوله ثم أتى بعمله) أي القرآن بأن يأتي بأعمال الحج لأن عمرة القارن مغمورة في منسرجة في مجموع يخرج بذلك عن العهدة بيقين شرح حج ومر (قوله ولا يبرأ من العمرة) ويبرأ من الحج عباب شو رى (قوله فيقول بقلبه) والقول بالقلب نفسى وقوله وأحرمت به عطف مرادف القصد منه التوكيد لانه لو قال أحرمت بالحج كنى (قوله فاهلوا

والاهلال رفع الصوت بالتلبية ولايس ذكر ما أحرم به في غير التلبية الاولى لان اخفاء العبادة أفضل وتعبيري بما ذكر أولى من قوله المحرم ينوي ويلبي (لا في طواف) (١١٦) ولو طواف قدوم (وسى) بعده أى لايسن فيهما تلبية لان فيهما أذى كارا خاصة

بالحج) في دلالة على المدعى شئ فهو غير مناسب هنا لانه يفيد طاب رفع الصوت بالتلبية في المرة الاولى وهو غير مطلوب فيها بل المطلوب فيها السر كما يأتي في شرح قوله ورفع رجل صوته بها في دوام احرامه وبحاج بان المراد بالاهلال هنا التلبية من غير رفع صوت فقوله فأهلوا بالحج أى فأهلوا بالتلبية أى حال كونكم محرمين بالحج (قوله والاهلال) أى حقيقة الاصلية فلا ينافي أن المراد منه الاحرام فيكون المعنى أحرموا على الاول يكون المعنى ارفعوا أصواتكم بالتلبية محرمين بالحج وما يدل على أن المراد الاحرام أن رفع الصوت بالتلبية غير مطلوب أول احرامه كما يأتي فالاولى تفسير أهلوا بلوا محرمين بالحج وان تفسيره باحرامه واخرجه عن كونه لا يدل على التلبية (قوله لان اخفاء العبادة أفضل) ولا ينافي ما يأتي من سن رفع الصوت بالتلبية في دوام احرامه لان المراد بالعبادة التنية ورفع الصوت بالتلبية في دوام الاحرام كاهيات طه وان لزم منه اظهار العبادة ع ش وهذا ينتج سن عدم ذكر ما أحرم به لعدم السن اندي ادعاه فتأمل (قوله أولى من قوله المحرم الح) لان الواو في كلامه لا تقتضى ترتيبا شوي وأيضاً كلامه يوهم أن التلبية واجبة وأيضاً قوله المحرم ينوي غيره مناسب فانه محرم ولا معنى لكون المحرم ينوي الاحرام وان أول المحرم بالمرى لا الاحرام (قوله لا في طواف) معطوف على مقدر تقديره فتلبية في كل حال لا في طواف (قوله أوتيم بشرطه) وهو المجز عن الماء حساً وشرعاً (قوله ولدخول مكة) أى ولدخول البيت أيضاً ولا يفوت الا بالاستقرار بعد الدخول (قوله ولدخلالا) قال السبكي وحينئذ لا يكون هذا من اغسال الحج الا من جهة انه يقع فيه أى في زمنه شرح م روع ش (قوله وبذى طوى) أى والطهر بذى طوى فالبتة المحذوف والباء بمعنى في سميت بذلك لاشتمالها على بئر مطوية بالحجارة يعنى مبنية بها اذا طلى البناء ويجوز فيها لصرف وعدمه على اراد المكان أو البقعة شرح م ر (قوله فلايسن) أى حيث لم تغير ربحه عند الدخول والاسن الغسل عنده (قوله لقرب عهده) انظر لو اغتسل للعيد يوم الجمعة كأن اغتسل له قبل الفجر والظاهر طلب الغسل لها أيضاً ولا يكتفى بغسل العيد نظراً للقول بوجوبه فلا يكتفى بما تقدمه ولو قوعه قبل وقته بخلاف ما هنا لا وقت له تأمل شورى (قوله ويظهر مثله في الحج) أى فيما لو جاوز الميقات غير مرید للفسك ثم أراد في مكان قريب أو كان مسكنه قريباً من الحرم حل (قوله عشية) أى بعد الزوال فهو ظرف للوقوف والافوق الغسل من الفجر ويجوز أن يكون عشية ظرفاً للغسل أى لوقته الافضل لانه مطلوب تقربه تأمل شورى وادافات هذه الاغسال لا تقتضى على المعتمد لانها ذات سبب وقد زال شرح م ر (قوله وبمزدلفة) أى عند المشعر الحرام وقوله غداة ظرف للوقوف لا للغسل ويدخل وقته بنصف الليل وأما الغسل للبيت لها فلايسن ا كتفاء بما قبله حل (قوله ولرى) أى ويسن في كل يوم من أيام التشريق بعد الزوال لرى الجرات اثلاث شرح م ر ويدخل وقته بالفجر لكل يوم حل (قوله وللقربة) معطوف على قوله قطعاً للروائح وعبارة م ر لان الغسل براد للقربة النظافة فادانعدراً أحدهما بقى الآخر لان لتيمم وضوب عن الغسل الواجب فعن المندوب أولى (قوله فلايسن الطهر لها كتفاء الح) أى ولا للبيت بمزدلفة لقربه من غسل عرفه ولا لطواف القدوم لقربه من غسل الدخول م ر (قوله يتأهب) أى يستعد (قوله بحاق عانة) أى في غير عشر ذي الحجة لم يرد التضحية برماوى (قوله على الطهر) أى ما لم يكن جنباً فانه يسن له تأخيرها عن الغسل برماوى (قوله كافي الميت) أى على القول به وهو المرجوح فان قيس عليه

وانما قيد الاصل بطواف القدوم لذكره الخلاف فيه وذكر السعى من زيادتي (و) سن (طهر) أى غسل أوتيم بشرطه ولو في حيض أو نحو (لاحرام) للاتباع في الغسل رواه الترمذى وحسنه وقيس بالغسل التيمم هنا وفيما يأتي (ولدخول مكة) ولو حلالاً (وبذى طوى) بفتح الطاء أفصح من ضمها وكسرها (لما ربهما أفضل) من طهره بغيرها للاتباع رواه الشيخان فان لم يهر بهما سن طهره من مثل مسافتها واستثنى الماوردى من خرج من مكة فاحرم بعمره من مكان قريب كالتيمم واغتسل للاحرام فلايسن له الغسل لقرب عهده به قال ابن الرفعة ويظهر مثله في الحج وسن الطهر أيضاً لدخول المدينة والحرم (ولو قوف بعرفة) عشية (وبمزدلفة غداة نحر ولرى) أيام (تشريق) لان هذه مواطن يجتمع لها الناس فيسن الطهر لها قطعاً للروائح الكريهة بالغسل الملحق به التيمم وللقرية وخرج برى التشريق رى يوم النحر

ضعيف

فلايسن الطهر لها كتفاء بطهر العيد وسن ان يتأهب

للأحرام بحلق عانة وتغابط وقص شارب وتقليم ظفر وينبى تقديماً على الطهر كفى الميت وذكر التيمم في غير الاحرام من زيادتي

(د) سن (تطيب بدن ولو بماله جرم) ولو امرأة بعد الطهر (لاحرام) للاتباع رواء الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت (وحل) تطيب لاحرام (في ثوب واستدامته) أي الطيب في بدن أو ثوب بعد الاحرام لما روى الشيخان عن عائشة قالت كآني أنظر إلى ويبس الطيب أي بريقه

(١١٧)

في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وخرج بابتدامته ما يعلم مما يأتي في باب ما حرم بالاحرام من أنه لو أخذ الطيب من بدنه أو ثوبه ثم رده إليه أو نزع ثوبه المطيب لم يسه لزمته فدية فلا ولم تكن رأتته موجودة في ثوبه فان كان بحيث لو ألقى عليه ماء ظهرت رأتته امتنع لبسه والا فلا وذكر حل تطيب لثوب هو ما صححه في الروضة كأصلها ونقل في المجموع الاتفاق عليه ووقع في الاصل تصحيح انه يسن كالبدن (وسن خضب يدا امرأة له) أي للاحرام الى الكوعين بالخناء لانهما قد ينكشفان ومسح وجهها بشئ منه لانها تؤمر بكشفه فلتسترلون البشرة بلون الخناء أما بعد الاحرام فيكره ذلك لها لانه زينة للحرمة والقصد ان يكون أشعث أغبر فان فعلته فلا فدية وخرج بالمرأة الرجل والخنثى فلا يسن لهما الخضب بل يحرم (ويجب

ضعيف والمقيس معتمد وهو الجديد والقديم الكراهة كما قاله الزيادي ويجوز أن يكون المريض يتعهد بنفسه بما ذكر ليكون طهره على الوجه الاكمل فلا يكون على الرجوح وحيث يكون فيه مجاز الاول لان المراد بالبيت المرض الموت شورى مع زيادة (قوله وتطيب بدن) أي لغبر صائم وغير محدة في العدة (قوله ولو امرأة) أي غير محدة شورى ولو شابة خلية أم لا يفارق ما صرف في غسل الجمعة من عدم سن التطيب في ذهاب الاتن لها بان زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمتنع تجنب الرجال بخلاف الاحرام شرح مرقضيته سن التطيب للتحلل الثاني حرشوري وقال شيخنا العزيزي قوله ولحله أي بعد التحلل الاول لانه كان اشعث بواسطة الاحرام وعبرة حل ولحله أي لتحلله الثاني لان الاول يحل به جميع المحرمات الا الجماع كما يأتي ومثله زى (قوله وحل تطيب في ثوب) أي مع الكراهة حل وصل (قوله واستدامته) وينبغي كما قاله الاذري ان يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا لزمها الاحداد بعد الاحرام فتزومها زالتة شرح مرقضوري (قوله لما روى الخ) دليل على جواز الاستدامة وقوله كآني كآني هنا للتحقيق أي أتحقق النظر لانها تأتي له (قوله ريقه) أي امانه وقوله في مفرق بفتح الميم وكسر الراء وفتحها وسط الرأس لانه محل فرق الشعر ش (قوله لزمته فدية) أي للطيب مع فدية اللبس ان كان ملبوسه محيطا (قوله فلا ولم تكن رأتته موجودة) مفرع على محذوف تقديره لزمته فدية ان كانت رأتته موجودة (قوله وسن خضب يدا امرأة) أي غير محدة ويسن الخضب لغير المحرمة أيضا ان كانت حائلة والا كره ولا يسن لها نقش وتسويد وتطريف وتحمير وحنة بل يحرم كل واحد من هذه الامور على خلية ومن لم يأذن لها زوجها زى (قوله بشئ منه) أي من المذكور وهو الخناء وقوله فلتسترلون البشرة واذا فاعت ذلك لا يجوز النظر ليدىها مخضوبتين والحرمة باقية وانما أفاد الخضب نوع ستر في الجملة سم (قوله وخرج بالمرأة لرجل) شامل للامرء والجميل (قوله بل يحرم) أي لغير عذر كما نص عليه الامام الشافعي ومحل الحرمة في البدن فلا ينافي سن خضبه لحيته بالخناء وكذا بالسواد في الجهاد ليظهر للكفار شيباه وقوته (قوله ويجب تجرد رجل) أي ولو مجنوناً وصبياً فالمراد به هنا ما قابل المرأة حل وبرماوى (قوله واعترضوا الاول) أي القول بالوجوب (قوله ولا يعصى) لانه أت بواجب (قوله بشئين ذكرتهما الخ) حاصهما انهم صرحوا بان لو كان معه صيد قبل الاحرام لا يجب عليه ارساله كما لا يجب تجرده قبل الاحرام وبان من حلف بالطلاق لا يطاق زوجته لا يحرم عليه الوطء ابتداء فكذا هنا لا يجب عليه التجرد ابتداء أي وانما يجب النزاع عقبه لانه يقع به الطلاق والجواب عن الاول أن الصيد يزول ملكه عنه بمجرد الاحرام من غير احتياج الى ازالته بخلاف مسألة التجرد لان التجرد لا يحصل به أي بالاحرام فوجب قبله وعن الثاني بان لو طء حال العصمة ووجوب النزاع بعد ذلك لخروجها عن العصمة لا لاجل التعليق وعبرة شرح الروض وأجيب بان الوطء يقع في الشكاح فلا يحرم وانما يجب النزاع عقبه لانه خروج عن العصمة ولان موجبه ايس لو طء بل الطلاق المعلق عليه فلا يصح الخلق الاحرام بالوطء اه وفيه أن هذين الشئين يؤيد ان عدم الوجوب لا السن الذي هو المدعى (قوله

تجرد رجل له) أي للاحرام (عن محيط) بضم الميم وبجاء مهمله ليتنى عنه ابسه في الاحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي والتصریح بالوجوب من زيادتي وبه صرح الرافعي والنووي في مجموعه لكن صرح في مناسكه بسنه واستحسنه السبكي وغيره تبعاً للمذهب الطبري واعترضوا الاول بان سبب الوجوب وهو الاحرام لم يحصل ولا يعصى بالنزع بعد الاحرام وأيد الثاني بشئين ذكرتهما في شرح الروض مع الجواب عنهما وأما الاعتراض بجوابه أن التجرد في الاحرام واجب ولا يتم الا بالتجرد قبله فوجب كالمسبي الى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وقولي محيط

أعم من قوله غيظ الشياطين له الخلف واللبد والمذسوج (وسن لبسه أزارا وروءا أبيضين) جديدين والأفغسولين (ونعلين) خبير
ليحرم أحدكم في أزار وروءا ونعلين رواه أبو عوانة في صحيحه وخرج بالرجل المراءق والخشن إذا نزع عليهما في غير الوجه (و) سن (صلاة
ركعتين) في غير وقت الكراهة (١١٨) كما علم من محله (لاحرام) لكل من الرجل وغيره للاتباع رواه الشيخان مع خبر

وسن لبسه) أي قبل الاحرام (قوله أبيضين) ويكفي المتنجنس الجاف والمصبوغ من (قوله ونعلين)
أي حيث لم يكونا محيطين بأن ظهرت منهما الأصابع شوي برى كداس وناسومة وهي كناية عن جلود
ملصوقة برس راس أو غيره ولها سير كالقبقاب كنعن الدكارنة كما قرره شيخنا وعبارة حج والمراد بالتعل
هنا ما يجوز لبسه للمحرم من غير المحيط كالداس المعروف اليوم والناسومة والقبقاب بشرط أن لا يستر
جميع أصابع الرجلين اهـ (قوله ركعتين) ويسر فيهما مطلقا للاتباع وانظر وجه مخالفة نظرهما
من ركعتي الطواف فإنه يجهر فيهما بالياء ويسر بهما هراشو برى (قوله في غير وقت الكراهة) أي
إذا كان في غير حرم مكة مـ (قوله لاحرام) أي قبل الاتيان به بحيث لا يطول الفصل بينهما عرفا
حل (قوله مع خبر البسوا من ثيابكم البياض) لوجه ذكره هنا فالصواب ذكره عقب قوله خبر
ليحرم أحدكم في أزار وروءا الخ ويكون دليلا لقوله أبيضين تأمل (قوله إذا توجه) أي إذا توجه
من الميقات (قوله لاهلنا) أي أردنا لاهلال أي الاحرام لاجل قوله ان محرم وكان بعضنا مشاة
وبعضنا ركباناً حل بزيادة (قوله نعم) استدراك على قوله والافضل أن يحرم إذا توجه لطريقه
(قوله ورفع رجل) أي ذكر بانها كان أو صديا لانه في مقالة لمرأة نعم يكره رفع يشوش على نحوائهم
أو متصل زى ولا فرق في رفع الصوت بين المساجد وغيرها كافي مـ (قوله لا يضر بنفسه) بضم أوله
من أضر وهكذا متى وجدت الباء فان لم توجد كان ثلاثيا قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا لا يضركم
من ضل اهـ عنائي (قوله وذلك) أي الاكثر عند تغاير الاحوال أكد لا يقال قد يفيد ان غير
الاكثر عند التغاير ليس أكد منه عند غيره لانا نقول هذا علم من الافضلية من الاكثر بالاولى
شوي برى (قوله وفراغ صلاة) ولو تقلا ويقدمها أي التلبية على أدكار الصلاة لانها وظيفة لوقت
حرف وسن (قوله فلا يسن الرفع) سكت عن الاكثر حيث لم يقل فلا يسن الرفع ولا الاكثر
فقتضاه أنه يسن مطلقا (قوله ونقله في المجموع) لعل الاولى حذف الواو (قاعدة) ورد في خبر ان الله
وعده هذا البيت بأن يحجه كل سنة ستمائة ألف فان قصوا كلهم الله من الملائكة وان الكعبة تحشر
كالعروس المزفوفة فكل من حجبها تعلق بأستارها ويسعون خلفها حتى يدخلون الجنة معها شيخنا
حرف نقلا عن الاجهوري (قوله بان يسمع الخ) أي ان كانت بحضرة الاجانب فان كانت بحضرة المحرم
أو خليتين فلا كراهة ع ش على مـ وقوله بالاصغاء الى الاذان أي بالامر بالاصغاء اليه مـ (قوله
ان الحمد) بكسر الهمزة على الافصح على الاستئناف ونقل اختيار الفتح عن الشافعي والكسر أولى
لان الاستئناف لا يوهم ما يوهم التعليل من التقيد لانه على الفتح يوهم أن لتلبية انما هي لاجل
الحمد وقوله والنعمة بالفتح عطف على الحمد ويجوز الرفع على الابتداء كما قال القاضي عياض والخبر
محذوف زى ويندب وقفة لطيفة على الملك دفعا لتوهم أنه مني لاتصله بالنفي وعدم نقص أو زيادة بها
فلو زاد لم يكره نحو وسعديك والخبر كما بيديك واعمل اليك لو روده ويكره الكلام في تأنيها
والسلام عليه ويندب له رده وأخيره لي فراغها أحب اهـ بحرفه (قوله والملك) قال الحافظ حج

البسوا من ثيابكم البياض
ويغني عن الركعتين
فريضة وباقية أخرى وسن
ان يقرأ في الركعة الاولى
سورة الكافرون وفي
الثانية سورة الاخلاص
وقولي لاحرام من زيادتي
(والافضل ان يحرم)
الشخص (إذا توجه
طريقه) راكبا كان أو
مشيا للاتباع في الاول
رواه الشيخان وخبر مسلم
عن جابر أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما
أهلنا أن نحرم إذا توجهنا
فيه وفي الثاني نعم لو خطب
امام مكة بها يوم السابع
فالافضل له ان يخطب محرما
فيتقدم احرامه سيره يوم
قاله الماوردي (وسن
اكثر تلبية ورفع رجل)
صوته (بها) بحيث لا يضر
بنفسه (في دوام احرامه)
فيهما للاتباع في الاول
رواه مسلم ولا امر به في
الثاني رواه الترمذي وقال
حسن صحيح (و) ذلك
(عند تغاير احوال) كركوب
ونزول وهبوط واختلاط
رفقة وفراغ صلاة واقبال
ليل أو نهار ووقت سحر

(أكد) وخرج بدوام احرامه ابتداء فلا يسن الرفع بل يسمع نفسه فقط ونقله في المجموع عن الجويني وأقره
والتقيد بالرجل من زيادتي فلا يسن للمرأة والخشن رفع صوتهما بان يسمعا غيرهما بل يكره لهما رفعه وفرق بينه وبين أذانها حيث حرم
فيه ذلك بالاصغاء الى الاذان واشتغال كل واحد بتلييته عن سماع تلبية غيره وظاهر ان التلبية كغيرها من الاذكار تذكره في مواضع
التجاسة تزيها لذكر الله تعالى (ولفظها اليك اللهم لييك الى آخره) أي لييك لا شربك لك لييك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شربك

لأنه لا يتابع رواه الشيخان وسن تكرر برهاتنا ومعنى ليك أنما نقيم على طاعتك وزاد الأزهري إقامة بعد إقامة واجابة بعد واجابة وهو منثني
أريد به التكثير وسقطت نونه للاضافة (و) سن (لمن رأى ما يحبه) (١١٩) أو يكرهه) أن يقول (لييك

ان العيش عيش الآخرة)
قوله صلى الله عليه وسلم حين
وقف بعرفات ورأى جمع
المسلمين رواه الشافعي
 وغيره عن مجاهد مرسل
وقاله صلى الله عليه وسلم في
أشد أحواله في حفر الخندق
رواه الشافعي أيضا ومعناه
أن الحياة المطلوبة الهنية
الدائمة هي حياة الدار
الآخرة وقولي أو يكرهه
من زيادتي (ثم) بعد فراغه من

تليته (يصلى) (ويسلم) (على)
انبي صلى الله عليه وسلم
ويسأل الله تعالى الجنة
ورضوانه ويستعين به
(من النار) للاتباع رواه
الشافعي وغيره قال في
المجموع وضعفه الجمهور
ويكون صوته بذلك
أخفض من صوت التلبية
بحيث يميزان

(باب صفة النسك)
(الافضل) لمحرر بحج ولو
قارنا (دخول مكة قبل
وقوف) بعرفة اقتداء به
صلى الله عليه وسلم وباصحابه
والكثرة ما يحصل له من
السنن الآتية (و) الافضل
دخولها (من ثنية كداء)
وان لم تكن بطريقة خلافا
لما نقله الرافعي عن اصحاب

هو بالنصب على المشهور ويجوز فيه الرفع وتقديره والملك كذلك فان قلت لم قرن الحمد والنعمة
وأفرد الملك قلت لان الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال لا جد الا
لك ولا نعمة لالك وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكره تحقيق أن النعمة كلها لله تعالى لانه
صاحب الملك برماوى (قوله وسن تكرر برهاتنا) انظر رأى حاجة هذا مع قول المتن وسن ا كثر
تلبية ويمكن أن يقال ان الا كثر سنة في الدوام كما قيده به وهذا سنة مطلقا وان هذا بيان لا قبل ما
يحصل به الا كثر (قوله وهو منثني) أى ملحق بالثني لانه ليس له مفرد من لفظه وقوله وسقطت نونه
أى نون التثنية للاضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوابا وصله أى لبين لك أى أوجب اجابة بين
لك حيث دعوتنا للحج على حد قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فحذفت النون من المثني للاضافة
واللام للتخفيف (قوله ما يحبه) بضم الياء التحتية (قوله أن يقول لييك الخ) أى ان كان
محرم والا قال اللهم ان العيش الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الخندق كما يأتي في الشارح ولا يقول
لييك فان قاله اهل يكره أولا حره (قوله ورأى جمع المسلمين) وكانوا ثمانين ألفا اطاف (قوله
وقاله صلى الله عليه وسلم) وكان غير محرم اذ ذاك ح ف (قوله في أشد أحواله) ظاهره كشرح م
أنه قال هذا اللفظ وعبارة الزيادة ويظهر تقييد الايمان بلييك بالمحرم فغيره يقول اللهم ان العيش
عيش الآخرة الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الخندق حج وعش (قوله بعد فراغه) أى بعد
تكريرها ثلاثا قل (قوله ويصل على النبي) هو بالنصب عطف على ا كثر على حد وليس عبادة
وتقرعني فيفيد سن المذكورات ويندب أن يكون بصوت أخفض من صوت التلبية بحيث يميزان
قل (قوله وضعفه) أى هذا الحديث لذي فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم خلافا لما يوهمه كلام الشارح قل وبرماوى وقال ح ف قوله وضعفه أى الحديث الدال على
ذلك لا الحكم لانه مجمع عليه والله أعلم

(باب صفة النسك)

أى كيفية المطلوبة فيه من حين الاحرام به الى حين التحلل بل وبعد لتحلل ليدخل طواف الوداع
قل وبرماوى فان قلت تقدم أن النسك قصد الكعبة مع الاركان مع أنه ليس في هذا الباب ركن
من أركانه أوجب بأنهم تارة يذكر كون الصفة ويريدونها الحقيقة كما تقدم وتارة يريدونها الكمال
كافي هذا الباب فراده بالصفة فيه الصفة الكاملة كذا قررره شيخنا العزبى وفيه شئ لانه ذكر فيه فصل
الاركان اذ هذا الباب ينهى الى باب محرمات الاحرا وقد ذكر فيه خمسة فصول الاول فصل واجبات
الطواف والثاني فصل سن للامام أن يخطب بمكة الثالث فصل في المبيت بمزدلفة الرابع فصل في المبيت
بمنى الخامس فصل في أركان الحج اع فراده بقوله صفة النسك أى سواء كانت واجبة أو مندوبة كما علم
بما تقرر فتأمل (قوله لمحرر) التقييد به يحتاج اليه بالنسبة للسنة الاولى وهى قوله قبل وقوف وغير
محتاج اليه بل لا ينبغي بانه ظار السنن الآتية وهى قوله ومن ثنية كداء وقوله وأن يقول الخ ويدخل المسجد
الخ وقوله ويدأ بطواف قدوم فهذه السنن الاربع لا تنقيد بالمحرم (قوله مكة) هى بالميم وبالوحدة
لغتان اسم للبلد وقيل بالميم اسم للبلد والباء للبيت وحده والبيت والمطاف وقيل بالميم اسم للمحرم والباء
للمسجد وهى بالميم من الملك بمعنى المص يقال ملك البعير ما فى ضرعه أمه اذا مصته فله ماؤها سابقا والباء

واقضاء كلام الاصل للاتباع رواه مسلم ولفظه كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد
والتنوين والسفلى ثنية كدى بالضم والقصر والتنوين وهى عند جبل فعيقان والثنية الطريق الضيق بين الجبلين واختصت العليا
بالدخول والسفلى بالخروج لانه اخل به صدم كما على المقدار والخارج عكسه

وقضيته لثبوت ذلك من المحرم وغيره (وأن غوى عند لقاء الكعبة رافعا يديه واقفا اللهم زد هذا البيت) أي الكعبة (تشريفا إلى آخره) أي وتعظيما وتكريرا بما وهبها وزد من شرفه وكرمه بمن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريرا بما وتعظيما وبر اللاتباع رواء الشافعي والبيهقي وقال انه منقطع (اللهم (١٢٠) أنت السلام إلى آخره) أي ومنك السلام حينئذ بنا بالسلام

قاله عمر رضي الله عنه رواء عنه البيهقي قال في المجموع واسناده ليس بقوي ومعنى السلام الاول ذوالسلامة من النقائص والثاني والثالث السلامة من الآفات وقولي عند لقاء أعم من قوله اذا أبصر وقولي رافعا يديه واقفا من زيادتي (فيدخل) هو أولى من قوله ثم يدخل (المسجد) الحرام (من باب بنى شعبة) وان لم يكن بطريقه للاتباع رواء البيهقي باسناد صحيح ولان باب بنى شعبة من جهة باب الكعبة والحجر الاسود وان يخرج من باب بنى سهم اذا خرج إلى بلده ويسمى اليوم بباب العمرة (و) أن يبدأ بطواف قدوم) للاتباع رواء الشيخان والمعنى فيه ان الطواف تحية المسجد فيسن أن يبدأ به بقيد زده بقولي (الاعذر) كاقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكرك فائتة فيقدم على الطواف ولو كان في أثناءه لانه يفوت والطواف لا يفوت ولا يتأخر نم بالجائوس ولا بالتأخير نم

من البك أي الاخراج لاجلها الجبارة وقيل من البك وهو الدفع لان الناس يتدافعون فيها في المطاف اه مر وهي أفضل بلاد الله الا البقعة التي ضمت أعضاءه صلى الله عليه وسلم فهي أفضل حتى من العرش والصكرسي وأفضل بقاعها الكعبة ثم المسجد حولها ثم بيت خديجة رضي الله عنها وتندب المجاورة بها الا خوف الخطأ رتبة أو محذور من نحو معصية (قوله وقضيته التسوية) معتمد فان قلت حيث كان قضيته ذلك فلم قصر المآتين فيما تقدم على المحرم قلت لعله لكونه كلام الاصحاب اه ع ش (قوله وأن يقول الخ) وبعضهم

ينى يترب العرش عشرين قدوم * ملائكة الله الكرام وآدم وشيث و ابراهيم ثم عماليق * قصي فريش قبل هذين جوهم وعبد الاله ابن الزبير بنى كذا * بناء لحجاج وهذا متم

(قوله وتعظيما وتكريرا) وكن حكمة تقدم التعظيم على التكرير في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمتة في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائريه باعطائهم ما يطلبونه واجازهم ما ملوه وفي زائريه وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعونه عما جناه واقتربه ثم عظمتة بن أبناء جنسه بظهور تقواه وهدايتهم ورشد الى هذا ختم دعاء البيت بالمهاجرة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر النائي عن ذلك التكرير اذ هو الاتساع في الاحسان اه شرح حج (قوله غينا) أي أكرمنا (قوله ومعنى السلام الاول ذوالسلامة) عبارة حج أنت السلام أي السلام من كل مالا يليق بجلال الربوبية وكل الالوهية أو المسلم لعبيدك من الآفات اه فاذا ذكره الشارح من التفرقة لا يتعين (قوله فيدخل) بالنصب عطف على دخول فيفيد ستين فورية الدخول وكونه من باب بنى شعبة والفورية صرح بها ابن حجر (قوله على باب بنى شعبة) وهو المسمى الآن بباب السلام اه حج (قوله من جهة باب الكعبة) وهي أشرف جهاتها اه حج ومروا أيضا قد أمر الله أن تؤتي البيوت من أبوابها ح ف (قوله بطواف قدوم) الاله ترضى تأخير الطواف وحينئذ يصلي تحية المسجد وكذا ان أراد عدم الطواف شورى (قوله تحية المسجد) أي الكعبة لان الطواف تحيتها فقط ح ف وأما بقية المسجد فتحية الصلاة كغيره وعبارة بسم قوله تحية المسجد قال ابن حجر في حاشية الايضاح أي الكعبة كما صرحوا به وأما تحية المسجد فتندرج في ركعتي الطواف بمعنى أنه اذا نوى به مامع الطواف التحية أثيب عليهم اولا لا سقط عنه الطلب بهما (قوله كاقامة جماعة) ولو في مندوبة وقوله وضيق وقت صلاة ولونا فلة مؤكدة أو رتبة وقوله وتذكرك فائتة أي مكتوبة شورى (قوله في أثناءه) أي الطواف فيتركه ويأتي بها (قوله لانه) أي المذكور يفوت هو ظاهر في الاولين لاني الثالث لان الفائتة لا تفوت الا أن يراد لان المجموع يفوت والاولى التعليل بأن الصلاة أفضل منه فقدمت (قوله فلا يطلب) أي مسنة فلا ينافي كونه يحصل بطواف الركن وقوله من الداخل بعده أي وبعد نصف الليل أم قبله فيطلب منه لانه لم يدخل وقت طواف الركن كما أشار إليه الشارح بالتعليل شورى

(قوله)

يفوت بالوقوف بعرفة كما يعلم مما يأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القدام وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية (ويختص به) أي بطواف القدوم (حلال) هو من زيادتي (وحاج دخل مكة قبل وقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المقرض عليهم فلا يصح قبل أدائه

أن يتطوعا بطوافه في أسألى أصل النسك (ومن قصد الحرم) هو أعم من قوله (١٢١) مكة (لأنسك) بل لنحو زيارة

أو تجارة (سن) له (احرام به) أي بنسك كتحية المسجد لداخله سواء أنكر دخوله كخطاب أم لا كرَسُول قال في المجموع ويكره تركه

درس

فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن

(واجبات الطواف) بأنواعه ثمانية أحدها وثانيها (ستر) العورة (وطهر) عن حدث أصغر أو أكبر وعن نجس كما في الصلاة وخبر الطواف بالبيت صلاة (فلوزالا) بان عري أو أحدث أو تنجس بدنه أو ثوبه أو موطفه بنجس غير معفو عنه (فيه) أي في طوافه (جديد) الستر والطهر (وبنى) على طوافه وإن تعد ذلك بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه مالا يحتمل فيها ككثير الفعل والكلام سواء أطل الفصل أم قصر لعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء لأن كلا منهما عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة لتمكن يسر الاستئناف خروجاً من خلاف من أوجبته ومحل اشتراط الستر والطهر مع القدرة أمام العجز ففي المهمات جواز الطواف بدونهما إلا طواف الركن

(قوله أن يتطوعا) أي الداخل بعده والمتمتع (قوله في أسألى أصل النسك) قد يفرق بأن التطوع في أصل النسك يفوت الواجب بالكيفية بخلافه عند الإيجاز به القواف شو رى (قوله على أصل النسك) أي فلا يصح التطوع به مع بقاء فرضه عليه

فصل فيما يطلب في الطواف (الح) كان الأولى ذكر الأركان قبل هذا الفصل ثم يذكر شروطها كما صنع في البيوع وقدم واجبات الطواف على واجبات الوقوف لأن الطواف أفضل لأن الشارع شبهه بالملاة وقيل إن الوقوف أفضل لخبر الحج عرفة (قوله واجبات الطواف) هـ قال شرط الطواف (قوله بأنواعه) أي الستة من قدم وركن وداع وما يتحلل به في القواف وطواف نذر وتطوع (قوله أحدها وثانيها) جمع بينهما في الحكم لقوله كما في الصلاة وخبر الطواف بالبيت صلاة ع ش وقدم القياس على الحديث لكونه ليس نصاباً للمدعى (قوله فلوزالا) بخلاف الانعفاء والجنون فيستأنف تحريره عن أهلية العبادة حل (قوله بان عري) بأنه تعب ح ف (قوله أو موطفه) وغلبتها بما عمت به البلوى في المطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المعفو عنها وينبغي أن يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطبة ولا يتعمد المشي عليها كما مر وقد عد ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف شرح مر (قوله وبني) ومعنى البناء على الماضي أنه يبنى من الموضع الذي وصل إليه ولو أنشاء الطواف على الأصح شو رى (قوله لأن كلا منهما) بيان للجماع ح ف (قوله أمام العجز) حاصل هذه المسئلة أنه إن كان فاقداً للستر جاز الطواف مطلقاً وإن كان به نجاسة أو كان فاقداً الطهورين لم يجز مطلقاً وإن كان فاقداً للماء جاز الطواف مطلقاً بالتميم ولا تجب الإعادة في طواف الركن إلا إذا كان بمحل يغلب فيه وجود الماء كما قررره شيخنا السجيني وقرر شيخنا العزيزي مانعه حاصل المعتمد في العجز أنه إن كان فاقداً الطهورين أو بدنه مثلاً نجاسة غير معفو عنها تمتنع عليه الطواف مطلقاً مع استقرار طواف الركن في ذمته دون لوداع وحكمه حكم المحصر كالحائض فيخرج مع الركب إلى محل لا يمكن فيه الرجوع إلى مكة ويتحلل بذبح خاق مع النية أي نية التحلل فإذا رجع إلى مكة أحرم للطواف فقط على ما قاله ع ش وقال سم يحرم بأصل النسك ويأتي بتمامه وإن كان عاجزاً عن الستر فقط أو متميماً بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران أو لعذر لا يوجب الإعادة طواف مطلقاً وإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء أو كان بعذر يوجب الإعادة يفعل الطواف بأنواعه ما عدا طواف الركن أما هو فلا يفعل إلا إذا شق عليه المصاهرة فيفعله ومتى قدر عليه متطهر بالماء أو بالتراب بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران أتى به وهو قبل الاتيان به محرم حكماً فلا يجب للاتيان به ثانياً إحرام وإن كان يباح له المحظورات لمصلحة التحرز عنها إلى الاتيان به ثانياً قررره شيخنا العزيزي أخذاً من مروع ش وبه يعلم ما في كلام الشارح من القصور وإذامات حج عنه من ماله ولا يكفي الطواف عنه لعدم صحة بناء فعل غيره على فعله (قوله الاطواف الركن) وسيأتي أن من حاضرت قبل طواف الركن ولم يمكنها لاقامة حتى تظهر لها أن ترتحل فإذا وصلت إلى محل يتعذر عاها الرجوع منه إلى مكة جاز لها حينئذ أن تتحلل كالمحصر وتحل من إحرامها وبقى الطواف في ذمتها إلى أن تعود والأقرب أنه على التراخي وانها تحتاج عند فعله إلى إحرام تحرر وجهها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمة يجب معه الإعادة أي إعادة الطواف فلا يحتاج إلى إعادة الإحرام لعدم تحلله حقيقة شرح م وقوله كالمحصر أي بان تذبح وتحلق أو تقصر بنية التحلل وقوله وأما الحاجة عند فعله إلى إحرام أي للاتيان بالطواف فقط دون ما فقهه قبله كالوقوف ع ش وقال سم على

لوقته انتهى وفي جواز فعله فيما ذكر بدوهم مطلقا نظر وقولي فلو زالا الى آخره أولى من قول الاصل فلو أحدث فيه توشا ونى (و) ثالثا (جعل البيت عن يساره) بقيد زدنه بقولي (مارا تلقاء وجهه) فيجب كونه خارجا بكل بدنه عنه حتى عن شاذروانه وحجره للاتباع مع خبر مسلم خذوا عنى مناسككم فان خالف شيئا من ذلك كأن استقبل البيت أو استدبره أو جعله عن يمينه أو عن يساره ورجع القهقري نحو الركن الثاني لم يصح طوافه لما بذته ماورد الشرع به والحجر بكسر الحاء ويسمى خطبا المحوط بين الركنين الشاميين بجدار قصير بينهما وبين كل من الركنين فتحة (و) رابعها (بدؤه بالحجر الاسود محاذياله أو جزئه في مروره يسارته) للاتباع ويسن كما قال النووي أن يتوجه الى البيت

(قوله رجه الله ويسمى خطبا) قال حجر لكن الاشهر أن الخطيم ما بين الحجر

الاسود ومقام ابراهيم (قوله رجه الله أو جزئه) تردد القهقري في الطواف طائرا حول الكعبة

ابن حجر تأتي بجميع النسك اه (قوله فالقياص) أى على الصلاة القائمة التي عليه وأراد فعلها بالتيمم بجامع عدم الوقت شورى أى فانه يمتنع عليه قضاؤها بالتيمم في محل يغلب فيه وجود الماء وهو مسلم في القياص عليه لافي المقدس ففي كل من المستثنى منه والمستثنى نظر لانه يفعل طواف الركن بهذا التيمم لشدة المشقة في بقاءه محرمات عوده الى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن من غيرية وهذا هو المعتمد حل ومر فقول الشارح منه لا متيمم ضعيفا وعرض قوله منعه للتيمم لان التيمم متطهر مع ان الفرض عدم الطهر الا أن يراد الطهارة القوية وهذا لما وجبت عليه الاعادة كانت طهارته كالعدم لان المراد التيمم محل يغلب فيه وجود الماء لانه الذي فيه الخلاف بين الاسنوى وغيره تأمل (قوله منعه) ضعيف لانه يطوف طواف الركن اذا شق عليه الصبر على الاحرام كما قال مر ولا يفعل غيره ففي كلام الاسنوى نظر من وجهين في المستثنى وهو ما ذكر وفي المستثنى منه لانه يقتضى ان فاقد الطهورين والمنجس يفعلان طواف غير الركن وليس كذلك فقول الشارح منعه للتيمم ضعيف (قوله وانما فعلت الصلاة) أى المؤداة وقوله كذلك أى بالتيمم في محل يغلب فيه وجود الماء يؤخذ منه الجواز في طواف الوداع لحرمة مفارقتهم مكة بدونه حرسم (قوله وفي جواز الخ) شروع في مناقشة مع الاسنوى فقوله فعله أى الطواف فيما ذكر أى غير طواف الركن من وداع وقدم واطوع وقيل المراد بما ذكر حال الجز (قوله بدوهم) أى الستر والطهر الصادق الدون المذكور بان يطوف عاريا أو نجسا أو فاقد الطهورين وهما ذامعنى قوله مطلقا أى دون مطلقا أى غير مقيد بفرد من افراد الدون المذكورة كما يقتضى الاطلاق المذكور اقتضارا لاسنوى في الاستثناء من الجز على طواف الركن فيكون قوله مطلقا صفة لموصوف محذوف أرحال من الدون وعلى كلام الشورى يكون حال من الهاء في فعله وقوله نظر اذا فاقد الطهورين والمنجس لا يفعلان شيئا من الطواف كما مروان كان بعض افراد الدون كالعارى يفعل أنواع الطواف جميعا كما مر أيضا وبهذا الايضاح المفصّل عن مرار الشارح أى افصح علم معنى الاطلاق واستغنى عما سوت به الاوراق كما أفاده شيخنا العزيزى وقال الشورى قوله مطلقا أى سواء كان طواف قدوم أو وداع أو غيرهما ماء طواف الركن لانه تقسم استثناءه هكذا ظهر (قوله أولى) لانه يؤهم أنه لا يبطل بالنجاسة اه سم (قوله جعل البيت عن يساره) أى بحيث لا يستقبل شيئا مما بعد الحجر من جهة الباب اه سم (قوله بكل بدنه) فلو لمس البيت بيده مثلا وأدخل جزأ منه في هواء الشاذروان أو هواء غيره من اجزاء البيت لم يصح بعض طوافه كما في شرح مر وليس انبوب كالبدين على العتمد خلا للشورى (قوله شاذروانه) بفتح الدال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت مرتفعا عن وجه الارض قدر ثلثي ذراع تركته فريش عند بناءهم لضيق النفقة أى لقلة الدراهم الحلال التي يصرفونها في البناء شرح مر (قوله وحجره) فلو دخل من احدى فتحتيه وخرج من الجانب الآخر لم تصح طوافه أى بعضها لانه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارج الحجر شرح مر (قوله ورجع القهقري) بفتح القافين بينهما هاء ساكنة وفتح الراء أى مشى الى خلف من غير أن يعيد وجهه الى جهة مشيه كما قاله السطاني (قوله الشاميين) فيه تغليب لان أحدهما شامى والآخر عراقى وهو الذى بجانب الباب (قوله محاذياله) أى حقيقة أو حكما فيشمل الزاحف والراكب قل على التحرير (قوله بدؤه) المناسب لتقديمه على ما قبله (قوله أو جزئه) بان كان نحيفا وحاذى بجميع بدنه بعض الحجرزى (قوله بدنه) أى بجميع شقه الايسر مر قال حج ويظهر أن الراد بالشق الايسر أعلاه

أول طوافه ويقف على
 جانب الحجر الذي لجهة
 الركن اليماني بحيث يصير
 كل الحجر عن يمينه ومنكبه
 اليمين عند طرف الحجر ثم
 يمر متوجها له فإذا جاوزه
 انتقل وجعل البيت عن
 يساره وهذا مستثنى من
 وجوب جعل البيت عن
 يساره (فلو بدأ بغيره)
 كان بدأ بالباب (لم يحسب)
 ما طافه فإذا انتهى إليه ابتداء
 منه ولو أزيل الحجر والعبادة
 بانه وجب محاذة محله
 ويسن حينئذ استلام محله
 وتقبيله والسجود عليه
 وقول أو جزئه من زيادتي
 (د) خامسها (كونه سبعا)
 ولو في الاوقات المنهي عن
 الصلاة فيها ما شياؤا كبا
 أوزاحقا بعذر أو غيره فلو
 ترك من السبع شيئا وإن
 قل لم يجزه (د) سادسها
 كونه (في المسجد) وإن
 وسع أو كان الطواف على
 السطح ولو مرتفعا عن
 البيت أو حال حائل بين
 الطائف والبيت كالقاية
 والسواري (د) سابعها
 (نفته) أي الطواف (إن
 استقل) بأن لم يشمله نسك
 كسائر العبادات (و) ثامنها
 (عدم صرفه) لغيره كطلب
 غريم كافي الصلاة فإن صرفه
 انقطع لأن نام فيه على
 هيئة

المحاذي للمصدر وهو المنكب فلو انحرف عنه بهذا أو حاذاه بما تحته من الشق اليسرى لم يكف (قوله)
 أول طوافه (لا في غيره) (قوله) ويقف على جانب الحجر) أي الأسود ويسمى الركن الأسود وهو
 في ركن الكعبة الذي يلي الباب من جانب المشرق وارتفاعه من الأرض الآن ذراعان وثلاثة أذراع كما
 قاله الأزرقي في تاريخ مكة وبينه وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعا في حديث ابن عباس مرفوعا عما
 صححه الترمذي نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم وفي هذا
 الحديث التحذير لأنه إذا كان الخطايا تؤثر في الحجر فما ظنك بتأثيرها في القلوب وينبغي أن يتأمل
 كيف أبقاه الله تعالى على صفة السواد أبدا مع ما منه من أيدي الانبياء والمرسلين المقضى لتبييضه
 ليكون ذلك عبرة لأولي الابصار وواعظا لكل من وافاه من ذوى الافكار ليكون ذلك باعثا على
 مبادنة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا أن الحجر
 والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة طمس الله نورهما ولو لا ذلك لآسا ما بين المشرق والمغرب رواه
 أحمد والترمذي وإنما ذهب الله نورهما ليكون إيمان الناس بكونهما حقا إيمانا بالغيب ولو لم يطمس
 لكان الإيمان بهما إيمانا بالمشاهدة والإيمان الموجب للشواب هو الإيمان بالغيب ويبعث الحجر يوم
 القيامة وله عينان ولسان وشفتان يشهد لمن وافاه بالموافة كما ذكر ذلك كله القسطلاني على البخاري
 (قوله الذي) صفة الجانب (قوله فإذا جاوزه) أي قارب أن يجاوزه اه ابن حجر لکن في شرحه
 أن لم يرد فإذا جاوزه بالفعل وعبارته وما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانقتال بعد مفارقة جميع
 الحجر هو المعتمد وان بحث الزركشي وابن الرفعة خلافه وانه لا بد منه قبل مفارقة جميعه اه فقول الشارح
 وهذا أي استقبال الحجر في أول طوافه مستثنى أي استثناء حقيقيا وعبارة الشوري قوله وهذا أي
 قوله ثم يمر متوجها له وقوله مستثنى الاستثناء صوري ففي الحقيقة لا استثناء كما في الإيعاب اه أي لان
 زمن التوجه لا يحسب من الطواف بل أوله من حين الانقتال وهو حينئذ جعل البيت عن يساره ح ف
 وهذا بحسب ما فهمه العلامة الشوري من قوله جاوزه وعلى كلام مري يكون الاستثناء
 حقيقيا كما تقدم وقوله انقتل أي التفت وجعل البيت عن يساره قال الشيخ الزيايدي وإذا استقبل
 الطائف لحدود دعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى جزء قبل عودته إلى جعل البيت عن يساره (قوله فلو
 بدأ) ولو ساهيا شوري (قوله والعبادة بالله) أي من أراك هذا الزمن والافهم ينقل ولا بد كما هو
 ظاهر وقال ع ش قوله والعبادة بالله أي من أدراك ذلك الزمن وليست الاستعاذة من إزالته لأنها واقعة
 قطعاً (قوله محاذة محله) العبارة بمحله وإن انتقل لمحل آخر حل (قوله سبعا) أي بقينا (قوله ولو في
 الاوقات المنهي الخ) كذا عبر م وهذه الغاية للتعميم لكن لا موقع لها هنا إلا علاقة بينها وبين
 العدد حتى يعمم فيها ابن حجر ذكر هذا الحكم مستقلا على سبيل الغاية فتأمل (قوله وإن وسع) فلو
 بلغ الحل فصارت حاشيته في الحل وطاف فيها لم يصح فلا بد من الحرم مع المسجد حل وزى أي فيشترط
 أن لا يخرج بالتوسيع عن الحرم لأنه وسع مزارقوسه النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان وابن الزبير
 ثم عبد الملك ثم ابنه الوليد ثم المنصور كما في ع ش وفي الشوري أن الموسع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 عمر (قوله على السطح) أي سطح المسجد لا سطح الكعبة لأنه يشترط أن يكون خارجا عنها (قوله)
 عدم صرفه لغيره) أي فقط فلو قصد الطواف والغريم فينبغي المصحة سم فان قلت سيأتي في الوقوف
 بعرفة أنه يكفي المرور في عرفة ولو مارا في طلب آبق أو غريم أو جاه لانه عرفة فالفرق بين الطواف
 والوقوف أجيب بأن الطواف من جنس المشي فاحتاج لعدم الصرف لغير الطواف بخلاف الوقوف

لاتنقض الوضوء وهذا الذي قبله من زيادتي (ومنه أن يمشي في كله) ولو امرأة الا عند ركض لا يتابع رواه مسلم ولأن انشئ أشبه بالتواضع والادب ويكره بلا عذر الزحف لا الركوب لكنه خلاف الأولى كما نقله في المجموع عن الجمهور وفي غيره عن الأصحاب ومعه ونصه في الام على الكراهة يحمل على الكراهة غير الشديدة التي عبر عنها المتأخرون بخلاف الأولى (و) أن (يستلم الحجر) الأسود بيده (أول طوافه) أن (يقبله ويسجد (١٢٤) عليه) للاتباع رواه في الأولين الشيخان وفي الثالث البيهقي وأما سنن الثلاثة

للمرأة إذا خلا اللطاف لئلا تؤذي أركان خصه ابن الرفعة بالليل والخشني كالمرأة (فان عجز) عن الآخرين أو الأخير (استلم) بلا تقبيل في الأولى وبه في الثانية (بيده) اليمنى فان عجز فباليسرى على الأقرب كما قاله الزركشي (و) ان عجز عن استلامه بيده استلمه (بنحو عود) خشبة وتعييرى بذلك أولى من اقتضاه على استلم (ثم قبل) ما استلمه به وهذا من زيادتي (و) ان عجز عن استلامه بيده وبغيرها (أشار) اليه (بيده) اليمنى (فما فيها) من زيادتي ثم قبل ما أشار به الخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير كلما أتى الركن أشار اليه بشئ عنده وكبر ولا يشير بالقم إلى التقبيل ويسن ثلث ما ذكر من الاستلام وما بعده في كل طوفة وتخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (و) أن (يستلم) الركن (اليمنى)

(قوله لاتنقض الوضوء) كأن كان راكباً دابة وممكناً عليها (قوله لكنه خلاف الأولى) ثم محل جواز ادخال البهيمة المسجد عند أمن تلويثها ولا كان حراماً على المعتمد من ثم ان كان لحاجة لم يكره والا كره شورى ومثله يقال في ادخال الصبي غير المميز حج ومحل أيضاً اذا كانت طاهرة أو متنجسة وليس زمامها بيده (قوله وان يستلم الحجر) أي يلمسه بعد استقباله (و) (قوله وأن يقبله) ويلزم من يقبله أن يقر قدميه في محله ما حتى يعتدل قائماً لان رأسه حال التقبيل في جزء من البيت وبه يقاس من يستلمه واليماني اهـ ل أن لا يجب أن يكون خارجاً عن البيت في جميع طوافه (قوله وان خصه ابن الرفعة) أي خص السن المفهوم من قوله وأما سنن (قوله استلم) انظر تقريره على الحجر فانه موجود قبل الآن يقال التفريع بالنظر لثول الشارح بلا تقبيل فيصير المعنى فان عجز عما بعد الاستلام بيده اقتصر على الاستلام بيده فان عجز عنه أضاف بنحو عود اهـ (قوله في الأولى) وهي قول فان عجز عن الآخرين (قوله أشار اليه) أي يماني يده ويسن تكرير الإشارة كالاستلام كافي حاشية الايضاح شورى (قوله فبما فيها) قد يقال الإشارة بما في اليد تتبع الإشارة باليد فلا حاجة الى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصور الانفكاك بينهما بما لو كان باليد آفة تمنع رفعها نحو الحجر ولا تمنع تحريك ما فيها أو رفعه نحو الحجر اهـ سم (قوله ثلث ما ذكر) بأن يستلم ثم يقبل ثم يسجد عليه وهكذا ثانياً وثالثاً ويستلمه ثلاثاً ثم يقبله ثلاثاً ثم يسجد عليه ثلاثاً فتحصل السنة بكل من هذين ولكن الثاني أقرب الى كلامهم فهو الأولى فيما يظهر شورى (قوله وتخفيف القبلة) أي للحجر ويبنى أن مثله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولي ووالد عرش على (قوله اليمنى) نسبة لليمن وتخفيف يائه لكون الالف بدلاً من إحدى يافى الذبأ أكثر من تشديد هاء اليمنى على زيادة الالف بر (قوله أشار اليه) ثم قبل ما أشار به على الوجه ابن حجر (قوله استلام غير ما ذكر) من الركنين الشاميين وقوله ولا تقبيل غير الحجر أي من الأركان الثلاثة قال (و) في شرحه والسبب في اختلاف الأركان في هذه الأحكام ان ركن الحجر فيه فضيلتان كون الحجر فيه وكونه على قواعد أينما ابراهيم صلى الله عليه وسلم واليماني فيه فضيلة واحدة وهو كونه على قواعد أينما ابراهيم وأما الشاميان فليس لهما شئ من الفضيلتين اهـ بالحرف (قوله غير ما ذكر) كالركن الشاميين وهما الأذان عندهما الحجر بكسر المهملة شرح (و) (قوله إيماناً بك) حال من فاعل أطوف بتأويله باسم الفاعل أي أطوف حال كوني مؤمناً بك (قوله ووفاء بعهدك) المراد بالعهد هنا الميثاق الذي أخذته الله على نبي آدم بامتنال أمره واجتناب نهيه حيث قال ألتستبر بكم قالوا بلى فأمر الله تعالى أن يكتب بذلك عهد وان يدرج في الحجر الأسود كافي شراح المنهاج (قوله قبالة الباب) أي في الجهة التي تقابلها (و) حج ثم قال حج وهو واضح فان الظاهر أنه يقوله كالذي قبله وهو ما شاذ الغالب أن الوقوف في اللطاف مضر وعليه فلا يضر كونهما يستغفران أكثر من قبائلي الحجر والباب لان المراد هما وما بازاتهما وكذا في كل ما يأتي اهـ

ويقبل يده بعد استلامه بها للاتباع رواه الشيخان فان عجز عن استلامه أشار اليه فعمل أنه لا يسن استلام بحرقه غير ما ذكر ولا تقبيل غير الحجر من الأركان فان خالف لم يكره بل نص الشافعي على ان التقبيل حسن (و) أن (يقول) عند استلامه (أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم) أطوف (إيماناً بك الى آخره) أي ونصديقاً بكتابتك ووفاء بعهدك وانباة السنة تنبئك محمد صلى الله عليه وسلم اتباعاً للسلف والخلف (و) أن يقول (قبالة الباب اللهم البيت يبتك الى آخره) أي والحرم حرمك والامن أمنتك

وهذا مقام العائد بك من النار ويشير إلى مقام إبراهيم (وبين اليمانيين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآية) للاتباع رواه أبو داود ووقع في
 المنهاج كالروضة اللهم بدل ربنا (و) أن يدعو بما شاء وما ثوره) أي الدعاء فيه أي من قوله (أفضل فقراءة) فيه (فغير ما ثوره) وبن
 له الأسرار بذلك لأنه أجمع للخشوع (و) أن (يراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (كل طوفة) اغتنما للثواب لكنه في الأولى
 آكد وشمول ذلك لاستلام اليماني وما بعده من زيادتي (و) أن (يرمل) (١٢٥) ذكر في الطوفات (الثلاث الأولى

من طواف بعده سعي)
 بقيد زده بقولي (مطلوب)
 بأن يكون بعد طواف
 قدوم أو ركن ولم يسع بعد
 الأول فلو سعى بعده لم يرم
 في طواف أفاضة والرمل
 يسمى خيبا (بأن يسرع
 مشيه مقار باخطاه) يمشي
 في البقية على هيئته للاتباع
 رواه مسلم فان طاف راكبا
 أو محمولا حرك الدابة ورمل
 به الحامل ولو ترك الرمل في
 الثلاث لا يقضيه في الرابع
 الباقية لان هيئتها السكينة
 فلا تغير (و) أن (يقول
 فيه) أي في الرمل (اللهم
 اجعله) أي ما أنا فيه من
 العمل (بجاء برورا) أي
 لم يخاطه ذنب (إلى آخره)
 أي وذنب مغفورا وسعي
 مشكورا للاتباع ويقول
 في الرابعة الباقية كافي
 التنية وغيره رب اغفر
 وارحم وتجاوز عما أتاك
 أنت الاعز الأكرم ربنا
 آتينا في الدنيا حسنة وفي
 الآخرة حسنة وقناعذاب
 النار قال الأسنوي والمناسب
 لا يعتصر أن يقول عمرة

بحروفه وقوله أي الدعاء المتقدم في قوله وان يقول عند استلامه الخ (قوله وهذا مقام العائد) أي
 وهذا مقام الذي استعاذ بك من النار في قوله ولا تخزني يوم يبعثون وهو سيدنا إبراهيم عليه الصلاة
 والسلام (قوله ويشير إلى مقام إبراهيم) أي بقلبه لا بنحو يده مشو برى (قوله وبين اليمانيين) أي
 الركن اليماني وركن الحجر فقيه تغليب شيخنا (قوله فقراءة فيه) قال جماعة العلماء ان قراءة
 القرآن في الطواف مستحبة وقال مالك بكرهته وأوجه الأول أن القرآن أفضل الأذكار فقراءته في
 حضرة الله أولى كافي الصلاة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد فمناجاة الحق تعالى فيه بكلامه
 القديم أعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بمحل يرجح فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان
 أفضل قياسا على ما قالوه في أذكار الصلاة بل ورد الهوى عن قراءة القرآن في الركوع فافهم ذكره القطب
 الشعراني في الميزان (قوله وشمول ذلك) أي لفظ ذلك المذكور في المتن (قوله وان يرمل) من باب
 نصر ينصر قال الأسنوي فان تركه كرهه والأوجه فيما إذا رما لا شيء انما ان قصدت التشبه بالرجال
 حرم والأفلا هم والسبب في مشروعية الرمل ما ذكره العلامة الحلبي في السيرة ان كفار قريش قالوا
 ان المهاجرين أو هنتهم أي أضعفهم حتى يثرب فأطاع الله نبيه على ما قالوا ثم قال رحم الله اسرا أراهم
 من نفسه قوة فأمر أصحابه أن يرملوا الاشواط الثلاثة أي ليرى المشركين ان لهم قوة فعند ذلك قال
 المشركون أي قال بعضهم لبعض هؤلاء الذين زعمتم ان الحلي قدأوهنتهم هؤلاء أجالد من كذا انهم
 لينفرون أي يشون نفر الظبي أي الغزال وانما لم يأمرهم بالرمل في الاشواط كلها رفقابهم واضطجع صلى
 الله عليه وسلم بردائه وكشف عضده ليعنى ففعلت الصحابة كذلك وهو أول رمل واضطباع في الاسلام
 وكان ذلك في عمرة القضاء اه (قوله مقار باخطاه) بالضم جمع خطوة بالضم ما بين لقدمين وجمع
 الخطوة بالفتح خطاء بالكسر والمذكر كوة وركاء وهي نقر القدم أي مح آخر وهو المراد هنا عثر (قوله
 مبرورا) الحج المبرور هو المقبول وقيل المبرور الذي لم يخاطه ذنب والسعي المشكور العمل المتقبل اه
 وقال الحسن البصري الحج المبرور أن يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في الآخرة وقال صلى الله عليه وسلم
 اذا حج الرجل بالمال الحرام فقال ابيك اللهم لبيك قال الله تعالى لا لبيك ولا سعديك حتى ترد ما في
 يديك وفي رواية لا لبيك ولا سعديك حجك مردود عليك (قوله وذنب مغفورا) لعل التقدير واجعل
 ذنبي ذنبا مغفورا وكذا يقال في قوله وسعي أي واجعل سعي سعي مشكورا أي مقبولا (قوله ربنا
 آتينا في الدنيا حسنة) وهي كل خيرية قصد تحصيله فيها وما أعان عليه وقيل الزوجة الصالحة وقوله وفي
 الآخرة حسنة هي كل ما فيها من الراحة والنعيم المقيم والشهود أي المشاهدة لوجهه الكريم مشو برى
 بزيادة (قوله فيه رمل) أي يشرع فيه الرمل وان لم يقع بالفعل حل (قوله كدأب أهل الشطارة)
 الشاطر الذي أعيأ أهله خبثا اه مختار أي اتبعهم من خبثه لكن المراد هنا من عنده نشاط (قوله
 وهو العضد) أي لانه يدل على القوة كما ان العضد فيه القوة (قوله بل يكره) أي فيزيله عند ارادتهما

مبرورة ويحتمل الاطلاق مراعاة للحديث ويقصد المعنى اللغوي وهو القصد (و) أن (يضطبع) أي الذكر (في طواف فيه رمل)
 للاتباع رواه أبو داود بإسناد صحيح كافي المجموع (وفي سعي) قياسا على الطواف بجامع قطع مسافة أمور بتكريرها سبعا وذلك
 (بأن يجعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن وطرفه على) منكبه (الايسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع مأخوذ من الضبع بسكون
 الموحدة وهو العضد وخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يسن فيها الاضطباع بل يكره (و) أن (يقرب) الذي ذكر في طوافه (من البيت)

تبركوا ولا نه أبسر في الاستلام والتبجيل نعم إن تأذى أو آذى غيره بنحو زجة فالبعد أولى (فلو قات رمل بقرب) لنحو زجة (وأمن لمس نساء ولم يرج فرجة) برمل فيها الواتظر (بعد) للرمل لأنه يتعلق بنفس العبادة والقرب يتعلق بكانهم فإن خاف لمس النساء فالقرب بلا رمل أولى من البعد مع الرمل تحزاعن ملاستهن المؤدية إلى اتقاض الطهر ولو خاف مع القرب أيضاً لمسهن فترك الرمل أولى وإذا تركه سن أن يتحرك في مشيه ويرى أنه لو أمكنه لرمل وكذا في العذر في السعي الآتي بيانه وإن رجلا فرجة المذكورة سن له انتظارها وخرج بالذكري الخشي ولا يسر

(١٢٦)

المطاف بحيث لا يختاطان بالرجاء الا عند خلو المطاف فيسن لهما القرب وذكر حكم الخشي مع قولي ولم يرج فرجة من زيادتي (و) أن (يؤلى كل) من الذكر وغيره (طوفه) خروجاً من الخلاف في وجوبه (و) أن (يؤلى بعده ركعتين و) فعلهما (خلف المقام أولى) للاتباع رواه الشيخان وذكر الأولوية من زيادتي وكذا قولي (ف) أن لم يفعلهما خلف المقام فعلهما (في الحج) ففي المسجد ففي الحرم (حيث شاء) متى شاء ولا يفوتان الأيمونة ويقرأ فيهما (بسورتي الكافرون والاخلاص) للاتباع رواه مسلم ولما في قراءتهما من الاخلاص المناسب لما هنا لان المشركين كانوا يعبدون الاصنام ثم (و) أن (يحجر) بهما (ليلا) مع ما ألحق به من الفجر إلى طلوع الشمس ويسر

و يعيده عند ارادة السعي شرح م (قوله والقرب يتعلق بكانها) أي وما يتعلق بذات العبادة أفضل مما يتعلق بمحلها كالجماعة بغير المسجد الحرام أفضل من الانفراد به شرح حج وكيف هذا مع ان الصلاة بالمسجد الحرام بمائة ألف صلاة في غيره بل أكثر عند ابن حجر إلا أن يقال درجات الجماعة عظيمة تأمل (قوله من الثلاثة) أي الرمل والاضطباع والقرب حل (قوله في الاخيرة) أي بدل الاخيرة (قوله خلف المقام) المراد به كون المقام بينه وبين الكعبة لان وجهه كان من جهتها فغير اه برماوى وقوله المقام أي الذي أنزل من الجنة ايقوم عليه ابراهيم صلى الله عليه وسلم عند بناء الكعبة لما ضرب به وأرى محلها بسحابة على قدرها لان محلها كان اندرس فكان يقصر به إلى أن يتناول الآلة من اسمعيل صلى الله عليه وسلم ثم يطول إلى أن يضعها ثم يقي مع طول الزمن بجانب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم بمحله لأن على الأصح والمراد بخلفه كل ما صدق عليه ذلك عرفاً شرح حجر فعلم من هذا أنه سعى مقام ابراهيم لكونه كان يقوم عليه عند بناء الكعبة وليس معناه أنه مدفون فيه كما توهم لانه مدفون في الشام (قوله للاتباع) ومنه يؤخذ أن فعلهما خلفه أفضل منه في جوف الكعبة ويوجه بأر فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما أن ما عداهما من النوافل يكون فعله في بيت الانسان أفضل منه في الكعبة لما ذكر شرح م (قوله ولا يفوتان) هل المراد سلاماً أت بعد الطواف بقرينة أو نافلة أخرى بدليل قوله الآتي ويجزى عن الركعتين الحج أو أعم فيكون قوله الآتي ويجزى الحج المراد به ان ذلك يسقط أصل الطلب فلا ينافي خصوص ركعتي الطواف سم وعبرة ع ش على م قوله ولا يفوتان الأيمونة فان كانت كيف هذا مع أنه يغني عنهما قرينة ونافلة قلت لا يضر هذا لاحتمال أنه لم يصل بعد الطواف أصلاً أو صلى لكنه في سنة الطواف (قوله وان يحجر الحج) بخلاف ركعتي الاحرام فان السنة الاسرار فيها ولولا خلاف ما نزع الجهر ليلاً وكان لفرق الاتباع لان الباب باب اتباع زى (قوله ولو حل شخص الحج) هو مرتبط بمحذوف صرح به م فقال ولا يتعين على المحرم أن يطوف بنفسه ولهذا الوجه الحج وشمل الولي اذا حل غير المميز وخرج بقوله حل ما لوجه في شيء موضوع على الارض أو سفينة وجذبه فيقع للحامل والمحمول مطلقاً اذا تعلق لطواف كل منهما بطواف الآخر لانفصاله عنه كما في شرح م والحاصل أن الحامل والمحمول اما أن يكونا حلالين أو محرمين أو الأول حلالاً والثاني محرمًا أو بالعكس فهذه أربعة وعلى كل إما أن يكون الحامل طاف عن نفسه أو لم يطف دخل وقت طوافه أو لا وله المحمول والحاصل من ضرب أر بعة الحامل في أر بعة المحمول ستة عشر تضرب في الاربعة الاولى بأربعة وستين وعلى كل إما أن ينوي الحامل الطواف عن نفسه فقط أو عن المحمول أو عنهما أو يطلق ومثلها في المحمول فتضرب أر بعة في أر بعة ستة عشر وهي صور النية

تضرب

فيما عدا ذلك كالكسوف ويجزى عن الركعتين قرينة ونافلة أخرى

(ولو حل شخص حلال أو محرم) طاف عن نفسه أو لم يطف (محرمًا) بقيد زدته بقولي (لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وطاف به) بقيد زدته في الأولين بقولي (ولم ينو لنفسه أو لهما) بأن نواه للمحمول أو أطلق (وقع) الطواف (للمحمول) لانه كراكب دابة وعملاً بنية الحامل وانما يقع الحامل المحرم اذا دخل وقت طوافه ونوى المحمول لانه صرفه عن نفسه (الا ان أطلق وكان كالمحمول) في كونه محرمًا لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه (ف) يقع (له) لانه الطائف ولم يصرفه عن نفسه فان

طواف المحمول عن نفسه أو لم يدخل وقت طوافه لم يقع له أن لم ينوئه لنفسه والافكال ولم يطف ودخل وقت طوافه وإن نواه الحامل لنفسه أو لم يوقع له وإن نواه محموله لنفسه أو لم يطف عنها عملاً بنية في الجميع ولأنه الطائف لم يصرفه عن نفسه فيما إذا لم يطف ودخل وقت طوافه وإفادة حكم الاطلاق فيمن لم يطف من زيادتي (وسن) لكل بشرطه في الاشي (١٢٧) والخشي (أن يستلم الحجر بعد

طوافه وصلاته ثم يخرج من باب الصفا) وهو الباب الذي بين الركنين اليمانيين (المسمى) بين الصفا والمروة للاتباع رواه مسلم (وشرطه أن يبدأ بالصفا) بالقصر طرف جبل أبي قبيس (ويختتم بالمروة) والتصریح به من زباني فلو عكس لم تحسب المرة الاولى (و) ان (يسمى سبعة هاهنا من كل) منهما (لا تخر في المسمى مرة) للاتباع وقال صلى الله عليه وسلم أبدأ بما بدأ الله به رواه مسلم ورواه النسائي بلفظ فابدأ بما بدأ الله به (و) أن يسمى (بعد طواف ركن أو قدوم) أن (لا يتخللهما) أي السعي وطواف القدوم (الوقوف) بعرفة بان يسمى قبله للاتباع مع خبر خنوا عنى مناسككم فان تخللهما الوقوف امتنع السعي الا بعد طواف الفرض فيمتنع أن يسمى بعد طواف نفل مع امكانه بعد طواف فرض (ولا تسن اعادته سعي) لانه لم يرد وتعيير بذلك اولي

تضرب في الاربعين تبلغ ألفاً وأربعين مرة وعشرين صورة فتأمل ح ف (قوله طواف عن نفسه) راجع لكل لان الطواف يصدق بطواف القدوم طواف عن نفسه أو لم يطف فهذه أربعون طوافاً في الحامل وعلى كل حال اما أن ينوي المحمول أو نفسه أو كليهما أو يطلق الحاصل من ضرب أربعين في أربعة وستة عشر فالنوى المحمول أو أطلق وقع للمحمول في هذين المضروبين في الاربعين طوافاً في ثمانية وستين منها صورة واحدة يقع فيها الحامل وهي قول المصنف الا ان أطلق الخ وأما اذا نوى الحامل نفسه أو كليهما مع الاحوال الاربعين طوافاً فيقع فيها الطواف له مع الصورة المتقدمة المستثناة فيقع له الطواف في تسع صور ويتبع للمحمول في سبع (قوله محرم) سواء كان له عذر أم لا م (قوله وطواف به) معطوف على حل (قوله في الاولين) أي الحلال والمحرم الذي طاف عن نفسه (قوله أو لم ي) أي ولا طاف (قوله وعملاً بنية الحامل) أي فيما ذنواه للمحمول (قوله فيقع له) أي للمحمل (قوله ان لم ينوئه) أي المحمول زى وعش وقوله لا بان نواه المحمول لنفسه وقوله فكما لو لم يطف أي فيقع للمحمول كما تقدم اطف (قوله وان نواه الحامل) محترز قوله ولم ينوئه لنفسه (قوله وسن لكل بشرطه) وهو خلو لطواف عن الرجال غير المحارم (قوله أن يستلم الحجر) ويقبله ويسجد عليه (قوله ثم بعد طوافه وصلاته) أي بعد فراغ طوافه وبعد صلته ركعتين سنة الطواف (قوله والمروة) وهي أفضل من الصفا كافي م لانها المقصد والطواف أفضل أركان الحج حتى من الوقوف لان الشارع شبهه بالصلاة كما قرر شيخنا ح ف واندفع بقوله لانها المقصد ما يقال اشتراطهم البداءة بالصفا وذكر الله له أولاً لا يدلان على كونه أفضل اه (قوله المروة) وهي طرف جبل قينقاع وقدر المسافة بين الصفا والمروة بذراع آدمي سبعة وسبعون ذراعاً وكان عرض المسعى خمسة وثلاثين ذراعاً فأدخلوا بعضه في المسجد برماوى (قوله أبدأ بما بدأ الله الخ) هو بلفظ المضارع سم وعش لانه جواب لقولهم يا رسول الله ابدأ وقوله فابدأ بلفظ الامر لانه جواب لقولهم يا رسول الله ابدأ ابدأ قال شيخنا وامل السؤال تعدد برماوى (قوله وان يسمى بعد طواف ركن) وهل الافضل السعي بعد طواف القدوم أو بعد طواف الافاضة ظاهر كلام النووي في مناسكه الكبرى الاول والمعتد ما أفتى به شيخنا م استحباب التأخير زى أي فالأفضل فعله بعد طواف الركن (قوله ولا تسن اعادته سعي) أي ولو بعد طواف الافاضة أي ان كان سعى بعد طواف القدوم كافي نرح م ورجح فان أعيد لم يحرم بل خلاف الاولى على ظاهر كلام الشيخين ومكرره على ما قاله أبو محمد شوى وعبارة حل ولا تسن اعادته سعى بل هو مكروه ويستثنى القارن فانه يسن له أن يطوف طوافين ويسعى سبعين خروجاً من خلاف أي خفيفة وهل له أن يوالى بين الطوافين والسعين فأت مقتضى كلامهم الامتناع فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى اه (قوله أن يرقى) بفتح القاف مضارع رقى بكسرهما في الافصح أي في المحسوسات وأما في المعاني في الفتح ومنه خبر اللدغي الذي رقاها الصحابي اه شوى (قوله قائم) هذا بالنظر لما كان وأما الآن فقد عانت الارض حتى غطت درجات كثيرة فلا ترقى ما ذكر (قوله عتبه)

بما ذكره (وسن للذكر أن يرقى على الصفا والمروة قائم) أي قديرها لانه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت رواه مسلم وخروج بزبادتي الذكر الاشي والخشي فلا يسن لهما الرقى الا ان خلا المحل عن الرجال غير المحارم فيما يظهر كتابه عليه وعلى الخشي الاسنوى واوجب على من لم يرق أن يلقى عقبه بأصل ما يذهب منه ورؤس أصابع رجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة (و) أن يقول كل من الذكر والراقي وغيرهما (الله أكبر ثلاثاً لله الحمد الى آخره) أي الله أكبر على ما رواهنا الله عليه وعلى ما ولا ناله الا الله وحده لا شريك

له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (ثم يدعون بما شاء من دعايا) (و) أن (بثلاث الدعاء) (وتابع في ذلك رواه مسلم بزيادة بعض ألفاظ ونقص بعضها وتغيير بكل إلى آخره) ثم من قوله فإذا رقي إلى آخره (و) أن (يمشي) على هيئته (أول السعي وآخره) أن (بعد الذكر) أي يسعي سعيًا (١٢٨) شديدًا (في الوسط) للتابع رواه مسلم (ومحلها) أي المشي والعدو (معروف)

ثم فيمضي حتى ياتي بين وبين الميلا الأخضر المعلق بركن المدجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميلاين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بجدار العباس رضي الله عنه فيمضي حتى ياتي إلى المروة فإذا عاد منها إلى الصفا مشى في محل مشية وسعى في محل سعيه أولا وخرج بزيادتي الذكر الأشي والخشي فلا يعدوان ويسن أن يقول كل منهم في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الأعز الاكرم وأن يوالي بين مرات السعي وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه طهر ولا ستر ويجوز فعله راكبا ويكره للساعي أن يقف في سعيه لحديث أو غيره (فصل) في الوقوف بعرفة (١) مع ما يذكر معه (سن للامام أن يخطب) ولونائبه (بمكة سابع) ذي (الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها المسمى بيوم الزينة لتزيينهم فيه هوادجهم (بعد) صلاة

أن كان ماشيا أو حافرا دابته أن كان راكبا حل (قوله بيده الخير) أي قدرته وإرادته (قوله وهو على كل شيء قدير) أن أريد بالشئ ما هو أعم من الوجود الخارجي فالمتمتعات خارجة عنه استثناء عقليا ولا يلزم نقص في القدرة اذ هي صفة تؤثر في المقدور عليه وهي ليست بمقدورة فالتقصان في جهتها من عدم قابليتها للوجود وأن أريد به الوجود الخارجي كما هو مذهب المتكاملين اذ المعلوم عندهم ليس بشئ فلا حاجة إلى الاستثناء لكنه لا يشمل المعلوم الممكن شورى وقال شيخنا ح ف المرا بالشئ هنا الممكن موجودا كان أو معدوما (قوله أي يسعي سعيًا شديدًا) وينبغي أن يقصد بذلك السنة لا اللعب ومساوقة أصحابه والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذي المشاة شرح مر (قوله في الوسط) والمراد بالوسط هنا الأمر التقريبي اذ محل العدو أقرب إلى الصفا منه إلى المروة بكثير شرح حج (قوله وبين الميلا) هو عبارة عن عمود صغير (قوله اللذين أحدهما) في ركن المسجد في هذا التعبير مسامحة لأن الذي يسمى لا يمر الأعلى ركن واحد من أركان المسجد قبل أن يصل باب السلام كما يعرف ذلك من رآه وهو الذي ذكره أولا بقوله المعلق بركن المسجد وأما الثاني المقابل لدار العباس فليس في ركن المسجد وبذلك عبر ابن حجر فقال أحدهما بجدار المسجد وكذلك عبر الشارح في شرح الروض (قوله دار العباس) وهي الآن رباط منسوب إليه اه حيج وعلى كل منهما قنديل معلق برماوي (قوله وسعى في محل) أي سعيًا شديدًا وهو المعبر عنه سابقا بالعدو (قوله ولا يشترط فيه طهر ولا ستر) أي بل يندب فيه كل ما طلب في الطواف من شرط أو منسوب برماوي

(فصل في الوقوف بعرفة) جملة مقصود بالترجمة لكونه ركنا وأخره في الذكر لتقدم غيره عليه في الفعل ع ش (قوله مع ما يذكر معه) أي من قوله سن للامام أن يخطب الخ (قوله سن للامام) أي السلطان أن حضرا ونائبه لأقامة الحج ونصبه واجب على الامام (قوله أن يخطب) ويذكر فيها أركان خطبة الجمعة الخمسة (قوله بمكة) وكون الخطبة عند الكعبة أو بياها حيث لا منبر أفضل حج (قوله أوجهة) ولا يكفي عنها خطبة الجمعة لأن السنة فيها التأخير عن الصلاة لأن وقتها بعد الصلاة كما قاله الشارح ولأن القصد منها تعليم الناسك لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف ويسن أن يكون محرما ويفتحها بالتلبية والحلال أي ويفتحها بالحلال بالكبير شرح مر (قوله خطبة فردة) انظر الخطب التي يوثق بها مفردة هل يقتصر فيها على الأركان المشتركة كالجمعة والصلاة أو ياتي فيها بجميع الأركان المعبرة في الخطبتين كل محتمل ولعل الأقرب وجوب جميع ما يعبّر به من الأركان في الخطبتين لأنها قائمة مقام اثنتين فليتأمل شورى (قوله بأمرهم فيها) وإذا أمرهم الامام بذلك وجب الخروج اه حل (قوله يتروون) أي يشتهون الماء فيه لقلته اذ ذاك من التروى وهو التشهي وقال البرماوي لا هم يتروون فيه الماء أي يحملونه معهم من مكة ليستعملوه في عرفت شرابا وغيره لقلته اذ ذاك بذلك الاماكن وهذا بحسب ما كان وأما اليوم ففيه الماء كثير (قوله ويعلمهم المناسك إلى الخطبة الآتية) أن لم يرد الاكل والا فلا فضل والاولى أن يعلمهم جميع المناسك في كل خطبة ليرسخ ذلك في أذهانهم حج وح ف (قوله المتمتعين) بخلاف المفرد

والقارن

(طهرا وأوجهة) أن كان يومها (خطبة) فردة (بأمر) هم (فيها)

بالعدو) يوم الثامن المسمى بيوم التروية لا هم يتروون فيه الماء (إلى منى) ويسمى التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر يوم المقر لاستقرارهم فيه يني والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر يوم الفر الثاني (ويعلمهم) فيها (المناسك) إلى الخطبة الآتية في مسجد ابراهيم وبأمر فيها أيضا المتمتعين والمكئين بطواف الوداع (١) درس

قبل خروجهم وبعد إحرامهم وهذا الطواف مسنون وقول أو جمعة من زيادتي (١٢٩) (و) أن (نخرج بهم من غد)

بقيد رده بقولي (بعد صبح) أي صلواته نعم إن كان يوم جمعة خرج بهم قبل الفجر إن لم يمتهم الجمعة ولم يمتهم أقامتها في كافي (عرف في بابها إلى منى) فيصلون بها الظهر وما بعدهم للاتباع رواه مسلم (و) أن (بيتوا بها) أن (يقصدوا عرفة إذا أشرفت) هو أولى من قوله طلعت (الشمس) بقيد رده بقولي (على ثبير) وهو جبل كبير بمزدلفة على يمين الذهاب إلى عرفة مارين بطريق ضب وهو من مزدلفة (و) أن (يقيموا بقرىها بكرة إلى الزوال) وقولي (ثم يذهب بهم إلى مسجد إبراهيم صلى الله عليه وسلم من زيادتي وصدره من عرفة وآخوه من عرفة ويخرج بينهما صخرات كبار فرشت هناك) (فيخطب) بهم فيه (خطبتين) يبين لهم في أولهما ما أمامهم من المناسك إلى خطبة يوم النحر ويحرضهم على كثرة الدعاء والتهليل في المواقف ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الإخلاص ثم يقوم إلى الثانية وبأخذ المؤذن في الأذان ويخففها بحيث يفرغ منها

والقارن الآفاين لا يؤمران بطواف وداع لأنهما لم يتحللا من مناسكهما وليست مكة محل إقامة مريخ بخلاف المتمتع فإنه يتحلل من العمرة وبخلاف المكي فإن مكة دار إقامة له فلذا سن لهم طواف الوداع بفرأقها وأما المفردون والقارنون المحرمون من الميقات فالطواف منهم طواف القدوم لأنهم مبتدئون في أعمال الحج فلا يطلب منهم طواف الوداع (قوله قبل خروجهم) أي من مكة إلى عرفة (قوله وهذا الطواف مسنون) عبارة ابن حجر لأنه مندوب لهم لتوجيههم لا ابتداء للنسك دون المفردين والقارنين اتوجههم لأنهم اهبطوا طواف الوداع هنا غير طواف الوداع الواجب الآتي لأن ذلك بعد تمام الحج وهذا قبل الشروع في أعماله (قوله إن لم يمتهم الجمعة) كالكيين والمقيمين إقامة مؤثرة أي تقطع السفر فإن لم يقيموا كذلك فلهما الخروج بعد الفجر زى (قوله ولم يمكنهم أقامتها الحج) فإن أمكنهم بأن أحدث ثم قرية واستوطنها أربعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر ليصلي معهم وإن حرم البناء ثم لأنها محل للنسك شرح مروي وخذ من قوله وإن حرم البناء محبة صلاة الجمعة في السبانية الكائنة ببولاق وإن كانت في حريم البحر لانه لا تلازم بين الحرم ومحبة صلاة الجمعة وهو ظاهر ع ش على مروي (قوله إلى منى) وهي بكسر الميم تصرف أي مراعاة للمكان ولا تصرف مراعاة للبيعة وتذكر وهو الأغلب وقد توثق وتخفيف نونها أشهر من تشديد هاسميت بذلك لكثرة ما يعني فيها أي يراق فيها من الدماء سم زى (قوله وأن بيتوا) أي وسن لهم أن يبيتوا فيقدر هنا ما يناسبه وكذا يقدر في قوله وأن يقفوا الحج والافتقار في سياقه أن يكون التقدير وسن للإمام أن يبيتوا ولا وجه له تأمل وطلب هذا لأجل الاستراحة لأجل المسير من الغد إلى عرفات من غير تعب شرح مروي (قوله هو أولى من قوله طلعت) وجه الأولية أن الاشراف هو الاضاءة وهو لا يحصل بمجرد الطلوع ع ش (قوله على ثبير) بفتح المثناة ع ش (قوله بطريق ضب) وهو جبل مطل على مزدلفة برماوى (قوله بقرىها) أي عرفة (قوله بكرة) بفتح النون وكسر الميم ويجوز إسكان الميم مع فتح النون وكسرها برماوى (قوله إلى مسجد إبراهيم) أي التحليل عليه صلاة والسلام (قوله من عرفة الحج) فكل من عرفة وعرفة ليس من عرفة كافي شرح مروي ولأن الحرم برماوى (قوله ويخرج بينهما) أي عرفة وعرفة (قوله فرشت هناك) أي في المسجد كما قاله في الإيضاح لكنها ليست ظاهرة الآن بل اخفاها التراب لما حدث في المسجد من العمارة المتكررة (قوله ما أمامهم من المناسك) ككيفية الوقوف وشرطه والدفع إلى مزدلفة والمبيت بها والدفع إلى منى والرمي وتجميع ما يتعلق بذلك نمرح مروي (قوله وبأخذ المؤذن في الأذان) أي حقيقة لا إقامة فعليه يؤخر الأذان عن الزوال أي الفراغ من الخطبة الأولى حل فالأذان للعصرين تقديمًا وللظهر فقط إن لم يجمع (قوله بحيث يفرغ الحج) ولم ينظر لمنعه سماعها لأن القصد بها مجرد الدعاء والمبادرة إلى اتساع وقت الوقوف شرح حج والحاصل أن خطب الحج أربع خطبة السابعة وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النحر الأول وكلاهما فرادى وبعد صلاة الظهر اليوم عرفة فثنتان وقبل صلاة الظهر اه شرح البهجة (قوله والجمع للسفر) أي فيختص بسفر القصر أي خلافا لما صححه النووي في مناسكهم من كونه للنسك (قوله بخلاف المكي) فإنه لا يقصر ولا يجمع ومثل المكي من نوى إقامة تقطع السفر بمكة بعد النحر من منى كما هو شأن أكثر الحجاج سيما المصريين وفيه نظر ظاهر لأن سفر من ذكر لا ينقطع إلا بعد دخول مكة حل كما تقدم في قوله وينتهي سفره بلوغه مبدأ سفر من وطنه أو موضع آخر نوى قبل وهو مستقل إقامة به الحج (قوله وإن يقفوا بعرفة) قيل في تركيبه

(١٧) - (بجبري) - ثاني - مع فراغ المؤذن من الأذان (ثم يجمع بهم) بعد الخطبتين (العصرين تقديمًا) للاتباع رواه مسلم والتصریح بأنه جمع تقديم من زيادتي والجمع للسفر لا للنسك ويقصرهما أيضا المسافر بخلاف المكي (و) أن (يقفوا بعرفة) إلى الغروب

(و) أن (يكثر والد ك) من تهليل وغيره (والدعاء الى الغروب) روى الترمذي خبراً أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أما والنبون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وذكراً لا كثر في الدعاء والد ك غير التهليل من زيادني (ثم) بعد الغروب (يقصدوا مزدلفة) ويجمعونها المغرب والعشاء تأخيراً) للاتباع رواه الشيخان نعم ان خشي فوت وقت الاختيار للعشاء جمع بهم في الطريق والجمع للسفر لا للنسك كما مر نظيره ويذهبون بسكينة ووقار فن وجد فرجة أسرع (وواجب الوقوف) بعرفة (حضوره) أي المحرم (وهو أهل للعبادة) ولوناً أوماراً في طاب آبق أو نحوه (بعرفة) أي بجزء منها (بين زول وجر) يوم (نحر) للاتباع رواه مسلم وفي خبره وعرفة كلها موقف وخبر الحج بعرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع

نظر اذ تقديره يستحب للإمام ان يقفوا أو أفرد فقل ويقف بالنصب لعطفه على يخطب وكذا ما بعده لكان أولى اه ويرد بأنه خص الإمام بما يختص به بنحو يخطب ويخرج وعنه وغيره بما لا يختص به بنحو يبيتوا ويقصدوا بأن يقدر وسن لهم أن يبيتوا وأن يقفوا كما تقدم وذلك التقدير يدفعه ما تقرر المعلوم من صنيعة فلا اعتراض عليه شرح حج وهـ الاعتراض بحجج أيضاً في قوله السابق وبيتوا سم وعبرة الزيادة قوله وأن يقفوا بعرفة اعتراض قوله يقفوا بأنه منصوب عطف على يخطب فيقتضي استحباب الوقوف مع انه واجب ودفع بأن المصنف قيد الوقوف بالاستمرار الى الغروب لانه راجع للامرين وهو مستحب على الصحيح أي فالمستحب كون الوقوف الى الغروب وأيضاً فوجب أصل الوقوف معلوم اه سم زى (قوله قال في الروضة الخ) الاولى تقديم هذا على قوله وأن يقفوا بعرفة عند قوله الى مسجد ابراهيم (قوله دعاء يوم عرفة) أي واذا كان أفضل فينبغي الا كثر منه ففيه دليل لا كثر الدعاء الذي هو الدعوى ولم يذ كر دليل كثر الد كرو ذ كره حج بقوله وروى المنذري خبر من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة أعطى ما سأل وقوله ولم يذ كر دليل كثر الد كراي صرحوا لافهم من قوله وأفضل ما قرنته الخ وأفضلية تقتضي الا كثر منه خصوصاً يوم عرفة ففيه المدعى وزيادة قال ابن حجر وبين الحرم وعرفة نحو ألف ذراع (قوله وفي بصرى) يقول ذلك ولو أعجمي ع ش على مر (قوله ثم يقصدوا مزدلفة) اعلم أن المسافة من مكة الى منى فرسخ ومن مزدلفة الى كل من عرفة ومنى فرسخ ذ كره في الروضة شرح مر ومن دلفة بين عرفة ومنى من الازدلاف وهو التقرب (قوله وواجب الوقوف الخ) الاولى ذ كره عقب قوله وأن يقفوا بعرفة الخ (قوله أوماراً في طاب آبق أو نحوه) أشار بهذا الى أن صرفه الوقوف لا يضر سم وفارق ما مر في الطواف بأنه قربة مستقلة أشبهت الصلاة بخلاف الوقوف وألحق السبي والرمي بالطواف لانه عهد التطوع بنظيرهما كالسعي للمساجد ورمي العدو بالابحار ولا كذلك الوقوف شرح حج وقد بدلت اقتصاره عليهما على ان الحلق كالوقوف فراجع سم على حج (قوله بجزء منها) عبارة أصله من جزء بأرض عرفة قال الرشدي ظاهر التقييد بالأرض انه لا يكفي الهواء كأن مر بها طائراً وكان الفرق بينهما وبين الاعتكاف أن المسجد ثبت حكمه الى سماء الدنيا كما صرحوا به بخلاف عرفة فان المقصود نفس البقعة ولم أر تصريحاً بأن هوائها حكمها ثم رأيت سم نقل عن الشارح عدم الصحة (قوله وعرفة كلها موقف) صدره وقفت ههنا وعرفة الى آخر ما مر ع ش (قوله الحج عرفة) أي معظم الحج عرفة (فرع) شجرة أصلها بعرفة خرجت أغصانها لغيرها هل يصح الوقوف على الأغصان كما يصح الاعتكاف على أغصان شجرة خرجت من المسجد فيه نظر ويتجه عدم الصحة فليتأمل ولوا انعكس الحال فكل أصل الشجرة خارجاً وأغصانها داخله ففيه نظر أيضاً ويتجه الصحة ان شوبرى أي قياساً على الاعتكاف لكن في قل على التحرير عدم الصحة وعبارته وقوف بأي جزء منها بارضها أو على متصل بها في هوائها فلا يكفي كونه طائراً أو على غصن شجرة أصلها فيها دون الغصن أو عكسه أو على قطعة قلت منها الى غيرها اه وصرح الزيايدي وابن شرف بأنه يكفي الوقوف على القطعة المنقولة منها الى غيرها اج مداني فليحذر وقال ع ش لا يكفي الوقوف على الغصن مطلقاً ولا على القطعة المنقولة واعتمد ح ف كلام ع ش وقول (قوله من جاء ليلة جمع) هذا تعميم في الزمان ودليل عليه والذي قبله تعميم في المكان ودليل عليه ولا يخفى أن الحديث الثاني انما أفاد نهاية زمن الوقوف وأما مبدؤه فأفاده الاتباع أي من جاء عرفة ليلة جمع كما يدل له أول الحديث سميت بذلك لاجتماع الناس لها م ر وفيه

الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة كما في المجموع

لانه

لأنه انما سماها ليلة جمع ردا لما قيل انها اسمى ليلة عرفة وأن هذا مستثنى من كون الليل يسبق النهار
وكان قائله نومه من اعطائها حكم يوم عرفة في ادراك الوقوف وهو فاسد كما هو ظاهر شرح حج
وأجيب بأنه لما كان حكم الليلة حكم لنهار في اجزاء الوقوف أضيفت الليلة لعرفة لان الاضافة تأتي
لادنى ملازمة وقول ابن حجر لانه سماها بالحجة مقدمة على المعلول أي وفيه ردالح لانه الح وليلة
مزدلفة هي ليلة النحر وأضيفت لمزدلفة وجوب المكث فيها لحظتها من النصف الثاني منها كما يأتي في
الفصل الآتي فتأمل (قوله كنعى عليه) المعتمد أن المجنون يقع حجه نفلا بخلاف المغمى عليه
والسكران فان حجهما لا يقع نفلا ولا فرضا ويفرق بأن المجنون له ولي يحرم عنه ولا كذلك المغمى
عليه والسكران فانه لا ولي لهما فهمما وان أحرمهما عن أنفسهما قبل الانماء والسكران لكن ليس لهما
من ينوب عنهما بأعمال الحج زى ع ش وفي كلامه ضعف بالنسبة للسكران وقوله يحرم عنه فيه أن
الفرض أن الجنون طرأ بعد الاحرام فكيف يقول يحرم عنه (وأجيب) بأن معنى يحرم أي يجوز له
الاحرام ابتداء لو كان الجنون مقارنا للاحرام واذا كان له ذلك في الابتداء فيجوز له اتمام أعمال
الحج عنه اذا جاز في الاثناء وعبارة الشيخ من المعتمد أن المجنون يقع حجه نفلا لان لوليه أن يبنى على
أعماله كما كان له أن يحرم عنه والمغمى عليه لا يقع حجه فرضا ولا نفلا ان لم يأس من افاقته والواقع نفلا
كالمجنون والسكران ان زال عقله وقع حجه نفلا والواقع فرضا وقوله وسكران أي متعديا من (قوله
لكن يقع حجههم نفلا) فلا ولي أن يبنى بقية الاعمال على احرام المجنون دون المغمى عليه والسكران
فيبقىان على احرامهما لا فاقتهما لانه لا يحرم عنهما (قوله سن له دم) أي كدم التمتع وهو دم ترتيب
وتقدير ابن حجر (قوله خروج من أوجبه) وهو الامام مالك (قوله لان عاد اليها ولوليل) غاية الرد على من قال عوده في الليل لا يسقط وجوب الدم لان الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل
وقد فوته شرح م (قوله ولو وقفوا العاشر) ولو بعد أن تبين لهم انه اليوم العاشر آخر الليل أي ليلة
العيد بحيث لا يسع ذلك الوقت الوقوف فيه فواف بعد الزوال فغلط المفعول لاجله لا حال بتأويله بغالطين
حل لأن اعرا به حالا يوهم انه لا بد أن يكون الوقوف وقت الغلط حتى يجزى لان الحال قيد في عاملها
فيخرج ما اذا تبين لهم انه العاشر قبل الزوال ثم وقفوا بعد الزوال عالين أن وقوفهم كان في العاشر مع
انه يجزى بهم كما قرر شيخنا ح ف وعبارة الزيادة قوله ولو وقفوا الحجة تضي أنه لا يصح الوقوف ليلة
الحادى عشر وهو ما مشى عليه القاضي وخالف في ذلك ابن المقرئ في متن ارشاده فصرح بصحة
الوقوف ليلة الحادى عشر فيكون العاشر كالتاسع وعبارته بين زوال يومه أو ثانيه لغلط الجسم
وغير غده واعتمده وعليه فلا يجزى قبل الزوال وهو المعتمد ويكون أداء ولا يصح نحو رمى الا
بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادى عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين
خفيفتين وتمت أيام التشريق على حساب وقوفهم وهذا هو المعتمد (قوله ولم يقلوا) عبارة شرح
حج مع المتن الآن يقلوا على خلاف العادة في الحجيج فيقتضون حجههم هذا في الاصح لعدم المشقة العامة
(قوله لظنهم انه لتاسع) علة لقوله غلطا فهو علة للعلة (قوله أجزاءهم) ويكون أداء لا قضاء لانه
لا يدخله القضاء أصلا شرح م بمعنى انه لا يصح في غير يومه المخصوص في غير الغلط والافهوي يقضى
بالفساد شورى وعبارة قل على الجلال قوله أجزاءهم وقوفهم أي بعد زوال العاشر لا قبله وان تبين انه
العاشر ويكوز ليلة العيد هي التي بعده ويجزى الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج الا بعد نصفها ويجب
ميت بمزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا تجزى الاضحية قبل طلوع شمسه ويحرم
صومه وتكون أيام التشريق ثلاثة بعده تجزى الاضحية فيها ويحرم صومها وهذا كله بالنسبة

وليلة جمع هي ليلة المزدلفة
ويخرج بالاهل غيره كنعى
عليه وسكران ومجنون فلا
يجزىهم لانهم ليسوا أهلا
للعادة لكن يقع حجههم
نفلا كما صرح به الشيخان
في المجنون كحج الصبي غير
المميز ولا ينافيه قول
الشافعي في المغمى عليه فانه
الحج لصحة حله على فوات
الحج الواجب (ولو فارقه)
أي عرفة (قبل غروب ولم
يعد) اليها (سن) له (دم)
خروجا من خلاف من
أوجبه لان عاد اليها ولوليل
لانه أتى بما يسن له وهو
الجمع بين الليل والنهار في
الموقف (ولو وقفوا) اليوم
(العاشر غلطا ولم يقلوا) على
خلاف العادة في الحجيج
لظنهم انه التاسع بأن غم
عليهم هلال ذى الحجة
فأكلوا اذا القعدة ثلاثين
ثم بان لهم أن الهلال أهل
ليلة الثلاثين (أجزاءهم)
وقر فهم سواء بان لهم ذلك
في العاشر أم بعده فلا قضاء
عليهم اذ لو كافوا به لم يأمنوا
وقوع مثل ذلك فيه ولان
فيه مشقة عامة بخلاف
ما اذا قلوا وليس من الغلط

المراد لهم ما اذا وقع ذلك بسبب حساب كاذب كذا ذكره الرافعي وخرج بالعاشر ماله وقفوا الحادي عشر أو الثامن غلطا فلا يجز بهم لندرة الغلط
فهم ما لان تأخير العبادة عن (١٣٢) وقتها أقرب الى الاحتساب من تقديمها عليه في الثاني **فصل في الميت بمزدلفة**

والدفع منها وفيما يذكر
معهما (يجب) بعد
الدفع من عرفة (ميت)
أي مكث (لحظة) ولو بلا
نوم (بمزدلفة) للاتباع
المعلوم من الاخبار
الصحيحة والتصريح
بالوجوب وبالاكتفاء
بلحظة من زيادتي فالعتبر
الحصول فيها لحظة (من
نصف ثان) من الليل
لا لكونه يسمى ميتا اذ
الامر بالميت لم يرد هنا بل
لانهم لا يصلونها حتى يمضي
نحو ربع الليل ويجوز
الدفع منها بعد نصفه وبقية
الناسك كثيرة شاقة
فسوح في التخفيف
لاجلها (فمن لم يكن بها
فيه) أي في النصف الثاني
بأن لم يبت بها (أو) بات
لكن (تفر قبله) أي
النصف (ولم يعد) اليها
(فيه لزومه دم) كإتص عليه
في الام ومصححه في الروضة
كأصلها لتركه الواجب
وان اقتضى كلام الاصل
عدم لزومه نعم ان تركه لعذر
كان خاف أو انتهى الى
عرفة ليلة النحر واشتغل
بالوقوف عن الميت أو
أفاض من عرفة الى مكة

للحجاج دون غيرهم فيما يظهر نعم من رأى أو أخبره من رأى وصدقه يجب عليه العمل به وحده كافي
الصوم (قوله المراد لهم) أي الاصحاب (قوله بسبب حساب) أي فلا يجزى لتقصيرهم في الحساب
اه رشدي (قوله ولان تأخير العبادة) يتأمل قوله أقرب فانه لا ينتج عدم الاجزاء الذي هو
المدعى ولو قال ولانه عهد تأخير العبادة عن وقتها كان أظهر ومراعاة بقوله ولان تأخير العبادة الخ
الجواب عما يقال ما الفرق بين الثامن والعاشر مع أن كلا منهما متصل بالاسماع (قوله الى الاحتساب)
أي لا اعتداد بها

فصل في الميت بمزدلفة (قوله والدفع) أي الى منى (قوله وما يذ كرمعهما) الذي يذ كرمع
الميت لزوم الدم على من تركه لغير عذر وسن أخذ حصي رمي يوم النحر منها والدفع منها هو قوله ثم
يسير وافيدها ما بعد طلوع الشمس والذي يذ كرمعه هو قوله فيرمي كل الى آخر الفصل (قوله أي
مكث) ليس بقيد بل مثله المرو وأخذ من قوله فالعتبر الحصول فيها الخ وانظر ما للحكمة في تعبير
المصنف بالميت مع انه غير مراد وأجاب شيخنا ح ف بأنه عبر به اشارة الى الميت بمنى (قوله فالعتبر
الحصول) وان لم يعرفها قياسا على عرفة بل هي أولى ح ف (قوله من الليل) أي ليلة لعبد (قوله
لا لكونه يسمى ميتا) اذ لو أريد ذلك لاعتبر بمسماه وهو مكث الليل أي معظمه حل وانظر ما للدليل
على كون هذه اللحظة من النصف الثاني فان هذا التعليل الذي ذكره لا يدل له فتأمل وأجيب بأن قوله
ويجوز الدفع منها الخ من بقية التعليل وقوله وبقية الناسك الخ في معنى التعليل لقوله ويجوز اه (قوله
لم يرد هنا) أي حتى يعتبر بمسماه وهو مكث غالب الليل حل (قوله كثيرة شاقة) أي ويدخل وقتها
بنصف الليل شرح مر (قوله في التخفيف) أي بعدم الميت وقوله لاجلها أي بقية الناسك (قوله
واشتغل بالوقوف) أي لا اشتغاله بالاهم وفيده الزركشي بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة ليلا والواجب
جمع بين الواجبين شرح مر وقوله وأفاض الخ مثله مر ثم قال ونظر فيه الامام أي في عدم اللزوم بأنه
غير مضطر للطواف الآن لانه لا آخر لوقته بخلاف الوقوف ويأتي فيه ما مر عن الزركشي من التقييد
وان رد ذلك بأن كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ويومها اقتضت مسامحته بذلك لجريان ذلك في
الاولى أيضا قال الزركشي وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بطريقه بمزدلفة أم لا أي قبل النصف والا
فمروءها بعده يحصل الميت شرح مر وقوله وان رد ذلك أي ما قاله الزركشي اه ع ش وعبرة
الرشدي وان رد ذلك أي النظر والارادة لشهاب حج في امداده وهذا من الشارح تصريح بالرضا
بالنظر والرضا بالنظر يقضى بوجوب الدم وفي حاشية الشيخ اعتماد عدم الوجوب تأمل وعبرة ابن حجر
ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف الافاضة بأن وقف ثم ذهب اليه قبل النصف أو بعده ولم
يمر بمزدلفة وان لم يضطر اليه ويوجه بأن قصده تحصيل الركن ينفي تقصيره نظير ما مر في تعمد المأموم
ترك الجلوس مع الامام للشهر الاول نعم ينبغي انه لو فرغ منه وأمكنه العود بمزدلفة قبل الفجر لزمه
ذلك (قوله لم يلزمه شيء الخ) محله ان لم يمكنه الميت بها أو ما اذا أمكنه وتركه لزمه دم وعلى كل حال فلا حزمة
عليه في الافاضة الى الطواف ح ف (قوله أن يأخذوا منها حصي رمي يوم نحر) أما حصي غير يوم النحر
فالاولى أخذه من وادي محسرا ومن منى غير المرمى وما احتتمل اختلاطه به حج ومرو وشو برى وأما أخذ

وطاف الركن ففاته الميت لم يلزمه شيء (وسن أن يأخذوا منها حصي رمي)

الحصي

يوم (نحر) قال الجمهور ليلا وقال البغوي بعد صلاة الصبح روى البيهقي وغيره باسناد صحيح على شرط مسلم كافي المجموع عن الفضل بن
عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال له غداة يوم نحر التقط لي حصي قال فالتقطت له حصيات مثل حصي الخذف والتصرح به من أخذها مع القبيد يرمى يوم النحر من زيادتي قالوا خذ سبع حصيات لاسبعون (و) أن (بقدم نساء وضعفة بعد نصف) من الليل (الى منى) ايرى موا قبل الزحمة ولما في الصحيحين عن عائشة أن سودة أفاضت في النصف الاخير من مزدلفة باذن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمرها بالنفر الذين كانوا معها وفيهم ما عن ابن عباس قال لما عن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفه أهله (و) أن (يبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح بغاس) بهالاتبايع رواه الشيخان ويتأكد طلب التغايس هنا على بقية الايام (١٣٣) خبر الشيخين وليتسع الوقت

لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر (ثم يقصدوا منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة التلبية قال الفقهاء مع التكبير (فاذا بلغوا المشعر الحرام) وهو جبل في آخر مزدلفة يقال له فزح (استقبلوا) القبلة لاهل أشرف الجهات وهذا من زيادتي (ووقفوا) عنده (وهو) أي وقوفهم به (أفضل) من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مرورهم به بلا وقوف وهذا من زيادتي (وذكروا) الله تعالى (ودعوا الى اسفار) للاتباع رواه مسلم وقولي وذكرنا من زيادتي كأن يقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر (ثم يسيروا) بسكينة فاذا وجدوا فرجة أسرعوا واذا بلغوا وادي محسر أسرعوا المأني وحرك

الحصي من الرمي فيكره لان بقاءه فيها يدل على عدم قبوله لانه ورد أن المقبول منها يرفع ح ف ويكره أيضا أخذها من المسجد ا لم يكن من أجر ثم يكره أخذها من الخلد أيضا زى (قوله قال له غداة يوم نحر) وكان اذ ذاك بمزدلفة وهذا الدليل يدل على أصل المدعى وهو أخذ حصي يوم النحر من مزدلفة ولا يدل على كون الاخذ ليلا فأمل (قوله حصي الخذف) بالخاء وسكون الدال المجهمة وهو الذي يخذف به عادة أي يرمى به وهو قدر الانملة ح ف (قوله سبع حصيات) لرمي يوم النحر لاسبعون لرمي يوم النحر وأيام التشريق فان كل يوم من أيام التشريق فيرمي الجمار الثلاث كل جرة سبعة ففي كل يوم احدى وعشرون في ثلاثة وثلاثين وستين ويزاد على ذلك رمي يوم النحر فهذه سبعون كما قررهم شيخنا (قوله قبل الزحمة) أي ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة لهم تأخيرها الى طلوع الشمس كغيرهم ابن حجر (قوله ولا النفر) النفر بفتح ن عدو رجل من ثلاثة الى عشرة اه مختار والظاهر أن الذين كانوا مع سودة يزيدون على هذا فاطلاق النفر عليهم مجاز اه ع ش (قوله بغاس) أي في أول وقتها لان التغايس بالغين شدة الظلمة كما قررهم شيخنا فالباء بمعنى في وعبرة ع ش بأن يصلوا عقب الفجر فوراً اه (قوله بها) أي بمزدلفة وهو متعلق بصلوا (قوله المشعر الحرام) بفتح الميم على المشهور ومعنى الحرام الذي يحرم فيه الصيد وغيره فانه من الحرم ويجوز أن يكون معناه ذا الحرمة أي التعظيم شرح المذهب وسمى مشعر الماشية من الشعائر أي معالم الدين زى (قوله وهو جبل) أي عند الفقهاء وأما عند المحدثين والمفسرين فهو جميع مزدلفة برماوى قال ابن حجر وهو الذي عليه الآن البناء والمنارة خلافا لمن أنكره (قوله فزح) بوزن عمرء وع من اصرف للعامة والعدل كجشم شيخنا (قوله وادى محسر) بكسر السين سمي بذلك لان الفيل الذي جى به لم يدم الكعبة محسر وامتنع قريبان منه عن التوجه اليها لانه محسر فيه لان وادى محسر من الحرم والفيل لم يدخل الحرم وانما أسرع عنه لما قيل ان النصارى كانت تنقب به أي فأمرنا بالمبالغة في مخالفتهم وقيل ان رجلا صاد صيده فيه فنزلت عليه نار فأحرقته كما قررهم ح ف وعبرة ابن حجر وحكمته أن أصحاب الفيل أهلكوا ثم على قول والاصح أنهم لم يدخلوا الحرم وانما أهلكوا قريبا أوله وأن رجلا اصطاد ثم فنزلت نار فأحرقته ومن ثم تسميه أهل مكة وادى النار فهو لكونه محل نزول عذاب كديار ثمود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للمارين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبئ الاسراع فيه لغير الحاج أيضا (قوله وذلك قدر رمية) أي ومسافة ذلك (قوله رمية حجر) بكسر الراء برماوى أي هيئة رمية من انتهاء بعده قيل والفتح لا يناسب هنا (قوله عماله دخل) أي من طواف وحاق فاذا قدم

الرا كبدابته وذلك قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادى (ويدخلون منى بعد طلوع شمس فبرى كل) منهم حينئذ (سبع حصيات الى جرة العقبة) للاتباع رواه مسلم (وبقطع التلبية عند ابتداء نحورهم) عماله دخل في التحلل لاخذه في أسباب التحلل كما ان العتمر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه ويحوم من زيادتي (ويكبر) بدل التلبية (مع كل رمية) للاتباع رواه مسلم وهذا الرمي تحية منى فلا يبدأ فيها بغيره ويبادر بالرمي كما أفادته الفاء حتى ان السنة للرا كب أن لا ينزل للرمي والسنة للراى الى الجرة أن يستقبلها (و) مع (خلق وعقبه) لفعل السلف وهذا من زيادتي (وذبح من معه هدى) تقربا (ويحلق) للآية الآتية وللاتباع رواه مسلم

قال تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين اذا العرب تبدأ بالاهم والافضل روى الشيخان خبر اللهم ارحم المحلقين فقلوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين قال في الرابعة والمقصرين وروى أبو داود بإسناد حسن كافي المجموع ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير وفي المجموع عن جماعة يكره للمرأة الخلق ومثلها الخشي وذو حكمه من زيادتي والمراد من الخلق والتقصير إزالة الشعر في وقته وهي نسك لاستباحة محظور كما علم من الأفضلية هنا ومن عده ركنا فيما يأتي وبدل له الدعاء لفاعله بالرحمة في الخبر السابق فيثاب عليه ~~تنبيه~~ يستثنى من أفضلية الخلق ما لو اعتسر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل (وأقله) أي كل من الخلق والتقصير (ثلاث شعرات) أي إزالتها (من) شعر (رأس) ولو مسترسلة منه أو متفرقة لوجوب الفدية بإزالتها المحرمة

الطواف والخلق على الرمي قطع التلبية عنده زى (قوله أو يقصر) وهو أخذ الشعر بنحو مقص حل (قوله اذا العرب الخ) والقرآن نزل على لغتهم وبدأ فيه بالخلق ع ش (قوله إنما على النساء التقصير) لم يقل إنما عليهن التقصير لان محل الاضمار اذا كان الضمير ومرجعه في جملة واحدة كما صرح به بعضهم بخلاف ما هنا قال الضمير ومرجعه في جملتين فاحفظه فانه نفيس ع ش (قوله يكره للمرأة) الا اذا كانت أمة ومنعها سيدها فانه يتمتع عليها وكذا المروجة اذا منعها زوجها وكان الخلق ينقص الاستمتاع شو برى وزى (قوله إزالة الشعر) ولو بقت أو نورة وقوله في وقته أي الخلق وسيأتي أن وقته يدخل بنصف ليلة النحر (قوله وهي) الضمير راجع لإزالة الشعر وقوله نسك أي عبادة يثاب عليها الاستباحة أمر كان ممنوعا منه ويسن أن يجلس المحلق رأسه محرما كان أولا مستقبلا القبلة ويبدأ الخلق بالشق الايمن فيستوعبه ثم شقه الايسر كذلك كافي المجموع زى (قوله كما علم من الأفضلية) أي لان الأفضلية لا تكون الا في العبادات لاني الاباحات قال ع ش وعليه فاذا طاف أورمى حصل التحلل الاول فيباح له ما يباح به من التطيب ويصرح بذلك عبارة المحلى حيث قال واذا قلنا الخلق ليس بنسك حصل التحلل الاول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر ومثله شرح م راه (قوله فيثاب عليه) أي على ما ذكر من الإزالة وهذا تقرير على قوله وهي نسك الخ (قوله لو حلق فيه) أي للعمرة وقوله فالتقصير له أفضل أي ليحلق يوم النحر للحج وقد يقال هلا قيل الأفضل أن يحلق بعض رأسه للعمرة ويبقى البعض الآخر ليحلقه للحج لان الواجب إزالة ثلاث شعرات فقط فتأمل (قوله ثلاث شعرات) كلاً أو بعضا كافي ع ش على م راهم كلام الشارح رحمه الله تعالى أنه لا يجزئ أقل من الثلاث والذي يظهر أنه لو كانت برأسه شعرة أو شعرتان كان الركن في حقه إزالة ذلك كافي شرح م راه فقول ثلاث شعرات أي ان كان برأسه ثلاث فأكثر (قوله أي إزالتها) احتاج لهذا الصحة الاخبار لان كلام من الخلق والتقصير فعل والثلاث ليست فعلا قال في القوت وهذا فيمن لم ينذر الخلق في وقته فان نذره في وقته لم يجز الا حلق شعر الرأس جميعه أي اذا نذر الاستيعاب والا فلا يلزمه ولا يكفي عن نذره استئصاله بالقص ولا امرار موسى عليه بلا استئصال اه وحل صحة نذره بالنسبة للذكر أما غيره فلا يصح نذره لانه مكروه في حقه والمكروه لا يصح نذره ونذر المرأة التقصير كنذر الذكر الخلق ولو نذر الرجل التقصير لم يصح نذره وهو مشكل لان الدعاء للمقصرين يقتضي أنه مطلوب منه فهو كنذر المشي في الحج وقد يجاب بأنه انضم لكونه مفضولا كونه شعارا للنساء عرفا بخلاف نحو المشي حج (قوله من شعر رأس) نعم لو كان له رأسان خلق واحدة في العمرة وأخر الاخرى الى الحج فالخلق أفضل قاله الشيخ شو برى (قوله واكتفاء بسمى الجمع) فيه أن الذي في الآية جمع الرؤس لاجمع الشعر والمضاف الذي قدره بقوله أي شعرها اسم جنس جمعي فهو محل الاستدلال وعبرة م راه وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة أن يحلقوا أو يقصروا وإطلاقه يقتضي الاكتفاء بحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدر في محلقين رؤسكم أي شعر رؤسكم اذهي لخلق وأقل مسماه ثلاثة افراد الشارح بسمى الجمع أي المقدر كذا كره بعد وتسميته جمعا نظرا للمعنى والافهوا اصطلاح اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء (قوله وسن لمن لا شعر برأسه امرار موسى) وكذا من يريد لتقصير يسن له امرار آلة لتقصير عليه شو برى وح ف وعبرة شرح م راه ومن لا شعر برأسه لا شيء عليه نعم يستحب له امرار الخ اه فعلم أن عدهم أركان الحج فيما

(و يدخل مكة ويطوف للركن) لا يتباع رواه مسلم وكما يسمى طواف الركن يسمى طواف الافاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر بفتح الدال (فيسمى ان لم يكن سمي) بعد طواف القدوم كما مر وسيأتي أن السعي ركن وتعييرى بالفاء أولى من تعبيره بالواو (فيعود الى منى) لبيت بها (وسن ترتيب أعمال) يوم (نحر) بليته من رمى وذبح وحاقي أو تقصير وطواف (كاذكر) ولا يجب روى - لم أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى حلفت قبل أن

(١٣٥)

أرى فقال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال انى أفضت الى البيت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يومئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج (و يدخل وقتها لا الذبح) للهدى تقربا (بنصف ليلة نحر) بقيد زده بقولى (لمن وقف قبله) روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقبس بذلك الباقي منها (ويبقى وقت الرمي لاختيارى الى آخر يومه) أى النحر روى البخارى أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم انى رميت بعد ما أميت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال وخرج بز يادى الاختيارى وقت الجواز فيمته الى آخر أيام التشريق كما يعلم مما

سيأتي ستة مخصوص بمن رأسه شعر أما في غيره فهي في حقه خمسة اه (قوله و يدخل) معطوف على قوله يذبح الخ (قوله طواف الافاضة) لوقوعه بعد الافاضة من عرفات أى الخروج منها وقوله وطواف الزيارة لانهم يأتون من منى لزيارة البيت ورجعون حالا برمازى (قوله وطواف الصدر بفتح الدال) لانهم يصعدون له من منى الى مكة شرح الروض (قوله فيعود الى منى) أى رجوبا عن ش (قوله ولا يجب) ذكره توطئة لقوله روى مسلم والافهم معلوم من قوله وسن الخ لان الحديث مما يدل على عدم الوجوب لا على السن (قوله ما سئل عن شيء) أى من هذه الاعمال الاربع كما يدل عليه قوله يومئذ حل بزيادة (قوله بنصف ليلة نحر) أى حثيفة أو حكا كفى لغاط برمازى (قوله فرمت قبل الفجر) أى بأمر منه صلى الله عليه وسلم ع ش على م ر وقوله فرمت قبل الفجر فيه ان المدعى دخول الوقت بنصف ليلة النحر وقوله قبل الفجر لا يدل عليه وعبارة شرح م ر وجه الدلالة من الخبر أنه صلى الله عليه وسلم علق الرمي بمقابل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة بمقابلته ولانه وقت للدفع من مزدلفة ولأذان الصبح فكان وقت الرمي كما بعد الفجر اه فيه شيء (قوله ينتهى بالزوال) و يدخل بنصف الليل ح ف (قوله لان الاصل) أى الاصل فيما أمرنا به الشارع أن يكون غير مؤقت فإكان مؤقتا فهو على خلاف الاصل كما قررره شيخنا (قوله عدم التوقيت) أى عدم انتهاء التوقيت والافته يدخل وقتها بنصف ليلة النحر اه شيخنا ويبقى من عليه ذلك محر ما حتى يأتي به كفى المجموع نعم الافضل فعلها في يوم النحر وبكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروج من مكة أشد وهو صريح في جواز تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على احرامه بشكل بقوله لم يس اصحاب الفوات أى فوات عرفة مصابة الاحرام الى قال اذا ستدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه غير جائز لانه يصير محرما بالحج في غير أشهره لانا نقول هو غير مستفيد شيئا في تلك بقائه على احرامه فأمر بالتحلل وأما هنا فوقت ما أخره باق فلا يحرم بقاؤه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدها بالقراءة الى خروج وقتها شرح م ر و فرق أيضا بأن وقوف عرفة معظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف من قاته وقوف فان معظم حجه باق ويلزم من بقائه على احرامه بقاؤه حاجا في غير أشهر الحج ويؤيده انه لو أحصر بعد الوقوف لايلزمه التحلل شرح حج وأجيب أيضا بأن محل امتناع الاحرام بالحج في غير أشهره انما هو في الابتداء وهذا في الدوام ح ف (قوله وحل بانين) فان لم يكن رأسه شعر حصل بواحد من الباقيين شرح حج (قوله من لبس الخ) بيان للغير (قوله وحاقي أو تقصير) أى ان لم يفعل وان لم يجعله ندكا شرح م ر فاندفع ما يقال ان الاثنين في قوله وحل بانين الخ صادق بالحاقي مع غيره فيصير المعنى وحل بالخلق مع غيره خلق الخ وقال الشورى وحاقي أو تقصير أى في باقى البدن غير الرأس والافاقها أو تقصيرها لا يتوقف حله على التحلل الاول لانه يحل بالتحصاف

سيأتي وقد صرح الرافعى بأن وقت الفضيلة لى يوم النحر ينتهى بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز (ولا آخر لوقت الحاقى) أو تقصير (والطواف) المتبوع بالسعى ان لم يفعل لان الاصل عدم التوقيت (وسيأتي وقت الذبح) للهدى تقربا وغيره في باقى ما حرم بالاحرام (وحل بانين من رمى) يوم نحر (وحاقى) أو تقصير (وطواف) متبوع بسعى ان لم يفعل من محرمات الاحرام (غير نكاح ووطء ومقدماه) من لبس وحاقي أو تقصير قلم وصيد وطيب ودهن وستر رأس الذ كرووجه غيره كما سيأتي بخلاف الثلاثة لخبر

ولا ينكح فتعبري بذلك
أهم من قوله وحل به اللبس
والحلق والقلم وكذا الصيد
(و) حل (بالثالث الباقي)
من المحرمات وهو الثلاثة
المذكورة ومن فاته الرمي
ولزمه بدله من دم أو صوم
توقف التحلل على الاتيان
ببدله وهذا في تحلل الحج
وأما العمرة فلها محل واحد
والحكم في ذلك أن
الحج يطول زمنه وتكثر
أفعاله بخلاف العمرة
فأباح بعض محرماته في
وقت وبعضها في آخر

﴿فصل في المبيت بمكة﴾
ليالي أيام التشريق الثلاثة
وهي التي عقب يوم العيد
وفيما يذكر معه (يجب
مبيت بمكة ليالي) أيام
(تشریق) للاتباع المعلوم
من الاخبار الصحيحة
مع خبر خذوا عني
مناسككم (معظم ليل)
كالو حاف لا ييب بكان
لا بحث الا بمبيت معظم الليل
وانما اكتفي بالمحظة في
نصفه الثاني بمزادة كما مر
تقدم ثم والتصریح بالوجوب
مع قول معظم ليل من زيادتي
(و) يجب (رمي كل يوم)
من أيام التشريق (بعد
زوال الى الجرات الثلاث)

الليل تأمل وقال ح ف أي غير ما يحصل به التحلل وهو ثلاث شعرات وغيره خلق ما زاد اه (قوله
الا النساء) أي أمرهن عقد او تمعا سم (قوله وحل بالثالث الباقي) وحيد يجب عليه الاتيان بما بقى
من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع أنه غير محرم كما يخرج لمصلحة الاولى وتطلب منه الثانية
وان كان المطلوب هنا واجبا و منهم مندوبا ويسن له تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الاحرام
شرح مر (قوله ولزمه بدله) لاول التحال (قوله وهذا) أي ما تقدم من أنه يحل باثنين غير وطء فحشد
الحج مثل الحيض والعمرة مثل الجنابة فلا حيض تحللان الاول الانقطاع وبحل به الصوم والطلاق
والطهر والثاني الغسل والجنابة تحلل واحد وهو الغسل (قوله فلها محل واحد) وهو جميع أعمالها
من الطواف والسعي والحلق أو التقصير اه عزيزي (قوله فأباح بعض محرماته) أي تخفيفا
للمشقة حج

﴿فصل في المبيت بمكة﴾ (قوله أيام التشريق) سميت بذلك لاشراق نهارها بنور الشمس وليها
بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم اطرادها حج أي فلا يرد أن الحكم موجود في هذه الايام من
كل شهر أولان الناس يشرفون فيها لحوم الهدايا والنضج أي ينشرونها في الشمس ويقددونها اه
ايضاح قال العلامة الرملي وهي المندوبات في قوله تعالى في أيام معدودات والمعلومات المذكورة في قوله
تعالى ويذكر واسم الله في أيام معدودات هي العشر الاول من ذي الحجة (قوله وفيما يذكر معه) من
لزو. الدم فيما يأتي ومن حكم طواف الوداع ومن سن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ليالي
أيام) في تقدير الايام اشارة الى ان الليالي لا تسمى ليالي تشریق الا نوسعا وهو المناسب لما في المصباح
من أن وجه تسميتها بذلك تقدير الاحم فيها بالشرقة أي الشمس اذ ذاك خاص بالنهار كما لا يخفى فتأمل
(قوله معظم ليل) بدل من ليالي بدل بعض من كل وهذا يتحقق بما زاد على النصف ولو بلحظة
ويحتمل ان المراد ما يسمى معظم في العرف فلا يكفي ذلك ع ش (قوله لما تقدم) من أنه لم يرد فيها
أمر بالمبيت أي بلفظه بخلافه هنا ورد بلفظه حل (قوله والتصریح بمبيت الليلة الثالثة الخ) أي مع
الوجوب مع معظم وفي نسخة والتصریح بالوجوب مع الخ والاولى أولى لخلاف هذه عن التنبيه على
زيادة الليلة الثالثة ع ش وعبارة الحلبي قوله والتصریح بمبيت الليلة الثالثة فيه نظر لان مبيت الليلة
الثالثة صرح به الاصل حيث قال فان لم ينفر حتى غربت الشمس وجب مبيتها ومن ثم سقط هذا في
بعض النسخ اه بحروقه (قوله ورمي كل يوم بعد زوال الى الجرات) حقيقة الجرة مجمع الحصى المقدر
بثلاثة أذرع من كل جانب الجرة له عتبة فانه ليس لها الجانب واحد وهو أسفل الوادي فرمى كثير
من أعلاها باطل كما ذكره الاجهوري على التحريم ومثله حج لكن كلام مر في شرحه صريح في
صحته الرمي من الاعلى وعبارته ويسن أن يرمي جرة العقبة من بطن الوادي أي أسفل اه (قوله فان
نفر) أي سار بعد التحميل فصح قوله ولو انفصل من منى بعد الغروب ولو غربت الشمس وهو في شغل
الرحيل أي قبل انفرأى السير امتنع النفر حل وشرح مر وعبارة حج فان فرأى تحرك للذهاب
اذ حقيقة النفر الاتزاع فيشمل من أخذ في شغل الارتحال وبوافق الاصح في أصل الروضة أن
غروبها وهو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت وان اعترضه كثيرون اه وفي شرح مر امتناع النفر
في هذه الحالة واعتمده ع ش وزى وعبارة مر ولو نفر قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة كزيارة
قبر بت أو غربت فماد كما فهم بالاولى فله النفر وسقط عنه المبيت والرمي بل لو بات هدام تبرعا سقط

ميتهم العنبر (جاز وسقط ميت) (الليلة الثالثة ورمي يومها) قال تعالى فن تجعل في يومين فلا ثم عليه ويخطب الامام متى بعد صلاة الظهر يوم النحر خطبة يعلمهم فيها رمي أيام التشريق وحكم الميت وغيرهما واني أيام التشريق بعد صلاة الظهر خطبة يعلمهم فيها جواز التفريغ وغير ذلك و يودعهم (وشرط للرمي) أي لصحته (ترتيب) للجمرات بأن يرمي أولا الى الجرة التي تلي مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جرة العقبة للاتباع رواه (وكونه سبعا) من المرات لذلك فلورمي سبع حصيات مرة واحدة أو حصاتين كذلك احدهما يمينه والاخرى يساره لم يحسب الا واحدة ولورمي حصاة واحدة سبعا كفي ولا يكفي وضع الحصاة في المرمى لانه لا يسمى رميا ولانه خلاف الوارد (و) كونه (بيد) لانه الوارد وهذا من زيادتي فلا يكفي لرمي يمينها كقوس ورجل (و) كونه (بمحجر) لذكر الحصاة في الاخبار وهو من الحجر فيجزئ بأنواعه ولو بما يتخذ منه القصوص كياقوت وعقيق وبلورلا غيره كلواؤ وائم وجص

عنه الرمي لحصول الرخصة بانفروا لوعاد للميت ولرمي فوجها ن أحدهما يلزمه لا ما جعلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لا ما جعله كالاستدبم للفراق ويجعل وجود عوده كعدمه فلا يجب عليه الرمي ولا الميت شرح مر واعتمد ع ش الثاني ومن هذا تعلم أن قول الشارح لشغل ليس بقيد فقول مر أو غربت معطوف على نفر (قوله أو عاد لشغل) ولو بعد الغروب (قوله بعد رمية) فلورمي لم يسقط عنه ما ذكر ويحرم عليه التفرد لان الرمي استقر عليه وكذا لو لم يبت الليلتين قبله وان بات أحدهما كافي شرح مر (قوله فن تجعل) أي استعمل يجعل بالنفر من منى في يومين أي في ثاني أيام التشريق بعد رمي جماره كافي الجلاين فقول في يومين أي في ثاني يومين لان المتجمل في ثانيهما يصدق عليه أنه متجمل فيهما ففي الآية مضاف محذوف لان المتجمل في ثانيهما لا في كل منهما تأمل (قوله ويخطب الامام متى الحج) وعلم بما قرره المصنف من قوله سن للامام أن يخطب بمكة سابع ذي الحجة الى هنا أن خطب الحج أربع الاولي يوم السابع من ذي الحجة والثانية يوم التاسع بمسجد ابراهيم والثالثة يوم النحر بمنى واربعة في ثاني أيام التشريق وكلاهما فرادى وبعد صلاة الظهر الا التي يوم التاسع فانها اثنتان وقبل الظهر زى (قوله بأن يرمي أولا الى الجرة التي تلي مسجد الخيف) ولوترك حصاة عمدا أو غيره ونسي محلها جعلها من الاولي فيكملها ثم يعيد الاخيرتين مرتين شرح حج (قوله سبعا من المرات) حتى لو رمي جملة السبع سبع مرات أجزاء وكلام الامل يفهم خلافه حيث قال واحدة واحدة بنصبهما زى (قوله من المرات) أي مرات الرمي أي لامن الحصيات فلا يشترط كونه سبعا لانه يكفي بحصاة واحدة (قوله فلورمي سبع حصيات الحج) مفهوم قوله من المرات (قوله كفي) بل لو رمي جميع الجرات بحصاة واحدة كفي مر (قوله لم يحسب الا واحدة) وان وقع الترتيب في لوقوع كافي حج أو رماهما مرتين فوقهما أو مرتين فائتان اعتبارا بالرمي وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولي اج على التحرير (قوله ويد) فلو عجز عنه بيد قدم القوس ثم الرجل ثم الفم والاستناب حج شوبري (قوله فلا يكفي الرمي بغيرها) الا أن يكون مقطوع اليدين أو يتعسر الرمي به ما يظهر الاجزاء قطعاً وعدم جواز الاستنابة اهـ شيخنا في شرح الايضاح شوبري قال ع ش على مر وهل يجزئ الرمي باليد الزائدة فيه نظر سم على حج أقول والا قرب عدم الاجزاء لقدرته على اليد الاصلية فلا يعدل الى غيرها ويحتمل الاجزاء لوجود مسامي اليد اهـ (قوله ولو عايتخذ منه القصوص) وهذا بالنسبة للاجزاء أما بالنسبة للحوار فان ترتب على الرمي بالياقوت ونحوه كسراً واضاعة مال حرم وان أجزاء مر (قوله لا غيره) أي غير الحجر (قوله وجص) أي بعد الطبخ لانه لا يسمى حينئذ حجراً بل نورة أما قبله فيجزئ شرح مر (قوله منطبع) أشار به دون تعبير المحلى ينطبع الى انه لا بد من انطباعه بالفعل لانه لا يخرج عن الحجرية الا بذلك فان لم ينطبع كفي برماوى بخلاف الشمس فانه لا يشترط فيه الفعل بل لو شمس بنفسه كره لوجود العلة ثم مطلقاً شوبري وقال ح ف ولا يجزئ غير المنطبع لانه منطبع بالقوة فاذا كانت قطعة ذهب بحجرها أجزاء بخلاف قطعة ذهب خالص فلا يجزئ ولو قبل الطبع (قوله وقصد المرمى) وهو المكان الذي يجتمع فيه الحصى المحوط عليه الذي العلم في وسطه دون ما سال اليه ودون العلم المنسوب واعتمد شيخنا الاجزاء اذا وقع في المرمى وهو مشكل وفي كلام حج أن الشاخص ليس من المرمى فلورمي بل لا يجوز أن يرمى في محله هذا قاله حل والوجه الوجيه خلافه المقطع يحدث الشاخص وأنه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم أن الظاهر ظهوراً ما أنه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا يرمون حوالى محله وتركون محله ولو

رمى في الهواء فسقط في الرمي لم يحسب (ونتحقق اصابته) بالجر دان لم يبق فيه كأن تخرج منه فلو شك في اصابته لم يحسب (وسن أن يرمى بقدر حصي الخذف) (١٣٨) بهجتين خبير مسلم عليكم بحصى الخذف وهو دون الأثلة طولا

وعرضا بقدر الباقلا (ومن عجز) عن الرمي لعله لا يرجي زوالها قبل فوات وقت الرمي (أناب) من يرمى عنه ولا يمنع زوالها بعده من الاعتماد به ولا يصح رميه عنه إلا بعد رميه عن نفسه والواقع عنها وظاهر أن ما ذكر من اشتراط كونه سبعا إلى هنا يأتي في رمي يوم التذكار (ولو ترك رميا من رمي يوم التذكار أيام التشريق عمدا أو سهوا وهذا أعم من قوله وإذا ترك رمي يوم (تداركه في باقي تشريق) أي أيامه ولياليه فهو أعم من تعبيره بباقي الأيام (أداء) بالنص في الرعاء وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم وقولي أداء من زيادتي وانما وقع أداء لانه لو وقع قضاء لما دخله التدارك كالوقوف بعده وقوته ويجب الترتيب بينه وبين رمي ما بعده فان خالف في رمي الأيام وقع عن المتروك ويجوز رمي المتروك قبل الزوال وليلا كما علم فقول الأصل أول الفصل ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس ويخرج بغروبها اقتصار على وقت الاختيار (والا)

وقع ذلك لنقل فانه غريب سم على حج واعتمده شيخنا الشمس الحفنى وعبارة شرح مروي بشرط قصد الجرة بالرمي اه وهو يدل على أن الرمي هو الجرة (قوله لم يحسب) وان غلب على ظنه اصابته لان الأصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه كذا في الإيعاب شورى (قوله ونتحقق اصابته) أي غلب على ظنه ذلك بدليل مقابله بالشك حل ورده شيخنا ح ف وقال المراد بالتحقيق حقيقته وحل الشك على مطلق التردد الشامل للظن فتأمل (قوله حصي الخذف) باعجام الذال الساكنة أي بقدر الحصى الذي يخذف به وهيئة الخذف أن يضع الحصى على بطن إبهامه ويرميه برأس السبابة كما في شرح مروي فهو خذف بهيئة مخصوصة وفي المختار الخذف بالحصى الرمي به بالأصابع (قوله ومن عجز) أي لعله تسقط عنه القيام في الصلاة حل (قوله قبل فوات) متعلق بزوال وقوله وقت الرمي أي وقت الجواز وهو آخر الأيام م (قوله ولا يصح رميه) أي النائب عن غيره (قوله لا بعد رميه عن نفسه) أي الجرات الثلاث وهو أحد احتمالين للهمات وثانيهما أنه لا يتوقف على رمي الجميع بل لورمي الجرة الأولى صح أن يرمى عقبه عن المستنيب قبل أن يرمى الجرتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارته إشارة إلى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم أنه الظاهر قاله سم وجري عليه الزيادة تبعاً للرمي (قوله وهذا أعم) لشموله ترك حصاة واحدة ع ش وزى (قوله أداء) لأن أيام التشريق كالأيوم الواحد (قوله بالنص في الرعاء) قال حج بكسر الراء والمد وقال الشورى بضم الراء اه ورد بان الضم في الرعاء باتناء وكل منهما جمع راع ابن شرف وقل (قوله لما دخله التدارك) أي واللازم باطل لان الفرض أن تداركه واجب هذا مراده ومع ذلك في الملازمة شيء لانها تنقضى بالصلاة والصوم الفاتين فانهما يقضيان ويدخلهما التدارك اللهم الا أن يخص كلامه بأعمال الحج فتأمل (قوله ويدخل رمي التشريق) أي كل يوم اه (قوله لزمه دم بترك ثلاث رميات) ولو بعد رمي المعتمد خلافا لبعضهم زى بخلاف الميت فانه يسقط بالعذر كما يأتي (قوله ولو في الأيام الأربعة) راجع للاكثر لانه شامل لترك رمية من اليوم الأول مع جميع ما بعده أو رمي جميع الأيام الأربعة ق ل ويتصور أيضاً ترك ثلاثة من اليوم الأخير أو أكثر من الثلاثة بترك جميع الأخير وعلى هذا يحمل كلام المتن والغاية والافلا يصح لانه يجب الترتيب كما قاله الشارح لانه بترك الأول مثلاً يقع ما بعده عنه تأمل وعبارة ع ش قوله ولو في الأيام الأربعة يقتضى هذا أنه يمكن تصور ترك أربع رميات من الأيام الأربع بأن يترك في كل يوم واحدة ويعتدله بما رماه ويكون الدم في مقابلة المتروك لكنه غير مراد لما قرر من وجوب الترتيب حتى لو ترك رمية في اليوم الأول من أيام التشريق من الأولى مثلاً لم يحسب له ما بعدهها وتجبر بواحدة من الأولى في اليوم الثاني وهكذا فاعل المراد أن الدم يتحقق وجوبه بترك ثلاثة وان لزم من تركها ترك كثير من الرمي فلا يجب زيادة على الدم بل يكون في جميع المتروك سواء ما تركه بالفعل وما فعله لم يحسب له وذلك لانه لو ترك جميع الرمي ليس عليه الدم واحد اه وأجيب عن الشارح بأن قوله ولو في الأيام الأربعة غاية في قوله فأكثر فيكون المراد به رمي جميع الأيام وقول ع ش وتجبر بواحدة من الأولى أي ويلغو باقيها وهو الستة ورمي الجرة لثانية والثالثة يقع عن رميهما في اليوم الأول ويقع رمي اليوم الثالث عن الثاني ويبقى عليه رمي يوم تمامه فان لم يفعل في اليوم الثالث وجب عليه دم (قوله وفي الرمية الأخيرة) قيد بها لانه لا يتصور ترك غيرها لانه لو ترك غيرها الأخيرة وقع رمي ما بعدها عنها وان لم يقصده لوجوب الترتيب قل

(قوله)

أي وان لم تداركه (لزمه دم) ترك رمي (ثلاث رميات) فأكثر ولو في الأيام الأربعة لان الرمي فيها كالشيء الواحد وان كان رمي كل يوم عبادة برأسها وفي الرمية الأخيرة من اليوم الأخير

(قوله مد طعام) فان عجز وجب عليه صوم ثلث العشرة أيام الواجبة بدلا عن الدم لان نسبة الرمية الواحدة لثلاثة ثلث وثلاث العشرة ثلاثة وثلاث فيكمل المنكسر لان الصوم لا يتبعض فتصير أربعة فتبسط أعشار أبار بعين عشر اتم تعرف نسبة الثلاثة التي في الحج والسبعة فثلاثة أعشارها وهو اثنا عشر عشر ايووم وخمس فيكمل المنكسر يوما كاملا فيصوم يومين في الحج ويبقى ثمانية وعشرون عشر ابلثلاثة أيام الاخسا فيكمل المنكسر فتكون ثلاثة كوامل فيصومها اذا رجع الى أهله والقاتل بانه يصوم عن ترك الرمية الواحدة أربعة أيام بوجه بأن ثلث العشرة الواجبة بدلا عن الدم ثلاثة وثلاث فتبسط الثلاثة من جنس الثلث فتصير تسعة يضم الثلث اليها فتصير عشرة اثلث ثلاثة أعشارها ثلاثة اثلثات بيوم فيصومه في الحج وسبعة أعشارها سبعة اثلثات بيومين وثلاث فيكمل المنكسر فتصير ثلاثة أيام كوامل فيصومها اذا رجع اه سم بإيضاح والاوّل يجبر المنكسر قبل القسمة لانه لم يعهد ايجاب صوم بعض يوم والثاني يجبر المنكسر بعد القسمة وجري الزيادة على الاوّل لم واعتمده شيخنا ح ف (قوله ان لم ينفر) من باب ضرب كافي المختار ع ش لكن في شرح حج وم ينفر يضم فائه وكسر ها وعبارته على م بعد نقل عبارة المختار وبه تعلم ما في كلام الشارح كحج الا أن يقال ما ذكرناه طريقة أخرى فليراجع اه وعبرة المختار نفرت الدابة تنفر بالسكر تفار وتنفّر بالضم نفورا ونفرا الحاج من منى من باب ضرب اه فيفهم من كلامه أن الضم والسكر خاصان بنفر المستند للدابة تأمل وقوله ان لم ينفر وذلك بان بات الثالثة والابان لم يبت الثالثة وجب دم والفرض أنه ترك المييت فيما قبلها (قوله هذا) أي قوله يجب مييت الحج فالاولى ذكره هناك (قوله كأهل السقاية) ولو كانت محدثة اذ غير العباسي عن هومن أهل السقاية في معناه وان لم يكن عباسيا شرح م (قوله ورعاء الابل) يشترط في رعاء الابل ان يكون النفر قبل غروب الشمس فان كان بعد غروب الشمس وجب المييت م ر وخ ط ع ش بخلاف أهل السقاية فلا يشترط فيهم ما ذكر لان عملهم وهو السقاية بالليل والنهار بخلاف الرعاء فان عملهم بالنهار لا بالليل فاذا غربت عليهم الشمس امتنع عليهم التفرد كرهنا الفرق م ر (قوله أو غيرهما) كخائف على نفس أو مال أو فوت مطلوب كما بقى أو ضياع مريض ترك تعهده أو موت نحو قر يبه في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فأشبهه الرعاء وأهل السقاية شرح م ر (قوله فلهم ترك المييت الحج) ولهم ترك الرمي بيومين فأكثر وتداركه في آخر أيام التشريق كما علم مما تقدم وقوله يسمى بالصدر أيضا أي كما يسمى طواف الافاضة بذلك حل وقوله بفراق أي بارادة فراق (قوله آخر عهده) بضم الراء وفتحها وقوله أي الطواف بيان لمتعلق الجار والمجرور وهو اما اسم يكون أو خبرها برماوى وكان المناسب ذكر طواف الوداع آخر (قوله بناء على أنه ليس من المناسك) ولا ينافيه لزوم الدم لتاركه ولو لغير حاج ومعتمرا لانه تابع ومشابه لها صورة قل قال حج على أن من قال انه منها أراد أنه من توابعها كالتسليمة الثانية من توابع الصلاة وليست منها ومن ثم لم يلزم الاجير فعله وانجه أنه حيث وقع اثر نسكه لم يجب له نية نظر التبعية والواجب لا تنفائها ولا يلزم من طلبه في النسك عدم طلبه في غيره ألا ترى أن السواك سنة في نحو الوضوء وهو سنة مطلقا اه بحرفه وعبرة الشوبرى ومع القول بأنه ليس من المناسك يجب على الاجير الاتيان به ويسقط من الاجرة فسقط بتركه لان الاجارة تسقط على ما كان يفعله المؤجر لو باشر خلافا لمن جعل هذا من فوائد الخلاف م ر ابن شو برى والذي في شرح م ر أنه لا يجب على الاجير الاتيان به ولا يسقط من الاجرة نية بناء على أنه ليس من المناسك وهذا هو المعتمد كما قررره ح ف (قوله واعلم الحج) هذا تقييد للمتن (قوله لغير منزله) أي محل وطنه والحاصل أن من فارق مكة لافقة قصر لزمه طواف الوداع الى منى

مد طعام وفي الاخيرتين منه مدان وفي ترك مييت ليالى التشريق كلها دم واحد وفي ليلة مد وفي ليلتين مدان ان لم ينفر قبل الثالثة والاوجب دم لتركه جنس المييت هذا كله في غير المعذورين أماهم كأهل السقاية ورعاء الابل أو غيرهما فلهم ترك المييت ليالى منى بلام (ويجب على غير نحو حائض) كنفساء (طواف وداع) ويسمى بالصدر أيضا (بفراق مكة) ولو مكيا أو غير حاج ومعتمرا أو فارقها لسفر قصير كافي المجموع للاتباع رواه البخارى وخبر مسلم لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت أي الطواف بالبيت كما رواه أبو داود وما ذكرته من وجوب طواف الوداع على غير الحاج والمعتمر هو ما رجحه في الروضة وأصلها بناء على أنه ليس من المناسك والمعتد ما بينته في شرح الروض انه منها فلا يجب على من ذكره واعلم أنه لا وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا كمن خرج للعمرة ولا على محرم خرج الى منى

وأن الحاج إذا أراد الانصراف من (١٤٠) منى فعليه الوداع كما في المجموع أما نحو الحائض فلا طواف عليها خبر الشيخين

عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ألا أنه خفف عن المرأة الحائض وقيس بها النفساء فلو طهرت قبل مفارقة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا ونحو من زيادتي (ويجبر تركه) ممن وجب عليه (بدم) لتركه نسكا واجبا واستثنى منه البلقني تبعاً للرواية المتحيرة (فإن عاد) بعد فراقه بلا طواف (قبل مسافة قصر وطاف فلادم) عليه لأنه في حكم المقيم وكما لو جاوز الميقات وهو غير محرم ثم عاد إليه وقول وطاف من زيادتي وقول فلادم أولى من قوله سقط الدم (وإن مكث بعده) أي بعد الطواف ولو ناسيا أو جاهلا بقيد زنته بقول (لا صلاة أقيمت أو شغل سفر) كشرع زاد وشدر حل (أعاد) الطواف بخلاف ما إذا مكث لشيء من ذلك (وسن شرب ماء زمزم) ولو لم يشرب حاج ومعتمر لا يتابع رواه الشيخان وأن يتضلع منه وأن يستقبل القبلة عند شربه (وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) ولو لم يشرب حاج ومعتمر وإن أدهم كلام الأصل فيه وفيما قبله خلافه

مطلقاً أي سواء قصد الإقامة أم لا بخلاف من فارقها بدون مسافة قصر فإن قصد الإقامة فيها خرج له لزومه طواف الوداع والأفلاوه إذا استفاد من كلام الشارح حيث أطلق في مسافة القصر وفصل فيما دونها حيث قال واعلم أنه لا وداع الحج برماوى (قوله إذا أراد الانصراف) أي إلى بلده أي أراد أن ينصرف إلى بلده من منى ولا يرجع إلى مكة فعليه طواف الوداع بأن يذهب إلى مكة لأجله كما في شرح م (قوله وقيس بها النفساء) قال في المجموع فلورجعت الحاجة بعد ما طهرت انجبه وجوب الطواف أج (قوله فلو طهرت قبل مفارقة مكة) أي قبل أن تصل إلى محل تقصير فيه الصلاة فيما يظهر إيجاب شورى (قوله ويجبر تركه الخ) وفي ترك طوفة منه أو بعضها دم كامل وغلط من قال مد كترك مبيت ليلة أو حصاة وعلى الأول يفرق بأن الطواف لما أشبه الصلاة في أكثر أحكامه كان كالخصلة الواحدة فألحق ترك بعضه بترك كله ولا كذلك ذلك شراح الإرشاد لحج (قوله لتركه نسكا) هذا واضح على طريقة الشارح في شرح الروض وهو أنه من أناسك وأما على ما في المتن فلا تحسن هذه العلة حل فكان الأولى أن يقول لتركه واجبا ويجزئ نسكا (قوله فلادم) محله إذا لم يكن الخ منزله الذي هو دون مرحلتين ولا استقر ببلوغه الدم ولا يسقط بالعود كما يحسنه السيد السهمودي خلافا لما أشار إليه الشارح تأمل ابن شورى (قوله لأنه في حكم المقيم) لا ينافي التعليل بكونه في حكم المقيم تسويتهم بين السفر الطويل والقصر في وجوب الوداع إذ سفره هنا لم يتم لعوده بخلافه هناك شرح م (قوله وكما لو جاوز الميقات) التشبيه في وجوب أصل العود لا في صفته والألف التقييد بالعود قبل مسافة القصر ينافيه ما قدمه في الأحكام من قوله أما إذا عاد إليه قبل تلبسه بنسك فلادم عليه مطلقا ولا ثم بالمجازة أن نوى العود ع ش (قوله وقول فلادم أولى) لا يهاجم ما في الأصل أنه وجب ثم سقط ع ش (قوله لا صلاة) أي صلاة جماعة كما في شرح حج ويفهم من قوله أقيمت (قوله وسن شرب ماء زمزم الخ) وسن لكل أحد شربه أن يقصده نيل مطلوبه بأنه الدنيوية والآخرية فليبر ماء زمزم لما شرب له سنده صحيح حج فإن تخلف ذلك يكون لعدم إخلاص نية الشارب كما قررره شيخنا ح ف (قوله وأن يتضلع) أي يمتلي ويكره نفسه عليه حل (قوله وإن أدهم كلام الأصل فيه وفيما قبله خلافه) حيث قيد بعد الفراغ من الحج وهو يفيد أنه خاص بالحج وكونه بعد فراغ الحج حرر حل (قوله فيه) أي في قوله وزيارة قبر الخ وقوله وما قبله هو قوله وشرب ماء زمزم وقوله خلافه أي خلاف قوله ولو لم يشرب حاج الخ لأن الأصل قيد بعد فراغ الحج فيقتضي أنهما لا يسنان غير الحاج والمعتمر (قوله خبر ما بين قبري الخ) انظر وجه دلالة هذين الحديثين على المدعى وهو سن زيارته قبره صلى الله عليه وسلم واستدل الرمي عليه بقوله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي و باحاديث أخرى وقد يقال ما ذكره الشارح فيه الدلالة بطريق اللزوم إذا لمعنى ما بين قبري ومنبري روضة الخ أي وما كان كذلك تسن زيارته فقبري تسن زيارته (قوله روضة من رياض الجنة) المراد بتسمية ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل إلى الجنة فتكون من رياضها وأنه على المجاز لكون العبادة فيه تؤهل إلى دخول العابد فيه روضة الجنة وهذا فيه نظر إذا لا اختصاص لذلك بتلك البقعة والخبر مسوق لمز يدشر فها على غيرها وقيل فيه تشبيه بحذف الأداة أي كروضة لأن من يقعد فيها من الملائكة ومؤمني الأنس والجن يكثر من الذكر وسائر أنواع العبادة فتح الباري شورى قال العلامة الحلبي في السيرة قال ابن حزم ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة مقطوعة من الجنة ثم قال في موضع آخر وخص صلى الله عليه وسلم أن في كل يوم يزل على قبره

ومنبري على حوضي وخبر لائش الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي هذا وهما الشيخان وسن لمن
قصد المدينة الشريفة لزيارته أن يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم فاذا رأى حرم المدينة وأشجارها زاد في ذلك
وسأل الله تعالى أن ينفعه بهذه الزيارة ويتقبلها منه ويغفر له قبل دخوله (١٤١) ويا بس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد

قصد الروضة وهي بين قبره
ومنبره كما مر وصلى تحية
المسجد بجانب المنبر وشكر
الله بعد فراغها على هذه
النعمة ثم وقف مستدير
القبلة مستقبلاً رأس القبر
الشريف وبعد منه نحو
أربعة أذرع ناظر الأسفل
ما يستقبله فارغ القلب من
علق الدنيا ويسلم بالرفع
صوت وأقوله السلام عليك
يا رسول الله صلى الله عليك
وسلم ثم يتأخر صوب يمينه
قدر ذراع فيسلم على أبي
بكر ثم يتأخر قدر ذراع
فيسلم على عمر رضي الله
عنهما ثم يرجع الى موقفه
الأول قبالة وجه النبي صلى
الله عليه وسلم ويتوسل به
في حق نفسه ويستشفع به
الى ربه ثم يستقبل القبلة
ويدعو بما شاء لنفسه
والمسلمين وإذا أراد السفر
ودع المسجد بر كعتين
وأنى القبر الشريف وأعاد
بحوال السلام الاول

﴿فصل﴾ في أركان الحج
والعمرة وبيان أوجبه
أدائها مع ما يتعلق بذلك
(أركان الحج) ستة

الشريف صلى الله عليه وسلم سبعون ألف ملك يضربون به بأجنحتهم ويحفون به ويستغفرون له
ويصلون عليه الى أن يمسا وعرجوا وهبط سبعون ألف ملك كذلك حتى يصبحوا لا يعودون الى
أن تقوم الساعة اه بحروفه (قوله ومنبري على حوضي) الاصح أن المراد منبره الذي كان في الدنيا
بعينه وقيل ان له هناك منبراً وقيل معناه ان قصد منبره لاجل الجلوس عنده ملازمة الاعمال الصالحة
يورد صاحب الحوض ويقتضي ثمر به منه اه شورى (قوله لائش الرحال) في الاستدلال به على
سن الزيارة نظراً لما تقدم أن المعنى لائش الرحال أى للصلاة والاعتكاف الالهة الثلاثة اه حرف
(قوله ويلبس أنظف ثيابه) وهل الأولى هنا الأعلى قيمة كالعيد أو الألبس كالجمعة كل محتمل
والاقرب الثاني اذ هو أليق بالتواضع المطلوب شورى

﴿فصل في أركان الحج﴾ (قوله أركان الحج) وأفضلها الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق أما
النية فهي وسيلة للعبادة وان كانت ركناً اج وهلا قدم المصنف الطواف على الوقوف لانه أفضل
ومحاجب بأنه راعى الترتيب الخارجى وانظر لم آخر الأركان هنا مع أنه كان المناسب تقديمها أول الباب
(قوله أى نية الدخول فيه) فسرّه فيما سبق بالدخول في النسك وعدل هنا الى نية الدخول لانه الملائم
للكنية كما قاله ع ش على م ر ﴿فزع﴾ أتى بأعمال الحج وتوابعه ثم شك في أصل النية هل كان
أتى بها أولاً قياساً على عدم اجزائه وهو نظير الصلاة وغيرها أو ما نقل عن بعض الناس من الاجزاء فارقاً
بينه وبين الصلاة بأن قضاءه يثنى فالظاهر أنه غير صحيح سم على حج قال ع ش على م ر
الاقرب الاجزاء قياساً على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بأنهم توسعوا
في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية الصلاة (قوله انما الاعمال بالنيات) أى مع عدم جبرها بالدم والافلاخديث
وحده لا يدل على كونها ركناً بل على وجوبها (قوله ووقوف بعرفة) فان قلت فلم كان الوقوف
بعرفة أول أركان الحج بعد الاحرام لا تاتي من طريق مصدر وون الطواف أو السعي مثلاً فالجواب أنه اما
كان أول الأركان الوقوف اقتداءً بأئمة آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه
من الجنة الى مكة كان أول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كالباب الاول للملك ولله
المثل الأعلى ويليه مزدلفة وهي كالباب الثاني لازدلافها وقر بهما من مكة فان قلت فلم سويح الحاج
المصرى وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالجواب أنه انما سألهم الحق تعالى بالدخول رحمة
بالتحاق لما عندهم من شدة الشوق الى رؤية بيت ربهم الخاص فكان حكمهم حكم من هاجر الى دار
سيده فكث بين يديه ينتظر ما يأمر به السيد من الاعمال فلم قال له اذهب الى عرفات التي ابتداء
منها آدم عليه الصلاة والسلام ما وسعه الامتثال أمر به ذكره الاستاذ لشعراني في الميزان وأجيب
أيضاً بأن المصرى لم يبتدىء بالطواف الذي هو ركن اقتداءً بأئمة آدم لانه يلزم على ابتداءه بالطواف
اختلاف الترتيب في الأركان (قوله لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت) فيه أنها لا تدل على كونه ركناً واما
يفهم منها الوجوب وهو يصدق بغير الركنية وكذا يقال في دليل السعي تأمل ومحاجب بأنه يضم للدليل
قولنا مع عدم جبر كل بدم كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله وحلق) فان قلت لم جعل ركناً وكان له دخل

(احرام) به أى نية الدخول فيه لخبر انما الاعمال بالنيات (وقوف) بعرفة لخبر الحج عرفة (وطواف) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت
العتيق (وسعى) لما روى الله ارقطنى وغيره بإسناد حسن كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا
فان السعى قد كتب عليكم (وحلق أو تقصير)

لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم كالطواف والمراد إزالة الشعر كما مر (وترتيب المعظم) بأن يقدم الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير والطواف (١٤٢) على السعي ان لم يفعل بعد طواف القدوم ودليله الاتباع مع خبر حذوا

عنى مناسككم وقد عدته في الروضة كأصلها ركناً وفي المجموع شرطاً والاول أنسب بما في الصلاة وقولي أو تقصير الى آخره من زيادتي (ولا تجبر) أي الأركان أي لا دخل للجبر فيها وتقدم ما يجبر بدم ويسمى بعضا وغيرهما يسمى هيئة (وغير الوقوف) من الستة أركان (للعمره) لشمول الأدلة لها وظاهر أن الحلق أو التقصير يجب تأخيره عن سعيها فالترتيب فيها مطلق (ويؤديان) أي الحج والعمره على ثلاثة أوجه لانه إما أن يحرم بهما معا أو يبدأ بحج أو بعمره قالت عائشة رضي الله عنها أخر جنامع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامن أهل بحج ومنامن أهل بعمره ومنامن أهل بحج وعمره رواه الشيخان أحدها أن يؤديا (بأفراد) بأن يحج ثم يعتمر (بأن يحرم بعد فراغه من الحج بالعمره ويأتي بعملها) (و) ثانياً (بتمتع بأن يعكس) بأن يعتمر ولو من غير ميقات

في التحلل الاول قلت أما الاول فلان فيه وضع زينة الله تعالى فأشبهه الطواف من حيث اعمال النفس في المشي لله تعالى وأما الثاني فلان التحلل من العبادة ما بالاعلام بغايتها كالسلام من الصلاة المعلم بالسلامة من الآفات للمصلي وأما بتعاطي ضدها كتعاطي المفطر في الصوم ودخول وقته والحلق من جهة ما فيه من الزحف ضد الاحرام الموجب السكون المحرم أشعث أغبر فكان له دخل في تحلله من محرمات الاحرام شرح حج وقوله فلان فيه وضع زينة هذا لا ينتج خصوص الركنية وأيضاً فهو معارض بالتجرد عن المحيط فان فيه وضع زينة لله تعالى مع انه واجب لاركن (قوله) لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بدم) أخر ج به رمي جرة العقبة فان التحلل متوقف عليه لكن يجبر بدم فتأمل شو برى وزى (قوله وترتيب المعظم) أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشئ أن يكون بحيث اذا انعدم انعدم ذلك الشئ ولا شبهة في انه اذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى ببقية الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطاً لعدم امكانه أي لانه لا شعر برأسه وان ثم بفعله في غير محله ويفوت مع انتفاء الترتيب فليتأمل سم ويمكن اندفاعها بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لان حلقه قبله لم يقع ركنه والاثم انما هو اترفيه بإزالة الشعر قبل الوقوف وهذا كما لو اعتمر وحلق للعمره ثم أحرم بالحج عقبه ولم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك اكتفاء بحلق العمره بل لعدم شعر يزيله اه ع ش على مر (قوله) بأن يقدم الحج استفيد من كلامه أن الحلق لا ترتيب بينه وبين السعي ولا ينفك بين الطواف وهذا هو الذي خرج بالمعظم فالمراد بالمعظم ما عدا الحلق والطواف كما يعلم من كلامه (قوله) ان لم يفعل الحج أشار بهذا الى أن محل كون الترتيب في المعظم اذا أخر السعي عن طواف الافاضة كما هو الغالب فان سعى بعد طواف القدوم فلا يكون الترتيب في المعظم (قوله) وقد عدته أي الترتيب (قوله) أي لا دخل للجبر فيها أي لانعدام المساهية بانعدامها حج فلو جبرت بالدم مع عدم فعلها للزم عليها وجود المساهية بدون أركانها وهو محال (قوله) وتقدم ما يجبر بدم) وهي الواجبات المتقدمة كالاحرام من الميقات والمبيت بمنى والمبيت بمزدلفة والرمي وطواف الوداع زى (قوله) لشمول الأدلة أي الدالة على وجوب النية والطواف والسعي والحلق وقوله لها أي للعمره أي لوجوبها فيها (قوله) فالترتيب فيها مطلق أي في كل أركانها لا مقيد بالمعظم (قوله) ويؤديان أي الحج والعمره على ثلاثة أوجه) يرد على الحصر ما لو أحرم مطلقاً قلت هو غير خارج عن الامور الثلاثة لانه لا بد لصرفه لواحد منها فالاحرام مطلقاً مع الصرف لواحد منها في معنى الاحرام ابتداء بذلك الواحد سم (قوله) قالت عائشة استدل على الوجه الثلاثة التي ذكرها في الحصر وكان المناسب تأخير هذا الدليل عن كلام المتن على عادته (قوله) من أهل أي أحرم بحج (قوله) أحدها أن يؤديا الحج) فالكلام عليها حيث تنضم ثلاثة أوجه بيان الجواز وبيان الافضل ووجوب الدم وقد تكلم عليها المصنف (قوله) بأفراد أي ملتبسين بأفراد أو الباء بمعنى مع (قوله) بأن يحرم بعد فراغه أي بأن يخرج الى أدنى الحرم يحرم بها زى (قوله) وان أدهم كلام الاصل أي حيث قال بأن يحرم بالعمره من ميقات بلده وافرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة وأن لا يعود لاحرام الحج الى الميقات أي الذي أحرم بالعمره منه اه زى ويحجب عن الاصل بأن قوله من مكة في قوله ثم

ينشئ

بلده ثم يحج سواء أحرم بالحج من مكة أم من ميقات أحرم بالعمره

منه أم من مثل مسافته أم من ميقات أقرب منه وان أدهم كلام الاصل اشتراط كونه من مكة أو من ميقات عمرته وكون العمره من ميقات بلده يسمى الآتي بذلك متمتعا

لتمتع بمحظورات الاحرام بين النسكين ولتمتع بسقوط العود للميقات عنه (و) ثالثها (ب) ان بان يحرم بهما معا في أشهر الحج (أو بعمره) ولو قبل أشهره (ثم بحج) في أشهره (قبل شروع في طواف ثم يعمل عمله) أي الحج فيهما فيحصلان اما الاول فلخبر عائشة السابق وأما الثاني فلما روى مسلم أن عائشة أحرمت بعمره فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها تبكي فقال ما شأنك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله

(١٤٣)

صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج

ففعلت ووقفت المواقف

حتى اذا ظهرت طافت

بالبيت وبالصفا والمروة

فقال لها رسول الله صلى الله

عليه وسلم قد حلت من

حجتك وعمرك جميعا

وخرج بزياد في قبل الشروع

ما اذا شرع في الطواف فلا

يصح احرامه بالحج لانصال

احرام العمرة بمقصوده

وهو أعظم أفعاله ما يقع

عنها ولا ينصرف بعد ذلك

الى غيرها وتقييد الاصل

الاحرام بهما بكونه من

الميقات والاحرام بالعمرة

بكونه في أشهر الحج

اقتصار على الافضل

(ويعتنع عكسه) بان يحرم

بحج ولو في أشهره ثم بعمره

قبل طوافه لانه لا يستفيد

به شيئا بخلاف ادخال الحج

على العمرة فانه يستفيد به

الوقوف والرمي والمبيت

(وأفضلها) أي هذه

الأوجه (افراد) بغير زده

بقولي (ان اعتمر عامه)

فلو أخرت عنه العمرة كان

ينشئ حجا من مكة شرط لوجوب الدم لا التسمية تمتعا كما قاله حج وكذا قوله وأن لا يعود الخ (قوله لتمتع بمحظورات الاحرام) أي بفعلها وفيه أن هذا يأتي في الافراد وأجيب بأن وجه التسمية لا يوجب التسمية ح (قوله بسقوط العود للميقات عنه) أي عن المتمتع أي لان له أن يحرم للحج من مكة كأهل مكة (قوله ثم يعمل عمله) أي الحج فيه إشارة الى اتحاد ميقاتيهما في المكي في الصورة الاولى وان المغاب حكم الحج فيجزيه الاحرام بهما من مكة لا العمرة فلا يلزمه الخروج الى أدنى الحل شرح حج وعبرة زى قوله ثم يعمل عمله وكفى عهده طواف واحد وسعى واحد وهل هما الحج والعمرة معا أو للحج فقط والعمرة لاحكام لا تقارها أي لا ندراجها فيه لم يصرح الاصحاب بذلك والا قرب كما قاله بعضهم الثاني م زى (قوله فيحصلان) اندراجا للاصـ غفر في الاكبر للخبر الصحيح من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا شرح حج وفي العباب ينسب للقارن أن يطوف طوافين ويسعى سعين خروجا من خلاف أبي حنيفة (قوله ما شأنك) أي أي شئ شأنك فهو مبتدأ وخبر كما قاله ع ش (قوله ولم أحل) بضم اللام الاولى وحكى كسرهما كما قاله البرماوى وقوله ولم أطف تفسير لقوله لم أحل كما في الشورى لانها اذا طافت تحلت من العمرة والاولى أن يكون عطف على ما قبل لانه لا بد من الحلق مع الطواف في التصل (قوله حتى اذا ظهرت طافت) فقد أحرمت بالحج قبل الشروع في الطواف وهي الصورة الثانية من صورتي القرآن (قوله وبالصفا) أي وسعتا ملتبسة بالصفا والمروة أي بينهما ح (قوله بمقصوده) أي الاحرام أي باول مقصوده وهو الطواف وقد يقال الطواف هو المقصود الأعظم لانه أفضل أركاها فلا حاجة الى تقدير المضاف وهو أول (قوله ولو في أشهره) أي لانه ان كان في غير أشهره انعقد عمره والعمرة لا تدخل على العمرة وان كان في أشهره انعقد حجا وهذه هي صورة العكس قاله الزيدى قال ع ش وانما أخذناه لانه دفع توهم انه اذا أحرمت به في أشهره ثم أدخل العمرة عليه صح لانه لم يغير شيئا من أعماله المطلوبة باحرامه أو الواو لانه حال هو عبارة حل قوله ولو في أشهره كان الاولى اسقاط هذه الغاية لان الاحرام بالحج في غير أشهره يقع عمره كما تقدم (قوله عامه) وهو بقية الحجة شورى (قوله مفضولا) أي عن التمتع والقران فهما أفضل منه لانه لا يخلو المذكور حل (قوله أفضل من القران) لان التمتع يأتي بعملين كاملين غير انه لا يسلك طهما ميقاتين والقارن يأتي بعمل واحد من ميقات واحد شرح م ر (قوله على خلاف في أفضلية ما ذكر) أي الافراد والتمتع فبعضهم فضل الافراد على التمتع وبعضهم عكس أخذنا مما بعده كما قرر شيخنا ح ف فهو متعلق بقوله وأفضلها فراد ثم تمتع (قوله بان رواه) بفتح التاء لان الالف أصلية لا نقلا بها عن أصلى كقضاة (قوله وأما ترجيح) مقابل لمخدوف تقديره أما ترجيح أحدهما أي الافراد والتمتع على الآخر فقد تقدم وأما الخ نأمل (قوله دم) وهو دم ترتب وتقدير (قوله فن تمتع) أي استمتع بالعمرة

الافراد مفضولا لان تأخيرها عنه مكروه (ثم تمتع) أفضل من القران على خلاف في أفضلية ما ذكر ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج وروى أيضا أنه أحرمت متعاور رجح الاول بان رواه أكثر وبان جابر منهم أقدم محبة وأشد عناية بضبط الناسك وبانه صلى الله عليه وسلم اختاره أولا كما يذنه مع فوائد في شرح الروض وأما ترجيح التمتع على القران فلان أفعال النسكين فيه أكمل منها في القران (وعلى) كل من (التمتع والقارن دم) لقوله تعالى فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها أنها صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات

وقيس به القارن فلا دم على حاضره (وهم من) مساكنهم (دون مرحلتين منه) أي من الحرم لقربهم منه والقريب من الشيء يقال انه حاضر قال تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي قريبة منه والمعنى في ذلك انهم لم يربحوا ميقاتا كما أوضحته في شرح الروض فن جاوز الميقات من الآفاقيين ولو غير مرید نسكهم بداله فأحرم بالعمرة قبل دخول مكة أو عقب دخوله لزمه دم التمتع لانه ليس من الحاضرين لعدم الاستيطان وقول الروضة كأصلها في دون المرحلتين من جاوز الميقات مریدا للنسك ثم أحرم بعمرة لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن ولا يضر التقييد بالمرید لان غيره مفهوم بالموافقة ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وعبر في المحرر بدل الحرم بمكة قال الاسنوي والفتوى على ما فيه فقد نقله صاحب التقريب عن نص الاملاء ثم قال وأيده الشافعي بان اعتبار ذلك

أي بـب فراغه منها بحظورات الاحرام الى الحج أي الاحرام به اه جلا بين أي واستمر تمتعه بالمحظورات الى الحج وقوله في الاستيسر السين رأئدة أي يسر وما سمع موصول مبتدأ والخبر محذوف أي قاله يسر كأن عليه ومن الهدى بيان كافي الجلالين (قوله ذلك) أي الهدى أو الصوم عند العجز وقوله لمن لم يكن أي على من لم يكن فاللام بمعنى على شرح حج (قوله المسجد الحرام) المراد به جميع الحرم من اطلاق الجزء على الكل فطابق الدليل المدعى (قوله وقيس به القارن) عبارة شرح الروض لان دم القارن فرع دم التمتع لانه وجب باقياس عليه ودم التمتع لا يجب على الحاضر ففرعه أولى اه محروقه (قوله دون مرحلتين منه) فلو كان له سكنان بعيد وقريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم كثرة اقامته باحدهما فان استوت اقامته بهما اعتبر بالاهل والمال فان كان أهله باحدهما وماله بالآخر اعتبر مكان الاهل ذكره المحب الطبري قال والمراد بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الآباء والاخوة فان استويا في ذلك اعتبر بعزم الرجوع الى أحدهما للاقامة فيه فان لم يكن له عزم فباخرج منه قال في الذخائر فان لم يكن له عزم واستويا في كل شيء اعتبر بموضع احرامه اه شرح حر (قوله لم يربحوا ميقاتا) أي عاملا لاهله وان مر به فلا يشكل بين يده وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذ اعن له النسك فانه وان ربح ميقاتا تمتعه لانه ليس ميقاتا عاما قاله الزياي ويرد عليه القارن اذا أحرم بهما من مسكنه فانه ربح ميقاتا عاما وهو الخروج للاحرام بالعمرة من أدنى الحل ويمنع كونه عاملا لانه خاص بمن في الحرم كما في قوله ولن يحرم حل وقال شيخنا العزيزي قوله لم يربحوا ميقاتا أي لم يستفيدوا ترك ميقات أي لم يسقط عنهم ميقات عام كان يلزمهم الاحرام منه بخلاف الآفاقي فانه ربح ميقاتا أي اكتسب راحة بسقوط الاحرام من الميقات واكتفى منه بالاحرام من مكة فعني ربح الميقات ربح الراحة بترك الاحرام منه والاكتفاء بالاحرام من مكة أي بالنسبة للمتمتع والقارن في الصورة الثانية للقارن فاهما بحرمان للحج من مكة لانهما صارا في حكم أهلها وتقدم ان ميقات الحج لمن بمكة فمس مكة وأما القارن في الصورة الأولى فانه ربح ميقات العمرة لانه أحرم بهما من ميقات ولا يحتاج الى الخروج لادنى الحل لاجل الاحرام بالعمرة اه (قوله فن جاوز) تفريع على النبي في قوله ان لم يكونا من حاضري الحرم ولما كان يتوهم أن هذا من حاضري الحرم لانه كان فيه حال النية به على أنه ليس من حاضر به واما كان كلام الروضة مخالفا له أي به وجهه على المستوطن وقوله لزمه دم التمتع ويلزمه دم المجاوزة أيضا اذا جاوزه مریدا للنسك حل (قوله وقول الروضة) وارد على الصورة المطوية في الغاية أي قوله ولو غير مرید نسك أي سواء كان مرید للنسك أو غير مرید له وقوله في دون المرحلتين أي في شأن من دون المرحلتين (قوله على من استوطن) أي استوطن بعد مجاوزته وقبل احرامه كما يعلم من عبارة التحفة وبه يعلم ما للفهم في الحاشية شوري (قوله ولا يضر التقييد) أي في كلام الروضة (قوله بالموافقة) أي موافقة المفهوم للنطوق في الحكم وهو قياس أولي لانه اذا اتى الوجوب عن مرید للنسك عند المجاوزة فعن غيره أولى تأمل (قوله ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم) وكذا كل موضع ذكر فيه المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم الا قوله فول وجهك شطر المسجد الحرام فالمراد به الكعبة وزاد بعضهم موضعا آخر وهو قوله سبحانه الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام فالمراد بالمسجد فيه حقيقة قرره شيخنا ح ف (قوله والفتوى على ما فيه) ضعيف عشاوي (قوله اعتبار ذلك) أي دون المرحلتين (قوله لي ادخال البعيد عن مكة) أي ادخاله في حاضري الحرم (قوله عن مكة) أي القريب من الحرم كأن كان بينه وبين الحرم ستة وأربعون ميلا وبين طرف الحرم الذي يابه

واخراج القريب لاختلاف المواقيت وعطفت على مدخول ان قولي (واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه) فلودفعت العمرة قبل أشهر ما وفيها والحج في عام قابل فلا دم وكذا لو أحرم بها في غير أشهره وأتى (١٤٥) بجميع أفعالها في أشهره ثم

حج (ولم يعد لأحرام الحج إلى ميقات) ولو أقرب إلى مكة من ميقات عمرته أو إلى مثل مسافة ميقاتها فلوعاد إليه وأحرم بالحج فلا دم عليه لا تنفاه تمتعه وترفعه وكذا لو أحرم به من مكة أو دخلها القارن قبل يوم عرفة ثم عاد كل منهما إلى ميقات (ووقت وجوب الدم عليه) أي على المتمتع (أحرامه بالحج) لانه حيثئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ووقت جوازه بعد الفراغ من العمرة وقبل الأحرام بالحج ولا يتأق ذبحه كسائر دماء الجبرانات بوقت (و) لكن (الافضل ذبحه يوم نحر) للاتباع وخروجاً من خلاف من أوجب فيه (فان عجز عنه) حساً أو شرعاً (بحرم صام) بدله وجوباً (قبل) يوم (نحر) من زيادتي (ثلاثة أيام تسن قبل) يوم (عرفة) لانه يسن للحاج فطره ولا يجوز صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق كما مر ذلك في باب ولا يجوز تقديمها على الأحرام بالحج لانه عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها (وسبعة في وطنه) قال تعالى فمن لم يجد فصيام

وبين مكة عشرة أميال فهو من حاضري الحرم مع أن ينه وبين مكة ستة وخمسين ميلاً وقوله واخراج القريب أي من مكة كأن يكون ينه وبين الحرم ثمانية وأربعين ميلاً وبين طرف الحرم الذي يليه وبين مكة ثلاثة أميال فجعله ما ينه وبين مكة أحد وخمسون ميلاً وأوجب بان مكة والحرم كالشيء الواحد فالقريب منه كالقريب منها (قوله واخراج القريب) أي من حاضري الحرم (قوله المواقيت) أي حدود الحرم لا المتقدمة كما في شرح الروض أفاده شيخنا ونظم بعضهم حدود الحرم بقوله

وللحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطاه * وجدة عشر ثم تسع جعرانه

(قوله فلودفعت الحج) محترز قوله في أشهر حج وقوله أوفيهما الحج محترز الإضافة في قوله حج عامه وقوله وكذا فصله لانه زائد على مفهوم المتن على أن المراد بقوله واعتمر أتى بأعمال العمرة كما يدل عليه قوله فلودفعت الحج فلا وأرى يذهب أنه أحرم وأتى بأعمالها في أشهر حج عامه كان قوله وكذا الحج محترزه (قوله لم يعد) أي كل من القارن والمتمتع على ما أتى ع ش فالأولى تقديمه على قوله واعتمر المتمتع عقب قوله ان لم يكونا الحج لان كلامهما عام وعبارته في شرح التحرير ولم يعد من ذكر من المتمتع والقارن اه وقدمه على قوله واعتمر المتمتع وهو ظاهر في لصورة الثانية من القران دون الاولى لانه لا يتصور فيها عود لانه محرم به ما معاف لا يتأتى عوده لأحرام بالحج مع أنه لو عاد لليات قبل الاشتغال بالأعمال لم يجب عليه الدم كما ذكره بعد بقوله أو دخلها القارن الحج فيعلم من قول الشارح بعد أو أحرم به من مكة أو دخلها القارن ان قوله لأحرام الحج ليس بقيد بل المدار في عدم وجوب الدم على العود إلى الميقات سواء كان محرماً بالحج أو ليحرم منه به وعبارة قل على التحريم بقوله لأحرام الحج إلى الميقات الاولى أن يقول ولم يعد إلى ميقات ويسقط قوله لأحرام الحج ليشمل من أحرم به ما معاف ثم عاد ومن أحرم بالحج بعد العمرة ثم عاد وأدخله عليها ثم عاد (قوله لا تنفاه تمتعه) أي تنعمه بسبب عدم مرج ترك ميقات (قوله أو دخلها القارن) أي الذي أحرم به ما معاف أو عافيه بقوله قبل ليكون العود للميقات قبل الشروع في الأعمال تأمل (قوله أو شرعاً) بان وجده باكثر من ثمن مثله ولو بما يتغابن به نظير ما مر في التيمم أي وهو محتاج إلى ثمنه ويظهر ان يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو العمر الغالب بوقت الاداء لا الوجوب حج وقوله بما يتغابن به خالف ع ش فقال وجوده بزيادة لا يتغابن بها اه ولو عدم الدم في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الاظهر مع أنه لم يجز عنه في موضعه شرح مر (قوله بحرم) أي وان قدر عليه ببلاده مر (قوله وسبعة في وطنه) لو قصد التوطن بمكة وصام بعض السبعة فيها ثم أعرض عن توطنها وسافر قبل فراغها إلى وطنه فهل يعتد بما صامه ويكمل عليه ولو في السفر أو لا يعتد به ويلزمه صوم السبعة اذا وصل وطنه فيه نظر سم على حج الظاهر الثاني (قوله فان توطن) أي بخلاف ما اذا أقام عازماً على الرحيل فانه لا يصوم السبعة الا اذا رجع إلى وطنه سم (قوله بعد فراغه الحج) أي من الحج كما في بعض النسخ فهو منصوب بسنن الخافض (قوله صام بها) أي ويفرق بين الثلاثة والسبعة باربعة أيام ع ش فاذا أقام في مكة فرق بينهما بأربعة أيام فقط أي يوم العيد وأيام التشريق ع ش وقل على التحرير (قوله

(١٩ - (بجبري) - ثاني) ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم وأمر صلى الله عليه وسلم بذلك كما رواه الشيخان فلا يجوز صومها في الطريق فان توطن مكة ثلاثاً ولو بعد فراغه الحج صامها كما شمله كلامي دون كلامه (ولو فاته الثلاثة) في الحج (لزمه أن يفرق

في قضاؤها) أي الثلاثة لأن السبعة لا يتصور فيها قضاء قل والقضاء فوري ان فانت بغير عنر سم على حج وفي حاشية الايضاح أما السبعة فوقتها موسع الى آخر العمر فلا نصير بالتأخير قضاء ولا يأنم بتأخيرها خلافا لما وردى سم على حج (قوله مع مدة اسكان سيره على العادة) أقول من ذلك اقامة الحجاج بعد اعمال الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة فرق بقدر ذلك وقدر السير المعتاد الى أهله لأنه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج الحجاج فهي ضرورة بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام الدورة المعروفة فيفرق بجميع ذلك فيما يظهر ع ش على م ر (قوله يتعلق بالفعل) أي فلا يشكل عايه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها كما يجب في أداؤها لتعلقه بالزمن لان كل صلاة لها وقت محدد زى (قوله وقضاء) أي بالنسبة للثلاثة وأما السبعة فلا تتصور قضاؤها لان وقتها العمر حل وعبرة الشورى قوله أداء وقضاء أي بالنسبة للمجدوع لا لكل فرد فاندفع ما عترض به عليه من أن السبعة لا يتصور فيها القوات الاباوت على أنه يمكن تصور كونها قضاء بما لومات من هي عليه فأراد وارثه قضاءها عنه فيندب له صومها متتابعة اه ومثله في زى

باب ما حرم بالاحرام

أشار بهذه الترجمة الى أن الاضافة في كلام الأصل من اضافة المسبب الى السبب كما قاله الشورى قال شيخنا ح ف وحاصل ما ذكره من المحرمات عشرة منها غيا ن للرجل وللراة كذلك وستة لهما ولا يخفى أنها من الصغار ما عدا الوطاء وقتل الحيوان المحترم (قوله ما يلبس المحرم) بفتح المثناة التحتية والموحدة مضارع لبس بكسر الموحدة وقوله عليه الصلاة والسلام لا يلبس يجوز فيه ضم السين على أن لا نافية وكسرها على أنها نافية وقوله البرانس بفتح الموحدة وكسر النون فان قلت السؤال قد وقع عما يلبس فكيف أجابه عليه السلام بما لا يلبس أجيب بان هذا من بديع كلامه عليه الصلاة والسلام وفصاحته لان المتروك منهصر بخلاف الملبوس لان الاباحته هي الأصل فصر ما يترك ليبيّن ان ما سواه مباح ففيه اشارة الى أنه ينبغي السؤال عما لا يلبسه المحرم لانه محصور في هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فأجابه عليه السلام عنها وزاد حالة الاضطراب في قوله الا أحد لا يجحد النعابين وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تضي ذلك وعلم من هذا الحديث أنه لا يلزم مطابقة الجواب للسؤال بل اذا كان السؤال خاصا والجواب عاما جازوا ما وقع في كلام كثير من أهل الأصول أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد أن الجواب يكون مفيد الحكم المسؤول عنه فسطلاني على البخاري بتقديم وتأخير وقد يقال هو مطابق لان قوله لا يلبس الخ يفهم أنه يلبس ما سوى ذلك اه (قوله ولا السراويلات) جمع السراويل بالسين المهملة والشين المهملة وهو مفرد قال ابن مالك

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

وهو فارسي معرب والسراويل بالنون لغة وهو غير منصرف قيل لانه منقول عن الجمع بصيغة مفاعيل وقيل ان واحده سرولة وحكي ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه قسطلاني على البخاري مع زيادة (قوله فليلبس الخفين) أي بعد القطع المذكور لان الواو لا تفيد ترنينا كافي قوله تعالى اني متوفيك ورافعك أي فقيه تقديم وتأخير ومحل جواز لبسهما بعد القطع عند فقد غيرهما وعند الحاجة اليهما ويدل عليه قوله الا أحد لا يجحد نعلين وهذا هو المعتمد كافي م ر ح ف (قوله وليقطعهما) بان

في قضاؤها بينها وبين السبعة) بقيد زونه بقولي (بقدر تفريق الاداء) وهو أربعة أيام مع مدة امكان سيره الى وطنه على العادة الغالبة ان رجوع اليه وذلك لانه تفريق واجب في الاداء يتعلق بالفعل وهو الذك والرجوع فلا يسقط بالقوت كترتيب أفعال الصلاة (وسن تتابع) كل من الثلاثة والسبعة أداء وقضاء مبادرة للعبادة (درس)

باب ما حرم بالاحرام
الأصل فيه مع ما أتى أخبار تكبر الصحیحین عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا أحد لا يجحد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيأ مسه زعفران

أورس زاد البخاري ولا
تنتقب المرأة ولا تلبس
الفقازين وكعب البيهقي
باسناد صحيح نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن لبس
القمص والاقبيصة
والسراويلات والخفين الا
أن لا يجد النعلين (حرم به)
أي بالاحرام (على رجل ستر
بعض رأسه بما يعد ساترا)
من مخيط وغيره كقلنسوة
وخرقة وعصابة وطين ثخين
بخلاف ما لا يعد ساترا
كاستظلاله بحمل وإن مسه
وجهه فقهراً وعدلاً وانغمسه
في ماء وتغطيته رأسه بكفه أو
بكف غيره نعم إن قصد بحمل
الفقة ونحوها الستر حرم
عليه كما اقتضاه كلام
الغوري وغيره (ولبس
محيط) بضم الميم وبمهمة
أي لبسه على ما يعتاد فيه
ولو بعضو (بمخاطة)
كقميص (أو نسج) كزرد
(أو عقد) كجبة لبد (في
بقي بدنه ونحوه) كالحية
بأن جعلها في خرقة لماسر
بخلاف غير المحيط المذكور
كازار ورداء ويجوز أن
يعقد أزاره ويشد خيطه
عليه ايثبت وأن يجعله مثل
الحجرة ويدخل فيها التكة
احكاماً

يجعلهما كالبايج قال حج وظاهر اطلاق الاكتفاء بقطعه الخف أسفل من الكعبين أنه لا يحرم وإن
بقى منه ما يحيط بالعقب والأصابع وظهر القدمين وعليه فلا ينافيه تحريم السرموزة لانه مع وجود
غيرها والغیر مفعود هنا وهذا بخلاف السراويل فإنه إذا لم يجد غيره يلبسه ولا يكلف قطعه من الخياطة
والا تزار به لانه مما يشق شيخنا ح ف والسرفى تحريم المحيط وغيره مما ذكر مخالفة العادة والخروج
عن المألوف لاشعار النفس بأمرين الخروج عن الدينار التذكري للباس الأكفان عند نزاع المحيط
وتنبهها على التلبس بهذه العبادة العظيمة بالخروج عن معتادها وذلك موجب للاقبال عليها والمحافظة
على قوانينها وأركانها وشرائطها وآدابها اه قسطلاني بحروفه (قوله أورس) بفتح الواو وسكرن
الراء بعدها سين مهمة نبت أصفر مثل نبات السمس طيب الريح يصغ به بين الحجرة والصخرة أشهر
طيب في بلاد اليمن لكن قال ابن العربي الورس وإن لم يكن طيباً فله رائحة طيبة فأراد النبي صلى الله عليه
وسلم أن ينبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه اه قسطلاني (قوله ولا تنتقب) أي لا تضع ساتراً على
وجهها (قوله وكعب البيهقي) أشار بهذا الحديث إلى أن الجمع فيما قبله ليس مراداً كما قاله الشوبري
قال شيخنا ح ف وأيضاً الأول ليس فيه نص على التحريم بخلاف الثاني وعبرة ع ش عبر فيه بالفرد
وفما قبله بالجمع إشارة إلى أنه لا فرق بين لبس الواحد والجمع فاللام فيهما للجنس اه (قوله النعلين)
والمراد بالنعل هنا ما يجوز لبسه للمحرم من غير المحيط كالمداس المعروف اليوم والتاسومة والقبقاب
بشرط أن لا يستر جميع أصابع الرجل والاحرام كما علم بالأولى من تحريمهم كسب الأصابع بخلاف
السرموزة فاما محيطه بالرجل جميعها والزر بول المصري وإن لم يكن له كعب لاحاطتهما بالأصابع
فامتنع لبسهما مع وجود ما لاحاطة فيه حج ومر والسرموزة هي السرموزة والزر بول البابوج
الذي لا كعب له كما هو ظاهر (قوله ستر بعض رأسه) أو شعر في حده بخلاف الخارج عنه على المعتمد
وستره بطريق الأولى زى ولو تعدد الرأس اعتبر بما في الوضوء كافي قل (قوله وجهه فقه)
ونحوها بخلاف الاستظلال بالمحمل ووضع يده أو يد غيره على رأسه وإن قصد الستر بذلك وفارق
نحو الفقة بأن تلك بقصد الستر بخلاف هذه ونحوها كما قاله مر في شرحه والذي في شرح حج
أن وضع اليد كحمل الفقة في قصد الستر بوضعها حرم مع الفدية واستوجبه ع ش شيخنا ح ف
(قوله أو عدلاً) بكسر العين واسكان الدال وهو الغرارة أو الحمل كما قررته شيخنا (قوله في ماء) ولو
كدراً كما قاله الزياي وانما عد نحو الماء الكدر ساتراً في الصلاة لأن المداير ثم على ما منع ادراك لون
البشرة وهنأ على الساتر العرفي وإن لم يمنع ادراكها من ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره شرح مر
ومعلوم أن نحو الفقة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقلنسوة ولم يكن فيه شيء بحمل يحرم وتجب
الفدية فيه وإن لم يقصد ستره شرح مر (قوله على ما يعتاد) فلوار تدي بقميص أو أزر بديراويل
فلا فدية زى (قوله كالحية) فأنها ليست من بدنه والظاهر أن الكاف استقصائية (قوله لاسر)
أي من الاخبار فتلخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه احاطة بالبدن أو لبعض الأعضاء زى (قوله
أن يعقد أزاره) بأن يعقد طرفه بطرفه الآخر (قوله ويشد خيطه) بأن يجعل خيطاً في وسطه فوق
الازار ليثبت (قوله مثل الحجرة) بجاء مهمة مضمومة وجيم ساكنة وزاي مججمة وهي باثبات الجيم
كما هنا وبخذفها كافي المذهب لغتان مشهورتان ذكرهما صاحب الجمل والمصباح وهي التي تجعل فيها
التكة بكسر التاء ع ش على مر وقال شيخنا قوله مثل الحجرة بأن يثنى طرفه ويخيطه بحيث يصير
كوضع التكة من اللباس وهذه الخياطة لا تنصرف لانه ليس محيطاً بالبدن بسببها بل هي في نفس الازار

بعرا وقولي ونحوه من زيادتي (و) حرم به (على امرأة) حرة أو غيرها (ستر بعض وجهها) بما يعد ستر أو على الحرة أن تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسها إلا به لا يقال لم لا عكس ذلك بأن تكشف من رأسها ما لا يتأتى كشف وجهها إلا به لانا نقول الستر أحوط من الكشف (وليس قفاز) وهو ما يعمل لليد ويحشى بقطن ويزر على الساعد ليقيها البرد فلها لبس المحيط في الرأس وغيره وأن تسدل على وجهها ثوبا متجافيا عنه بخشبة أو نحوها فإن وقعت فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعتة حالا فلا فدية أو عهدا أو استدامتة وجبت وليس للخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بدونه ولا كشفهما فالستر هما الزمة الفدية استرد ما لبس له ستره لان ستر الوجه أو كشفهما وان أم فيهما وفدية بسطت الكلام على ذلك في شرح الروض وعلى الولي منع الصبي من محرمات الاحرام واذا وجبت فدية فهي على الولي نعم ان طيبه أجنبي فعليه (الالحاجة) فلا يحرم

والا زار باق بحاله على عدم الاحاطة (قوله وان يغرز الخ) أي مع الكراهة خلافا لما لك وأجد والمراد بالرداء ما يرتدى به في أعلى البدن (قوله لا يخل رداءه بنحو مسلة) بأن تجعل المسلة جامعة لطرفيه بأن تكون بينهما فلا يجوز لانه يشبه المحيط من حيث استمسك بنفسه بخلاف ربطها في الازار ان تباعدت أي العرا وقارق الازار الرداء فيما ذكر بأن الازار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه أي الرداء ممتنع لعدم احتياجه اليه غالب بخلاف الازار فان العقد يجوز فيه لا احتياجه اليه في ستر العورة شرح مر وعبرة ع ش ولا ربط شرح الشرح هي الازار كولو كان خلفه أزار وعراوى اه وفيه أنه ينافي ما تقدم في الخلف من أن الشرح هو العرا فلهذا مشترك لا ما لو قلنا المراد بالشرح هنا العرا يكون الكلام متها فتالا لانه يصير المعنى ولا ربط عرا برافعين حل الشرح هنا على الازار (قوله وعلى الحرة أن تستر) أي في الصلاة بخلاف الامة لان رأسها ليس بعورة في الصلاة فقوله ما لا يتأتى ستر جميع رأسها إلا به أي اذا وجب عليها ستر ذلك وذلك في الصلاة حل وهذا الحكم دخیل هنا لان الكلام في حالة الاحراء والامة فيه كالحرة (فرع) اذ البس المحرم ثوبا فوق آخر مع اختلاف الزمان فان ستر الثاني مالم يستر الاول تعددت الفدية والافلا وكذا الوستر رأسه بستر فوق ستر فان ستر الثاني مالم يستر الاول تعددت الفدية والافلا وهذا هو المعتمد فيهما خلافا لفرق بينهما م رسم وقل (قوله ما يعمل لليد) أي الكف ع ش (قوله ويحشى بقطن) قيد للتسمية لا للحرمة (قوله على الساعد) أي على طرفه من جهة الكف قال العلامة الزيادي ومنه يعلم أن لها أن تسدل كيبها على يديها وغير ذلك من أنواع الستر بغير القفاز كما أشار اليه الشارح وقوله تسدل بابه نصر (قوله وليس للخنثى) محصل هذا مع قوله الآتي ولا كشفهما انه يجب عليه ستر رأسه وكشف وجهه م وحاصل مسألة الخنثى انه إما أن يستر رأسه ووجهه أو يكشفهما أو يستر الوجه ويكشف الرأس أو يعكس ففي الصورة الاولى يأثم وتجب عليه الفدية وفي الثانية والثالثة يأثم ولا فدية وفي الرابعة لا اثم ولا فدية كما قررره شيخنا ح ف وهو مأخوذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وقال العلامة ابن عبد الحق على المحلى حاصل ما حرر في مسألة الخنثى أنه بالنسبة للاحرام لا يجب عليه الا كشف وجهه وان استعجب له مع ذلك ترك لبس المحيط فالستر وجهه لزمت الفدية ان ستر معه الرأس والافلا وان لبس المحيط والنسبة للجانب يجب عليه ستر رأسه وستر بدنه ولو بمحيط ومن ثم لولم يكن هناك أجنبي جازله كشفه في الخلوة اه (قوله لزمت الفدية) لانه ان كان أشي فقد ستر وجهه وان كان رجلا فقد ستر رأسه (قوله وان أم فيهما) أي ولا فدية عليه فيهما للشك ولو اوضح بالد كورة ع ش واعترض أنه فيما اذا كشفهما لانه ان كان رجلا فقد كشف رأسه الواجب عليه وان كان امرأة فقد كشف وجهه الواجب عليها (قوله وعلى الولي منع الصبي) محله اذا كان الصبي ممرا أما غيره فلا فدية مطلقا ابن شوبري فيكون تقييده بالمميز بالنسبة لوجوب الفدية فقط وأما المنع فهو عام لليز وغيره كما قررره ح ف (قوله فهي على الولي) أي فاذا وطئ الصبي المميز فسد حجه ووجبت البدنة على الولي وقياسه انه يلزمه القضاء من مال نفسه لانه الذي ورطه في الاحرام ع ش (قوله فعليه) أي الاجنبي ع ش (قوله الحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وان لم تنج التيمم حج ومن الحاجة ما لو تدين ستر وجه المرأة طريقا في دفع النظر اليها المحرم فيجوز حينئذ وتجب الفدية م (قوله ويجب بما ذكر) راجع

لقوله

على من ذكر ستر أو لبس ما منع منه لعدم وجدان غيره أو لداواة

أو حر أو برد أو نحوها ثم لا يلبس التيمم لفقد الرداء بل يرتدى به ويجب بما ذكر الفدية كمن يجب به بالحاجة

فم لا تجب فيما إذا لبس الرجل من المحيط لعدم وجدان غيره كسراويل لا يتأتى الاتزار به أو خفين قطعاً من أسفل الكعبين وقولي الحاجة أعم من قوله إلا إذا لم يجد غيره في لبس غير القفار ومن زيادتي في لبسه (و) (١٤٩) حرم به (على كل) من الرجل وغيره

(تطيب) منه (لبس) (أو) ولو باطناً نحو كل (أو) ملبوسه (ولو نعل وهو أعم من قوله وتوبه) بما قصد راحته (الطيبة ولو مع غيرها كمسك وعود وكافور لما مر أول الباب فيه الفدية وقولي بما إلى آخره من زيادتي وخرج بتطيبه تطيب غيره له بغير أذنه وقدرته على دفعه وما لو ألقى عليه الريح طيباً وشم ماء الورد وحمل الطيب في كيس مربوط وبما بعده ما لا يقصد راحته وإن كانت طيبة كقرنفل وأترج وشيح وعصفر فلا يحرم عليه شيء من ذلك فلا فدية فيه لكن تلزمه المبادرة إلى إزالته في صورتي تطيب غيره والقاء الريح عند زوال عذره فإن أخر وجبت الفدية ويعتبر مع ما ذكر عقل السكران واختيار وعلم بالتحريم والاحرام كما تعتبر الثلاثة في سائر محرمات الاحرام ويعتبر مع العلم بالتحريم والاحرام هذا العلم بان الممسوس طيب يعلق (ولا يكره غسله) أي كل من يده أو

لقوله فلا يحرم لما قبله من الاستدراك (قوله نعم لا تجب الخ) أشار بهذا إلى أن الحاجة أن كان سببها الفقد لفدية فهي تجوز مطلقاً ووجبة للفدية أن كانت بغير الفقد فأمل شورى قوله لا يتأتى الاتزار به) ولو توقفت الاتزار على فتق السراويل وخياطة أزاره لم يكف ذلك واستشك كل بوجوب قطع الخين زى وأجيب بأن قطعهما أسهل من هذا (قوله قطعاً من أسفل الكعبين) ولا يضر سترهما للأصابع حيثئذ لانها حالة ضرورية فسوح فيها بما لم يسأل به في نحو قباب أو ناسومة يستر سببهما جميع الأصابع على أنه يتعذر أو يتعسر المشي في الخف لو قطع حتى صار كالناسومة كذا في شرح الايضاح لشيخنا شورى (قوله أعم من قوله الخ) وجه العموم أن الحاجة تشمل ما لو وجد غيره واحتاج لبسه لدفع حر أو برداً وغير ذلك ع ش (قوله لما مر أول الباب) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يلبس من الثياب شيئاً مسه زعفران أو دروس حل وزى (قوله وخرج تطيبه) أي لدى أشار إليه بقوله منه والاف كلامه في المتن لا يخرج ذلك (قوله وقدرته على دفعه) معطوف على قوله أذنه أي وبغير قدرته كما يعلم ذلك من قوله لآتي ويلزمه المبادرة إلى إزالته في صورة تطيب غيره (قوله كقرنفل) فإن المقصود منه غالباً الدواء كافي في شرح البهجة فقول المنف بما قصد راحته أي ما معظم الغرض منه راحته واستعمله على الوجه المعتاد فخرج أكل العود وما معظم الغرض منه أكله كالنفاخ والسفرجل والأنرج والليمون ونحوها وما معظم الغرض منه التداوي كالقرنفل والقرفة والمصطكي والسنبل وحب المحاب ونحوها وما معظم الغرض منه لونه كالعصفر والحناء كما في قل على الجلال (قوله فلا يحرم عليه شيء من ذلك) أتى به للرد على القائل بالحرمة حل (قوله) فإن أخر وجبت) أي ولو قليلاً ع ش (قوله ويعتبر مع ما ذكر) أي من عدم الحاجة في قوله الحاجة أو في عدم العذر حل بزيادة الأولى أن يقال المراد بما ذكر كون تطيبه منه وكونه بما قصد به راحته فهذا قيدان يضمنان لثلاثة المذكورة في الشرح (قوله كما تعتبر الثلاثة) لا يقال هذا يرد عليه الخاق والقلم والصيد والنبات لما قول كلامه في التحريم لافي الفدية ع ش على مر شورى وقال ح ف قوله كما تعتبر الثلاثة أي بالنسبة للآثم وأما بالنسبة لوجوب الفدية فتجب فيما كان من الاتلاف كقتل الصيد ولو مع انتفاء الثلاثة والحاصل أن ما كان من الاتلاف من هذه المحرمات كقتل الصيد أو أخذ طرفاً من الاتلاف وطرفاً من الترفه كإزالة الشعر والظفر فإنه يضمن مطلقاً لافرق فيه بين الناسي والجاهل وغيرهما ما كان من الترفه المحض كالتطيب فإنه يعتبر في ضمانه العقل والاختيار والعلم كافي شرح الروض (قوله مع العلم بالتحريم) ولو لم يعلم وبالفدية أن علم التحريم وجهل الفدية وكذا لوطنه نوعاً ليس من الطيب فكان منه فتلزمه الفدية فيهما قل على الجلال (قوله طيب يعاق) من باب تعب كافي المختار ع ش (قوله دهن) بفتح الهمزة مصدر بمعنى التدهن وبضمها اسم لما يدهن به زى (قوله أي شأنه المأمور به ذلك) إنما قال ذلك لاجل صدق الخبر لا نأخذ كثيراً من المحرمين لبسوا شعناً ولا غبراً كالأمراء عز زى وبما يغفل عنه كثيراً تلويث الشارب والنفقة بالدهن عند أكل اللحم فإنه مع العلم والتعمد حرام مع الفدية اه م (قوله في ذلك الفدية) ولو بدهن شعرة واحدة أو بعضها لحصول الترفه بذلك بخلاف الإزالة للشعر أو الظفر فلا تجب إلا في ثلاثة قل ونقله حجج في شرح العباب عن المحب الطبري وغيره وقال خلافاً لابن عجيل في اشتراط دهن ثلاث

ملبوسه (بشحوطه) كسراويل يحرم وإنما يسن تركه لأنه لازالة الاوساخ لا للترزين والتنمية ويحرم من زيادتي (و) حرم به على كل (دهن شعر رأسه أو لحيته) بدهن ولو غير مطيب كزيت وسمن وز بدودهن لو زلما فيه من التزين المنافي لخبر المحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به ذلك ففي ذلك الفدية والظاهر كما قال المحب الطبري التحريم في بقية

شعرات اج على التحريم (قوله شعور الوجه) الاشعر بالحد والجبهة على الاوجه اه جمع شو برى
اذ لا يقصد تزيينها (قوله وأصلع) أي اذا دهن محل الصلع فقط والابان عيها وجبت القدية مر
(قوله وذقن أمرد) لاني أو ان نباتها لانهما حينئذ كالرأس المخلوق قاله بعضهم واعتمده شيخنا ابن
الرملي اه شوري (قوله ازالة شعره) ولو من الناسي والجاهل ولو بواسطة كحجم وحك بنحو ظفر
كتمحريك رجل راكب على برذعة أو قتب وامتشاط فيحرم ذلك ان علم ازالته وتجب القدية
والافسكروا لافدية ومنع الخنفيه والمساكية الامتشاط مطلقا قل (قوله من رأسه) ولو كشط المحرم
جلدة الرأس فلا فدية عليه لان الشعر تابع قال الراقي وشبهوه بما لو أَرْضَعْتَ أم الزوج زوجته يجب المهر
عليها ولو قتلها لم يجب شو برى (قوله وغيره) من سائر البدن ولو مما يطلب ازالته كسعر العانة
وداخل الاتف والاذن قل (قوله والمراد من ذلك) أي الشعر في الدهن والازالة حل وقوله الجنس
فيه انه تقدم ان الشعر المقدر في محلقين رؤسكم اسم جنس جمي وأجيب بأنه حل هنا على الجنس
احتياطا وقوله الصادق بالواحدة الخ خلافا لائمة الثلاثة قل (قوله ثبت بعينه) وما جرب لازالته
دهنه بعد تنقه بالزباد أو بدم الضفدع برماوى (قوله بل ولا تلزمه القدية الخ) فيه أن هذا ينافي ما يأتي
قريبا أي قوله وفي ازالة ثلاث ولا عولو بعذر فدية ويخالف أيضا قوله تعالى فمن كان منكم مريضا
أو به أذى من رأسه ففدية ويمكن دفع التنافي والمخالفة بأن يحمل الاذى في الآية على الذي ليس
بضرورة كالتأذى بكثرة القمل ويدل عليه قوله تعالى أو به أذى من رأسه لان الآية نزلت فيه كجروى
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة يؤذيك هوام رأسك الخ وكالتداوى وكذا العذر
الآتى يحمل على ما ذكر وأما حالة الضرورة كالتأذى بالشعر المذكور وبكسر الظفر فلا فدية فيه لانه
غير محل الآية كما يؤخذ جميع ذلك من صريح عبارة مر ومن ثم قال حل والحاصل ان ما كان
لضرورة لا فدية فيه وما كان لحاجة ففيه القدية وان جاز الفعل فيهما شيئا ويدل عليه قول الشارح
بالتأذى بما ذكر (قوله بما ذكر) أي بالشعر الذي ثبت في العين أو غطاها لان الضرر حاصل بنفس
المزال أو بكسر ظفر بخلاف ما لو قلم ظفرا احتاج اليه فتلزمه القدية فهما مسئلتان قال سم فليتنبه
لتمييز احدهما عن الاخرى سل (قوله كالاتزم المغمى عليه) لان احرامهم ناقص فلا يقال الاتلاف
من باب خطاب الوضع يستوى فيه المميز وغيره هذا وقد يقال ان ذلك في حق الآدمي وأما في حق الله
تعالى فيختص بالمميز حل لانه مبني على المسامحة وهذا أولى ح ف والفرق بين هؤلاء وبين
الجاهل والناسي انهما يعقلان فعلهما فينسبان الى تقصير بخلاف هؤلاء على ان الجارى على قاعدة
الاتلاف وجوبها عليهم أيضا ومثلهم في ذلك التام مر (قوله ان اختار دما) أي لو أزال ثلاث شعرات
فانه يخير بين الدم وثلاثة أصع وصوم ثلاثة أيام هكذا قرر صاحب البيان وهو يؤول الى التخيير بين
الصوم والصاع والمد فان قيل كيف يخير بين الشيء وبعضه فان المد بعض الصاع فالجواب ان ذلك معهود
كالتخيير بين القصر والتمام وبين الجمعة والظهر أي في حق من لا تلزمه الجمعة والمعتمد أنه لا فرق بين
اختيار الدم وغيره كما أفق به شيخنا مر واقتضاه اطلاق الشيخين زى وعبارة حل قوله ان اختار
دما أي لو فرض ذلك فيما لو أزال ثلاث شعرات هذا والمعتمد وجوب المد والمدين مطلقا أي سواء اختار
الاطعام أو الصوم أو الدم فلو عجز عن المد أو المدين استقر ذلك في ذمته كالكفارة ولا يصوم عن ذلك
اه ومثله في مر (قوله وفي ازالة ثلاثة فأكثر) وكذا ثلاثة أبعاض من ثلاث شعرات فان كانت من

دهنها بما لا يطيب فيه لانه لا يقصد به تزيينها بخلاف الرأس المخلوق يحرم دهنه بذلك لتأثيره في تحسين شعره الذي يثبت بعده (و) حرم على كل (ازالة شعره) من رأسه وغيره (أو ظفره) من بدأ ورجل قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وقيس بما في الآية الباقي بجامع الترفه والمراد من ذلك الجنس الصادق بالواحدة فأكثر وبعضها (العذر) بكثرة قل أو بتداو الجراحة أو بتأذى كأن تأذى بشعر ثبت بعينه أو غطاها أو بكسر ظفره فلا تحرم الازالة بل ولا تلزمه القدية في التأذى بما ذكر كما لا تلزم المغمى عليه والمجنون والسبي غير المميز (وفي) ازالة (شعرة) واحدة (أو ظفر) واحدا أو بعض شيء منهما (مد) من طعام (و) في (اثنين) من كل منهما (مدان) احسر تبعض الدم فعدل الى الطعام لان الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة بل بعضها هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجب في الكفارات فقبولت به

شعره

وذكر حكم الظفر في هذه وفي العذر من زيادتي هذا (ان اختار دما) فان اختار الطعام في واحد منهما صاع

وفي اثنين صاعان أو الصوم في واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين والتقييد بهذا من زيادتي (و) في ازالة (ثلاثة)

فأكثر من كل منهما ولو بعدد (ولاء) من زيادتي بأن يتحد الزمان والمكان عرفاً (فدية) (١٥١) أما في الخلق بعنف فلا يه فن كان

منكم مريضاً أو به أذى من رأسه أي خلق شعر رأسه فدية وأما غيره فبالأولى وقيس بالخلق غيره وسيأتي إن هذه الفدية مخيرة والشعر يصدق بالثلاثة وقيس بها الأظفار ولا يعتبر جميعه بالاجماع ولو حاق شعر رأسه ولو مع شعر باقي بدنه ولاء لزمه فدية واحدة لأنه يعد فعلاً واحداً والفدية على المحلوق ولو بلاذن منه إن أطاق الامتناع منه لتفريطه فيها عاينه حفظه ولاضافة الفعل اليه فيما إذا أذن للحال أو سكت بدليل الحث به ولا نهما وإن اشتر كافي الحرمة في هذه فقد انفرد المحلوق بالترفع ولا يشكل هذا بقولهم المباشر مقدم على الأمر لأن ذلك محله إذا لم يعد نفعه على الأمر بخلاف ما إذا عاد كما لو غصب شاة وأمر قصاباً ببيعها لم يضمنها إلا الغاصب (و) حرم به على كل (وطء) بشروطه التي أشرت إليها فيما مر قال تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج أي فلا رفثوا ولا تفسقوا والرفث مفسر بالجماع (ومقدماته بشهوة) كافي

شعره واحدة ففهمادان اتحاد الزمان والمكان والافق كل بعض مد كذا قاله شيخنا والظفر كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحاداً وانفراداً وبعضاً وكلاً قل على الجلال وعبارة ع ش لو أزل شعره واحدة في ثلاث مرات فإن اختلف الزمان أو المكان وجبت ثلاثة أمداد لادم مثلاً لأنه معاق بإزالة ثلاث شعرات ولم توجد اه (قوله فأكثر) أي ولو جميع شعر رأسه (قوله ولو بعدد) أي غير التأذي بشعر نبت بعينه أو غطاها وغير التأذي بكسر الظفر أخذاً بما تقدم أعني قوله بل ولا تلزمه الفدية في التأذي بما ذكره فالعذر هنا محمول على غير ما ذكر كوسخ وكثرة قل ح ف (قوله بأن يتحد الخ) فإن اختلف محل الإزالة ومكانها عرفاً وجب في كل شعرة أو بعضها أو ظفر أو بعضه مد والمراد باتحاد الزمان وقوع الفعل على الأثر المعتاد والافق الاتحاد الحقيقي مع الاتحاد في الفعل مما لا يتصور حل ويمكن تصويره بأن يزيل شعرتين معاً في زمن واحد (قوله والمكان) أي محل الإزالة أي المكان الذي أزال فيه عن وليس المراد به محل المزال كالعنق كما قاله شيخنا وهو المعتمد لا يقال يلزم من تعدد المكان تعدد الزمان فهلاً كتنفي به لا نقول التعدد هنا عرفي وقد يتعد المكان عرفاً ولا يتعد الزمان عرفاً لعدم طول الفصل فالمراد باتحاد الزمان عدم طول الفصل عرفاً باتحاد المكان أن لا يتعد المكان الذي أزال فيه كما قرره شيخنا العزيزي (قوله أي خلق شعر الخ) إنما فسر بذلك لكونه منصوباً عليه والافق الحكم شامل لجميع أنواع الإزالة ع ش (قوله والشعر يصدق بالثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف فيم وأجيب بأن الاجماع صد عن الاستيعاب أو يقدّر الشعر منكرًا مقطوعاً عن الإضافة زى وحل (قوله لتفريطه فيما عليه حفظه) عبارة حجج لأن الشعر في بد المحرم كالوديعة فيلزم دفع متلفاته (قوله بدليل الحث) أي على رأي ضعيف والمعتمد عدم الحث لأن اليمين إنما تناولت فعله زى وقل أي فيما إذا قال والله لأفعلن رأسي وقد يقال الإيمان مبني على العرف والعرف يعد خلق غيره خلقاً واجباً أن محل بناء الإيمان على العرف أن لم تنضب اللغة والابنية عليها كما هنا (قوله في هذه) أي السكوت والاذن (قوله لم يضمنها إلا الغاصب) بمعنى أنه يستقر عليه الضمان فقد صرح في كتاب الغصب بأن قرار الضمان عليه فيؤخذ منه مطابقة كل منهما وقرار الضمان على الغاصب عند جهل الغاصب بأنه غاصب زى والافق على القصاب (قوله وطء) أي في قبل أو دبر من ذكر أو أنثى زوجة أو عمو أو أجنبية على جهة الزنا والواط أو كان الجماع في بهيمة ولو مع لف خرقه على ذكره اه زى (قوله بشروطه) أي العقل والاختيار والعلم بالتحريم والأحرام ع ش (قوله أي فلا رفثوا) فهو خبر بمعنى النهي ولو كان خبراً على باب لا استحالة تخلفه لأن خبر الله لا يتخلف زى وقوله ولا تفسقوا عطف عام على خاص (قوله بالجماع) والفسوق بالمعاصي والجدال بالخصام اج (قوله ومقدماته بشهوة) ليس منها النظر بشهوة والقبلة بمحائل حل وحاصل ما فيها أنها تحرم على العائد العالم المكاتب بشهوة وبالحائل ولو بعد التحلل الأول وإن لم ينزل وتلزم فيها الفدية حيثئذ إن كانت قبل التحلل الأول مطلقاً ومتى اتنى شرط من ذلك فلا حرمة ولا فدية وأنه لا يفسد بها الفسك مطلقاً وإن أنزل والاستمنا كذلك ولا حرمة ولا فدية في الفكر والنظر مطابقة لقال المالكية والحنابلة يفسد بالانزال في جميع ذلك (تنبيه) كلامهم هنا في المباشرة شامل لما لا ينقض الوضوء كالامرود وصرح به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان الصوم فراجع ولو تعددت المقدمات من نوع أو أنواع فإن اتحاد الزمان والمكان فدية واحدة والاتحاد قل على الجلال (قوله وعليه دم) أي شاة وإن لم ينزل إلا في النظر بشهوة والقبلة بمحائل وإن أنزل أي فلا دم حل وعبارة اج ويجب في القبلة

الاعتكاف وهذا من زيادتي وعليه دم لكنه يسقط عنه

ان جامع عقبه لدخوله في فدية الجماع وكالقدسات الاستمناء بغيره كيد له لكن ان يلزم به الدم ان اُزيل (و يفسد به) أي بالوطء المذكور من غير الخنثى (حج) لانهي عنه في الآية والاصل في الهى اقتضاء الفساد (قبل التحللين) لا بينهما كسائر المحرمات (و) تفسد به (عمرة) بقيد زده بقولي (مفردة) (١٥٢) كالحج وغير المفردة تابعة للحج صحته وفسادها (ويجب به) أي بالوطء المفسد (بدنة)

بصفة الاضحية وان كان
النسك نفلا (على الرجل)
روى ذلك مالك عن جمع
من الصحابة ولا يخالف لهم
والبدنة المرادة الواحد من
الابل ذكر ا كان أو أنثى
فان عجز بقرة فان عجز
فسبع شياه ثم يقوم البدنة
و يتصدق بقيمتها طعاما
ثم يصوم عن كل مديوما
وخرج بز يادتي على الرجل
المرأة فلا تنسئ عليها غير الاثم
(و) يجب به (مضى في
فاسدها) أي الحج والعمرة
لقوله تعالى وأتموا الحج
والعمرة لله وغير النسك
من العبادات لا يتم فاسده
للخروج منه بالفساد (و)
يجب عليه (اعادة فورا)
وان كان نسكه نفلا لانه
وان كان وقته موسما تضيق
عليه بالشروع فيه والنفل
من ذلك يصير بالشروع فيه
فرضا أي واجب الاتمام
كالقرض بخلاف غيره من
النفل فان كان الداسد عمرة
فاعادتها فورا ظاهر أو حجا
فيتصور في سنة الفساد بان
يحصر بعد الجماع أو قبله
ويتعذر المضى فيتحلل ثم

أو المباشرة شاه تذج ولو كرر القبلة وجبت شاة فقط ان اُعيد الزمان والمكان والاعدت اه ح ف
(قوله ان جامع عقبه) قال مر في شرحه وكذا التراخي عنه وعبارته وسواء طال الزمن بين المقدمات
والجماع أم قصر ومنه فهمه أن دم المباشرة بعد الجماع لا يندرج في بدنته والظاهر أنه غير مراد ونقل
بالدرس عن سم على الغاية التصريح بالاندراج اه ع ش وحاصل ما هنا أن قوله ان جامع عقبه ليس
قيدا بل مثله التراخي عنه وعبارة حج نعم ان جامع بعدها وان طال الفصل دخلت في واجب الجماع ومثله
في مر وقيد ح ل بحيث يستدق مقدمة لوطء فواجب المقدمات يندرج في واجب الجماع مطلقا أي
سواء كانت قبله أو بعده كما قرر مشيخنا ح ف (قوله لا بينهما كسائر المحرمات) فانها لا تفسده
واذا تكرر الجماع حيث توجب فيما عدا الاول في كل جماع شاة وتبطلهما الردة فهذا من المحال
التي يفرق فيها بين الباطل والفساد ح ل وقوله في كل جماع شاة أي ان لم يتحد الزمان والمكان والاعدت
شاة فقط فيما عدا الاول وان تكرر كما قاله قل على التحريم (قوله بدنة) أي لها خمس سنين
(قوله ثم يقوم) أي ثم ان عجز يقوم الخ وهلا قال فان عجز يقوم الخ فان عجز صام تأمل والا قرب في قيمة
الطعام الذي يصوم بدله اعتبارا بسعر مكة في غالب الاحوال كما اعتبر في قيمة البدنة ع ش (قوله
و يتصدق بقيمتها) ضمن يتصدق معنى يعطى فعدها بنفسه والافهو يتعدى بالباء والباء بمعنى بدل
وقيل ان طعاما تعميروا المراد طعاما يحجزنا في لفطرة (قوله ثم يصوم) و يسمى هذا الدم دم ترتيب
وتعديل زى (قوله ويجب به) أي بالوطء أي معه والظاهر أنه لا حاجة لقوله به (قوله مضى في
فاسدها) بأن يأتي بجميع ما يمتد فيهما ويحتجب سائر منهيتهما لان النسك شديد التعاق والازوم
اطف (قوله وأتموا الخ) لانه شامل للفاسد منهما (قوله من العبادات) استثنى الصوم فانه يجب فيه
الامساك وقد يمنع بأن ذاك خرج من الصوم لانه ليس في صوم بخلاف النسك ح ل (قوله وان
كان نسكه نفلا) عبارة مر ولو كان نسكه تطوعا من صبي أو قن لان احرام الصبي صحيح وتطوعه كتطوع
البالغ يجب بالشروع قال ابن الصلاح واجبا به عليه ليس يجب تكليف بل معناه ترتيبه في ذمته كفرامة
ما أتلفه ولو كان ما أفسده الجماع قضاء وجب قضاء المقضى لا القضاء فلو أحرم بالقضاء عشر مرات
وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول وكفارة لكل واحد من العشرة اه بالحرف (قوله أي واجب
الاعمام) فيجب على الرقيق ائتمامه وكذا على ولي الصبي ح ف (قوله فيتحلل) أو يتحلل لمرض
بشرط التحلل له ثم يشفي ا ط ف (قوله والوقت باق) بأن كان يمكن ادراك الوقوف بعرفة فيحرم
ثانياً يأتي بالاعمال (قوله فان لم يحصر أعاد من قابل) لانه حيث يجب عليه المضى في فاسده ولا يجوز له
التحلل فادا اتم أعماله فوات وقته فلا يمكن اعادته فورا (قوله وفيما يأتي) أي في الاحصار بالقضاء
(قوله على معناه اللغوي) وهو فعل العبادة ثانياً ولو في وقتها وهو يرجع الى ان معناه لغة الاداء يقال
قضيت الدين أي أدبته (قوله أفسدها) أي الاعادة بمعنى المعادة وقال ع ش أي الحجة الثانية (قوله
فان كان جاز) الظاهر انه تقييد لقوله ويلزمه أن يحرم في الاعادة بما اذا لم يجاوز الميقات الخ تأمل لان

تفريعه

يزول الحصر والوقت باق فان لم يحصر أعاد من قابل وعبر الاصل وغيره هنا وفيما يأتي بالقضاء وهو محمول على معناه

اللغوي لانه وقع في وقته كالصلاة اذا فسدت وأعيدت في وقتها وتقع الاعادة عن الفاسد ويتأدى بهما كان يتأدى بالاداء لولا الفساد من
فرض الاسلام أو غيره ولو أفسدها بوطء لزمه بدنة أيضا لا اعادة عنها بل عن الاصل ويلزمه أن يحرم في الاعادة مما أحرم منه في الاداء من
ميقات أو قبله فان كان جاز الميقات ولو غير مريد للنسك لزمه الاعادة في الاحرام منه نعم ان سلك فيها غير طريق الاداء أحرم من قدر مسافة

الاحرام في الاداء ان لم يكن جاوز فيه الميقات غير محرم والا حرم من قدر مسافة الميقات ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي أحرم فيه بالاداء (و) حرم به (تعريض) ولو بوضع يد بشرء أو ودعة أو غيرهما (ا) كل صيد (ما كول برى وحشى) قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أى أخذه مستأنسا كان أولا مما لو كان أولا (١٥٣) بخلاف غير الماء كول وان

كان برى أو وحشيا فلا يحرم التعريض له بل منه ما فيه أذى كمنع ونسب فيمن قتله ومنه ما فيه نفع وضرر كفهده وصقر فلا يسن قتله لنفعه ولا يكره قتله لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ورجة فيكره قتله وبخلاف البحرى وان كان البحر فى الحرم وهو مالا يعيش الا فى البحر وما يعيش فيه وفى البر كالبرى وبخلاف الانسى وان توحش لان الاصل حله ولا معارض (و) لكل (متولد منه) أى من الماء كول المذكور (ومن غيره) احتياطا ويصدق غيره عقلا بغير الماء كول من بحرى أو برى وحشى أو انسى وبالماء كول من بحرى أو انسى كقول من ضبع وضفدع أو ذئب أو حمار انسى وكتولد من ضبع وحوت أو شاة بخلاف المتولد من حمار وفرس أهليين ومن ذئب وشاة ونحو ذلك لا يحرم التعريض له (كلال) ولو كافرا تعرض لذلك وهما أو أحدهما أو الآلة كلال أو بعضا (بحرم) فانه يحرم لخبر الصحيحين قال رسول الله

تقر به على ما قبله لا يظهر (قوله ولا يلزمه أن يحرم الخ) حتى لو أحرم فى الاداء فى شؤال جاز له فى القضاء تقديمه على شؤال وتأخير عنه زى وتقديم الاحرام على شؤال فى الحج مشكل لان أول أشهره شؤال ويحجب بأن هذا يتصور فى العمرة (قوله وحرم به تعرض) المناسب أن يقول وحرم به على كل كما قاله فى جميع نظائره السابقة ح ف (قوله ما كول) أى يقيناً ح ف (قوله وحشى) أى اصاله وان تأنس بخلاف الانسى وان توحش نظر لاصله كما سيأتى (قوله وحرم عليكم صيد البر) المراد بالصيد المصيد كما يدل عليه تقدير المضاف أى قوله أخذه (قوله مما لو كان أولا) لكن يجب فى المملوك شيان قيمته لمالكه ومثله لحق الله تعالى بصرف ما سلكين الحرم وان أخذه من مالكه برضاه كعارية وقد أغرا بن الوردى فى ذلك فقال عندى سؤال حسن مستطرف * فرع على أصليين قد تفرعا قاض شئ برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا شرح مر والاصل ان ضمان المتقوم بقيمة راسل بمثله والفرع الذى تفرع عليهم ما هو الصيد المملوك اذا أتاه المحرم اه (قوله فيكره قتله) المعتمد الحرمة حل وعبرة مر كالشارح (قوله كالبرى) أى فى حرم التعريض له ان كان مما يؤكل (قوله ويصدق غيره) أى غير الماء كول المذكور وقوله عقلا قيد به لان بعض الاقسام المذكورة لا وجود له فى الخارج كالتولد من الضفدع والضبع أو من الضفدع والحوت شورى وجلة ما ذكره الشارح خمس صور والضفدع بحرى وان كان يعيش فى البر وفى البحر (قوله من ضبع) هو وحشى ما كول والذئب وحشى غير ما كول (قوله كلال الخ) راجع للجميع (قوله أو بعضا) أى ان اعتمد عليه وحده أو عليه وعلى ما فى الحل وأما واعتمد على ما فى الحل فان أصاب ما فى الحرم حرم والا فلا حجج بقرره ح ف وفرضها الزيادة فى الصيد كأن تكون رأسه فى الحرم وقوائمه فى الحل وعبارته والعبرة بالقوائم ولو واحدة دون الرأس نعم ان لم يعتمد على قائمه السى فى الحرم فقياس نظائره أن لا ضمان اه ولو اعتمد عليها فها لا يضمن أولا محل نظر والمعتمد الضمان تغليباً للحرم وعلى عدم اعتبار الرأس شرطه أن يصيب الرامى الجزء الذى من الصيد فى الحل فلو أصاب رأسه مثلاً فى الحرم ضمنه وان كانت قوائمه كلها فى الحل وهذا متعين ذكره الاذرى وقال ان كلام القاضى يقتضيه وتبعه عليه الزركشى اه شرح الروض ولو شك هل اعتمد على ما فى الحل أو الحرم ففيه نظر ويظهر عدم الضمان لانه الاصل شورى (قوله ان هذا الباد) ومثله بقية الحرم ح ف (قوله بحرمة الله) أى بحكمه الا زلى القديم أو المعنى بتحریم الله قبل خلقه السموات والارض لان مكة خلقت قبلهما ح ف (قوله نعم لا يحرم عليه) أى الحلال الخ كأن اصطاد حلال صيدا خارج الحرم وباعه مثلاً لحلال فى الحرم (قوله التماس صيد) أى بوضع يده عليه بشرء أو هبة أو ودعة وليس معناه أنه اصطاده بقرره شيخنا ح ف (قوله غير المذر) أى الفاسد الذى لا فرخ فيه (قوله الا أن يكون بيض نعام) أى لان قشره متقوم قال سم ينبغى أن يرجع للحكمين قبله أى عدم حرمة التعريض له وعدم الضمان اذ قياس ضمانه حرمة التعريض له وجواز التعريض له مع وجود الضمان بعيد فليتأمل (قوله فان تلف ما تعرض له الخ) ويكون ميتة الا ان صال عليه وذبحه الذبح الشرعى فانه لا يكون ميتة ح ف

(٢٠ - (بحرى) - ثانى) صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام بحرمة الله تعالى لا يعضد شجره ولا ينفر صيده وقيس بمكة باقى الحرم نعم لا يحرم عليه فيه ان تعرض لصيد مملوك لانه صيد حل وتعرض بالعرض له الشامل للعرض لجزئه كشعره وبيضه أى غير المذر ولو باعائه غيره أعم من تغييره باصطياده أما المذر فلا يحرم التعريض له ولا يضمن الا أن يكون بيض نعام (فان تلف) ما تعرض له

من ذلك (ضمنه) بما يأتي قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم وقيس بالمحرم الحلال الذي كور بجوامع حرمه التعرض وتعميرى بالتلف أعسم من تعيره بالانلاف فيضمن كل من المحرم والحلال في غير ما استثنى فيه ما تلف في يده ولو ودبعة كالغاصب لحرمه امسا كهولو أحرمت من في ملكه صيد زال ملكه عنه ولزمه ارساله وان تحلل ولا يملك المحرم صيد ويلزمه ارساله وما أخذه من الصيد بشراء لا يملكه لعدم صحة شرائه ويلزمه مرده الى مالكه ويقاس بالمحرم الحلال الذي كور في عدم ملكه ما يصيده ثم لا فرق في الضمان بين العاقد والخطأ والجاهل والناسي للأحرام والمتعمد في الآية خرج مخرج الغالب فلا يفهم له نعم لوصال عليه صيد فقتله دفعا أو جن فقتل صيدا أو (١٥٤) عم الجراد الطريق ولم يجد بدا من وطئه فوطئه فات أو كسر بيضة فيها فرخ

(قوله من ذلك) أي من المأكول البري الوحشي المتولد حل (قوله في غير ما استثنى) والذي استثنى في كل من الحلال والمحرم هو قوله الآتي قريبا نعم لوصال عليه صيد فقتله الخ ع ش (قوله فيه) أي في كل (قوله ولو أحرمت من في ملكه صيد) أي ما كور برى وحشي ولو كان في بلد به ومنه الاو زلان أصله برى وحشي ودجاج الحبش والحمام أصله وحشي أولا انظره حل أقول قول المصنف بعد وفي حمام شاة صريح في أنه وحشي ومثل الصيد نحو بيضه فيما يظهر اعطاء للتابع حكم لتبوع حج (قوله زال ملكه عنه) ويصير مباحا لا أخذه فلا غرم له اذا قتله الغير وأرساله ومن أخذه ولو قبل ارسال مالكه وإيس الآخذ محرما ملكه لانه لا يراد للدوام فتحرم استدامته باحرام مالكه شرح م ر فلا غرم بارسال غيره له أو قتله اه ع ش وحل زوال ملكه عنه ان لم يتعلق به حق لازم كرهن وقوله ولزمه ارساله ولو بعد التحلل اذا يعود به الملك شرح حج (قوله ولا يملك المحرم صيده) أي صيد نفسه بان اصطاده في حال احرامه (قوله والخطأ) القياس الخطأ وفي التنزيل انك كنت من الخطائين وفيه ان الخطأ معناه المذهب بخلاف الخطأ (قوله أو جن) فان قيل هذا اتلاف والمجنون فيه كالعاقل أجيب بأنه وان كان اتلافا فهو حق الله تعالى فيفرق فيه بين من هو من أهل التمييز وغيره وتقدم مثل ذلك في حلق الشعر ويأتي أيضا ما تقدم هناك شورى (قوله ولم يجد بدا) أي طريقا ومخلصا وغنى (قوله أو كسر بيضة) شامل لبيض النعام شورى (قوله ما فيه نقل) أي ومن الثاني أيضا كالحمام كما يدل عليه قول الشارح ان لم يكن فيه نقل لكن اقتصر على الاول لكون النقل فيه أكثر والحاصل أن الصيد ما مثلي أو غير مثلي وكل منهما ما فيه نقل أولا وقوله بعضه عن النبي كالجراد (قوله معز صغير) أي بشرط أن يجاوز أربعة أشهر حل (قوله عناق) هذا يقتضي اتحاد ما يضمن به الغزال والارنب لكنه اعتبر في تفسير العناق في الارنب أنها التي قويتم عالم تبلغ سنة فيجوز أن يقيده العناق الواجب في الغزال بمالم يقوعر فاع ش (قوله ما لم تبلغ سنة) أي وقد بلغت فوق أربعة أشهر اه عناني (قوله ووبر) يقال لذكر والاشي وحينئذ كان ينبغي أن يقول وفي وبرة (قوله أي في كل منهما) أتى بذلك دفعا لما يتوهم أن فيهما معا جفرة (قوله اذا الارنب خير) أي فيكون واجبه أكثر من واجب البربوع (قوله وهو جع وبرة) أي اسم جنس جعي لانه يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمر (قوله وفي حمام شاة) وهو من الضرب الذي لا مثله كما يأتي في الشارح (قوله وهو ما عب) أي شرب من غيره ص وقوله وهو در أي صوت شورى وزى (قوله شاة) أي من ضأن أو معز وان لم تجز في الاضحية

له روح فطار وسلم أو خلص صيدا من قسم سبع مثلا وأخذه ليدأويه أو يتعهده فات في يده فلا ضمان ثم الصيد ضر بان ماله مثل في الصورة تقر بيا فيضمن به ومالا مثل له فيضمن بالقصة ان لم يكن فيه نقل ومن الاول ما فيه نقل بعضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن السلف كما ينشئ في شرح الروض فيتبع (في نعامة) ذكر أو أثنى (بدنة) كذلك لا بقرة ولا شياه (و) في واحد من (بقر وحش وحماره بقرة و) في (ظبي تيس) هذا من زيادتي (و) في (ظبية عنز) وهي أثنى المعز التي تم لها سنة (و) في (غزال معز صغير) ففي الذكر جدى وفي الاش عناق وقولي وظبية الى آخره أولى من قوله وفي الغزال عنز لان الغزال ولد

الظبية الى طلوع قرنيه ثم هو بعد ذلك ظبي أو ظبية (و) في (أرنب) ذكر أو أثنى (عناق) وهي أثنى المعز اذا قويتم ما لم تبلغ سنة ذكره النووي في تحريره وغيره (و) في (بربوع) وسيأتي تفسيره وتفسير الارنب في الاطعمة (ووبر) باسكان الباء أي في كل منهما (وجفرة) وهي أثنى المعز اذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والذكر جفر سمي به لانه جفر جنباه أي عظم الكن يجب كما قال الشيخان أن يكون المراد بالجفرة هنا ما دون العناق اذا الارنب خير من البربوع وذ كرا لوبر من زيادتي وهو جمع وبرة وهي دويبة أصغر من السنور وكلاء اللون لا ذنب لها ذكره الجوهري (و) في (حمام) وهو ما عب وهو در كيام (شاة) بحكم الصحابة وهذا من زيادتي

(وما لا تقل فيه) من الصيد (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) قال تعالى يحكم به ذو اعدل منكم ويعتبر كافي الروضة كما صلها كونهما فقيهين فطنين واعتبار ذلك على سبيل الوجوب لكن الفقه محمول على الفقه (١٥٥) الخاص بما يحكم به هنا وما في

المجموع من أن الفقه مستحب محمول على زيادته ويجزى فداء الذكرك بالاشى وتكسه والمعيب بالمعيب ان اتحد جنس العيب (كقيمة ما لا مثل له منه) أى مما لا تقل فيه كجراد وعصافير فانه يحكم به عدلان عملا بالاصل فى التقويمات وقد حكمت الصحابة بها فى الجراد وكلام الاصل لا يفيد هذا الابعناية وخرج بزيادته منه ما لا مثل له مما فيه نقل كالحمام فينبع فيه النقل كحمار (وحرم) ولو على حلال (تعرض) بقطع أو قلع (لنابت حرمى عملا يستنبت) بالبناء للفعول أى لا يستنبته الناس بان يثبت بنفسه (ومن شجر) وان استنبت لقوله فى الخبر السابق لا يعرض شجره أى لا يقطع ولا يختل خلاه وهو بالقصر الحشيش الرطب أى لا ينزع بقلع ولا قطع وقيل بما فى الخبر غيره مما ذكر وخرج بالنابت اليابس فيجوز التعرض له نعم الحشيش منه يحرم قلعه ان لم يمت لا يقطع وبالحرى نابت الحل فيجوز التعرض

حج فى شرح الارشاد زى لكن ظاهر كلام شرح م ر وحج أنه يشترط اجزاؤها فى الاضحية واعتمد هذا شيخنا ح ف (قوله وما لا تقل فيه) أى عن النص أو عن الصحابة أو عدلين من السلف شو برى ولو حكم اثنان بمثل وآخرا بنفيه كان مثليا لان المثلث مقدم ولان معه زيادة علم بمعرفة دقيق الشبه أو بمثل آخر غير وقيل يتعين الاعلم حج وم ر (قوله عدلان) ينبغى أن يكتفى بالعدالة الظاهرة من غير استبراء سنة حل وم ر (قوله وقد حكمت الصحابة بها) أى بالقيمة (قوله الابعناية) أى بتأويل أو معونة (قوله ولو على حلال) ولهذا لم يقل وحرم به وأعاد العامل لان هذا ليس خاصا بالمحرم ولطول الفصل (قوله مما لا يستنبت) أى من غير الشجر بدليل ما يأتى فى محترزه وبدليل عطف الشجر عليه شو برى فلو استنبت ما يثبت بنفسه غالبا أو عكسه فالعبرة بالاصل زى فالعبرة بما من شأنه ذلك (قوله ومن شجر) اقتضى كلامه كغيره أنه لا يجوز للانسان أن يقطع جريدة من نخل الحرم ولو كانت ملكا له وأما السعف فيجوز للحاجة سم نعم يجوز ما جرت به العادة من التقليم المعروف ولا فدية لان تركه يؤذى شيخنا عز ب زى (قوله ولا يختل خلاه) الاولى أن يزيد هذا فى الحديث السابق لاجل صحة الاحالة عليه هنا (قوله الحشيش) والواجب فيه القيمة لانه القياس ولم يرد نص يدفعه واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة فى اليابس وانما يقل للرطب كلاً وعشب شرح م ر (قوله وخرج بالنابت اليابس) أى الميت اه شو برى لكن ينافيه ما يأتى من الاستدراك ولعل الحامل للشو برى على ذلك أنه لا يخرج بالنابت الا الميت بخلاف اليابس فان أصله نابت فكيف يكون خارجا بالنابت مع انه نابت أيضا والظاهر أن المراد بالنابت فى قوله لنابت حرمى الرطب ويكون اليابس خرج به ويكون المراد به غير الميت ليوافق كلامه الآتى فالمراد بالنابت النابت بالفعل فافهم وعبرة ع ش وخرج بالنابت أى بوصف النابت وهو الرطب ولعله لم يذكره لان النابت اذا أطلق انما ينصرف لما يقبل النماء واليابس لا يقبله فليس بنابت اه (قوله نعم الحشيش) فصل فيه وأطلق فى الشجر فقطضاه أن اليابس منه لا يحرم التعرض له وان لم يمت حل وقوله منه أى من اليابس (قوله لا قطع) أى لانه يستنبت بتزول الماء عليه (قوله ولو بعد غرسه) أى ولو كان التعرض له بعد اتقائه وغرسه فى الحرم (قوله عكسه) أى نابت الحرم ولو بعد غرسه فى الحل فيحرم (قوله عملا بالاصل فيهما) لو كان الاصل فى الحرم والاغصان فى الحل حرم قطعها نظرا للاصل لارمى صيدها ولو كان الامر بالعكس بأن كان الاصل فى الحل والاغصان فى الحرم حل قطعها نظرا للاصل لارمى صيدها زى (قوله ما يستنبت) ظاهره وان ثبت بنفسه حل (قوله أولى من قوله والمستنبت كغيره) لان قوله والمستنبت يشمل المستنبت من الشجر وغيره فكانه قال والمستنبت من الشجر وغيره كغير المستنبت فى حرمة التعرض وفى الضمان مع أن المستنبت من غير الشجر لا حرمة فيه ولا ضمان وقيد شرح الاصل المستنبت بكونه من الشجر فلا عموم لكن الشارح نظر لظاهر العبارة (قوله لعاف بهائم) أى عنده وان ادخلها حل بل يجوز رعيه بالبهائم سواء كان حشيشا أو شجرا كما نص عليه فى الام (قوله ولا لدواء) كالسنامكى برماوى (قوله للحاجة اليه) ولو ما لا زى فله أن يدخره للبهائم وللرعى وان لم يكن موجودا م ر (قوله كالاذخر الآتى) أى قياسا على الاذخر الذى استثناءه الشارع قياسا عليه أخذ غيره للعلف والدواء بجماع الحاجة كافي

له ولو بعد غرسه فى الحرم بخلاف عكسه عملا بالاصل فيهما وبما لا يستنبت من غير الشجر ما يستنبت منه كبر وشعر فلم يسكه التعرض له وقولى ومن شجر أولى من قوله والمستنبت كغيره (لا أخذه) أى النابت الذى كور قطعاً أو قلعا (لا) ماف بهائم (و) لا (لدواء) فلا يحرم للحاجة اليه كالاذخر الآتى بيانه وفى معنى الدواء ما يتغذى به كرجلة

يارسول الله الا الاخذ خرقانه
لقينهم و يوتهم فقال صلى
الله عليه وسلم الا الاخذ
ومعنى كونه ايوتهم انهم
يسقفونها به فوق الخشب
والقن الحداد (و) لا أخذ
(مؤذ) كشجر ذي
شوك ويجوز أخذ ورق
الشجر بلا خبط ولا أخذ
ثمره وعود سواك ونحوه
وتعبرى بالمؤذى أول من
تعيبره بالشوك (ويضمن)
أى النابت المذكور (به)
أى بالتعرض له قياسا على
الصيد بجامع المنع من
الاتلاف لحرمة الحرم (ففى)
شجرة كبيرة) عرفا (بقرة
(و) فى) ما قارب سبعها
شاة) رواه الشافعى عن
ابن الزبير ومثله لا يقال الا
بتوقيف ولان الشاة من
البقرة سبعها سواء خلفت
الشجرة أم لا بخلاف
نظيره فى الحشيش كما يأتى
قال فى الروضة كأصلها
والبدنة فى معنى البقرة ثم
ان شاء ذبح ذلك وتصدق به
على مساكين الحرم أو
أعطاهم بقيمته طعاما
أو صام لكل مديوم أو قولى
وما قاربت سبعها أولى من
قوله والغبرة شاة فاسألو
صغرت جدا فالواجب
القيمة كما فى الحشيش
الربط ان لم يخلف والا فلا

مر (قوله و بقله) أى خبيرة فيكون عطف غايرو ويحتمل أن المراد بالبقلة خضراوات الارض فيكون
من عطف العام على الخاص لكن المراد الخضراوات التى يتغذى بها ولا تنبت كما هو الفرض (قوله
ويمنع أخذه لبيعه) فلو باعه لم يصح لبيع خلافا لحج ع ش على مر (قوله ولولن يعلف به دوابه)
أى أو يتداوى أو يتغذى به (قوله قال العباس) يدل من ما فى قوله لما فى الخبر المراد قاله بعد قول النبى
ولا يتخلى خلاه والظاهر أن المعنى على الاستفهام أى هل يستثنى الاخذ فاجابه باحتشانه فتأمل (قوله
الا الاخذ) قال النووي وهذا أى استثناءه صلى الله عليه وسلم الاخذ محمول على أنه أوحى اليه فى الحال
باستثناء الاخذ وتخصيصه من العموم أو أوحى اليه قبل ذلك بانه ان طلب أحد استثناءه شئ فاستثنه أو أنه
اجتهد شوبرى والمراد بالاذخر حلقاء مكة كفى شرح لروض (قوله يسقفونها) بانه نصر مختار
(قوله ويجوز أخذ ورق الشجر) ولولن يحوي بيعه بر لكن نقل حل عن الزركشى انه يمنع بيعه
وهو قياس أخذه لعلف البهائم (قوله بلا خبط) أى بلا خبط يضرب بالشجر ذخيظها حرام كفى
المجموع نقلا عن الأصحاب شرح (قوله وعود سواك) أى ان أخلف مثله فى سنته كفى شرح
مر خلافا لمن عظم وظاهره ولولن يبيع لكن نقل عن الزركشى امتناع ذلك أى بيع السواك ومثله الورق
والتمر زى وحل وعبرة مر ولواخذ غصنا من شجرة حرمة فأخلف مثله فى سنته بان كان لطيفا
كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لامثله أو مثله لافى سنته فعليه الضمان فان أخلف مثله بعد
وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كالموقع من متغور فنبت شرح مر (قوله فى شجرة كبيرة) الظاهر
أن ضابط وجوب البقرة أن يحدث فى الشجرة ما تهلك به وان لم يقطعها شوبرى (قوله بقرة) أى
تجزى فى الاضحية بأن يكون لها ستان مر والتاء للوحدة فيشمل الذكر (قوله وما قاربت سبعها
شاة) أى مجزئة فى الاضحية وسكت فى الروضة كأصلها عن سن البقرة وعن بعض شراح المذهب يكفى
أن يكون لها سنة سم والمعتمد أنه لا بد أن تكون مجزئة فى الاضحية كما تقدم وكذا ما أثره ماء الحج
الاجزاء الصيادى المثلثى فالعبرة بمثاله كما ذكره الزياى وقررره شيخنا ح ف قل الزركشى وسكت
الرافعى عما جاوزت سبع الكبيرة ولم تنه الى حد الكبير وينبى أن نجب فيها شاة أعظم من الواجبة فى
سبع الكبيرة كفى شرح مر فاذا قاربت ثلاثة أسباعها أو ستة أسباعها مثلا وجبت شاة أعظم من
الواجبة فى سبعها أى بالنسبة فاذا كانت قيمة المجزئة فى المغير درهما وكانت الشجرة الزائدة عليها فى
المقدار بلغت نصف الشجرة الكبيرة اعتبر فى الشاة المجزئة فيها أن تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم
لان الصغيرة سبع الكبيرة تقرىبا والتفاوت بين النصف والسبع سبعان ونصف سبع ع ش (قوله
ولان الشاة من البقرة) معطوف فى المعنى على قوله رواه الشافعى وقوله سبعها أى بمنزلة أى نسبتها من
البقرة سبعها لان البقرة تجزى عن سبع فى الاضحية والشاة عن واحد اه ح ف (قوله والبدنة) أى
التي تجزى فى الاضحية مر أى لها خمس سنين ودخلت فى السادسة وقوله فى معنى البقرة بل هى
أفضل كما قاله ع ش (قوله أو صام) فهو دم تخيير وتعديل كدم الصيد المذكور بعد قال الفورانى
ولو غرس فى الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها حرمة الاصل وقال الامام قال أئمتنا خلاف أنه لو غرس فى
الحرم نواة أو غصنا من شجرة حليلة لم تصر حرمة نظر اللاصل زى (قوله جدا) بأن لم تقارب السبع
(قوله ان لم يخلف والا) بأن أخلف ولو بعد سنين (قوله واد بالطائف) أى بصحرائه حل وسبب
الحرمة أنه صلى الله عليه وسلم ذهب الى الطائف فحصل له غاية الاذى من الكفار حتى دميت رجلاه
فجلس فى هذا المكان فأكرم فيه غاية الاكرام فأكرم المكان بتحرير قطع شجره وقتل صيده كما قررره

لا يقبها لا يقطع شجرها
زاد مسلم ولا يصاد صيدها
وفي خبر أبي داود باسناد
صحيح لا يختل خلاها ولا
ينفر صيدها وروى أبو
داود والترمذي خبراً لأن
صيد وج وعضاه حرام
محرم واللابتان الحرثان
نقبة لابة وهي أرض ذات
حجارة سود وهما شرقي
المدينة وغربها غرهما
بينهما عرضاً وما بين
جبلها عير وثور طولاً (فقط)
أي دون ضماهما لأن
محلها ليس محل للنسك
وتعبري بما ذكر أعظم من
قوله وصيد المدينة حرام
ولا يضمن (وفي) جزاء
صيد (مثلي ذبح مثله
وتصدق به على مساكين
الحرم) الشاميين لفقرائه
لأن كلا منهما يشمل الآخر
عند الانفراد وذلك بان
يفرق لجه وما يتبعه عليهم
أو يملكهم جلته مذبوحة
(أو اعطاؤهم بقيمته) أي
أي بقدر قيمة مثله (طعاماً
يجزى) في الفطرة وهذا
أعم من قوله يقوم المثل
دراهم ويشتري بها طعاماً
لهم (أو صوم) حيث كان
(لكل مدبوما) قال تعالى
هديا بالغ الكعبة أو كفارة
طعام مساكين أو عدل
ذلك صياماً ولم يعتبر وافي

البشيشي (قوله في حرمه التعرض لصيدهما) ولو ذبحه الحلال لا يصير ميتة وتقل عن شيخنا
الرملي أنه ميتة حل ومثله ع ش على مر (قوله ان ابراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريمها لأنه قديم قل
(قوله راني حرم المدينة) أي ابتدأت تحريمها فهو حادث قل وشو برى (قوله ما بين لابتها)
بدل احتمال من المدينة لأن ما بين اللابتين مشتمل على المدينة (قوله وفي خبر أبي داود) ذكره بعد
الاول لثـ وله الحشيش وتنغير لصيده دون صطياده ع ش (قوله وعضاه) أي شجره وهو بضم
العين وكسر ها كافي ع ش (قوله عير وثور) اعترض بأن ذكر ثور هذا وهو بمكة من غلط الرواة وان
الرواية الصحيحة أحد دفع بأن وراءه جبلاً صغيراً يقال له ثور وهو غير ثور الذي بمكة زى (قوله وفي
جزاء صيد) شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة لأن الدم إما مخيراً أو مرتب وكل منهما إما معدل
أو مقدر وبدأ بالمخير المعدل فقال وفي جزاء الخ لأن الشارع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى الاطعام
زى وأشار المصنف بقوله وفي مثلي الخ إلى القسم الثالث في نظم ابن المقرئ وذكر منه نوعاً وبقى
نوع وهو الواجب في قطع النابت وذكره الشارح فيما سبق بقوله ثم ان شاء ذبح وقد جمعها ابن
المقرئ بقوله

والثالث التخيير والتعديل في * صيد وشجار بلا تكلف

ان شئت فادجج وفعدل مثل ما * عدات في قيمة ما تقدم

اه (قوله على مساكين الحرم) ويكتفي منهم ثلاثة (قوله بان يفرق لجه) فلون آخر الصرف حتى صار
قديداً هل يجزى عمل نظراً اه شهاب عميرة (قوله وما يتبعه) كالجلد والكروش والشعر ولا يجوز أكل
شيء منه مر ولوناف قل صرفه بنحو غصب أو سرقة ولومن فقراء الحرم لم يجزه لكن له شراء لحم بدله
ويفرقه كما قاله قل على الجلال ومحل عدم الأجزاء فيما إذا أخذه فقراء الحرم اذا كان قبل النية والا
أجزأ (قوله أو يملكهم جلته مذبوحة) ولو قل لمخه متساوياً ومتفاوتاً حج فيفيد جواز تعليقهم
جلته متفاوتاً سم على حج كأن يقول لثلاثة ما كتكم هذه الشاة على ان لواحد منكم نصفها
وأخر ثلثها وآخر سدسها (قوله أو اعطاؤهم بقيمته طعاماً) وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير دم
التخيير والتقدير لا يتعين لكل أحد منهم مدبل يجوز دونه وفوقه اه حج قل الرشيدى والحاصل ان دم
التعديل يجوز النقص فيه عن المد والزيادة عليه سواء كان مرتباً أم مخيراً وأن دم التقدير ان كان مخيراً
فالزيادة على المد ثابتة بالنص لأنه يعطى لكل مسكين نصف صاع وان كان مرتباً فلا اطعام فيه على
الاصح اه (قوله بقيمته) الضمير راجع للمثل الذي يذبح والكلام على حذف مضاف كما قدره الشارح
بقوله أي بقدر قيمة مثله فقوله مثله تفسير للضمير (قوله قيمة مثله) أي لا الصيد خلافاً لما لك رضى الله
عنه ويعتبر في التقويم عدلان عارفان وان كان أحدهما قاتله بحيث لم يبق في نظيره ما سر حج أي
بأن قتله غير عامد فان قتله عدافسقى لان قتله كبيرة كما صرح به فيما تقدم وصرح به مر
أيضاً (قوله وهذا أعم من قوله يقوم الخ) لان قوله ويشترى ليس بقيد إذ مثله أن يكون الطعام
عنده وكذا قوله يقوم المثل دراهم ليس قيد لان المدار على التقدير غالب كما قررره شيخنا (قوله يقوم
الخ) هذان الفعلان في عبارة الاصل منصوبان ونصهاو بين أي ويجزى بين أن يقوم المثل دراهم
ويشتري الخ (قوله دراهم) نصب على نزع الخافض شذوذا حج (قوله طعاماً لهم) أي لاجاهم
ابن حجر (قوله هديا) حال من جزاء في قوله جزاء مثل ما قتل من النعم أي حال كون الجزاء هدياً والمراد
بالكعبة جميع الحرم من اطلاق اسم الجزء على الكل ومعنى بالغ الكعبة أي يبلغ به إلى الحرم ويذبح فيه

الصوم كونه في الحرم لانه لا غرض للمساكين فيه لكنه في الحرم أولى لشرفه (و) في جزاء صيد (غير مثلي)

لا خارجه اه جلال بايصاح (قوله مما لا نقل فيه) كالجراد والعصا فير كما تقدم في الشرح (قوله طعاما) تمييزا وأنه ضمن تصديق معنى أعطى فعداه بنفسه كما يدل عليه التعبير بالا عطاء في محل آخر (قوله كالثلثي) أي قياسا عليه في هاتين الخصلتين لأنه منصوص عليه فيهما (قوله أماما فيه نقل) كالجماعة فان فيها شاة وقوله فظاهرا أنه كالثلثي أي فيخير فيه بين الأمور الثلاثة (قوله كما ان المثلثي قد يكون كغير المثلثي) أي فيخير فيه بين الخصلتين الأخيرتين فقط أي الاطعام والصوم ولا يذبح وقوله كالحامل اذا قتل بقرة وحشية حاملا فيضمنها بقرة أهلية حامل (قوله في القسمين) أي جزاء الصيد المثلثي وغير المثلثي (قوله زمن ارادة تقويمه) ما ذكره في قيمة الصيد ظاهر ولم يبين الوقت الذي تعتبر فيه قيمة لطعام الذي أراد الصوم عنه وقد قدم الرمي في تقويم بدنة الجماع اعتبارا بسعر مكة في غالب الاحوال وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب فينبغي أن يأتي مثله هنا ع ش (قوله منهما الثاني) معتمد اه ع ش وهو اعتبار سعره بمكة ويظهر أن المراد بها جميع الحرم وأنها لو اختلفت باختلاف بقاعه جازله اعتبارا أقلها لانه لو ذبح بذلك المحل أجزاء اه ابن حجر (قوله ويضمن) انظر وجهه الاثبات به بعد اضافة الفدية لما بعده فانه يلزم من الاضافة المذكورة أن يكون ما يحرم المضاف اليها مضمونا ويمكن أن تلاحظ الحرمة غير مضافة الى الفدية ويكون قوله يضمن محتاجا اليه تأمل (قوله أي ما من شأنه ذلك) انظر مرجع الإشارة هل هو التحريم فقط أو مع ما بعده حرش ويرى الظاهر أنه راجع للحرمة ع ش خلافا للحطبي من أنه راجع للحرمة والضمان لانه لا فائدة لقولنا ما من شأنه الضمان بعد قولنا ويضمن بل لا معنى له فتأمل وانما قال ذلك ليدخل فيه ما انتفى عنه الحرمة مع ثبوت الضمان كالخلق نسياناً أو اكرها أو جهلا ولا يدخل فيه ما انتفى عنه الأمران كإزالة الشعر النابت في العين لانه لا يصح ادخاله في قول المتن وفي فدية ما يحرم الخ لان ذلك لا شيء فيه وبالجمل فمكان الاولى للشارح اسقاط قوله ويضمن لان قول المتن وفي فدية ما يحرم الخ يعني عنه ولانه ليس لنافدية في شيء يحرم ولا يضمن حتى يحتز عنه بهذا القيد الذي زاده على المتن فتأمل (قوله كخلق) أشار بالكاف الى أنه بقي من هذا النوع الابس والدهن ومقدمات الجماع فجملة دماء هذا النوع ثمانية اه وهذا هو القسم الرابع في نظم ابن المقرئ والحاصل ان جملة دماء الحج كاسياني في النظم أحد وعشرون دما وهي أربعة أقسام أحدها مرتب أي لا ينتقل لخصلة الاداء عجز عما قبلها مقدر بشئ معين لا يزىل ولا ينقص وهو تسعة دماء ثانيها مرتب معدل وهو دمان ثالثها مخبر معدل وهو دمان أيضا رابعها مخبر مقدر كما مر وهو ثمانية دماء وقد نظمها ابن المقرئ بقوله

أربعة دماء حج تحصر * أولها المرتب المقدر
تتمتع فوت وحج قرنا * وترك رمي والمبيت بمنى
وتركة الميقات والمزدلفه * أولم يودع أو كشى أخلفه
نادره يصوم ان دما فقد * ثلاثة فيه وسبعا في البلد
والثان ترتيب وتعديل ورد * في محصر ووطء حج ان فسد
ان لم يجد قومه ثم اشترى * به طعاما طعمة للفقراء
ثم لجزع عدل ذاك صوما * أعنى به عن كل مديوما
والثالث التخير والتعديل في * صيد وأشجار بلا تكلف
ان شئت فاذبح أو فعدل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقدم
وخيرا وقدر في الرابع * ان شئت فاذبح أو فعدبا صم

مما لا نقل فيه (تصدق) عليهم (بقيته) أي بقدرها (طعاما أو صوم) لكل مديوما كالثلثي أماما فيه نقل فظاهرا أنه كالثلثي كأن المثلثي قد يكون كغير المثلثي كالحامل فانها تضمن بحامل ولا تذبح بل تقوم (فان انكسر مد) في القسمين (صام يوما) لان الصوم لا يتبعض وهذا من زيادتي والعبارة في قيمة غير المثلثي بمحسب الانلاف وزمانه قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثلثي بمكة زمن ارادة تقويمه لانها محل ذبحه لو أراد يذبح في الروضة كأصلها وهل يعتبر في العدول الى الطعام سعره بمحسب الانلاف أو بمكة احتمالا لان الامام والظاهر منهما الثاني (و) في (فدية) ارتكاب (ما يحرم ويضمن) أي ما من شأنه ذلك (غير مفسد وصيد ونابت) كخلق وقهر وتطيب وجماع ثان او بين التحالين (قوله أو كشى أخلفه) أما لو نذر الحلق فليس نعين فلا شيء عليه ومثل الشيء الركوب اه سم على أبي شعجاع

(ذبح) لما يجزى أضحية ويفعل فيه ما مر واطلاق للذبح أولى من تقييده له بشاة (١٥٩) (أو صدق بثلاثة أصع) بالجمع

صاع (لسته مسا كين)
لكل مسكين نصف صاع
وأصل أصع أصوع أبدل
من واوه همزة مضمومة
وقدمت على صاده ونقلت
ضمها اليها وقلبته هي ألفا
(أوصوم ثلاثة أيام) قال
تعالى فمن كان منكم مريضا
أو به أذى من رأسه أي
خافق فقضية من صيام أو
صدقة أو نسك وروى
الشيخان أنه صلى الله عليه
وسلم قال لكعب بن عجرة
يؤذيك هوام رأسك قال نعم
قال انسك شاة أو صم ثلاثة
أيام أو أطعم فرقا من الطعام
على ستة مسا كين والفرق
بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع
وقيس بالحاق وبالعدور
غيرهما وتعيرى بما يحرم
أعم من تعيره بالحاق
وخرج بزيادة غير مفسد
وصيدونابت الثلاثة وتقدم
حكمها والحاصل أن دم
المفسد كدم الاحصار دم
ترتيب وتعديل بمعنى أن
الشارع أمر فيه بالتقويم
والعدول فيه إلى غيره بحسب
القيمة وأن دم الصيد
والنابت دم تخيير وتعديل
وأن دم مانحن فيه تخيير
وتقدير بمعنى أن الشارع
قدر ما يعدل إليه بما لا يزيد
ولا ينقص (ودم ترك
مأمور) كالأحرام من الميقات

للشخص نصف أو فصم ثلاثا * تجت ما اجتثته اجتثا
في الخلق والفعل ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطئ
أو بين تحليلى ذوى احرام * هذى دماء الحج بالتحام
وقوله ثلاثة فيه أي في الحج أي في أيامه وذلك في ترك الاحرام بالحج من الميقات وفي المتمتع والقارن أما
إذا ترك الميت بمنى أو مزدلفة أو الرمي فقد فرغ الحج إذا كان طواف طواف الأفاضة فكيف يتأتى له
صوم الثلاثة في الحج وكذا إذا ترك الاحرام بالعمرة من الميقات إذا حج وكذلك إذا ترك طواف
الوداع لانه واجب مستقل ولذا قال بعضهم

والصوم في الحج لبعض الصور * ممتنع كالصوم للمعتمر
وصوم تارك الميتتين معا * والرمي أو صوم الذي ما ودعا

فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق فيما إذا ترك الرمي والميت فانه وقت امكان الصوم بعد الوجوب
وقال البلقيني في فتاويه ان صومها في طواف لوداع يكون بعد وصوله الى حيث يتقرر عليه الدم فان
فعلها كذلك فأداء والا قضاء أي إذا صامها بعد وصوله لمحل لا يمكنه فيه الرجوع لطواف الوداع
وأما القادر على الدم فيرسله للحرم لينج فيه فيتأمل اه مدابني على الخطيب (قوله حج) لا يقال
فيه ظرفية الشيء في نفسه لا ما نقل الذبح ليس نفس القدية لاسيما المذبح والذبح فعل وهو واقع فيها
أي عليها اه وكذا التصديق ليس نفس القدية بل هي المتصدق به لكن يرد عليه الصوم فانه نفس
القدية ويحجب بأنه من ظرفية الخاص في العام لان القدية عامة ويراد بالاولين أثرهما وهو المذبح
والمتصدق به (قوله أولى من تقييده له بشاة) قال مر و يقوم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما
وأجيب بأن المصنف اقتصر على الواجب (قوله لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل منه وليس
في الكفارات محل يزاد فيه المسكين على مدغير هذه مر وقوله على مدأي من كفارة واحدة فلا يرد
دفع أمداد أيام المسكين لانها عن كفارات (قوله أبدل من واوه الخ) ففيه أربع تصرفات الاول قلب
الواو همزة الثاني نقل حركتها الى الصاد الثالث تقديمها اليها الرابع قلبها ألفا فقبل التقديم كان وزنه
أفعل فالصاد فاء الكامة والواو عينها والعين لامها والآن صار وزنه أعفل بتقديم العين على الفاء تأمل
(قوله ونقلت ضمها) أي قبل نقلها (قوله أو صوم ثلاثة أيام) ولو متفرقة (قوله انسك) أي اذبح
(قوله وتقدم حكمها) أما حكم الاول فقد تقدم في قوله ونجب به بدنة على الرجل الى أن قال الشارح فان
عجز بقرة الخ وأما حكم الثاني فقد مر قريبا بقوله وفي مثلي ذبح مثله الخ وأما حكم الثالث فقد مر في
قوله ففي شجرة كبيرة بقرة الى أن قال ثم ان شاء ذبح ذلك الخ وقد تقدم التنبيه على ان في صنيعه ذكر
حكم المفهوم قبل المنطوق بمسافة طويلة تأمل (قوله بالتقويم والعدول الخ) علم منه ان التعديل عبارة
عن التقويم والعدول الى غيره وهذا غير موجود في التقدير لان فيه العدول فقط (قوله بحسب
القيمة) أي لقوله تعالى أو عدل ذلك ضيما فعدل البقرة مثلا بالطعام وعدل الطعام بالصوم (قوله
وان دم مانحن فيه) وهو دم غير المفسد من نحو الحاق (قوله قدر ما يعدل اليه) وهو الصوم (قوله
بما لا يزيد) أي بنية الزيادة لانه حينئذ تعاطى عبادة فاسدة فيحرم حيث تعمد والواقع نفلا (قوله
ودم ترك مأمور) أي أمر ايجاب أو ندب كما سيأتي (قوله في ترك مأمور) فيه ان ترك المأمور
هو الموجب لفعل الاولى أن يقول لا شتر كما في أن موجب كل ترك مأمور تأمل وقيل ان المعنى
لاشتراك السبب الذي أوجب ما في ترك مأمور به أي في هذا المفهوم الكلي الشامل لترك الميقات تأمل
وميت بمزدلفة ليلة النحر (كدم تمتع) في أنه إذا عجز عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع لا شتر كما في ترك مأمور

اذالموجب لدم التمتع ترك الاحرام من الميقات كما هو وهذا هو الاصح في الروضة كأصلها وغيره تبعه الاكثرين فهو دم ترتيب وتقدير وما في
الاصل من انه اذا عجز تصدق بقيمة الشاة طعاما فان عجز صام لكل مديوماضيف والدم عليه دم ترتيب وتعديل (وكذا) أي وكدم التمتع
(دم فوات) للحج وسبأني (١٦٠) في الباب الآتي وجوبه مع الاعادة (ويذبحه في حجة الاعادة) لاني عام الفوات كما مر

بذلك عمر رضي الله عنه
رواه مالك وسبأني بطوله
في الباب الآتي (ودم الجبران
لا يختص) ذبحه (بزمان)
لان الاصل عدم التخصيص
ولم يرد ما يخالفه لكنه يسن
أيام التضحية وينبغي كما
قال السبكي وغيره وجوب
المبادرة اليه اذا حرم السبب
كما في الكفارة فيحمل
ما أطلقوه هنا على الاجزاء
أما الجواز فأحاله على
ما قرروه في الكفارات
وتعيرى بما ذكر أعظم من
قوله والدم الواجب بفعل
حرام أو ترك واجب لشموله
دم التمتع وقرآن وغيرهما
كالخلق بعذر وترك الجمع
بين الليل والنهار في الموقف
(ويختص) ذبحه (بالحرم)
حيث لا حصر قال تعالى
هديا بالغ الكعبة فلو ذبح
خارج لم يعتد به (و)
يختص (صرفه كبده) من
طعام (بسا كينه) أي
الحرم القاطنين والطارئين
والصرف الى القاطنين
أفضل لقولي وصرفه أعم
من قوله وصرف لجه وقولي
كبده من زيادتي ونجب النية

(قوله لدم التمتع) فهو دم ترتيب وتقدير وهو واجب في ثمانية بل عشرة بل أكثر التمتع والقرآن
والفوات وترك ميت من دلفة أو منى والرمي وطواف الوداع والاحرام من الميقات والركوب المنذور
والمشي المنذور ومعنى كونه مقدر انه اذا عجز عن الذبح صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع شوبرى
(قوله تصدق بقيمة الشاة) ضمنه معنى أعطى فداه بنفسه (قوله وكذا) أي وكدم التمتع دم الفوات
لان دم التمتع ترك الاحرام من الميقات والوقوف المنزلة في الفوات أعظم منه شرح مر (قوله ودم
الجبران) وهو ما يجبر الخلل الواقع في الحج كترك الميت والرمي الاحرام من الميقات سواء كان الخلل
فعل منهى عنه أو ترك مأموره فيشمل سائر أنواع الدماء لانه لا يخرج عن هذين القسمين (قوله
وينبغي) هذا عتلة الاستدراك على ما قبله وعبرة حجة نعم ان عصى بسببه لزمه الفورية كما علم من
كلامهم في الكفارات مبادرة للخروج من المعصية (قوله فيحمل ما أطلقوه) أي من قولهم لا يختص
بزمان (قوله فأحاله على ما قرروه في الكفارات) فيفصل بين كونه عصى بسببه ولا فيجب الفور
في الاول دون الثاني كما وحاق المذنب (قوله دم التمتع والقرآن) وهو لا حرمة فيه (قوله وترك الجمع
بين الليل والنهار) المعتمد انه يندب أن يجمع بين الليل والنهار ع ش فكلامه على القول باستحبابه
فاذا تركه ندب جبره بدم فيكون داخل في دم الجبران فيدخل في كلام المصنف وأما على القول بوجوبه
فيكون كلام الاصل شاملا فلا يكون واردا عليه زى ملخصا (قوله حيث لا حصر) وأما في الحصر
فحل الذبح المكان الذي أحصر فيه ولا يجوز نقله لغيره الا للحرم فيجوز نقله لان موضع احصاره
صار في حقه كالحرم شرح مر (قوله هديا بالغ الكعبة) اعترض بأن الدليل أخص من المدعى لان
الكعبة بعض الحرم الا ان يقال أطلق الجزء على الكل أو يقال يقاس غير الكعبة من بقية أجزاء الحرم
عليها ح ف (قوله فلو ذبح خارج لم يعتد به) أي وان نقل لجه وفرقه في الحرم قبل تغيره زى (قوله
والصرف الى القاطنين أفضل) ما لم يكن غيرهم أحوج اليه بر وم (قوله أعم من قوله وصرف
لجه) لانه لا يشمل الجلد وبقية أجزائه من شعر وغيره مع أن الكل يختص صرفه بسا كينه وأجاب
مر بأن اقتصاره على اللحم لانه الاصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد تأمل (قوله ونجب انية عند
الصرف) أو عند الذبح وعند عز لها حل وقل (قوله بأن كان مفردا) بأن قدم الحج على العمرة
ثم أحرم بالعمرة فهو مستمر لانه اسم فاعل وهو حقيقة في الحال وقوله أو صريدا تمتع بأن أحرم بالعمرة أو لا
وقصد أن يأتي بالحج بعد فراغه من العمرة فهو معتمر الآن حقيقة زى ولا يقال له تمتع الا اذا أحرم
بالحج بعد العمرة وقوله أو صريدا تمتع أي فذبح الدماء التي لزمته في عمرته بالروة وأما دم التمتع نفسه
فلا فضل ذبحه على كسباني اسم (قوله بأن كان صريدا فراد) بأن أحرم بالحج أولا وقصد أن يأتي
بالعمرة بعد ذلك أو قارنا بأن أحرم بهما معا وقوله أو تمتعاً بأن أحرم بالحج بعد فراغه من العمرة زى
(قوله لانه) أي المروة ومعنى وقوله محل تحللها أي المعتمر المذكور والحاج (قوله في الاختصاص) أي
يختص بالحرم وقوله والافضلية أي المروة للمعتمر غير الفارن ومعنى الحاج (قوله ما لم يعين غيره) فان عين

لهدى

عند الصرف ذكره في الروضة عن الروابي (وأفضل شقة) من

الحرم (الذبح معتمر) بقيد زده بقولي (غير قارن) بأن كان مفردا أو صريدا تمتع (المروة) لذبح (حاج) بأن كان صريدا فراداً وقارنا
أو تمتعاً ولو عن دم تمتعه (منى) لانهما محل تحللها (وكذا الهدى) أي حكم الهدى الذي ساقه المعتمر المذكور والحاج تقرباً (مكناً)
في الاختصاص والافضلية (ووقته) أي ذبح هذا الهدى (وقتها أضحية) ما لم يعين غيره

لم ومعالم ان الواجب
يجب صرفه الى مساكين
الحرم وانه لا بد في وقوع
النفل موقعه من صرفه
اليهم أما هدى الجبران فلا
يختص بزمان كما مر وكذا
ان عين طدى التقرب غير
وقت الاضحية

باب الاحصار

يقال حصره وأحصره
لكن الاشهر الاول في
حصر العدو والثاني في
حصر المرض ونحوه
(والقوات) للحج وما
يذكر معهم وقوات الحج
بقوات وقوف عرفة
(المحصر) عن انمام أركان
الحج أو العمرة بأن منه
عنه عدو مسلم أو كافر من
جميع الطرق (تحلل) بما
يأتي قال تعالى فان أحصرتم
أى وأردتم التحلل فما
استيسر من الهدى وفي
الصحيحين انه صلى الله
عليه وسلم تحلل بالخدبية
لمأصده المشركون وكان
محرم بالعمرة فنحر ثم
حلق وقال لأصحابه قوموا
فانحروا ثم احلقوا وسواء
أحصركم الكل أم البعض
منع من الرجوع أيضا أم لا
ثم ان كان الوقت واسعا
فلا فضل تأخير التحلل والا

طدى التقرب غير زمن الاضحية لم يتعين له وقت اذ ليس في تعيين لوقت قرب به كما أفق به والود شرح
مر ويدل عليه قول الشارح الآتي وكذا اذا عين الحج (قوله قياسا عليها) دليل لقوله وقت اضحية
كافعل مر (قوله فان كان واجبا) أى بذنر فأشار به الى أن هدى التقرب يشمل الواجب بالنذر اه
ح ف (قوله موقعه) بأن تحصل به السنة ع ش (قوله أما هدى الجبران) مقابل قوله أى ذبح هذا
الهدى فهو محترز الاشارة واستفيد من صنيع الشارح أن الهدى كما طلق على مساقه الحاج أو المعتمر
تقر بإطلاق على ماوجب عليه بسبب ترك ما مور به أو فعل منهى عنه وبه صرح مر وقوله ومعالم
الحج آتى به توطئة لما بعده

باب الاحصار والقوات

أى بيانها وحكمها وما يترتب عليها والاحصار لغة المنع من أحصره وحصره وشرعا المنع من النسك
ابتداء أو دواما كالأمر بعضار القوات لغة عدم ادراك الشيء وشرعا هنا عدم ادراك الوقوف بعرفة
وأسباب الحصر ستة العدو والمرض والسيادة والزوجية رذ كرها المصنف والاصلية والدينية فيندب
للفرغ وان سفل استئذان جميع أصوله ولو كفارا أو أرقاء في أداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منعه
منه احراما وسفرا وتحليله بعد احرامه ان كان تطوعا الا ان كان مسافرا معه وكان سفره دون مرحلتين
ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتى ويجب لمن عليه دين استئذان دائنه وان قل الدين ويحرم عليه
السفر بدون علم رضاه أو قضائه أى الدين وله منعه من الخروج ولو بعد الاحرام وان فاتته النسك ان
كان الدين حالا وهو موسر وامتنع من أدائه بعد طلبه وليس له نائب في قضائه لتعديه والافليس له منه كما
لا يمنع من الاحرام مطقا واذ فاتته الحج لم يحزله التحلل الا باتيان مكة وأعمال العمرة تغليظا عليه
بتعديه وعليه القضاء فان لم يوجد منه تعد كان حبس ظاهرا لتحلل بغيره كما يأتى ولا قضاء عليه قل على
الجلال (قوله ونحوه) كفر اغ التفقة واضلال الطريق (قوله والقوات للحج) قيده لان قوات
العمرة تمتنع (قوله وما يذ كرمعها) وهو الاعادة ودم القوات وقول ع ش وهو قوله ولو أحرم رقيق
الحج غير ظاهر لان هذا احصار خاص فهو داخل في الاحصار والتحلل من أحكام الاحصار فليس مما
يذكر معه خلافا لبعضهم (قوله عن انمام أركان الحج) خرج بالاركان ما لو أحصر عن الواجبات
كرمى الجمار والمبيت فيجبرهم بادم هذا بالنسبة للرعى أما بالنسبة للمبيت فلا لا به يسقط بالعذر كما تقدم
والحصر من الاعذار ويتحلل بالطواف والحلق ويجزئه عن حجة الاسلام ومن صد عن عرفة دون
مكة تحلل بعمل عمرة أو عكسه وقف ثم تحلل ولا قضاء فيهما على الاظهر من تصحيح ابن قاضي عجلون
زى والذى في شرح مر وحج أن المبيت لا يسقط بالاحصار ففيه دم حينئذ (قوله أو بالعمرة)
ويتصور قوات العمرة تبعاً للحج في حق القارن زى (قوله تحلل) أى خرج من الحج بنية التحلل
لانه اذا فعل ما يأتى خرج من الحج وصار حلالا وان فات احياء الكعبة في ذلك العام (قوله فاستيسر)
أى فعليكم ما استيسر أو فاذبحوا ما استيسر أى ما تيسر (قوله وكان محرم بالعمرة) من ذى الحليفة
ميقات المدينة الشريفة خلافا لاغزالي ومن تبعه قل قال العلامة الزياى فيه رد على الامام مالك
رحمه الله حيث قال بعدم التحلل في العمرة لسعة وقتها (قوله أم البعض) للرد على من قال اذا
حصرت طائفة قليلة فليس لها التحلل (قوله نعم) استدراك على المتن في قوله تحلل وقول حل انه
استدراك على قول الشارح والافضل تأخير التحلل غير ظاهرا لقول الشارح بعده امتنع التحلل

وان قل اذا يجب احتمال
الظلم في أداء النسك
(كنحو مرض) من فاقده
نفقة وضال طريق ونحوهما
ان (شرطه) أي التحلل
بالعذر في احرامه أي انه
يتحلل اذا مرض مثله
التحلل بسببه لما روى
الشيخان عن عائشة قالت
دخل رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ضباعة بنت
الزبير فقال لها أردت
الحج فقالت والله ما أجدني
الاوجعة فقال حج
واشترطى وقولي اللهم محلي
حيث حبستني وقيس
بالحج العمرة ولو قال اذا
مرضت فانا حلال صار
حلالا بنفس المرض من
غير تحلل فان لم يشترطه
فليس له تحلل بسبب ذلك
لانه لا يفيد زوال العذر
بخلاف التحلل بالاحصار
بل يصبر حتى يزول عذره فان
كان محرما بعمرة أتمها أو
بحج وقاته تحلل بعمل
عمرة ونحو من زيادتي
ويحصل التحلل لمن ذكر
ولم يمكنه عمل عمرة (بذبح)
لما يجزى أضحية (حيث
عذر) باحصار أو نحو مرض
(مفلق) لما مر مع آية ولا
تحلقوا رؤسكم

(قوله وان قل) ظاهره ولو قل جدا وعليه فيفرق بينه وبين ما لو وجد الزاد مثلا يباع بزادة يتغابن بها
حيث يجب شراؤه مع تلك الزيادة بأن ما يدفعه هنا مجرد ظلم بخلافه ثم فاته في مقابلة ما يشترطه وهو
جائز ع ش (قوله بسببه) أي نحو المرض (قوله ضباعة) بضم الصاد الموحدة بنت الزبير بفتح الزاي
وكسر الباء كأمير عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الخصائص الصغرى عذ جواز نظره عليه
الصلاة والسلام للأجنبي والخلوة بها وحل بعضهم الحديث على أن الخلوة كانت منتفية وقال لم يكن
يخلو بالأجنبيات وهو كغيره في التحريم كما ذكره العلامة الشويري (قوله ما أجدني الاوجعة)
أي متوقعة لحصول وجع في المستقبل بدليل ما بعده وهو مفعول ثان لا جرح حج (قوله حجى واشترطى)
أي انوى الحج واشترطى التحلل بالمرض اذا حصل قل (قوله وقولي اللهم) عطف تفسير
لاشترطى وحل كون قولها هذا شرطا اذ انوت به الاشتراط وقوله محلي بفتح الحاء وهو القياس أي
محلي نحالي ويجوز كسرهما وقوله حبستني بفتح الحروف الثلاثة الاول وسكون التاء أي العلة هذا هو
الرواية ويجوز اسكان السين وفتح التاء أي حبستني بالله وهل يصير الشخص بذلك حلالا أو لا بد
من التحلل أجاب شيخنا بأنه ان بوي به الشرط صار حلالا حل (قوله ولو قال اذا مرضت) أي
مثلا وهذا محترز الضمير في قوله شرطه فكان عليه تأخير عما بعده كما فعل ابن حجر فان ما بعده محترز
نفس الاشتراط وهذا محترز الضمير وعبرة حج وخروج بشرطه أي التحلل شرط صيرورته
حلالا بنفس المرض الخ (قوله لا يفيد زوال العذر) لان عذره وهو المرض ونحوه باق وعبرة
شرح الروض لان التحلل لا يفيد زال المرض ونحوه (قوله لاف التحلل بالاحصار) أي فانه يفيد
زوال العذر الذي هو المنع من مكة لاستغنائه عن دخوله اذ التحلل فكان احصار مزال (قوله)
ولم يمكنه عمل عمرة) فان أمكنه ذلك بان منع من الوقوف فقط دون مكة تحلل بعمل عمرة من غير ذبح
حج (قوله بذبح) ويفرق المذبح على مساكين محل الحصر فان فقدت المساكين منه فرقه على
مساكين أقرب محل إليه حج قال سم عليه وخالفم رفعه نقله الى أقرب محل وأوجب حفظه الى أن
يوجدوا وحينئذ فان خيف تلفه قبل وجودهم بيع وحفظ عنه بل لو فقدوا قبل الذبح امتنع الذبح الى
أن يوجدوا اذ لا فائدة فيه حينئذ ولتجه أنهم اذا فقدوا قبل الذبح أو بعده تحلل في الحال ولم يتوقف
التحلل على وجودهم على أن لنا أن نقول ان التحلل مع وجودهم لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفي
فيه الذبح فاذا فقدوا بعد الذبح فلا إشكال في حصول التحلل قبل المصروف وعلم مما تقررون فقد هم مع
القدرة على الهدى قبل الذبح أو بعده لا يسوغ الانتقال الى بدل الهدى كما توهمه بعض الطائفة اه بحروقه
(قوله حيث عذر) أفهم أنه لو أحصر في موضع من الحل وأراد أن يذبح في موضع آخر منه لم يجز وهو
كذلك لان موضع الاحصار قد صار في حقه كنفس الحرم اه شرح مر وكذا الانتقال من الحرم الى
الحل بالاولى فلا انتقال من الحل الى الحرم أو من الحرم الى محل آخر فيه جاز فالصور أربع اثنان يمتنع فيهما
النقل واثنان يجوز بل الانتقال من الحل الى الحرم أفضل كما يؤخذ جميع ذلك من شرح مر (قوله)
أيضا حيث عذر) أي في المكان الذي عذ فيه وهو متعلق بتحلل وذبح على سبيل التنازع فاعمل
الثاني وأضمر في الاول والتقدير تحلل فيه وحذف لكونه فضلة (قوله أو نحو مرض) ضابطه أن
يشق معه مصابة الاحرام وان لم يصب التيمم كما قررته شيخنا وصرح به ابن شرف على التحرير وضبطه
حج بما يبيح ترك الجمعة وقال مر والاوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة في تمام النسك
وقوله لما مر أي في قوله تعالى فان أحصرتم الخ وهو دليل للذبح وقوله ولا تحلقوا رؤسكم الخ دليل للحج
بالنظر لفهوم الغاية لان مفهومها اذا بلغ الهدى محله فاحلقوا والمراد بمحله المكان الذي يذبح فيه وهو

(بنيته) أي التحلل (فيهما) لاحتمالهما لغير التحلل (و بشرط ذبح من نحو مريض) فان لم يشترط تحلل بالنية والخلق فقط فان امكنه الوقوف أتى به قبل التحلل بذلك وذكر الترتيب بين الذبح والخلق مع قرن النية بهما وذكر كرماء يتحلل به نحو المريض ومحل تحلله من زبادتي واطلاق الذبح أولى من تقييده له بشاة وما لزم المعذور من النساء وأساقفه من الهدايا يذبحه حيث عذرا أيضا (فان عجز) عن الدم (قطعام) يجب حيث عذر (بقية) للدم مع الخلق والنية (ف) ان عجز وجب (صوم) (١٦٣) حيث شاء (لكل مديونا) مع ذنبك كما في الدم الواجب بالافساد

(وله) اذا اتقل الى الصوم (تحلل حالا) بخلق بنية التحلل فيه فلا يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام لطول زمنه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه (ولو) أحرم رقيق (ولو مكانا) (أو زوجة بلاذن) فيما أحرم به (فلسالك أمره) من زوج أو سيد (تحليله) بان يأمره بالتحلل لان تقريرهما على احرامهما يعطل عليه منافعهما التي يستحقها فلهما التحلل حينئذ فيخلق الرقيق وينوى التحلل وتحلل الزوجة الحرة بما يتحلل به المحصر فعلم أن احرامهما بغير اذنه صحيح فان لم يتحللا فله استيفاء منفعتيهما والا ثم عليهما وان احراما بانه فليس له تحليلهما سواء في ذلك الحج والعمرة وان فرضه الاصل في الحج في احرام الزوجة ولو اذن لها في العمرة فحجها فله تحليلهما بخلاف عكسه وليس له

مكان الاحصار عند الشافعي ويكون محله كناية عن ذبحه في مكان الاحصار كما في الجلالين (قوله بنيته) أي مع نية فالبناء بمعنى مع (قوله و بشرط ذبح) معطوف على قوله بنيته أي يحصل التحلل بذبح خلق مع نية التحلل ومع شرط ذبح من نحو مريض أي زيادة على النية أي لا يلزمه الا اذا شرطه كما قررره شيخنا (قوله وان أمكنه) أي نحو المريض أو المعذور من حيث هو الشامل للمحصر وهذا تقييد لقوله بذبح أي محله ان لم يمكنه الوقوف فان أمكنه أتى بالوقوف وبالتحلل المذكور (قوله أتى به قبل التحلل) أي ولا حكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام في وقت آخر شديد (قوله بذلك) أي بالخلق والنية وبالذبح ان شرطه (قوله بقية للدم) أي بالنقد الغالب ثم فان لم يكن به ذلك فاقرب البلاد اليه حج والبناء بمعنى بدل أو متعاقبة بمحذوف أي يشتري بقيمة (قوله ولو أحرم رقيق الخ) لما فرغ من الحصر العام شرع في الخاص فقل ولو أحرم الخ (قوله فلك أمره) أي أحدهما لان العطف بار (قوله صحيح) أي مع الحرمة في الرقيق دون الزوجة في الفرض بخلاف التفرز (قوله فله تحليلهما) لطول الزمن وقوله بخلاف عكسه أي لقلة الزمن (قوله بل له حبسهما) أي منعهما للخروج للحج بعد الاحرام وعبارة الروض وشرحه فرع له حبس المعتدة عن الخروج اذا أحرمت وهي معتدة وان خشيت الفوات أو أحرمت باذنه لسبق وجوب العدة ولا تحليلها الا ان راجعها فله تحليلها اذا أحرمت بغير اذنه فاذا انتقضت عدتها ولم يراجعها مضت في الحج فان أدركته فذاك والا فلها حكم من فاته الحج (قوله ويقع نسكه في نوبته) بأن تكون نوبته تسع جميع نسكه شرح م (قوله على الغالب) أي الغالب أنه لا مهابة (قوله ولا إعادة على محصر) أي سواء كان المحصر عاما أو خاصا كالمريض والزوجة والشرذمة زى فان قلت هـ لا وجب القضاء قياسا على الفوات قلت لان المحصر أذن له الشارع في الخروج من العبادة فكان حجه غير واجب الاتمام فلا يجب تداركه بخلاف الفوات شوبرى والمراد بالمحصر المتطوع كما قاله ع ش أخذنا ما بعده وهو قوله فان كان نسكه الخ والظاهر أن المراد لا إعادة عليه مطلقا بالنسبة لحجة الاحصار ثم ينظر لحاله قبل الاحصار كما أشار اليه بقوله فان كان نسكه الخ كما يؤخذ من قل على الجلال (قوله لعدم وروده) أي ما ذكر من الاعادة (قوله نعم الخ) في الاستدراك نظر لانه في الاولى لا يقال له محصر لان الاحصار هو المنع من جميع الطرق وعلة وجوب الاعادة في الاولى انه في الحقيقة لم يحصر وعليه في الثانية انه نسب الى تقصير (قوله مساويا) سيأتي محترزه ومحترز قوله غير متوقع في قوله فان نشأ عنه الخ فكان الاظهر جمعهما في محل واحد كما قررره شيخنا (قوله للاول) أي الذي حصر فيه (قوله ففاته الحج) راجع للثنين (قوله فعليه الاعادة) عال في شرح البهجة الاولى بانه فوات محض والثانية بشدة تقريظه شوبرى قوله محض أي غير ناشئ عن احصار فكانه لم يحصر (قوله فان كان نسكه) أي الذي أحصر عن انعامه (قوله من سني الامم) بيا سا كنة مخففة والنون محذوفة للاضافة (قوله والنذر) أي

تحليل رجعية ولا بآئن بل له حبسهما للعدة والمبعض كالرفيق الا أن تكون مهابة أو يقع نسكه في نوبته فليس للسيد تحليله فاطلاقهم أنه كالرفيق جرى على الغالب (ولا إعادة على محصر) تحلل لعدم وروده ولان الفوات نشأ عن الاحصار الذي لا صنع له فيه نعم ان سلك طريقا آخر مساويا للاول أو صابرا حرامه غير متوقع زوال الاحصار ففاته الوقوف فعليه الاعادة (فان كان) نسكه (فرضا في ذمته ان استقر) عليه كحجة الاسلام بعد السنة الاولى من سني الامكان وكالا إعادة والنذر كما لو شرع في صلاة فرض ولم يمتها بقي في ذمته (والا) أي وان لم يستقر

كحجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان (اعتبرت استطاعته بعد) أي بعد زوال الحصر ان وجدت وجب الاقلا (وعلى من فاته وقوف) بعرفة (تحلل) لان استدامة (١٦٤) الاحرام كابتدائه وابتدائه حيث لا يجوز ذكرك وجوب التحلل من زيادتي

ويحصل (بعمل عمرة) بأن يطوف ويسعى ان لم يكن سعى بعد طواف قدوم ويحلق فان لم يمكنه عمل عمرة تحلل مما صر في المحصر (و) عليه (دم) وتقدم أنه كعدم التمتع (واعادة) فورا للحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كافي الافساد والاصل في ذلك ما رواه مالك في موطنه باسناد صحيح ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحرف هديه فقال يا امير المؤمنين اخطأنا العدو كنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا فغن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم واشتبه ذلك في الصحابة ولم ينكروه وانما تجب الاعادة في فوات لم ينشأ عن حصر فان نشأ عنه بأن حصر فسلك طريقا آخر أطول أو أصعب من

حيث استقر في ذمته بأن يذره في سنة معينة وفوته فيها مع الامكان أو أطلق ومضى زمن يمكن فيه النسك والافلاحي عليه ع ش على مر (قوله كحجة الاسلام في السنة الاولى) ويكندر غير معين سم (قوله أي بعد زوال الحصر) قال شيخنا وهذا يفيد أن الاستطاعة في زمن الاحصار ولو خاصا غير معتبرة فراجع به (قوله وابتدائه) أي من هذا المحرم أو ابتداءه حجا س ل وحيث قد فوله لا يجوز أي لما فيه من ادخال حج على حج أو لما فيه من التلاعب فادفع بكلام س ل الاعتراض على قول الشارح لا يجوز لانه تقدم أنه يجوز الاحرام بالحج في غير أشهره وينعقد عمرة وحاصل الجواب أن المعنى أن ابتداءه حيث لا يجوز لهذا المحرم أو ابتداءه حجا فلا ينافي أنه يجوز لشخص آخر أن يحرم بالحج في هذا الوقت وينعقد عمرة كما قرر مشيخنا (قوله لا يجوز) أي لبقاء بعض الاعمال عليه حل (قوله بعمل عمرة) ولو من غير نية لكن نية التحلل على الوجه اه زى ولا يجزئه عن عمرة الاسلام ولو كان قارنا حل (قوله ان لم يكن سعى) فان كان سعى لم يعمده شرح مر (قوله وعليه دم) أي ان كان حرا فان كان رقيقا فواجبه الصوم أي صوم العشرة ويدخل وقت وجوبه بالدخول في حجة لقضاء وجوازه بدخول وقت الاحرام بها من قابل وان لم يحرم على الاعتماد وان مشى بعضهم على أنه لا يجزئه ذبحه الا بعد الاحرام بالقضاء شيخنا (قوله في ذلك) أي في فواته ومن فاته وقوف تحلل الخ (قوله اخطأنا العدو) بفتح العين المهملة وتشديد الدال أي اعد في أيام الشهر وضمير المتكلم اما هبار بن عظيمه نفسه أو له ولا محابة وهذا أظهر وهبار بتشديد الهمزة قل فوجوب القضاء عليهم تخطئهم في الحساب فهم مقصرون فلا يرد ما يقال انه تقدم أنهم لو وقفوا العائثر غلطا أجزأهم لانه محمول على غير هذا أو وجوب القضاء لقلتهم كما يدل عليه سؤاله لعمري (قوله واسعوا بين الصفا والمروة) لعل عمر علم أنهم لم يكونوا ساعوا بعد طواف القدوم أو أنهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلا بر (قوله وانحروا هديا) أي ولينحرك كل منكم هديا والتقييد بكونه معهم لا مفهوم له (قوله ان كان معكم) أي حقيقة أو حكما بأن كان معهم ما يشترونه به وقوله ثم احلقوا أو قصروا أي من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقصّر قل (قوله فحجوا) فيه افادة الفورية في القضاء حيث عبر بالقضاء في فحجوا وقيد العام بالقابل بر (قوله وأهدوا) بقطع الهمزة يقال أهدى له واليه مختار (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) أي حج القضاء أي بعد الاحرام حج فلا يصح تقديم صومها عليه سم على حج (قوله ولينكروه) أي فكان اجاعا سكوتيا قوله أن حصر فسلك الخ) هذا مفهوم الاستدراك الذي ذكره أو لا بقوله نعم ان سلك طريقا آخر مساويا الخ وعليه فكان الاولى أن يذكره عقبه فعلم من الاستدراك استقدم وما ذكره هنا أن الفوات اذا نشأ من حصر ففيه تفصيل تارة تجب معه الاعادة وأشار اليه بالاستدراك المتقدم وتارة لا تجب معه وهو ما أشار اليه هنا ع ش (قوله أطول أو أصعب) أي وقد ألجأ نحو العدو الى سلوكه اه حج (قوله مطلقا) أي حصر غير مقيد بمصاهرة أو غيرها ع ش وقيل في تفسيره اطلاق أي من جميع الطرق والله أعلم

﴿ كتاب البيع ﴾ (درس)

أفرد لان المراد به نوع من أنواع البيوع وهو بيع الاعيان لانه أفرد السلم بكتاب أيضا وحيث يذبط

الاول وأصاب الاحرام متوقعا زوال الحصر ففاته وتحلل بعمل عمرة فلا إعادة عليه كافي الموضة كأصلها لانه بذل ما في وسعه كمن أحصر مطلقا والله أعلم

﴿ كتاب البيع ﴾

اللفظ المعنى المراد وقيل انما أفردته لانه مصدر في الاصل انتهى حلي وقوله في الاصل أى وان كان الآن مستعملا في العقد المركب وفيه أنه مصدر أيضا (قوله يطلق البيع) أى البيع الصادق بقسم الشراء وبالعقد المركب لا المركب فقط وهذه حكمة الاظهار في مقام الاضمار كما قاله عن وعبرة ع ش يعلق البيع أى شرعا وأعاد الاسم الظاهر مع كون المقام يقتضى الاضمار لينبه على أن المراد بالمعنى الترجمة غير المقدم الى ما أتى من أنه يطلق على قسم الشراء وعلى العقد المركب وذلك لان المراد به في الترجمة هو العقد المركب من الايجاب والقبول دون المعنى الاعم (قوله على قسم الشراء) قسم الشيء ما كان مباحثا له واندرج معه تحت أصل كل واحد عليه فالمراد بالأصل هنا تصرف له دخل في نقل الملك بالثمن على الوجه الآتي وهو شامل لكل من الشراء وقسمه اذ يقال الشراء تصرف له دخل في حصول الملك وكذا البيع ذكره ع ش وعبارته الى مر وقد يطق على الالفة وأو الملك الناشئ عن العقد كما في قوله فسخت البيع اذ العقد الواقع لا يمكن فسخه واما المراد فسخ ما ترتب عليه حج سم ويستفاد من كلام الشارح اطلاقات ثلاثة على التملك وعلى لعقد وعلى مطلق مقابلة شيء بشئ ويطلق أيضا على الشراء الذى هو التملك كما في المختار وعبارته باع الشيء اشتراه فهو من الاضداد كما أن الشراء يطلق على البيع قال تعالى وشروه ثمن أى باعوه فيكون له على هذا اطلاقات ستة (قوله عليك ثمن) التملك دخول الملك في يد المشتري وهو لا يحصل بمجرد الايجاب من البائع بل بقبول المشتري فاعل المراد بالتملك ما يحصل به النقل من جانب البائع كما قاله ع ش وقرره شيخنا ح ف مانصه قوله تملك ثمن كقولك باع فلان فرسه لى أى ملكها له واعترض بأن التملك فيه تملك لثمن والتملك فيه تملك لثمن فكل منهما مشتمل على التملك والتملك فلم ذكر التملك في الاول والتملك في الثانى وأجيب بأن المقصود انما هو الاعيان المبيعة والثمن وسيلة فلم ينظر اليه (قوله على وجه مخصوص) يرد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له اذ التملك بالثمن لا يكون الا ببيع والجواب أنه لبيان الواقع لا للاحتراز وأنه استعمل الثمن في مطلق العوض فيكون احتراز عن غيره من نحو الاجارة ع ش على مر (قوله والشراء) بالمد والقصير كما في المختار ويطلق الشراء على البيع كما في قوله تعالى وشروه ثمن وقال مر لفظ كل يطق على الآخر وتقدم ذلك (قوله وعلى العقد المركب منهما) أى التملك والتملك حل والمراد من دالهما لانهما من المعاني (قوله وهو لغة) أى البيع بمعنى العقد المركب منهما وما بمعنى قسم الشراء فليس له معنى في اللغة حره حل والظاهر انه راجع لمطلق البيع (قوله مقابلة شيء بشئ) أى بما يقصده التبادل لا نحو سلام بسلام وقيام بقيام ونحوه كما قاله الباقينى وان جرى في ندر يبه على الاطلاق قاله الشيخ انتهى شورى وهذا أعنى قوله بما يقصده لتبادل هو معنى قول بعضهم على وجه المعارضة وقال بعضهم الاولى تمام المعنى اللغوى على اطلاقه لان الفقهاء لا دخل لهم في تقييد كلام اللغويين (قوله وشرعا مقابلة الخ) فيه مسامحة اذ العقد ليس نفس المقابلة لكنه يستلزمها ولذلك عبر مر بقوله وشرعا عقد يتضمن الخ ويمكن ان يجاب بأن التقدير ذو مقابلة على حذف مضاف شيخنا وهذا في المعنى مكرر مع قوله وعلى العقد الخ ولا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص كأن يقول رفعت يدي عن هذا الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد كما في الزول عن الوظائف انتهى مر (قوله والاصل فيه) أى في حكمه الاصلى وهو الاباحة كثر العقود (قوله أى لكسب أطيب) أى أى أنواع الكسب أطيب أى أحسن وأفضل لان الحرف من فروض الكفايات فالتفاضل انما هو في فروض الكفايات لا في المباحات كما هو في بعضها حيث اعترض بأن التفاضل لا يكون في المباحات قال لكسب بالمعنى المصدري بدليل قوله عمل الرجل الخ وانما قدر المضاف لان أيا لا تضاف لمفرد

يطلق البيع على قسم الشراء وهو تملك ثمن على وجه مخصوص والشراء تملك بذلك وعلى العقد المركب منهما وهو المراد بالترجمة وهو لغة مقابلة شيء بشئ وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبرنا بغير مسئلة النبي صلى الله عليه وسلم أى الكسب أطيب فقال

(قوله ستة) واحد لغوى وخمسة شرعية (قوله رجه الله بذلك) أى الثمن بوصفه وهو على وجه مخصوص أو ان الباء بمعنى مع أى تملك مع ذلك اذ كور فسقط ما قبل الاول الى أن يزيد بعد ذلك كذلك أى على وجه مخصوص اه شورى (قوله يرد عليه أن هذا القيد الخ) ولا يرد هذا الاعلى كون المراد بالتملك حصول الملك في يد المشتري

(قوله رجه الله وأحل الله البيع) هذا عام مخصوص فيستثنى منه البيوع المنهى عنها اه عطا (قوله قال لكسب الخ) ليس تقريرا على الاعراض

معرف الا اذا تكررت أو نويت الاجزاء قال ابن مالك

ولا تضاف للمرد معرف * أيا وان كررتها فاضف

أوتنوا الاجزاء * والانواع المقدرة هنا كالاجزاء وقال شيخنا أي أي طرق الكسب أطيب أي أحسن
وانما قدر المضاف لاجل قوله عمل الرجل بيده والكسب بمعنى المكسوب (قوله عمل الرجل بيده)
وهو الصناعة وقيل يشمل الزراعة وحينئذ لا يوجد مفضل عليه فالاولى قصر ذلك على الصناعة
ويستفاد فضاها من التقديم على التجارة حل (قوله بيده) جرى على الغالب فلامفهو به (قوله وكل
بيع مبرور) وهو التجارة وهذا يفيد أن كلام من الصناعة والتجارة أفضل من الزراعة وأنه لا تفاضل
بين الصناعة والتجارة إلا أن المعتمد تقديم الصناعة على التجارة والحاصل أن كلا منهما أي الثلاثة
ذهب جمع إلى أفضليته على باقيها وذكر الماوردي أن تفضيل لتجارة أشبه مذهب الشافعي واختار
النووي القول بأفضلية الزراعة لعموم نفعها وينبغي أن يكون ممن يكتسب بالتجارة من له من يتجر
له ومن يكتسب بالصناعة من له صناعات تحت يده وهو لا يباشر ومن يكتسب بالزراعة من له من يزرع له
وهو لا يباشر فليحرج حل وعبرة غش أفضل الكسب الزراعة أي بعد اغنيمة ثم لصناعة ثم
التجارة أي لما في الزراعة من مزيد التوكل ونفع الطيور وغيرها وهذا الترتيب هو المعتمد كما قرره
شيخنا ح ف (قوله أي لا غش الخ) الغش تدليس يرجع إلى ذات المبيع كأن يجعد شعر الجارية
ويحمر وجهها والخيانة أعم لانها تدليس في ذاته أو في صفته أو في أمر خارج كأن يصفه بصفات كاذبا
وكان يذكره ثمنا كاذبا فهو من عطف العام على الخاص وقيل تفسيره كما قرر شيخنا وقوله فيه
أي في لبيع بمعنى المبيع أو الثمن لان الثمن يكون فيه غش أيضا في كلامه استخدام حيث ذكر البيع
بمعنى العقد وأعاد عليه الضمير بمعنى المبيع أو الثمن فتأمل شيخنا (قوله أركانه) أي الامور التي
لا بد منها ليتحقق العقد في الخارج ونسبة العاقد ركننا أمرا اصطلاحيا والافليس جزأ من ماهية
البيع التي توجد في الخارج التي هي العقد وانما أجزاء الصيغة واللفظ الدال على العقود عليه فهذا
الاعتبار كان العقود عليه ركننا حقيقيا أي جزأ من الماهية الخارجية التي هي العقد فكان ركننا
باعتبار أنه يذكر في العقد تأمل (قوله كما في المجموع) راجع لقوله أركانه أي انما سميتها أركانا
وخالف كلامه هنا حيث سماها شرط واطابا بالصيغة في المجموع فلا يتوهم رجوعه لقوله ثلاثة اذ
لا خلاف في ذلك (قوله وهي في الحقيقة ستة) وانما ردها لثلاثة اختصارا وهكذا يفعل في كل موضع
اشترك فيه الموجب والقابل في الشروط المعبرة فيهما كما هنا بخلاف ما لو اختلفت الشروط كما في
القرض فإنه يشترط في المقرض أهلية التبرع فلا يصح من المحجور عليه بفلس وفي المقرض أهلية
المعاملة فيصح اقتراض المفلس فيفصل الاركان ولا يجملها كما قال ثم أركانه مقرض ومقرض الخ ع ش
(قوله ولو كناية) أي فانها كافية في حصول الصيغة وأتى بذلك للخلاف في الكناية أي ولو من
سكران متعذران أقر بالنية خلافا لابن الرفعة كما في البرماوى (قوله وسماها) أي الاركان (قوله
وكلام الاصل يعيل اليه) يجاب بأن مراده بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن شرح مر (قوله فانه
صرح بشرطية الصيغة) عبارته شرطه الايجاب والقبول وقوله وسكت عن الآخرين أي عن تسميتهما
شرطين أو ركنين أي ولا قائل بالفرق حل وقد يفرق بأن المعاطاة يبيع عند مالك ولا صيغة فيها
(قوله التي هي الاصل) وجه الاصلة توقف وصف البائع بكونه بائعا والمشتري بكونه مشتريا على
وجودها حل (قوله وسكت عن الآخرين) أي فتفهم شرطيتهما بالاولى لانه اذا كان الاصل شرطا
وليس بركن كان غيره كذلك بالاولى ويمكن أن يكون مراده بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن شرح

عمل الرجل بيده وكل بيع
مبرور أي لا غش فيه ولا
خيانة رواه الحاكم وصححه
(أركانه) كما في المجموع
ثلاثة وهي في الحقيقة ستة
(عقد) بائع ومشتري
(ومعقود عليه) ثمن وثمرته
(وصيغة ولو كناية) وسماها
الرافعي شروطا وكلام
الاصل يعيل اليه فانه صرح
بشرطية الصيغة التي هي
الاصل وسكت عن
الآخرين

(قوله فهذا الاعتبار
الخ) هذاتأني في العاقد
ايضا لانه لا بد من لفظ
يدل عليه كضمير بعت
واشتريته فعلى هذا يكون
العاقد ركننا حقيقيا فينا في
أول كلامه ثم ظهر لكلام
المحشى وجه تخصيص وهو
ان العاقد لا يشترط لفظ
يدل عليه لان من جملة صيغ
البيع التي ذكرها الرملى
هذا مبيع منك (قوله ان أقر
بالنية) أي ولو حال سكره
(قوله ولا صيغة فيها) أي
وأما الآخرين فلا بد منهما
عند الجميع أي فربما كانا
ركنين والصيغة شرط

مر (قوله والصيغة) لم يضمن لثلاثتهم أن الضمير راجع للكناية ومن الصيغ التي أشار إليها بالكاف لفظ التعويض والمصارفة أي في النقد كقوله صار فتك ذا بكذا والتولية والاشراك كما سيأتي مر وفي شرح الروض وأشار بكاف الخطاب في صيغ الإيجاب إلى اعتبار الخطاب فيه واستناده لجملة المخاطب فلا يكفي بعث يدك انتهى أي ولو أراد التعبير بها عن الجملة مجازاً كما نقل عن الاسنوي ومثله ضمير الخطاب الإشارة والنعت ولو قال بعث نفسك وأراد الذات صح ولا يصح إضافته للجزء ولو كان لا يبقى بدونه والمعتمد أنه يصح إضافته للجزء إذا أراد به الكل ولو كان يعيّن بدونه (فرع) لو قال بعثك هذا بكذا فقال المشتري نعم أو قال المشتري اشتريت منك هذا بكذا فقال البائع نعم صح كما ذكره في الروضة في كتاب النكاح خلافاً للشارح في شرح البهجة حل وقوله فالصرح بكعتك وكذا وهبتك صريح هنا مع ذكر الثمن ومحل صراحته في الهبة عند عدم ذكر الثمن مر ويستثنى من اعتبار الخطاب بيع متولى الطرفين وكذا قوله نعم (قوله دلالة ظاهرة) أي ولو بواسطة ذكر العوض في الكناية غاية الأمر أن دلالة الصريح أقوى حل بخلاف ما لا يدل دلالة ظاهرة كملكك وجعلته لك من غير ذكر عوض فلا يكفي بل لا بد من ذكر العوض كما أشاره الشارح بقوله كذا بكذا قيل لا حاجة لقوله دلالة ظاهرة مع قوله السابق لأن السابق هو الذي يكون بشمن ودلالته ظاهرة وإيجاب بأنه ذكر للإيضاح (قوله بكعتك) يشير إلى شرطين في الصيغة وهما الخطاب ووقوعه على جملة المخاطب وأشار الشارح إلى ثالث وهو أن المبتدئ لا بد أن يذكر الثمن والمثمن بقوله كذا بكذا وبقي رابع وهو قصد اللفظ لمعناه كما في نظيره من الطلاق فلو سبق لسانه إليه أو قصده لاعتناه كلفظ أعجمي به من غير معرفة مدلوله لم ينعقد ويجري ذلك في سائر العقود فهذه الشروط الأربعة تضم التسعة الآتية في المتن والشارح تصير جملة الشروط ثلاثة عشر قال حجج وظاهر أنه يغتفر من العامى فتح التاء في التكلم وضمه في التخاطب لأنه لا يفرق بينهما ومثل ذلك إبدال الكاف ألفاً ونحوه سم وظاهره ولومع القدرة على الكاف من العامى ومفهومه أنه لا يكفي سهام من غير العامى وظاهر أن محله حيث قدر على لفظ الكاف ع ش على مر (قوله وملكك) أي وهبتك كذا بكذا وكونهما صريحين في الهبة إنما هو عند عدم ذكر الثمن (فرع) لو أتى بالمضارع في الإيجاب كأبيعك أو في القبول كأقبل صح لكنه كناية سم وقوله صح لكنه كناية فإني العباب من عدم صحة البيع بصيغة الاستقبال محمول على نفي الصراحة كما يشعر به تعليلهم باحتمال الوعد وإنشاء وبدل على كونه كناية قول الباقي لو قال لا مرأته طلق نفسك على كذا فقال أطلق عليه كان كناية انتهى فليكن هذا كذلك أفاده بعض الفضلاء (قوله واشترمني) هو استقبال أي طلب القبول قائم مقام الإيجاب حل (قوله كذا بكذا) صوابه كذا بكذا إذا لم يحل للكاف (قوله ولومع ان شئت) أي بشروط أربعة فإن تخلف واحد منها بطل العقد وهي أن يذكرها المبتدئ وأن يخاطب بها مفرداً وأن يفتح التاء إذا كان نحو يا أو أن يؤخرها عن صيغته سواء كانت إيجاباً أو قبولاً حل (قوله وان تقدم على الإيجاب) المعتمد عدم الصحة حيثئذ والفرق بينه وبين تأخرها أن في تقديم المشيئة تعليق أصل البيع وفي تأخيرها تعليق تمامه فاغتفر زى ويجاب عن الشارح بأن قوله وان تقدم عن الإيجاب أي والحال أن القبول متقدم بأن قال المشتري اشتريت منك ان شئت فقال بعثك وحيثئذ يصدق عليه أنه تقدم على الإيجاب شيئاً عز زى (قوله وكجعلته) أي بالكاف إشارة إلى الفرق بين الصريح والكناية شوبرى ومن الكناية خذه أو تسلمه أو بارك الله لك فيه شرح مر (قوله ناو يا البيع) وان قارنت التية جزءاً من الصيغة على المعتمد عند مر خلافاً لزيد القائل بأنه لا بد أن تقترب جميع اللفظ وتبع بعض نسخ مر الغير

والصيغة (إيجاب) وهو ما يدل على التملك السابق دلالة ظاهرة (بكعتك وملكك واشترمني) كذا بكذا ولومع ان شئت وان تقدم على الإيجاب (وكجعلته لك بكذا) ناو يا البيع (وقبول) وهو ما يدل على التملك السابق

(قوله والمصارفة) ولو قال ملكك هذا الدرهم بمثله فهل بعد بيعه أو قرضاً كما في خذه بمثله محل نظر عميره سم (قوله فلا يكفي بعث يدك) وكذا بعث موكلك وانما تعين اسناد النكاح للموكل لسفارة الوكيل (قوله بعثك هذا بكذا) فلا بد من ربطها بالمشتري فخرج ما لو قال بعث هذا بكذا وأجابه بنعم فقال اشتريت فلا يصح لعدم ربط بعث به اه مر فلو نوى به المشتري فهل يصح فيه نظر (قوله فقال المشتري نعم) ولفظ نعم من الصريح اه قويسني أي ان أتى المتوسط بصريح وكذا لو كانت من أحدهما ان أتى الآخر بصريح والا فكناية اه مر سم

كذلك (كاشترت وتعلكت وقلت وان تقدم) على الايجاب (كعني بكذا) لان البيع منوط بالرضا لخبر ابن حبان في صحيحه انما البيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ فلا بيع بمعاطاة ويرد كل ما أخذ بهما وبذلك ان تنف وقيل ينقدها في كل ما بعده بيعا كخبر ولحم بخلاف غيره كالذواب والعقار واختاره النووي والتصريح اشترى من زياتي ويستثنى من صحته بالكناية بيع الوكيل المشروط عليه الاشهاد فيه فلا يصح بها لان الشهود لا يطعون على النية فان توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده

(قوله رحمه الله وقلت) أي وان لم يقل البيع بخلاف النكاح لا بد أن يقول فيه قلت نكاحها كما سيأتي احتياطاً للابضاع اهـ شرح البهجة أما اذا تأخر القبول فلا يبعد اشتراط قصد الجواب من المشتري وعن الرواية في البحر لو قال لم أقصد بشتريت جوابك فالظاهر القبول كما في الخلع ويحتمل خلافه والفرق انه لا ينفرد بالبيع وينفرد بالطلاق اهـ شرح البهجة

المعتمدة ح ف (قوله كذلك) أي لالة ظهرة بخلاف غير الظاهرة كأن قال تملكته فقط فانه يحتمل الشراء والهبة وغيرهما (قوله وقلت) لم يقل كذا بكذا ففيه إشارة الى أن كلا من الثمن والمبيع يكتفى بذكره في جانب البادئ فالتمن كأصله لم يأتيا بصيغة كافية حل وعبرة حجج وليد كالمبتدئ الثمن اهـ والمراد بالتمن ما يشمل الثمن قال سم فان لم يذكره لم يصح الا أن يذكره الآخر (قوله كعني) هذا استيجاب أي طلب الايجاب قائم مقام القبول وصح جعله من أفراد له صدق تعريفه عليه أي مع صيغة الأمر بخلاف صيغة الاستفهام الملقوظ به أو المقدر نحو أبيعني أو تبيعني حل (قوله لان البيع) علة لخدوف تقديره وانما اعتبرت الصيغة في البيع لان البيع الخ كما أشار اليه ع ش (قوله انما البيع عن تراض) أي صادر عن تراض (قوله من اللفظ) أو ما في معناه من الكتابة وإشارة الآخر حل (قوله لا بيع) اعطاة تفريع على الصيغة وفرع عليه ادون غيرها للخلاف فيها والمعاطاة أن بتراضيا ثمن ولو مع السلوت منهما حج وهي من الصغار على الرجح لجريان الخلاف فيها وكذا كل بيع فاسد ولو وقع بيع المعاطاة بين شافعي ومالكي حرم على المالكي لاعتقاده الشافعي على معصية كافي ع ش ويجب على الشافعي الرد دون المالكي فاذا رد الشافعي أتى فيه الظفر ولو بغير جنس حقه أو رفع الأمر للحاكم كما قرره شيخنا ح ف (قوله ويرد كل) ظاهره وان لم يطالب به ولا مطالبة به في الآخرة اطيح بنفس واختلاف العلماء ومقتضى كونه مضمونا أي ضمان الغصوب أن ضمن بأقصى القيم لا بالبدل الآن قال المراد بالبدل المثل في المثل وأقصى القيم في المتقوم حل والذي في ع ش على مر تقلا عن سم أنه يضمن ضمان الغصوب ومثله كل بيع فاسد وعبرة تشرح مر وعلى الاصح لا مطالبة بها في الآخرة من حيث انال بخلاف تعاطى العقد لفساد الموجد له مكفرو صرح مر في يوم الناهي بعد قول المنهاج ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصله البائع الخ بأن المبيع مباعاً فاسداً له الاجرة لانه مخاطب برده في كل لحظة (قوله وقيل ينقدها) عبارة تشرح مر واختار المصنف كجمع انعقاده بها في كل ما بعده الناس يباع وآخرون في كل محقر كغيف أما الاستجرار من بيع فباطل اتفاقاً أي من الشافعية أي حيث لم يقدر الثمن كل مرة على أن اغرالى ساع فيه أي في الاستجرار أيضاً بناء على جواز المعاطاة انتهى وقوله حيث لم يقدر الثمن أي ولم يكن مقداره معلوماً للمتعاقدين باعتبار العادة في بيع مثله فيما يظهر فلو قدر من صيغة عقد كن من المعاطاة المختلف فيها كافي ع ش مر (قوله واختاره النووي) أي من حيث الدليل وأما من حيث المذهب فمختاره عدم الانعقاد كما قرره شيخنا (قوله ويستثنى من صحته) أي لبيع بالكناية بيع الوكيل وكذا اشراؤه (قوله المشروط عليه الاشهاد فيه) أي صريحاً بأن صرح له بشرط ذلك أي جى له بما هو صريح في الاشتراط بأن قيل له مع شرط أن تشهد أو على أن تشهد فان قيل له وتشهد لم يكن مشروطاً حل (قوله لان الشهود) الأولى التعليل بالاحتياط لان ذكر العوض قرينة على النية فيطلع الشهود عليها حل بزيادة (قوله فان توفرت) أي اجتمعت أدلت وقوله عاياه أي على البيع أي على ارادته حل (قوله القرائن) كذا كراخيروا وصف المبيع والاقباض والمراد جنسها الصادق بواحدة أي قامت قرينة على أنه أراد بلفظ الكناية المذكور البيع والمراد زيادة على ذكر العوض ان قلنا ان ذكر العوض ليس من مسمى صيغة الكناية وهو الواجب حل وع ش وهذا أي قوله فان توفرت الخ مقابل لخدوف تقديره هذا ان لم تقم قرينة على ارادته وقوله قال الغزالي تخفيف الزاي وتشديدها كفي شرح الشفاء فالاول نسبة ان غزلة قرية من قرى طوس بالحجم والذ في أي التشديد لان أباه كان بفزل الصوف وبيع في قرية من قرى طوس فذهب الى أبيه بصيغة المبالغة لانه كان كثير الغزل

مجلسه ما دام في مجلس
القبول ويمتد خيار
الكتاب الى انقطاع خيار
المكتوب اليه فلو كتب
الى حاضر فوجهان المختار
منهما تبعاً للسبكي الصحة
واعتماد الصيغة جار حتى
في بيع متولى الطرفين
كبيع ماله في طفله وفي البيع
الضمني لكن تقديره
كأن قال أعتق عبدك
عني بكذا ففعل فإنه يعتق
عن الطالب ويلزمه العوض
كإسباني في الكفارة
فكأنه قال بعنيه وأعتقه
عني وقد أجابه (وشرط
فيهما) أي في الإيجاب
والقبول ولو بكتابة أو
إشارة أخرى كإسباني
حكمها في كتاب الطلاق
(أن لا يتخلاها)

(قوله رحمه الله كبيع ماله
من طفله) أو بيع مال طفله
من نفسه أو باع من طفله
لطفله وكالطفل المجنون
ومن بلغ سفهاً والافوليه
الحاكم اه شرح بهجة
أي فلا يتولى الأب الطرفين
ولو أقامه الحاكم فيما ولا
الحاكم الطرفين إلا ان
كان أباً أو جداً اه شوبري
(قوله رحمه الله كأن قال
أعتق الخ) وكذا لو تقدم
لفظ البائع كأن قال أعتقت

(قوله ولو كتب الى غائب) أي عن مجلس العقد وعبارة مخرج مر والكتابة لا على ماء أو هواء ككتابة
فينعقد بهامع النية ولو لحاضر كإرجاءه لسبكي وغيره فليقبل فوراً عند علمه ويمتد خيارهما لانقضاء
مجلس قبوله (قوله يبيع أو غيره) ذكر الغير استطراداً لان الكلام في البيع ع ش (قوله قبول
المكتوب اليه) أي فلو أنكم بكم بكذا أم أجني ضرر حل (قوله على الكتاب) أي على صيغة البيع
التي في الكتاب لأنها المعبرة وإن لم يقف على باقي الكتاب كما قرر شيخنا (قوله ويمتد خيار مجلسه)
أي المكتوب اليه ما دام في مجلس القبول أي ما لم يختزلزمه والانقطاع خياره ادخيار المجلس ينقطع
بالمفارقة والالزام كإسباني وقوله الى انقطاع الخ تقتضي هذه العبارة شيئين الأول أن الكاتب لو
فارق مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب اليه أو أُلزم البيع لم ينقطع خياره وليس كذلك بل ينقطع
والثاني أن المكتوب اليه لو أُلزم العقد وفارق مجلسه والكتاب باق في مجلسه الذي كان فيه عند قبول
المكتوب اليه انقطع خيار الكتاب والمعتد فيهما عدم الانقطاع بل لا ينقطع خيار كل منهما إلا بالزوم
العقد ومفارقتة مجلس نفسه ومجلس المكتوب اليه هو الذي قبل فيه ومجلس الكتاب هو الذي كان
فيه عند قبول المكتوب اليه وأوله من حين قبول المكتوب اليه لان البيع لا يوجد إلا حينئذ شيخنا
وسم ويعلم ذلك بالأخبار (قوله ويمتد خيار الكتاب الخ) مثله في م ر وحج ولكن نقول بعض
مشايخنا عن الشيخ الديوي أنه اعتمد أن خيار كل ينقطع بمفارقة مجلسه الذي وجد فيه القبول وقال زى
المعتد عدم امتداده به حج فالشيخ تابع له (قوله فلو كتب الى حاضر) أي في المجلس (قوله حتى
في بيع متولى الطرفين الخ) منه الام إذا كانت وصية فتقول بعته بكذا وقبلته له فالصيغة فيه محققة
لكن لا خطاب فيها فهذه الصورة مستثناة من اشتراط الخطاب كإسباني منه بيع المتوسط كقول
شخص للبائع بع هذا بكذا فيقول نعم أو بعته يقول لا لا اشتريت فيقول نعم أو اشتريت لان عقد
البيع بوجود الصيغة فلو كان الخطاب من أحدهما لا أثر لم يصح كما عتمده الوالد رحمه الله شرح
م ر (قوله من طفله) أي لطفله وهو مثلاً فلا يقال كان الأولي لمجوره والطفل الولد الصغير من الانسان
والدواب مصباح ع ش (قوله أعتق) وهل مثل العتق الوقف والصدقة كأن قال تصدق عني بشوبك
مثلاً أو وقف عني عبدك مثلاً المعتد عند شيخنا لا لشوف الشارع الى العتق وهل يأتي البيع
الضمني فيمن يعتق على المشتري أو لالان التقدير فرع لا مكان ومن يعتق عليه لا يمكنه الاتيان
بصيغة العتق حل بل يعتق بمجرد ملكه والمعتد لا يأتي (قوله ففعل) في الاتيان
بالفاء إشارة الى أنه يضر طول الفصل ومثله الكلام الاجنبي وهو ظاهر شوبري (قوله فكأنه قال
بعنيه) فان صرح بهذا لم يصح البيع ولا يعتق العبد كما في ع ش لاختلال الصيغة وعبارة ع ش بقى
مالو قال بعنيه وأعتقه عني بكذا فقال أعتقه عنك هل يعتق أو لافيه نظر والاقراب الثاني لعدم مطابقة
القبول للإيجاب (قوله ولو بكتابة) صنيعة يقتضي أن هذه الشروط معتبرة في الغائب أيضاً وهو كذلك
بأن لا يتخلل بين علم المشتري بالبيع وقبول كلام أجني الخ فالدفع قول بعضهم ان الشرطين الأولين
معتبران في الحاضر لافي الغائب وهو باطل لا قول كتابته بالبيع فافهم وحاصل ما انطوت عليه العبارة
أعني قوله ولو بكتابة تسع صور لان الإيجاب إما بالقول أو بكتابة أو إشارة ومثله القبول وثلاثة في مثاها
بتسعة (قوله كإسباني) الكاف بمعنى على أي هذا الاشتراط جار ومبني على ماسيائي من حكم
الإشارة وهو أنه ان فهمها كل أحد فصرحة أو الفطن وحده فكناية وعبارة المصنف هناك ويعتد
بإشارة أخرى لافي صلاة وشهادة وحنث فان فهمها كل أحد فصرحة وكناية (قوله أن لا يتخللها

(٢٢ - (بحري) - ثاني) عبيد عنك على كذا فقبل اه زى (قوله لان التقدير فرع الامكان) أي تقدير البيع
فرع امكان الاعتاق وهو يعتق بمجرد ملكه فلا يمكنه اعتاقه عنه فصيغة الاعتاق حينئذ باطلة فباعتقنته وهو البيع باطل اه شيخنا

كلام أجنبي عن العقد) بأن لم يكن من مقتضياته كقبض ورد بعيب ولا من مصالحه كشرط خيار
 واشهاد ورهن ولا من مستحباته كخطبة فلو قال المشتري بعد تقديم الإيجاب بسم الله والحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت صح وهذا إنما يأتي على طريقة الرافعي أما على ما
 صححه المصنف في باب النكاح فهو غير مستحب لكنه غير مضر كافي النكاح وقد يفرق بأن النكاح
 محتاط له أكثر فلا يلزم من عدم استعجابه ثم خروج من خلاف من أبطل به عدم استعجابه هذا
 شرح م قال شيخنا المراد بالتخلل ما ليس بعد تمام العقد فيشمل المقارن لاجدهما فلو تكلم
 المشتري بكلام أجنبي مقارن لإيجاب البائع أو عكسه بطل العقد قال ع ش ومعلوم أن ذلك في الحاضر
 أما لغائب فلا يضر تخلل الكلام من الكاتب ولا من المكتوب اليه قبل علمه بالكتاب وعبارة شرح
 م والعبرة في التخلل في الغائب بما يقع منه عقب علمه أو ظنه بوقوع البيع له اه وأما الحاضر فلا يضر
 تكلمه قبل علم الغائب ع ش على م ر (قوله كلام) وألحق به الإشارة من الآخر وليس من الأجنبي
 ذكر حدود المبيع وما يعرف به في العقد وإن طال وإن كانا عارفين به قبل العقد شوري (قوله من
 ير بدأن يتم العقد) اعتمد م ر أنه لا فرق بين من ير بدأن يتم العقد وغيره (قوله ولو يسيرا) انظر
 ولو سهوا وكتب بضالوا ولو فادوا هو محتمل أن أفهم قياسا على الصلاة وإن أمكن الفرق ومنه
 أي القياس يؤخذ أنه لا يضر هنا تخلل اليسير سهوا أو جهلا إن عذروا وهو متجه نعم لا يضر تخلل قد
 لأنها للتحقيق فليست بأجنبية شرح م ر شوري وعبارة حج لا يحقده اه قال بعضهم نحوها أنا
 كأن يقال وأنا قبلت كما يقع كثيرا فليحرر لكن قال ق ل وعبد البر يضر أنا والمراد بالعذر في قول
 م ر أن يكون من يخفى عليه ذلك وإن لم يكن قريب عهد بالسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء لأن
 هذا من الدقائق التي تخفى (قوله لأن فيه اعراضا) هذا التعليل قاصر على ما إذا كان المتأخر هو القابل
 فهو مناسب لقوله من ير بدالخ (قوله بأن فيه من جانب الزوج) أي إذا كان بادئا وكذا قوله ومن
 جانب الزوجة فقوله من جانب الزوج حال أي حالة كونه من جانب الزوج أي صادرا منه أولا ومبتدئا
 به وكذلك يقال فيما بعده ونص عبارته في باب الخلع متناوضا وشرحا وإذا بدأ الزوج بصيغة معاوضة
 كطلقتك بألف فمعاوضة لا خذه عوضا في مقابلة ما يخرج عنه من ملكه بشوب تعليق لتوقف وقوع الطلاق
 فيه على القبول فله رجوع قبل قبوطه انظر الجهة للمعاوضة إلى أن قال أو بدأت أي الزوجة بطلب طلاق
 كطلقتي بكذا أو أن طقتني فلك على كذا فأجابها الزوج فمعاوضة من جانبها الملكها للبضع بعوض
 بشوب جعالة لأن مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجعالة فلها رجوع قبله
 أي قبل جوابه لأن ذلك حكم المعاوضات والجعالات (قوله محتمل للجعالة) أي جهالة العوض وإذا
 كان كذلك فيغتفر فيه التخلل بكلام يسير (قوله وهذا) أي قوله كلام أجنبي ووجه جعل هذه
 الصورة أي الكلام اليسير من زيادته مع عدم ذكرها في المتن أن إطلاق الكلام يشملها ع ش
 (قوله بخلاف اليسير) شامل لما لو قصد به القطع وجزم به زى وعليه فيفرق بينه وبين ما لو سكت
 يسير في الفاتحة بقصد القطع بأن القراءة عبادة محضة فضيق فيها ما لم يضيق في غيرها وفي م ر خلاف
 ما قاله زى ع ش (قوله وأن لا يتغير الأول) أي اللفظ الأول فإن تغير كأن قال بعثك هذا بخمسمائة
 بل بألف لم يصح ما لم يأت ثانيا بتمام الصيغة فإن أتى بتمامها كأن قال بعثك بخمسمائة بعثك بألف فقبل
 صح بالألف وقال شيخنا قوله وأن لا يتغير الأول أي لفظ المبتدئ من العاقدين وإن كان هو القابل
 فإن تغير ذاتا بأن قال بعثك ذا العبد ثم أضرب عنه وقال بل هذه الامة أو صفة كأن قال بعثك هذا
 بكذا حالا بل مؤجلا أو بعنى هذا بكذا حالا بل مؤجلا لم يصح وعبارة شرح م ر وأن لا يتغير شيئا مما تلفظ

(كلام أجنبي) عن العقد من
 ير بدأن يتم العقد ولو يسيرا
 لأن فيه اعراضا عن القبول
 بخلاف اليسير في الخلع
 ويفرق بأن فيه من جانب
 الزوج شائبة تعليق ومن
 جانب الزوجة شائبة جعالة
 وكل منهما محتمل للجهالة
 بخلاف البيع وهذا بالنسبة
 لليسير من زيادتي (و) أن
 (لا) يتخللهما (سكوت
 طويل) وهو ما أشعر
 باعراضه عن القبول بخلاف
 اليسير وأن لا يتغير الأول
 قبل الثاني وأن يتلفظ

(قوله رجه الله بخلاف
 اليسير) أي ما لم يقصد به
 القطع وقال بعضهم وإن قصد
 به القطع والأول هو المعتمد
 فهو كافي الفاتحة

بحيث يسمعه من بقره وان لم يسمعه صاحبه وبقاء الاهلية الى وجود الشق الآخر وان يكون القبول من صدر معه الخطاب قال
قبل غيره في حياته أو بعد موته قبل قبوله لم ينقد نعم لو قبل وكيله في حياته (١٧١) قال ابن الرفعة يظهر صحته

بناء على الاصح من وقوع
الملك ابتداء باموكل قلت
والا قرب خلافة كما بينته في
شرح البهجة وغيره وتعييري
بما ذكر اولي من قوله وان
لا يطول الفصل بين
لفظيهما (وان يتوافقا) أي
الاجاب والقبول (معنى
فلو اوجب بألف مكسرة

(قوله في هذا التعبير
قصور) يمكن منع القصور
عما قاله ع ش بأنه فيها أيضا
واقع عن صدر معه الخطاب
ثم بعد ذلك يراد أن يقال اذا
اتم غير البائع كموكله أو
وكيله فقد وقع القبول من
صدر معه الخطاب تأمل
وتدبر ولا يلزم في التفريع
استيفاء جميع الصور
وعندهم مضي الفعل لكن
يقال انه بعد الاتمام واقع
من صدر معه الخطاب تأمل
(قوله وأن الكلام المقارن
الح) يمكن تأويل كلام
التووي فيوافق المتن في
هذه بأن تؤول الينية بما
ليس بعد التمام كما قسمه
وبهذا تعلم قول المحشي بعد
موهم الح (قوله في السكة
دون القيمة) انما أخرج
القيمة لتقدمها في كلامه
هـ بر والا فالبطلان فيها

به الى تمام الشق الآخر اه فلوا اوجب بموكل أو بشرط الخيار ثم أسقط الاجل أو الخيار ثم قبل الآخر
لم يصح لبيع لضعف الاجاب وهذه شروط أو بعد زاده الشارح على المتن وحاصله أن الشروط تسعة
منها في المتن خمسة والباقي في الشرح وكان المناسب تأخير هذه الشروط عن بقية شروط المتن وتقديم
أربعة شروط أن يذكر المبتدئ الثمن وان يأتي بكاف الخطاب وأن يضيف البيع لجلته فلوقال بعث
يدك لم يصح الا ان أراد التجوز عن الجملة وأن يقصد اللفظ لعناء كما قاله م فتكون شروط الصيغة
ثلاثة عشر (قوله بحيث يسمعه من بقره) فلو لم يسمعه من بقره لم يصح البيع وان سماعه صاحبه
لحده سماعه لان لفظه كلالفظ وان توقف فيه بعضهم اه ع ش ا ط ف (قوله وان لم يسمعه صاحبه)
بأن حياته الرج اليه فقبل فانه يصح زى أو قبل اتفاقا أو بغيره فقبل فورا وان كان أصم سم
(قوله وان يكون القبول الح) في هذا التعبير قصور وعبارة شرح م ر وأن يتم المخاطب لا وكيله أو
موكله أو وارثه اه قال ع ش عليه قوله وأن يتم المخاطب الح هذا أعم من قول من قال وأن يكون
القبول من صدر معه الخطاب لشمول هذا ما لو سبق الاستيجاب القائم مقام القبول كعني (قوله قبل
قبوله) ظرف للموت وهو قيد لبيان الواقع وقيد به لان قول الغير بعد قبول المخاطب لا تنوهم صحته
وهذا أدلى من قول من قال يجب اسقاطه (قوله نعم لو قبل وكيله الح) استتمراك على الشق الاول
أعني قوله فلو قبل غيره في حياته وقوله في حياته متعلق بقبل وذلك لان بحث ابن الرفعة اعما هو فيما اذا
قبل الوكيل في حياة الموكل وأما اذا قبل بعد موت الموكل فلا يصح لانزاله بموت الموكل (قوله وكيله)
أي المطلق أو في خصوص القبول كما قاله ح ل والحاصل أن المشتري خاطب المالك فقبل وكيله في
القبول وأما اذا خاطب الوكيل بأز وكفه في أصل البيع فصحته ظاهرة (قوله يظهر صحته) ضعيف (قوله
بناء على الاصح الح) فعلى هذا يكون الموكل كانه هو الذي قبل فيكون الجواب من صدر معه
الخطاب بالقوة وأما على مقابلة الضعيف من وقوع الملك ابتداء للوكيل ثم ينتقل للموكل فلا يكون
الموكل كانه الذي قبل حتى يكون الجواب من صدر معه الخطاب بالقوة شيخنا (قوله وتعييري بما
ذكر) أي بالشرطين المذكورين فهو وان كان أخصر فيه قصور لانه لا يشمل الكتابة والاشارة
ويوهم أن الكلام الاجنبى اليسير لا يضر وأن الكلام المقارن لاحد اللفظين لا يضر (قوله أولى من
قوله وأن لا يطول الفصل بين لفظيهما) لقصوره اذ لا يشمل الكتابة والاشارة وحينئذ كان على
مقتضى اصطلاحه في هذا الكتاب أن يقول أعم على أنه كان الاولى على مقتضى ذلك أن يقول أعم
وأولى لان تعبير الاصل بما ذكر موهم لان مقتضاه أن السكوت لو طرأ في أثناء اللفظ قبل تمامه لا يضر
لانه خارج بالينية بخلاف التخلل فانه صادق بذلك وعبارة ع ش وجه الاولوية أن ما ذكره
في الاصل يوهم أنه لا يضر تخلل الطول بين الكتابتين أو نحوهما وبقولنا يوهم اندفع ما يقال كان
الانصب بطريقته ان يقول أعم ووجه الاندفاع ان الاصل فيما يعبر فيه بالأعم أن يكون لادخال ما سكت
عنه المتهاج من غير أن يكون في عبارته ما يدل على خلافه (قوله وأن يتوافقا معنى) سواء توافقا لفظا
أم لا كأن قال يفتك بقرش فقال قبلت بثلاثين نصف فضة وعبارة شرح م ر وان يتوافقا معنى بان
يتفق في الجنس والنوع والصفة والعدد والحلول والاجل وان اختلف لفظهما صريحا وكتابة اه
قال ع ش عليه قوله معنى أي لالفاظ حتى لو قال وهبتك بكذا فقال المشتري اشتريت أو عكس صح
مع اختلاف صيغتهما لفظا (قوله فلوا اوجب) نفع على مفهوم الشرط وكذا قوله أو عكسه وقوله
أو قبل نصفه وقوله لم يصح وجهه في الأمور الثلاث كما في شرح م ر أنه قبل ما لم يخاطب به وأما قوله

أيضا واضح (قوله رجه الله نصفه بخمسائة) مثله ما لو قبل ربه بمائتين وخسين وثلاثة أرباعه بالباقي وسواء زاد لفظ اشتريت ثانية أولا
أما لو قال قبلت بعنه بخمسائة وبعنه بخمسائة فلا يصح لاحتمال ارادة غير النصف بالبعض اه سم

صح عند المتولي إذا لم يخالفه
بذكر مقتضى الإطلاق
ونظر فيه الرافعي بأنه عدد
الصفقة قال في المجموع
والامر كما قال الرافعي لكن
الظاهر الصحة وقضية
كلامهم البطلان فيما لو قبل
بألف وخمسمائة وهو ما جزم
به الرافعي في بابي الوكالة
والخلع وفي المجموع أنه
الظاهر واستغراب ما نقله
عن فتاوى القفال من
الصحة (وعدم تعليق)
لا يقتضيه العقد بخلاف
ما يقتضيه كالمس (و) عدم
(تأقيت) وهما من زيادتي
فلو قال ان مات أبي فقد
بعتك هذا بكذا أو بعتك
بعكدا شهرا لم يصح
٣ (و) شرط (في العاقد)

درس

(قوله على أن المتولي
كشيخه القفال الح) على
هذا لا يرد عليه نظر الرافعي
(قوله وهذا جع بين
القولين) لكن حيث كان
مذهب القفال عدم التعدد
كيف يجمع مع غيره أو
ينظر فيه بما تقدم (قوله
رحم الله وعدم تعليق)
وصيغة البيع انشاء
فتعليقها باعتبار ما تضمنته
من الخبر لان كل انشاء
متضمن خبرا هذا ما قاله

ولو قبل نصفه بخمسمائة فتفريع على منطوق الشرط كما قررره شيخنا العلامة ومحل عدم الصحة ما لم نساو
قيمة الصحاح قيمة المكسرة أما إذا تساوى فإنه يصح كذا قيل لكن في البرماوى وحل وان تساوت
قيمتها واعتمد كلاهما شيخنا ح ف (قوله فقبل بصحيحة) ومثله ما أوأوجب بألف فقبل بألف من
نقد آخر مخالف للأول في السكة دون القيمة فإنه لا يصح برماوى (قوله أو عكسه) بالنصب أى أو كان
عكسه أو بالرفع فاعل لفعل محذوف والتقدير أو حصل عكسه والجملة على التقديرين معطوفة على
أوجب شيخنا (قوله المفهوم بالاولى) وجه الاولوية أنه في الاول أنى بفرض البائع وزاد خبر الكون
الصحيحة يرغب فيها أكثر من المكسرة قمع ذلك لا يصح قاذم يأت تمام غرضه وهو صورة
العكس لم يصح بالاولى شيخنا (قوله لم يصح) أى لقبوله ما لم يخاطب به كما قاله ع ش قال حل وظاهره
وان تساوى بقيمة ورر واجا ولا ينافيه ما يأتى في قوله ولو باع بنقد الح لان محل ذلك اذا أطلق (قوله ونصفه
بخمسمائة) أشهر التفصيل بالواو أنه يضر لو كان بالفاء أو ثم وهو كذلك فالتعطف بالواو قيد للصحة
شورى (قوله صح) أى بخلاف عكسه وهو قوله بعتك نصفه بخمسمائة ونصفه الآخر بخمسمائة فقال
قبلت بألف فإنه لا يصح والفرق بينهما أنه عهد التفصيل بعد الاجال لا الاجال بعد التفصيل زى
(قوله بذكر مقتضى الإطلاق) لان الالف مطلق وهو ذكر مقتضى الإطلاق وهو التفصيل وتنصيفه
نصفين فلا مخالفة بين الموجب والقابل انتهى (قوله ونظر فيه الرافعي بأنه عدد الصفقة) قديقال محل
تعددها بتفصيل الثمن اذ لم يكن في جواب كلام سابق محج أى جاز أن يقال في هذا بعدم الضرر
ولو قلنا ان الصفقة تعدد بتفصيل الثمن وهو ما مال اليه النووي ومحل الصحة ما لم يقصد تعدد الصفقة
حل على أن المتولى كشيخه القفال لا يرى أن الصفقة تعدد بتفصيل الثمن حل (قوله والامر
كما قال) أى من توجيه الاشكال وان كان الحكم مسلما (قوله لكن الظاهر الصحة) أى اذا قصد
تفصيل ما اجله البائع أو أطلق بخلاف ما اذا قصد التعدد للعقد فإنه باطل زى وم وهذا جع بين
القولين (قوله وقضية كلامهم البطلان) والحال أنه أوجب بألف (قوله واستغراب ما نقله عن
فتاوى القفال من الصحة) عبارة الروض وفي فتاوى القفال أنه لو قال بعتك بألف درهم فقال اشتريت
بألف وخمسمائة صح البيع وهو غير بائى انتهى وعياها أى الصحة فلا يلزمه الا الالف وحيث قد قديقال
لاستغراب ويفرق بين هذه الصورة وصورة الثمن وهى قوله فلوأوجب بألف مكسرة فقبل بصحيحة لم
يصح بأن الزيادة في تلك زيادة صفة غير متميزة فبطل العقد فيها بخلاف الزيادة في هذه فانها متميزة مستقلة
فلم يفسد بسببها العقد غاية الامر انها ألقيت ولم تلزم انتهى حل (قوله بخلاف ما يقتضيه) كقوله
ان كان ملكي فقد بعته أو بعته ان شئت اه حل (قوله كالمس) أى من قوله ولو مع ان شئت
بأن قال بعته ان شئت بخلاف ان شئت بعته فلا يصح لان ما أخذ الصحة أن المعلق تمام الصيغة
لا أصلها والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكي فقد بعته ان الشرح في هذه أى قوله ان كان
ملكى أثبت الله في أصل البيع فيكون اشترطه كتحصيل الحاصل اذ لا يقع عقد البيع له الا في
ملكه وهذا بخلاف بعته ان شئت بما يظهر لان ذلك تعليق محض أى فلا يصح شرح م باختصار
(قوله وعدم تأقيت) ولو بنحو حياتك أو ألف سنة على الاوجه ويفرق بينه وبين النكاح على
ما فيه بأن البيع لا ينتهى بالموت لا انتقاله للوارث بخلاف النكاح حج زى (قوله فلو قال) راجع
لقوله وعدم تعليق (قوله وشرط في العاقد) لم يقل أر بعة شروط كما قال في العقود عليه خمسة شروط
وعدها بقوله الاول وبقوله الثانى الح لان هذه الار بعة ليست على سنن واحد من حيث ان الاولين

منها

السيد والذى اختاره السعدان الكلام هو الجزء والشرط قيد له فقط بمنزلة الطرف المتعلق الشيء

فقوله ان جاء بذكر بعته معناه انى بعته وأنشأت للبيع لك في هذا الوقت لكن أرم وهو الملك مقيد بالحل وهكذا اه شيخنا

منها عامان للبائع والمشتري والاخير بن خاسان بالمشتري فلذلك اظهر في محل الاضمار في قوله واسلام
 من يشتري له الخ ولم يقل واسلامه أي لما قد والمراد بالمشتري من وقع له الشراء أخذ بما يأتي في قوله
 واسلام من يشتري له الخ ونحو ج بالعقد المتوسط كالللال فلا يشترط فيه شيء مما ذكر فيهما بل الشرط
 فيه التميز فقط ع ش (قوله بائعا ومشتريا) اقتصر عليه ما يكون الكلام في البيع فلا ينافي أن
 عدم الحجر معتبر في سائر العقود وعبرة المحلى وشرط العقد البائع أو غيره اه لا يقال كان الاولى للشارح
 حذف الالف من أوفى قوله أو مشتريا لانه جعل العقد في بيان لار كان شاملا للبائع والمشتري لانا
 نقول نبيه به على ما مر من أنه وان كان واحدا في اللفظ هو في الحقيقة اثنان وأراد بالعقد هنا من له
 دخل في تحصيل التمليك بالتمن على الوجه المتقدم وهو صادق بكل من البائع والمشتري ع ش (قوله
 اطلاق تصرف) ولو احتمل اقليم لم يعلم تصرف غيره عنه بعد البلوغ من الاحرار أمان علم رقه
 فلا بد من العلم والاذن له على ما يأتي في باب والمراد باطلاق التصرف من اذنه لشارع في التصرف
 فيدخل الولي في مال موليه وكونه لا يتصرف الا بالصلحة قدر زائدا على اطلاق التصرف وقوله من
 أذن له الشارع الخ لکن فيه أنه لا حاجة حينئذ بقوله وانما يصح بيع العبد من نفسه الخ كما ورد ذلك
 على ما قاله الشوبري من أن المراد باطلاق التصرف صحته وقرره شيخنا وشرط أيضا إباحة العوض
 وهو شرط خامس معتبر في كل مهمما وسيشير اليه المتن بقوله وتعتبر رؤية تليق ع ش مع زيادة وعبرة
 الشوبري اطلاق تصرف أي صحة تصرف ولو بالبيع وحينئذ لا يرد عليه شيء (قوله بسفه) مطلقا
 أو فلس بالنسبة لبيع عين ماله شرح م أما شراؤه فمن في لذه فيصح (قوله وتعتبر باطلاق تصرف
 الخ) لانه أورد على مفهومه السفيه الممهل وهو من باع ماله حاله بينه وماله ثم يذروا بحجر عليه فانه
 مطلق التصرف وليس يرشيد وأورد على مفهوم اطلاق التصرف المكاتب والعبد الماذن له في
 التجارة والوكيل فان كلا غير مطلق التصرف لان كلا ليس له أن يهب ولا أن يتصدق ويصح بيعه حل
 وأجاب المحلى وم ر عن الاول بأن المراد بالرشد عدم الحجر وأجاب الشوبري عن الثاني بأن المراد
 باطلاق التصرف صحته لکن يرد عليه أنه حينئذ لا حاجة بقوله وانما يصح بيع العبد الخ لانه اذا كان
 المراد باطلاق التصرف صحته كان هذا خلافا لبرد (قوله وانما يصح بيع العبد من نفسه) أي مع أنه
 غير مطلق التصرف فهو وارد على مفهوم اطلاق التصرف أيضا حل والمراد بالبيع الشراء ومن معنى
 اللام فقوله بعثك نفسك بكذا كقوله أعتقتك بجاء ازالة الرق فيهما وظاهرا أنه يصح بيعه من نفسه
 ولو سفيها وهو متجه بل لا يظهر الا براد الاعليه فان العبد اذا أذن له سيده وهو رشيد لا يرد على
 المصنف وقول السيد بعثك نفسك يتضمن الاذن في القبول لکن الذي صرح به حج أنه لا بد من
 اشتراط الرشد فيه لانه عقد عتاقة بعوض وهو لا يصح التزامه للعوض الا اذا كان رشيدا ع ش على
 م ر (قوله لان مقصوده) أي البيع أي المقصود منه العتق فهو مستثنى من اطلاق التصرف وقد يوهم
 ما ذكر أنه بيع حقيقي ولكن ليس المقصود منه الملك وانما المقصود به العتق الذي يترتب عليه وليس
 مراد ابل هو بيع لفظا حصل به العتق فقوله بعثك نفسك بكذا بمنزلة ما لو قال له أعتقتك بكذا وظاهر
 اطلاق الشارح كشرح م ولو كان العبد سفيها لکن كونه عقد عتاقة يقتضي اشتراط الرشد وهو
 الظاهر ثم رأيت حج صرح به في معاملة الرقيق ع ش وفيه على م ر قوله لان مقصوده العتق هذا
 اذا اشترى نفسه لنفسه وأما لو قال له أعتقت نفسك عني من سيدك بكذا فاشترى كذلك كان يباع
 حقيقة ولا يضر كون العبد محجورا عليه لأن بيع السيد له بمنزلة اذنه له كما لو باع الراهن الرهن للمرتهن
 بلاذن اه ومثله برماوى (قوله وعدم اكرام بغير حق) أي في ماله فكان الاولى للشارح أن يقيد

بائعا أو مشتريا (اطلاق
 تصرف) فلا يصح عقد
 سبي ومحنون ومن حجر
 عليه بسفه وتعتبر باطلاق
 التصرف أولى من تعبيره
 بالرشد وانما يصح بيع العبد
 من نفسه لان مقصوده
 العتق (وعدم اكرام بغير
 حق)

(قوله والمراد بالبيع الشراء)
 هذا ليس بضروري
 (قوله هذا اذا اشترى نفسه
 الخ) قال شيخنا القوييني
 الوجه تقييد المسألتين
 بالرشد أي وهما ما لو اشترى
 نفسه لنفسه واشتراها
 لآخر
 (قوله ولا يضر كون العبد
 محجورا عليه) أي بالرق
 لانه الذي يدفعه التعليل بعد

المتن به ليصح التفرع بقوله فلا يصح الخ والافاطلة في المتن وتفرعه في الشرح صورة التقييد بقوله في ماله ليس على ما ينبغي لان الكراه بغير حق له فردان أن يكون في مال المكروه بالفتح وأن يكون في مال المكروه بالكسر والاول باطل والثاني صحيح كذا كره لشارح تأمل حل (قوله فلا يصح عقد مكروه) أي ان لم توجد قرينة تدل على الاختيار فان وجدت قرينة صح أخذها بما يأتي في الطلاق زي ع ش وعبارته على مر قوله فلا يصح عقد مكروه قال في شرح العباب ومحل ان لم يقصد ايقاع البيع والاصح كما بحثه الزركشي أخذنا من قولهم لو أكره على ايقاع الطلاق فقصد ايقاعه صح قصد سم على حج فالصريح في حق المكروه كناية كذا كروه في الطلاق (قوله في ماله) واعلم أن تقييد الشارح بماله واخراجه بمحترز مال غيره لآتي لا قرينة في المتن تدل عليه بل عمومته يشمل البطلان في المحترز الآتي ويمكن ان يجاب بأن التقييد بماله مأخوذ من قوله الآتي ورابعها ولاية وبالا كراه تنفي الولاية وبأن المحترز الآتي مستثنى من الشرط فليتأمل اط ف (قوله لعدم رضاه) أي والرضا شرط لقوله تعالى الا أن تكون الخ ع ش (قوله ويصح) أي عقد المكروه بحق ومن الا كراه بحق أن يكون عنده طعام يحتاج الناس اليه فيكرهه الحاكم على بيع الزائد على كفايته ستة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فليراجع وماوى (قوله فأكرهه الحاكم عليه) أفهم أنه لا يصح لو باعه أو اشتراه با كراه غير الحاكم ولو كان اكرهه مستحق الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية له نعم ان تعذر الحاكم ففتحجه الصحة با كراه المستحق أو غيره عن له قدرة كمن له شوكة مثل شاذ البلد ومن في معناه لان المراد ايصال الحق لاستحقاقه أو بتعاطيه البيع بنفسه هذا ولصاحب الحق ان ياخذ ماله ويتصرف فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وأن يملكه ان كان من جنس حقه لانه ظافر ومنه ما يقع في مصرنا من ان بعض المزمين في البلدي يأخذ غلال الفلاحين لامتناعهم من أداء المال أي الواجب فيصح البيع ع ش على مر (قوله وباع مال غيره) البيع ليس قيد ابل مثله الشراء بأن يكره على شراء شيء بمال اكرهه بكسر الزاء ع ش وهذا محترز قوله في ماله ومثله وكيل أكرهه على بيع ما وكل في بيعه وعبد أكرهه سيده على بيع ماله شو برى (قوله واسلام من يشتري له مصحف) أي وحل من يشتري له صيداً كويل برى وحشى كما يعلم من شرح مر (قوله ولو بوكالة) فلو اشترى الكافر ما ذكر لمسلم صح وان لم يصرح بالسفارة أي وقد نوى الموكل لاتناء المحنور ويقارق منع اناة المسلم كافر في قبول نكاح مسلمة باختصاص النكاح بالتعبد لحرمة الابضاع وبأن الكافر لا يتصور نكاحه لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم كما سيأتي شرح مر وعبارة البرماوى اما شراء الكافر بوكالته عن المسلم فيصح ان يصرح بالموكل أو نواه لكن لا يقبضه بنفسه بل يقبضه الموكل ان كان حاضراً في البلد فان كان غائباً فهل له أن يوكل مسلماً في قبضه عن المسلم أو يقيم القاضي من يقبضه فيه نظراً والاقرب الثاني (قوله مصحف) أي ما فيه قرآن ولو حرّاقان قصدانه من القرآن حل ولو في ضمن علم كالنحو أو في ضمن تمجة لافي الدراهم والدنانير وسقوف البيوت قال شيخنا لانه لا يقصد به القرآنية وما يوجد نظمه في غير القرآن لا يحرم بيعه لكافر الا ان قصد به القرآنية بخلاف ما لا يوجد نظمه الا في القرآن لا يحتاج الى قصد حل وخروج بالمصحف جلده المنفصل عنه لانه وان حرم مسه لمحدث يصح بيعه للكافر ولو اشترى مسلم وكافر مصحفاً لمعتمد صحته للمسلم في نصفه مر رسم على حج وع ش على مر وهذه الصورة يشير لها قول الشارح الآتي وشراء البعض من ذلك كشراء الكل (قوله ككتب حديث) ولو ضعيفاً ع ش (قوله آثار السلف) هي الحكايات والاخبار عن الصالحين فان خلت عنها جاز أي صح البيع ولو كتب الحلال والحرام التي هي الفقه ومثل آثار السلف اسم من أسماء الانبياء أو الملائكة وظاهره ولو غير مشهور

فلا يصح عقد مكروه في ماله
بغير حق لعدم رضاه قال
تعالى الا أن تكون تجارة عن
راض منك ويصح بحق
كأن توجه عليه بيع ماله
لوفاء دين أو شراء مال أسلم
اليه فيه فأكرهه الحاكم
عليه ولو باع مال غيره
با كراهه له عليه صح
كنظيره في الطلاق لانه أبلغ
في الاذن (واسلام من
يشترى له) ولو بوكالة
(مصحف أو نحوه) ككتب
حديث أو كتب علم فيها آثار
السلف

(قوله نعم ان تعذر الحاكم الخ) وكذا لو وجد ولم يكن له شوكة (قوله باختصاص النكاح الخ) أي وان كان فيه سفيراً محضاً بخلاف وكيل البيع على قول (قوله لافي الدراهم الخ) يؤخذ من تعليقه مع ما بعده ان محله فيما يوجد نظمه في القرآن وغيره (قوله في الجملة) قال ع ش لا دخال الصبي غير المميز

(أومسلم أومرتد لا يعتق عليه) لما في ملك الكافر للمصحف ونحوه من الأمانة والمسلم من الأذلال وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولبقاء علة الاسلام في المرتد بخلاف من يعتق عليه كأيته وأبنيه فيصح لا تنقضاء اذ لا به عدم استقرار ملكه وقولي أو نحوه مع حكم المرتد من زيادتي وصرح في المجموع بمسئلة المرتد (وعدم حراية من يشتري له عدة حرب) كسيف ودرع ونشاب وترس ودرع وخيل فلا يصح شراؤه لحربي لانه يستعين به على قتالنا بخلاف الذي اى في دارنا فانه في قبضتنا وبخلاف غير عدة الحرب ولو عايناه في قبضتنا اذ لا يتعين جعله عدة حرب وتعيرى بها

(قوله رجه الله كايته أو ابنه الخ) وكذا من قال لما لكة أعتقه عني وان لم يذكر عوضا اذ الهبة كالبيع م في الشرح

(قوله وعبد شجاع) أى كافر (قوله الا ان علم مقاتلتنا به) فان ظن أو توهم حرم مع الصحة على قياس ما يأتي

(قوله وليست الحراية متأصلة فيه) لاخراج المؤمن (قوله فان ظن جعله سلاحا حرم) أى مع الصحة وكذا لو توهم ذلك اه م م م

لا يعرفه الا الخواص من أهل الاطلاع والمراد لا نبياء الذين لا يعظمونهم بخلاف أنبياء بني اسرائيل بالنسبة لليهود قاله حل والذي اعتمده الشوري أنه لا يصح بيع كتب الفقه لانها لا تنقضاء أى لا تنقص عن آثار السلف اذ هو أثر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف آلة الفقه المجردة عن الآثار وعن القرآن يصح بيعها شيخنا وقول حل بخلاف أنبياء بني اسرائيل قال ع ش على م ر وفيه وقفة وينبغي الاخذ باطلاقهم انتهى فيشمل جميع الانبياء لان دخول الاسماء المعظمة تحت أيديهم اهانة لها (قوله أومسلم أومرتد) أى ولو بشرط العتق بخلاف المنتقل من دين الى آخرى وان كان لا يطلب منه الا الاسلام كافي حل لا تنقضاء العلة وهي بقاء علة الاسلام شيخنا (قوله لما في ملك الكافر) تعليل لمخدوف أى فلا يصح بيع ذلك لكافر ويؤخذ منه بالاولى أنه يحرم على المسلم اذا استفاء ذمى أن يكتب له في السؤال أو الجواب لفظ الجلالة فتنبه له فانه يقع فيه الخطأ كثيرا ع ش على م ر وقال شيخنا ح ف بالجواز لانهم يعظمون الله تعالى قال تعالى ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وقال ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله (قوله والمسلم من الأذلال) عبر بالأذلال في جانب المسلم وبالأهانة في جانب المصحف لانه يعتبر في حقيقة الأذلال أن يكون للدليل شعور يميز به بين الحسن والقبيح في الجملة ع ش (قوله ولبقاء علة الاسلام) أى وفي تمكين الكافر منه زالة لها شرح حج وفسروا العلة بالمطالبة بالاسلام ولم يظهر وجه ازالتها تمكين الكافر منه اذ لا مانع من مطالبة بالاسلام وهو تحت يد الكافر شيخنا واوجب بأنها تضعف حينئذ وتعدم لتقوية بالكافر مع بعده عدا وقال البرماوى المراد بعلة الاسلام مطالبة بما مضى في حال الردة من الصلاة والصوم ونحو ذلك والاولى أن يقال في ايضاح هذه العلة اذا كان يطالب بالاسلام فربما يسلم اذا طوبى به فيبقى مسلما تحت يد الكافر شيخنا (قوله كايته وأبنيه) ومثله من أقرأ وشهد بحربته (قوله بعدم استقرار ملكه) الباء للسببية (قوله بمسئلة المرتد) أى فهم من زيادته على المنهاج لاعلى النووي في جميع كتبه ع ش (قوله وعدم حراية) خرج قطاع الطريق قال لسبكي يصح بيع عدة حرب لهم ولكن اذ غلب على الظن أنهم يتخذونها لذلك حرم مع الصحة م (قوله عدة حرب) بضم العين وكسر هاشو برى (قوله ودرع) درع الحديد مؤنثة وقارأ بوعبيدة نذ كروتوث ودرع المرأة قصيصها وهو مذكر مختار ع ش (قوله وخيل) أى وان لم تصلح للركوب حالا وكذا ما يلبس لها كسرج ولجام وينبغي أن يكون مثل الخيل السفن اذا كانوا يقاتلون عليها في البحر وخرج به نحو سكين صغير ومقشط وعبد شجاع ولو كبيرا الا ان علم مقاتلتنا به (قوله فلا يصح شراؤه) أى المذكور لحربي ولو كان مؤمنا لتأصل الحراية فيه فلا نظر لكونه في قبضتنا (قوله لانه يستعين به على قتالنا) فالمنع منه لا م لازم لذاته وهو الاستعانة على قتالنا أى ظننا فالحق بالذات في اقتضاء المنع فيه أى سببه الفساد حج مع زيادة (قوله بخلاف الذي) وبخلاف الباغي وقاطع الطريق لسهولة تدارك أمرهما شرح م وهذا مفهوم قوله حراية أو مفهوم قوله لحربي (قوله أى في دارنا) أى فانه في قبضتنا وليست الحراية متأصلة فيه مالم يعلم أنه يدسه لاهل الحرب والالم يصح الشراء خلافا لحج حيث قال بحرمة الشراء مع الصحة وخرج بدارنا ما لو ذهب الى دار الحرب مع بقاء عقد التمة ودفع الجزية فلا يصح اذ ليس في قبضتنا وقد يقال ه في قبضتنا مادام ملتزما له هدنا ومن ثم لم يقيد الجلال بدارنا حل ومن ثم قال بعضهم الاول حذف قوله في دارنا (قوله اذ لا يتعين جعله عدة حرب) فان ظن جعله سلاحا حرم وصح بيعه لباع وقاطع طريق شرح م ر قال ع ش قضيته أنه لو أخبر معصوم بمحلهم له عدة حرب عدم صحة بيعه لهم وهو محتمل ويفرق بينه وبين مالونام غير متمكن وأخبره معصوم بعدم خروج شيء منه حيث قيل فيه بالنقض بأن الشارع جعل النوم نفسه ناقضا اقامة

للظن مقام اليقين (قوله أعم من تعبيره بالسلاح) أجاب عنه مـ بقوله وهو هنا كل ما يقع في الحرب ولو درعا أو ترسا بخلافه في صلاة شدة الخوف لا اختلاف ملحوظ ما أمـ أي فالمراد به فيها ما يدفع لاما ينفع (قوله وشراء البعض من ذلك) أي المصحف وما بعده والمراد البعض الشائع انتهى عـ شـ على مـ (قوله على عمل يعمل بنفسه) وإن لم يلق به عمله كالأعمال الممتنعة وهو شريف في قومه وظاهره ولو خدمة مسجداً أو عالم من المسلمين وهو كذلك ويسلمه إلخ كما وانما ذكر هذه المسئلة هنا لمناسبتها لعدم صحة بيع المسلم لشيء وخرج بقوله يعمل بنفسه مالوا كتراء على عمل في ذمته فانه لا كراهة فيه لممكنه من تحصيل العمل بغيره فهو وإن كان مالاً كالمنفعة أيضاً لأن الأمر فيه أخف من اجارة العين كما قاله حل فلو أراد أن يفعل ذلك بنفسه ممكن من العمل ولا يمتنع عليه ذلك لعدم التعيين وأما كتراء المصحف فيكره ولو في الذمة بأن استأجر مصحفاً موصوفاً ثم عين والكراهة متعلقة بكل من المسلم والذي كاذ كره البرماوى وسـ لـ (قوله لكنه يؤمر بإزالة الملك من منافعه) بأن يؤجره لمسلم كما قاله مـ قال عـ شـ عليه ومفهومه أن لا يكفي أنه يؤجره لكافر ثم يأمر ذلك الكافر بإيجاره وهكذا وهو متجه ولعله حيث فهم من حاله أن الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم وإبقاءه في سلطنة الكفار والأفلامان من إيجاره إلى كافروهم يؤجره إلى كافر آخر إن ظن أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم ولا يمكن من استخدامه في العارية وحفظ في الوديعة بل تعين أن يستنوب مسلماً في حفظه وأن يدفعه لمسلم يخدمه كما في عـ شـ على مـ (قوله وبلا كراهة) أي لافي حق الكافر المتهن ولا في حق المسلم الراهن ولا يسلّم له بل يوضع عند عمل مـ وشيخنا (قوله ويكره لاسلم بيع المصحف) أي ما يسمى عرفاً وإن كتب على هيئة القيمة لأن في ذلك نوع إتهان حيث جعل المصحف كالسلع التي تعرض للبيع والشراء انتهى حل وقال عـ شـ المراد بالمصحف هنا خالص القرآن بخلافه في قوله وإسلام من يشتري له مصحفاً على ما سبق عن مـ مـ فخرج به المشتمل على تفسير وظاهره وإن كان التفسير أقل من القرآن أو أكثر وكتب العلم والحديث ولو قسسياً فلا يكره بيعه (قوله وشراؤه) قيل وثمنه مقال لدفعه وقيل بدل أجرة نسخه وقيل كره البيع دون الشراء وهو لمعتمد لما في الأول من الاعراض وإزالة الملك ولما في الثاني من الرغبة والتحصيل وشتان ما بين القصدين وعبرة شرح مـ وكره بيع المصحف بلا حاجة لا شراؤه (قوله وشرط في المعقود عليه إلخ) ظاهره اعتبار الشرط قبل الصيغة فلا تنافي مقارنتها ولا بعضها لشيء منها وعليه فلو قال لشخص بعتك هذا العبد مثلاً فراه المخاطب بالبيع حينئذ وقال قبلت لم ينعقد وهو بعيد فليحذر شو رى ثم رأيت في عـ شـ على مـ في الشرط الخامس وهو العلم مانصه قوله وعلم به هل يكفي علم المشتري به حال القبول فقط دون حال الإيجاب والوجه لا سم وقد نازع فيه لما صرحوا به في التولية من أنه لو قال لجاهل باليمن وليتك العقد وعلم المولى به قبل القبول صح فإن قياسه هنا الصحة لأن يفرق بأن التولية لما سبق تعاق العلم بها كانت كالمعلوم بخلافه هنا (قوله مثمناً أو ثمناً) وانظر هل يصح كون الثمن مفعلة أو لا ثم رأيت في لروض وشرحه في كتاب الصداق مانصه فصل كل عمل يستأجر عليه كتعليم القرآن وخطابة وخدمة وبناء يجوز جعله صداقاً كما يجوز جعله ثمناً (قوله خمسة أمور) أي فقط في غير الروى وأما الروى فسيأتي له شروط زائدة على الخمسة وذكر السبكي أن الخمسة ترجع إلى شرطين فقط وهما كونه مملوكاً متنعفاً به لأن القدرة على التسليم والعلم به وكون المالك لمن له العقد شروط في العاقبة وشرط الطهارة مستغنى عنه بالملاك لأن النجس غير مملوك وأجيب عن ذلك بأن هذه أمور اعتبارية تارة تعتبر مضافة للعاقبة وتارة تعتبر مضافة للعقد وعليه زى وإنما تعرض لعدة هنا دون ما سبق لطول الفصل بينها بالتفريع على كل واحد فر بما ينسى ارتباط المتأخر بسابقه

أعم من تعبيره بالسلاح
وشراء البعض من ذلك
كشراء الكل وسائر
التملكات كالشراء ويصح
بكراهة اكتراء الذي
مسلماً على عمل يعمل
بنفسه لكنه يؤمر بإزالة
الملك عن منافعه وبلا
كراهة ارتهاؤه ويكره للمسلم
بيع المصحف وشراؤه ذكر
ذلك في المجموع (و) شرط
(في المعقود عليه) مثمناً
أو ثمناً خمسة أمور أحدها

(قوله والمراد البعض الشائع)
لعله قيد به لأن المعين
ينقص منه فله في بيعه باطل
لذاته

(قوله وظاهره ولو خدمة
مسجداً إلخ) لكنه لا يظهر
فيه قول الترخ لكنه
يؤمر بإزالة الملك عن منافعه
لكن قال شيخنا أنه يظهر
فيه أيضاً جبر على اجارته
لمسلم يأمره بالخدمة وينهاه

(طهر) له (أوامكان)

لظهره (بغسل فلا يصح بيع نجس) ككلب ونحوه وغيرهما هو نجس العين وإن أمكن طهره بالاستحالة كجلد ميتة لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير ورواها الشيخان والمغنى في المذكورات نجاسة عينها فألحق بها باقي نجس العين وتعييرى بالعقود عليه أعم من تعييره بالمبيع وقولى بغسل من زيادتي (ولا) بيع (متنجس لا يمكن طهره ولو دهنه) تنجس لأنه في معنى نجس العين ولا أثر لامكان طهر الماء القليل بالمسكثرة لأنه كالخمر يمكن طهره بالتخليل (و) نائها (رفع) به شرعا

(قوله في الصحيفة السابقة

ان الخمسة ترجع الخ)

الذي رجع انما هو شرط

المعقود عليه لا الخمسة لعدم

اندراجها في الاثنين تأمل

وعبارة سم وحصر السبكي

الشروط في الملك والمنفعة

(قوله في الصحيفة السابقة

وكون الملك لمن له

العقد) هذا معنى الولاية

(قوله ولو اعتقد البائع

النجاسة الخ) هو مجرد مثال

فالحكم شامل للعكس كما

بدل عليه بقية كلامه وإن

لا تأثر لهذا الفرق في الحكم اه قويسني

(قوله طهر) ولو غلبت النجاسة في مثله ولو كان الطهر بالاجتهاد في بيع أحد المشتبهين من الماء وغيره قبل التمييز غير صحيح كما قال حل وفي ع ش على م ر قوله طهر ولو حكما ليس دخل نحو أواني الخنزير المجبونة بالسرجين فإنه يصح بيعها للعفو عنها فهي طاهرة حكما وقول حل ولو كان بالاجتهاد مثله في سم ثم قال لكنه يعلم المشتري بالحال انتهى أي ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتمادا على اجتihad البائع أولا فيه نظر والأقرب الثاني لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا كذا نقل عن ع ش فراجع هذا وقد قيل الملك يغني عن الطهارة لأن نجس العين لا يملك ويرد بأن اغناؤه عنها لا يستدعي عدم ذكرها لإفادته بخلاف محل الخلاف والوافق مع الإشارة لردها عليه المخالف من عدم اشتراطها من أصلها شرع حج وشرح م ر ومحل الخلاف هو الطهارة ومحل الوفاق هو الملك ويدخل في الطاهر المائع إذا وقعت فيه ميتة لأنفس لها سائلة ولم تغيره وينبغي ثبوت الخيار عند الجهل وهو المعتمد ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتري فهل يجوز له الشراء ويصح نظرا لعقيدته أولا نظرا لعقيدة البائع الذي ينبغي أن معتقد النجاسة إذا قصد حقيقة البيع لا يصح وإذا قصد نقل الاختصاص صح وكذا إن أطلق كافي البرماوى (قوله أوامكان لظهره) أي فالشرط الاحد الدائر وقوله فلا يصح الخ تفريع على مفهوم الاحد الدائر (قوله بغسل) أي كتوب تنجس بما لا يستر شيئا منه قال ع ش ظاهره ولو كان بعسر أو مؤنة طارئة وهو كذلك برماوى (قوله أيضا بغسل) هو قيد معتبر فخرج امكان طهر الماء القليل المتنجس بالكثرة وامكان طهر الخمر بالتخليل وجلد الميتة بالدغ (قوله نهى عن ثمن الكلب) أي وانتهى عن ثمنه بدل على فساد بيعه ع ش (قوله في المذكورات) أي في الحديثين أي والحكمة في النهى عن بيعها ع ش (قوله نجاسة عينها) لعدم النفع بها لوجوده فيها حل ووجه ذلك أن هذه الاشياء لها منافع فالخمر يطفأ به النار ويحجن به الطين والميتة تطعم للجوارح ويطلى بشحمها السفن ويسرج به والكلب يصيد فلعلمنا أن منشأ النهى نجاسة العين برماوى (قوله أعم من تعييره بالمبيع) أي لشموله للثمن وهذه بحسب الظاهر المتبادر من لفظ المبيع والاف بالنظر للحقيقة من أن المبيع يطلق على كل من الثمن والثمن فلا عموم كما صرح بذلك النووي في تحرير التبيين وغيره شو برى (قوله ولا يصح متنجس) أي يبيعه استة لالا لا تبعلما هو كالجزم منه والاف بيع أرض بنيت ببلن أو آجر عجن بسرجين صحيح حل ومثله م ر قال قل على خ ط قال شيخنا م ر والبيع واقع على الجيد وقال سم الوجه ان البيع واقع على الطاهر وانما دخل غيره تبعا بنقل اليد فراجع (تنبيه) علم من هذا أن بيع الخنزير المخلوط بالرماد النجس أو السرجين صحيح كالآز يار والجرروا الواجير والقلل وغيرها وتقدم في الطهارة أنه يعني عما يوضع فيها من المائعات فلا يتنجس (فرع) نقل عن شيخنا م ر صحة بيع دار مبنية بسرجين فقط وفيه ما تقدم عن سم (قوله ولو دهنه) غاية للرّد على من قال بصحة بيعه كإفهامه م ر من عبارة الاصل وللدّ على من قال بإمكان طهره كإفهامه المحلى من عبارة الاصل فهو غاية في قوله لا يمكن طهره أو في قوله ولا يصح متنجس والحاصل أن فيه قواين ضعيفين القول بإمكان طهره والقول بصحة بيعه والثاني مبني على الاول (قوله ولا أثر لامكان طهر الخ) عبارة شرح م ر وامكان طهر قليله بالمسكثرة وكثيره بزوال التغير كما كان طهر الخمر بالتخليل وجلد الميتة بالدغ اذ طهر ذلك من باب الاحالة لا من باب التطهير أي ولو كفى طهره هنا بالمسكثرة لكفى طهر الخمر بالتخليل وقد قيل هذا قياس مع الفارق لأن الماء من جنس الطاهر بخلاف الخمر وكان الاولى للشارح التفريع فتأمل (فرع) لو تصدق أو وهب أو وصى بالنجس كالدّهن والكلب ونحوهما صح عن معنى نقل اليد لا التملك سم ع ش (قوله ونفع به) أي بما وقع عليه الشراء في حد ذاته فلا يصح بيعه ما لا يتنفع

(ولو ماء وتراب معدنهما) ولا يقدح فيه إمكان تحصيل مثلها بلا تعب ولا مؤنة وسواء كان النفع حالاً أم مآلاً كجحش صغير (فلا يصح بيع حشرات) لاتنفع وهي صفار دواب الارض كحبة وعقرب وفأرة وخنفساء اذ لاتنفع فيها يقابل بالمال وان ذكر لها منافع في الخواص بخلاف ما ينفع كضب لمنفعة أكله وعلق لمنفعة امتصاص الدم (ر) لا يبيع (سباع) لاتنفع) كأسد وذئب وغر وما في اقتناء الملوك لها من الهبة والسياسة ليس من المنافع المعتبرة بخلاف ما ينفع منها كضبع للكل وفهد للصيد وفيل للقتال (ر) لا يبيع (نحو حيتي بر) كحيتي شعير لأن ذلك لا يعد مالا وان عد بضمه الى غير من نحو من زيادتي (وآله طو)

(قوله رحمه الله كجحش صغير) ويصح بيع رقيق زمن لأنه يتقرب بعنته بخلاف جاز زمن ولا أثر لمنفعة جلده بعد موته اه
شرح هـ
(قوله وفرد للحراسة) وكذا للقرادين اه قويني
(قوله للانس بلونه) وان زيد في غنمه من أجل ذلك اه هـ

(قوله ولو قبل تعليمه) أي حيث ربحي تعلمه اه هـ

به بمجرد وان تأتى النفع به بضمه الى غيره كما سيأتي في نحو حيتي حنطة اذ عدم النفع اما للقلة كحيتي بروما للخسة كالخشرات وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية بصحة بيع الدخان المعروف بالانتفاع به بنحو تسخين ماء اذا ما يشترى بنحو نصف أو نصفين لا يمكن التسخين به لقلته كما لا يخفى فيلزم أن يكون بيعه فاسداً والحق في التعليل أنه منتفع به في الوجه الذي يشتري له وهو شربه اذ هو من المباحات لعدم قيام دليل على حرمة فتعاطيه انتفاع به في وجه مباح ولعل ما في حاشية الشيخ مني على حرمة وعليه في فرق بين القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فإبراجع رشيدى على مروي وعبارة ع ش فائدة وقع السؤال في السرس عن الدخان المعروف في زماننا هل يصح بيعه أم لا والجواب عنه الصحة لأنه طاهر منتفع به لتسخين الماء ونحوه كالنظيل به (قوله ولو ماء و تراباً) هذه الغاية لرد قوله بمعدنهما أي مكانهما الذي أعد لهما معدن الماء البحر ومعدن التراب التل مثلاً لكن يشترط أن يحوز الماء في قرية مثلاً أو يكوم التراب كما قيد بذلك المحلى ومروي وحج في شروحه فصوره المسئلة أنه باع قرية ماء مثلاً على شط البحر شيخنا ح ف (قوله ولا يقدح فيه) غرضه من هذا الرد على الضعيف ويصح بيع نصف دار شائع بمنزله لآخر ومن فوائده منع رجوع الوالد أو بائع المفلس شرح حج (قوله أم مآلاً) أي فيما لا يتأق منه النفع حالاً فلا يرد عدم صحة بيع دار دون عمرها اذا كان يمكن اتخاذها لشورى (قوله كجحش صغير) أي اذا لم يترتب عليه تفريق محرم بأن ماتت أمه أو استغنى عنها برماوى (قوله حشرات) جمع حشرة بفتح حين مختار ع ش (قوله كحبة) وبما جوب للسعها شرب ماء الكادي (قوله وعقرب) وبما جوب للسعها شرب ماء الرجل ح ف وبرماوى (قوله وفأرة) بالهمز لا غير في الحيوان مفرداً وجمعاً ووجهه فتران وأما فارة المسك فبالهمز وتركه مفرداً وجمعاً شيخنا (قوله وخنفساء) في المختار الخنفساء بفتح الفاء بمدودا والائتي خنفساء والخنفس لغة فيه والائتي خنفسه (قوله اذ لاتنفع فيها يقابل بمال) أي لاتنفع يعتبر ويقصد شرعاً بحيث يقابل بمال لأنه المراد فالدار على أن يكون فيه منفعة مقصودة معتد بها شرعاً بحيث تقابل بالمال وان لم يكن من الوجه الذي يراد الانتفاع به منه فلا يخالف ما سيأتي في الاصول والثمار من بيع الجزة الظاهرة والثمرة الظاهرة قبل بدو الصلاح بشرط القطع حل (قوله في الخواص) وهي التي نذكر في الطب (قوله لمنفعة أكله) الاضافة فيه وفيما بعده بيانية (قوله وغر) أي كبير لا يقبل التعاليم للصيد بخلاف المعلم أو ما يقبل التعليم فإنه يصح وبه جمع بين التناقض في كلامهم شورى (قوله وما في اقتناء الملوك الخ) أي واقتنائهم لها حرام شورى (قوله من الهبة) أي هبة الخلق لهم بسبب اقتنائهم لها (قوله والسياسة) وهي اصلاح أمور الرعية وتدير أمورهم بامتناعهم لهم بسبب اقتنائهم ذلك فهو عطف لازم على ملزوم أو عطف مسبب على سبب وقال ع ش عطف تفسير قال في المختار يقال ساس الناس أصلح أمورهم (قوله ما ينفع) لان في كل من هذه الثلاثة منفعة معتد بها شرعاً أي وفرد للحراسة وهرة لدفع الفأر ونحوه وعندليب وهو البليل للانس بصوته وطاوس للانس بلونه حل (قوله كضبع) جعله من السباع وجعل الضب من الحشرات لكونه صغيراً يشبهها (قوله وفهد) ولو قبل تعليمه شورى (قوله حيتي بر) ولا أثر لوضعها في فخ الاصطياد (قوله لان ذلك لا يعد مالا) أي لقلته وخسته كما في قولهم فلان ليس من الرجال وهو رجل فلا ينافي أنه مال شيخنا وقال الاطفيحي قوله لان ذلك لا يعد مالا أي لأنه لا ينتفع به وكان الاولى التعليل بعدم النفع شورى أي لان المحدث عنه ككون المبيع منتفعاً به الآن يقال لما كان نحو حيتي البر ينتفع بهما لنحو اصطياد بفخ لم يعط بعدم النفع وعبارة مروي لاتنفع النفع بذلك لقلته انتهى وقال بعضهم أي لا يعد مالا منتفعاً به فطابق الدليل المدعى (قوله وآله طو) لم يقدر بعد العاطف لفظة لا يبيع

كسابقه من المعطوفات ولعله اقرب هذان من المعطوف قبيله لكن تشكل اعادته في قوله ولا يبيع
 جان مع قرب هذه السابقة فليتأمل شو برى ويحاج عنه بأنه أعادها في قوله ولا يبيع جان لانه مقيد
 بقيد في قولهم بعد ما التوهم رجوع القيدين للرهن أيضا وان كان يبيعه قوله على ما يأتي (قوله محرمة)
 خرج غيرها كالنفير والطبول غير الدر بكة شيخنا (قوله وان تمول رضاها) غاية للرد وقوله ولا
 يقدر رد لما تمسك به الضعيف وعبارة أصله مع شرح م ر وقيل يصح ان عذر رضاها مالا لأن فيها نفعها
 متوقفا كالنجش الصغير ورد بانها مادامت على هيئتها لا يقصد منها سوى المعصية وبه فارت محبة بيع اناه
 النقد قبل كسره والمراد ببقائها على هيئتها أن تكون على حالة بحيث اذا أريد منها ما هي له لا تحتاج الى
 صنعة وتعب كما يؤخذ من باب الغصب فتعير بعضهم هنا بجل بيع المركبة اذا فك تركيبها محمول على فك
 لا تعود بعده هيئتها الا بما ذكرناه (قوله ويصح بيع اناه ذهب وفضة) لا تنفاه العلة المذكورة ويحل
 خلافا لما في فتاوى الجلال السيوطي حل واستشكل ذلك على منع آله الله والاصنام أجيب بأن
 الغلب قصد المصنوع وهو الذهب والفضة اللذان هما قيم الاشياء وآله الله وغلب فيها اعتبار قصد
 الصنعة المحرمة التي اعلمت قصد الآلة لاجلها وكذا الاصنام غلب فيها النظر الى المنور انتهى عميرة
 سم (قوله وقدرة تسلمه) أي يقينا حسا وشرعا والمراد القدرة حالة العقد بلا مؤنة أخذ من قوله بعد
 ليجزه عن تسلمه حالا الخ وذ كر مفهوم القدرة سابقا بقوله فلا يصح بيع نحو ضال الخ ومفهوم القدرة
 شرعا بقوله ولا جزم معين الى آخر الأمثلة (قوله في بيع غير ضمني) أما هو فيصح لمن لا يقدر على
 الاتزاع لقوة العتق مع كونه يغتفر في الضمني ما لا يغتفر في غيره ويصح أيضا بيع الآبق والمغصوب
 والضال لمن يعتق عليه ولو كان عاجزا عن اتزاعه ع ش على م ر (قوله ليوثق بحصول العوض) أي
 من الجانب الآخر فكأنه قال يشترط قدرة المشتري على تسلم المبيع ليثق البائع بحصول الثمن لان
 المشتري لو لم يقدر على التسلم يرجع في ثمنه فلا يظفر به البائع (قوله أولى مما عبر به) وهو تعبير بالتسليم
 لان القدرة على التسليم ليست شرطا لكن يحاج عن الاصل بأنه اقتصر على القدرة على التسليم لانها
 محل وفاق لانه متى كان البائع قادرا على التسليم والمشتري على التسلم صح البيع جزما وان كان عاجزا
 عنه وكان المشتري قادرا على التسلم صح على الصحيح كافي الشرح م ر وحج وشرح الروض وقرره
 ح ف (قوله فلا يصح بيع نحو ضال) أي ولو لمنفعة العتق وان عرف محله واستشكل الاستوى منع
 بيع الضال والآبق والمغصوب بأن اعتاقهم جائز وقد صرحوا بأن العبد اذا لم يكن في شرائه منفعة
 الاحصول الثواب بالعتق كالعبد الزمن صح بيعه واعتاق المبيع قبل القبض صحيح ويكون قبضه
 لا يصح بيع هؤلاء اذا كانوا زمني بل مطلقا لوجود منفعة من المنافع التي يصح الشراء لها وأجيب
 بأنه هنا وجد حائل بينها وبين الانتفاع بها بخلاف الزمن ليس فيه منفعة تحيل بين المشتري وبينها حتى
 لو فرض أن لا منفعة فيما ذكر سوى العتق لم يصح أيضا كما أفاده والدا انتهى ملخصا من شرح م ر
 والبرماوى ومثله زى (قوله كآبق) بيان للنحو وهذا ظاهر في الفرق بين الآبق والضال وقضية
 ما في المختار حيث قال في باب اللام والضالة ما ضل أي ضاع من البهيمة للذكر والانشى وفي القاف
 أبق العبد يابق بكسر الباء وضمها أي هرب اختصاص والآبق بالريق والضالة بغيره من الحيوانات
 (قوله وبغيره) في المختار ند البعير ند بالكسر ندا بالفتح وندادا بالكسر وندودا بالضم نفر
 وذهب على وجهه شاردا (قوله لقادر) أي يقينا فقد قال المتولى لو احتمل قدرته وعدمها لم يجز
 حل ومثل القادر العاجز اذا كان يعتق عليه أو كان البيع ضمينا شورى ولو اختلفا في الجزاء حلف
 المشتري ولو قال كنت أعلن القدرة فبان عدمها حلف أنه لم يكن قادرا على الاتزاع وبان عدم انعقاد

محرمة كتمبور ومنهار
 (وان تمول رضاها) أي
 مكسرها اذا نفع بها شرعا
 ولا يقدر فيه نفع متوقع
 برضاها لانها بهيئتها
 لا يقصد منها غير المعصية
 ويصح بيع اناه ذهب
 وفضة (و) ثالثها (قدرة
 تسلمه) في بيع غير ضمني
 ليوثق بحصول العوض
 وتعبري بما ذكر أولى مما
 عبر به (فلا يصح بيع نحو
 ضال) كآبق ومغصوب
 وبغيره (لمن لا يقدر على
 رده) ليجزه عن تسلمه
 حالا بخلاف بيعه لقادر على
 ذلك نعم ان احتاج فيه
 (قوله والاصنام) وكذا
 لا يصح بيع صورة حيوان
 وصليب ان أريد به ما هو
 شعارهم المخصوص بتعظيمهم
 ولو من نقد وكتب علم محرم
 اذا نفع بها شرعا نعم يصح
 بيع جارية مغنية غناء
 محرما وكبش نطاح وان
 زيد في ثمنها لذلك لان
 المقصود اصاله الحيوان اه
 م ر (قوله وهو تعبيره
 بالتسليم الخ) أيضا عبر بدل
 القدرة بالامكان فاعترضه
 الاستوى بأن دائرة الامكان
 العقلي واسعة اه

(جزء معين ينقص فضله) قيمته أو قيمة الباقي كجزء اثناء وثوب نفيس ينقص فضله ماذ كرا ليجز عن تسليم ذلك شرعاً لان التسليم فيه لا يمكن الا بالكسر والقطع وفيه نقص وتضييع مال بخلاف ما لا ينقص فضله ماذ كرا كجزء غليظ كرا باس وذراع معين من أرض لا تتفاء المحذور ووجهه في الثانية حصول التمييز في الأرض بين النصيبين بالعلامة من غير ضرر قال الرافعي ولك أن تقول قد تتضيق مرافق الأرض بالعلامة وتنقص القيمة فليكن الحكم في الأرض على التفصيل في الثوب وأجيب بان النقص فيها يمكن تداركه بخلافه في الثوب وبه يجاب عما اعترض به من صحة بيع أحد زوجي خف مع نقص القيمة بالتفريق وتعبري بجزء أعم من تعبيره بنصف قال في المجموع وطريق من اراد شراء ذراع من ثوب حيث قلنا بمنعه ان يواطى صاحبه على شرائه ثم يقطعه قبل الشراء ثم يشتريه فيصح بلا خلاف اما بيع الجزء الشائع من ذلك فيصح ويصير مشتركاً

البيع كما في شرح م (قوله الى مؤنة) أي لما وقم ولو تحملها البائع للمنة والمؤنة اما بالمال أو اتعاب البدن (قوله ينبغي المنع) أي منع صحة البيع (قوله كجزء اثناء) أي وكجزء من حيوان حي بخلاف المذكور بالفعل شرح م ويتجه أن يستثنى اثناء النقد فيصح بيع جزء معين منه لحرمة اقتنائه ووجوب كسره فالنقص الحاصل فيه موافق للمطلوب فيه فلا يضر رسم (قوله نفيس) لم يقل نفيس لان الاء لا يشترط فيه النفاسة لان كسره ينقص قيمته مطلقاً شيخنا (قوله الا بالكسر أو القطع) أي لانه مبيع معين وقبضه بالنقل وهو يستلزم فصله ولا يكتفي في تسليمه بتسليم الجلة حل (قوله وفيه) أي في كل من الكسر والقطع ومن ثم لم يمنع بيع أحد خفين مع نقص قيمة الباقي لا تتفاء كل من الكسر والقطع وهذا غير جواب الشارح الآتي ح ف (قوله كرا باس) هو القطن أي الثوب من القطن كما ذكره صاحب القاموس لكن المراد هنا الأعم منه ع ش وفي البرماوى الكرا باس في اللغة اسم للقطن الأبيض التخين وليس هو مراد الفقهاء (قوله وذراع معين) كأن قال بعثك هذا الذراع من هذه الأرض شيخنا فالمراد بالمعين المشخص فيبيعه صحيح سواء علمت ذراعان الأرض أو لا بخلاف المبهوم فيصح بيعه ان كانت معلومة الذراعان لانه معلوم بالجزئية وينزل على الاشاعة فان كانت مجهولة الذراعان فلا يصح بيعه كما يعلم مما يأتي في آخر باب الاختلاف تأمل سم (قوله لا تتفاء المحذور) أي النقص وتضييع المال (قوله ووجهه) أي اتقاء المحذور (قوله وتنقص القيمة) أي بسبب ذلك حل (قوله على التفصيل في الثوب) أي بين كون فضله ينقص قيمته أو قيمة الباقي أو لا (قوله يمكن تداركه) أي بإزالة العلامة أو بشراء قطعة أرض بجانبه ورشيدى (قوله زوجي خف) أي فردتي خف فكل منهما يقال لما زوج لانها من اوجة لصاحبها وفي المختار الزوج ضد الفرد وكل واحد منهما يسمى زوجاً أيضاً يقال للثنين هما زوجان قال تعالى من كل زوجين اثنين وقال ثمانية أزواج وفسرها ثمانية افراد (قوله مع نقص القيمة بالتفريق) لان النقص يمكن تداركه بشراء مثلها (قوله وطريق من اراد البيع) أنت خبير بأن هذه الحيلة انما هي طريق لصحة البيع لا لتفاء حرمة القطع لذي فيه اضاعته مال وقد يجاب بأنه سوغ له في القطع حينئذ رجاء لغرض الشراء وظاهر كلامهم في غير هذا المحل ان اضاعته المال انما تحرم ان قصدت عبثاً وهذه ليست كذلك لان الغرض نعم لو زيد له على قيمة المقطوع ما يداوى النقص الحاصل في الباقي فالظاهر صحة البيع ولا حرمة حينئذ في القطع اذ لا اضاعته مال حينئذ فلا يحتاج الى حيلة شورى (قوله ذراع من ثوب) وهل مثل الثوب في ذلك لاء والسيف أو يفرق بان الثوب ينسج ليقطع بخلاف الاء والسيف انظره حل الظاهر لا (قوله حيث قلنا بمنعه) بأن كان فضله ينقص قيمته أو قيمة الباقي (قوله أن يواطى صاحبه الخ) أي ثم ان كان المشتري غير مرید بالشراء باطنا حرم عليه مواطاة البائع لتغير يره بمواطاة وان كان مریداً ثم عرض له عدم الشراء بعد لم تحرم المواطاة ولا عدم الشراء ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيهما ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الا منه ع ش على م (قوله فيصح بلا خلاف) واعتراض بأن العلة في امتناع البيع موجودة في ذلك وأجيب بأن هذا تصرف في ملكه من غير الزام شرعي بخلاف ذلك ولم ينظر والاحتمال رجوع من وافق على الشراء عنه لما أن الأصل عدمه حل ولا ضمان عليه لو رجع ع ش على م (قوله أما بيع الجزء الشائع) محترز قوله معين وقوله من ذلك أي عما ينقص فصل الجزء منه قيمته (قوله ولا بيع مرهون) أي غير المرهن ع ش (قوله بعد القبض) أما

أولى من قوله بغير إذن مرتبه (ولا) بيع (جان تعلق برقبته مال) بقيد (١٨١) زده بقولي (قبل اختيار فداء)

لتعلق حق المجني عليه به كما
في المهرهون وأولى لان
الجنابة تقدم على الرهن
بخلاف ما اذا تعلق بها أو
بجزئها قود لانه يرجى
سلامته بالعفو وبخلاف
ما اذا تعلق المال بذمته
كأن اشترى شيئاً فيها بغير
إذن سيده وأتلفه أو تعلق
بكسبه كأن تزوج
وتعلقت نفقة زوجته
وكسوتها بكسبه لان
البيع انما يرد على الرقبة
ولا تعلق لرب الدين بها
وبخلاف ما بعد اختيار
الفداء فيصح ولا يشكل
بصحة الرجوع عن
الاختيار لان مانع الصحة
زال باتتقال الحق لدمته
السيد وان لم يلزمها مادام
الجاني في ملكه واذا صح
البيع بعد اختياره الفداء
لزمه المال الذي يفديه به
فيجبر على أدائه فان أداه
فذاك والافسخ البيع
وبيع في الجنابة (د)
رابعها (ولاية)

(قوله فالذي اقتضاه الخ)
قضية كلام سم ان الرافعي
نص فيها بخصوصها على
البطلان وبحت بعضهم أنه
لو اعتقه المشتري نفذ العتق
وتعذر بطلان البيع لكن
هل يقيد بالنسبة للموسر أو
مطلقاً قياساً على اعتاق

قبله فيصح بغير إذن المرتبه (قوله أولى) لان عبارة الاصل تقتضي أنه لو باع المهرهون قبل قبضه بلا
إذن من المرتبه لم يصح وليس مراد انتهى ع ش (قوله ولا يبيع جان) لغیر المجني عليه و بغير إذنه
حل ولا فيصح وانظر هل يسقط حقه أو يبقى متعلقاً بالرقبة وما معنى تعلقه بها اذا كان البيع له تأمل
(قوله تعق رقبته) أي ذاته مال لكون الجنابة خطأ أو شبه عمد أو عمد او عني على مال أو أتلف مالا
بغير إذن المجني عليه أو أتلف بأسرقه انتهى شرحه فان حصلت البراءة عن بعض الواجب انقضى منه
بقسطه ويفارق المهرهون بان الراهن محجور على نفسه فيه شرحه (قوله لان الجنابة تقدم على الرهن)
لان الحق فيها متعلق بالرقبة فقط وفي الرهن بالرقبة والذمة معا شيخنا ح ف (قوله بخلاف ما اذا تعلق
بها أو بجزئها) مفهوم قوله مال فلو قتل قصاصاً بعد البيع في يد المشتري ففيه تفصيل ذكره في الروض
كأنه حاصله أنه ان كان جاهلاً بأنفسه البيع ورجع بجميع الثمن وتجهيزه على البائع وان كان عالماً
عند العقد أو بعده ولم يفسخ لم يرجع بشئ سم (قوله ما اذا تعلق الخ) كأن قتل حراً أو عبداً عمداً
عدواناً وقوله أو بجزئها كأن قطع يداً مثلاً (قوله لانه يرجى سلامته بالعفو) أي مجاناً فان عفا أي
بعد البيع المستحق على مال فالذي اقتضاه كلام الرافعي في نظيره من الرهن ترجيح بطلان البيع
فليكن هذا مثله وظاهره ولو كان البائع موسراً شو برى قال حل فان قيل هذا موجود فيما اذا تعلق
برقبته مال أوجب بان النفوس لا تسمح بالعفو عن المال وتسمح بالنعو عن القتل والقطع وفيه أن
قاطع الطريق اذا تختم قتله يصح بيعه ولا نظر لاحمال ان مستحق القصاص قد يعفو على مال وهو ضار
لان الاصل عدم ذلك فلو باعه ثم عفا المستحق على مال تبين بطلان البيع وهذا الايراد الثاني لا يظهر
(قوله وبخلاف ما اذا تعلق المال بذمته) هو مفهوم قوله برقبته (قوله كأن اشترى شيئاً فيها) وهذا
الشراء فاسد فذلك قيد بقوله وأتلفه لاجل أن يتعلق المال بذمته لان العقد فاسد لا يلزم ذمته
وعبارته فيما يأتي الرقيق لا يصح تصرفه في ماله بغير إذن سيده وان سكت عليه فبرئ منه فان تلف
في يده ضمنه في ذمته وبوخذه من كلام المتن فيما يأتي ان قوله أتلفه ليس بقيد بل مثله ما اذا تلف بنفسه
(قوله أو تعلق بكسبه كأن تزوج) أي باذن سيده وعبارته فيما يأتي فصل لا يضمن سيد باذنه في
نكاح عبده مهر اذ لا مؤنة وهما في كسب العبد بعد وجوب دفعهما اه وحيث باعه سيده الاذن
له في النكاح فهل يجبر المشتري على كونه يصرف كسبه في مؤنة زوجته أولاً لظاهراً أنه ان كان عالماً
بأنه متزوج لزمه جعل مؤنة من كسبه وان كان جاهلاً فله الخيار قال شيخنا وفيه أن هذا أي قوله أنفا
أو تعلق بكسبه مع ما قبله خارج عن الموضوع الذي هو جان وأوجب بأنه لا يضر كون الاقسام أعم من
المقسم والاولى أن يجاب بأن الضمير في ذمته وكسبه راجع للعبد لا بقيد كونه جانياً لان ما ذكره ليست
أقساماً وان كانت نزل إليها أيضاً كون الاقسام أعم من المقسم رده بعضهم كقولنا الحيوان أبيض
أو غير أبيض والا يضر ما ورق أدلج أو غيرهما (قوله فيصح) أي اذا كان السيد موسراً عباب
سم (قوله ولا يشكل) أي الحكم بالصحة (قوله لان مانع الصحة) وهو التعلق بالرقبة (قوله وان
لم يلزمها) أي وان لم يلزم الحق ذمة السيد الخ (قوله لزمه المال) أي ان لم يرجع عن اختيار الفداء
(قوله فيجبر على أدائه) يتبادر منه امتناع الرجوع عن الفداء بعد البيع قال ابن قاسم وينبغي
أن يجوز له حيث كان له فسخ البيع بان كان الخيار له بخلاف ما اذا لزم من جهته فيجبه المنع وبجمله
الجواز ويفسخ لبيع انتهى وهذا الاخير هو ظاهر كلامهم شو برى (قوله والافسخ البيع) أي
فسخه الحاكم أو المجني عليه وقوله وبيع في الجنابة أي باعه الحاكم ع ش (قوله ولاية) أي مالك

السيد الثاني أقرب وحينئذ هل يتعين على السيد الفداء أو الواجب عليه ما أخذه من المشتري اه سم

للعاقدين عليه (فلا يصح عقد فضولي) وان أجاز المالك لعدم ولايته على العقود عليه (ويصح بيع مال غيره) ظاهراً (ان بان) بعد البيع (درس)

أنه (له) كأن باع مال مورثه ظاهراً حيانه فبان ميتاً لتبين أنه ملكه وتعييرى بما ذكر أولى مما عبر به (و) خامسها (علم) للعاقدين

(قوله رحمه الله وعلم) ولا بد من علم عمر الأرض فلو باع أرضاً مخفوفة بما سكه من كل الجوانب وشرط للمشتري حق المرور اليها من جانب مبهم لم يصح لتفاوت الأغراض باختلاف الجوانب فيفضي إلى المنازعة فجعل إبهامه كإبهام المبيع بخلاف ما إذا عينه أو أثبتته لمن كل الجوانب أو أطلق أو قال بعثكها بحقوقها فيصح البيع ويتعين في الأولى ما عينه وله في البقية المرور من كل جانب فان كانت الأرض في صورة الإطلاق ملاصقة للشارع أو ملك المشتري لم يستحق المرور في ملك البائع بل يمر من الشارع أو ملكه القديم اه شرح البهجة

أو وكالة أو إذن الشارع كولاية الأب والجد والوصى والقاضى والظافر بغير جنس حقه والمتقط لما يخاف فساد زى والمراد ولاية تامة ليخرج المبيع قبل قبضه وفي نفس الأمر كما يدل عليه قوله الآتى ويصح بيع مال غيره الخ (قوله للعاقدين) بائعاً ومشترياً وقوله عليه أى العقود عليه ثمناً أو مشمناً وكل منهما له ولاية على عوضه (قوله فلا يصح عقد فضولي) لو عبر بالتصرف كان أعم ليشمل الحل أيضاً كأن طلق أو أعتق لكن لما فرض الكلام في البيع حيث فسر العاقدين بالبائع والمشتري والعقد عليه بالثمن والمثلين كان مرداه بالعاقدين خصوص البائع والمشتري ولو عبر بالتصرف لحل على البيع والشراء بقرينة المقام كما قاله ع ش وغيره والمراد لا يصح عقد فضولي لغيره أما وقوعه له ففيه تفصيل وهو أنه ان اشترى بعين ماله لغيره أو في ذمته أو قال في القيمة وأطلق لغيره بلا إذن فان العقد يقع للفضولي وتنفو التسمية فان فعل ذلك باذنه صح للغير ويكون المدفوع قرصاً والفضولي من ليس مالكا ولا وكيل ولا ولياً (قوله وان أجاز المالك) هي الردو عبارة تشرح م ر وفي القديم وحكى عن الجديد أن عقده موقوف على رضا المالك ان أجازته نفذوا فلا والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد فلو باع مار الطفل فبلغ وأجاز لم ينفذ ومحل الخلاف ما لم يحضر المالك فلو باع مال غيره بحضوره وهو ساكت لم يصح قطعاً كما في المجموع (قوله ظاهراً) متعلق بمال غيره وليس متعلقاً بصحة والظاهر أنه محرم عليه تعاطيه نظر الظاهر ويكون صغيرة لأنه فاسد في ظنه كما في البرماوى وزى (قوله أنه) أى ان له عليه ولاية وان لم يكن ملكه كأن بان بعد البيع أنه وكيل فيه أو وصى شيخنا أو باع مال غيره على ظن أنه لم يأذن له فبان إذنه له فيه حل وقوله أنه له في كلامه حذف ان واسمها فهل يجوز قياساً على كان أولاً (قوله ظاهراً) ليس قيداً بل مثله ان لم يظن شيئاً أو ظنه ميتاً بالاولى ح ف وقوله فبان ميتاً بسكون الياء في الإفصح م ر لان ما كان ميتاً بالفعل فيه السكون والتشديد وما سيموت فيه التشديد لا غير كقوله تعالى انك ميت (قوله لتبين أنه ملكه) أى فولايته ثابتة عليه وعبرة حج لان العبرة في العقود لعدم احتياجها لنية بما في نفس الأمر حسب أى فقط فلا تلاعب وبفرضه لا يضر لصحة بيع نحو الهازل (قوله وخامسها علم للعاقدين الخ) ولو حكماً ليشمل بيع صاع من صبرة حل وفيه أن الكلام في شروط العقود عليه والعلم وصف للعاقدين وأجيب بأن المراد بالعلم كونه معلوماً للعاقدين شيخنا فهو مأخوذ من علم المبنى للمجهول لا المبنى للفاعل والمراد بالعلم ما يشمل الظن وان لم يطابق الواقع بدليل مستلة الزجاجة التي ظنها جوهرة بل يكتفى برؤيته وان لم يعلم أو يظن من أى الاجناس هو كما في حل وزى وع ش وقد لا يشترط العلم للضرورة أو المسامحة كما يأتي في بيع الفقاع وفي اختلاط حمام البرجين فانه يجوز لاحد المالكين بيع حمامه للآخر وان لم يعلمه وكذا ما كان قشره صوانه كما يأتي انتهى س ل وكذا ماء السقاء في الكوز شرح م ر فلو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تقصير كان ضامناً لتدركفايته بما فيه لانه مقبوض بالشراء الفاسدون ما زاد عليها ودون الكوز لكونهما أمانة في يده فان أخذه من غير عوض ضمنه لانه عارية دون ما فيه لانه غير مقابل بشئ فهو بمعنى الإباحة شرح م ر ويجرى هذا التفصيل في فناجين القهوة حرقاً بحرف هذا كله اذا انكسر الفنجان مثلاً من يد الشارب فان انكسر من يد غيره بأن دفعه لآخر ليسقى غيره فسقط من يده فانهما يضمنان أى الدافع والمدفوع له رشيدى وقد أطل الرشيدى الكلام عليه فراجع (قوله للعاقدين) تنى العاقدين في جانب العلم وأفرده في جانب الولاية لانه يشترط علم كل من العاقدين بالثمن والمثلين بخلاف الولاية فانها لا تكون الا لصاحب السلعة فقط أى

أى فالشرط ولاية البائع على المبيع وولاية المشتري على الثمن شيخنا (قوله به) أى بالعقود عليه (قوله عينا) فى العين الذى لم يختلط بغيره كصبرة وقوله وقدر أى مع العين فى العين المختلط كصاع من صبرة قالوا بمعنى أوفيه وفيما بعده وقوله وصفة أى مع القدر فيما فى لخدمة شوبرى وقد أشار إليه بقوله على ما يأتى (قوله على ما يأتى) أى هنا فى العين بصورتيه فى قوله ويصح بيع صاع من صبرة وقوله فيما يأتى وتكفى معاينة عوض ورؤية بعض مبيع وفى باب السلم أنه يشترط العلم بالقدر والصفة (قوله من القرار) وهو ما انطوت أى خفيت عنا عقبته أو ما ترددين أمرين أغلبهما أخوفهما أى شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفته لقضية كلامهم من عدم صحة بيع نحو الغصوب وان لم يكن الاغلب عدم العود شرح الارشاد للحج (قوله لما روى الخ) دليل لمخدوف تقديره القرار منهى عنه وبيعه باطل لما روى الخ وأوله للعلة وقوله عن بيع القرار أى البيع المشتل على القرار (قوله ويصح بيع صاع من صبرة) الى قوله ان خرجت مائة هذه الثلاثة فى المعنى مفرعة على منطوق الشرط وقوله لا يبيع لاحد ثوبين الى قوله أو بألف دراهم ودانير هذه الصور الخمسة مفرعة على مفهوم الشرط وأما قوله ولو باع بنقد الى قوله اشترط تعيين هاتان صورتان متفرعتان على المنطوق كالثلاث الاول وقوله ولا يبيع غائب متفرع على المفهوم كالثالثة التى قبله لانه معطوف على قوله لا يبيع لاحد ثوبين فكان الاولى تقديمه وقوله وتكفى معاينة عوض وقوله ورؤية قبل عقد الخ وقوله ورؤية بعض مبيع هذه ثلاثة متفرعة على المنطوق أيضا فالخامس انه فرع على المنطوق ثمان صور وعلى المفهوم ستة لكنه جعل بعض كل فى خلال الآخر فكان الانسب أن يذكر صور المنطوق على حدة ثم صور المفهوم كذلك وبعد هذا كله فكان المناسب التفريع بأن يقول فيصح بيع الخ (قوله من صبرة) أى من برأ ونحوه مما تكفى رؤية ظاهره والصبرة هى الكوم من الطعام واطلاقها على الجملة من الدراهم مشابهاً وجعلها صبر كغرفة وغرف عش وخروج بصيرة الارض والدار والثوب ففيه تفصيل فان علم ذراعاً ذلك صح بيع ذراع مشابهاً من كل وان جهلاً أو أحدهما لم يصح لان أجزاء الصبرة لا تتفاوت بخلاف أجزاء ما ذكرى (قوله وان جهلت) الغاية للرد (قوله اعلمهما بقدر المبيع) أى فهذا من قبيل قوله سابقاً وقدر الكن تقدم أن القدر لابد وأن ينضم الى علم العين والصفة وهذا قد انضم الى علم العين حكماً كما ذكره بقوله مع تساوى الأجزاء أى فكأنه علم جميعها فتأمل (قوله مع تساوى الأجزاء) خرج به مالو باعه ذراعاً مبيعاً من أرض أو شاة مبهمه من قطع غنم فان الأجزاء لم تتساو شيخنا (قوله على الاشاعة) أى على صاع شائع فتكون شركة شيوع وعلى الجهل شركة جوار (قوله بقدره من المبيع) فيسقط عن المشتري قسطه من الثمن لانه من ضمان البائع لكونه قبل القبض (قوله للبائع تسليمه) هذا انما يأتى فى مسألة الجهل أى فيجبر المشتري على ذلك بخلافه فى مسألة العلم فانه لا يجبر على الأخذ من أسفلها لان كل جزء منها له فيه حق وانما يقرع بينهما ويجبر الممتنع على قسمته عش (قوله وان لم يكن مرتباً) أى حقيقة والاف هو مرتب حكماً (قوله لان رؤية ظاهرها) أى المحتمل لان يكون مبيعاً كروية كلها أى كأنه مرتب فهو مرتب حكماً ومن ثم لم يكتف برؤية ذلك الظاهر اذ المحتمل كونه مبيعاً وذلك اذا قل بعثك صاعاً من باطن هذه الصبرة حل (قوله كما يأتى) الذى يأتى أن رؤية بعض المبيع تكفى عن رؤية باقيه والمرتب هنا هو ظاهر الصبرة ليس من المبيع اذ سلمه من أسفلها اللهم الا أن يقال لما كانت أجزاءها لا تختلف جعل المرتب وان لم يكن من خصوص المبيع كأنه منه قاله عش وعبارة حل قوله كما يأتى أى فى قوله وتكفى رؤية بعض مبيع ان دل على باقيه كظاهر صبرة وفيه أن الصبرة هنا غير مبيعة فم توجد هنا رؤية بعض المبيع الدال على باقيه الا أن يقال ماذا ذكر هنا فرينة

به عينا وقدر وصفة على ما يأتى بيانه حذرا من القرار لما روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القرار (ويصح) بيع (صاع من صبرة) وان جهلت صيعانها لعلهما بقدر المبيع مع تساوى الأجزاء فلا غرر ويحل المبيع مع العلم بصيعانها على الاشاعة فاذا علمتا انها عشرة أصع فالمبيع عشرها ولو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع ومع الجهل ليه على صاع منها وللبائع تسليمه من أسفلها وان لم يكن مرتباً لان رؤية ظاهرها كروية كلها كما يأتى ولو لم يبق منها غيره تعين

(و) بيع (صبرة كذلك) أي زان جهات صيعانها (كل صاع بدرهم) بنصب كل ولا يضرفي مجهولة الصيعان الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعثك هذه الأرض (١٨٤) أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم (و) بيع صبرة (بمجهولة الصيعان

بمائة درهم كل صاع بدرهم ان خرجت مائة) والا فلا يصح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله (لا يبيع لاحد ثوبين) مثلا مبهما (ولا) بيع (باحدهما) وان تساوت قيمتهما (أو) بملء ذا البيت برا أو زنة ذي الحصة ذهبا) وملء البيت وزنة الحصة مجهولان (أو) بألف دراهم ودنانير) للجهل بعين المبيع في الاولى وبعين الثمن في الثانية وهي من زيادتي

(قوله رجه الله بنصب كل) على الحال أي في لفظ الثمن وأما ذكره في الصيغة فلا يشترط فيه النصب بل الشرط أن يذكر كل صاع بدرهم في صيغته على أي وجه كان ولو اقتصر في الصيغة على كل صاع لم يصح بان قال بعثك كل صاع اه

تقرير

(قوله رجه الله لأنه معلوم الخ) أي لان الثمن نفسه معلوم لأنه يعلم ان كل صاع بدرهم وان جهل الجملة ولا يقال يرد على العلة بطلان بعثك كل صاع بدرهم لجهله بجملة المبيع وقال شيخنا معني معلوم سيعلم

على أن قوله الآتي كظاهر صبرة أي المبيعة كلها أو بعضها على الاشاعة أو الابهام حيث تعرض للبعض هنا وجعله من أفراد ذلك (قوله وبيع صبرة كذلك) بخلاف ما لو قال بعثك من هذه الصبرة كل صاع بدرهم مثلا أو كل صاع من هذه الصبرة بدرهم مثلافه لا يصح لأنه لم يبيع الجملة بل بعضها المحتمل للقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيقا ولا تخمينا انتهى من الروض وشرحه (قوله بنصب كل) على الحالية من صبرة أي يصح بيع الصبرة حال كونها كل صاع بدرهم أي مسعرة كل الخ وأما رفعه فيوهم الاستئناف فيكون ليس من الصيغة مع أن المقصود أنه جزء منها وجره غسداً للمعنى لأنه يصير بدلا من صبرة فيصير البيع واقعا على الصاع لا على الصبرة لان المبدل منه في نية الطرح وبهذا الوجه منع نصبه على البدلية على المحل أي محل الصبرة لانها مفعول المصدر فعملها نصب لان التقدير أن يبيع البائع صبرة حل مع زيادة وجوز الشورى النصب على البدلية لان المبدل منه ملاحظ وان كان في نية الطرح (قوله ولا يضرفي مجهولة الصيعان الجهل بجملة الثمن) قيد بالثمن لان الجهل بجملة المبيع لا يحتاج الى الاعتذار عنه لأنه مبهم غير مختاط ولا يضرفيه الجهل بالقدر (قوله لأنه معلوم بالتفصيل) وبه يندفع القرر كالأوباع ثمن معين جزافا ولو وجدت الصبرة دون صاع والثوب دون ذراع أو بقي دون صاع ودون ذراع صح بقسطه من الدرهم حل ومر وحج الا انهما لم يذكر الثوب ثم قال حج وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم فبقى بعض شاة بأن خرج باقية الغيرة فان البيع يبطل فيه بأنه يتساح في التوزيع على المثلى لعدم النظر فيه الى القيمة بما يتساح به في التوزيع على المتقوم قال مر وما جرت به العادة من طرح شيء عند نحو الوزن من الثمن أو المبيع لا يعمل به ثم ان شرط ذلك في العقد بطل البيع وعليه يحمل كلام المجموع والافلا اه ومنه ما جرت به العادة الآن من طرح قدر معتاد بعد الوزن ويختلف ذلك باختلاف الأنواع كجعلهم لكل مائة رطل خمسة مثلاً من السمن أو الجبن وهل يكون حكمه حكم الامانة عند المشتري أو حكم لنصب فيه نظرا لاقرب الثاني اه ع ش وظاهر أنه محمول على غير الجاهل بذلك قال ع ش وطريق الصحة في ذلك أن يقول البائع بعثك المائة والخمسة مثلاً بكذا اه وقديقال ان هذا القدر المطروح صار معلوما عند غالب الناس فهو ما يتساح به لعلمهم به مع اقرارهم القباني على ذلك وهذا يخرج عن حكم الغصب فليحذر (قوله كل صاع بدرهم ان خرجت مائة) لم يقيد في هذا بالنصب كسابقه لانه لا يشترط ذكره في صحة البيع للاستغناء عن التفصيل بالاجمال قبله بخلاف الصورة السابقة لا يصح البيع فيها بدون التفصيل لعدم الاجال هناك فنته در السارح (قوله لا يبيع) محترز قوله عينا وهو معطوف على يبيع في قوله ويصح بيع الخ وقوله أو بملء ذا البيت محترز قوله وقدرا (قوله برا) أي موصوفاً بما يعينه أخذاً من قوله وملء البيت الخ لانه اذا كان غير موصوف لم يصح وان كان ملء البيت معلوماً (قوله وملء البيت) الجملة الحالية (قوله مجهولان) فان علم ذلك قبل العقد صح البيع ان وصف البير بصفات لسلم شيخنا (قوله أو بألف دراهم ودنانير) الا اذا اتفق الذهب والفضة غلبة ورواجا وقيمة واطردت العادة بتسليم النصف مثلاً من كل منهما حل (قوله للجهل بعين المبيع) أي مع أن المبيع في الاولى معين والثمن في الثانية كذلك ولا بد من علم عينا وقوله وبقدره في الباقي أي لان الثمن في الجيم في الزمة لانه ذكره

ومعني

وذكر عليه لا كدسائه من المضاف اليه (قوله رجه الله أو بملء ذا البيت الخ)

مثله ما لو قال بعثك بمائة درهم فلا بد من معرفة ما كان معلوماً لم يصح ان لم يقصد عينه ويكون مثله فان كان انتقل الى ملك المشتري انفق به ولو نوي مثله لان اللفظ صريح فلا بد من عرف بالثمن عند ما كان الحقيقة اه مر سم

ومتى كان في الذمة فلا بد من علم قدره وصفته شيخنا (قوله) وقدره في الباقي (أى في قوله أو علم
 ذا البيت برا والصورتين اللتين بعده هذه والمراد بالجهل بقدر الثمن في قوله أو بألف دراهم ودنانير
 الجهل بقدر الدراهم وبقدر الدنانير هل من كل منهما نصف الألف أو ثلثهما مثلاً ولا فالعلم بحملة قدر
 الثمن معلوم لأنه ألف (قوله فان عين البراء) قد يشعر قوله ملء ذا البيت من ذا البراءة لو كان البيت
 أو البراءة غائباً عنهم لم يصح وليس مراد الان المدار على التعيين حاضراً كان أو غائباً عن البلد حتى لو قال
 بعثك ملء الكوز الفلاني من البر الفلاني وكانا غائبين بمسافة بعيدة صح العقد كما يفهم من قوله فان
 عين البراءة فإنه جعل محل محدد التعيين كافيالكن بر دعليه أنه يحتمل تلف الكوز أو البر قبل الوصول إلى
 محلها إلا أن يجاب بأن الغرر في المعين دون الغرر فيما في الذمة ع ش على مر (قوله كأن قال بعثك
 ملء ذا البيت من ذا البر) الفرق بين هذه والصورة المتقدمة الباطلة أن البائع هنا عين البر وثمر أهمه
 لأنه يمكن أن يحيط بجوانب البيت ويعرف تخميناً أنه يأخذ كذا ويملأ البيت من البر المعين حال قبل
 تلف البيت فقل الجهل هنا بخلافه ثم لأن البر مهم ويمكن تلف البيت قبل الاتيان بالبر فكثير الجهل
 ولون تلف البيت هنا فالظاهر انفساخ البيع شيخنا وعبارة شرح مروخرج بنحو حنطة وذهب
 منكر المشير إلى أن محل ذلك حيث كان في الذمة المعين كبعثك ملء أو ملء الكوز من هذه الحنطة أو
 الذهب فيصح وإن جهل قدره لاحاطة التخمين برؤيته مع امكان الاخذ قبل تلفه بلا غرر وهذا المناسب
 لكلام المتن ان يقول بعثك ملء ذا البيت الخ لأن المتن جعل الملء ثمناً والشارح جعله مشتملاً لأن يقل
 لافرق بين الثمن والمثمن في الحكم ومثل البر الذهب اذا عينه شيخنا (قوله لا مكان الاخذ قبل تلفه)
 أى البيت حينئذى ولأن المبيع معين والمعين لا يشترط فيه معرفة القدر تحقيقاً بل يكفي فيه التخمين
 برماوى فاندفع استشكل بعضهم بالجهل بقدر العوض (قوله ولو باع بنقد مثلاً) مثل البيع الشراء
 ومثل النقد العرض كالبرق مثلاً راجع لكل من باع ونقد (قوله بنقد) كديناره فإنه يشمل المحبوب
 والجزير وانفرد قلى (قوله وثمر نقد غالب) أى في مكان البيع قال في التحفة سواء كان كل منهما من أهلهما
 أى بلد البيع ويعلم تقودها ولا على ما اقتضاه اطلاقهم وفيه وقفة لمنافاته للتعليل الآتى ولأنه اذا جهل كل
 منهما نقد الباد كان الثمن مجهولاً لهما فالوجه عدم العمل بهذا الاطلاق شورى وكلام حل يوافق
 ما في التحفة وهو أنه يتعين ولو مع جهلهما به وقوله لان الظاهر ارادتهما له أى شأنه أن يراد ح ف
 (قوله وثمر نقد) أى نوع من النقد (قوله تعين) نعم ان تفاوتت قيمة أنواعه أى الغالب أو راجحها وجب
 التعيين وذكر النقد للغالب أو المراد مطلق العوض شرح حجج وعبارة ع ش مفهومه أنه
 لا يجوز ابداله بغيره وان ساواه في القيمة وهو ظاهر ووافق ما فى سم عند قول المصنف فقبل
 بصحيحة لم يصح ما نصه مثله ما وأجاب بألف من نقد آخر مخالف للأول في السكة دون القيمة فإنه لا يصح
 مر (قوله لان الظاهر ارادتهما له) انظر لو اراد غيره يؤخذ مما يأتى أنه لا أثر لجرد الارادة بل لابد
 من التعيين باللفظ أى تعيين عين الذى اراده بحسب الظاهر شورى (قوله نعم لو غلب المكسر
 وتفاوتت قيمة أنواعه) كما اذا غلب الريال المكسر وكان أنصافاً أو راجحاً أو ثلثاً وكانت قيمة الارباع
 أكثر فانه اتعين بناء على ان المراد بالمكسر ما قابل الريال الكامل شيخنا ح ف فلو تبايعا بطرفي
 بالدين شيئاً بنقد مع اختلاف نقد البلدين فهل يعتبر نقد بلد الايجاب أو القبول أو يجب التعيين قال
 الشيخ الوجه التقطع بهذا الثالث كما ذكره الشورى (قوله اشترط تعيين لفظاً) أى لانية بخلاف
 نظيره من الخلع لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر هنا ولا يرد عليه الا كتفاء بنية لزوجة في النكاح كما سيأتى
 لان المعقود عليه ثم ضرب من المنفعة وهنذا ذات العوض فاغتفر ثم ما لم يغتفر هنا وان كان النكاح مبنياً

وبقدره في الباقي فان عين
 البر كأن قال بعثك ملء ذا
 البيت من ذا البر صح
 لا مكان الاخذ قبل تلفه
 فلا غرر وقد بسطت
 الكلام عليه في غير هذا
 الكتاب (ولو باع بنقد)
 مثلاً (وثمر نقد غالب تعين)
 لان الظاهر ارادتهما له نعم
 لو غلب المكسر وتفاوتت
 قيمته اشترط التعيين نقله
 الشيخان عن البيان
 وأقراه (أو نقدان) مثلاً
 ولو صححها ومكسراً (ولا
 غالب اشترط تعيين) لفظاً
 لاحدهما ليعلم بقيد زده
 بقولى (ان اختلفت
 قيمتهما) فان استوت لم
 يشترط تعيين ويسلم
 اشترى ما شاء منهما

معينة عوض) عن العلم بقدره اكتفاء بالتخمين المصحوب بها فلو قال بعثك بهذه الصبرة وهي مجهولة صح البيع لكنه يكره لانه قد يوقع في الندم ولا يكره شراء مجهول الذرع كافي التهمة ويفرق بأن الصبرة لا تعرف تخميننا غالبا لتراكم بعضها على بعض بخلاف المذروع (و) تكفي (رؤية قبل عقد فيما لا يغلب تغيره الى وقته) أي العقد وذلك بأن يغلب عدم تغيره كالأرض وائناء وحديد أو يحتمل التغير وعدمه سواء كحيوان نظرا للغالب في الأولى والأصل بقاء المرقى بحاله في الثانية بخلاف ما يغلب تغيره كأطعمة يسرع فسادها نظرا للغالب ويشترط كونه ذا كرا للأوصاف عند العقد كما قاله الماوردي وغيره وتعييرى بما ذكر أولى مما عبر به (و) تكفي (رؤية بعض مبيع) ان (دل على باقيه كظاهر صبرة نخوير) كشعير ونحوه مما لا يختلف أجزاؤه غالبا بخلاف صبرة بطيخ ورومان وسفرجل ونحوها

على الاحتياط والتعبد كثر من غيره شرح م ر ولو أبطل السلطان ما باع به وأقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أو زاد أم عز وجوده فان فقدوله مثل وجب والا فقيمته وقت المطالبة شرح م ر (قوله ولا بيع غائب) أي غائب عن رؤية العاقدين أو أحدهما وان كان بالمجلس أخذ من قوله بأن لم يره الخ ح ف ولا مخالفة بين هذا وبين قولهم لو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا بهذه الدراهم فقال بعثك نعتديع الابه بيع موصوف في الذمة وهذا بيع عين متميزة موصوفة وهذا واضح ويشتهر على الضعفة كذا بخط م ر شوري وعبارة الأصل مع شرح م ر والظاهر أنه لا يصح بيع الغائب والثاني وبه قال الأئمة الثلاث يصح البيع ان ذكر جنسه أي أو نوعه وان لم يراه ويثبت الخيار للمشتري عند الرؤية وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الاجازة ويمتد الخيار امتداد مجلس الرؤية فقوله وان وصف لارد على القديم وعلى الأئمة الثلاثة (قوله ولان الخبر) ليس هذا حديثا بهذا اللفظ بل لفظ الحديث ليس المعاني كالمخبر ورواية أخرى ليس الخبر كالمعينة شيخنا ح ف وفي شرح م ر ليس الخبر كالعيان (قوله وتكفي معينة عوض) علم منه عدم اشتراط الشم والتدقيق في المشموم والمذوق شوري (قوله عوض) ثمنا ومثما وقوله عن العلم بقدره أي وزنا أو عدا أو كيلا أو ذرعا (قوله المصحوب بها) أي بالمعينة (قوله صح البيع) فلو وجدها على موضع فيه ارتفاع وانخفاض وقد ظن استواء ما تحتها صح وثبت له الخيار وان علم ذلك لم يصح لان علم ذلك يمنع الرؤية من افادة التخمين حل (قوله بخلاف المذروع) أي لانه لا تراكم فيه شرح م ر قال ح ل وينبغي أن يكون مثله الموزون والممدود (قوله وتكفي رؤية قبل عقد) فان وجدته المشتري متغيرا عما رآه عليه تخير فلو اختلفا في تغيره فالقول قول المشتري بيمينه ويخير لان البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة الموجودة الآن ورضي به والأصل عدم ذلك وانما صدق البائع فيما لو اختلفا في عيب يمكن حدوثه لانهما قد اتفقا على وجوده في يد المشتري والأصل عدم وجوده في يد البائع شرح م ر وقرره ح ف (قوله الى وقته) أي من حين رؤيته الى وقته (قوله بأن يغلب عدم تغيره) أي وان تغير بالفعل لكنه يخبر فور الابه خيار تقيصة ع ش و قل (قوله كحيوان) رآه من يومين أو ثلاثة مثلاً ثم ان كان مراده التمثيل لما يحتمل التغير وعدمه سواء فقيه نظر لانه يأتي أن الحيوان الغالب عليه التغير لانه يتغذى في الصحة والسقم فقلما ينفك عن عيب ولهذا عطفه المحلى عليه فألحقه به حكما وان كان مراده التنظير فظاهر أي نظيره في الحكم وملحق به وان كان يغلب تغيره لكنه يفوته التمثيل لما يحتمل التغير وعدمه سواء تأمل وعبارة الجواهر وان مضت مدة يحتمل أن يتغير فيها وأن لا يتغير أو كان المبيع حيوانا فوجهان أصحهما انه يصح شوري واختار شيخنا ح ف كونه للتمثيل وقال لا يلزم من تغذيه في الصحة والسقم أن يكون الغالب تغيره تأمل (قوله بخلاف ما يغلب تغيره) أي وان لم يتغير حل (قوله كأطعمة يسرع فسادها) أي رآها من يوم مثلاً وان فرض انها لا تتغير على خلاف الغالب حل (قوله ورؤية بعض مبيع) (فرع) سئل الشهاب م ر عن بيع السكر في قدوره هل يصح وتكفي رؤية أعلاه من رؤس القدور فأجاب بانه ان كان بقاؤه في القدور من مصالحه صح ولعل وجه ذلك أن رؤية أعلاه لا تدل على باقيه لكنه اكتفى به اذا كان بقاؤه في القدور من مصالحه للضرورة سم على حج (قوله ان دل على باقيه) أي على أن الباقي مثله (قوله كظاهر صبرة) مبيعة كلها أو بعضها على الاشاعة أي الإبهام حل (قوله ونحوه) أي به مع الكاف لاجل قوله مما لا يختلف غالبا ومن ذلك الدقيق وينبغي أن يكون مثله اللبن وسائر المائعات في الظروف حل (قوله ومثل) هو بالرفع عطف على كظاهر الواقع خبر المبتدأ محذوف والتقدير وذلك كظاهر ومثل وقد وهم

بضم الهمزة والميم وفتح
 المعجمة (للمائل) أى
 متساوى الأجزاء كالحبوب
 ولا بد من ادخال الانموذج
 في البيع وان لم يخاطمه بالباقي
 كما أوضحته في شرح
 الروض (أو) لم يدل على
 باقيه بل (كان صوانا)
 بكسر الصاد وضمها (للباقي
 لبقائه كقشر رمان وبيض)
 وخشكنان (وقشرة سفلى
 لجوز أو لوز) فتكفى
 رؤيته لان صلاح باطنه في
 ابقائه فيه وان لم يدل هو
 عليه بخلاف جوز القطن
 وجلد الكتاب ونحوهما
 فقولى لبقائه أولى من قوله
 خلقه وخرج بالسفلى وهى
 التى تكسر حالة الاكل
 العليا لانها ليست من
 مصالح ما في باطنه نعم ان لم
 تنعقد السفلى كفت رؤية
 العليا لان الجميع ما كول
 ويجوز بيع قصب السكر
 في قشره الاعلى كما نقله
 الماوردى وجزم به ابن
 الرفعة لان قشره الاسفل
 كباطنه لانه قديم مع
 فصار كأنه في قشر واحد
 ويتساعح في فقاع الكوز

بعضهم فقرأه بالجر قال الشورى وقصد بذلك كرمثل بيان معنى الكاف في قوله كظا هر صبرة الخ وانما لم
 بقدر الكاف فيقول وكالا نموذج لان الكاف حرف لا يستقل فيكره أن يكون الجار والمجرور متلفين
 من متن وشرح بخلاف مثل فانه مستقل وليس مقصوده أن مثل مقدرة في الكلام كما قد يتوهم (قوله
 بضم الهمزة والميم) أى مع سكون النون وهذا هو الشائع على السنة الفقهاء وهو صحيح وفيه رد على
 القاموس يجعل هذا من اللحن وأن الصواب كونه بفتح الهمزة والنون وتشديد الميم أو بلا همز والانموذج
 هو المسمى عندهم بالهيئة بأن يأخذ البائع قدر رمان البر ويريه للمشتري (قوله للمائل) اللام بمعنى من
 (قوله ولا بد الخ) أى بصيغة تشمل الجميع بأن يقول بعثك البر الذى عندي مع الانموذج فلو أعطى له
 الانموذج من غير بيع وباعه ما عنده لم يصح لانه صدق عليه أنه لم ير من المبيع شيئا وكذا اذا عقد عليه
 مستقلا وعلى ما عنده عقدا مستقلا لا يصح بيع ما عنده لما تقدم شيخنا (قوله لبقائه) أى لاجل بقاءه
 فهو علة لقوله صوانا فاختلف المتعلقان لان الاول للتعدية والثاني للعلية وقوله لبقائه بحيث اذا فارق ذلك
 الصوان لا يتأني ادخاره حل (قوله كقشر رمان الخ) وكقشر قصب السكر الاعلى وطلع النخل
 شرح مر فقيه تصرح بأن قشر القصب صوان اياقيه (قوله وخشكنان) هو اسم لقطعة معين بوضع
 فيها شئ من السكر واللوز والجوز والفسق وقطيرة رقيقة ويجعل المجموع في هذه القطيرة ويسوى
 بالنار فالقطيرة الرقيقة هى القشرة فتكفى رؤيتها عن رؤيتها ما فيها لانها صوان له شيخنا وقال شيخنا
 ح ف خشك معناه يابس ونان معناه عجيب (قوله بخلاف جوز القطن) أى فلا يكتفى برؤيته عن
 القطن قبل نفتححه وقد يقال عدم صحة ذلك لكونه لم يبد صلاحه حل (قوله وجاد الكتاب) أى
 فلا يكتفى برؤيته عن الكتاب حل (قوله ونحوهما) أى من كل ما ليس صوانا لما فيه كالصدف
 لدره والفأرة لمسكها واللحف والفرش لما فيها وكان قياس ذلك أن تكون الجبة المحشوة كذلك مع
 انهم اكتفوا برؤيتها عن رؤيتها ما فيها من القطن وفرقوا بأن نحو القطن في اللحف والفرش مقصود
 بخلافه في الجبة المحشوة فساخوها فيها حل (قوله أولى من قوله خلقه) أى لانه يرد عليه الخشكنان
 فانه مصنوع وليس بخلق ويرد عليه جوز القطن لانه يقال له أيضا صوان أى مطلق صوان لا صوان
 لبقائه حل مع زيادة وعبرة زى قوله أولى من قوله خلقه أى لانه يرد على طرده القطن في جوزه والدر
 في صدفه والمسك في فأرته وعلى عكسه الخشكنان ونحوه والفقاع في كوزه والجبة المحشوة بالقطن لاطلان
 بيع الاول مع ان صوانها خلقى دون الآخر مع ان صوانها غير خلقى ومثل الجبة المحشوة بالفرش واللحف
 كما يحتمل الميرى وخالف في ذلك ابن قاضي شهبة فرجع عدم الاكتفاء برؤية الظاهر بل لابد من رؤية
 بعض الباطن انتهى (قوله لان الجميع ما كول) ذكر شيخنا في باب الاصول والثمار أن ظاهر كلامهم
 بخلاف هذا ولا يخفى ان المعول عليه هنا ان يكون قشره صوانا لما فيه وقشر القصب الاعلى ليس كذلك
 على ان هذه العلة التى ذكرها الشارح موجودة في الباقي فان قشرها الاسفل قديم وكل معها ولا
 يصح بيعها في قشرها الاعلى فالأولى أن يعلل بأن قشره الاعلى لا يسترجعه ورؤية بعضه تدل على
 رؤيته باقيه فهو من القسم الاول حل قال شيخنا وهذا بخلاف اللوبياء الخضراء فانه يصح بيعها في
 قشرها (قوله ويتساعح في فقاع) أى في شراء ماء الكوز الذى فيه مع عدم رؤيته وهو بضم الفاء
 معروف ببيع في أيام العيد في قناني القزاز ويسد فيها خفاف من حوصته كما يدل عليه قول الشارح
 لان بقاءه فيه من مصالحه وسمى بذلك لان الرغبة التى تخرج من قم الكوز تسمى فقاعا ولم يتقيد
 الحكم بذلك كما قاله البرماوى وفي لقاموس الفقاع كرمان هو الذى يشرب سمي بذلك لما يرتفع في
 رأسه من الزبد انتهى وهو ما يتخذ من الزبيب فيكون من تسمية الكل باسم جزئه شيخنا ح ف ومثله

فلا يشترط رؤية شيء منه كما
صححه في الروضة وغيرها
لان بقاءه فيه من مصلحته
(وتعتبر رؤية) لغير مامر
(تليق) به فيعتبر في الدار
رؤية البيوت والسقوف
والسطوح والجدران
والمستحم والبالوعة وفي
البستان رؤية الاشجار
والجدران ومسايل الماء
وفي العبد والامة رؤية ما
عدا العورة وفي الدابة
رؤية كلها لرؤية لساهم
ولا أسنانهم وفي الثوب نشره
ايرى الجميع ورؤية وجهي
ما يختلف منه كديباج
منقش وبساط بخلاف ما لا
يختلف ككرباس في كفي
رؤية أحدهما وفي الكتب
والورق البياض والمصحف
رؤية جميع الاوراق (وصح
سلم أعني) وان عني قبل
تمييزه أي أن يسلم أو يسلم
اليه بقيد زدته بقولي
(بعوض في ذمته) يعين في
المجلس ويوكل من يقبض
عنه أو يقبض له رأس مال
السلم والمسلم فيه لان السلم
يعقد الوصف لا الرؤية أما
غيره مما يعقد الرؤية كبيع
وأجارة ورهن فلا يصح منه
وان قلنا بصلحة بيع الغائب
وسبيله أن يوكل فيه وله أن
يشترى نفسه ويؤجرها
لانه لا يجملها ولو كان رأى

عش ثم قال عش وذلك الزيب يسمى بالفقاع (قوله فلا يشترط رؤية شيء منه) فهو مستثنى من
عدم صحة بيع الغائب (قوله وتعتبر رؤية تليق) كان الظاهر جعل قوله ورؤية بعض مبيع من أفراد
هذه القاعدة فقول الشارع لغير مامر احترازاً عن هذا خوفاً من التكرار والادخال رؤية في هذا تليق به
شيخنا (قوله ومسايل الماء) وفي السفينة رؤية جميعها حتى ما في الماء منها لان بقاءه فيه ليس من
مصلحتها وهذه المسئلة مما تم بها البلوى فتباع السفينة وبعضها مستور بالماء زي (قوله رؤية ما عدا
العورة) أفنى الشهاب مر بعدم رؤية قدميها وقال ولده ان الدابة كذلك الا أن يختلف الغرض
وقوله رؤية كلها أي حتى شعرها فيجب رفع السرج والا كاف والجمل شرح الروض شوبري
(قوله لرؤية ساهم) عبر بضمير جمع المذكور تغليباً للعاقل عش (قوله وبساط) بكسر الباء (قوله
ككرباس) المراد به ما لا يختلف وجهه ولو كانت أقشة رقيقة (قوله والورق البياض) أي ذي
البياض فهو وصفة للورق والمراد بالبياض الذي لم يكتب فيه فيشمل الاصفر وغيره وقوله والمصحف
معطوف على قوله وفي الكتب (قوله وصح سلم أعني) مصدره ضاف للفاعل والمفعول كما أشار له
الشارح بقوله أي ان يسلم الخ (قوله وان عني قبل تمييزه) وهذه الغاية للرد وعبارة شرح مر وقيل
ان عني قبل تمييزه بين الاشياء أو خلق أعني فلا يصح ساهم انتهى وأشار بقوله بين الاشياء الى أن
المراد بالتمييز هنا غير التمييز الشرعي رشيدى (قوله عوض في ذمته) أي في ذمته ان كان مسلماً وفي
ذمة المسلم ان كان الاعني مسلماً اليه فلا يصح عقد السلم معه بعوض معين سواء كان هو المسلم أو المسلم
اليه عش على مر (قوله يعين في المجلس) هل يكفي أن يعينه بنفسه أو لابد أن يوكل صنيعة يقتضى
الاول حيث صرح باشتراط التوكيل في القبض والاقباض وسكت عن التعيين حل (قوله ويوكل
من يقبض عنه رأس مال السلم) أي اذا كان مسلماً بكسر اللام وقوله أو يقبض له رأس مال السلم أي
اذا كان مسلماً اليه فقوله رأس مال السلم راجع لكل منهما وقوله والمسلم فيه أي يوكل من يقبض عنه
المسلم فيه ان كان هو مسلماً اليه ومن يقبض له المسلم فيه اذا كان هو مسلماً ففي هذه أي قوله والمسلم فيه
لف ونشر مشوش بالنظر لما قبله كما لا يخفى فتأمل (قوله مما يعتمد الرؤية) يستثنى منه البيع الضمني
وشراء من يعتق عليه أي يحكم بعقده عليه من أصل أو فرع أو من أقر بحريته أو شهد بها ووردت
شهادته فيصح منه ذلك لتشوف الشارع للعق كافي الزركشي عش (قوله كبيع) وكذا اقالة
برماوى (قوله فلا يصح) أي الغير (قوله وان قلنا بصلحة بيع الغائب) أي لان الغائب يمكن رؤيته
بخلاف الاعني فلا يمكن أن يرى شيخنا (قوله وسبيله) أي وطريق صحة غير السلم من الاعني
كالبيع وغيره مما يعتمد الرؤية أن يوكل فيه الخ شيخنا (قوله وله أن يشترى نفسه) أي ولو لغيره
بطريق الوكالة عن الغير فيما يظهر أخذاً من العلة (قوله كالصير) تشبيهه بالصير يفيد اعتبار تذكرة
الاوصاف حالة العقد قل

باب الربا

بالقصر مع كسر الراء أمام فتحها قبل المد وتبدل الباء بميم مع فتح الراء وكسر هاء مع القصر والمد ففيه
ست لغات خلافاً لمن نازع فيه شيخنا ح ف وقيل فيه ثمان لغات كسر الراء وفتحها مع القصر والمد
وعلى كل امامع الباء أو الميم أي باب بيان حكم الربا وحكم بيع الربوى مع بعضه قال حل وظاهر كثير
من الاخبار بما يفيد أن الربا أعظم أثماً من الزنا والسرقة وشرب الخمر لكن أفنى والشيخنا بخلافه
قال شيخنا ونحرجه تعبدى وما أبدى له إنما يصلح حكمة لا علة وفيه ان علم الحكمة بما يخرج

عن كونه تعدياً (قوله ويكتب بهما) أى الألف والواو معاً ش على م أى نظر الأصله لان أصله
 ر بوفروعى الأصل والفرع وهو انقلاب الواو ألفا وليس فيه جمع بين البدل والمبدل منه فتكتب الواو أولاً
 فى الباء والألف بعدها وهذه طريقة المصحف العثمانى وقوله وبالباء أى فى غير القرآن لان رسمه سنة
 متبعة ومقتضى هذا انه لا تجوز كتابته بالألف وحده لكن العرف على كتابته بها وحدها نظر اللفظه
 شيخنا ح ف وقوله وبالباء أى لان الألف تمال نحو الباء (قوله الزيادة) سواء كانت بعقد أو لا فهو
 أعم من المعنى الشرعى لكنه انما يناسب بالفضل وقوله عقد ف يقع الآن من اعطاء دراهم بأكثر
 منها لاجل بلا عقد ليس من الر بابل من أكل أموال الناس بالباطل عزى قال بعضهم وفيه اسم الربا
 الشرعى (قوله وشرعاً عقد الخ) هذا الحد غير جامع اذ يخرج عنه ما وأجلا العوضين أو أحدهما
 وتقابض فى المجلس لقصر الاجل أو للتبرع بالقباض مع أنه منه ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالتأخير
 فى البدلين أو أحدهما أعم من تأخير استحقاق القبض أو تأخير نفس القبض سم واعترض على
 هذا التعريف بأنه غير مانع لان قوله غير معلوم التماثل يصدق بالتفاضل فى غير متحدى الجنس كأن
 باع صبرة بر بصيرة شعير وأجيب بأن أل فى التماثل للعهد أى التماثل المعهود شرعاً وذلك لا يكون
 الا فى متحدى الجنس واعترض عليه أيضاً بأنه غير جامع لان قوله ومع تأخير الخ عطف على مقدر
 والتقدير أو كان معلوم التماثل لكن مع تأخير فى البدلين أو أحدهما فيكون خاصاً بمتحدى الجنس
 من الربوى فيخرج عنه ما لو حصل تأخير القبض للعوضين أو أحدهما عند عدم اتحاد الجنس وأجيب
 بأن قوله ومع تأخير عطف على عوض مخصوص أى عقد واقع على عوض مخصوص أو واقع مع تأخير
 فى البدلين أو أحدهما اتحاد الجنس أو اختلافه فان قيداً يلزم على هذا أنه لم يبين المعقود عليه فيصدق
 بغير الربوى أجيب بأن أل فى البدلين للعهد الشرعى أى الربوى بين المعهودين سم (قوله غير معلوم
 التماثل) هذا التقي صادق باربع صور بأن علم التفاضل أو جهل التماثل والتفاضل أو علم التماثل لافى
 معيار الشرع بأن كيل الموزون أو وزن المكيل أو علم التماثل فى معيار الشرع للاحالة العقد كالمواضع
 بمثلها جزأها ثم خرجا سواء كما سيأتى شيخنا (قوله فى معيار الشرع) فى سيديّة ومعياره الكيل فى
 المكيل والوزن فيما يوزن (قوله والأصل فى تحريمه) وهو من أكل الكبائر كالسرقة ويدل على
 سوء الخاتمة والعياذ بالله كإهداء أولياء الله تعالى ولو أمواتاً لانه تعالى لم يأذن بالمحاربة الا فيهما قال الله
 تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله وقال من عادى لى وإيا فقد آذنته بالحرب وحرمة تعبدية وما
 ذكر فيه من أنه يؤدى الى التضيق ونحوه حكم لا علل وقوله حكم هذا يفيد أن مجرى الحكمة لا يخرج
 عن كونه تعدياً فليراجع فان فيه نظراً ظاهراً سم وع ش على م ولم يحل فى شريعة قط لقوله تعالى
 وأخذهم الر باوقدنه واعنه أى فى الكتب السابقة وحينئذ فهو من الشرائع القديمة برماوى ومثله شرح
 م وقوله من أكل الكبائر الظاهر ان هذا فى بعض أقسامه وهو بالزيادة أو المال بالربا من أجل التأخير
 أو الاجل من غير زيادة فى أحد العوضين فالظاهر انه صغيرة لان غاية ما فيه انه عقد فاسد وقد صرحوا
 بأن العقود الفاسدة من قبيل الصغائر ع ش على م (قوله لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل
 الربا) اعترض بأنه ان أراد بالربا المعنى الغوى وهو الزيادة فلا يصح لقصوره على ربا الفضل وأيضاً
 يقتضى أن اللعن على أكل الزيادة فقط دون باقى العوض وان أراد بالربا بالعقد فغير ظاهر لانه لا معنى
 لأكل العقد وأجيب باختيار الثانى وهو على تقدير مضاف والتقدير آكل متعلق الربا وهو العوض
 شيخنا عزى (قوله آكل الربا) بفتح الهمزة الممدودة وكسر الكاف أى متناولها أى وجهه كان
 وخص الأكل لانه المقصود الاعظم من المال برماوى (قوله وموكله) أى دافعه (قوله وكتبه) أى

ويكتب بهما وبالباء وهو
 لغة الزيادة وشرعاً عقد على
 عوض مخصوص غير معلوم
 التماثل فى معيار الشرع
 حالة العقد أو مع تأخير
 البدلين أو أحدهما والأصل
 فى تحريمه قبل الاجماع
 آيات كآية وأحل الله البيع
 وأخبار كحديث مسلم لعن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم آكل الربا وموكله
 وكتبه

(قوله فليراجع فان فيه نظراً
 الخ) قد يجاب بأن التعبدى
 نارة يراد به مالا عليه
 موجبة للحكم
 (قوله وخص الأكل) أى
 بالتجوز به

وشاهدته وهو ثلاثة أنواع
 ر بالفضل وهو البيع مع
 زيادة أحد العوضين على
 الآخر وبالبد وهو البيع
 مع تأخير قبضهما أو قبض
 أحدهما ور بالنساء وهو
 البيع لاجل والقصد بهذا
 الباب بيع الربوي وما يعتبر
 فيه زيادة على ما مر (أما
 يحرم الربا بقدر) أي ذهب
 وفضة ولو غير مضروبين
 ككلى وتبر بخلاف العروض
 كفلس وان راجت
 وذلك لعللة الثمنية الغالبة
 ويعبر عنها أيضا بجوهريته
 الأمان غالبا وهي منتفية
 عن العروض (و) في (ما
 قصد لطم) بضم الطاء
 مصدر طعم بكسر العين

(قوله أولى من جعل غيره له
 فصلا) لان الفصل غالبا
 يندرج في الباب لافي
 الكتاب المتقدم كتاب
 فيندرج فيه مباشرة الباب
 اه شيخنا
 (قوله أو المراد بالباللغوى
 الخ) ويعتبر بمثل ما مر من
 زيادة أئمة على النوعين وبه
 يتدفع ما يأتي للحنثي من
 الاعتراضين

الذي يكتب الوثيقة بين المراءيين برماوى (قوله وشاهدته) بالافراد أى حاضره ولو غير شاهد وفى
 شرح الروض كشرح مسلم وشاهدته بالثنية وهما اللذان يشهدان على العقد اذا علم ذلك أى بأنه
 رباؤه باطل ومع ذلك قائم الكاتب والشاهد أخف من أم الآكل والموكل لان الحاصل من كل منهما
 الاقرار فقط على المعصية ومحل أئمة اذا رضيا به وأقرأ عليه أولم يرضيا ولم ينهيا مع قدرتهما على النهي
 ع ش مع زيادة (قوله وهو ثلاثة أنواع) وكلها تجمع على بطلانها ع ش على مر (قوله ر بالفضل)
 ومنه ر بالقرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للقرض غير نحو الرهن شرح مر وانما جعل ر بالقرض
 من ر بالفضل مع انه ليس من هذا الباب لانه لما شرط نفعه للقرض كان بمنزلة انه باع ما أقرضه بما يربى
 عليه ع ش على مر (قوله مع زيادة أحد العوضين) ولو احتملا ومنه ما سيأتى من مسئلة مد عجرة
 ودرهم فى بعض صورها شيخنا (قوله ور بالبد) انما نسب اليه لعدم القبض بها حالا برماوى (قوله
 أو قبض أحدهما أى بلاتأجيل (قوله ور بالنساء) بفتح النون والمد أى الاجل وأما النساء بالقصر فهو
 اسم للرض المخصوص الذى يقال فيه عرق الاتى وعما جرب له أن يأخذ الزوج الصغير ويوضع فى غابة
 بوس ويسد فها وتربط على الموضع فيبرأ برماوى وقل (قوله وهو البيع لاجل) وان حصل
 القبض فى المجلس (قوله والقصد بهذا الباب الخ) فيه اشعار بأن تبويب المصنف أولى من جعل
 غيره له فصلا كالمحرر وقوله بيع الربوي أى بيان بيعه أى بيان ما يصح منه مع الحل وما يفسد مع الحرمة
 فاذا وجدت الشروط الآتى بيانها كان القصد صحيحا حالا وان اختلف منها واحد كان فاسدا حراما
 فتأمل (قوله زيادة على ما مر) أى من الشروط المتقدمة فى بيع غير الربوي من كونه طاهرا الخ
 (قوله انما يحرم الربا بقدر) أى انما يوجد ويتحقق الربا بالحرام فاندفع ما قيل مقتضى هذا التعبير
 أنه اذا لم يوجد المحصور فيه يتحقق الربا دون الحرمة وليس كذلك وقوله الحرام صفة لازمة وأتى المصنف
 بآء الرد على الحنفية القائلين بأن الربا يوجد فى كل مكيل كالجيس لان علة الربا عندهم الكيل لا الطعم
 ولو قال انما يوجد فى نقد الخ لكان أولى وعبرة ع ش قوله انما يحرم الربا أى انما يوجد ويتحقق
 الربا بالحرام فى نقد الخ وانما وصفه بذلك مع ان العقود الفاسدة كلها حرام لاختصاصه بزيادة الأثم
 عن بقية العقود أو المراد بالباللغوى وهو مطلق الزيادة وعليه فيكون فى الكلام استتخدام لانه
 ذكره فى الترجمة بمعنى وهو الربا الشرعى وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الربا باللغوى وبهذا سقط ما يقال
 عبارته تقتضى ان الربا قسمان قسم حرام وهو ما كان فى النقود والمطعمات والآخ جاز وهو ما كان
 فى غيرهما وليس مرادا وقوله وهو مطلق الزيادة فيه شئ لانه يقتضى ان المحرم انما هو الزيادة مع ان
 المحرم العقد فتأمل وأيضا يكون قاصرا على ر بالفضل (قوله بخلاف العروض) أى فلا ربا فيها
 فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا ع ش (قوله وذلك) أى اختصاص الربا بالنقد حل (قوله لعللة
 الثمنية) الاضافة بيانية أى وفى بيع بعض النقد ببعضه تضيق للأمان بخلاف ما اذا جعل كله ثمنًا لغيره
 والعللة معناها الحكمة فلا ينافى كون حرمة الربا من الامور التعبدية شيخنا ومثله حل (قوله بجوهريته
 الأمان) أى أعلاها (قوله غالب) احتراز به عن الفلاس اذا راجت قانه لار با فيها خط (قوله وما
 قصد لطم) أى قصده الله تعالى ويعلم ذلك بأن يخلق الله تعالى علما ضروريا لبعض أصفائه كآدم بأن
 هذا آدميين وهذا للبها ثم خرج به الزيت الحار فلا ربا فيه لانه قصد للاستباح به زى (قوله بضم
 الطاء) وما بفتحها فهو ما يدرك بالذوق وليس مرادا برماوى (قوله مصدر طعم) أى مصدر سماعي
 والقياس الفتح قال ابن مالك

فعل قياس مصدر المعدي * من ذى ثلاثة كرددا

أى أكل وذلك بأن يكون أظهر مقاصده الطعم وان لم يؤكل الا نادرا كالبلوط (١٩١) (تقوتا وتفكها أو تداوبا) كاتؤخذ

الثلاثة من الخبر الآتي فانه
نصر فيه على البر والشعير
والشعير من القوت
فالحق بهما مافى معناه
كالقول والارز والذرة
وعلى التمر والمقصود منه
التفكه والتأدم فالحق
به مافى معناه كالزبيب
والتين وعلى الملح والمقصود
منه الاصلاح فالحق به
مافى معناه من الادوية
كالسقمونيا والزعفران
وخرج بقصد ما لا يقصد
تناوله مما يؤكل كالجلود
والعظم الرخوف لاربا فيه
والطعم ظاهر في ارادة
مطعموم الآدميين وان
شاركهم فيه البهائم كثيرا
فخرج ما يختص به الجن
كالعظم

(قوله رحمه الله بأن يكون
أظهر مقاصده) أى الطعم
أظهر مقاصده ومن باب
أولى ما اذا قصد به الآدميون
خاصة في خمسة التناول
وهي ما يختص بتناوله
الآدميون أو غلبوا ومثلها
في البهائم أو استوا فهذه
عشرة ربوية مطلقا اه
تقرير
(قوله لانه يقصد به
الاصلاح) لعله للطعام عند
عدم وضع الملح عليه والا
كان غشاوبه نعم ما بعد
(قوله مقصورا) الذى فى

(قوله أى أكل) تفسير لطم المذ كور فى كلام المصنف فهو بفتح الهمزة وسكون الكاف وتصح قراءته
بفتح الكاف أيضا واللام ويكون تفسيره لقوله طعم ع ش (قوله أظهر) اسم يكون والطعم خبراً أو
بالعكس وهو أولى (قوله وان لم يؤكل الا نادرا) أى قالا كل لا يشترط فيه غلبة وانما الذى يشترط فيه
الغلبة قصد الطعم فما كان أظهر مقاصده الطعم روى وان لم يؤكل الا نادرا وهذا كجاري صريح في ان
القول روى لان قصد الطعم الآدمي أغلب وان كان تناول البهائم له أغلب ولا ينافي ذلك ما يأتى عن
المواردى من أن ما كان تناول البهائم له أغلب يكون غير روى لان كلامه مفروض فيما لم يقصد لطم
الآدمي غالبا بدليل تمثيله بالحشيش والتبن والنوى ايعاب باختصار شورى (قوله كالبلوط) أى
كثمره بفتح الباء الموحدة وضم اللام المشددة كتثور وبضمها كعصفور شجر له حمل يؤكل
ويدبغ بقشره وقيل شجر له ثمر يشبه البلح فى الصورة بارض الشام كانوا يقتاتون ثمره قديما وهو
المعروف الآن بثمر القواد (قوله تقوتا) منصوب على المفعول لاجله أو على التمييز لمحول عن نائب
الفاعل أى قصد تقوته شورى (قوله أو تداوبا) المناسب لقوله الآتي والمقصود منه الاصلاح أن
يقول أو اصلاحا بدل قوله أو تداو بالان المتين نص على الجامع بين المقيس والمقبس عليه فى كل والجامع
بين الملح وما ألحق به هو الاصلاح لا التداوى الا أن يقال المراد بالتداوى لازمه وهو الاصلاح فتأمل
شيخنا (قوله كاتؤخذ الثلاثة) الكاف بمعنى لام التعليل وما مصدرية والتقدير لاخذ الثلاثة الخ
أى أخذ بعض افرادها بالنص والبعض الآخر بالقياس (قوله فالحق بهما) ان قيل قد تقرر عندهم
أن تحريم الربا تعبدى والامور التعبدية لا يدخلها القياس أجيب بأن الحكم بأنه تعبدى حكم على
المجموع بحيث لا يزداد نوع ثالث على التقدير والمطعم فلا ينافى القياس فى بعض افراده كما قيل فى نواقض
الوضوء شرح الروض (قوله كالقول) أى والخص م ر والنرس والماء العذب عند أهل محل
العقداذ العبرة بكونه يسمى عذبا عند محل أهل العقود وبعضهم قال ينظر لاهرف العام كما قاله
م ر وع ش عليه قال بعضهم الماء العذب مصلح للبدن فهو داخل فى التداوى وفى شرح الروض
ما يوافق وفي كلام حجج انه للقوت حل وفى شرح م ر انه داخل فى المطعم لقوله تعالى ومن لم
يطعمه فانه منى انتهى والبن روى لانه اما للتفكه أو للتداوى وكل منهما داخل فى المطعم برماوى
(قوله وعلى الملح) ومثله النطرون لانه يقصد به الاصلاح كما نقل عن الشرف المناوى قال
ع ش وقد يتوقف فيه فاننا لانعلم أى اصلاح يراد منه مما هو من جزئيات المطعمومات من الاقتيات
والتفكه والتداوى والتأدم والذى يستعمل فيه انما هو على سبيل الغش فى الضاعة التى يضاف اليها
(قوله كالسقمونيا) بفتح السين المهملة والقاف وضم الميم وكسر النون مقصورا وهى السنامكى
أو شئ يشبه برماوى والحلبة اليابسة ربوية وكذلك الكيزان لانها ناشئة منها بخلاف الخضراء (قوله
كالجلود) اذا غلظت وخشنت والافهى ربوية م ر وقيل (قوله والعظم لرخو) بثلاث الراء برماوى
(قوله والطعم) أى فى قوله قصد لطم طاهر فى ارادة الخ أى المراد منه مطعموم الآدميين أى ما قصد
به الآدميون وان شاركهم فيه البهائم كثيرا بل وان غلب تناوله ككثيرا كالقول والشعير كما سجد كر
فخرج ما يختص به الجن ولا يخفى أن دليل الاختصاص ليس الا مشاهدة تناول من ذكر
له دون غيره حل (قوله وان شاركهم فيه البهائم) أى قصدا كما هو مقتضى السياق والاشتراك
يصدق بثلاث صور بأن كان قصد الآدميين له أغلب أو البهائم أو هما على السواء والمطوى قبل
الغاية قصد الآدميين فقط فهذه أربعة فى القصد تضرب فى خمسة التناول بعشرين بيان الخمسة التى

المصباح بالمد وقوله السناخ فى التذكرة برهان قاطع انها المحموده (قوله لانها ناشئة منها) أى مع بقاء جها فلا ترد الخضراء

في تناول أنه إما أن يختص بتناوله لآدميون أو يغلب تناولهم له ومثلها في البهائم أو يتناولها على السواء يقتضي كلامه أن هذه العشرين كلها ربوية إذ لم يفصل في تناول وأخرج ما يختص به البهائم فقط أي قصداً إذاً الكلام فيه هذا ما نعطيه العبارة وقرر شيخنا ح ف صور المقام أخذ من الرشيدى فقال والحاصل أن الطعم إما أن يكون أظهر مقاصده الآدمي أو يختص به الآدمي قصداً ومثلها في البهائم واستوى الأمر أن قصداً هذه خمسة وفي تناول خمسة ما يختص بتناوله الآدمي غلب تناول الآدمي له ومثلها في البهائم استوى في تناول وخسة في مثلها بخمسة وعشرين فغير الربوي ست صور وهي فيما إذا قصد للبهائم فقط أو كان أظهر مقاصده البهائم وقصداً معال كمن في الثلاثة اختص بتناوله البهائم أو غلب تناول البهائم له وبقيّة الصور وهي تسع عشرة فيها الربا فتأمل وهذا يخالف حاصل الشورى واعتمد شيخنا عبد ربّه الديوبى أن ما قصد للآدميين أو كانوا أظهر مقاصده ربوي مطلقاً أي في جميع خمسة تناول وإن ما قصد للبهائم أو كانت أظهر مقاصده غير ربوي مطابقاً ما قصد لهما أن يختص بتناوله لآدميون أو غلب فيهم أو استوى مع البهائم فيه فربوي وإن اختص بتناوله البهائم أو غلب فيها فغير ربوي فيكون الربوي ثلاثة عشر وغيره اثني عشر (قوله أو البهائم) أي قصداً إذاً الكلام فيه لكن هذا ينبغي تقييده بما إذا لم يختص بتناوله لآدميون أو يغلب تناولهم له أخذ من جملة كلام الماوردي ومن تسليمه أن الحكم للأغلب شيخنا والمناسب أن كلام شيخنا شيخنا الشيخ عبد ربّه عدم التقييد بما ذكر (قوله وقضيته) أي قوله والطعم الخ فالتأنيب ضعيفة (قوله أن ما اشترك فيه لآدميون الخ) أي قصداً وقوله بالنسبة لهذه أي لصورة الاشتراك من حيث هي لا بقيد كونه قصداً وإن كان هو المتبادر لك لا ينافي الخ على ما يختص به البهائم يعني قصداً شيخنا (قوله وإن كان أكل البهائم له أغلب) أي وإن اختص بأكله هذا كله ما نعطيه العبارة وأما تحرير فقه المسئلة على المعتمد فقد علمته مما تقدم عن الرشيدى وعن الشيخ الديوبى (قوله فقول الماوردي بالنسبة لهذه) أي ما قصد به لآدميون والبهائم الحكم فيما اشترك فيه أي قصداً به لا لأغلب مخالف لذلك فإنه يقتضي أنه غير ربوي وحينئذ يقال أنه محمول على ما قصد به البهائم أي فقط ووافق الشارح على هذا شيخنا اه حل ف كلام الماوردي معتمد والجلل ضعيف لانه يقتضي أنه إذا قصد لهما وكان تناول البهائم له أغلب يكون ربوي مع أنه ليس كذلك ع ش بزيادة وعبارة تشرح م ر فان قصد للتوعين فربوي إلا أن غلب تناول البهائم له فيما يظهر وعبارة الشورى اعتمد شيخنا كلام الماوردي وقال الطعومات خمسة أقسام ما يختص بالآدميين وما يغلب فيهم وما يستوى فيه لآدميون وغيرهم وما يختص بغيرهم وما يغلب في غيرهم فالثلاثة الأولى فيها الربا والباقيان لاربا فيهما انتهى وهل هذه الأقسام بالنسبة للقصد أو بالنسبة للتناول استوجه شيخنا ح ف الثاني لانه الظاهر لنا والقصد لا اطلاع لنا عليه لكن كلام الشارح وكثير من الحواشي ظاهر في أن المدار على القصد (قوله فيما اشترك فيه) ظاهر العبارة قبل الخ أن الاشتراك في القصد فينا في ما سبق من أنه إذا قصد به لآدميون ولومع البهائم ربوي مطلقاً من غير تفصيل في تناول حينئذ ينبغي جملة على ما إذا قصد به البهائم فقط وحينئذ يفصل في تناول فقوله لا أغلب أي فإذا أغلب تناول لآدميين له وبالأولى ما إذا اختصوا به فهو ربوي وإذا غلب تناول البهائم له أو اختصوا به فهو غير ربوي وأما صورة الاشتراك على السواء يعني في تناول والحال أنه قصد به البهائم فقط فلم تؤخذ من كلامه شيخنا (قوله محمول على ما قصد الخ) انظر كيف يتأتى هذا الجمل مع قوله بالنسبة لهذه أي ما قصد به لآدميون والبهائم كما قاله حل اللهم الآن يكون معنى قوله أن ما اشترك فيه لآدميون والبهائم أي تناولا خلافاً للجللي وحينئذ يظهر الخ حل حر

أو البهائم كالحشيش والتبن والنوى فلا ربا في شيء من ذلك هذا ما دللت عليه نصوص الشافعي وأصحابه وبه صرح جمع وقضيته أن ما اشترك فيه لآدميون والبهائم ربوي وإن كان أكل البهائم له أغلب فقول الماوردي بالنسبة لهذه الحكم فيما اشترك فيه للأغلب محمول على ما قصد لطمم البهائم كملف رطب قد تناوله لآدميون لحاجة كما مثل هو به والتفكه

(قوله رحمه الله وإن كان أكل البهائم الخ) هذه الغاية ضعيفة بل إن كان أكل البهائم له أغلب أو اختصوا بأكله فهو غير ربوي لأن الاشتراك في القصد مع عدم غلبة قصد الآدمي

فالاولى أن يقال ان الإشارة راجعة للاشتراك لا بقيد القصد (قوله يشمل التأدم) أى فالمراد به مايؤكل للتأدم لا كل الفاكهة فقط شوى (قوله بحلوا) بالمد والقصر وعبرة بالمصباح الحلوا التى تؤكل تمد وتقصر وجمع الممدود حلوى مثل صحراء وصحارى بالكسر وجمع المقصور حلوى بفتح لو اوقال الازهرى الحلوا اسم لما يؤكل من الطعام اذا كان معالجاً بحلاوة ع ش على مر (قوله ثلاثة أمور) لكن الاول والثالث شرطان للصحة ابتداء والثانى شرط لها وما كفى شرح مر (قوله حائل) أى بأن لا يشترط فى العقد أجل رماوى أى فنى اقترن بأحد العوضين تأجيل وان قل زمنه كدرجة ولو حل قبل تفرقهما لم يصح شرح مر (قوله وتقابض قبل تفرق) يعنى القبض الحقيقى فلا يكتفى نحو حواله وان حصل معها القبض فى المجلس كفى شرح مر وقوله فلا يكتفى نحو حواله ومثلها الا براء والضمان لكن يبطل العقد بالحوالة والبراءة لضمهما الا جازة وهى قبل التقابض مبطله للعقد وأما الضمان فلا يبطل العقد بمجرد بل ان حصل التقابض من العاقدين فى المجلس فذاك والابطال بالتفرق ع ش عليه (قوله ولو بعد اجازة للعقد) ضعيف أى وان حصل القبض بعدها فى المجلس فلا يكتفى على الاعتماد مر لان الاجازة كالتفرق (قوله وعمالة يقينا) أى حالة العقد اخذ من قوله للجهل بالمعالة حالة البيع والمراد أن يعلمها كل من العاقدين (قوله خرج به) أى باليقين (قوله جزافاً) بتثليث الجيم والقياس الكسر لانه مصدر جزاف قال ابن مالك * لفاعل الفعل والمفاعلة * والآخران مصدران سماعيان وضابط الجزاف هو ما لم يقدر بكيل ولا وزن وان كان معلوما كيله أو وزنه شيخنا (قوله نعم لو باع صبرة بر مثلاً بأخرى الخ) هذه مستثنى من عدم صحة بيع الجزاف لان فى المسئلة الثانية عدم الكيل والوزن وما يدل على ذلك وأما الاولى فهى وان كان فيها عدم ذلك الا أن فيها ما يدل على ذلك وهو قوله مكايلة أو موازنة وهذا لا يخرج ما ذكر عن كونه جزافاً حل قال شيخنا ويحتمل أن تكون الاولى استدرا كاعلى مفهوم قوله وعمالة يقينا لان المراد بالمعالة حالة العقد والثانية على عدم صحة البيع جزافاً ولو لم يعلمه أولى فتأمل (قوله أو علمنا الخ) ولو باخبار كل منهما صاحبه حيث صدقه فان تبين خلافه بان البطلان ع ش وفيه ان هذا الاخبار يفيد الظن مع ان الشرط بالمعالة يقينا الا أن يقال أقيم هذا الظن مقام اليقين وقوله ثم تباع لعل المراد بعلم من يبعده فيه احتمال النقص حل مع زيادة (قوله ولا يحتاج فى قبضهما) أى الذى هو شرط لصحة العقد ففى حصل القبض فى المجلس ولو بنير كيل أو وزن استمرت صحة العقد ولا يضر تفرقهما بعد ذلك وهذا ظاهر فى الثانية لان التماثل فيها معلوم قبل وأما الاولى ففيها خفاء لان التماثل متوقف على الكيل أو الوزن المتوقف عليه المساواة المتوقف عليها الصحة وأجيب بأن مدار القبض الذى هو شرط للصحة فى الربويات على القبض الناقل للضمان وهو لا يتوقف على كيل ولا وزن ودوام الصحة متوقف على الكيل أو الوزن فاذا حصل الكيل أو الوزن وخرجا سواء استمرت الصحة والاتيين عدم انعقاد البيع بخلاف القبض المتوقف عليه صحة تصرف البائع فى الثمن والمشتري فى المبيع فانه لا بد فيه من الكيل أو الوزن وهو محل كلام المتن الآتى فى الفروع حيث قال وشرط فى قبض ما يبيع مقدراً مع ما مر نحو ذرع ع ش على مر ملخصاً وعبرة حل قوله ولا يحتاج فى قبضهما الخ لان قوله مكايلة أو موازنة بمثابة الكيل والوزن بالفعل أى القبض الناقل للضمان لا المفيد للتصرف لماسياً فى اذ القبض المفيد للتصرف لا بد فيه من الكيل للمكيل أو الوزن فى الموزون وهذا يقتضى أن قوله ولا يحتاج راجع للمسئلة الاولى مع أن الظاهر رجوعه للثانية وعبرة العنانى وهو ظاهر فى الاولى بقسميهادون الاخيرة (قوله والمراد بالتقابض ما يبيع القبض) قيل لعل ايشارهم التقابض للتأويلهم التعبير بالقبض الا كتفاء به من أحد

يشمل التأدم والتحلى بحلوا وانما لم يذكروا الدواء فيما يتناول الطعام فى الأيمان لانه لا يتناول فى العرف المبينة هى عليه (فاذا بيع روى بجنسه) كبرير وذهب بذهب (شرط) فى صحة البيع ثلاثة أمور (حلول وتقابض قبل تفرق) ولو بعد اجازة للعقد (وعمالة يقينا) خرج به ما لو باع ربوباً بجنسه جزافاً فلا يصح وان خرجا سواء للجهل بالمعالة حالة البيع والجهل بالمعالة حقيقة المفاضلة نعم لو باع صبرة بر مثلاً بأخرى مكايلة أو صبرة دراهم بأخرى موازنة صح ان تساوى والا فلا وأعلمنا تمامهما ثم تباع جزافاً صح ولا يحتاج فى قبضهما الى كيل ولا وزن والمراد بالتقابض ما يبيع القبض حتى لو كان العوض معيناً

القبض صح فيه فقط
وتعتبر المائنة (بكيل في
مكيل غالب عادة الجواز في
عهد النبي صلى الله عليه
وسلم وبوزن في موزونه)
أي موزون غالبها لظهور
أنه صلى الله عليه وسلم اطلع
على ذلك وأقره فلما حدث
الناس خلافه فلا اعتبار به
(وفي غير ذلك) بأن جهل
حاله أولم يكن في عهده أو
كان ولم يمكن بالجواز
أو استعمال الكيل والوزن
فيه سواء أولم يستعمل فيه
يعتبر (بوزن ان كان)
المبيع (أكبر) جوما (من
تمر) يجوز ويصح إذا
لم يسهل الكيل بالجواز فيما
هو أكبر جوما منه وهذا
من زيادتي (والا) بأن كان
مثله كاللوز أو دونه (فبعادة
بلد البيع) حالة لبيع

(قوله رجسه الله ويكفى
قبض مأذون العاقد)
حاصل هذا الكلام كما
تري أنه يشترط قبض
المأذون قبل مفارقة الأذن
ولا يشترط قبض الوارثين
قبل مفارقة المورثين
الميتين اه سم على حج
(قوله ولو سيدة أو وكيله
الح) لكن فيه أنه يقبض
لا عن جهة الأذن بل عن
جهة الملك تأمل
(قوله وذهب إليه بعض
المؤرخين) وانظر لو كان الميت أحد همام بمجلس الحى هل هو مجلس بلوغ الخبر للوارث كما قالوه في مسألة الكتابة بالبيع فالتى

الجانبين اه و برّد بأن من يعبر بالقبض يلزمه أن يقول منهما فالوجه أن إشارته لكونه الغالب اه
ايحاب شوبرى (قوله كفى الاستقلال بالقبض) أي وان كان للبائع حق الحبس لان الكلام في القبض
الناقل للملك لا المفيد للتصرف حل (قوله ويكفى قبض مأذون العاقد الح) كأنه قال والمراد
بالقبض ما يكون من العاقد أو مأذونه أو أحد ورثته شيئا قال سم على حج وحاصل هذا
الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذون قبل مفارقة الأذن ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة
المورثين الميتين واعمل الفرق بينهما أن المورث بالموت خرج عن أهلية الخطاب بالقبض وعنده
والتحقق بالجمادات بخلاف الأذن ع ش على مر (قوله مأذون العاقد) ولو سيدة أو وكيله وهو
ظاهر بخلاف ما لو كان العاقد قرقية أمأذونه فقبض سيدة أو وكيله لا قبض موكله أي بالمجلس ولم يأذن
له في القبض لا يكفي حل (قوله وكذا قبض وارثه) نقل ابن شعبة عن الشيخ أبي على تصوير ذلك
بما إذا كان الوارث في المجلس وذهب إليه بعض المتأخرين لكنه يتجه أنه إذا كان الوارث في غير
المجلس وبلغه الخبر كان المعتبر بمجلس بلوغ الخبر فلا بد أن يقبض فيه قبل مفارقتها والزام العقد قاله الشيخ
سم وأقره شيخنا ابن مر ومثل ذلك ما لو فارق أحد همام مكرها ثم زال الاكره فان المعتبر بمجلس
زوال الاكره فيحتاج أن يكيل من قبض عنه أو قبض من وكيل الآخر وهذا حاصل ما ظهر
شوبرى وقول المحشى فلا بد أن يقبض فيه قبل مفارقتها أي بأن يركل كل منهما في الاقباض الآخر
لانهم لا يمكنهما التقابض بأنفسهما اه سم (قوله بعدموته بالمجلس) أي مجلس العقدان كان فيه
أو مجلس بلوغ الخبران كان غائباً عنه مر ع ش لانه أي الوارث في معنى المكروه ويكون محل بلوغ
الخبر بمنزلة مجلس العقد فاما أن يحضر المبيع له فيه أو يركل من يقبضه قبل مفارقتها له شرح مر وقوله
بالمجلس متعلق بقبضه وإذا تعدد الوارث اعتبر مفارقة آخرهم ولا تعتبر مفارقة بعضهم لقيام الجلسة مقام
المورث ففارقة بعضهم كفارقة بعض أعضاء المورث بحاجته ولا بد من حصول الاقباض عن الكل
ولو باذنهم لواحد يقبض عنهم فلما قبض البعض دون البعض ينسحق البطلان في حصة من لم يقبض
كألو قبض المورث بعض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي ع ش عليه (قوله بكيل) وان لم يعتد
الكيل به كقصعة وقوله وبوزن ولو بالقياس شرح مر أي فتي كان الشيء يكال في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم فان معياره عند الكيل ولو بغير الآلة التي كيل بها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبغير
الآلة المعروفة في الكيل الآن وكذا يقال في الوزن (قوله عادة الجواز) المراد بالجواز مكة والمدينة
والبحامة وقراها أي الثلاثة كالأطراف ووجهه وخير ولينبع (قوله فلما حدث الناس خلافه) أي بأن
وزنوا المكيل في غالب العادة أو كالوا الموزون فيه (قوله أو استعمال الكيل والوزن فيه سواء)
لا يشكل على ما مر أنه لو استوى فقدان في الغلبة تخير بينهما للاختلاف مأخذ البابين كما يظهر بأدنى
تأمل فزعم الزركشي استواءهما عجيب شوبرى وفيه أيضا هلا قيل في هذا بالتخخير لو ردد كل عن
الشارع (قوله سواء) خرج بقوله غالب شوبرى (قوله أولم يستعمل) بأن كان يباع جز فامن غير
كيل ولا وزن فهي خمس صور ح ف (قوله ان كان أكبر من تمر) أي تمر معتدل برماوى (قوله
وهذا) أي قوله وفي غير ذلك من زيادتي (قوله كاللوز) في الاسنوى انه مكيل كما ذكره حل
واعتمده ع ش والتثيل به لا ينافي كونه مكيلا لان الغرض مجرد التمثيل لا الحكم وكثيرا ما يقع في
التمثيل نحو ذلك وأجاب شيخنا بان قوله كاللوز تنظير في كونه كالتمر جرمالافى الحكم لان المعتمدان
اللوز مكيل كما قاله ع ش وغيره (قوله أو دونه) كالبن والبندي (قوله بلد البيع) فان اختلفت

وهذا أعظم من قوله وما جهل برأى فيه عادة بلد البيع فعمل أن المكيل لا يباع (١٩٥) بعضه بعض وزنا وإن الموزون لا يباع

بعضه بعض كيل ولا يضر
مع الاستواء في الكيل
التفاوت وزنا ولا مع
الاستواء في الوزن التفاوت
كيلا والاصل في الشروط
السابقة خبر مسلم الذهب
بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعير بالشعير
والتمر بالتمر والملح بالملح
مثلا يمثل سواء بسواء يدا
يبدقاذا اختلفت هذه
الاجناس فيموا وكيف
شتم اذا كان يدا يدا أي
مقايضة قال الرافعي ومن
لازمه الحلول أي غالبا (و)
اذا بيع ربوي (ب) ربوي
(غير جنسه واتحادا)
كبر بشعير وذهب بفضة
(شرط حلول وتقابض)
قبل التفرق لأمثلة
(كأدقة أصول مختلفة
الجنس وخلوها وإدهانها
ولحومها وألبانها) ويوضحها
فيجوز فيها التفاضل
ويشترط فيها الحلول
والتقابض لهما اجناس
كأصولها فيجوز بيع
دقيق البر بدقيق الشعير
وخيل التمر بخيل العنب
متفاضلين وخرج بمختلفة
الجنس متعده كادقة
انواع البر فهي جنس واحد
وبما تقرر علم أنه لو بيع
طعام بغيره كنقد أو ثوب أو

(درس)

قالذي يظهر اعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب ألحق بالاكثر شيها فان لم يوجد جاز فيه الكيل
والوزن و يظهر في متبايعين في طرف بلدين مختلفي العادة التخيير أيضا حشوري وعبرة البرماوى
ولونبايعا شيئا كذلك بنقد مع اختلاف نقد البادين فهل يعتد بنقد بلد الايجاب أو القبول أو يجب
التعيين القياس التعيين (قوله وهذا) أي قوله والالح عم لانه لا يشمل بقية الصور الخمسة المتقدمة
في قوله وفي غير ذلك (قوله فعمل أن المكيل الح) أي وان كان الوزن أضبط لان الغالب على هذا الباب
التعبد به فارق ماسياتي في السلم من جواز السلم في المكيل وزنا وفي الموزون كيدان عد الكيل
فيه ضابطا دون ما لا يعد فيه ضابطا كفتات المسك والعنبر حل (قوله بالذهب) أي يباع بالذهب
وكذا الباقي (قوله سواء بسواء) تأكيد الغرض منه الاشارة الى المساواة في المقدار حقيقة لان المماثلة
تصدق بها في الجملة وبحسب الحزروا التعمين حل ويحتمل رجوع المثلية الى المكيل والتسوية الى
الموزون ونصب ذلك كله على الحال بتأويله بمشتق أي متماثلين مستويين متقايضين في المجلس قاله
الشارح في شرح الاعلام شوري (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي الربوية وأردتم بيع شيء
منها بأخر أي من غير مماثلة وقد اختلفوا في حل وقول (قوله ومن لازمه) أي القبض بالفعل (قوله وخلوها)
أي فان كل خلين لهما فيهما واتحد جنسهما يشترط فيهما المماثلة وكل خلين فيهما ماء لا يباع أحدهما بالآخر
مطلقا اتحاد الجنس أو اختلف لانهما من قاعدة مدعجوة ودرهم وكل خلين في أحدهما ماء ان اتحاد
الجنس لم يبع أحدهما بالآخر لان الماء للمماثلة والاتحاد انتهى حجج وفي قول على الحلل حاصل
صور الحلول المذكورة هنا عشرة صورة من ضرب أربعة في مثلها لانها مامن عنب أو زبيب
أو رطب أو تمر وكل منها مامن نفسه أو مع واحد منها يسقط منها ستة مكررة ويبقى عشرة منها خمسة
صححة وخمسة باطلة لانه ان لم يكن في الخلين ماء أو كان الماء في أحدهما واختلف الجنس فهو صحيح
والافباطل سواء كان الماء عذبا أو غير عذب خلافا لابن شهبة في اعتداده الصحة في غير العذب اذ قاعدة
مدعجوة ودرهم والتعليل بالجهل بالمقصود يردان عليه بل مقتضى هذا التعليل البطالان في مختلفي
الجنس فتأمل (قوله ولحومها) يجوز بيع لحم البقر بالحم الضأن ولبن البقر بلبن الضأن وبيض
دجاج ببيض أو زمع تفاضل ولحم الضأن والمزجنس وكذا البهائم لان الغنم يشمل المزمز ولحم البقر
والجواميس جنس وكذا البهائم تناول اسم البقر لهما وبيض البيض وصفافه جنس حل وقرره
ح ف (قوله فهي جنس واحد) أي فلا يباع بعضها ببعض للجهل بالمماثلة بتفاوتها في النعومة كما
سيأتي في قوله ولا تنكفي المماثلة فيما يتخذ من حب الح (قوله وبما تقرر) أي قوله واتحادا (قوله
وتعتبر المماثلة) أي المتقدمة وهي المعتبرة حالة العقد فلا يرد أن العرايا فيها مماثلة لكن مقصورة أي
بتقدير الجفاف حتى لو ظهر فيها تفاوت لعرضين بعد الجفاف تبين بطلان العقد لاموجوده حال
العقد فتكون أل فيها للعهد أي المماثلة المذكورة في اتحاد الجنس (قوله في التمر) بالثلثة لالتناء
لان التمر اليابس فيضيع قوله بجفاف بالنسبة اليه ع ش على م والاولى تأخير التمر عن اللحم
ليتصل بقوله في غير العرايا لانها خاصة به وهي بيع رطب أو عنب على الشجر خرصا تمر أو زبيب
كيلا فيما دون خمسة أوسق وأخذ الشارح التقييد بالثلاثة من قول المتن بجفاف لانه انما يكون في
هذه الثلاثة ولا يكون في غيرها من ربويات ومن قول المتن الآتي ولا يكتفى فيما يتخذ من حب الح
ومن قوله وتعتبر في لبن الح ولو عبر المصنف بالسكك لشملا لبن وغيره من المائعات كالحل وقوله
بجفاف الباء سببية أو بمعنى مع أو ظرفية بمعنى وقت بدليل قول الشارح بعد للجهل بالمماثلة

غير طعام بغير طعام وليس اتقدين لم يشترط شيء من الثلاثة (وتعتبر المماثلة) في التمر والحب واللحم (في غير العرايا) لا في بيائها في باب الاصول

الكامل (فلا يباع في غيرها) من المذكورات (رطب برطب) بفتح الراء بن (ولا بجاف) وان لم يكن لها جفاف كقضاء وعنب لا يتزيب للجهل الآن بالمائة وقت الجفاف والاصل في ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال ينقص الرطب اذا ليس فقالوا نعم فهي عن ذلك رواه الترمذي وغيره ومحمده وفيه اشارة الى أن المماثلة تعتبر عند الجفاف وألحق بالرطب فيما ذكر طبرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه

(قوله واحدة قثاءة) حينئذ تعلم ان الالف في قثاء ليست للتأنيث والاما جمع بينهما وبين التاء في قثاءة اه شيخنا

(قوله ويدل عليه قوله) أينقص الرطب) أى على أن المراد أينقص عن التمر المبيع به فان كان المراد أينقص عن حاله وقت البيع كان شاملا للصورتين (قوله اذهنا من دلالة الأيماء لا من دلالة الاشارة) والتفريق بين الأيماء والاشارة انما هو عند البيانين لا الأصوليين اه تقرير

وقت الجفاف أى تعتبر في ذلك الوقت أو بمعنى عند كما يدل عليه قول الشارح الآتي فيه اشارة الى أن المماثلة تعتبر عند الجفاف وقوله من المذكورات حال من الغير أى حالة كون غيرها أى غير العرايا من جملة المذكورات أى الأمور الثلاثة وقوله وان لم يكن لها أى للثلاثة أى سواء كان لها جفاف أو لا وهذا التعميم انما يأتي في التمر لافي الحب ولاني اللحم اذ كل منهما يتأني تجفيفه وهذه الغاية للرد على الضعيف القائل بأن الشيء اذا لم يكن له حالة جفاف يباع بمضه ببعض ولورطباً وتكفي المماثلة حينئذ كما في شرح م ر وعبارة أصله مع شرح م ر وما لا جفاف له كقضاء وعنب لا يتزيب لا يباع أصلاً وفي قول مخرج تكفي مماثلته رطباً بفتح الراء لان معظم منافعه حال رطوبته فكان كاللبن في يباع وزناً وان أمكن كبله ورد بوضوح الفرق انتهى والفرق هو أن ما فيه من الرطوبة يمنع العلم بالمماثلة بخلاف اللبن ع ش عليه وقوله للجهل الآن أى حال الرطوبة وقوله وقت الجفاف ظرف للمماثلة شيخنا (قوله بجفاف لها) أى وان كان نادراً كالثاء فانها اذا جفت صح بيع بعضها ببعض وهذا هو المعتمد م ر شيخنا ويشترط مع ذلك عدم نزع نوى التمر لانه يمرضه للفساد ويشترط في اللحم انتفاء عظم وملح يؤثر في وزن وتناهي جفافه لانه موزون وقليل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف التمر شرح م ر وسيأتي في الشرح (قوله اذ به يحصل الكمال) أى لان المماثلة لا تتحقق الا في كاملين وضابط الكمال أن يكون الشيء بحيث يصلح للدخار كسمن أو تهيأ لاكثر الانتفاعات به كالبز شرح م ر أى مع امكان العلم بالمماثلة ليخرج نحو القضاء والبطيخ فانها منهية للانتفاع لكن لا تعلم المماثلة فلا يصح بيع بعضه ببعض ع ش وكتب أيضاً في الحاشية قوله اذ به يحصل الخ الحصر المستفاد من تقديم المعمول اضافي أى بالنسبة للتمر والحب واللحم بدليل قوله بجفاف لها فلا ينافي حصول الكمال بغير الجفاف في غير المذكورات كاللبن (قوله فلا يباع في غيرها) أى غير العرايا (قوله وان لم يكن لها) أى للمذكورات التي هي الحب واللحم والتمر أى لجموعها كبعض افراد التمر حل بزيادة وعبارة ع ش وان لم يكن لها أى للمذكورات والمراد ما تعلق به البيع منها ولو ذكر الضمير لم يحتج لهذا التأويل لانه يصير المعنى وان لم يكن له صريحاً في ذلك لعود الضمير على الرطب الذي تعلق به البيع اه (قوله كقضاء) بكسر القاف مع المد أفصح من ضمها واحدة قثاءة بالمدايض وهي تشمل الخيار والمجور والفقوس كافي المصباح (قوله للجهل الآن بالمماثلة) المراد بالجهل بالمماثلة عدم العلم بها لشمول حال تحقق المفاضلة (قوله وقت الجفاف) أى فيما له جفاف وكتب أيضاً على تقدير أن يكون له جفاف فلانكون العلة قاصرة كما قاله حل وهو متعلق بمحذوف أى المعتبرة وقت الجفاف كما يدل عليه قوله تعتبر عند الجفاف الخ (قوله والاصل في ذلك) أى في اعتبار المماثلة بالجفاف وفي قوله فلا يباع في غيرها الخ (قوله سئل عن بيع الرطب بالتمر) أى بقدر من التمر أو أزيد منه كما قاله حل والاولى قصر الحديث على الصورة الاولى أى قوله أى بقدره لانها المتوهمه كما صرح به في قوله أخرى ويدل عليه قوله أينقص الرطب (قوله أينقص الرطب) استفهام تقريرى ليذهبهم على علة الحكم لاستفهام حقيقى لان ذلك لا يخفى على أحد شوبرى (قوله فهي عن ذلك) أى قال فلا اذن شوبرى (قوله فيه) أى في قوله أينقص الخ اشارة قال الرشيدى الاولى أن يقول فيه إجماع اذهنا من دلالة الأيماء لا من دلالة الاشارة وفي البرماوى مانصه وجه الاشارة أن نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يسئل عنه فكان الغرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم أن امتناع بيع الرطب بالجفاف لتحقق النقصان وامتناع بيع الرطب بالجهل للمماثلة والشارح اقتصر في الكل على جهل المماثلة وهو صحيح أيضاً (قوله وألحق بالرطب فيما ذكر) أى في الحديث نظراً للمعنى ولم يقل

والحق به أيضا ترى باقي الثمار والحبوب لان الاخلاق في ذلك واضح أى لانها كلها عار بخلاف اللحم حل (قوله وبيع قديده بقديده) أى اذا قدد بغير النار أخذ من قوله بعد ولا يكفي فيما أثرت فيه ما بنحو طبع كافرره شيخنا (قوله بلا عظم) أى مطلقا كثيرا وقل لان قليله يؤثر في الوزن ككثيره ومن العظم ما يؤثر كل منه مع اللحم كما طرافه الرقاق وقوله يظهر في الوزن قيد في الملح فقط لاني العظم لانه يمكن خلوه من العظم فلم يقتصر منه شيء بخلاف الملح فإنه لما كان من مصالحه اغتفر القليل منه ع ش على م ر (قوله يظهر في الوزن) ظاهره وان لم تكن عين الملح موجودة كأن شربه اللحم والظاهر أن المراد ظهوره وقع وهل المراد أن له وقع في نفسه أو بالنسبة له وفيه من اللحم فيختلف بقلته وكثرته حرر حل (قوله ولا يعتبر في الحب والتمر الخ) صنيع ع ش على م ر يقتضى انه بالتاء لثلاثة فوق لانه قال بخلاف نحو التمر بمعياره الكيل فلا يعتبر فيه تناهي جفافه ويشير لهذا الضبط قول الشارح بخلاف اللحم لانه موزون فهذا كله يقتضى ان التمر بالتاء لانه الذي يكال وأما التمر بأشياء المثلثة فعليه موزون اه لكن يكون قاصر على التمر فلا يشمل باقي الثمار بخلاف قراءته بالتاء المثلثة يكون شاملا تأمل (قوله تناهي جفافه) المراد بتناهي الجفاف وصوله الى حالة يتأق فيها ادخاره عادة ع ش وقال سم ينبغي ان ضابط جفافهما أن لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية أثر في المكيال (قوله لانه موزون) يؤخذ منه ان تناهي الجفاف شرط في الموزون لاني المكيال (قوله يظهر أثره) أى اللحم أى أثر باق رطوبته كما يدل لذلك عبارته في شرح الروض فهو على حذف مضافين (قوله ويستثنى مما ذكر الزيتون) عبارة شرح م ر وبيع الزيتون بعضه بعض حال اسوداده ونضجه لانه كامل ولا يستثنى لانه جاف وتلك الرطوبات التي فيه انما هي الزيت ولا مائية فيه ولو كان فيه مائية لجف انتهى قال زى وفيه نظر اه ووجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ماء صرف يشاهد انتهى ع ش على م ر وقال بعضهم انه نوعان نوع لامائية فيه ونوع فيمائية (قوله ويجوز بيع بعضه ببعض) أى حال اسوداده ونضجه لانه كامل م ر وع ش ومعياره الكيل ويضم الى الزيتون البيض فيجوز بيع بعضه ببعض في قشره وزنا برماوى (قوله تنبيه نزع نوى التمر الخ) يشير بهذا الى شرط آخر زاد على اشتراط الجفاف وعبرة شرح م ر ويشترط مع ذلك أى الجفاف عدم نزع نوى التمر الخ اه وهل من التمر المجوة المزروعة النوى فلا يجوز بيع بعضها ببعض أم لا لانها على هذه الهيئة تدخر عادة ولا يسرع اليها الفساد فيه نظرا لاقرب الاول لان نزع نواها مرضها للفساد أى شأنها ذلك مع انها لا تخرج عن ان تكون رطبات نزع نواها أو تمرافان كانت من التمر فعلم الصحة فيها مستفاد مما ذكر وان كانت من الرطب فالفساد فيها مستفاد من قولهم لا يباع رطب برطب ولا يجاف والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها بالاولى التي بنواها لان النوى فيها غير كامل ع ش على م ر وفي قل خلافه فراجع (قوله يبطل كالماء) أى الذي كان حاصلا لانهم ما يسرع اليهما الفساد بنزع النوى ولا يصلحان للدخار ح ف أى فلا يصح حينئذ بيعهما بمثلهما وعلم منه أنه لو فرض تموز يب لا نوى له بأن خلق كذلك صح بيعه بمثل كالماء شورى قلاعن م ر (قوله مطلق الشمس) بكسر الميمين أقصع من فتحهما فيصح البيع وقوله ومحوه كالحوخ والكمثرى لان الغالب في تحفيفهما نزع النوى حل (قوله يربا بول) أى كل منهما م ر أو أحدهما ع ش (قوله وان جف) أى لتفاوت انكماشه عند الجفاف ومثله القريك بالقريك أى في حال رطوبته فان جفف بالشمس أو في النار اللينة فإنه لا يضر بيع بعضه ببعض كذا بخط شيخنا ح ف وكالمبول المقل والمقشور برماوى (قوله فيما) أى في ربوى حل فخرج الزيت الحار والزيت المتخذ من القرطم ولو قال الشارح ولا يباع ربوى بما استخرج منه فيبيع اللبن بالسمن والسمن بالشيرج

وبياع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن ولا يعتبر في الحب والتمر تناهي جفافهما بخلاف اللحم لانه موزون يظهر أثره ويستثنى مما ذكر الزيتون فإنه لا جفاف له ويجوز بيع بعضه ببعض كما جزم به الغزالي وغيره (تنبيه) نزع نوى التمر والزبيب يبطل كالماء بخلاف مطلق الشمس ونحوه ويمتنع بيع بر ببر مبول وان جف (ولا تنكفي) أى المماثلة (فما يتخذ من حب)

(قوله أو بالنسبة لما هو فيه) استظهر شيخنا الثاني قال لانه من مصالحه فاعتبرت النسبة (قوله يكون شاملا تأمل) لكن يخص بالمكيال من التمر (قوله المراد بتناهي الجفاف وصوله الخ) قد جعل هذا فيما تقدم معنى الجفاف والكمال فتأمل فالاولى ما قاله سم اه شيخنا (قوله أثر في المكيال) وتنبيه عدم الرطوبة أصلا اه تقرير

كدقيق وخبز فلا يباع
بعضه ببعض ولا حبه به
للاجهل بالمائلة بتفاوت
الدقيق في النعومة والخبز
في تأثير النار ويجوز بيع
ذلك بالنخالة لأنها ليست
ربوية (ألا في دهن وكسب
صرف) أي خالص من
دهنه كدهن سمسم
وكسبه فتكفي المائلة فيهما
(وتكفي) أي المائلة (في
الغلب والرطب عصيرا أو
خلا) لأن ما ذكر حالات
كالم فعمل أنه قد يكون للشيء
حالتا كالم فأكثر فيجوز
بيع كل من دهن السمسم
وكسبه ببعضه وبيع كل من
عصير أو خل الغلب أو
الرطب ببعضه كما يجوز بيع
كل من السمسم والزبيب
والتمر ببعضه بخلاف خل
الزبيب أو التمر لأن فيه ماء
فيمتنع لعدم العلم بالمائلة
وكسب الغلب والرطب
عصير سائر الفواكه كعصير
الزمان وقصب السكر والمعيار
في الدهن والخل والعصير
الكيل وتعيير بما يتخذ
من حب أعم من تعبيره
بالدقيق والسويق والخبز
وذكر الكسب وعصير
الرطب وخله من زيادتي
(قوله حرره) من رأى كلام
الشرح في مدعجوة ودرهم
علم عدم القصور لأن عدم
صحها لأدائها إلى تقديم
المائلة المعلومة

وبالكسب باطل لكان أولى برماوى (قوله كدقيق) ومثله جريش الفول والعدس والكنافة والشعيرة
وقوله وخبز أي إن اتحد جنسه فإن اختلف نخبز برخبز شعير جاز ومثل الخبز العجين والنشا بفتح النون
مع القصر ويجوز فيه المدأ يضار بماوى (قوله فلا يباع بعضه ببعض ولا حبه به) وأما بالنقد فيجوز بيعه
ولو كان مخلوطا بالنخالة لأن النخالة قد تقصد أيضا للدواب ونحوها ويمكن تمييزها من الدقيق بخلاف
اللبن المخلوط بالماء فإن ما فيه من الماء لا يقصد به الاتقاع وحده البتة لتعذر تمييزه ع ش على م ر (قوله
ولا حبه به) لم يقل ولا حبه لأنه يقتضى شمول المتن لها وعلى جعلها من أفراد المتن على التسليم بقصر
الاستثناء الآتي في قوله ألا في دهن على أن يبيع بعض كل ببعضه الآخر دون بيع كل بحبه كما أشار إليه
الشارح بقوله فتكفي المائلة فيهما حل ملخصا أي لأنه لا يباع الشيء بما اتخذ منه زى وقوله لأنه
يقتضى شمول المتن إلخ أي مع أنه لا يتحملها قبل ويمكن تحملها لأن قوله فيما يتخذ شامل لما إذا
بيع المتخذ ببعضه ببعض أو يبيع بحبه تأمل (قوله للاجهل بالمائلة) تعليل قاصر عن بيع ذلك الشيء
بحبه وعلة ذلك أنه لا يباع الشيء بما اتخذ منه إذا كان مشتملا عليه لأنه يصير من قاعدة مدعجوة ودرهم
حرره حل اه (قوله لأنها ليست ربوية) لأنها لا تقصد للاكل وبهذا تفارق الكسب ومثل النخالة
الحب المسوس إذا لم يبق فيه لب أصلا ويصح بيع التمر بطلع الذ كوردون طلع الاناث شورى
(قوله وكسب) ولومن لوز أو جوز بخلاف مالابا كاه غالبا إلا البهايم ككسب القرطم فإنه ليس ربويا
سم وكذا كسب الكتان اه سلطان وقوله صرف راجع للكسب كما صنع الشارح لكن الحكم من
خارج أنه لا بد أيضا في الدهن من كونه خالفاً فإن اشتمل على الكسب لم يصح فلو قال الشارح أي
خالص من دهنه وكسبه لكان أولى ليكون راجعا للاثنتين شيخنا (قوله عصيرا أو خلا) أي وحالة
كون كل منهما صائرا عصيرا أو خلا وهما جنسان لاختلفا فهما سائلان فيجوز بيع أحدهما بالآخر
متفاضلين حل (قوله لأن ما ذكر) أي من الدهن والكسب وعصير الغلب والخل والاقال حالتا
كالم حل (قوله فعلم) أي من هنا ومن قوله وتعتبر المائلة بجفاف وقوله فأكثر أي كالم سمسم يكون حبا
ودهنًا وكسبا والغلب يكون زيبا وعصيرا أو خلا وكالين يكون حليبا أو خائرا أو مخيضا وسمنا وجبنا
ودهن السمسم هو الشيرج والذي له حالتان فقط كغلب ورطب لا يترتب ولا يقتصر له العصير والخل
شيخنا (قوله فيجوز بيع كل من دهن السمسم إلخ) حاصل مسألة السمسم وما اتخذ منه أن
السمسم والشيرج والكسب الخالص يباع كل منها بمثله وكذا الشيرج بالكسب الخالص من
الدهن ولومع التفاضل في الأخيرة ويمتنع بيع السمسم بالشيرج وبالطحينة والكسب لأن الشيء
لا يباع بما اتخذ منه كما أشار إليه الشارح بقوله ولا حبه به وإن لم يكن فيه دهنية ولا يصح بيع الطحينة
بمثله ولا بكسب وإن لم يكن فيه دهنية ولا بالشيرج لاشتغالها عليهما كما يؤخذ من قول المتن ولا تكفي فيما
يتخذ من حب إلخ فصوره عشرة أربعة صحيحة وستة باطلة كما يؤخذ من الشرح اه سم على حجج
والشيرج بفتح الشين بوزن جعفر كما نقله ع ش على م ر عن المصباح وعبارة شرح م ر وليس
للطحينة المعروفة قبل استخراج دهنها حالة كالم فلا يباع بعضها ببعض ولا يباع سمسم بشيرج
أذهوفى معنى يبيع كسب ودهن بدهن وهو من قاعدة مدعجوة ودرهم والكسب الخالص والشيرج
جنسان وحاصل ما في بيع الكسب بالكسب أنه إن كان مميا كاه الدواب فقط ككسب الكتان
جاز متفاضلا ومتساويا وإن كان مميا كاه الناس ككسب السمسم واللوز فإن كان فيه خلط يمنع
التماثل لم يجز إلا فيجوز (قوله أو خل الغلب) قاعدة كل خلين لا ماء فيهما اتحد الجنس
أو اختلف أو في أحدهما ماء واختلف الجنس جاز يبيع أحدهما بالآخر وكل خلين فيهما ماء اتحد الجنس

(وتعتبر) أي المماثلة (في لبن لبننا) محالة (أو سمننا أو مخيضنا صرفا) أي خالصا من (١٩٩) الماء أو نحوه فيجوز بيع بعض

اللبن ببعض كيلا سواء فيه الحليب ونحوه ما يغفل بالنار كما يعلم مما يأتي ولا يبالي بكون ما يحويه المكيا ل من الخثر أكثر وزنا ويجوز بيع بعض السمن ببعض وزنان كان جامدا أو كيلا ان كان مائما وهذا ما جزم به البغوي واستحسنه في الشرح الصغير قال الشيخان وهو توسط بين وجهين أحدهما العراقيون المنصوص منهما الوزن وبه جزم ابن القري في الروض لكنه صحح في تمحيته التوسط وبيع بعض الخيض الصرف ببعض أما المشوب بماء أو نحوه فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمماثلة (فلا تكفي) أي المماثلة (في باقي أحواله كجبين) وأقط ومصل وزبد لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء فالجبين بخالطة الانفحة والاقط بخالطة الملح والمصل

(قوله) فان كان فيه زبد (الخ) هذه من عبارة حج عن السبكي وبعد أن ذكرها اعترضها بان الخيض اسم لما زرع زبده فلا حاجة لما ذكره على أن يكون الزبد في اللبن باللبن لا يعتبر ككمون الشبرج في السمس بالسمسم اه

كلام حج و يمكن الجواب عن الثاني بان هذا ليس كالكمون باللبن الاصل الباقى بحاله فان الكمون هنا بعد تميزه بالخيض

أو اختلف أو في أحدهما وانحد الجنس لم يجز بيع بعضها ببعض فلا يباع خلد التمر بخل الزبد لان الماء فيه ما هو روى فيصير من قاعدة مدعجوة ودرهم فلا بد أن يكون الماء عند با حل (قوله) وتعتبر في لبن) أي في هذه الماهية الكلية ليناسب قوله بعد لبننا أو سمننا (قوله) لبننا هو وما بعده أحوال لكن على التأويل في كل في النسبة للأول تقديره باقيا بحاله لم يتغير وبالنسبة للآخرين تقديره صاروا سمننا أو مخيضنا شيخنا (قائدة) سمن البقر اذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقرب انتهى عبد البر وقرره ح ف (قوله) أو مخيضنا هذا من عطف الخاص على العام فليس قسما للبن فيباع بمثله وبالسمن وبالبزبد فان كان فيه زبد لم يبع بمثله ولا بزبد ولا بسمن لانه يصير من قاعدة مدعجوة ودرهم زى وكونه من عطف الخاص فيه شيء بل هو مغاير لان قوله لبننا بحاله أي ليس سمننا ولا مخيضنا فيكون الخيض قسما للبن الثاني وقسمنا من الاول وعبارة تشرح مر ثم جعل المصنف الخيض قسما للبن مع انه قسم منه أراد بذلك انه باعتبار ما حدث له من الخض حتى صار كأنه قسم له وان كان في الحقيقة قسما فادفع اعتراض كثير اه ولعل هذا مع قطع النظر عن قول الشارح هنا بحاله (قوله) صرفا راجع لكل من الثلاثة قبله فان كلامنا الثلاثة اذا اختلط بغيره لا يصح بيع به منه ببعض بل ولا بالتقدير قول الشارح الآتي أما المشوب الخ راجع للثلاثة أيضا ذهو محترز القيد راجع للثلاثة وان كان في قوله وبيع بعض الخيض الصرف ببعض ايهام أن القيد راجع للآخر فقط لكن لا نظر الى هذا الإيهام لان رجوعه لثلاثة أفيد وفي آخر كلامه ما يشير الى اشتراط كون السمن صرفا حيث قال أما قبل التمييز فلا يجوز ذلك للجهل بالمماثلة وفي شرح مر ويشترط أن يكون كل منها صافيا من الماء مثلا (قوله) يبيع بعض اللبن) عبارة مر أنواع اللبن أي فيجوز بيع الرائب بالحليب (قوله) ولا يبالي بكون ما يحويه المكيا ل (الخ) أي لما من قوله ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزالكن فيه ان الخثر أكثر كيلا أيضا من غيره أي أن ما يحويه المكيا ل منه أكثر مما يحويه من غيره ولم يظهر وجه عدم المبالاة بهذا أملا (قوله) من الخثر) بالثناء المثلثة قالوا المراد به ما بين الحليب والرائب وفيه نظر اذ ذلك لا يترأكم على المكيا ل لكونه ما تعا قالا حسن حل الخثر هنا على الرائب اذ هو لجوده يترأكم على المكيا ل شيخنا قال في المصباح خثر اللبن من باب قعد أي نخن (قوله) أطلقهما العراقيون) أي عن التفصيل بين المائع والجامد (قوله) المنصوص منهما الوزن) أي المرجح لا مانع عليه الا ما فلا يقال كيف أطلق العراقيون الوجهين مع وجود النص وأجاب ع ش بأن المراد أنهم أطلقوا الوجهين قبل اطلاعهم على النص وعلى هذا فالمراد بالنص حقيقة شيخنا (قوله) التوسط وهو التفصيل المتقدم بين المائع والجامد (قوله) وبيع بعض الخيض الصرف ببعض) وكذا بالسمن والزبد متفاضلا وبيعه بالزبد حكى الامام الاتفاق عليه حل (قوله) أما المشوب بماء أو نحوه) محله اذا كان الماء كثيرا يظهر في الكيل أما لا يترأكم لا يظهر فيه فلا يضر شرح مر قال ع ش عليه ومحله في نحو الماء اذ لم يكن من مصالحه كالذي يقصده حوضه اه ويدخل في المشوب ما لو خلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن كالذي يبيع الخلو لا بمثله ولا بدراهم لان الخلط يمنع من العلم بالمقصود ع ش على مر (قوله) كجبين) باسكان الباء مع تخفيف النون وبضمها مع تشديد النون وتركه شرح مر (قوله) ومصل) هو المبرعنه بمش الحصر وعبارة زى المصل والمصاله ما سال من ماء الاقط اذا طبخ ثم عصر اه بحر وفه وهي ترجع لما تقدم والاقط كناية عن اللبن اذا وضع في النار وجد ويوضع فيه شيء من الملح شيخنا (قوله) الانفحة) بكسر الهمزة وفتح الفاء ويقال منفحة بكسر الميم مع فتح الفاء

بخالطه الدقيق والزبد لا يخالط
عن قليل غليظ فلا
تتحقق فيها امثلة فلا
يباع بعض كل منها ببعض
ولا يباع الزبد بالسمن ولا
اللبن بما يتخذ منه كسمن
ومخيض (ولا) تكفي (فيما
أثرت فيه نار بنحو طبخ)
كقلى وشي وعقد كالحم
ودبس وسكر فلا يباع
بعضه ببعض للجهل بالمماثلة
باختلاف تأثير النار قوة
وضغاف وخرج بنحو طبخ
الماء المغلى فيباع بمثله
صرح به الامام وتعبيرى
بذلك اعم مما عبر به (ولا
يضر تأثير تميز) ولو بنار
(كعسل وسمن) ميزانها
عن الشمع واللبن فيباع
بعض كل منهما ببعض
حيث ان نار التميز لطيفة
أما قبل التميز فلا يجوز
ذلك للجهل بالمماثلة (وإذا
جمع عقد جنسار بو يامن
الجانبين) وليس تابعا
بالإضافة الى المقصود
(واختلف المبيع)

(قوله المراد بالتاج مثلا
يقصد بمقابل) الاولى من
هذا قول حج مالا يقصد
بالمقابلة والا فالتنصيص
على ماء البئر لعدم كونه
جزأ أو منزلا منزلة قاض
بعضه بمقابل بدليل
زيادة قيمة ذى البئر على
غيره تأمل

وهو شئ يؤخذ من كرس الحدى مثلا أصفر مادام يرضع فيوضع على اللبن فيجمد (قوله بخالطه
الدقيق) كأن مراده بالدقيق فتات لطيف يحصل من اللبن عند جمعه في الحصيد واردة جعله جبنا
فكأن مراده بالدقيق مادي ولطف شيخنا وقال شيخنا العزيز المراد دقيق البر لان الاقط لبن
يضاف اليه دقيق فيجمد فاذا وضع على الحصيد التي يعصر عليها سال منه المصل مخلوطا بالدقيق (قوله
ولا يباع الزبد بالسمن) أى لان السمن مأخوذ منه ولا يباع الزبد بالنقد للجهل بالمبيع كاتقدم عن
حج كاللبن المشوب بالماء وتقدم ما فيه وهو أنه قليل صحته حل ويشكل على القول بعدم الصحة
معه بيع النقد المشوش وأجيب بأن رواجه سوغ يبعه واعتمد البالي معه بيع الزبد بالدرهم تبعا
لشيخه الزبدي بعد افتائه بالمنع وقوله ولا اللبن بما يتخذ منه أى لاشتراكه عليه كالألبان الشيرج والكسب
بالسمن وان كانت أجناسا مختلفة والغلب والرطب بعصره وخله وان كانت أجناسا مختلفة لاشتراك
السمن على الشيرج والكسب واشتراك الغلب والرطب على العصير والخل حل باختصار (قوله
ومخيض) ويجوز بيع المخيض المتزوع الزبد بالسمن متفاضلا اتفاقا وبالزبد كذلك سم على حج
وقد يشكل بأن الزبد لا يخالط عن قليل مخيض كما ذكره الشارح فيصير من قاعدة مدعوجة ودرهم
فالقياص البطلان الا أن يحمل على مالو يولغ في مخضه بحيث لم يبق فيه مخيض أصلا فيصح البيع (قوله
كالحم) مثال للطبخ ومثال القلى كالسمن ومثال الشئ كالبيض ومثال العقد كالديس والسكر زى
وانما صح السلم في هذه الاربع لانضباط مارها ولأنه أوسع كافي شرح مر (قوله ودبس) بكسر الدال
وسكون الباء وبكسرتين عسل التمر وعسل النحل اه قاموس وفي المختار أنه عصير الرطب وقيل عصير
الغلب اذا طبخ وهو المعروف عند أهله ع ش (قوله ولو بنار) أى والخال انه بنار فاو والخال اذا ل كلام
انما هو في التأثير بانار شيخنا (قوله عن الشمع) بفتح التين الذى يستصيح به قال الفراء هذا
كلام العرب والمولدون يسكنونه والشمعة بعض منه اه مختار وقضيت أنه الشمعة بفتح الميم أيضا
وأنه مما يفرق بينه وبين واحد بالهاء ع ش (قوله أما قبل التميز الخ) وفارق بيع التمر ببعضه وفيه
نواه بأن النوى غير مقصود بخلاف الشمع في العسل فاجتمعا مفض للجهالة تشرح مر وانظر ما في
قل (قوله واذا جمع عقد) أى واحد وسيأتى محترزه في قوله بخلاف تعدده الخ وقوله من الجانبين
نعت جنسا ومن بمعنى فى أى جنسا كائنا فى الجانبين وقوله واختلف المبيع أى تعدد المراد به ما يشمل
التمن وتعدده صادق بأن يكون كاهر بويا كأمثلة المتن وبأن يكون بعضه بوياو بعضه غير بويا
كمثال الشارح وهو قوله وكمدعوجة وثوب الخ وقوله منهما أى من الجانبين ومن متعلقة باختلاف الذى هو
بمعنى تعدد أى وتعد المبيع فى كل من الجانبين أو فى أحدهما فن بمعنى فى وعبارة زى قوله واذا جمع
عقد جنسار بويا الخ خرج به ما لوجع ذلك عقدان بأن قول كل جنس بجنسه أو بالآخر كما يأتى فى
كلامه وخرج بقوله جنسا ما لوجع عقد جنسين فى كل جانب جنس كصاع بر وصاع ش غير بصاعى غير كما
يأتى أيضا وخرج بقوله ر بويا ما لوجع جنسا غير بويا كشوب وسيف بشوبين وخرج بقوله من الجانبين
ما لوجع عقد جنسار بويا من أحد الجانبين فقط كثوب ودرهم بشوبين فلو فعل الشارح هكذا مراعىا
التمن لكان أحسن بطريقه الشارح وهذه المسئلة مقيدة للتمن المشترط فى بيع الربوى بجنسه كأنه
قال محل كون المماثلة تكفى ان لم ينضم للربوى شئ آخر والا فلا تعتبر (قوله وليس تابعا) المراد بالتابع
مالا يقصد بمقابل وقوله بالإضافة أى بالنسبة (قوله واختلف المبيع) أى تعدد وهذا صادق بأن
يكون كاهر بويا كمثال المتن وبأن يكون بعضه بوياو بعضه غير كمثال الشارح بقوله وكمدعوجة وثوب
الخ وقوله بأن اشتمل الخ تصور لقوله جمع أو لقوله واختلف فالخامس أن القيود ستة والمراد بالمبيع

جنسا أو نوعا أو صفة منهما
أو من أحدهما بأن اشتمل
أحدهما على جنسين أو
نوعين أو صفتين اشتمل
الآخر عليهما أو على أحدهما
فقط (كـد عـجوة ودرهم
بمثلهما

درس

أو بـدین أو درهمین) وکـد
عجوة وثوب بـمثلهما أو بـدین
(و کـجید و ردی) مـتـمـیـز
(بـمثلهما أو بـأحدهما)
و قـیـمـة الـردی دون قـیـمـة
الجـیـد کما هـو الغالب
(فباطل) لـخـبر مـسـلم

(قوله رحمه الله وكجيد الخ)
يحتمل انه تمثيل للنوع
والصفة معا وذلك لانه ذكر
قيدین وهما متمیزین
وقیمة الردی الخ فیوزع
أحد التقیدین بالاعتبار
لانك لو اعتبرته مثالا للصفة
فقط لكان متمیزین
مستدركا ولو اعتبرته مثالا
لنوع فقط لكان قوله وقیمة
الردی الخ مستدركا فالاولی
والأنسب بالشرح ان قوله
وكجيد الخ صالح للنوع
والصفة و كقیدین كل قید
مثال فالتمیز للنوع والقيمة
للصفة وهی التقود وبالجملة
فكان الاولی حذف أحد
التقیدین و يكون مثالا
لنوع أو الصفة اه تقرير
شأنی مع زیادة وحذف
وبعض تغییر

ما يشمل الثمن (قوله جنسا) تميز محمول عن الفاعل شيخنا (قوله كد عجة) هو اسم لنوع من أنواع
تمر المدينة النبوية يقال لشجرته لينة بكسر اللام وسكون التحتية قال تعالى ما قطعتم من لينة الخ و بدل
على ذلك اضافة المداليه لان العجة المعروفة لانكال وسماء عجة لانه يؤل اليها وأنها تسمية اصطلاحية
والصيحاني نوع منه وسبب تسميته بذلك ما نقله السيد السهمودي في تاريخ المدينة أن ابن المؤيد
المحمودي ذكر في كتاب فضل أهل لبيت عن جابر أنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
بساتين المدينة ويد على يده فمررنا بنخل فصاح ذلك النخل وقال هذا محمد صلى الله عليه وسلم سيد
الانبياء وهذا على سيد الأولياء وأبو الأئمة الطاهرين ثم مررنا بنخل آخر فصاح وقال هذا محمد رسول
الله وهذا على سيف الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي سمع الصيحاني فسماه بذلك فالمسمى له
حقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم لم قال شيخنا وقد وصل بعضهم أنواع تمر المدينة الى مائة ونيف
وثلاثين نوعا برماوى وما ذكره ثلاث صور وعلى كل اما أن تكون قيمة المد مساوية لقيمة الدرهم أو
أكثر أو نقص فهذه تسع في اختلاف الجنس ومثلها في اختلاف النوع كد برنى ومعللى بـمثلهما أو
برنيتين أو معللين وعلى كل اما أن تكون قيمة البرنى مساوية لقيمة المعللى أو نقص أو يزيد فهذه
تسع ومثلها في اختلاف الصفة كد ينار صحيح ومكسر بـمثلهما أو بصحيحين أو مكسرين وعلى كل
اما أن تكون قيمة الصحيح مساوية لقيمة المكسر أو نقص أو يزيد فهذه تسع فالجموع سبع
وعشرون منها أربع عشرة واثنتان وثلاثة صحيحة وهى صور التساوى في اختلاف الصفة ولعل الفرق
بين صور التساوى في اختلاف النوع وبينها في اختلاف الصفة أن الصحاح والمكسرة لما كانت من
صفات النقد كانت المساواة فيه حقيقة فصح في حال التساوى ونقل سم عن شيخه عميرة أن المراد
بالمكسر القراضة التي تقرض من الدنانير والفضة اه ونقله ع ش وما عدا ذلك وان كان نصف شربى
أو ربع ريال يـقـال له صحيح شيخنا ح ف (قوله أو بدين) لم يقل أو شوبين لانه حينئذ ليس من
القاعدة (قوله وكجيد) قال بعضهم يصلح لان يكون مثالا لاختلاف النوع ولا لاختلاف الصفة بحسب
اعتبار الاعتبار وقوله وقیمة الخ قيد فى الصفة فقط اه شيخنا لکن يؤخذ من الزیادى أنه مثل لاختلاف
الصفة فقط (قوله متمیزین) وانظر لم يقل مثل ذلك فى الجنین مع أنه قيد معتبر فيه أيضا بدليل قوله
الآتى ولا أحد الجنسين بحبات من الآخر الخ غاية الامر أن فى مفهوم هذا القيد بالنسبة الى الجنس
تفصيلا يعلم من كلامه لآتى وخرج به غير المتمیزین فیـبـهـما بـمثـلهـما صحیح سواء ظهر الردی فى المكیال
أو لا قصد اخراجه ليؤكل وحده على المعتمد أولا وما تقييد الجنس به فى مفهومه تفصيل بان يقال ان
كثيرا يختلط بحيث يقصد اخراجه ليؤكل وحده لم يصح والاصح اذ علمت ذلك فلا يخفى أن التقييد به
انما يظهر فى جملة قوله وكجيد الخ مثالا للنوع كبرأبيض برأسود وعليه فلا يظهر قوله وقیمة الردی
الخ لان صور النوع التسع باطلة وان كان ماذ كرمثالا للصفة وقيد بالنقد لا يظهر التقييد بقوله
متمیزین لان التفصيل بين المتمیز وغيره انما هو فى غير النقود فتدبر شيخنا ح ف وقال شيخنا
العشماوى قوله متمیزین ظاهر كلام الشارح أنه قيد فى كل من النوعين والصفتين وليس كذلك بل هو
قيد فى النوعين فقط (قوله وقیمة الردی الخ) فان قامت ما الفرق بين الجنس والنوع حيث لم ينظر
فيهما الى اختلاف القيمة وبين الصفة حيث نظر فيها اليه قلت الفرق أن الجنس والنوع مظنة الاختلاف
كثيرا وان وقع عدم اختلاف فهو نادرا فكتفى فيهما بالمظنة والصفة ليست كذلك قاله زى وهذا يدل
على أن الردی والجيد مثال لاختلاف الصفة وقوله متمیزین يقتضى أنه مثال لاختلاف النوع
لان التميز ليس شرطا فى اختلاف الصفة فتأمل (قوله دون قيمة الجيد) أى أو يزيد ومفهومه

النبي صلى الله عليه وسلم
بقلادة فيها خرز ذهب
تباع بتسعة دنانير فأمر النبي
صلى الله عليه وسلم بالذهب
الذي في القلادة فترع
وحده ثم قال الذهب بالذهب
وزنًا ووزن وفي رواية لا تباع
حتى تفصل ولان قضية
اشتمال أحد طرفي العقد على
مالين مختلفين توزيع مافي
الآخر عليها اعتبارا بالقيمة
كفاي بيع شقص مشفوع
وسيف بألف وقيمة
الشقص مائة والسيف
خسون فان الشفيع يأخذ
الشقص بثلاثي الثمن
والتوزيع هنا يؤدي الى
المفاضلة أو الجهل بالمائة
ففي بيع مدود درهم بمدين
ان كانت قيمة المد الذي مع
الدرهم أكثر أو أقل منه
لزم المفاضلة أو مثله لزم
الجهل بالمائة فلو كانت
قيمه درهمين فالمد ثلثا
طرفه فيقاله ثلثا المدين أو
نصف درهم فالمد ثلث طرفه
فيقاله ثلث المدين فتلزم
المفاضلة أو مثله فالمد ثلثا
مجهولة لانها تعتمد التقويم
وهو تخمين قد يخطئ وتعدد
العقد هنا بعدد البائع أو
المشتري كاتحاد بخلاف
تعدد بتفصيل العقد بان
جعل في بيع مدود درهم
بمثله المد في مقالة المد

أو الدرهم والدرهم في مقالة لدرهم أو المد

أنها اذا كانت مثلها لا يبطل البيع وفيه ثلاث صور لان الرديء والجيد المتساويين قيمة اما أن يباعا
بمثلهما أو يجيدان أو رديئان وهذا ظاهر ان جعل مثالا للصفة وقيد بالنقد لكن لا يظهر التقييد بقوله
متميزين لان التفصيل بين المتميز وغيره انما هو في غير النقود شيخنا ح ف (قوله عن فضالة)
بفتح الفاء شورى (قوله بقلادة) هي اسم لمجموع الخرز والذهب مع الخيط وقوله فيها الخ يقتضي
أنها اسم للخيط الا ان يقال انه من ظرفية الجزء في الكل أي كل واحد من الاجزاء في الكل (قوله
تباع بتسعة دنانير) ظاهرها أنها كانت معرضة للبيع ولم تتعلق بها صورة عقد وعبارة مر في الشرح
اتباعها رجل وهي ظاهرة في انه وقع عليها صورة عقد من الرجل ولا مانع لانه بتقدير ذلك يكون غرضه
صلى الله عليه وسلم بيان ان العقد الذي صدر منه فاسد وان الطريق في صحة بيعها افراد كل من الذهب
والخرز بعقد ع ش (قوله فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالذهب) أي بنزعه (قوله وفي رواية) أي
بدل قوله فأمر بالذهب الخ ولا ينافي ما تقدم من أنه أمر بالذهب وحده الخ لجواز أنه قال لا تباع حتى
تفصل فامتنعوا من البيع فأمر بنزع الذهب وحده ثم قال الذهب بالذهب الخ ع ش (قوله حتى
تفصل) أراد التفصيل بالعقد أي بأن يفصل هذا بعقد وهذا بعقد مر ولا يخفى بعده من السياق أي
لا التفصيل بالقطع ثم يبيع الجميع بذهب لانه حينئذ يكون من قاعدة مدعجوة شورى وقال بعضهم
حتى تفصل أي تخرج من الخيط لتوزن وتفصل في العقد بعد ذلك أو تفصل في العقد كأن يقول
بعتك الذهب بمثله ذهبا موازنة ثم توزن (قوله ولان قضية) أي لازمه وحقه الخ (قوله اعتبارا
بالقيمة) قال الطبري لم ينظروا الى القيمة في باب الربا وانما انظروا الى معيار الشرع حتى يصح بيع
الرديء بجنسه الجيد مع المماثلة الا في قاعدة مدعجوة ودرهم فانهم نظروا الى القيمة عند اختلاف
الصفة ليتأتى التوزيع انتهى عبد البر على التحرير (والتوزيع الخ) وان انحلت شجرة المدين
وضرب الدرهمين والكلام في المعين فلا يشكل بصحة الصلح عن ألف درهم وخمسين دينارا بألفي
درهم كاذ كره في الصلح لانه في الذمة وخرج بالصلح ما لو عوض دائه عن دينه النقد نقدا من جنسه
وغيره أو وفاه به من غير تعويض أي لفظه بل بلفظ بمعناه كخذه عن دينك مع الجهل بالمائة أي بمائة
الجملة للنقد المعوض عنه فلا يصح وفارق صحة الصلح عن ألف بخمسمائة بأن لفظه يقتضي مساحاة
المستحق بالقليل عن الكثير فيتضمن البراء عن الباقي زى وقد يقال لاحاجة لقوله مع الجهل
بالمائة لان الغرض ان العوض من جنسين وانما يحتاج اليه كلام مر حيث قال ما لو عوض
دائه نقدا من جنسه ولم يقل وغيره وعبارة شرح الروض واعلم أن قاعدة مدعجوة ودرهم في بيع
الاعيان فلا يشكل بصحة الصلح الخ (قوله الى المفاضلة) أي في ثمان عشرة صورة والجهل بالمائة
في ستة لان في كل من اختلاف الجنس والنوع ست صور فيها المفاضلة محققة وثلاث فيها الجهل
بالمائة (قوله ففي بيع مدود درهم الخ) أي في بيان أداء التوزيع هنا الى المفاضلة أو الجهل بالمائة
في بيع مدود درهم الخ وكذا يقال فيما اذا بيع بدرهمين أو بمدود درهم وهذا كله في اختلاف الجنس
ويقال مثله في اختلاف النوع واختلاف الصفة فهذا المثال الذي ذكره الشارح يقاس عليه مثله من
بقية صور القاعدة (قوله ثلثا طرفه) أي طرف نفسه (قوله بتفصيل العقد) الاولى بتفصيل
العوض وأظهر في محل الاضمار للايضاح أو المراد بالعقد المعقود عليه فيكون الاتيان بالاسم الظاهر
ظاهرا وهذا مفهوم قوله عقد وقوله بأن جعل في بيع مدود درهم الخ أي صريحاً فلا تكتفي نية الجعل
المذكور وعبارة شرح مر وما ذكره بعضهم من كون نية التفصيل كذا كره وأقره جمع محل نظر كما

ولو لم يشتمل أحد جانبي العقد على شيء مما شتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاع بر وصاع شعير أو بصاع بر و شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع تمر برني وصاع معقل أو بصاعين برني أو معقل جاز فلهذا زدت جنسائلا يرد ذلك وعبرت بالمبيع بدل تعبيره بالجنس الظاهر تقديره بجنس الربوي لتلاير بيع نحو درهم وثوب بثلثهما فانه يتمتع مع خروجه عن الضابط لان جنس الربوي لم يختلف بخلاف جنس المبيع وقولي بر يامن الجانبين أي ولو كان الربوي ضمنا من جانب واحد كبيع سمس بدهنه فيبطل لوجود الدهن في جانب حقيقة وفي آخر ضمنا بخلاف مالو كان ضمنا من الجانبين كبيع سمس بسمسم فيصح أما لو كان الربوي تابعا بالاضافة الى المقصود كبيع دار فيها بتر ماء عذب بثلثها فيصح كما أوضحته في شرح الروض وغيره واعلم أنه

(قوله بخلاف ما اذا كان من جانب) لامي هذه فان أراد انه مدخل لهذه فهي قد صرح بها الشرح فلا حاجة لها تأمل

أنه لو كان قدان مختلفان لم تكف نية أحدهما ولا ينافيه ما مر من صحة البيع بالكتابة للاغتفار في الصيغة ما لم يغتفر في المعقود عليه (قوله ولو لم يشتمل الخ) هذا محترز قوله جنس بر يامن الجانبين وفي الايعاب الصحيح جواز بيع خبر البرنجيز الشعير وان اشتمل كل منهما على ماء وملح لاستهلاكهما فليس من القاعدة المقررة حل (قوله برني) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة نسبة لشخص يقل له رأس البرنية نسبة له لانه أول من غرس ذلك لشجر (قوله أو معقل) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف نسبة لمقل بن يسار الصحابي رضي الله تعالى عنه برماوي (قوله فلهذا) أي لجواز البيع فيما ذكر زدت جنسا أي على عبارة الاصل ونصها واذا جعت الصفة بر يامن الجانبين اه وظاهر صنيع الشارح ان الاحتراز عما ذكر لا يحصل بعبارة الاصل وحدها وهو كذلك اذ يصدق على ما ذكر ان العقد جمع بر يامن الجانبين وهو التقيد في جانب والمطعوم في آخر وظاهره أيضا يقتضي ان الاحتراز عما ذكر حصل باقطة الجنس التي زادها فقط والظاهر انه غير صحيح اذ لو صح الاحتراز عما ذكر بها وحدها لكان معظم مسائل القاعدة خارجا بها كبيع مدعجوة ودرهم بثلثهما لان العقد جمع جنسين في كل جانب فهذه الصورة كصورة دينار ودرهم بصاع بر وصاع شعير في أن كلا قد جمع العقد فيه جنسين لا جنسا واحدا فالحق ان الاحتراز عما ذكر حصل بمجموع التريدين والمزيد عليه فالقيد المخرج لما ذكر هو جلة قوله جنس بر يامن الجانبين ووجه الاحتراز ان العقد فيما ذكر لم يجمع جنسا كاتفاق الجانبين بل الجنس الذي في أحدهما غير الجنس الذي في الآخر تأمل شيخنا (قوله لتلاير بيع نحو درهم وثوب بثلثهما فانه يتمتع مع خروجه عن الضابط لان جنس الربوي لم يختلف بخلاف جنس المبيع وقولي بر يامن الجانبين أي ولو كان الربوي ضمنا من جانب واحد) أي سواء كان الضمن غير منتهي للانقصال والبروز كائنا الذي ذكر ما وكان متبها له كبيع لبن بشاة فيها لبن من جنسه شيخنا (قوله لوجود الدهن) عبارة تشرح مر ولو ضمنا كسمسم بدهنه اذ بروز مثل الكامن فيه يقتضي اعتبار ذلك الكامن بخلافه بثلثه فانه مستتر فيه ما فلا مقتضى لتقدير بروزه (قوله بخلاف مالو كان ضمنا) أي ولم يتبها للخروج ليخرج بيع بقر ذات لبن بثلثها فهو باطل مع أن الربوي ضمنى من الجانبين اه ح ف (قوله كبيع سمس بسمسم) هذا يخرج بقوله واختلف المبيع لانه لم يتحقق الاختلاف فهو مدخل ومخرج بخلاف ما اذا كان من جانب تأمل (فرع) لو باع فضة مغشوشة بثلثها أو بخالصه فان كان الغش قدرا يظهر في الوزن امتنع والاجاز كذا بخط شيخنا بهامش المحلى سم (قوله كبيع دار فيها بتر ماء الخ) قال مر في شرحه ويجوز بيع دار فيها معدن ذهب مثلا جهلا بذهب لان المعدن مع الجهل به تابع بالاضافة الى مقصود الدار فالمقابلة بين الدار والذهب الذي هو الثمن خاصة فصيح وقولهم لا أثر للجهل بالمفسد في باب الرابح في غير التابع أما التابع فيتمسح بجهله والمعدن من توابع الارض كاللؤلؤ يتبع أمه في البيع وغيره ولا ينافيه عدم صحة بيع ذات اللبن بثلثها لان الشرع جعل اللبن في الضرع كهو في الاماء بخلاف المعدن ولان ذات اللبن المقصود منها اللبن والارض ليس المقصود منها المعدن فلا بطلان أما لو علم باللمعدن أو أحدهما أو كان فيها تمويه ذهب يتحصل منه بالعرض على النار لم يصح لانه مقصود بالمقابلة ففرت فيه القاعدة اه بالحرف (قوله كما أوضحته في شرح الروض) لان الماء وان اعتبر علم العقدين به تابع بالاضافة الى الدار لعدم القصد اليه غالبا بخلاف المعدن ولا ينافي كونه تابعا بالاضافة كونه مقصودا في نفسه حتى يشترط التعرض له في البيع ليدخل فيه والحاصل انه من حيث انه تابع بالاضافة اغتفر من جهة الربا ومن حيث انه مقصود في نفسه اعتبر التعرض له في البيع ليدخل فيه زي (قوله واعلم انه

الجنسين بحيات من الآخر
بحيث لا يقصد اخراجها
(كبيع نحو لحم حيوان)
ولو غير جنسه أو غير ما كول
كأن يبيع نحو لحم بقر بيقر
أو بيل أو حمار فانه باطل
لانتهى عن ذلك رواه
الترمذي مسنداً وأبو داود
مرسلان ولانتهى عن بيع
الشاة باللحم رواه الحاكم
والبيهقي وصححه اسناده
وزدت نحو لا دخل الالية
والطحال والقلب والكلى
والرئة والكبد والشحم
والسنام والجلد المأكول
قبل دبعه ان كان مما يؤكل
غالباً

(درس)

باب فيما نهى عنه من
البيوع وغيرها
كالنجش

(قوله أى عماله تعلق
بالبيوع) هذا معلوم من
اندراج هذا الباب تحت
كتاب البيع

(قوله ولكن عبارة
الشرح في هذه الترجمة
لا تصدق الخ) أى بسبب
عطف الغير على البيوع
تفسيرا لما نهى وزيادة
المصنفين على الترجمة غير
معينة لكن يمكن دفع
القصور بالعطف على ما في
قوله ما نهى عنه لان
معناها بيوع فيصدق الغير

بأنه لم يمتنع مما نهى عنه من غير البيوع عماله تعلق بها تأمل

لا يضر) مفهوم قوله متميزين (قوله يسيرة) ليس بقيد (قوله لم يظهر في المكيل) أى لم ينقص
المكيل بسببه وهذا ضعيف والمعتمد عدم الضرر مطلقاً ظهرت أو لم تظهر انتهى عن زيادة (قوله
بحيات من الآخر) أى يسيرة كما صرح به مر فقوله بحيث الخ بيان لضابط كونها يسيرة كقدح شعير في
أردب قح فان القدح لا يقصد اخراجه من الأردب لقائه والمعتمد ان اختلاط أحد النوعين بالآخر لا يضر
مطلقاً واختلاط أحد الجنسين لا يضر الا ان كثر بحيث يقصد اخراجه للاستعمال وحده وان أثر في
الكيل كافي شرح مر وعبارته وظاهر كلامهم الصحة هنا وان كثرت حيات الآخر وان خالف في ذلك
بعض المتأخرين اذ افرق بين الجنس والنوع أن الحيات اذا كثرت في الجنس لم تتحقق المماثلة
بخلاف النوع وقوله والمعتمد الخ وعليه يلغز ويقال لنا شيئاً يجوز بيعهما عند الاختلاط لا عند
الانفراد وهما النوعان ويجوز بيع ريش شعير وفيهما أو في أحدهما حيات من الآخر يسيرة بحيث لا يقصد
تمييزها لتعمل وحدها وان أثر في الكيل كافي شرح مر (قوله كبيع نحو لحم) ولو لحم سمك وجواد
بحيوان حتى تخرج السمك والجواد الميت وهو تنظير في الحكم وليس من القاعدة بخلاف بيع اللبن
بالحيوان وبيع البيض بالحيوان فانه محبب فيه وبيع لبن بقره بشاة ولو في ضريحها لبن يقصد للحلب
وبيع بيض بدجاجة لا يبيح لها وان اتحد جنسهما ولا يصح بيع ذات لبن بذات لبن ولا ذات بيض
بذات بيض ان اتحد جنسهما الا في الآدميات حل والاستثناء راجع لذات اللبن وعبارة مر أو باع ذات
لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسهما لم يصح اذ اللبن في الضرع يأخذ قسطاً من الثمن بخلاف الآدمية
ذات اللبن وفرق بأن لبن الشاة مثلاً في الضرع له حكم العين ولهذا امتنع عقد الاجارة عليه بخلاف لبن
الآدمية فله حكم المنفعة ولهذا جاز عقد الاجارة عليه انتهى ولو باع شاة ذات لبن ببقرة ذات لبن صح
لاختلاف جنس الحيوانين وجنس اللبنين لان اللبن أجناس والبقر والجاموس جنس
وكذا الغنم والمعز (قوله وأبو داود مرسلان) وارساله مجبور باسناد الترمذي له قال الماوردي
المرسل عند الامام الشافعي مقبول ان اعتضد بأحد أمور سبعة القياس أو قول الصحابي
أو فعله أو قول الاكثرين أو انتشار من غير دفع أو عمل به أهل العصر أو لم يوجد دليل سواء
وهذا هو القول الجديد وضم اليها غيره الاعتضاد بمرسل آخر أو بمسند اه برماوى (قوله
واللهي عن بيع الشاة باللحم) جعل اللحم في الدليل ثمنا وهو في المتن مشتمل على الدليل
المدعى ويحاج بأنه أشار بالدليل الى انه لا فرق بين جعل اللحم ثمناً ومثماً فكأنه قال كبيع
نحو لحم حيوان وعكسه (قوله الآية) بفتح الهمزة والكسرة بضم الكاف ح ف (قوله ان كان مما
يؤكل) كالسميط لا ما خشن

باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها

أى عماله تعلق بالبيوع كالنجش والسوم على السوم وكتني الركبان فانه حرام وان لم يحصل
بيع حل والا فالغير شامل للصلاة والحج وغيرها ولم يتعرض لشيء منها عن ولكن عبارة الشارح
في هذه الترجمة لا تصدق بقوله فيما يأتي وصح بشرط خيار الخ ولا تصدق أيضاً بفصل تفريق
الصفقة الآتي مع ان المتن جعله مندرجات تحت هذا الباب حيث عبر فيه بفصل وعبارة مر وحج في
تقرير الترجمة بما تصدق به حيث قال باب في البيوع المنهى عنها وما يتبعها اه والفرق بينها وبين عبارة
الشارح ظاهراً للمتأمل هذا وقد ترجم لتفريق الصفقة صاحب الروض باب فلو فعل المتن مثله لكان
أحسن تأمل وانما ذكر المصنف هذه المنهيات مع علمها من أركان البيع وشروطه لنص الشارع

عليها

عليها رد على الجاهلية الذين كانوا يفعلونها (قوله والنهي عنها قد يقتضي بطلانها) بأن كان لذات العقد أو لازمه بأن فقد بعض أركانه أو شروطه زى وقوله لذاته كبيع حبل الحبله فان المبيع معلوم وقوله أو لازمه كبيع الملاسة فقوله بأن فقد الحلف ونشر مرتب (قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم) قال قل وهذه المهيئات صفات وقال حج ان التفريق من الكبار وقرر شيخنا ح ف أن الكل من الكبار (قوله عن عسب الفعل) لم يقل عن بيع عسب الفعل لان المراد أعم من ذلك كما يدل عليه قوله فتحرم أجرته (قوله وهو ضرابه) بكسر الصاد قال في المصباح وضرب الفعل الناقصة ضرابا بالكسر نزع عليه انتهى وهو ظاهر في ان الضراب مصدر ضرب وعليه فهو مصدر سماعي والا فالضراب وزنه فعال بالكسر وهو مصدر لفاعل فقياسه أن يكون مصدر الضارب لا لضرب ع ش وقدم هذا القول لانه الأشهر ومن ثم حكى مقابله يقال (قوله ويقال ماؤه) أى الذى فى صلبه أخذ من قوله الآتى والمعنى فيه الخ قال فى متن المنهاج ويقال أجره ضرابه ولعل سبب اسقاط الشيخ له رجوعه فى المعنى الى الاول ع ش (قوله مضاف) أى جنس المضاف لان فيه مضافين أى بذل بدل عسب الفعل وأخذه كما يأتى وأخذ البذل كبيرة لانه من أكل أموال الناس بالباطل برماوى (قوله ليصح النهى) لان الاحكام الشرعية انما تتعلق بأفعال المكدين والضراب فعل غير المكلف والماء عين لا يتبع قىها حكم زى (قوله من أجره ضرابه) على التفسير الاول أو ثمن مائه على التفسير الثانى وهذا التعميم هو الحامل على أن الشارح لم يقدر بيع عسب الفعل كما فعل فيما بعده حل (قوله فتحرم أجرته) أى دفعها وأخذها وتفرق جواز الاستئجار لتلقيح النخل بأن الاجير قادر على التلقيح ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد شو برى والمراد من قوله فتحرم أجرته أى إيجاره كما يؤخذ من قول الشارح للضراب كذا قيل ولكن الانسب لقوله و ثمن مائه بقاء الاجرة على ظاهرها فتكون اللام للتعليل وعلى الثانى للتعدية وهل يستحق أجره المثل كفى الاجارة الفاسدة وقد يقتضى التعليل عدم الاستحقة قى تأمل شو برى واستوجه ع ش الاستحقاق وعليه فالمراد أجره مثله لو استعمل فيما يقابل بأجرة كالحرث مدة وضع يده عليه بالاتفاق المذكور (قوله والمعنى فيه) أى فى النهى من حيث ما يقتضيه من الفساد فكانه قال والحكمة فى الفدا الخ وعبارة شرح م ر أوضح من هذه ونصها فيحرم ثمن مائه و يبطل بيعه لانه غير متقوم الخ ولا يصح رجوع الضمير لاجرة لان هذه الحكمة لا تنتجها وقوله ان ماء الفعل الخ راجع لقوله و ثمن مائه وقوله وضرابه راجع لقوله أجرته فقوله وضرابه معطوف على ماء على سبيل اللف والنشر المشوش كفى حل (قوله ليس بمقوم) أى ليس له قيمة وليس المراد بالمقوم ما قابل المثلى وقوله ولا مقدور على تسليمه اناسب لتعبيره سابقا بالقدرة على التسليم أن يقول ولا مقدور على تسليمه شيئا ح ف (قوله لتعلقه باختياره) والازاء كالضراب وهو عينه وما قيل من صحة استئجاره للازاء محمول على ما اذا استأجره مدة لما يشاء فله حينئذ انزأؤه وهذه الطريقة واجبة على مالكة حيث اضطر اليه أهل ناحية وعليها حل قول بعضهم ان منعه كبيرة قال ع ش على م ر فان قلت لا يلزم المالك أن يبذل ماله مجاناً وقد منعتهم البيع والاجارة قلت طريق ذلك أن يؤجر له زمنا معيناً ليتففع به ما شاء بخلاف ما لو استأجره لمعين كالحرث فليس له الازاء واذا وقع الفعل فى حال ضرابه فبات أو انكسر ضمنه صاحب الاشى اذا كان مستعير له لانه تالف فى حال الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه كوقوف البهيمة فى بيت الدقيق حالة طحها أما اذا كان مستأجره فلا ضمان (قوله ولما لك الاشى) عبارة حج ويجوز لاهداء لصاحب الفعل بل لو قيل بنده لم يبعد (قوله واعارته للضراب محبوبة) أى مستحبة كفى م ر ومحل ذلك حيث لم يتعين والاوجب وكان

والنهي عنها قد يقتضى بطلانها وهو المراد هنا وقد لا يقتضيه وسيأتى (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفعل) رواه البخارى (وهو ضرابه) أى طريقه الاشى (ويقال ماؤه) وعاءيهما يقدر فى الخبر مضاف ليصح النهى أى عن بدل عسب الفعل من أجره ضرابه أو ثمن مائه أى بذل ذلك وأخذه (فتحرم أجرته) للضراب (و ثمن مائه) عملاً بالأصل فى النهى من التحريم والمعنى فيه أن ماء الفعل ليس بمقوم ولا معالوم ولا مقدور على تسليمه وضرابه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك ولما لك الاشى أن يعطى مالك الفعل شيئاً هدية واعارته للضراب محبوبة (وعن) بيع (حبل الحبله) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان

الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرر عليه في ذلك وتجب الاعارة بحاجته ويترك بين المصحف حيث لا يجب اعارته بحاجته وان تعين لقراءة الفاتحة بأن لم يكن في البلد غيره بأن المصحف له بدل بأن يلقيه غيبه بخلاف هذا اهـ وخالف الامام أحمد في الاستحباب ويصح وقفه للضراب واذا أنلف شيئاً لا يضمنه الواقف بخلاف ما لو وقف عبد افضهان متلفاته عليه والفرق بينهما أن العبد متلفاته متعلقة برقبته وقد فوتها المالك بالوقف والفعل لا يتعلق برقبته متلفاته فالضمان في متلفاته على من هو تحت يده ولو جنى شخص على الفعل الموقوف أخذت منه القيمة واشترى بها غيره ووقف مكانه برماوى (قوله وهو نتاج النتاج) قيل اطلاق حبل الحيلة على نتاج النتاج فيه مجاز الاول لان الحبل خاص بما في البطن والنتاج خاص بالنفصل ورد ذلك بأن الزيادة وغيره من الحواشي صرحوا بان هذا اطلاق لغوى الا أن يكون مراده أنه مجاز شرعى وعبرة حل قوله وهو نتاج النتاج الخ أى لغة بان يقول بعثك ولما تلده وهذا بيع حبل الحيلة حقيقة وقوله أو يبيع شيئاً ثمن اليه هو بيع حبل الحيلة على التسامح أى البيع المتعلق به فالإضافة لادنى ملاسته ويضمن ضمان الغصب م ر وزى (قوله أى الى نتاج النتاج) وهذا هو المسمى في الراف بالمقاومة وهو بيع الدواب يؤجل الثمن الى أن يؤخذ من أولاد الدابة ولا اثم على فاعله لان هذا ما يخفى فيعذر فيه كاذ كره ع ش وقوله أو يبيع شيئاً هذا تفسير ابن عمر راوى الحديث وبه قال مالك والشافعى برماوى (قوله وهو بكسر النون) أى وفتحها حل وشرح م ر (قوله بمعنى المفعول) مأخوذ من تتجت الناقة بالبناء للمفعول لا غير م ر أى في صورة المبنى للمفعول لكنه في الحقيقة مبنى للفاعل فتتجت الناقة بمعنى ولدت فالناقة فاعل ع ش (قوله ولا يقال حبل لغير الآدمى الا مجازاً) ففيه تجوز من وجهين الاول اطلاق الحبل على البهائم وهو مختص بالآدميات والثانى اطلاق المصدر على اسم المفعول وهو المحبول اه زى وعلاقة الاول الاطلاق لان الحبل خاص بحمل الآدميات أطلق هنا على مطلق حمل سواء كان في الآدميات أو في غيرها وعلاقة الثانى التعلق (قوله على التفسير الاول) هو أن يبيع نتاج النتاج والثانى أن يبيع ثمن الخ ع ش (قوله ملقوحة) أى ملقوح بها فغيبه حذف واىصال بقول لقحت الناقة من باب تعب فهى لافح أى جلت فهى حامل برماوى (قوله وهى لغة جنين الناقة خاصة) يرد عليه أن المعنى اللغوى أخص من الشرعى مع أن المشهور العكس الآن يقال هذا المشهور أغلبى والافقديكونان متساويين أيضاً وقد يكون اللغوى أخص كما هنا شيخنا (قوله من الاجنة) شمل الذكور والاشئ وانظر مع قوله جمع ملقوحة شوبرى ويمكن أن التاء في ملقوحة للبالغة أو للوحدة شيخنا (قوله وعن بيع المضامين) سميت بذلك لان الله أودعها في ظهورها فكانها ضمنتها قاله الازهرى عميرة وقال شيخنا ح ف سميت بذلك لانها في ضمن الفحول (قوله من الماء) ان قلت يستغنى عن هذا بما تقدم في العصب فواجهه ذكره قلت وجهه ورود النهى عن خصوص الصيغتين فر بما يتوهم مخالفة المتروكة للحد كورة مع أن لكل منهما معنى آخر به تفارق الاخرى شوبرى وأجيب بأن الراجع في عصب الفحل أنه اسم للضراب وبعض الناس خص الاول بأن يشتري ماءه للاشئ مثلاً وهنا يشترى به مطلقاً ولينظر ما مستند ذلك حل وربما يدل على ذلك كلام الشارح وكتب أيضاً فاء الفحل الذى في صلبه يسمى باسمين يسمى عسباً ويسمى مضاً ونأ ومضمانا جمع بينهما لورود النهى عن خصوص الصيغتين وعلى تفسير العصب بالماء يكون أعم مما هنا لانه شامل لما اذا كان في غير الصلب ولم يظهر من كلامه المعنى الثانى للمضامين المتغير للمعنى عصب الفحل وقال الاسنوى الاول أن يشتري ماءه مطلقاً والثانية أن يشتري ما يحمل به الاشئ من ضرابه في عام أو عامين وعابيه فهما معنيان

(وهو نتاج النتاج بان يبيعه) أى نتاج النتاج (أو) يبيع شيئاً (ثمن اليه) أى الى نتاج النتاج أى الى أن تلده هذه الدابة وولد ولدها فولد ولدها نتاج النتاج وهو بكسر النون مصدر بمعنى المفعول كان حبل في حبل الحيلة كذلك والحيلة جمع حابل كفاستى وفسقة ولا يقال حبل لغير الآدمى الا مجازاً وعدم صحة البيع في ذلك على التفسير الاول لانه يبيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثانى لانه الى أجل مجهول (و) عن بيع (الملاقيح) جمع ملقوحة وهى لغة جنين الناقة خاصة وشرعا أعم من ذلك كما يؤخذ من قول (وهى ما فى البطون) من الاجنة (و) عن بيع (المضامين) جمع مضمون كجائنين جمع مجنون أو مضمان كفاتيح ومفتاح (وهى ما فى الاصلا ب) للفحول من الماء روى النهى عن بيعها ماله

(بأن يلمس) بضم الميم وكسرها (ثوبالم يره) لكونه مطويا أو في ظلمة فهو أعم من قوله مطويا (ثم يشتره على أن لا خيار له إذا رآه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد بعته) (أو يبيع بلمسه عن الصيغة أو يبيعه شيئا على أنه متى لمسه لم يبيع وانقطع خيار المجلس وغيره) (و) عن بيع (المنابذة) بالمحبة رواه الشيخان (بأن يجعل التبيعا) (أو يبيعه عن الصيغة فيقول أحدهما ابتذالك ثوبي بعشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعته هذا بكذا على أني إذا ابتذته اليك لم يبيع وانقطع الخيار وعدم الصحة فيه وفيما قبله لعدم الرؤية وعدم الصيغة أو للشرط الفاسد) (و) عن بيع (الحصاة) رواه مسلم (بأن يقول بعته من هذه الأنواب ما تقع) هذه الحصاة (عليه أو) يقول (بعته ذلك) مثلا (الخيار إلى ربه أو يجعلها) أي ابتياعا (الرمي يباع) وعدم الصحة فيه للجهل بالمبيع أو بزمان الخيار أو لعدم الصيغة (و) عن بيع (العربون) رواه أبو داود وغيره وهو بفتح العين

مختلفان كما في ع ش على م ر (قوله مرسلا) وهو ما سقط منه الصحابي قال الناطم * ومرسل منه الصحابي سقط * (قوله لما علم بما مر) أي من أنه ليس معلوما ولا مقدورا على تسلمه ع ش (قوله وعن بيع اللامسة الخ) أي عن بيع متعلق باللامسة وكذا يقال فيما بعده (قوله يلمس) ما ضمه اس بفتح الميم حل (قوله ثم يشتره) أي بإيجاب وقبول حل (قوله عن رؤيته) فيبطل هذا قطعاً وإن قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد واللمس لا يقوم مقام النظر شرعا ولا إعادة قول وزى (قوله أو يقول إذا لمسته) قال عميرة يصح قراءته بضم التاء وفتحها وكذا في كل مواضعها أي التاء وعلى الامام بطلانه بالتعليق والعدول عن الصيغة الشرعية وبينه الاستنوى بأنه إن جعل اللبس شرطا فبطلانه بالتعليق وإن جعل ذلك يباعا فقد الصيغة شوبري مع زيادة (قوله فقد بعته) أي فيقبل الآخر فهو وإن وجد الإيجاب والقبول لكنه مع الشرط الفاسد وهو اللبس حل (قوله خيار المجلس وغيره) الواو بمعنى أو شوبري (قوله ابتذالك) بكسر الباء وبه ضرب كفا في المختار (قوله وانقطع الخيار) عطف لازم على ملزوم (قوله وعدم الصحة فيه) أي في بيع المنابذة بصورتيه وفيما قبله وهو بيع اللامسة بصورة الثلاث وقوله لعدم الرؤية أي في الصورة الأولى من صور اللامسة وقوله أو عدم الصيغة أي الصيغة الصحيحة وهذا في الصورة الأولى من المنابذة والثانية من اللامسة وقوله أو للشرط الفاسد أي في الثانية من المنابذة والثالثة من اللامسة فتأمل (قوله أو عدم الصيغة) يرد عليه أن قوله في اللامسة فقد بعته صيغة فكان الوجه أن يقال إن البطلان في هذه للتعليق لعدم الصيغة وأجاب الشيخ بـ: برة بأنه يعلم من هذا الكلام أن قوله فقد بعته أخبار لا إنشاء وأنه جعل الصيغة مفعولة لا تناء شرطها وهو عدم التعليق ع ش على م ر (قوله أو للشرط الفاسد) لأن خيار المجلس مثلا لا ينقطع إلا بالتفرق أو الزام العقود وقطعه باللمس أو بالتبذع كونهما في محلها لم يلزم العقد فكانه نفي خيار المجلس ونفيه مفسد للببيع ويلزم عليه أيضا نفي خيار العيب باللمس والتبذع كورين مع أنه لا يفتي بذلك اه قل على المحلى (قوله ذلك مثلا) أي أولنا أولى م ر ح ف (قوله أو يجعل الرمي يباع) أي اكتفاء به عن الصيغة فيقول إذا رميت هذه الحصاة فهذا الثوب مبيع منك فإذا رماها أخذه الآخر من غير صيغة فقوله المذكور إنما يكون قاصدا به الأخبار لا الإنشاء فإن قصد به الإنشاء صح لأنه حينئذ يكون اعراضا عن قوله إذا رميت هذه الحصاة فإذا قبل صح البيع حل لأن قصد الإنشاء ينفي التعليق فاندفع ما يقال كيف يصح مع التعليق وقال ع ش أو يجعل الرمي يباع بأن يتوافقا على بيع ثوب ولو معيناً وعلى أن الرمي نفسه يكون يباعا فيقبل المشتري ذلك ثم يرمي البائع الحصاة فوافقته الحصاة عليه يكون مبيعا وبهذا تغاير ما قبلها (قوله للجهل بالمبيع) أي في الأولى أو بزمان الخيار في الثانية أو لعدم الصيغة في الثالثة (قوله ويقال العربان) وقد تبدل عينه همزة في الثلاث شوبري (قوله ساعة) بالفتح وأما بالكسر فهي الغدة التي تعترى الحيوان وتطلق به أيضا على المتاع شوبري وعبارة المصباح السلعة خراج كهية الغدة ثم قال والسلعة البضاعة والجمع فهاهنا مثل سدرة وسدر والسلعة أيضا الشجرة والجمع سلعات مثل سجدة وسجدة اه وهي تقيدها بالكسر مشتركة بينهما وبالفتح خاصة بالشجرة وفي القاموس السلعة بالكسر المتاع جمعها ساعة والغدة في الجسد وقد تفتح أو خراج في العنق وأساع أي صار ذا سلعة فهو مسلوع وبالفتح الشجرة ع ش وقول ع ش خراج بوزن غراب ولبعضهم وساعة المتاع ساعة الجسد * كل بكسر السين هكذا ورد أما التي بالفتح فهي الشجرة * عبارة المصباح فاسلك نهجه

والراءو بضم العين واسكان الراءو يقال العربان بضم العين واسكان الراء (بأن يشتري سلعة

ويعطيه نقدا) مثلا (ليكون من الثمن ان رضى بها والا فمئة) بالنصب وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض السلعة (و) عن (تفريق) ولو باقالة أورد بعيب أو سفر (لا بنحو وصية وعق) كوقف (بين أمة) وان رضى (وفرعها) ولو مجنوناً (حتى يميز) لخبر من فرق بين والده وولدها

(قوله والمجموع منع التفريق رجوع المقرض ومالك النقطة دون الخ) سواء تمالك في النقطة الأمانة والفرع أو لامة فقط وأنت بالفرع عنده وهو كذلك ما ذكره (قوله والوصية قد لا تقتضي الخ) راجعنا الاصل فوجدنا فيه قدوى من عدم قد ولا يخفأك ما في قد لانها بوضعها لا تقتضيه انما الذي يوجب الموت بواسطتها تأمل وعبر الشارح في شرح البهجة بقوله لعدم الضرر في الحال (قوله قبل التمييز) عبارة سم فان مات قبله أي زمن التحريم وقبل الموصي له بأحدهما الوصية احتمل أن يقال يغتفر التفريق هنا لانه في الدوام وأن يقال يباعان معا والذي يتجه الاول اه حج

(قوله ويعطيه نقدا) أي وقد وقع الشرط في صلب العقد على أنه انما أعطاها ليكون من الثمن ان رضى بها مرعش (قوله بالنصب) انما قال ذلك ليكون من تمام الصيغة أي لا بد أن يأتي المشتري بمجموع هذا اللفظ سواء أنصب المشتري أي على انه خبر ليكون المحذوفة أو ورفع على انه خبر ابتداء محذوف أي والافهوهة حل مع زيادة قوله ليكون من تمام الصيغة الخ غير ظاهر اذا نصب هنا لا يدل على اشتراط ذكر المشتري لهذه الكلمة حتى يكون من جملة الصيغة لان النصب هنا على الخبرية ليكون وهي لا تفيد ما ذكر كما لا يخفى كذا لا يخفى بخلافه في بيع الصبرة الذي تقدم فانه على الحالية كما مر وهي تفيد ما ذكر كما لا يخفى تأمل (قوله لاشتماله) أي البيع بمعنى العقد بخلاف ما لو توافقا قبله على ذلك ثم تباعا من غير ذكره في العقد فانه صحيح قاله الاسنوي شورى وقول الشارح لاشتماله أي ضمنا وعبارة مر لاشتماله على شرطين مفسدين شرط الهبة وشرط رد المبيع بتقدير أن لا يرضى (قوله وعن تفريق) هلا قال وعن البيع ونحوه الحاصل به التفريق بين أمته ووفرعها لان الكلام انما هو في البيوع انتهى عنها الا بيان المنهيات عنها ولو غير بيع حل (قوله أورد بعيب) والمتجه منع التفريق برجوع المقرض ومالك النقطة دون الاصل لو اهب لان الحق في النقطة والقرض ثابت في الذمة وصورة المسئلة أنه وهبه الام حائل ثم حبلت في يده وأنت بولد فالواهب لا تعلق له بالولد وأما لو وهبه ماله معا فلا يجوز له الرجوع في أحدهما لعدم تأني العلة فيه حل (قوله أو سفر) أي ان حصل به ضرر لا نحو فرسخ حاجة شورى وعبارة حل قوله أو سفر أي حيث كانت رقيقة لان الحرمة يمكنها السفر معه أي وان كانت مزوجة وظاهره وان لم يحصل به إحش ولا يبعد تقييده بذلك (قوله لا بنحو وصية وعق) أي لان المعتق محسن والوصية قد لا تقتضي التفريق بوضعها فاعمل الموت يكون بعد زمان التمييز ويؤخذ منه أنه لو مات الموصي قبل التمييز تبين طلائها ولا بعد فيه شرح مر أي ولو قبل الموصي له الوصية وقضيته البطلان وان أراد الموصي له تأخير القبول الى تمييز الولد وفي بعض الهوامش خلافه والا قرب البطلان كافي عش (قوله وعق) أي منجز أو معلق ليشمل التدبير والكتابة ولو فاسدة بر (قوله بين أمة) أي ولو أم ولد وقوله وان رضى أي أو كانت كافرة أو مجنونة لها شعور تنضرم معه بالتفريق كافي شرح مر وخرجت الحرمة فلا يحرم التفريق بينها وبين فرعها كما يأتي والحديث عام مخصوص بالامة (قوله وفرعها) أي الرقيق المملوك لما لكها كما يدل عليه قوله فلو كان أحدهما حرا الخ أي ولو من زنا أو من مستولدة حدث قبل استيلادها وان ارتكبت الديون السيد ونقي مستقرة في ذمته بر ماوى (قوله ولو مجنوناً) دخل فيه البالغ حتى يقيق وهو كذلك قال الناشري وهذا اذا كانت مدة الجنون تمتد زمانا طويلا أما ليسيرة فالظاهر انه كالقيق شورى (قوله حتى يميز) التمييز فهم الخطاب ورد الجواب قاله الاسنوي شورى وخرج به التفريق بين الهبة وولدها وفيه تفصيل وهو لا يحرم ان كان بالذبح لهما أو لأحدهما والمذبح الولد والام مع استغنائه عنها ويكره حينئذ ويحرم التصرف فيما عدا ذلك ولا يصح التصرف في حالة الحرمة بنحو بيع فلو باع أحدهما لمن يغلب على ظنه انه يذبحه لم يصح فقد لا يذبح وشرط الذبح عليه غير صحيح اه شيخنا وكتب أيضا قوله حتى يميز أي ولو في دون السبع أي سبع سنين على الاوجه عند شيخنا وفرق بين ما هنا في الصلاة من اعتبار السبع مع التمييز بأن فيها نوع تكليف وعقوبة فاحتيط لها شورى وقوله في أول العبارة خرج به التفريق بين الهبة الخ أي بقوله حتى يميز لان ولد الهبة لا يمكن تمييزه وقوله أيضا فلو باع أحدهما لمن يغلب على ظنه الخ المعتمد عند مر أنه لا يصح البيع مطلقا ذبح المشتري أم لا ولو علم أنه يذبح كما يؤخذ من حل (قوله لخبر من فرق الخ) وخبر ملعون من فرق بين والده وولدها قال مر وهو من الكبار لورود الوعيد

الشديد فيه ع ش وأما العقد فخر من الصغار على المعتمد خلافا لابن حجر حيث قال انه من الكبار كما قرره الشيخ عبده (قوله فرق الله بينه وبين أحبته) فان قلت التفريق بينه وبين أحبته ان كان في الجنة فهو تعذيب والجنة لا تعذيب فيها وان كان في الموقف فكل أحد مشغول بنفسه فلا يضره التفريق وأجيب باختصار الثاني لان الناس ليسوا مشغولين في جميع أزمنة الموقف بل فيها أحوال يجتمع بعضهم ببعض فالتفريق في تلك الأحوال تعذيباً وأنه محمول على الجزر ويمكن اختيار الأول وينسبه الله تعالى أحبته فلا تعذيب ع ش وح ف (قوله والاب كالام) أي فيحرم لتفريق بينه وبين فرعه كما يحرم بينه وبين الام فاذا كان له أب وجد جاز بيعه مع جده لا ندفاع ضرره ببقائه مع كل منهما ع ش (قوله والجنة) أي لام أو لاب وقوله في هذا أي في الاجتماع مع الام (قوله والجنة للام) وكذا المالب شورى (قوله فهم سواء) أي فاذا باعهم مادونه أو عكس بطل ولو اجتمع الاب والجد فهل يحرم التفريق بينه وبين أحدهما أو يعتبر الاب فقد تردد في ذلك سم واستقرب ع ش اعتبار الاب برماوى وهذا يخالف ماسر (قوله أو مالك أحدهما غير مالك الآخر) كأن ورثاها أو وصى لأحدهما بالأم وللآخر بالفرع وهذا مفهوم قيد ملحوظ أي ان اتحد المالك فان قلت اذا كان مالك أحدهما غير مالك الآخر فالتفريق حاصل اجبة فكيف هذا مع قوله لم يحرم التفريق لانه يقتضى انهما مجتمعان قلت يمكن الاجتماع بأن يكون اخوان في منزل واحد وأحدهما مالك الام والثاني مالك الولد فلا يحرم على أحدهما أن يبيع مملوكه منهما ع ش على م ر (قوله لكنه يكره) أي ولو بمدايل أو غلما فيه من التشویش (قوله أما سائر المحارم) مفهوم الضمير الذي في فرعها (قوله والجد للام) الظاهر تقديم جد الاب عليه لانه أشرف منه بدليل الخافيه وأما الجنة للام فينبغي تقديمها اذا اجتمعت مع الجنة للاب حل (قوله بالجد للاب) معتمد ع ش (قوله بنحو بيع) لأحدهما كله أو بعضه كافي حل والوجه صحة بيعه لمن يعتق عليه دون بيعه بشرط عتقه كما اقتضاه إطلاقهم لعدم تحققه ويؤيده ماسر من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه اه م ر ويجوز بيع جزء منهما لواحد ان اتحد الجزء كذا فيهما لا تنفقاء التفريق في بعض الأزمنة بخلاف ما لو اختلفت كلتاه م ر (قوله وقسمة) أي قسمة قد أوتى تعديل بخلاف قسمة الافراز فلاتأني هنا كما قرره شيخنا لكن قال ع ش ولو افراز اه وفي الرشیدی على م ر ومعلوم أنها بمعنى القسمة لا تكون الا بعاو به يعلم ما في حاشية الشيخ ويكون قوله ولو افراز اضعافاً وصورتهما أن تكون قيمة ولدها تساوى قيمتها وصورته التعديل أن يكون لها ولدان وكانت قيمتهما تساوى قيمتهما (قوله للجزء عن التسليم) أي فالهسى عنه لا لزمه فاقضى الفساد والناسب أن يقول عن التسليم لان الشرط القدرة على التسليم كما تقدم (قوله ويعتين) بكسر الباء على معنى الهيئة ويجوز الفتح كافي فتح الباری وقوله في بيعة بفتح الباء فقط ع ش على م ر قال شيخنا وفي تسمية هذا بيعتين تسمح لانهما بيعة واحدة وانما هما بيعتين باعتبار الترتيب في الثمن ومثله في حج (قوله أو بالفين) بخلاف ما لو قال والفين بالواو فيصح ويكون بعض الثمن حالا وهو ألف وبعضه مؤجلا وهو ألفان م ر شورى ومجمله اذا حذف قوله فخذ بأيهما شئت والام بفتح حل (قوله وعن بيع وشرط) الحاصل من كلامهم أن كل شرط مناف لمقتضى العقداء ما يبطله اذا وقع في صلبه أو بعده وقبل لزمه بخلاف ما لو تقدم عليه ولو في مجلسه شرح م ر وقوله وقبل لزمه شامل لخيار الشرط وهو كذلك كافي شرح حج (قوله على أن تبينى) فاذا باعه واشترى منه فان بيع العبد باطل وأما بيع الدار فان تباعها معتق من صحة العدة الأولى بطل وان اعتق فساد صح

والاب وان علا كالام فان اجتمعا حرم التفريق بينه وبينها وحل بينه وبين الاب والجنة في هذا كالأب واذا اجتمع الاب والجنة للام فهو سواء فيباع الولد مع أبيهما كان ولو كان أحدهما حراً أو مالاً أحدهما غير مالاً الآخر لم يحرم التفريق وكذا لو فرق بينهما بعد التمييز لكنه يكره أما سائر المحارم فلا يحرم التفريق بينه وبينهم والجد للام الخفة المتولى بالجد للاب والمأوردى بسائر المحارم وقول لا بصوة وصية وعتق من زيادنى (فان فرق) بينهما (بنحو بيع) كهبه وقسمة وقرض (بطل) العقد للجزء عن التسليم شرعا بالمتع من التفريق وتعبيرى بنحو بيع أعم من تعبيره ببيع أو هبة (و) عن (يعتني في بيعة) برواه الترمذى وغيره وقال حسن صحيح (كعبتك) هذا (بأنف نقدا أو بالفين لسنة) فخذ بأيهما شئت أو شاء وعدم الصحة فيه للجهل بالعوض (و) عن (بيع وشرط) رواه عبده الحق في أحكامه (كبيع بشرط بيع) كعبتك

ذا العبد بأنف على أن تبينى دارك بكذا (أو قرض)

زى وشرح مر وحج لانه حيث نذلس مبنيا على الاول (قوله كبعثك عبدى بألف) قال هنا عبدى وفيما قبله ذا العبد وقال هنا أيضا بشرط الخ وقال أولا على أن تبغى وقال أيضا هنا بمائة وقال أولا بكذا كل ذلك للتفنن ح ف (قوله وورفى العقد الثاني) أى انتفاعه به وقوله بمضى الثمن وهو انتفاعه بالعقد الثاني (قوله وكبيعه زرعاً) أى شرائه فالمشترط المشتري والبائع يوافقهما كما صرح به الاصل وعبارته ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصله البائع أو ثوباً أو غيره فإلا صح بطلانه اهـ وينبغى أن يكون مثله إذا شرط البائع ذلك والمشتري يوافق له لأن ذلك فى معنى شرطه واء على كلام المصنف على الثانى الفنى عن التأويل لأن المذكور فى كلامهم الاول لكن المناسب لقول المتن وعن بيع بشرط بقاء البائع بحاله الا أن يراد بالبيع الاول ما يشمل الشراء حل مع زيادة وهذا كله فيما إذا جعل الحصاداً والخياطة على البائع أو أجنبى فإن جعل على المشتري فإنه يصح وفى قول على الجلال فإن شرط الحصاد على المشتري لم يضر وإن كان الشارع البائع خلاف الظاهر ما فى العباب (قوله بشرط أن يحصله) البائع أو أجنبى أو قال ونحوه بخلاف واحد بصيغة الامر فإنه لا يكون شرطاً لأن صيغة الامر شئ مبتدأ غير مقيد لما قبله فلم تكن فى معنى الشرط بخلاف صيغة الخبر فإنها مقيدة لما قبلها فكانت بمعنى الشرط حل قال الشورى من هذا القبيل اشترى منك هذا الخشب بشرط أن تحمله الى البيت سواء كان البيت معروفاً أم لا وكذا لو شرط عليه حل البطيخة المشتراة ونحو ذلك (قوله لاشتمال البيع على شرط عمل) قضيته أنه لو تضمن الزامه بالعمل فيما يملكه أى المشتري كأن اشترى ثوباً بشرط أن يبنى حائطه صح وهو غير مراد بل الوجه البطلان قطعاً كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض اذ هما مثالان في بيع بشرط نجارة أو عارة باطل لذلك سواء قدم ذكر الثمن عن الشرط أم أخره عنه شرح مر (قوله فيما) أى فى شئ وقوله لم يملكه أى ذلك الشئ وهو المبيع (قوله بعد) أى الآن مع أنه آتى الى ملكه فكأنه شرط على غيره أن يعمل له فى ملكه فلا يقال يؤخذ من هذا التعليق أنه لو شرط على البائع أو غيره أن يعمل له فى ملكه المستقر حار حل وعبرة قول على الجلال قوله فيما لم يملكه بعد أى الآن لأن المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام الصيغة ويحتمل أن يقال ان المشتري شرط على البائع عملاً فيما يملكه البائع بعد تمام الصيغة ولذلك لو شرط عليه المشتري عملاً فيما لم يملكه البائع غير المبيع بطل العقد قطعاً لاتباعه (قوله وصح بشرط خيار) الباء بمعنى مع فيه وفيما بعده وهذا كالاستدراك على قوله بيع وشرط فهو مستثنى منه وعبرة الاصل ويستثنى منه صور كبيع بشرط خيار الخ وعبرة الشيخ بعبارة هذه الامور فى المعاملات كالرخص فى العبادات يتبع فيها توقف الشارع ولا تنعدي لكل ما فيه مصادقة اهـ وجملة ما ذكره احدى عشرة صورة (قوله وسيأتى الكلام عليها فى محالها) أى مبسوطاً وانما ذكرها هنا ليبين انها من المستثنيات برماوى (قوله وبشرط أجل) أى فى غير الربوى وأعاد الشارح العامل للإشارة الى أن قوله لعوض راجع للاثانة الاخيرة فقط ولم يعد المصنف لعله (قوله وكفيل) أى كفلة كفيل للمشتري بثمن فى ذمته أو للبائع لمبيع فى ذمته والواو بمعنى أو والكفيل يشمل الضامن ولو أسقط شرط الاجل لم يسقط بخلاف شرط الرهن أو الكفيل فإنه يسقط لأن الاجل صفة تابعة فهو غير مستقل بخلاف كل من الرهن والكفيل حل (قوله معلومين) أى للعاقدين الا الاجل فيمكن علم عدلين غير العاقدين كما يأتى فى السلم فى قوله لاجل يعرفانه أو عدلان غيرهما ومعنى كون الرهن معلوماً مع أنه اسم للعقد أن متعلقه معلوم وهو المرهون شيخنا وقوله لعوض راجع للاثانة واللام فيه بالنظر للاجل لامتقوية أى أجل عوض وبالنظر الى الرهن والكفيل لامتقوية التعليق أى لاجل تحصيل العوض ففيه استعمال المشترك وهو اللام فى معنييه معا وهما التقوية والتعليق

كبعثك عبدى بألف بشرط أن تقرضنى مائة والمعنى فى ذلك أنه جعل الالف وورفى العقد الثانى ثمنا واشترط العقد الثانى فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل البيع (وكبيعه زرعاً أو ثوباً بشرط أن يحصله) بضم الصاد وكسرهما (أو يخيطه) لاشتمال البيع على شرط عمل فيما لم يملكه المشتري بعد وذلك فاسد (وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قطع غر) وسيأتى الكلام عليها فى محالها (و) بشرط (أجل ورهن وكفيل معلومين لعوض) من مبيع أو ثمن (فى ذمة)

(قوله فهو غير مستقل) فلا يفوت بالاسقاط كالجودة والرداء اهـ برماوى (قوله فيمكن علم عدلين الخ) ولا بد من كونه محدد كالى صفر لالى الحصاد ونحوه اهـ مر (قوله معنى كون الرهن معلوماً مع أنه اسم الخ) لكن المناسب لاتناسق كونه اسماً للعين ويقدر مضافاً أو يقول تأجيل وكفالة تأمل

للحاجة اليها في معاملة من
لا يرضى الابهاء وقال تعالى
اذا تدانيتنم يدين الى أجل
مسمى أى معين فاكتبوه
ولا بد من كون الرهن غير
المبيع

(درس)

فان شرط رهنه بالثمن بطل
البيع لاشتراكه على شرط
رهن مالم يملكه بعد والعلم
في الرهن بالمشاهدة أو
الوصف بصفات السلم وفي
الكفيل بالمشاهدة وبالاسم
والنسب ولا يكفي الوصف
كموسر ثقة وبحت الرافعي
ان الاكتفاء به أولى من
الاكتفاء بمشاهدة من
لا يعرف حاله وسكت عليه
النووي وتعييرى بالعوض
أعم من تعييره بالثمن وخروج
بقيد في ذمة المعين كما لو قال
بعثك بهذه الدراهم على ان
تسلمها لي وقت كذا أو
ترهن بها كذا أو يضمنك
بها فلان فان العقد بهذا
الشرط باطل لانه رفق
شرع لتحصيل الحق
والمعين حاصل فشرط كل
من الثلاثة معه واقع في غير
ما شرع له وأما صحة ضمان
العوض المعين فشرط
بقبضه كما سيأتي في محله

(قوله رجه الله أعم من
تعيره بالثمن) يشمل الرهن
والكفالة والاجل على
المبيع في الذمة ولا يقال انه
سلم وسيأتي لانا نقول المعقد
البيع يعالاسلم على المعقد

شيخنا ح ف (قوله للحاجة اليها) أى الى هذه الثلاثة كما هو ظاهر كلامه مر وانظر هل يجوز عود
الضمير على الثلاثة التي قبل أضافيكون راجعا للمستة تأمل الظاهر ثم (قوله وقال تعالى اذا تدانيتنم)
دليل ثان على الاجل وقدم الدليل العقلي على الآية لعمومه وخصوصها بالاجل فلذا قال وقال تعالى ولم
يقبل وقوله تعالى والآية وان كانت واردة في السلم فالعبرة بعموم لفظها (قوله غير المبيع) الا وفق بكلامه
السابق أن يقول ولا بد من كون الرهن غير العوض شورى وقد يجاب عن الشارح بأن ذكر المبيع
لمجرد التمثيل كما علم من قوله أولاً والعوض وانما مثل بالثمن لان التأجيل يغلب في الأثمان دون المبيع والغالب
في المبيع أن يكون معيناً ع ش (قوله فان شرط رهنه) أى المبيع المعين ولو بعد قبضه وقبل تمام الصيغة
ومثله الثمن فان شرط رهن الثمن المعين والمبيع في الذمة بطل وكلامه أولاً شامل لذلك فاذا ذكره هنا
مجرد تصوير ولان الكلام انما هو في بيع الاعيان حل (قوله على شرط رهن مالم يملكه) أى
المشتري والبائع بعد أى الآن لانه انما يملكه بعد لبيع أى تمام الصيغة فهو بمنزلة استثناء منقعة من
المبيع حل ولا بد أن يكون الشرط من المبتدئ من المتبايعين حتى يبطل البيع فلورهنه بعد قبضه بلا
شرط مفسد صح مر وظاهره ولو في المجلس وهو ظاهر والشرط المفسد هذا أن يكون في صلب العقد
قبل تمامه ع ش بزيادة (قوله والعلم في الرهن) أى في متعلقه (قوله أو الوصف بصفات السلم) ولا
ينافيه ما مر في بيع الغائب من أن الوصف لا يجزى عن الرؤية لانه في معين لا موصوف في الذمة وما هنا
في وصف لم يرد على عين معينة شرح مر ملخصاً (قوله وفي الكفيل بالمشاهدة) ولا نظر الى أنها
لا تعلم بحاله لان ترك البحث معها تقصير ولان الظاهر عنوان الباطن شرح مر (قوله أو بالاسم
والنسب) أى وهما يعرفان ذلك المسمى المنسوب والا كان من قبيل الغائب سم (قوله ولا يكفي
الوصف) ولا يصح البيع حينئذ (قوله كموسر ثقة) لان الاحرار لا يمكن التزامهم في الذمة لاكتفاء
القدرة عليهم بخلاف المرهون فانه لا يكون الاملاك والمملوك يثبت في الذمة حل ومثله مر ثم قال
بعد ذلك وهذا جرى على الغالب ولا فقد يكون الضامن رقيقاً مع صحة التزامه في الذمة وصحة ضمانه باذن
سيده وأيضاً كموسر ثقة يكون بماطلا فالناس مختلفون في الايفاء وان اختلفوا يساراً وعدالة
فاندفع بحث الرافعي ان الوصف بهذين أولى من مشاهدة من لا يعرف حاله اه شرح مر والرفيق
لا يرد لعدم دخوله في الموسر لانه لا يملك شيئاً (قوله من لا يعرف حاله) وأجيب عنه بأن الاحرار
لا يمكن التزامهم في الذمة لعدم القدرة عليهم قاله في شرح الروض وبأن الثقات يتفانون اه شورى
فبحث الرافعي ضعيف وأجاب الحلبي بأنه بمشاهدة ظاهر الشخص يعلم حاله وما هو عليه من الصعوبة
أو السهولة غالباً والظاهر عنوان الباطن (قوله وسكت عليه) أى رضيه وأقره بخلاف سكت عنه فانه
بمعنى لم يرضه برماوى (قوله لانه رفق) الضمير راجع لشرط كل من الاجل والرهن والكفيل حل
وعبارة مر في شرحه لان تلك انما شرعت لتحصيل ما في الذمة (قوله فشرط كل من الثلاثة) أى
الاجل والرهن والكفيل وقوله مع أى المعين (قوله وأما صحة ضمان الخ) جواباً عما حذف والمذكور
تعليل له والتقدير وأما صحة ضمان الخ فلا ترد اذ ذلك الحكم مشروط بالقبض أى وما هنا قبل القبض
لان الشرط في صلب العقد أى واذا قبض ما ذكر ثم خرج مقابله مستحقاً فانه يضمن بدله ان تدف سواء
أ كان المستحق الثمن أو المبيع فهو في قوة ضمان دين شيخنا وهذا وارد على مفهوم قول المتن اعوض في
ذمة بالنظر للكفيل وهو جواب عما قيل لا يستقيم في مسألة الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لان
الاصح صحة ضمان المبيع المعين والثمن المعين فعلم من كلامه أن الكفالة شاملة للضمان وقد يقال هذا السؤال
لا يرد لان الكلام هنا في شرط ذلك في العقد وما سيأتي بعد العقد اذ سيأتي يقول وصح ضمانه في ذلك بعد

انقضاء بيع ما يبيع في الذمة بلفظ

قبض ما يضمن وفرق بينهما ولعل هذا هو جواب الشارح بقوله فشرط بقبضه أي فليس واقعا في صلب العقد بل بعده بخلاف ما هنا وعبارة شرح مركان حجر ولا يرد على ذلك صحة ضمان العين المعينة والتمن المعين بعد القبض فيهما وكذا سائر الأعيان المضمونة للعلم به من كلامه الآتي في باب الضمان اهـ أي فيكون ذلك مستثنى من عدم صحة ضمان المعين وقال شيخنا ح ف قوله فشرط بقبضه أي فهو في قوة ما في الذمة فألحق به ومثله ع ش (قوله ويشترط في الاجل أن لا يبعد الخ) أي بالنسبة لزمان المؤلف وقوله بقاء الدنيا وإن بعد بقاء المدة أقدين أو أحدهما إليه لقيام وارثهما مقامهما سم ع ش (قوله بنحو ألف سنة) للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي إلى الجهل به المستلزم الجهل بالتمن لأن الاجل يقابله قسط من التمحل وهو وعلم من قوله معلومين أن البيع يبطل بالاجل المجهول لعل المذكرة كورة كما صرح به م ر كلى الحصاد (قوله فهو أرلى من عكسه) لشرف العاقل لكن الأصل لاحظ كون الرهن غير عاقل وقد صرحوا بأن ما يجمع قياسا مطردا بالالف والتاء وصف المذكور الذي لا يعقل ولو بالتغليب حل (قوله معينات) يجاب عن الأصل بأنه غلب الاكثر ع ش وعبارة حج غلب غير العاقل لأنه أكثر اذا لا أكثر في الرهن أن يكون غير عاقل وأنت نظرا في الاجل إلى أنه مدة وفي الرهن إلى أنه عين وفي الكفيل إلى أنه نسمة فادفع قول الاسنوي صوابه المعينين على أن ما جمع بألف واء قد يكون مفردا من كراهية تصويبه ليس في محله (قوله بشرط اشهاد) أي دلي العقد خوفا من الجحود أي سواء كان العوض في الذمة أو معينا ع ش قال بعضهم من المعلوم أن المراد الشرط في صلب العقد فيثبت اذا كان الشرط من البائع على المشتري يكون اشهاد المشتري على اقرارهما بالعقد بأن يأتي بعد العقد بالشهود فيشرهوا والبائع لهم بأنهما تابعا كذا بكذا فيشهدون على اقرارهما هدا غاية ما يمكن وأما الاشهاد على أصل صدور العقد وحضوره فلا يتصور في هذه الصورة أي فيما اذا شرط الاشهاد في صلب العقد ولعل فيما كتبه قل على الحلال اشارة إلى ما قلنا حيث قال قوله بشرط الاشهاد أي على جريان العقد وفصله عما قبله لأن ما قبله خاص بالمعالمين وهذا عام كما اشار له بالغاية وشامل أيضا للاشهاد على العقد وعلى العوض (قوله وأشهدوا ذاتبايعتم) ونزولها في السلم كما قاله ابن عباس لا يمنع الاستدلال بها في غيره لأن البرة بعهوم اللفظ فان قلت أي عوم هنا قلت الفعل كالنكرة وهي في حيز الشرط للعموم فكذا الفعل اعاب شو برى أولان الضمير في قوله وأشهدوا راجع للأشخاص والعموم في الأشخاص يستلزم العموم في الأحوال شيخنا يابى اط ف وصرف الامر في الآية عن الوجوب الاجماع وهو أمر لارشاد لاثواب فيه الامن قصده الامتثال كذا قيل فيراجع قل على الحلال (قوله وان لم تعين الشهود) أي أولم يكن العوض في الذمة ع ش (قوله لان الحق يثبت) ولذلك لو عينهم لم يتعينوا كما سيأتي في الشرح ولا أثر لتفاوت الأغراض بتفاوتهم وجاهة ونحوها وهذا بما يفيد جواز ابداهم بدونهم وهو كذلك ع ش على م ر والذي في شرح الروض جواز ابداهم بثلاثهم أو فوقهم فقط (قوله أو كتابته) أي ولو فاسدة أو تديره ومثله المعلق عتقه بصفة ان كان لا يصح رهنه حل (قوله أو امتناع من رهنه) أي عقد الرهن عليه عقدا مستقلا وقوله وكفوته عدم اقباضه أي امتناع من اقباضه بعد عقد الرهن فلا تكرار اه ع ش بالمعنى فالمراد بالرهن في قوله وبفوت رهن ما يشمل المرهون والعقد وعبارة شرح م رأوا امتناع من رهنه أي امتناع المشتري من رهن ما شرط عليه رهنه وان أتى برهن غير المعين ولو أعلى قيمة منه كما شمله اطلاقهم لان الأعيان لا قبل الا بدال لتفاوت الأغراض بذواتها (قوله أو نحوها) كأن تعلق أرش جنايته برقبته وان عفاه عنه مجانا لان ذلك ينقص قيمته وكان وقفه أو رهنه وأقبضه حل (قوله وكفوته عدم اقباضه بعد رهنه) وهذا يفيد أن اشتراط

ويشترط في الاجل ان لا يبعد بقاء الدنيا اليه فلا يصح التأجيل بنحو ألف سنة وفي تعبيرى بمعلومين تغليب العقل على غيره فهو أولى من عكسه الذي عبر فيه بقوله معينات (و) بشرط (اشهاد) لقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم (وان لم يبين الشهود) اذا لا يتفاوت الغرض فيهم لان الحق يثبت بأي جدول كانوا بخلاف الرهن والكفيل (و بنسوت رهن) بموت المشروط رهنه أو باعتاقه أو كتابته أو امتناع من رهنه أو نحوها وكفوته عدم اقباضه وتعيبه قبل قبضه وظهور عيب قد يرم به ولو بعد قبضه

(أشهاد) وهو من زيادتي (أو كقالة خير) من شرط لذلك لفوت المشروط نعم لو عين في الأشهاد شهودا وماتوا أو أوشهدوا فلا خيار لان غيرهم يقوم مقامهم وتعييرى بالفوت أعم مما عبر به (كشرط

(٢١٣)

الداية) من آدمي وغيره (حامل أو ذات لبن) في صحة البيع والشرط

(قوله فلا خيار في الجميع)

أي للمشتري إذا الكلام فيه وأما لبائع فوقع فيه تردد لبعض المشايخ وقرر شيخنا أنه لا يثبت له الخيار إذا شرط كونه حلالا مثلا فبان ممسوحا ومن ذلك ما يقع ان الشخص يشتري بقره مثلا ويبيعه له البائع على أنها حائل ثم تظهر حاملا فلا خيار لاحد التصدير في عدم تفتيشه على حملها أو أخبره جاساس مثلا بأنها حائل كاذب فبان حاملا فلا خيار له التصدير في عدم التفتيش بغير هذا الخبر اه

قوي

(قوله ولو اختلفا في الحمل

قبل الخ) وكل ذلك عند

فقد أهن الخبرة فان وجدوا

فالمعول عليهم تأمل وعلل

مر الأولى بأن الأصل عدم

تسليط المشتري عليه بالرد

والثانية بأن الأصل عدمه

ثم انظر الفرق بين المسئلتين

لم اختلف الاصل فيهما

وعبارة حج ولومات المبيع

قبل اختباره صدق

المشتري يمينه في فقد الشرط

الرهن يدخل فيه شرط اقباضه ويفرق بينه وبين الاقرار حيث لم يجعلوا الاقرار بالرهن اقرارا باقباضه بأن مبنى الاقرار على اليقين حل (قوله أو اشهاد) أي بأن امتنع من شرط الاشهاد عليه أي أومات قبله وقوله أو كفالة أي أو فوت كفالة بأن لم يكفل ذلك المدين بأن مات أو امتنع وان أتى بكفيل أحسن منه حل (قوله من شرط له ذلك) أي ولا يجبر الآخر على القيام بذلك لان للشرط له مندوحة أي خلاصا بسبب التخيير سمع ش والمراد خير فورالانه خيار نقص حل (قوله نعم لو عين) هذا استدراك على ما قد يشمله قوله أو اشهاد لانه يجوز أن يكون المراد به أصلا وصفة ومنها تعيين الشهود حل (قوله كشرط وصف يقصد) أي عرفا وان لم يقصد العاقبة لان عكسه كفي الثبوت فانها لا تقصد عرفا ويكتفي أن يوجد من الوصف المشروط ما ينطلق عليه الاسم الا ان شرط الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون حسنا عرفا ولو شرطها ثوبا فبان بكرا أو شرطه مسلما فبان كافرا أو شرطه خلافا فبان ممسوحا فلا خيار في الجميع بخلاف عكسها لولا البكر والممسوح وورغبة الفريقين في لكافر كفي قل على الجلال ولا نظر الى غرضه لضعف آتم عن إزالة البكارة لان العبرة في الأعلى وضده بالعرف كفي حل وانظر وجهر غلبة الفريقين أي المسلمين والكفار في الكافر مع انها لا تظهر بالذمة للمسلمين وقد يقال رغبة المسلمين فيه من جهة أنه يجوز لهم بيعه للمسلم والكافر بخلاف ما إذا شرط كونه كافرا فبان ممسوحا فلا خيار لعدم جواز بيعه للكافر ففيه تضيق على المشتري ثم رأيت في شرح الروض ثبوت الخيار إذا شرط اسلامه فبان كافرا وهذا أي قوله كشرط وصف يقصد تنازع فيه صح وخبر كما يدل عليه قوله في صحة البيع الخ (قوله أو الدابة حاملا) ويرجع في حل الهيمة لاهل الخبرة ويكتفي برجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة ولو اختلفا في الحمل قبل موتها صدق البائع أو بعده صدق المشتري ولو عين في الحمل كونه ذكرا أو أنثى بطل العقد حل مع زيادة من قل وقوله أو أربع نسوة ظاهر في حل الامة أما الهيمة فقد يقال لا يثبت حملها بالنساء الخالص لانه مما يطالع عليه الرجال غالبا ع ش (قوله من آدمي أو غيره) فالدابة مستعملة في معناها لا لغوي حل وبتيقن وجود الحمل عند العقد بانفسه لا دون ستة أشهر من العقد مطلقا ولدون أربع سنين منه بشرط ان لا توطأ وطأ يمكن أن يكون منه اه (قوله أو ذات لبن) بخلاف ما لو شرط أنها تدرأ وتجاب كل يوم كذا لا يصح البيع ولو شرط كون العبد يكتب كل يوم كذا لانه لا ينضبط اه زى أي وان علم قدرته عليه وكذا يقال في الابن حل قال قل على الجلال ويكتفي ما يقع عليه اسم الكتابة عرفا فان شرط جنسها اعتبر ولا يحتاج الى وصف لكتابة بكونها بالعربية أو النجمية مثلا ان لم يتعلق بها غرض والاوجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا بطل العقد وان تحقق منه ذلك ولو اختلفا في الكتابة فكالحل فيصدق المشتري بعدموته والبائع في حياته كذا قالوا وفيه بحث بامكان اختباره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الحمل فتأمل قل (قوله في صحة البيع) ظاهره أن هذا وجه التشبيه فيكون التشبيه أي الذي شبه هذا الشرط قوله السابق وصح بشرط خيار الخ لكن يبعد هذا قوله وثبوت الخيار إذ هذا لا يستفاد من ذلك بل هو مستقل فالأولى أن يكون التشبيه قوله وبفوت رهن الى قوله خير وتستفاد الصحة منه لزوما تأمل شورى وقوله أيضا في صحة البيع الخ متعلق كاف التشبيه أي بما دلت عليه فكانه قال المشاهدة المذكورة في

لان لا اصل عدمه بخلاف ما لو ادعى عيبا قديم لان الأصل السلامة وبهذا يرد افتاء بعضهم بأن البائع يصدق يمينه في كونها حاء لا إذا شرط اه وأنكره المشتري ولا ينافيه تعبيرهم فيما ذكر بالموت لانه محض تصوير وانما المدار على تعذر معرفة المشروط بنحو يمينه فيصدق المشتري في نفيه لما تقرر أن الأصل عدمه انتهى ومراده ببعضهم والله مر

الأمور الثلاثة (قوله وثبوت الخيار بالقوت) ومثله إذا شرط كونها حاملا من ستة أشهر مثلا فبان أنها حامل من أربعة أشهر مثلا فإن له الخيار لأن له غرض في هذا الشرط ع ش على م ر (قوله يتعلق بمصلحة العقد) وهي العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الغرض حل (قوله فلا خيار بقوته) لأنه من البائع اعلام بذلك العيب ومن المشتري رضاه حل وهذا من الشارح نص في أن البيع صحيح مع هذا الشرط فالتقييد في المثلن يكون الوصف يقصد اعنا هو بالنسبة إلى ثبوت الخيار بالقوت لا بالنسبة لمصلحة البيع (قوله بشرط مقتضاه) أي ما يقتضيه البيع وهو ما رتب به الشارع عليه شيئا ح ف وحاصله أن المشروط في العقد خمسة أحوال لأنه إما لصحته كشرط قطع الثمرة أو من مقتضياته كالقبض والرد بالعيب أو من مصالحه كالكتابة والخياطة أو مما لا غرض فيه كأكل الهريسة أو مخالفة لمقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو مذهب في الأول وتأكيده في الثاني وثبت للخيار في الثالث ولاغ في الرابع اهـ **فرع** يختلف جمع فيمن اشترى حبا بشرط أن ينبت والذي يتجه فيه أنه إن شهد قبل بذره بعدم انبثاقه خير إن خير في رده ولا نظر لامكان علم عدم انبثاقه بغير قليل منه لا يمكن العلم بدونه وليس كما لو اشترى بطيخا فخر زابرة في واحدة منه فوجدها معيبة حيث يرد الجميع لأنه لم يتلف من عين المبيع شيء وكذا لو حلف المشتري أنه لا ينبت لما تقررت أنه يصدق بميمنه لفقد الشرط فإن اتقى ذلك كله بأن بذره كله ولم ينبت شيء مع صلاحية الأرض وتعذر إخراجه منها وصار غير متقوم أو حدث به عيب فله الأرض وهو ما بين قيمته حبا نباتا وحبا غير نبات كما لو اشترى بكرة بشرط أنها لبون فانت في يده ولم يعلم أنها لبون وحلف أنها غير لبون له الأرض والمبيع إذا تلف من ضمان المشتري وأما إطلاق بعضهم أنه إذا لم ينبت يلزم البائع جميع ما خسره المشتري عليه كأجرة الباذر ونحو الحراث وبعضهم أجرة الباذر فقط فبعد جد إذا الوجه بل الصواب أنه لا يلزمه شيء من ذلك إذا ليس مجرد الانبات فغيره أموجبا لذلك ثم رأيت شيئا أفتى في بيع بذرة على أنه بذرة فناء فزرعه المشتري فأورق ولم يثمر بانه لا يبرهان أورق غير ورق فناء فله الأرض اهـ حج بحروفه (قوله ورد بعيب محله إذا أمكن الوفاء به والا كان المشتري راهنا وأولد ولم ينفذ إيلاده لا عساره ثم أراد شراء المرهون بعد بيعه في الدين بشرط الرد بالعيب فإنه لا يصح لتعذر الوفاء لنفوذ إيلاده بمجرد ملكه لها شوبري (قوله ما لا غرض فيه) أي عرفا فلا عبرة بقرض العاقدين أو أحدهما م ر (قوله والشرط في الأولى صحيح) هي شرط مقتضاه والثانية هي شرط ما لا غرض فيه الخ ع ش (قوله لا يورث تنازعا) أي بين المشتري والبائع ع ش (قوله أو بشرط اعتاقه) أي العبد كله أو بعضه المعين فلو اشترى بعضه بشرط اعتاق ما اشتراه أو بعض ما اشتراه معينا صح وإن لم يكن باقيه حرا على الراجح أو مبهما لم يصح خلافا لابن حجر وعبارة زى وبشرط اعتاقه أي الرقيق أو ما لو باعه البعض بشرط اعتاق ذلك البعض فإنه يصح ولو باعه الكل بشرط اعتاق بعضه قال الاسنوي المنتجة الصحة لكن بشرط تعيين المقدار المشروط فالصور ثلاثة إما أن يبيعه الكل بشرط اعتاق الكل أو يبيعه الكل بشرط اعتاق البعض أو يبيعه البعض بشرط اعتاق ذلك البعض اهـ بحروفه وتزاد صورة رابعة وهي يبيعه البعض بشرط اعتاق بعض ذلك البعض وكان معينا ع ش على م ر ولا فرق في صحة العقد مع ما ذكر ولزوم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع ويوافق عليه المشتري أو عكسه على المتمد هذا حاصل ما ذكره سم على التحفة (قوله بقيد زده بقولي الخ) أي فالزيد مجموع قوله مطلقا أو مشروطا وهو قيد ثالث مردد وبقي رابع يؤخذ من كلام الشارح بعد ذكره م ر بقوله حيث كان المشروط عليه

وثبوت الخيار بالقوت ووجه الصحة أن هذا الشرط يتعلق بمصلحة العقد وخرج ببيعة موصف لا يقصد كزنا وسرقه فلا خيار بقوته (و) صح (بشرط مقتضاه كقبض ورد بعيب أو) بشرط (ما لا غرض فيه ك) شرط (أن لا يأكل الا كذا) كهريسة والشرط في الأولى صحيح لأنه تأكيد وتنبيه على ما اعتبره الشارع وفي الثانية ملغى لأنه لا يورث تنازعا غالبا (أو) بشرط (اعتاقه) أي الرقيق المبيع (منجزا) بقيد زده بقولي (مطلقا أو عن مشتري)

قوله مجرد الانبات الظاهر أن يقول عدم الانبات اهـ مصحح (قوله رجه الله ما لا غرض فيه) أي وكان يلزم السيد في الجملة إذا كان من نوع ما يلزم فدخل تعيين ما كول في نفقة الرقيق مثلا كالهريسة لأنه من جملة الكفاية اللازمة أما لو شرط عليه نحو صلاة نفل أو الجمع بين أدمين للرقيق فاعقد باطل هذا ما يفهم من شرح الروض للشاوح فراجع

يمكن من الوفاء بالشرط فقول المصنف اعتاقه أي أعير من يعتق عليه ومعنى الإطلاق أن لا يضيفه إلى أحد من بائع أو مشتراً وغيرهما بدليل المقابلة بقوله أو عن مشتري (قوله فيصح البيع) ومثل البيع الهبة والقرض بشرط العتق برماوى (قوله ولبائع مطالبة به) ظاهره ولو قبل لزوم البيع وهو الذي يظهر فليحذر شو برى لكن الأقرب أنه لا يطالبه إلا بعد لزوم البيع لأن المشتري قبله متمكن من الفسخ ع ش على م ومثل البائع وارئه والحاكم وكذا الرقيق المبيع لا غيرهم من الآحاد خلافا لما يوهمه كلام الشارع وبالطالب يلزمه العتق فوراً ويحرم تأخير به بعده وله قبل الاعتاق ولو بعد الطلب استخدامه ولو بالوطء وكسبه وإعارته لارهنه ولا يبيعه ولا وقفه ولا إجارته ويلزمه فسادؤه لو جنى كأم الولد ولو قتل فله قيمته ولا يلزمه شراء غيره بها إلا ان مصلحة الحرية له وقد فانت بخلاف مصلحة الاضحية المذكورة فانها للمفقراء فلذا وجب شراء مثلهما بقيمتهم اذا تلفت وكون كسب العبد للمشتري قبل الاعتاق يشكل بمالوا وصى باعتاق رقيق فتأخر عتقه عن موت الموصى حتى حصل منه أ كذاب فانه له لا للوارث وقد يفرق بأن الوصية بالعتق بعد الموت ألزم من البيع بشرط العتق اذ لا يمكن بعد الموت رفعه بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل وفسخه بالاختيار والعيب ونحوهما فلي تأمل ع ش على م رسم على حج ولا يجوز نه عتقه عن كفارته فيعتق عنه بالشرط لا عنها قل وعبرة م والاصح أن لا يبيع ويظهر الحاق وارئه به مطالبة المشتري بالاعتاق لانه وان كان حقا لله تعالى لكن له غرض في تحصيله لاثباته على شرطه وبه فارق الآحاد اه ولومات المشتري قبل اعتاقه فالقياس أن وارئه يقوم مقامه ويجبر القاضى المشتري على الاعتاق ان امتنع منه ولا يثبت الخيار للبائع بناء على أن الحق فيه لله تعالى فان أصر على الامتناع صار كالملوك فيعتق عليه القاضى كما قاله القاضى والمتولى وقواه في المجموع اه زى (قوله كغيره) مرجوح ولراجع أنه ليس لا غير مطالبة الا أن يحمل كلامه على ما اذا كان قاضياً أو نحوه كوارث البائع دون الآحاد برماوى فالمتعمد أن الغير خاص بوارث البائع والحاكم والعبد المبيع ح ف ومقتضى كون الحق لله تعالى ان لكل أحد أن يطالب وهذا مراد الشارع بقوله فيما يظهر (قوله ون قلنا) الاولى اسقاط الواو ليناسب التعميم الذى ذكره بقوله ولبائع كغيره لا ما ذ قلنا لحق فيه للبائع لا لله تعالى كان المالك هو البائع فقط كما قاله س ل وأجاب شيخنا بجعل الواو للحال (قوله كالتزم بالنذر) أى كعتق العبد الملتزم بالنذر فى كون الحق فى العتق لله لا للعبد شيخنا وقال ع ش أى فى أن لكل أحد المطالبة اه أى كما هو مقتضى قوله كغيره وهو مسلم فى المائيس عليه وغير مسلم فى المقيس فتأمل (قوله لانه) أى الاعتاق لزوم باشرطه قضيته أنه لو لم باشرط المشتري لم يكن الحكم كذلك شو برى وانظره مع ما تقدم عن سم من قوله لا فرق فى صحة العقد مع ما ذكرنا فتأمل وهذا أعنى قوله لانه الخ علة لقوله ولبائع مطالبة الخ لانه لا يناسب قوله كغيره لانه لا ينتج الامتالبة البائع فتأمل (قوله ولومع العتق) أى الاعتاق وقوله لغير المشتري متعلق بقوله بشرط شيخنا (قوله عن غير مشتري) وخروج أيضاً مالو باع أحد شر يكين حصته من شريكه بشرط أن يعتق الشريك الكل فلا يصح لاشتماله على شرط عتق غير المبيع ع ش (قوله أما فى الاولى) هى بيعه بشرط الولاء لغير المشتري والاخيرة هى قوله أو منجزا عن غير مشتري والبقية هى مالو شرط تديره أو كتابته أو اعتاقه معلقا ع ش (قوله فلانه الخ) لان ماورد به الخبر العتق المطلق وفى معناه العتق عن المشتري فقط (قوله ماورد به خبر بريرة المشهور) وهو كافى شرح التحرير أن عائشة اشترتها أى بريرة بشرط العتق والولاء أى لم ولم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بشرط الولاء لم قوله ما بال أقوام الخ اه أى لان البائعين كانوا اشترطوا الولاء لا أنفسهم وكانت بريرة جارية

فيصح البيع والشرط
لتشوف الشارع الى العتق
(ولبائع) كغيره فيما يظهر
(مطالبة) للمشتري (به)
وان قلنا الحق فيه ليس له
بل لله تعالى وهو الاصح
كالمقتضى بالنذر لانه لزم
باشرطه وخروج بما ذكر
بيعه بشرط الولاء ولومع
اعتق لغير المشتري أو بشرط
تديره أو كتابته أو اعتاقه
معلقا أو منجزا عن غير
مشتري من بائع أو أجنبي فلا
يصح أما فى الاولى فلم يخالفه
ما تقرر فى الشرع من أن
الولاء لمن أعتق وأما فى
الاخيرة فلانه ليس فى معنى
ماورد به خبر بريرة المشهور

(قوله لان المشتري قبله
الخ) هذا لا ينتج تأخير
المطالبة (قوله فيعتق عنه
بالشرط لا عنها) وان أذن
له البائع اه شرح الررض

وأما في البقية فلا نه لم يحصل في واحد منها ما نشوف ليه لشارع من العتق الناجز ولا يصح بيعه لمن يعتق عليه بشرط اعتاقه لتعذر الوفاء به فإنه يعتق قبل اعتاقه كذا قاله (٢١٦) الرقي عن القاضى وأقره قال في المجموع وفيه نظر ويحتمل أن يصح ويكون

ذلك تأكيد للمعنى (ولا يصح بيع دابة) من آدمى أو غيره (وجاها) لجملة الحل المجبول مبيعا بخلاف بيعها بشرط كونها حاملا لأنه جعل فيه الحاملية وصفا تابعا (أو) بيع (أحدهما) أما بيعها دون حملها فلا لا يجوز إفراده بالعقد فلا يستثنى كأعضاء الحيوان وأما عكسه فلم يعلم مما مر في بيع الملاقيح (كبيع حامل بحر) فلا يصح لأنه لا يدخل في البيع فكأنه استثنى واستشكل بصحة بيع الدار المؤجرة فإنه صحيح مع أن المنفعة لا تدخل فكأنه استثنىها ويجب أن الحمل أشد اتصالا من المنفعة بدليل جواز إفرادها بالعقد بخلافه فصح استثنائها شرعا دون (و يدخل حل دابة) مملوك لما لكها (في بيعه مطلقا) عن ذكره معها ثبوتها ونفي اتباعها فان لم يكن مملوكا لما لكها لم يصح البيع

(قوله رحمه الله كبيع حامل بحر) لو باع أمة حاملا من نحو كلب ودلت غير آدمى أو شاة مثلا فالأقرب صحة البيع وبصير ذلك

لقوم من الانصار كانوا على تسعة أواق من الذهب في تسعة أعوام في كل عام أوقية والأوقية على الأصح أربعون درهما فشكت لعائشة نفل النجوم فقالت لها قولي لهم إن عائشة تشتري بالتسعة أواق نفدا فذهب وأخبرتهم بذلك فقالوا بشرط أن يكون لنا الولاء فرجعت بريرة وأخبرتها بذلك فسألت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها اشترى بها اشتري لها الولاء فاشتريتها على ذلك كفاي للبخاري وهو مشكل من وجهين الأول أنها كاتبة والمكاتب لا يصح بيعه الثاني أن شرط الولاء للبائع مفسد وأجيب عن الأول بأنها تجزئت نفسها بدليل سياق الحديث وعن الثاني بجوابين الأول أن ذلك خصوصية لبريرة يعني أنها خصت بصحة بيعها مع اشتراط الولاء لبايعين لها والثاني أن اللام بمعنى على أى اشتراطى عليهم أن الولاء لك كقوله تعالى وإن أسأتم فلها أى عليها كفاي القسطلاني على البخاري والجواب الثاني هو المشهور والأول هو المناسب لحال البائعين وتوبيخهم بقوله ما بال أقوام الخ يحتمل أن يكون نوحى ناسخ لصحة اشتراط الولاء لهم (قوله) وأما في البقية فلا نه أى الشرط في البقية (قوله) كذا نقله الخ) معتمد (قوله وفيه نظر) أى في عدم الصحة (قوله) ويكون ذلك تأكيدا للمعنى (لأن الغرض من شرط العتق حصوله وهو حاصل في ذلك ومن ثم قال بعضهم لو أراد بالاعتاق العتق أى لا الانيان بالصيغة صح وبه يجمع بين الكلامين ويكون كالوشرط مقتضى العقد من حل (قوله) وجاها) مفعول معه ولا يصح العطف الثلاثي كمرمع قوله أو أحدهما شيئا (قوله) لجملة الحل الخ) فيازم من ذكره توزيع الثمن عليه ما هو مجهول واعطاؤه حكم المعلوم إنما هو عند كونه تابعا لا مقصدا كما ذكره مرقا زى وهذا بخلاف بيع الجبة وحشوها أو الجدار وأسهله دخول الحشوي مسمى الجبة والاس في مسمى الجدار بخلاف الحل (قوله) وصفها تابعا) أخذ منه بعضهم عدم الصحة لو قال بعثتها إن كانت حاملا فراجع على الجلال (قوله) أو أحدهما) أى دون الآخر أى صرح بذلك في العقد ولذا قال الشارح أما بيعها دون حملها الخ (قوله) أما بيعها بدون حملها) ويفارق صحة بيع الشجرة بدون ثمرها بتيقن وجود الثمرة والعلم بصفتها بخلاف الحل والباء ومع كالواو زى (قوله) كأعضاء الحيوان) وقد يفرق بأن الحل آيل إلى الانفصال فالأولى أن يقال هو استثناء مجهول من معلوم فيصير المبيع مجهولا وهذا يفرق صحة استثناء منفعة الدار المؤجرة قبل البيع إذا باعها مساوية بالمنفعة وثمر الشجرة ولو غير مؤجرة نعم رد ما واستثنى المنفعة في بيعها غير مؤجرة فإنه لا يصح إلا أن يقال يصح إذا قدر مدة فراجع وقد يقال إن هذا مخالف لمقتضى العقد مطلقا فيبطله مطلقا فراجع قول على الجلال (قوله) في بيع الملاقيح) أى من أنه ليس معلوما ولا متقوما ولا مقدورا على تسليمه عن (قوله) كبيع حامل بحر) أى كأن اشتبهت أمة على شخص بزوجه الحرة فان الولد حر في هذه الصورة ع ش وقال زى أو بريق غير مال كها ولو بيعت لملك الرقيق (قوله) فكأنه استثنى) عبارة مراحقا للاستثناء الشرعى بالحسنى (قوله) واستشكل) أى عدم الصحة (قوله) فصح استثناءها شرعا دون (قوله) لا أن تقول إن المنفعة أشد اتصالا من الحمل لأنه منتهى الانفصال ولا كذا كهي والأولى ما أجاب به الشرف لناوى من أنه استثناء مجهول من معلوم فيصير المبيع مجهولا بخلاف المنفعة فانها استثناء معلوم من معلوم زى ونعدم عن قول (قوله) ويدخل الخ) الأولى تقديمه على قوله كبيع حامل بحر للتناسب اه (قوله) مطلقا) أى بيعه مطلقا حل (قوله) فان لم يكن مملوكا لما لكها) أى إن كان

موصى به وقوله لم يصح البيع ولولمالك الجمل (تنبيه) حذف المفسد في مدة الخيار لا يصح البيع
الفاسد لان ما وقع فاسدا لا يتقلب صحيحا والحق المفسد فيها يفسده لان الواقع في مدة الخيار كالواقع في
العقد قل على الجلال

(فصل فيما نهى عنه من البيوع الخ) أي في أنواع نهى عنها فلذلك بين ما قوله من البيوع وتذكر
الضمير في عنه باعتبار لفظ ما وتأتي في بطلانها باعتبار معناها وفي هذه الترجمة مسامحة وذلك لأنه لم يذكر
في هذا الفصل بيعا صحيحا منها عنه الا المثال لاخير وهو قوله وبيع نحو رطب لتخذه مسكرا فكان
المناسب تقديمه وأما غير هذا المثال من بقية أمثلة الفصل فلنهى عنه فيها ليس ببيع وانما هي أمور
تتعلق بالبيع في الحقيقة قوله ولا يذكر معها شامل لجميع ما عدا المثال الاخير من الأمثلة (قوله وما
يذكر معها) كالنجش والسوم على السوم فهو معطوف على قوله البيوع (قوله من النهى) أي من
البيوع التي نهى عنها نوع لا يبطل الخ فالوصول ولا يخفى قصور هذه العبارة لانها لا تشمل السوم
على السوم والنجش من كل ما ليس ببيع مع ذكره الا أن يقال التقدير من النهى عنه نوع لا يبطل
بالنهي ونوع آخر غير ذلك وهو السوم على السوم والنجش فقوله وسوم على سوم بالرفع عطوف على
ما لا يبطل كما سننبه عليه حل قال الاطفيحي أقول وقد يمنع إيراد السوم والنجش قول الشارح وما
يذكر معها بأن يجعل أمثاله ويكونان بالجر على هذا (قوله ما لا يبطل بالنهي عنه) أي نوع مغاير
للاول والضمير في يبطل عائذ على البيع لدلالة السياق عليه ويصح أن تكون ما واقعة على البيع
فالفاعل مذكور أي بالقوة لانه ضمير مستتر زى وقال شيخنا ح ف ان كانت ما واقعة على نوع فيكون
المعنى من النهى نوع لا يبطل ببيع أي البيع من فيكون الضمير راجعا لبعض أفراده ويكون التمثيل
بقوله كبيع الخ مع تقدير المضاف صحيحا لان النوع شامل للبيع وغيره وان كانت واقعة على بيع يكون
التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للبادي ليس منها عنه والنهي عنه انما هو سببه والسبب ليس
من البيوع وأيضا السوم على السوم والشراء على الشراء ليسا بيعا فيعين الاول (قوله لاندانه أو
لازمه) أي بأن كان النهى لا مخرج لان النهى ان رجع لذات العقد كأن فقد ركن من أركانه أو لازمه
كأن فقد شرط من شروطه اقتضى الفساد وان لم يرجع الى ما ذكر بأن كان لا مخرج غير لازم لم
يقتض الفساد كبيع الحاضر للبادي لان بيع الحاضر للبادي قد يؤدي للتضييق فنهى عنه لذلك (قوله
كبيع حاضر لباد) أي كسبب بيع حاضر لباد وهو قوله اتركه لأبيعه نذر يجابا غلى لان قول المذكور
منهى عنه وأما البيع فإزعاش قال ابن قاضي شبهة في نكته فديقال لنهى عنه في الحاضر للبادي
والنجش والسوم ليس بيعا فكيف بعد من البيوع المنهى عنها يجاب بأنه لما تعلق هذه الأمور
بالبيع أطلق عليها ذلك شوري وأجاب ع ش أنها لما كانت سببا للبيع سماها بيعا من تسمية السبب
باسم المسبب اه أقول وقد يمنع إيراد هذا ونحو السوم قول الشارح وما يذكر معها اه اطفحي
(قوله لباد) متعلق بمحذوف أي متاعا كالتباد وعبارة لبيعته وبيع حاضر متاع لباد (قوله بان
قدم البادي الخ) ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فاخرجه لبيعه حالا فتعرض
له من يبيعه له نذر يجابا غلى حرم لليلة الآتية حج لكن كتب الشوري بهامش حج المعتمد عند
شيخنا عدم الحرمة لان النفوس لها شوق لما يقدم به بخلاف الحاضر ع ش على م وقول الشارح
بعد والتعبير بالبادي والحاضر الخ يوافق الاول (قوله عاتم) أي نكسر أي شأنه ذلك كافي شرح
م وأشار لذلك الشارح بقوله وان لم يظهر ببيع الخ (قوله أي حاجة أهل البلد) أي مشلا م ر ونه
بقوله مثلا على أن البلد ليس بقيد أيضا وان جيع أهل البلد ليس بقيد وسواء احتاجوه لانفسهم أو

(فصل فيما نهى عنه من
البيوع نهيا لا يقتضي
بطلانها وما يذكر معها
(من النهى) عنه (ملا
يبطل بالنهي) عنه لعني
اقرن به لاندانه أو لازمه
(كبيع حاضر لباد) بان
(قدم) البادي (عاتم
حاجة) أي حاجة أهل البلد
(اليه) كالطعام وان لم
يظهر ببيعه ببيعة بالبلد
لقلته أو لم يسموم وجوده
ورخص السعر أو لكبر
البلد

(قوله بان يجعل أمثاله
الخ) لكن كون المتن بمثل
للشارح بعيد
(قوله يوافق الاول) يمكن
أن يقال انه أتى القيد
بحاله فلا موافقة

دوابهم حالاً أو مالا وقد يفهم منه أنه لو احتاجت إليه طائفة من البلد لا اعتبارهم الاستفاد به دون غيرهم
 كان الحكم فيهم مثله في احتياج عامة أهل البلد وهو ظاهر لما فيه من التضييق عليهم ثم لا فرق في
 ذلك بين كون الطائفة من المسلمين أو غيرهم ع ش (قوله ليبيعه حالاً) يظهر أنه تصوير فلو قدم
 ليبيعه بعد ثلاثة أيام مثلاً فقال له أتركه لأبيعه لك بعد أربعة أيام مثلاً حرم عليه ذلك للمعنى الآتي فيه
 ويحتمل التقييد بما دل عليه ظاهر كلامهم أنه يريد يبيعه بسعر الوقت الحاضر فسأله تأخير عنه وبوجه
 بأنه لا يتحقق التضييق إلا حيث تذلان النفوس إنما تشوف الشيء في أول أمره اه حجج والأقرب الأول
 ا ظهور العلة فيه ومثل البيع الأجرة فلو أراد شخص أن يؤجر محلاً فأرشده شخص إلى تأخير
 الأجرة لوقت كذا كمن النيل مثلاً حرم ذلك لما فيه من إبداء المستأجر ع ش على م ر وفي قول على
 الجلال قوله ليبيعه حالاً ومثله ليشتري به شيئاً (قوله فيقول الحاضر) ولو استشاره البدوي فيما فيه حظه
 وجب عليه إرشاده لما فيه من النصيحة على أوجه الوجهين وقال الأذرعى أنه لا شبه وكلام الأصل
 يميل إليه وثانيهما لا أي لا يجب إرشاده توسيعاً على الناس ومعنى عدم وجوب إرشاده أنه يسكت لأنه
 بخبره بخلاف نصيحته كذا أشار إليه م ر وقضية عدم وجوب الإرشاد الإباحة وقد يفهم من كلام
 ع ش حيث قال وقال ابن الوكيل لا يرشده توسيعاً على الناس امتناع الإرشاد وهو الظاهر انتهى ع ش
 وفي قول على المحلى ولو استشاره صاحب المتاع في التأخير وجب عليه الإشارة بالنصيحة ولو لم يفي
 التضييق تقدماً لها على المعتمد اه ولو تعدد القاتلون معا أو مرتباً أنما كلهم كما هو ظاهر برماوى
 (قوله أتركه) أي عندي أو عندك أو عند فلان ولم يصرح بشئ من ذلك فيحرم للعادة المذكورة
 وهي التضييق فتقييد الأصل بعندي جرى على الغالب ولو قال الحاضر من غير إشارة يبيعه لك على
 التدرج أحظ حرم أيضاً ط ف (قوله لا يبيعه) أي أوليبيعه لك فلان بل ولو قال له تبيعه أنت بعد يوم
 لوجود المعنى حل وعبارة ط ف قوله لا يبيعه أو ليبيعه فلان معى أو بنظري أو ليبيعه فلان فقط وذكر
 البيه قيد مع تبرؤ قال له أتركه من غير ذكر البيع لم يحرم وإن وافقه صاحب المتاع على الترك ع ش
 (قوله تدرج) أي أو دفعة واحدة بعد يوم حل وهو أي التدرج مأخوذ من الدرج كأنه يصعد شيئاً
 فشيئاً (قوله بأعلى) ليس بقيد وإنما قيد بأنه لا يكون أدهى لإجابة البادى حل والظاهر أنه قيد
 لأنه إذا سأله الحضري أن يفوض له يبيعه بسعر يومه على التدرج لم يحمله ذلك على موافقته فلا يكون
 سبباً للتضييق بخلاف ما إذا سأله أنه يبيعه بأعلى قالز يادق بما حشته على الموافقة فيؤدي لتضييق
 ع ش على م ر (قوله فيجيبه) ليس قيداً في الحرمة فالقول حرام وإن لم يجبه بل وإن خالفه بعد امتثاله
 بالبيع حالاً (قوله لذلك) أي للترك (قوله لا يبيع) يصح بالرفع والجزم بل قال بعضهم الرواية بالجزم ويدل
 عليه حذف الباء الثانية ع ش أي لا يتسبب حاضر في بيع متاع لباد بالقيود المذكورة في المتن فالتمس
 عنه سبب البيع لا البيع والحديث مقيد بالقيود المذكورة في المتن (قوله زاد مسلم الخ) أنى بالزيادة
 التي ذكرها مسلم لعمومها ووقع للشارح أنه زاد فيه في غفلاتهم ونسبه لمسلم وهو غلط إذ لا وجود لهذه
 الزيادة في مسلم بل ولا في كتب الحديث كما قضى به سبر ما بأيدي الناس منها اه حج زى وقول روح ل
 وقوله سبر ما بأيدي الناس أي تنبع وتفتش ما بأيديهم (قوله دعوا الناس) فأنكم ان تركتموهم
 باع ذو المتاع أهل السوق بعامر بما وحيث تذل نفوسهم من الأثم ويرزق الله بعضهم من بعض وقوله
 يرزق الله حال أي دعوا الناس في حال يرزق الله بعضهم من بعض وعليه فيرزق مرفوع لا غير لأن شرط
 جزمه في جواب الطلب قصد الجزاء وهذا قصد مفسد للمعنى هنا لأن الرزق من الله لا يتسبب عن ترك
 الناس اه شورى وإذا ثبت أن الرواية بالجزم فيؤول بالسبب الظاهري ويكون معناه ان تدعوهم

(ليبيعه حالاً فيقول الحاضر
 أتركه لأبيعه تدرجاً) أي
 شيئاً فشيئاً (بأعلى) من
 يبيعه حالاً فيجيبه لذلك
 لخبر الصحيحين لا يبيع
 حاضر له زاد مسلم دعوا
 الناس يرزق الله بعضهم
 من بعض والمعنى في التمس

يرزق الله بعضهم من بعض من هذه الجهة فلا ينافي أن يرزقه غير مطلق على شيء شيخنا ح ف وعبرة
 ع ش قوله يرزق هو بالرفع على الاستئناف وينع الجزم فساد المعنى لأن التقدير ان تدعوهم يرزق الله
 ومفهومه ان لم تدعوهم لا يرزق وكل غير صحيح لأن رزق الله لناس غير متوقف على أمر وهذا كله
 حيث لم تعلم الرواية وأما ادعت فتبين ويكون معناها على الجزم ان تدعوهم يرزقهم الله من تلك الجهة
 وان منعتهم جاز أن يرزقهم من تلك الجهة وأن يرزقهم من غيرها (قوله عن ذلك) أي عن بيع
 الحاضر للبادي أي عن سببه (قوله ما يؤدى) أي تضيق يؤدى بيع الحاضر للبادي اليه أي إلى ذلك
 التضيق فقوله من التضيق بيان لما وكان عليه ابراز فاعل يؤدى لأن اللبس غير مأمون لأنه ربما
 يتوهم أنه عائد على النهي وأجيب بأن الابرار لا يجب الا في الوصف كما قاله ح ف لكن الشيخ بس على
 على الفاكهى أو جب الابرار في الفعل أيضا تأمل وقوله من التضيق على الناس فهو معقول المعنى ع ش
 (قوله بخلاف ما لو بدأه البادي) محترز قوله فيقول له الحاضر (قوله أتركه عندك) بفتح الهمزة
 استفهام برماوى ولا يتعين هذا بل يصح أن تكون الهمزة للتكلم التي تدخل على المضارع وقوله
 عندك ليس بقيد كما تقدم (قوله أو اتنى عموم الحاجة) محترز قوله نعم الحاجة اليه وينبغي أن يلحق
 بماتم الحاجة اليه الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة فيها (قوله الامادرا) انظر ما معنى الدور هل هو
 باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الأوقات كأن نعم الحاجة اليه في وقت دون وقت فيه نظر والاقرب الثاني
 فانه لو كان في البلد ثمة يحتاجون اليه في أكثر الأوقات وأكثر أهلها في غنية عنه كان مما تم الحاجة
 اليه وانظر صورة ما لا يحتاج اليه الانادرا وامله نحو الباطل اه (قوله أو عمت الخ) محترز قوله لبيعه
 حالا وقوله لأبيعه كذلك أي حالا محترز قوله تدرى بما ح ل ولم يأخذ محترز البقية اشارة الى أنها ليست
 قيودا في الحرمة كما تقدم التنبيه عليه (قوله أن يفوضه اليه) أي على الوجه الذي طلبه البائع ومفهومه
 انه لو طلب منه أن يبيعه في زمن أكثر من الزمن الذي طلبه الحرمة وهي أحد وجهين في حج وميله الى
 عدم الحرمة وقد يقال الاقرب الوجه الاول وهو الحرمة لظهور العلة فيه ع ش وعبرة ابرماوى ولو
 أراد صاحب المتاع التأخير الى شهر مثلا فقل له الحاضر أخره الى شهرين لم يحرم اه (قوله فلا يحرم)
 راجع للصورة الاربعة وقوله لانه لم يضر بالناس راجع للصورة الثانية والرابعة وقوله لا سبيل أي لا طريق
 الى منع الخ راجع للاول والثالثة وقوله لما فيه من المنع من الاضرار به أي المالك (قوله لانه) أي
 الحاضر لم يضر بالناس ويضر بضم أوله (قوله الى منع المالك منه) أي من الاضرار بالناس وقوله
 لما فيه أي المنع من الاضرار به أي بالمالك أي ولا يزال الضرر بالضرر (قوله والنهي في ذلك) أي
 في البيع (قوله فيأثم بارتكابه) أي النهي بمعنى المنهي عنه فيما هنا وفيما سيأتي مر (قوله العالم به) ومثله
 الجاهل المقصر ولو فيما يخفى غالبا قال شيخنا والحاكم أن يعززه في ارتكابه ما لا يخفى غالبا وان ادعى
 جهله والحاصل ان الحرمة مقيدة بالعلم أو التقصير وأن التعزيز مقيد بعدم الخفاء قل وبرماوى
 (قوله لما مر) من ان النهي في ذلك لمعنى اقترن به لاندانه ولا لازمه ومقتضى كون البيع منهيا عنه
 أنه حرام وان كان صحيحا وفي كلام الاسنوى ولا يحرم البيع لحصول التوسعة به أي وانما يحرم سببه
 وهو القول ح ف ونوزع في ذلك بأنه المقصود فيحرم كالوسيلة برماوى والمعتد الاول (قوله والاثم
 على البلدى) وهو من الصغائر مر وعده حج في الزواجر من الكبائر وكذا البقية أي اثم هذا القول
 (قوله دون البدوى) أي لان غرض الرجاء دفع الائم عنه والاعانة على العصية غير محقة لانقضائها
 بانقضاء الكلام الصادر اذ يحرم عليه ذلك وان لم يحجب بخلاف نحو لعب شافعى الشطرنج مع حنى اذ لا
 يتأتى الامن اجتماعهما عليه برماوى وفارق حرمة تمكين زوجها المحرم من الوطء وهو غير محرمة

عن ذلك ما يؤدى اليه من
 تضيق على الناس بخلاف
 ما لو بدأه البادي بذلك
 بأن قال له أتركه عندك
 لبيعه تدرى بما ح ل
 عموم الحاجة اليه كأن لم
 يحتاج اليه الانادرا أو عمت
 وقصد البادي يبيعه تدرى بما
 فسأله الحاضر أن يفوضه
 اليه أو قصد يبيعه حالا فقال
 له أتركه عندى لأبيعه كذلك
 فلا يحرم لانه لم يضر بالناس
 ولا سبيل الى منع المالك
 منه لما فيه من الاضرار به
 والنهي في ذلك وفيما يأتى
 في بقية الفصل للتحريم
 فيأثم بارتكابه العالم به
 ويصح البيع لما مر قال في
 الروضة قال القفال والائم
 على البلدى دون البدوى

والبادي ساكن البادية
والحاضر ساكن الحاضرة
وهي المدن والقرى والريف
وهو أرض فيها زرع وخصب
وذلك خلاف البادية
والنسبة اليها بدوي والى
الحاضرة حضري والتعبير
بالحاضر والبادي جرى على
الغالب والمراد أى شخص
كان ولا يتقيد ذلك بكون
القادم غريبا ولا بكون
المتاع عند الحاضر وان
قيد بهما الاصل (وتلقى
ركبان) بان (اشترى)
شخص (منهم بغير طلبهم)
وهو من زياتى

(قوله بأنه لا غرض لها
الخ) لم يظهر الفرق بهذا
والاولى جمعها فى الفرق
المتقدم لصلاحية لهما لان
الوطء لا يتأذى الا من
اجتماعهما والحرام هنا هو
الدلالة الخ وهي غير متوقعة
على الاجابة فتأمل

(قوله ويجوز جره عطفا
على بيع الخ) الاول فى هذا
الوجه أن يقال انه عطف
على قوله حاضر أى وكبيع
تلقى أى متسبب عن التلقى
(قوله رجه الله بان اشترى
شخص منهم الخ) ومن
الركبان بان اشترى بعضهم
من بعض اه اطف
(قوله أى ولو صورة

بأنه لا غرض لها فى عدم تمكنه فراجعه قل قال حج ولا يقال هذا باجابه معين له على معصية لان شرطه
أى شرط كونه معيناً على المعصية أن لا توجد المعصية الا منهما كعب الشافعى الشطرنج مع من يحرمه
ومبايعته من لا تلزمه الجمعة مع من تلزمه بعد دأته وهذا المعصية تمت قبل أن يجيبه المالك سلطان (قوله
ولا خيار للشترى) أى ولا نظر اسكونه لو اشتراه عند القيدوم لا اشتراه بارخص ح ف ولو قدم البادى
يريد الشراء بمن ثم الحاجة اليه فتعرض له حاضر يريد أن يشتري له رخيصاً وهو المسمى بالسهمسار
فهل يحرم عليه كما فى البيع ترد فيه فى المطلب واختار البخارى التحريم وقال الاذرى ينبى الحزم
به قال وهو المعتمد قال سم فان التمس القادم من ذلك الشخص أن يشتري له لم يحرم كولو التمس القادم
للبيع من غيره أن يبيع له على التدرج اطف (قوله والبادى ساكن البادية) عبارة التحفة فى باب
اللفيط البادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت فقرية أو كبرت قبلد أو عظمت فدينة أو كانت
ذات زرع وخصب فريف شو برى ظاهره أن كلام من البلدواقرية لا يسمى ريفاً بل الريف الارض
الخالية من السكنى المشملة على زرع وخصب وهو خلاف ما اشتهر فى عرف الناس أن الريف ما عدا
المدن والبادية على كلام حج أرض فقراء لا عمارة فيها ولا زرع ولا ثمر (قوله وخصب) بكسر
الخاء المعجمة وهي كثرة لثمار ونحوها وقال فى المصباح الخصب وزان حل النماء والبركة وهو خلاف
الجذب وهو اسم من أخصب المكان بالالف فهو مخصب وفى لغة خصب بخصب من باب تعب فهو خصيب
وأخصب الله الموضع اذا أثبت فيه العشب والكلاء ع ش (قوله وذلك) أى المذكور من المدن
والقرى والريف ع ش على مر (قوله بدوى) أى غلى غير قياس والقياس بادى وحاضر لان فعلى
مطردي فعليه قال ابن مالك * فعلى فى فعيلة لزم * أى وفعيلة متفتحة هنا فيكون فعلى على
غير قياس (قوله جرى على غير الغالب) فلو قال حاضر حاضر أو بادى بادى أو باء حاضر أو بالعكس حرم
على القائل لا المقول له برماوى (قوله ولا يكون المتاع عند الحاضر) معنى هذه العبارة ولا يكون
الحاضر يطلب كون المتاع عنده (قوله وتلقى ركبان) أى للشراء منهم وهو معطوف على قوله مالا
يبطل أى ومن انتهى عنه تلقى الخ ويجوز جره عطفا على بيع فى قوله كبيع الخ أى وكبيع متسبب عن
تلقى ركبان أو انه أطلق على التلقى بيعاً لانه سبب له شيخنا ح ف والتلقى ليس قيداً فلو كان المشتري
منهم فالحكم كذلك حل ورفع السؤال فى الدرس عما يقع كثيراً أن بعض العرب بان يقدم الى مصر
ويريد شراء شئ من الغلة فيمنعهم حكام مصر من الدخول والشراء خوفاً من التضيق على الناس
وارتفاع الاسعار فهل يجوز الخروج لهم والبيع لهم وهل يجوز لهم أيضاً الشراء من المارين عليهم قبل
قدومهم الى مصر أم لا لانهم لا يعرفون سعر مصر والظاهر الجواز فيهما لا تنفاه العلة فيهم اذا الغالب
على من يقدم أنه يعرف سعر البلد وان لعرب اذا أرادوا الشراء يأخذون بأكثر من سعره فى
البلاد لا احتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع لم حرم لمخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقى لدى
الكلام فيه ع ش على مر (قوله بان اشترى شخص منهم) أى ولو بصورة استفهام منه فيعصى
بالشراء وفضيته أنهم لم يحبوه للبيع لم يحرم عليه وهو ظاهر ع ش ولو تأقاهم البيع عليهم كان كالشراء
منهم فى أصح الوجهين خلافاً لاذرى شرح مر وزى ومحرم ما ذكر اذا باعهم بأزيد من سعر
البلد والا فلا حرمة كما هو ظاهر اطف ومعلوم أن المواضع التى جرت عادة ملاقى الججاج بالثزل فيها
كالعقبة مثلاً تعد بلد القاديين فتعمر مجاوزتها وتلقى الججاج للبيع عليهم والشراء منهم قبل وصولهم

(متاعا قبل قدومهم)

البلد مثلا (ومعرفتهم بالسعر) المشعر ذلك بأنه اشترى بدون السعر المقتضى ذلك للغبن وان لم يقصد التناقص كأن خرج لنحو صيد فرأهم واشترى منهم وما عبرت به أولى مما عبر به (وخير وافورا ان عرفوا الغبن) تخبر الصحيحين لاننا والركبان للبيع وفي رواية للبخاري لانلقوا السلع حتى يهبط بها الى الاسواق فن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار وأما كونه على الفور فقياسا على خيار العيب والمعنى في ذلك احتمال غبنهم سواء أخبر المشتري كاذبا لم يخبر فان اشتراه منهم بطلبهم أو بغير طلبهم لكن بعد قدومهم أو قبله وبعد معرفتهم بالسعر أو قبلها واشتراه به أو بأكثر فلا تحريم لاتقاء التفرير ولا خيار لاتقاء المعنى السابق ولولم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعاد الى ما باعوا به فهل يستمر الخيار وجهان منشؤهما اعتبار الابتداء أو الانتهاء وكلام الشافعي يقتضى عدم استمراره

(قوله أى امكانها) فكان المناسب أن يقتصر على المعرفة

لما اعتيد النزول فيه ع ش على م ر (قوله متاعا) وان ندرت الحاجة اليه ع ش (قوله قبل قدومهم) صادق بما اذا لم ير يدوا دخول البلد بل اجتازوا بها في حرم الشراء منهم في حال مرورهم وهو أحد احتمالين اعتمده م ر (قوله ومعرفتهم) أى امكانها حل (قوله المشعر ذلك) أى التناقص المذكور مع الشراء المذكور أى ولا بد أن يشتري بدون سعر البلد وهل يشترط أن يعلم أنه دون سعر البلد أو يكفي في الاسم شراؤه بدون سعر البلد حيث علم أن تلقى الركبان حرام حل والمشعر بالجر صفة للتناقص أو بالنصب صفة للظرف (قوله بدون السعر) بان اشترى منهم بدون ثمن السوق حال شرائه على الوجه وان صدق في اخباره لم يسم بالسعر بأن أخبرهم بما هو الواقع فزاد بعد اخباره وقبل شرائه ولو اختلفت القيم في الاسواق وباعوا على طبق أحداهما فهل العبرة بما عليه أكثر الناس أو لافرق محل نظر ولو قيل الاعتبار بما عليه إلا أكثر لانهم لا يعدون مغلوبين الا اذا باعوا بدونه لم يمد شوبرى (قوله المقتضى ذلك) أى الدون (قوله وخير وافورا ان عرفوا الغبن) أى وان لم يدخلوا البلد وقيل يخبروا ان دخلوا البلد قال في الايعاب وهو أوجه مما قبله ومتى فسحوا قبل العلم به على الاول أو قبل دخول البلد على الثاني لم يفسخ: قد يشكك عليه بيع مال مورثه الا أن يجاب بان الشروط والاركان وجدت ثم تمامها بخلافه هنا فشرط الفسخ العلم على الاول ودخول البلد على الثاني والفسخ وقع قبل شرطه فلغا وأيضافا غبن ليس مقتضيا للفسخ وحده وانما المقتضى عدم الرضا به بعد الاطلاع عليه ولا يتصور عدم الرضا مع الجهل بالغبن ومن ثم اتجه أخذاء ما فرته انه لو فسح بعيب جاهلا بوجوده فبان موجودا لم ينفذ فسخته لفقده بعض شروطه في باطن الامر كظاهره ايعاب شوبرى ولو ادعى جهله بالخيار أو كونه على الفور وهو ممن يخفى عليه صدق وعذر كافي م ر (قوله لانلقوا الركبان) بفتح القاف أى تتلقوهم ونذا يقال في نظائره الآتية شوبرى (قوله للبيع) أى أو للشراء (قوله حتى يهبط) أى حتى تعليلية أى يهبط بها (قوله والمعنى في ذلك) أى الهى المفيد للتحريم والتخيير احتمال غبنهم أى الساتئ عن شرائه بدون السعر وهذا مع قوله السابق المشعر ذلك يقتضى حصول الانم وان اشترى منهم بسعر البلد أو أكثر منه مع انه ليس كذلك لانه وان لم يحصل لهم غبن الا أن احتمال الغبن والاشعار بأنه اشتراه بدون السعر حاصل فكان ينبغي اسقاط لفظ احتمال حل أى لان المدار في الخيار على الغبن بالفعل والمدار في ثبوت الحرمة على احتمال الغبن حل لكن قول الشارح بعد ولا خيار لاتقاء المعنى يدل على ان اسم الاشارة راجع للتخيير وقال البرماوى لفظه احتمال مقحمة وعبرة المحلى والمعنى في ذلك غبنهم قال قل عليه أى بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد فقول النهج احتمال غبنهم يراد به هذا ولفظة احتمال مقحمة (قوله لكن بعد قدومهم) أى ومعرفتهم ولو قبل دخولهم السوق وان احتمل غبنهم ووجهه تقصيرهم حينئذ وما اختاره جمع منهم ابن المنذر من الحرمة في هذه الحالة يمكن حمله على ما قبل تمكنهم من معرفة السعر شرح م ر لعدم تقصيرهم ويثبت لهم الخيار حينئذ على المعتمد ع ش (قوله وبعد معرفتهم بالسعر) أى ولو باخبراه ان صدقوه شرح م ر (قوله فلا تحريم) فديقال كان المناسب أن يقول فلا تحريم ولا خيار لاتقاء الغبن الذى قدمه والمراد اتقاء ذلك بالفعل وليس هو المعنى السابق الذى علل به اه حل (قوله لاتقاء المعنى السابق) وهو الغبن كاتقده عن م ر (قوله حتى رخص السعر) في المصباح رخص الشيء رخصا فهو رخيص من باب قرب وهو ضد الغلاء ويتعدى بالهمزة فيقال أرخص الله السعر وتعديته بالتضعيف غير معرفة والرخص مثل فعل اسم منه اه (قوله اعتبار الابتداء) فان اعتبرنا الابتداء قلنا بالخيار وان اعتبرنا الانتهاء قلنا بهدمه شيخنا (قوله يقتضى عدم استمراره) هذا هو المعتمد كافي شرح م ر حيث قال أوجهها عدمه كافي زوال عيب المبيع

والأوجه استمراره وهو ظاهر الخبر ومال إليه الاسنوي في شرح المنهاج والركبان جمع راكب والتعبير به جرى على الغالب والمراد القادم ولو واحدا أو ما شيا (وسوم على سوم) أي سوم غيره لخبر الصحيحين لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر بمعنى النهي والمعنى فيه الإيذاء وذكر الرجل والاخ ليس للتفديد بل الأول لأنه الغالب والثاني للرقعة والعطف عليه وسرعة امتثاله فغيرهما مثلها وانما يحرم ذلك (بعد تقريره) بالتراضي به صريحا بأن يقول لمن أخذ شيئا ليشتره بكذاره

(قوله رجه الله وسوم على سوم) والمأخوذ بالسوم مضمون ولو بغير تقصير فان كان يريد أخذه جميعه فظاهر أو بعضه متميز كقطعين أخذهما ليشترى منهما واحدا أو غير متميز كقطع يريد أخذه بعضه ضمن ما كان يريد أخذه وهو الأقل قيمة ان كان والا فأحدهما اه ع ش على مر اه قويني

وان قيل بالفرق بينهما ولعل الفرق بينهما أن ضرر المشتري يدفع بزوال عيب المبيع والضرر هنا باق بقوات المالية فله مندوحة هنا في استمرار ثبوت الخيار بأن يفسخ ويدخه الى عود سعره فتأمل اط ف (قوله والأوجه استمراره) ضعيف (قوله ظاهر الخبر) اذ ظاهره ثبوت الخيار له وان اشتراه بسعر البلد حل (قوله جمع راكب) وهو لغة خاص براكب الابل لكن المراد هنا الاغم ع ش (قوله وسوم على سوم) بالرفع عطف على قوله ما لا يبطل لان المراد به البيوع أي ومن النهي عنه سوم الخ فهو بيان لقوله السابق وما يدكر معها أي البيوع حل والظاهر أنه يجوز الجزع عطف على بيع أي وبيع ناشئ عن سوم الخ برماوي بناء على أن ما واقعة على نوع وهو يشمل البيع وغیره والرفع مبني على كونها واقعة على بيع والجزع هو الظاهر والمراد بالسوم ما يشمل الاسامة من صاحب السلعة والمراد بهما هنا طلب سببهما كالامر للبائع بالاسترداد والمشتري بالرد لا حقيقة لهما لان حقيقة السوم أن يأخذ السلعة ليتأمل فيها أتجبه فيشتريها أم لا فيردها والاسامة كون المالك يعطيه له يد ومها فقول الشارح بأن يقول نفير مجازي لانه سبب للاسامة على التصوير الاول وللوسوم على الثاني لانه يسومها قبل أن يشتريها وحمل الحرمة ان كان السوم الاول جائزا والا كسوم نحو غيب من عاصر الجزع فلا يحرم السوم على سومه بل قال العلامة المبكرى يستحب الثراء بعده قال بعض مشايخنا و يظهر أن يجري ذلك في البيع على البيع والشراء على الشراء ويؤيده جواز الخطبة على الخطبة اذا كانت الاولى محرمة ولو أخذ متاعا غير متميز الاجزاء ليأخذ بعضه ضمن ذلك لبعض فقط والباقي أمانته وذلك كقطع ف ش سامة ليأخذ منه عشرة أذرع فلو كان متميز الاجزاء كقطعين أراد يأخذ أحدهما فقتلوا ولو بغير تقصير فانه يضمن الكل لان كل واحد مأخوذ بالسوم اه برماوي مع زيادة لشيخنا وللجمهوري على التحريم لكن قال ع ش على مر مانصه لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين متقاربي القيمة وقد أراد شراء أحدهما ليه فقط ونلفا فهل يضمن أكثرهما قيمة أو أقلهما قيمة لجواز أنه كان يجبه الأقل قيمة والاصل براءة الذمة من الزيادة فيه نظرا لعل الثاني أقرب سم على حج وهو يفيد أنه لا فرق في عدم الضمان للكل بين كون ما يسومه متصل الاجزاء كشوب يريد شراء بعضه وكونه غير متصل كالثوبين الذين يريد أخذ واحد منهما لا يقال كل من الثوبين مأخوذ بالسوم لانه كما يحتمل أن يشتري هذا يحتمل أن يشتري الآخر لا نأقول هذا بعينه موجود في الثوب واحد لانه كما يحتمل أن يأخذ هذا النصف من الطرف الاعلى يجوز أن يأخذه من الاسفل (قوله وهو خبر بمعنى النهي) أي لانه لو كان خبرا محضاً للزم الخلف في خبر الصادق لما هو مشاهد من أن الشخص يسوم على سوم غيره (قوله والمعنى فيه الإيذاء) قال مر في شرحه أي وان كان المشتري أو البائع مغبوناً والصيغة الواجبة محصل بالتعريف من غير بيع (قوله فغيرهما مثلها) فالذمي والمعاهد والمستأمن مثل المسلم وخرج الحر في المرتد فلا يحرم ومثلها الزاني المحصن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام ويحتمل أن يقال بالحرمة لان لهما احتراماً في الجلسة ع ش على مر (قوله وانما يحرم ذلك) ولا بد من اتفاقهما عليه صريحاً مع المواعدة على ايقاع العقد به وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم افترا من غير مواعدة لم يحرم السوم حيثئذ كما نقله الامام عن اصحاب شورى وح ف (قوله صريحاً) ففي السكوت لا يحرم كما قاله الجلال اه (قوله بأن يقول) مثله ما لو أشار له بما يحمله على ذلك لوجود العلة وكذا يقال في جميع ما يأتي فالإشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ ولا يشكل ذلك بتصريحهم بأن إشارة الناطق لغوا لا فيما استثنى لان ذلك بالإشارة بالعقد بمعنى أنه لا يصح بيع ولا شراء ولا يقع به إطلاق ولا اعتق وما هنا ليس من ذلك وعبارة قل على الجلال ومثل القول أن يخرج له من جنس ما يريد شراءه وهو

حتى أبيعك خيرا منه بهذا
التمن أو بأقل منه أو مثله
بأقل أو يقول لما لك
استرده لا شتر به منك بأكثر
وخرج بالتقرر ما يطاق به
على من يز بدفيه فلا يحرم
ذلك (وبيع على بيع) أي
غيره في زمن خيار بيع بغير
أذنه له كأن يأمر المشتري
بالفسخ لبيعه مثل المبيع
بأقل من ثمنه أو خيرا منه
بمثل ثمنه أو أقل (وشراء
على شراء) أي شراء غيره
(زمن خيار) أي خيار
مجلس أو شرط أو عيب فهو
أعم من قوله قبل لزومه
(بغير إذن) له من ذلك الغير
كأن يأمر البائع بالفسخ
ليشتره بأكثر من ثمنه لغير
الصحيحين لا بيع بعضكم
على بيع بعض زاد الفسائي
حتى يبتاع أو يذرو في معناه
الشراء على الشراء والمعنى
في ذلك الايذاء فقول
زمن خيار إلى آخره قيد في
المستثنين وخرج بزمن
الخيار وهو من ياد في

اثانية

أرخص منه وقامت قرينة على إرادة الرد والتقييد بالأقل لا مفهوم له قال شيخنا ح ف والقول
المدكور حرام وإن لم يوجد رد ولا بيع للإيذاء وصرح في الزواج فيه وفيما بعده بأنه من الكبائر (قوله
حتى أبيعك الخ) فإن سكت عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا م فلاحرمة لأنه قد يكون
لغوا أو عيب أو علامة به جائز وإن لم يرد عليه الرد كافي ذكر المساوي في النكاح وقيد بعضهم بما إذا كان
من البائع تدليس والأفلا يجوز الأعلام إذا زال الضرر بالضرر قل (قوله أو مثله بأقل) ليس قيدا
بل ذكره ليكون أدعى للإجابة لأن المارة على حصول الإيذاء وهو حاصل ولو بمثل الثمن وكذا قوله
فيما سياتي أو بأكثر شيخنا قال حل وحينئذ معنى كونه سائما على سوء غيره أنه عرض بضاعته
للسوم الواقع لسلعة غيره ومثل القول المدكور عرض ساعته التي مثل المبيع أنقص أو أجود منها بثلث
المثل قال شيخنا والأوجه أن محل هذا إذا كانت السلعة تقوم مقام المبيع في الفرض المقصود لأجله
حل (قوله وخرج بالتقرر ما يطاق به على من يز بدفيه) أي والحال أنه يريد الشراء والاحرم
الزيادة لأنها من النجش الآتي بل يحرم على من لم يرد الشراء أخذ المتاع الذي يطاق به لمجرد التفرج
عليه لأن صاحبه إما أن عادة في نقله إن يريد لشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في
يد غيره كان طريقا في الضمان لأنه غاصب بوضع يده عليه فليتنبه له فإنه يقع كثيرا عيش على م
(قوله وبيع على بيع بالجر عطا) لي بيع في قوله كبيع حاضر حل ومثل البيع غيره من بقية العقود
كالاجارة والعارية ومن أنعم عليه بكتاب إيطام فيه حرم على غيره أن يسأل صاحبه فيه لما فيه من
الايذاء هو بماوى فقوله أن يسأل فيه أي أن يطلبه من صاحبه ليطام فيه هو أيضا (قوله كأن يأمر
المشتري بالفسخ أي وإن كان مغبونا والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع م وسمى
هذا بيعا لأنه قد يؤدي بعد الفسخ إليه عيش فهو من اطلاق اسم المسبب على السبب والامر ليس
بشرط بل الذي عليه الأكثر أنه أن يعرض عليه سلعة مثالا بأرخص أو أجود منها بمثل ثمن
الاولى بل قال الماوردي يحرم عليه طلب السلعة من المشتري بزيادة مع حضور البائع لأنه يؤدي إلى
الندم أو الفسخ والامر حرام وإن لم يفسخ (أي يذاعر بماوى مع زيادة (قوله وشراء على شراء) هو
بالجر أيضا عطفا على بيع الاول وما ذكره المصنف في تفسير البيع على البيع والشراء على الشراء ليس
بيعا وشراء حقيقين بل هو سبب لما في حرم لذلك زى (قوله أعم) لأنه لا يشمل خيار العيب (قوله
قبل لزومه) أما بعد لزومه فلا معنى له وإن تمكن من الاقالة بتخويف أو محاباة فيما يظهر خلافا للجوزي
شرح م شوبرى (قوله كن يأمر البائع بالفسخ) ويتصور ذلك في خيار العيب مع أن الرد به
فوري بما إذا وجد عذر كأن يكون في الليل ح ف وعش ويتصور فسخ البائع بالعيب بما إذا وجد
عيب بالتمن المعين (قوله حتى يبتاع) حتى تعليلية أي لاجل أن يبتاع الخ لكن لا يناسبه قوله أو يذر
قالوا أن تكون تعليلية بالنظر ليعتاق وغائية بالنظر ليعذر فهو من استعمال المشترك في معنيتين
واستشكل رجوع الضمير في يبتاع إلى البعض بأن البعض بائع لا مشتر فلا يحسن أن يقال حتى يشتري
البائع وأجيب بأن بيع مصدر مضاف لمفعوله وهو المشتري أي على بيع أحد البعض والضمير راجع
له حينئذ أو يقال إن مرجع الضمير معلوم من المقام كما قاله س ل وهذا على كون يبتاع بمعنى يشتري
فأذ قلنا معناه يتم البيع فلا اشكال وعبرة بماوى قوله حتى يبتاع لعل المراد حتى ينظر ما يؤل إليه
الامر بأن يبتاع أي يلزم البيع فيتركه أو يذراى يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدة منع البيع
الاول أو أن لفظة يبتاع مقحمة (قوله والمعنى في ذلك) أي في النهي عن الاثنين (قوله قيد في
المستثنين) هما قوله وبيع على بيع وشراء على شراء ولا فرق في حرمة ما ذكر بين أن يكون المبيع

بلغ قيمته أو نقص عنها ولا بين كونه لبيتم أو غيره نعم تعريف المغبون بغبنه لا محذور فيه لأنه من
النصيحة الواجبة يظهر أن محله في غبن نشأ عن غش لتقصير البائع فلم يبال باضرار به بالفسخ بخلاف
مالونشأ الغبن عن تقصير المغبون لعدم محله لأن الفسخ حيث شذ ضرر عليه أي البائع والضرر لا يزال
بالضرر اطف (قوله مالووقع ذلك) أي الأمر بالفسخ وقوله في غيره أي فلا يحرم لأنه لا يفيد شيئاً
(قوله مالو أذن البائع) محله أن كان البائع مال كافئ كان ولياً أو وصياً أو وكيلاً ونحوه فلا عبرة بأذنه أن
كان فيه ضرر على المالك ومحله أيضاً أن يأذن لأحد من ضجرو ونحوه والأقلا عبرة بأذنه شرح م ر (قوله
ونجش) بالرفع عطف على ما لا يبطل وهو لغة الأثارة بللثة ما فيه من إثارة الرغبة يقال نجش الطائر
أثاره من مكانه من باب ضرب قل و برماوي وجوه أظهر عطفاً على بيع حاضر (قوله بأن يز يد في)
لا يبعد أن ذكر الزيادة لأنه الغالب والأقلودفع فيها ثمناً ابتداءً لا لرغبة فيها فينبغي امتناعه نعم ينبغي أن
يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عارف يرغب في فتحه لأنه لمصلحة بيع السلعة لأن بيعها
في العادة يحتاج فيه إلى ذلك شوي ومذح السلعة يرغب فيها بالكذب كالنجش شرح م ر قال
ع ش وقضية أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر لأن المذح بمجرد عدم العمل بالمالك على
الامتناع من لبيع، إذ دفع فيها ولا بخلاف الزيادة لأن المالك إذا علم بها امتنع في العادة من البيع
بما دفع له أولاً (قوله لا لرغبة) أي أدلرغبة لكن قصد اضرار غيره ع ش (قوله ليغير غيره) يقال غره
يغره بالضم غروراً خدعه والتغري ير جل النفس على الغرر اه مختار وقوله ليغير غيره ليس قيداً لأنه
لوراد لتفيع البائع ولم يقصد تغري غيره كان الحكم كذلك شرح م ر (قوله ولا خيار للمشتري
لتفريطه) أي بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله وقيل له الخيار للتدليس كالتصريف ومحل الخلاف
عند مواطاة البائع للناجش والأفلا خيار جز ما ويجري الوجهان فمالو قال البائع أعطيت في هذه
السلعة كذا فبان خلافه وكذا لو أخبر عارف بأن هذا عقيق أو فيروز ج بمواطاة البائع فاستراه فبان
خلافه ويفارق التصريف بأنها تغري في ذات لبيع وهذا خارج عنه اه م ر في شرحه وقوله فبان
خلافه وصورة المسئلة أن قول بعثك هذا مقتصر عليه أما لو قال بعثك هذا العقيق أو لفيروز ج فبان
خلافه لم يصح العقد لأنه حيث سمي جنساً فبان خلافه فسد بخلاف ما لو سمي نوعاً وتبين من غيره فان
البيع صحيح ويثبت الخيار وسئل م ر عما لو بيع رد على أن حواشيه حروف فبان غيره هل يبطل البيع
أولاً فيه نظر فأجاب بصحة البيع وقال لأن الذي بان هنام من غير الجنس بعض المبيع ع ش عليه أي
ويثبت الخيار للمشتري (قوله ويبيع نحو رطب) ومع كونه حراماً فهو صحيح ولا يقال هو في هذه الصورة
وما أشبهها عاجز عن التسليم شرعاً فلم يصح البيع لأن ما منع ذلك بأن العجز عنه ليس لوصف لازم في المبيع
بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه وبه فارق البطلان الآتي في التفريق لأنه لوصف في ذات
المبيع موجود حالة العقد شرح م ر وما عاخر المصنف هذا هنا ولم يقدمه عند البيوع لأنه لم يرد فيه نهى
بخصوصه فقد قال السبكي لم أقف على نهى فيه بخصوصه ومن النحو بيع الأمر لمن عرف بالفجور
والجارية لمن يتخذها للغناء المحرم والخشب لمن يتخذنه آلة لهور واطعام مسلم مكلف كافر أم كافئ في شهر
رمضان وكذا يبيع طعاماً علم أو ظن أنه يأكله نهراً كما فتنى به والد شيخنا ومن النحو التزول عن
وظيفة لغير أهلها حيث علم أنه يقرر فيها ومن ذلك الفراغ عن نظارة لمن علم أنه يستبدل بعض أمان
الوقف من غير استيفاء شروط الإبدال اه حل وقرره ح ف (قوله لتخذه مسكراً) أي ولو كافراً
لحرمة ذلك عليه وإن كنا لا تعرض له بشرطه وهو عدم اظهاره وهل يحرم بيع الزبيب لحنفي بتخذه
مسكراً كما هو قضية العلة ولا لأنه يعتقد محل التبيذ بشرطه وهو عدم الاسكار فيه نظر ويتجه الأول

مالووقع ذلك في غيره
ويزيد في غير اذن مالو
أذن البائع في البيع على
بيعه والمشتري في الشراء
على شرائه فلا تحرم
(ونجش) لنهى عنه رواه
الشيخان (بأن يز يد في
نمن) للسلعة المعروضة
للبيع لا لرغبة في شرائها بل
(ليغير) غيره فيشترها ولو
ممكن التغري بالزيادة
ليسأوى الثمن القيمة والمعنى
في تحريمه الإيذاء (ولا خيار)
للمشتري لتفريطه (وبيع
نحو رطب) كمنب (لمخذه
مسكراً) بأن يعلم منه ذلك
أو يظنه فان شك فيه أو
توهمه منه فالبيع له مكروه
وانما حرم أو كره لأنه سبب
للعصية محقة أو مظنونة أو
للعصية مشكوك فيها أو
متوهمة وتعبيري بما ذكر

نظر الاعتقاد البائع سم على حج ع ش (قوله أعم وأولى) وجه الأولوية أنه ليس فيه إطلاق الحظر على عصير الرطب بخلاف عبارة الأصل فإنه أطلقه عليه وهو أن يطلق لغة على عصير العنب وأيضاً الحظر لا يعصروا أن أجيب عنه بأن المعنى لعاصر العنب الذي يؤل إلى كونه خراً ثم في غير اللغة يطلق على كل عصير وأما عصير الرطب والزبيب فيقال له في اللغة نبيذ والعموم في قوله نحو رطب لأنه يشمل الزبيب والتمر شيئاً (تنبيه) اعلم أن البيع تعتبره الأحكام الخاصة فيجب في نحو اضطرار ومال مفلس محجور عليه ويذهب في نحو من الغلاء وفي المحاباة للعالم به أو بكره في نحو بيع مصحف ودرمكة وفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره ومن أكثر ما حرام خلافاً للزبي في خروج من حرام بحيلة كنهو رباو يحرم في بيع نحو العنب مما صرح ويجوز فيما عدا ذلك وما يجب بيع ما زاد على قوته سنة إذا احتاج الناس إليه ويجبره الحاكم عليه ولا بكره أمسا كمرع عدم الحاجة وما يحرم التسعير على الحاكم ولو في غير المطعومات لم يبرأ لتسعره وإفان الله هو السعر ولا يحرم البيع بخلافه لكن للحاكم أن يعزر من خالف إذا بلغه لشق العصا أي اختلال النظام فهو من التعزير على الجائر وقيل يحرم وما يحرم الاحتكار وهو أن يشتري قوتاً لا غيره في زمن الغلاء يقصد أن يبيعه باغلي بخرج بأشراء بالوأمسك غلة ضيعته ليبيعه في زمن الغلاء وبالفصد ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقاً ثم طرأ له أمسا كذلك وبزمن الغلاء من الرخص ومكان الغلاء كأن اشتراه من مصر لينقله إلى مكة ليبيعه باغلي أو من أحد طرفي البلاد إلى طرفها الآخر لذلك فلا حرمه في شيء من ذلك على المعتمد عند شيخنا م خلافاً لابن حجر في بعض ذلك قل على الجلال

(فصل في تفريق الصفقة) أي العقد بمعنى المعقود عليه والألفا العقد لا يفرق لأنه شيء واحد وسمى بذلك لأن العرب كانوا يتصافقون عند العقد فالعلاقة المجاورة والمراد بالتفريق أثره وقوله في تفريق الصفقة أي في بيان ما يقتضي تفريقها وبيان ما يقتضي تعددها ومعنى التفريق اختلافها بحسب النسبة لشيء وفساداً بالنسبة لآخر ابتداء ودواما والتفريق في اختلاف الأحكام معناه أن يعطى كل عقد من المختلفين حكماً يخصه ولا يوجد في الآخر شيئاً (قوله وتفرقها ثلاثة أقسام) وكذا تعددها لأنه إما بتفصيل الثمن مع الثمن أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري برماوى (قوله لأنه إما في الابتداء) وضابطه أن يجمع بين عينين يصح البيع في أحدهما دون الأخرى وقوله وفي الدوام وضابطه أن يجمع بين عينين تفرد كل منهما بالعقد وتنفك أحدهما قبل القبض وقوله وفي اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عقدين لازمين أو جائزين واختلاف العقدين من جهة اشتغال كل منهما على ما لا يشمل عليه الآخر من الأحكام وإن كان كل صحيحاً برماوى وقل وقال شيخنا لعله غلب التفريق في اختلاف الأحكام على التفريق في اتفاقها فلا ينافي ما سيأتي في قوله ولو لوجع عقد الخ لأنه يشمل متفق الحكم وإن اختلف على اختلاف الأحكام هنا فقط لأنه محل خلاف فذلك غلبه (قوله ولو باع) المراد بالبيع هنا الإيجاب فقط ويكون حينئذ من ظرفية الجزء في الكل لأن الصفقة العقد المركب من الإيجاب والقول ولا يصح أن يراد بالبيع العقد لأنه يلزم حينئذ ظرفية الشيء في نفسه وعبارة ع ش لو باع أي ملك اه واء اخس البيع لكونه موضع البحث والأفلاجارة الزوج وغيرهما كالهن كذلك فإذا رهن ما يصح وما لا يصح صح في يصح وبطل في غيره وذا زوج منه وبنت غيره من غير وكالة صح في بنته (قوله واحدة) أتى به بمصطفة مع أن التاء الواحدة لدفع توهم إرادة الجنس كتمرة خير من جراحة (قوله حلاً حوماً) أي مقصوداً معلوماً كإتاني وهما العتق في الحلال والحرام ومن ثم قرئ وحرم على قرية والمراد بالحل الذي يحل العقد عليه وبالحرم الذي يحرم العقد عليه لأن الأحكام

أعم وأولى من قوله وبيع
الرطب والعنب لعاصر الحمر
(درس)

(فصل في تفريق الصفقة
وتعددتها •

وتفرقها ثلاثة أقسام لأنه
إما في الابتداء أو في الدوام
أو في اختلاف الأحكام
وقد بينتها بهذا الترتيب
فقلت لو (باع) في صفقة
واحدة (حلاً حوماً) تكل
وخراً وعبد وحر أو عبده
وعبد غيره أو مشترك

بغير اذن الغير والشريك
لكل منهما حكمه وقيل
يبطل فيهما قال الربيع واليه
رجع الشافعي آخره ولو اذن
له شريكه في البيع صح بيع
الجميع بخلاف ما لو اذن
مالك العبد فانه لا يصح
بيع العبد للجهل بما
يخص كلاهما عند العقد
(بحصته من المسمى باعتبار
قيمتها) سواء أعلم
الحال أم جهل وأجاز البيع

(قوله وكذا في مسألة الخ)
قديقه ل اشارته للرفيق
بوصف الحرية اقرار بها
ويمكن الجواب بما اذا كان
وكيلا مثلا لان اقراره لاغ
اه شيخنا

(قوله رجه الله بخلاف ما لو
أذن مالك العبد الخ) ومثل
اذنه لبيعه معه صفقة أو
بيع وكليهما كذا لو باع
عبدية لثنين لكل واحد
واحدة فانه يفسد في جميع
البيع شرح الروض

(قوله رجه الله فانه لا يصح
بيع العبدية) وعمله كاهو
ظاهر أن يكون لكل عبد
والاصح على حسب الحصة
اه شرح الروض

(قوله مدفوع بتخيير
المشتري) فيه أنه لا تخيير
مع العلم فالاولى مدفوع
بالتخالف والفسخ اه سم
(قوله وقد يشكل فيه بأن

انما تتعلق بأفعال المكلفين وذات الشيء لا توصف لا بحل ولا بحرمة شيخنا (قوله بغير اذن الغير
والشريك) مفهوم القيد مختلف ففي المشترك يصح في الجميع وفي عبد الغير يبطل في الجميع كما ذكره بعد
شيخنا (قوله صح البيع في الحل) سواء قال بعثك هذين أم هذين الخليين أم القنين أم الخل والخمر أم
الخن والخمر روي مما يقتضيه التعميم بعثك هذين الخمرين أو الخمرين أو أشار إلى الخل وعبر عنه
بالخمر أو إلى الخمر وعبر عنه بالخل وكذا في مسألة الحر والعبد فهل يصح في هذه الصورة أم لا وظاهر قول
زى في حاشيته أو وصفه بغير صفته وسواء قدم الحلال على الحرام أو أخره عنه الصحة لكن يرد عليه ما مر
عن سم في الشرط الخامس من أنه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه كأن سمي القطن حريرا أو بالعكس لم
يصح إلا أن يجاب بأنه لما كان ماهنا كالجنس الواحد وانما اختلفا بصفة الحرية والخلية والحرية وارقية
مع اتحاد الاصل وهو الانسان والعصير نزلا منزلة اختلاف النوعين فلم يضر ذلك أو يقال انه لما سمي الخل
والعبد بما لا يرد البيع على مسماه أصلا جعل لغوا بخلاف القطن مثلا اذا سماه بغير اسمه كالخمر يخرج الى
ما يصلح ان يكون ورد البيع ولم يوجد ذلك المسمى فيه في الخارج فأبطل العقد لعدم وجود ما يتعلق
به مع امكانه ع ش اطف (قوله من الخل وعبدته الخ) ومحل الصحة فيما لو قال بعثك الخل والخمر أو الخن
والحر أما عكسه كما قال بعثك الخمر والخل أو الحر والعبد فباطل في الكل قاله الزركشي لان العطف على
الممتنع ممتنع كما لو قال نساء العالمين طواني وأنت يا زوجتي لم تطابق لعطفها على ما لم تطلق ورد الشهاب م
هذا القياس بأن قياس ماهنا أن يقول طلقت نساء لعالمين وزوجتي وفي هذا تطلق زوجته لان العامل
في الاول هو العامل في الثاني وحيث يصح بيع الخل وقياس ما لو قال نساء العالمين طواني وأنت يا زوجتي
ان يقال هنا هذا الخمر مبيع منك وهذا الخل وفي هذه لا يصح البيع في الخل لانه من عطف الجمل ولم يتم
الجملة الثانية ولا عبدة بنية تمامها وهو طالق في الاولى ومبيع في الثانية حل وع ش ملخصا (قوله
وقيل يبطل فيهما) انما قال ذلك لقوة الخلاف والافليس هذا طريقته برماوى (قوله قال الربيع واليه
الخ) عبارة شرح م ر وقال الربيع واليه رجع الشافعي آخره ورد باحتمال كونه آخرهما في الذ كر لافي
الفتوى وانما يكون المتأخر مذهب الشافعي اذا أفتى به أما اذا ذكره في مقام الاستنباط والترجيح ولم
يصرح بالرجوع عن الاول فلا والربيع اذا أطلق انصرف للمرادى لا لا يجيزى (قوله فانه لا يصح
بيع العبدية) أى ان لم يفصل الثمن كما هو موضوع المسئلة من كون الصفقة واحدة ويؤخذ من
العلة أيضا ما لو فصله فانه يصح فيهما كما لو قال بعثك عبدى بدينار وعبد زيد بثوب ويكون من
قبيل قوله الآتى ويتعدد بتفصيل ثمن الى آخره شرح م ر بتصرف (قوله للجهل) هذا المعنى
بمعينه موجود فيما اذا لم يأذن مع انه صح في أحدهما الا أن يفرق بشدة الجهل اذا أذن لانه
حيث في ثنتين وذلك في ثمن سم والاولى أن يفرق بالتنازع لالى غاية فيما اذا أذن بخلافه اذا لم
يأذن فالتنازع بين البائع والمشتري مدفوع بتخيير المشتري والتنازع فيما اذا أذن بين المالكين
كأن يقول أحدهما عبدى يساوى كذا وينكر الآخر م ر بالمعنى وقال قل للجهل أى مع التنازع
في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لالى غاية وقد يشكل فيه بان الرجوع في القيم
لاهل الخبرة (قوله بحصته من المسمى) أى ان كان الحرام مقصودا أما لو كان غير مقصود كدم
فيصح في الحل بجميع الثمن المسمى والمشتري الخيار على المتمد للضرر م ر ع ش (قوله باعتبار قيمتها)
أى في غير المشترك والمثلين المتفق القيمة لانه لا حاجة الى النظر للقيمة في هذين النوعين اذ

الثن

الرجوع في القيم لاهل الخبرة) قال شيخنا قد لا يوجدوا أو يمتنعوا

(قوله رجه الله سواء أعلم الخ) أرجع ع ش الضمير للعاقبة باعاً ومشترياً ويدفعه قوله وأجاز فانه قرينة على مرجع الضمير وهو المشتري

الثمن موزع على أجزاء المشترك والمثلين ابتداء من (قوله لان الثمن في مقابلتهما) عبارة شرح مر لا يباعهما الثمن في مقابلتهما جميعا فلم يجب في أحدهما الا بقسطه (قوله ويقدر الخرج خلا) ومحل التوزيع باعتبار القيمة حيث اختلفت قيمتهما بعد فرضهما خلائين فاذا لم يختلف وزع على الأجزاء لانهما مثليان وعبارة مر وظاهر كلامهم اعتبار المثل في هذا التفصيل متقوما حتى يعرف نسبة ما يخصه من الثمن وهو غير بعيد لكن الأرجح كما جزم به ابن المقرئ توزيع الثمن في المثل أي المتفق القيمة وفي العين المشتركة على الأجزاء وفي المتقومات على الرؤس باعتبار القيمة أي ومثل المتقومات المثليات المختلفة القيمة باختلاف صفاتها قال الشويري وانظر هذا المراد من أعلى الخلل أو أدناه وأغالب من جنسه والأقرب الأخير للعرف ع ش وقال في حاشيته على مر أي ولو كان المتعاقدان كافرين فلا تعتبر قيمته عندهما وينبغي أن لا يكتفى في التقويم الأبرجلين لأبرجل واحد وأمرأتين ولا يبارع نسوة لان التقويم كالولاية وهي لا يكتفى فيها بالنساء اه وانما كان الاصح تقدير الخرج بالخل دون العصير لانه لا يمكن عوده عصيرا ويمكن عوده خلاف كان التقدير به أولى وانما كان الاصح في الوصية بالكلاب النظر الى عدد الرؤس دون القيمة لانه لا حاجة فيها الى التقويم لصحتها بالاشياء النجسة اه وتقدير الميته مذكاة والخنزير عنرا بقدره كبر او صغرا بقرة وانما لم يرجع هنا للتقويم عند من يرى له قيمة لان الكافر لا يقبل خبر ما ي ومن شأن البيع ان يكون بين المسلمين يجهلون قيمة الخرج عند أهلها سلطان قال في شرح الارشاد ولا ينافي هذا ما في نكاح المشرک من تقويمه عند من يرى له قيمة لظهور الفرق فانهما من حالة العقد كالتأثير بان له قيمة فعوملا باعتقادهما بخلافه هنا فان قلت قضيته أن العاقدین هنا لو كانا مسلمين قوم عند من يرى له قيمة قلت يمكن أن يلتزم ذلك ويمكن أن يجاب بان البيع محتاط له لكونه يفسد بفساد العوض أكثر مما محتاط للصدق اذ لا يفسد بفساده وعبارة البرماوى وقل قوله ويقدر الخرج خلا أي لانه يؤل اليه عادة كذا قدره هنا وقسروه في الصدق عصيرا ولم يقدروه شيئا في نكاح المشرک وظاهر كلام الرافعي اعتبار كل محل بما فيه فلينظر حكمة المخالفة وقد يقال في الحكمة انه لما وقع العقد مع الخرج فاسدا اعتبر له وقت محقة وهو كونه خلا أو عصيرا واعتبر الخلل في البيع لان لزومه مستقبل عن العقد فربما فسخ بعده فتسقط المالبة فاعتبر بما يؤل اليه حال الخرج بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيرا أو مانكا للمشرک فالعقد وقع صحيحا بالخروج عندهم ولما امتنعت المطالبة به بعد الاسلام رجع الى قيمته وقته لان اعتبار غير وقته يؤدي الى اعتبار الشيء في غير وقت صحته وبما يقع الخفاف لان قيمته عند من يراها أقل غالبا من قيمة الخلل والعصير فتأمل ذلك فانه من عشرات الافهام المستخرج من دقائق تفانيس الالهام اه (قوله وقيمة المملوك) هلا قال وقيمة الخلل مراعاة لما عبر به في المتن حرراطف (قوله خصته من المسمى) أي لان الخسرين ثلث الثمن كما أن المائة ثلث القيمة (قوله وخرج ببيع الخ) الباء بمعنى عن لانه خرج عنه لا به اعدم دخوله وفيه أن هذا واضح لو كان تفريق الصفقة مخصوصا بالبيع وليس كذلك لانه يأتي في الهبة والنكاح بأن زوج تمتع وبنت غيره بغير اذنه فيصح في بنته فقط والشهادة بأن شهرا لابنه وغيره بشئ فتصح للغير فلو عبر بالاستثناء في ذلك لكان أولى حل وقال ع ش انما ذكر هذه الصور مع انه لم يتكلم على شئ من غير صور البيع لان هذه وان لم تكن بيعا لكنها وسيلة للبيع فبطلانها على انه اذا وقع بيع مرتب على شئ منها كان باطلا وأيضا في ذكرها رمز الى ان غيرها هذه المذكورات يلحق بها في انه اذا ورد على ما يقبل التصرف الذي أتى به وما لا يقبل صح فيما يقبل وبطل في غيره (قوله أبرهنه بدين) أي عليه فزاد عليه كأن استعاره أبرهنه على عشرة فبرهنه على عشرين مثلا (قوله ومالواجر الراهن المرهون)

لان الثمن في مقابلتهما
ويقدر الخرج خلا والخر
رفيقا فان كانت قيمتهما
ثلثمائة والمسمى مائة
وخسين وقيمة المملوك
مائة خصته من المسمى
خسون وخرج مالواستعار
شيأ أبرهنه بدين فزاد عليه
ومالواجر الراهن المرهون
مدة زبد على محل الدين

(قوله فربما فسخ بعده)
لاموقع لها في الفرق بل
محط الفرق هو قوله فاعتبر
الخ أي فلما كان اللزوم
مستقبلا اعتبر بحال
مستقبل وهو الخلل تأمل ولم
يظهر معنى سقوط المطالبة
فتأمل

(قوله بأن زوج بنته وبنت
غيره الخ) الاولى كأن لان
مثله ما اذا زوج مسلمة
ومجوسية اما الزوج أختين
أو خسا ليس فيهن أختان
أو نحوهما فانه يبطل في
الجميع لتحريم الجمع
وامتناع الترجيح بلا مرجح
فيستثنى ذلك أيضا أما لو
كان في الخمس أختان
ونحوهما فانه يبطل فيهما
فقط عملا بتفريق الصفقة
اه شرح الروض للشارح

أى غير المرتين شورى ومفهومة أنه لو أجزه لمرتين الصحة في الجبيع ولعل وجه الصحة أنه لما كانت
 الاجارة معه كأنه رضى بنقص الوثيقة على نفسه لأنه اذا بيع عند حلول الدين يباع مسلوب المنفعة
 ولا احتمال صبره بالدين الى انقضاء مدة الاجارة لان الحق له كاتبه اطف (قوله فيبطل في الجبيع) لانه
 لما زاد على المأذون فيه خرج عن ولاية العقد وانما بطل في الزائد فقط في الزيادة على عقد الهدنة على
 أربعة أشهر أو عشر سنين تغليب الحقن الدماء س ل (قوله ويستثنى) غير بينه وبين ما قبله حيث عبر
 فيه بخرج لشمول قول المصنف باع لظنه فلم يصح جعلها خارجة بلفظ البيع (قوله أو زاد في خيار الشرط)
 انظر وجه استثناء هذه من كلام المصنف فان المقسم باع حلا وحرا مشورى فالصواب جعله مما خرج
 باع (قوله على القدر الجائز) وهو في الخيار ثلاثة أيام وفي العرايا دون خمسة أوسق ع ش على م ر
 (قوله اذا كان الحرام معلوما) أى حالا أو ما لا بأن يمكن علمه بعد العتد بخلاف الحل فلا بد أن يكون
 معلوما عند العقد شورى والحاصل كما أشار اليه سم أن الحرام ان كان مجهولا جهلا مطلقا بأن لم يمكن
 معرفته لاحال العقد ولا بعده لم يصح العقد فيهما كأن قال له بعثك عبدى هذا وعبد آخر ثلاثا وان كان
 مجهولا حال العقد لكن كانت تمكن معرفته بعده كأن قال له بعثك عبدى هذا وعبد زيد الذى فى الدار
 مثلا صح العقد في الحل بحصته من المسمى وبطل في غيره كما تقدم ولا يضر الجهل به حال العقد لا مكان
 المعرفة بع ش (قوله وخير فور الخ) أى لكونه خيار نقص وقوله لتبعض الصفة عليه أى مع
 كونه معذورا بجهله فهو كعيب ظهر ومحل الخيار ان كان الحرام مقصودا فان كان غير مقصود كدم فالظاهر
 أنه لا خيار له لانه غير مقابل بشئ من الثمن كما قاله الشارح في شرح البهجة والوجه ثبوت الخيار للمشتري
 حيث كان جاهلا برماوى وصرح به م ر للحقوق الضرر له وأقره ع ش على م ر (قوله جهل الحال)
 ويصدق المشتري في دعواه ذلك لانه لا يعلم الامنه ولان الاصل عدم الاقدام على ما علم فيه الفساد ع ش
 على م ر (قوله وان لم تجب) الواو للحال أى والحال أنه لم تجب له الا الحصة ع ش وقال شيخنا هذه الغاية
 صحيحة وليست الواو للحال خلافا لبعضهم لانه قد تجب له الحصة فقط بأن كان الحرام مقصودا وقد لا تجب
 له الحصة فقط بل يجب له جميع الثمن بان كان الحرام غير مقصود (قوله لتعديه) وعذره بالجهل نادرو وهو
 مقصر فمالوظن انهم مالمسكه وهذا غاية أى اذا كان عالما فلو قال لتقصيره لكان أولى حل وقال ق ل قوله
 لتعديه أى ولو حكما لتفريط الجاهل ولو عبر بالتفريط كما عبر به لشمائهما (قوله حيث باع مالا يملكه)
 ولا يقال ان التبعض حل للبائع لان التفريق في الثمن غير منظور اليه أصالة فاعتقر تفريقه دواما لانه
 يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء بخلاف الثمن فانه المقصود بالعقد فآثر تفريقه دواما وحج مثله في
 شرح م ر قال ع ش عليه وقوله غير منظور اليه أصالة يتأمل معنى الاصاله في الثمن سيما اذا كان الثمن
 والمثمن تقدين أو عرضين فان الثمن ما دخلت عليه الباء منهما والمثمن مقابله فى معنى كونه غير منظور
 اليه فيما لو قال بعثك هذا الدينار وهذا الدينار أو هذا الثوب بهذا الثوب اللهم الا أن يقال مراده بالأصاله
 ما هو الغالب من كونه الثمن فقد أو المثمن عرضا اذ المقصود غالبا بحصيل العروض بالثمن للاكتفاء
 بذواتها كبس الثوب وأكل الطعام والنقد لا يقصد لانه بل انقضاء الخواجج به (قوله أو باع نحو عبديه)
 وضابط هذا القسم أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الافراد بالعقد أى اراد العقد عليه وحده
 ومن ذلك ما لو كان المبيع عصيرا فتعذر بعضه أو كان دارا فتناقص سقفها قبل قبضه فينفسخ العقد فيه
 ونستمر صحتة في الباقي بقسطه من المسمى اذا وزع على قيمته وقيمة التالف وخرج بقولنا يقبل الافراد
 بالعقد سقوط يد المبيع وعمى عينيه واضطراب سقف الدار ونحوها مما لا يفرد بالعقد فلا يسقط فيه بعض
 الثمن بل له الخيار ليرضى المبيع بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن شرح م ر (قوله ولو جمع عقد هذا

فيبطل في الجبيع ويستثنى
 من الصحة ما لو فاضل في
 الربوى أو زاد في خيار
 الشرط أو في العرايا على
 القدر الجائز فيبطل في
 الجبيع وظاهر أن محل
 الصحة اذا كان الحرام
 معلوما ليتأتى التقييط
 (وخير) فور (مسترجل)
 الحال بين النسخ والاجازة
 لتبعض الصفة عليه فان
 علم الحال فلا خيار له كمالو
 اشترى معيبا يعلم عيبه أما
 البائع فلا خيار له وان لم تجب
 له الا الحصة لتعديه حيث
 باع مالا يملكه وطمع في ثمنه
 (أو) باع (نحو عبديه
 فتف أحد هما قبل قبضه)
 انفسخ البيع فيه كاهو
 معلوم و (لم) ينفسخ في
 الآخر وان لم يقبضه (بل
 يتخير مشتري) بين الفسخ
 والاجازة (فان أجاز
 قبل الحصة) من المسمى
 باعتبار قيمتهما لان الثمن
 قد توزع عليهما في الابتداء
 ونحو من زيادتي (ولو جمع
 عقد) عقدين (لازمين
 أو جائزين)

شروع في تقرير الصفقة في اختلاف الاحكام ومعنى تقرير الصفقة في الاحكام أن لكل من العقدين حكما يخصه لا أنه يصح أحدهما ويبطل الآخر وهذا ظاهر في مختلفي الحكم وانظر ما معنى تقريرهما في متفق الحكم (قوله وان اختلف حكمهما) تعميم في كل من القسمين فيحتاج كل منهما الى مثالين فقوله كاجارة أي سواء كانت واردة على العين أو الذمة بالنسبة لقوله وبيع وأما بالنسبة لقوله أو وسلم فالمراد بها الواردة على العين شرح مروي لاجل أن تخاف السلم فإنه يقتضي القبض في المجلس بخلافها وبمثل للمتفقين من اللازمين بالسلم والاجارة الواردة على الذمة المقدرة بمحل العمل فهي لا تقتضي التأقبت كالسلم وتقتضي قبض الاجرة وفي المجلس كالسلم وقوله أو شركة وقراض مثال للمتفقين من الجائز كما قال وقد مثل له الخ وانظر ما مثال المختلفين من الجائزين (قوله كاجارة وبيع) كأن قال بعتك عبدي وأجرتك داري شهرا بكذا وقوله أو اجارة وسلم كبتك كذا في ذمتي سلم أو أجرتك داري شهرا بكذا قال الاطفيحي وأتى المصنف بمثالين لللازمين لعله اشارة الى أنه لا فرق في المبيع بين كونه معيناً وفي الذمة (قوله أو شركة وقراض) بل لما اذالم يختلف حكمهما كأن خلط ألفين له بألف غيره وشاركه على أحدهما وقارضه على الآخر وفيه أن هذا يتوقف على أن سائر ما يعتبر في القراض يعتبر في الشركة وليس كذلك حره وسكت عن مثل متفق الحكم من اللازمين ومختلفي الحكم من الجائزين وقد يقال مراده على فرض أن يوجد اتفاق واختلاف الاحكام في شيء من ذينك اللازمين والجائزين حل (قوله ووزع المسمى على قيمتهما) هذه العبارة في غاية الاشكال بالنسبة للقراض والشركة لأنه ليس فيهما مسمى وانما فيهما مرجح فكان الاولى أن يقول ووزع المسمى في غير الشركة والقراض باعتبار القيمة أما فيهما فيوزع الرجح عليهما باعتبار المقدار قاله الشرنبلالي وبحاجب بأن التوزيع مخصوص بغير الشركة والقراض كما يدل عليه قول الشارح أي قيمة المؤجر (قوله أيضا ووزع المسمى على قيمتهما الخ) أي ان احتيج الى التوزيع بأن حصل فسخ أو انقضاء بالاجارة أو البيع أو السلم بأن تلفت العين المؤجرة أو تعيبت واستمر ما معها صحيحاً وتلف المبيع قبل قبضه أو انقطع المسلم فيه عند حلول الاجل وبقيت الاجارة على الصحة فيحتاج الى التوزيع حينئذ فاذا كانت قيمة المبيع عشرة وأجرة العين المؤجرة تلك المدة خمسة فاذا باع العبد مثلاً وأجر الدار سنة باثني عشر دينار فيخص العبد منها ثمانية ويخص الدار أربعة فيكون أثلاثاً كالقيمة (قوله من حيث الاجرة) أي لا من حيث قيمة العين وغرضه من هذا أن الاجرة تسمى قيمة اذ هي قيمة المنفعة ع ش والاولى أن يقول من حيث المنفعة لان الاجرة هي القيمة فيصير المعنى أي قيمة المؤجرة من حيث القيمة (قوله ولا يؤثر ما قد يعرض لاختلاف حكمهما) أي اللازمين والجائزين أي ولا يؤثر ما قد يعرض للجائزين واللازمين من اختلاف الاحكام الناشئ ذلك من أسباب الفسخ والانقضاء أي على فرض أن يوجد ذلك فقد يوجد اختلاف الاحكام في البيع لعين والاجارة لعين وقد لا يوجد ذلك فيهما كالبيع في الذمة والاجارة على عمل حل قال شيخنا ومراده بذلك أعني قوله ولا يؤثر رد علة المقابل الضعيف بعبارة شرح مروي ومقابل الاظهر البطلان لأنه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج الى التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور وأجاب الاول بما مر من قولنا ولا يؤثر ما قد يعرض الخ تأمل (قوله ما قد يعرض لاختلاف حكمهما) ما واقعة على الفسخ والانقضاء المعلومين من المقام رشدي فعلى هذا قوله من أسباب الفسخ والانقضاء من وضع الظاهر موضع المضمر اذ كان يقول من أسبابه أي أسباب ما يعرض لكن أظهر للايضاح لان الاضمار فيه خفاء وقال شيخنا العزيز في قوله ما قد يعرض أي تنازع وتوزيع قد

وان اختلف حكمهما
(كاجارة وبيع أو) اجارة
(وسلم أو شركة وقراض
صحا ووزع المسمى على
قيمتهم) أي قيمة المؤجر
من حيث الاجرة وقيمة
المبيع أو المسلم فيه ولا يؤثر
ما قد يعرض لاختلاف
حكمهما باختلاف أسباب
الفسخ والانقضاء المحوجين
الى التوزيع المستلزم

(قوله وفي ان هذا يتوقف
على الخ) يؤخذ من قول
الشارح باختلاف أسباب
الخ ان مدار الاختلاف
والاتفاق على أسباب
الفسخ والانقضاء وزاد
بعضهم عليهما شروط
الانقضاء وصرح بذلك سم
عن الامام وحجج ومر
وعلى هذا الاشكال على
المثال

(قوله وسكت عن مثال
متفق الحكم الخ) وقد
تقدم تمثيله في قوله وبمثل
للمتفقين من اللازمين
ومثال مختلفي الحكم من
الجائزين لقراض والقراض
كألو أقرضه ألفاً وقارضه
على ألف فإنه في القراض
بوزع الرجح بخلاف القرض

دار في صفقة وان اختلفا في الشفعة واحتيج الى التوزيع المستلزم لما ذكر وحذفت قوله مختل في الحكم لانه ليس بقيد لان غيرهما كذلك في الحكم وقدم مثله من زيادتي بالشركة والقراض وخرج بزيادة لازمين أو جائزين ما لو كان أحدهما لازما والآخر جائزا كبيع وجعالة فانه لا يصح لانه لا يمكن الجمع بينهما وبيان اختلاف الأحكام فيما اختلفت أحكامه مما ذكر أن الاجارة تقتضي التأقيت والبيع والسلم يقتضيان عدمه والسلم يقتضي قبض رأس المال في المجلس بخلاف غيره (ويتعدد) أي العقد (بتفصيل ثمن) كبعتك ذا بكذا وبكذا

(قوله أما بيع المعين واجارة المعين الخ) فيه انه لا بد فيها من التأقيت أو التقدير بمحل عمل دون الجعالة (قوله دون القابل) المناسب دون المم (قوله كان المقدم متعديا الخ) ولا يشك هذا بقول المحشى أول الكتاب ولو أوجب نصفه بخمسة وأوجب الآخر بخمسة فقبل المشتري بالالف بلا

يعرض الخ واللام في الاختلاف بمعنى عند وقال الرشيدى ان اللام تعليلية لقوله يعرض والباء في باختلاف سببية فلا يتأتى هذا الكلام في متفق الحكم لان الغالب فيهما أن أسباب فسخهما وانفساخهما متحدة ولان المقصود به الرد على المخالف وهو انما ساقه في المختلفين تعليلا للبطلان وأسباب الفسخ كتعيب الدابة وانقطاع السلم فيه والافساح كوت الدابة المؤجرة المعينة وانها ام الدار المؤجرة شيخنا (قوله للجهل عند العقد) قد يقال الجهل موجود عند العقد قطعا وان لم يعرض ما ذكر الا أن يقال هو وان كان موجودا عند العقد لكن لا ينظر اليه الا حين بقاء أحد هما وسقوط الآخر أما اذا بقيا فان المقصود المجموع فلا حاجة الى التوزيع المرتب عليه الجهل من (قوله ألا ترى انه يجوز بيع ثوب الخ) أي فهذا عقد واحد فيه جهل بالتوزيع حالة وجوده لم يطل فأولى أن لا يضر مثلا في العقدين وفارق عدم الصحة في عبده وعبده غير ملأ من التنازع برماوى وقول (قوله لانه ليس بقيد) ان قلت اذا كان كذلك كان المناسب أن يعمم بضده فيقول فيما تقدم وان اتفق حكمهما كما هو عادته وهنا عم بنفس القيد بقوله وان اختلفا الخ قلت انما فعل ذلك لان القيد محل الخلاف فناسب أن يغيب به ليرد على المخالف وبه يجاب عن تقييد الاصل لان متفق الحكم يصح جمعهما جزا ما شيخنا (قوله كبيع وجعالة) أي وكجارة وجعالة والمراد بيع واجارة يقتضيان القبض في المجلس كالربوى والسلم واجارة التمة كأن يقول بعتك هذه الدراهم وجاعلتك على رد عبدى بدينار وكأن يقول اشتريت منك صاع برصفته كذا وكذا في ذمتك سلم واجاعلتك على رد عبدى بكذا اه سم وكألزمت ذمتك حلى لمكة وجاعلتك على رد عبدى بكذا وعبرة ع ش قوله كبيع أي الذى يلزم فيه قبض العوضين أو أحدهما في المجلس كالصرف أي بيع النقد كبيع الدراهم بدينار في المثال السابق أما بيع المعين واجارة المعين فيصح جمعهما مع الجعالة حينئذ ممدار الصحة على امكان الجمع ومدار الفساد على عدمه وليس المدار على الاتفاق في الجواز وال لزوم والاختلاف فيهما (قوله لانه لا يمكن الجمع بينهما) لان العوض في الجعالة لا يلزم تسليمه الا بفرغ العمل وفي البيع المذكور يجب تسليمه في المجلس وتنافى اللوازم يقتضى تنافى اللزومات وفيه أن هذا يفيد أن اختلافهما في اللزوم والجواز بمجرد عدمه ليس مقتضيا للبطلان حل (قوله أن الاجارة تقتضى التأقيت) أي وأنها تنفسخ بالتلف بعد القبض بخلاف البيع والسلم شرح م (قوله ويتعدد) أي العقد سواء كان عقديا بيع أو غيره كانه على هذا العموم بقوله وتعييرى بالعاقلة الخ وهذا هو القسم الثاني لانه قال في تفريق الصفقة وتعدددها والمناسب أن يقول وتعدد أى الصفقة لانها السابقة ومن فوائد التعدد جواز افراد كل حصة بالرد كذا كره الشارح بقوله وله رد أحدهما بالعيب (قوله بتفصيل ثمن) أي مع الثمن كما يؤخذ من تمثيله فخرج ما لو فصل الثمن فقط أو المثل من فقط كالو قال بعتك هذا العبد بدينار وثوب أو بعتك هذا العبد وهذه الجارية بدينار فلا يتعدد في هذا والمراد بتفصيله من ابتداء العقد لترتب كلام الآخر عليه والحاصل أن التعددا انما يكون اذا فصل البادى من البائع والمشتري دون القابل فاذا فصل الموجب وأجل القابل كان العقد متعددا اجلا لا اجالا على التفصيل ولو أجل الموجب وفصل القابل لا يتعدد العقد اجلا للتفصيل على الاجال هذا هو المفهوم من كلام الاصحاب وجرى عليه شيخنا كابن حجر اه حل ولا يضر كثرة التفصيل وان طال بها الفصل بين الايجاب والقبول لان هذا فصل بما يتعلق بالعقد وهو ذكر العقود عليه شرح م (قوله كبعتك ذا بكذا) وليس من التعدد بعتك ذا وبكذا بعشرة من الدراهم وعشرة من الدنانير أو منهما ولا بعتك ذا بعشرة من الدراهم وعشرة من الدنانير اه (قوله

فيقبل فيهما فلو قبل في أحدهما لم يصح على الآخر لعدم مطابقة لقبول لايجاب وكذا يقال في قوله

فقبل فيهما برماوى (قوله موجب أو قابل) فعمل أنه لو باع اثنان من اثنين كان بمنزلة أربعة عقود

شرح م (قوله كبغناك ذا بكذا) سواء قالاه معا أو مرتبا ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعثك

نصفه بكذا وقال الآخر كذلك برماوى (قوله فيقبلان) فلو قبل أحدهما دون الآخر لم يصح شرح

م (قوله ولو وكلا) سكتوا عما لو باع الحاكم أو الولي أو الوصى أو القيم على المحجورين شيئا صفقة

واحدة والظاهر أنه كالوكيل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه شرح م (قوله وشفعة) فيه إيهام أن الشفعة

لا تعدد بتعدد المشتري وليس مراد أن أمل شو برى (قوله ولو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين)

المناسب التفريع (قوله فلو موكل الواحد) أى في الصورة الثانية (قوله باتحاد الدين) أى في الرهن

والملك أى في الشفعة فلو وكل واحد اثنين في شراء شقص مشفوع فليس للشفيع أن يأخذ بعض

المشتري نظر الوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل ولو وكل واحد اثنين في بيع شقص مشفوع

من دار فليس للشريك أن يأخذ بعض المبيع نظر الوكيلين بل يأخذ الكل أو يترك الكل حل

(قوله فلو وكل اثنان واحدا) هذا التمثيل باعتبار تعدد الدين ومثله باعتبار اتحاد مالو وكل واحد

اثنين في رهن عبده عند زيد بماله عليه من الدين ثم قضى ذلك الموكل بعض الدين لم ينكفك بعض العبد

نظر الاتحاد الدين ولا ينظر لتعدد عقد الرهن ولم يمتثل الشارع للشفعة ومثاله باعتبار تعدد المالك مالو

وكل اثنان واحد في بيع نصيبهما من الدار المشتركة بينهما وبين ثالث فالثالث أخذ نصيب أحد

المالكين دون الآخر نظر التعدد المالك ولا عبرة باتحاد البائع ومثاله باعتبار اتحاد المالك مالو وكل

واحد اثنين في بيع نصيبه من الدار المشتركة فليس للشريك أخذ بعض الحصة دون بعض نظر الاتحاد

الملك ولا ينظر لتعدد العاقد بل يترك جميع الحصة المبيعة أو يأخذ جميعها فتأمل (قوله وتعبيرى بالعاقد

أعم) أى لشموله المؤجر والمستأجر تأمل

باب الخيار

هو اسم من الاختيار الذى هو طلب خير الامرين من الامضاء والفسخ أى اسم مصدر أى اسم مدلوله

لفظ المصدر لان فعله ان كان اختار فصدره اختيار وان كان خير بالتشديد فصدره تخيير (قوله خيار

المجلس وخيار الشرط وخيار العيب) هو من اضافة المسبب للسبب واقتصاره في الترجمة على هذه الثلاثة

يوهم انه لم يذكر غيرهما مع انه ذكر فيه التصريية وتحمير الوجه وغيرهما من كل تقرير فعلى ذلك

كان الاولى أن يقول وما يذكر معه الا أن يجاب بأن قوله هو شامل الخ لا ينافى انه ذكر في الباب غير

الثلاثة أو يراد بخيار العيب خيار النقيصة فيشمل التقرير الفعلى فان قلت النقيصة هو العيب قلت ليس

كذلك لان العيب ما نقص العين أو القيمة وهذا لا يشمل التقرير ع ش على م وفيه أن التقرير

ينقص القيمة ان عرفه عن قيمته بفرضه سليمان من التقرير (قوله وستأني الثلاثة) كان الاولى أن

يقول وشرعت في بيانها فقلت الخ لان خيار المجلس متصل بالترجمة ويليه القسمان الآخرا الا أن يجاب

بأنه لما كان المجموع منها هو الثاني والاخير لا يتحقق الا بالاتيان به عبر بما ذكر ع ش أو المراد انها

ستأني بعد الترجمة أو المراد مجموعها (قوله ثبت خيار مجلس) خلافا لادام مالكا ولو حكم بنفيه حاكم

نقض حكمه لانه وان كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة وانما شرع فيه الخيار مع ان وضعه للزوم أى

اللائق بما قصد به اللزوم رفقا بالتمتع قد ين وهو ما لا دفع الضرر وهو خيار النقص واما لا تروى أى

التشهي وله سببان المجلس والشرط وقدم الكلام على خيار المجلس له قوته بثبوت من غير شرط ولونى

بطل البيع لانه ينافى مقتضاه واعتراض بأنه عارض لان الأصل في البيع اللزوم كما علمت فكيف ينافى

وخيار الشرط وخيار العيب وستأني الثلاثة

هو شامل لخيار المجلس

(ثبت خيار مجلس في كل بيع

باب الخيار

درس

مقتضاه وأجيب بأن الشارع صير هذا العارض كالمقتضى وحاصل ما أشار إليه أن خيار المجلس ثبت في كل معارضة محضة واقعة على عين لازمة من الجانبين ليس فيها ملك قهري ولا جارية مجرى الرخص حل وقوله واقعة على عين أي أو على منفعة مؤبدة بالفظ البيع كبيع حق الوضع والمراد بالمنفعة هي التي تفسد بفساد العوض كالبيع فإنه لو باع بدم أو ملك غيره فسد بخلاف التكاثر والخلع فإنه لو نكحها بدم أو ملك غيره لم يبطل عقد النكاح ويجب مهر المثل وفي المختار المجلس بك راللام موضع الجلوس وبفتحها المصدر اه (قوله وان استعقب عتقا) أي طلب البيع أن يعقبه عتق شبه البيع بعاقل تشبيها مضمرا في النفس واثبات الطلب تخييل فالسجين والتاء للطلب فاندفع ما يوهمه ظاهر العبارة من أن البيع يعقب العتق لأن هذا الإيهام مبني على أنهم ما زائدتان والغاية للرد (قوله كسراء بعضه) من أصل أو فرع وإنما كان الأصل بعض الفرع لأن تسميته أصلا بسبب عنه فقوله بعض حقيقة أو حكما قال الشوري وفارق شراء القريب شراء من أقرب بحريته أو شهد بحريته فإنه لا يثبت له الخيار بأنه افتداء من جهته لتقدم العتق بالنسبة لا قراره على الشراء فلم يقع عقد بيع يتضمن ملكا للمشتري باطنا ولا ظاهرا بالنسبة لا قراره بخلاف شراء القريب فإنه عقد صحيح باطنا وظاهرا فترتب عليه الملك ثم العتق ومن لازم ترتب الملك ثبوت الخيار (قوله بناء) متعلق بمحذوف أي وإما ثبت خيار المجلس في صورة البيع المستعقب العتق لكل من العاقدين بناء على الأصح الخ وهو مفعول لأجله أو حال أي حالة كونه مبنيًا أو لا يظهر وقوله موقوف وهو الأصح وكذا يثبت الخيار لهما أن بنيًا على أنه للبائع وحده لعدم ملك المشتري وأما لو بنيًا على أنه للمشتري وحده فالخيار للبائع فقط ولا يحكم بالعتق مراعاة لحقه لأن الملك في زمن خياره مافيه أقوال ثلاثة قيل موقوف وقيل للبائع وقيل للمشتري وإنما لم يحكم بثبوته أي الخيار للمشتري أيضا لأن مقتضى ملكه أنه لا يمكن من إزالته وإن يحكم بعتقه لكن لما امتنع الثاني مراعاة لحق البائع في الأول وحينئذ لا معنى لثبوت الخيار له فعلى هذا يثبت خيار المجلس ابتداء للبائع وكذا لو اشترى منه شخص عبدا أقرب بحريته فلا يثبت الخيار للمشتري لأن الشراء افتداء منه وإما يثبت للبائع لأن معتقده أنه يبيع حقيق وفيه تبعض خيار المجلس ابتداء بخلاف مالو باع العبد من نفسه كإسائه لأنه موافقة على أنه افتداء شيخنا وعبارة الأصل مع شرح م ر ولو اشترى من يعتق عليه كأصله وفرعه فان قنا فاما إذا كان الخيار لهما الملك في زمن الخيار للبائع وهو مرجوح أو موقوف وهو الأصح فلهما الخيار لوجود المقتضى وهو مجلس العقد وإن قلنا للملك للمشتري على الضعيف تخيير البائع إذا لامانع أيضا هنا بالنسبة إليه دون المشتري إذ قضية ملكه عدم تمكنه من إزالته وأن يترتب عليه العتق حالا فلم ينعذر الثاني لحق البائع تعين الأول وبالزوم من جهة البائع يتبين عتقه عليه ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتبين أنه عتق من حين الشراء (قوله من أن الملك) أي في غيره هذه الصورة أي صورة استعقاب العتق فالخلاف في غيرها لا فيها وقوله في زمن خيار المتبايعين أي خيار الشرط فالخلاف هنا مبني على الملك المبني على الخيار في الشرط لهما وقوله فلا يحكم بعتقه الخ أي وإن كان الثمن حالا وسلعه المشتري اه قل (قوله حتى يلزم العقد) أي من جهة البائع وإن لم يلزم من جهة المشتري فبمجرد الزوم من جهة البائع يتبين عتقه من حين العقد وإن كان للبائع حق الحبس بأن لم يوف المشتري الثمن الحال فلا يكون حق الحبس مانعا من نفوذ العتق ومعلوم أنه حيث عتق امتنع على البائع حبه وعليه فيكون هذا مستثنى مما يثبت في حق الحبس للبائع وقد بوجه بأن يبعه من يعتق عليه قرينة

وان استعقب عتقا
كسراء بعضه بناء على
الأصح من أن الملك في
زمن خيار المتبايعين
موقوف فلا يحكم بعتقه
حتى يلزم العقد وذلك

(قوله رجه الله وان استعقب
عتقا) ومنه ما لو قال لعبد
ان يعتق فأنت حر فثبت
الخيار لأجل حصول العتق
اه خط وسم وعش
(قوله فيتبين أنه عتق من
حين الشراء) ولا يقال على
جعل الملك للبائع أنما ينتقل
الملك عنه من حين الإجازة
فعتقه من حين الشراء
يستلزم عتق ملك الغير حال
ملكه لانا نقول لا تزل
ملك البائع وتشوف
الشارع عتق لم ينظر إلى
ملكه وعتقه من أول
العقد اه سم وعش
بتصرف

(قوله أي خيار الشرط) أو
مجلس لغير هذه الصورة
أعني استعقاب العتق كما
قدمه نفسه

(كربوى وسلم) وتولية

وتشريك وصلح معاوضة
على غير منفعة أو دم عمد
وهبة بثواب خلافا لظاهر
ما فى الاصل قال صلى الله
عليه وسلم البيعان بالخيار
ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما
للاخر اختر رواه الشيخان
وبقول قال فى المجموع
منسوب بأو بتقدير الآن
أوالى أن ولو كان معطوفا
لجزمه فقال أو يقل (لا) فى
(بيع عبد منه) (لا) بيع
ضمنى) لان مقصودهما
العتق (و) لافى (قسمة
غير رد) لافى (حوالة)
وان جعلايها

(قوله رجه الله ولو كان
معطوفا لجزمه) أى والعطف
مفسد للمعنى لان أو تقتضى
المغايرة فيقتضى ثبوت
الخيار مدة عدم أحدهما
وان وجد الآخر وهذا فاسد
لانه متى وجد أحدهما
انقطع الخيار بقى الآخر
أولا وأما اذ قلنا انها فى حيز
النفي يكون النفي مسلطا
عليهما معا فتكون بمعنى
الواو فيكون المعنى صحيحا
كافى قوله تعالى لا جناح
عليكم ان تطلقتم النساء ما لم
تمسوهن الآية اه تقرير
(قوله والمعتمد فيها انها
غير بيع الخ) اعتمده
مجاراة للشارح فى بابها والا
فالخى ما هنا لانها بيع فيما لا
ملك وافرار فيما ملك اه
شيخنا

على الرضا بتأخير قبض الثمن كالبيع مؤجل (قوله كربوى) أى كبير ربوى ع ش أى كبير طعام
بطعام (قوله وصلح معاوضة على غير منفعة) خرج ما لو كان عليها فانه اجارة كصالحتك من الدراهم
التي ادعيا عليك على منفعة دارك سنة ولا خيار فيها كما سيأتى وقوله أو دم عمد أى موجب دم عمد
معطوف على منفعة فهو منقضى فغير مسلطة عليه والمراد بغير موجب دم العمد الدية فى الخطأ وشبه العمد
فهى غير موجب دم العمد وهو القود فعنى العبارة أن الصلح على الدية فى الخطأ وشبه العمد صحيح
ويثبت فيه خيار المجلس وهو كذلك بناء على معتمد الشارح الآتى فى كتاب الديات من أن ابل الدية
معلومة بالنوع والصفة وقول بعضهم ان الصلح عليها باطل مبنى على جهالة صفتها وصورة الصلح عليها
أن يدعى زيد على عمرو دار امثلا وال حال ان عمرا استحق على زيد ية قتل الخطأ وشبه العمد لكونه
أى زيد قتل مورث عمرو فقال زيد لعمر وصلحتك من الدار التي ادعيا عليك على الدية التي
تستحقها على أى تركت لك الدار فى نظير الدية أى سقوطها عنى فالدية مأخوذة حكما وخرج الصلح
عن دم العمد فانه صحيح لكن لا يثبت فيه خيار المجلس لانه فى المعنى عفوعن القود فهو معاوضة غير
محضة وصورته أن يدعى زيد على عمرو دار امثلا وال حال أن زيد ا قتل مورث عمرو عمدا فقال زيد
لعمر وصلحتك من الدار التي ادعيا عليك على القود الذي تستحقه على أى تركت لك الدار وأخذت
القود واذا ملكه سقط عنه فال حاصل أن الصلح عن دم العمد صحيح ولا خيار فيه وهذا مفهوم العبارة
وان الخطأ وشبه العمد يصح الصلح فيهما وفيه الخيار وهذا منطوق النفي بغير تأمل ولا تغتر بما وقع فى
بعض الحواشى وهذا التصو ير لا يتعين بل مشله ما اذا صلح من الدية أو القود على غيرهما فيكونان
متروكين شيخنا عزى (قوله البيعان) تنبيه بيع والمراد بهما البائع والمشتري فهو من اطلاق
البيع على الشراء فى المختار يقال للبائع والمشتري بيعان بتشديد الياء وقوله بالخيار أى ملتبسان به
وقوله ما لم يتفرقا ما مصدرية ظرفية وقوله يتفرقا أى سواء كان التفرق منهما أو من أحدهما وقوله
أو يقول الخ أى فاذا قل ذلك الاحد ما ذكر بطل خياره وبقى خيار الآخر كما سيأتى فى قوله ولو قال
أحدهما للاخر اختر أو خيرتك الخ تأمل (قوله منصوب بأو) أى مع أو فلا ينافى ان الناصب أن بدليل
قوله بتقدير الآن (قوله ولو كان معطوفا لجزمه) عبارة تشرح مر لا بالعطف والالفاظ يقل بالجزم
وهو لا يصح لان القصد استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية له لا مغايرته له الصادقة بعدم وجود
القول مع التفرق وعبارة حل قوله ولو كان معطوفا لجزمه على انه فاسد من جهة المعنى غير صحيح أيضا
اذ يصير التقدير البيعان بالخيار مدة عدم أحد الأمرين وذلك يقتضى ثبوت الخيار لهما عند عدم
أحدهما ولو مع وجود الآخر وهو فاسد وهذا بناء على ما هو أصل اللغة من ان العطف بأو بعد النفي يكون
نفيًا لأحدهما لا على ما قرر الرضى من أنه بحسب الاستعمال يكون نفيًا لكل منهما (قوله لا بيع عبد
منه) استثناء معنى ومن معنى اللام أى له وقوله ولا بيع ضمنى هذا مستثنى أيضا فانه بيع حقيقة تقديره
لكن لا خيار فيه لان البيع فيه اء حصل لتضمن صيغة العتق له اه ع ش (قوله لان مقصودهما
العتق) أى لان المقصود منهما وعلل مر البيع الضمنى بقوله لانه لا بد فيه من تقدير دخوله فى ملك
المشتري قبل العتق وذلك زمن لطيف لا يتأتى معه تقدير آخر أى زمن آخر فالخيار فيه غير ممكن قاله
الزركشى ع ش ويرد على تعليل الشارح شراء بعضه فان المقصود منه العتق مع أن فيه الخيار ويجاب
بأن قصد العتق هنا لكل من العاقدين فكان أقوى وفى شراء بعضه قصد العتق من المشتري حل
(قوله ولا فى حوالة) تخرج بقولنا ولا جارية بحرى الرخص (قوله وان جعلايها) أى القسمة
بصورتيها والحوالة وهذا ضعيف فى قسمة الافراز والمعتمد فيها انها غير بيع ومعتمد فى قسمة التعديل

وفي الحوالة شيخنا (قوله لعدم تبادرهما فيه) أي في البيع لأن الحوالة ليست على قوانين المعاملات والالبطلت لأنها بيع دين بدين وقوله فيه أي منه أو العبارة مقلوبة والاصل لعدم تبادره فيهما (قوله وخرج بمأذ كز) أي قوله في كل بيع (قوله وصلح حطيطة) وهو الصلح من الشيء على بعضه ديناً كان أو عيناً فهو في الأول إبراء وفي الثاني هبة بالاثواب وهذا خرج بقوله معاوضة (قوله ونكاح) هذا يخرج بقولنا محضة حل (قوله وهبة بالاثواب) المناسب أن يقدمها على النكاح ويذكر المساقاة عند الاجارة كما لا يخفى (قوله وشفعة) هذا يخرج بقولنا ليس فيها تملك قهرى لأنها تملك بالقهر والاجبار فلا معنى لثبوت الخيار فيها وقوله ومساقاة لأنها كالاجارة فهي واردة على المنفعة لا العين وقوله وشركة وقراض خرج بقولنا لازمة من الجانبين لأن الشركة والقراض كل منهما جائز من الجانبين والرهن والكتابة من جانب واحد ولا معنى لثبوت الخيار فيها هو جائز ولو من جانب حل وخالف الرافعي في الشفعة فصحح في بابها ثبوتها للشفيع وإذا قلنا به فهل معناه أنه يتخير في المجلس بعد الاخذين رد الملك وامساكه أو أنه يتخير قبل الاخذين الاخذ وتركه وجهان أحدهما كما في المجموع الأول اه شرح البهجة (قوله وصدّاق) لأن المعاوضة فيه غير محضة مع كونه غير مقصود بالذات اه شرح م وهذا لا يخفى عنه قوله سابقاً ونكاح لأن النكاح والصدّاق عقدان مختلفان وإن حصل في عقد واحد فعلي فرض ثبوت الخيار فيهما يكون الخيار بين ابقاء الزوجة وردها بفسخ النكاح وبين ابقاء المسمى ورده بفسخ التسمية ولرجوع المهر المثل وقد قيل به في الصدّاق دون النكاح كما يؤخذ من متن المتهاج فتأمل (قوله واجارة) أي بسائر أنواعها على المعتمد شرح م رأي سواء كانت اجارة عين أو ذمة قدرت بمدة أو بمحل عمل (قوله ولو في الذمة) غاية الرد على ما أشار به بقوله وخالف الفقهاء الخ وقوله لأنها أي المذكورات من قوله كبراء الخ لا تسمى بيعاً أي عرفاً وهذا التعليل للصور الخارجات كلها وهو بالنسبة للاجارة يجري في سائر أنواعها ثم عللها بتعليل خاص بهابل ببعض أنواعها وهو المقدرة بمدة فالتعليل الأول للمذكورات الاثني عشر ولسائر أقسام الاجارة والتعليل الثاني خاص ببعض أقسام الاجارة ع ش وقوله لثلاثين جزء من المعقود عليه يمكن التخصيص منه بأحد أمرين إما بان يعقد في غير وقت العمل بأن يقول ليلا استأجرتك لتخيط لي غداً أو بأن يعقد في أول وقت العمل ويشترع الاجير في العمل وهما في المجلس وثبوت الخيار لا ينافي شروعه في العمل فبمجرد العقد يطالبه المكترى بالشروع في العمل فان عمل فذاك والافسخ العقد فتأمل (قوله لثلاثين جزء من المعقود عليه) أي ولأنها تكونها على معدوم وهو المنفعة عقد غرر والخيار غرر فلا يجتمعان شرح م (قوله كالسالم) فرق بينهما بانها لا تسمى بيعاً بخلاف السالم وبأن المعقود عليه في السلم يتصور وجوده في الخارج غير قائم منه شيء بمضى الزمن بخلافها فكان أقوى وأدفع للقر من اجارة الذمة حل (قوله ووقع للنوى) لم يقل وخالف النوى كما قال وخالف الفقهاء لأن النوى انفراد بهذا فكأنه نسب فيه الى سابق قلم لأنهم انما يعبرون غالباً بقوله ووقع في العبارة التي ينسب فيها الى سابق قلم برماوى ملخصاً (قوله في المقدرة بمدة) قال في مهمات المهمات وحينئذ فيعلم منه الثبوت في غيرها بطريق الأولى شويرى أي لأنها تنفوت فيها بالمنفعة بمضى الزمن ومع ذلك فيها الخيار فثبوتها في التي لا تنفوت أولى وهذا كله على الضعيف (قوله من اختار لزومه) أي صريحاً كما في الامثلة التي ذكرها الشارح أو ضمنياً بأن يتباها العوضين بعد قبضهما في المجلس اذ ذلك متضمن للرضا بلزوم الاول فلا ترد هذه الصورة على مفهوم كلام المصنف شرح م وقوله بأن يتباها العوضين قضيته أنه لا ينقطع تباع أحدهما عوضين كأن أخذ البائع المبيع من المشتري بغير الثمن الذي قبضه منه وقدمه أن

لعدم تبادرهما فيه وقولي لا بيع الى آخره من زيادتي وخرج بمأذ كز غير البيع كبراء وصلح حطيطة ونكاح وهبة بالاثواب وشفعة ومساقاة وصدّاق وشركة وقراض ورهن وكتابة واجارة ولو في الذمة فلا خيار فيها لأنها لا تسمى بيعاً والخبر انما ورد في البيع ولأن المنفعة في الاجارة تنفوت بمضى الزمن فالزمن العقد لثلاثين جزء من المعقود عليه لا في مقابلة العوض وخالف الفقهاء وطائفة فقالوا بثبوت الخيار في الواردة على الذمة كالسالم ووقع للنوى في تصحيحه تصحيح ثبوته في المقدرة بمدة (وسقط خيار من اختار لزومه) أي البيع

منهما كأن يقول لا اختار لزمه أو امضيناه أو الزمناه أو أجزناه فيسقط خيارهما أو من أحدهما كأن يقول اخترت لزمه فيسقط خياره
ويبقى خيار الآخر ولو مشتر يانم لو كان المبيع من يعتق عليه سقط خياره (٢٣٥) حينئذ أيضا للحكم بعق المبيع

ولو قال أحدهما للآخر
اختر أو خيرتك سقط خياره
لتضمنه الرضا بالزوم وبقى
خيار الآخر ولو اختار
أحدهما لزم المبيع والآخر
فسخه قدم الفسخ وان
تأخر عن الاجازة لان اثبات
الخيار انما قصد به التمكن
من الفسخ دون الاجازة
لاصالتها (و) سقط خيار
(كل) منهما (بفرقة
بدن) منهما أو من أحدهما
عن مجلس العقد للخبر
السابق (عرفا) فأي بعده
الناس فرقة يلزم به العقد
وما لا فلا فان كانا في دار
صغيرة فالفرقة

(قوله فرع اجتماع خيار
المجلس الخ) لعل من فوائد
ذلك ما يأتي عن مروق
في فسخ بعض الورثة بالعيب
تدبره
(قوله ولو قال أجزت في
نصفه الخ) ولو قال أجزت
وفسخ أو عكسه اعتبر
المتقدم من اللفظين فان
قال أجزت أو فسخت بالتردد
أو عكس عمل بالاول شرح
عباب سم وبقى ما لو قال
أجزت في النصف أو قال
فسخت في النصف وسكت
عن النصف الآخر والذي
يظهر في الثانية أنه يفسخ

تصرف أحد المتعاقدين مع الآخر اجازة وذلك يقتضي عدم الخيار بما ذكر فعله قوله العوضين مجرد
تصوير ع ش على م ر وقوله من اختار أي طوعا كإتيان والمراد اختار ولو ضمنا كما يأتي في قوله ولو
قال أحدهما للآخر اختار الخ فهو تعميم في المتن (قوله منهما) بيان لمن في قوله من اختار أي الذي هو
هما أو أحدهما (قوله كأن يقول لا اختار لزمه) أي العقد وظاهر كلامهم أن هذه الصيغة صريحة أي
مع ذكر العقد فان اقتصر على تخييرنا فهو محتمل حينئذ فيصدق من ادعى أنه أراد تخييرنا فسخه بيمينه
لاحتماله سواء تفرقا أم لا فان قال أحدهما للآخر أردت بقاء العقد وقال الآخر بل الفسخ أو العكس
صدق الآخر بيمينه لان ذلك لا يعرف الا منه ايعاب (فرع) اجتماع خيار المجلس والشرط والعيب
فسخ العاقد وأطلق الفسخ بالنسبة للجميع قاله الدارمي قال الزركشي ويحتمل انصرافه للمقدم ان
ترتب والاوجه الاول اه شوبري (قوله أو أجزناه) أو بطلنا الخيار أو أفسدنا الخيار اختيارا
لا كرها (قوله ولو مشتريا) انما ذكره غاية مع دخوله في قوله ويبقى خيار الآخر توطئة لقوله نعم لو كان
الخ برماوى (قوله سقط خياره حينئذ) أي حين اختار البائع وقوله أيضا أي كالبائع (قوله للحكم
بعق المبيع) أي مع عدم المعارض لسقوط خيار البائع بخلاف ما احتز عنه سابقا بقوله بناء الخ
من اننا لو قلنا الملك للمشتري وحده لا يحكم بعق المبيع لوجود المعارض وهو مراعاة حق البائع شيخنا
(قوله ولو قال أحدهما للآخر اختر) أي ما يرضيك من الفسخ أو الاجازة وقوله أو خيرتك أي بينهما
(قوله قدم الفسخ) بتقديم الفسخ على الاجازة هو باعتبار الظاهر والافق الحقيقة لا تقديم لان
الفسخ والاجازة لم يتواردا على محل واحد فان من اختار الزوم انما اختاره في حق نفسه فيسقط خياره
ويبقى خيار الآخر ومعنى بقائه أنه ان شاء فسخ وان شاء أجاز فاذا فسخ لم يكن فسخه معارضا لاجازة
الآخر فانها انما أثرت في حقه دون صاحبه ع ش وقوله لم يتواردا الخ فيه نظرا فانها تواردا على المبيع
وكأنه نظر الى العاقدين ولو قال أجزت في نصفه وفسخت في نصفه انفسخ في الكل وعبرة قل
وقوله قدم الفسخ وان تأخر أي أو كان في البعض فينفسخ الكل فمر عليه وكذا في خيار الشرط
والعيب فعمل انه يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته (قوله بفرقة بدن) ولو ناسيا أو جاهلا وخرج
بفرقة البدن فرقة الروح والعقل فانه لا يسقط الخيار بهما بل يخلف العاقد وليه أو وارثه كما سيأتي
في قوله ولو مات العاقد الخ وخرج بذلك بناء جائل بينهما ولو باذنهما أو فعلهما فلا يبطل الخيار به وقال
ع ش قوله بفرقة بدن أي فلا يختص انقطاع الخيار في هذه بالمفارقة بخلافه فيما قبلها ومن ثم لما كان
الخيار فيها قد ينقطع وقد يبقى قدمها على هذه نظرا لصورة بقاء الخيار وهذا يدفع ما يقال كان المطابق
للحديث السابق أن يقدم المصنف قوله وكل بفرقة بدن على قوله وسقط خيار الخ اه ولو كان العاقد
متولى الطرفين انقطع الخيار بمفارقة مجلس العقد شرح م ر ولو تناديا من بعد بيع ثبت الخيار لهما
وامتد ما لم يفارق أحدهما مكانه فان فارقه ووصل الى موضع لو كان الآخر معه بمجلس العقد عدت فرقا
بطل خيارهما ولو بقصد كل منهما جهة صاحبه خلافا لابن الرفعة شرح م ر (قوله عرفا) لانه لا نص
للشارع ولا أهل اللغة فيه سم ع ش (قوله فأي بعده الناس الخ) أشار بهذا الى أن قوله عرفا راجع
للاثنية وأشار بقوله فن اختار الخ أو فارق مكرها الخ الى أن قوله طوقا راجع للسئلتين لكن كان
مقتضى عادته أن يقول فيما سبق عند قوله من اختار لزمه طوعا اه (قوله فان كانا في دار الخ) شروع

في الكل لانه لا يخلو اما أن ير يد في النصف الآخر أو أجزته وقد تقدم انه يفسخ في الكل فيهما أو ما في الاول فيحتمل أن يراجع فان قال
أردت الاجازة في الباقي أيضا فقدت الاجازة فان تعذر مراجعته لني ما قاله للمعارض الامرين في حقه ويبقى الخيار عملا بالاصل اه ع ش

فما يعمده الناس فرقة أو في سفينة كبيرة فبأن ينتقل من مقدمها إلى مؤخرها وبالعكس بخلاف الصغيرة لا بد من الخروج منها أو في صاريها والسفينة الصغيرة أن تنجر بحجره ولو مع غيره عادة في بر أو بحر والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة حل مع زيادة من قل (قوله بأن يخرج أحدهما منها) ظاهره ولو كان قريبا من الباب وهو ما في الأنوار عن الإمام والغزالي ويظهر أن مثل ذلك ما لو كانت إحدى رجله داخل الدار معتمدا عليها وأخرجها وقوله أو يصعد سطحها أي أو شيئا مرتفعا فيها كمنحلة مثلا ومثل ذلك ما لو كان فيها بر فزلا فيها يظهر ع ش (قوله من محنها) كناية عن قعر الدار والصفة كناية عن مسطبة عالية فيها (قوله فبأن يولى أحدهما ظهره) وكذا الومشى القهقري أو إلى جهة صاحبه ع ش و قل فقوله يولى ظهره ليس بقيد (قوله ويمشى قليلا) ضبطه في الأنوار حيث قال المشي القليل بأن يكون بين الصفين في الصلاة وهو ثلاثة أذرع حل وأصل العبارة في شرح م قال الرشيدى قوله والمشي القليل قد رما يكون بين الصفين الخ انظر لم يحمله هنا على العادة نظير ما مرفى مسئلة لحوق الهارب انتهى والذي مر له أي الرمي قوله وان هرب أحدهما إلى أن قال وعند لحوقه لا بد أن يلحقه قبل انتهائه إلى مسافة يحصل بمثلها المفارقة عادة والاسقط خياره ويحمل عليه ما نقله في الكفاية عن القاضي من ضبطه بفوق ما بين الصفين وفي قل على الجلال قوله و يمشى قليلا أي زيادة على ثلاثة أذرع على الرجح واعتمده م (قوله أو فارق مكرها) أي بغير حق بخلاف ما لو كان بحق كأن عقدا في ملك شخص وأكرها على الخروج منه أو أحدهما فإنه ينقطع به الخيار أي ما لم يخرج جمعا والادام الخيار ولو زال الاكراه كان موضع زواله كجلس العقدان انتقل منه إلى غيره بحيث يعد مفارقا له انقطع خياره ومحل حيث زال الاكراه في محل يمكنه المكث فيه عادة أما لو زال بمحل لا يمكنه فيه المكث عادة كاجتماع ينقطع خياره بمفارقه لأنه في حكم المكره على الانتقال منه لعدم صلاحية مجلسه للجلوس ع ش على م (قوله وان لم يسدغه) وهذه الغاية للرد على من قال انه يسقط خياره حينئذ لتمكنه من الفسخ بالقول (قوله الا ان منع من الخروج معه) انظر لو زال الاكراه بعد هل يكف الخروج عند زوال الاكراه ليتبع صاحبه أولا ويتفرق في الدوام لا يفتقر في الابتداء فيه نظر والاقرب الأول ع ش على م لان عند المكره بالاكراه غايته انه يصير كالباقي بالمجلس والعقدان اذا كانا بمجلس وفارق أحدهما مجلسه انقطع خيارهما م (قوله ولو هرب أحدهما) أي مختارا اما لو هرب خوفا من سبع أو نار أو قاصد له بسيف مثلا فظاهر أنه كالمكره فيبقى خياره وان لم يكن في ذلك اكراه على خصوص الفرقة سم وينبغي أن مثل ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينقطع بها الخيار اذا فارق مجلسه لها ع ش على م وكان المناسب تقديم قوله ولو هرب الخ على قوله فن اختار أو فارق لانه من صور المنطوق وأجيب بأنه ذكر في صور المفهوم لأجل الفرق بينهما وبين ما قبله كما يؤخذ من قوله مع كون الهارب فارق مختارا (قوله ولم يتبعه الآخر) فاذا تبعه لا بد أن يلحقه قبل انتهائه إلى مسافة لا يحصل بمثلها المفارقة عادة والاسقط خياره لحصول التفرق شرح م (قوله لتمكنه من الفسخ بالقول) منه يؤخذ أنه لو كان نائما مثلا لم يبطل خياره وظاهره وان لم يكن هناك من يشهده على الفسخ وسيأتي في الرد بالعيب انه لا يفسخ الا اذا كان بحضور من يشهده لانه لا معنى له حيث لا سامع وربما يتعذر عليه ثبوته بحضور البائع حل (قوله مع كون الهارب الخ) بخلاف التي قبلها فانه وان تمكن فيها من الفسخ بالقول الا ان المفارق فارق مكرها حل أي وفعل المكره كالعديم فكأنه لم يفارقه بالكلية (قوله واذا ثبت خيار المجلس) أشار به إلى أن قوله فيبقى مفرع على قوله ثبت الخ فكان الأولى تقديمه على قوله وسقط خيار الخ فتأمل (قوله أو أغمى عليه) ينبغي أن محل

بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبأن ينتقل أحدهما من محنها إلى صفتها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق فبأن يولى أحدهما ظهره و يمشى قليلا (طوعا) من زيادتي فن اختار أو فارق مكرها لم ينقطع خياره وان لم يسدغه في الثانية فان لم يخرج معه الآخر فيها بطل خياره الا ان منع من الخروج معه ولو هرب أحدهما ولم يتبعه الآخر بطل خياره كالهارب وان لم يتمكن من أن يتبعه لتمكنه من الفسخ بالقول مع كون الهارب فارق مختارا واذا ثبت خيار المجلس (فيبقى ولو طال مكثهما أو تماشيا منازل) وان زادت المدة على ثلاثة أيام للخبر السابق (ولو مات) العاقد (أو جن) أو أغمى عليه في المجلس

(انتقل) الخيار (لوارثه أو وليه) من حاكم وغيره تختيار الشرط والعيب وفي معنى من ذكر موكل الماقدوس سيده و يفعل الولي ما فيه المصلحة من الفسخ والاجازة فان كانا في المجلس فظاهر أو غائبين عنه و بلغهما (٢٢٧) الخبر امتداد الخيار لهما امتداد مجلس

بلوغ الخبر (وحلف نافي فرقة أو فسخ قبلها) أي قبل الفرقة بأن جا آتعا وادعى أحدهما فرقة وأنكرها الآخر ليفسخ أو اتفقا عليها وادعى أحدهما فسخا قبلها وأنكر الآخر فيصدق النافي لموافقة للأصل وذكر التحليف من زيادتي درس

﴿فصل في خيار الشرط﴾
(لهما) أي للعاقدين

(قوله فلو فارق الوارث الخ) ولو أجاز الوارث أو فسخ قبل علمه بموت مورثه فالوجه نفوذ فسخه دون اجازته لأنها رضا وانما يتحقق مع العلم اه شرح الروض وصحح ممر الاجازة أيضا اه سم

(قوله ولو اتفقا على الفسخ والتفرق الخ) ولو اتفقا على عدم التفرق واختلفا في وجود الفسخ كان هذا فسخا من مدعيه اه شرح الروض

(قوله بأن يتلفظ هو به الخ) لا موقع لكتابة ذلك هنا تصوير الكلام شيخ الاسلام وان كان قصده اصلاح عبارة النووي (قوله أما اذا شرطه المتأخر قبوله الخ) أي متصلا بما

ذلك اذا أيس من افاقته أو طالت المدة والانتظار حل (قوله انتقل الخيار لوارثه) أي ولو علم أن كان الوارث أهلا فان كان غير أهل نصب الحاكم عنه من يفعل الاصلح له من فسخ أو اجازة ولو بلغ الصبي رشيدا وهو بالمجلس لا ينتقل اليه الخيار ووجه بعدم أهليته حين البيع ويبقى للولي بر ماوى قال حل ولو أفاق المجنون أو المغمى عليه في أثناء المجلس عاد لهما الخيار اذا كانا عاقلين وأما لو عقد الولي للمجنون أو المغمى عليه ثم أفاق في خيار المجلس لا ينتقل اليه من الولي بل يبقى للولي (قوله تختيار الشرط) أي في كون الخيار فيه مباحث للوارث والولي (قوله وفي معنى من ذكر) أي الوارث والولي وقوله موكل العاقد كأن مات الوكيل العاقد في مجلس العقد فينتقل لموكله وهو المالك وكذلك اذا مات العبد المأذون له في العقد في المجلس فينتقل لسيدته وغرض الشارح بهذا تقييد قول المتن ولومات الخ بما اذا كان الميت أو المجنون متصرفا عن نفسه والانتقل لمن هو نائب عنه لا لولي المجنون ولا لوارث الميت قل على الجلال (قوله فان كانا) أي الوارث والولي في المجلس (قوله فظاهر) ولو ورثه جماعة حضور في مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بفراق بعضهم له بل يمتد إلى مفارقة جميعهم لانهم كلهم كورثتهم وهو لا ينقطع خياره إلا بمفارقة جميع بدنه أو غائبون عنه ثبت لهم الخيار وان لم يجتمعوا في مجلس واحد وينسخ العقد بفسخ بعضهم في نصيبه أو في الجميع وان أجاز الباقيون كالفسخ المورث في البعض وأجاز في البعض ولا يتبع الفسخ للاضرار بالحي ولا يرد عليه مالمات مورثهم واطلعوا على عيب بالمبيع ففسخ بعضهم لا يفسخ أي في الجميع لان الضرر ثم جابر وهو الارش ولا جابر له هنا شرح ممر وقول (قوله امتداد الخيار لهما الخ) وينقطع خيار الآخر بمفارقة مجلسه على المعتمد عند ممر خلافا لمن قال يمتد إلى انقضاء خيار الغائب (قوله امتداد مجلس بلوغ الخبر) فلو فارق الوارث المجلس لجهله بموت مورثه فهل يبقى خياره ويعذر لجهله أو لا احتملان أقر بهما الثاني لان هذا من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه الجهل ايعاب شوبري وفي قول وأما الخي فالعبرة في حقه بمجلسه فحتى فارقته انقطع خياره ولا يضر نقل الميت من المجلس لا تنقل الخيار عنه وكذا من ألحق به (قوله بأن جا آتعا) أي إلى مجلس الحكم وقوله وادعى أحدهما فرقة أي قبل مجيئهما (قوله فيصدق النافي) وقائدة تصديقه في الاولى بقاء الخيار له وليس لمدعى الفرقة الفسخ ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في السابق منهما فكافي الرجعة أي فيصدق مدعى التأخير قل وعبرة عن فلو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا في السابق قدم من سبق بدعوى الفسخ وان سبق بدعوى التفرق أو تساوي في دعوى الفسخ والتفرق صدق النافي للفسخ اه (قوله لموافقة للأصل) ولا نظر للظاهر اذا طالت المدة ﴿فرع﴾ ادعى أحدهما التفرق بعد قبض الربوي وأنكر الآخر التفرق صدق الاول بالنسبة للمصلحة والثاني بالنسبة لعدم لزوم حل

﴿فصل في خيار الشرط﴾ أي التروى الناشئ عن الشرط فهو مضاف إلى سببه أي في الخيار المتسبب عن الشرط أي وما يتعلق به من قوله والملك الخ وأخره عن خيار المجلس لان خيار المجلس أشد لزوما بدليل بطلان العقد باتفائه (قوله لهما شرط خيار) بأن يتلفظ كل منهما بالشرط ولا حدما بأن يتلفظ هو به اذا كان هو المبتدئ بالإيجاب أو القبول ويوافق الآخر من غير تلفظ به وحينئذ فلا اعتراض على قوله ولا حدما بل ولا يستغنى عنه وخلافا لمن زعمه أما اذا شرطه المتأخر قبوله أو إيجابه

قوله فلا ينافي أن لهما شرطه في مدة الخيار ان توافقا عليه لفظا كما تقدم ثم رأيت حجج قال مثل عبارة ممر ومنها يعلم منه ان لهما ولا حدما ان وافقه الآخر في زمن جواز العقد تختيار مجلس أو شرط الحاق شرط صحيح لانه حينئذ كالواقع في صلب العقد

في بطل العقد لعدم المطابقة شرح مر وعبرة قل على الجلال قوله ولا أحدهما هو بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبي لهما أو لأحدهما ومعنى وقوعه منهما أن يتلفظ به كأن يقول المبتدئ منهما بعثك كذا بكذا بشرط الخيار لي ثلاثة أيام فيقول اشتريت بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام ومعنى وقوعه من أحدهما أن يتلفظ به المبتدئ منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كأن يقول بعثك كذا بكذا بشرط الخيار لي مثلاً فيقول اشتريته على ذلك فلا اعتراض ولا اشكال وأما المشروط له فيجوز أن يكون هما أو أحدهما معينا أو أجنبيا كذلك فلا بد من تعيين المشروط له الخيار ليخرج ما لو قال بشرط الخيار لأحدهما مثلاً فلا يكفي ويفسد العقد كما لو سكت عنه الأول وشرطه الثاني أو شرطه الأول ونقاه الثاني ولو قال بشرط الخيار يوما ولم يقل لنا ولا لي مثلاً فهو لهما وقيل للقاتل فقط والحاصل أن الخيار إما أن يكون لهما أو للبائع أو للمشتري وموقع الالتزام أن يكون كل منهما أو البائع أو المشتري أو الأجنبي فهي أربعة تصرف في ثلاثة تبلغ اثنتي عشرة صورة كما قاله الشرع بل لا يذاز يد على ذلك الأجنبي في الأول كانت أربعة مضروبة في أربعة والحاصل من كلام الأصحاب وقرره مر وغيره أن الذي يشترط له الخيار هو الذي يقع الالتزام سواء كان البائع أو المشتري أو هما أو الأجنبي وهو المعتمد وما ذكره الشارح من شرط الخيار لواحد وإيقاع الأثر لاخر طريقة له وليس في شرح مر ولا في شرح ابن حجر واعلم أن الجار والمجرور أعني قوله لهما خبر مقدم وقوله شرط خيار مبتدأ مؤخر وقول الشارح لهما متعلق بخيار لا بشرط وهو تعميم فيمن يشترط له الخيار وقوله وسواء شرط ذلك تعميم في قوله أم من أجنبي وقوله ولو على أن يقع أحدهما تعميم في قوله أم من اثنين ففي الشارح أربع تعميمات فتأمل (قوله وهذا أولى من قوله الخ) لأنه يقتضي أن لأحدهما شرط الخيار وإن لم يوافق الآخرون ليس كذلك كما سيذكره بقوله وبكل حال لا بد من اجتماعهما عليه وهذا بناء على أن لهما ولا أحدهما خبر عن شرط وأما الوجه في خبره في أنواع البيع ولهما متعلق بخيار والتقدير بشرط الخيار الكائن لهما ولا أحدهما ثابت في أنواع البيع كما قال مر ساوى تعبير الشيخ فيكون بياناً لمن شرط له الخيار وليس قوله لهما متعلقاً بشرط كما قال حل لوجود المحذور المذكور عليه لأنه حينئذ يكون بياناً للشرط لكن يلزم على إعراب مر تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لأن عبارة المتهاج لهما ولا أحدهما شرط الخيار في أنواع البيع وأجيب أيضاً بأن قول المتهاج ولا أحدهما أي إذا وافقه الآخر عليه (قوله إيقاع أثره) أي الخيار وأثره هو الفسخ أو الإجازة وظاهر كلامه أن الخيار ثابت لهما وإن الأثر هو الثابت للأجنبي ولا معنى لثبوت الخيار لاثبوت أثره ولعلهما كان الأثر لا يمكن أن يوجد بدون الخيار وكان المقصود من الخيار بالحقيقة هو الأثر عبر بما هو المقصود اللازم له ثبوت الخيار وبذلك على هذا قوله وليس لشارطه يعني الأثر للأجنبي خيار هذا ما ظهر شوبري وهذا يدل على أن المتن الخيار لا أثره فلا حاجة لتقدير مضاف ويصح شرط الخيار ابتداءً للأجنبي كما في مر وعبرة ع ش سواء أشرط إيقاع أثره هو صادق بأن بشرط الأثر من الاثنين مع كون الشرط لأحدهما فقط أو بأن يجعل إيقاع الأثر لثنين لكن كل واحد عن واحد أو بشرط الأثر لثنين وهما مع اثنين وعلى ذلك لو كان أحدهما عن البائع والآخر عن المشتري فلكل الإجازة والفسخ وإذا اختلفا فسخا وإجازة قدم الفسخ وإن كانا معاً عن أحد العاقلين هل يجب على كل موافقة الآخر في الإجازة والفسخ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن كلاماً لا إيقاع الأثر لا وكيل فيه فلا تجب الموافقة ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرط لهما وإيقاع الأثر من غيرهما فإنه لا معنى لثبوت الخيار لإيقاع الأثر إلا أن يقال إن الخيار المشروط لهما أو لأحدهما واستحقاق الشرط له الفسخ والإجازة والأثر هو

وهذا أولى من قوله لهما
ولا أحدهما (شرط خيار)
لهما أو لأحدهما سواء
أشرط إيقاع أثره منهما أم
من أحدهما

(قوله هذا ما ظهر شوبري)
هذا منافي لكلام الشارح
كما يظهر للتأمل لأن
الشارح جعل للخيار
تعميماً غير تعميم الأثر
شيخنا

(قوله لأن كلاماً لك) أي
ما كما مشوا بوكالة بدليل
عدم شرط الوصف مثلاً
حج

أم من أجنبي كالعبد المبيع
وسواء أشرط ذلك من
واحد أم من اثنين مثلاً ولو
على أن يوقعه أحدهما للاحد
الشارطين والآخراً لآخر
وليس لشارطه للأجنبي
خيار إلا أن يموت الأجنبي
في زمن الخيار وليس
لو كيل أحدهما شرطه للآخر
ولا لأجنبي بغير إذن موكله
وله شرطه لموكله ولنفسه
(في كل ما) أي بيع (فيه
خيار مجلس الا فيما يعتق)
فيه المبيع فلا يجوز شرطه
(المشتر) للنافاة وهذا من
زيادتي (أو) في (ربوي
وسلم) فلا يجوز شرطه فيهما
لاحد لا بشرط القبض
فيهما في المجلس وما شرط
فيه ذلك لا يَحْتَمِلُ الاجل
فأولى أن لا يَحْتَمِلُ الخيار
لانه أعظم غرراً منه لمنعه
الملك أو لزومه واستثنى
النودي مع ذلك ما يخاف
فساده مدة الخيار فلا يجوز
شرطه لاحد وهو ظاهر

(قوله تكليف الأجنبي)
لتوقف مطلق تصرف
عليه اه ع ش
(قوله لا توكيل) أي محض
فلا ينافي ما كتبناه قرياً ولا ما
قاله ع ش من انه ينزل بالعزل

التلف بفسخ أو أجزت في هذا قوله بعد وليس لشارطه للأجنبي خيار فانه يقتضي أنه إذا شرط إيقاع
الآثر لغيره لا يكون له خيار إلا أن يقال أراد بالخيار هنا إيقاع الآثر اه بحروفه (قوله أم من أجنبي)
والاوجه كما قاله الزركشي اشتراط تكليف الأجنبي لا رشده وانه لا يلزمه فعل الاخط بناء على ان
شرط الخيار عليك لا توكيل وهو الاقرب م ع ش (قوله وسواء أشرط ذلك) أي إيقاع الآثر من
واحد أي من أجنبي واحد ع ش فهو تعميم في الأجنبي (قوله وليس لشارطه) أي وقوع الآثر لانه
يفهم من صنيعة الأجنبي لا بشرط له خيار بل وقوع الآثر ويحتمل رجوع الضمير للخيار ويكون
في ذلك إشارة الى اتحاد الخيار والآثر حل وقوله خيار أي أثر خيار (قوله إلا أن يموت) أي أو يموت
أو ينمى عليه كما يفهمه قوله قبيل الفصل لخيار الشرط من انه إذا مات أو جن من شرط له الخيار من
العاقدين انتقل لوارثه أو وليه ثم قال وفي معنى من ذكر موكل العاقد وسيدته ولا شك ان من له الخيار هنا
بمنزلة الموكل ثم وينبغي عوده لهما إذا أفاق ع ش قال في حاشيته على م ر ولو كان الوارث غائباً حينئذ
يحمل لا يصل الخبر اليه إلا بعد انقضاء المدة هل نقول بلزوم العقد بفرار المدة ولا ويمتد الخيار الى بلوغ
الخبر له بضرورة فيه نظر والاقرب ان يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت له ما بقي منها والالزم العقد
لانه لم يعمد زيادة المدة على ثلاثة أيام (قوله وليس لو كيل أحدهما) أي المالكين أي في العقد وهذا
تقييد لقوله لهما شرط خيار لهما أو لاحدهما فهو قيد في المسئلتين ع ش أي محل شرط الخيار للآخر
أو للأجنبي إذا كان الشرط غير وكيل وقوله لا آثر أي ولو مع نفسه فان شرط ذلك بغير إذن بطل العقد
اه قل (قوله وله شرطه لموكله) أي ما لم ينه عن ذلك ع ش (قوله أي بيع) خرج بالبيع ما عداه
فلا يثبت فيه خيار الشرط قطعاً وان جرى خلاف في ثبوت خيار المجلس فيه ع ش (قوله فيه خيار
مجلس) يؤخذ من المتن والشرح ان كل ما يثبت فيه خيار المجلس يثبت فيه خيار الشرط الا في أمور
خمس ثلاثة في المتن واثنين في الشرح أعني قوله واستثنى الخ (قوله الا فيما يعتق الخ) لا يخفى ان هذا
الاستثناء متعين لانه لو اقتصر على قوله لهما شرط خيار لهما أو لاحدهما في كل ما فيه خيار مجلس لم
يصح لان من جملة ما صدقته مالواشترى بعضه فان لكل منهما فيه خيار المجلس فيقتضي أن لهما ان
يشترطاه أي خيار الشرط للمشتري وليس كذلك حل وقال بعضهم لا وجه لاستثناء هذه لان خيار
المجلس لم يتقدم انه يثبت للمشتري وحده حتى تستثنى هذه بل تقدم في الشرح انه متى أجاز البائع البيع
سقط خيار المشتري في قوله نعم لو كان الخ (قوله فلا يجوز شرطه لمشتري) أي وحده وقوله للنافاة أي
بين الخيار والعق لا بشرطه للمشتري يستلزم الملك والملك يستلزم العتق والعق مانع من الخيار وما
أدى ثبوته لعدمه غير صحيح من أصله بخلاف مالو شرط لهما الوقفه أي لكونه موقوفاً أو البائع فقط
اذ الملك له حل وشرح م ر وأشار بقوله فلا يجوز الى أن قوله لمشتري متعلق بمحذوف (قوله أو ربوي
وسلم) الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيث استثنى من الاول هذان واللذان بعدهما في
الشرح خصوصاً مع ان العلة في الامتناع متأنية في خيار المجلس أن خيار المجلس يثبت قهراً وليس لاحد
محدود بخلاف خيار الشرط اه حل (قوله فلا يجوز شرطه فيهما) وبفسد به البيع حل (قوله
لمنعه) أي الخيار للمالك أي ان كان الخيار للبائع أو لهما أو لزومه ان كان الخيار للمشتري ع ش (قوله
ما يخاف فساد مدة الخيار) أي المدة التي تشرط ولو أقل من الثلاث بخلاف ما لا يخاف فساد كصح
هريسة يبيع بشرط الخيار ساعة فانه يصح شيخنا وقضية الاستثناء ثبوت خيار المجلس فيه وان لم تلف
المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس قهراً شو برى وعبارة شرح م ر ويمتنع شرط الخيار فيما يتسارع

واستثنى الجوري المصرة
فقال لا يجوز اشتراط خيار
الثلاثة فيها للبائع لانه يمنع
الطلب وتركه مضر بالبيمة
حكاه عنه في المطلب وانما
يجوز شرطه (مدة معلومة)
متصلة بالشرط متوالية
(ثلاثة) من الايام (فأقول)
بخلاف ما لو أطلق أو قدر
بمدة مجهولة أو زائدة على
الثلاثة وذلك لخبر
الصحيحين عن ابن عمر
قال ذكر رجل لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انه يندع
في البيوع فقال له من يابعت
فقل لا خلاية ورواه البيهقي
باسناد حسن بلفظ اذا يابعت
فقل لا خلاية

(قوله لانه يحافظ على ترك
الخ) * فرع * لو وقع البيع
زمن الدجال واشترط الخيار
ثلاثة أيام ولم تذكر الليالي
فيظهر تقدير الليالي فاصلة
بينها لضرورة تقدير ذلك
في كثير من الاحكام
ويحتمل أن يقال ان
صادف وقوع العقد قارنا
للفجر الذي قد رواجه
أوقات الصلاة لم تدخل
الليلة الاخيرة بالفرض
كمقارنة العقد الفجر المحقق
وان صادف وقوعه في أثناء
يوم تقديره ادخلت الليلة
الاخيرة اه ع ش على م
بتصرف

اليه الفساد في المدة المشروطة وهذا يفهم جواز شرطه مدة لا يحصل فيها الفساد (قوله الجوري) هو
بالراء المهمة وضم الجيم وما ضبطه حجج في بعض المحلات من انه بالزاي لعله شخص آخر وعبارة الشوري
رأيت في طبقات الشافعية للاسنوي مانعه وأبو الحسن على الجوري بضم الجيم وبالراء المهمة قال ابن
الصلاح كان من أكابر الشافعية له كتاب المرشد في عشر مجلدات فأتضح ان ما قاله حجج ومافي الايعاب
وهم وأن الصواب ما اشتهر اه بحروفه (قوله للبائع) ولو مع المشتري فقد قال شيخنا والاوجه ان
شرطه فيها لهما كذلك وان مثل الثلاث ما قار بها مما شأنه الاضرار بها فان قيل كيف يعلم المشتري
بتصريحها حتى يمنع عليه شرط الخيار للبائع أجيب بأمور أحسنها على ما فيه أنه ظن ذلك ولم يتحققه
حل ومثله في شرح م وقوله انه ظن ذلك أي ظنا مساويا للطرف الآخر أو مرجوحا فان كان راجحا فلا
لانه كاليقين ع ش عليه (قوله لانه يمنع الحلب) أي لانه يحافظ على ترك الحلب ليقبى اللبن على ما
أشعرت به التصريح فلا يفوت غرضه أي من تزويجها فاندفع ما يقال كيف يمنع البائع من حلبها
والملك له واللبن في زمن الخيار لمن له الملك كما يأتي ويمتنع قياس الحلب على المصرة في ذلك اه حل
ومحاجب أيضا بأنه يمنع عليه حلبها لان اللبن الموجود حال البيع للمشتري وانما الذي للبائع الموجود بعده
فاذا تم البيع اصطلاحا م ويمتنع الحلب على المشتري أيضا لان الملك ليس له فيكون المانع على الجواب
الثاني شرعا وعلى الاول غير شرعي (قوله مدة معلومة) فيه انه يغني عن هذا قوله ثلاثة فأقل فهلا
اقتصر عليها ليناسب الاختصار الا أن يقال راعى الاجال ثم التفصيل ولو شرط الخيار لغيرهما فهل
يشترط علمه أيضا بالمدة أولا لان الحق متعلق به مادونه كل محتمل والثاني أقرب حجج شوري (قوله
متوالية) قد يغني عنه قوله متصلة اذ يلزم من اتصال المدة المشروطة تواليا والا فلا اتصال لبعضها ولعل
الغرض من ذكره دفع توهم أن المراد بالاتصال ما يشمل اتصال بعضها ولعل هذا هو الحكمة في عدم
بيان محترزه شوري وعبارة حل قوله متصلة بالشرط أي ابتداء لا دواما ومن ثم احتاج الى قوله
متوالية (قوله من الايام) ويدخل في الايام المشروطة ما اشتملت عليه من الليالي للضرورة ومقتضاه
أه لو عقد وقت الفجر لا يثبت الخيار في الليلة الثالثة بخلاف نظيره من مسح الخلف وفرق في الخادم
بأن الخلف ورد فيه النص على الايام والليالي بخلاف الخيار س ل وعبارة قل على الجلال قوله
للضرورة هو أي دخول الليالي حيث كانت الليالي داخلة في المدة والافلو شرطاً وقت الفجر
الخيار يوما لم يدخل الليلة التي بعده أو يومين لم تدخله الليلة الثانية أو ثلاثة لم تدخل الليلة الثالثة فان
شرط دخول واحدة منها بطل العقد وفارق دخوله في مسح الخلف (قوله بخلاف ما لو أطلق) أي
بأن قال بشرط الخيار لا يقال هلا حمل ذلك على المدة المعهودة شرعا التي هي اثنان قول اشتراط
الخيار على خلاف الاصل فاخص بالمحدود لما في غيره من الابهام حل فلوزاد الخيار على الثلاثة
بطل العقد اه زى وس ل وهذا شروع في محترز القيود الثلاثة التي في المتن ولم يذكر هنا محترز القيد
الذين ذكرهما في الشرح لانه سيد كر محترز الاول منهما بعد قول المتن من الشرط ولم يذكر محترز
الثاني استغناء عنه بالتعليل الذي سيد كر بقوله والا أدى الى جوازه بعد لزومه شيخنا (قوله وذلك
لخبر الصحيحين) استدلال على قوله لهما شرط خيار ثلاثة أيام كإيهامه صفيه في شرح الروض (قوله
يندع) أي يغني بمعنى انه اذا اشترى سلعة يشترى بها أكثر من ثمنها واذا باع سلعة باعها بأرخص من
ثمنها (قوله من يابعت) أي يابعتها أي اشترت منه بدليل قوله ايتبعها لان الرجل كان يشتري وقوله
فقل لا خلاية أي فاشترط الخيار ثلاثة أيام ولو بهذه العبارة ان عرفها معناها والابطال العقد عن
عن العباب بأن يقول المشتري اشتريت منك لا خلاية لي كأنه قال والخيار لي ثلاثة أيام وقوله

ثم أنت بالخيار في كل ساعة
ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية
لدارقطني عن عمر جعل له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عهدة ثلاثة أيام
وخلافة بكسر المعجمة
وبالموحدة العين والخديعة
قال في الروضة كأصلها
اشتهر في الشرع أن قول
لاخلافة عبارة عن اشتراط
الخيار ثلاثة أيام الواقعة في
الخبر الاشتراط من المشتري
وقيس به الاشتراط من
البائع ويصدق ذلك
بالاشتراط منهما معا بكل
حال لا بد من اجتماعهما
عليه كما عرف بما مر ونحسب
المدة المشروطة (من) حين
(الشرط) للخيار سواء
أشترط في العقد أم في مجلسه
فهذا أعم من قوله من
العقد ولو شرط في العقد
الخيار من العقد بطل العقد
والالادي الى جوازه بعد
لزومه ولو شرط لاحد
العاقدين يوم والآخر يومان
أو ثلاثة جاز (والملك)
في المبيع

(قوله رجه الله والالادي
الى جوازه بعد لزومه) له
نظر للشأن والا فقد
يدومان بالمجلس حتى
تدخل المدة تأمل أو يراد
بعد لزومه من جهة خيار
الشرط ويقيده ع ش على
مر بعد توقف سم بنظير

ماسطرناه من انهما قد بشرطان في العقد بدأ المدة بالفرق

ورواه البيهقي الخ في رواية لاجل التفسير الذي فيها وهو قوله ثم أنت بالخيار الخ فإنه تفسير قوله
لاخلافة وقوله ابتعتها أي اشتريتها (قوله ثم أنت بالخيار الخ) هذا كالتفسير منه صلى الله عليه وسلم
لاخلافة اه حل وقوله ثلاث ليال لما كان المدار هنا على الايام وان لم تتم الليالي ثلاثا بخلاف مسح الخلف
أني بالرواية الاخرى للتصريح فيها بالايام شيخنا قال البرماوي وانما عبر في هذه الرواية بالليالي وان كان
المدار هنا على الايام لان العرب كانوا يحسبون التواريخ بالليالي (قوله عهدة) بالتنوين وعدمه
بإبدال ما بعدها منها بدل اشتمال وضافته اليها على معنى في ومعناها العهدة والتبعة أي جعل له عهدة
أي تعاقبا بالبيع من جهة التمسك أو الاجازة في ثلاثة أيام وأما على الإبدال فالمعنى أن الثلاثة مشتملة على
هذا التعليق وفي اللاموس أن العهدة الرجعة تقول لعهدة أي لارجعة شيخنا (قوله العين) أي
في الأصل وعطف الخديعة على ما قبله - طف سبب على سبب (قوله والواقعة) أي الخصلة
الواقعة وهي الاشتراط وقوله من المشتري أي وحده وكذا يقال في البائع (قوله ويصدق
ذلك) أي الاشتراط من المشتري والاشتراط من البائع وحينئذ يكون المراد بالصدق الافادة
أي ويفيد ذلك وكان ينبغي أن يجعله مقبلا كما فعله في النكت حل (قوله كما عرف بما مر) أي
من قوله لهما شرط خيار (قوله سواء أشترط في العقد الخ) فإذا شرط ثلاثة أيام وكان مضي من حين
العقد يومان وهما بالمجلس صح الشرط ان ذكر قولهم مضت تلك الثلاثة وهما بالمجلس ليس لهما اشتراط
ثلاثة أخرى وأما لو شرطاه أي الخيار في خيار الشرط فلا بد أن لا يزيد مجموع المدة المشروطة مع المدة
الماضية على ثلاثة أيام حل (قوله أعم) أي وأولى لأنه يوهم أنه إذا شرط في مجلسه بعد مضي مدة
تحسب المدة من العقد (قوله ولو شرط في العقد) هذا محترز قوله متصلة وقوله والالادي من هذا
التعليل يعلم بطلان عدم المتواليات ومن ثم لم يذكر محترزه وسكتوا عن اشتراط تعيين من يشترط له
الخيار وظاهر كلامه عدم اشتراط ذلك وعليه فلو قال البائع أو المشتري بشرط الخيار كان لهما وفي كلام
شيخنا في شرح الأصل ما يفيد اشتراط تعيين من شرط له الخيار حل وعبارته ولا بد من تعيين المشروط
له بأن يتلفظ هو به إذا كان هو المبتدئ بالإيجاب أو القبول وبواقفه الآخر ولو من غير تلفظ اه قال
ع ش قضيته البطلان فيما لو قال بعثك بشرط الخيار من غير ذكر لي أو لك أو لنا بوجه باحثال أن يكون
المشروط له أحدهما وهو مبهم اه وكان المناسب للشارح التفريع وقوله في العقد ليس بقيد (قوله
والالادي الى جوازه بعد لزومه) أي جوازه من جهة العاقدين بعد الزوم من جهتهما فلا يرد ما لو
حدث عيب بعد العقد وقبل القبض واطاع عليه المشتري بعد مده فانه يثبت به الخيار شورى أي
لان الجواز من جهة العيب لا من جهتهما وحينئذ صار جازا بعد لزومه (قوله ولو شرط لاحد لعاقدين
يوم ولآخر يومان أو ثلاثة جاز) لان المعنى أن اليوم الاول مشترك بينهما ثبوت الخيار فيه لهما
لأنه منفي خياره عن شرط له اليومان أو الثلاثة لان ذلك مبطل للعقد كما تقدم وان اليوم الثاني مختص
بمن شرط له اليومان وأن اليوم الثاني والثالث مختص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة المشروطة
زيادة على ثلاثة أيام خلافا لمن توهم ذلك من ضعفة الطلبة وغيرهم اه قل على الجلال فقوله ولآخر
يومان أي منهما اليوم الاول فيكون اليوم مشتركا بينهما وما بعده مختص بمن شرط له اليومان
وعليه فلو شرط للبائع يوم وللمشتري يومان بعد بطل العقد وكذا لو شرط للبائع يوم وللمشتري
يوم بعده وللبيع اليوم الثالث بخلاف ما لو شرط اليوم الاول لهما ولأحدهما معينا الثاني والثالث
فانه يصح والحاصل أنه متى اشتمل العقد على شرط يؤدي لجواز العقد بعد لزومه بطل والافلا
ومنه لو شرط اليوم الاول للبائع مثلا والثاني والثالث للاجنبي عنه فيه ع على الراجح من وجهين

مع توابعه من فوائد
كنفوذ عتق وحل وطء
(فيها) أي في مدة الخيار
(لمن انفرد بخيار) من
بائع ومشتري (والا) بأن
كان الخيار لهما (فوقوف
فان تم البيع بان أنه) أي
الملك فيما ذكر (لمشتري
من) حين (العقد والا
فلبائع) وكأنه لم يخرج
عن ملكه ولا فرق فيه بين
خيار الشرط وخيار المجلس
وكونه لاحدهما بأن يختار
الآخر لزوم العقد وحيث
حكم ملك المبيع لاحدهما
حكم ملك الثمن للآخر
وحيث وقف وقف ملك
الثمن وتعييرى بالملك
لشمول ملك المبيع وتوابعه
أولى من تعبيره بملك المبيع
(وبحصول الفسخ) للعقد
في مدة الخيار (بنحو
فسخت) البيع كرفعه
واسترجعت المبيع والاجازة
فيها بنحو اجزت البيع
كمضيقته وألزمته
(والتصرف)

(قوله الا بكذا الخ) أي
نحو زيادة

(قوله فراجع) أطلق ابن
حجر في المثاليين الاولين
الفسخ وقيدهما بعدم
موافقة الآخر فانظر هل
هو قيد

لان الاجنبي لكونه نائباً عن شرط له اليوم الاول لم يؤد ذلك الى جواز العقد بمدلومه بل الجواز مستمر
بالنسبة للبائع ع ش على م ر (قوله مع توابعه) 'دخال التوابع هنا يقتضى دخولها في قوله والا فوقوف
وفيه نظر لان حل الوطء في زمن خيارهما ليس موقوفاً بل هو حرام كما يعلم مما يأتي وعتق البائع في زمن
خيارهما ليس موقوفاً بل نافذ كما سيأتي وكذا بيعه وغيره مما يأتي فقوله الآتي وتعييرى الخ فيه نظر سم
أي لما ذكر من اقتضائه وقف حل الوطء والعتق مع انه ليس مراداً ع ش (قوله من فوائده) متصلة
أو منفصلة كاللبن والمهروا الحل الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فانه مبيع كالام لمقاباته
بقسط من الثمن شوري والظاهر أن التفصيل يجري في غير الحل أيضاً كما يؤخذ من م ر وقضيته أن
الحل الحادث في زمن الخيار المشروط لاحدهما يكون له وان لم يلزم البيع حيث كان الخيار للبائع أو فسخ
واختار للمشتري ع ش على م ر ولو تلف المبيع بأفة سماوية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع
فان كان التلف بعد القبض فان كان الخيار للبائع انفسخ أيضاً ويسترد المشتري الثمن ويرجع البائع
عليه بالقيمة فان كان الخيار لهما أو للمشتري بقي الخيار فان تم العقد بأن أجاز المشتري البيع لزمه الثمن
والا فالقيمة سم ملخصاً (قوله لمن انفرد بخيار) ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط
لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفاً والثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما أفاده الشيخ
الاول لان خيار المجلس أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط وقول الزركشي الظاهر الثاني لثبوت
خيار الشرط بالاجماع بعيد م ر (قوله من بائع) أي من يقع له البيع ومشتري أي من يقع له الشراء
فالعبرة وان كانت عامة المراد بها خاص هذه العبارة التي في المتن وقعت في الروض واعترضها
الشارح بقوله ولا يخفى ما في قوله الملك لمن انفرد بالخيار من الإيهام لان من ينفرد به قد يكون أحد
العاقدين وقد يكون غيرهما وإذا كان أحدهما فقد يعقد لنفسه وقد يعقد لغيره وليس
المراد الكل كما لا يخفى حل والنفقة على من له الخيار وعليهما في حالة الوقف ويرجع من لم يتم له العقد
على الآخر أنفق بأذنه أو بأذن الحاكم عند دفعه أو امتناعه أو بأشهاد عند فقد الحاكم وامتناعه
والا فلا يرجع على المعتمد عند شيخنا وقال بعض مشايخنا يرجع ان نوى الرجوع عند فقد
الحاكم أو الاشهاد وهو بعيد والزوائد في مدة الوقف تابعة للمبيع وهي أمانة في يد الآخر
ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده اه قل (قوله والا فوقوف) فيه أن حل الوطء في زمن
خيارهما ليس موقوفاً بل هو حرام كما يعلم مما يأتي وعتق المبيع في زمن خيارهما أيضاً ليس موقوفاً
بل نفذ من المشتري اذا اذن له البائع كما يأتي وكذا بيعه وغيره مما يأتي وعبرة البرماوى قوله فوقوف
ومنه الوطء فهو موقوف أي حله موقوف بمعنى انه بمنع عليه الوطء (قوله فيما ذكر) أي في المبيع
وتوابعه (قوله وكأنه لم يخرج عن ملكه) أي القوي السابق على العقد فلذلك عبر بكأن لانه
بعد العقد ليس قويا كقوته قبله شيخنا (قوله ولا فرق فيه) أي التفصيل المذكور (قوله
وكونه) أي خيار المجلس لاحدهما الخ أي فهو له دوام وهو جواب عن سؤال قد رتب دبره كيف
يتصور خيار المجلس لاحدهما وحده وتقدم انه ثبت لاحدهما ابتداء فيمن اشترى من آخر بحريته
فانه ثبت للبائع فقط حل (قوله لشموله ملك المبيع وتوابعه) أي بخلاف عبارة الاصل فانها
توهم اخراج توابعه وأن الملك فيها ليس لمن انفرد بالخيار ع ش (قوله وبحصول الفسخ) أي بالقول
وسياً بالفعول وجميع ما ذكره من صرائح الفسخ والاجازة قال شيخنا ولعل من كتبنا بهما نحو لا بيع
أولا اشترى الا بكذا أو لا أرجع في بيعي أو في شرأتي فراجع قل (قوله كرفعه) أي رفعت حكمه
أي الناشئ عنه وهو جواز التصرف فيه لفسس العقد لان الواقع لا يرتفع شوري (قوله والتصرف

فيها كوطء الخ) الحاصل أن في تصرف البائع ثلاث جهات وهي حصول الفسخ به ونفوذه وحله ونظيره في تصرف المشتري وقد استوفاهما الشارح بيانا فأشار بقوله وصح ذلك منه أيضا إلى الجهة الثانية والاولى في المتن بقوله لكن لا يجوز ووطؤه إلى الثالثة وهذا في قوة قوله وكل تصرفاته حلال الا الوطء ففيه تفصيل وأشار إلى الجهة الثانية من تصرف المشتري بقوله والاعتاق نافذ منه مع قوله والبقية صحيحة الخ وأشار إلى الثالثة منه بقوله ووطؤه حلال الخ فكأنه قال كلها جائزة مطلقا الا الوطء ففيه تفصيل لكن ذكر بيان هذه الجهة في خلال بيان الجهة الثانية وقوله كوطء أي بخلاف مقدمات الوطء فلا تكون فسخا ولا اجازة والمراد وطاء الذي كرىقينا للمبيع الاثنى يقينا في قبلهما مع علمه بأنها المبيعة ولم يقصد الزنا وهي تحل له وان لم تحبل أو حرم عليه الوطء لكون الخيار لهما كما أشار لبعض ذلك بعد بقوله وظاهر أن الوطء انما يكون فسخا الخ ويجرى مثل ذلك في وطاء المشتري الثمن اه قل بان كان جارية (قوله واعتاق) أي اعتاق البائع الرقيق المبيع أو اعتاق بعضه ولو معلقا ويسرى لباقيه وشمل ما ذكره مالو اعتق الحامل دون جملها وهو ظاهر وكذا لو اعتق جملها دونها وهو كذلك ان علم وجود الحمل حالة العتق بان ولدت له دون ستة أشهر منه والاف لا اعتق ولا فسخ والاحبال باستدخال المنى كالعتق من البائع أو المشتري في الفسخ والاجازة والصحة قل (قوله ويبيع) أي بت أو بشرط الخيار للمشتري فان كان للبائع أو لهما لم يكن فسخا ولا اجازة كما صرح به في العباب م ر ويبطل البيع الثاني اه اج (قوله وتزويج) أي للامة أو العبد برماوى (قوله وصح ذلك منه أيضا) أي مطلقا سواء أذن له المشتري أم لا فيما إذا كان الخيار لهما ومعلوم أن الصحة تتأخر عن الفسخ فيقدر الفسخ قبيل العقد زى ولعل الفرق بين تصرف البائع حيث لم يتوقف نفوذه على اذن المشتري كما اقتضاه اطلاقه وبين تصرف المشتري حيث توقف نفوذه على اذن البائع كما فصله بقوله والاعتاق نافذ منه وقوله والبقية صحيحة الخ أن تسلط البائع على المبيع أقوى بدليل سبق ملكه له بخلاف تسلط المشتري فانه ضعيف اطريان ملكه شرح م ر وعش عليه وقوله أيضا أي كما أنه فسخ للبيع (قوله لكن لا يجوز ووطؤه) أي فلا لازم بين حصول الفسخ وحل الوطء فالوطء لا يحل ويحصل به الفسخ حل (قوله الا ان كان الخيار له) فان كان لهما لم يحل ولو أذن له المشتري وهو ظاهر ع ش (قوله وأذن له البائع) أي أو كان لهما وأذن له البائع لان المقسم كما علمت أن الخيار له أو لهما حل ومشله الشورى ولا يصح شموله لما إذا كان الخيار للبائع لانه ينافيه قوله وغير نافذ ان كان للبائع (قوله وغير نافذ ان كان للبائع) أي وحده وان أذن له بدليل ما يأتي في مسألة الوطء أن مجرد الاذن من البائع ليس اجازة حيث كان الخيار له وحده حل وأتى الشارح بهذه التمثيلات لاقسام والا فالقسم وهو كون الخيار له أو لهما غير صادق عليها شيخنا (قوله وموقوف ان كان لهما) فان قيل الفرض أن التصرف المذكور الذي من جلته الاعتاق تحصل به اجازة العقد من المشتري فامعنى وقف الاعتاق حينئذ أجيب بأنه اذا حصلت الاجازة من طرف المشتري بقي خيار البائع فيوقف العتق لاجل حق البائع فان أجاز أو انقضت مدة الخيار تبين نفوذ العتق وان فسخ تبين عدم نفوذه تأمل (قوله ووطؤه حلال) مرادهم بحل وطاء المشتري مع عدم حساب الاستبراء في زمن الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وان حرم من حيث عدم الاستبراء فهو كما حرم من حيث نحو احرام أو حيض شرح م ر (قوله والاغرام) أي بان كان الخيار للبائع أو لهما زى أي وان أذن له البائع أخذاهما يأتي ولا حد للشبهة والولد حرم نسيب ولا ينفذ استيلاده حل وعليه المهر اه برماوى (قوله وقول الاسنوى انه حلال ان أذن له البائع الخ) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون الخيار له وحده أو لهما وهو واضح في الاول دون الثاني لما

فيها (كوطء واعتاق
ويبيع واجازة وتزويج
ووقف) للمبيع (من بائع)
والخيار له أو لهما (فسخ)
للمبيع لاشعاره بعدم البقاء
عليه وصح ذلك منه أيضا
لكن لا يجوز ووطؤه الا ان
كان الخيار له (ومن مشتري)
والخيار له أو لهما (اجازة)
للشراء لاشعاره بالبقاء
عليه والاعتاق نافذ منه ان
كان الخيار له وأذن له البائع
وغير نافذ ان كان للبائع
وموقوف ان كان لهما ولم
يأذن له البائع ووطؤه
حلال ان كان الخيار له والا
غرام وقول الاسنوى انه
حلال ان أذن له البائع
مبنى على أن مجرد الاذن

في التصرف اجازة وهو بحث لنووي والمنقول خلافه والبقية صحيحة ان كان الخيار له وأذن له البائع والافلا وظاهر أن الوطء انما يكون فسخاً واجازة اذا كان الموطوء أثنى (٢٤٤) لا ذكر ولا خشي فان بانت أو توتته ولو باخباره تعلق الحكم بذلك الوطء وتعمير

بالتصرف مع تمثيل له بما ذكر أعم مما عبر به (لاعرض) للمبيع على (بيع وأذن فيه) في مدة الخيار فليس فسخاً ولا اجازة للمبيع لعدم اشعارهما من البائع بعدم البقاء عليه ومن المشتري بالبقاء عليه لاحتماهما التردد في الفسخ والاجازة وتعمير بالاذن لشموله لاذن للمشتري لبيع عن نفسه أعم من تعميم التوكيل

فصل في خيار العيب
 وما يذكره (لمشتري) بغيره بقوله (جاهل) بما يأتي (خيار بتغير فعله وهو حرام) للتدليس والضرر

تقدم في الاعتناق حرره حل (قوله في التصرف) أي في شيء مما تقدم وفيه أن من جلة ما تقدم الاذن في الاعتناق حل (قوله والبقية صحيحة) معطوف على قوله والاعتناق نافذ منه والمراد بالبقية ما عدا الوطء والاعتناق من التصرفات التي تقدمت (قوله وأذن له البائع) شامل لما اذا كان الخيار للبائع أو لهما وهو كذلك برماوى (قوله ان كان الموطوء أثنى) أي مباحة له لولا ان يبيع بان لم تكن محرمة ولا في معنى المحرم كالمجوسية وكان الوطء في القبل وكوطء المحرم وطء الامر دكافله حجج ع ش على مر (قوله لاعرض) تجوز قراءته بالجر عطفاً على وطء وبالرفع عطفاً على التصرف اه ع ش والجر غير ظاهر لاقتضائه أن العرض والاذن من جلة التصرف (قوله واذن) الوار بمعنى أو (قوله لاحتماهما التردد) أي ولانه قد يقصد أن يعرف ما يدفع فيه ليعلم أرجح أم خسر شرح مر

فصل في خيار العيب وهو حاصل بقوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من تغير فعله أو قضاء عرفي أو التزام شرطي لان كلامه يدل على أن التغير ير الفعلي من العيب وقد شرع في الاول فقال لمشتري الخ وفي الثاني بقوله و يظهر عيب الخ وقد تقدم الكلام على الثالث في قوله و بقوت رهن أو اشهاد أو كفالة خير كشرط وصف يقصد الخ (قوله وما يذكره) منه التغير ير الفعلي وقدمه المصنف لقلة الكلام عليه أو أنه أراد بخيار العيب خيار النقضية فيكون التغير ير الفعلي من العيب ع ش وقوله وقدمه المصنف أي على خيار العيب خلاف ما صنع أصله حيث أخر التغير ير الفعلي عن العيب وأحكامه قد كره فصلاً مستقلاً قبيل باب المبيع قبل قبضه فقال فصل ان تصريته حرام الخ وقال حل قوله وما يذكره أي من الكلام على الارش والرذ وغيرهما وكلامه يقتضي أن التغير ير من العيب (قوله اشترى جاهل الخ) وكذا للبائع بظهور عيب قديم في الثمن وآثروا الاول لان الغالب في الثمن الانضباط فيقول بظهور العيب فيه وأيضا للمبيع مقصود للمشتري وأما الثمن فليس مقصوداً للبائع ع ش (قوله بما يأتي) أي قوله بتغير فعله وأشار الى أن قول المصنف بتغير يرتبط بخيار ومتعلق بجاهل محذوف كما هو مذهب البصريين في اعمال الثاني عند التنازع وقيل ان قوله بتغير يرتبط بمتعلق بخيار فقط لاجل عطف قوله و بظهور عيب باق عليه ولو جعل متعلقاً بكل من جاهل وخيار لاقتضى أن المعطوف كذلك فيصير المعنى لمشتري جاهل بظهور عيب باق الخ وهذا لا يصح لان الظهور يشعر بالجهل فلا فائدة للتنقيده في جانبه ويكون متعلق قوله جاهل محذوفاً أي بتغير يرتبط بمتعلق بجاهل وقد علمت ما فيه ويمكن أن يخص ما يأتي بالتغير يرتبط بجاهل ع ش قضيت أنه كل تغير يرتبط بمتعلق بجاهل لا يصح به مر من أن تورم الضرر لا يثبت الخيار اللهم الا أن يقال ان ذلك يثبت الخيار غالباً ويقال هو عبارة عن فعل من البائع يضر المشتري ولا يظهر لغالب الناس ولم ينسب المشتري في عدم معرفته الى قصير اه وكذا يثبت له الخيار بتغير يرتبط بجاهل كإسائه في مفهوم قوله ولو باع بشرط براءته من العيوب الخ من أنه لو باع بشرط براءة المبيع من العيوب فإنه لا يبرأ من شيء منها بل للمشتري الخيار في جميعها وهو تغير يرتبط بجاهل من البائع (قوله للتدليس) أي على المشتري والضرر كل علة مستقلة لثبوت الخيار كما يرشد اليه قوله لعدم التدليس وقوله لحصول الضرر وهذا سقط ما وقع في بعض الاوهام في هذا المقام اه شوبري وهذا يقتضي أنه علة لثبوت الخيار مع

(قوله منه التغير ير الفعلي) يناق ما قدمه

(قوله أي بتغير يرتبط بجاهل) لكن بما يصير التقدير لمشتري جاهل بتغير يرتبط بجاهل بظهور عيب الخ ولا فائدة فيه

(قوله ولم ينسب المشتري في عدم معرفته الخ) هل هو شرط آخر أو أن ما قبله سببه تأمل (قوله كل علة مستقلة لثبوت الخ) لكن السابق خيار وحرمه فان ادعى

قصرهما على الخيار كان المناسب تقديمهما على وهو حرام لكن الشارح سلك التوزيع وانسكل

(قوله وهذا يقتضي أنه علة الخ) كون التدليس علة للحرمه ظاهر وأما كون الفرع علة للحرمه فلا يظهر بدليل انه علة بمسئلة التصريفة لا من قصد نسيان مثلاً تأمل ثم ظهر انه لا يرد على المحشى شيء من هاتين لانه سلك التوزيع بدليل قوله لثبوت الخيار والضمير في انه للتدليس

الحرمه

رد الصاع فوراً وان قلنا انه معطوف لا يجب رده فوراً وعبارة ع ش على م ر يصح أن يكون مفعولاً معه وان يكون مفعولاً بفعل مخنوف والتقدير ورد دفع صاعاً فعلى الاول يجب رد الصاع فوراً بخلافه على الثاني وله دل وجهه أنه اذا جعل مفعولاً معه اقتضى أن رد الصاع مصاحباً للمصرأة وردها فوري فيكون رد الصاع فوراً يامع أن المقرر أنه ليس بفوري فالثاني أولى أو متعين بناء على ما ذكر من أن الاول يقتضي وجوب الفور به في رد الصاع ع ش على م ر ملخصاً ولو اشترى أر بعة مصرأة فهل يجب على الجميع صاع أو على كل أحد صاع فيه تردد والراجح أنه يجب على كل واحد صاع لانه يصدق على كل واحد أنه شاراه بابل فالراجح أنه يتعدد بتعدد المشتري وكذا بتعدد البائع ع ش على م ر (قوله بجامع التدليس) هلا قال والضرر وقد يقال لم يأت به ليحسن تقرير ما ذالم بقصد التصريه حل (قوله ونصروا بوزن نزكوا) أي فأصله نصروا بوزن نزكوا فاعل بحذف الياء الساكنين بعد حذف حرف كنهها للثقل شو رى (قوله من صر الماء) أي صرى الر باعى كما هو فى المحلى لان أصله صرى فيكون بعد الراء ألف ترسم ياء فكان الاولى للشارح أن يقول من صرى بآتيات الالف الآن يقال حذفها لالتقاء الساكنين اكنها وجدت فى بعض النسخ (قوله لنسيان أو نحوه) كما اذا ضلت البهيمة مدة حصلت فيها التصريه ثم باعها من غير حاب بعد ان رآها (قوله وأصحهما عند القاضي الخ) معتمد وعليه فيكون قوله فيما تقدم قصداً قيداً فى الحرمة فقط لاني ثبوت الخيار (قوله لحصول الضرر) أي ضرر المشتري كما تقدم وقياس ذلك ثبوت الخيار فيما لو تجدد الشعر بنفسه أو جمعه غير البائع أو جرت الجارية وجهها وقوله لحصول الضرر أي وان اتسنى التدليس لكن ضرر المشتري حاصل فأحد الامرين كاف في حصول الخيار حل (قوله ونحوه بوجه) وتوريمه ووضع نحو قطن في شدقها بخلاف توريم ضرع الحيوان فإنه لا خيار به شرح م ر قال ع ش عليه والفرق بين توريم الوجه حيث يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا خيار به أن التدليس في توريم الضرع يسهل الاطلاع عليه بحلبه للادابة فيعلم منه كثرة اللبن وقلة ولا كذلك توريم الوجه والفرق بين وضع نحو القطن في شدقها حيث يثبت به الخيار وتوريم الضرع حيث لا يثبت به أن التوريم لما كان في ظاهر البدن بحيث يطلع عليه بالحس عادة نسب المشتري فيه الى تقصير بخلاف وضع نحو القطن فإنه لا يستتاره يعسر الاطلاع عليه ولو وقع ذلك من المبيع لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل أم لا فيه نظر والا قرب أن يقال ان كان مراده الترويج لبائع حرم عليه ولا خيار للمشتري لا تتفاء التغيرير من البائع والافلا والفرق بين تحمير الجارية وجهها حيث قيل فيه بعدم ثبوت الخيار وما لو نصرت الادابة بنفسها ان البائع للادابة نسب في عدم تعهد الادابة لتقصير في الجلالة في كل يوم بخلاف الجارية فإنه لم يعهد تعهد وجهها ولا ما هي عليه من الاحوال العارضة لها ع ش على م ر (قوله وتسويده شعر وتجميده) يشمل اطلاقه الذكر والاشئ وهو كذلك كما قاله الاذرى ويلحق بذلك الخنثى فيما ظهر والوجه تحريم ذلك لما مر من التدليس ولا بدنى ثبوت الخيار من أن يكون ذلك بحيث لا يظهر اغالب الناس انه مصنوع حتى لا ينسب المشتري الى تقصير ع ش وخروج بتجميده ما لو سبطه أي جعله مسترسلاً فبان جمداً فلا خيار لان الجعوداً حسن شرح الروض (قوله وهو) أي المجدد المفهوم من تجميده ما فيه التواء وانقباض أي ثن أي عدم ارسال شيخنا (قوله لا مقلل السودان) عبارة شرح م ر لا كقلل السودان اه أي فان جعل الشعر على هيئته أي المقلل لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نفاسة المبيع المقتضية لزيادة الثمن فيعلم منه أن قول الشارح لا مقلل السودان معناه لا جعله كقلل السودان أي على هيئته والمراد بمقلل السودان مفرقه يقال تقلل القوم اذا تفرقوا وهو بالرفع

بجامع التدليس ونصروا بوزن نزكوا من صر الماء فى الحوض جمعه فلولي قصد التصريه لنسيان أو نحوه ففى ثبوت الخيار وجهان فى الشرحين والروضة أحدهما المنع وبه جزم الغزالي والحاوى الصغير لعدم التدليس وأصحهما عند القاضي والبعوى ثبوته لحصول الضرر بوجه الاذرى وقال انه قضية نص الام (ونحوه بوجه وتسويد شعر وتجميده) الدال على قوة البدن وهو ما فيه التواء وانقباض لا مقلل السودان

(وحبس ماء قنائة أو) ماء

(رحى أرسل) أى ماء كل

منهما (عند البيع) وتغيرى

بالتغير يرالفعل مع تمثيله

بما ذكر أعظم مما عبر به

(لا طخ ثوبه) أى الرقيق

(بعداد) تخيلا لكتابتة

فاخاف فلا خيار فيه إذ

ليس فيه كبير غرر لتقصير

المشتري بعدم امتحانه

والسؤال عنه (وبظهور

عيب) فيد زده بقولى

(باق) بان لم يزل قبل

الفسخ (بنقص) بفتح الياء

وضم القاف أفصح من

ضم الياء وكسر القاف

للمنددة (العين نقصا

(قوله) قد يقال هذا بآتي

(الح) فيه ان الكتابة شأنها

الظهور بخلاف اللين

فالسؤال يسهل عن

الكتابة ولا يسهل عن

اللين تأمل

(قوله) والمراد ظهور عيب

ولو عند البائع (الح) المعتمد

ان العيب الذى يظهر فى

المبيع عند المشتري لا بد أن

يثبت انه كان موجودا عند

البائع اه ش ن ولا يثبت

ان شيئا لم ينصوا عليه

عيب الا بشهادة عدلى

شهادة فان فقدنا فى مسافة

العدوى صدق البائع أفاده

مر ورجع فلما يأتى ومع ذلك

للمشتري الفسخ باطنا إذا

كان محقا وبأى فيه الظفر

وليس له الظفر بارش مع

عدم الفسخ تدبره ع ش

على م

بالرفع عطف على ما (قوله وحبس ماء قنائة) انظر لو انحبس بنفسه هل يثبت فيه الخيار أم لا فيه نظر
والاقرب الاول قياسا على التصريفة بوجه بان الغالب نعهد ذلك من المالك للاقتناع به اما بنفسه
أو بنائبه ع ش على م (قوله أورا) هى الطاحون وهى تاء وتقصرو فى المختار الرحام عروفة وهى
مؤشاة وتثنيها رحيان ومن مد قال رحاء ورخا آن وأرحية مثل غطاء وغطا آن وأغطية وثلاث أرح
والكثير أرحاء (قوله أرسل عند البيع) أى بيع البستان والقنائة والرحام مع قناتها أو بيع القنائة فقط
فى الاول وفى الثانى (قوله لا طخ ثوبه) عطف على كتصريفة فلا خيار فيه ومع ذلك يحرم على البائع
فعل ذلك لانه تغرير بعقبه الندم بل هذا أولى بالتحرير مما يتخير فيه لان التدليس ثم له رافع وهو
الخيار وهذا لرافع له ومثله توريم ضرع نحو الشاة ليوهم كثرة اللبن وتكبير بطن الدابة بالملف ليوهم
السمن أو كونها حاملا ولا خيارا أيضا بغين فاحش كظن مشتر نحو زجاجة جوهرة بالغ فيها بالثمن حل
وزى (قوله لتقصير المشتري بعدم امتحانه) ر بما يؤخذ من التعليل أنهم ما لو كانا محل لاشئ فيه مما
يتمجن به ثبوت الخيار وليس مراد الا ان ذلك نادر فلا نظر اليه ع ش على م (قوله بعدم امتحانه)
أى مع سهولة ذلك والافه ذابا تى فى تحمير الوجه وما بعده وقوله والسؤال عنه قد يقال هذا بآتي فى
التصريفة وما بعدها الآن يقال هو جزء علة حل (قوله وبظهور عيب) معطوف على قوله بتغري
فعلى واما أعاد العامل اشارة لاختلاف النوع وأطول الفصل أول دفع توهم أنه معطوف على المتنى
وهو لطح وأيضاً للقيود بعده والمراد ظهور عيب ولو عند البائع وذلك فى الاوصاف الجبلية لان الظاهر
اعتبارها بخلاف غير الجبلية لا بد أن توجد عند المشتري بعد وجودها عند البائع كما سيأتى ويدل عليه
قوله وبظهور عيب لانه يشعر بانه كان موجودا حل مع زيادة وسيأتى له أنه يجعل الامثلة التى بعد
الخصاء كلها جبلية الا البول فى الفرائ فانها يجعله غير جبلية فلا بد أن يحصل عند المشتري ثم رأيت فى
ع ش على م قوله وزنا الح أى ولم يوجد عند المشتري وحده بل عند البائع فقط أو وجد عندهما
أما لو وجد عند المشتري ولم يثبت وجوده عند البائع فهو عيب حدث عند المشتري فلا رد به وما توهمه
بعضهم من أنه يرد بما ذكر لان وجوده بيد المشتري أمانة على وجوده قبل فى يد البائع لما جرت به
العادة الاطية من أنه تعالى لا يكشف السر عن عبده أول مرة فصرح كلامهم بخالفه لان الاحكام
انما تنطبق بالامور الظاهرة فلا تنفك له اه وقصده الرد على زى وحل القائلين بان وجوده عند
المشتري عيب لانه من آثار الموجود عند البائع وفيه أيضا وبظهور عيب أى فى المبيع العين وغيره لكن
يشترط فى العين الفور بخلاف غيره كما يأتى له بعد قول المصنف الآتى والرد فورى ومثل هذا يجرى فى
التمن اكن ان كان الثمن معين ورده انفسخ العقد وان كان فى الذمة لا يفسخ العقد وله بدله ولا يشترط
رده الفور بخلاف الاول هذا كله فيما فى الذمة ان كان القبض بعدم فارقة المجلس أما لو وقع القبض
فى المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل يفسخ فيه أيضا أولا لكونه وقع على ما فى الذمة فيه نظر
ومقتضى قولهم الواقع فى المجلس كالواقع فى العقد الاول ع ش على م (فرع) لو اشترى فلوسا
فابطل السلطان التعامل بها قبل القبض فليس بعيب بخلاف الآتى حنيفة اه عميرة (قوله بان لم يزل قبل
الفسخ) أى ولو قدر من خير على ازالته شرح م قال ع ش عليه أى بمشقة أخذنا من قوله الآتى
لانه لا مشقة فيه ولو كان يقدر على ازالته من غير مشقة كإزالة عوجاج السيف مثلا بضره فلا خيار
له وهذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فان كان لا يحسنه فهل يكلف سؤال غيره أم لا لانه فى نظر
والاقرب الثانى (قوله بفتح الياء وضم القاف) وعلى هذا يكون متعبدا لازما وأما قوله أفصح من
ضم الياء وكسر القاف المشددة فعلى هذا لا يكون الامتعايا وانغة الاولى هى القصيدة قال تعالى ثم

يفوت به غرض صحيح أو
ينقص (قيمتها وغلب في
جنسها) أي العين (عدمه)
اذ الغالب في الاعيان
السلامة وخروج بالقياس
الاول مالوزال العيب قبل
الفسخ وبالثاني قطع اصبع
زائدة وفلقة يد يرمي من نقد
أوساق لا يورث شيئا ولا
يفوت غرضا فلا خيار بهما
وبالثالث ما لا يغلب فيه ما
ذكر كقطع سن في الكبير
وثبوبة في أوانها في الامة
فلا خيار به وان نقصت
القيمة به وذلك (نقصاء)
بالمخلو ان لنقصه المقوت
لفرض من الفحل فانه
يصلح لما لا يصلح له الخصى
وان زادت قيمته باعتبار
آخرو فبقا كان الحيوان
أو بهيمة فقولى نقصاء أعم
من قوله نقصاء رقيق
(وجاح) منه بالكسر أي
امتناعه على رأكبه
(وعض) ورمح لنقص
القيمة بذلك (وزنا وسرقة)

(قوله رجه الله فلا خيار
بهما) حيث لم ينصوا على
انه عيب والا فالعبرة بنقص
التقدمين ولا اعتبار
بغير بخالفه اه حجج
(قوله رجه الله وعض)
ولا خيار بكثرة أكلها
ولا بقله شرها ولا بكثرة
أكل القن وقتله اه ع ش

لم ينقصوكم والثانية ضعيفة وتبقى لغة ضعيفة أيضا وهي ضم الياء وسكون النون وكسر القاف كافي
المصباح وذكر قول الاغاث الثلاث (قوله يفوت به غرض صحيح) هل المراد غرض العاقلين
أو غالب الناس في محل العقد قال حجج لعله الاخير والاولى أن يؤخر قوله نقصا لخرج عن قوله أو قيمتها
ليكون قيدافيهما أي في نفس العين ونقص القيمة كما صنع في المنهاج ويخرج به على رجوعه للقيمة
نقص يسير لا يتغابن به مر (قوله أو ينقص قيمتها) أي نقصا لا يتساحح بمثله حل (قوله وغاب)
مقتضى هذا الضابط أنه لو اشترى رقيقا فوجد لم يصل أنه لا خيار له لانه يغاب في جنس المبيع فالعتمد
عدم ثبوت الخيار مر لان الغالب في الارقاء ترك الصلاة ع ش (قوله اذ الغالب) علة لثبوت الخيار
بظهور العيب قال قول والقلبة قال شيخنا معتبرة بالاقليم كله لا يبلد منه وقال شيخنا مر بجميع
الاقليم وفيه نظر ظاهر (قوله وخرج بالقياس الاول) أي باق والثاني هو قوله ينقص العين أو قيمتها
والثالث هو قوله وغلب في جنسها عدمه (قوله من نقد) بخلافهما من أذن شاة لان ذلك يمنع الاجزاء في
الاضحية فيكون عيبا كما سيأتي اه شوبري (قوله ما لا يغلب فيه ما ذكر) بان غلب الوجود
كقطع سن قن بعد الستين أو استوى وجوده وعدمه كقطع سن من ذكر به الاربعين هكذا بحث
حجج فيهما في شرح العباب شوبري (قوله كقطع سن في الكبير) مثال لما يغلب وجوده في نقص
العين وقد يكون معها نقص القيمة أيضا وقوله وثبوبة مثال للغالب وجوده في نقص النيمة وفيه أن
هذا فيه نقص العين أيضا حل أي لان الثبوبة لا تكون الا بزوال البكارة وهي جلدة وهي عين وقال
بعضهم الجلدة لا تزول وانما يتسع المحل وليس فيه نقص عين شيخنا (قوله وثبوبة في أوانها) وهي
سبع أو ما قاربها شوبري الاولى نسع لانها مظنة للحيض (قوله وذلك نقصاء) أي النقص مطلقا أي
نقص العين أو القيمة فقوله نقصاء أي وهو ما يغلب في جنس المبيع عدمه كما هو الفرض أما لو كان
النقص في ما كول يغلب وجوده فيه أو نحو بغال أو براذين فلا يكون عيبا لغلبيه فيها مر وعبرة
ابن قاسم أخذ شيخنا مر من ضابط العيب المذكور أن النقص في البهائم في هذا الزمان ليس عيبا
لغلبيه فيها والنقص حرام الا في ما كول صغير لطيب لحمه في زمن معتدل وهو عيب في الآدمي مطلقا أما في
غيره فلا يكون عيبا الا ان غلب في جنس المبيع عدمه شرح مر وانظر هل هو من الكبار أو الصغار
قال سم الظاهر أنه من الكبار وقضية تقييد الجواز بكونه في صغيرا كقول أن ما كبر من حول البهائم
يحرم خصاؤه وان تعذر الاتفاق به أو عسر ما دام فلا وينبغي خلافه حيث آمن هلا كه بان غلبت
السلامة فيه كما يجوز قطع الغدة من العبد مشلا لزاله للشين حيث لم يكن في القطع خطر ع ش على مر
(قوله ورمح) أي رفس وليس المراد به الجري وعبرة مر وكونها موحا وهي تفيد كثرة ذلك منها
والا فلا يكون عيبا وكونها نقر من شيء تراها وتشرب لبنها وان لم يكن ما كولا أو لبن غيرها أو يخاف
راكبها سقوطه عنها خشونة مشيها أو كونها درداء أي ساقطة الاسنان لا لكبرا أو قبيلة لا كل
أو مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية ولو كانت غير ما كولة شرح مر وقوله أو قبيلة الا كل
بخلاف كثرة أكلها وكثرة أكل القن فليس واحد منهما عيبا وبخلاف قلة شرها فيما يظهر لانه
لا يورث ضعفا بخلاف قلة أكل القن ع ش على مر (قوله وزنا) وألحق به اللواط واتبان البهائم
ونمكنه من نفسه والمساخقة ويثبت زنا الرقيق باقرار البائع أو بينته ويكفي فيها رجلا لان لا ليس في
معرض التعبير حتى يشترط له أو يعقر رجال ولا يكفي اقرار العبد بالزنا لان فيه ضررا بغيره فلا يقبل منه
أي بالنسبة لكونه عيبا يرد به وان كان بمحبه هذا الاقرار (قوله وسرقة) نعم لا تضر سرقة من دار
الحرب لانه غنيمه ولا سرقة مال سيده المصوب لردده اليه وسماها سرقة نظرا للصورة اه ح ف ولا فرق

واباق) من رقيق أى بكل

منها وان لم يتكرر تاب عنه
أول يتب لذلك ذكر كان
أو أثنى صغيراً وكبيراً خلافاً
للهرورى فى الصغير (وبخبر)
منه وهو الناشئ من تغير
المعدة لما مر ذكر كان
أو أثنى أما تغير القم لقلح
الاسنان فلا لزواله بالتنظيف
(وصنان) منه ان خالف
العادة بأن يكون مستحكما
لما مر ذكر كان أو أثنى
أما الصنان لعرض عرق
أو حركة عنيفة أو اجتماع
الوسخ فلا (وبول) منه
(بفرش) ان خالف العادة
بان اعتاده فى غير أوانه لما
مر ذكر كان أو أثنى
فقولى من زيادى (ان
خالف العادة) راجع
للمستثنين سواء أحدث
العيب (قبل القبض)
للمبيع بأن قارن العقد
حدث بعده قبل القبض
لان المبيع حينئذ من ضمان
البائع (أو) حدث (بعده)
أى القبض (واستند لسبب
متقدم) على القبض
(كقطعه) أى المبيع
العبد أو الامة (بجناية
سابقة) على القبض جهلها
المشتري لانه لتقدم سببه
كالتقدم

(قوله رحمه الله بول) ان
وجد عند المشتري أيضاً ولا
فلا تبين ان العيب زال وليس
هو من الاوصاف الجبائية
التي يرجع اليها الطبع بخلاف

فى السرقة بين الاختصاصات وغيرها ع ش على مر (قوله واباق) حتى لو أبق عند المشتري ثبت له
الرد لانه من آثار الاباق الاول الذى كان عند البائع فلا يبال انه عيب حادث فيمنع الرد لانه من آثار
الاول اه زى وقوله لانه من آثار الاول والفرض انه علم وجود ذلك العيب عند البائع فلو لم يعلم وجوده
عنده فلا رد لانه عيب حادث عند المشتري كما يؤخذ من ع ش على مر وفى المختار أبقى العبد يابق
ويأبى بكسر الباء وضمه أى هرب (قوله وان لم يتكرر) عبارة تشرح مر وسواء فى هذه الثلاثة وما
الحق به من اللواط تكررت أم لا وجدت فى يد المشتري أيضاً لم لا ولو تاب فاعلمها وحسن حاله لانه قد
يألفها ولا ن تهمتها أى النقيصة الحاصلة بها الانزول ولهذا لا يعود احسان الزانى بتوبته وهذا هو المعتمد
وان رده بعض المتأخرين والفرق بين السرقة والاباق وبين شرب الخمر ظاهر وهو أن تهمتهما
لا نزول بخلاف شرب الخمر لكن هل يشترط لصحة توبته من شرب الخمر ونحوه مضي مدة الاستبراء
وهى سنة أو لافيه نظر والا قرب الثانى شرح مر وع ش عليه (قوله تاب أول يتب) ومثلهما فى ذلك
الجناية عمداً والقتل والردة فهذه الستة يرد بها وان لم تتكرر أو تاب منها كما قاله الشارح وما عداها تنفع
فيه التوبة شورى وقد نظمها بعضهم فقال

ثمانية يعتادها العبد لو يتب * بواحدة منها يرد لبائع
زنا واباق سرقة ولواطه * وتمكينه من نفسه للمضاجع
ورده اتيانه لبيته * جنائته عمداً بجانب لهاوع

(قوله لذلك) أى لنقص القيمة (قوله وبخبر) هو بالبلاء الموحدة ومثله النخر بالنون وهو تغير رائحة
الفرج ذكره الرويانى (قوله من تغير المعدة) سواء أخرج من القم أو الفرج وهو المستحكم وعلم أنه منها
ومثله وسخ الاسنان المتراكم اذا تعذر زواله قل (قوله لما مر) أى لنقص القيمة (قوله وصنان)
ضبطه فى القاموس بالقلم بضم الصاد ع ش (قوله بأن اعتاده) أى عرفاً فلا تكفى مرة فيما يظهر لانه
كثيرا ما يعرض مرة بل ومرتين ومرات ثم يزول ومثله الفراش غير كما لو كان يسيل بوله وهو ماش فانه
يثبت به الخيار بالطريق الاول لانه يدل على ضعف المثانة ومثله ذلك خروج دود القرح المعروف اه
ع ش على مر (قوله فى غير أوانه) بان بلغ سبع سنين فله الرد به ولو لم يعلم به الا بعد كبره وان حصل بسبب
الكبر نقص القيمة فلا فالحج حيث قال لا يرد ويرجع بالارش لان كبره كعيب حدث حل وشرح
مر وقوله لا بعد كبره أى العبد أى بان استمر ببول الى الكبر ولم يعلم به ع ش (قوله راجع
للمستثنين) أى الصنان والبول والاولى رجوعه للثلاثة أى هذين والبخر وذلك لانه جعل مخالفة
الصنان للعادة أن يكون مستحكما أى لازماً وقيد مر فى شرحه البخر بالاستحكام الذى هو مخالفة العادة
وانص عبارة وبخبر المستحكم بان علم كونه من المعدة لتعذر زواله وصنانه المستحكم المخالف للعادة
دون ما يكون لعرض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ ومرضه وان لم يكن مخوفاً ثم لو كان خفيفاً
كصداع يسير فلا رد به خلافاً لبعضهم (قوله أو بعده واستند لسبب متقدم) فلو حدث بعده ولم يستند
لسبب متقدم فلا خيار للمشتري لانه با قبض صار من ضمانه فكذا جزؤه وصفته ومحل ذلك بعد لزوم
العقد ما قبله فان كان الخيار للمشتري وحده أو لمه فكذا ذلك وان كان للبائع وحده ثبت الخيار للمشتري
شرح مر بتصرف (قوله بجناية سابقة) أى سواء كان القطع قوداً أو سرقة وانظر لم تكن الجناية
مثبتة للخيار دون القطع ولم يأتوا بالحكم فيها بالقطع دونها شورى مع زيادة (قوله لانه لتقدم سببه)
وسكتوا عن بيان حكم المقارن للقبض والا وجه أن له حكم ما قبل القبض لان يد البائع عليه حسافاً
يرتفع ضمانه لا بتحقيق ارتعاه أو هو لا يحصل الاتمام قبض المشتري له سليماً مر ع ش فقوله قبل

(٣٢ - (بجبرى) - ثانى) ما قبله وشمل ما لو لم يعلم به الا بعد كبره وان حصل بسبب ذلك نقص فى القيمة اه شرح مر

فان كان عالمابه فلا خيار له
ولأرشد (ويضمنه) أي
المبيع (البائع) بجميع
الثمن (بقتله بردة) مثلاً
(سابقة) على قبضه جهلها
المشتري لان قتله لتقدم سببه
كالتقدم فيفسخ البيع فيه
قبيل القتل فان كان
المشتري عالماً بها فلائتي له
(لا يموت بمرض سابق) على
قبضه جهل المشتري فلا
يضمنه البائع لان المرض
يزداد شيئاً فشيئاً الى الموت
فلم يحصل بالسابق وللمشتري
أرشد المرض وهو ما بين
قيمة المبيع صحيحاً ومريضاً
من الثمن فان كان المشتري
عالمابه فلائتي له ويتفرع
على مسئلتى الرد والمرض
مؤنة التجهيز فهي على
البائع في تلك وعلى المشتري
في هذه (ولو باع) حيواناً
أو غيره (بشرط براءته من
العيوب) في المبيع (برئ
عن عيب باطن بحيوان

(قوله رحمه الله سابقه)
هل مثل سبقها القبض
كونها بعده في خيار البائع
وحده حرر

(قوله رحمه الله ولو باع الخ)
حاصل الصور انه اما أن
يكون بحيوان أو غيره وعلى
كل اما أن يكون العيب
باطناً وظاهراً هذه أربعة
وعلى كل اما أن يكون
موجوداً عند العقد أو غير
موجود

القبض أي قبل تمامه فيشمل المقارن له ففيه الخيار كما عبر به في حاشيته على مر (قوله فان كان عالمابه)
أي بالسبب وفي نسخة بها وهي الانسب بقوله جهلها أي الجنابة (قوله بجميع الثمن) أي فيجب
عليه رده للمشتري وقوله في مسئلة المرض فلا يضمنه البائع أي لا يجب عليه رده أي الثمن للمشتري شرح
مر أي فهو ضمان عقد حل (قوله بردة) أو ترك صلاة أو قتل بحراية أو قتله في قود وكون القتل
في تارك الصلاة انما هو على التصميم على عدم القضاء وهو موجود عند المشتري لا يضر لان الموجب هو
الترك والتصميم انما هو شرط للاستيفاء شرح حجج (قوله مثلاً) نبيه هذا على الضابط الاعم وهو أن
يقتل بموجب سابق كقتل أو حراية أو ترك صلاة كما تقدم (قوله وهو ما بين) أي قدر نسبة ما بين
قيمة المبيع صحيحاً ومريضاً فهو على حذف مضافين فقوله من الثمن أي حالة كون هذا القدر محسوباً
من الثمن لانه يستقر عليه نفس ما بين القيمتين لانه قد يكون قدر الثمن أو أكثر مثلاً اذا كانت قيمة
المبيع صحيحاً وتسعين ومريضاً ثلاثين وكان الثمن ستين فالتفاوت بين القيمتين ستون فلو كان المشتري
ياخذ ما بين القيمتين وهو الستون لجع اذذاك بين العوض وهو الثمن والمعوض وهو المبيع فينبغي أن
ياخذ من الثمن بنسبة التفاوت بين القيمتين وهو ثلثا القيمة فيأخذ ثلثي الثمن وهو أربعون شيئاً
والمعتبر أقل القيم من يوم العقد الى القبض لان ما بعد القبض من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع
قل و برماوى (قوله من الثمن) أي فيكون جزأ منه نسبتاً اليه كنسبة ما نقص المرض من القيمة
على ما يأتي في قوله وهو ما بين قيمته صحيحاً ومريضاً مساححة ع ش اهـ (قوله فهي على البائع)
أي لتبين أن البيع فسخ قبل قتله في تلك أي في مسئلة الرد وعلى ليست للوجوب لان المرتد لا يجب
تجهيزه ويجوز اغراء الكلاب على جيفته أو يقال هي للوجوب والمراد بتجهيزه تنظيف المحل منه ان
تأذى الناس براحتهم ع ش (قوله ولو باع بشرط براءته) أي البائع وأما بشرط براءة المبيع بان قال
بشرط انه سليم أو لا عيب فيه فالظاهر أنه لا يبرأ عن العيب المذكور حل وعبرة قل على الجلال قوله
براءته أي البائع على ما سلكه الشارح ويصح رجوعه للمبيع كأن يقول بشرط أني برئ من كل عيب
فيه أو ان المبيع برئ أي سالم من كل عيب ومثله لو قال له كله عيب أو كل شعرة تحتها عيب أو لا يرد على
بعيب أو هو لحم في ففة أو بعثك قرناً وحلاً أو بيعة رميلة أو نحو ذلك وقال ع ش على مر ينبغي تقييده
بالبشرط المتصرف عن نفسه لا عن غيره لانه انما يتصرف بالمصلحة وليس في ذلك مصلحة فلا يصح
العقد اخذاً مما تقدم أن الوكيل لا يجوز له أن يشتري المبيع ولا أن يشترط الخيار للبائع أو لهما فلو شرط
المشتري البراءة من العيوب في المبيع أو البائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن
غيره لم يصح لانتفاء الخطأ من يرد العقد له (قوله من العيوب) وقوله برئ عن عيب يستفاد منه
أن برئ يتعدى بمن وعن لكن في المختار الاقتصار على تعديته بمن وعليه فقوله برئ عن عيب يضمن
معنى التباعد مثلاً ع ش على مر (قوله برئ عن عيب باطن) ومنه الزنا والسرقة والكفر والمراد
به ما يعسر الاطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه ثمن لحم الجلالة لانه يسهل فيه ذلك وهذا ما قاله حجج
وتبعه شيخنا زى وشيخنا مر وقيل الباطن ما يوجد في محل لا تجب رؤيته في المبيع لاجل
صحة البيع والظاهر بخلافه وجري عليه سيم ولا يصدق المشتري في عدم رؤيته عيب ظاهر قل والحاصل
أن الصور التي في هذا المقام ستة عشر وذلك لان العيب اما ظاهر أو باطن في حيوان أو غيره فهذه
أربعة وعلى كل اما أن يكون ذلك العيب حادثاً بعد البيع وقبل القبض أو موجوداً عند العقد هذه
ثمانية وعلى كل اما أن يعلمه البائع أو لا فهذه ستة عشر ويرا في صورة واحدة وهي ما استكملت
القيود الاربعة ولا يرا في البقية وأشار إليها الشارح في المفهوم اجمالاً بقوله بخلاف غير العيب

المذكور ثم تفصيلا بقوله فلا يبرأ عن العيب في غير الحيوان فهذه ثمان صور لانه اما ظاهر أو باطن موجود حالة العقد أو حدث بعده وقبل القبض وعلى كل علمه البائع أم لا وقوله ولا فيه لكن الخ فيه أربع صور لانه اما ظاهر أو باطن علمه أم لا كما يفهم جميع ذلك من قوله مطلقا وقوله ولا عن عيب ظاهر فيه صورتان وقوله ولا عن عيب باطن فيه صورة واحدة فهذه خمس عشرة صورة وذلك لان قوله مطلقا راجع للمفهومين لكن يفسر في الاول بالظاهر أو الخفي علمه البائع أولا موجودا عند العقد أولا وفي الثاني بأن يقال سواء كان خفيا أو ظاهرا أو سواء علمه البائع أو جهله والقرض أنه في الحيوان وأنه موجود عند العقد وإنما قيدنا في هذا والذي قبله بما ذكره لتلاخيص التكرار مع بعض الصور الداخلة تحت قوله ولا فيه لكن حدث الخ تأمل (قوله موجود حال العقد) ولو اختلفا في وجوده عند العقد وعدمه فوجهان رجح حج منهما تصديق المشتري وشيخنا كوالده تصديق البائع ولو اختلفا في اشتراط البراءة بان ادعاء البائع وأنكره المشتري نحا لقالان هذا اختلاف في صفة العقد كما هو ظاهر شو برى مع زيادة (قوله وقبل القبض مطلقا) أي ظاهرا أو باطنا حل (قوله ولا عن عيب ظاهر في الحيوان) ومنه الكفر على المعتمد وعليه فلو اشترى رقيقا بشرط براءته من العيوب فوجده المشتري كافرا فانه ثبت له الرد ومنه الجنون وان كان متقطعاً فانه ثبت به الرد ع ش على م ر (قوله والاصل في ذلك) أي فيما ذكره منطوقا ومفهوما من الصور الستة عشر وقوله مارواه البيهقي الخ أي مع ضمنية كلام الشافعي أي ومع الضمنية التي زادها الشارح بقوله أي فيحتاج الخ شيخنا قال حل فان الواقعة في حيوان وان ذلك العيب كان موجودا عند العقد وان ابن عمر لم يطع على العيب ولو كان ظاهرا لا طلع عليه ولو اطلع عليه لم يخفه (قوله بالبراءة) الباء بمعنى مع أي باع مع شرط البراءة أي براءته هو أي البائع (قوله فقال له المشتري) وفي الشامل وغيره أن المشتري زيد بن ثابت وان ابن عمر كان يقول تركت يمين الله فموضني الله عنها خيرا اه م ر وقوله به داء لم تسمه لي اي وهو خفي ليوافق الاستدلال به اه رشيدى (قوله دل قضاء عثمان) أي المشهور بين الصحابة فصار من الاجماع السكوني واذا نظر للاجماع لا يحتاج الى قوله وقد وافق الخ بل كان الاولى تركه وذلك حتى يكون دليلا أي ذكر قوله المشهور بين الصحابة حل مع زيادة ووجه الدلالة أن قضاء عثمان على ابن عمر بأن يحلف على نفي العلم بالعيب والاكتفاء بذلك مرتب على شرط البراءة في البيع اذ لو لم يشترطها البائع لم يكتف منه بالخلف على نفي العلم بل لا بد من حلفه على البت كما سيأتي في شرح قوله ولو اختلفا في قدم عيب حلف بائع بجوابه من قوله ولا يكفي في الحلف والجواب ما علمت بهذا العيب عندي لان مانحن فيه وان لم يكن مثل ما سيأتي من كل وجه لان حاصله الاختلاف في وجود العيب وعدمه وما سيأتي في الاختلاف في قدم العيب وحدوثه لكنه مثله في الحكم وهو الحلف على البت (قوله وقد وافق اجتهد الخ) جواب عما يقال ان الامام الشافعي رضي الله عنه مجتهد كالصحابه والمجتهد لا يقلد مجتهدا فأجاب بأنه من باب التوافق في الاجتهاد لا من باب التقليد وقال الماوردي ان القصة اشتهرت بين الصحابة فصار اجماعا سكونيا شيخنا ومثله قل (قوله يقتدى في الصحة والسقم) قال ابن العماد معناه ينتقل من الصحة الى السقم كثيرا وقال حج انه يأكل غداء وعشاء في حال صحته وسقمة فلا مارة ظاهرة على سقمة حتى يعرف بها شو برى (قوله والسقم) قال في المصباح سقم سقما من باب تعب طال مرضه وسقم سقما من باب قرب فهو سقيم وجعه سقا مثل كرم وكرام ويتعدى بالهمز والتضعيف ع ش على م ر (قوله وتحول) هو بفتح التاء المثناة وضم الواو المشددة مجرور عطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وفتح الواو مضارع مرفوع وطباعه نائب فاعل أي تغيرا حواله فهو عطف عام قل (قوله لينتق بلزوم

موجود) فيه (حال العقد
جهله) بخلاف غير العيب
المذكور فلا يبرأ عن عيب
في غير الحيوان ولا فيه لكن
حدث بعد البيع وقبل
القبض مطلقا لانصراف
الشرط الى ما كان موجودا
عند العقد ولا عن عيب
ظاهر في الحيوان علمه
البائع أولا ولا عن عيب
باطن في الحيوان علمه
والاصل في ذلك مارواه
البيهقي ومحمده ان ابن عمر
باع عبده بثمانمائة درهم
بالبراءة فقال له المشتري به
داء لم تسمه لي فاختصم الى
عثمان فقضى على ابن عمر
أن يحلف لقد باعه العبد
ومابه داء يعلمه فأبى أن
يحلف وارجع العبد فباعه
بألف وخمسمائة دل قضاء
عثمان على البراءة في صورة
الحيوان المذكورة وقد
وافق اجتهد فيها الاجتهاد
الشافعي رضي الله عنه
وقال الحيوان يقتدى في
الصحة والسقم ويحول
طباعه فقلما ينتقل عن
عيب خفي أو ظاهرا
فيحتاج البائع فيه الى
شرط البراءة لينتق بلزوم

(البيع) أى فى الحيوان وقوله فيما لا يعلمه من الخفى أى الموجود عند العقد فهذه صورة المنطوق فى المتن وقوله دون ما يعلمه مطلقا فيه ثمان صور لان قوله فى حيوان أو غيره من جهة تفسير الاطلاق ومن جلته ان يقال سواء كان العيب ظاهرا أو باطنا وسواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده وقوله وما لا يعلمه من الظاهر فيهما أى ودون ما لا يعلمه من الظاهر فيهما أى فى الحيوان أو غيره أى سواء كان موجودا عند العقد أو حدث بعده فهذه أربع صور وقوله أو من الخفى فيه صورتان وقوله بخلاف الحيوان أى بخلاف الخفى الذى لا يعلمه فى الحيوان أى وكان موجودا عند العقد فهذه صورة واحدة فأنت ترى الشارح أخذ الصور الستة عشر من كلام الشافعى منطوقا ومفهوما بواسطة الضميمة التى زادها تأمل وهذا حكمة ذكرها ثانيا (قوله فيما لا يعلمه) متعلق بيجتاح أو بشرط البراءة وقوله لتليسه أى تليسه متعلق بمحذوف والتقدير فلا يبرأ فى هذه الصورة وهى ما إذا كان يعلمه لتليسه الخ وقوله وما لا يعلمه معطوف على قوله يعلمه من قوله دون ما يعلمه وقوله أو من الخفى معطوف على قوله من الظاهر يعنى أنه لا يبرأ من الذى يعلمه مطلقا ظاهرا أو باطنا فى حيوان أو غيره وكذلك لا يبرأ من الذى لا يعلمه من الذى فى الظاهر فيهما وكذلك لا يبرأ من الباطن فى غير الحيوان فلا يبرأ فى هذه الثلاث وان شرط أنه برئ منها شيئا (قوله صحيح مطلقا) أى صح الشرط أولا حل أى فى الصور الستة عشر (قوله كما علم من باب المناهى) أى من قوله هناك أو براء من عيب والمراد علمه صريحا والافهو معلوم من كلامه هنا ضمننا لان الحكم بالبراءة تارة وبعد ما أخرى فرع صحة العقد حل (قوله لانه شرط يؤكده العقد) يتأمل هذا مع كونه يرد بالعيب ويلغو الشرط فى غالب الصور فأين التأكيد ولا يظهر التأكيد الا فى الصورة التى يبرأ فيها البائع وقد يجاب بأنه يؤكده بحسب الظاهر أو فى بعض صوره وهو العيب الباطن ع ش على م ر (قوله ولومع الموجود) هل يبطل فيه أيضا ويختص البطلان بما يحدث ويصح فى هذا ما أتى فيه ما تقدم ثم رأيت الشيخ قال لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث وفى حاشية أبى الحسن البكرى على المحلى البطلان فيه ما قال لان ضم الفاسد الى غيره يقتضى فساد الكل فى الاغلب شورى وقوله هل يبطل فيه الضمير فى يبطل راجع للشرط لا للعقد وكذا يقال فيما بعده وقوله ويصح فى هذا الضمير فى يصح عائدا على الشرط أيضا وكذا يقال فيما بعده (قوله لم يصح الشرط) وأما البيع فصحيح على المعتمد دل وق ل (قوله ولو شرط البراءة عن عيب عينه) هذا محذور وقوله ولو باع بشرط براءته من العيوب فما تقدم براءة عامة وهذه براءة خاصة فقوله عينه صفة لعيب أى عيب معين وجواب الشرط محذوف تقديره فقيه تفصيل وعبارة تشرح م ر وخرج بشرط البراءة العامة شرطها من عيب مبهم أو معين الخ (قوله فان كان مما لا يعاين الخ) أى يبصر من ذلك أيضا ما لو باعه ثورا بشرط انه يرق فى المحراث أو يعصى فى الطاحون أو بشرط أن الفرس جوح وتبين كذلك فيبرأ منه البائع للعلة المذكورة أى لرضاء فلا خيار له ع ش على م ر (قوله فان أراه إياه) أى بالمشاهدة فلا يكتفى اعلامه به على المعتمد ومثل ذلك قول البائع للمشتري فى بطيخة هى قرعة مشلا ثم وجدها كذلك فله رد ها حيث كان فى زمن لا يغلب وجود القرع فيه وقيل لاردلان فى ذكره اعلامه به م ر ماوى (قوله لتفاوت الاغراض) يؤخذ من هذا ما أتى به بعضهم فى بائع أقبضه المشتري الثمن وقال له انقذه فان فيه زى فأى عيبا فقال البائع رضيت بزيه فظهر فيه زى فبأنه لارد له به ووجه رد ان الزيف لا يعرف قدره فى الدرهم بمجرد مشاهدته فلم يؤثر الرضا به شرح حج وم ر وق ل (قوله ولو تلف) خرج به ما لو تلف به حق لازم فلا أرش له كما سيأتى ع ش (قوله) وقع السؤال عنها وهى ان شخصا اشترى حباو بذره فنبت بعضه ونبت قادمى المشتري على البائع ان عدم نبات

البيع فيما لا يعلمه من الخفى دون ما يعلمه مطلقا فى حيوان أو غيره لتليسه فيه وما لا يعلمه من الظاهر فيهما لندرة خفائه عليه أو من الخفى فى غير الحيوان كالجوز واللوز اذا الغالب عدم تغيره بخلاف الحيوان والبيع مع الشرط المذكور صحيح مطلقا كما علم من باب المناهى لانه شرط يؤكده العقد ويوافق ظاهر الحال وهو السلامة من العيوب (ولو شرط البراءة عما يحدث) منها قبل القبض ولومع الموجود منها (لم يصح) الشرط لانه اسقاط للشيء قبل ثبوته فلا يبرأ من ذلك ولو شرط البراءة عن عيب عينه فان كان مما لا يعاين كزنا أو سرقة أو باقى برئ منه لان ذكرها اعلام بها وان كان مما يعاين ككبرص فان أراه إياه فكذلك والا فلا يبرأ منه لتفاوت الاغراض باختلاف قدره ومحل (ولو تلف بعد

حسباً كان التالف أو شرعياً
 كأن أعتقه أو أوقفه أو
 استولد الأمانة (ثم علم عيباً به
 فله ارش) لتعذر الرد
 بفوات المبيع وسمى
 الأخوذاً رشا تعلقه بالارش
 وهو الخصومة فلواشترى
 من يعتق عليه أو غيبه
 بشرط العتق وأعتقه ثم
 علم بالعيب استحق الارش
 كما رجحه السبكي من وجهين
 لا ترجيح فيهما في الروضة
 كأصلها أما الربوى المذكور
 كحلى ذهب بيع بوزنه ذهباً
 فبان معيباً بعد تلقه فلا
 ارش فيه والانتقص الثمن
 فيصير الباقي منه مقابلاً
 بأكثر منه وذلك ربا
 (وهو) أى الارش (جزء
 من ثمنه) أى المبيع (نسبته
 اليه) أى نسبة الجزء الى
 الثمن (كنسبة ما نقص
 العيب من القيمة لو كان
 المبيع سليماً) اليها فلو
 كانت قيمته بلا عيب مائة
 وبه تسعين فنسبة النقص
 الى القيمة عشر فالارش
 عشر الثمن وإنما كان
 الرجوع بجزء من الثمن
 لان المبيع مضمون على
 البائع بالثمن فيكون
 جزؤه مضموناً عليه بجزء
 من الثمن فان كان قبضه رد
 جزؤه والا سقط عن
 المشتري بطله (ولورده)
 المشتري بعيب (وقد تلف

البعض لعيب فيه منع من انبائه فانكر البائع (والجواب) ان بذرا الحب المذكور
 بعد اتلافه فان أثبت المشتري عيب المبيع استحق أرشه والا فالقول قول البائع بعدم العيب فان
 حلف على نفي العلم به فذاك والاردت للمين على المشتري فيحلف أن به عيباً منع من انبائه ويقضى له
 بالارش وعلى كل لا يستحق المشتري على البائع شيئاً مما صرفه على حث الارض وأجزائها وغير ذلك
 مما يصرف بسبب الزرع لانه لم يلجئه الى ما فعله بل ذلك ناشئ عن مجرد تصرف المشتري في ملكه اه
 ع ش على مر (قوله بعد قبضه) أى الشرعى أى بأن كان عن جهة البيع فان قبضه لا عن جهة البيع
 كأن قبضه رهناً فان البيع بنفسه لانه في هذه الحالة من ضمان البائع ع ش مع زيادة (قوله كأن أعتقه)
 ولو كان المعتق والعتيق كافرين أو علقه بصفة ووجدت ولا نظر لقول الاسنوى في الكافر انه قد
 يلتحق بذرا الحرب ثم يرق فلم يحصل اليأس من رده قل (قوله ثم علم عيباً) أى عيباً ينقص القيمة
 بخلاف ما ينقص العين كالخصاء وهذا يفهم من قول المصنف وهو جزء من ثمنه الخ حيث دل على ان القيمة
 قد حصلت فيها قص (قوله فله ارش) في المختار الارش بوزن العرش دية الجراحات اه فلعل اطلاقه
 على الخصومة هو الاصل ثم نقل منه الى دية الجراحات ثم توسع فيه فاستعمل في التفاوت بين قيم الاشياء
 ع ش على مر (قوله فلواشترى) تفريع على قول المصنف ولون تلف بعد الخ ولم يتعرض الشارح كحج
 ومر لما أقر بحريته أو شهد بها ووردت شهادته ثم اشتراه واطلع فيه على عيب هل يستحق الارش أم لا
 فيه نظروا الاقرب الاول لانه جعل ما افتدى به في مقابلة السليم وقد تبين خلافه وفي عدم أخذه الارش
 اضرار عليه ع ش (قوله من يعتق عليه) أى بقرابة لا بنحو سبق اقراره أو شهادته بحريته بخلاف
 ما لو اشترى العبد نفسه ثم اطلع على عيب فان الوجه عدم رجوعه بالارش لانه ليس عقد بيع بل عقد
 عتاقة والارش فرع ثبوت الخيار والوجه أن الخيار هنا لا يثبت لما تقدم شو برى (قوله وأعتقه)
 مفهومه أنه قبل عتقه لا يستحق الارش وفيه أنه لا يتمكن من اسقاط الشرط للزومه باعتاقه شرعاً وعليه
 فالقياس أنه يستحق الارش بمجرد اطلاعه على العيب لليأس من الرد ع ش فقوله وأعتقه ليس بقيد
 وإنما قيد به ليكون مثلاً للتلف الذى كلاً منافيه (قوله فلا ارش) سواء كان الارش من الجنس وهو
 واضح أو من غيره لانه حينئذ من قاعدة مدعوجة ودرهم والتفاضل في ذلك محقق حل ومع هذا
 فالخيار ثابت للمشتري فان أبقاه فذاك أو فسخ استرد الثمن وغرم بدل التالف شرح مر (قوله وذلك
 ربا) بل طريقه أن يفسخ العقد ويسترده الثمن ويغرم بدل التالف على الاصح مر (قوله كنسبة ما
 نقص) أى كنسبة الجزء الذى نقصه العيب وقوله لو كان سليماً متعلق بالقيمة أى من القيمة باعتبار حال
 السلامة وقوله اليها متعلق بنسبة الجرورة بالكاف أى كنسبة الذى قصه العيب من القيمة اليها أى
 الى تلك القيمة شيخنا (قوله فلو كانت قيمته) أى أقل قيمة بلا عيب الخ ع ش (قوله بطله) أى
 طلب المشتري بالارش فيسقط الارش عن المشتري ان كان الثمن في الذمة وان لم يرض البائع بأعطاء
 الارش شيخنا (قوله وقد تالف الثمن) ولو أدام أصل عن عجزه رجوعه بالفسخ للحجور لقدرته
 على تملكه وقبوله أو أجنبي رجوع للمؤدى لان القصد اسقاط الدين مع عدم القدرة على التملك وإنما
 قدر الملك لضرورة السقوط عن المؤدى عنه اه شرح حج والذى رجحه مر أنه يرجع للمشتري أيضاً
 (قوله وشفعة) كأن اشترى عبداً بشقص مشفوع وأخذ الشريك بالشفعة ثم رد العبد بعيب فيرد
 البائع قيمة الثمن وهو الشقص (قوله أخذ بدله) هل ولو أبرأه البائع من بعض الثمن أو كله قال شيخنا
 الاوجه كما هو قياس ما يأتى في الصداق أنه لا يرجع في الأبراء من جميع الثمن بشئ وفي الأبراء من بعضه الا

الثمن حساً وشرعاً كأن أعتقه أو تعلق به حتى لازم كرهن وشفعة (أخذ بدله) من مثل أو قيمة

(وليعتبر أقل قيمتهما) أي المبيع والتمن المتقويين (من) وقت (بيع إلى) وقت (قبض) لان قيمتهما ان كانت وقت البيع أقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشتري (٢٥٤) وفي التمن حدثت في ملك البائع أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل

فالتقص في المبيع من ضمان البائع وفي التمن من ضمان المشتري فلا يدخل في التقويم وذكر ذلك في التمن من زيلتي (ولو ملكه) أي للمبيع (غيره) بموض أو بدونه (فعلم) هو (عيبا فلا ربح) له لانه قد يعود له (فان عاد) له يرد بعيب أو غيره كاقالة وهبة وشراء (فله رد) لزوال درس

المانع وكتملكه رهنه وغصبه ونحوهما (والرد) بالعيب ولو بتصرية (فوري) فيبطل بالتأخير بلا عذر وأما خبر مسلم من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فحمل على الغالب من أن التصرية لا تظهر الا بثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو الماوى أو غير ذلك

(قوله رجه الله والرد بالعيب فوري) فليس له التأخير لحلب لبن أو جز صوف حدثا عنده كافي الصبغ الذي صبغه به بل يردده ثم يحلب أو يجز أو يزع الصبغ هكذا يصرح به ع ش على م ر وبه تعلم توقف سم على حج فراجع (قوله

بالباقى بخلاف ما لو وهب البائع للمشتري جميع التمن فان للمشتري أخذ بدل التمن حل (قوله ويعتبر بالخ) راجع للمستلئين قبله ومما قوله ولو تلف مبيع غير بوى وقوله ولورده الخ (قوله حدثت في ملك المشتري) أي يتبين أن المشتري ملكها وان كان الخيار للبائع وحده حل (قوله وفي التمن حدثت في ملك البائع) أي فلا تدخل تلك الزيادة في التقويم م ر (قوله فلا يدخل) أي المذكور من الزيادة والنقص كما يؤخذ من م ر فهو راجع لجميع ما قبله شوبرى (قوله ولو ملكه أي المبيع) أي أو التمن (قوله فعلم هو) أي المملك المفهوم من قوله ولو ملكه وأبرز الضمير لثلاثتهم عوده على الغير شيخنا (قوله لانه قد يعود له) فان تعذر عوده لتلف حسا أو شرعا رجع المشتري الثاني على المشتري الاول الذي هو بانه وهو على بانه والمشتري الاول يرجع ولو قبل غرمه للمشتري الثاني على بانه وان أبرأ المشتري المذكور من ذلك الارش حل (قوله فان عاد فله رد) أي على القاعدة المنظومة في قوله

وعائد كزائل لم يعد في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

والحكم مبتدأ وخبره بعكس ذلك وقوله فله رد أي ولو طالت المدة جدا ما لم يحصل بالمبيع ضعف يوجب نقص القيمة ع ش على م ر (قوله ونحوهما) كتابه وكتابتها الصحيحة اه حل (قوله والرد بالعيب فوري) والمراد أنه على الفور من حيث العيب وان كان في زمن خيار محاس وشرط أو قبل القبض ولا بد من التلفظ بالفسخ فلان كفى ارادته واحترز باللفظ عن الاشارة من الناطق أما الكتابة منه فهي كناية وانما كان الرد فور بالان وضع العقود للزوم فبالترك أي ترك الفور نقي على أصلها كافي نية القصر في الصلاة فان تركها بقيت الصلاة على أصلها من التمام واعلم انه متى فسخ البيع بعيب أو غيره كانت مؤنة رد المبيع بعده الى محل قبضه على المشتري بل كل يدضامنة يجيب على ر بها أي اليد مؤنة لرد بخلاف يد الامانة قل مع زيادة من شرح م ر ولو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الأخذ وانتهى المشتري الى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب اليه الى مؤنة فهل يصرف ما يحتاج اليه ثم يرجع به على البائع أو يسلم المبيع للحاكم ثم ان وجده ولا يبعده ان رفع الامر الى الحاكم ان وجده فيستأذنه في الصرف والانوى الرجوع وأشهد على ذلك واذا فسخ المشتري البيع كان البيع في يده مضمونا عليه لانه أخذه على حكم الضمان ع ش على م ر بخلاف موهوب الاصل للفرع بعد الرجوع فيه فانه أمانة عند الفرع قبل أخذه من الفرع (قوله ولو بتصرية) للرد على القائل بأن الخيار في المصراة يمتد ثلاثة أيام واستدل بالخبر الآتي والاولى تأخيره بعد قوله فوري لانه يوهوم أن الرد بالتصرية فيه خلاف وليس كذلك بل الخلاف انما هو في أن الرد بها فوري أولا (قوله بلا عذر) هل من العذر نسيلان الحكم أو العيب أو نحوهما ثم رأيت نقلا عن ع ش عند قول الشارح ويعذر في تأخيره بجهله ان قرب عهده بالاسلام مانعه وخروج بجهل الرد أو الفور ما لو علم الحكم ونسبه فلا يعذر به لتقصيره (قوله فحمل على الغالب) أي فالمدار على علمه بالتصرية ولو بعد أكثر من ثلاثة أيام على المعتمد فتنى علم بأنها مصراة ردها فور اسواء كان علمه بذلك في الثلاثة أو بعدها تأمل (قوله لا تظهر الا بثلاثة أيام) أي من العقد لان القائل بأن الخيار يمتد ثلاثة أيام تحسب المدة عنده من العقد علم بأنها مصراة أولا

أيضا فوري) ويعذر بمضى مدة الاجارة قبل علم العيب ان لم يرض به البائع مسلوب المنفعة وكذا باشتغاله بالرد بعيب فاذا

فحجز عن اثباته وانتقل لغيره وكذا مدة لا تقابل باجرة قال له البائع أزيل عنك العيب فيها وكذا بتظار عودا بقاء حج (قوله رجه الله بلا عذر) ومنه باقى العبد واتظاره مشتريه شقضا هل يشفع الشفيع الحاضر أم لا والتزام البائع ازالة العيب في مدة لا تقابل باجرة اه ابن حجر

و يعتبر الفور (عادة فلا
يضر نحو صلاة وأكل
دخل وقتها) كقضاء
حاجة وتكميل لذلك أو
لليلة وقيد ابن الرفعة كون
الليل عذرا بكلفة السير فيه
وأفهمه كلام المتولي ولا بأس
بلبس ثوبه واغلاق بابه
ولا يكلف العدو في المشي
والركض في الركوب ليرد
وتعيرى بما ذكر أولى مما
عبر به وظاهر أن الكلام
في بيع الاعيان بخلاف ما في
الذمة لان المقبوض عنه
لا يملك الا بالرضا ولانه غير
معقود عليه ويعذر في
تأخير به بجهله ان قرب
عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا
عن العلماء وبجهل فور ربه

(قوله رحمه في المبيع المعين)
أي في العقد لا بعده وان
كان في المجلس كما أفاده ابن
عبد الحق وان اقتضى
المعين بالمجلس كالعقد
خلافه ع ش بتصرف
(قوله لكن ينفيه قوله
الح) انظر المناقاة فانها غير
ظاهرة فان معناه عدم
العقد على عينه وعدم
العقد عليها لا ينافي الملك
بالقبض وانما الرضا شرط
وعدم قبوله للزوال فهدرا
لتقرر الملك والاملا ملك
مبيع في الذمة تأمل

فأذا لم يعلم بأنها مصرية الا بعد مضي الثلاث سقط خياره عنده هذا القائل ولا يقال يرد على الفور كما
ينفيه كلام المحلى حل لانه لا يرد عنده الا قبل تمام الثلاث والباء في قوله بتصريفة لاسيما ان كان
العيب قلة اللبن على خلاف ما ظنه المشتري وزائدة ان كانت التصريفة نفس العيب كما يعلم من قول
المتن سابقا كتصريفة (قوله ويعتبر الفور) لعل غرضه منه الاشارة الى أن قوله عادة متعلق بالفور
لا بالرد كما قد يتوهم ويحتمل خلافه شورى وقال ع ش قسره لانه أظهر في البيان والافيه يمكن جعله
معمولا لفوري (قوله عادة) المراد عادة عامة الناس ع ش على م ر وفي قول على الجلال قوله
عادة أي عادة مريده أي الرد كما يدل عليه ما قبله اذا اعتبر كل شخص بحاله كما قاله القفال وهو المعتمد
(قوله نحو صلاة) أي فرضا أو غلاما أو وقتا أو مطلقا لكن لا يزيد فيه على ركعتين وان نوى عددا ان
علم قبل فراغهما والا أتم الركعة التي هو فيها فان زاد على ذلك أو زاد في الفرض أو غيره على ما يطلب
لامام غير المحصورين من نحو قصر المفضل مثلاً أو شرع في النقل المطلق بعد علمه بطل رده اه خ ط
وقال شيخنا له الزيادة والشروع والتطويل ما لم يعد مقصرا عرفا وقال شيخنا م ر انه يعذر هنا بما
يرخص في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عذر فيجب عليه الاشهاد كالأعذار الآتية وفيه نظر وعلى
ما ذكره لو أشهد سقط الانتهاء الى البائع والحاكم فراجعه قول وعبرة الشورى وشمل كلامه التناقلة
مؤقته وذات سبب لا مطلقة الا ان كان شرع فيتم ما نواه والا اقتصر على ركعتين انتهى وتعد برعاده
في الصلاة تطويلاً أو غيره اه سم (قوله وأكل) ولو تفكها م ر قال ع ش عليه قوله ولو تفكها أي
دخل وقته بأن حضر بالفعل وقياس ما في الجماعة ان قرب حضوره كحضوره (قوله دخل وقتها) وهذا
يفيد أن شروعه في صلاة النفل مسقط لحقه وانظر وقت الاكل ماذا هل هو تقديم الطعام أو قرب حضوره
حل والظاهر ان كلامهما يقال له وقت الاكل وكذا اتفق ان نفسه اليه وقته شيخنا (قوله وتكميل
لذلك) أي للصلاة والاكل وقضاء الحاجة وقوله وألليل عطف على ذلك أي أو تكميل الليل الى الفجر
والاحسن الى ضوء النهار كما صرح به الهروي في الاشراف حل والا قرب باعتبار عادة أهل بلده في
وقت السير (قوله ولا بأس بلبس ثوبه) ولو لم تجمل ويعذر في التأخير لنحو مطر أو وحل يسقط طلب
الجماعة ولو سلم على البائع لم يؤثر بخلاف محادثته حل بزيادة (قوله وظاهر الخ) عبارة حج وردد
على الفور اجماعاً ومحل في المبيع المعين فان قبض شيئاً عما في الذمة بنحو بيع أو سلم فوجده معيباً لم يلزمه
فورا (قوله في بيع الاعيان) مراده بالاعيان المعينات لان الاعيان ما قابل المنافع وليس مراد تأمل
(قوله لان المقبوض عنه لا يملك الا بالرضا) أي بعيبه فلو لم يعلم بالعيب وقال رضيت به ثم تبين انه معيب
فله أن يرد ولو على التراضي لان رضاه لم يصادف محلاً برماوى وقضية هذا التعليل ان الفوائد الحاصلة
منه قبل العلم بالعيب ملك للبائع فيجب ردها وان رضى المشتري به معيباً وان تصرف فيه ببيع أو نحوه
قبل العلم بعيبه باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشقين وان المراد لا يملكه ملكاً مستقراً الا بالرضا
ع ش على م ر ومقتضاه انه يملكه ملكاً غير مستقر لكن ينفيه قوله ولانه غير معقود عليه تأمل
(قوله ولانه غير معقود عليه) قد يقال الاولى اسقاط الواو حل أي لانه علة للعلة اللهم الا أن يقال
انه من عطف العلة على المعاول وم ر مثل الشارح (قوله ويعذر في تأخير به بجهله) أي بجهل أن
العيب يثبت الردان قرب اسلامه أي ولم يكن ممن خالطنا من أهل الذمة والا فلا بد من عينه حل (قوله
ان قرب عهده وقوله ان خفي) قضيته اختلاف حكم الجهلين وليس مراد من كل وجه خلافاً لجمع
أطلقوا الخالقهما ونما الجهل الاول أبعد وأند منه في الثاني فالقرينة المصدقة للاول لا بد أن تكون
أقوى من القرينة المصدقة للثاني شورى (قوله أو نشأ بعيداً) المراد بالبعده هنا أخذاً من كلام الشيخين

أن ينشأ بمحل مجهل أهله الأحكام والغالب أن يكون بعيدا عن بلاد العلماء وهل محل من يعرف الأحكام الظاهرة التي لا تكاف العامة بغير ما عداها ولو فرض أن أهل محل يجهلون ذلك وهم قرييون من يعرف ذلك كان حكمهم كذلك فيما يظهر فالتعبير بالبعد ليس للاشتراط بل لأنه الغالب في مثل ذلك ويجرى مثل ذلك في نظائره اه حجج ع ش والمراد العلماء بهذا الحكم وإن لم يعلموا غيره اه سلطان (قوله ان خفي عليه) مقتضى قول الشارح ان خفي عليه من غير تقييد كالذي قبله انه يعذر في هذه الصورة ولو كان محالاً لاهل العلم لان هذا ما يخفى على كثير من الناس شيخنا (قوله فيرده) ولو بوكيله أو وليه أو وارثه أو موكله فلهذه خمسة ترد على الخمسة المذكورة وهي البائع أو موكله أو الخ أو على الحاكم فتضرب خمسة في ستة فيصير المجموع ثلاثين صورة شوبري بالمعنى وكلام المصنف انما يشمل عشرة أو اثنتي عشرة ان نظر للحاكم وان زيد السيد على الخمسة وعلى الستة كانت الصور اثنتين وأربعين من ضرب ستة في سبعة اه شيخنا قال ع ش ويلزمه سلوك أقرب الطريقين حيث لا عذر (قوله على البائع) أي بائع ماله بنفسه (قوله أو موكله) ان كان البائع وكيله عن غيره في البيع (قوله أو وكيله) بان باع ماله بنفسه ووكيل في قبول الرد أو كان وكيله في البيع شوبري (قوله أو وليه) بان جن بعد العدة فلو كان وليه الحاكم كان مات العاقدة وخلف أطفالا أو وليهم الحاكم المذكور وكان بحيث لو رده على الحاكم خيف على المال منه فينبغي انه لا يجوز له الرد حيثئذ عليه كما صرح حوايه وأنه يعذر في التأخير الى كمال الاطفال وزوائد المبيع وفوائده للمشتري وضمانه عليه كما هو معلوم ع ش على م (قوله أو رفع الامر) أي الشأن وهو الفسخ لحاكم أو يفسخ مع تحري الاشهاد عند عذره ولا يجب حينئذ الفور في الرد ولا يسقط حقه ان تراخي حينئذ أي فهو عند الاطلاع على العيب يخبر بين الرد أو الرفع للحاكم أو الفسخ مع الاشهاد فوراً م بالمعنى (قوله من يرد عليه) أي اذا كان من يرد عليه بالبلد يخبر المشتري بين الرد على الحاكم أو بين الرد على غيره ومقتضى التخير انه لولقي أحدهما وعدل عنه الى الآخر لا يضر لكن مقتضى كون الحاكم أكداً أنه لولقي البائع مثلاً وعدل عنه الى الحاكم لا يضر بخلاف عكسه حل ومثله م وفي قل على الجلال ولو ترك المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداء أو بعد ملاقاته على المعتمد عند شيخنا م لم يضر اذا حصل ما اعتمده أنه لا يبطل حقه بعدوله عن نحو البائع الى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة فيهما الا ان م يجلس الحاكم وعدل عنه الى حاكم آخر نعم ينبغي عدم سقوط حقه بمروره به ان لم يرفع غرامته لها وقع ولو عدل عن وكيل البائع اليه أو عكسه قبل الملاقاة لم يضر والاضرو ويتجه أن يلحق بذلك عدوله عن أحد ورثته أو أحد وابيه أو أحد وكيله الى الآخر فراجع (قوله وواجب في غائب) معنى كونه واجبا أنه اذا تراخي عن الرفع للحاكم سقط حقه من الرد لانه يأنى بتر كه شيخنا (قوله بأن يدعى رافع الامر الخ) أفهم أنه اذا كان حاضر الا يدعى بل يفسخ من غير دعوى والحاصل انه اذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد وجب الذهاب الى أحدهما فان أخر سقط حقه وان فسخ الا ان أشهد على الفسخ فلا يسقط ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك وانه اذا ذهب للحاكم فان كان البائع حاضر ابداً بالفسخ بحضرة الحاكم ثم استحضر الحاكم البائع ليرد عليه فان أخر الفسخ بحضرة سقط حقه كما يفهم من كلامهم وان كان غائبا فطريق الفسخ ما ذكره الشارح واعلم ان الرفع الى الحاكم ليفسخ عنده تكفي فيه الغيبة عن البلد وان قلت شرح الروض قال وأما القضاء به وفصل الامر فلا بد من شروط القضاء على الغائب فلا يقضى عليه مع قرب المسافة بل لا بد أن يكون فوق مسافة العدوى ولا يباع ماله الا لتعززا وتواروقا لحق في الذخائر الحاضر بالبلد اذا خيف هربه بالغائب عنها م ومثله م (قوله قبضه) أي ان كان قبضه وقوله وانه فسخ

ان خفي عليه (فيرده) أي المشتري (ولو بوكيله) على البائع أو موكله أو وكيله أو وليه أو وارثه فتعيرى بما ذكر أعم مما عبر به (أو) برفع الامر خاكم ليفصله (وهو أكد) في الرد (في حاضر) بالبلد من يرد عليه لانه ربما أحوجه الى الرفع (وواجب في غائب) عنها بان يدعى رافع الامر شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وانه فسخ البيع وقيم البيعة

(قوله رجع الله وواجب في غائب) فلولم يكن بالبلد أحد ممن يرد عليه ولا شهود فهل يلزمه السفر الى من يرد عليه اذا أمكنه بلا مشقة لا تحتمل وقد يهيم من المقام للزوم فليراجع م على حجج (قوله فان أخر سقط حقه وان فسخ الخ) قد يقال مثبت الرد عليه فهلا قيل له الفسخ بمجرد الاطلاع ولا شيء عليه بعده ثم تدعى معه فليراجع اطاب منه اليمين على عدم علمه بالفسخ فيمتنع أو يرد عليه اليمين فيثبت الفسخ وغاية ما أجاب به شيخنا بعد السؤال انهم لم يقولوه

بذلك ويحلفه أن الأمر جري كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن (٢٥٧) ديناً عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل

ويقضى الدين من مال الغائب فإن لم يجده سوى المبيع باعه فيه ولا ينافي ذلك ما ذكره الشيخان في باب المبيع قبل قبضه عن صاحب التتمة وأقره أن المشتري بعد فسخه بالعيب حبس المبيع إلى استرجاع ثمنه من البائع لأن القاضي ليس بخصم فيؤتمن بخلاف البائع (وعليه) أي المشتري (أشهاد) لعدلين أو عدل (بفسخ في طريقه) إلى المردود عليه أو الحاكم

درس

(أو) حال (توكيله) أو عذره (كمرض وغيبه عن بلد المردود عليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث وعن المضي المردود عليه والرفع إلى الحاكم أيضاً في الغيبة احتياطاً ولأن الترك يؤذن بالأعراض وقولي أو توكيله أو عذره من زيادتي (فإن عجز) عن الأشهاد بالفسخ (لم يلزمه لفظ به) أي بالفسخ إذ بهد لزومه من غير سامع فيؤخره إلى أن يأتي به عند المردود عليه أو الحاكم

(قوله لا يجب عليه تحريمهم) بل لو اشتغل بالتفتيش عليهم بطل حقه اه سم على حج

المبيع لعل المراد به الأخبار أن وجد الفسخ والآنشأ الفسخ شو برى (قوله بذلك) أي بأنه اشترى الخ ما عدا الفسخ إن لم يفسخ في طريقه لأنه يفسخ حينئذ عند الحاكم (قوله ويحلفه أن الأمر جري كذلك) لأنه قضاء على غائب أي والدعوى على غائب تحتاج إلى عين بعد اليقينة فتعتبر شروطه بأن يكون غائباً مسافة لا يرجع منها مكر يومه وهذا هو المعتمد أو يكون متوارياً حل مع زيادة (قوله ويحكم بالرد على الغائب) أي أن كان فوق مسافة العدوى ولا يخفى أن الدعوى لا تتوقف على كون البائع غائباً في مسافة العدوى بخلاف الحكم عليه شرح الروض حل (قوله عند عدل) ولو المشتري (قوله باعه فيه) ظاهر هذه العبارة أنه لا يبيعه إلا إذا لم يجد غيره وأعله غير مراد بل الظاهر أنه يفعل القاضي ما فيه المصلحة من بيع المبيع أو غيره ع ش وعبارة البرماوى قوله فإن لم يجد صريح في أنه يجب عليه أن يقدم غير المبيع عليه في البيع فيحافظ على إبقائه لاحتمال أن للغائب حجة يظهرها إذا حضر اه وفي ع ش على م والإباعة أي حيث تعينت المصلحة في بيعه والاختير بينه وبين غيره كمن كانت المصلحة فيه وفي غيره سواء (قوله ولا ينافي ذلك) أي أخذ المبيع من المشتري قبل أن يسترجع الثمن اذ هذا تصرح بأنه ليس للمشتري حبسه حتى يسترجع الثمن حل (قوله لأن القاضي ليس بخصم) أي لأنه يحفظه ويراعى مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه سم (قوله فيؤتمن) بالرفع أي فهو يؤتمن وليس منصوباً على جواب التثنية لفساد المعنى لأنه يصير المعنى فلا يؤتمن (قوله وعليه أشهاد) أي أن صادف الشهود في الأولين اذ لا يجب عليه فيهما تحريمه وأما بالنسبة للثالثة فالمراد أن عليه تحريم الأشهاد اذ يجب عليه فيها التفتيش على الشهود شيخنا واذا فسخ بحضرة الشهود سقطت عنه الفورية لعود المبيع إلى ملك البائع بالفسخ فلا يحتاج إلى أن يستمر حتى ينهي إلى البائع أو الحاكم الفصل الأمر خاصة وحينئذ لا يبطل رده بتأخير ولا باستخدامه نعم يصير به متعلداً وحينئذ فعلى إيجاب الأشهاد في حال وجود العذر وفقده أنه عند وجوده يسقط الانهاء ويجب تحريم الأشهاد إن تمكن منه وعند فقده يتخير بينه وبين الانهاء وحينئذ يسقط الأشهاد أي تحريمه فلا ينافي وجوبه لو صادفه شاهد وهذا بحسب ما ظهر في هذا المقام شرح م (قوله لعدلين) أي باللام محافظة على تنوين المتن وقوله أو عدل أي ليحلف معه قل (قوله أو حال توكيله) أي في الردان وجد العدلين أو العدل وليس المراد أنه يجب عليه تحريم أشهاد من ذكر والحالة هذه بل إن وجد من ذكر أشهاد والأفلا حل وقرره شيخنا قوله أو حال توكيله أي إذا كان الوكيل لا يصلح للأشهاد كالقاسق والكافر والأفريقي في الشهادة (قوله أو عذره) أي وعليه الأشهاد في حال عذره والمراد تحريم ذلك فالأشهاد في كلامه أراد به الأعم من الاتيان به وتحريمه حل فالتحريم في العذر فقط وعدم التحريم في غيره فإذا سار في طريقه ليرد المبيع ورأى شهوداً في الطريق أشهدهم على الفسخ وإن لم يجدهم في طريقه لا يجب عليه تحريمهم والتفتيش عليهم للأشهاد م وحج (قوله وقد عجز) أشار به إلى تقييد العذر بذلك والالتكريم مع ما قبله لأن التوكيل يجب الإشهاد فيه ولو كان لعذر تأمل شو برى (قوله في الثلاث) هي الخوف والغيبة والمرض شو برى (قوله وعن المضي الخ) أي وعجز عن المضي والرفع أي لم يردهما فإن أرادهما لم يجب عليه تحريم الأشهاد فهذا تقييد لجواب تحريمه في صورة الغيبة (قوله احتياطاً) تعليل لقوله وعليه أشهاد (قوله فإن عجز عن الأشهاد) أي في الأقسام الثلاثة التي في المتن ولا يخفى أن التعبير بالعجز يفيد أن الأشهاد فيها بمعنى تحريمه الآن يقال هو ما استعمل فيه اللفظ في حقيقته ومجازه ومجازة ترك الأشهاد لعدم وجود الشهود في طريقه

(قوله لعدم وجود الشهود) لعل الأنسب جعل عدمه هو المعنى المجازي تأمل

(٣٣ - (بجبري) - ثاني)

حل فيكون المجز على حقيقته بالنسبة للعنر وبمعنى ترك الاشهاد بالنسبة لغيره (قوله وعليه) أي
بعد الاطلاع على العيب حل (قوله ترك استعمال) هو طلب العمل فلو خدمه وهو ساكت لم يضر
ولو طلب منه ضر وان لم يفعل على المعتمد شورى (قوله لا ترك ركوب الخ) أي أو ركوبه للهرب
به من اغارة أو نهب حل قال ع ش على م ر وانظر حيث جوز ناله استعمال المبيع في هذه المسائل هل
شرطه عدم الفسخ والاحرم تخروجه عن ملكه وان كان له عذر أو يباح مطلقا للعذر وان خرج عن
ملكه اه سم أقول وقد يقال العذر يبيح له ذلك مع الاجرة (قوله فكاتبته) أي في هذا التفصيل
وهو أنه اذا لم يمسر السوق والقود سقط الرد والافلا (قوله ويتعين تصويره) أي عدم اللزوم وهو
ضعيف (قوله ومثله النزول عن الدابة) وكذلك ركوب غير الجوح لمشقة المشي عليه في ردها فالمعتمد
أن المدار في ذلك على حصول مشقة لا تحتمل عادة سواء كان من ذوى الهيات أم لا حل وسم وع ش
ونص عبارة المعتمد في كل من الدابة والثوب أنه ان حصل له مشقة بالنزول عن الدابة أو نزع الثوب
لم يسقط خياره ولا سقط من غير تفرقة بين ذوى الهيات وغيرهم (قوله فلو استخدم رقيقا) أي
طلب منه أن يخدمه بضم الدال وان لم يمثل ومثل استخدامه خدمته كأن أعطى العبد السيد كوزا
من غير طلب فأخذه ثم رده له بخلاف ما اذا لم يرد له لان مجرد أخذ السيد له لا يعد استعمالا لان وضعه
في يد السيد كوضعه في الارض شرح م ر وهل مثل الاستخدام الاشارة الى الخدمة أولا لان اشارة
الناطق لقول البرماوى ان الاشارة ولو من الناطق مثل القول قال شيخنا والمراد استخدامه قبل
الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلو استخدم بعد الفسخ فلا يمنع الرد وان كان يحرم عليه من حيث
التصرف في ملك الغير ولا بد أن يكون عالما بالحكم فان كان جاهلا ولو غلط العلماء عذر قل
وشمل قوله لو استخدم العبد ما لو احتاج الى ذلك لصلاته كأن كان لا يمكن الاستناد الا بيمين ومثله
ما لو صل شخص على المشتري فطلب منه المعاونة في دفعه عنه فيسقط خياره لانه يحفظ نفسه بخلاف
ما لو صل على العبد فطلب منه ذلك فلا يسقط رده قياسا على ما لو ركب الدابة للهرب بها خوفا عليها من
اغارة أو نهب ع ش على م ر (قوله كقوله اسقني) بهمة الوصل ان كان من سقى وبهمة انقطع ان
كان من أسقى على القاعدة من أن الهمة ان كانت في الماضي فهي في الامر همة قطع والافهمزة وصل
شيخنا (قوله أو ناولني) ومثلهما لو أشار اليه كما هو ظاهر وأما الكتابة فيحتمل أنه ان دلت قرينة على
الطلب منه أو نواه بطل خياره والافلا كالنية ع ش على م ر (قوله أو أغلق الباب) بفتح الهمة
من أغلق قال في المختار أغلق الباب فهو مغلق والاسم الغلق وغلقه لغة رديته متروكة ع ش (قوله أو
ترك) أي من لا يعذر بجهله ذلك بخلاف من يعذر بجهله ولو غلط النال لانه من الدقائق التي تخفى شيخنا
(قوله سرجا أو كافا) ولو ملكا للبائع أو اشتراه معها حيث لم يضرها زرع ذلك والابان عرفت وخشى
من ازالة ذلك عنها تعييبها لم يضر ومثل ذلك ما لو ترك ما ذكر لمشقة حله أو لكونه لا يليق به حله حل
وقول حل أو اشتراه معها فيه وقفة لانه يردها على الحالة التي اشتراها عليها وخرج بما ذكر اللجام
والعذار والمقود ونحو القيود سواء ترك ذلك فيها أو ألبسه لها فلا يضر لانه لحقه ظها ولو حبلها أو جزصوفها
أو عافها أو سقاها أو رعاها في الطريق واقفة مع امكان ذلك وهي سائرة بطل حقه لانه لغير عذر أو نعالها
كذلك بخلاف خلع نعلها ان لم يعيها خاعه (قوله لبرذعة) بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الذال
المججمة أو المهمل ع ش (قوله وقيل نفسها) والمراد هنا واحد مما ذكر فيما يظهر ولعله السبب في حكاية
الشارح لما شورى (قوله ولو حدث عنه عيب) لم يتقدم سببه ولم يزل قبل علمه بالقديم ولم يتوقف
عليه معرفة القديم أخذ من كلامه بعد ولو كان بفعل البائع والمراد به كل ما يثبت به الرد ابتداء ومنه
نسيان القرآن والحرف برماوى وقوله سقط الرادى بالعيب القديم فلا ينافى أنه لو كان الخيار له وحده

(و) عليه ترك استعمال
(لا) ترك (ركوب ما عسر
سوقه وقوده) فلو علم العيب
وهو راكب فاستداه
فكاتبته بخلاف ما لو علم
عيب الثوب في الطريق
وهو لا يسه لا يلزمه نزع
لانه غير معهود قال
الاسنوى ويتعين تصويره
في ذوى الهيات ومثله
النزول عن الدابة انتهى
(فلو استخدم رقيقا)
كقوله اسقني أو ناولني
الثوب أو أغلق الباب (أو
ترك على دابة سرجا أو
اكافا) بكسر الهمزة أشهر
من ضمها وهو ماتحت
البرذعة وقيل نفسها وقيل
ما فوقها (فلارد ولا أرش)
لا شعار ذلك بالرضا بالعيب
بخلاف ترك نحو اللجام (ولو
حدث عنه عيب)
واطلع على عيب قديم
(سقط الرد القهرى)

(قوله والافلا كالنية) أي
نية الاستخدام فلا تبطل
الخيار اه شيخنا

لا ضراره بالبائع (ثم ان رضى به) أى بالعيب (البائع رده عليه) المشتري بلا (٢٥٩) أرش للحادث (أو قنع به) بلا

أرش للقديم (والا) أى وان لم يرض به البائع (فان اتفقا) بقيد زده بقولى (فى غير الربوى) السابق (على فسخ أو اجازة مع ارش) للحادث أو القديم بأن يغرم المشتري للبائع ارش الحادث ونفسه أو يغرم البائع للمشتري ارش القديم ولا يفسخ فذلك ظاهر (والا) بان طلب أحدهما الفسخ مع ارش الحادث والآخر الاجازة مع ارش القديم (أجيب طالبها) سواء كان الطالب المشتري أم البائع لما فيه من تقرير العقد أما الربوى فيتعين فيه الفسخ مع ارش الحادث (وعليه) أى المشتري (اعلام بائع فورا بالحادث) مع القديم ليختار ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه واعطاء الارش (فان أصر) اعلامه (بلاعذر فلارد) له به (ولا ارش) عنه لاشعار التأخير بالرضاه نعم لو كان الحادث قريب الزوال غالبا كرمه وحى عذر على أحد قولين فى انتظار زواله ليرد المبيع سالما من الحادث وهذا ما جزم به فى الانوار وقد يؤخذ من كلام الشرح الصغير ترجيح المنع ولو زال الحادث قبل علمه

أو مع البائع كان له الرد من حيث التروى أى التشهى فلورده عليه مع جهل البائع بالحادث ثم علم به كان له فسخ هذا الفسخ حل وعبرة قل قوله ولو حدث عنده عيب وهو ما ثبت الرد ابتداء نعم التوبة فى أو انها لا تثبت الرد وحدها يمنع وكذا عدم معرفة العبد صنعة لا يثبت الرد ونسيانها يمنع (قوله لا ضراره بالبائع) هذا لا يأتى فيما لو كان العيب بفعل البائع فالأولى التعليل بأنه أخذه بعيب فلا يرد به بعين حل (قوله ثم ان رضى به البائع) أى وهو ممن يعتبر رضاه لا نحو وكيل أو ولى وقوله أو قنع به عطف على رده عليه قل والحاصل أن المراتب ثلاثة الأولى رضا البائع بالفسخ بلا أرش والثانية اتفاقهما على الفسخ أو الاجازة مع الارش والثالثة عدم الاتفاق أصلا (قوله فى غير الربوى السابق) أى الذى يبيع بجنسه حل فإل للعهد المذكور (قوله أو اجازة مع أرش) وحيث أوجبنا أرش الحادث لانسبه الى الثمن بل الى قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم وقيمته معيبا به وبالحادث بخلاف أرش القديم فان نسبته الى الثمن موعش فاذا كانت قيمته بالقديم مائة وبالعيبين تسعين كان الارش عشرة (قوله بان طلب أحدهما الفسخ) أى سواء كان الطالب البائع أو المشتري وكذا فى قوله والآخر الاجازة (قوله مع أرش الخ) أى مع أخذه ان كان الطالب للفسخ البائع أو دفعه ان كان الطالب للمشتري وقوله مع أرش القديم أى دفعه ان كان الطالب للاجازة البائع أو أخذه ان كان الطالب للاجازة المشتري وقوله أجيب طالبها ظاهره وان كان الآخر متصرفا عن غيره بنحو ولاية وكانت المصلحة فى الرد وينبغى أن يقال ان كانت المصلحة فى الرد وطلب الولي الامساك لم يجز لما مر أن الولي انما يتصرف بالمصلحة فان طلبه غير الولي فيجانب لان البائع لا يلزمه مراعاة مصلحة الطفل ووليّه الآن غير متمكن من الرد ع ش على م ر وعبرة قل على الجلال قوله أجيب طالبها نعم لو صبغ المشتري بصبغ لا يمكن فصله وطلب البائع رده وغرم قيمة الصبغ أجيب لان ما يغرمه فى مقابلة الصبغ فكأنه لم يغرم شيئا بخلاف غير هذه ولو كان غزلا ففسجه ثم علم عيبا به فان شاء البائع تركه وغرم أرش القديم أو أخذه وغرم أجره النسيج (قوله فيتعين فيه الفسخ) أى ان أراد ذلك فان أراد الاجازة من غير أرش للقديم صح ولا ربا ويمنع امساكه مع أرش القديم لانه يؤدى الى الرابح شيئا (قوله وعليه اعلام بائع فورا) أى على العادة نظير ما مر فى فورية الرد فى تفصيله فيما يظهر ايعاب شورى نعم يقبل دعواه الجهل بوجوب فورية ذلك لانه لا يعرفه الا الخواص فالو عرف الفورية ثم نسبها فينبغى سقوط الرد لدنيرة نسيان مثل هذه ولتقصيره بنسيان الحكم بعد ما عرفه شرح م ر وع ش عليه (قوله من أخذ المبيع) أى مع أرش الحادث (قوله فلارد) انظر ما المراد بقوله فلارد لانه ان كان المراد به أنه لا رد فهارا فلا يصح لانه لا يرد فهارا وان كان المراد لا يرد وان تراضيا عليه فكذلك أيضا لانهما لو تراضيا على الرد من غير سبب بلفظ اقالة جاز فهذا أولى ويحجب بان النجى لمجموع الرد والارش فلا ينافى أنهما لو تراضيا على الرد من غير أرش جاز اه حجج مع زيادة (قوله نعم لو كان الحادث) استدراك على قوله وعليه اعلام بائع فورا ولو جعل الشارح هذا الاستدراك مفهوما قوله بلا عذر لكان أحسن (قوله قريب الزوال) يظهر ضبط القرب بثلاثة أيام فاقول كما قاله شيخنا كحج وظاهر كلامهم انتظاره للعيب المذكور وان طال ويحتمل أن المراد انتظاره المدة التى الغالب زواله فيها وهى المتقدمة وهذا هو الوجه فليحرم شورى (قوله وحى) بكسر الحاء وضمها رماوى (قوله عذر) أى فى تأخير الاعلام (قوله وهذا ما جزم به فى الانوار) معتمد ع ش (قوله ولو زال الحادث) تقييد لقوله سقط الرد القهرى فقوله فله الرد أى القهرى وقوله ولو تراضيا الخ أى ولو زال الحادث بعد أن تراضيا على أرش القديم بغير قضاء فله الرد أى القهرى

بالقديم فله الرد أو بعد أخذ أرش القديم أو قبله بعد القضاء بالارش فلارد ولو تراضيا بغير قضاء فله الرد ولو زال القديم قبل أخذ أرشه لم يأخذه

فصور زوال الحادث أربعة انتان فيهما ردوا انتان لارد فيهما فلو قال أو تراضيا لكان أولى لعطفه على ما قبله أو بعد أخذ أورش القديم أي أوزال بعد عمله بالقديم لكن بعد أخذ الخ حل (قوله أو بعد أخذه رده) وإن طالت المدة شو برى ولو زال الحادث وقد أخذ البائع أورشه وفسخ العقد رجع المشتري في أورشه ولو حدث عيب يشبه القديم كيباض العين زاد عند المشتري ثم ذهب بعضه ثم زال أحدهما واختلفا فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا أورش وقال المشتري الزائل الحادث فلي رد حلف كل منهما على ما ادعاه وسقط الرد بحلف البائع ووجب للمشتري بحلفه الارش لتعذر الرد ومن نكل منهما قضى عليه حل وشرح مر وقوله رده ظاهره وان طالت المدة جدا وظاهره وان كان أزاله المشتري بنحو دواء ولا شيء له في مقابلته ع ش (قوله ولو حدث عيب الخ) تقييد آخر لقول المتن سقط الرد القهري وليس من ذلك ما لو اشترى جزاء بهيمة فتدبجها ورأى لهما متنا فانه لا يرد هاهنا للذبح لان النتن يمكن أن يعرف بدون الذبح كما أفتى به مر خلافا لمن توهم أنه يرد هاهنا ولا أورش عليه للذبح لان النتن لا يعرف إلا به فتأمله وعبارة ع ش على مر ولو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان أمكن معرفة نشئه بدون ذبحه كما في الجلالة امتنع الرد بعد ذبحه وان تعين ذبحه طر يقا لمعرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الرمي اه سم على حج وقوله فله الرد أي ولا أورش عليه في مقابلة الذبح كما هو ظاهر لان الفرض ان تغير اللحم لا يعرف إلا بالذبح اه بحروفه (قوله لا يعرف القديم بدون) أي بحسب العرف لا عند المشتري قل (قوله ككسر بيض نعام) أي فوجده خاليا من الفرخ قال سم المراد بكسر البيض ثقبه اذ كسره تعيب لا حاجة اليه (قوله وتقوير بطيخ) فلو اشترى نحو بيض أو بطيخ كثير فكسر واحدة فوجدها معيبة لم يتجاوزها لثبوت مقتضى رد الكل بذلك لما يأتي من امتناع رد البعض فقط فان كسر الثانية فلا رد له مطلقا فيما يظهر لو قوفه على العيب المقتضى للرد بالاول فكان الثاني عيبا حادثا كما في شرح مر وقوله فكسر واحدة ولا فرق بين كونها كبيرة أو صغيرة وقوله مطلقا أي سواء وجدها معيبة أو سليمة (قوله مدود بعضه) أي بعض المذكور من البطيخ والجوز لكن غير الهندى وأما بيض النعام فعيبه فساد أي عدم صلاحيته للتفريخ فتدود صفة لبطيخ وجوز (قوله بكسر الواو) من تدود الطعام ففعله لازم يقال داد الطعام يداد وداد بوزن خاف يخاف خوفا وأداد ودود تدويدا كنهى اه مختار ع ش على مر (قوله بيض غير النعام) كبيض الدجاج اذا وجد بعد كسره من ذرا أي خاليا من الفرخ فعيبه القديم كونه من ذرا كما يؤخذ من شرح مر وقرره ح ف (قوله لتبين بطلان البيع) وأما بيض النعام فلم يتبين بطلانه فيه لبقاء قشره وهو متقوم كما قرره شيخنا (قوله لوروده على غير متقوم) فيرجع المشتري بجميع الثمن ويلزم البائع تنظيف المحل منه ما لم يكن المشتري نقله والافيلز منه نقله حل (قوله المدود كله) أي الجوز والبطيخ المدود كله وقوله فكذلك أي فلا رد وكان ينبغي أن يقول فكذلك لنتلك أي لتبين بطلان العقد الخ ويمكن أن يكون قوله فكذلك إشارة الى الامرين أي للعامل مع علته (قوله فان أمكن معرفة القديم الخ) أي بالنظر للواقع أي لا ظنه كما يصرح به كلامهم اه حج ولو اختلفا في أن ما ذكر لا يمكن معرفة القديم بدون رجوع فيه لاهل الخبرة فلو فقدوا أو اختلفوا صدق المشتري لتحقق العيب القديم والنسك في مسقط الرد ع ش على مر قال قل على الجلال فلو غرز ابرة في بطيخة فصادفت حلاوة فكسرها فوجد بها جوضة في الجانب الآخر مثلا فلا رد ولا أورش اه (قوله وكثقوير كبير) ومثله ككسر القشاء والهجور المرين لانه يمكن معرفة مرارته ما بدون كسر (قوله وايرد) أي وجوب باع المصراة أي سواء كان قد اشترىها كلها أو جزأ منها شو برى وقوله للمأ كولة ولو أربا والمعنى في ذلك أن الابن

أو بعد أخذه رده (ولو حدث عيب لا يعرف القديم بدون ككسر بيض نعام وجوز وتقوير بطيخ) بكسر الباء أشهر من قحها (مدود بعضه) بكسر الواو (رد) ما ذكر بالعيب القديم (ولا اورش) عليه للحادث لانه معذور فيه والتقيد في البيض بالنعام وفي المدود البعض من زيادتي وخرج بالاول بيض غير النعام فلا رد لتبين بطلان البيع لوروده على غير متقوم وبالثاني المدود كله فكذلك فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحده كتقوير بطيخ حامض يمكن معرفة جوضته بغرزش في كتقوير كبير يستغنى عنه بصغير سقط الرد القهري كسائر العيوب الحادثة (وليرد مع المصراة للمأ كولة صاع تمر)

(قوله على ما ادعاه) أي مع نفي ما ادعاه صاحبه كما تعلمه مما يأتي في التحالف

بدل اللبن المحلوب (وان قل

اللبن) لخبر الصحيحين السابق وان اشتراها بصاع أو أقل أو ردها بعيب آخر هذا (ان لم يتفقا على رد غير الصاع) من اللبن وغيره سواء أتلف اللبن أم لا بخلاف ما إذا لم يحلب أو اتفقا على الرد وتعيير بذلك أعم وأولى مما عبر به والعبرة في التمر بالتوسط من تمر البلد فان فقد فقيمته بأقرب بلد التمر اليه وقيل بالمدينة الشريفة وعلى نقله عن الماوردي اقتصر في الروضة كأصلها وعلى مقتضاه جريت في شرح البهجة الكبير والماوردي لم يرجح شيئا بل حكى الوجهين بلا ترجيح قال السبكي وغيره والاول أصح اخذا من كلام الشافعي ثم العبرة بقيمة وقت الرد وخرج بالما كولة غيرها كأمة وأنان فلا يرد معهما شيئا لأن لبن الامة لا يعتاض عنه غالباً وابن الاثان نجس أمارد غير المصرة بعد الحلب فكالمصرة على كلام ذكرته في شرح الروض **فروع** (لا يرد) فمرا بعيب

(قوله يختلط بالحادث ويتعذر الخ) فيه انه قد يكون حدوثه في مدة خيار البائع أو خيارهما (قوله بل مثله الفسخ بخيار المجلس)

الظاهر ان المماثلة انما هي بين العيب والخيار

الموجود عند البيع يختلط بالحادث ويتعذر تميزه فيبين الشارع له بدلا قطعاً للخصومة كالغرة وأرش الموضحة اه سم (قوله بدل اللبن المحلوب) ليس بقيد بل المدار على انفصال لبن منها ولو بنفسه أو رضعها ولدها أو رضعته هي نفسها أو نزل على الأرض شيئاً حل والمراد بدل اللبن الذي كان موجوداً عند البيع لتعذر رده بسبب اختلاطه بما حدث بعده في ملك المشتري فلما تعذر تميزه وجب رده بدله من التمر وذلك لأن اللبن الموجود وقت البيع جزء من المبيع فيجب رده مع ما وجوب التمر المذكور تعبدى إذا القياس الضمان بمثل اللبن المحلوب (قوله وان قل اللبن) لكن لا بد أن يكون متمولاً إذا لا يضمن الاما هو كذلك ويتعدد الصاع بتعدد البائع وتعدد المشتري وتفصيل الثمن قاله ابن الملقن واج على التحرير وقال قل لا بتفصيل الثمن فخر فاذا اشترى عشرة مصراة من عشرة رد كل من المشتري عشرة أصع لكل بائع صاع فيكون المردود مائة صاع والظاهر وجوبه وان كان ما ينخص كل واحد من الشركاء غير متمول (قوله أو ردها بعيب آخر) أي أو لا بعيب أصلاً كأن ردها في زمن الخيار كما قررره شيخنا (قوله هذا ان لم يتفقا على رد غير الصاع) أي أو على عدم رد شيء آخر فانه جائز ولو أسقط الشارع لفظة رد لشمول ذلك وفي بعض النسخ تأخير لفظ رد عن لفظ غير وهي واضحة حل (قوله سواء أتلف اللبن) تعميم في قوله ولا يرد مع المصرة الخ (قوله بخلاف ما إذا لم يحلب) أي ولم يشرب ولم ينزل على الأرض (قوله أو اتفقا على الرد) أي رد اللبن حل أي أو على ردها من غير شيء كافي شرح مر (قوله والعبرة في التمر بالتوسط من تمر البلد) أي وان لم يكن من نوع تمر الحجاز ع ش (قوله من تمر البلد) هل المراد بلد البيع أو الاطلاع على العيب أو الفسخ بحرر شورى واعتمد مشايخنا الاول (قوله بالتوسط من تمر البلد) كذا عبر به جمع ولا ينافيه تعبيرهم بالغالب كالقطرة اما لان المراد بالتوسط هذا أو أن الوسط يعتبر بالنسبة لأنواع الغالب زى (قوله فان فقد) أي بأن تعذر عليه تحصيله ثمن مثله في بابه ودون مسافة القصر اليها فيما يظهر أخذ ما يأتي في فقد ابل الدية زى وحل (قوله وقيل بالمدينة) معتمد ع ش (قوله والماوردي لم يرجح شيئا) لا ينافي ما تقدم من قوله وعلى نقله الخ لانه اقتصر على نقل أحد الوجهين عنه وان كان لم يرجحه (قوله بقيمة وقت الرد) انظر هل المراد به الفسخ أو رد العين بعده وهل كان المراد بقيمة وقت تعذره كافي نظائر مشورى (قوله وأنان) بمثناة فوقية وهي الاتي من الحر الاهلية وجمعها في القلة آتن بهمزتين وابدال الثانية ألفا على وزن أفلس وفي المكثرة آتن بضم الهمزة والتاء واسكانها أيضاً برماوى (قوله لا يعتاض عنه غالباً) أي لا يؤخذ في مقابلته عوض (قوله فكالمصرة) أي فالمصرة في كلامه ليست بقيد وانما قيدها لانها محل اتفاق وكان المناسب أن يقول ورد غير المصرة بعد الحلب كالمصرة لان قوله أما يشعرب بأن حكم غير المصرة مخالف لحكمها (قوله على كلام ذكرته في شرح الروض) عبارته هناك متنا وشرحا فرع لورد غير المصرة بعد الحلب بعيب فهل يرد بدل اللبن وجهان أحدهما وبه جزم البغوى وصححه ابن أبي هريرة وابن الرفعة نعم كالمصرة فإرد صاع تمر وقال الماوردي بل قيمة اللبن لان الصاع عوض لبن المصرة هذا لبن غيرها فان اختلفا في قدرها صدق المشتري لانه غارم وثانيهما لانه قليل غير معتنى بجمعه بخلافه في المصرة ونقله السبكي كغيره عن نص الامام الشافعي ثم قال وتحقيقه أنه ان لم يكن له اللبن وقت الشراء أو كان يسيراً كالشرح ردها ولا شيء معها لان اللبن حدث على ملكه والاففيه أوجه أصحها قول البغوى أنه يرد معها الصاع كالمصرة بجامع أن اللبن يقابله قسط من الثمن اه (قوله فروع) أي خمسة يجعل قسمي الزيادة فرعين ويجعلهما فرعا واحداً تكون أربعة (قوله لا يرد فمرا بعيب) أي لا يفسخ في البعض والعيب ليس بقيد بل مثله الفسخ بخيار المجلس

بعض ما بيع صفقة) وان
درس

لم ينقص البعض برده فلو
اشترى عبدين معينين أو
سليما ومعيبا صفقة فليس
له رد أحدهما قهر الما فيه
من تفريق الصفقة وله
ردهما لا تتفاء ذلك فعلم أن
له رد البعض فيما اذا تعددت
الصفقة بتعدد البائع أو
المشتري أو تفصيل الثمن
وأنه لا رد ان لم يتعدد فيما
لا ينقص بالتبعض كالحبوب
وهو ما اقتضاه كلام ابن
المقرئ وغيره من وجهين
أطلقهما في الروضة كأصلها
وأمانته في الام والبويطي
على جواز ذلك فحمل
على تراضى العاقدين به
وتعيرى بما ذكر أولى من
تعييره بعبدين (ولو اختلفا
في قدم عيب) يمكن حدوثه
(حلف بائع) فيصدق
لموافقته للأصل من
استمرار العقد وانما
حلف لاحتمال صدق
المشتري نعم لو ادعى قدم
عييبين فاقرب البائع بقدم
أحدهما وادعى حدوث
الآخر فالصدق للمشتري
بيمينه لان الرد ثبت باقرار
البائع بأحدهما فلا يبطل
بالشك ويحالف (كجوابه)
على القاعدة الآتية في
كتاب الدعوى واليقات

والشرط سواء توقف نفعه على البعض الآخر كأحد خفين أو لا كما أشار إليه بقوله وان لم ينقص البعض
أى المردود حل (قوله بعض ما بيع صفقة) ظاهره سواء كان معيناً وعمياً في الذمة كأن باعه عبدين
مثلا صفتهما كذا وكذا وأحضرهما له بالصفقة ثم طلع في أحدهما على عيب فليس له فسخ العقد في
أحدهما لتفريق الصفقة ع ش (قوله وان لم ينقص) الغاية للرد وقوله البعض أى المردود (قوله
فلو اشترى عبدين) أى جاهلا بالحال حل (قوله فليس له رد أحدهما) أى وان خرج الآخر عن
ملكه يبيع أو هبة ولو للبائع أو من يقوم مقامه من وارثه ونحوه لانه لم يرد كما أنك فلو قال رددت المعيب
منهما فهل يكون رداهما الاصح لا وهذا مستثنى من قولهم ما لا يقبل التبعض يكون اختيار بعضه
كاختيار كله واسقاط بعضه كاسقاط كله فن الأول بعضك طالق ومن الثاني عفو مستحق القصاص
عن بعضه لان هذا أى المبيع صفقة واحدة لا يقبل التبعض قهرا وان كان يقبله بالرضا حل قال
الزركشى لومات من يستحق عليه الرد بالعيب وخلف ابنين أحدهما المشتري هل لأن يرد على أخيه
نصيبه الظاهر نعم والوجه خلافه لتبعض الصفقة م ر ع ش وله الارش في مقابلة النصف الذى خص
أخاه وسقط عنه ما قبال النصف الذى خصه لان الانسان لا يجب له على نفسه شئ ومحل اذالم يكن دين
والا تعلق جلة الارش بالتركة فيزاحم مع أرباب الديون ع ش (قوله فعلم) أى من قوله صفقة
شوبرى ولو قال وخرج بالصفقة كان أولى (قوله بتعدد البائع الخ) ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل
مشتري من كل تسعة هو ضابط ذلك أن تضرب عدد البائعين في عدد المشتري عند التعدد من الجانبين
أو أحدهما عند الانفراد في الجانب الآخر فاحصل فهو عدد العقود شرح م ر (قوله بتفصيل
الثمن) أى مع الثمن (قوله وأنه لا رد) أى وعلم أنه الخ وهذا علم من قوله وان لم ينقص البعض
برده وفيه أن هذا تقدم التصريح به في قوله وان لم ينقص البعض برده وأجيب بأنه ذكره هنا توطئة
لقوله وما اقتضاه كلام ابن المقرئ كما في ع ش (قوله أطلقهما) أى عن الترجيح فلم يتعرض لترجيح
واحد منهما (قوله والبويطي) على حذف مضاف أى وكتاب البويطي أو هو من قبيل التسميح
حيث سمي الكتاب باسم صاحبه كقول الناس قرأت الخطيب أو انه مشترك بين الكتاب ومؤلفه
والبويطي نسبة الى بويط قرية بصعيد مصر الادنى وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى القرشي كان
خليفة الشافعى ومات محبوسا مقيدا لا متناعه من القول بنسخ القرآن اه برماوى (قوله على جواز
ذلك) أى جواز رد بعض ما بيع صفقة بما لا ينقص بالتبعض ع ش (قوله فحمل) فى هذا الجواب
نظر لان الكلام مفروض فيما لورد قهرا على البائع وأما لو تراضى على الرد فلا خلاف فيه حج وهو وان
كان فيه نظر أولى من التضعيف حل (قوله أولى) أى أولوية عموم لأولوية إيهام لان إيهام الأولوية
مدفوع بأن العبد لقب أى جامد لا مفهوم له كما قرره شيخنا (قوله ولو اختلفا في قدم عيب) أى
وحدوثه أى وادعى البائع الحدوث وقوله فى قدم عيب أى واحدا أخذ من قوله نعم لو ادعى قدم عيبين
(قوله يمكن حدوثه) أى وقدمه وعبارة شرح م ر واحتمل صدق كل (قوله حلف بائع) وكذا
يحالف لو ادعى المشتري حدوثه قبل القبض ليرد به وادعى البائع قدمه حتى لا يرد به فالقول قول البائع
وصورة ذلك فيما اذا باع بشرط البراءة من العيوب فان الشرط انما ينصرف لما كان موجودا عند
العقد لا لما حدث فالبايع يدعى قدمه حتى لا يرد به لشمول الشرط له زى (قوله فالصدق للمشتري
بيمينه) فلو نكل عن اليمين لم ترد على البائع ويمتنع الرد لان نكول المشتري يثبت كون العيب
حادثا بالنسبة لمنع الرد على البائع فلا فائدة في يمينه فلو فسخ البيع بتحالف مكان للبائع ان
يحالف أن العيب حادث لياخذ أرشه حج ح لوعبارة قل لان اليمين انما ترد اذا كانت تثبت

فان قال في جوابه ليس له
الرد على العيب الذي ذكره
أولا يلزمني قبوله أو ما قبضته
وبه هذا العيب أو ما قبضته
الاسلميا من العيب حلف
على ذلك ليطابق الحلف
الجواب ولا يكلف في
الاولين التعرض لعدم
العيب وقت القبض لجواز
أن يكون المشتري علم
العيب ورضى به ولو نطق
البائع بذلك كلف البيعة
عليه ولا يكفى في الجواب
والحلف ما علمت به هذا
العيب عندي وله الحلف
على البت اعتمادا على ظاهر
السلامة اذ لم يعلم أو يظن
خلافه وتصديقه فيما ذكر
بالنسبة لمنع الرد لا لتغريم
ارش فلو حلف ثم جرى
فسخ بتخالف فطالب
بأرش الحادث لم يجب اليه
لان يمينه وان صلحت
للدفع عنه لا تصلح لشغل
ذمة المشتري بل للمشتري
أن يحلف الآن أنه ليس
بمحدث كافي الوسيط تبعا
للقاضي والامام فان لم يمكن
حدوث العيب عند المشتري
كشيان الشجرة المنذمة
والبيع أمس صدق
المشتري بلا يمين ولولم يمكن
تقدمه كجرح طري والبيع
والقبض من سنة صدق
البائع بلا يمين (وزيادة)
في المبيع أو الثمن (متصلة)
كسمن) وتعلم صنعة وكبر
شجرة (تبعه) في الرد

للمردود عليه حقا ولاحق له هنا وحيدته فالوجه أن يأتي هنا كما سبق في قوله ثم ان رضى به
البائع الخ ويصدق المشتري أيضا في عدم تقصيره في الرد وفي جهله بالعيب ان أمكن خفاء مثله عليه عند
الرؤية فان كان لا يخفى كقطع أنفه أو يده صدق البائع شرح م (قوله فان قال في جوابه الخ) الحاصل
أن الشارح ذكر أربعة أجوبة الاول ان منها علما والآخران خاصان ولو أبدل أحد العامين بالآخر
أو أحد الخاصين بالآخر كفي وكذا لو أبدل العام بالخاص لانه غلط على نفسه بخلاف ما لو أبدل الخاص
بالعام بأن كان جوابه خاصا وذكر في يمينه العام فلا يصح في شرح م مملخصا وعموم الاولين
لشمولهما لعدم وجود العيب عند البائع ولوجوده مع علم المشتري به وان كان الاول خاصا من جهة
التقييد بالعيب الذي ذكره (قوله ولا يكلف في الاولين) فلو حلف عليه قبل منه زى ويحرم على
القاضي أن يكلفه ذلك لانه ربما يترتب عليه عدم الرد مع استحقيقه للرد ع ش (قوله ولو نطق
البائع بذلك) أي بأنه علم العيب ورضى به ع ش (قوله ولا يكفى في الجواب والحلف الخ) هذا
تقييد لقول المتن حلف بائع أي على البت لا على نفي العلم وهذا بخلاف ما لو تباعه بشرط براءته
من العيوب وادعى المشتري على البائع حدوث عيب باطن به قبل القبض وبعد البيع وادعى البائع
قدمه ليبرأ منه فيكفيه الحلف على نفي العلم اه ح ف (قوله ما علمت به هذا العيب) لانه يجوز له الرد
بالعيب القديم وان لم يعلمه البائع ولا يكفيه الحلف على نفي العلم بل على البت حل وهل اشتغاله بذلك
مسقط لارده أم لا فيه نظر والا قرب أن يقال ان كان جاهلا بذلك لا يكون مسقطا للرد فله تعيين جواب
صحيح ويحلف عليه وان كان عالما سقط رده ع ش (قوله وله الحلف على البت الخ) أشار به الى جواب
سؤال وهو أن يقال كيف ساغ للبائع الحلف على البت مع أنه لم يعلم بالحال أي هل العيب قديم أو حادث
فاجاب بقوله وله الحلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة أي وانما جاز له الحلف اعتمادا الخ لانه يظن
أنه سليم حال البيع فساغ له الحلف على البت ولا يقال يفهم منه أن له أن يحلف على نفي العلم لان الشارح
قال قبل ذلك ولا يكفى في الجواب والحلف ما علمت به هذا العيب وقوله خلافه أي خلاف ظاهر
السلامة (قوله وتصديقه فيما ذكر) أي فيما اختلفا في قدمه (قوله لا لتغريم ارش) أي لا لتغريم
المشتري ارش ذلك العيب حل وعبرة شرح م وتصديق البائع على عدم القدم انما هو لمنع
رد المشتري لا لتغريمه أرشه لو دعا للبائع بفسخ وطلبه زاعما أن حدوثه بيده ثبت بيمينه (قوله ثم جرى
فسخ) وصورته أنه بعد حلف البائع اختلفا في قدر الثمن مثلا فتخالف ففسخا فطالب البائع
المشتري بأرش العيب بل يحلف المشتري أنه ليس بمحدث كما قاله الشارح شيخنا (قوله بل للمشتري
أن يحلف) أي فيما اذا طلب البائع تحليفه به بدعوى منه أنه يستحق الارش وفائدة يمينه أنه لو كان
تالفاضمه معيبا فلو نكل ردت على البائع وحلف واستحق الارش ولا يقال انه حلف أو لا لانا
نقول تلك مانعة من الرد وهو منه مثبتة للارش فالمقصود من كل غير المقصود من الاخرى حل وع ش
وس ل (قوله فان لم يمكن حدوث العيب) محترز لقوله السابق يمكن حدوثه (قوله ولولم يمكن
تقدمه) أي تقدم العيب على العقد وفي نسخة قدمه (قوله وتعلم صنعة) ولا فرق بين أن يكون
باجرة أو لا يعلم أو لا والقصارة ولصبيغ كالتصا من حيث انه لا شيء له في نظيره على البائع في الرد
وكالتصا من حيث انه لا يجبره على الرد فله الامساك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فتأمل اه قل
على الجلال (قوله وكبر شجرة الخ) واعترض بما يأتي في الصدق فيما اذا أصدقها شجرة وكبرت
ثم طلقها قبل الدخول بأن كبر الشجرة بمنع الرد لانه زيادة ونقص لانه يقل به ثمرها فتغرم
له نصف قيمتها عند العقد ان لم ترض بأخذ نصفها ويحجب بأن جانب الزوجة لما لحقها من الكسر

بالفراق تراعى أكثر من البائع هنا بدليل أن الزيادة المتصلة تتبع الأصل هنا وفي سائر الأبواب إلا في
الصدق اه شورى (قوله إذا لا يمكن أفرادها) أى بالعقد ولأن الملك قد تجدد بالفسخ فكانت
الزيادة المتصلة فيه تابعة للأصل كالعقد ولو باع أرضها أصول نحو كراث فنبتت ثم ردها بعيب فالناتبة
للمشتري كما في شرح م ر وقال شيخنا وأشار الشارح بهذا إلى ضابط المتصلة والمنفصلة فالأولى
هى التى لا يمكن أفرادها بالعقد وإثباته هى التى يمكن أفرادها به والمراد بقوله لا يمكن أفرادها أى
فصلها عن محلها (قوله كحل) هذا نظير لما مثاله بدليل عود الكاف وعدم عطفه على ما مثله به
وأى الفرض أنه قارن البيع فلم يكن زيادة لأن الحمل مادام فى البطن لا يقال له زيادة متصلة ولا منفصلة
وان أعطى حكم المنفصلة تارة وحكم المتصلة أخرى قال الشارح فى شرح البهجة بعد تقرير ما ذكره يمكن
جعله مثالا بحذف مضاف أى وكزيادة حمل بمعنى غنوه وكبره شورى ويكون قد حذف العاطف وهو جائز
(قوله أو كان جاهلا) هذا ما قاله الاسنوى واعترض بأن الصواب ما أطلقه الشيخان هنا من عدم
الفرق بين حالى العلم بالحمل والجهل به يعنى أن المعتمد أنه إذا نقصت أمه بالولادة لا يرد مطلقا علم الحمل
أو جهله ويفرق بينهما وبين القتل بالردة السابقة أو القطع بالجناية السابقة بأن النقص هنا حصل
بسبب ملك المشتري وهو الحمل فكان مضمونا عليه ما نقص بالولادة وأما لقتل والقطع فلم يحصل
بسبب ملك المشتري وأى فالحمل يتزايد فى ملك المشتري قبل الوضع فأشبه ما إذا مات عند المشتري
بمرض سابق س ل وشرح م ر وعش (قوله وذلك) أى كون الحمل يتبع أمه (قوله وكان عالما
بالحمل) ليس بقيد على المعتمد (قوله الحادث فى ملك المشتري) أى وكان حمل بهيمة بخلاف
حمل الامة فإنه عيب فيها حكما أى فيمنع الرد القهرى وهذا التقييد لا ينافى قوله فيما بعد نعم ولد الامة
الح لأن ذلك مفروض فيما بعد الانفصال بخلاف ما هنا فإنه مفروض قبل الانفصال (قوله يأخذه)
قال الماوردى وللمشتري حبس الام حتى تضع م ر وعش والمؤنة على البائع وإذا لم يحبسها
وولدت وجب على البائع رده اليه ولو فى ولد الامة قبل التمييز لا اختلاف المالكين فإن لم يقع الرد قبل
الولادة امتنع وله الارش حالا (قوله إذا انفصل) أى فله ردها للبائع حاملا ويأخذ الولد إذا انفصل
ولا يحرم التفريق بعد الوضع فى هذه المسألة لأنه لم يحصل بالرد لأن الرد حصل قبل الانفصال وإنما هو
طارى عليه فاعتذر للضرورة عش وس ل وعبارة حل قوله يأخذه إذا انفصل ولو قبل الاستغناء
عنها وليس هذا من التفريق المحرم لأن الفرض أن الفسخ وقع قبل الوضع ففى وقت أخذ الولد
لم يحصل تفريق لا اختلاف مال بينهما وقبل الانفصال لا تفريق اذ هو انما يكون بين الام
وفرعها لا بينهما وبين جهلها اه (قوله كوا) قال والد شيخنا الراجح أن الصوف واللين كالحمل أى
فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد أولا ومثلها البيض كما هو ظاهر ويرجع فى
كون اللبن حادنا أو قديما لمن هو تحت يده وهو المشتري فيقبل قوله فيه جمينه وكذا يقال
فى الصوف كما فى عش على م ر (قوله وأجرة) والظاهر أنها موزعة فاذا رد أخذنا مقرر منها وجمع
المصنف بين الولد والأجرة ليعلم منه أنه لا فرق فى عدم امتناع الردين أن تكون من نفس المبيع كالولد
أم لا كالأجرة قال عش وأشار بذلك للرد على أبى حنيفة ومالك حيث قالوا ان الزيادة ان كانت من
نفس الأصل كالولد والثمره وجب ردها منه (قوله وثمره) أى حدثت بعد العقد سواء أ برأت أولا
فان كانت موجودة حال العقد مؤثرة فهى للبائع كالحمل والثمره الصوف والوبر والبيض واللبن فما كان
منه موجودا حال العقد فهو للبائع كالحمل وما حدث بعده فهو للمشتري سواء انفصل أولا وإذا اختلط
الحادث من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلاط الثمرة وسيأتى قل (قوله بالعيب) أى

اذ لا يمكن أفرادها
(كحل قارن بيعا) فإنه
يتبع أمه فى الرد وان انفصل
ان كان له رد بان لم تنقص
أمه بالولادة أو كان جاهلا
بالحمل وذلك بناء على أن
الحمل يعلم ويقابل بقسط من
الثلث فان نقصت بها وكان
عالم بالحمل لم يرد لها بل له
الارش كما علم مما مر وخرج
بالمقارن الحادث فى ملك
المشتري فلا يتبع فى الرد بل
هوله يأخذه إذا انفصل
(و) زيادة (منفصلة كولد
وأجرة) وثمره (لا تمنع ردا)
بالعيب عملا بمقتضى العيب

(قوله وأشار بذلك للرد
الح) أى مع ضميمته وهى
لمن حدثت فى ملكه
(قوله مؤثرة) قال شيخنا
القويسنى الظاهر أنه ليس
بقيد بل المدار على الوجود
اه ثم رأيت ابن حجر قال
والطلع كالحمل والتأثير
كالوضع فلو أطلعت فى يده
ثم ردها بعيب كان الطلع
للمشتري على الوجه

نعم ولدا لامة الذي لم يميز منع
الرد لحرمة التفريق بينهما
كما صر في باب المناهي
(كاستخدام) للبيع من
مشترا أو غيره أو للثمن من
بائع أو غيره (ووطء ثيب)
بغير زنا منها قبل القبض أو
بعده فانها لا يمنعان الرد
(وهي) أي الزيادة المنفصلة
(لن حدثت في ملكه)
من مشترا أو بائع وان رد
قبل القبض لانها فرع
ملكه ولان الفسخ يرفع
العقد من حينه لا من أصله
وتعبري بذلك اعم من
قوله للمشتري (وزوال بكاره)
للامة المبيعة من مشترا أو
غيره ولو بوثية فهو اعم من
قوله واقتضاض البكر
(عيب) بها فان حدث
بعد قبضها ولم يستند لسبب
متقدم جهله للمشتري منع
الرد أو قبله فان كان من
المشتري فلا رد له بالعيب
واستقر عليه من الثمن بقدر
ما نقص من قيمتها فان
قبضها لزمه الثمن بكامله
وان تلف قبل قبضها لزمه
قدر النقص من الثمن أو
كان من غيره وأجاز هو
البيع فله الرد بالعيب ثم ان
كان زوالها من البائع أو
بآفة أو بزواج سابق فهدر
أو من أجنبي فعليه الارش
ان زالت بلا ووطء أو بوطء
زنا منها والالزيمه مهر بكر
مثلا بالافراد ارش ويكون
للمشتري لكنه ان رد بالعيب

القديم وقوله عملا بمقتضى العيب أي ومقتضى العيب الرد (قوله نعم ولدا لامة) أي ومثله ولدا البهيمة
قبل استغنائه عنها ع ش (قوله لحرمة التفريق) فيجب الارش وان لم يحصل بأس لان تعذر
الرد بامتناعه شرعا ولو مع الرضا صيره كالميتوس منه اه حج ومرو ع ش (قوله كاستخدام) أي قبل
الاطلاع على العيب حل (قوله ووطء ثيب) أي ولو في الدبر ومثلهما الغوراء مع بقاء بكارتها ومثلهما
الثيب ووطء البكر في دبرها فلا يمنع الرد ع ش على م ر (قوله بغير زنا منها) فان كان زنا منها بأن ظنت
السيدة أجنبيا فان كان قبل القبض فكذلك وان كان بعد القبض منع الرد لانه عيب حادث حيث
علم بأنه أي الزنا لم يوجد عند البائع حل والظاهر ان هذا زنا صوري (قوله وهي لمن حدثت في ملكه)
فان حدثت في ملك البائع فله أو المشتري فله أو ما اذا كانت في زمن الخيار فان كان الخيار للبائع فهي له
وان أجاز وان كان الخيار للمشتري فهي له وان فسخ وان كان الخيار لهما فموقوفه ع ش (قوله لانها
فرع ملكه) يؤخذ منه أن محل عدم وجوب المهر على المشتري اذا كان الخيار له ولا خيار وان كان
للبيع فله المهر على المشتري وكذلك ان كان لهما وفسخ البائع وكذا يقال في البائع في الثمن شورى وحل
(قوله ولان الفسخ يرفع العقد) أي العاقبة الحاصلة بالبيع وهي حل الانتفاع والافاقع العقد المركب من
الايجاب والقبول لا يتصور رفعه ع ش (قوله من حينه) أي الفسخ وقوله لا من أصله أي العقد
(قوله وزوال بكاره) أي للامة المبيعة من مشترا أو بائع أو أجنبي أو زوج أو بآفة سماوية كما أشار إليه بقوله
ولو بوثية فهذه خمس صور في زوالها وعلى كل سواء كان الزوا قبل القبض أو بعده ولم يستند لسبب
متقدم أو استند له علمه المشتري أو جهله فهذه أربعة تضرب في الخمسة بعشرين فإشار إلى خمسة عشر
بقوله فان حدث بعد قبضها ولم يستند إلى الخ لان قوله ولم يستند لسبب الخ صادق بثلاث صور مضرورية في
الخمس وأشار بقوله أو قبله فان كان الخ إلى خمسة فتأمل ومدير وهذه القسمة عقلية لانه لا يمكن جريان
الخمس في الثلاث (واقتضاض البكر) هو بالقاف والفاء قال الشوري وم ر الاقتضاض ازالة القضية
بفتح القاف أي البكاره (قوله ولم يستند لسبب متقدم) كزواج سابق بأن لم يستند لسبب أصلا
أو استند لسبب متأخر أو متقدم علمه المشتري ومفهوم هذا النفي ما لو استند لسبب متقدم جهله المشتري
وحكمه أنه يثبت الرد لقوله فيما تقدم حدث قبل القبض أو بعده واستند لسبب متقدم (قوله فلا رد له
بالعيب) أي القديم (قوله بقدر ما نقص) أي بقدر نسبة ما نقص من القيمة أي قيمتها سالمة والمراد
بالقدر المثل أي فيؤخذ بمثل تلك النسبة من الثمن لأنه يستقر عليه نفس ما نقصا قد يكون قدر
ما نقص قدر الثمن أو أكثر حل وهذا القدر لا يسمى أرشابل هو جزء من الثمن استقر للبائع في
مقابلة الجزء الذي استوفاه من المبيع فإزالة البكاره من المشتري في هذه الحالة من قبيل قوله الآتي واتلاف
مشتري قبض (قوله أو كان من غيره) بأن كان من البائع أو من زوج أو من آفة أو من أجنبي كما يأتي (قوله
فله الرد بالعيب) أي العيب القديم الذي اطلع عليه بعد ايجازته بعيب زوال البكاره وليس له الرد بعيب
زوال البكاره لانه اطلع عليه وأجاز البيع حل وقال م ر كذا قال الشارح وهو محمول على ما اذا لم يطلع
عليه الا بعد ايجازته وقال ع ش قوله فله الرد الظاهر أن المعنى أنه اذا علم باقتضاض غيره فان فسخ فذاك
وان أجاز ثم علم العيب القديم فله الرد به ويبقى الكلام فيما اذا علم به ما عاقل له تخصيص الاجازة بسبب
الاقتضاض والفسخ بالآخر فيه نظرا ه سم والظاهر أن فسخه بأحدهما وأجازته في الآخر يسقط خياره
(قوله فهدر) ومعنى كونه هدر أنه اذا أجاز المشتري البيع أخذها وقنع به من غير شيء وان فسخ أخذ
ثمنه كله (قوله فعليه الارش) ويكون لمن استقر ملكه على المبيع فان أجاز للمشتري فله والاف للبائع
(قوله ويكون للمشتري) هذا واضح اذا لم يكن في خيار البائع وحده أو خيارهما وفسخ العقد فان كان

وأرش بكارة لان ملك المالك هنا ضعيف فلا يحتمل شيئين بخلافه ثم ولهذا لم يفرقوا بين الحرية والامة ولا ما في آخر البيوع المنهى عنها في المبيع يباع فاسدا من وجوب مهر بكر وأرش بكارة لوجود العقد المختلف في حصول الملك به ثم

(قوله رجه الله سقط منه) من المهر قدر الارش بالغنا ما باع ولو زاد على المهر فهو ساواه أخذه وانما قال سقط منه جريا على الغالب من زيادة المهر على الارش وانظر فيما اذا زاد الارش على المثل هل يرجع به البائع على الاجنبي أولا حرجا وبافرقا والقياس على نظائره انه يلزمه ذلك اه عن ثم ساق عبارة من بعدها (قوله رجه الله يباع فاسدا) أي فلما استوفى بعض أجزاء المبيع أو جبناعليه ضمان جزء المبيع وهو الجلدة ولما وطئ بكر ابشبهه العقد أو جبناعليه المهر فتعددت الجهة فوجب الشبان لامن جهة واحدة لما لم يوجد منه الا جهة واحدة وهو النصب لم يجب عليه أرش البكارة لئلا يتضاعف غرم البكارة مرتين مع اتحاد الجهة

للبيع وحده فينبغي أن يكون له من ذلك المهر ما عدا قدر الارش مطلقا كما هو الفرض وكذا قدر الارش أيضا ان فسخ لان ذلك القدر بدل بعض المبيع فيتبعه وان كان له ما فسخ فينبغي أن يكون ذلك المهر جميعه للبائع اه عناني (قوله سقط) أي عن الاجنبي ان لم يكن قبضه المشتري والاولى أن يقول ثبت قدر الارش وهو ما نقص من قيمتها حتى لو كان المهر قدر الارش استحققه البائع اذ ارد عليه بعيب ولا يلزم المشتري شيء لو كان الارش أكثر من المهر لانه لم يدخل في ضمانه الى الآن اذ الفرض أنه قبل القبض من (قوله للبائع) متعلق بمحذوف تقديره ويكون للبائع وسقوطه بالنسبة للمشتري (قوله لا يخالف الخ) فيه أن المخالفة موجودة قطعاً وما ذكره لا ينبغيها وانما يصلح فارقا بين المواضع فالاولى أن يقول كما قال م ر و فرقا بين وجوب مهر بكر هنا ومهر ثيب وأرش بكارة في النصب الخ ويمكن أن يجاب بأن المعنى لا يخالف مخالفة مضرة أي من غير فرق (قوله ما في النصب) بأن غصب زيد أمة عمر و ووطئها بغير زنا منها وقوله والديات أي فيما لو تعدى شخص على حرة وأزال بكارتها بالوطء مكرهه وعبرة المتن في الديات ولو أزال أي الزوج بكارتها فلا شيء عليه أو غيره بغير ذكر حكومة أو به وعذرت فمهر مثل ثيب وحكومة ونظم بعضهم حكم هذه الابواب فقال

في النصب والديات مهر ثيب * كذاك أرش للبكارة اطلب
في وطء مشربة قد فسد * مهر لبكر مع أرش أبدا
في وطء زوج في نكاح فاسد * مهر لبكر دون أرش زائد
كذاك وطء أجنبي لأمه * قبيل قبض المشتري قد خفه

(قوله لان ملك المالك) أي وهو المشتري هنا ضعيف لان الفرض أنه قبل القبض فلا يتحمل إيجاب شيئين وهما أرش البكارة ومهر ثيب بخلافه ثم أي في النصب والديات فان ملك المالك قوي فاحتمل الشيئين حل (قوله ضعيف) أي بدليل أنه لو تلف المبيع انفسخ العقد لكونه قبل القبض أقول وقد يؤخذ منه أن الخيار اذا كان لهما وللبيع ووطئها الاجنبي بغير زنا منها ليس على الاجنبي الامهر حكم بكر مثلها سواء قبضها المشتري أم لا شورى (قوله بين الحرية) ان قلت الحرية لامالك فيها أصلا حتى يقال انه قوي قلت يمكن أن يقال المراد به ملكها المنفعة نفسها قوي اه شيخنا (قوله لوجود العقد المختلف في حصول الملك به) انظر ما وجه استفادة الفرق من هذا بل كان المناسب العكس اذ الملك هنا متفق عليه فكان أولى بإيجاب شيئين بخلاف ملك المشتري هناك فانه مختلف فيه على أن هذا الفرق لا يصح أيضا لان ملك المالك هناك الذي هو البائع أضعف مما هنا اذ الخلاف في حصول الملك للمشتري يستلزم الخلاف في حصول الملك للبائع فيكون مختلفا فيه وما هنا متفق عليه مع أن الفرض ان الواطئ هو المشتري في صورة المبيعة يباع فاسدا او مقتضى الخلاف في حصول الملك له التخفيف فيما يجب عليه لا التخليط كما هو الواقع وأن الواطئ في صورة المبيعة قبل القبض شخص أجنبي غير المشتري والبائع وليس زوجا بل هو زان أو واطئ بشبهة فليس له ملك لا متفق عليه ولا يختلف فيه والمناسب له التخليط لا التخفيف كما هو الواقع فلا ينتج الدليل أي قوله لوجود العقد الخ يجب شيئين فالمناسب في حصول الجواب ما يستنبط من كلام الزايد فيما كتبه هنا في الفرق بين النصب والبيع الفاسد وهو أن يقال في قوله لوجود العقد الخ أي فتعددت الجهة بسبب الاختلاف في حصول الملك أي وتعدد الجهة يقتضي شيئين بخلاف ما هنا فالجهة واحدة فالخلاف أن ما هنا اذا نظر اليه مع النصب

والديت يفرق بالقوة وبالضعف وإذا نظر اليه مع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهة وعدمه وتعدد الجهة يعلم من كلام زى فقول الشارح لوجود العقد المختلف أى مع تعدد الموجب وهو وطاء الشبهة وإزالة الجلبة فوطء الشبهة أو جب مهر البكر وإزالة الجلبة أو جب أرش البكارة لأن أجزاء المبيع مضمونة على المشتري وقوله فى حصول الملك لأن أبا حنيفة يرى حصول الملك بالبيع الفاسد فإن تاف المبيع عند المشتري ضمنه بالثمن عنده (قوله كفى النكاح الفاسد) والمعتمد وجوب مهر بكر فقط فى النكاح الفاسد كما هنا و فرقت بينهما وبين البيع الفاسد بأن البكارة فى النكاح الصحيح غير مضمونة بدليل أنه لو أزال لبكارة بأصبعه و طاقها قبل الدخول ليس عليه زيادة على نصف المهر بخلاف ما لو أزالها فى البيع الصحيح فإنه يستقر عليه أرشها عن إذا فاسد كل عقد كصحيحه فى الضمان وعدمه والبكارة مضمونة فى صحيح البيع دون صحيح النكاح وأجاب ع ش عن الشارح بأن التشبيه فى أصل الضمان لا فى قدر المضمون (قوله بخلافه فيما ذكر) أى فليس فيه عقد مختلف فيه وإنما فيه غصب من الاجنبى لكن لما ضعف الملك وجب عليه شئ واحد ولا بد من ملاحظة هذا المقدار فى الفرق شورى وقال العلامة حل قوله بخلافه فيما ذكر أى فإنه لا ملك فيه للاجنبى الواطئ بالكنية وموجب مهر البكر فى وطاء المبيعة بيعا فاسدا و طاء الشبهة لأنه استمتع بها بكر أو موجب أرش البكارة وإزالة الجلبة ولا يخفى أن هذا بعينه موجود فى الجنابة والغصب مع أنه أولى بذلك الآن يقال الموجب لمهر البكر وأرش البكارة فى الغصب جهة الغصب وهى جهة واحدة فلو أوجبنا عليه مهر بكر لتضاعف غرم أرش البكارة مرتين من جهة واحدة وهو ممتنع حل فاندفع ما يعل الغاصب الذى لم يخلف فى عدم ملكه أولى بالتغليظ ممن اختلف فى ملكه اه حج زى

باب فى حكم المبيع الخ

ذكر له أحكاما ثلاثة الانفساخ بالتلف وثبوت الخيار بالتعيب على التفصيل الآتى وعدم صحة التصرف فيه كما سيذكره بقوله ولا يصح تصرف الخ وقوله ونحوه كالصدق والاجرة المعينة وأما الثمن فداخل فى المبيع وقوله قبل القبض ذكره فى المتن منطوقا وقوله بعده ذكره مفهوما من التقييد بالظرف اذ يفهم من قوله قبل قبضه أنه بعده ليس من ضمان البائع لكن محله ان لم يكن خيار أصلا أو كان للمشتري أو لهما فان كان للبائع وحده فهو من ضمانه أيضا كقول القبض فى التفصيل الآتى لكن قوله ونحوه لم يذكر لنحو الأحكام الثلاثة التى ذكر للمبيع بل ذكر له الثالث فقط وهو عدم صحة التصرف فيه كما شمله عموم قوله ولا يصح تصرف الخ وقوله والتصرف فيما له هو ما سيذكره بقوله وله تصرف فيما له يبدغيره وقوله وما يتعلق بهما الذى يتعلق بالمبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الآتى فى قوله وقبل قبض غير منقول الى آخر الباب والذى يتعلق بالتصرف فيما له تحت يد الغير مسألة الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه الآتيان فى قوله وصح استبدال الخ ومعنى تعلقهما بمسألة التصرف أنهما نظيران لهما من حيث ان فيها تصرف فى العين وفيهما تصرف فى الدين وكل من العين والدين ليس تحت يد المتصرف اه شيخنا (قوله المبيع) خرج زوائده فهى أمانة ولا أجره لها وان استعملها ولو بعد طلبها كالمبيع أى فإنه لا أجر له اذا استعمله البائع قل وعبارة شرح م المبيع قبل قبضه احتراز بالمبيع عن زوائده المنفصلة الحادثة فى يد البائع كثمره ولبن وبيض وصوف فإنها أمانة فى يد البائع وان تعدى بحبس المبيع بأن طلبه المشتري فتعولم يكن له حق الحبس ولو استعمل البائع المبيع قبل قبضه لم يلزمه له أجره لضعف ملك المشتري وقال حج فى شرح العباب ان طلبه المشتري وامتنع البائع من إقباضه لزمته الاجرة والا فلا (قوله قبل قبضه) أى عن جهة البيع وهو الناقل للضمان وكذا بعده والخيار للبائع أو كان

كما فى النكاح الفاسد
بخلافه فيما ذكر

(درس)

باب فى حكم المبيع

ونحوه قبل القبض و بعده

والتصرف فيما له تحت يد

غيره مع ما يتعلق بهما

المبيع قبل قبضه

(قوله فهو من ضمانه أيضا

الخ) لا يأتى فيه قوله واتلاف

مشتري قبض ولا التخيير

باتلاف الاجنبى وعبارة

شرح الروض ولو أتلفه

متلف ولو بعد قبضه والخيار

للبيع وحده انفسخ البيع

كما فى صورة التلف انتهت

ومراد بالتلف ما قدمه فى

قوله فرع لو تلف المبيع

بأقصة سارية بعد القبض

والخيار للبائع وحده انفسخ

البيع لأنه ينفسخ بذلك

عند بقاء يده فعند بقاء

ملكه أولى لان نقل الملك

بعد التلف لا يمكن اه

فقوله فيما مر متلف يشمل

الاجنبى والمشتري فيفيد

مجموع كلامه أن التلف فى

مدة خيار البائع يفسخ

العقد قبل القبض أو بعده

بأقصة أو بائع أو مشتري أو

أجنبى

القبض لاعتن جهة البيع انتهى شو برى وعبارة تشرح مر المبيع قبل قبضه أى الواقع عن جهة البيع
 قال قبض الواقع لاعتن جهته كالمدم فهو بعده باق على كونه من ضمان البائع وذلك كأن قبضه المشتري
 من البائع على سبيل الوديعة بأن أودعه البائع إياه فأخذه منه وديعة وكان للبائع حق الحبس فتلفه
 بيد المشتري في هذه الحالة كتلفه بيد البائع كما صرحوا به أنه لا أثر لهذا القبض ولهذا كان الأصح
 بقاء حبس البائع بعده بقول مر وكان للبائع حق الحبس مفهومه أنه لو لم يكن له حق الحبس وأودع
 له المشتري المبيع حصل به القبض المضمن للمشتري كفى ع ش (قوله من ضمان بائع) وإن عرضه على
 المشتري فلم يقبله لبقاء سلطنته عليه وإن قال له المشتري هو وديعة عندك ولا ينافيه قولهم ابداع من
 يده ضامنة يبرئه لأن ذلك مفروض في ضمان اليد كالمعار والمستام وما هنا في ضمان العقد شرح مر (قوله
 بمعنى انقضاء البيع الخ) وهذا يقال له ضمان اصطلاحاً ولا مشاحة فيه ولا نه لما كان يلزمه دفع الثمن
 للمشتري إن قبضه صار كأنه ضامن له بمعنى غرم بدله أى لا بمعنى الضمان الذى هو غرم البدل من مثل
 أوقية لأن ذاك في ضمان اليد وما هنا في ضمان العقد (قوله أو اتلاف بائع) ولو باذن المشتري حل
 (قوله وإن أبرأه) أى البائع وقوله منه أى من الضمان أى من مقتضاه وهو غرم الثمن والغاية للرد وقال
 سم وإن أبرأه منه أى من الضمان بالمعنى المذكور كأن قال له لو أذاتلف قبل القبض لا ينفسخ العقد
 وإن تعيب لا خيار لى وهذا غير ظاهر بل المراد أنه أبرأه من الضمان بمعنى غرم البدل ففيه استخدام أو
 المعنى أبرأه من مقتضاه وهو غرم البدل فيكون على حذف مضاف (قوله فإن تلف) أى حساً أو شرعاً
 ومن الثانى أن يدعى العبد الحرية قبل القبض وبحكم بحرته فلو كان بعد القبض لم يرجع على البائع
 بالثمن لتفريطه بعدم السؤال كقوله حل (قوله لتعذر قبضه) أى مع عدم قيام البدل مقامه فلا يرد
 ما يأتى في اتلاف الاجنبى (قوله فيسقط الثمن عن المشتري) أى الذى لم يقبض فان كان قد قبض
 وجب رده لفوات التسليم المستحق بالعقد فبطل كالموت فراقى عقد الصرف أى النقد قبل القبض
 شرح مر (قوله وينتقل الملك في البيع الخ) ويرتب عليه الزوائد فتكون للمشتري حيث لم يختص
 الخيار بالبائع وموئنة تجهيزه على البائع كفى مر وحل وكون الزوائد للمشتري إذا كان الخيار لهما
 مشكل لأنه غير مالك حرر (قوله وكالتلف وقوع درة) أى جوهره في البحر لا يمكن اخراجها منه
 ولو بعسر فإن عادت في هذه الحالة تبين عدم الانقضاء وكذا يقال في الطير والصيد بخلاف ما إذا انحلت
 الحر فإن الفسخ باق بحاله لأنه انتقل من حالة إلى أخرى بخلاف ما تقدم شو برى وعبارة حل وزى
 قوله وانقلاب العصير خراً أى ما لم يعد خلا ولا ثبت الخيار للمشتري (قوله واختلاط متقوم بائع)
 أى للبائع بخلاف اختلاط التلى بائعاً فإن اختلط بغير جنسه كشيرج يرمى فكالتلف أيضاً وإن اختلط
 بجنسه ثبت الخيار للمشتري ويكون المخلوط شركة ع ش على مر ولم يفسدوا في وقوع الدرة وما بعدها
 بين كونه من البائع أو بنفسه فيفسخ البيع أو من المشتري فيكون قبضاً أو من أجنبى فيثبت الخيار
 ومثله يقال في قوله وأما غرق الأرض الحفارة فيكون لغيره وقوع الصخرة من المشتري أو
 البائع أو من أجنبى أو من غير فاعل والظاهر أن هذا التفصيل متعين ولو قال الشارح وشمل
 التلف الحسى والحكمى كوقوع درة كما عبر به قل لكان أوضح (قوله أو وجد البائع له)
 بأن قال لم أبعد هذا حل وعبارة ع ش قوله أو وجد البائع له أى بأن أنكر أصل البيع
 فيحلف على ذلك ثم بعد الحلف حيث كان المشتري عالماً بأن البيع وقع له بخير بين الفسخ
 والاجازة فإن فسخ أخذ الثمن من البائع إن كان قبضه والاسقط عنه وإن أجاز أخذ الثمن ونصرف
 فيه بالظفر بمعنى أنه يشتري به مثل المبيع فإن لم يقبضه البائع منه لخص السعر في الثمن

من ضمان بائع) بمعنى
 انقضاء البيع بتلفه أو
 اتلاف بائع وثبوت الخيار
 بتعيبه أو تعيب بائع أو
 أجنبى وباتلاف أجنبى كما
 يأتى (وإن أبرأه) منه
 (مشتري) لأنه أبرأه عالم
 يجب (فإن تلف) بأقته (أو
 أذاتلفه بائع انفسخ) البيع
 لتعذر قبضه فيسقط الثمن
 عن المشتري وينتقل الملك
 في المبيع للبائع قبيل التلف
 وكالتلف وقوع درة في بحر
 وانفلات طير أو صيد
 متوحش وانقلاب العصير
 خيراً واختلاط متقوم
 بائعاً لم يميز أما غصب
 المبيع أو بقاء وجد البائع
 له

(قوله أى للبائع) فإن كان
 لأجنبى صدق ذواليدنى
 قدر حق صاحبه يمينه اه
 سم على حج وقوله فإن كان
 لأجنبى أى وثبت للمشتري
 الخيار كالتلف اه شيخنا
 (قوله بخير بين الفسخ
 والاجازة) وكذا بخير
 أنكر البائع البيع والثمن
 فإن فسخ أو أجاز اتى الظفر
 فهما اه قوينى
 (قوله فإن لم يقبضه
 الخ) كان الصواب أن
 يقول فإن لم يقبضه ما جده
 البائع منه الخ اه شيخنا

أو طر وعيب في الثمن أخذ المشتري ما نقص عمدا دفعه للبائع بطريق ماؤه أن لا يحلف البائع وينسخ العقد ويأخذ الثمن لعدم وصوله إلى حقه (قوله فثبت للخيار) وهو على التراخي في الثلاث على المعتمد حل وعش (قوله لا يمكن رفعها) أي لا بعسر فإن لم يكن أصلا فتلغ أي فينسخ البيع كذا قاله مر في الحواشي وقال أيضا فإن رجي انحسار الماء عنها لکن محادودها ولم تتميز عن غيرها فكاختلاط الصبرة بغيرها سئل أي فله الخيار (قوله تعيب) أي فثبت الخيار وقوله تلغ أي فتفسخ الاجارة (قوله والفرق لا شيء) أي ظاهر وهو أن المقصود من الاجارة المنفعة وهي تلغ بمضي الزمن لانها تقتضي الاتقاع في الحال وهو متعذر بحيلولة الماء والصخرة بخلاف البيع فان المقصود منه ذات المبيع وهي باقية مع الحيلولة فلافسخ فيه حل بايضاح (قوله واتلاف مشتري) أي من وقع له العقد ولو باذن البائع أو مكرها لان وكيل المشتري وان باشر العقد كالأجنبي (قوله قبض له) أي ان كان الخيار له أو لهما أو لأخيار أصلا أو لا تنسخ شورى أي فيسترد المشتري الثمن من البائع ويغرم له بدل المبيع من مثل أو قيمة عش على مر والمراد انه قبض حيث كان أهلا والأبأن كان غير أهل لم يكن قبضا بل عليه البديل ويرد البائع الثمن المعين بانفساخ البيع وقد يتقاصن حل (قوله أيضا قبض) أي فيبرأ البائع بذلك فصح التشبيه بقوله كأكل الخ (قوله كأكل المالك طعامه) قد يقتضي التشبيه أن الخيار لو كان للبائع لا يكون اتلاف المشتري قبضا وهو كذلك بل لو أتلفه بعد قبضه حيثئذ انفسخ أو عيبه تخير كما قاله بعض المتأخرين وأقره حجج سئل قال حل وهذا القياس يقتضي أن اتلاف غير الأهل كالمجنون والصبي قبض لانه لو أكل طعامه المغصوب ضيف إلى الغاصب وليس كذلك والفرق أن ملكه على ذلك مستقر وهنا غير مستقر ومن ثم كان اذن المشتري للأجنبي في الاتلاف لغوا انتهى وقوله ضيفا حال من المالك وهو ليس قيدا (قوله فان الغاصب يبرأ بذلك) أي اذا لم يحدث فيه شيء قال مر ولا فرق في ذلك بين أن يقدم له الغاصب أو أجنبي أو يأكله هو بنفسه (قوله وكردة) ومثل الردة ترك الصلاة وقطع الطريق وزنا المحصن واعترض بأن الاحصان لا يتصور من الرقيق لان شرطه الحرية وأجيب بأنه يتصور في ذم زني وهو محصن ثم حارب واسترق ثم بيع فاذا قتله المشتري عند البائع يكون قابضه لا يقال كيف يكون المشتري اذا لم يكن اما قابضا بقتل المرتد ومن ذكر مع أنه غير مضمون على قاتله لا نأقول يتبين أنه قتل ملكه من غير ضرر عليه فيستقر عليه ثمه ولا نه لا لازم بين ضمان القيمة والثمن اذا المرتد وقاطع الطريق لا يضمنان بالقيمة ويضمنان بالثمن وأم الولد والموقوف لا يضمنان بالثمن ويضمنان بالقيمة سئل وشرح الروض (قوله والمشتري الامام) أو نائبه والا كان قابضه لا يجوز له الاقتيات على الامام ولا نظر لكونه مهرا واستشكل بأنه غير مضمون وأجيب بان ضمان العقود لا ينافي عدم ضمان القيم فالمرتد لا يضمن بالقيمة ويضمن بالثمن ومثله قاطع الطريق وأم الولد والموقوف بالعكس وأعاد الكاف لثلاثتهم رجوع قوله والمشتري الامام لما قبله وهو الصيال والقود ومحل كون قتل الامام للمرتد ليس قبضا اذا قتله لاجل الردة والا كان قبضا اه سلطان (قوله وفي معنى اتلافه) أي فيكون قبضا وكان المناسب أن يقول وفي معنى اتلافه احيال الاب وعجز المكاتب وموت المورث بعد الشراء (قوله فاحبلها أبوه) ويلزمه القيمة مطلقا والمهر ان أنزل بعد دخول الحشفة لاقبله ولا معه لانه ما أدخل الا وهي في ملكه سئل (قوله وما لو اشترى السيد من مكاتبه) ظاهر هذا ابقاء العقد وحصول القبض بذلك وهو كذلك شورى وفائدة كون هذا بمنزلة القبض صحة تصرف السيد والوارث في العين وان لم تدخل تحت يده وعدم تعلق الدين الذي على المكاتب والمورث به ابل ان كان له مال غيرها كالمرفوض منه والاضاع على صاحبه كما قرره شيخنا وعبارة العناني فان قلت ما فائدة كون

فثبت للخيار وأما غرق الارض أو وقوع صخرة عليها لا يمكن رفعها فراجع الشيخان هنا أنه تعيب وفي الاجارة أنه تلغ والفرق لا شيء (واتلاف مشتري) له بغير حق (قبض) له (وان جهل) أنه المبيع كأكل المالك طعامه المغصوب ضيفا للغاصب ولو جاهلا بأنه طعامه فان الغاصب يبرأ بذلك أما اتلافه بحق كصيال وقود وكردة والمشتري الامام فليس بقبض وفي معنى اتلافه مالو اشترى أمة فاحبلها أبوه وما لو اشترى السيد من مكاتبه أو الوارث من مورثه شيئا ثم عجز المكاتب (قوله أي من وقع له العقد) وكذا اتلاف قتل باذنه اه حجج ومر (قوله لان وكيل المشتري) هذا تعليل لقوله من وقع له العقد أي لا المباشر وان كان وكلا وقد تصرف في عبارة حجج ومر

أومات المورث (وخبر) مشتر (باتلاف أجنبي) بين الاجازة والفسخ لقوات غرضه في العين (فان أجاز) البيع (غرمه) البديل (أو فسخ غرمه) البائع) إياه فلا يفسخ البيع باتلاف الأجنبي لقيام البديل مقام المبيع وهذا الخيار على التراخي كما اقتضاه كلام الفقهاء لكن نظريه القاضي واتلاف أجنبي وغيره بامر غيرهما كاتلافه ومحل الخيار في غير الربوي وفيما اذا كان الأجنبي أهلا للالتزام ولم يكن اتلافه بحق والا فيفسخ البيع (ولو تعيب) المبيع بأفة قبل قبضه (أو عيبه بامر فرضيه مشتر) فيهما (أو عيبه مشترأخذه بالثمن) ولا ارش لقدرته على الفسخ في الاوليين وحصول العيب بفعله في الثالثة (أو عيبه) (أجنبي) أهل للالتزام بغير حق (خبر) المشتري بين الاجازة والفسخ (فان أجاز) البيع (وقبض) المبيع (غرمه) الارش) وان فسخ غرمه البائع إياه وخرج بزيادتي وقبض مالوا أجاز ولم يقبض فلا تغريم لجواز تلفه فيفسخ البيع والمراد بالارش في الرقيق ما يأتي في الديار وغيره ما نقص من

التجيز وموت المورث كالاتلاف مع أن الثمن والتمن ينتقل للسيد أو الوارث قلت فائدة ذلك أنه لو كان على المكاتب دين وعلى المورث دين فإنه يقضى من الثمن لأنه استقر بذلك (قوله أومات المورث) أي عن الوارث الحائز فان مات عن ابنين أحدهما المشتري لم يتصرف في النصف الذي يخص أخاه الا بعد قبضه كما ذكره في الروض حل قوله بعد قبضه أي من أخيه لأنه يقوم مقام المورث في قبض النصف كما في الشوري (قوله وخبر باتلاف أجنبي) أي فورا (قوله فلا يفسخ البيع) هذا لا يشكل بانفساخ الاجارة فيها لو غصب العين المؤجرة غاصب حتى انقضت المدة لان المعقود عليه هنا المال وهو واجب على الجاني بخلاف الاجارة فان المعقود عليه المنفعة وهي غير واجبة على متلفها سم (قوله وهذا الخيار على التراخي) ضعيف وقوله لكن نظريه القاضي معتمد ع ش (قوله كاتلافه) أي الغير فان كان بأمر البائع فكاتلافه فيفسخ البيع وان كان بأمر المشتري كان قابضاً وان كان بأمر الأجنبي خير المشتري بين الفسخ والاجازة وان كان بأمر الثلاثة أي البائع والمشتري وغيرهما فالقياس الانفساخ في ثلثه والقبض في ثلثه والتخير في ثلثه قاله الاسنوي قال شيخنا ولا يقال يلزم على ذلك تفريق الصفقة على البائع وهو ممتنع لانا نقول فعليه اقتضى ذلك وهو أمر من ذكر بالاتلاف فصار بمنزلة رضاه بتفريقها اه ومقتضاه أنه لو كان باذن المشتري والأجنبي لا يكون المشتري قابضاً للنصف ولا يتخير في النصف الآخر لما يلزم عليه من تفريق الصفقة حل (قوله في غير الربوي) أي المعين لتعذر التقابض والبديل لا يقوم مقامه فيه حل وعبرة ع ش أما الربوي فيفسخ فيه العقد لأنه يشترط القبض في المجلس وهذا يؤخذ من قول الشارح والافسوخ فيه البيع لانه راجع للثلاث اه (قوله أهلا للالتزام) خرج به الحر في وقد اشترطوا في الجاني في باب القود أن يكون ملتزماً للأحكام وأخر جوابه الحر في وغير المكلف فليست الفرق ويمكن أن يقال فرق بين التزام الأحكام والتزام الدين الذي نحن فيه فان كلاما من الصبي والمجنون أهل لاشتغال ذمته بالدين وغير أهل للالتزام الأحكام أي التكليف (قوله فرضيه مشتر) أي بأن أجاز البيع وفهم من هذا التعبير أن له الخيار في هاتين الصورتين وهو كذلك كما قررره شيخنا وهذا الخيار على الفور وعبرة أصله مع شرح م ر ولو عيبه البائع فالذهب بثبوت الخيار للمشتري على الفور جزماً لانه اما كاتلاف أو اتلاف الأجنبي وكل منهما يثبت الخيار فان شاء ففسخ وان شاء أجاز بجميع الثمن اه (قوله وحصول العيب بفعله) أي فلا خيار له فلو ظهر عيب قديم امتنع عليه رده كما مر وصار قابضاً لما ألقه فيستقر عليه من الثمن حصته وهو ما بين قيمته سليماً ومعيباً فلو كان العيب جرحاً وسرى للنفس استقر عليه الثمن كله حل وقوله حصته أي حصته ما أتلفه وقوله وهو ما بين قيمته الخ فيه تسامح وحق التعبير أن يقول وهو جزء من ثمنه نسبته اليه كنسبة التفاوت الذي بين قيمته سليماً ومعيباً (قوله أهل للالتزام بغير حق) هما قيدان في تغريم الارش لاني ثبوت الخيار فكان الاولى تأخير ذلك عند ذكره غرم الارش عناني لان التخير ثابت مطلقاً (قوله خبر المشتري) أي فورا على أوجه الوجهين كما أفتى به الوالد م ر (قوله فلا تغريم) أي الآن (قوله ما يأتي في الديار) وهو أن ما لا مقداره من الحر يجب فيه ما نقص من قيمته وما له مقداره فينسبته للقيمة حل وعبارته هناك وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرهما ما نقص منها ان لم تقدر من حر والافنسبته من قيمته (قوله في يد الرقيق) الا اذا كان القاطع لها المشتري ثم تلف لا بالسراية عند البائع فإنه يستقر على المشتري من الثمن ما نقص حل وعبرة ع ش قوله في يد الرقيق نصف قيمته أي اذا كان الجاني أجنبياً أم المشتري فالارش في حقه جزء من الثمن نسبته الى الثمن كنسبة ما نقص العيب من القيمة اليها لو كان سليماً فلو كانت قيمته سليماً ثلاثين ومقطوعاً عشرين استقر عليه ثلث الثمن فاذا مات عند البائع بغير سراية ضمن المشتري ما ذكر

قيمه في يد الرقيق نصف قيمته لا ما نقص منها

فائدة

(ولا يصح تصرف ولومع
بائع بنحو بيع ورهن)
كهبته وكتابة واجارة (فيما
لم يقبض وضمن بعقد)
كبيع وثمن وصدق معينات
لأنه عن بيع المبيع قبل
قبضه في الصحيحين
وغيرهما واضعف المالك
ومحل منع بيع المبيع أو
الثمن من البائع والمشتري
إذا لم يكن بعين المقابل أو
بمثله أن تلف أو كان في
الذمة والا فهو اقالة بلفظ
البيع فيصح ومحل منع
رهنه منه إذا رهن بالمقابل
وكان له حق الحبس والاجاز
على الاصح المنصوص
(ويصح) تصرف فيه
(بنحو اعتاق ووصية)
كإيلاد وتدير وتزويج
ووقف وقسمة وإباحة
طعام للفقراء اشترا جزافا
لنشوف الشارع إلى العتق
ولعدم توقفه على القدرة
بدليل صحة اعتاق الآبق
ويكون به المشتري قابضا
وفي معناه البقية

(قوله أي فوصف المبيع
الح) انظره مع ما قاله قبل
لأنه يؤخذ مما قبله أنه قيد
لمحل كلامنا الآن والا كان
من مسئلة الاستبدال
وستأتي ولعل مراده نفي
للقيد العموم ما هنا والاستبدال

فاندفع ما يقال ان المشتري اذا عيب المبيع أخذه بجميع الثمن كما ذكره المصنف فكيف يستقر
عليه أرش النقص (قوله ولا يصح تصرف) هذا من جملة حكم المبيع ونحوه قبل القبض أو
بعده بخلاف زوائده الحادثة بعد العقد فيصح بيعها لا تنفائها عنها كما تقدم ويمتنع التصرف أيضا
بعد القبض إذا كان الخيار للبائع أو لهما قاله شيخنا اه حل (قوله ولو مع بائع) الغاية للرد والمراد
بقوله لم يقبض أي قبضه صحيحا للتصرف سواء لم يقبض أصلا أو قبض قبضا ناقلا للضمان فقط كما
سيأتي في قوله وشرط في قبض ما يبيع مقدر الخ لفرق بين القبض هنا والقبض في قوله المبيع قبل
قبضه من ضمان بائع إذا المدا في ذلك على مطلق الاستيلاء من المشتري ولو بدون تقدير فيما
يبيع مقدر اه (قوله فيما لم يقبض) وإن أذن البائع وقبض الثمن اه سمع ع ش (قوله وضمن
بعقد) وهو الذي يضمن بالمقابل (قوله معينات) وأما إذا كانت في الذمة ففيه تفصيل يأتي
في الاستبدال وهو أنها إذا كانت ثمنًا وصدقا صح أخذ غيرهما عنهما والافلا أي وهذا
يصدق عليه أنه تصرف قبل القبض في الثمن والصدق شيئا أي فوصف المبيع بالمعين ليس
قيداً لأنه لا يصح الاستبدال عنه مطلقا كما سيأتي (قوله إذا لم يكن بعين المقابل) بأن كان بغير
جنس الثمن أو زيادة أو نقص أو تفاوت صفة وقوله أو كان في الذمة عطف على تلف أي أو لم
يتلف لكن كان في الذمة والابأن كان بعين المقابل أو بمثله أن تلف أو بمثله أن كان في الذمة فهو
في هذه الصور اقالة حل (قوله أو كان في الذمة) صورة ذلك أن يشتري المشتري عبدا مثلاً
بدينار مثلاً في ذمته ثم يبيعه للبائع قبل قبضه بدينار في ذمة البائع أو يكون المشتري قبض البائع
ديناراً عما في ذمته ثم يبيعه العبد بدينار في ذمة البائع أو معين غير الذي دفعه له ولومع وجود الذي
دفعه له وعلى كلا الصورتين يقال أنه باعه بمثل المقابل والمقابل في الذمة شيخنا (قوله منه) أي من
كل من المشتري أو البائع مثلاً (قوله إذا رهن بالمقابل) أي عليه وقوله وكان له أي لسل (قوله
والا) بأن كان بغير المقابل أو به ولم يكن له حق الحبس جاز على الاصح وما يصدق به كلامه صحة
رهنه على غير المقابل مع كونه له حق الحبس هذا والعتمد عدم صحة الرهن مطلقا أي سواء كان بعين
المقابل أو بغيره وسواء كان له حق الحبس أم لا حل لضعف المالك فليس مراد الشارح بالنصوص
مانص عليه الشافعي بل هو بحث للاذرعي والسبكي وضابط كونه له حق الحبس أن يكون
الثنى حالا لم يقبضه كلاً أو بعضاً (قوله ويصح تصرف فيه) أي فيما لم يقبض بنحو اعتاق هذه
صور ثمانية مستثناة مما قبلها ويصير قابضاً ثلاثاً منها وهي الاعتاق والإيلاد والوقف ولا يصير
قابضاً في الباقي (قوله كإيلاد) مثال لنحو العتق وقوله وتزويج هو وما قبله مثال لنحو الوصية
وقوله ووقف مثال لنحو الاعتاق كما قاله الشوبري وعبرة ع ش قوله كإيلاد وتدير هو من نحو الوصية
لكونه تعليقاً للعتق على الموت فاشبه الوصية لكونها تملك بالموت بشرط القبول (قوله ووقف)
أي سواء كان على معين أو لا ع ش (قوله وقسمة) أي قسمة أفرار أو تعديل أي لأن الرضا غير
معتبر فيهما وإذا لم يعتبر الرضا جاز أن لا يعتبر القبض كالشفعة س ل وعبرة حل قوله وقسمة أي أفرار
أو تعديل لا رد لانهما بيع ولا يدخلها الإجاز بخلاف التعديل يدخلها الإجاز فكأنها ليست بيعاً (قوله
واباحة طعام للفقراء) ليس بقيد وانظره في الطعام قيداً أم لا (قوله اشترا جزافاً) أي لبتائي عدم القبض
أما لو اشتراه مكيفاً فلا بد لصحة إباحته من كيله وقبضه شرح الروض (قوله ويكون به) أي بالاعتاق
المشتري قابضاً وانظره هل يترتب على كونه قابضاً أو غير قابض فائدة لأن الفرض أنه خرج عن ملكه
شيخنا (قوله وفي معناه) أي العتق البقية أي في الصحة لا في القبض بدليل قوله لکن الخ والجامع

بالوصية ولا بالتدبير ولا بالتزويج ولا بالقسمة ولا باباحة الطعام للفقراء ان لم يقبضوه ولا يجوز اعتاقه على مال ولا عن كفارة الغير ولم يذكر ذلك قاعدة وتعيرى بما ذكره (وله نصرف في ماله بيد غيره مما لا يضمن بعقد كوديعة) وقراض ومرهون بعد انفكاكه وموروث كان للمورث التصرف فيه وابق بيد وليه بعد رشده (وما خوذ بسوم) وهو ما يأخذه من يريد الشراء ليتأمله أيجبه أم لا ومعار ومملوك بفسخ لتتمام الملك في المذكورات ومحله في المملوك بفسخ بعد ردغه لمشتريه والا فلا يصح بيعه لان له حبسه الى استرداد الثمن ولوا كثرى صباغاً أو قصار العمل في ثوب وسلمه له فليس له تصرف فيه قبل العمل وكذا بعده ان لم يكن سلم الاجرة وتعيرى بما ذكره أعظم مما عبر به (وصح استبدال

(قوله وهو لا يصح بيعه) فيه ان الكلام ليس مفروضاً في خصوص البيع فالاولى العموم بأن يقرأ بلفظ الموصول (قوله ولو مع غيره) أي غير المذكور من الرؤية (قوله أو كان مضموناً

كون كل تصرف غير مالك وقوله لكن الخ مقتضى كونه غير قابض بالمذكورات أنه اذا تلف أو تلفه البائع انفسخ البيع والتصرف المذكور (قوله لكن لا يكون قابضا) فان تلف كان من ضمان البائع (قوله بالوصية) أي ويكون قابضا فيما عدا ذلك كالإبلاذ والاعتاق حل (قوله ولا بالتدبير) لعله مالم يمتد المشتري لانه يعتق حينئذ فيكون قابضا ويرى (قوله ولا بالقسمة) أي غير الرد (قوله ان لم يقبضوه) أي الفقراء وأما ما عدا ذلك فلا بد فيه من قبض المشتري أو من يقوم مقامه عند موته حل (قوله ولا يجوز اعتاقه) تقييد لصحة الاعتاق بكونه على غير مال وبعدهم كونه من كفارة الغير فقوله ولا يجوز اعتاقه على مال أي لانه يبيع ولا عن كفارة الغير لانه هبة شرح مر أي ولا بالهبة الضمنية كما لو قال له أعتق عبدك غني ولم يذ كر عوضا فاجابه كما قاله ع ش والمراد بقوله على مال أي من غير العبد والا فهو عقد عتاقه فيصح لانه يقع مجانا (قوله ولم يذ كر والدك) أي للتصرف الذي يصح قبل القبض والذي لا يصح قبله قاعدة ولذلك احتاج الشارح الى تعدد الامثلة في قوله كايلاذ الخ (قوله وله نصرف في ماله الخ) هذا مفهوم قوله وضمن بعقد فخرج به ما ذالم يضمن أصلاً أو يضمن بغير عقد كما ذكره الشوري وقوله في ماله بالاضافة لانه بلفظ الموصول يشمل الاختصاص وهو لا يصح بيعه فلا يتعين قراءته بفتح اللام اذا لا فائدة ترجحه على الاضافة كما في ع ش (قوله كوديعة) ومثله غلة وقف وغنيمة فلا حد للمستحقين أو الغانين يبيع حصته قبل اقرارها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل اقرارها ورؤيتها واكتفى بعض مشايخنا بالاقرار فقط ولو مع غيره قل (قوله كان للمورث التصرف فيه) بان كان غير مرهون (قوله وابق بيد وليه بعد رشده) أو كان مضموناً لكن لا ضمان عقد بل ضمان يدفقه وله وما خوذ بسوم عطف على وديعة لان الوديعة مثال لما اتنى فيه الضمان بالكلية وهذا مثال لما اذا اتنى فيه ضمان العقد لان المأخوذ بالسوم مضمون ضمان يدان أخذه ليشتريه كله فان أخذه ليشتري نصفه مثلاً ضمن نصفه لان النصف الآخر في يده أمانة حل أي لان قوله مما لا يضمن بعقد صادق بان لا يكون مضموناً أصلاً أو يكون مضموناً ضمان يدفقه للادول بقوله كوديعة وقراض ومرهون والثاني بالمأخوذ بالسوم والمعار وضمان اليد هو ضمان القيمة في المتقوم والمثل في المثلي والمعتد ان المأخوذ بالسوم يضمن بقيمته يوم التلف وان كان مثلياً كالمعارشوري (قوله بعد رشده) أي أو بعد افاقته فلو عبر بزوال الحجر لشمه اه بابي (قوله أيجبه) بضم الياء من أعجب قال تعالى يوجب الزراع وأما الثلاثي فهو لازم قال تعالى وان تعجب فوجب قولهم فيتعدي بمن فيقال عجب من كذا فقول البرماوى انه بفتح الياء من عجب غير ظاهر لان عجب الثلاثي لازم والذي في الشرح متعدد فالصواب ان يكون بضمها من الرابع وفي المصباح والمختار مانعه وعجب من الشيء عجباً من باب تعجب الى أن قالوا أعجبنى حسنه (قوله ومملوك) أي للبائع بسبب فسخ البيع (قوله ومحله في المملوك بفسخ) أي أي فسخ كان سواء كان يبيع أو اجارة أو صداق أو غيرها ع ش (قوله ولوا كثرى صباغاً وقصارا الخ) هذه وارادة على قوله وله نصرف فيما له بيد غيره مما لا يضمن بعقد لصدقه بما لا يضمن أصلاً أو يضمن ضمان يدفقه فهو مستثنى من الاول كما قاله الزياي فكان الاولى أن يقول نعم لو كثرى الخ (قوله وسلمه) أي به ليعكون مما الكلام فيه وهو تصرفه في ماله بيد غيره والا فليس قيذا كما نبه عليه الشارح في شرح الروض فيمتنع عليه التصرف وان لم يسلمه له وفي عبارة شيخنا هنا خلافاً فليراجع حل (قوله قبل العمل) أي لتعلق حق الاجير به لان الاجارة لازمة من الطرفين وقوله وكذا بعده ان لم يكن سلم الاجرة لاستحقاقه حبسها على الاجرة فكانت مجوزة عن تسلمها شرعاً (قوله وصح استبدال) بشرط أن يكون الاستبدال بايجاب وقبول

عمر كنت أبيع الأبل بالدينار وأخذت مكانها الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذت مكانها الدينار فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأته عن ذلك فقال لا بأس إذا فرقتها وليس بينك وبينه رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم والتمن النقد فان لم يكن أو كانا نقدين فهو ما اتصل به الباء والتمن مقابله أما الدين المثل كالمسلم فيه فلا يصح استبداله بما لا يتضمن أقله لعدم استقراره

(قوله رحمه الله ودين قرض) ولو كان القرض ذهباً فتعوض عنه ذهباً وفضة امتنع لأنه من قاعدة مدحوة ودرهم ولا ينافي ذلك ما لو صالح من خمسين ديناراً وألف درهم على ألفي درهم حيث يجوز لأن ذلك استيفاء لألف درهم عن ألف درهم وتعويض للآخ عن الدينار فلا محذور في ذلك إذ ليس فيه تعويض المجموع عن المجموع حتى تجري فيه قاعدة مدحوة ودرهم فلو صرحا بتعويض المجموع

والأفلامك ما يأخذ هذه السبكي وهو ظاهر ويبحث الأذرعى الصحة بناء على صحة المعاوضة سم (قوله ولو في صلح) وصورته أن يقول صلحتك من الدينار الذي أدعيه عليك بدرهم وهذا هو المناسب لقوله ولو في صلح أي ولو كان الاستبدال بواسطة صلح وأما صور العزري بقوله صورته أن يصلحه من الثوب الذي عليه بالف ثم يستبدل عن الألف شيئاً فلا يظلم إلا إذا كان التعميم في الدين بأن يكون المعنى وصح استبدال عن دين ولو في صلح أي ولو كان الدين ثبت بواسطة صلح (قوله عن دين) أي غير بوي وغير رأس مال السلم على المعتمد فالقيود ثلاثة وقوله بغير دين رابع (قوله غير ثمن) وكذا كل ما يجب تسليمه في المجلس كراس مال السلم والربوي أي الذي يبيع بثمنه كافي شرح الروض وكاجرة الاجارة التي في الزمة كما قرره شيخنا (قوله بغير دين) أي سابق على الاستبدال والأفلام صلحه بدين يحدث حينئذ فصحيح شوبري (قوله كثمن في الزمة) قال بعضهم لكن بعد لزوم العقد فلا يجوز في زمن خياره قال في الإيعاب ونما يتجده إذا كان الخيار لهما أو للبائع بخلاف ما إذا كان للمشتري فان البائع يملك الثمن فما المانع من جواز استبداله عنه شوبري (قوله لخبر ابن عمر) هذا دليل لجواز الاستبدال عن دين هو ثمن وقوله ليس بينك وبينه أي من عقد الاستبدال حل (قوله والتمن النقد الخ) منه يؤخذ أنه لو باع ديناراً بفلس معاملة في الزمة امتنع الاعتياض عنها لأن الدينار هو الثمن والفلس هو الثمن ومثل الفلوس الأمانة والعبيد إذا كانت معاملة في الزمة إذ لا فرق ومقتضى هذا أنه لو قال أسلمت إليك هذا العبد في عشرة دراهم في ذمتك مع الاعتياض عنها لانهما ثمن مع أنها مسلم فيها وفي كلام المؤلف في شرح الروض قد اعترض عدم صحة الاستبدال عن ذلك ويحمل قولهم يصح الاستبدال عن الثمن على الغالب اهـ أو حيث لم يعقد بلفظ السلم وحينئذ يحتاج للفرق بين الثمن والمال لأن الثاني لا يصح الاعتياض عنه مطلقاً حل (قوله كالمسلم فيه) أي ولو كان السلم فيه نقداً كأن أسلم عبداً في نقد فتمتنع الاستبدال عن النقد على المعتمد في شرح الروض وغيره مع أنه ثمن لأن النقد في الحقيقة مسلم فيه فقوله يصح الاستبدال عن الثمن جرى على الغالب أي ما لم يكن مسلماً فيه وكالمسلم فيه المبيع في الزمة أن عقد عليه بغير لفظ السلم كأن عقد عليه بلفظ البيع شوبري وهذا على غير طريقة لشرح أما على طريقة فالبائع في الزمة مسلم فيه وإن عقد بلفظ البيع نظر المسمى كاسميائي ومفهوم قول الشارح كثمن في الزمة أن الثمن المعين لا يصح الاستبدال عنه مع عموم التعليل الآتي وهو قوله الآتي ولأن الثمن تقصد مالهية وعموم حديث ابن عمر المتقدم وهو قوله كنت أبيع الأبل بالدينار وأخذت مكانها الدراهم للمعين وما في الزمة والظاهر أن قول الشارح في الزمة ليس قيداً أو يدل عليه عدم ذكره محترزه ويؤيد هذا التعميم ما نقل عن الروض من أن الثمن الذي يصح الاستبدال عنه هو الذي لا يشترط قبضه في المجلس وهو شامل للثمن المعين فلمل ذكر الزمة بيان لما ثبت فيها مما شابه الثمن فليتأمل اهـ كاتبه اط ف وهذا ينافي قول الشارح سابقاً كبيع وثمن ومصادق معينات والظاهر أن قوله في الزمة قيد معتبر فالمعين لا يجوز الاستبدال عنه لأنه يصدق عليه أنه تصرف فيه قبل قبضه لأنه باعه بالذي قبضه بدله وحديث ابن عمر خاص بما في الزمة (قوله بما لا يتضمن أقله) بأن كان بغير جنس رأس مال السلم أو بزيادة عليه أو بنقص كأن أسلم إليه قرشاً على أردب قمح في ذمته ثم أراد أن يتبدل الأردب بأردبين قولاً مثلاً فإنه لا يصح أما لو استبدل بالقابل وهو القرش فإنه يصح اهـ بش و يصير القرش ديناً على المسلم إليه

عن المجموع امتنع لأنه حينئذ من أفرادها هذا حاصل ما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي وهو لا شك فيه اهـ سم على حج

فيصح حينئذ الاستبدال عنه (قوله فانه معرض باقطاعه) والحيلة في ذلك أن يتفاسخ العقد السلم ليصير رأس المال ديناً في ذمته ثم يستبدل عنه بشرطه الآتي أي هنا في المتن ومحل التفاسخ عند موجه كاتقطاع السلم فيه لانه لازم لا يجوز فسخه إلا بالسبب اه ز يادى بزيادة (قوله لا تفاسخ) أي على انقول الضعيف والافسيائي أنه لا يفسخ بالانقطاع بل بخبر المسلم قاله حل فقوله أو الفسخ هو المعتمد يعني أنه اذا انقطع السلم فيه في وقت الحلول قيل يفسخ السلم وقيل يثبت للسلم الخيار بين الفسخ والاجازة وهو المعتمد اه (قوله بخلاف الثمن المذكور) فان المقصود منه المالية شوبرى (قوله ونحوه) أي من دين القرض ودين الاتلاف ودين الاجرة وكل مضمون ضمان عقد حل ومحل منع الاستبدال في السلم فيه مالم يضمنه شخص أمالو ضمنه شخص فان للسلم أن يعتاض عنه من الضامن وهذه قهلاً مرفى في شرحه عن والده وانما صح فيما ذكر لانه في الحقيقة اعتياض عن دين الضامن لانه دين السلم فيه كما قرره شيخنا العزى (قوله كبيعته) الضمير راجع للدين المقيد بكونه غير مضمون وبكونه بغير دين فاشترط كونه بغير دين في هذه المسئلة مستفاد من المتن فكان على الشارح تقديم قوله بغير دين على قول المتن لغير من عليه حتى يكون من تمام تفسير الضمير فكان يقول كبيعته أي الدين غير المضمون بغير دين لغير من هو عليه (قوله أي الدين غير المضمون) أي فالضمير راجع للدين المستبدل عنه بقيد الكاف للتنظير في الصحة لا للقياس لان هذا مقيس على الاول لو ورد النص فيه كما ذكره الشارح بقوله كبيعته ملين هو عليه (قوله بغير دين) أي سابق على الاستبدال والافسوخ باعه بدين مذ شاور العقد فصحيح س ل (قوله لجزءه عن تسليمه) لان ما في الذمة غير مقدور على تسليمه لانه غير معين وماعين ليس عين ما فيها وجوابه أن الشرط قدرة المشتري على التسلم وهو حاصل بالقبض في المجلس المشروط بصحة ذلك (قوله ويشترط) أي في بيع الدين لغير من هو عليه كون المدين ملياً أي مؤسراً من الملاة وهي السعة وقوله مقراً أي أو عليه ينفق وقوله مستقراً أي مأموناً من سقوط مخرج به الاجرة قبل تمام المدة فانه ليست مستقرة فلا يجوز بيعها وكنجوم الكتابة (قوله كالتصارف في الذمة) أي في بيع الدين لمن هو عليه أي استبدل في الذمة كأن قال استبدلت عن الدراهم التي في ذمتك ديناراً في ذمتك ويقبضه في المجلس ويجرى في بيعه لغير من هو عليه أيضاً كأن باع لعمر وماتله على زيد بمائة في ذمة عمر ولان مثال المتن شامل لهذه فتأمل (قوله ويشترط في غيرهما) حاصل المعتمد أنه في بيع الدين لغير من هو عليه يشترط القبض في المجلس للعوضين مطلقاً أي سواء اتحد في علة الرأى أم لا وأما في الاستبدال عن الدين ان اتحد في علة الرأى يشترط القبض في المجلس والا يشترط التعيين فقط وان لم يقبض فيه شيئاً وانظر الفرق بينهما (قوله تعيين لذلك) أي البديل في الاول والعوضين في الثاني (قوله لا قبضه فيه) ضعيف بالنسبة لبيع الدين لغير من هو عليه (قوله كالباع ثوباً) أي قياساً على مالو باع الخ قال الاسنوى وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض محمول على ما بعد لزوم أم قبله فيتعين برضاها حل (قوله في الذمة) راجع لكل من الثوب والدراهم لانه أنسب بالمقام وقوله لا يشترط قبض الثوب أي ولا الدراهم بل الشرط تعيين كل منهما في المجلس ان كان من قبيل بيع الدين لغير من هو عليه وتعيين الدراهم فقط ان كان من قبيل الاستبدال كما قرره شيخنا (قوله واطلاق الشيخين) المعتمد اطلاق الشيخين ولا فرق بين المتفقين في علة الرأى وغيرهما والجل ضعيف لانه لا يأتي في قول الشيخين أمالو باع عبد زيد بمائة على عمرو اه زى وعبرة حل المعتمد أنه لا فرق ويضعف هذا الجمل قول الشيخين في التمثيل لهذا بان ابتاع

الاتلاف أهم من تعييره بالسلم فيه بقيمة المتلف (كبيعه) أي الدين غير المضمون (لغير من) هو (عليه) بغير دين (كأن) باع (لعمرو) بمائة على (زيد بمائة) فانه صحيح كما رجحه في الروضة هنا وفي أصلها آخر الخلق كبيعته من هو عليه وهو الاستبدال السابق ورجح الأصل البطالان لجزءه عن تسليمه والاول محكي عن النص واختاره السبكي قال ابن الرفعة ويشترط كون المدين ملياً مقراً وان يكون الدين حالاً مستقراً (وشترط) لكل من الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه (في متفق) علة ربا كدراهم عن دنانير أو عكسه (قبض) للبديل في الاول والعوضين في الثاني (في المجلس) حذرا من الرأى فلا يشترط تعيين ذلك في العقد كما لو تصارفا في الذمة (و) شرط (في غيرهما) أي غير متفق علة الرأى كنوب عن دراهم (تعيين) لذلك (فيه) أي في المجلس (فقط) أي لا قبضه فيه كالباع ثوباً بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس وهذا مقتضى كلام الاكثرين في بيع الدين لغير من هو عليه وبه صرح

ابن الصباغ واطلاق الشيخين كالبعوى اشترط القبض فيه محمول على متفق علة الرأى

أى اشترى عبد زيد بمائة على عمرو وفيه أنه لا منافاة له بحروفه (قوله وخرج بغير دين الخ) هذا مفهوم القيد الثاني المصرح به أولاً بقوله بغير دين وثانياً بقوله كبيعته إذا ضمير راجع للدين المستبدل عنه بقيد به أى كونه غير مضمّن وكونه بغير دين وأما مفهوم الأول فصريح به فى الأول بقوله أما الدين المضمّن وسكت عنه فى الثانى كما أفاده شيخنا (قوله فيما ذكر) أى فى بيع الدين لمن هو عليه وأخبر من هو عليه حل (قوله الدين أى الثابت الخ) أى يشترط فى المستبدل به أن يكون غير دين ثابت قبل عقد الاستبدال بان يكون عيناً أو يكون ديناً منشأ بان قال له استبدلت عن العشرين ريالاً التى فى ذمتك خمسة دنانير فى ذمتك لكن بشرط أن يقبضها فى المجلس لا تفاهما فى علة الربا اهـ (قوله كأن استبدل عن دينه) كأن كان له على بكر عشرة دراهم وبكر عليه دينار فلا يصح أن يستبدل أحدهما عن دينه دين الآخر وقوله على ثالث كأن كان له دينار على بكر ولعمرو عليه دراهم فلا يصح أن يبيع أحدهما ديناره بدراهم الآخر مع كونهما فى الذمة من غير قبض كما قرره شيخنا (قوله الكالى) هو بالهمز كما ضبطه شرح الحديث اهـ فتح البارى لحج على البخارى وهو من الكلاءة وهى الحفظ ولا شك أن الدين محفوف فكيف أطلق عليه اسم الفاعل والقياس اسم المفعول وجوابه أنه متأول ومن جملة ما قيل فى تأويله أنه استعمل الأول فى موضع لثانى مجازاً كقوله تعالى ماء دافق أى مدفوق ولا عاصم اليوم من أمر الله أى لا معصوم شورى (قوله وفسر ببيع الدين بالدين الخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والذى فى الصحاح وغيره أن الكالى بالكالى هو النفس بالنسبة أى المؤجل سم (قوله وقبض غير منقول) هذا بيان لحقيقة القبض المرتب عليه ضمان البائع قبله والمشتري بعده المذكور أول الترجمة بقوله المبيع قبل قبضه الخ فهو جواب سؤال كأنه قيل له ما القبض فينبه بقوله وقبض الخ وحاصل أطراف هذه المسئلة أن المبيع إما منقول أو غيره وكل إما حاضر فى مجلس العقد أو غائب عنه وكل إما بيد المشتري أو غيره وكل إما مشغول أو غير مشغول والمشتري إما بامتنعة المشتري أو البائع أو الاجنبي أو مشتركة والمشتري إما بين اثنين منهم أو بين الثلاثة والمراد بامتنعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بوديعه وان كانت للبائع أو للاجنبي وكذا لبقية والمراد قبض غير منقول حاضر بمحل العقد وليس بيد المشتري كما يعلم ذلك من قوله الآتى فان كان المبيع حاضراً الخ حل أى مع قوله بشرط فى غائب والمراد بغير المنقول ما لا يمكن نقله بحاله الذى هو عليه حالة البيع فلا ينافى أن الثمرة منقولة عـش (قوله وضياع) بكسر الصاد جمع ضيعة وهى القرية الصغيرة فحفظها على ما قبلها مغايراً لان القرية اسم للأرض والبناء (قوله وشجر) وان بيع بشرط القطع مـر وحل (قوله قبل أو ان الجذاذ) وكذا بهد على المعتمد كما صرحوا به فى مسئلة العرايا حيث اكتفوا فيها بالتخلية والبيع واقع بعد أو ان الجذاذ اهـ حل والجذاذ بفتح الجيم وكسرها مع اعجام الذالين وأما لهما ففيه أربع لغات (قوله أعم) وجه العموم شموله لغير النخل من النجر والثمر لمبيعة على الشجر فان العقار على ما فى المختار الأرض والضياع والنخل لكنه قال فى باب العين الضيعة العقار ثم قال قلت قال الأزهري الضيعة عند الحاضرة النخل والكرم والأرض والعرب لا تعرف الضيعة إلا فى الحرق والصناعة وعليه فوجه العموم شموله لاشمارة اهـ عـش أى والعقار لا يشملها لكن فى كلام بعضهم ما يفيد أن العقار يشمل الثمر عند الفقهاء فهو حقيقة عرفية وعليه فلا عمية حل (قوله بأن يمكنه) أى بلفظ يدل عليها تخليت بينك وبينه أو ما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والاشارة ومحل اشتراط ذلك كالموظف ظاهر ان كان للبائع حق الحبس أما إذا لم يكن له فسيأتى أنه يستقل المشتري بقبضه فلا يحتاج الى لفظ اهـ طند تأتى شورى (قوله ويسله المفتاح) أى ان كان مغافاً وكان المفتاح

وخرج بغير دين
فما ذكر الدين أى الثابت
قبل كأن استبدل عن دينه
ديناً آخر أو كان لهما دينان
على ثالث فباع أحدهما
الآخر دينه بدينه فلا يصح
سواء اتحد الجنس أم لا
لأنه من بيع الكالى
بالكالى رواه الحاكم وقال على
شرط مسلم وفسر ببيع الدين
بالدين كما ورد التصريح به
فى رواية البيهقي والتصریح
بأشراط التعيين فى غير
الصلح من زيادتي ولا يجوز
استبدال المؤجل عن الحال
ويجوز عكسه وكان صاحب
المؤجل عجله (وقبض غير
منقول) من أرض وضياع
وشجر وثمر مبيعة عليها
قبل أو ان الجذاذ فتعدي
بذلك أعم من قوله وقبض
العقار بتخليته (لمشتري)
بأن يمكنه منه البائع ويسله
المفتاح (وتفريغه)

(قوله المرتب عليه ضمان
البائع الخ) كان العواب
أن يقول المرتب عليه صحة
التصرف بنحو البيع بعده
(قوله رجاء الله وشجر)
هل يكتفى بالنقل لأنه أظهر
فى القبض
(قوله أيضاً وشجر) فيشترط
تفريغه من الثمر حيث يبيع
الشجر وحده اهـ بهامش
وسياتى ما يوضحه فى قوله
ولو اشترى الخ

من متاع غيره) أى غير

(٢٧٦)

المشتري نظرا للعرف في ذلك لعدم ما يضبطه شرعا ولغة فان جمع الامتعة التي

في الدار المبيعة بمحل منها
وخلى بين المشتري وبينها
سوى المحل مقبوض فان
نقل الامتعة منه الى محل
آخر صار قابضا للجملة
وتعيرى بمتاع غيره أولى
من تعيره بامتعة البائع
(و) قبض (منقول) من
سفينة أو حيوان أو غيرها
(بنقله) مع تفريق السفينة

(قوله أو أجنبي) لعله حسي

مقابل شرعى

(قوله لم يشترط التفريق)

ولا يشترط قبض الامتعة

نقلها اه شرح الروض

(قوله أو لا لكنه) فيه انه

اذالم يكن محتصا به ولم يكن

له حق الحبس فماوجه

توقفه على الاذن في النقل

للقبض فان وجهه يكون بده

عابه حسية نافاه اطلاق

المقتن بقوله لما لا يختص ولم

يقتيد بالاذن ونافاه قوله

استقلال بقبض الخ فالخاصل

انه ان كان له حق الحبس

احتيج للاذن في النقل

للقبض والا فلا لم ينقل لما

فيه حق للبائع والاحتيج

له أيضا تأمل فاذا لم ينقل

اليه ولم يكن له حق الحبس

لم يحتج لاذنه كما يقتضيه

عموم قوله استقلال الخ

وكون بده حسية ضعفه

الباع مع عدم استحقاق

الحبس ومن هذا تعلم انه

موجودا ولو اشتملت الدار على أما كن بها ما يبيع فلا بد من تسليم تلك المفاتيح وان كانت تلك
الاما كن صغيرة كالخزائن الخشب اه حل فالمراد بالفتح الجنس فلو قال له البائع تسلمه واصنع له
مفتاحا فينبغي أن يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح اه سم ومع ذلك ينسخ العقد في الفتح بما يقابله
من الثمن وينتدب للمشتري الخيار بتلقه في بدل البائع وان كانت قيمة المفتاح نافعة ع ش على م ر والمراد
تسليمه المفتاح مع عدم مانع شرعى كسفل الدار بامتعة غير المشتري أو أجنبي ككونها في يد غاصب
والمراد أيضا بالمفتاح مفتاح غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل كما قاله ع ش (قوله من متاع غيره) ولو
اشترى الامتعة مع الدار فلا بد في قبضها من نقلها ويتسامح في بقاء الامتعة الحقيقية كصير لا كفص
صغير الجرم كثير القيمة في ظرف صغير ويفرق بينه وبين الحقير بأنه له لونه يقصد حفظه في الدار واحرازه
بها فتعد مشغولة ولا كذلك الحقير اه س ل وفصل بعضهم فقال ان اشترى اها مع الدار أو بعد شراء الدار
اشترط التفريق وان اشترى اها قبل شراء الدار لم يشترط التفريق (قوله نظر العرف) أى كالا حياء والحرز
(قوله لعدم ما يضبطه) علة للملة وصريح مما ذكر أن العرف مؤخر عن اللغة والذي في جمع الجوامع خلافه
وهو تقديم العرف على اللغة وقد يقال ان ذاك في الالفاظ الموضوعات ان أى فيقدم المعنى الشرعى فان
تعذر حل على المعنى العرفى فان تعذر حل على المعنى اللغوى وهذا في المراد من اللفظ الذى لم يوضع لمعنى
وانما فهم معناه من الاستعمال بقرائن الاحوال ع ش (قوله فاسوى المحل مقبوض) ظاهره وان كانت
الامتعة في جانب من المحل وهو واضح ان أغلق عابه باب البيت والا فينبغي حصول القبض فباعدا
الموضع الحاوى للامتعة عرفا ع ش على م ر (قوله أولى من تعيره) أما أولا فلان قوله أمتعة جمع
فيؤهم أنه لا يشترط التفريق من متاع واحد وائس كذلك نعم لا يشترط التفريق من متاع قليل
القيمة كحجرة مكسورة وأما ثانيا فلان كلامه يؤهم أنه لا يشترط التفريق من متاع الاجنبى وليس
كذلك بل ولو كان مشتركا بين المشتري وغيره فلا بد من التفريق كما قررر شيخنا (قوله وقبض منقول)
أى حاضر بمحل العقد وائس بيد المشتري كما يعلم من قوله الآتى فان كان المبيع حاضرا حل (قوله من
سفينة) أى صغيرة أو كبيرة في البحر أما كبيرة في البر لا تنقل عادة فقبضها بالتخلية والتفريق من متاع
غيره زى كالعقار وقال م ر اذا كانت لا تنجر بالجرفهى كالعقار سواء كانت في البر أو البحر والابان
كانت تنجر بحره ولو بمعاونة غيره على العادة فكالمقول ولا يشترط أن تكون تنجر بحره وحده
بدليل أن الحمل الثقيل الذى لا يقدر وحده على نقله ويحتاج الى معاونة غيره فيه من المنقول الذى
يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط أيضا أن تنجر بحره مع الخلق الكثير والافكل سفينة يمكن جرها
بجمع الخلق الكثير لها (قوله بنقله) فاذا نقله المشتري لما يختص به البائع من غير اذنه حصل
القبض انما نقل للضمان لا المفيد للتصرف وكذا لو نقله باذنه لكن لا عن جهة القبض فان نقله باذنه في
النقل للقبض حصل القبض المفيد للتصرف سواء كان المكان الذى نقل اليه يختص به البائع أولا
لكنه ان كان للبائع صار المشتري غاصبا له ذالم يأذن في النقل اليه مع صحة القبض المفيد للتصرف
فحينئذ تفصيل المقتن بقوله لما لا يختص الخ انما هو في كون المشتري غير غاصب وكونه مستعيرا فقول
الشارح في لنقل للقبض كان عابه أن يقول اليه اذهبو محل التفصيل كما أشار له بعد بقوله الذى أذن في
النقل اليه (قوله بنقله) أى نقل المشتري له ولو بنائبه وان اشترى حيزه بعده أو اشترى مع الحيز
صفقة مالم يكن تابعا غيره قصود كما البئر الموجود حال شراء البئر وكنقل الحيوان أمره بالاتقال مع
انتقاله ولا يكفي ركوبه واقفا ولا استخدام الرقيق ولا الجلوس على الفراش المبيع نعم يبرأ بذلك
البائع من ضمانه لما علمت من أن المدار في ابراء البائع من الضمان على استيلاء المشتري

للعرف فيه وروى الشيخان
عن ابن عمر كذا بشرى
الطعام جزاؤها رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
نبيعه حتى تنقله وقيس
بالطعام غيره هذا إن نقله
(لما) أى لحيز (لا يختص
بائع به) كشارع أو دار
للمشتري (أو) يختص به
لكن نقله (بأذنه) فى النقل
للقبض (فيكون) مع
حصول القبض به (معبرا
له) أى للحيز الذى أذن فى
النقل إليه القبض فان لم
يأذن الا فى النقل لم يحصل
القبض المفيد للتصرف
وان حصل لضمان اليد ولا
يكون معبرا للحيز وكنقله
بأذنه نقله الى متاع مملوك
له أو مملوك

(قوله وان لم يكن له حق
الحبس) أى فلا ترتفع بنقله
لما فيه حق الا بالأذن فى
النقل للقبض ثم ان قال الى
هذا المحل مثلا كان معبرا
والا كان المشتري غاصبا
(قوله لان يده عليه حسيه)
لكن عبارة الشارح فى
شرح الروض عدم التوقف
على الاذن مطلقا الا فيما اذا
كان له حق الحبس أى ثم
ظهر أن الاذن ان كان
للبائع حق الحبس الاذن
فى الاخذ أمان لم يكن له
حق الحبس فالاذن يحتاج
له من حيث نقله لحق البائع

بوجه ما حل (قوله أيضا بنقله) أى الى محل آخر فلا يكفي أحده ومشييه به ولو مدة طويلة كما قاله
مر وبحث فيه ع ش وقال يكفي مشيه به لانه يعد نقله اه (قوله المشعونة بالامتعة) أى الغير
الحقيرة كحصيرة وبعض ما عاون أى فلا يشترط تخلية ماله ومثل السفينة فى ذلك كل ما يعد نظرا فى العادة
فظهر الحيوان لا يعد نظرا فاعادة فلا يشترط القاء ما على ظهره ومن الامتعة آلات السفينة حل (قوله
نظرا للعرف) قدم الدليل العقلى على النقلى لعمومه ولكونه يدل على النقل والتفريق والحديث يدل
على الاول فقط (قوله وروى الشيخان الخ) الحديث فيه ذكر الطعام وهو منقول ويقاس عليه كل
منقول كما قاله الشارح وكونه جزا فليس قيده بل هو بيان الواقع أو قيد للاكتفاء بقبضه من غير
تقديره ويقاس على منع بيعهم له بقبضه التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك كما عبر به الجلال
المحلى فى شرح الاصل (قوله لما لا يختص ببائع به) يقتضى أنه لو نقله الى مشترك بين البائع
وغيره حصل القبض ولو بغير اذن قال الاسوى وفيه نظر والمعتد أنه لا يحصل القبض بالنقل اليه كما
هو قضية النظر زى أى فلا بد من الاذن فيه أيضا مع النقل اه شورى فلاولى أن يقول لما ليس
للبائع فيه حق أى خاص فلا يرد الشارع والمسجد ونحوهما لان حقه فيها عام فلا يحتاج الى اذنه (قوله
أو دار للمشتري) أى أو غيره ولو لم يظن رضاه به بالمعنى وان حرم (قوله أو يختص به) ولو بنحو
اجارة ووصية وعارية فان قلت يشكل على هذا قولهم ان المستعير لا يعبر مع ما يأتى أنه بالأذن معبر
للبقعة قلت لا يشكل لما يأتى أن له اذنه من يستوفى له المنفعة لان الانتفاع راجع اليه وما هنا من هذا
لان النقل للقبض انتفاع يعود للبائع برثه من الضمان فيكون اذنه فيه ولم يكن محض اعاره حتى يتمتع
وحينئذ تسميته فى هذه معبر باعتبار الصورة لا الحقيقة اه زى قال ع ش وقضيته أنها لو تلفت البقعة
تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكره من انه فى الحقيقة نائب فى استيفاء المنفعة عن المستعير
(قوله فى النقل للقبض) فلا بد من ذلك وان لم يكن له حق الحبس فيقول أذنت لك فى النقل للقبض
لان يده عليه حسيه حل ولا بد أن يقول أذنت لك فى النقل للقبض اليه أى الى المحل المختص به كما
يدل عليه قوله فيكون معبراله أى للحيز الذى أذن فى النقل اليه (قوله فان لم يأذن الا فى النقل) بأن
قال أذنت لك فى نقله أو نقله لا للقبض ع ش (قوله لم يحصل القبض) أى ان كان له حق الحبس قاله
السبكي وغيره حج وضعف الزيادة كلام السبكي واعتمد التعميم أى سواء كان له حق الحبس أم لا
(قوله أيضا لم يحصل القبض المفيد للتصرف الخ) لان يد البائع على حيزه فتكون يده على المبيع
الذى فيه أيضا حل (قوله وان حصل لضمان اليد) وكذا لضمان العقد فيبنى على الاول أنه لو تلف
حينئذ عند المشتري ثم خرج مستحقا فان المالك يطالب المشتري وهو يرجع على البائع بما يغرره
من بدله وفى رجوعه على البائع مع تلفه عنده نظر لانه من ضمانه ويتبين أنه لا عقد فيرجع ثمنه على
البائع ان كان قبضه والاسقط عنه وينبنى على الثانى أنه لو تلف عند المشتري بل أو عند البائع فيما لو
رجعه المشتري للتوثيق به ان كان له حق الحبس فان العقد لا يفسخ ولا يسقط الثمن عن المشتري
لان هذا القبض كاف فى نقل الضمان عن البائع وعبارة س ل قوله وان حصل لضمان اليد الخ فلو خرج
مستحقا بعد تلفه غرم بدله له مستحقا ويرجع به على البائع ولا يستقر عليه الثمن لو تلفت مكان غير
مستحق بل يفسخ البيع لان يد البائع عليه الى الآن وهو يدل على أنه ضمان بد فقط (قوله ولا يكون
معبرا للحيز الخ) لان اذنه فى مجرد النقل لا يقتضى رفع يده عن الحيز فيبده على المبيع حسيه حل
فكأنه نائب عن البائع فى النقل بخلاف ما اذا أذن له فى النقل اليه لاجل القبض ونقله فقدرت يده

لان يده عليه حسيه فلا تزول الا بأذنه له فى القبض حيث كان النقل لما للبائع فيه حق تدبره

عن المبيع فيكون معبراً محلّه وعبارة ع ش قوله ولا يكون معبراً لغيره أي بل يكون المشتري غاصباً له وعمله إذا أذن له في النقل ولم يقل لغيري الخاص بي وأما إذا أذن له في النقل لغيره الخاص به ولم يكن أذنه في النقل إليه لأجل القبض فلا يكون غاصباً ولا يكون لبايع معبراً له لأن يده على المبيع وعلى مكانه باقية والمشتري نائب عنه في نقل المبيع من مكانه إلى مكانه الآخر تأمل (قوله في حيز يختص البائع به) وعمله أن وضع ذلك المملوك أو الماعز في ذلك الحيز بأذن البائع اه زى (قوله في قولى ما لا يختص) بأمر نفسه ما بشئ (قوله فان كان المنقول خفيفاً) تقييداً لنقل المصنف بنقله بما إذا كان المبيع ثقيلاً (قوله ووضع البائع المبيع) أي الخفيف وقوله بين يدي المشتري أي بحيث يتناول يده وأن يكون أقرب إلى المشتري منه إلى البائع (قوله بين يدي المشتري) ليس قيداً بل وكذا عن يمينه أو يساره أو خلفه حيث سهل تناوله فالمراد بكونه بين يديه أن يكون في مكان يلاحظه (قوله قبض) أي إقباض فعبّر بالآدم لأنه يلزم من الإقباض القبض (قوله لم يضمنه) أي ما لم يضع يده عليه ويستولى عليه والافيض منه كفاي حل وقوله لم يضمنه أي ضمان يده وهو ظاهر وأما ضمان العقد فيضمنه بهذا الوضع حيث لم يخرج مستحقاً بمعنى أنه لو تلف لم يفسخ ويستقر عليه الثمن (قوله بغير أمره) وكذا بأمره على الراجح خلافاً للشارح (قوله فخرج مستحقاً) أي وتلف لم يضمنه أي لم يطالب ببدله لأنه لم يضع يده عليه وضمان اليد لا بد فيه من وضعها حقيقة شرح مر (قوله وقبض الجزء الشائع) عبارة مر في شرحه ولو باع حصته من مشترك لم يجز له أو للبائع الأذن في قبضه إلا بأذن شريكه والا فالخاكم فان أقبضه البائع بلا إذنه صار طريقاً في الضمان والقرار فيما يظهر على المشتري عالم بالحال أو جاهلاً بالحصول التلّف عنده وان خص بعضهم ضمان البائع بحالة الجهل لأن يده المشتري في أصلها يد ضمان فلم يؤثر الجهل فيها اه بحرفه وأذن الشر يك شرط في حل القبض في المنقول لا في العقار لأن اليد على المنقول حسيّة وعلى العقار حكمية حل وقال سم اذن الشر يك شرط في صحة القبض وضعه شيخنا والمعتمد عند مر أنه شرط في حل قبض المنقول لا في صحته (قوله والزائد أمانة) أي ان كان الباقي للبائع أو لغيره وأذن له في القبض (قوله وشرط في غائب) أي بيد المشتري بقرينة ما سيأتي من الاستدراك ع ش (قوله عن محل العقد) أي مجلسه وان كان بالبلد ع ش (قوله مع اذن البائع في القبض) بان يقول له أذنت لك في قبضه أو تسامحه وانظر ما للحكمة في تنبيه الشارح على هذا القيد في بعض الصور دون بعض مع أن جميع صور الباب على حد سواء في هذا التقييد كما قرره شيخنا (قوله مضى زمن) وابتدأه من العقدان لم يكن للبائع حق الحبس والافن حين الأذن اه شيخنا (قوله والتفريغ) فيه تسمح لأن ظاهره أن المراد أنه يشترط في هذه الحالة تقدير التفريغ وليس بواضح لأنه ان كان مشغولاً بأمته المشتري لم يشترط تفريغاً لا حقيقة ولا تقدير وان كان فارغاً فلا معنى لتقدير التفريغ مع عدم تصوّره وان كان مشغولاً بأمته غير المشتري فلا بد من التفريغ بالفعل فالتأمل سم وسم وأجاب شيخنا بأن هذا الاشكال لا يتوجه على كلام المؤلف الا عند جعل التفريغ معطوفاً على المضى الواقع في كلام الشارح فان جعل معطوفاً على مضى الواقع في كلام المتن وقيد بكونه مشغولاً بأمته غير المشتري فلا اشكال في كلامه ويندفع الاشكال أيضاً عند جعله منصوباً على كونه مشغولاً معه وكان الأولى للشارح تقديم قوله في غيره على قوله والتفريغ لما علمت أن تأني التفريغ شرط في كل من المنقول وغيره وأجيب بأنه جرى على الغالب من أن التفريغ لا يكون في المنقول (قوله لان الحضور) أي حضور المبيع إلى مجلس العقد قبض فيه وقوله فلهما أسقطناه أي الحضور لمعنى وهو المشقة (قوله في الزمن) أي في اعتباره (قوله بقي اعتبار الزمن) ويترب على ذلك أنه اذا تلف

في حيز يختص البائع به
قاله القاضي ويمكن دخوله
في قول ما لا يختص ببيع به
لصدقه بالمتاع فان كان
المنقول خفيفاً فقبضه
بتناوله باليد ووضع البائع
المبيع بين يدي المشتري
قبض نعم ان وضعه بغير
أمره فخرج مستحقاً لم
يضمنه وقبض الجزء الشائع
بقبض الجميع والزائد أمانة
بيد القابض (وشرط في
غائب) عن محل العقد
مع اذن البائع في القبض
ان كان له حق الحبس
(مضى زمن يمكن فيه قبضه)
بان يمكن فيه المضى اليه
والنقل في المنقول والتولية
والتفريغ في غيره لان
الحضور الذي كنا نوجه
لولا المشقة لا يتأتى إلا بهذا
الزمن فلما أسقطناه لمعنى
ليس موجوداً في الزمن بقي
اعتبار الزمن نعم ان كان
المبيع بيد غير المشتري

اشترط نقله أو تخليته أيضا

وتعيرى بما ذكرنا من
قوله يمكن فيه المضي اليه
فان كان المبيع حاضرا
منقولا أو غيره ولا أمتعة فيه
لغير المشتري وهو بيده
اعتبر في قبضه مضي زمن
يمكن فيه النقل أو التخلية
ولا يحتاج فيه الى اذن
البائع الا ان كان له حق
الحبس هذا كله فيما بيع
بلا تقدير بكيل أو غيره فان
بيع بتقدير فسيأتي وشرط
في المقبوض كونه مرئيا
للقابض والافكاليين كما
نقله الزركشي عن الامام
(فروع له) أي المشتري
(استقلال بقبض) للبيع
(ان كان الثمن مؤجلا)
وان حل (أو) كان حالا
كله أو بعضه (سلم الحال)
لمستحقه فان لم يسلمه بان
لم يسلم شيئا منه أو سلم بعضه
لم يستقل بقبضه فان
استقل به لزمه رده لان
البائع يستحق حبسه
ولا ينفذ تصرفه فيه لكنه
يدخل في ضمانه ليطالب به
ان خرج مستحقا وليستقر
ثمنه عليه وقولي أو سلم الحال
أولى من قوله أو سلمه أي
الثمن (وشرط في قبض
ما بيع مقدرا مع ما مر نحو
ذرع) بالجاء الدال من
كيل ووزن وعدنان بيع
ذرعان كان يذرع أو كيلا

قبل مضي الزمن يكون من ضمان البائع أو بعده يكون من ضمان المشتري اه برماوى (قوله
اشترط نقله أو تخليته) أي مع التفريق أيضا والمعنى أنه لا يكتفى بمضي زمن امكان النقل فقط
بل لابد مع ذلك من النقل بالفعل كأن يوجد النقل في الزمن الذي حصل به امكان الوصول اليه وليس
المراد أنه لابد من زمن بعد من امكان الوصول يوجد فيه النقل بالفعل فيكون الحاصل بعد امكان
الوصول زمانين أحدهما يمكن فيه النقل والآخر يوجد فيه لان اعتبارا مثل ذلك لا معنى له ع ش
وكان عليه أن يقول اشترط نقله أو تخليته وتفرغه (قوله أيضا) أي كما يشترط ذلك في الحاضر (قوله
وتعيرى بما ذكرنا) أي مضي زمن يمكن فيه قبضه وقوله أولى وجه الأولوية أن ما في الاصل يوهم أن
مجرد الوصول كاف ع ش (قوله فان كان المبيع حاضرا) هذا قيد لما تقدم في المتن من قوله وقبض
غير منقول وقبض منقول الخ أي فحل ما تقدم اذا كان حاضرا بمحل العقد وليس بيد المشتري
كما بينها عليه اه حل وقال ع ش انه مفهوم وقوله في غائب وهو غير ظاهر (قوله ولا أمتعة فيه لغير
المشتري) بان لا تكون أمتعة بالكلية أو فيه أمتعة للمشتري فان كان فيه أمتعة لغيره فقد تقدم في
المتن أنه يشترط تفرغه بالفعل ولا يكتفى بمضي زمن ذلك حل (قوله مضي زمن يمكن فيه النقل)
ظاهرة وان كان ذلك انقول خفيفا كثوب رافعه بيده فلا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه
تداول ذلك الثوب ولا يكون مقبوضا بنفس العقد حل (قوله مرئيا للقابض) أي وقت القبض أيضا
كوقت الشراء أي ولو حكمنا في شمل الغائب بان يلاحظ صفاته التي رآها قبل (قوله والافكاليين)
أي فان كان لا يغلب تغيره في اداة الحاصلة بين العقد والقبض صح القبض والا فلا (قوله فروع) أي
ثلاثة (قوله استقلال) أي بمعنى أنه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع ولا اذنه في القبض ولكن
لو كان المبيع في دار البائع أو غيره لم يكن للمشتري الدخول لا خذه من غير اذن في الدخول لما يترتب
عليه من الفتنة وهتك ملك الغير بالدخول فان امتنع صاحب الدار من تمكينه جاز له الدخول لاخذ
حقه لان صاحب الدار يمتناعه من التمكين يصير كالتعصّب للمبيع ع ش على مر (قوله فان
استقل به لزمه رده) أي عصى بذلك ولزمه رده فلو قال له البائع حينئذ اذنت لك في قبضه عني لم يصح
لاتحاد القابض والمقبض بخلاف ما اذا لم يقل ذلك حل (قوله ولا ينفذ تصرفه) أي المشتري فيه
وقوله لكنه يدخل في ضمانه أي ضمان يدو ضمان عقد كما أشار اليه بقوله ليطالب به ان خرج مستحقا
أي وتلف وليستقر ثمنه عليه أي ان تلف ولم يخرج مستحقا فهذا يدل على انه ضمان عقد وما قبله يدل
على انه ضمان يد زى وس ل والمعتد عند مر أنه يضمن ضمان يد فقول الشارح وليستقر ثمنه عليه
ضعيف وفي ع ش على مر أنه يضمنه ضمان يد فقط لا ضمان عقدا اتلف في يده انفسخ العقد
ويسقط عنه الثمن ويلزمه البذل الشرعي (قوله مع مامر) أي من النقل في المنقول والتخلية والتفريق
من أمتعة غير المشتري في غيره أي فيما يبيع من الارض مقدرا بالذراع اه ع ش والأولى تقدم هذا
أي قوله وشرط الخ على الفروع لانه شرط في القبض (قوله نحو ذرع) ولا بد من وقوع ذلك من
البائع أو نائبه فلو اذن للمشتري أن يكتال من الصبرة عنه لم يصح لاتحاد القابض والمقبض شرح مر
(قوله من كيل أو وزن الخ) أي وان فعل به المشتري ذلك قبل شرائه فلا يكتفى بذلك الا ان بقي في
الذراع أو المكيل فلا يحتاج الى تفرغه واعادته حل (قوله من ابتاع طعاما) ليس في هذا دليل على
خصوص المدعى بل هو عام لما اشترى جزا فله رده وهو غير ضار في الدليل فغير الجراف دل عليه ما ذكر
ويخرج الجراف بدليل آخر نحو ما تقدم فيمارواه الشيخان عن ابن عمر كئنا لشترى الطعام الخ ووجهه
انه غيا النهي فيما تقدم بالنقل فدل على توقف المبتاع جزا فاعلى النقل لا على غيره من الكيل ونحوه

ان كان يكال أو وزنا ان كان يوزن أو وعدا ان كان بهدوا الاصل في ذلك خبر مسلم من ابتاع طعاما

بعشرة على أنها عشرة أصع ثم انفق على كيال مثلا فذاك والانصب الحاكم أميناً يتولاه فلو قبض ما ذكر جزاؤه يصح القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أي بكرة (طعام) مثلا (مقبر على زيد) كعشرة أصع (ولعمرو) عليه مثله فليكتل لنفسه من زيد (ثم) يكتل (لعمرو) ليكون القبض والقباض صحيحين (ويكفي استدامة في) نحو (الكيل) هذا من زيادتي (فلو قال) بكرة لعمرو (اقبض منه) أي من زيد (مالي عليه لك ففعل فسد القبض) بقيد زده بقولي (له) لاتحاد القبض والمقبض وما قبضه مضمون عليه ولا يلزمه رده لدافعه بل يكتله المقبوض له للقباض وأما قبضه لبكر فصحيح تبرأ به ذمته بذلادته في القبض منه (ولكل) من العاقدين ثمن معين أو في الذمة وهو حال (حبس) عوضه حتى يقبض مقابله

(قوله) ومعلوم أن صحة البيع فرع عن صحة الحل أي مع عدم توقفه على شيء آخر

عش (قوله) فلا يبيعه حتى يكتاله أي ومعلوم أن صحة البيع فرع من صحة القبض لكن ليس في الخبر أنه يبيع مقدر بالكيل ولعلمهم أخذوا التقييد بذلك من المعنى أو من دليل آخر حل (قوله) أميناً أي كياناً أو وزناً وعداداً فلو أخطأ الكيال وما بعده فإنه يكون ضامناً لتقصيرهم بخلاف خطأ النقاد ولو باجرة فإنه لا يضمن من إذا تعذر الرجوع به على المشتري مـ لكن لأجرة له أي فيما غلط فيه فقط دون البقية وعدم ضمانه لأنه مجتهد بخلاف الكيال وما بعده وأما القباني فيضمن لأنه غير مجتهد فهو مقصر كالكيل والوزان والعداد ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق النقاد بيمينه ولو أخطأ القباني في الوزن ضمن كالموغلط في النقش الذي على القباني ولو أخطأ نقاش القباني كأن نقش مائة فبان أقل أو أكثر ضمن أي النقاش لأنه ليس مجتهداً بخلاف النقاد كذا قاله الشيخ عبد البر الاجهوري وهو ضعيف واعتمد عش على مـ عدم الضمان لأنه غير مباشر ونصه أقول في تضمين النقاش نظر لان غاية أنه أحدث فيه فعلا ترتب عليه تفرير المشتري وكثرة خبره فالحاصل منه مجرد تفرير وهو لا يقتضي الضمان وينبغي أن مثل خطأ لوزان والكيل في الضمان مالم أخطأ النقاد من نوع إلى نوع آخر وكان المميز بينهما علامة ظاهرة كالريال والكتب الجيد والمقصود وما كان لا يعرف النقد بالمرءة وأخير بخلاف الواقع اهـ بحر وفه وقوله أميناً يتولاه وأجرته بالنسبة للمبيع على البائع كما علم من كلامه الآتي في باب التولية كأجرة حضارته إلى محل العقد وبالنسبة للثمن على المشتري وأما أجرة النقل المحتاج إليه التسليم فعلى المشتري بالنسبة للمبيع وعلى البائع بالنسبة للثمن كما أن أجرة نقد الثمن على البائع وأجرة نقد المبيع على المشتري كما علم ذلك من كلامه لأن قصد اظهار عيب به ان كان ابرده حل (فرع) الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فسد العقد ومن ذلك قوله بعثك بعشرة مثلاً لما فيقول اشتريت لان معنى قوله سألما أن الدلالة عليك فيكون العقد فاسداً قل (قوله) لم يصح القبض ويلزمه رده قال الشوبري فلو تلف في يده فني انفساخ العقد وجهان صحيح المتولى منهما المنع لتمام القبض وحصول المال في يده حقيقة وانما بقي معرفة مقدار له وهو المعتمد وأما لو تلفه البائع فهل هو كذلك أو لا وبفرق قال الشيخ فيه نظر ومال مـ إلى الفرق (قوله) في ضمانه أي ليطالب به ان خرج مستحقاً ويستقر ثمنه عليه ان تلف فهو مضمون ضمان بدو ضمان عقد باعتباره ان كالتقدم في الفرع السابق فلا منافاة بينهما فالحاصل أن الشارح ذكر هذه المسئلة في هذا الدرس في ثلاث مواضع هذا والذي في الفرع السابق والذي عقب قوله فيكون معياره كما قررته شيخنا (قوله) مثلا راجع لطعام وابكر لان بكر الم بقة لم تذكر حتى يرجع الضمير اليه (قوله) فليكتل لنفسه أي يطلب أن يكال له لانه كيل بنفسه لانه حينئذ يلزم عليه اتحاد القبض والمقبض فلا يصح ان مباشر الكيل وان أذن له المالك كما قررته شيخنا (قوله) ويكفي استدامة في الكيل) و يترتب على ذلك أنه لو اشترى ملء الكوز برا بكذا واستمر جازاً للمشتري يبيعه ملاً لا ولا يحتاج إلى كيل ثان عش (قوله) فلو قال اقبض منه بكسر الباء ففي المختار قبض الشيء أخذه والقبض أيضاً عدم البط وبابه ضرب (قوله) بقيد زده بقولي له أي لعمرو (قوله) ولا يلزمه بل لا يجوز له (قوله) بل يكتله المقبوض له وهو بكر للقباض وهو عمرو (قوله) وأما قبضه لبكر فصحيح أي لان قبضه لنفسه عن المدين يستلزم القبض عن الآذن والآذن في المستلزم اذن في لازمه فصح في اللازم وان فسد في اللزوم شوبري (قوله) ولكل من العاقدين) هذا هو الفرع الثالث (قوله) وهو حال) سيأتي محترزه بالنسبة للثمن في كلام المصنف أي

ان خاف فوته) بهرب أو

غيره وهذا أعم من قوله
وللبائع حبس مبيعه حتى
يقبض ثمنه لما في اجباره
على تسليم عوضه قبل قبضه
مقابلته حيث قد من الضرر
الظاهر (والا) بأن لم يخف
فوته (فان تنازعا) في
الابتداء بالتسليم فقال كل
منهما لا أسلم عوضي حتى
يسلمني عوضه (أجبرا)
بالزام الحاكم كلاهما
باحضار عوضه اليه أو الى
عدل فان فعل سلم الثمن
للبيع والمبيع للمشتري يبدأ
بأيهما شاء هذا (ان عين
الثمن) كالمبيع (والا) بأن
كان في الذمة (فبائع) يجبر
على الابتداء بالتسليم لرضاه
بتعلق حقه بالذمة (فاذا
سلم) باجبار أو بدونه (أجبر
مشتري) على تسليمه (ان
حضر الثمن) مجلس العقد
(والا) فان أعسر به فلبائع
فسخ) بالفلس وأخذ
المبيع بشرط حجر الحاكم
كإسائتي في بابيه (أو أيسر
فان لم يكن ماله بمسافة قصر
حجر عليه في أمواله) كماها
(حتى يسلم) الثمن لثلاث
يتصرف فيها بما يبطل
حق البائع (والا) بأن كان
ماله بمسافة قصر (فلبائع
فسخ) وأخذ المبيع لتعذر
تحصيل الثمن كالافلاس به
فلا يكف الصبر الى احضار

والمبيع معين وكان العقد لازما حل (قوله ان خاف فوته) أي ويأتي فيه ما يأتي من اجبار الحاكم
كلا ولا يقال انه حيثئذ متعده مع المقابل لان ما هنا أعم والمقابل خاص بما اذا عين الثمن ولا ينافي اجبار
الحاكم لما قول الشارح لما في اجباره الخ لان الاجبار الممتنع اجباره على تسليم صاحبه (قوله لما
في اجباره) أي اجبار كل وذلك فيما اذا لم يتم انعاوا الا في جبر ان كما علمت اه حل (قوله فان تنازعا في
الابتداء) مقابله محذوف للمعلم به تقديره وان لم يتنازعا فالامر ظاهر (قوله أجبرا) أي بعد لزوم العقد
(قوله هذا) أي اجبارهما ان عين الثمن كالمبيع وباع كل عن نفسه أو ما لو كان أحدهما وكلا أو وليا
أو ناظر وقفا أو عامل قراض فلا يجبر على التسليم بل لا يجوز له حتى يقبض الثمن المذكور أي الحال
ولو تباع نائبان عن الغير لم يثبت اجبارهما اه شرح مر (قوله ان عين الثمن) وكذا ان كانا في الذمة
فيجبر فيهما ما تقدم (قوله بأن كان في الذمة) أي والمبيع معين وأما عكسه وهو أن يكون الثمن
معينا والمبيع في الذمة وذلك في بيع الدم الواقع بغير لفظ السلم اذ لا يشترط فيه قبض في المجلس ففي هذه
الصورة يجبر المشتري ان حضر المبيع الى آخر التفصيل الآتي كما قررر شيخنا (قوله لرضاه) قضية
العله انه لو كان الثمن معينا والمبيع في الذمة أجبر المشتري فراجع برماوى وزى (قوله باجبار
أو بدونه) ضعيف بالنسبة للفسخ والمعتد خلافه بالنسبة للفسخ لانه اذا سلم متبرعا لم يجز له الفسخ
اذا وفي المبيع بالثمن فيتعين أن تصور المسئلة باجبار الحاكم وقد يقال هو بالنسبة للاجبار فقط لا لما
بعده فلا تضعيف اه شورى والذي بعده قوله فلبائع فسخ لانه لا يفسخ الا اذا سلم باجبار (قوله
أجبر مشتري) فان أصر المشتري على الامتناع لم يثبت للبائع حق الحبس شورى (قوله ان حضر
الثمن) المراد حضور عينه ان كان معينا أو نوعه الذي يقضى منه ان كان في الذمة فان ما في الذمة قبل
قبضه لا يسمى تمنا لا محازا خطيب شورى (قوله مجلس العقد) انما اعتبر مجلس العقد دون مجلس
الخصومة لانه الاصل فلانظر لغيره لانه قد لا تقع له خصومة شرح مر (قوله فان أعسر) أي بأن
لم يكن عنده مال يفي بثمنه وقوله أو أيسر أي بأن كان عنده مال يفي بالثمن غير المبيع بش (قوله فلبائع
فسخ) قال حجج بعدا حجر عليه لاقبله والمعتد عند شيخنا في شرحه انه لا فرق ويرشد اليه اطلاق
الشارح هنا وتقييده في مسئلة الاعسار قبله شورى (قوله بشرط حجر الحاكم) أي على المشتري
قبل فسخ البائع ومفهومه أن البائع لو فسخ قبل الحجر على المشتري لم ينفذ فسخه فليحذر اطاف
قال شيخنا وهذا الحجر ليس من الغريب بل هو الحجر المعروف اذا الفرض أنه معسر بخلاف الحجرين
الذين في المتن فهما من الغريب اذا الفرض فيهما أنه موسر (قوله فان لم يكن ماله بمسافة قصر)
بأن كان دونها والحاصل أن للمشتري خمسة أحوال لانه اما أن يحضر الثمن أولا فان لم يحضره فاما
أن يكون معسرا أو موسرا أو موسرا اما أن يكون ماله دون مسافة القصر أو فيها اذا كان فيها فاما
أن يصبر الى حضوره أولا (قوله حجر عليه) أي حجر عليه الحاكم وهذا يسمى بالحجر الغريب اذ يفارق
حجر الفلاس في انه لا يرجع فيه بعين المبيع ولا يتوقف على سؤال غريم ولا على فك القاضي بل ينفك
بمجرد التسليم على الأوجه ولا على نقص ماله عن الوفاء لتعذر البائع هنا حيث سلم باجبار الحاكم ومن
ثم لو سلم متبرعا اعتبر النقص أي نقص ماله عن الثمن كافي للفلس وفي أنه ينفق على مونه نفقة موسر
ولا يتعدى للمحدث ولا يباع فيه مسكن ولا خادم لا مكان الوفاء من غيره أي اذا كان في المال سعة اه
زى (قوله بما يبطل) أي يفوت حق البائع (قوله بأن كان ماله بمسافة قصر) أي من بلد البيع فيما
يظهر فلو انتقل البائع منها الى بلد آخر فالوجه كما يقتضيه ظاهر تعليلهم بالتضرر بالتأخير
اعتبار باد البائع لا بلد البيع (قوله لما صر) أي لثلاث يتصرف فيها بما يبطل حق البائع (قوله ومحل

الحجر في هذا وما قبله اذالم يكن محجورا عليه بفلس والا فلا حجر أما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاء بتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضا درس

باب التولية

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والاشراك) مصدر أشركه أي صيره شريكا (والرابة) من الرج وهو الزيادة (والمحاطة) من الخط وهو النقص وذكرها في الترجمة من زيادتي (لو قال مشترقيه) من عالم ثمن ما اشتراه جاهل به وعلم به قبل قبوله

(قوله لوجود المعاني الشرعية) إله اللغوية أي فيكون تخصيصا لا نقلا (قوله ربح المشتري الثاني) أي بالنسبة لما اشترى به البائع والافتد يكون معها مغبونا تأمل وزاد حج به ماذكر المحشى أو اكتفاء عنها بالرابحة لأنها اشرف له ولا يخفى ما فيه أيضا ثم رأيت ع ش قال قوله أو اكتفاء هو أولى للفرق بينهما فهما وحكما أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه ولا عيب له

الحجر في هذا الخ) فيه أن شرط الحجر بالنفس زيادة دينه على ماله وهذا ينافيه اليسار الذي هو فرض المسئلة الآن يقال المراد باليسار بالثمن وذلك يجامع حجر الفلس سلطان وأجاب ع ش بأن اليسار ينافيه حجر الفلس في الابتداء لا في الدوام فطر واليسار بعد الحجر لا ينافيه (قوله أما الثمن المؤجل فليس للبائع الخ) ومن ثم كان ليس له أن يطالب المشتري برهن ولا ضامن وإن كان غريبا وخاف القوت لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في العقد وهو محترز قوله فيما سبق أو في الذمة وهو حال (قوله فلا حبس له أيضا) هلا حذف هذا وتكون لو غائبة

باب التولية والاشراك والمرايحة والمحاطة

هذا شروع في الالفاظ المطلقة التي لها مدلول شرعي تحمل عليه غير معناها اللغوي والتولية اصطلاحا نقل جميع المبيع الى المولى بمثل الثمن المثل أو قيمة المتقوم بلفظ وليتك أو ما اشتق منه والاشراك نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ أشركتك أو ما اشتق منه ومعناه لغة تصديره شريكا والمرايحة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع رج موزع على الأجزاء والمحاطة بيع ذلك مع حط منه موزع على الأجزاء اه شوبري (قوله أصلها تقليد العمل) أي لغة أي الزامه كأن الزمه القضاء بين الناس أو ألزمه فعل شيء قال في المصباح تقليد العامل توليته كأنه جعل العمل فلادة في عنقه وقوله ثم استعملت فيما يأتي أي شرعا وكلامه يفهم أن الاستعمال المذكور قاصر على التولية وليس كذلك بل كل واحد من الاشراك وما بعده استعمل في الشرعي بعد نقله عن اللغوي أيضا فكان الأولى تأخير قوله ثم استعملت الخ عن الجميع الآن يجاب بأنه حذف من الثاني وما بعده دلالة الأول أو أن النقل من هذه الثلاثة أعني الاشراك وما بعده الى المعاني الشرعية لم تنقل اليها خاصة بل نستعمل فيها وفي اللغوية كخلف المالكين واذن أحدهما لا يخفى في التصرف أي فنقلها للمعاني الشرعية لا ينافي اللغوية لوجود المعاني الشرعية فيها ع ش اطاف (قوله وذكرها في الترجمة) واكتفى الاصل عنها بالرابحة لانها في الحقيقة ترجح للمشتري الثاني (قوله لو قال مشتر) أي بعد قبضه ولزوم العقد وعلمه بالثمن أو المستأجر أو المرأة في صداقها أو الرجل في عوض الخلع بأن دلت المرأة على صداقها بلفظ القيام بأن قالت وليتك الصداق بمقام على فكأنها باعت عوضه بمهر المثل أو الرجل في عوض الخلع ان علم مهر المثل فهما بأن يقول الزوج لا خوليتك عقد الخلع بمقام على فكأنه باعه عوضه بمهر المثل لانه قيمة البضع الذي ملكته بالعوض الذي دفعته له ومثال الاجارة أن يقول مستأجر دار شهرا مثلا وليتك عقد الاجارة بمقام على وهو الاجارة كلها ان كانت في أول المدة والافبالقسط منها فيصح على الوجه وهذا هو المعتمد زى فلو قال المصنف لو قال مستحق شيء بعقد بدل مشتري كان أعم وقوله أي زى ولزوم العقد أي من جهة البائع سواء لزمن من جهة المشتري أم لا مر ومثله اذا كان الخيار له ما واذن له البائع (قوله من عالم ثمن ما اشتراه) بيان لكل من المشتري والغير فلا بد أن يكون كل من المشتري والغير عالما بالثمن قدره او صفة ومنها كونه عرضا أو مؤجلا الى كذا ويكون الاجل من حين التولية وان حل قبلها لامن العقد فلا تصح التولية من غير عالم ولا لغير عالم حل وعبرة زى ولهذا لو كان الثمن مؤجلا ثبت في حقه مؤجلا بقدر ذلك الاجل من حين التولية وان حل قبلها لامن العقد على الوجه اه ومثله مر (قوله وعلم به) أي من البائع أو غيره قبل قبوله ولو بعد الايجاب أما علمه بعد القبول ولو في مجلس العقد فلا يصح ويكون هذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كالأوقع في صلبه ع ش على مر (قوله

كما يعلم ذلك مما يأتي

(وليتك) هذا (العقد
فقبل) كقوله قبلته أو
توليته (ف) هو (بيع بالثمن
الاول) أي بمثله في المثل
وقييمته في العرض مع
ذكره وبه مطلقا بان اتقل
اليه (وان لم يذكر) أي
التمن في عقد التولية فيشترط
فيها ما عدا ذكره من شروط
البيع حتى علم المتعاقدين
وثبت لها جميع أحكامه
حتى الشفعة في شقص
مشفوع عفا عنه الشفيع
في العقد الاول (ولو حط
عنه) أي عن المولى (كله)
أي كل الثمن

(قوله لان التفصيل
المذكور) الاحسن التعميم
(قوله كما في شرح الروض)
يوهم بأنه صرح بأن
المراد بالعرض ما قابل
التقدم أن عبارة شرح
الروض كعبارة الشارح
سواء بسواء

(قوله فيكون البراء) أي
على مقتضى هذا الجواب
أي مع أن الامر بخلاف
ذلك من أن المراد بالمثلي
عمومه فظهر قوله فلو قال
الح لانه لا يرد الاعلى أن
المراد ما ذكره سم والرمي
قابل المثل بالمقوم

(قوله وفيه أن المشتري
عالم) فيه أنه قال أو جاهل به
وعلم به قبل قبوله (قوله

كما يعلم ذلك مما يأتي) أي في قوله وليعلم أنه لان ذلك عام في التولية والاشراك وما بهما
لأنه خاص بالمراجعة كما هو الظاهر المتبادر من كلام الصنف ولا يخفى أن الآتي انما هو في بيع
اشترت أو بمقام على خاصة حل وعبرة اط ف قوله كما يعلم مما يأتي انظر علمه من أي محل يأتي
فان قلت من قوله الآتي وليعلم أنه قلت ممنوع لان التفصيل المذكور من الجهل وعدمه لم يعلم مما يأتي
وعبرة ع ش قوله كما يعلم ذلك مما يأتي انظر في أي محل يأتي وقد يقال أراد به قوله أو بقيمته في العرض
مع ذكره لان المراد منه أن يقول له وليتك العقد بما اشترت وهو عرض قيمته كذا فان قوله وهو
عرض الح ذكر بعد الايجاب وقبل القبول ثم قوله أيضا بقيمته في العرض قد يشك بأن العرض
ما قابل النقد ومنه البر ونحوه فيخالف قوله أي بمثله في المثل أوجب بأن مراد بالمثلي النقد فقط كافي
شرح الروض فيكون البر متقوما هنا فيرجع بقيمته لا بمثله وكذا غير من المثليات فلو قال أو قيمة
المتقوم وبه مطلقا ان اتقل اليه لكان أولى (قوله هذا العقد) هذا صريح بنفسه ونحو بيعت بما
اشترت صريح بغيره ولو سكت عن ذكر العقد فهو كناية على المعتمد ومن الكناية جعلته لك بما
اشترت مثلا قل على الجلال (قوله في العرض) المراد به ما عدا النقد والمثل لاجل المقابلة اه
شيخنا وهذا أولى من الاول (قوله مع ذكره) أي العرض بأن يقول وليتك العقد بمقام على وهو
عرض قيمته كذا الغير عالم به وذكر العرض لدفع الائم لاصحة العقد لانه يشدد في البيع بالعرض
مالا يشدد في البيع بالنقد وانما كان ذكر العرض لدفع الائم لاصحة لان الكذب لا يقتضي بطلان
العقد شرح م وكتب أيضا وفيه أن المشتري عالم بالثمن فأى حاجة الى ذكر العرض وفيه أنه لا يذ كر
الا لغير عالم لان العرض من ذكره الاعلام به حل (قوله وبه) اي بعين الثمن الاول مطلقا أي مثليا
أو متقوما حل (قوله بأن اتقل) أي الثمن اليه أي للتولى كأن اتقل اليه بهبة أو ارث بأن كان
البائع وهب الثمن للتولى أو دفعه اليه عن دينه فيأخذ المبيع بعين ما اشتراه المولى وهذا يفيد أنه لو اتقل
اليه الثمن لم تصح التولية لابعينه تأمل سم على المهرج ع ش على م ر (قوله في عقد التولية) أي
حيث علم أن عقد التولية بيع لظهور أنها بيع بالثمن الاول لماسيا في أن خاصتها التنزيل على الثمن الاول
أي سواء ذكر كأن قال بما اشترت أو لم يذكر وأما ذكر العقد والبيع فلا بد منه فلا يكفي أن يقول
وليتك هذا بل يكون كناية كما تقدم وحيث كان لا يجب أن يقول بما اشترت أو بمقام على بل يكفي
أن يقول وليتك العقد كيف يجب عليه أن يذكر العرض وقيمه وقد يقال يجب ذلك اذا وجب أن
يتعرض لذكر الثمن بأن كان المشتري لا يعلمه لان الشرط أن يعلم المشتري ذلك ولو باعلام البائع به
حل (قوله حتى علم العاقدین) انما أخذه غاية لانه لما ذكر أن الثمن لا يشترط ذكره ربما يتوهم أنه
لا يشترط علمهما به اه ع ن ومنها التقابض في الربوي وبقاء الزوائد المنفصلة للمولى وله مطالبة المتولى
بالثمن وان لم يطالبه بآثمه و ليس للبائع مطالبة المتولى واذا اطلع المتولى فيه على عيب قديم أي موجود
عند البائع رد على المولى لاعلى البائع وان قال ابن الرفعة ظاهر نص الشافعي تخييره (قوله ولو حط عنه)
الاولى تأخير هذه المسئلة عن الاشراك والمراجعة لجر ياتهما فيهما أيضا بل وفي المحاطة كما قاله زى وعبارته
وكالحط البراء وارث المولى الثمن أو بعضه فيأتي فيهما هذا التفصيل والحط يأتي في الاشراك بل
وفي المراجعة والمحاطة فلو أخره عنها كان أولى والاوجه أنه لا عبرة بحط موصى له بالثمن ومحتال لانها
أجنبيان عن العقد بكل تقدير و مراد الصنف بالحط ما يشمل السقوط فيشمل مالو ورث المولى الثمن
أو بعضه كما في شرح م و صورة الوصية بالثمن مالو وصى المالك لزيد بثلثي عبده اذا بيع بعد موته
وقبل زيد الوصية فباع الوارث العبد لزيد بدين في ذمته ثم مولى بذكر عقد البيع لعمرو فجاء زيد

الى ذكر العرض) أي بل يحتاج الى ذكر القيمة فقط ان كان المتولى جاهلا بها

الموصى له بالثمن وأسقطه عن المشتري من الوارث وهو المولى فلا يسقط عن عمر والمتولى لان زيدا
 أجنبي من العقد لانه ليس باع ولا مشتريا وصورة الخوالة مالو باع زيد لبكر عبد الله لثمن في ذمته ثم ان
 زيدا أحال خالد ابدينه الذي عليه على بكر فباع بكر العبد بعقد التولية لعمر وخاء خالد المحتال وأسقط
 الدين المحتال به عن بكر أي برأ منه فلا يسقط عن عمر ولان خالد المحتال أجنبي من العقد (قوله بعد
 لزوم تولية) أي من جانب المولى ظاهر كلامهم أن الخط للكل أو البعض يأتي في الروى وفيه نظر لانه
 يعتبر فيه التماثل حل وعبرة الشورى قوله انحط عن المتولى أي في غير عقد الر بالمشتري فيه التماثل
 (قوله ولو بعد التولية) أي ولو قبل لزوم ع ش والمناسب أن يقول ولو قبل التولية لانه المتوهم
 فكلامه في البعض شامل لثلاث صور (قوله انحط عن المتولى) شمل اطلاقه مالو كان الخط بعد
 قبض المولى جميع الثمن من المتولى فيرجع المتولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلا كان
 أو بعضا لانه بالخط تبين أن اللازم للمتولى ما استقر عليه العقد بعد التولية وأما لو قبض البائع الثمن من
 المولى ثم دفع اليه بعضا منه أو كله هبة فلا يسقط بسبب ذلك عن المتولى شيء لان الهبة لا تدخل لعقد البيع
 الاول فيها حتى يسرى منه الى عقد التولية ع ش على مر (قوله لان خاصة التولية) أي فائدتها (قوله
 واشراك ببعض مبيع كتولية) قد يؤخذ من التشبيه أنه لا حاجة له كالثمن وأظهر منه في ذلك قوله
 في شرح الروض والاشراك هو أن يقول المشتري لمن مر في التولية أشركتك في البيع فقوله ان مر
 في التولية أي وهو العالم بالثمن كالصريح في أنه لا حاجة له كالثمن اذ لو اشترط لم يحتج لكون المقول له
 عالما به تدبر وقضية التشبيه أيضا أنه اذا كان الثمن عرضا لا يصح الاشراك الا لمن انتقل العرض اليه الا
 ان قال بما قام على قليتا مل سم (قوله في شرطها) من كون الغير عالما بثنه وقوله وحكمها ومنه الخط
 فاذا حط كله بعد لزوم الاشراك أو بعضه انحط مطلقا عن المشتري الثاني لان الاشراك تولية في بعض
 المبيع حل وعبرة قل على الجلال قوله في أحكامها السابقة منها الخط ولو للبعض وأنه لو كان حط
 البعض قبل الاشراك لم يصح الا بقدر ما يخصه من الباقي وأنه لو حط الثمن كله قبل لزوم عقد الاشراك لم
 يصح أو بعده انحط عن الثاني وأنه لو كان عرضا لم يصح الاشراك الا ان انتقل أو ذكره مع قيمته كما مر
 وأنه متى انتقل تعين الثمن منه وأنه اذا لم يذكر لفظ العقد كان كناية على المعتمد كما مر وعلى ذلك
 يحمل كلام المنهج ويصح رجوع كلامه للتولية أيضا وغير ذلك من الاحكام اه (قوله كقوله
 أشركتك فيه) أي في العقد أو في هذا المبيع أو في بيع هذا ولا بد من ذلك أي من ذكر العقد أو المبيع
 كما سيأتي في كلامه فلو قال أشركتك في هذا لم يكف بل يكون كناية وان كان ظاهر كلامه كآله أنه
 لا يشترط ذكر ما ذكر في الاشراك ويشترط في التولية حيث صرح بالعقد في التولية وسكت عنه هنا
 مع أن الامام انما بحث ذلك أي تعين العقد في الاشراك وقيس عليه التولية حل (قوله نصف مثل
 الثمن) أي في التلى أي أو نصف قيمته في العرض مع ذكر العرض أو نصفه مطلقا ان انتقل اليه
 وان لم يذكر الثمن حل (قوله فيتعين النصف) ولعل وجهه أن عدوله عن بعثك ربه بنصف
 الثمن الى أشركتك في نصفه قرينة على ذلك والمعنى حينئذ أشركتك فيه بجعل نصفه لك بنصف
 الثمن الى آخره ومع ذلك فيه شيء وبقي مالوا اشتراه بمائة ثم قال لا خرا أشركتك في نصفه بخمسين هل
 يكون له النصف أو لربع فيه نظر والا قرب أن له الربع لان عدوله عن قوله بنصف الثمن الى قوله
 بخمسين قرينة على أنه يبيع مبتدأ وكأنه قال بعثك ربه بخمسين ع ش على مر (قوله لم يصح للجهل
 بالمبيع) ظاهره وان قال بعده بنصف الثمن أو نحوه وينبغي أن يحل البطلان ما لم يعين جزأ من الثمن فان
 ذكره كأن قال أشركتك في شيء منه بنصف الثمن أو بره كان قرينة على ارادة ما يقابله من المبيع

(بعد لزوم تولية أو بعضه)
 ولو بعد التولية (انحط عن
 المتولى) لان خاصة التولية
 التنزيل على الثمن الاول
 وخرج بزائد في كله بعد
 لزوم تولية مالو حط كله قبل
 لزومها سواء أحط قبلها أم
 بعدها وقبل لزومها فلا
 تصح التولية لانها حينئذ
 بيع بلا ثمن سواء في ذلك
 الخط من البائع أو وارثه أو
 وكيله ومن اقتصر على
 البائع جوى على الغالب
 (واشراك) في المشتري
 (ببعض مبيع كتولية)
 في شرطها وحكمها كقوله
 أشركتك فيه بالنصف
 فيلزمه نصف مثل الثمن فان
 قال أشركتك في النصف
 كان له الربع الا أن يقول
 بنصف الثمن فيتعين
 النصف كما صرح به النووي
 في نكته فلو لم يبين البعض
 كقوله أشركتك في شيء
 منه لم يصح للجهل بالمبيع

(فلو أطلق) الاشراك (صح) العقد (منافسة) بينهما كالأقر بشئ لزيد وعمرو وقضية كلام كثيراً لا يشترط ذكر العقد لکن قال الامام وغيره يشترط ذكره بأن يقول أشركتك في بيع هذا أو في هذا العقد ولا يكفي أشركتك في

(٢٨٥)

هذا وتلقه صاحب الانوار

وأقره وعليه أشركتك في

هذا كناية (وصح بيع

مراجعة كبت) أي كقول

من اشترى شيئاً بمائة لغيره

بعتك (بما اشتريت) أي

بمثله (ورج درهم لكل)

أوفي كل (عشرة أوريح

ده يارده) هو بالفارسية

بمعنى ما قبله فكأنه قال

بمائة وعشرة فيقبله

المخاطب وده اسم لعشرة

ويارده اسم لأحد عشر

(و) (صح بيع) (محاطة)

وتسمى مواضعة (كبت)

أي كقول من ذكر لغيره

بعتك (بما اشتريت وخط

ده يارده) فيقبل (ويخط

من كل أحد عشر واحد)

كأن الرجح في المراجعة واحد

من أحد عشر (ويدخل

في بعت بما اشتريت منه)

الذي استقر عليه العقد

(فقط) وذلك صادق بما

فيه خط عما عقد به العقد

أوز يادة عليه

(قوله فلا بد من ذكر البائع

لها) ثم أن أخبر بكل على

حدة كبتك بمقام على

وهو كذا وكذا دخل مانص

عليه وان لم يكن من مؤن

الاسترباح وأما لأجل

كقوله بعتك بمقام على

فيصح ويكون في الأولى شريكاً بالنصف وفي الثانية شريكاً بالربع ع ش (قوله فلو أطلق الاشراك) كقوله أشركتك في هذا العقد فلو اشترى شيئاً ثم أشرك فيه ثالثاً فقياس ما ذكر أن يكون شريكاً بالنصف وبحث الزركشي أن يكون كأحد هما فيكون شريكاً بالثلث حل (قوله كالأقر بشئ لزيد وعمرو) لأن ذلك هو المتبادر من لفظ الاشراك نعم لو قال ربع الثمن كان شريكاً بالربع كما تقدم في أشركتك بنصفه بنصف الثمن وتوهم فرق بينهما بعيد حل (قوله لکن قال الامام وغيره يشترط ذكره) وكذا يشترط في التولية (قوله ولا يكفي أشركتك) أي في صراحة التولية والاشراك بدليل ما بعده ع ش (قوله وصح بيع مراجعة) أي ونحوها مما في معناها من غير تولية واشراك لأن خاصتهما التنزيل على الثمن الأول حل أي صح البيع المشتمل عليها وقوله ورج درهم بالجر والنصب على العطف أو على المفعول معه والرفع بعيد ولم يذكر معنى المراجعة والمحاطة لغة وشراً يجوز أن يقال هما مصدران لراج وحاطط لغة فيكون معنى المراجعة اعطاء كل من اثنين صاحبه رجاً والمحاطة نقص كل من اثنين شيئاً مما يسه حقه صاحبه (قوله أي مثله) أي في المثلى أي وبقيمته في العرض مع ذكره وبه مطلقاً انقل اليه على قياس ما تقدم في التولية والاشراك حل (قوله لكل عشرة) أي أو على كل عشرة ولو قال ورج درهم من كل عشرة صح على الأوجه ثم إن أراد تعليلاً فلا كلام والأفلا ربح والمعتمد أن من كاللأم لثلاث يارم الغاء قوله ورج درهم م ر زى (قوله وده اسم لعشرة) عبارة شرح م ر وده بفتح المهملة وهي بالفارسية عشرة و يار واحد وده بمعنى ما قبلها وآثره بالذکر لوقوعه بين الصحابة واختلافهم في حكمه اه قال شيخنا السجيني والحاصل أن ده اسم لعشرة و يار من يارده اسم لواحد وظاهر هذه العبارة ليس مراداً لانه يوهم أن ربح العشرة أحد عشر بل المراد منها أن ربح العشرة واحد فقط وحينئذ كان الظاهر للصنف أن يقول بدل هذه ورج ده يار بدون ده كما علمت ويحجب عنه بأن لفظ يار في اللغة الفارسية لا يدل على الواحد الا اذا ضم اليه ده فذلك ذكره الشارح منضم اليه فتكون ده قرينة على ذلك وليست مقصودة بخلاف بك في تلك اللغة فانه يدل على الواحد سواء انضم الى لفظ دأ م لا اه وفي ع ش على م مانص لا يقال قضية هذا التعبير أن ربح العشرة أحد عشر فيكون مجموع الاصل والرج واحد وعشرين لا نأقول لا يلزم تخريج الالفاظ الجمعية على مقتضى اللغة العربية بل ما استعمله العرب من لغة العجم يكون خارجاً عن عرفهم وهو هنا بمنزلة ربح درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه ورج ده ما يصيرها أحد عشر (قوله وصح بيع محاطة) أي ولو في تولية واشراك حل (قوله بما اشتريت وخط الخ) فلو اشترى بمائة فالثمن تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً (قوله وخط ده يارده) الظاهر تعيين النصب هذا بعد الجرد والأولى أن يقول وخط يار من يارده لأن يار اسم لواحد ويصير المعنى وخط درهم من كل أحد عشر (قوله ويخط من كل أحد عشر الخ) بيان للراد من العبارة وان كان ظاهراً غير مراد (قوله واحد من أحد عشر) باعتبار انضمام الواحد الى العشرة (قوله ويدخل في بعت بما اشتريت الخ) صورة المسئلة أن المولى قام عليه المبيع ثمن ومؤن استر باح والمشتري عام بهما تفصيلاً فاذا قال المولى بعتك بما اشتريت لم تدخل المؤن في عبارته فلا تلزم التولية وان قال بعتك بمقام على دخلت في عبارته فتلزم التولية وأما لو لم تكن هناك مؤن فلا فرق بين العبارتين وأما لو كان المشتري جاهلاً بالمؤن فلا بد من ذكر البائع لها وهو عشرة ثم تبين انها في مقابلة ما لا بدخل مع ما يدخل حطت الزيادة اه حجج وفي هذه يحتاج الى قوله يدخل الخ لاخراج غير مؤن الاسترباح على أن في قوله وأما لو كان الخ انها لا يخفى على من أمعن النظر في كلامه

وهو عشرة ثم تبين انها في مقابلة ما لا بدخل مع ما يدخل حطت الزيادة اه حجج وفي هذه يحتاج الى قوله يدخل الخ لاخراج غير مؤن الاسترباح على أن في قوله وأما لو كان الخ انها لا يخفى على من أمعن النظر في كلامه

في العقد ليصح ولا يقال تدخل في بيعت بما قام على المؤن لانها مذكورة صراحة بحالها معنى له خوطا تأمل
وقوله ويدخل في بيعت بما اشتريت أو وليت العقد وأشركت في هذا العقد فلا يختص هذا ببيع
المرايحة والمحاطة كما قد يتوهم من صيغة حل وكذا ما بعده شامل للاربعية (قوله في زمن خيار
المجلس) متعلق بالخط والزيادة وأما لوط في المراجعة بعد لزوم العقد الاول وقبل لزوم عقد المراجعة
أي بعد جريانها وقبل لزومها لم يأت الحق المشتري فلا يحط عنه كما لا يحط عنه بعد لزومها وان وقع الخط قبل
جريان المراجعة فان حط الكل لم يجز بيعه بلفظ قام على ويجوز بلفظ الشراء وان حط البعض جاز
بلفظ الشراء ولا يجوز بلفظ القيام الا بعد اسقاط المخطوط حل وقال ع ش مفهومه ان هذا خاص
بمختيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر (قوله ويدخل في بيعت بما قام على الخ) ومعنى هذا
الدخول أن تضم هذه المؤن للثمن ثم يقول قام على بكذا وقد بعتك بما قام على ويرجى كذا وليس المراد
انه يطلق ذلك وتلك المؤن تؤخذ منه للجهل بها حينئذ يعاب شو رى أما اذا كان عالما بها فتدخل
وان لم يذكرها بخلاف أجره عمله وعمل المتطوع عنه فلا تدخل الا اذا ذكرها وان علم بها المشتري
و يدخل فيما قام على المكس بخلاف خلاص المصوب والفرق أن المكس معتاد لا بد منه فالمشتري
موطن نفسه عليه والبائع أيضا ور بما يتفاوت الثمن بسببه ولا كذلك المصوب فتأمل شيخنا وقوله
بخلاف خلاص المصوب أي ان حدث غصبه عند المشتري أما اذا كان ذلك قبل البيع فيدخل كالمؤن
للمرض القديم به هذا يجمع بين التناقض في ذلك (قوله كأجرة كمال) وأجرة مناد للثمن وأما المبيع
فعلى البائع وقوله للثمن المكمل أي فانها على المشتري وأما كمال المبيع فأجرته على البائع حل قال
شيخنا محل كون هذه المذكورات أو قيمتها تلزم المتولى اذا كانت بعقد والابان كانت بغير عقد
كان كيل شخص من غير عقد أو دلل عليه الدلال من غير عقد أو صبغه من غير عقد فلا تلزم المتولى اه
وعبارة الا يعاب هذا كله كما هو ظاهر ان وقع عقد نحو اجارة ثم دفع ما وقع به العقد والوفى فعل ذلك
بلا عقد ثم دفع له نحو الاجرة كما هو المعتاد فلا يدخل ذلك لانه متبرع به فتنبه له فانه ر بما توهم فيه والمحكم
فيما ذكر العرف أي عرف التجار فاعده أهله من مؤن التجارة دخل وما لا فلا وانما يرجع اليه
فيما لم ينصوا فيه على شيء والاعمال بما قالوا وان فرض أنه يخالف العرف الآتي كما في نظائر ذلك
انتهى (قوله ودلال للثمن) أي وأما المبيع فهي على البائع ولو شرطها على المشتري فسد العقد
ومن ذلك أن يقول بعتك بكذا اسما لان معنى ذلك أن الدلالة عليك وكيفية الزام المشتري ذلك أن
يقول اشتريت بكذا ودرهم دلالة (قوله للثمن) بأن كان عرضا فاستأجر من يعرضه للبيع ثم اشترى
السلعة به شوري (قوله في الثلاثة) هي قوله وحارس الخ (قوله ومكان) أي قد اشترى لاجل
المبيع بخلاف ما يأتي في قوله وفي معنى أجره عمله الى قوله كمكثرتان صورته أن البائع كان مكثريه
لالمبيع بل لشيء آخر شيخنا وعبارة ع ش قوله وفي معنى أجره عمله الخ لا تنافي بين هذا وقوله أولا
ومكان لان ذلك فيما لو اكره لاجل أن يضعه فيه وهذا فيما اذا كان مستحقا له قبل الشراء ووضع فيه
(قوله وتطمين دار) كتبيينها بخلاف ترميمها لانه للاستبقاء حل (قوله زائد على المعتاد للتسمين)
أي وان لم يحصل ذلك بل وان حصل منه المرض ع ش (قوله وكأجرة طبيب) وخرج باجرة الطبيب
ثمن الدواء فلا يدخل مر اطف (قوله ان اشتراه مريض) أي وان استمر مريضه وتزايد عنده لان ما
حدث عنده من آثار الاول بخلاف ما لو اشتراه سليما ثم مرض عنده فانها لا تحسب عليه زى (قوله
ويقع ذلك في مقابلة الفوائد المستوفاة من المبيع) أي ما استحق استيفاؤه من فوائده ان وجدت والا
فقد لا يحصل منه فوائده مع ذلك لا يدخل شيء مما مر ع ش اطف (قوله لأجرة عمله) بالرفع عطفا على

في زمن خيار المجلس أو
الشرط (و) يدخل في بيعت
(بما قام على ثمنه ومؤن
استباح) أي طلب الرج
فيه (كأجرة كمال) للثمن
المكمل (ودلال) للثمن
المنادى عليه إلى أن اشترى
به المبيع (وحارس وقصار
وقيمة صبغ) للمبيع في الثلاثة
وكأجرة جبال وختان
ومكان وتطمين دار وكلف
زائد على المعتاد للتسمين
وكأجرة طبيب ان اشتراه
مريضا وخرج بمؤن
الاسترباح مؤن استبقاء
الملك كمؤنة حيوان فلا
تدخل ويقع ذلك في مقابلة
الفوائد المستوفاة من
المبيع (لأجرة عمله) لا
أجرة (عمل متطوع به) فلا
تدخل لان عمله وما تطوع
به غيره لم يقم عليه وانما قام
عليه ما بذله

وطريقه أن يقول بعثته

بكذا وأجرة على أو أجرة المتطوع عني وهي كذا ورجح كذا وفي معنى أجرة عمله أجرة مستحقة بملك أو غيره كمكثري (وليعلما) أي ابتياعان وجوبا (نفسه) أي المبيع في نحو بيعت بما اشتريت (أو ما قام به) في بيعت بما قام على فلو جهله أحدهما لم يصح البيع (وليصدق بائع) وجوبا (في إخباره) بقدر ما استقر عليه العقد أو ما قام به المبيع عليه وبصفته كصحة وتكسیر وخلص وغش وبقدر أجل وبشراء بعرض قيمته كذا أو بعيب حادث وقديم وإن اقتصر الأصل على الحادث وبغيره وبشراء من موليهم وبأنه اشتراه بدين من مماطل أو معسر إن كان البائع كذلك لأن المشتري يعتمد أمانته فيخبر به من ذلك لاعتماده نظره فيخبره صادقاً بذلك ولأن الأغراض تختلف بذلك لأن أجل يقابله قسط من الثمن والعرض يشدد في البيع به فوق ما يشدد في البيع بالنقد والعيب الحادث تنقص القيمة به عما كان حين شراء واختلاف الغرض بالتقديم والبقية ظاهر فلو ترك الإخبار بشئ من ذلك فالبيع صحيح لكن للمشتري الخيار لتدليس البائع عليه وستأتي الإشارة إلى ذلك

قوله ومؤمن استر باخ وبالجر عطف على مدخول الكاف وهو الاحسن ليكون فيه إشارة إلى أن هذه من جملة مؤن الاسترباح (قوله وطريقه) أي طريق ادخال أجرة عمله والعمل المتطوع به أن يقول ماذا كره أي فأتقدم كانت صورته أن يقول بعثتك بما قام على ولم يقل وهو كذا أو كذا حيث كان عالماً به فيدخل فيه ما تقدم لأجرة عمله فإن أراد دخولها ذكرها في العبارة (قوله ورجح) بالجر عطف على كذا المجزأة أو بالنصب مفعولاً معه (قوله أجرة مستحقة) أي الشئ الذي يستحقه البائع ملك أو إجارة (قوله وليعلما) هذا شرط للصحة وسكت عن هذا وما بعده في الترجمة فكان حقه أن يقول وما يتعاق بذلك حل والمراد بالعلم هنا العلم بالندرو والصفة ولا تنكفي المعاينة وإن كفت في البيع والإجارة فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة أو خنطة غير مكيلة لم يصح على الأصح اهـ شوبري ومثله في شرح مرقا ع ش عليه وينبغي أن محل عدم الصحة ما لم ينتقل المعين للتولي والمراد أيضاً عمله ما قبل العقد كما في ع ش (قوله أي المتبايعان) تولية أو اشراكاً ومخاطبة أو مراجعة حل (قوله أو بما قام به) لم يأت فيه بنحو كذا بقية مع أن له نحواً كسبت وحصل ولعله حذف من الثاني لدلالة الأول كذا كره الاطفيحي ويكنى فيما قام عمله باقية في جواز الإخبار إن كان من أهل الخبرة والافليسأل عداين يقومانه أو واحد على ما ذكره بعضهم فإن تنازعاً في مقدار القيمة التي أخبر بها فلا بد من عدلين فإن لم يتفق ذلك تحالفا لهما اختلافاً في قدر الثمن ونقل بالدرس عن شرح الروض ما يوافق ع ش (قوله وليصدق) هذا شرط لدفع الأثم كما يعلم من قوله الآتي فلو ترك الإخبار الخ أي حيث كان علم المشتري لا يحصل إلا بذلك الإخبار لأن علم المشتري يكتفي فيه بإعلام البائع ولو قبل القبول وبعد الإيجاب فإن لم يصدق أتم وصح العقد حل (قوله بقدر ما استقر عليه العقد) أي عند اللزوم فلو اشتري شيئاً ثم خرج عن ملكه واشتراه ثانياً بأقل من الأول أو بما كثر منه أخبر وجوباً بالآخر فلو بان الكثير من الثمن في بيعه واطاعة فله الخيار إن باعه مراجعة حل (قوله وبشراء بعرض) المراد به ما قبل النقد (قوله قيمته كذا) في وقت العقد ولا مبالاة بارتفاعها بعد ذلك س ل (قوله من موليّه) أي ابنه الصغير لأنه قد يزبدله في الثمن (قوله إن كان البائع) أي الأول (قوله لأن المشتري) علة لقوله وليصدق بائع وكان الأول أن يقول لأن انتولي (قوله يعتمد أمانته) أفهم أنه لو كان عالماً لم يحتج إلى إخبار وهو كذلك وكذا كل ما يجب الإخبار به قل (قوله شراء) أي اشتراه هو وفي نسخة شراؤه (قوله فلو ترك الإخبار بشئ من ذلك) أي الصادق بجميع ما تقدم بان سكت عن الإخبار أو أخبر كاذباً أو يتعين إرادة الثاني وأولى منه أن يقول فلو كذب في الإخبار حل (قوله فالبيع صحيح) وفيه إن من جملة ما يصدق به اسم الإشارة الإخبار بقدر الثمن وصفته ترك الإخبار بذلك الجاهل مبطل للبيع وقد يجاب بأن المراد غير ما ذكر أمّا هو ففيه تفصيل وهو أنه إن ترك الإخبار به الجاهل بطل أو لم يطل حل وأنت خير بأن هذا إنما يأتي إذا أريد من قوله فلو ترك الإخبار الخ ظاهرها وليس مراداً بل معناها فلو أخبر كاذباً بالان واللام فيه للعهد والمعهود الإخبار على وجه الصدق لأن قوله وليصدق بائع معناه وليخبر صادقاً وقوله لكن للمشتري الخيار محله كما هو ظاهر إذا لم يخبر بقدر ثم يتبين خلافه إذ فيه لا خيار له سواء تبين ثانياً أنه أقل كما صرح به بعد بقوله فلو أخبر بمائة الخ أو أكثر على المعتمد فإن الخيار فيه للبائع لا للمشتري تدبر (قوله لكن للمشتري الخيار) أي فوراً لأنه خيار عيب ع ش على م ر (قوله وستأتي الإشارة إلى ذلك) أي في قوله فيحلف أن ثمنه لا يزيد للمشتري الخيار الخ ولا ينافيه أن ما سيأتي على المرجوح لأنه ليس مرجوحاً عنده اطف (قوله إلى ذلك) أي إلى صحة البيع أو إليها وإلى ثبوت الخيار للمشتري على الوجه الضعيف الآتي في كلامه فالصحة أشار لها في المتن بقوله فإن صدقه صح وثبوت

صحيح لكن للمشتري الخيار لتدليس البائع عليه وستأتي الإشارة إلى ذلك

تقييده بما قاله (فلو أخبر) بانه اشتراه (بماتة) وباعه مراجعة أى بمأثرته وبيع درهم لكل عشرة كما مر (فبان) أنه اشتراه (باقل) بمجة أو اقرار (سقط الزائد ورجحه) لكذبه (ولا خيار) بذلك لهما أما البائع فلتدليسه وأما المشتري وهو ما اقتصر عليه الاصل فلانه اذا رضى بالاكثر فبالاقل أولى (أو) أخبر بماتة (فأخبر) ثانيا (بازيد وزعم غلطا) في اخباره أولا بالنقص (فان صدقه) المشتري (صح) البيع كالمو غلط بالزيادة ولا تثبت له الزيادة وله الخيار للمشتري (والا) بان كذبه المشتري (فان لم يبين) أى البائع (لغلطه) وجها (محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا بينته) ان أقامها عليه لتكذيب قوله الاول لهما (والا) بان بين لغلطه وجها محتملا كقوله راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع الى غيره أو جاءني كتاب مزور من وكيلي ان الثمن كذا (سمعت) أى بينته بأن الثمن أزيد وقيل لا تسمع لتكذيب قوله الاول لما قال في المطلب وهذا هو المشهور في المذهب انصوص عليه (وله

الخيار أشار له في الشارح بقوله وللمشتري حينئذ الخيار (قوله واطلاق الاخبار) حيث قال في اخباره من غير تقييد ثمن ولا غيره وقوله أولى من تقييده بما قاله أى من قدر الثمن والاجل وغيرهما وعبارته وليصدق في قدر الثمن والاجل والشراء بالعرض وبيان الغيب الحادث عنده (قوله ولو أخبر الخ) وحينئذ فالمراد الاعلام للمشتري باقتراف الصفة ولو بالكذب حل ومقتضاه صحة البيع مع أن العلم بقدر الثمن شرط لصحته الا أن يقال المراد بالعلم ما يشمل الظن القوي وهو حاصل مع اخبار البائع كاذبا (قوله وباعه مراجعة) أخذه من قوله سقط الزائد ورجحه (قوله سقط الزائد ورجحه) أى تبين انعقاد العقد بمأثرتهما فلا يحتاج لانشاء عقد كما توهمه عبارة الاصل من (قوله فلتدليسه) فيه قصور اذ قد يكون معذورا في الاخبار الاول كما قاله الرشيدى وعبرة عش قوله فلتدليسه أى في الجملة فدخل المعذور اه (قوله فلانه اذا رضى بالاكثر الخ) من هذا التعليل يؤخذ أن هذا لا يختص بالقدر بل مثله الصفة من الاجل وغيره فاذا لم يذكرا أجلا أصلا أو ذكرا أجلا كثيرا تبين أو ذكرا صفة دون ما تبين لا خيار له تأمل حل (قوله أو أخبر بماتة) فيه إشارة الى أن معطوف أو محذوف وقوله فأخبر معطوف عليه فلم يلزم عليه ادخال حرف العطف على مثله وقال بعضهم أو عاطفة على أخبر والفاء عاطفة على بأن كما يشير اليه صنيع الشارح (قوله وزعم غلطا) قال في شرح الروض اقتصر وافي حالة النقص على الغلط وقياس ما مر في الزيادة ذكر التعمد واعلم تركوه لان جميع التفاريح لا تنأى فيه اه سم (قوله صح البيع) لا حاجة اليه بل يوهم أنه في حالة التكذيب لا يصح وليس كذلك ولعله انما أتى به نظر الرد على المقابل القائل في ذلك بالبطلان حل وعبرة أصله مع شرح ممر ولو زعم أنه أى الثمن مائة وعشرة مثلاً وأنه غلط فيما قاله أولا انه مائة وصدقه المشتري على ذلك لم يصح البيع الواقع بينهما مراجعة في الاصح لتعذر قبول العقد زيادة بخلاف النقص بدليل الارش قلت الاصح صحة واقعة علم كما لو غلط بالزيادة وما علل به الاول مردود لعدم ثبوت الزيادة لكن ثبت الخيار للبائع (قوله كالمو غلط بالزيادة) وهو الصورة المتقدمة في قوله فلو أخبر بماتة فبان بأقل (قوله ولا تثبت له الزيادة) لانها مجهولة ولم يرض بها المشتري برماى وقد يقال حيث لم تثبت الزيادة فأى فائدة في تصديق المشتري الا أن يقال فائدة ثبوت الخيار للبائع وكذا يقال فيما بعده تأمل وحرر (قوله فان لم يبين) المقابلة في كلام المصنف غير ظاهرة (قوله محتملا) أى يحتمله الشرع ويقبله (قوله بفتح الميم) أى يمكنه قبله الشرع وبكسر هاء نفس الواقعة (قوله جريدتي) هى بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفترا المكتوب فيه ثمن أمتعة ونحوها قل على الجلال وغيره لكن لم يوجد في كتب اللغة كالمصباح والمختار والقاموس الجريدة بهذا المعنى وقوله فغلطت من باب طرب كما في المختار (قوله مزور من وكيلي) أى عنه أو عليه حل (قوله سمعت) أى بينته وعلى السماع يكون كالموصوفه فيأتى فيه خلاف الشيخين الراجح صحة البيع ولا يثبت له الزيادة وله الخيار للمشتري اه شورى فحكمها حكم تصديق المشتري المتقدم في قوله فان صدقه فلا تظهر المقابلة بينهما وأوجب بأن المقابلة من حيث التفصيل الذى ذكره (قوله وهذا هو المشهور) هو ضعيف والمعتمد ان الخيار للبائع اه ممر عش (قوله وله) أى البائع الثانى تحليف مشتري فيما اذالم تقم البيئته والا فلا فائدة في تحليفه (قوله وما اذا بين) أى لم يقم بيئته فان أقامها فليس له التحليف عش على ممر (قوله أنه لا يعرف ذاك) أى ان الثمن مائة وعشرة وقوله قد يقر الخ فان أقر فيكون كالتصديق السابق في المتن أى فيثبت الخيار للبائع ولا تثبت الزيادة وقوله أمضى العقد الخ أى ولا خيار لواحد منهما ولا تثبت الزيادة وقوله وللمشتري حينئذ أى حين حلف البائع بمن الرد وهذا لا يصح ترتيبه على البناء المذكور لان البناء المذكور

فان حلف أمضى العقد
على ما حلف عليه وان
نكل عن اليمين ردت على
البائع بناء على أن اليمين
المردودة كالقرار وهو
الظاهر فيحلف ان ثمة
الزيد والمشتري حينئذ
الخيار بين امضاء العقد بما
حلف عليه وبين فسخه
قال في الروضة وأصلها
كذا أطلقوه ومقتضى
قولنا ان اليمين المردودة
كالقرار أن يعود فيه
ما ذكرنا في حالة التصديق
أي فلا خيار للمشتري قال في
الانوار وهو الحق قال وما
ذكرنا من اطلاقهم غير
مسلم فان المتولى والامام
والغزالي أوردوا أنه
كالتصديق

باب بيع (الاصول)

(قوله في الصحيفة السابقة
وهذا لا يصح ترتيبه
الح) ولذا ذكر المحلى هذا
أعني ثبوته للمشتري قولا
عند التصديق ابتداء
(قوله يقتضى تقيض الح)
أي بحسب الظاهر المتبادر
وان كان قد بوجه على
البناء بأنها ليست كالقرار
من كل وجه مروج

يقتضى تقيض هذا أي يقتضى ان الخيار للبائع دون المشتري وقوله بما حلف عليه أي بالزيادة التي حلف
عليها البائع أي فتثبت الزيادة على هذا القول وقوله وأصلها أي للرافعي وقوله كذا أطلقوه أي أطلقوا
هذا الحكم وهو أن الخيار للمشتري وقوله مقتضى قولنا الح أي فلا نطلق القول المذكور بل بنى اليمين
المردودة على القول بأنها كالقرار فيعود فيه ما ذكرنا وقوله ما ذكرناه هو عدم ثبوت الزيادة وثبوت
الخيار للبائع (قوله فان حلف) أي المشتري (قوله كالقرار) أي من المشتري أي كأنه أقرب بان ثمة
الزيد (قوله ردت على البائع بناء) أي ردت فيهما بناء الح وأما ان بيننا على أنها كالبينة لم ترد الا فيما
اذا بين لفظه وجهها محتملا اذا فائدة في البينة عند عدم التبيين فكذلك ما هو مثلها في مفهوم كلامه
تفصيل فلا يعترض عليه فالحاصل انه انما قيد بهذا ليكون الرد في المستثنين أما لو بني على مقابله لم ترد
الا في الثانية دون الاولى وهي ما ذالم بين وجهها محتملا لان البينة هناك لا تسمع حينئذ لا ترد اليمين لعدم
فائدتها كالبينة اه شيخنا (قوله الخيار بين امضاء العقد) هذا مبني على الرجوع القائل بثبوت
الزيادة ما على الأصح فلا تثبت له وللبيع الخيار مخرج مقرر شيخنا ما نصه قوله وللمشتري حينئذ أي
حين حلف البائع عين الرد على هذا القول تثبت الزيادة للبائع كما أشار اليه الشارح بقوله بين امضاء العقد
بما حلف عليه هذا والمعتمد أن الخيار انما يثبت للبائع لا للمشتري ولا تثبت الزيادة والحاصل ان الزيادة
لا تثبت للبائع في جميع الصور وان الخيار لا يثبت للمشتري في جميعها على المعتمد من خلاف في بعضها وان
التفصيل في ثبوت الخيار للبائع وعدمه (قوله كذا أطلقوه) أي أطلق الفقهاء القول بأن للمشتري
الخيار أي لم ينووه على أن اليمين المردودة كالقرار والتصديق أو كالبينة ولو بنوه على واحد من هذين
لما قالوا ان الخيار للمشتري بل قالوا لا خيار له لانه تقدم في حالة التصديق أن الخيار للبائع لا للمشتري وكذلك
اذا بين لفظه وجهها محتملا أي وأقام بينة فان الخيار للبائع لا للمشتري وما هنا كذلك أيضا أي فالخيار
للبائع لا للمشتري على المعتمد فلما أطلق الفقهاء ذلك أي لم ينووه على أن اليمين المردودة كالقرار أو
كالبينة قالوا للمشتري الخيار ولو بنوه على واحد من المتقدم لفوائده الخيار اه شيخنا وتفسير شيخنا
للضمير بالاصحاب لا يناسب صنيع الشارح وذلك لان المراد بالاصحاب اصحاب الامام وهذا لا يناسبه
قوله فان المتولى والامام والغزالي الح فان هؤلاء ليسوا من اصحاب الامام وانما هم من اكابر الفقهاء
وقال شيخنا ح ف قوله كذا أطلقوه أي عن البناء على أن اليمين المردودة كالقرار اذا بنوه على
ذلك لم يقولوا ان للمشتري الخيار اذا لو أقر كان الخيار للبائع لا للمشتري كما مر فما اذا صدقوه فيه ان الشارح
لم يطلقه بل بناء على أن اليمين المردودة كالقرار الا أن يقال انهم أطلقوه في كتبهم (قوله ومقتضى قولنا
الح) هذا اشارة الى بناء القول بالرد على القول بأنها كالقرار ولم يشر الشيخان الى البناء على أنها
كالبينة لما علمت أن ذلك انما يأتي في المسئلة الثانية وهي ما اذا بين وأما في الاولى فلا بيننا على أنها
كالبينة لم ترد اذا البينة لم تسمع في هذه الصورة فلا ترد اليمين (قوله أي فلا خيار للمشتري) تفسير باللازم
لما في قوله ما ذكرناه أي لان المراد بما ذكرنا ما قدمه وهو ثبوت الخيار للبائع وعدم ثبوت الزيادة له
(قوله قال في الانوار) هو لا رد يبلى اه ع ش وقوله وما ذكرناه من كلام صاحب الانوار فراده به
الاعتراض على الشيخين (قوله وما ذكرناه من اطلاقهم) أي الفقهاء (قوله فان المتولى الح) وهو
من اكابر الفقهاء (قوله أوردوا) أي ذكرنا أنه أي حلف البائع بعد نكول المشتري كالتصديق
والتصديق اقرار فلا خيار للمشتري والله أعلم

باب بيع (الاصول والتمار)

أي بيان ما يدخل في لفظ المعقود عليه منها وما لا يدخل اه قل وهذا شروع في الالفاظ المطلقة التي

أوساحة أو بقعة أو عرصة)
مطلقاً) لافي رهنها (ما فيها
من بناء وشجر وأصول بقل
يجز) مرة بعد أخرى (أو
تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى)
ولو بقيت أصوله دون
سنتين خلافاً لما يرويه كلام
الاصل فالاول

(قوله فقد ترجم لشيء وزاد
عليه) وإنما لم ينص عليه
لتبعيته وان أبعده مع وقد
يقال لا مانع من ذكره
بطريق الاصلة وان لم
يترجم له أفاده سم على حج
(قوله من كل ما ينقل) ولو
في المال فدخلت الوصية
وجعل الجمالة سم على
المنهج

(قوله خلافاً لحج الخ) اعلم
في غير التحفة والاقلاني
فيها قال في يتجه أنه
لا استبعاد فيه اه يعني
التوكيل ثم رأيت عبارة
سم ونصها قال مران
التوكيل ببيع الارض
يدخل فيه ما فيها من نحو
بناء وشجر واستدل بأن
بعضهم قال ان بيع الوكيل
كبيع المالك فليحرر فعلى
مقتضاها مع عبارة
التحفة يكون الصواب
للمحشى العكس تدبر
(قوله فان قيد بنفي لم يدخل
الخ) وانظر لو نص على

تستبيع غير مسماها أي اللغوي والافنا تناوله يقال انه مسماها عرفاً اه حل أي وشرعاً (قوله وهي
الشجر) تفسير مراد للاصول هنا والافني جمع أصل وهو لغة ما نى عليه غيره ع ش وقال شيخنا
ح ف قوله وهي الشجر اعترض حصر الاصول فيما ذكر بأنها أكثر من ذلك كالأدارق فانها أصل بالنسبة
لما فيها وكذا الدابة فانها أصل بالنسبة لنعلمها وكذلك البستان والقرية كما يأتي ذلك كله الا أن يقال
اقتصر على الارض والشجر لان كونها ما أصليين غيرهما أشهر في العرف بخلاف غيرهما وقال بعضهم
ان الارض شاملة لامور أربعة لانها تارة يعبر عنها بلفظ الارض وتارة بلفظ الدار وتارة بلفظ القرية وتارة
بلفظ البستان فلم يخرج من كلامه الا الدابة تنضم مع الشجر للاربعة المذكورة فتكون الاصول
المذكورة هنا ستة فالمراد بالاصول الامور التي تستبيع شرعاً غير مسماها لغة كما قاله قل على الجلال (قوله
جمع ثمرة) أي جمع معنى والافني واسم جنس جمعي لها وجمعها الحقيقي ثمرات وفي المصباح الثمر بفتح حين
يجمع على ثمار مثل جبل وجبال ثم يجمع الثمار على ثمر مثل كتاب وكتب ثم يجمع ثمر على ثمار مثل
عناق وأعناق (قوله مع ما يأتي) أي من قوله وخبر مشترخ وقوله وجاز بيع زرع بالوجه السابقة الى آخر
الباب فقد ترجم لشيء وزاد عليه (قوله يدخل في بيع) أي ونحوه من كل ما ينقل الملك فالاولى أن يقول
في نحو بيع أرض مما ينقل الملك لافي نحو رهنها بما لا ينقله أخذاً من كلامه بعد ولو وكله في بيع أرض
مثلاً لا يدخل في التوكيل ما يدخل فيها لو باعها الموكل مر خلافاً لابن حجر حيث قال فلو كان وكلاً مطلقاً
وباع العرصة دخل فيها ما يدخل في بيعها لو باعها الموكل اه سم وعبارة ع ش على م ر يدخل في بيع
أرض ولو كان البائع وكلاً ما أدوناله في بيع الارض من غير نص على ما فيها وبني ان مثله ولي المحجور
عليه بل أولى فانه نائب عن المولى عليه شرعاً ففعله كفعله (قوله في بيع أرض الخ) هذه الاربعة في
اصطلاح الفقهاء القطعة من الارض حل وع ش (قوله أوساحة) هي في اللغة الفضاء الذي لا بناء فيه
وقال م ر الفضاء بين الابنية والبقعة هي التي خالفت غيرها انخفاضاً أو ارتفاعاً والعرصة هي الفضاء التي
بين الدور اه مختار ومنه يعلم ان الفقهاء لم يستعملوا العرصة والساحة في معناهما اللغوي بل أشاروا الى
أن الالفاظ الاربعة عرفاً بمعنى وهو القطعة من الارض لا بقيد كونها بين الدور ع ش وقد يقال اذا
كان معناها واحداً فلم جمعوا بينها وقال في المصباح البقعة من الارض القطعة منها بضم الباء في الاكثر
وتجمع على بقع كغرفة وغرف وفتحها فتجمع على بقاع ككلمة وكلاب وقال فيه أيضاً ساحة الدار
الموضع المتسع أمامها والجمع ساحات وقال فيه أيضاً عرصة الدار ساحتها وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها
بناء والجمع عراض مثل كلمة وكلاب وعرضات مثل سجدة وسجدة انتهى وعطف الساحة على
ما قبلها من عطف الخاص على العام (قوله مطلقاً) أي يباع مطلقاً غير مقيد بشئ وقيل مطلقاً عن
النفي والاثبات فان قيد بنفي لم يدخل لافي البيع ولا في الرهن أو بآيات دخلت فيهما بالنص لا بالبيع ولو
قال بما فيها أو بحقوقها دخل ذلك كله قطعاً حتى في نحو الرهن أو دون حقوقها أو ما فيها لم يدخل قطعاً
(قوله وأصول بقل) البقل خضراوات الارض كافي الصحاح والاضافة بالنسبة لما يجز بمعنى اللام
فالاصول بمعنى الجذور والنسبة لما تؤخذ ثمرة مرة بعد أخرى بيانية فالاصول هي البقل نفسه كلباب
البطيخ والخيار فيدخل في البيع قال في المصباح البقل كل نبات اخضرت به الارض (قوله أو تؤخذ
ثمرته) أي أو غصانه قل (قوله خلافاً لما يرويه كلام الاصل) عبارة الاصل وأصول البقل التي تبقى
سنتين قال م ر في ثمره أو أكثر أو أقل وان لم تبقى فيها الا دون سنة بحيث يجز مرة بعد أخرى فتعبيره

البعض نفيًا واثباتًا وعموم قوله مطلقاً يفيد قصر النفي أو الاثبات

على البعض فلا يتعدى النفي غير المنفي ولا الاثبات لغيره فيخرج غير مانص عليه م ر

(كفت) بمثناة وهو علف البهائم ويسمى بالقرط والرطب والقصفصة بكسر الفاءين وبالمهملتين والقضب بمجمة وقيل بمهملته ونعناع (و) الثاني (نحو بنفسج) وترجس وقثاء وبطيخ وذلك لان هذه المذكورات للثبات والدوام في الارض فتنبعها في البيع بخلاف رهنها لا يدخل فيه شيء من ذلك والفرق أن البيع قوى بنقل الملك فيستتبع بخلاف الرهن ويؤخذ منه أن جميع ما ينقل الملك من نحو هبة ووقف كالبيع وان مالا ينقله من نحو اقرار وعارية كالرهن ومن التعليل السابق تقييد الشجر بالرطب فيخرج اليابس وبه صرح ابن الرفعة وغيره نفقها وهو قياس ما يأتي من أن الشجرة لا تناول غصنا يابسا وعلى دخول أصول البقل في البيع فكل من الثمرة والجزء الظاهريين عند البيع للبائع فيشترط عليه قطعها لانها تزيد ويشبه المبيع بغيره

(قوله رجه الله من نحو اقرار) أي فاذا أقر لشخص بقطعة أرض فلا يدخل ما فيها من الشجر ونحوه

جرى على الغالب والضابط ما قلنا (قوله كفت) أي وكفصب فارسي وساق بكسر السين وهو معروف ومنه نوع لا يجز سوى مرة واحدة أي فلا يدخل وكليلة والحناء (قوله وهو علف البهائم) وهو المعروف بالبرسم قل وهذا تفسير مراد الالف في المصباح الفت القصفصة اذا ليست (قوله ويسمى بالقرط) بكسر القاف وسكون الراء بعد هاء طاء مهملته وهو شئ يشبه البرسم (قوله والقضب) بمجمة ساكنة وكل هذه المذكورات ما عدا النعناع اسم للفت فتكون معطوفة على قوله بالقرط وقوله ونعناع معطوف على قوله كفت شيخنا (قوله وقيل بمهملته) أي مفتوحة (قوله ونعناع) في المختار النعناع والنعنع كجعفر وهدد بقلة وفي القاموس ان النعنع كجعفر وهم برماوى (قوله وبنفسج) بوزن سفرجل ع ش وهو شئ أزرق كالياسمين (قوله وترجس) بكسر الجيم وفي النون الفتح والكسر وهي زائدة لانه ليس في كلامهم فعلل كذا في القاموس وهو زهر أصفر وحواليه ورق أبيض ذكي الرائحة (قوله وقثاء) في المصباح القثاء فعال وهمزته أصل وكسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم لما تسميه الناس بالخيار والعجور والفقوس الواحدة قثاء وقأرض مقثاة وذات قثاء وبعض الناس يطلق القثاء على نوع يشبه الخيار وهو مطابق لقول الفقهاء في الربا وفي القثاء مع الخيار وجهان ولو حالف لايأكل الفاكهة لا بحث بالنعناع والخيار (قوله وبطيخ) بكسر الباء فاكهة معروفة وفي نسخة لاهل الحجاز تقديم الطاء على الباء والعامية تفتح الاول وهو غلط لفقد فعليل بالفتح مصباح (قوله وذلك) أي وجهه دخول هذه المذكورات وقوله والدوام الدوام في كل شئ طول بقائه عادة ولو سنة أو أقل وكتب أيضا قوله لان هذه المذكورات لثبات والدوام لا يقال ما معنى الدوام مع أن مدتها قليلة وان أخذت مرة بعد أخرى لانا نقول لما كان المعتاد في مثله أخذ ما ظهر مع بقاء أصوله أشبه ما قصد منه الدوام ولا كذلك ما يؤخذ دفعة واحدة وعطف الدوام على الثبات عطف خاص على عام (قوله فيستتبع) أي يطلب أن يتبعه غيره (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق ان جميع ما ينقل الملك الخ انظر جعل الجعالة ولا يبعد أنه كالبيع لان فيه نقلا وان لم يكن في الحال فليتنامل وقدي يؤيده دخوله في الوصية مع أنه لا تنقل فيها في الحال ع ش (قوله من نحو هبة) كوصية وعوض خلع وصداق وصلاح وأجرة أي بأن جعل الارض أجرة بخلاف مالواجرها فلا يدخل فيها ما يأتي كما في شرح مروع ش عليه (قوله من نحو اقرار) كالأجارة فلما لا ينقل الملك مالم يس فيه نقل ملك الارض لان الاقرار اخبار بحق سابق وعدم دخول غير الارض فيه لا احتمال حدوثه قل (قوله ومن التعليل) أي ويؤخذ من السابق وهو قوله لان هذه المذكورات للثبات والدوام (قوله وهو قياس الخ) بل أولى لانه لا شك ان دخول الغصن في اسم الشجرة أقرب من دخول الشجرة في اسم الارض واستشكل عدم تناول اسم نحو الارض للشجر اليابس بما يأتي من تناول الدار ما أثبت فيها من وتد ونحوه وأجيب بأن الوتد ونحوه انما يدخل في اسم الدار لانه أثبت فيها للارتفاع فصار كجزئها بخلاف الشجر اليابس ومنه أخذنا أنه لو عرش على الشجر اليابس دخل في مسمى نحو الارض لصيرورته كجزء واعتمد شيخنا ان قصد الشعر يش كاف فلا يشترط وجوده بالفعل وكذا اذا جعلت دعامة لجدار أو غيره أو مربط للدواب كالوتد حل مع زيادة (قوله وعلى دخول أصول البقل) أي واذا جرينا على القول بدخول الخ وهذا اعلى المعتمد الذي مقابله عدم الدخول وان لم يذكر هنا أو يقال وعلى دخول النوع الذي يدخل ثم ظهر أن هذه العبارات سرته من شيخه المحلى الذي نبه على الخلاف (قوله فكل من الثمرة) كاخيار والقثاء وقوله والجزء بفتح الجيم وكسرها كما في القاموس وقوله للبائع كما فهم من قوله أصول شرح مروع ولو قال وخرج بأصول الثمرة لكان أولى عناني (قوله فيشترط) بالبناء للمفعول سواء كان الشرط من المشتري أو من البائع على نفسه ويوافقه المشتري وقال

سواء أبلغ ماظهر أو ان
الجزء لا قال في التهمة الا
القصب أي الفارسي فلا
يكلف قطعه الآن يكون
ماظهر قدرا ينتفع به
وسكت عليه الشيخان
والسبكي فيه نظرد كونه
مع الجواب عنه في شرح
الروض وقولي أو عرصة
من زيادتي وعلم مما قرر
أن ما يؤخذ دفعة واحدة
كبر وجز وجل لا يدخل فيما
ذكر لأنه ليس للثبات
والدوام فهو كالتقولات
في الدار (وخبره شتر في
بيع أرض فيها زرع
لا يدخل) فيها (ان جهله
وتضرر) به

(قوله وألحق بعضهم شجر
الخلاف أيضا) وهو البان
والذي حققه مرانه نوعان
نوع يقطع من أصله كل
سنة كالقصب حرقا بحرق
ونوع يترك سامة وتؤخذ
أغصانه فهو كالتمار اه
يعني فيدخل في البيع
والموجود منه لا بد من
شرط قطعه ويكلفه فهو
كالتمار المتلاحقة الغالبة
الاختلاط (قوله وحيث
يقال ما فائدة الشرط الخ)
ويقال أيضا ما فائدة الابقاء
مع أن الزيادة للمشتري
الآن يقال غلط الموجود
حال البيع للبائع فلا بقاء
فائدة ماوان تردد فيه
بعضهم

عش فيشترط أي المبتدئ منهما أي فان كان المبتدئ المشتري فالضمير في عليه للبائع وان كان
البائع فالضمير في عليه لنفسه أي البائع وقوله قطعها الضمير راجع للجزء لأنها أقرب مذكور وبدليل
قوله سواء بلغ ماظهر أو ان الجزء لا وقد صرح بهافي شرح البهجة فقال فيشترط عليه قطع الجزء
اتهي وأما الثمرة ففيها تفصيل وهو أنه ان غلبت لاحقها واختلاط الحادث بالموجود فلا بد من شرط
القطع أيضا والا فلا يشترط وبهذا التفصيل صرح ابن المقرئ في روضه لكن في شرح مر ما نصه
فيجب عليه شرط قطعها ماوان لم يبايع أو ان الجزء وانقطع لئلا يزيد فيشترطه المبيع بغيره بخلاف الثمرة
التي لا يغلب اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك انتهى بحرفه وقوله فيشترطه المبيع أي فلو أخر القطع وحصل
الاشتباه واختلاف في ذلك فان اتفقا على شيء فذاك والا صدق صاحب اليد كما قاله عش عليه ولا مخالفة
بين كلام مر وما قبله عند التأمل (قوله سواء أبلغ) تعميم في محذوف والتقدير فيكلف قطعه سواء
أبلغ الخ وقوله الا القصب استثناء من ذلك المحذوف وهو تكليف القطع لامن شرط قطعه لأنه لا بد
منه شوبري (قوله أي الفارسي) أي بأي التفسيرية لان التفسير ليس في كلام التهمة وما في التهمة
هو المعتمد اه اطف وفي قل على الجلال قوله الا القصب هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم من
شرطه قال بعض مشايخنا ولا أجر له مدة بقاءه والمراد بالقصب الفارسي البوص المعروف فهو بالمهمة
المفتوحة وقول الاسنوي هو بالمهمة سهو واعل القصب المأ كول وهو الخلو مثله وألحق به بعضهم
شجر الخلاف أيضا (قوله فلا يكلف قطعه) أي وأما اشتراط قطعه فلا بد منه لأنه لا يلزم من اشتراط
القطع تكليفه وحيث يقال ما فائدة الشرط الآن يقال فائدة صحة البيع ولا بعد في وجوب تأخير
القطع حال المعنى بل قد عهد تخلفه بالكيفية وذلك في بيع الثمرة لما لك الشجرة حل وشرح مر وعبرة
عش قوله فلا يكلف أشار به الى أن كلام التهمة انما هو في تكليف القطع لافي عدم شرط القطع
فلا استثناء انما هو من تكليف القطع لامن شرط القطع زي وعليه فكان الاولى أن يقول فليشترط
عليه قطعها مطلقا يكلف قطعها الا القصب الفارسي فلا يكلف قطعه (قوله ينتفع به) ولومن بعض
الوجوه وهذا غير ظاهر لان أي شيء نبت منه ينتفع به من بعض الوجوه فيكون مثل غيره فلا يصح
الاستثناء فالصواب أن المراد ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به منه كالسقيف به وجعله دواة
للدخان أو أقلاما يكتب بها تأمل (قوله ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض) عبارته في شرح
الروض قال السبكي في الاستثناء نظر والوجه التسوية فاما ان يعتبر الانتفاع في الكل أو لا يعتبر في
الكل وهو الأقرب ويحجب عن كلام السبكي بان تكليف البائع قطع ما استثنى يؤدي الى أنه لا ينتفع
به من الوجه الذي يراد الانتفاع به بخلاف غيره انتهى أي فان الجزء الظاهرة من نحو النعناع
والكرفس والسكرات والساق ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به وان لم يبلغ أو ان الجزء
بخلاف القصب الفارسي وحاصل الجواب الذي ذكره ان غير الفارسي من جزء البرسيم مثلا ينتفع به
لا كل مثلاً وأما القصب الذي لم يظهر منه قدر فلا ينتفع به في جهة من الجهات لأنه مر وأما قصب
السكر فانه يدخل في بيع الأرض أيضا لأنه يقطع ثلاث مرات مع بقاء أصله وهذا واضح بالنسبة للجزء
الظاهرة وأما بالنسبة للثمرة من كونها ينتفع بها من الوجه الذي يراد الانتفاع به قبل أو ان القطع
ففيه نظروسياتي في كلامه ما يفيد انه يكلف قطعها من الوجه المعتاد حل (قوله وعلم مما تقرر) أي
من قوله وأصول بقل الخ (قوله دفعة واحدة) بضم الدال وفتحها شرح مر (قوله وجزر) بفتح
الجيم وكسر هاء وفتح الزاي وقوله وجل بضم الفاء بوزن قفل قاموس (قوله وخبره شتر) أي فورا في
بيع أرض فيها زرع أي رآها قبله أو من خلاله مر (قوله ان جهله) وصورته ان ترى الأرض من خلال

لتأخير انتفاعه

بالارض فان علمه أولم
يتضرر به كأن تركه البائع
له وعليه القبول أو قال
أفرغ الارض وقصر زمن
التفريغ بحيث لا يقابل
باجرة فلا خيار له لا انتفاع
ضرره وقولي وتضرر مع
التصریح بلا يدخل من
زيادتي (وصح قبضها
مشغولة) بالزرع قد دخل
في ضمان المشتري بالتخلية
لوجود تسليم في عين
المبيع وفارق نظيره في
الامتنع المشحونة بها الدار
المبيعة حيث يمنع قبضها
بان تفريغ الدار متأت في
الحال بخلاف الارض (ولا
أجرة) له (مدة بقائه) أي
الزرع لانه رضى بتلف
المنفعة تلك المدة فاشبهه مالو
ابتاع دارا مشحونة بأمتعة
لأجرة له مدة التفريغ
ويبقى ذلك الى أوان
الحصاد أو القلع نعم ان شرط
القلع فآخر وجبت الاجرة
لتركه الوفاء الواجب عليه

(قوله مالم يتضرر بذلك)
فان تضرر كأن لم يكن
لفائدته وقع وعظم ضرره
لطول مدة تفريغه وكثرة
أجرته أو كان الزرع ينفوت
عليه منفعة الارض
المرادة من الاشجار له بان
كان لا يتأتى زرع شيء فيها
مع وجود الذي بها اه سم
وعش على الشرحين

الزرع ثم مضت مدة ثم اشتراها ظاناً أنه حصده مثلاً فإنه بخير حينئذ ان كان باقياً ورأها قبله اه شيخنا
(قوله لتأخير انتفاعه) بهذا يفارق مالوجهل ما يدخل فانه لا خيار وان قال بحقوقها شو برى (قوله
فان علمه) الى قوله فلا خيار ظاهره سواء كان الزرع للمالك أو لغيره ويوجه بانه اشتراها مسلوحة بالمنفعة
ولو قيل بان له الخيار اذا بان الزرع لغير المالك لم يكن بعيداً لاختلاف الاغراض باختلاف الاشخاص
والاحوال كما قاله ع ش على مر قال الشوبري ولو ظهر رأيي يقتضي تأخير الحصاد عن وقته المعتاد
فله الخيار اه (قوله كأن تركه) ولا يملك الا بالتملك فان رجع عاد خياره شو برى (قوله وعليه
القبول) معنى كونه عليه انه ان لم يقبل لا خيار له لانه واجب عليه شيخنا وتركه اعراض لا تملك
الا ان وقع بصيغة تملك أو مكن واذا عاد فيه عاد الخيار قل وقال ع ش وعليه القبول أي فلا خيار له
اذا امتنع منه مالم لا يتضرر بذلك (قوله وصح قبضها مشغولة) أي القبض المفيد للتصرف ويلزم منه
التناقل للضمان فكان عليه في التفريغ أن يقول فيصح تصرف المشتري فيها وأما تفريغه لنقل
الضمان فلا يلزم منه صحة التصرف (قوله حيث يمنع) أي الشحن (قوله متأت في الحال) أي شأنه
ذلك فلا يرد مالو كان الزرع قليلاً والامتنع كثيرة قل وع ش (قوله بخلاف الارض) لا يتأتى
تفريغها من الزرع في الحال أي شأنها ذلك حل أي فلو كان الزرع قليلاً جدد وكانت الدار ملوأة
بأمتعة كثيرة لا يمكن تفريغها في الحال كان الحكم كذلك (قوله ولا أجرة له مدة بقائه) وكذا مدة
التفريغ أيضاً خلافاً للشارح في شرح الروض وقوله مدة التفريغ أي الواقع قبل القبض أخذ من قول
الشارح لانه رضى بتلف المنفعة المحل ومن قول المصنف الآتي وكذا أجرة مدة التفريغ بعد قبض لكن
اطلاقه يقتضي عدم الفرق بين ما قبل القبض وما بعده قال سم نقلاً عن الناصري والجواب أنه قد
يتخيل بينهما فرق وهو أن المشتري هنالك الخيار مطلقاً تضرراً أم لا اذا كان جاهلاً فيزول ضرره بالخيار
وفي الحجارة لا خيار له الا في بعض الاحوال كما سيأتي ع ش (قوله لانه رضى) هذا لا يتأتى فيما اذا جهل
الزرع قال الشيخ وأقول بل يقال مطلقاً انه يتأتى في الجهل والعلم لانه اذا أجاز البيع ولو مع الجهل
بالزرع فقد رضى بتركه شو برى بياضاح (قوله دارا مشحونة بأمتعة) ولو كانت الامتنع لغير البائع
اماً باعارة منه أو نحو ذلك أو بغيره فان المشتري يستحق على الاجنبي الاجرة وكذلك لو كانت
للبياع ثم باعها بعد البيع فان الاجرة تجب للمشتري على المشتري من البياع قاله في حواشي شرح الروض
شو برى (قوله الى أوان الحصاد) بكسر الحاء وفتحها وبهماء قري قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده
والمراد بقوله الى أوان الحصاد أي أول زمن امكان الحصاد المعتاد في مثله ولا نظر بعد دخوله أول امكانه
الى زيادة ثمنه ببقائه بعده فان آخره عن ذلك لزمته الاجرة وكتب أيضاً لو اعتيد أخذ شرطاً لم يلزم
المشتري ابقاؤه الى أوان الحصاد أو القلع شو برى (قوله أو القلع) كأن يكون جزراً أو فلا أو بصلاً
قال مر وعند قلعه يلزم البياع تدويره الارض وقطع ما ضربها كعروق النرة شرح مر وقوله
ما ضربها كان الاولى أن يقول ما ضربها أو ما ضربها لان الفعل من هذه المادة ان كان مجرد انعدي
بنفسه أو من يدافيه الهمزة تعدي بحرف الجر قال ع ش على مر وانما ذكره ليحذر من الوقوع في
مثله (قوله نعم ان شرط) هذا استدراك على قوله ولا أجرة له مدة بقائه اطاف (قوله وجبت الاجرة)
أي من وقت القبض ع ش وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق في وجوب الاجرة بين أن يطالب المشتري
بالقلع الواجب فيمتنع وان لا وينافيه ما يأتي في الشجرة أو الثمرة بعد أو قبل بدو الصلاح المشروط
قطعها من انه لا يجب الاجرة الا ان طوب بالمشروط فامتنع وقد يفرق بأن المؤخر ثم عين المبيع وهنا
عين أجنبية عنه والمبيع يتسامح فيه كثيراً بما لا يتسامح في غيره لمصلحة بقاء العقد بل ولغيرها ألا ترى

بذل مجتمعة (كنايته)
فيدخل في بيع الارض
بذر ما يدخل فيها دون بذر
مالا يدخل فيها وخير
المشتري ان جهله وتضرر
وصح قبضها مشغولة به ولا
أجرة له مدة بقائه (ولو)
باع أرضا مع بذر أو زرع
لا يفرد بيع (كبر لم يكن
يكون في سنبله (بطل)
البيع (في الجميع) للجهل
بأحد المقصودين وتضمن
التوزيع نعم ان دخل فيها
عند الاطلاق بأن كان
دائم النبات صح البيع في
الكل وكان ذكره
تأكيدا كما قاله المتولي
وغيره وان فرضوه في
البذر واستشكل فيما اذا
لم يره قبيل البيع يبيع
الجارية مع حملها ويحجب
بأن الحمل غير متحقق
الوجود بخلاف ما هنا
فالغتر فيه مالا يفتقر في
الحل (و يدخل في بيعها)
أي الارض (حجارة ثابتة
فيها) مخلوقة كانت أو
مبنية لانها من أجزائها
وقولي ثابتة أهم من قوله
مخلوقة (لامدفونة) فيها
كالكنوز فلا تدخل
فيها كييع دار فيها أمتعة
(وخير مشتريان جهل)
الحال (وضر قلها ولم
يتركها البائع) ضرر كلا
أولا (أو) تركها هو (ضرر

أن استعمال البائع له قبل القبض لأجرة فيه وان طاب منه قبضه فامتنع تعديا ولا كذلك غيره اه
ابن حجر اطف (قوله و بما ذكر) أي من قوله وخير مشتري لان صحة القبض تستلزم صحة البيع والاولى
أن يقال أنه علم منه ومما قبله ومناسبة ذلك بما قبله أولى اه شوبري (قوله مشغولة بما ذكر) أي
بالزرع الذي لا يدخل (قوله وبذر كنايته) أي في التفصيل المتقدم وهو أحكام أربعة ذكرها الشارح
فهو راجع لاول الباب وبذر مبتدأ أو المسوغ للابتداء بالنكرة العموم وقوله لا يفرد أي كل من البذر
والزرع وهلا قال لا يفرد ان لان أول التنويع كقوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وإنما التي
يفرد الضمير بعدها هي التي للشك كما أشار إليه سم نفل عن ابن هشام ان أوالتي يفرد الضمير بعدها
هي التي للشك ونحوه دون التي للتنويع فانها بمنزلة الواو ع ش على م ر (قوله مالا يدخل فيها) كبنر بر
أو شعير أو جزر أو خل (قوله لا يفرد) أي كل منهما بخلاف ما يفرد كالشعير والزرع الذي لا يفرد هو
المستور بالارض كالفجل أو عالبس من مصالحه كالسنبل والبذر الذي لا يفرد هو ما لم يره أو تغير بعد
رؤيته و امتنع عليه أخذ ما أي تعذر عليه أخذه كما هو الغالب زي وشرح م ر (قوله كبر) مثال
للزرع الذي لا يفرد ومثال البذر الذي يفرد هو الذي لم يتغير بعد رؤيته وتيسر أخذه والزرع الذي
يفرد كالقصيل الذي لم يسنبل أو سنبل ونحوه ظاهرة كالنرة أي الصفي والشعير اه س ل قال ع ش
التفصيل اسم للزرع الصغير وهو بالقاف (قوله نعم ان دخل) أي بالبذر والزرع ودخول البذر ظاهر
وأما دخول الزرع فغير ظاهر لما مر أن الجزء الظاهرة عند البيع للبائع والذي يدخل انما هو أصوله
كما مر اللهم الآن يراد بالزرع هنا أي في قوله نعم ان دخل الخ أصوله تأمل (قوله دائم النبات) هو بالنون
لالبثاء كنوى النخل وهو أقدر ماوى وفيه أن الكلام في البذر والزرع وهذا لا يقال له واحد منهما
فالمصواب قراءته بالثاء المثلثة (قوله صح البيع في الكل) فرضه في دخول البذر وان لم يره المشتري
وبقي ما لو كان بالارض بناء أو شجر لم يره المشتري فهل يغتر بعدم الرؤية فيه لكونه تابعا أولا بدمن
رؤيته لانه مبيع ولا يخرج عن كونه مبيعا بكونه تابعا فيه نظر ومقتضى ما ذكره الشارح من عدم
اشتراط رؤية البذر لكونه تابعا جريانه في الشجر ونحوه فلا يشترط لصحة العقد رؤيته لكونه ليس
مقصودا بالعقد وانما دخل تبعا وقد يفرق بأن رؤية البذر قد تتعذر لا اختلاطه بالطين وتغيره غالبا
بخلاف الشجر والبناء ع ش (قوله واستشكل) أي المذكور من صحة البيع في الكل (قوله غير
متحقق الوجود) أي شأنه ذلك فان كان متحقق الوجود كأن أخبر به معصوم كان الحكم كذلك
شوبري (قوله ويدخل في بيعها الحجرة) أي فليست عيبا لاني أرض تقصد للزراعة أو نحوها مما
تضره الحجرة قل على الجلال (قوله حجارة ثابتة) أي ولو من أحد التقدين فيما يظهر ع ش (قوله
لانها من أجزائها) ثم ان قصدت الارض لزرع أو غرس كانت عيبا ثبت الخيار به اه م ر ومن قوله
كانت عيبا يعلم أن الكلام في حجرة تضر بالزرع أو بالغرس وينبغي أن مثل الزرع والغرس ما لو قصدت
لبناء وأضررت به اه ع ش على م ر (قوله لادمفونة فيها) ولو اختلف البائع والمشتري فقال البائع
بمدقلم المشتري الحجرة كانت مدفونة بها وقال المشتري كانت مثبتة صدق البائع كما يصدق فيما لو قال
ان البيع كان بعد التأخير وقال المشتري قبله اه حل (قوله كالكنوز) أي قياسا عليها وقوله كييع
دار فيها أمتعة تنظير (قوله وخير مشتريان جهل الحال) حاصل ما يؤخذ من كلامه ست عشرة صورة
لان المشتري اما ان يعلم الحال أولا وعلى كل اما أن يضرب القاع أولا وعلى كل اما أن يترك البائع أولا وعلى
كل اما أن يضرب الترك أولا وقد كرر ثبوت الخيار ثلاثة قيود كما أشار إليها في الشرح وذكر الباقي لعدم

ضرر قلعهما أو ضرر تركها
وكان لا يزول بالقلع فله
الخيار كما صرح به الشيخان
في الأول والمتولى في الثانية
(وعلى بائع) حيثئذ
(تفريغ) للارض من
الحجارة بان يقلعها
وينقلها منها (وتسوية)
للحفر الحاصلة بالقلع قال
في المطلب بأن بعيد التراب
الزال بالقلع من فوق
الحجارة مكانه أي وان لم
تسوذ كراتسوية فيما
إذا علم المشتري ولم يضر القلع
من زيادتي (وكذا) عليه
(أجرة) مثل (مدة
التفريغ) الواقع (بعد
قبض) لاقبله (حيث خير
مشتري) لان التفريغ
المفوت بالمنفعة

(قوله لرضاه بالخ) قد يقال
فرض كلام المتولى انه علم
ضرر القلع فقط فغاية ما
رضى به ضرره وقد يكون
ضرر الترك الذي لا يزول
بالقلع أعظم من ضرر القلع
فلا يلزم من رضاه بضرر
القلع رضاه بضرر الترك
الذي لا يزول بالقلع وان
كان لا خيار له بضرر القلع
(قوله ومضى الخ) حله
حج وسم عليه على ما إذا
زال الضرر بالقلع ولم يكن
لنقلها مدة لها أجرة فليتنامل
اه فلا يرد حيثئذ قول

ثبوت أي الخيار في ضمن الاشارة اليه بقوله والابان علم الحال هذا مفهوم القيد الأول وفيه ثمان
صور وتعلم من البيان السابق وقوله أو جهله ولم يضر الخ هذا مفهوم القيد الثاني وفيه أربع صور كذلك
وقوله أوتركهالهالبائع وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها بعود خيار
المشتري ولا يسقط خياره بقول البائع أنا أغرم لك الاجرة والارض للمنة لا يقال في الترك منه ولا يلزمه
تحملها لانا نقول المنفعة فيها حصلت بما هو متصل بالمبيع فيشبه جزأه بخلافها في تلك اه شرح م
شوبري (قوله نعم) استدراك على قوله والابان علم الحال فلا خيار شو برى (قوله وكان لا يزول
بالقلع) أي أو يزول به لكن يحتاج لمدة ثلثها أجرة بأن كانت بوماً كثيراً ويومين فاكتر على ما قاله
البندنيجي والرويان أو أكثر من ثلاثة أيام على ما في الجواهر في الاجارة عن الماوردي والذي يتجه
في ذلك انه يختلف باختلاف البلاد والحال ابن حجر شو برى (قوله والمتولى في الثانية) أي نظرا الى
أنه إذا علم بها وجهل ضرر تركها كان طامعاً في أن البائع يتركها له بخلاف ما إذا علم به ولم يضر تركها
لا خيار له لانه لا يطمع حيثئذ ووضف كلام المتولى بأن طمعه في أن البائع يتركها له لا يثبت الخيار كذا
في شرح الروض وهو ما يحتاج الى تحرير روي ع ش مانصه قوله والمتولى في الثانية ضعيف والمعتمد
أنه لا خيار له في الثانية لرضاه بما يتولاه من الضرر سواء كان بالترك أو بالقلع ولا يضر بجهله بضرر الترك
لان الاصل في المنقولات حيث لم تدخل في البيع أن يأخذها البائع وقد علم أن قلعهما ضرراً فقدمه
رضاه بالضرر الحاصل انتهى وعبرة لشوبري قوله في الثانية ومقتضى كلام الشيخين فيها عدم ثبوت
الخيار وهو المتمدوليتأمل وجهه مع أن الفرض وجود الضرر اه (قوله وعلى بائع حيثئذ) أي
حين اذا خيار للمشتري أو خير وأجاز حل (قوله قال في المطلب الخ) لا يقال إيجاب التسوية على
البائع والغاصب يشكل عليه عدم وجوب إعادة الجدار على هادمه لانا نقول طم الارض لا يكاد
يتفاوت وهيئة الابنية تتفاوت فالطم يشبه المتلى والجدار يشبه المتقوم شو برى (قوله بأن بعيد
التراب) فان تلف فعلية الاتيان بمثله شرح م ر سم والكلام في التراب الطاهر أما النجس كالرماد
النجس والسرجين فلا يلزم مثله لانه ليس ما لا انتهى ع ش على م ولا أجرة عليه مدة إعادة ما ذكر
وان طالت وكانت بعد القبض كافي حل (قوله مكانه) قد يقتضى أنه اذا لم يلا الحفرة يجوز جعله في
جانب منها كيف كان ولو مع الارتفاع أو الانخفاض لكن الظاهر أنه يسويه فيها الى الحد الذي ينتهي
اليه تقريرا للارض من الصفة التي كانت عليها بحسب الامكان شو برى (قوله أي وان لم تسو) ولا يجب
عليه أن يأتي بتراب آخر بعد إيجاب عين لم تدخل في البيع نعم ان تلف التراب كلف الاتيان بغيره
ولا أجرة عليه مدة إعادة ما ذكر وان طالت المدة وكانت بعد القبض حل فان حصل فيها نقص
بالتفريغ بعد القبض لزمه أرشه كما أتى في قوله وكذا لزوم الاجرة لزوم الارش حل وع ش (قوله وكذا
عليه أجرة الخ) ويفرق بين هذا ومسئلة الزرع حيث لا تلزم الاجرة مدة التفريغ بعد القبض لان
تفريغ الزرع أمر لازم فاذا كان عالماً وأجاز فقد وطن نفسه على وقوع ذلك فلا أجرة له بخلاف الحجارة
تفريغها ليس لازماً شيخنا وفي لزوم أجرة التفريغ للبائع مع تخيير المشتري وإجازته وقعة لانه باجازه
وطن نفسه على عدم لزوم الاجرة له حل (قوله بعد قبض) ظاهره كغير حصول القبض مع كونها
مشغولة بالحجارة وذلك بشكل على الفرق الذي قدمه في الامتعة المشحونة بها الدار وقد يجب بان الامتعة

الشوبري وليتنامل الخ لعدم ضرر الترك الذي جهله ولا خيار بالقلع وان تولد منه ضرر لعله به ولم توجد مدة ثلثها أجرة تدبره منصفاً

مدته جناية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لا قبله قال البلقيني فلو باع البائع الاجار بطر بعه فهل محل المشتري محل البائع أو يلزمه الاجرة مطلقا لانه اجنبي عن (٢٩٦) البيع لم أقف فيه على نقل والاصح الثاني فان لم يخير فلا أجر له وان طالت مدة

التفريغ ولو بعد القبض وكزوم الاجرة لزوم الارش لو بقي في الارض بعد التسوية عيب بها قاله الشيخان واستبعده السبكي وتعييرى بالتفريغ أولى من تعييره بالنقل (وبدخل في بيع بستان وقرية أرض وشجر وبناء فبهما) لثباتها لامزارع حوطها لانها ليست منهما

(قوله دخول الساقية) متصلها وكذا منفصلها الذي توقف عليه تقع متصلها مرسوم والمراد من الساقية آلات الخشب التي يستقي بها من البئر فتدخل في بيع البستان ومع ذلك لا تدخل في بيع البئر استقلالاً وان أثبتت وبنت كما صرح به ع ش على م فتأمل فانه نص على دخول آلات السفينة في بيعها وقرع ع ش نفسه بينهما وبين آلات المدق البن أعني العمد الحديد حيث لا تدخل على ما استظهره بأن الانتفاع بالسفينة يتوقف على تلك الآلات أو مثلها مع دخولها في المسمى عرفاً بخلاف المدق اه

ثم معلقة بالظاهر فكانت مانعة من الانتفاع مع تأني تفرغها حالاً بخلاف ما هنا لا يمنع من الانتفاع لان الحجارة بباطن الارض شوبرى (قوله مدته) بالنصب ظرف لقوله المنقوت أو ظرف للتفريغ وقوله جناية خبران وليس مدته مبتدأ وجناية خبره والجملة خبران كما فهمه البعض شيخنا (قوله بطريقه) أي بأن باعها لمن رآها قبل الدفن ع ش (قوله فهل محل المشتري محل البائع) أي في هذا التفصيل وهو انه يلزم مشتري الحجارة قبل شري الارض اجرة مثله مدة التفريغ الواقع بعد القبض بخلاف الواقع قبله كما قرر شيخنا وفي المصباح وحالت بالبلد حلولا من باب قعد نزات به اه (قوله مطابقا) أي سواء كان ذلك بعد القبض أو قبله اه ع ن (قوله لانه اجنبي عن البيع) أي يبيع الارض والاجنبي جنيته على المبيع مضمونة بخلاف جناية البائع لانها كالأقفة لا تضمن عليه شرح م ر (قوله لم أقف فيه) أي في جواب هذا التردد وقوله والاصح الثاني الظاهر أن هذا من كلام الشارح لا من كلام البلقيني كما يدل عليه عبارة م ر وبهذا اندفع ما يقال ان في كلام الشارح تنافيا حيث قال لم أقف فيه على نقل ثم قال والاصح الثاني وحاصل الدفع أن الاول من كلام البلقيني والثاني من كلام الشارح وهذا أولى من قول بعضهم قوله لم أقف فيه على نقل أي في كلام الشافعي وقوله والاصح الثاني أي الراجح عندي الثاني لانه بناء على انه من كلام البلقيني فتأمل وفي اط ف أن قوله والاصح الثاني من بقية كلام البلقيني ويصرح بكونه من كلام البلقيني قول م ر كما هو أصح احتمالين في كلام البلقيني لان جنيته أي الاجنبي مضمونة مطلقا اه (قوله فان لم يخير) أي بأن كان عالما بها (قوله فلا أجر له) قال الشوبرى انظر وجه عدم وجوب الاجرة مع العلم دون ما اذا خير وقرر شيخنا ح ف وجهه فقال لان اقدامه على البيع مع علمه بالحال يقتضي رضاه بشغلها مدة التفريغ وأما في صورة ما اذا جهل الحال وكان لا يضر القاع فانه ليس هناك مد تقابل بأجرة كما قيد به م ر فيما مر وأما في صورة ما اذا جهل الحال وتركها للبائع فلا أجر عليه لنفسه (قوله ولو بعد القبض) لاجابة اليه لانه من المعلوم أن الاجرة لا تكون الا بعد القبض لأن يقول الواو للحال ويكون بياناً للواقع اه شيخنا (قوله وكزوم الاجرة لزوم الارش) قضية هذا التشبيه أنه ان حصل العيب بعد التسوية قبل القبض لا يجب أرشه على البائع أو بعده وجب السكن قضية قول سم على حج فيما نقله عن شرح الروض من قوله وظاهره أنه لا أرش أيضا عدم الفرق ع ش (قوله أولى) لانه لا يلزم من النقل التفريغ لانه قد ينقله من محل إلى آخر منها وأيضا التعبير بالنقل لا يشمل مدة حق الارض واخراج الحجارة من باطنها الى الظاهر ع ش (قوله وبدخل في بيع بستان) وكذا في رهنه خلافا للشارح في بعض كتبه ولا ينبغي شريف نعم البناء الذي في البستان لا يدخل في رهنه لانه ليس من مسماه وينبغي دخول الساقية أيضا اه شوبرى فان قلت ان البستان مسماه لغة أرض وشجر وبناء والكلام في ألفاظ تستنبع غير مسماها لغة وأجيب بأن المراد بالبناء البناء الداخل في البستان كما يفهم من قوله وبناء وفيها والذي من مسماه هو البناء المحيط به (قوله وقرية) وكذلك يدخل في بيع أرض البستان والقرية ما فيها من بناء وشجر خلافا لما يوهمه كلام شارح البهجة سم ومثله م ر قال قل على الجلال ومحل دخول الارض فيما ذكر اذا لم تكن محسرة فان كانت لم تدخل ولا يسقط في مقابلاتها شيء من الثمن قاله شيخنا م ر اه (قوله لامزارع) شمل

فعلى هذا كان المناسب دخول آلات السقي

تدبره تأمل بتدبر ما يأتي للرشيدى قد ينحل هذا الاشكال

(و) يدخل في بيع (دار

هذه) الثلاثة أي الأرض
والشجر والبناء التي فيها
حتى جامها (ومثبت فيها
للبقاء وتابع له) أي للمثبت
(كأبواب منصوبة) لا
مقلوعة (وحلقها) بفتح
الحاء واغلاقتها المثبتة
(واجانات) بكسر الهمزة
وتشديد الجيم ما يغسل فيها
(ورف وسلم) بفتح اللام
(مثبتات) أي الاجانات
والرف والسلم (وحجري
رشي) الاعلى والاسفل
المثبت (ومفتاح غلق
مثبت) وبئر ماء نعم الماء
الحاصل فيها لا يدخل بل لا
يصح البيع الا بشرط دخوله
والاختلط ماء المشتري بماء
البائع وانفسخ البيع وذكر
دخول شجر القرية
والدار مع تقييد الاجانات
بالاثبات من زيادتي (لا
منقول كدلو وبكرة)
بفتح الكاف واسكانها
مفرد بـ كـ بفتحها
(وسرير) وحمام خشب
فلا يدخل في بيع الدار
لان اسمها

(قوله بخلاف الاقفال)

ظاهرة ولو كانت مقفلة حال
البيع على أبوابها وبمكن
أن يجري فيها ما جرى في
وتر القوس من الجمع تدبر
ومع ذلك أطلق الشرحان
عدم الدخول فيهما أعني
القفل ومفتاحه وصرح

حجج بعدم دخول الوتر فالظاهر اتحادهما حكما

ما صرح به المصنف من عدم دخول المزارع ونحوها ما لو قال بحقوقه المأدوم اقتضاء العرف دخولا
ولهذا لا يثبت من حلف لا يدخل القرية بدخولها م ر ع ش (قوله ويدخل في بيع دار) مثلها الخان
والخوش والوكالة والزريبة ويتجه الحاق الربع بذلك فراجعه قل على الجلال ولو باع علوا على سقف
فهل يدخل السقف لانه موضع القرار كالارض أو لا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على العادة لان نسبته
الى السفلى أظهر منها للعلو والوجه الثاني كما أفنى به الوالد خلافا لما أفنى به الجلال من الدخول اهو يظهر
فائدة عدم الدخول فيما لو انهم دم السقف فانه يأخذ البائع بعد انهم دامه ولا يكف اعادته وفيما لو تولى ضرر
من صاحب العلو صاحب السفلى فانه يضمنه كما ذكره اطاف نقلا عن شرح م ر ع ش (قوله حتى جامها)
ابتدائية والخبر محذوف أي حتى جامها يدخل في بيعها لا عطفه لان عطف الخاص على العام انما يكون
بالو اوفسقط الاعتراض على المصنف شرح م ر م لخصا ولاولى أن يكون من عطف الجزء على الكل
فلا حاجة الى جعل حتى ابتدائية مع حذف الخبر وانظر لم نص عليه وعبارة ع ش قوله حتى جامها غاية
للبناء فلا حاجة الى تقييده بالمثبت على أن التقييد به يفهم من قوله الآتي وحمام خشب اه (قوله
ومثبت فيها للبقاء) قضية اختصاصه بالدخول في الدار عدم دخوله في بيع البستان فليحذر شوي برى
(قوله وتابع) المراد بالتابع هنا كل منفصل توقف عليه المثبت (قوله كأبواب منصوبة لا مقلوعة)
بخلاف دارا ريب الدكان وآلات السفينة فانها تدخل وان كانت منفصلة لان العادة جارية بانفصال ذلك
بخلاف باب الدار حل (قوله بفتح الحاء) في المختار الحلقة بالتسكين حلقة الدرع وكذا حلقه الباب
وحلقة القوم والجمع الخلق بفتح حين على غير قياس قال الاصمعي الجمع خلق كبدره وبدر وقصة
وقصع وحكي يونس عن أبي عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بفتح حين والجمع خلق وحلقات قال ثعلب
كلهم على ضعف قال أبو عمرو والشيباني ليس في الكلام حلقة بفتح حين كالك في قولهم هؤلاء قوم حلقة
لأنهم يحقون الشعر جمع حلق ومثله في الصباح (قوله مثبتات) ظاهرة ولو بالربط للسلم والرف وفي
كلام بعضهم ما يقتضي أن الرف والسلم لا بد في جعلهما مثبتين من تسميتهما أو بناءهما كما قررهما شيخنا
حق ومثله في حل وهو المعتمد (قوله ومفتاح غلق) أي ضبة بخلاف الاقفال المقفلة فانها لا تدخل
هي ولا مفاتيحها وكذا وتر القوس كما قاله حل وقال قل على الجلال ويدخل وتر القوس في بيعه
ومال شيخنا لعدم دخوله وأشار بعضهم الى الجمع بأنه ان بيع وهو موثر يدخل وتره والا فلا فراجع
وعلم م ر في شرحه دخول الحجر الاعلى ومفتاح الغلق المثبت لانهما تابعا لما ثبت قال الرشيدى عليه
لانهما تابعا لما ثبت أي مع كونهما لا يستعملان في غيره لا بتوقيع جديدوهما حلقة مستأنفة فلا يرد
نحو الدلو والبكرة مما تقدم وبهذا تعلم الجواب عما وقع السؤال عنه في درس الشيخ كما في حاشيته
من أنه اذا باع مدق البن هل تدخل آله التي يدق بها أو لا وهو أنها لا تدخل لانها كما تستعمل فيه
تستعمل في غيره من غير علاج وتوقيع فهي كالبكورة وهذا المأخذ أولى مما سلكه الشيخ في الحاشية
كما لا يخفى (قوله نعم الماء الحاصل فيها الخ) هو مفهوم قوله وبئر ماء فلامعنى للاستدراك ولو قال بخلاف
مائها كان أولى ع ش (قوله الا بشرط دخوله) ولو بيعت مستقلة ولا بد من معرفة العاقدين قدر
ما في البئر من الماء طولا وعرضا وعمقا كما نقله سم عن شرح الروض وقرره ح ف وكالماء فيما ذكر
المعادن الظاهرة كالصالح والنورة والكبريت بخلاف الباطن كالذهب والفضة شوي برى (قوله وانفسخ
البيع) مراده ان لم يشترط بطل البيع لانه صحيح ثم انفسخ شوي برى أي فالمراد بالانفساخ عدم الصحة
وعبارة ع ش أي آل الى الانفساخ لانه انفسخ بمجرد الاختلاط (قوله لا منقول) أي غير تابع

بيع (دابة نعلها) لاتصاله بها إلا أن يكون من نحو فضة كبرة البعير (لا) في بيع (رفيق) عبداً وأمة (ثيابه) وإن كانت ساترة العورة فلا تدخل كالأيدخل سرج الدابة في بيعها (و) يدخل في بيع (شجرة) بقيس زده يقول (رطبة) ولو مع الأرض بالتصريح أو تبعاً (أغصانها الرطبة وورقها) ولو يابساً وورق توت

درس

مطلقاً كان البيع أو بشرط قطع أو قطع أو إبقاء لأن ذلك يعد منها بخلاف أغصانها اليابسة لا تدخل في بيعها لأن العادة فيها التقطع كالثمرة (وكذا) يدخل (عروقها) ولو يابسة بقيس زده يقول (إن لم يشترط قطع) والأفلا تدخل عملاً بالشرط (لا مفرسها) بكسر الراء

(قوله وكذا عروقها) فإنه شترى أخذ العروق وإن تولد منه هدم بناء البائع لرضاه بذلك ولا تقصير من المشتري في أخذ حقه اه ع ش على م (قوله ما وصل إلى أرضه) ولا يضمن بناء فوقه حينئذ لعدم إمكان مطلوبه إلا بالهدم فإن رضى بلاجرة فعارية اه ع ش وانظرو

كان البناء مستحقاً للغير بنحو اجارة هل تبين الاجارة أو نحوها

(قوله لا يتناولها) أي شرعاً والأقال كالكلام في ألفاظ تتناول غير مسماها أي اللغوي وإن كان مسماها شرعاً (قوله ويدخل في بيع دابة نعلها) أي المسمى كما قاله السبكي وغيره ويدل عليه التعاليل سواء كانت الدابة من الدواب التي تتعل عادة كالخيل والبغال والحمير أو لا سم ع ش (قوله لاتصاله بها) أي مع كون استعماله لمنفعة تعود على الدابة فلا يرد عدم دخول الفرط والخاتم والحزام مع اتصالها بالعبد ع ش على م (قوله كبرة البعير) وهي الحلقة التي تجعل في أفعه أي فاتها يدخل ما لم تكن من أحد التقدين لعدم المسامحة بذلك فهو راجع للمستثنى والمستثنى منه لكن تسامحوا في سن من ذهب وأغصان من ذهب قال شيخنا وكذا أصعب من ذهب ولا نظر إلى أنه تعدى بالأصبع لأنه كالجزء منه ومن ثم لا يضر وإن كان الثمن ذهباً حل (قوله لا في بيع رفيق ثيابه) وعلى هذا فهل يلزم البائع إبقاء ثياب عورته إلى أن يأتي له المشتري بساتر فيه نظر ويدل على عدم اللزوم جواز رجوع معبر بساتر العورة كما قرر في باب العارية سم على ابن حجر أقول لو تعذر على المشتري ما يستر به عورته عقب القبض ولو بالاستئجار لا يبعد بقاء لزوم ساتر العورة للبائع بأجرة على المشتري ع ش على م (قوله كما لا يدخل سرج الدابة الخ) وكذا لا يدخل اللجام ولا المقود ولا البرذعة ولا الحزام قل (فرع) اشتري سمكة فوجد في جوفها جوهرة فبى للبائع أن لم يكن عليها أثر ملك والألفظة قل (قوله ويدخل في بيع شجرة) أي منفردة ومع محلها نصريحاً وتبعاً فكل ما شامل لثلاث صور يبيعها وحدها أو تبعاً للأرض أوهما معاً فإذا بيعت الأرض وحدها كانت الشجرة تابعة لها وأصلها معها لكن قول المتن بعد لا مفرسها يناسب بيعها وحدها فقط وهذا أي بيع الشجرة هو الأصل السادس وأخره لطول الكلام عليه وتقدم خمسة أصول (قوله أغصانها الرطبة) هذا قيد جار في كل من الأغصان والورق والعروق فيخرج اليابس من كل منها فلا يدخل في البيع على المعتمد فله ولو يابساً ضعيف ومثل الأغصان العرجون م ر وقوله وورقها شمل ورق النيلة والخناء ومحل كون الثمرة الموجودة عند البيع للبائع إذا كانت الثمرة غير ورق وأما إذا كانت ورقاً كما هنا فاتها تدخل في البيع بناءً على أن النيلة والخناء من الشجر وكذا إذا قلنا إيهاماً من أصول البقل فتدخل الجزرة الظاهرة في البيع ويخص كونها للبائع غيرهما خ ل ملخصاً (قوله أو ورق توت) هذا من جملة الغاية وهي بالنسبة إليه للرد على الوجه الضعيف وعبرة أصله مع شرح م ر وورق التوت الأبيض الأبيض المبيعة شجرته في زمن الربيع قد خرج وجهه أن لا يدخل لأنه يقصد لثريته ودود القز والتوت بناءً على الفصيح وفي لغة أنه بلشنة في آخره (قوله مطلقاً كان البيع الخ) هذا التعميم إنما هو في بيعها وحدها بقوله فيما يأتي أو مع أصله جازلاً بشرط قطعه ومثله شرط القلع وكذا يقال في قوله إن لم يشترط قطع وفي قوله في اليابسة فلو شرط قلعها الخ فالخصل أن هذه المواضع الثلاث في كلام الشارح تقيد بمالو يبيع وحدها أو مالو يبيع مع الأرض فلا يصح بشرط القلع ولا القلع كما سيأتي وأخذ الشارح هذا التعميم من قوله وكذا عروقها إن لم يشترط قطع (قوله لأن ذلك يعد منها) أي عرفاً فالكلام في ألفاظ تستتبع غير مسماها وفيه أن هذا يقتضي أن اسم الشجرة في اللغة لا يتناول الأغصان والورق والعروق وهذا بعيد جداً وهو فاسد فتأمل (قوله وكذا عروقها) ولو امتدت وجاوزت العادة كما شمله كلامهم لأن ذلك من مسماها شرح م ر قال ع ش عليه قوله وجاوزت العادة أي ولم تخرج بذلك إلا متداً عن أرض البائع فإن خرجت كان لأصاحب الأرض تكليفه قطع ما وصل إلى أرضه اه (قوله ولو يابسة) ضعيف (قوله إن لم يشترط قطع) بأن أطلق أو بشرط القطع أو الإبقاء (قوله والأفلا تدخل عملاً بالشرط) أي وتقطع الشجرة من وجه الأرض بناءً على ما جرت به العادة

أي موضع غرسها فلا يدخل
في بيعها لان اسمها لا
يتناولها (و) لكن المشتري
(يتنفع به ما بقيت) أي
الشجرة تبعاتها (ولو أطلق
بيع) شجرة (يايسة لزوم
مشتري قلعها) للعادة فلو
شرط قلعها أو قطعها لزوم
الوفاء به أو ابقاؤها بطل
البيع وبما تقرر علم أن بيع
الشجرة اليابسة تدخل
فيه أغصانها وورقها مطلقا
وعروقها إن أطلق

(قوله فلو أراد المشتري الخ)
هل ولو كان مستورا
لعرض تراب مثلا تأمل
والظاهر أن له الخصر إلى
أن يظهر عادة تأمل
(قوله أي ما سامتها من
الارض) أي من أصلها
كما عبر به قل على الجلال
(قوله هذا علم من المتن
بالاولى) المعلوم من المتن
بالاولى عموم الازالة عند
الشرط لا خصوص كون
الازالة بالوجه المشروط
(قوله أي من قوله رطبة)
فيه أن رطبة لا يفيد شيئا من
ذلك ولعل الانسب أن
ذلك علم من عدم ذكره
في مقام البيان شيئا تخالف
فيه الرطبة اليابسة الا لزوم
القلع حال عند الاطلاق
وحيث كان الإيجاب موجبا
للقلع قد أقدم الانتفاع
بالمغرس

في مثلها فلو أراد المشتري حفر جزء من الارض ليتوصل به إلى زيادة ما يقطع لم يمكن (قوله أي موضع
غرسها) أي ما سامتها من الارض وما يمتد إليه عروقها فيمتنع على البائع أن يتنفع به بما يضر الشجرة
وفيه أنه يلزم على ذلك أن يتجدد في كل ساعة للمشتري استحقاق لم يكن له وورد بأنه لا مانع من ذلك
لان البائع مقصر حيث لم بشرط القطع حل ودفع الرشيدى على مر هذا الا لازم بقوله لانه متفرع
عن أصل استحقاقه والممتنع انما هو تجديد استحقاق مبتدا كما أفصح به حجج ولا بد منه في دفع
الاشكال (فرع) لو نبت شيء من الشجرة حول أصلها فاحتمل أن أظهرهما استحقاق ابقائها كما صلها
ويجوز كغلق الشجرة والعروق الحادثة شو برى قال مر ولو تفرخ عنها شجرة أخرى استحق
ابقاء ذلك كالأصل سواء أعلم استخلافها كاللزام لا (قوله لان اسمها) أي الشجرة لا يتناولها فيه
نظر لان هذا الباب معقول لما يتناول غير مسماه الا أن يقال المراد مسماه اللغوى وما يتناولها هو مسماه
عرفا وهذا غير مسماه اللغوى حل فقوله لا يتناولها أي عرفا (قوله ويتنفع به) أي بحاجتها من غير أجرة
ما بقيت أي يتنفع به الانتفاع المتعلق بالشجرة على العادة فليس له الرقاد تحتها لضراره بالبائع كما قاله
عش على مر وعبارة قل على الجلال لكن يستحق المشتري منفعة لا بمعنى أن له اجارته أو وضع
متاع فيه أو اعارته بل بمعنى أن له منع البائع أن يفعل فيه ما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو
بنحور ع (قوله ما بقيت) فان قلعت أو انقلعت لم يجز له إعادة بدلهما مطلقا ولا اعادتها هي وان رجي
عود حياتها على الوجه من تردد لا زركشى ايعاب قال سم قال شيخنا مر واذ قلعت أو انقلعت
ولم يعرض وأراد اعادتها كما كانت فله الرد وأقره عش على مر ثم قال وقوله واذ قلعت أي ولو بفعل
المشتري حيث كان لغرض كما فهم من قوله ولم يعرض وقوله ولم يعرض أي ويرجع في ذلك إليه اه وهل
استحقاقه من باب العارية اللازمة أو الاجارة جري ابن الرفعة على الثاني وفي الايعاب الذي يتجه
الاول شو برى وعبار قل على الجلال قوله ما بقيت الشجرة وخلفها مثلها وان أزيلت وكذا ما نبت
من محل قطعها وله عودها بعد قلعها ان كانت حية تنبت والا فلا وليس له غرس بدلهما مكانها ولا ابقاؤها
ان جفت وله وصل غصن بها في حياتها ولا يطالب المشتري بقطعه الا ان زاد على ما تقتضيه عادة
أغصانها (قوله ولو أطلق بيع شجرة الخ) مفهوم قوله رطبة وإشارة إلى أن في المفهوم تفصيلا وهو أن
اليابسة ان بيعت بشرط الابقاء فسد البيع أو بشرط القطع أو القلع أو أطلق صح البيع ويلزم القطع
في صورة شرطه والقلع في صورة شرطه وفي صورة الاطلاق ولا يتنفع المشتري بغرسها فتخالف الرطبة
في هذه الامور الثلاثة وهي بطلان البيع بشرط الابقاء ولزوم قلعها عند اطلاق بيعها وعدم انتفاع المشتري
بغرسها وتوافقها في دخول الاغصان والورق والعروق (قوله لزوم مشتري قلعها) ظاهره أن قطعها
غير كاف مع أن فيه تركا لبعض حقه الا أن يقال محل لزوم القلع اذا كان بقاء الأصل مضر بالبائع (قوله
لزم الوفاء) هذا علم من المتن بالاولى الا أن يقال اني به توطئة لما بعده فتأمل (قوله بطل البيع) أي
ان لم يكن له غرض في ابقائها كوضع جذع عليها عش (قوله وبما تقرر علم الخ) أي من قوله رطبة
ومن التعليل بقوله لان ذلك يعدمها فقوله يدخل فيه أغصانها وورقها مطلقا علم من التعليل وقوله
وعروقها الخ علم من رطبة بطريق المفهوم تأمل وبعد ذلك يقال عليه لم يظهر لتقييد الشجرة بكونها
رطبة فائدة فان الذي تلخص من كلامه أن الرطبة واليابسة على حد سواء في تناول الاغصان والاوراق
لالمغرس نعم يتخالفان في التفصيل الذي ذكره في العروق بقوله وكذا عروقها الخ وفي قوله ويتنفع
به ما بقيت فالتقييد بالنسبة لما ذكر فقط (قوله وورقها مطلقا) أي بشرط القلع أو القلع أو الاطلاق
هذا هو المراد من الاطلاق بدليل ما بعده ولا يصح أن يراد به ما يشمل التعميم في الورق والاغصان بالرطب

واليابس من كل منهما اذ يبعد أن تكون الشجرة يابسة والاغصان أو الأوراق رطبة قل على الجلال ولو استثنى لنفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل المهرس في الاستثناء وله الانتفاع به كما مر وحل المنيب كغيره من الشجرة (فرع) لو قطع شجرة فوقعت على شيء فأنقته ضمنه ان علم به والا فلا قاله شيخنا م ر وقال حج وغيره بالضمان مطلقا لانه من باب الاتلاف ولا دخل لشرط العلم فيه فراجع قل (قوله أو شرط القاع الخ) بخلاف شرط الابقاء فانه مبطل لما مر بخلافه في الرطبة وقوله وان المشتري الخ هذا علم من قوله ولو أطلق بيع شجرة الخ أي ومن قوله ما بقيت (قوله وثمره شجرة مبيع) قد يتوهم أن هذا شروع في بيع لثمار الذي هو القسم الثاني من الترجمة وليس كذلك بل هو من ثمة ما قبله لانه لما تكلم على الاغصان والورق ولعروق شرع يتكلم على الثمر من حيث التبعية وعدمها لكن تكلم عليه بوجه أعم من التبعية أو الشرط وعلى كليهما الثمرة ليست مبيعة بدليل أنها قد تكون للبائع بالشرط وان لم يظهر منها شيء وكذلك قد تكون للمشتري وبدليل عدم التفصيل بين بدو الصلاح وعدمه وانما المبيع الشجر وحده وأما بيع الثمرة وحدها ومع الشجر فسيأتي شيخنا والمراد بالثمره ما يشمل المشوم كالورد والياسمين والمرسين ومثله شجرة البقل التي تؤخذ مرة بعد أخرى وتقدم عن الدميران الباذنجان والبطيخ من البقول والظاهر ان مثلها بالامية اه حل (قوله ان شرطت لاحدهما) أي شرط جميعها أو بعضها المعين كما نص في شرح م ر (قوله ظهرت الثمرة أم لا) قد يقتضي أنه يصح أن تشرط للبائع حال عدم وجودها أصلا وهو ممنوع بل هو فرع الوجود كما هو الفرض لتفسيرهم الظهور بالتأثير وعدم الظهور بعدم ذلك فقوله وثمره شجرة أي موجودة ع ش ملخصا (قوله بتأثير) أي ولو لبعضها وان قل ولو في غير وقته كما هو قضية اطلاقهم خلافا لما وردى وان تبعه ابن الرفعة شرح م ر أي حيث قال ان تشقت قبل أو انه فالأشترى والا فللبائع (قوله أو بدونه) أي بدون التأثير لعدم اتصاف ثمره غير النخل به لما يأتي في تعريف التأثير وليس المراد أنه يتصف بالتأثير لكنه لم يوجد ع ش (قوله لا نور لها) النور بفتح النون الزهر على أي لون كان شرح م ر وقال ع ش نقلا عن المختار ان الزهر بفتحيتين وفي الصباح زهر النبات نوره الواحدة زهرة مثل غر وثمره وقد تفتح الهاء قالوا ولا يسمى زهرا حتى ينفتح (قوله وتناثر) أي بلغ زمانا يتناثر فيه النور عادة وان لم يتناثر بالفعل حل (قوله كشمش) بكسر ميمه وحكى فتحهما وفي النهاية لابن الاثير انه بتثنية الميمين (قوله لبائع) لكن ان لم يعلم المشتري بنحو التأثير لم يبق رؤيته بخير شو برى ويصدق البائع في أن البيع وقع بعد التأخير حتى تكون الثمرة له ومثله ما لو اختلفا هل كانت الثمرة موجودة قبل العقد أو حدثت بعده فالمدق البائع على الاصح عند الشارح خلافا لحج ع ش (قوله ولعسر افراد المشاركة) المراد بالافراد التمييز أي لعسر تمييز نصيب المشتري في المشاركة أي المخالطة أي اذا قلنا ان الظاهر للبائع وغيره للمشتري فالإضافة على معنى في المراد أن شأنه عسر الافراد فلا ينافي أنه قد لا يعسر أصلا كما لو ظهر في شجرة واحدة من أشجار وهو معطوف على قوله كما في ظهور الخ أي للقياس على ظهور كلها ولعسر الخ وهو قياس أدون (قوله بالوجه المذكور) أي بالتأثير وما بعده (قوله لما مر) أي في قوله في تعليل دخول الاغصان والورق لان ذلك يعد منها كالورق حل وبرماوى (قوله وخبر الصحيحين) معطوف على مجموع العال الثلاثة فهو راجع للدعوى الثلاثة (قوله قد أبرت) بالتخفيف والتشديد لانه يقال في الفعل أبر النخل من باب ضرب وأبره بالتشديد بمعنى كافي المختار ع ش وأتشه لانه اسم جنس جى يجوز تأنيشه قال تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية وقال تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر (قوله فثمرتها للبائع) هلا قال له يرجوع الضمير لن ولعله أظهر للايضاح

أو شرط القاع وان المشتري لا ينتفع بغيرها (ثمره شجر) هو أعم من قوله نخل (مبيع) ان شرطت لاحدهما أي المتبايعين (قوله) علام بالشرط ظهرت الثمرة أم لا (والا) بان سكت عن شرطها الواحد منهما (فان ظهر) منها (شيء) بتأثير في ثمره نخل أو بدونه في ثمره لا نور لها كتوت أو طمان نور وتناثر كشمش (قوله) كشمش (لبائع) كافي ظهور كلها المفهوم بالاولى والعسر افراد المشاركة (والا) بان لم يكن ظهور بالوجه المذكور (قوله) كشمش (لمشتري) لما مر وخبر الصحيحين من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع

(قوله على مجموع العال الثلاث) لعله الاربعة والرابع القياس

الأأن يشترط المبتاع وقيس بمافيه غيره ومفهومه انها اذا لم تؤثر تكون الثمرة (٣٠١) المشتري الاأن يشترطها البائع

وكونها في الاقل للبائع
صادق بان شرط له أو
يسكت عن ذلك وكونها
في الثاني للمشتري صادق
بمثل ذلك وألحق تأبير
بعضها بتأبير كلها بتبعية غير
المؤثر للمؤثر لما في تتبع ذلك
من المسر والتأبير ويسمى
التلقيح تشقيق طلع الاناث
وذو طلع الذكور فيه ليحيى
رطبها أجود مما لم يؤثر
والمراد هنا تشقيق الطلع
مطلقا يشمل ما تأبير بنفسه
وطلع الذكور والعادة
الاكتفاء بتأبير البعض
والباقي يتشقق بنفسه
وينبت ربح الذكور اليه
وقد لا يؤثر شيء ويتشقق
الكل وحكمه كالمؤثر
اعتبارا بظهور المقصود
(وانما تكون) أي الثمرة
كلها فيما ذكر (لبائع ان اتحاد
حل وبستان وجنس
وعقدوا) بأن تعدد الحل
في العام غالبا كتين وورد
أواختلف شيء من البقية
بأن اشترى في عقد بستانين
من نخل مثلا أو نخلا وعنبا
في بستان واحد أو في
عقدين نخلا مثلا والظاهر
من ذلك في أحدهما وغيره
في الآخر (فاكل) من
الظاهر وغيره (حكمه)
فالظاهر للبائع وغيره
للمشتري لا تقطاع التبعية
واختلاف زمن الظهور

(قوله الاأن يشترط المبتاع) أي المشتري ع ش (قوله وقيس بمافيه) أي الخبر (قوله ومفهومه
انها اذا لم تؤثر الخ) لا يخفى أن مثل التأبير سقوط النور والبروز لكن في شرح الروض أنه اذا لم تنعقد
تلك الثمرة التي لم يسقط نورها لا يصح شرطها للبائع وفيه نظر حل (قوله وكونها في الاول) هو منطوق
الحديث وهو قوله من باع نخلا الخ وقوله وكونها في الثاني هو مفهومه (قوله صادق بأن يشترط له الخ)
فيه بحث دقيق يدركه من له فهم أتيق أي حسن سم ووجه البحث أنه كيف يتأتى أن تشترط للبائع مع
قوله عليه الصلاة والسلام الاأن يشترطها المبتاع أي المشتري اذ يصير التقدير تكون للبائع ولو بالشرط
له الاأن يشترطها المشتري وهذا تهافت اذ متى شرطت البائع لا يتأتى شرطها للمشتري فلا يصح قول
الشارح انه صادق بالصورتين ويمكن ان يجاب بأن الاستثناء من إحدى الصورتين وهو الثانية شيخنا
سجيني أي فيكون الاستثناء من أمر عام شامل للسكوت والتقدير فتمتعها البائع على كل حال الاأن
يشترطها المبتاع ثم رأيت في ع ش على م ما نصه أقول ووجه البحث أنه قد يقال لا نسلم أن مفهوم
الحديث ما ذكر بل مفهومه أنه اذا باع نخلا لم يؤثر لا تكون ثمرة على هذا التفصيل وذلك صادق بأن
تكون للمشتري وان شرطت للبائع ويانفوا الشرط وبأن تكون للمشتري اذا شرطت له أو سكت
عن الشرط اه بحر رفته (قوله وألحق تأبير بعضها) ولو بفعل فاعل في غير أو انه قل (قوله بتبعية
غير المؤثر للمؤثر) وانما لم يعكس لان ما لم يظهر آيل الى الظهور س ل (قوله والتأبير) أي لغة وقوله
والمراد أي شرعا (قوله مطلقا) أي سواء كان طلع الاناث أو الذكور وسواء تشقق بنفسه أم لا بدليل
قوله ليس شمل الخ (قوله وطلع الذكور) أي وشمل طلع الذكور أي لانه ينتفع به لكونه يذر في طلع
الاناث فلا فرق بين أن يتشقق بنفسه أو بفعل فاعل ومثل ذلك النور فلا فرق بين أن يتناثر بنفسه أو
بفعل فاعل حيث بلغ أو ان التناثر بان انعقد والافهوكا لم يتناثر ويلزم مثل ذلك في تأبير طلع النخل الا
ان تبين ان تأبير طلع النخل قبل أو انه لا يفسده بخلاف أخذ النور قبل أو انه يفسده حل (قوله
والعادة الاكتفاء الخ) تعليل ثان للمراد الذي ادعاه أي ولان العادة الخ ومحل التعليل قوله والبق
يتشقق بنفسه وقوله وقد لا يؤثر شيء تعليل ثالث فالخاصل ان المعنى اللغوي فيه خصوصيتان الفعل
وكون المؤثر طلع الاناث وكل منهما ليس بقيد فلذلك قال والمراد الخ وعمل بالعلل الثلاث شيخنا (قوله
وقد لا يؤثر شيء ويتشقق الكل) فيه أن التشقق بنفسه يقال له تأبير كما ذكره فكيف قال وقد لا يؤثر
الا ان يراد وقد لا يؤثر أي بفعل فاعل وقوله وحكمه كالمؤثر أي بفعل فاعل لكنه بعيد بعد قوله والمراد
تأمل وعبرة شورى وحكمه كالمؤثر انظر مع قوله والمراد هنا فان الظاهر الاستثناء بهذا عنه تأمل
لانه يقال له مؤثر (قوله فيما ذكر) أي فيما بعد الا وهو ظهور البعض عند عدم الشرط (قوله ان
اتحد حل) بان كانت لا تحتمل الامرة واحدة وأما ما يحتمل مرتين فظاهر للبائع وما لم يظهر للمشتري
من غير الخاق حل (قوله وعقد) قال الناشري في نكته وقد تصور اتحاد العقد مع تعدد المالك
وذلك بالوكالة بناء على تصحيحهم ان الاعتبار الوكيل شورى (قوله كتين) وصورة المسئلة أن الشجرة
وقت البيع كان فيها بين ظاهريين غير ظاهر لكن كانت الشجرة حبلانة به فهو موجود وكان الظاهر
من بطن وما لم يظهر من بطن آخر فغير الظاهر للمشتري والظاهر للبائع ولا تبعية وهذا بخلاف ما يحتمل
مرة واحدة بأن باع نخلا عليه بلع ظاهر وبلع غير ظاهر لكنه موجود فالكل للبائع شيخنا (قوله
أواختلف شيء من البقية) لم يقل أو تعدد كما قال في الحبل والظاهر أنه تفنن (قوله لا تقطاع التبعية)
راجع للجميع وقوله واختلاف زمن الظهور راجع للجميع ما عدا تعدد العقد وقوله واتقاء عسر

(قوله لا يصح شرطها للبائع) وجهه ع ش بأن غير المنعقد كالمعقود واستشكه بعموم قولهم يصح شرط الموجود للبائع ولم يقيدوه بالمنعقد

الأفراد راجع لما إذا اختلف الجنس اجماعاً وعبارة اطف قوله لا تقطع التبعية هذا تعليل عام وقوله
 واختلاف زمن الظهور أي فيما يأتي فيه الاختلاف من الجنسين والبستانيين وقوله باختلاف ذلك أي
 المجموع لثلاير العقد اهـ (قوله باختلاف ذلك) الإشارة واقعة على أنواع الاختلاف الاربع من
 حيث تعلقها بالعلة الاولى وعلى اختلاف الحمل والجنس من حيث وقوعها على الثانية فالعلة الاولى شاملة
 للاربعة والثانية لاثنتين منها وأما الثالثة فهي شاملة للاربعة أيضاً وقال بعضهم قوله واختلاف زمن
 الظهور باختلاف ذلك أي الجنس والحمل والبستان والعقد فان قلت لا يلزم من اختلاف ما ذكر
 اختلاف زمن الظهور لانه يمكن اتحادهم مع اختلاف ما ذكر قلت الغرض أن زمن الظهور يختلف فيه كما
 ذكره الشارح بقوله والظاهر من ذلك في أحدهما الخ فعلى هذا يكون كل واحدة من العلة الثلاث علة
 للصور الاربع ومن جعل الثانية علة لاثنتين منها لم ينظر لقوله والظاهر من ذلك الخ (قوله نعم لو باع نخلة)
 محترز قوله غالباً كان عليه أن يقول وخرج أو يترك التقييد بغالباً قال الشوبري وهذا لا يتعين بل
 يجوز أن يكون استندرا كاعلى قول المتن فكل حكمه بل هذا أولى (قوله ثم خرج طلع آخر) أي
 ظهر والا فافترض أنه موجود (قوله لانه من ثمرة العام الاول) أي الظاهر ذلك فقد اتحد الحمل لان
 النخل لا يحمل مرتين ومقتضى ذلك أنه لو تحقق كونه حلاً آخر لا يكون للبائع بالتبعية بل للمشتري
 وقد دفع ذلك الشارح بقوله والحقا للنادر بالاعم الغالب بالنسبة للجنس أي الغالب في النخل أن لا
 يحمل في العام الامرّة واحدة فواجب منه ولو نوعاً على خلاف ذلك لا عبرة به ولو اطردت عادته بأن
 كان يحمل مرتين دائماً حل وحينئذ يكون مستثنى من اتحاد الحمل (قوله للنادر) وهو كونه حلاً
 ثانياً لان كونها تحمل مرتين في العام نادر وقوله بالاعم الغالب وهو كونه من ثمرة العام الاول لان
 الغالب أنه لا يحمل الامرّة واحدة في العام (قوله في حكمه) أي التين السابق وتوقفه أي في الحكم
 السابق وهو أن ما ظهر من ذلك للبائع وما لم يظهر للمشتري حل أي لانه يحمل في العام مرتين فكانت
 الاولى للبائع والثانية كالمشتري في قوله والابان تعدد الحمل الخ فالمراد بحكمه السابق في قوله والا
 فكل حكمه وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن الضمير للتين والعنب ويؤيده قول الشارح ولى بهما
 أسوة في التوقف في العنب أي دون التين الذي توقف فيه وهذا واضح لو قال الشارح في الحكم السابق
 والافضيه حكمه يرجع للتين أي جعلوا حكم العنب حكم التين المستلزم ذلك لتعدد حله وحينئذ يكون
 الشارح أقام الظاهر مقام الضمير حل أي لانه اذا كان الضمير في توقفه راجعاً للحكم بالنسبة
 للعنب فقط فيكون قول الشارح فيما يأتي في التوقف في العنب أقام الظاهر مقام الضمير حينئذ لانه
 حينئذ كان المناسب أن يقول في التوقف فيه لانهما حينئذ لم يتوقفا الا في العنب هذا ويمكن حينئذ
 ان يكون قوله فيما يأتي في العنب بدلاً من الضمير في قوله وتوقف فيه وما بينهما اعتراض وهو
 بعيد للفصل والاولى أن يكون الضمير في فيمر راجعاً للحكم بالنسبة للتين والعنب بدليل قوله في العنب
 فيما يأتي (قوله وتوقف فيه) أي بعد أن سوي بينهما اتقلا عن التهذيب بالتسوية منقولة عن التهذيب
 والتوقف من عند هما فلا تنافي والذي يؤخذ من كلام الرملي أن التوقف انما هو في العنب لان حكم
 التين حكم وفاق كما يدل عليه قول الشارح ولعل العنب نوعان وسكت عن التين ويدل له أيضاً تمثيل
 الشارح سابقاً بالتين ولا ينافيه قوله في العنب لانه اظهر في محل الاضمار لا يوضح والتوقف في الحقيقة
 في سبب الحكم وهو تعدد حله في العام كما يدل عليه قوله ولعل العنب نوعان لان المراد به الجمع
 بين القولين فالتهذيب ناظر للنوع الذي يحمل في العام مرتين والمتوقف ناظر للنوع الآخر لكن
 لما كان يلزم من التوقف في سبب الحكم التوقف في الحكم جعل التوقف في الحكم اهـ (قوله ولى

باختلاف ذلك وانتفاء
 عسر الأفراد باختلاف
 اختلاف النوع نعم لو باع
 نخلة وبقى ثم هاله ثم خرج
 طلع آخر فانه للبائع كما صرح
 به الشيخان قال لانه من
 ثمرة لعام الاول قلت والحقا
 للنادر بالاعم الغالب واعلم
 أنهما سويان بين العنب
 والتين في حكمه السابق
 تقلا عن التهذيب وتوقفا
 فيه ولى

(قوله من حيث تعلقها)
 أي الإشارة بذلك ويصح
 أن المراد تعلقها أي كلمة
 باختلاف (قوله لم ينظر
 لقوله والظاهر) لكن
 حيث لم ينظر لانه لا تكون
 العلة الثانية القاصرة على
 الاولى لانه لا يلزم من
 اختلاف الجنس اختلاف
 زمن الظهور تأمل

بهما أسوة) أي اقتداء قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قوله في التوقف في العنب) أي بل يلحق ما لم يظهر بما ظهر لانه لا يشكر رجله في السنة حل (قوله ولهذا لم يذكره الروياني) في البحر فلا يخالف ما في الجلال المحلى حل (قوله ولعل العنب الخ) أي فإني التهديب يحول على ما يحمل مرتين في العام وحيث يكون هذا النوع من العنب كالتين ورد هذا شيخنا بان حله في العام مرتين نادر كالنخل فليكن مثله في التبعية لان هذا التعدد نادر لا عبرة به حل وفي هذا الرد بعد التسليم أنه نوعان قال ع ش وقد أخبرني من أثق به عن مشاهدة المرة بعد المرة أن فيه نوعا يحمل سبعة بطون (قوله فان شرط قطعها) أي وجوبها وذلك فيما اذا غلب اختلاط حادتها بوجودها أو جوازها وذلك في غيره ح ل قال شيخنا وفيه أن الكلام هنا في بيع الشجرة وما سياتي من اشتراط القطع فيما غلب فيه اختلاط انما هو في بيع الثمر فتأمل (قوله الى القطع) أي زمنه المعتاد فما اعتيد قطعه قبل نضجه قطع كذلك وما اعتيد قطعه بعد قطعه كذا كذا كما أفصح عنه الشارح الآن قوله ولو كانت من نوع الخبز بما يؤهم أن هذه العبارة لا تشمل ذلك فتأمل حل وعبارة شرح م ر نعم لو كانت الثمرة من نوع يعتاد قطعه قبل نضجه كاللوز الأخضر في بلاد لا ينتهي فيها كيف البائع قطعها على العادة ولا ترد هذه الصورة لان هذا وقت جذاها عادة وهذا أي قوله ولو كانت الخ إشارة الى قيود ثلاثة في قول المتن فله تركها اليه كأنه قال ما لم تكن من نوع يعتاد الخ وما لم يتعد السقي وما لم يحصل لها آفة وسيأتي قيد رابع بقوله ولو امتص الخ (قوله للعادة) فان اختلفت العادة كأن اعتاد قوم تركه الى النضج وقوم قطعه قبله ففي الاستدكار عن ابن القطن أنه يحمل على عرف البائع قال الفارقي وعندي أنه يحمل على الأكثر من البلاد قال في الايعاب وما قاله الفارقي أوجه وعليه فالولم يكن أكثر فالوجه ترجيح الأول ع ش (قوله زمن الجذاز) هو بفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين واعجابهما شرح م ر (قوله لم يمكن من أخذ الثمرة الخ) أي ما لم أنجز العادة بأخذها كذلك ويحتمل الأخذ بالاطلاق قاله حل فان أخرزمه الاجرة لما بعد العادة ولو بلا طلب كما في البرماوي (قوله ولو تعدر سقي الثمرة الخ) غرضه بهذا تقييد قوله فله تركها اليه وكذا يقال فيما بعده اه شيخنا وفي شرح م ر مانصه وقد لا نلزم التبقية كأن تعدر السقي لا تقطع الماء وعظم ضرر النخل ببقائها وأصابها آفة ولم يبق في تركها فائدة كما رجحه ابن لرفعة وغيره (قوله ولكل سقي الخ) أي ويمكن البائع من السقي مما اعتيد سقيها منه وان كان للمشتري كبر دخا في البيع وليس فيه أنه يصير شارطا لنفسه الانتفاع بملك المشتري لان استحقاقه لذلك لما كان من جهة الشرع اغتفروه شرح م ر فان لم يأتين أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا ومؤنته على من لم يأتين كما في شرح الارشاد ولولم يسق البائع وطلب أن يأخذ لنفسه الماء الذي كان يسقى به لم يمكن من أخذه قل (قوله في الإبقاء) وهو المشار اليه بقوله فله تركها بصورتيه المذكورتين في الشرح (قوله وهذا أعم) لانه يشمل ما إذا لم يكن نفع ولا ضرر والذي اعتمده م ر في شرحه أنه لا يسق أحدهما في هذه الصورة الا بالرضا فكلام الاصل هو المعتمد (قوله وان ضررها حرم) على كل رضا هما لان المنع لحق الغير وقد ارتفع برضاه وان بقيت الحرمة من جهة اتلاف المال لغير غرض حل لا يقال فيه افساد المال وهو حرام ولومع تراضيهما لا ناقول الا فساد غير محقق ولان المنع لحق الغير ارتفع بالرضا ويبقى ذلك بالنسبة تنصرفه في خاص ماله وهو ممنوع على الوجه المذكور لانه تلاف بفعل فاشبه احراق المال شرح م ر وعبارة البرماوي وليس هنا ضاعة مال لان محل حرمها اذا كان سببها فعلا ومساعدته هنا أشبه بالتارك على ان هذا غرضه وهو حرمه على نفع صاحبه وعلى نفع نفسه بإبقاء العقد (قوله وان ضررها) قد يراد به عدم نفعهما بدليل ما قبله فيشمل ما لو اتى النفع

بهما أسوة في التوقف في العنب ولهذا لم يذكره الروياني وغيره مع التين وهو الموافق للواقع من أنه لا يحمل في العام مرتين ولعل العنب نوعان نوع يحمل مرة ونوع يحمل مرتين وذكر حكم ظهور البعض في غير النخل مع ذكر اتحاد الحل والجنس من زيادتي (واذا بقيت ثمرة) أي للبائع بشرط أو غيره كما مر (فان شرط قطعها لزمه والا) بأن شرط الإبقاء أو أطلق (فله تركها اليه) أي الى القطع أي زمنه للعادة واذا اجاز من الجذاز لم يمكن من أخذ الثمرة على التدرج ولا من تأخيرها الى نهاية النضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل النضج كما في القطع على العادة ولو تعدر سقي الثمرة لا تقطع الماء وعظم ضرر الشجر ببقائها فليس له إبقاؤها وكذا لو أصابها آفة ولا فائدة في تركها على أحد قولين أطلقهما الشيخان واليه ميل ابن الرفعة (ولكل) من المتبايعين في الإبقاء (سقي) ان (لم يضر الآخر) وهذا أعم من قوله ان انتفع به شجر ونمر (وان ضررها حرم

العقد أي فسخه الحاكم
لتعذر امضائه الا باضرار
بأحدهما فان ساء المتضرر
فلا فسخ كما فهم من قولي
وتنازعا وصرح به الاصل
ايضا لانه متى ساء
المتضرر فلا منازعة (ولو
امتص ثمر طوبى شجر لزم
البائع قطع) للثمر (أو
سقى) للشجر دفعا لضرر
المشتري

فصل

في بيان بيع الثمر والزرع
وبدو صلاحهما (جاز بيع
ثمران بدو صلاحه) وسيأتي
تفسيره (مطلقا) أي من
غير شرط (وبشرط قطعه
أو باقائه) لخبر الشيخين
واللفظ لمسلم لا يبيعوا الثمر
حتى يبدو صلاحه أي
فيجوز بعد بدوه وهو
صادق بكل من الاحوال
الثلاثة والمعنى الفارق بينهما
أمن العاهة بعده غالبا وقبله
تسرع اليه لضعفه فيفوت
بتلفه الثمن وبه يشعر قوله
صلى الله عليه وسلم رأيت
ان منع الله الثمرة فم يستحل
أحدكم مال أخيه (والا) أي
وان لم يبد صلاحه (فان
بيع وحده) أي دون أصله
(لم يجز) للخبر المذكور
(الابشرط قطعه) فيجوز
اجماعا بشروطه السابقة في
البيع من كونه مرثيا منتفعا

به الى غير ذلك (وان كان أصله مشتر) فيجب بشرط القطع

والضرر عن كل منهما كما قال شيخنا الرملي وهو المعتمد خلافا لما في شرح الارشاد (قوله الارضاهما)
أي بالنظر لحقهما وان حرم من حيث حق الله تعالى فمنى عدم الجواز المنع وهذا في الرشد المتصرف
عن نفسه قل (قوله فسخه الحاكم) المعتمد أن الذي يفسخ هو المتضرر حل وعش وقل على
الجلال وما قيل مما يخالفه فضعيف فاحذره

فصل في بيان بيع الثمر والزرع أي وما يذكر مع ذلك من قوله وعلى بائع ما بدو صلاحه الى آخر
الفصل (قوله ان بدو صلاحه) ولوحدة في بستان بأن بلغ صفة يطلب فيها غالبا حل (قوله أي من غير
شرط) بين به انه ليس الغرض من الاطلاق التعميم وهذا ان لم يغلب اختلاط حادثه بوجوده والا
فلا بد من شرط القطع كما سيذكره حل (قوله وبشرط قطعه) أي اذا بيع وحده كما هو المتبادر أما اذا
بيع مع أصله فلا يجوز بشرط قطعه على قياس ما يأتي وان أوهم تفصيله ثم عدم جريان ذلك هنا اه
شورى قال سم فان باعه بشرط قطعه فأخلف فأخلفه للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قلعه فان ما
أخلفه للمشتري (قوله أي فيجوز بعد بدوه) لان مفهوم الغاية يحتاج به حل (قوله وهو) أي
الحديث صادق بكل من الاحوال الثلاثة أي لان الحديث في تأويل نكرة بعد التثنية أي لا يجوز بيع
للثمره فيكون عاما وعبرة عن وهو أي الحديث صادق بعدم الصحة قبل بدو صلاحه في الاحوال
الثلاثة لكن ينحصر الاجماع بغير شرط القطع كما يأتي اه وكذلك مفهومه صادق بالصحة في الاحوال
الثلاثة (قوله والمعنى الفارق بينهما) أي بين ما بدو صلاحه وما لم يبد صلاحه عش (قوله فيفوت)
أي لو صح حناه (قوله وبه) أي بهذا المعنى الفارق بشرط قوله صلى الله عليه وسلم رأيت الخ والظاهر
أن ذلك من تنمة الحديث المتقدم حل وبصح رجوع الضمير للقوات أيضا كما قاله الشورى (قوله
أرأيت) أي أخبرني ببائع وقوله ان منع الله الثمرة أي سلبت عليها العاهة أي فان منع الثمرة لا يكون غالبا
الا عند عدم بدو صلاح لضعفها حينئذ حل والعاهة الآفة (قوله فان يبيع وحده) أي على شجرة
ثابتة أخذ ما يأتي أما لو كانت على شجرة مقطوعة فسيأتي أنه لا يجب بشرط القطع وخرج بالبيع
المبته والرهن فلا يجب بشرط القطع فيهما ووجه ذلك أنه بتقدير تلف الثمرة بجائحة لا يفوت على المتهب
شيء في مقابلة الثمرة وكذا المرتهن لا يفوت عليه الا مجرد التوثيق ودينه باق بحاله بخلاف البيع فانه
بتقدير تلف الثمرة بعاهة يضيع الثمن لافي مقابلة شيء فاحتيج فيه بشرط القطع ليا من من ذلك عش
على مر (قوله للخبر المذكور) أي خبر الشيخين (قوله الابشرط قطعه) أي حالا ولا تغني عنه
العادة ويلزم المشتري القطع فور اولا أجره عليه لو تأخر ولو بغير رضا البائع لغلبة المسامحة بها قال شيخنا
مر الان طالبه البائع به والشجر في يد المشتري أمانة لعدم امكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق
كون ظرف المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجرة الثمرة قبل بدو صلاح لنفسه لم يجب بشرط
القطع بل يجوز بشرط الابقاء لانه استدامة ملك قل (قوله فيجوز اجاعا) والاجاع محض
للخبر المذكور فانه يقتضى أنه لا يجوز بيع ما لا يبد صلاحه مطلقا حل (قوله منتفعا به) ليقال انه
غير محتاج اليه لانه معلوم من اشتراط النفع في كل مبيع لانا نقول هذا شرط زائد وهو الانتفاع في
الحال لوجوب قطعه بخلاف غيره فانه يكفي فيه وجود النفع في المستقبل كجحش صغير كما تقدم أي
فما لا ينتفع به في الحال لا يصح بيعه بشرط القطع ولا بغيره وان أمكن الانتفاع به في المستقبل
بترتيبه على الشجر كما في حل (قوله وان كان أصله الخ) هو غاية لعدم الجواز أي لا يجوز بيعه

لعموم الخبر والمعنى (لكن لا يلزمه وفاء) به في هذه اذ لا معنى لتكليفه (٣٠٥) قطع ثمره عن أصله على أنه صحيح في

الروضة في باب المساقاة صحة
بيعه له بلا شرط لانهما
يجتمعان في ملك شخص
واحد فأشبه مالواشترهما
معا ولو باع ثمرة على شجرة
مقطوعة لم يجب شرط
القطع لانها لا تبقى عليها
فيصير كشرط القطع (أو)
بيع الثمر (مع أصله) بغير
تفصيل (جاز لا بشرط
قطعه) لانه تابع للأصل
وهو غير متعرض للعاهة
أما يمه بشرط قطعه فلا
يجوز لما فيه من الحجر عليه
في ملكه وفارق جواز بيعه
لمالك أصله بشرط قطعه
بوجود التبعية هنا لشمول
العقد لهما واشتقاقهما فان
فصل كبتك الأصل
بدينار والثمرة بنصفه لم
يصح بيع الثمرة إلا بشرط
القطع لا لتفاء التبعية
وتعيرى بالأصل أعظم من
تعيرى بالشجر لشموله بيع
البطيخ ونحوه وان خالف
الامام والفرازي حيث قالوا
بوجود شرط القطع مطلقا
في البطيخ ونحوه تعرض
أصله للعاهة (وجاز بيع
زرع) ولو بقلا (بالوجه
السابقة) في الثمر واشترط
القطع كما يعلم مما يأتي (ان بدا
صلاحه والا فلا) يجوز بيعه
(مع أرضه أو بشرط
قطعه) كتنظيره في الثمر (أو وقاهه)

وحده قبل بدو صلاحه ولو لمالك أصله لعموم الخبر والمعنى فقول لعموم الخبر والمعنى علة لعدم الجواز لملك
الأصل لا لقوله بشرط القطع تأمل لان المجوز له الاجماع حل (قوله لعموم الخبر) وهو قوله لا يبيعوا
الثمر حتى يبدو صلاحه فانه عام لما اذا كان المشتري مالكا للأصل الثمر والعموم في الحقيقة انما هو في
الاجماع المخصص للخبر من ل وقوله والمعنى وهو قوله والفارق بينهما من العاهة الخ أي فانه عام أيضا
لما اذا باعها لملك الأصل أي لكن لا يلزمه وفاء وانظر أي فائدة في الشرط مع عدم لزوم الوفاء به (قوله
على أنه صحيح في الروضة في باب المساقاة الخ) وقال م بعد ما ذكر لكن المعتمد ما هنا لعموم النهي
والمعنى اذ المبيع الثمرة ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شيء كما مر (قوله ولو باع ثمرة الخ) هذا محترز قيد
ما يحوز فيما سبق وصرح به م فقال وقبل بدو صلاح ان يبيع وهو على شجرة ثابتة ثم قال أما بيع ثمرة
الخ (قوله لم يجب شرط القطع) أفهم جواز شرطه وهو ظاهر م على حج وجب الوفاء به لتفريق
ملك البائع ع ش (قوله فيصير) أي عدم الابقاء (قوله أو مع أصله) ظاهر كلامه أن هذا الحكم
خاص بما اذا لم يبدو صلاحه وليس مختصا به كما هو ظاهر م ل (قوله بغير تفصيل) أي صفقة واحدة
حل (قوله وفارق) أي يبيع مع أصله بشرط قطعه حيث لا يجوز وقوله جواز بيعه لملك
أصله بشرط قطعه حيث يجوز بوجود التبعية هنا أي في بيعه مع أصله واشتقاقهما أي في بيعه لملك
الأصل والغرض من هذا الفرق ابطال قياس القول الضعيف القائل بالتسوية بين صورتين
(قوله بوجود التبعية) رد عليه أنه منصوص عليه في الصيغة كما يفهم من قوله لشمول العقد والتبعية
انما تكون فيما لم يذكر في الصيغة ويدخل تبعا كما لو باع الشجرة وعليها ثمر لم يؤثر ويجاب بأنه
يمكن أن التبعية بالنظر للمقصود من العقد وهو الشجرة فان الثمرة وان ذكرت ليست مقصودة بالذات
وانما المقصود بالشجرة لحصولها في جميع الاعوام ونظير ذلك ما لو باع دارا فيها ماء عذب بمنزلها فالماء
لا بد من ذكره صحة العقد ومع ذلك لا يعد من قاعدة مدحجوة ودرهم قالوا لان الماء ليس مقصود
العين بالنظر للدار المبيعة فافهم ذلك وتأمل ع ش (قوله ونحوه) كالقضاء والخيار من كل ما هو ثمر
للبقل حل (قوله حيث قال) بوجوب شرط القطع مطلقا أي بدو صلاحه أو لا يبيع مع أصله
أو منفردا ويرد هذا بأنه بعد الأثر بأمن العاهة اه حل (قوله وجاز بيع زرع) أي حيث لم يستتر
في سنبله وأما اذا استتر في سنبله كالبرفسيا في الشرح أنه لا يصح بيعه في حال استتاره وعبارة حل
وجاز بيع زرع ولو بقلا أي لا يجوز مرارا كل من الزرع والبقل والافه وما يختلط حادثه بالوجود فلا بد
من شرط القطع وان بدا صلاحه اه (قوله ولو بقلا) يقتضي ان الزرع لا يسمى بقلا مع أن تفسير البقل
بمحضر اوت الارض يشمل الزرع كالبز والشعير اللهم الا أن تخص المحضر اوت بنحو الملوخية والرجلة
والخبيزة اه وعبارة الرشيدى قوله ولو بقلا أي فالمراد بالزرع هنا ما ليس شجرا كما أفصح به الاذرعى اه
وقال بعضهم قوله ولو بقلا غيا به لان الزرع يشمل الاخضر وغيره كالبر والشعير في أو ان حصادهما
(قوله بالوجه السابقة) أي مطلقا وبشرط قطعه وبشرط ابقائه أي حيث لم يغلب اختلاط حادثه
بالوجود والا فلا بد من شرط القطع كما يعلم من كلامه الآتي حل ولو اشترى زرعاً بشرط القطع فلم يقطع
حتى زاد قال زيادة حتى السنا بل للبائع وقد اختلط المبيع بغيره اختلاط لا يميز ولو اشترى بشرط القاع فلم
يقاع حتى زاد فهي المشتري لانه اشترى الكل فما ظهر يكون له وهذا التفصيل هو المعتمد كما في البرماوى
(قوله أو قلعه) واذا باعه بشرط قاعه فقطعه ثم أخلف كان بأخلفه للمشتري واذا باعه أصول نحو
بطيخ أو قرع قبل بدو صلاحه وحدث هناك زيادة بين البيع والاخذ فهي للمشتري سواء

لامطلقا ولا بشرط ابقائه
وتعيرى بالاوجه السابقة
وببدوصلاح اعم مما
به وعدم اشتراط القطع أو
القاع في بيع بقل بدصلاحه
صرح به ابن الرفعة ناقلا
عن القاضي والماوردي
وظاهر نص الام وحمل
اطلاق من أطلق كالاصل
اشتراط ذلك في بيع الزرع
الاخضر على ما لم يبدصلاحه
وقولي أوقعه من زيادتي
وظاهر مما مر في الثمارة
لا يجوز بيع الزرع من
الارض بشرط القطع أو
القاع وعلم مما مر في البيع
أنه لا يصح بيع حب مستر
في سنبله الذي ليس من
صلاحه

درس

وأنه لا يضر كم لا يزال الا
لا كل وأن ماله كان يصح
بيعه في الكم الاسفل دون
الاعلى (وبدو صلاح
مامر) من ثمر وغيره
(بلوغه صفة يطالب فيها
غالبا) وعلامته في الثمر
المأ كول المتلون أخذه في
حجرة أو سواد أو صفرة
كبلح وعناب ومشمش
واجاص بكسر الهمزة
وتشديد الجيم وفي غير
المتلون منه كالعنب الأبيض
لينه وتمويه وهو صفاه
وجريان الماء فيه

شرط القلع أو القطع وبه تعلم المخالفة بين أصول الزرع ونحو البطيخ ع ش على مر (قوله لا مطلقا
ولا بشرط ابقائه الخ) أي فلا يجوز أي يحرم ولا يصح شرح مر (قوله وحمل اطلاق من أطلق
الخ) فلو أراد أن يشتري لري البهائم فطر بقره أن يشتري بشرط القطع ثم يستأجر الارض أو يستعيرها
اه زى وح ف (قوله وظاهر مامر) أي من قوله أو بيع الثمر مع أصله جاز لا بشرط القطع مع قوله
أما يبيعه بشرط قطعه فلا يجوز الخ وغرضه من هذا تقييد قول المتن والافع أرضه وقوله ومما مر في البيع
الخ غرضه به الاعتذار عن عدم ذكر هذه الفروع الثلاثة في المتن مع ذكر الاصل لها هنا (قوله أنه
لا يجوز بيع الزرع) أي الذي لم يبدصلاحه اذ الذي مر في الثمر انما هو التقييد في الذي لم يبدصلاحه وأما
ما بدصلاحه فلم يقيده بهذا التقييد وان كان الواقع أنه لا بد من تقييده أيضا كما صنع الخواشي هذا هو
المناسب في فهم العبارة (قوله ومما مر في البيع أنه لا يصح) قال ابن الرفعة والكتان اذا بدصلاحه
يظهر جواز بيعه لان ما يغزل منه ظاهر والساس في باطنه كالنوى في التمر لكن هذا لا يميز في رأي العين
بخلاف التمر والنوى اه والاوجه أن محله أخذ ما ممر ما لم يبيع مع بزره بعد بدو صلاحه والا فلا يصح
كالخنة في سنبلها شرح مر (قوله بيع حب مستر في سنبله) كبر وسمسم وعدس وحصى وحده
أو مع أصله وأما اذا بيع الاصل وحده فيصح ولا يصح بيع البرسيم مع حبه وقد انعقد لولي رعي البهائم ولا نظر
لكون حبه ليس مقصودا لأن بخلاف شعير وذرقة وأرز في السنبيل فإنه يصح بخلاف السلم فيه فإنه لا يصح
لاختلاف قشره خفة ورزانه ولا يصح بيع نحو جزر وفجل وثوم وبصل في الارض لاستتار مقصوده
بخلاف الخس والكرب وقصب السكر لان ما ستر من ذلك غير مقصود غالبا حل وقوله بخلاف شعير
قال سم ينبغي في الشعير أنه لا بد من رؤية كل سنبله ولا يقال رؤية البعض كافية وذلك كما لو فرقت
أجزاء الصبرة لا يكفي رؤية بعضها اه (قوله وأنه لا يضر كم) كالرمان وطلع النخل والبطيخ حل
والجمع أكام وأكمة وكام وأكاميم ع ش على مر (قوله وان ماله كان) كالجوز واللوز
والباقل حل (قوله في الكم الاسفل) لان بقاءه فيه من مصالحه دون الاعلى لاستتاره بما
ليس من مصالحه شرح مر (قوله وغيره) وهو الزرع وقوله بلوغه أي وصوله وقوله صفة أي حالة وقوله
يطالب فيها في سينية بمعنى الباء أي يطلب بسببها أو بمعنى مع أي معها ويمكن بقاؤها على حالها مع
تقدير مضاف أي يطالب في أوانها (قوله وعلامته في الثمر المأ كول الخ) وفي غير المأ كول كالقرظ
أن يتهيا لما قصد منه كدبغ وحاصل ما ذكره أربعة أنواع من ثمانية ذكرها الماوردى
كغيره بقوله أحدها باللون كالبليح والعناب ثانيا بالظم كالأوة القصب وحوضه الرمان ثالثا بالنضج
والابن كالتين والبطيخ رابعا بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير خامسا بالطول والامتلاء
كالعلف والبقول سادسا بالأكبر كالفناء سابعا بالانتفاق كالحام كالفطن والجوز ثامنا بانفتاحه كالورد
وبقي منها ما لا يكامله كالباسمين فبظهوره ويمكن دخوله في الاخيرة قل (قوله المأ كول المتلون)
أي غير الليمون فلا يشترط تلونه أي طرولون عليه وهو الصفرة (قوله كبلح وعناب) بضم الين
اطف وهما مثالان للحمرة وقوله ومشمش مثال للصفرة وقوله واجاص مثال للسواد وهو امر وف
بالقراصة فالألف والنشر ملخبط وقيل البلح مثال لجميع ولا مانع منه والاول أقعد قل (قوله كالعنب
الايض) ان قلت اذا كان أبيض فيكون داخل في المتلون لأن يقال المتلون هو الذي يحدث له لون
بعد آخر وهذا العنب أبيض خلقه ويستمر على البياض فكأن نوعا من العنب على هذه الحالة بدليل
وصفه بقوله الايض وليس المراد مطلق العنب شيخنا (قوله وتمويه) عطف تفسير والاولى تمويهه لانه
يقال في فعله تمويه اذ الان وليس مصدره على تمويه نعم يقال تمويه الشيء تمويه اطلاعه بفضة أو ذهب وتحت

ذلك نحاس أو حديد ومنه التزوي وهو التليس اه مختار ومعلوم أن ذلك ليس مرادنا ع ش
(قوله وفي نحو القناء) مقتضى عطفه على الثمر وأفراده بعلامة على حديثه أنه لا يقال له ثمر وهو خلاف
ما تقدم من أنه يقال له ثمر في قوله وتعييرى بالأصل أعم من تعبيره بالشجر لشموله بيع البطيخ ونحوه
ومن النحو القناء قرر شيخنا الآن يقال هو من عطف الخاص على العام وكذا يقال في قوله وفي
الورد الخ فكان الأولى أن يقدمه على الزرع لأنه من الثمر أيضا (قوله أعم وأولى) وجه العموم ظاهر
لشموله الزرع وأما وجه الأولوية فإن عبارة المنهاج فيها الأخبار بالخاص وهو قوله ظهور مبادئ النضج الخ
لأنه خاص بما فيه حلالة كالقصب والرمان وليس شاملا للين العنب ونحوه والنضج في كلامه
استواءه وهو بضم النون عن العام وهو قوله وبدو صلاح الثمر لأن الثمر في كلامه شامل للقرع والخيار
والبطيخ والباذنجان والليمون المالح والحلو والرمان الحلو والخامض وهو لا يجوز بخلاف عبارة الشارح
وأضايوهم عدم اشتراط اللين والتمويه فيما لا يتلون مع أنه لا بد منهم ما فيه وأيضا يوهى أن الصفرة
ليست بدو صلاح بالنسبة لما يتصف بها كالشمش وأيضا يوهى أنه لا بد من اجتماع النضج والحلاوة
مع أن الرمان الخامض بدو صلاحه المحوطة وأجاب الجلال المحلى على المنهاج بأن قوله فيما لا يتلون
متعلق بدو ظهور فاستوى على هذا المبتدأ والخبر في الخصوص شيخنا وأجيب عن الأخير بأن
الواو في قوله والحلاوة بمعنى أوفى شمل الرمان الخامض والليمون الخامض فاندفع ما يقال إن الأخبار
بالخاص عن العام لا يندفع على كلام المحلى أيضا لعدم شموله للرمان الخامض والقرع والباذنجان لعدم
الحلاوة فيها وقول الأصل وفي غيره جملة مستقلة ليست من الخبر بدليل قوله بأن يأخذ ولو حذف الباء
لكانت من الخبر (قوله وإن قل) حكمة عنب في بستان وسنبلة في زرع كثر جد الان اشتراط بدو
صلاح الجميع فيه من العسر ما لا يخفى لأنه يؤدي إلى أن تباع الحبة بعد الحبة حل وعبارة مر لان الله
تعالى امتن علينا بطيب الثمار على التدريج اطالة لزم من التفكه فلو شرط طيب جميعه لادى إلى أن
لا يباع شيء لان السابق قد يتلف أو تباع الحبة بعد الحبة وفي كل شرح شديد اه وقوله كظهوره أى
قياسا على ما تقدم في ظهور البعض كالتأثير حيث اكتفى ببعض أى عن الكل بالشرط السابق وقد
أشار إلى ذلك بقوله إن اتحاد الخ حل أى فكما أن ظهور البعض فيها مظهر الكل فكذلك جعل
هنا بدو صلاح البعض كبدو صلاح الكل (قوله كظهوره) التشبيه في مطلق التبعية وفي الشرط (قوله
وعقد) أى وحل في ثمر وانما أسقطه لان كلامه فيها هو أعم من الثمر كما هو ظاهر شورى أى لان كلامه
يشمل الزرع ولا يقال فيه حل لان الغرض أنه باع الثمرة الموجودة وهناك باع الاصول و بقيت الثمرة
للبيع بظهور بعضها بتبعية ما لم يظهر لما ظهر ان اتحاد حل كما لا يخفى ولو أثمر التين بطنابدا صلاحها و بطنابدا
لم يبد صلاحها و بيع الكل وجب شرط القطع فيما لم يبد صلاحه دون ما بدا (قوله وتعييرى بما ذكر) أى
بقوله وبدو صلاح بعضه وقوله لا فادته الشرط المذكور وهو قوله إن اتحاد بستان وقوله أولى وجه الأولوية
أن ما في الأصل يوهى الاكتفاء بدو صلاح البعض وإن اختلف الجنس (قوله وعلى بائع ما بدا صلاحه)
أى حيث باعه لغير مالك الأصل من شجر وأرض فإن باعه لم يلزمه سقى كما هو ظاهر لا تقطاع العلاقة بينهما
شرح مر وكذلك لا يلزمه السقى اذا باعه مع الأصل بالأولى سم على حج ولو باع الثمرة لم يبد ثم باع
الشجرة لعمرو هل يلزم البائع السقى أم لا فيه نظر والاقرب اللزوم لأنه انتم له السقى فبيع الشجرة لغيره
لا يسقط عنه ما التزمه ع ش على مر (قوله وأبقى) أى استحق ابقاءه بان بيع بعد بدو صلاح مطلقا أو
بشرط بقائه أخذ من قوله الآتى فلو بيع بشرط القطع الخ ع ش على مر (قوله سقى ما بقى) أى إن
كان مما سقى وأما ما لا يحتاج إلى سقى كأن كان يشرب بعروقه لقريه من الماء كالبعلى فلا يلزمه

وفي نحو القناء أن يجنى
غالبلا كل وفي الزرع
اشتداده بأن يهيئ الماهو
المقصود منه وفي الورد
انفتاحه فتعييرى بما ذكر
المأخوذ من الروضة
كأصلها أعم وأولى من
قوله وبدو صلاح الثمر ظهور
مبادئ النضج والحلاوة
فيما لا يتلون وفي غيره بأن
يأخذ في الحرة أو السواد
(وبدو صلاح بعضه)
وان قل (كظهوره) فيصح
بيع كله من غير شرط القطع
إن اتحاد بستان وجنس
وعقد والافل كل حكمه
فيشترط القلع فيما لم يبد
صلاحه دون ما بدا صلاحه
وتعييرى بما ذكر لا فادته
الشرط المذكور أولى من
عبر به (وعلى بائع ما بدا
صلاحه) من ثمر وغيره
وأبقى (سقى ما بقى) قبل
التخلية

(قوله في مطلق التبعية)
والا فادته صلاحه يجوز
بيعه مطلقا بخلاف ما لم يبد
صلاحه
(قوله بدو صلاحها) ولو
البعض

وبعدها قدر ما يثبو به ويسلم
فلو شرط على المشتري
بطل البيع لانه خلاف
قضيته وبما تقرر علم ان
ذلك محله عند استحقاق
المشتري الا بقاء فلو بيع
بشرط القطع لم يلزم البائع
السقي بعد التخلية
(ويتصرف) فيه (مشتريه
ويدخل في ضمانه بعد
تخلية) وان لم يشترط
قطعه لحصول قبضه بها
وأما خبر مسلم انه صلى
الله عليه وسلم أمر
بوضع الجوائح فحمل
على الندب وبما ذكر علم
ما صرح به الاصل أنه لو
اشترى ثمرا أو زرعاً قبل
بدو صلاحه بشرط قطعه
ولم يقطع حتى هلك كان
أولى بكونه من ضمانه لم
يشترط قطعه بعد بدو
صلاحه لتفريطه بترك
القطع المشروط أما قبل
التخلية فلا يتصرف فيه
المشتري وهو من ضمان
البائع كمنظأره (فلو تلف
بترك سقي) من البائع قبل
التخلية أو بعدها
(انفسخ) البيع وهذا
من زيادتي

(قوله ثم باعها لآخر الخ)
أي الاجار لآخر أي فانه
لا يحل ذلك الاخر محل بائع
في كون الاجرة لا تلزمه
الا بعد القبض بل حكمه

اه حل (قوله وبعدها) انظر لو باعه المشتري هل يسقط السقي عن البائع ويلزم المشتري الاول السقي
له أو لا ويحل المشتري الثاني محل المشتري الاول فيلزم البائع السقي له استظهر شيخنا لزيادتي الثاني وفرق
بينه وبين ما تقدم فيها واشترى أرضا ووجد بها حجارة ثم باعها لآخر المتقدم في كلام الشارح بان السقي له
غاية بخلاف وضع الاجار بالارض اه وجزم العناني بالثاني فقال يلزم البائع وان تعدد المشتري وانظر
حكمه بته هل هي كبيعته أو يفرق وانظر أيضا لو تلف الثمر بترك السقي هل ينفسخ العقد الثاني
فقط أو الاول كل محتمل ولعل الثاني في الجميع أقرب اه شوبري (قوله قدر ما يثبو) قضيته أنه
لا يكفي ما يدفع به عنه التلف والتعيب بل لابد من سقي يفي على العادة في مثله وهو ظاهر وقوله
ويسلم من التلف عطف مغاير والفساد عطف تفسير أو مغاير ان أراد به التعيب ع ش على م ر
(قوله من ثمة التسليم) أي الواجب (قوله كالكيل في المكيل) ايضاحه أن البائع التزم البقاء الذي
استحققه المشتري بالعقد وهو لا يتم الا بالسقي اه زى (قوله فلو شرط على المشتري بطل البيع) سواء
أشترط على المشتري سقيه من الماء المعدله أو بجلب ماء ليس معد السقي الشجرة المبيعة ثم راع ش
على م ر (قوله وبما تقرر) أي من قوله وأبقى ع ش (قوله فلو بيع) أي ما بدو صلاحه بشرط القطع
أو القلع ومثل ذلك اذا لم يبدو صلاحه وباعه بشرط القطع حل (قوله لم يلزم البائع السقي بعد التخلية)
أي الا اذا كان أخذه لا يتأخر الا في زمن طويل يحتاج فيه الى السقي والاوجب عليه السقي وخرج ببعده
التخلية ما قبلها فيلزمه السقي لانه من ضمانه حل وعبارة ع ش قوله لم يلزم البائع السقي بعد
التخلية مفهومه وجوب السقي قبل التخلية وان أمكن قطعه حالاً ومثله في شرح م ر ولم يذكر حجج
هذا القيد فقضيته أنه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق ابقاءه فلا
معنى لتكليف البائع السقي الذي يفي به ثم رأيت سم على حجج ذكر نحو ذلك وقد يقال بوجوبه قبل
التخلية كما أفهمه كلام الشارح ويوجه بأن التقدير من البائع حيث لم يخل بين المشتري وبينه فاذا تلف
بترك السقي كان من ضمانه وقد يصرح به قول المصنف أول باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع وأن
البائع لا يبرأ من اسقاط الضمان اه (قوله ويتصرف فيه) أي فيما ذكر من الثمر وغيره لا بقيد كونه
بدو صلاحه كذا قاله بعضهم وفيه أن قوله الآتي وبما ذكر علم ما صرح به الاصل يدل على أن الكلام
فيما بدو صلاحه خاصة إذ على الاول يكون ما صرح به الاصل من أفراده لا معلوم من الاول اه حل
(قوله بعد تخلية) راجع للثنتين (قوله وان لم يشترط قطعه) أي سواء شرط أم لا فهو غاية
للضمان لا للتصرف حل قال شيخنا ح ف وانظر لم يجعل غاية لهما أياضاً مع أن الامر كذلك فيهما
اه (قوله لحصول قبضه بها) أي بالتخلية وان دخل أو ان الجذاذ خلا فان قال لا يحصل قبض الثمر
الذي بلغ أو ان الجذاذ لا يقطع م ر وانظر هذا الاطلاق مع أن الذي شرط قطعه لا يحصل قبضه الا
بالتخلية سم (قوله أمر بوضع الجوائح) أي عن المشتري جمع جائحة وهي العاهة والآفة كالريح والشمس
والاغربة أي بوضع ثمن متلف الجوائح (قوله فحمل على الندب) أو على ما قبل التخلية حل فيكون
الامر للوجوب (قوله وبما ذكر علم) أي من قوله وان لم يشترط قطعه (قوله فلو تلف الخ) تقييد لقوله
ويدخل في ضمانه بعد تخلية اذ مقتضاه أن العقد لا ينفسخ بالتلف ولا خيار بالتعيب فكانه قال محل دخوله
في ضمان المشتري بالتخلية بالنسبة لغير تلفه أو تعيبه بسبب ترك السقي والا فهو من ضمان البائع شيخنا
وهذا علم من قوله أو لا وعلى بائع ما بدو صلاحه الخ ومن ثم فرع هذا عليه بالقاء (قوله أو تعيب) الظاهر
أنه لا يشترط في التعيب هنا عرض ما ينقصه عن قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل عدم نموه كتموه

(أو تعيب به خير مشتر)
 بين الفسخ والاجازة وان
 كانت الجائحة من ضمانه
 لان الشرع ألزم البائع
 التمتع بالسقي فالتلف
 والتعيب بتركه كالتلف
 والتعيب قبل القبض (ولا
 يصح بيع ما) هو أعم من
 قوله ثمر (يغلب) تلاحقه
 (اختلاط حادثه بموجوده)
 وان بد اصلاحه (كتين
 وقضاء) وبطبخ لعدم
 القدرة على تسليمه (الا
 بشرط قطعه) عند خوف
 الاختلاف فيصح البيع
 لزوال المحذور ويصح فيما
 لا يغلب اختلاطه ببيع مطلقا
 وبشرط قطعه أو باقائه كما
 مر (فان وقع اختلاط
 فيه) هو من زيادتي (أو
 فيما لا يغلب) اختلاطه (قبل
 التخلية) سواء أندر وعليه
 اقتصر الاصل أم تساوى
 الامر ان أم جهل الحال
 (خير مشتر) دفعا للضرر
 عنه (ان لم يسمح له) به
 (بائع) بهبة أو اعراض
 والا فلا خيار له لزوال المحذور
 وكلام الاصل كل روضة
 وأصلها يقتضى تخيير
 المشتري أو لا حتى يجوز له
 المبادرة بالفسخ فان بدر
 البائع

نوعه لما امر أنه يجب عليه السقي قدر ما يتمه ويقيه عن التلف اه ع ش على م ر (قوله أو تعيب به خير
 مشترك) أي فوراً خرج ما لو تعيب بغيره وانظر لو تعيب بهما هل يثبت له الخيار أو لا واذا قلنا بالثاني هل له
 أرش العيب بترك السقي يحرج شوري الظاهر أن له أرش العيب (قوله خير مشترك) هذا كله ما لم
 يتعذر السقي فان تعذر بأن غارت العين أو انقطع النهر فلا خيار له كما صرح به أبو علي الطبري ولا انفساخ
 بالتلف أيضاً سم ولا يكلف في هذه الحالة اجراء ماء آخر كما هو قضية نص الام شرح م ر (قوله بين الفسخ
 والاجازة) فلولم يفسخ وآل به التعيب الى التلف وعلم به المشتري ولم يفسخ لم يغرم له البائع شيئاً بناء
 على الرجوع من وجهين حل (قوله وان كانت الجائحة) أي متلفها والوالوالحال وقوله من ضمانه أي
 المشتري بعد التخلية حل (قوله لان الشرع) علة للمرين قبله (قوله فالتلف والتعيب بتركه
 الخ) أي بخلافهما بالجائحة فانهما من ضمان المشتري فكون متلف الجائحة من ضمان المشتري لا ينافي
 كون متلف ترك السقي من ضمان البائع (قوله ولا يصح بيع ما) أي ثمر أو زرع كما قاله شيخنا كابن حجر
 والمراد زرع يحزم مرة بعد أخرى بحيث يكون بعضه للبائع وبعضه للمشتري حل (قوله ما يغلب اختلاط
 حادثه بموجوده) أي يقينا أخذنا من قوله أو فيما لا يغلب سواء أندر الخ ع ش واحترز بذلك عما لو تميز
 بكبر أو صغراً أو رداءة أو جودة أو غير ذلك فلا فسخ ولا انفساخ كما في الشوري (قوله يغلب تلاحقه)
 أشار به الى أن ذكره في متن المنهاج ليس ضرورياً وان الاختلاط يغني عنه فذلك اقتصر في المتن على
 الثاني وهو وان استلزم التلاحق فالتلاحق لا يستلزم لجواز أن تظهر ثمرة ثانية قبل قطع الاولى ولا تشبه
 بها الصغرها أو رداءتها أو غير ذلك لكن ان حمل التلاحق على مشاركتها لاول في الوجود والصفة كانا
 متساويين وقوله وان بد اصلاحه يجوز أن تكون الواو للتحال لان حكم ما لم يد اصلاحه تقدم
 أن صحة بيعه لا بد لها من شرط القطع ويجوز أن تكون للتعميم وهو لا يضر لان غايته أنه من عطف
 العام بعد الخاص وهو جائز لكن يقيد بناء على هذا قوله بشرط القطع عند الاختلاط بما بعد بدو
 الصلاح لان ما قبله لا بد فيه من شرط القطع حالا كما تقدم ع ش (قوله لعدم القدرة) لا اختلاط
 الحادث الذي هو ملك البائع بالمبيع والاولى التعبير بالتسليم كما مر (قوله الا بشرط قطعه) فالشرط
 في الحال والقطع عند خوف الاختلاط (قوله عند خوف الاختلاط) الاولى اسقاطه لانه ان
 تعلق بالقطع يقتضى أنه لا بد من ذكره في العقد وان تعلق بالشرط اقتضى أن الشرط يكون عند
 خوف الاختلاط وليس كذلك بل لا بد منه حالة البيع وأقول هو متعلق بمحذوف والتقدير
 ويكلف القطع عند خوف الاختلاط كما يدل عليه كلام حل (قوله لزوال المحذور السابق) وهو
 عدم القدرة على التسليم (قوله ويصح فيما لا يغلب) وهو ما يندر اختلاطه أو تساوى فيه الامر ان
 أو يجهل حاله حل (قوله كما مر) لعل المراد في قوله فصل جازي بيع ثمر بد اصلاحه الخ وذكره توطئة
 لبيان حكمه اذا وقع فيه الاختلاط ع ش (قوله خير مشترك) وهو خيار عيب فيكون فوراً ولا يتوقف
 على ما كرم اصدق حد العيب السابق عليه فانه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حينئذ فان
 اجاز المشتري ولم يسمح بائع جاء فيه ما يأتي ولا يخفى أن صاحب اليد حينئذ البائع شرح م ر مع زيادة
 للحلي (قوله بهبة) ان قلت بشرط في الموهوب أن يكون معلوماً وهذا ليس كذلك قلت جازت الهبة
 هنا وان كان الموهوب غير معلوم للضرورة كما قيل بنظيره في اختلاط حمام البرجين فهو مستثنى من عدم
 صحة هبة المجهول (قوله أو اعراض) ويعلم كما بخلاف النعل لان عوده متوقع شوري وعبرة حل قوله
 أو اعراض وحينئذ يملكه من غير صيغة فليس له الرجوع فيه وهو مخالف لنظائره لانه لا سبيل الى
 تمييز حق البائع كإعلاك السنابل بالاعراض ولا أثر للثمة هنا لكونها في ضمن عقد بخلاف النعل لا

وكلامى ظاهر في الاول
ويحتمل الثاني بمعنى أن
المشتري يخبر ان سأل
البائع ليسمح له فلم يسمح
وخرج بزيادتي قبل
التخلية ما لو وقع الاختلاط
بعدها فلا يخبر المشتري بل
ان توافقا على قدر فذاك
والا صدق صاحب اليد
بيمينه في قدر حتى الآخر
وهل اليد بعد التخلية للبائع
أو للمشتري أو لهما فيه وجه
وقضية كلام الرافعي ترجيح
الثاني (ولا يصح بيع بر في
سنبلة) بر (صاف) من
التبن (وهو المحاقلة ولا
بيع (رطب على نخل تمر
وهو المزبنة) للنهي عنهما
في الصحيحين ولعدم
العلم بالمائلة فيهما ولا
المقصود من المبيع في المحاقلة
مستور بما ليس من مصالحه
وهي مأخوذة من الحقل
جمع حقلة وهي الساحة التي
تزرع سميت بذلك لتعلقها
بزرع في حقلة والمزبنة من
الزبن وهو الدفع لكثرة
الغبين فيها فيريد المعبون
دفعه والغابن خلافه
فيتدافعان وفائدة ذكر
هذين الحكمين تسميتهما
بما ذكره الا فقد علماء
مر (ورخص في) بيع
(العرايا) جمع عربية وهي
ما يفردها مالها للاكل

يملكه البائع باعراض المشتري عنه فيما اذا نزل الدابة ثم اطلع على عيب بها وردها لان النعل عوده
للمشتري متوقع بامكان انفصاله عن الدابة اه (قوله وسمح) بفتح الميم وفي المصباح سمح يسمح
بفتح حتين سموحا وسماحا وسماحة جاد اه (قوله سقط خياره) انظر لو قارن سماحة البائع فسحق المشتري
هل يغلب الفسخ فينفذ أو السماحة فلا ينفذ حرش وبرى (قوله قال في المطاب) ضعيف (قوله على أن
الخيار للبائع) أي بين السماح وعدمه لا بين الفسخ والاجازة أي فلا يخبر المشتري الا بعد تخيير البائع
والظاهر أن البائع لو سكت ساعة يتروى أي يتشهى لا ينقطع خيار المشتري حل مع زيادة (قوله ظاهر
في الاول) وهو كون الخيار أو للمشتري وقوله ويحتمل الثاني وهو كون الخيار أولا للبائع بين أن يسمح
بالزائد أولا ووجه ظهوره في الاول أنه شامل لتخير المشتري مع عدم علم البائع بالكيفية فله أن يفسخ
حينئذ لان قوله ان لم يسمح معناه ان لم يوجد منه السماحة وهو صادق بعدم العلم وقوله بمعنى متعلق
بمحتمل على أنه تصوير له (قوله وهل اليد بعد التخلية للبائع) أي لان بعض المختلط له مع كون الاصل
له أيضا وعلى هذا فهو المصدق وقوله والمشتري لان بعض المختلط له وعلى هذا فهو المصدق وهو المعتمد
وقوله أو لهما أي لان مجموع المختلط لهما وعلى هذا فيقسم ما تنازع فيه بينهما وهذا الخلاف خاص بهذه
المسئلة والافغيرها من كل مبيع بعد قبضه اليد فيه للمشتري اتفاقا شيخنا (قوله ولعدم العلم بالمائلة فيهما)
عبارة تشرح مر ووجه فسادهما ما فيهما من الرابع اتفاقا لرؤية في الاولى ولهذا الوباغ زرعا غير ربوي
قبل ظهور الحب بحب أو بر اصافيا بشعير وتقاضا في المجلس جازا ذلار باو يؤخذ من ذلك أنه اذا كان
أي الزرع ربويا كأن اعتيد أكله كالحلبة امتنع بعه بحبه وبه جزم الزركشي اه (قوله سميت)
أي المحاقلة بمعنى العقد بذلك أي بهذا اللفظ (قوله والا فقد علمنا) أي في باب الربا فيهما كما أفاده
التعليل الاول وفي باب البيع في المحاقلة كما أفاده الثاني (قوله ورخص في بيع العرايا) هذا مستثنى من
قوله ولا رطب على نخل الخ فكأنه قال الا في العرايا ولو حذف الشارح لفظ بيع لكان أولى لان
المرخص فيه انما هو العرايا بالمعنى الشرعي وهو بيع رطب الخ كما يأتي فيصير المعنى مع ثبوت لفظ البيع
ورخص في بيع البيع وهو نهافت ويمكن جعل الاضافة بيانية أي بيع هو العرايا وفيه أن الرخصة لا تكون
في خطاب الوضع والصحة والفساد منه الا أن يقال الترخيص من حيث الحكم الشرعي وهو تحريم
بيع الربويات بعضها بدون الشرط اه شيخنا (قوله في العرايا) أي بالمعنى اللغوي كما أشار به بقوله وهي
جمع عربية فصيح ما قدره الشارح والافوا كانت بالمعنى الشرعي لكان التقدير ورخص في بيع البيع اه
شيخنا وفيه أنه اذا كان المراد بها المعنى اللغوي يكون في المتن قصورا ذ يكون التقدير ورخص في بيع
ما يفردها مالها للاكل والعرض الترخيص في بيع الرطب والعنب على الشجر مطلقا (قوله جمع
عربية) وأصلها عريوة قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فهي لغة النخلة فعيلة بمعنى فاعلة عند الجمهور
لانها عريت باعراء مالها لها عن باقي النخل فهي عارية وبمعنى مفعولة عند آخرين من عرايه عروه
اذا أتاه لان مالها يعروها أي يأتونها فهي معروة وعليها قسمية العقد بذلك مجاز عن أصل ما عقد
عليه شوبري وهذا ظاهر بحسب اللغة وأما بحسب اصطلاح الفقهاء فقد يقال ان اطلاقها على العقد
حقيقة كما قاله العناني وقوله الشوبري وأصلها عريوة الخ ظاهر ان قلنا انها من عرا يعرو بمعنى نزل
وأما ان قلنا انها من عري يعري كتب يتعب فأصلها عريوة بياء من أدغمت احداهما في الاخرى وهذا
هو المناسب لقول الشارح لانها عريت الخ (قوله لانها عريت) لان حكم جميع البستان أن الزكاة
متعلقة بعينه ولا يجوز التصرف فيه والعريوة عريت عن حكم جميع البستان لانها تجب الزكاة فيها في

لانها عريت عن حكم جميع البستان

(وهي بيع رطب أو غنبد)
على شجر خرصا ولولا غنياء
بخرأوز يب كيلاً) لأنه
صلى الله عليه وسلم أُرخص
فيها في الرطب ورواه
الشيخان وقيس به الغنبد
بجامع أن كلامه منهما زكوى
يمكن خرصه ويدخر يابسه
وظاهر الخبر التسوية بين
الفقراء والغنياء وما ورد
بمظاهره تخصيص ذلك
بالفقراء ضعيف وبتقدير
صحته فاذ كرفيه حكمة
المشروعية ثم قديم الحكم
كافي الرمل والاضطباع
وكالرطب البسر بعد بدو
صلاحه لأن الحاجة اليه
كهي إلى الرطب ذكره
الماوردي والرويان قيل
ومثله الحصرم ورد بأن
الحصرم لم يبد به صلاح
الغنبد وبأن الحصرم لا
يدخله لأنه لم يتناه كبره
بخلاف البسر فيهما وقولي
خرصا من زيادتي ودخل
بقولي كيلاً ما لو باع ذلك
بخرأوز يب على شجر كيلاً
بخلاف ما لو باعه به خرصا
فتقييد الأصل كغيره
بالأرض جرى على الغالب
وإن فهم بعضهم أنها قيد
معتبر فرب عليه في المنع في
ذلك مطلقاً ولهذا لم يقيدها
في الروضة كأصلها ومحل
الرخصة (فيما دون خمسة
أوسق)

الذمة ويجوز التصرف فيها أي لأنه خرص بعض البستان فقط ليتصرف في هذا الخروص ببيع أو أكل
أو غيرهما (قوله وهي بيع رطب الخ) الضمير راجع للعرايا بالمعنى الشرعي والعرايا المتقدمة بالمعنى
اللغوي ففيه استخدام (قوله خرصا) ويكفي خرص واحد ويكفي كونه أحد لعاقدين توسعا في
الرخص شورى (قوله ولولا غنياء) فلا يختص بيع العرايا بالفقراء وإن كانوا هم سبب الرخصة
لشكايتهم له صلى الله عليه وسلم لم أنهم لا يجدون شيئا يشترون به الرطب إلا التمر لأن العبرة بعموم اللفظ
دون خصوص السبب والمراد بالفقراء من لا تقرب أيديهم وإن ملكوا أموالا كثيرة غيره اهـ سل
(قوله كيلاً) أي مكيلة بأن يذكر في العقد مكيلة احترازاً من الجزاف وليس الغرض أنه لا يبيعه إلا
بعد الكيل اذ هذا ليس شرطاً بل متى قال مكيلة أو ما يدل على ذلك كالصاع كأن يقول بعني صاع رطب
بصاع تمر صبح البيع وسيأتي للشرط وهو التقابض في كلامه شيخنا (قوله في الرطب) بدل اشتغال
من الضمير (قوله وقيس به الغنبد) فإن قلت هذه رخصة وقد قال الشافعي ولا يتعدى بالرخصة موضعها
قلت محله حيث لم يدرك المعنى فيها كما شار إلى ذلك المحقق المحلى شورى (قوله كما في الرمل
والاضطباع) فإن حكمة المشروعية فيهما أن المشركين كانوا يظنون ضعف الصحابة حيث قالوا
أضعفهم حتى يتراب أي المدينة ففعلوا هما ليعظموا أنهم أقوياء فيها بنهم اهـ شيخنا (قوله وكالرطب
البسر الخ) ربما يفيد أن ما لم يبد صلاحه يقال له بسر اهـ حل وقوله بعد بخلاف البسر فهم ما يقتضي
أنه بذا صلاحه فيمكن حمل ما يأتي على ما إذا تهاهت جرفته أو صفرت وجعل كلامه قبل على ما إذا لم يتناه
والبسر هو البلح الأحمر أو الأصفر وفيه أن الجامع المتقدم لا يوجد فيه لأنه لا يدخر يابسه (قوله
الحصرم) هو الغنبد الذي لم يبد صلاحه وهو بكسر الحاء على وزن زبرج قال في المصباح الحصرم
أول الغنبد مادام حامضاً قال أبو زبد وحصرم كل شيء حشفه ومنه قيل للبخیل حصرم ع ش (قوله
بخلاف البسر فيهما) أي في بدو الصلاح والخرص ع ش (قوله على شجر كيلاً) أي مقدراً بكيل
أي وقت التسليم والأفلا يمكن أن يكال وهو على الشجر فالعقد وهو على الشجر فقط ثم يقطع بعد وقوع
العقد عليه ويكال اهـ قل واعتمد الرمل أنه لا بد أن يكون على الأرض فينتد لا يجوز أن يشتري
وهو على الشجر وفيه ما لا يخفى عناني فالأرض قيد معتبر عند مر والمراد بكونه على الأرض كونه
مقطوعاً ولوعلى رأس الشجر ع ش على مر وعبرة قل على الجلال اعتمد شيخنا الرمل أن
الأرض قيد خلاف الشيخ الإسلام في انهج وغيره وفيه نظر ظاهر لأنه إن أريد كونه على الأرض
حالة التسليم فهو لا يخاف شيخ الإسلام لا يعتبره ككيلاً فلا حاجة لاعتماده ولا تضعيف
أو كونها عليها حالة العقد فلا معنى له لأنه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود
القياس فيها على أن المراد بالأرض ما ليس متصلاً بالشجر لحقيقة الأرض فالوجه كلام شيخ الإسلام
وأما كون الرطب والغنبد على الشجر فلا بد منه لأنه مسمى العرايا والأفهوم من باب الربا المحرم فتأمل
(قوله بخلاف ما لو باعه خرصا) أي تخميناً بأن قال بعثك ما على هذا الشجر فالمراد أنه باعه جزافاً (قوله
فتقييد الأصل) قال شيخنا المعتمد التقييد لأن الرخص لا تتجاوز محل ورودها وإنما تجاوزت إلى
الغنياء لتصرف بحكمهم بذلك ولهذا قال شيخنا سم معترضاً قد تجاوزه بقياس الغنبد على الرطب والصحيح
في الأصول جواز القياس على الرخص ومن ثم اعتمد شيخنا طاب أنه مثال لا قيد شورى (قوله المنع
في ذلك) أي فيما إذا كان على الشجر (قوله مطلقاً) أي كيلاً أو خرصاً اهـ اج (قوله ولهذا) أي
لكون التقييد بالأرض جرى على الغالب (قوله فيما دون خمسة أوسق) أي بقدر يزبد على تفاوت
الكيلين فالخمس تقريب وقيل تحديد فإن زادت بطل في الشكل ولا تفرق الصفة اهـ قل وهذا أعني

خسة أو سقى شك داود بن
الحسين أحذر وانه فأخذ
الشافعي بالاقول في أظهر
قوله وظاهر أن محل الرخصة
فيها إذا لم يتعلق بها حق
الزكاة بأن كان الموجود
دون خسة أو سقى أو
خرص على المالك أما
ما زاد على مادونها فلا يجوز
فيه ذلك (فإن زاد) على
مادونها (في صفقات) كل
منها دون خسة أو سقى
(جاز) سواء تعددت الصفقة
بتعدد العقد أم بتعدد
المشتري أم البائع (وشرط)
في صحة بيع العرايا (تقابض)
في المجلس لأنه يبيع مطعوم
بمطعوم (بتسليم ثمراً أو
زبيب) كيلاً (وتخلية في
شجر) ومعلوم أنه لا بد
من المماثلة فإن تلف
الرطب أو العنب فذاك وإن
جفف وظهر تفاوت بينه
وبين التمر أو الزبيب فإن
كان قدر ما يقع بين الكيابين
لم يضر وإن كان أكثر
فالعقد باطل وخرج
بالرطب والعنب سائر الثمار
كالجوز واللوز والمشمش
لأنها متفرقة مستورة
بالأوراق فلا يتأتى
الخرص فيها وقول أو
زبيب من زبادتى ولهذا
عبرت بشجر بدل تعبيره

قوله فيما دون الخ متعلق برخص راعيه بدل من العرايا كما قاله الشوبري نقلا عن سم حيثند لا حاجة
إلى هذا التقدير رأى قوله محل الرخصة ويحجب بأنه حل معنى لطول الفصل لا حل أعراب قال ابن حجر
لا بد أن يكون النقص فوق ما يقع بين الكيابين والالم يصح وجرى عليه الشيخ في شرحه اه شوبري
(قوله بتقدير الجفاف) متعلق بدون أى فالمدار على كونه دون بالنظر لحال جفافه وإن كان وقت
البيع أكثر من خسة وقوله بمثله متعلق بمحذوف حال من الدون أى حال كونه مبيعا بمثله اه شيخنا
(قوله روى الشيخان) استدلال على هذا الشرط (قوله بخرصها) بكسر الخاء وفتحها والفتح
أفصح كما قاله النووي في شرح مسلم أى بقدر مخروصها اه زى (قوله وظاهر أن محل الرخصة فيما إذا لم
يتعلق بها حق الزكاة الخ) والحاصل أنه لا يجوز بيع العرايا لا بتسليم شروط أن يكون المبيع عنبا أو
رطباً وأن يكون ماعلى الأرض مكيلاً ولا آخر مخروصاً وأن يكون ماعلى الأرض يابساً ولا آخر رطباً وأن
يكون الرطب على رؤس الأشجار وأن يكون دون خسة أو سقى وأن يتقابض قبل التفرق وأن يكون
بداصلاحه وأن لا يتعلق به زكاة وأن لا يكون مع أحد هاتين من غير جنسه ويؤخذ من كلام المتن
والشرح ثمانية شروط (قوله أو خرص على المالك) أى وضمن المالك حق المستحقين في ذمته
وكان موسراً كما تقدم وظاهره أنه لا بد من خرص الجميع مع أنه يكفي خرص قدر المبيع وظاهره أيضاً أنه
لا يحتاج إلى خرص مادونها مع أنه لا يدمنه في صحة البيع ويحجب بأنه لا يحتاج له بالنسبة للزكاة لعدم
وجوبها فيه فلا ينافي أنه يحتاج له في صحة البيع هنا (قوله أما ما زاد على مادونها) أى في صفقة واحدة
بدليل قوله فإن زاد الخ (قوله فلا يجوز فيه ذلك) فيبطل في الجميع فلا يخرج على تقرير الصفقة
شرح م (قوله فإن زاد على مادونها) بتقدير مفهوم المتن (قوله أم بتعدد المشتري) علم منه أنه لو
باع اثنين لاثنين صفقة فيما دون عشرين صح لأن الصفقة هنا في حكم أربعة عقود وبقى تعدد الصفقة
بتفصيل الثمن فتأمل شوبري وقد يقال إنها داخل في كلام المتن أيضاً فتأمل (قوله بتسليم ثمراً أو زبيب
كيلاً) أى لأنه منقول وقديع مقدراً فاشترط فيه ذلك كما مر في بابيه وقوله وتخلية في شجر أى لأن
غرض الرخصة طول التفكه بأخذ الرطب شيئاً إلى الجذاذ فلو شرط في قبضه كيلاً فذلك
شرح م (قوله وتخلية في شجر) أى وإن لم يكن بمجلس العقد لكن لا بد من بقائه ما فيه حتى
يمضى زمن الوصول إليه لأن قبضه إنما يحصل حيثند ولا ينافي ما مر في الربا أنه لا بد فيه من القبض
الحقيقي لأن ذلك في قبض المنقول وهذا في قبض غير المنقول اه س (قوله بين الكيابين) أى كيلاً
رطباً وكيلاً جافاً (قوله لم يضر) لأن الظاهر في العقود جوازها على الصحة ومن ثم لم يجب بعد الجفاف
الامتحان ليعرف النقص أو مقابله اه ابن حجر

باب الاختلاف في كيفية العقد

(درس)

أى فيما يتعلق به من الخ لة التي يقع عليها من كونه ثمن قدره كذا وصفته كذا ع ش وبه هنا بالكيفية
وما يأتى بالصفة للثمن أى وما يند كرمه من قوله ولورد مبيعا مبيعا عيبا الخ ع ش على م (قوله هذا
أعم من تعبيره الخ) إنما خصهما بالذكر لأن الكلام في البيع والاختلاف فيه أغلب من غيره والأفكل
عقد معاوضة وإن لم تكن محضة وقع الاختلاف في كفيته كذلك شرح م (قوله اختلف مالكا
أمر عقد) المراد بأمر العقد ما يترتب عليه من القبض والخيار والفسخ شيخنا (قوله أيضا مالكا
أمر عقد) أى ولو في زمن خيار م وفيه أن في زمن الخيار يمكن الفسخ بدون تحالفهما والغاية في

ينحل باب الاختلاف في كيفية العقد هذا أعم من تعبيره باختلاف المتبايعين وكذا كلام

تعبيره بالعقد والعوض فيما يأتى أعم من تعبيره بالبيع والثن والمبيع لو (اختلف مالكا أمر عقد)

كلامه للرد على ابن المقرئ القائل بأنهما لا يتحالفان في زمن الخيار للتمسك من الفسخ بدون التحالف وأجيب بأن الفسخ صار له جهتان وبأنه لا يلزم من التحالف الفسخ وعبرة الشورى وأجاب عنه الامام بأن التحالف لم يوضع للفسخ بل لتعرض العيين على المنكر وجاء أن يشكل الكاذب فيتقرر العقد بين الصادق اهـ (قوله من مالكين) هذه صورة واحدة وقوله أو نائبيهما يشمل أربع صور الوليين والوكيلين والولى والوكيل وقوله أو وارثيهما يشمل صورة واحدة وقوله أو أحدهما ونائب الآخر يشمل أربع صور البائع مع لولى أو مع الوكيل والمشتري مع الولي أو مع الوكيل وقوله أو وارثه يشمل صورتين البائع ووارث المشتري والمشتري ووارث البائع وقوله أو نائب أحدهما ووارث الآخر يشمل أربع صور الولي مع وارث البائع والولى مع وارث المشتري والوكيل مع وارث البائع والوكيل مع وارث المشتري جملة ذلك خمس عشرة صورة زى الاولى ستة عشر قال شيخنا حاصل الصور خمس وعشرون صورة لانهما مالكان أو وليان أو وكيلان أو وارثان أو عبدان مأذونان وهذه الخمسة تضرب في نفسها بخمسة وعشرين وعلى كل امان يكون الاختلاف في القدر أو الجنس أو الصفة أو الاجل أو قدره فهذه خمسة تضرب في خمسة وعشرين بمائة وخمسة وعشرين اهـ وعلى كل امان تفقد البيئة لكل منهما أو لكل بيئة أو أطلقنا أو أطلقنا أحدهما وأرخت الاخرى أو أرختا بتاريج واحد فتضرب المائة والخمسة والعشرون في هذه الاربعة أيضا فتبلغ الصور خمسمائة وقال شيخنا العزى يشمل النائبان تسع صور لان النائب اما الولي أو الوكيل أو العبد المأذون له لان اذن السيد له استخدام لا توكيل فهذه ثلاثة من جهة البائع تضرب في مثلها من جهة المشتري وقوله أو أحدهما ونائب الآخر فيه ست البائع مع نواب المشتري الثلاث الولي والوكيل والعبد والمشتري مع نواب البائع الثلاث اهـ (قوله أو وارثيهما) اطلاق الوارث يشمل ما و كان بيت المال فيمن لا وارث له غيره فهل يحلف الامام كما شمله كلامه أو لا فيه نظر اهـ اعاب اهـ ع ش واستوجه اطف عدم حلفه (قوله أو نائب أحدهما ووارث الآخر) فيه ست صوراً أيضاً وان اعتبر الذي يبدأ بالحلف هل هو البائع أو المشتري وهل يبدأ بالنفي أو الاثبات زادت الصور كثيراً وإذا نظر لكون العقد بيعاً أو سلفاً أو كتابة أو خلعة أو صلحاً عن دم أو صداق أو اجارة أو مساقاة أو قراضاً زادت كثيراً (قوله في صفة عقد معاوضة) خرج بالصفة اختلافهما في أصل العقد وسياق أى في قوله ولو ادعى أحدهما بيعاً أو آخيهما الخ وإنما كان ما ذكر اختلاف في الصفة لان الاختلاف في جزئه وهو الثمن أو الثمن أو في صفة جزئه من حلول أو تأجيل اختلاف في صفة وان كان بواسطة وقوله أو أجل لم يقل أو أجله لئلا يتوهم رجوع الضمير في قوله أو قدره للمعوض فيكون مكرراً مع قوله كقدر عوض وخرج بالمعاوضة غيرها كوقف وهبة ووصية فلا تحالف فيه وخرج بقوله وقد صح ما لو اختلفا في الصحة والفساد وسياق في قوله ولو ادعى أحدهما صحته الخ زى (قوله معاوضة) ولو غير محضة أو غير لازمة كصداق وخلع وصلح عن دم وقراض وجمالة وفائدة في غير اللازم لزوم العقد بانكسار من أحدهما وبعد الفسخ في الصداق والخلع يرجع الى مهر المثل وفي الصلح عن الدم الى الدية وبعد فسخ عوض الكتابة بعد قبض السيد له يرجع بقيمته قال في الارشاد ونسرحه وبعد الفسخ يرجع العاقد في سائر المعاوضات الى عين حقه الا الصداق والخلع والصلح عن الدم والعقود بعوض كالكتابة فلا يرجع فيها في عين الدم والبضع ورقبة العبد لتعذرها بل انما يرجع لبدلها وهو الدية في الاول ومهر المثل في الثاني والثالث والقيمة في الرابع والمفسوخ فيها هو المسى لا العقد (قوله وقد صح) أى باتفاقهما أو بين مدعيها حل (قوله مبيع) كبعثك مداد بدهم فقال بل مدني به شرح مر وحج (قوله أكثر) قضية ضيعة أن هذا لا يعد معتبر

من مالكين أو نائبيهما أو وارثيهما أو أحدهما ونائب الآخر أو وارثه أو نائب أحدهما ووارث الآخر (في صفة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض) من نحو مبيع أو ثمن ومدعى المشتري مثلاً في المبيع أكثر أو البائع مثلاً في الثمن أكثر (أو جنسه) كذهب وفضة والتصریح به من زيادتي (أو صفته) كصالح

(قوله وان اعتبرت الذي الخ) أى في كل المسائل (قوله وفأثنته في غير اللازم لزوم العقد) أى مضيه ولا فهو باق على الجواز اهـ شيخنا

فيما يأتي من الجنس وما بعده وهو ظاهر فإبراجع سم (قوله ومكسرة) بأن قطعت بالمقراض أجزاء معلومة لأجل شراء الحاجات والأشياء الصغيرة أما نحو أرباع القروش فهي نقود صحيحة وأما نحو المصايف والذهب المشعور وكذا المكسرة فالعقد بها باطل للجهل بقيمتها قل (قوله بأن لم تؤرخا بتاريخين) أي مختلفين بأن أطلقنا أو أطلقنا أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا بتاريخ واحد لأن النفي دخل على مقيد بقيد فيصدق بثلاث صور فإن أرختا بتاريخين مختلفين حكم بمقدمة التاريخ كأن تقول أحدي البيتين شهد أنه اشتراه بمائة من سنة وتقول الأخرى تشهد أنه باعه بخمسين من سنة أشهر فيحكم للأولى لتقدمها والأخرى لا تعارضها حال السبق بل تعارضها بالنسبة للعدة المتأخرة فيتساقطان بالنسبة إليها فيعمل بالسابقة تلوهما عن المعارض ولا نظر لاحتمال عوده وانتقاله عنه لأنه خلاف الأصل والظاهر كما في شرح م ر في كتاب الدعوى والبيّنات وكذا إذا كان لأحدهما بيعة دون الأخرى فيحكم لصاحب البيعة وهذه الصورة أيضا من محترز قوله ولا يبيّن تاريخ وقوله حكم بمقدمة التاريخ أي ما لم يقو بجانب مؤخرته كأن كان داخلا لكن لا يقيم بينته إلا بعد إقامة الخارج بينته اه سلطان (قوله تحالفا) وإن كان زمن الخيار باقيا كما في حل وع ن والتحالف على التراخي والفسخ كذلك على الرجوع بدليل قولهم إن لم يبيع لو كان أمة جاز للمشتري وطؤها قبل الفسخ وبعد التحالف كذا بخط شيخنا م راه شوري والمراد من قوله تحالفا أي عند الحاكم وألحق به المحكم فخرج تحالفهما بأنفسهما فلا يؤثر فسخا ولا لزوما ومثله فيما ذكر جميع الإيمان التي يترتب عاها فصل الخصومة فلا يعتد بها إلا عند الحاكم أو المحكم كما صرح به ع ش على م ر (قوله منها مالو) اختلغا في ذلك بعد القبض) ومنها مالو وقع الاختلاف في عقد هل كان قبل التأخير أو الولادة أو بعدهما فلا تحالف وإن رجع الاختلاف إلى قدر المبيع لأن ما وقع الاختلاف فيه من الحل والتمتع تابع لا يصح إفراده بعقد فالقول قول البائع ميمنه لأن الأصل بقاء ما كسبه ومن ثم لو زعم المشتري بأن البيع قبل الإطلاع أو الحل صدق وهو ظاهر إذا الأصل عدمه عند البيع كذا قيل والأصح تصديق البائع شرح م ر (قوله في ذلك) أي قدر العوض وما بعده (قوله بعد القبض) أي قبض ما وقع الاختلاف فيه ثمنا أو ثمننا وهذا أعني قوله بعد القبض ليس قيد ببل هو تصور كافي ع ش وقال البرماوي قيد به لأنه قبل القبض مع الإقالة لا فائدة في الاختلاف (قوله مع الإقالة) كأن باعه ثوبا بعشرة ثم أقاله وقبل ثم أتى المشتري بالشوب فقال البائع ما بعثك إلا ثوبين فيحلف المشتري أنه ثوب واحد لأنه مدعى النقص أو أدى البائع للمشتري الثمن وهو العشرة فقال المشتري ما اشتريت إلا بعشرين فيصدق البائع في هذه لأنه غارم كما قررره الشيخ عبد ربه وقوله لأنه غارم في هذه أي غارم للتنازع فيه والأفالمشتري غارم أيضا فتأمل ولا تحصل الإقالة إلا أن صدرت بإيجاب وقبول بشرطه المار في البيع من كون القبول متصلا بالإيجاب بأن لا يتخللها كلام أجنبي ولا سكوت طويل على ما مر صرح به م ر وع ش (قوله أو التلغ) أي الذي يفسخ به العقد بان قبضه المشتري وكان الخيار للبائع وحده ثم تلغ في يده بآفة سبوية أو باتلاف البائع ثم اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا أو قدر المبيع الذي يرجع بقيمته ع ش وهو عطف على الإقالة أي أو كان بعد القبض وتلف وليس عطف على القبض حتى يكون للعني بعد التلغ سواء كان بعد القبض أو قبله كما يدل على الأول كلامه الآتي في قوله الأولى بشقها اه حل وعبرة الشوري قوله أو التلغ أي قبل القبض مطلقا أو بعده والخيار للبائع وأتلفه أو تلف بآفة لا فسخا بذلك فلا يمكن الفسخ التحالف لأن ضمان المبيع بعد القبض من ضمان البائع إذا كان الخيار له وحده وأتلفه أو

ومكسرة (أو أجل أو قدره) كسهر وشهرين (ولا بينة) لأحدهما (أو) لكل منهما بينة و (تعارضا) بأن لم تؤرخا بتاريخين وهو من زيادتي (تحالفا) وقولي (غالبا) من زيادتي وخرج به مسائل منها مالو اختلغا في ذلك بعد القبض مع الإقالة أو التلغ

(قوله أي مختلفين) لا حاجة له بل لا مفهوم له مع ما يرد من قوله أو بتاريخ واحد تأمل

(قوله كأن كان داخلا) وهو ذواليد تأمل وبالجملة فهذا التقييد ليس بظاهر أصلا لأن محل هذا التقييد فيما إذا تداعيا العين وهذا لم يتداعيا العين إنما تداعيا العقد وأرلزم تداعى العين اه قويسني وقوله إنما تداعيا العقد أي وهو لا يدخل تحت اليد

(قوله هل كان قبل التأخير أو الولادة الخ) كأن قال بعثنيها قبل أن تلد فالولد مبيع وقال بعثكها بعد أن ولدت فهو باق على ملكي فالصدق البائع اه قويسني

دعوى صاحبه في الثانية على الأصل وعدلت عن قوله اتفقا على صحة البيع إلى قولي وقد صح لأن الشرط وجود الصحة للاتفاق عليها في الروضة كأصلها لو قال بعثك بالف فقال بل بخمسائة وزق خر حلف البائع على نفي سبب الفساد ثم يتخالفان (فيحلف كل) منهما (يميناً) واحدة (تجمع نفياً) لقول صاحبه (وإنبأنا) لقوله فيقول البائع مثلاً والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا أما حلف كل منهما فلخبر مسلم اليمين على المدعى عليه وكل منهما مدعى عليه كإثباته مدع وأما أنه في يمين واحدة فلأن الدعوى واحدة ومنفي كل منهما في ضمن مثبتة بخار التعرض في اليمين الواحدة للنفي والاثبات ولأنها أقرب لفصل الخصومة وظاهران الوارث أنما يحلف على نفي العلم

(قوله ما لو اختلفا في عين أحدهما فقط) أي واتفقا على صفة الآخر وقدره أو اختلفا في أحدهما اهـ

(قوله أي غالباً) وقد تكون

تف باق (قوله أوفى عين نحو المبيع والتمن معا) كأن يقول بعثك هذا العبد بهذه المائة لدرهم فيقول المشتري بل هذه الجارية بهذه العشرة الدنانير كما ذكره الرشدي وخرج بقولنا معا ما لو اختلفا في عين أحدهما فقط فأنهما يتخالفان إلى المنقول المعتمد خلافاً لما جرى عليه بعضهم من عدم التخالف بل يحلف كل على نفي ما ادعى عليه ولا فسخ شرح مر (قوله فلا تخالف) أي لأنه لا معنى للتخالف في مسألة الاقالة إذا كان الاختلاف في الاجل وفي غير ذلك وإن كان له معنى لأنه لا يلتفت إليه حل (قوله بل يحلف مدعى النقص) هذا لا يشمل الجنس فأنهما قد يختلفان فيه ولا نقص كأن ادعى البائع البيع بكذا من الدراهم وادعى المشتري أنه بكذا من الدنانير وقدرهما متساو فالمدعي حينئذ الغارم ط ب (قوله الأولى بشقيها) هما قوله مع الاقالة أو التاف والثانية هي قوله أوفى عين نحو المبيع والتمن الخ ع ش (قوله على نفي دعوى صاحبه) أي ويلزم كلامهم ما رد ما أخذه برماوى وعبارة ع ش على مر قوله وكل منهما على نفي دعوى صاحبه ولا فسخ بل يرتفع العقد بحلفهما فيبقى العبد والجارية في يد البائع ولا شيء له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه إن قبله المشتري منه والا كان كمن أقر شخص بشيء وهو ينكره فيبقى تحت يد البائع إلى رجوع المشتري واعترافه به ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر أما في الباطن فالحكم بحال على ما في نفس الامر اهـ فان أقام البائع بينة أن المبيع هذا العبد والمشتري بينة أنه الأمة فلا تعارض إذ كل أثبت عقداً وهو لا يقتضي نفي غيره ويؤخذ منه أن صورتها أن لا تتفق البيتان على أنه لم يجر العقد واحد حينئذ فتسلم الأمة للمشتري ويقر العبد بيده إن كان قبضه وله التصرف فيه ظاهراً بما شاء ضرورة وهذا في الظاهر أما في الباطن فالحكم بحال على حقيقة الصدق والكذب اهـ شرح مر (قوله لأن الشرط وجود الصحة) ولو يمين البائع (قوله حلف البائع على نفي سبب الفساد) أي في البهض وهو مقابل الخمر والافاخر مع الخمسة لا يقتضي الفساد في الكل لأنه من باب باع حلا وحرم ما صح في الحل وفسد في الحرم فإداه بقوله وقد صح أي في الكل وقاعدة حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا يثبت الالف ولهذا احتيج إلى التخالف بعد حينئذ فيظهر أن المشتري يحلف كما ادعى اهـ رشدي على مر وقوله حلف البائع أي فيقول في حلفه والله ليس في التمن خر شيخنا عزري (قوله ثم يتخالفان) من تمة كلام الروضة وهي أيضاً صالحة للدخول على كلام المصنف ع ش ولا يحصل التخالف بمجرد حلف البائع على نفي المفسد بل ينبغي بعد حلفه مطالبة المشتري ببيان ثمن صحيح فان بين شيئا ووافق البائع عليه فذاك والاتخالف (قوله كما أنه مدع) قال بعضهم الأولى اسقاطه لأن المدعى في جانبه اليقينة وقال حل فيه إن يمين المدعى على ما يدعيه خارجة عن القواعد لأن اليمين انما هي على المدعى عليه أي غالباً (قوله وأما أنه) أي الحلف وهو مطلق وقوله في يمين واحدة مقيد فاختلف الظرف والمظروف بالاطلاق والتقيد ورجوع الضمير إلى جميع المفهوم من قوله تجمع نفياً بعيد ويجوز أن يكونا في يمينين واحدة للنفي وواحدة للاثبات بل يظهر استحبابهما خروجاً من خلاف من أوجبهما كما نقله ع ش على مر (قوله ومنفي كل منهما) أي نفي منفي كل منهما في ضمن اثبات مثبتة بظاهر العبارة ليس مراداً كما لا يخفى أو المعنى المتقن من حيث نفيه في ضمن المثبت من حيث اثباته فادفع ما يقال ليس المتقن في حلف المشتري في ضمن مثبتة (قوله وظاهر أن الوارث الخ) ومثله ولي المجنون اهـ شورى وعبارة شرح مر ومعلوم أن الوارث في الاثبات يحلف على البت وفي النفي على نفي العلم وفي معنى الوارث سيد العبد المأذون له لكنه يحلف على البت

ومفهومه أنه لو اختلفا فيهما أي الصفة والقدر لا تخالف وعليه فقول شارحنا عينهما ليس قيداً تأمل

على المدعي كالتسامة والعان اهـ قويني

المرتب على اتعالف ولان ملكه على الثمن قد تم بالعقد وملك المشتري على المبيع لا يتم الا بالقبض فحل ذلك اذا كان المبيع معيناً والثمن في الذمة ففي العكس يبدأ بالمشتري وفيما اذا كانا معينين أو في الذمة يستويان فيتخير الحاكم بأن يجتهد في البداءة بأيهما (ندبا) لا وجوباً لحصول المقصود بكل منهما وهذا من زيادتي (ثم) بعد تعالفيهما (ان) أعرضاً عن الخصومة (أو) تراضياً) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد به في الثانية والاعراض عنهما في الأولى وهي من زيادتي (والا فان سمح أحدهما) لا آخر بما ادعاه (أجبر) الآخر) وهذا من زيادتي (والا فسخاه أو أحدهما أو الحاكم)

(قوله رجه الله والافساده أو أحدهما الخ) ولو قال لأخو داني نحت يدك مبيعة فأنكر فلا أجرة عليه لاعترافه بأنها ملكه ولو كان أمة ووطنها فالأقرب لزوم المهر واذا حبلت منه قال ولد حر نيب ولا يلزمه قيمته لا قرار البائع بأنها ملك المشتري ولا حد للمشبهة واذا ملكها بعد ذلك صارت مستولدة له مؤاخذه

في الطرفين فقوله على نفي العلم أي في النفي وعلى البت في الاثبات ولو حلف على الاثبات كفي بالأولى (قوله وبدأ بنق) أي ليكون للاثبات بعده فائدة لانه اذا قال ما بعته لك بتسعين يبقى لقوله ولقد بعته لك بمائة فائدة لم تستفد من النفي بخلاف ما لو قال بعته لك بمائة يبقى قوله وما بعته لك بتسعين لمجرد التأكيد والتأسيس خير منه اهـ قررره شيخنا الباطلي اهـ عبد البر وانما لم يكتف بالاثبات نظر الاغناء عن النفي لان الايمان لا يكتفي فيها بالازم والمفهوم ومن ثم انجده عدم الاكتفاء بما بعته الا بكذا وما اشترت الا بكذا لان النفي فيه صريح والاثبات مفهوماً كالحق في الاصول اهـ برماوى (قوله وبائع مثلاً) كالزوج قال مر والزوج في الصداق كالبائع فيبدأ به لقوة جانبه ببقاء التمتع له كقوى جانب البائع يعود المبيع له ولان أثر التعالفي يظهر في الصداق لافي البضع وهو باذله فكان كبائعه اهـ شرح مر وكان القياس أن يبدأ بالزوجة لانها نظير البائع زى (قوله لان المبيع يعود اليه) أي عين المبيع المعقود عليه ولا يأتي مثل هذا في الثمن الذي هو في الذمة كما فرضه ولو قبضه البائع لان العائد ليس عين الثمن المعقود عليه لانه في الذمة والمقبوض بدل عنه شيخنا وعبارة ع ش لان المبيع أي الذي هو المقصود بالذات فلا يرد أن المشتري أيضاً يعود له الثمن اذا قبضه البائع سم (قوله ولان ملكه على الثمن) أي الذي في الذمة قد تم بالعقد بدليل أن له أن يحيل عليه ويستبدل عنه قال الشوري فان قلت ما في الذمة معرض للسقوط بتلف مقابله المعين فامعنى تمام ملكه واستقراره بالعقد أجيب بأن معنى استقراره جواز الحوالة به وعليه والاستبدال عنه (قوله فحل ذلك) أي البداءة بالبائع وهذا تفريع على قوله ولان ملكه على الثمن قد تم بالعقد لان هذا لا يجري الا اذا كان الثمن في الذمة لان المعين لا يملك الا بالقبض (قوله وفي العكس يبدأ بالمشتري) أي لانه صار قويا حينئذ فتلخص من هذا أن السلم يبدأ فيه بالمسلم الذي هو المشتري لان المبيع الذي هو المسلم فيه في الذمة والثمن الذي هو رأس المال امامعين في العقد أو في المجلس والتعيين فيه كالتعيين في العقد ع ش على مر وعبارة حل قوله وفي العكس وهو كون الثمن معيناً والمبيع في الذمة يبدأ بالمشتري لان ملكه على المبيع قد تم بمعنى أنه لا يفسخ بانقطاعه والا فالحوالة عليه غير صحيحة اهـ (قوله معينين) أي في المجلس أو في العقد شوري (قوله أو في الذمة) فالصور أربع (قوله ندبا) أي حال كونه مندوباً أو ذائناً أو يندب ندبا فهو على الاخير مفعول مطلق كذا في الايعاب وعابه فليحرر صاحب الحال وعاملها قاله الشوري والظاهر أنه حال من البدء المفهوم من يبدأ (قوله لا وجوباً) لعل الاتيان بذلك لتلايتوهم قراءة ندبا بألف التثنية مع الفعل الماضي المبني للجهول أولرد مقابله وهو الوجوب وعليه كثيرون شوري وحل (قوله لحصول المقصود) تعليل لنفي الوجوب وانما ذكر في الوجوب مع انه لازم للندب قصد الرد على من ذكره ووسيلة للتعليل لينهم به الرد ولو ذكر التعليل دون نفي الوجوب لم يصح لان الندب يفيد الطلب والتعليل لا يقتضيه ع ش (قوله أو تراضياً) قال القاضي حسين وليس لاحدهما الرجوع بعد رضاه سم (قوله فان سمح أحدهما) أي وبقي الآخر على النزاع قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كما لو رضى بالعيب حج ع ش وقوله بما ادعاه أي ادعاه الآخر (قوله أجبر الآخر عليه) فان قلت كيف يجبر عليه مع أنه مدعى ومطلوبه أجيب بأن معنى اجباره اجباره على بقاء العقد وليس له الفسخ حينئذ (قوله والا فسخاه أو أحدهما) علم من عدم انفساخه بنفس التعالفي جواز وطء المشتري الامة المبيعة حال النزاع وقبل التعالفي وبعد أيضاً على أوجه الوجهين لبقاء ملكه بل قضية تعليلهم جوازه أيضاً بعد الفسخ

له بقوله الاول وهذا بحسب الظاهر اهـ ع ش على مر

اذالم يزل به ملك المشتري وهو كذلك اه شرح مر وقوله اذالم يزل به ملك المشتري أى لتعلق حق لازم به كأن كان مرهوما ولم يصبر البائع الى فسكا كه كاسياتى اه رشيدى أى فله الوطء حينئذ لكن باذن المرتنن أو كان قد كاتبه كتابة صحيحة (قوله أى لكل منهم فسخته) انظر هل كلامه يوهم الاجتماع حتى دفعه بذلك وهذا اتوهم بعيد مع ذكر أو وقد يقال أتى بذلك لدفع توهم الوجوب وحينئذ ينفسخ ظاهر او باطنا وذلك ظاهر اذا فسخته كل منهما أو الحاكم وأما لو فسخته أحدهما فلا ينفسخ ظاهر او باطنا الا اذا كان صادقا والا فانفسخ ظاهر فقط حل (قوله لانه فسخ لاستدراك الظلامة) أى نذاركم بأن تزال وهذا اعما يحسن تعليلا لنفسخهما أو فسخ أحدهما وأما فسخ الحاكم فاعما هو لقطع الخصومة كما عله مر (قوله فأشبهه لنفسخ بالعيب) أى من جهة جواز له من جهة كونه على الفور فان الفسخ هنا على التراخي اه سلطان (قوله لكنهم اقتصروا فى الكتابة) أى التى هى من أفراد ما هنا أى فاهنا ضعيف من حيث صدقه بالكتابة اذ المذكور فى بابها ان الفاسخ لها هو الحاكم فقط هذا مراده والمعتمد أن الكتابة كغيرها فيفسخها لرفيق أو السيد أو الحاكم وقوله وفصلوا فيه أى فى فسخ الحاكم بين قبض الخ أى فيفسخ عقد النجوم لاعقد الكتابة وقوله وعدم قبضه أى فيفسخ عقد الكتابة أى وهذا التفصيل خلاف ما هنا اذ مقتضى ما هنا ان الفسخ لعقدها مطلقا والمعتمد التفصيل الا ترى وغرض الشارح أنهم صرحوا فى الكتابة بما يخالف ما هنا من وجهين الاول أنهم اقتصروا على ان الفاسخ لها هو الحاكم فقط والثانى اهم فصلوا هناك بالتفصيل المذكور ومقتضى ما هنا ان الفسخ لعقدها من غير تفصيل وبعد ذلك فالمخالفة من الوجه الثانى مسامة ومن الوجه الاول ضعيفة اه حل (قوله على فسخ الحاكم) المعتمد ان الكتابة كالبيع من حيث ان الفاسخ هما أو أحدهما أو الحاكم لا الحاكم فقط حل (قوله بين قبض ما دعاه) أى فيعتق ولافسخ لعقد الكتابة وقوله وعدم قبضه أى فلا يعتق وينفسخ الحاكم وحاصله انه ان كان السيد قبض ما كاتبه عليه وادعى العبد ان نصف ما قبضه عن الكتابة ونصفه الآخر وديعة عند السيد كأن أقبض العبد السيد عشرة وادعى ان خمسة منها عن الكتابة وان المقدوع على خمسة فقط وان الخمسة الاخرى وديعة عنده تحالفا وينفسخ العوض فقط وحكم يعتق ويرجع السيد عليه بقيمته ويرجع العبد بما أداه والا بأن لم يقبض شيئا تحالفا وينفسخ عقد الكتابة وحكم برقه كما قرره شيخنا (قوله وسيأتى بيان ذلك فى الكتابة) وعبارة المتن هناك ثم ان لم يقبض ما دعاه ولم يتفقا فسخ الحاكم وان قبضه وقال المكاتب بعضه وديعة عتق ويرجع بما أدى والسيد بقيمته وقد يتقاصر (قوله ثم بعد الفسخ برديم) أى ان كان باقيا لم يتعلق به حق لازم لغيره وقوله بزادة متصلة أى لتبعيتها للاصل دون المنفصلة قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العقد من حينه لامن أصله وشمل ذلك ما لو نفذ الفسخ ظاهر فقط واعتسك السبكي له بأن فيه حكما للظالم وأجاب به عنه بأن الظالم لما يتعين اغتفر ذلك وعلى البائع رد الثمن المقبوض كذلك ومؤنة الرد على الراد كما أفهمه التعبير يرد اذ القاعدان من كان ضامنا العين فؤنه ردها عليه كما ذكره مر فى شرحه وفى قول على الجلال قوله بزادة متصلة أى مطلقا أى أو منفصلة ان حدث بعد الفسخ (قوله ان تعيب) ظاهر اطلاقه ولو بعد الفسخ وهو كذلك لانه مضمون عليه ضمان يدر حل (قوله وهو ما نقص من قيمته) يوم التعيب كيوم التلف وهل ولو كان ارش مقدم من حر الظاهر نعم فى قطع يده ما نقص من قيمته لانفسها فالارش هنا غيره فيما مر فى باب الخيار سم (قوله فان تلف حسا) أى بأن مات وقوله كأن دفع الح أمثلة للتلف الشرعى ع ش (قوله أو كاتبه) أى كتابة صحيحة ع ش (قوله ردمثله) فلونف من غير الباقي وبذل التالف

أى لكل منهم فسخته لانه
فسخ لاستدراك الظلامة
فأشبهه الفسخ بالعيب
لكنهم اقتصروا فى الكتابة
على فسخ الحاكم وفصلوا
فيه بين قبض ما دعاه
السيد من النجوم وعدم
قبضه وسيأتى بيان ذلك
فى باب الكتابة (ثم) بعد
الفسخ (برديم) مثلا
(بزادة) له (متصلة) ارش
عيب) فيه ان تعيب وهو
ما نقص من قيمته كما يضمن
كله بها وذكرا الزيادة المتصلة
من زيادتي (فان تلف)
حسا وشرعا كأن وقفه أو
باعه أو كاتبه (رد مثله) ان
كان مثليا وهذا من زيادتي
(أو قيمته)

حين تلف) حسا أو
 شرعان كان متقوما
 وان رهنه فللبائع قيمته
 أو انتظار فكاكه أو أجره
 فله أخذه ولا ينزعه من يد
 المشتري حتى تنقضي المدة
 والمسمى للمشتري وعليه
 للبائع أجره مثل ما بقي منها
 واعتبرت قيمة المتقوم حين
 تلفه لا حين قبضه ولا حين
 العقد لان الفسخ رفع
 العقد من حينه لا من
 أصله وهو أولى بذلك من
 المستام والمستعار (ولو
 ادعى أحدهما) بيعا
 والآخر هبة) كأن قال
 بعته بكذا فقال بل
 وهبتني (حلف كل) منهما
 (على نفي دعوى الآخر ثم
 برده) لزوما (مدعيها) أي
 الهبة (بزواؤه) المتصلة
 والمتصلة اذ لا ملك له فيه
 ظاهرا وإنما لم يتحالفا
 لانهما لم يتفقا على عقد كما
 علم ذلك من أول الباب
 وإنما ذكره هنا ليرتب عليه
 رد الزواؤه فانه قد يخفى
 (أو ادعى أحدهما) صحته
 أي البيع (والآخر فساده)
 كان ادعى اشتاله على شرط
 فاسد (حلف مدعيها) أي
 الصحة فيصدق لان الظاهر
 معه وخارج بزواؤه (غالبا)
 مسائل منها ما لو باع ذراعا
 من أرض معلومة الثرعان
 ثم ادعى ارادة

(قوله حين تلف) وفارق اعتبارها بما ذكر اعتبارها لمعرفة الارش بأقل قيمته العقد والقبض كما مر
 بأن النظر اليها ثم لا تنغم بل ليعرف منها الارش وهنا المعلوم القيمة فكان اعتبار حالة الانلاف أليق
 خ ط ونقص بأنه جعل النظر الى قيمة الثمن التالف عند رد العيب حكم الارش من اعتبارها أقل ما كانت
 من يوم العقد الى يوم القبض مع أن النظر فيها تنغم اهـ سـ ل (قوله فللبائع قيمته) وهي الفيصولة
 بخلاف ما لو وجد هار باقائه بغير قيمته يوم الهروب لا حيولة سـ ل وفي شرح حج ولورهنه أو
 كاتبه كتابة صحيحة خير البائع بين أخف قيمته للفيصولة بخلاف ما صـ ر في الاباق لانه لا يمنع تلك المبيع
 بخلاف الرهن والكتابة فأشبهها البيع (قوله أو انتظار فكاكه) وإنما لم يخير الزوج في نظيره من
 الصداق لان جبر كسره لها بالطلاق اقتضى إجباره على أخذ بدل حالا (قوله فله أخذه) أي يجب
 عليه أخذه والمراد أخذه حكما بدليل قوله ولا ينزعه الخ وليس له طلب قيمته عـ ش نقلا عن شرح
 الروض وعن مـ ر وظاهر كلام حج والشارح أي حيث قال فله أخذه أنه بخير بين أخذه حالا مع أجره
 مثل ما بقي وبين الصبر الى فراغ المدة وأخذ القيمة للحيولة (قوله وهو) أي المتقوم المفسوخ
 بيعه أولى بذلك أي باعتبار قيمته يوم التالف من المستام والمعار لانهما غير مملوكين حل وهذا كان
 مملوكا للمشتري قبل الفسخ ولان الضمان متأصل فيهما وقد اعتبرت قيمتهما وقت التلف فهذا أولى
 شو برى ولان المالك هنا سيطر المشتري على المبيع يبيعه له (قوله حلف كل منهما على نفي دعوى الآخر)
 يعلم من هذا الفرق بين التحالف والحلف وهو أن التحالف لا بد فيه من نفي وإثبات كما تقدم بخلاف
 الحلف شو برى (قوله ثم برده مدعيها بزواؤه) استشكل رد الزواؤه ثم مدع اتفاقهما على حدوثها في ملك
 الراديد عواها الهبة وأقرار البائع له بالبيع فهو كمن وافق على الاقرار له بشئ وخالف في الجهة وأجيب بأنه
 ثبت يمين كل أن لا عقد فعمل بأصل بقاء الزواؤه على ملك مالك العين ولا يشكل بأنه لا أجر للبائع
 فيما لو استعمله مدعي الهبة لانه يغتفر في الدافع ما لا يغتفر في الاعيان شو برى (قوله اذ لا ملك له فيه
 ظاهرا) قد يقال المالك ثابت على كل حال وإنما اختلفا في سببه هل هو الهبة أو المبيع الا أن يقال ثبت
 يمينهما أن لا عقدا أصلا تأمل (قوله على عقد) أي بل اختلفا في العقد الواقع بينهما عـ ش (قوله
 كما علم ذلك من أول الباب) أي من قوله في صفقة عقد لان هذا اختلاف في أصله ويكون علم بطريق
 المفهوم كما يؤخذ من كلام الزبدي (قوله أو ادعى أحدهما صحته) أي البيع والآخر فساده من ذلك
 ما لو ادعى أحدهما رؤية المبيع والآخر عدمها سواء كان المدعي البائع أو المشتري ومن ذلك ما لو
 ادعى أحدهما انه كان حال العقد صيبا أو مجنوناً والآخر خلافه فالمدعي الصحة على المعتمد
 مـ ر زى ومن ذلك ما لو اشترى مائة من نحو سم ثم أخذه المشتري في امانه ثم بعد ذلك وجد فيه
 قارة ميتة فقل المشتري للبائع هذا كان في انائك وقال البائع كان في انائك فيصدق البائع لانه مدعي
 الصحة برماوى وهذا محترز قول المصنف أولا وقد صح (قوله أي البيع) تبع في ذلك الاصل وكان
 الاولى أن يقال أي العقد ليشمل عقد النكاح وليناسب كلامه السابق وقوله فيما أتى وما لو وقع الصلح
 الخ شو برى (قوله معلومة الثرعان) كأن وجهه التقييده أن مجهولاتها لا تنفذ دعوى المشتري
 شيوع الثرعان الصحة اذ لا يصير المبيع معلوما بالجزئية بل هو على جهله بخلاف المعلومة لانه يصير
 معلوما بالجزئية حرر سم (قوله ثم ادعى ارادة ذراع معين) أي في ارادته ليفسد البيع فالمراد بالمعين
 المهم أي عند المشتري فيكون معينا في ارادة البائع مبهما عند المشتري فيكون مجهولا للمشتري
 لانه الذي يترتب عليها الفساد لا المشخص لان ارادته لا يترتب عليها الفساد حينئذ أو المراد المشخص

وادي المشتري شيوعه
فيصدق البائع يمينه ومالو
اختلفا هل وقع الصلح
على الانكار أو الاعتراف
فيصدق مدعي الانكار
لأنه الغالب (ولو رد)
المشتري مثلاً (مبيعا
معينا) هو أولى من تعبيره
بالعبد (مبيعا فأنكر البائع
أنه المبيع حلف) البائع
فيصدق لأن الأصل مضي
العقد على السلامة فإن
كان المبيع في الذمة ولو
مسما فيه بأن يقبض
المشتري ولو مسما المؤدى
عما في الذمة ثم يأتي بمعيب
فيقول البائع ولو مسما
اليه ليس هذا المقبوض
فيحلف المشتري أن هذا
هو المقبوض لأن الأصل
بقاء شغل ذمة البائع
ويجيء مثل ذلك في الثمن
فيحلف المشتري في المعين
والبائع فيما في الذمة وذكر
الحايف من زيادتي

درس

(باب في معاملة الرقيق) *
عبداً كان أو أمة فتعبري
به فيما يأتي

(قوله على القول المرجوح)
وقعت هذه العبارة بتمامها
في حج وتعبه بأن المشاهدة
المذكورة متحققة على
الأصح أيضاً
(قوله والأصح أنه

استخدام) ومن ثم لم يحتج لقبوله بل لم يؤثر رده فيما يظهر حج

ويكون وجه البطلان عدم موافقة المشتري عليه تأمل شورى مع زيادة (قوله ذراع
معين) بأن يقول أردت ذراعاً بعينه في العشرة الصادق بأولها وآخرها وواحد من وسطها وحينئذ
يكون شبهها بعد من عبده وذلك باطن اهـ عبد البر وقال سم المراد بالمعين المبهم فيكون مجازاً علاقه
الضدية والقرينة استحالة المعنى الأصلي لأن التعيين لا يقتضي الفساد (قوله فيصدق البائع يمينه)
أي لأن ذلك لا يعلم إلا من جهته شرح مر (قوله على الانكار) فيكون باطلاً (قوله مدعي
الانكار) فلو دفع إنسان عينا لآخر وادعى الدافع أنه دفعها إليه ليشتريها وقال المدفع اليه بل هي
هدية صدق الدافع يمينه ع ش (قوله مبيعا معينا) أي في العقد أو في مجاسه فدار التعيين في هذه
المسئلة سواء كان في المبيع أو في الثمن على التعيين في العقد أو بمجلسه حل (قوله هو أولى من تعبيره
بالعبد) الأولى أن يقول أعم لأن العبد لا مفهوم له فلا يلزم من الحكم عليه بشئ غيره عن غيره فغيره
مسكوت عنه ع ش وفي الشورى وسيأتي في جنابة الرقيق أنه قال وتعبري به أعم فليتأمل وجه
الغايرة (قوله حلف البائع) فيصدق ولا يرد عليه سواء كان الثمن معينا أو في الذمة (قوله لأن
الأصل مضي العقد على السلامة) عبارة حجج لأن الأصل السلامة وبقاء العقد (قوله فإن كان المبيع
في الذمة الخ) والضابط أن يقال إن جرى العقد على معين فالقول قول الدافع للمبيع أو الثمن لهما
اتفقا على قبض ما وقع عليه العقد وتنازعا في سبب الفسخ والأصل عدمه أو على ما في الذمة وقبض في
المجلس فالقول قول المردود عليه بانهما كان أو مشتريا وإن جرى على ما في الذمة ولم يقبض في المجلس
فالقول قول الراد كذلك ويجري هذا الضابط في جميع الديون وسائر المعاضات كما قاله شيخنا
العلامة العزيزي ولبعضهم

بحاف الدافع في المعين * وأخذ في ذمة فأتقن

وقوله في المعين أي فيما إذا كان المدفع معينا ثمنا أو مضمنا أو غيرهما وقوله وأخذ في ذمة أي وبحاف
الأخذ فيما إذا كان المأخوذ ثابتا في ذمة المأخوذ منه سواء كان ثمنا أو مضمنا أو غيرهما وأطلق الذمة على
ما فيها تجوزا (قوله فيحلف المشتري في المعين) أي ولا يرد عليه سواء كان المبيع معينا أو في الذمة
وقوله والبائع فيما في الذمة أي ويرده على المشتري سواء كان المبيع معينا أو في الذمة

(باب في معاملة الرقيق) *

وما يتبع ذلك من قوله ولا يملك ولو بملك وذ كره هنا تبعا للشافعي أولى من تقديمه عن الاختلاف
الواقع للحاوي كالرافعي لأنه تبع للحرف آخر أحكامه عن جميع أحكامه ولو تأتي فيه بعضها وتوجيه
ذلك يمكن أيضا بأن فيه إشارة لجريان التحالف في الرقيقين كما مر ومن تعقبه للقراض الواقع في التنبيه
لأنه وإن أشبهه في أن كلا فيه تحصيل ربح باذن في تصرفه لكنه إنما يتضح على القول المرجوح
أن اذن السيد لقنه توكيل والأصح أنه استخدام شرح مر وقوله معاملة الرقيق مصدر مضاف لفاعله
أو مفعوله وكل مراد والمعاملة أخص من التصرف وهي المرادة هنا كما سيأتي (قوله عبداً كان
أو أمة) لأن الرقيق يستوي فيه المذكر والمؤنث شيخنا ومقتضاه أنه لا يقال الرقيقة مع أنه واقع في
كلامهم قلت محل استواء المذكر والمؤنث فيه أي في فعل إذا جرى على موصوفه نحو امرأة رقيق
ورجل رقيق وأما إذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو بعت رقيقة مثلاً ذكر
الشورى هذا التفصيل في باب قسم النبي والغنيمة وأشار إليه في الخلاصة بقوله

ومن فعل كقتيل إن تبع * موصوفه غالباً التامتع

(قوله أولى من تعبيره بالعبد) لأنه يؤهم أن الأحكام التي تثبت للعبد لا تثبت للامة مع أنها مستوية
وسياتى في جنابة الرقيق أنه قال وتعبيرى به أعم فليست وجه المقابلة وقوله وإن قال ابن حزم لم ينفقت
إليه لأنه خلاف المشهور حل (قوله الرقيق) خرج بالرقيق الظاهر في أنه رقيق السكل المبعوض فإنه
إن كانت مهايأة لم يتوقف شراؤه لنفسه في نوبته على إذن مالك بعضه وفي غير نوبته لا يصح شراؤه
لهما فإن لم يكن مهايأة صح شراؤه لنفسه إن قصدها وأطلق فيما يظهر ترجيحه من تردد وقيل
يجرى فيه خلاف تفريق الصفة وهما احتمالان للأذرعى شورى باختصار (قوله تصرفاته) المراد
بالتصرفات الأفعال ولو قولية لأنها فعل اللسان فقوله كالولايات أى كآثارها كالتزويج والقضاء
والإراد بالنفوذ لا اعتداد به شرعا وقوله كالعبادات ولو قولية فآثارها كالأفعال كإرسال (قوله كالولايات)
أى أثر الولايات أى ما ينشأ عنها من التزويج والحكم مثلا والأفلاولايات نفسها لا تصف بكونها تصرفا
بل هى معنى قائم بالشخص شيخنا ولا فرق في الولايات بين أن تكون عامة أو خاصة كإلى ع ش (قوله
والشهادات) أى تحملا وأداء (قوله كالعبادات) ومنها الحج فيصح حجه بغير إذن سيده ويقع له فلا
وإن كان له تحليله اه ع ش قال شيخنا ولا يخفى ما فى إطلاق التصرف على العبادات من المساحة وكذا
الشهادات الآن يراد بالتصرفات مطلق الأفعال والشهادات فعل اللسان والعبادات فعل الأركان
ومعنى كون العبادات نافذة أنه معتد بها فى إسقاط الفرض (قوله بالإجارة) سواء وردت على العين
أو على ما فى الذمة ع ش (قوله لا يصح تصرفه فى مالى) أى لا يصح مباشرته لعقد شتمل على مال محله
فى المعاملة المحضة ليخرج الخلع أما هو فيصح منه سواء كان زواجا أو زوجة وعبارته فى الخلع وشرط فى
الزوج صحة طلاقه فيصح من عبده ومجور سفيه ويدفع العوض للمالك أمرهما ثم قال وشرط فى
الملتزم إطلاق تصرف مالى فلو اختلفت أمة بلاذن سيدها بانتهى بمهر مثل فى ذمتها أو بدىن فيه تبين
(قوله بغير إذن سيده) وقد يصح تصرفه فيه بغير إذنه كأن امتنع سيده من اتفاقه عليه أى لما يجب
اتفاقه عليه أو تعذر مراجعته ولم يمكنه فى الصورتين مراجعة الحاكم فيصح شراؤه فى الذمة
وبعين مال سيده ما تمس حاجته إليه وكذا لو قبل الرقيق هبة أو وصية من غير إذن صح ولومع نهى
السيد عن القبول لأنه اكتساب لا يعقبه عوض كالا حطاب ودخل ذلك فى ملك السيد قهرا الآن
يكون الموهوب أو الموصى به أصلا أو فرع السيد يجب عليه نفقته حال القبول له حوز مائة أو صغرى فلا يصح
القبول ومثله قبول الولي لمولى ذلك شرح مر وينبغى أن مثل المال الاختصاصات فلا يصح رفع
يده عنها ويحرم على الآخذ ذلك وإنما اقتصر على المال لأنه الذى يتصف بالصحة والفساد ولأن غيره
تابع له ع ش على مر وقوله أيضا بغير إذن سيده وإن كان فى الذمة وإن تعدد السيد فلا بد من إذن
كل واحد عند يكون مأذونا لكل منهم ووكيله باذن الآخر بأن قال كل انجرلى ولشريكى وفى كونه
يصير وكىلا عن كل بالقول المذكور نظر لأن كالا لم يسأل فى ذلك الآن يقال هى وكالة حكمية مالم
يكن مهايأة والا كتنى باذن صاحب النوبة حل وعبرة مر أى كل من له عليه سيادة فلو كان
لأثنين رقيق فاذن له أحدهما لم يصح حتى ياذن له الآخر كما واذن له فى النكاح لا يصح حتى ياذن له الآخر
نعم إن كان بينهما مهايأة كفى اذن صاحب النوبة اه وقوله سيده أى الكامل أو وليه وإن تعدد فلا
بدى المشترك من اذن جميع الشركاء وإن كان التصرف لواحد منهم وفى المهايأة يعتبر اذن صاحب
النوبة والمبعض فى نوبته كالحردى غيرها كالرقيق إن تصرف غيره فإن تصرف لنفسه بده له
صح ولو فى نوبة السيد بغير إذنه كما قال العلامة الدبلاوى (قوله فيرد ملكه) أى يجب رده على
مالكه فوراً وإن لم يطلب رده فثبته لرد على من العين فى يده وتعلق بذمة العبد على القاعدة

أولى من تعبيره بالعبد وإن
قال ابن حزم لفظ العبد
يتناول الامة (الرقيق)
تصرفاته ثلاثة أقسام مالا
ينفذ وإن اذن فيه السيد
كالولايات والشهادات
وما ينفذ بغير إذنه
كالعبادات والطلاق والخلع
وما يتوقف على إذنه
كالبيع والإجارة وهو
ما ذكرته بقولى (لا يصح
تصرفه فى مالى) هو أولى
من اقتضاه على الشراء
والاقتراض (بغير إذن
سيده) فيه (وإن سكت
عليه) لأنه محجور عليه
لحق سيده (فبرد) أى
المبيع أو نحوه سواء كان
بيده أم بيد سيده (للمالك)
لأنه لم يخرج عن ملكه

(قوله أى تحملا) كان
الأولى حذفه لأن الردود
على الرقيق أدواء والا
فيصح تحمله قال المتن وصح
أداء كامل تحمله ناقصا اه
شيخنا

ولو أدى الثمن من مال سيده استرد أيضا (فان تلف في يده) أي بد الرقيق (ضمنه في ذمته) لانه ثبت برضا مستحقه ولم يأذن السيد فيه (أو) تلف في (بد سيده ضمن المالك أيهما شاء) لوضع يدهما عليه بغير حق (و) لكن (الرقيق إنما يطالب به بعد عتق) له أو لبعضه لانه لا مال له قبل ذلك (وان أذن له) سيده (في تجارة تصرف بحسب اذنه) بفتح السين أي بقدره

(قوله بعد وضع السيد يده) قيد لأجل مطالبة السيد والأفله مطالبة الغير سواء وضع السيد يده أولا (قوله والقرار على السيد) أي ان تلف عنده وان أوهمت مع ما قبلها خلاف ذلك تأمل وكان الأولى أن يقول والقرار على من وقع انتلف تحت يده الا ان كان بالتلف فعلى المتلف تأمل وفي المقام صور لا تخفى على القطن

(قوله وانظر لو قال الخ) الظاهر انه من باب المانع والمقتضى فيغلب المانع اه شيخنا مرصني ثم وجدته عن الشيخ القويستي

قل فهي في ذمة العبد ان كان المبيع في يده وعلى السيد ان كان في يده (قوله ولو أدى الثمن من مال سيده استرد) أي الثمن لكن ان رده الآخذ للسيد فظاهر وأما لو رده الى العبد فهل يبرأ أم لا قال شيخنا ع ش الذي يظهر انه ان كان المال تحت يد العبد باذن السيد يرى برده اليه وان كان تحت يد العبد بغير اذن سيده لا يبرأ برده للعبد بر ماري (قوله فان تلف في يده ضمنه في ذمته) أي ان كان بائعه رشيدا فان كان سفيها تعلق الضمان برقبة العبد لا بذمته وهذا بخلاف مال الوأودعه رشيدا فتلف في يده فلا يضمن وان فرط كما ذكره الشيخ في باب الوديعة وأصل الفرق بينه وبين ما هنا حيث تعلق الضمان بذمته انه التزمه هنا بعتق فتعلق به بخلافه ثم اذلا التزام فيه للبطل وان التزم الحفظ ع ش على م ر (قوله لانه ثبت برضا مستحقه) تعليل لكون الضمان في ذمته لا لطلاق الضمان اذ القاعدة أن مالزمه برضا مستحقه ولم يأذن السيد فيه يتعلق بذمته ومالزمه بغير رضا مستحقه كتلف بنصب يتعلق برقبته فقط أي وان أذن له السيد في التلف ومالزمه برضا مستحقه واذن السيد فيه يتعلق بذمته وكسبه وما يده زى ولا يلزمه الا كتساب مالم يعص به كما يأتي نظيره في القلس شرح م ر وجمع بعضهم حاصل ما في هذا المقام بقوله

يضمن عبد تالف في ذمته • ان يرضه المالك دون سادته
وان يكن بلارضا من استحق • فليس الا بالرقيقة اعتاق
وبرضا المالك مع سيده • علق بذمته وما في يده

(قوله ولم يأذن) أي والحال أو هو عطف على ثبت ع ش (قوله أو في بد سيده) أو غيره به وضع السيد يده عليه م ر (قوله ضمن المالك الخ) والقرار على السيد لتعديده بوضع يده عليه (قوله ولكن الرقيق الخ) راجع لكل من المسئلتين وقوله بعد عتق أي ويسار وعليه فلو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع بما غرمه عليه لان قرار الضمان على من تلفت العين تحت يده أولا فيه نظر وقياس ما سياتي من أن أذن له اذا غرم بعد عتقه مالزمه بسبب التجارة لا يرجع على سيده مائه هنا كذلك وهو المعتمد وقد يفرق بان المأذون له لما كان تصرفه باذن السيد ونشأ منه الدين نزل ذلك منزلة المنفعة التي استحقها قبل اعتاقه كان أجره مده ثم أعتقه فان الاجرة لسيد بعد الاعتاق ولا يرجع بها عليه العبد بخلاف ما هنا فان تصرفه ليس ناشئا عن اذن السيد ولا علقه له به فنزل ما يغرمه بعد العتق منزلة غرم الاجنبي وهو يرجع على من تلفت العين في يده ع ش على م ر (قوله أو لبعضه) مثله حج قال ع ش على م ر والا قرب ما قاله حج لان امتناع مطالبته لجزءه عن الاداء بعدم الملك حيث ملك ما يقدر به على الوفاء ولو لبعض ما عليه فلا وجه للنع على أن التأخير قد يؤدي الى تفويت الحق على صاحبه رأسا لجواز تلف ما يده قبل العتق اه لكن المعتمد ما في شرح م ر أن عتق جميعه قيد معتبر ح ف وعبارته بعد عتق لحيه لا لبعضه وكلام حج وجيه (قوله وان أذن له) أي أو وليه ان كان سيده محجورا عليه وكان القن ثقة زى (قوله في تجارة) بان قال التجري أو قال التجرة وان لم يقل بخلاف التجرة فانه فاسد فيما يظهر من احتمالات في ذلك ولا يشترط قبول القن للأذن بل لا يرتد برده لانه استخدام لا توكيل ايعاب وانظر لو قال التجري وانفسك شوبري (قوله بحسب اذنه) فان لم ينص له على شيء تصرف بحسب المصلحة في الانواع والازمنة والبلدان (قوله فان أذن له في نوع) قال الاسنوي فهم من تعبيره بان الشرطية أن تعيين النوع لا يشترط لانها تستعمل فيما يجوز أن يوجد وان لا يوجد ولا تستعمل فيما لا بد منه بخلاف اذا قال والا م كذلك اه م ر فان لم يدفع له مالا فتصرف في الذمة حينئذ (قوله بفتح السين) وقد يسكن لكن في الشعر خاصة ولم يقيد بذلك في القاموس اه حل

(قوله فان أذن له في نوع الخ) كالوكيل وعامل القراض وسكت عن تقديره والاجل والحلول لان الحال قد يقتضي ابدال ذلك لمصلحة كافي الوكيل قاله ابن الحنابل اه حل (قوله ومخاصمة في عهدة) أي علاقة ناشئة عن المعاملة فلا يخاصم نحو سارق وغاصب أي من مال التجارة اه زى (قوله ولا ينزل بذلك) وبقى مالوجن أو أغنى عليه ثم أفاق هل يحتاج الى اذن جديد أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه استخدام وتردد فيه سم على المتهج ع ش على مر (قوله وله التصرف في البدة التي أبق إليها) وهل يتقيد بذلك بما اذا تساوى تقداهما أم لا فيه نظر والا قرب أنه يتصرف فيها بما يتصرف به في محل الاذن من نقد بلده أو غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض كعامل القراض واذا اشترى شيئاً يز يد عنه في محل الشراء على ثمنه في محل الاذن لم يجز الا اذا غلب على ظنه حصول ربح فيه كأن يفسر بيعه في محل الشراء بزيادة على ما اشتراه به ع ش على مر (قوله يصح تصرفه لنفسه) أي بان يكون مكلفاً رشيداً زى (قوله ولا تبرع) أي اذا لم يعلم رضا السيد والافيجوز ع ش (قوله ولا في كسبه) أي الحاصل من غير مال التجارة سل (قوله ولا اذن لرقيقه أو غيره) أي بغير اذن السيد فان أذن له فيه جازو ينزل الثاني بعزل السيد له وان لم ينزعه من بد الاول هذا كله في التصرف العام فان أذن المأذون لعبد التجارة في تصرف خاص كشرائه ثوب جاز على المعتمد ع ش على مر وهذا خرج بقوله في تجارة وله الشراء نسيئة لا يبيعها سل (قوله لرقيقه) سواء رقيقه من حيث كونه يتصرف فيه والاضافة تأتي لادنى ملايسة (قوله لانها) أي التجارة لا تتناول شيئاً منها أي من هذه المذكورات (قوله ولا ينفق على نفسه من مال التجارة) والقياس أنه يراجع الحاكم في غيبة سيده ليأذن له في الاتفاق على نفسه فان تعذر جاز له الاستقلال بالاتفاق للضرورة وليس له الاقتراض على المعتمد زى ويصدق في قدر ما أنفق كما قاله ع ش وانظر النفقة على أموال التجارة كالعبيد والبهائم والذي يتجه أنه ينفق عليها لانه من توابع التجارة شورى (قوله ولا يعامل سيده) ولو بطريق الوكالة عن الغير بأن يوكل الغير السيد في شراء شيء فلا يصح أن يشتريه من ذلك العبد لانه صار يشتري مال نفسه اه عبد البر ومثل السيد مأذون له يبيع أو غيره لان تصرفه مر ع ش وعبارة الشيخ سلطان قوله لان تصرفه لسيدته يؤخذ من التعليل أن السيد لو كان وكيلاً عن الغير في شراء شيء ووجده عند عبده كان له الشراء منه (قوله بخلاف المكاتب) فانه يعامل سيده لانه معه كالأجنبي فهو راجع للاخير فقط لانه مفهوم التعليل أي قوله لان تصرفه لسيدته اذ يفهم منه أن الذي تصرفه لنفسه وهو المكاتب يصح أن يعامل سيده وهذا علم أن المراد بالكتابة الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فلا يعامل سيده كالجزم به بن المقرئ في روضه وهو المعتمد شورى واعتمد ع ش التسوية بينهما وعبارته بخلاف المكاتب ولو فاسدة لانه مستقل كما في التهذيب وهو مقتضى اطلاق الشارح كالرمل وقال حل قوله بخلاف المكاتب فالمكاتب مستثنى من الرقيق في قوله الرقيق لا يصح تصرفه وهذا يدل على أن قوله بخلاف المكاتب متعلق بقوله الرقيق لا يصح تصرفه في ماله وهو بعيد فكلام الشورى أولى بل صواب لان كلام حل يقتضي أن المكاتب يصح تزوجه وتبرعه بغير اذن سيده مع أنه ليس كذلك كما نص عليه المتن في باب الكتابة (قوله وسيأتي في الاقرار) مراده بهذا الاستثناء من القسم الاول وهو قوله لا يصح تصرفه في ماله بغير اذن سيده لان الاقرار المذكور يصح بالاذن وبغيره وكان الانسب تقديمه على قوله وان أذن له وفيه أن الاقرار ليس تصرفاً واجباً به يشبهه من جهة أن فيه نقل المقر به من شخص الى آخر ومراده أيضاً الاعتذار عن ترك ذكره هنا مع ذكر الاصل له شيخنا وعبارته في كتاب الاقرار وقبل اقرار رقيق بموجب عقوبة وبدن جنائية ويتعلق بذمته فقط ان لم يصدق سيده

فان أذن له في نوع أو وقت أو مكان لم يتجاوزوه ويستفيد بالاذن فيها ما هو من توابعها كنفروطى وحل متاع الى حانوت ورد بعيب ومخاصمة في عهدة (وان أبق) فانه يتصرف بحسب اذنه له ولا ينزل بذلك لانه معصية فلا توجب الحجر وله التصرف في البلدة التي أبق إليها الا ان خص سيده الاذن بغيرها وظاهر أن شرط صحة تصرف الرقيق بالاذن كونه بحيث يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً (وليس له) بالاذن فيها (نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه) رقية ومنفعة ولا في كسبه (ولا اذن) لرقيقه أو غيره (في تجارة) لانها لا تتناول شيئاً منها ولا ينفق على نفسه من مال التجارة وتعبيرى بالتبرع والتصرف أعم من تعبيره بالتصدق والاجارة (ولا يعامل سيده) يبيع وشراء واجارة وغيرها لان تصرفه لسيدته بخلاف المكاتب وسيأتي في الاقرار صحة اقراره بديون معاملة وبغيرها

وقبل عليه بدين تجارة أذن له فيها (قوله ومن عرف) أى والشخص الذى عرف المعامل رقه أى رقه الشخص المعامل فن واقع على الشخص المعامل بفتح الميم فالصلة جرت على غير من هو له ولم يبرز لكون الأبرار لا يجب إلا فى الوصف بخلاف الفعل وليست من واقعة على المعامل بكسر الميم لأنه يلزم عليه حينئذ عود الضمير فى رقه على الرقيق ولا معنى لكونه يعرف رقه الرقيق إلا بالتأويل بأن يراد بالرقيق الشخص بقطع النظر عن وصفه بالرق وعبرة الأصل ومن عرف رقه عبد قال حج المراد بالعبد الإنسان وقوله أيضا ومن عرف رقه المراد بالمعرفة ما يشمل الظن الراجح ع ش فان لم يعرف رقه ولا حريته جازت له معاملته لأن الأصل فى الناس الحرية كما يجوز معاملة من لم يعرف رشده ولا سقمه شرح م (قوله لم يجز) ولا يصح ظاهرا ع ش (قوله حتى يعلم الأذن بسماع الخ) أى فتجوز معاملته وان لم يثبت الأذن بالسماع منه ولا الشروع كما سيأتى ع ش وقوله حتى يعلم الأذن أو يظن بقول السيد أو بيينة أو شيوع فاستعمل العلم فى حقيقته ومجازة شوبرى (قوله أو بيينة) المراد بالبيينة هنا أخبار عدلين أو رجل وامرأتين أو عدل إن لم يكن عندهما كم شيخنا (قوله حفظ الماله) فى تعليل عدم جواز المعاملة بهذا نظر إذا لا يلزم الإنسان حفظ ماله اه رشيدى (قوله جوازه) أى التعامل المفهوم من المعاملة (قوله بخبر عدل) ولو عدل رواية كعبد وامرأة سل (قوله وان كان لا يكفى) أى خبر العدل عند الحاكم وقوله كما لا يكفى سماعه أى عند الحاكم فاللعنى ينبغى الاكتفاء بخبر عدل واحد فى جواز معاملته وان كان خبر العدل الواحد لا يكفى فى الثبوت عند الحاكم لوتنازع المعامل والسيد انتهى عبد البركان اشترى شيئا ثمن وطالبه البائع به ليدفعه من الدراهم التى فى يده فأنكر السيد أنه مأذون له فى التجارة واختصم هو والمعامل عند الحاكم فطلب الحاكم من المعامل بيينة أن هذا العبد مأذون له فلا يكفى عدل واحد فى الثبوت عنده شيخنا عزيزى وقوله وان كان لا يكفى أى خبر العدل عند الحاكم كما لا يكفى سماعه من السيد ولا لشيوع هكذا باثبات لافى بعض النسخ وفى بعضها باسقاطها منهما وصحة توجيه ذلك ان اثباتها مبنى على أنه تنظير لقوله وان كان لا يكفى عند الحاكم واسقاطها مبنى على أنه تنظير لقوله وينبغى جوازه بخبر عدل أى أنه يجوز معاملته بخبر العدل كما يجوز بسماعه من السيد وبالشروع (قوله كما لا يكفى سماعه) أى سماع المعامل بلا واسطة أى لا يعمل بقوله سمعته أى الأذن من سيده حتى يحكم الحاكم بذلك وان كان يكفى سماعه لجواز معاملته وقوله ولا لشيوع أى لا يثبت الأذن عند الحاكم بالشيوع حتى يحكم بذلك وان كان يكفى الشيوع لجواز المعاملة اه زى بإيضاح فالكلام فى مقامين قال شيخنا العزيزى صورة هذه المسئلة أنه اذا أنكر السيد الأذن بعد المعاملة واختصم هو والمعامل وأدعى المعامل أنه سمع الأذن من السيد أو من الأشاعة لا ينفعه ما ذكر عند الحاكم فلا يثبت الأذن عند الحاكم مما ذكر حتى يحكم به (قوله فلا يكفى) وان ظن صدقه لأنه يثبت انفسه ولاية ويقارق الوكيل بأن الوكيل له يد فى الجلة بدليل جواز معاملته بناء على ظاهر اليد تأمل شوبرى (قوله رجع عليه مشتر بيده) ولو بعد عتقه ولا يرجع على سيده بما غرمه بعد العتق بخلاف عامل المضاربة والوكيل فان لرب الدين مطالبتهما واذا غرم ما رجع لأن ما غرمه بعد العتق مستحق بالتصرف السابق على عتقه وتقدم السبب كتقدم المسبب فالغرم بعد العتق كالغرم قبله سل (قوله فتتعلق به العهدة) أى التبعة والغرم والمؤاخضة شرح الروض (قوله وله مطالبة السيد) ومن غرم منها الا يرجع على الآخر بخلاف الوكيل وعامل القراض اذا غرم ما بعد العزل لكن لا يطالب السيد فى العقد الفاسد لأن الأذن لا يتناولها فيتعلق بذمة العبد فقط قل على الجلال (قوله وان كان بيد الرقيق) الغاية للرد (قوله لانه ثبت برضا مستحقه) أى وقد أذن له سيده (قوله لانه المباشر للعقد)

(ومن عرف رقه لم يعامله) أى لم يجز أن يعامله (حتى يعلم الأذن بسماع سيده أو بيينة أو شيوع) بين الناس حفظا لماله قال السبكي وينبغى جوازه بخبر عدل واحد لحصول الظن به وان كان لا يكفى عند الحاكم كما لا يكفى سماعه من السيد ولا الشيوع وخرج بما ذكر قول الرقيق أنا مأذون لى فلا يكفى فى جواز معاملته لانه منهم (ولو تلف فى يد مأذون) (عن سلعة باعها فاستحققت) أى خرجت مستحقة (رجع عليه مشتر بيده) أى ثمنها لانه المباشر للعقد فتتعلق به العهدة فقول الأصل بيده أى بدل ثمنها (وله مطالبة السيد به كما يطالب ثمن ما اشتراه الرقيق) وان كان بيد الرقيق وفاء لان العقد له فكأنه العاقد (ولا يتعلق دين تجارته برقبته) لانه ثبت برضا مستحقه (ولا بذمة سيده) وان أعنته أو باعه لانه المباشر للعقد (بل) يتعلق (بمال تجارته) أصلا وربحا (وبكسبه) باصطياد ونحوه بقيد زده بقولى

(قبل حجر) فيؤدي منهما

لاقتضاء العرف والاذن
ذلك ثم ان بقي بعد الاداء
شيء من الدين يكون في ذمة
الرفيق الى أن يعتق
فيطالب به ولا ينافي ما ذكر
من ان ذلك لا يتعلق بذمة
السيد مطالبته به اذ لا يلزم
من المطالبة بشئ ثبوته في
الذمة بدليل مطالبة
القريب بنفقة قريبه
والموسر بنفقة المضطر
والمراد أنه يطالب ليؤدي
بما في يد الرفيق لا من غيره
ولو ما كسبه الرفيق بعد
الحجر عليه وقاعدة مطالبة
السيد بذلك اذا لم يكن في
يد الرفيق وقاء احتمال أنه
يؤدي به لان له به علة في الجلة
وان لم يلزم ذمته فان أداه
برئت ذمة الرفيق والا فلا
(ولا يملك) الرفيق (ولو
بتمليك) من سيده أو غيره
لانه ليس أهلا للملك وازداده
الملك اليه في خبر الصحيحين
من باع عبدا وله مال فله
للبيع الا ان يشترطه المبتاع
للاختصاص لا للملك
وتعبري بما ذكرنا من
قوله ولا يملك عبد بتمليك
سيده

(درس)

كتاب السلم

ويقال له السلف والاصل
فيه قبل الاجماع آية يأياها
الذين آمنوا اذا تداينتم
بدين فسرهما ابن عباس

أي وسيده لم يباشر فطابق الدليل المدعى (قوله قبل حجر) أي قبل أن يحجر عليه السيد يبيع أو
اعتاق أو نحوهما حل كمنعه من التصرف والاراد كسبه بعد لزوم الدين لا من حين الاذن كالنكاح
بخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حين الاذن بخلاف مؤن النكاح والدين حل وهذا
أي قوله قبل الحجر راجع للكسب بدليل إعادة الباء اذ لا يظهر رجوعه لمال التجارة وفي شرح م أنه
راجع للامرين (قوله من أن ذلك) أي دين التجارة (قوله مطالبته به) أي كما مر في قول المتن
وله مطالبة السيد الخ وحاصله أن قول المتن وله مطالبة السيد ينافي قوله ولا بذمة سيده فدفع الشارح
المنافاة (قوله والموسر بنفقة المضطر) أي مع عدم ثبوتها في ذمتهما شرح م (قوله والمراد أنه
يطالب) راجع لقول المتن وله مطالبة السيد كما يطالب بئمن ما اشتراه الرفيق أو راجع للمطالبة المذكورة في
الابراد والاول أولى لان فيه شرحا للمتن فقوله ليؤدي بما في يد الرفيق راجع للغاية التي ذكرها الشارح
سابقا بقوله وان كان بيد الرفيق وقاء وقوله وقاعدة مطالبة السيد الخ راجع للطوى تحت للغاية المذكورة
فلو ذكر قوله والمراد الخ بعد قول المتن كما يطالب بئمن ما اشتراه الرفيق لكان أحسن فتأمل (قوله بما
في يد الرفيق) أي ما حقه أن يكون في يده وان انتزعه السيد منه وهو مال التجارة أصلا ورجح الخ
(قوله ولو ما كسبه) أي ولو كان ذلك الغير مما الخ (قوله لان له) أي للسيد وقوله به أي بالدين وقوله
في الجلة أي في هذه الصورة وانما كان له تعلق بالدين في هذه الصورة لانه أذن له في التصرف فكان اذنه
سببا في لزومه للعبد بخلاف المصوب والمسروق فلا علة للسيد به أصلا وانما يحتاج لقوله في الجلة اذا
أريد بالدين مطلق الدين الشامل لدين المعاملة وغيرها كبذل المصوب والمسروق اذا تلف فان أريد
به دين المعاملة فقط كما هو الظاهر فلا حاجة لقوله في الجلة ومن ثم لم يذكرها حجج (قوله وان لم يلزم
ذمته) أي السيد والاول الحال (قوله ولا يملك الرفيق) ولو ما ذناله (قوله ولو بتمليك) غاية للرد
على التقديم القائل بأن الرفيق يملك بتمليك سيده وعلى أبي حنيفة أيضا القائل بذلك لكن
ملكه ضعيف عنده (قوله وازداده الملك) أي والازداده التي ظاهرها الملك الخ وفي بعض
النسخ وازداده المال وهي أولى شيخنا والمراد الاضافة الغوية (قوله الا ان يشترطه المبتاع) أي
يشترط دخوله في لبيع بأن يقول له بعني هذا العبد مع الذي معه من ثياب وغيرها فباعه الجميع
وأما شرطه في العقد من غير جعله مبيعا فالظاهر أنه مبطل للعقد سرر (قوله لا للملك) والانا فاه جعله
للسيد اه زى (قوله أعم من قوله الخ) أجيب عنه بأن مراده الرد على المخالف صريحاً وبأن غير
التمليك يفهم بالاولى

كتاب السلم

من المعلوم أن السلم من افراد البيع بقرينة قوله هو يبيع موصوف الخ وانما أفرد بكتاب لاختصاصه
بالشروط السبعة الآتية فالغرض من هذا الكتاب ذكرها (قوله ويقال له السلف) أي لغة
وهذه الصيغة تشعر بأن السلم هو الكثير المتعارف وأن هذه اللغة قليلة وذكرها نوططة للخبر الآتي
وسمى هذا العقد بالاول لتسليم رأس المال في المجلس والثاني لتقديمه وكراه ابن عمر لفظ السلم ولعل
عدم اقتصار الفقهاء على السلف لانه قوي اشتراكه بين هذا والقرض بل صار يتبادر منه القرض أو
أنهم لم ينظروا المخالفة ابن عمر لان الشافعي لم يوافق على ذلك حل (قوله ولا صل فيه الخ) أي ولان فيه
رفقا فان أرباب الضياع قد يحتاجون الى ما ينفقونه على مصالحهم فيتسلفون على القلة وأرباب الدينون
يتنفعون بالرخص فجوز ذلك وان كان فيه غرر كالاجارة على المنافع المعسومة شرح م (قوله اذا
تداينتم بدين) أي تحملتم ديناً فالباء صلة شيخنا وقال الجلال أي تعادتم بدين (قوله فسرهما ابن عباس

رضى الله عنهما بالسلم) أى فسر الدين فيها بدين السلم وهو السلم فيه شيخنا فاط الخطاب فيها للمسلم اليهم
(قوله من أسلف) أى من أراد السلف فى شئ الخ ومثله حج وعبرة من أسلف فى شئ فأسلف فى كىل الخ
ولعله ما رواه ايتان وقضيته أنه لا يجوز فيما قدر بالذرع والعد وهو غير مراد وانما عبر بذلك جرياً على
الغالب وعبرة حل من أسلف فى شئ أى من أراد أن يسلف فى مكيل فليكن معلوماً وموزون فليكن
معلوماً وإلى أجل فليكن معلوماً لانه حصره فى المكيل والموزون والمؤجل لانه عند الاطلاق يكون
حالاً فلا ينافى أيضاً ما أتى ان السلم يكون فيما بعد كاللبن أو فيما يذرع كالثياب حل مع تغيير وفى غيرهما
كالحيوان (قوله ووزن) الواو بمعنى أو اذا لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن ع ش على م (قوله هو
بيع موصوف الخ) قال المحلى بالجراى فوصوف صفة لموصوف محذوف أى شئ موصوف كما قدره الشارح
هنا وانما فعل كذلك لان البيع لا يصح وصفه فى الذمة فلو قرئ بالرفع كان المعنى بيع موصوف فى
الذمة (قوله فى ذمة) متعلق بموصوف أو ببيع على سبيل التنازع وقوله بعد فلو أسلف فى معين يؤيد
الثانى اذا البيع لا يصح وصفه بكونه فى الذمة لا بتجوز كأن يقال موصوف مبيعه أو ما تعلق به أو نحو
ذلك ولا حاجة اليه أى التجوز وهذا معناه شرعاً أو ما لغة فلم يذكره المصنف ولا غيره من الشافعية لكن
ذكر العلامة من لا مسكين من الحنفية فى شرح الكتر أن معناه لغة الاستبجال وقال شيخنا انه لغة
التقديم أو التأخير لان فيه استبجال رأس المال وتقديمه وفيه تأخير المسلم فيه قال ع ش ويؤخذ من
جعله بيعاً أنه قد يكون صريحاً وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وإشارة الاخرس التى يفهمها
الغفل دون غيره ويؤخذ أيضاً من كون السلم بيعاً أنه لا يصح اسلام الكافر فى الرقيق المسلم وهو الاصح
ومثله المرتد كما مر فى البيع شرح م ومثل ذلك كل ما يمتنع تلك الكافره كالمصحف وكتب العلم
ع ش وقوله انه لا يصح اسلام الكافر فى الرقيق المسلم مفهومه أن المسلم اذا أسلف للكافر فى عبد مسلم صح
قال حج الذى يتجه فيه عدم الصحة مطلقاً أى سواء كان حاصلاً عند الكافر أو لا لدخول العبد
المسلم فى ملك الكافر فأشبه السلم فيما يعز وجوده ولا يرد ما لو كان فى ملكه مسلم لان ما فى الذمة
لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها ويجوز تلقه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود ع ش على م
(قوله لانه بلغة البيع) تعليل لمحذوف أى لا بلغة البيع لانه الخ (قوله لكن نقل الاسنوى الخ)
ويتفرع على الخلاف جواز شرط الخيار وتسليم رأس مال السلم فى المجلس والاستبدال عن الثمن
والحوالة به وعليه والراجع انه بيع فلا يشترط قبض فى المجلس لكن يشترط التعيين فى المجلس لئلا
يكون بيع دين بدين ويجوز الاعتياض عن الثمن ويثبت فيه خيار الشرط وأما الاعتياض عن المبيع
فلا يصح على القولين شو برى موز يادة (قوله والتحقيق أنه بيع) هو المعتمد اعتباراً باللفظ والاحكام
فيه أيضاً تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه فى المجلس ويصح الاعتياض عنه والحوالة به وعليه وغير ذلك
من الاحكام وهذا قول ثالث قصد به الجمع بين القولين وكونه سلماً نظراً للمعنى ضعيف (قوله لكن
الاحكام تابعة) سيأتى أنهم انما يرجحون المعنى اذا قوى ولم يبين السبب الذى اقتضى تقوية المعنى هنا
ولعله كونهم اشترطوا فيه شروطاً ورتبوا عليه أحكاماً تناسب رعاية المعنى كمنعهم الاستبدال عن رأس
مال السلم على ما يأتى فى كلامه والا فليس فى اللفظ ما يدل على قوة المعنى ع ش (قوله تابعة للمعنى)
ضعيف (قوله حتى يمتنع الاستبدال فيه) أى فى المبيع قاله الشو برى والاولى أن يكون الضمير راجعاً
للعقد بالنسبة لرأس مال السلم لان الاستبدال عن المبيع يمتنع قطعاً سواء قلنا انه مبيع أو سلم وانما الخلاف
فى رأس مال السلم ان قلنا انه بيع يصح الاستبدال عنه وتأخير قبضه عن المجلس وشرط الخيار فيه وان
قلنا انه سلم لا تصح هذه الثلاثة ويكون قوله كما مر معناه نظراً لما مر شيخنا وعبرة ع ش قوله فيه أى

(قوله يؤيد الثانى) فيه
أن المعين انما يقابل
الموصوف لا الذمة تأمل
(قوله اذا البيع لا يصح) هذا
التعليل لانه لا يناسب
كلامه فالاولى ذكر هذا
التعليل فى القولة قبل
(قوله قال حج الذى
يتجه فيه عدم الصحة الخ)
الظاهر ان مثله المصحف
ونحوه لكن يظهر منه سلم
مسلم الى الكافر فى عدة
حوب تأمل (قوله وتسليم
رأس مال السلم) الاولى
وتأخير تسليم رأس المال
عن المحل تأمل

كما هو ظاهر خلاف لما في الروضة كاصلها ويدل لذلك ما ذكره في اجارة الذمة من أنها اجارة ويمتنع فيها الاستبدال نظرا للمعنى ثم محل الخلاف اذا لم يذكر بعده لفظ السلم والاوقع سلما كما جزم به الشيخان في تفریق الصفقة (فلو أسلم في معين) كأن قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد فقبل (لم ينعقد) سلما لا تنفاه الدينية ولا يبيعا لا اختلال اللفظ لان لفظ السلم يقتضي الدينية وهذا جرى على القاعدة من ترجيح اعتبار اللفظ وقد يرجحون اعتبار المعنى اذا قوى كترجيحهم في الهبة بثواب معلوم انعقادها يبيعا (وشرط له مع شروط البيع) غير الرؤية سبعة أمور أحدها وهو من زيادتي (حلول رأس مال) كالرأب (و) ثانیها (تسليمه بالمجلس) قبل التفرق اذ لو تأخر لكان ذلك في معنى بيع الكالئ بالكالئ ان كان رأس المال في التمة ولان السلم عقد غرر يجوز للحاجة فلا يضم اليه غرر آخر (قوله الا اذا قاله متصلا) ولا بد أن يكون القائل هو المبتدئ اه قل

ثمنا أو شئنا لكن بشكل عليه قوله كما لان الذي مر له هو صحة الاستبدال عن دين غير مثنى كدين قرض الخ وقد يقال لاشكال ويجعل قوله كما رأى بالنسبة للمثنى الذي وقع في كلامه وبالنسبة للمثنى الذي وقع في كلام غيره في ذلك الموضع كالروض والعباب فانهم حاصروا بمنع الاستبدال عن رأس مال السلم (قوله كما رأى) الذي مر عدم صحة الاستبدال عن المثنى في الذمة بلفظ بيع أو سلم حل (قوله ويدل لذلك) أي لكون الاحكام تابعة للمعنى (قوله ويمتنع فيها الاستبدال) أي عن الاجرة وعن المنفعة معاوله غير مراد بل المراد الاول فقط أخذ من قولهم في الاجارة يجوز ابدال المستوفى به والمستوفى فيه فإيراجع ع ش (قوله نظر للمعنى) لانها سلم في المنافع معنى وأجيب عنه بأن الاجارة لما وردت على معدوم يتعذر استيفاؤه دفعة واحدة ضعفت خبروها بمنع الاستبدال عن عوضها (قوله اذا لم يذكر بعده) أي بعد البيع (قوله والاوقع سلما) هل ولو تراخي قوله ذلك أم لافيه نظر والاقرّب أنه لا يعتد به الا اذا قاله متصلا ليكون سلما ع ش (قوله فلو أسلم في معين) مفهوم قوله في ذمة وترك محترز قوله بلفظ سلم وقد استوفاه في الشرح (قوله ولا يبيعا) وان نواه حج (قوله وهذا) أي عدم انعقاده يبيعا جرى على القاعدة (قوله من ترجيح اعتبار اللفظ) لا ينافي قوله سابقا لكن الاحكام تابعة للمعنى لان هذا في التسمية وذلك في الاحكام أو ية ل هذا على كلام غيره وذلك على كلامه حر (قوله كترجيحهم في الهبة بثواب الخ) أي لأن ذكر الثمن قوى اعتبار المعنى (قوله غير الرؤية) أقول ان أبريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء الرؤية لانها انما تشترط في بيع المعينات لا ما في الذم وبيع ما في الذم سلم فليتنامل سم شورى فيخص البيع هنا يبيع الاعيان لان بيع الذمة سلم في المعنى زى (قوله سبعة أمور) لكن الاولان منها متعلقان برأس مال السلم والخمسة الباقية متعلقة بالسلم فيه تأمل (قوله حلول رأس مال) ويتجه في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود ويفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لأنه ان أقبضه في المجلس صح والافلا بخلافه سم شورى (قوله كالرأب) أي قياسا على الرأب بجامع أن كلامه ما يشترط فيه القبض بالمجلس ويمتنع الاعتياض عن كل (قوله تسليمه بالمجلس) المراد به ما يعم التسليم كما في الرأب فلا يصح مع النهي عنه كما لا يكتفى الوضع بين يديه وقال شيخنا م لا بد من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكفي القبض هنا ولومع النهي عنه حذرا من بطلان العقد وهو ظاهر وخرج بهذا ما لو قال لبيدني اجعل ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لانه اما قبض مقبض من نفسه أو وكيل في ازالة ملك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالبا كونه حالا فلا يصح فيه الاجل وان قل وحل وقبض في المجلس وليس من التسليم عتق العبد المجعول رأس مال لعدم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فان قبض قبل التفرق صح العقد ونفذ العتق على المعتمد اه (قوله قبل التفرق) أي وقبل انتخاير وهذا بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما وتماشيا منازلا حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر ع ش على م ر قل (قوله اذ لو تأخر) علة الامرين (قوله لكان ذلك) أي العقد في معنى بيع الكالئ بالكالئ أي الدين بالدين وانما كان في معناه ولم يكن منه لان هذا بيع دين منشأ ذلك بيع دين ثابت قبل دين كذلك ولا يخفى أنه يتخلص من بيع الكالئ بالكالئ بتعيين رأس المال وتعيين المبيع في المجلس وذلك غير كاف هنا وقوله فلا يضم اليه غرر فيه أن تعيينه في المجلس ينسني الغرر لانه بذلك يتعين حل أي فكلا التعليقين لا ينتج المدعى (قوله فلا يضم اليه غرر آخر) لانه اذا لم يسلم رأس المال المعين يحتمل أن لا يوفى أو يتلف فيكون غررا (قوله أيضا فلا يضم اليه غرر آخر) وهو تأخير قبضه عن المجلس أي ان كان رأس

كما هو ظاهر خلاف لما في الروضة كاصلها ويدل لذلك ما ذكره في اجارة الذمة من أنها اجارة ويمتنع فيها الاستبدال نظرا للمعنى ثم محل الخلاف اذا لم يذكر بعده لفظ السلم والاوقع سلما كما جزم به الشيخان في تفریق الصفقة (فلو أسلم في معين) كأن قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد فقبل (لم ينعقد) سلما لا تنفاه الدينية ولا يبيعا لا اختلال اللفظ لان لفظ السلم يقتضي الدينية وهذا جرى على القاعدة من ترجيح اعتبار اللفظ وقد يرجحون اعتبار المعنى اذا قوى كترجيحهم في الهبة بثواب معلوم انعقادها يبيعا (وشرط له مع شروط البيع) غير الرؤية سبعة أمور أحدها وهو من زيادتي (حلول رأس مال) كالرأب (و) ثانیها (تسليمه بالمجلس) قبل التفرق اذ لو تأخر لكان ذلك في معنى بيع الكالئ بالكالئ ان كان رأس المال في التمة ولان السلم عقد غرر يجوز للحاجة فلا يضم اليه غرر آخر (قوله الا اذا قاله متصلا) ولا بد أن يكون القائل هو المبتدئ اه قل

(منفعة) فيشترط تسليمها
بالمجلس (وتسليمها بتسليم
العين) وان كان المعتبر في
السلم القبض الحقيقي كما
سيأتي لان ذلك هو الممكن
في قبضها لانها تابعة للعين
(فلو أطلق) رأس المال
في العقد كأسلمت اليك
دينارا في ذمتي في كذا (ثم)
عين و (سلم فيه) أي في
المجلس (صح) لوجود
الشرط (كألوأودعه)
فيه المسلم اليه (بعد قبضه
المسلم) أوردته اليه عن دين
فانه يصح خلافا للروايات
في الثانية لان تصرف أحد
العاقدين مع الآخر
لا يستدعي لزوم الملك (لان
أحيل به) من المسلم فلا
يصح السلم (وان قبض
فيه) أي قبضه المحتال وهو
المسلم اليه في المجلس لان
بالحوالة يتحول الحق
الى ذمة المحال عليه فهو
يؤديه عن جهة نفسه
لا عن جهة المسلم نعم ان
قبضه من المحال عليه أو من
المسلم اليه بعد قبضه باذنه
وسلمه اليه في المجلس صح
ولو أحيل على رأس المال
من المسلم اليه وتفرقا قبل
التسليم لم يصح السلم وان
جعلنا الحوالة قبضا لان
المعتبر هنا القبض الحقيقي
ولهذا لا يكفي فيه الإبراء
فان أذن المسلم اليه للمسلم في التسليم الى المحتال ففعل في المجلس صح

المال معينا ليقابل قوله في الذمة شيخنا (قوله ولو منفعة) كأسلمت اليك منفعة نفسي أو خدمتي شهرا
أو تعليمي سورة كذا وإذا سلم نفسه ليس له اخراجها ولو كان رأس مال السلم عقارا غائبا كان قبضه أن
يمضي في المجلس زمن يمكن الوصول اليه والتخلية وتفرغه من أمتعة غير المشتري حل ولا يكفي
أسلمت اليك منفعة عقار صفتة كذا لان منفعة العقار لا تثبت في الذمة ع ش على م ر وحاصل
ما تلخص من شرح م ر وع ش عليه أن المنفعة يصح كونها رأس مال ان كانت معينة سواء كانت منفعة
عقارا أو غيره وان كانت في الذمة لا يصح جعلها رأس مال لان كانت منفعة غير عقار (قوله وتسليمها
بتسليم العين) فلو تلفت العين قبل فراغ المدة يفتني انفساخ السلم فيما يقابل الباقي لتبين عدم حصول
القبض فيه كالموت تلفت الدار المؤجرة قبل المدة فليحرق سم ع ش (قوله لان ذلك) علة لمخدوف
تقديره ولم يعتبر هنا القبض الحقيقي لان ذلك الخ وقوله لانها تابعة للعين علة لقوله وتسليمها بتسليم العين
و يدل لذلك عبارة الشارح في شرح الروض وهي قبضها بقبض العين لانها تابعة أو علة للعلة كما قرره
شيخنا وأقول الظاهر أنه علة لقوله وتسليمها الخ وقوله لانها تابعة علة للعلة فتأمل (قوله فلو أطلق)
الاطلاق تارة يكون في مقابلة التقييد كما سيأتي وتارة في مقابلة التعيين وهذا منه والافهم مقيد بما في الذمة
تأمل شو برى وعبرة م ر فلو أطلق أي عن تعيينه في العقد (قوله في ذمتي) ليس قيدابل يكفي أسلمت
اليك دينارا أو يحمل على ما في الذمة تأمل ع ش على م ر (قوله لوجود الشرط) وهو الحول والتسليم
قبل التفرق لانه بالاطلاق يصير حالا حل (قوله كألوأودعه) أي رأس مال السلم حل والهاء في أودعه
مفعول ثان وقدمه لاتصاله بالعامل والمسلم مفعول أول لانه فاعل في المعنى (قوله فانه يصح) أي كل من
عقد السلم والابداع والرد عن الدين (قوله لان تصرف أحد العاقدين) تعليل لقوله فانه يصح بالنسبة
لثانية لان الأولى ليس فيها تصرف وقال بعضهم انه علة للمستلئين قبله ومعناه أن تصرف أحد العاقدين
في المبيع أو الثمن مع الآخر لا يستلزم انقطاع الخيار الذي هو مفسد لعقد السلم اذا وقع قبل التقابض
فايداعه لها وأوردته عن الدين تصرف في الثمن وهذا التصرف لا يتوقف على لزوم العقد ولا يقتضيه
لو وقع بالفعل فلا مانع منه (قوله لا يستدعي لزوم الملك) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه
بخلافه مع الاجنبي فانه يستدعي لزومه أي لا بد أن يلزم والا لو قيل بصحة ذلك قبل لزومه لزم اسقاط
ما ثبت لاحد المتبايعين من الخيار وقوله بخلافه مع الاجنبي الخ يرد على هذا قوله فيما سبق والتصرف
فيها من مشترا جازة اذا كان الخيار لهما وله مع أنه يلزم الملك وأجيب بأن محل كون تصرف المشتري
مع الاجنبي اجازة في زمن الخيار لهما ان أذن له البائع كما صرح به الشارح هناك بقوله والبقية صحيحة
ان كان الخيار له وأذن له البائع فلما أذن له البائع كأن البيع لزم من جهته فصح تصرفه حيثئذ (قوله
لان أحيل به) أي رأس مال السلم كأن أحال المسلم المسلم اليه برأس مال السلم على شخص آخر ولا يخفى
أن الحوالة به وعليه غير صحيحة فالتقييد فيه نظر اه حل مع زيادة وقال بعضهم لم يقل أو عليه
لاجل الغاية لانها لا تأتي في الحوالة عليه بل يفصل بين القبض وعدمه كما أشار اليه الشارح (قوله فهو
يؤديه) أي لو قلنا بصحة الحوالة حل (قوله نعم ان قبضه) أي المسلم وهو المحيل من المحال عليه وهو
الاجنبي أو من المسلم اليه الذي هو المحتال باذنه أي اذن جديده غير الذي تضمنته الحوالة لفساد الاذن الذي
تضمنته الحوالة بخلاف الوكالة اذا بطلت بقي عموم الاذن فيها لانها تصرف عن الغير بخلاف الحوالة ولو
أذن للمحال عليه أن يدفعه للمحتال لم تصح حل قال العلامة الشو برى هذا الاستدراك فيه نظر
لعدم دخوله فيما قبله فهو استثناء صوري لبطلان الحوالة (قوله بعد قبضه) أي قبض المسلم اليه برأس
مال السلم (قوله وتفرقا) ليس قيد لان الحوالة عليه باطلة مطلقا (قوله فان أذن المسلم اليه) هذا تفصيل

فان أذن المسلم اليه للمسلم في التسليم الى المحتال ففعل في المجلس صح

في مفهوم قوله السابق وتفرقا قبل التسليم أي محل الصحة ان تفرقا بعده اذا أذن المسلم اليه للمسلم في القبض وفيه أنها حقت وكالة لحوالة (قوله وكان) أي المحتال وكيل عنه أي المسلم اليه وعلى كل تقدير فالحوالة باطلة لتوقف صحتها على صحة الاعتياض على المحال به وعليه وهي منتفية في رأس مال المسلم فلا تغفل شو برى (قوله وعلم بما ذكرته أولا) في قوله وشرط له مع شروط البيع وفيه نظر لقول غير الرؤية إلا أن يقال الاستثناء بالنسبة للمسلم فيه شو برى والاولى أن يراد به ما ذكره أول البيع بقوله وتكفي معاينة عوض الخ كقوله ع ش (قوله من أن رؤية رأس المال) أي المثلي على الاصح والمتقوم اتفاقا شرح م (قوله عن معرفة قدره) قضيته أنها لا تكفي عن معرفة الجذس والصفة ولعله غير مراد كما تقدم في البيع من الاكتفاء برؤية العوض المعين وان جهل جنسه أو صفته ثم رأيت سم على حج صرح بذلك فراجع ع ش (قوله بمقتضاه) كاتقطاع المسلم فيه حل (قوله باق) أي لم يتعلق به حق ثالث والافياتي جميع ما صرح في الثمن بعد الفسخ بنحو رد بيع أو اقالة أو تحالف وانظر لو خرج عن ملكه ثم عاد ويظهر أنه كالقرض فيرده شو برى وبعبارة قل المراد كونه في ملكه وان زال وعاد وصرح به أيضا ع ش على م (قوله رد) أي ولا أثر له في مقابلة العيب لانه حدث في ملكه كالثمن فان المشتري يأخذه من البائع بلا أثر اذا فسخ عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فان كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح في باب الخيار ع ش والمراد بنقص الصفة ما لا يفرد بالعقد فيشمل قطع نحو اليد والمراد بنقص العين ما يفرد بالعقد كتلف أحد العبدین كما قاله س ل (قوله وان عين) الغاية للرد على من قال ان عين في المجلس لا يجب رده بعينه بل يجوز رده بده وبعبارة أصله وقيل للمسلم اليه رده ان عين في المجلس دون العقد (قوله لافي العقد) انظر قاعدة الاتيان به (قوله وثالثها بيان محل التسليم) وحاصله أن الصور ثمانية لان المسلم فيه اما حل أو مؤجل وعلى كل اما تنقله لمحل التسليم مؤنة أو لافهذه أر بع وعلى كل اما أن يكون المكان الذي عقد فيه صالحا للتسليم أم لافهذه ثمانية أر بع في المؤجل وهي كان لنقله مؤنة أم لا سواء كان المكان صالحا للتسليم أم لا فيجب بيان محل التسليم في هذه الاربع الصور ومنها وهي ما اذا كان المحل صالحا للتسليم ولا مؤنة للمله وأر بع في الحال أيضا مثل هذه المقدمة فعلى كلام الشارح لا يجب البيان فيها كلها كما يؤخذ من قوله اما اذا أسلم في حال حيث أطلقه وفصل في المؤجل بعده والمعتمد انه يجب البيان فيها لو كان الموضوع غير صالح كان لنقله مؤنة أم لا فهذان اثنتان يضمنان لثلاثة المؤجل تكون الصور التي يجب فيها البيان خمسة والثلاثة لا يجب فيها البيان كما أفاده شيخنا وصرح به سم على حج قال م ومتى اشترط التعيين فتركه لم يصح العقد قال ع ش والحاصل انه ان لم يصلح الموضوع وجب البيان مطلقا أي حالا أو مؤجلا للمله مؤنة أم لا وان صلح وليس للمله مؤنة لم يجب البيان مطلقا أي حالا أو مؤجلا وان صلح ولمله مؤنة وجب البيان في المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى أي وكلام المنهج للتقيد سم على حج (قوله لا يصلح له) سواء كان للمله مؤنة أم لا (قوله أو للمله) أي أو يصلح للمله مؤنة وقوله أو للمله مؤنة أي من المحل الذي يطلب تحصيله منه إلى محل العقد ووقع في نسخة المؤلف اسقاط الهمزة هنا واثباتها في قوله فيما سيأتي في الشرح ولا مؤنة للمله والاولى اثباتها هنا واسقاطها ثم ليفيد ما سيأتي برماوى (قوله فيما يراد من الامكنة في ذلك) أي بسبب ذلك أي فيما لو أسلم في مؤجل بمحل لا يصلح له الخ فالظرفية بمعنى البناء وقوله فيما يراد متعلق بالاعراض وقوله من الامكنة بيان لما وقوله في ذلك متعلق بتفاوت شيخنا وقال ع ش قوله في ذلك أي في التسليم وهو أظهر (قوله وان عيننا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا زى انه اذا عين غير صالح بطل العقد حل وبعبارة الشو برى أي ولو كان غير

وكان وكيل عنه في القبض وعلم بما ذكرته أولا ما صرح به الاصل من أن رؤية رأس المال تكفي عن معرفة قدره (وهي فسخ) السلم بمقتضاه (وهو) أي رأس المال (باق رد) بعينه (وان عين في المجلس) لافي العقد لانه عين مال المسلم فان كان تالفار دبدله من مثل أو قيمة (و) ثالثها (بيان محل) بفتح الحاء أي مكان (التسليم) للمسلم فيه (ان أسلم في مؤجل بمحل لا يصلح له) أي للتسليم (أو للمله) أي المسلم فيه (مؤنة) لتفاوت الاعراض فيما يراد من الامكنة في ذلك أما اذا أسلم في حال أو في مؤجل لكن بمحل يصلح للتسليم ولا مؤنة للمله فلا يشترط فيه ذلك ويتعين محل العقد للتسليم وان عيننا غيره تعين والمراد بمحل العقد

تلك المحلة لذلك المحل بعينه ولو غينا محلا فخرج عن صلاحية التسليم تعين أقرب محل صالح على الاقرب في الروضة وقولي في مؤجل من زيادتي (وصح) السلم (حالا ومؤجلا) بأن يصرح بهما أما المؤجل فبالنقص والاجاع وأما الحال فبالاول بعده عن الفرر ولا ينقص بالكتابة لان الاجل فيها انما وجب لعدم قدرة الرقيق والحلول بتأني ذلك والتأجيل يكون (بأجل يعرفانه) أي يعرفه العاقدان (أو عدلان) غيرهما أو عدد تواتر ولومن كفار (كالي عباد أو جادى ويحمل على الاول) الذي يليه من العبدان أو جاديين لتحقق الاسم به وخرج بذلك المجهول كالي الحصاد أو في شهر كذا فلا يصح وقولي يعرفانه أو عدلان (قوله رحمه الله أو عدلان) ولا يشترط حضور العدلين ولا معرفة العاقدين لها بل الشرط أن يوجد في غالب الازمان من يعرف هذا الاجل من عدلين أو عدد تواتر اه شيخنا

صالح كما يحتمل البرهان العظمى ثم رأيت انه يتعين أقرب محل صالح على الاقرب من وجهين اه باختصار (قوله تلك المحلة) فيكفي أي موضع منها وان لم يرض به المسلم ولا يلزمه ايصاله الى منزله ولو قال في أي مكان من المحلة أو البلد لم يضر ان لم يتسع البلد والافسد كما لو قال في أي البلاد دشت أو في بلد كذا قل ولو قال تسلمه لي في بلد كذا وهي غير كبيرة كفي احضاره في أولها وان بعد عن منزله كما في شرح مروج وعش ويبقى ما لو اختلف اعتقادهم اهل العبرة بعقيدة المسلم أو المسلم اليه فيه نظر والاقرب ان العبرة بعقيدة الحاكم المرفوع اليه عش على مروج (قوله فخرج عن صلاحية التسليم) أي سواء كان ذلك تخراب أو خوف أو غيرهما وهو ظاهر خلافا لما في العباب من التفرقة بين الخوف والخراب حيث قال ان كان تخراب تعين أقرب موضع وان كان خوف فلا يجب على المسلم القبول فيه ولا المسلم اليه النقل فيخير المسلم قاله عش على مروج في قل على الجلال ومتى عينوا غير صالح بطل العقد ومتى خرج محل التسليم عن صلاحية تعين أقرب محل اليه ولو أبعد من الاول ولا أجرة ولا خيار للمسلم لانه من تنمة التسليم الواجب مروج بل لو طلب المسلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب اليه لتعين الاقرب شرعا كالنقص عليه اه قال عش على مروج في ما لو تساوى المحلان هل يراعى جانب المسلم أو المسلم اليه فيه نظر والاقرب تخيير المسلم اليه لصدق كل من المحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه وقوله ولا أجرة أي يأخذها المسلم في الابد أو المسلم اليه في الانقضاء والمراد أجرة الزيادة في الابد وأجرة النقص في الانقضاء (قوله وصح السلم حالا) أي ان كان المسلم فيه موجودا حينئذ والاتعين كونه مؤجلا شرح مروج بمعنى أنه يتعين التصريح بالتأجيل والالم ينقصد رشدي وقوله حالا وخالف الأئمة الثلاثة اه برماوى (قوله بأن يصرح بهما الخ) انما قيد بهما الثلاث كمرمع قوله ومطلقه حال (قوله ولا ينقص) أي التعليق (قوله والتأجيل يكون الخ) دفع بهما توهمه العبارة من أنه اذا أجل بأجل مجهول لهما أو لاحدهما يصدق عليه أنه مؤجل وان كان العقد فاسدا مع أنه حيث فسد العقد فلا تنفي في الدمة يتصف بمحلول ولا تأجيل عش (قوله يعرفه العاقدان أو عدلان) واكتفى هنا بمعرفة العاقدين الاجل أو معرفة عدلين ولم يكتف بذلك في صفات المسلم فيه كما سيأتي لأن الجهالة هنا راجعة الى الاجل وثم الى المعقود عليه فجاز أن يحتمل هنا ما لا يحتمل هناك وقوله أو عدلان أي فيكفي أحد الأمرين بخلاف ما يأتي في الصفات حيث قال وذكرها في العقد بلفظة يعرفانها أو عدلان ولا يكفي علم غيرهما (قوله أو عدلان) أي في محل يلزمهما الحضور منه لودعيها للشهادة على ما بحث اه شوبرى وهو مسافة العدوى قل (قوله الذي يليه) أي يلي عقد السلم (قوله أو جاديين) بضم الجيم وفتح الميم والدال وياءين الاول منهما منقابة عن الالف التي في المفرد وكسر النون قال في الخلاصة آخره صورتين اجعلها * ان كان عن ثلاثة مرتقيا

ولم يعرفهما كالذين قباهما لان نحو العبد اذا نفي قصد تنكيه فيزول منه تعريف العلمية بخلاف جادى فيثنى مع علميته وحينئذ فلا يعرف باللام لئلا يجتمع عليه معرفان وهذا مقرر في كتب العربية لكن يبقى النظر في وجه خروج الجاديين عن القاعدة من التنكير عند ارادة التثنية أو الجمع فليحذر اه شوبرى بزيادة والذي في كتب العربية ان العلم اذا أريد تثنيته وجعه يقصد تنكيه وهو شامل للجادى فليست بوجه عدم دخول ال عليه ولعل ذلك لتخفيف لكونها غير لازمة (قوله أو في شهر كذا فلا يصح) أي لانها جعلت جميع الشهر ظرفا فيصدق بأي جزء من أجزائه والفرق بينهما وبين تسلمه في بلد كذا اختلاف الغرض في الزمان دون المكان كما قاله سول وانما جاز ذلك في المطلق لانه لما قبل التعليق بالمجهول كقدوم زيد قبله بالعام ثم تطلق بأوله لتعينه

أولى من قوله ويشترط العلم بالاجل (ومطلقه) أى السلم بأن يطلق عن الحلول والتأجيل (حال) كالتن في البيع المطلق (وان عينا شهورا ولو غير عربية) كالفرس والروم (صح) لأنها معلومة مضبوطة (ومطلقها هلالية) لأنها عرف الشرع وذلك بأن يقع العقد أولها (فان انكسر شهر) منها بأن وقع العقد في أثناءه (حسب الباقي) بعده (بأهله ونعم الأول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر لثلاثين آخر ابتداء الاجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الاخير من الشهر اكتفى بالاشهر بعده بالاهله وان نقص بعضها ولا يتم اليوم مما بعدها وان نقص آخرها لانها مضت عربية كوامل ويتم من الاخير ان كمل (و) رابعها (قدرة على تسليم) للمسلم فيه (عند وجوبه) وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الاجل فلم أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما صرح به هنا مع الاعتناء عنه بقولي مع شروط البيع ليرتب عليه ما يأتي ولان

للو وقوع فيه لامن حيث الوضع ولا من حيث العرف بل من حيث صدق الاسم به كما هو القاعدة في التعليق بالصفات أنه حيث صدق وجود الاسم المعلق به وقع المعلق اه حج مع اختصار اه شورى وأما السلم فلم يعل التأجيل بالمجهول لم يقبله بالعام (قوله أولى من قوله ويشترط العلم بالاجل) لانه يوهى أنه يشترط علمهما وأجيب بأن المراد علمهما أو علم عدلين غيرهما (قوله ومطلقه حال) ولو ألقاه أجال في المجلس لحق ولو صرح بالاجل في العقد ثم أسقطاه في المجلس سقط وصار حالا ولو حذفاه فيه المنقذ لم ينقلب العقد صحيحا س ل (قوله وذلك بأن يقع العقد أولها) أى فقوله هلالية أى كلها بخلاف ما اذا وقع في أثناءها فليست كلها هلالية بل البعض شيخنا (قوله ونعم الأول ثلاثين) انظر لما اذا ذكر لفظ الأول وهلا أضرو ويكون الضمير راجعا للمنكسر ولعله لا يوضح وقوله مما بعدها هلا قال مما بعده ويكون الضمير راجعا للباقي المتقدم الآن يقال بما يتوهم رجوعه للأول وأنت الضمير نظر اللمعنى (قوله ولا يلغى المنكسر) أى اليوم الذي وقع فيه العقد وما بعده الى آخر الشهر والمراد بالقائه ان لا يحسب من المدة بل يتم (قوله نعم الخ) فقد حصلت المخالفة في هذه الصورة لما سبق في قوله فان انكسر شهر الخ اذ مقتضى ما سبق انه لو نقص الاخير تم اليوم مما بعده ليكمل المنكسر ثلاثين يوما فهو استدراك على قوله ونعم الأول ثلاثين مما بعدها وليس استدرا كاعلى قوله ولا يلغى المنكسر لان معنى الالغاء عدم الحساب ونصف اليوم في هذه الصورة محسوب من لاجل وان نقص الاخير شيخنا وانظر كيف يحسب نصف اليوم مع ان الاشهر التي وقع التأجيل بها لم تشملها فيلزم على حـ بانه أن يكون الاجل أز يد مما شرطاه وقوله نعم الخ استدراك على قوله ولا يلغى المنكسر (قوله اكتفى بالاشهر بعده) يلزم عليه تأخر ابتداء الاجل عن العقد واهله اغتفر لقلته (قوله ولا يتم اليوم) أى الذي وقع العقد فيه (قوله وان نقص آخرها) تتأمل هذه الغاية ولعل الوجه حذف الواو ثم ظهر أن الوجه ابقاؤها لان المراد لا يكمل يوم العقد مما بعدها مطابقا أى نقص آخرها أولا وأما من الاخير في فصل فيه بين كاله أولا وان كان يفهم من عدم التكميل مع النقص عدم التكميل مع الكمال بالاولى تأمل شورى بإيضاح والحاصل ان اليوم الذي وقع فيه العقد لا يكمل من الشهر الذي يلي الاشهر المؤجل بها مطلقا سواء اكملت أو نقصت ويكمل من آخر الشهور المؤجل بها ان كل بمعنى انه يحل الدين في أثناءه وان نقص لم يكمل (قوله كوامل) أى من حيث الشرع وان كانت ناقصة شورى (قوله ويتم من الاخير) فاذا وقع العقد وقت الزوال من آخر ذي الحجة مثلا ولاجل ثلاثة أشهر اكتفى بالمحرم وصفر مطلقا كاملين أو ناقصين أو مختلفين وكذا ربيع الاول ان نقص بخلاف ما اذا كمل فان الدين يحل بزوال اليوم الاخير منه ع ش وقوله بخلاف الخ انظر الفرق بينهما تأمل (قوله وقدرة على تسليم) يؤخذ من كون هذا من شروط البيع كما يأتي انه كان الاولى التعبير بالقدرة على التسليم كما عبر به فيما سبق فعلى هذا الاولى أن يكون شرطان اذ اعلى شروط البيع اه لكن الحق صحة هذا التعبير وقرى بين ما هنا وما سبق كافي ع ش على م ر وعبارته وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بأن البيع لما ورد على شئ بعينه اكتفى بقدرة المشتري على اقتراعه بخلاف ما هنا فان السلم يرد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على تسليمه لكن مقتضى قول الشارح وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع أن الشرط القليلة على التسليم فخر ذلك (قوله بحلول الاجل) أى أن يعلم حالة العقد قدرته عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعند العقد وقال الامام أبو حنيفة وفيما بينهما قل (قوله كالرطب في الشتاء) أى في أكثر البلاد ما في بلد يوجد فيه الرطب في الشتاء كثيرا فيصح السلم فيه اه ايعاب شورى (قوله ما يأتي) وهو قوله فلأول سلم فيما يعز الخ اه شيخنا (قوله ولان

المقصود بيان الخ) هذا أولى مما قبله لان محصل هذا أن الشرط كون القدرة عليه في محله وهذا زيادة على مفهوم القدرة على التسليم فلا ينافي أن الامور المعتبرة سبعة ليس منها القدرة على التسليم بخلاف الجواب الاول فانه يستلزم أن من الشروط المعتبرة القدرة على التسليم مع القدرة على التسليم وهو كلام لا معنى له ويجوز الى تأويل العبارة بما يخرجها عن عدها شرطا ع ش قال سم ويرد عليه انه آل الحال الى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهي تارة تقترن بالعقد وتارة تتأخر عنه كما ان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة البيع المعين دون غيره والافتراق بينه وبين السلم مما لا حاجة اليه الا أن يقال يبيع المعين هو الغالب فاتجهت ملاحظته دون غيره سلطان (قوله مطلقا) أى سواء كان الثمن مؤجلا أو حالا والافالمبيع المعين لا يكون مؤجلا شو برى وقال ع ش قوله بالعقد مطلقا مجرد التأكيد اذا المعين لا يدخله أجل وعبارته توهم انه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فلعل المراد بالاطلاق أنه ليس له الا هذه الحالة وأن المراد لو كان ثمنه حالا ومؤجلا لكن هذا بعيد عن السياق فلما سقط لفظة مطلقا كان أولى كما لا يخفى على الخذاق (قوله بلامشقة) أى بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم ع ش والمراد مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر شو برى (قوله كقدر كثير من الباكورة) الباكورة هي التمرة عند الابتداء وعند النفاذ أى الاتهاء راجع الانوار شو برى وفي المصباح وزى وباكورة الفا كهة أول ما يدرك منها (قوله فانه لا يصح) أى فلو تبين انه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العقد كتنفاه بما في نفس الامر أو لا نظر الفقد الشرط ظاهر افيه نظرو قضية قولهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول ع ش (قوله بمحل آخر) ولو فوق مسافة القصر لانه لا مؤنة لنقله على المسلم اليه حل لان الناقل غيره (قوله اعتيد نقله منه) قال الاذرى ينبغى أن لا يكتفى باعتياد نقله مرة أو مرتين بل أن يعتاد نقله كثيرا أو غالبا لانهم اعتبروا عموم وجود المسلم فيه عند المحل شو برى وعبارة ع ش اعتيد نقله أى كثيرا أخذ من قوله نادرا فانه يفهم منه انه لا بد في الكثرة من الاعتياد اه وبقى ما اذا استوى الامر ان فهل يصح السلم حيثئذ أم لا فيه نظرو ينبغى القول بالصحة لانه حيثئذ مما لا مشقة في حصوله ع ش على م ر (قوله كاهدية) أى ولم تجر عادة المهدى اليه بالبيع ولم يكن هو المسلم اليه والافيصح فيهما قاله شيخنا ونوزع في الثانية لانه قد يتلف فلا يجود فاء قل على الجلال وفي ع ش على م ر أو نقل لنحو هدية أى مما يعتد المهدى اليه ببيعها والافتكون كالمقول للبيع وبقى ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح أيضا فيه نظر والا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عما لو أسلم في لحم الصيد الذي يعز وجوده لمن هو عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على الاعتماد عما لو أسلم لكافر في عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر وأسلم لندرة ملكه اللهم الا أن يقال لما اعتيد نقله للمهدى اليه كثيرا وهو المسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم (قوله واما لاستقصاء) أى استبعاد وصفه (قوله مثل لؤلؤ كبار الخ) لانه لا بد فيهما من التعرض للحجم والوزن والشكل والصفاء واجتماع هذه الامور نادرا اه شرح م ر (قوله كبار) بكسر أوله فان ضم كان مفردا وحيثئذ تشدد الباء وقد تخفف اه شرح م ر وظاهره استواءهما في مفهومهما وفرق بينهما بأنه اذا أفرط في الكبر قيل كبار مشددا واذا لم يفرط فيه قيل كبار بالضم مخففا ومثله طوال بالتشديد وبالتخفيف كما في المختار فيهما ع ش على م ر قال تعالى ومكر وامكرا كبارا أى عظماء جاداً بأن كذبوا نوحاً وآذوه ومن تبعه اه جلال (قوله واما لندرة

المقصود بيان محصل
القدرة وهو حالة
وجوب التسليم وهي تارة
تقترن بالعقد لكون السلم
حالا وتارة تتأخر عنه لكونه
مؤجلا كما تقرر بخلاف
البيع للمعين فان الاعتبار
افتراق القدرة فيه بالعقد
مطلقا وخروج زيادتي (بلا
مشقة عظيمة) ما لو ظن
حصوله عند الوجوب لكن
بمشقة عظيمة كقدر
كثير من الباكورة فانه
لا يصح كما قال الشيخان انه
الا قرب الى كلام الاكثرين
(ولو) كان المسلم فيه
يوجد (بمحل) آخر فيصح
ان (اعتيد نقله) منه لبيع
فان لم يعتد نقله بان نقله
نادرا أو لم ينقل له أصلا أو
اعتيد نقله لغير البيع
كاهدية لم يصح السلم فيه
لعدم القدرة عليه (فلو أسلم
فيما يعز) وجوده اما نقله
(كصيد بمحل عزة) أى
بمحل يعز وجوده فيه (و)
اما لاستقصاء وصفه الذي
لا بد منه في المسلم فيه مثل
(لؤلؤ كبار وياقوت) اما
لندرة

اجتماعه مع الصفات مثل
(أمة وأختها وأولدها لم يصح)
فيه لا تنفاه الوثوق بتسليمه
في الأولى ولنسرة اجتماعه
مع الصفات المشروط ذكرها
في الأخيرتين وخروج
بالكبار الصغار فيجوز
السلم فيها كيلا يوزن ما وهي
ما تطلب للتدوي والكبار
ما تطلب للترزين قال الماوردي
ويجوز السلم في البلور
بخلاف العقيق لاختلاف
أحجاره (أو) أسلم (فيما يعم
فانقطع) كله أو بعضه (في
محله) بكسر الحاء أي وقت
حلوله (خير) على التراخي
بين فسخه والصبر حتى
يوجد فيطالب به فان أجاز
ثم بدله أن يفسخ مكن من
الفسخ ولو أسقط حقه من
الفسخ لم يسقط على
الأصح في الروضة وعلم من
تخيروا أنه لا يفسخ السلم
بذلك بخلاف تلف المبيع
لان المسلم فيه يتعلق بالذمة
(لا قبل انقطاعه فيه) أي
في المحل وان علمه قبله أي
فلا خيار له اذ لم يحج وقت
وجوب التسليم (و) خامسها
(قوله وضبط الصغر بوزن
الح) عبارة شرح م
وضبطه الجو بنى بسدس
دينار واطله باعتبار ما كان
من كثره وجود كبار في
زمنهم أما الآن فهذا
لا يطلب الا للزينة لا غير فلا
يصح السلم فيه لعزته انتهت

اجتماعه) وان كان عنده ذلك حل قال شورى وأورد على هذا اذا شرط في الجارية انها ماشطة
أو في العبد انه كاتب فان ذلك صحيح مع أنه يعز وجوده باعتبار ما شرط فيه من الصفات وأجيب بأن
الكتابة والتشطيط صفتان ويمكن تحصيلهما بخلاف هذا فانه عين أخرى يعتبر فيها صفات أخرى
(قوله مثل أمة) أي وكذا بهيمة ولدها فان قلت هذا لا يندرج اجتماعهما قلت يندر بالنظر للاوصاف
التي يجب ذكرها في السلم كما أشار اليه الشارح بقوله مع الصفات فكون البهيمة توصف بأوصاف
مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما يندر فتأمل وكذا تقول في اللؤلؤ والياقوت والامنة وأختها
وولدها كافي سل (قوله لا تنفاه الوثوق) ان كان انتفاء الوثوق للنسرة فلم يغير في تعليل الأولى
والثانية وان كان غيره فاهو وهلا علل بالنسرة فيها أيضا وقد يختار الاول وانما غير لان النسرة في
الأولى ذاتية وفي الثانية عرضية باعتبار ما عرض له فتأمل شورى (قوله بتسليمه في الأولى) هي
قوله اما قلته (قوله ولنسرة اجتماعه مع الصفات) فيه إشارة الى أن الأخيرين مؤداهما واحد وهو أن
اللائي الكبار لا يندرج اجتماعهما مع الصفات وكذا الامنة وبنتها سل (قوله فيجوز السلم فيها)
اذ اعم وجودها لقلته تفاوتها فهي كالقمح والقول وضبط الصغر بوزن سدس مثقال وينبغي ضبطه بما
لا يقبل الثقب حل (قوله والكبار ما تطلب للترزين) أي تقبل الثقب وظاهر كلامهم أنه لا يجوز
في اللؤلؤ والكبار الواحدة والجملة والقياس البطيخ محتته في الجملة لانه في الجملة لا يحتاج له كراجم في كل
واحدة حيث لم يذ كر مع ذلك العدد على ما سياتي حل (قوله فانقطع) أي من بلد التسليم وما يجب
تحصيله منه بان كان بينه وبينه دون مسافة القصر ولم يتلف بنقله ولم يمتنع ربه من بيعه بمن مثله لانه
يجب على المسلم اليه تحصيله حينئذ فلا يخبر المسلم حينئذ بخلاف ما لو كان بمحل فوق مسافة القصر
من بلد التسليم أو دونها وكان ربه لا يبيعه الا بأكثر من ثمن المثل فلا يجب عليه تحصيله حينئذ ويخبر المسلم
حينئذ حل باختصار وفي معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدى الوصول الى الوقائع وجود المسلم فيه
شرح م ر وعبارة سل المراد بانقطاعه ان لا يوجد أصلاً أو يوجد ببلد بعيد بمسافة القصر أو ببلد
آخر ولو نقل افسد أو لم يوجد الا عند قوم لا يبيعونه أو يبيعونه بأكثر من ثمن مثله بخلاف ما اذا
غلا سعره فانه يحصله وفي شرح م ر ولو وجد ببلد يباع بثمان غلا لم يزد على ثمن مثله وجب تحصيله
وهذا هو من اذ الروضة بقولها وجب تحصيله وان غلا سعره لأن المراد أنه يباع بأكثر من ثمن مثله
لان الشارع جعل الموجود بأكثر من قيمته كالعدوم كافي الرقبة وماء الطهارة وأيضاً فالغاصب
لا يكلف ذلك على الأصح فهذا أولى (قوله بكسر الحاء) أي لانه يقال في الفعل منه حل الدين بحل
بكسر الحاء واسم الزمان والمكان فيه على مفعول بالكسر أما اسم الزمان من حل بمعنى نزل بالمكان
فبالفتح والكسر لغة لان مضارعه يحل بالضم ع ش على م ر (قوله بين فسخه) أي العقد في جميعه
ولا يصح في بعضه وان قبض بعضه الآخر حتى لو فسخ في بعضه انفسخ في جميعه كذا قالوا هنا وقدمر
أنه اذا تفرقا بعد قبض بعض رأس المال صح فيه بقدر من مقابله بقياسه هنا كذلك الآن يفرق
فراجع اه قل (قوله فيطالب به) لعله تفسير مراد لانه لا يتفرع على كون الخيار على التراخي
ولو عبر بالاول كان أولى اه ع ش وأجيب بأنه مفرع على قوله حتى يوجد (قوله وعلم من تخييره
الح) غرض بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح م ر ولو أسلم فيما يعلم فانقطع في محله لم يفسخ
كالو تلف المبيع قبل القبض اه (قوله أنه لا يفسخ السلم بذلك) أي بالانقطاع وقوله بخلاف تلف
المبيع أي قبل القبض (قوله لا قبل انقطاعه) عطف على مقدراً أي خير وقت انقطاعه في محله لا قبله

فتأمل (قوله وعلم بقدر) قيل هذا معلوم من شروط البيع اذا المبيع في القصة لا بد من علمه قدر او صفة
 وأجيب بأن الكلام ثم في المبيع المعين وما هنا في المبيع في القصة والشارح يرى أن البيع في القصة سلم
 وكذا يقال في قوله ومعرفة أو صاف الخ (قوله كيلا) يتميز من قدر محول عن المضاف اليه أي بقدر كيلا
 وقوله أو نحو معطوف عليه ونحو لا تعرف بالاضافة كمثل وشبه فلا يلزم وقوع التمييز معرفة شيخنا
 (قوله لا خبر السابق) وهو من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم (قوله
 مع قياس ما ليس فيه) وهو المعدود والمذروع على ما فيه وهو المكيل والموزون حل (قوله ومعلوم)
 أي من كلام الاصحاب وعبارة حل قوله ومعلوم أي مقرر في النفوس لما علم انه لو أسلف في معدود لا بد
 من العدو اذا أسلف في مذروع لا بد من الفرع فاجمع بين الصفتين لا بد من مقتضاها ما فيه ومعلوم أن
 الجمع بين الفرع والعد لا يوجب عزة الوجود (قوله كبسط) بضمين جمع بساط بكسر الباء
 ككتاب وكتب قال في الخلاصة

وفعل لاسم ربا عى بعد * فنزيد قبل لام اعلالا فقد

وبجوز تسكين السين تخفيفا (قوله نحو جوز) كلوز وفستق وبندق في قشرها الاسفل أي الذي
 يكسر عند الاكل لا الاعلى الذي يزال عنه عادة قبل بيعه ولم أفهم له كره هذه المسئلة فائدة لانه ان
 كان الغرض من ذكرها أن الجوز ونحوه ضابط فيه الكيل ويصح السلم فيه وزنا فهو في الجوز
 ونحوه ممنوع لان الكيل انما هو ضابط فيها هو أقل جرما من التمر وسيصرح بهذه المسئلة في قوله
 وصح مكيل بوزن الخ فليحذر حل وأجيب بأن مراده بقوله وصح نحو جوز الخ ما هو أعم من
 كون الكيل بعد ضابط فيه أولا وان قوله وصح مكيل بوزن الخ انما ذكره مع علمه من هنا توطئة
 لقوله لا بهما وفي شرح م ما يفيد ان الجوز مكيل حيث أقر كلام الاصل وهو قوله وكذا كيلا في
 الاصح وذ كر مقابله حيث قال والثاني لا تتجافيهما في المكيل اه ثم رأيت في ع ش على م
 مانعه قوله بجوز مما جرمه الخ وفي الر با جعلوا ما بعد الكيل فيه ضابط ما كان قدر التمر فاقل فانظر
 الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الر با التعبد احتيط له فقدر ما لم يعهد كيلا في زمنه صلى
 الله عليه وسلم بالتمر لكونه كان مكيلا في زمنه عليه السلام بخلاف السلم اه ح ف (قوله وصح نحو
 جوز) من لوز وفستق وألحق به بعضهم البن المعروف الآن اه ش ويرى ولا فائدة له كره هذه المسئلة
 لانه ان كان المراد من ذكرها أن الجوز ونحوه مكيل ويصح وزنا فلا حاجة اليها مع قوله الآتي وصح
 مكيل بوزن وان كان المراد منها التنبيه على أن الجوز ونحوه موزون فلا حاجة اليها أيضا مع قوله
 الآتي وصح موزون بكيل الخ ومن جلته الجوز كما في الشرح ولهذا قال حل لم أفهم له كره هذه
 المسئلة فائدة وأجيب بأنه أتى بها للر دعلى الامام ومن تبعه لانه يمنع السلم في الجوز واللوز وزنا وكيلا
 ان كان من نوع يكثر اختلافه بغلظ قشوره ورقتها كما يأتي فافهم (قوله مما جرمه كجرمه) ويصح
 بالوزن فيما زاد جرمه على الجوز بالاولى وعلى هذا فلا إشكال في قوله بعد وما صغر جرمه كجوز الخ
 والحاصل أنه اعترض قوله بعد فيه الكيل ضابطا وبيانه بقوله وما صغر جرمه كالجوز بأنه لا حاجة اليه
 بل لا يصح جعله مقابلا للموزون على هذا الوجه لان حاصله ان ما صغر جرمه موزون ومكيل وحاصل
 الجواب كما علم انه أشار أولا الى أن الموزون لا يتقيد بجرم وثانيا ان ما صح وزنا يصح كيلا اذا عدي فيه
 الكيل ضابطا بأن كان قدر الجوز فادونه فأفاد أن الجوز وما دونه يصح كيلا ووزنا وما زاد على
 الجوز يصح وزنا لا كيلا هذا وقد اعترض على قوله وصح نحو جوز بوزن بوجه آخر وهو ان
 قوله وصح الخ يفيد أن الاصل في الجوز الكيل وان الوزن طارئ عليه وقوله ثانيا وموزون بكيل

(علم بقدر) له (كيلا)
 فيما يكال (أو نحوه) من
 وزن فيما يوزن وعد فيما
 يعد وذرع فيما بذرع للخبر
 السابق مع قياس ما ليس
 فيه على ما فيه ومعلوم أنه
 لو أسلف في مذروع معدود
 كبسط اعتبر مع الذرع العد
 (وصح نحو جوز) مما
 جرمه كجرمه فأقل
 درس

(قوله وأجيب بأن الكلام
 الخ) لكن في هذا الجواب
 نظر لانه قال وشرط له مع
 شروط البيع وحلوه على
 البيع المعين فيكون داخلا
 فيما تقدم أول الدرس قبل
 الآن يقال ان العلم بالقدر
 في البيع المعين خاص
 بالمختلط وهذا علم فلم يدخل
 بهذا الاعتبار

في نوع يكثرا خلافا
بغلف قشوره ورقتها خلافا
للإمام وإن تبعه الرافعي
وكذا النووي في غير شرح
الوسيط (وصح) (موزون)
أي سلمه (بكيل) بقيد
زدته بقولي (بعد) أي
الكيل (فيه ضابطا) لأن
المقصود معرفة المقدار
كدقيق وما صغر جرمه
كجوز ولوز وإن كان في
نوع يكثرا خلافا بمما
بخلاف ما لا يعد الكيل
فيه ضابطا كفتات مسك
وعبر لأن المقدار اليسير منه
مالية كثيرة والكيل لا يعد
ضابطا فيه وكبطيخ
وباذنجان ورماني ونحوها
مما كبر جرمه فيتعين فيه
الوزن فلا يكفي فيه الكيل
لأنه يتجافى في المكيال
ولا العدل لكثرة التفاوت
فيه والجمع فيه بين الغد
والوزن لكل واحدة مفسد
لما يأتي بل لا يجوز السلم في
البطيخة

(قوله راجعاً نحو الجوز)
الأولى لما صغر جرمه
(قوله تنبيه في اشتراط قطع
أقاع الخ) أي هل يشترط
في التسليم أن تقطع أقاعه
أم لا أي هل يلزم للمسلم إليه
قطع الخ
(قوله وإن البطيخة
الواحدة الخ) انظر ما الفرق

يفيد أن الأصل في الجوز الوزن والكيل طاري عليه فكأنه قال المعيار الأصلي في الجوز الكيل والمعيار
الأصلي في الجوز الوزن وهو تناقض والجواب أنه إنما قصد بذلك مجرد بيان ضابط الموزون والمكيل
من غير التفات إلى أن أحدهما أصل والآخر طاري اه ع ش (قوله أي سلمه) قدره لأن الصحة
لا تتعلق بالتفاوت بل بالعقود والعبادات والاضافة بمعنى في والتقدير أي السلم فيه (قوله خلافا
للإمام) أي حيث قال لا يصح فيه أصلاً أي لا كيلاً ولا وزناً مرفقوله الآتي وإن كان في نوع الخ للرد
على الإمام أيضاً (قوله في غير شرح الوسيط) أمافيه فوافق غير الإمام من الجمهور وقدم ما في
شرح الوسيط على غيره لأنه منتبج فيه كلام الأصحاب لا مختصر في ع ش بل قيل أنه آخر مؤلفاته
(قوله كجوز ولوز) سوفه يقتضي أنه موزون الأصل وتقدم قبله أنه مكيل وأنه يصح سلمه موزوناً
تأمل وقد يقال الذي تقدم إنما هو بيان صحة السلم فيه وزناً أي لأصالة الوزن فيه فأومأ فيه هنا
إلى بيان أصالة الوزن فيه شورى (قوله وإن كان في نوع) الغاية للرد في معنى من إن كان ضمنه بركان
راجعاً نحو الجوز وإن كان راجعاً للسلم كانت على بابها وقوله بمما أي بغلف قشوره ورقتها (قوله
كفتات مسك) في المصباح الفتات بالضم ما فتت من الشيء (قوله والكيل) الأولى التفريع (قوله
وكبطيخ) معطوف على قوله كفتات الخ (قوله وباذنجان) بفتح الباء وكسر الذال وفتحها شورى
وبرماوى (تنبيه) في اشتراط قطع أقاع الباذنجان احتمالاً لأن لما وردى رجح الزركنى منهما المنع قال
لأنه العرف في بيعه لكن يشهد للاشتراط قول الإمام إذا أسلم في قصب السكر لا يقبل أعلاه الذي
لاحلاوة فيه ويقطع بجماع عروقه من أسفله وي طرح ما عليه من القشور أي الورق وعلى الأول يفرق
بأن التفاوت فيما ذكر في القصب أعلى منه في الأقاع فسوح هنا ثم اه حج وقوله لا يقبل ظاهره
صحة العقد بدون اشتراط القطع ولكن إذا أحضره المسلم إليه بالورق لا يجيب على المسلم القبول اه ع ش
على م (قوله عما كبر جرمه) كالبيض وهو بضم الباء في المعاني والأجرام كاهناو بكسرها في السن
يقال كبر بكسر الباء في الماضي وفتحها في المضارع للكبير في السن وبضمها فيهما للكبير في الجسم
والمعنى وقد نظم بعضهم ذلك فقال

كبرت بكسر الباء في السن واجب * مضارعه بالفتح لا غير يصاح
وفي الجرم والمعنى كبرت بضمها * مضارعه بالضم جاء بإيضاح

اه من حاشية ع ش على المواهب (قوله والجمع فيه) أي المذكور من البطيخ وما بعده (قوله
لكل واحدة) أي وللجملة كما اعتمده شيخنا الشهاب م وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من
البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلأؤلف انسان عدداً من البطيخ فهل يضمن قيمته لأنه غير مثلي
لأنه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيخاً لأنه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه إنما
جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر من المباحثة مع م ر أن العدد من البطيخ
مثلي لأنه يصح السلم فيه وزناً فيضمن مثله إذا تلف وإنما يعرض له امتناع السلم فيه إذا جمع فيه بين العدد
والوزن الغير التقريريين وأن البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لأن الأصل منع السلم فيها وإن
عرض جوازها فيها إذا أراد الوزن التقريري اه م (قوله والوزن لكل واحدة مفسد) هذا تبع فيه
السبكي والمعتمد البطلان مطلقاً سواء قال لكل واحدة أم للجملة أعز الوجود اه زى وقوله لما يأتي أي
في قوله فلأؤلف سلم في مائة صاع بر على أن وزنها الخ والذي يأتي فيه قوله لأنه يعز وجوده وعبارة م ر في
شرحه نعم لو أراد الوزن التقريري فالوجه الصحة حينئذ في الصورتين وهما الجمع بين الكيل والوزن
أو العدد والوزن لكل واحدة لا تنفاه عزة الوجود إذا ذاك وقول السبكي ممنوع اه ع ش وكالجمع في

ونحوها لانه يحتاج الى ذكر جومها مع وزنها فيورث عزة الوجود وقولي بعد فيه ضابطا أولى مما ذكره (و) صح (مكيل) أى سلمه (بوزن) لما مر (لايهما) أى بالكيل والوزن معا فلو أسلم في مائة صاع بر على أن وزنها كذا لم يصح لان ذلك يعز وجوده (ووجب في لبن) بكسر الباء وهو الطوب غير المحرق (عدو سن) معه (وزن) فيقول مثلاً ألف لبنة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن اختيار فلا يعز وجوده والامر في وزنه على التقريب لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه وثخاته وأنه من طين معروف وذكر سن الوزن من زيادتي (وفسد) السلم ولو حالا (بتعيين نحو مكيل) من ميزان وذراع وصنعة

(قوله ذكره ثم لبيان انه موزون) عليه يكون معلوما لان ما كان موزونا يعلم صحته وزنه على انه تقدم انه مكيل عند م تأمل وتقدم ان الاولى قصد الرد وان كان قوله بوزن فها هو مستدركا

(قوله لم يصح) أى ما لم يرد لوزن التقريبي كما تقدم عن م

البطيخ بين العد والوزن الجع في الثوب بين الدرع والوزن بخلاف الخشب ونحوه لا مكان تحت ما زاد ولا ينفيه ذكر طوله وعرضه وثخنه لان الوزن فيه تقريري شوري (قوله ونحوها) كسفر جلة ويصنع قال شيخنا نعم لو أراد الوزن التقريبي فالوجه الصحة في الصورتين أى في هذه والتي قبلها لا تنفاه عزة الوجود اذ ذاك حل (قوله وقولي بعد فيه ضابطا الخ) قال في القوت أطلقوا جواز السلم في القبول وزنا وفي الحاردي لاردى انها ثلاثة أقسام قسم يقصد منه شيان أصله وورقه كالخس والفجل فالسلم فيه باطل وقسم يتصل به ما ليس مقصوده كالجزر واللفت فلا يجوز الا بعد شرط قطع ورقه وقسم كله مقصود كالهندبا فيجوز وزنا حل وعبرة م في شرح قول المتن والخنطة وسائر الحبوب كالتمر ويصح في البقول ككرات ونوم وبصل وفجل وساق ونعناع وهندبا وزنا فيذكر جنسها ونوعها ولونها وصغرها أو كبرها اه وهي مخالفة لكلام حل الآن يحمل ما قاله على السلم في رؤسه مع ورقه وكلام م ر على السلم في أحدهما كذا اقرره شيخنا ثم رأيت في سم على حج ما يشهد لشيخنا حيث قال ولقائل أن يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه أو رؤسه لزوال الاختلاف فتأمل اه من خط شيخنا الشهاب ح ف (قوله وصح مكيل بوزن الخ) والفرق بين هذا الباب وباب الربا حيث جوزنا وزن ما يكال وعكسه هنا دون ذلك أن المدار في هذا الباب على سلم العاقدين بالقدر وهو موجود بوزن المكيل ومكيل الموزون وذلك فيه ضرب من التمهيد فلا يصح في المكيل وزنا والموزون كيلا فتأمل شيخنا عزيزي وأجيب أيضا بأن المدار في الرابع على المعيار الشرعي وهو الكيل في المكيل والوزن في الموزون قال الشوري هذا علم من قوله وصح نحو جوز بوزن وقد يقال ذكره توطئه لقوله لا بهما أو يقال ذكره ثم لبيان أنه موزون فقط لا لبيان أنه مكيل أصالة ويصح السلم فيه وزنا تأمل (قوله لما مر) أى من أن المقصود معرفة المقدار شوري (قوله في مائة صاع بر) وكذا لو أسلم في مائة ثوب على ان وزنها كذا أو في ثوب واحد على ان وزنه كذا لم يصح للعلة المذكورة بخلاف الخشب فان زائده ينحط شرح م والصاع اسم للوزن أصالة لانه أربعة أمداد والمد رطل وثلاث ثم صار اسم الكيل عرفا وهو المراد هنا كفاي قل (قوله وهو الطوب غير المحرق) ومثله بعد حرقه ان لم يكن رخا وكذا الخبز ان انضبط ومعياره العدو وكذا الخشب لغير الوقود أخذ من العلة والاعتبار فيه الوزن فقط قل (قوله على التقريب) أى يحمل على ذلك فلو أراد التحديد فكذلك لانه يضرب عن اختيار حل (قوله وفسد بتعيين نحو مكيل غير معتاد) بأن لم يعلم مقداره فان علم للعاقدين وعدلين صح ويجب تعيين المكيل ان تعددت المكايل ولا غالب وتعيين ذراع اليد مفسدان لم يعلم قدره لاحتمال الموت اه قل وفي م ر ولو اختلفت المكايل والموازين والذراع ان اشترط بيان نوع منها ما لم يكن ثم غالب فيحمل عليه الاطلاق ومثل ذلك ما لو اعتيد كيل مخصوص في حب مخصوص ببلد السلم فيحمل الاطلاق عليه اه وقوله ولو اختلفت المكايل الخ ومن ذلك ما هو مصرنا من تفاوت كيل الرميطة وكيل غيرها من بقية مكايل مصر وعليه فينبغي ان العاقدين ان كانا من الرميطة حل عليه أو من غيرها حمل عليه اه ع ش على م ر (قوله ولو حالا) الغاية للرد على من قال لا يضر التعيين المذكور في الحال قياسا على ما لو قال بعثك مل وهذا الكوز من هذه الصبرة ورد بأن الصبرة ما كانت معينة حاضرة أمكن أخذه منها قبل تلفه ولذلك رد عليه الشارح بقوله لانه قد تلف قبل قبضه الخ وبقوله بخلاف ما لو قال بعثك الخ (قوله من ميزان) كأن قال له أسلمت اليك دينارافيا يخرج منه هذا القبان أى الذي يزن به القبان من التمر مثلاً لم يعرف قدر ما يخرج به أن عيناً محلا من ميزان القبانى وقال أسلمت اليك فمما يخرج من وضع آلة الوزن على هذا المحل والصنعة ثمن بوزن به مجهول القدر كأن قال أسلمت

(غير معتاد) ككوز
لانه قد يتلف قبل قبض
ما في الذمة فيؤدي الى
التنازع بخلاف ما لو قال
بعتك ملء هذا الكوز من
هذه الحبرة فانه يصح لعدم
الغرر فان كان معتادا لم
يفسد السلم ويلغو تعيينه
كسائر الشروط التي لا غرض
فيها او يقوم مثل المعين
مقامه فلو شرط أن لا يبدل
بطل السلم ونحو من زيادتي
(و) فسد أيضا بتعيين
(قدر من ثمر قرية قليل)
لانه قد ينقطع فلا يحصل
منه شيء لا من ثمر قرية كثير
لانه لا ينقطع غالبا وتعبيرى
بالقليل والكثير في الثمر
أولى من تعبيره بهما في
القرية اذا الثمر قد يكثر في
الصغيرة دون الكبيرة (و)
سادسها (معرفة أوصاف)
للسلم فيه أى معرفتها
للعاقدين وعدلين (يظهر
بها اختلاف غرض وليس
الاصل عدمها) فان فقدت
لم يصح السلم لان البيع
لا يحتمل جهل المعقود
عليه وهو عين فلائ
لا يحتمله وهو دين أولى
وخرج بالقييد الاول
ما يتسامح باهمال ذكره
كالكحل والسمن في
الريق وبالثاني وهو من
زيادتي كون الرقيق قويا
على العمل أو كاتبا مثلا فانه
وصف يظهر به اختلاف
غرض

اليك في قدر هذا الحجر من الثمر بأن يوضع في كفة الميزان ويقال به المسلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك
حصلت المغايرة بين الميزان والصنجة اه شيخنا قال في المصباح قال الازهرى قال القراء هي بالسين
ولا يقال باصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد ولا يقال بالسين وفي
نسخة من التهذيب صنجة وصنجة والسين أعرب وأفصح لان الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية كما
في ع ش على مر (قوله غير معتاد) المراد به أن لا يكون معلوم القدر والمعتاد بخلافه حل (قوله لانه قد
يتلف الخ) هذا لا يشمل الحال كذا قيل وهو ممنوع شويى أى بل يشمله لانه قد يؤثر القبض
في الحال فيتلف المكيال كما قررره شيخنا (قوله فانه يصح) أى فلو ثبت قبل القبض تخير المشتري
فان أجاز صدق البائع في قدر ما يحويه الكوز لانه الغارم وقضية قوله من هذه انه لو قال له من البر الفلاني
المعلوم لهما لم يصح ولعله غير مراد وأنه جرى على الغالب وان المدار على كون البر معيناً كما دل عليه قوله
لانه قد يتلف قبل قبض ما في الذمة ع ش على مر (قوله لعدم الغرر) لان المعين يتأتى قبضه حالاً بخلاف
ما في الذمة اه حل (قوله فان كان معتادا) بأن عرف قدره أى عرفه العاقدان وعدلان غيرهما
وهذا كله ان لم يختلف نحو المكيال ولم يكن ثم غالب والافلا بد من بيان نوعه فان كان ثم غالب حل
الاطلاق عليه كأن اعتيد كيل مخصوص ببلد السلم فيحمل الاطلاق عليه حل (قوله من ثمر قرية
قليل) هو الذي لا يؤمن فيه الانقطاع والكثير بخلافه شويى أى ما في السلم كله غير صحيح قل أو كثر
شرح مر لانه قد يتلف منه شيء أو ينقطع تماماً (قوله لانه قد ينقطع) والذي يتجه انه لا فرق بين
الحال والمؤجل حل (قوله لا من ثمر قرية كثير) وهل يتعين ذلك الثمر أو يكفي الاتيان بمثله فيه
احتمالاً لان اللام والمفهوم من كلامهم الاول وعليه لو أتى باجود من غير تلك القرية أجبر على قبوله شرح
مر (قوله وتعبرى بالقليل والكثير الخ) أى منطوقاً ومفهوماً (قوله أولى من تعبيره بهما في
القرية) أى بالقليل والكثير أى بملزومهما وهو الصغيرة والكبيرة لان الاصل انما عبر في القرية
بالصغيرة والكبيرة لا بالقليلة والكثيرة وفيه أنه لا تلازم وأجيب بأن بينهما تلازماً عانياً (قوله أى
معرفة العاقدين) ولو اجبالا كمعرفة الاعمى الاوصاف بالسمع وعدلين ولا بد من معرفتهما الصفات
بالتعيين لأن الغرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحمل تلك الفائدة الا بمعرفةتهما تفصيلاً
كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش على مر فاذا أسلم اليه في عبيد تركي فيكفي معرفة
العاقدين بأن في العبيد نوعا تركيا وأما العدلان فيشترط علمهما بهذا النوع تفصيلاً بأن يعرفا علاماته
التي تميزه عن غيره بحيث اذا عرض عليهما العبد المسلم فيه يعرفان أنه تركي أو غيره فالمراد بالاصاف
ما يشمل النوع الآتي في الرقيق وكذا اذا أسلم في برسقي (قوله وعدلين) وان لم يحضر العقد شويى
والمراد أن يوجد أبداً في الغالب في محل التسليم وما قرب منه عدلان يعرفان الاوصاف أى مدلولها
ليرجع اليهما عند التنازع في ان هذه الصفات ليست المشروطة والمراد عدلا شهادة ولورجلا وامرأتين
بأن يوجد في مسافة العدوى شيخنا (قوله فان فقدت) أى المعرفة (قوله فلائ لا يحتمله) الام
لام الابتداء وان لا يحتمله مبتدأ مؤول بمصدر أى فلو عدم احتمال أولى شيخنا (قوله وخرج بالقيد الاول)
وهو ظهور اختلاف الغرض ولو شرط ذلك أى ما يتسامح باهماله اعتبر ولم يجب القبول بدونه حل ومر
(قوله وبالثاني) وهو كون الاصل ليس عدمها وقد يتوقف في كون الاصل في العبد أن لا يكون قويا
على العمل الآن يقال المراد شدة القوة وبه قال شيخنا كحج وأورد ابن شهاب على هذا الضابط اشتراط
الثبوت مع ان الاصل عدمها ورد بأنه لما غلب وجودها صارت بمنزلة ما الاصل وجوده قاله حج كشيخنا

مع أنه لا يجب التعرض
له لأن الأصل عدمه (و)
سابعها (ذكرها في العقد
بلغة يعرفانها) أي يعرفها
العاقدان (وعدلان)
غيرهما يرجع اليهما عند
تنازع العاقدين فلو جهلاها
أو أحدهما أو غيرهما لم
يصح العقد وهذا بخلاف
ما صرح في الاجل من
الاكتفاء بمعرفتهما أو
معرفة عدلين غيرهما لأن
الجهل ثمراجع إلى الاجل
وهنا إلى المعقود عليه فجاز
أن يحتمل ثم لا يحتمل
هنا وليس المراد هنا ثم
عدلين معينين اذ لو كان
كذلك لم يحز لاحتمال أن
يموت أو أحدهما أو يغيب في
وقت المحل فيتعذر معرفتها
بل المدار أن يوجد أبدأ في
الغالب ممن يعرفها عدلان
أو أكثر وتعيير بعدلين
أولى من تعييره بغير
العاقدين (لا) ذكر
(جودة ورداءة) فيما سلم
فيه فلا يشترط ذكر شيء
منهما (ومطلقه) أي المسلم
فيه بأن لم يقيد بشئ منهما
(جيد) للعرف وينزل
على أقل درجاته وكذا لو
شرط شئ منهما حيث يجوز
ولو شرط رديء نوع أو
أردأ جاز لانضباطهما وطلب
أردأ من المحضر عناد
بخلاف ما لو شرط

اه حل (قوله مع أنه لا يجب التعرض له) المناسب أن يقول مع أنه لا يشترط معرفته لأنه المدعى في قوله
ومعرفة أو صاف الآن يقال في كلامه شئ مقدور والتقدير ومعرفة أو صافه التي يجب التعرض لها في العقد
كما في شرح البهجة لكن لما كان يلزم من نفي وجوب التعرض نفي وجوب المعرفة استغنى به عنه لكن
على هذا التقدير يكون الشرط السابع ضامماً لأن يقل محله قوله في العقد بلغة يعرفانها (قوله وذكرها في
العقد) أو أراد تمام ذلك لا بعده ولو في المجلس قال الاسنوي وهذه من المسائل التي لم يجع لوافيها الواقع
في المجلس كالواقع في العقد حل قال شيخنا ومحل الشرط هو قوله في العقد لا قوله بلغة الخ اذ قوله باغة
يعرفانها الخ قد علم من الشرط السادس كما ذكره م من أن كون ذكرها في العقد بلغة يعرفانها الخ
من لازم معرفة العاقدين وعدلين للصفات وعبارته مع الأصل ويشترط ذكرها في العقد مقترنة به ليميز
المعقود عليه فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم إن توافقا قبل العقد وقالوا لاردنا في حالة
العقد ما كنا اتفقنا عليه صح على ما قاله الاسنوي وهذا نظير من له بنات وقال لآخر زوجتك بنى ونوى
معينة ولا بد من كون ذكرها على وجه لا يؤدي إلى عزة الوجود أي قلته لأن السلم غرر كما مر اه ثم رأيت
في قل على الجلال مانصه وذكرها في العقد فلا يكفي ذكرها قبل العقد ولا بعده ولو في مجلسه ولا ينبغي
مطلقاً ما نقل عن شيخنا الرملي من الاكتفاء بنيتها في العقد كالمعقود عليه في النكاح لم يرتضه شيخنا
قال ويفرق بينهما باختلاف اللغات فقرر (قوله يعرفانها وعدلان) المراد بمعرفة اللغة معرفة مدلولها
وحيث يقال إن هذا يعني عنه ما قبله اذ لا يتصور معرفة اللغة أي من حيث مدلولها مع جهل الصفات
وعبارة شرح م من لازم معرفة من ذكر الصفات ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان
اه فاذا شرط كونه ادعج أو أزج أو كحل اشترط معرفة مدلول هذه الالفاظ من العاقدين وعدلين اه
(قوله فلو جهلاها) أي اللغة وأما جهل الصفات فقد تقدم تعليله شورى (قوله فيتعذر معرفتها)
أي الصفات (قوله بل المراد أن يوجد أبدأ في الغالب الخ) أي الغالب أن يوجد في سائر الأزمنة والمراد
وجودهما في محل التسليم فاقوله إلى مسافة العدوى لأن من تعين عليه أداء الشهادة لا تجب عليه
الاجابة إلا من المحل اذ كور كالمحمل لها حل وعبارة الشورى بل المراد أن يوجد أبدأ أي في محل
التسليم أو ما قرب منه اه ولا يخفى أن في العبارة تقديماً وتأخيراً والمراد أن يغلب وجودهما غلبة غير
منفكة فاندفع ما يقال إن قوله أبدأ ينافي قوله في الغالب فتأمل فالمعنى أن يغلب وجودهما في سائر الأزمنة
فقوله في الغالب بمنزلة البدل من لفظ أبدأ فالمراد بالابدية الغلبة في غالب الأزمنة اه (قوله ممن يعرفها)
أي الصفات واللغة حكمهما كذلك شورى (قوله أولى من تعييره بغير العاقدين) وجه الأولوية أن
غيرهما يصدق بفاسقين أو بعدل فقط أو بعدل وفاسق أو فاسق فقط ع ش (قوله لجودة) فيه
العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخفض على رأي ابن مالك (قوله منهما) أي من الجودة
والرداءة (قوله حيث يجوز) وذلك فيما إذا كان رديء نوع أو أردأ في الرداءة كما يأتي على الاثر كما لو قال
أسلمت إليك في اردب قمح سبق رديء أو أردأ وفيما اذا شرط كونه جيداً في الجودة فينزل على أقل
درجات الرديء أو الاردا أو الجيد فقوله حيث يجوز حيثية تقييداً بالنسبة للرداءة بخلاف الجودة لأنها
لا تكون الاجازة وقد شرح هذا القيد بقوله بخلاف ما لو شرط رديء عيب أي أو أردأ بالاولى وقوله
أو أجود مفهوم الجودة والحاصل أن في الرداءة والجودة أربعة رديء أو أردأ وجيد وأجود الممتنع الاخير
فقط وفي العيب اثنان رديء أو أردأ ومتنوعان شيخنا فالصور ستة منها ثلاثة ممتنعة (قوله رديء نوع)
أي رديء نوعه وقوله رديء عيب أي رديء عيبه أو رديء بسبب عيبه ومثل اج لردىء العيب
بالقمح السوس لأن السوس لا ينضبط (قوله وطلب أردأ من المحضر عناد) جواب عما قبل أن شرط

ردىء الانواع يؤدى الى التنازع وحاصل الجواب انه يجبر على دفعه من أردأ الانواع وان كان هناك أردأ منه لانه أعلى من المشروط ان كان هناك أردأ من المدفوع (قوله ردىء عيب) مالم ينضب كالعمى وسكت عن الاردا في العيب وفي شرح الارشاد انه كذلك حل (قوله اذا تقرر ذلك) أى ما ذكر من الشرطين الاخيرين فهذا مفرع عابهما كما يدل عليه كلامه في شرح البهجة وعبارة الشورى قوله اذا تقرر ذلك أى معرفة الاوصاف وذكرها في العقد الخ وليس المراد باسم الاشارة جميع الشروط المتقدمة كما لا يخفى اذ حاول رأس المال وتسليمه وبيان المحل والقدر ونحوها لا يتفرع عليه ما ذكره والظاهر انه يتفرع أيضا على العلم بالقدر لان له دخلا في الانضباط ومعرفة الاوصاف لا تغنى عنه وفي الرشيدى انه أى قوله فيصح تفرع على اشتراط معرفة الاوصاف اذ مالا ينضب مقصوده لا تعرف أوصافه اه (قوله في منضبط وان اختلط) فيشترط علم العاقدين بكل من أجزائه على المعتمد وعليه فيظهر الاكتفاء بالظن اه حجج شورى (قوله من الثياب) والوجه ان المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين وزن كل من الاجزاء كما جرى على ذلك الاذرى خلافا للسبكي لان القيم والاغراض تتفاوت بذلك تفاوتاً ظاهراً مخرج (قوله وهما) أى العتاني والخز مقصود أركانها برفع أركانها على النيابة عن الفاعل ولا تصح الاضافة قل (قوله على الاشهر) قال الشورى انظر غير الاشهر اه ولعله الكسر فيهما وليس في المصباح والمختار الا الوجهان المذكوران ولفظ الثاني والشهد بفتح الشين وضمها العسل في شمعها واجمع شهاد بالكسرة فالتماثل في شمعها لان العسل يذكر ويؤنث ولكن الاغلب عليه التأنيث اه ثم رأيت في قل على الجلال قوله بفتح الشين وضمها أى مع سكون الهاء وبكسر همامعا (قوله وشمعه) بفتح الميم وسكونها الحن ع ش وهو من اضافة الجزء للسكل (قوله وجبن) بضم فسكون أو بضميتين مع تخفيف النون وتشديد ها نعم ان نهري أو كان عتيقاً لم يصح السلم فيه لعدم ضبطه والسكك المملح مثله اه قل وقوله والسكك المملح كالجبين قضية التنظير انه لا يصح في القديم اه (قوله قوامه) بفتح القاف وكسرها والكسر أفصح (قوله على مجرور الكاف) فهي من أمثلة المنضبط لكن من القسم الثاني منه وهو ما اختلط بعضه ببعض وذلك البعض غير مقصود (قوله لا مجرور في) فيلزم أن يكون من غير المنضبط ومن هذا يعلم الاتفاق على صحة السلم في الشهد والخلاف انما هو هل هو منضبط أو لا ونقل شيخنا زى ان بعضهم قال بعدم صحة السلم فيه لعدم انضباطه ولعل قائل ذلك يقول بعدم صحة السلم في كل ما ذكر مع الشهد من الجبن والاقط والخل لانه قليل فيها انها غير منضبطة قال شيخنا ممر والوجه ان المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين وزن كل من الاجزاء وفيه ان العاقدين لا يعرفان مقدار وزن كل من الشمع والعسل وكل من اللبن والانفحة والمملح والذي ينبغي ان المراد بالانضباط انه لو زاد أو نقص أفسد وهو واضح على ما فيه في الجبن والاقط دون الشهد والعسل اه حل (قوله) تقدم عن شيخنا ممر انه لا يصح بيع القشطة ولا بيع العسل بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالدرهم فقوله هنا كغيره انه يصح السلم في الزبد ان خلا عن كثير مخيض وفي القشطة ولا يضر ما فيها من بعض الاطرون أو دقيق أرز وفي العسل بشمعه مخاضاً لذلك مع أن السلم أضيق من البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالنوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه فيه من مصالحه لانه ان عجن معه فهو كالجموة المجبونة المختلطة بالنوى فلا يصح والا فالشمع مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل بأحد المقصودين على أنه مانع من رؤية العسل فيه أيضاً لانه ظرف له والشهد في كلام المصنف يراد به من حيث الصحة العسل الخالص من شمع فقط لانه وتفسير الشارح له بيان لمعناه اللغوي في ذاته

ردىء عيب لعدم انضباطه أو أوجود لان أقصاه غير معلوم اذا تقرر ذلك (فيصح) السلم (في منضبط وان اختلط) بعضه ببعض مقصوداً وغيره (عتاني وخز) من الثياب الاول مركب من قطن وسحرر والذنى من ابرسم ووبر أوصوف وهما مقصود أركانها (وشهد) بفتح الشين وضمها على الاشهر مركب من عسل وشمعه خلقة فهو شبه بالتمر وفيه النوى (وجبن وأقط) كل منهما فيه مع اللبن المقصود المملح والانفحة من مصالحه (وخل تمر أو زبد) هو يحصل من اختلاطهما بالاء الذى هو قوامه فشهد وما بعده معطوفان على مجرور الكاف لا مجرور في

(قوله كالجبين) عبارة شرح مروي ذكر نوع الجبن وبلده ورطوبته وييسه الذي لا تغير فيه أما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجبن القديم

(لا قبل ان يضبط مقصوده كهريسة ومججون وغالية) وهي مركبة من مسك وعنبر وعود وكانور كذا في الروضة كأصلها وفي تحرير النووي ذكر الدهن مع الاولين فقط (وخف مركب) لاشتماله على ظهارة وبطانة (٣٣٩) وحشو والعبارة لا تنفي بدكر

أقذارها وأوضاعها وخرج
بزيادتي مركب المفرد
فيصح السلم فيه ان كان
جديدا واتخذ من غير جلد
والامتنع وهذا ما حرره
السبكي وغيره لكنهم
أطلقوا الصحة في غير الجلد
ويشهد لما قلته صحة السلم
في الثياب النخيلة الجديدة
دون الملبوسة (وترياق
مخلوط) فان كان مفردا جاز
السلم فيه وهو بناء مشاة
أو دال مهملة أو طاء كذلك
مكسورات ومضمومات
ففيه ست لغات ويقال
دراق وطراق (ورؤس
حيوان) لانها تجمع أجناسا
مقصودة ولا تنضبط
بالوصف ومعظمها العظم
وهو غير مقصود (ولا في) ما
تأثير ناره غير منضبط) هو
أولى مما عبر به فلا يصح
السلم في خبز ومطبوخ
ومشوي لاختلاف الغرض
باختلاف تأثير النار فيه
وتعذر الضبط بخلاف
ما ينضبط تأثير ناره كالغسل

(قوله لاختلاف حوضته)
عبارة شرح مر ولا يصح
في حامض اللبن لان
حوضته عيب الا في مخيض
لاماء فيه فيصح فيه ولا
يضر وصفه بالمحوضة لانها

أول ضرورة كونه من المختلط الذي في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل قل وخالف زى فقال
يصح السلم في الشهد ويصح السلم في الخيض ان خلا عن الماء وكذا يصح في اللبن بسائر أنواعه الا
الحامض لاختلاف حوضته (تنبيه) علم مما ذكر أنه يصح السلم في الزبد والسمن حيث ذكر حيوانه
وما كوله ولا بد ان يبين جديد السمن من عتيقه وطراوة الزبد وضدها وبجامد السمن الذي يتجافى
في المكيل بوزن لان الكيل لا يعد ضابطا فيه وأفتى والدشيخنا بصحة السلم في القشطة ولا يضر فيها
الاطرون لانه من مصالحها اه حل (فرع) أفتى شيخنا بأنه لا يصح السلم في الفول المدشوش ولا يخفى
أن مثله القمح المدشوش وقال في شرح الروض يجوز السلم في النخالة اذا انضبطت بالكيل ولم يكن
تفاوتها فيه اه سم (قوله لا قبل ان يضبط مقصوده الخ) علم من كلامه أن المختلط أربعة أقسام مختلط
أركانه مقصودة غير منضبطة كهريسة وغالية أو منضبطة كعتابي وخز أو بعضها مقصود والآخر
للإصلاح كاللبن والاقط وهذه كلها صناعية أو مختلط خلق وهو الشهد فالاول لا يصح السلم فيه وما
عدها يصح السلم فيه اه حل (قوله وفي تحرير النووي ذكر الدهن) ولا مخالفة لانهما قد تعمل هكذا
وهكذا لكن الدهن مراد في الاول أيضا والتمثيل للدهن بالزيت وقع في كلام بعضهم تقلا عن التحرير
والمشهور عند أهل الحجاز واليمن انه دهن البان لا غير اه ايعاب شوبري (قوله وخف مركب) أي
ونقل وقوله لاشتماله على ظهارة وبطانة وليست منضبطة وكل منهما مقصود ان كانت من جنس واحد
وظاهر كلام المصنف كاصله أن قوله وخف عطف على هريسة فيفيد أن المنع فيه لعدم انضباط أجزائه
لأن المانع من ذلك ما أشار اليه بقوله والعبارة الخ وقد أشار الى ذلك أي أن الاولى عدم عطف الخف
على الهريسة الجلال المحلى بقوله وكذا الخفاف اه حل (قوله والعبارة) أي عبارة العاقدين لاعتبار
الكتاب (قوله وأوضاعها) أي أشكالها وعبارة شرح مر لان العبارة غير وافية بذكر انعطافاتها
وأقذارها (قوله والا) بأن لم يكن جديدا أو اتخذ من جلد (قوله لكنهم أطلقوا) ضعيف وقوله
ويشهد لما قلته وهو صحة السلم في الخف الجديد اذا كان من غير جلد حل وقال بعضهم قوله لما قلته وهو
تقييد الصحة في غير الجلد بالجديد (قوله وترياق مخلوط) أي من أجزاء طاهرة فالترياق الا كبر وهو
الذي يجعل فيه لحم الحيات لا يصح بيعه ولا السلم فيه لانتفاء شرط صحته وهو طهارة عينه فتقول المصباح
وقيل مأخوذ من الريق والتاء زائدة ووزنه تفعال بكسر هاء المافية من ريق الحيات بيان لحكمة
التسمية وهو لا يستلزم صحة البيع اه ع ش وفي الزيادة قال القاضي أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه
يطرح فيه لحوم الحيات أولبن الاتان ونص عليه في الام قال الرشيدى فيحمل كلام المصنف وغيره
على ترياق طاهر (قوله ويقال دراق وطراق) أي بكسر أو طما وضمه والتشديد كذا نقل عن شيخ
الاسلام بهامش شرح الروض وانما غاير في التعبير لان الاخيرتين قليلتان جدا وعبارة قل دراق
بدال مهملة أو له أو طاء مهملة بدله أو مشاة كذلك ويجوز اسقاط التحتية في الاولين مع تشديد الراء
وكل منها بضم أوله وكسره ففيه عشر لغات وقال الجلال لغات الطاء رديئة اه (فرع) يصح السلم في النيدة
والنيلة الخالصة من نحوتين وفي العجوة غير المجونة بنواها اه قل على التحرير (قوله أجناسا)
من عظم ولحم ودهن وعبارة شرح مر ولا شتمها على أبعاض مختلفة من المناخر والمشاقر وغيرهما
وتعذر ضبطها (قوله ولا فيما تأثير ناره غير منضبط) عطف على قبل لا ينضبط حل (قوله كالغسل

مقصودة فيه واللبن المطلق يحمل على الخلول وجف اه شرح مر ثم قال ويصح السلم كيلا ووزنا وبوزن برغونه ولا يكال بها لانها لا تؤثر

المصني بها والسكر والفانيد والدبس (٣٤٠) واللبا فيصح السلم فيها كمال الى ترجيحه النووي في الروضة وصرح بتصحجه في تصحيح

التنبيه في كل مادخلته نار لطيفة ومثل بالمد كورات غير العسل لكن كلام الرافعي يميل الى المنع كافي الربا وبه جزم صاحب الانوار واعتمده الاسنوي ويؤيد الاول صحة السلم في الآجر كما صححه الشيخان وعليه يفرق بين البابين بضيق باب الربا (ولا) في (مختلف) أجزاءه (كبرية) أي قدر (وكوز وطمس) بفتح الطاء وكسرها ويقال فيه طست (وققم ومنازة) بفتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء الدست وفتحها النووي وقال الحريري فتحها من لحن الناس (معمولة) كل منها لعمد ضبطها وخرج بمعمولة المصوبة في قالب فيصح السلم فيها كما شمله الكلام الآتي (وجلد) لاختلاف الأجزاء في الرقة والغلاظ نعم يصح السلم في قطع منه مدبوعة وزنا (ويصح) السلم (فيما صاب منها) أي المذكورات أي من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام أفصح من كسرها (و) يصح في (أسطال) مربعة أو مدورة فاطلاقي لها عن تقييدها بالربعة مع تأخيرها عما صاب منها في قالب أولى مما صنعه ويصح السلم في دراهم ودنانير بغيرهما لا يمثلهما ولا في أحدهما بالآخر حال كان

المصني أي عسل النحل لانه المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق مداني (قوله والسكر) أي والصابون والجص والنورة والزجاج والفحم اذا انضبط وماء الورد والشمع وقد يقال في انضباط نار العسل نظر لانها تتميز بشده فالتميز حاصل بها خفت أو كثرت تأمل حل (قوله والفانيد) وهو العسل المأخوذ من أطراف القصب المسماة بالكاليك أي الزعازيع وهو غير حلو وقيل المأخوذ من القصب جميعه والدبس ماء العنب بعد طبخه (قوله واللبا) بالهمز والقصر أول ما يحلب (قوله في كل مادخلته نار لطيفة) المراد باللطيفة المنضبطة وان أثرت شيخنا (قوله ومثل بالمد كورات غير العسل) وهو السكر والفانيد والدبس واللبا حل (قوله يميل الى المنع) أي في المذكورات غير العسل (قوله كافي الربا) أي لانه لا يجوز بيع بعضها ببعض الجهل بالمعالة (قوله صحة السلم في الآجر) ومثله أو اني الخزف حل (قوله ومنازة) تجمع على منأر بالهمز على غير قياس تشبها للاصل بالزائد وأصله مناوّر كذا في الصحاح وغيره ونظيره مصائب أصله مصاب فزعم بعضهم أن الصواب مناوّر لا منأر غير صحيح إيعاب شورى والمراد بالمنازة المسرجة التي يقاد فيها مأخوذة من النور (قوله وخرج بمعمولة) لا حاجة اليه مع قول المتن ويصح فيما صاب منها في قالب وانما ذكر المصنف المفهوم لاجل قوله بعد وأسطال فيفهم منه ان السلم يصح فيها مطلقا وكان الأولى تقديم قوله ويصح على الجدل ليتصل المفهوم بالمنطوق أو تقديم الجدل على البرية (قوله في قالب) بفتح اللام اذ مكسورها البسر الآخر وقيل يجوز هذا الكسر أيضا حجج شورى وفي قل على الجلال وهو ألة يعمل بها الاواني تصب المعادن المذابة فيها من غير طرق ولا دق اه والجمع قول بكسر اللام لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجمعه فواعل بكسرها كمال بالفتح وعوال بكسر اه ع ش على مر (قوله كما شمله الكلام الآتي) هذا يقتضي أن ما يأتي أعين من هذا مع أنه عينه كما يعلم من قول المتن منها فاعل الأولى أن يقول كما يعلم من الكلام الآتي (قوله أولى مما صنعه) لان اطلاقها يفيد أن مثل المربعة المدورة اه وتأخيرها يفيد صحة السلم فيها وان كانت معمولة ولعل وجهه أن المعمول منها لا يختلف أجزاء مرفقة وغلظا حل وانظر الفرق بينهما بين الطنجير وقد يقال الفرق أن الطنجير لما كان شأنه أن يستعمل في النار كان اختلاف أجزائه بالركة والشحن مضر لانه ربما أسرع اليه الخلل من الجزء الرقيق وان السطل لما كان المقصود الاغلب استعماله في غير النار كان اختلاف أجزائه بما ذكر غير مضر لكن يرد على هذا الفرق نحو الطشت والققم (قوله لا يمثلهما) لتضاد أحكام السلم والصرف لان الصرف يقتضي قبض العوضين والسلم انما يقتضي قبض أحدهما في المجلس فيلزم أن يكون العوضان يستحق قبضهما ولا يستحق قبضهما في المجلس اه حل وقول حل يستحق قبضهما الخ أي فيكون الشيء الواحد يستحق قبضه ولا يستحق وفيه بحث بأن ذلك بجهتين ولا غدر في مثله الا أن يقال الجهتان المستندتان لعقد واحد في حكم الجهة الواحدة اه سم قال في شرح الروض ثم محل ذلك اذ الم ينوي بالسلم عقد الصرف والاصح لان ما كان صريحا في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه يكون كناية في غيره وهذا أي كلام الحلبي المتقدم انما يتم لو كان السلم يقتضي تأخير القبض على المجلس كما لا يخفى مع انه ليس كذلك بل انما حاله أنه لا يقتضي القبض ولا عدمه أي في السلم فيه (قوله وشرط في رقيق الخ) نروع في تفصيل ما أجله أو لا بقوله وذكرها أي الصفات التي يختلف بها الغرض وليس الاصل عدمها في العقد ع ش ويلزم ان النوع من الصفات شيخنا (قوله كتركي) ان قلت التركي ليس نوعا وانما هو صنف من النوع الذي هو انسان كما هو مقرر في المنطق وكلام الشرح يقتضي أن الرقيق جنس والتركي نوع من أنواعه مع أن الجنس انما هو الحيوان قلنا

المراد

أو مؤجلا (وشرط في) السلم في (رقيق ذكر نوعه كتركي) أو حبشي فان اختلف صنف النوع وجب ذكره

المراد بالجنس والنوع هنا عند أهل اللغة فأنهم يطلقون الجنس على ما تحت أصناف والنوع على ما تحت أفراد وليس المراد اصطلاح المنطقيين شيخنا **(قوله كخطائي)** بتخفيف الطاء نسبة إلى خطأ بادة بالمجم وهو وما بعده صنفان من التركي شيخنا **(قوله وذكر لونه)** أي الرقيق أن اختلاف كأبيض فضيته أن لون التركي يختلف فيكون أبيض تارة وأسود أخرى وليس مراداً بل كاه أبيض وعاليه فالمراد التفاوت في مقدار البياض ع ش لكن حينئذ لا حاجة إلى ذكر اللون لأنه لم يختلف وإنما لم يختلف وصفه فذكر الوصف يعني عنه وإن أراد بالاختلاف اختلاف اللون من أصله فذكر النوع يعني عنه لأنه إذا ذكر النوع لا يكون لونه إلا واحداً وإن اختلف بالشدة والضعف فذكر النوع مستدرك على كل حالة تأمل **(قوله كأن يصف بياضه بسمرة)** أي بجمرة بأن يكون البياض مشوباً بجمرة وقوله أو شقرة أي صفرة **(قوله كالزنجي)** بفتح الزاي وحكى كسرهما ع ش وفي المصباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم عمارة قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لغة اه **(قوله أو محتلم)** أي أول عام احتلامه إن احتلم بالفعل أو وقته وهو تسع سنين م ر والأقارب عشرين سنة يقال له محتلم زى وقوله أو وقته أي أول وقت إمكانه بدليل قوله وهو ابن تسع سنين وأما قول حج وهو خمس عشرة سنة فهو بيان لوقته المحقق فلا تنافي **(قوله وذكر قدته)** أي القامة كأن يقول ستة أشبار مثلاً حل **(قوله من قصر أو أربعة)** نعم لو جاء به قصيراً على خلاف العادة لا يجب قبوله لأن القصر على خلاف العادة عيب حل **(قوله أو أربعة)** بسكون الباء وفتحها شوى رى **(قوله حتى لو شرط الخ)** اقتصره على هذا لأن ذلك لا يأتي في غيره مما ذكره مع حرج حل أي من الوصف والقدر ويمكن أن يأتي فيهما أيضاً بأن يقول طوله خمسة أشبار ولا يزيد ولا ينقص أو يقول بياضه مشوب بجمرة مثل هذا الشخص لا يزيد عليه ولا ينقص عنه بأن يكون ناسيين شيخنا **(قوله ويعتمد قول الرقيق)** أي العدل في دينه **(قوله في الاحتلام)** ظاهره ولو كافر أو هو ظاهر ويوجه بأن ذلك لا يعلم إلا منه كما ذكره الشيخ جدان ع ش لكن هذا لا يتم إلا إذا كان المراد بالمحتلم المحتمل بالفعل وأما إذا كان المراد به من باغ سن الاحتلام وإن لم يحتلم فلا يقبل قول الرقيق في الاحتلام بهذا المعنى فقول الشارح ويعتمد قول الرقيق الخ يعين أن المراد بالمحتلم من احتلم بالفعل وقوله إن كان بالغاً أي مسلماً وقوله والا فقول سيده أي المسلم **(قوله والا فقول سيده)** أي العدل المسلم ظاهره أن السيد لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ ولعله غير مراد وحينئذ فيمكن تقرير الشرح بما حاصله أنه يعتمد قول الرقيق إن كان بالغاً وأخبر فإن لم يوجد ذلك بأن كان غير بالغ أو بالغاً لم يبرق قول السيد ولكنه يقتضى أنه إذا تعارض قول العبد والسيد قدم قول العبد لأنه إنما يقبل قول السيد عند عدم أخبار العبد وهو محل تأمل إن ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كأن ولد عنه وادعى أنه أرخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند إليها بل قال سني كذا ولم يزد ثم رأيت في شرح العباب الحج ما يصرح بالاول حيث قال والأى وإن لم يولد في دار الاسلام ولم يعلم السيد من حاله شيئاً وإن كان الرقيق غير بالغ أو بالغاً ولم يعلم سن نفسه وكذا لو اختلف السيد في سن العبد فيما يظهر اه أي فيقدم خبر العبد ع ش على م ر **(قوله إن ولد في الاسلام)** ليس قيداً أي فالمراد على علمه وإن لم يولد في دار الاسلام م ر وعبرة قل إن ولد أي العبد في الاسلام أي إن كان أي حين ولادته مسلماً أو سيده كذلك والمراد المسلم العدل في كل ما ذكره فيه **(قوله فقول النخاسين)** أي اثنين منهم فيما يظهر بل لو قيل واحد لم يعدو بشرط فهم التكليف والعدالة نظير ما مر في الرقيق والسيد يظهر الا كتمان العدل الرواية شوى رى فإن لم يتخيروا بشئ

تخطائي أو ومي (و) ذكر
(نونه) أن اختلاف كأبيض
أو أسود (مع وصفه) كأن
يصف بياضه بسمرة أو
شقرة وسواده بصفاء أو
كسرة فإن لم يختلف لون
الرقيق كالزنجي لم يجب
ذكره (و) ذكر (سنه)
كأن ست أو سبع أو محتلم
(و) ذكر (قدته طولاً أو
غيره) من قصر أو أربعة
(تقريباً) في الوصف والسن
والقد حتى لو شرط كونه
ابن سبع سنين مثلاً بلا
زيادة ولا نقص لم يحجز
أن يدره ويعتمد قول
الرقيق في الاحتلام وكذا في
السن إن كان بالغاً والا فقول
سيده إن ولد في الاسلام
والا فقول النخاسين أي
الدالين بظنونهم وقولي
أو غير الأولى من قوله وقصراً
(قوله رحمه الله في دراهم)
كان الأولى التعبير بالربوي
لأن غير المضروب مثله
وغير التقدير مثله هكذا
صرح في شرح الروض
(قوله أي فيقدم خبر العبد)
الصواب أن كانت عبارة
العباب كذلك أن يقول
أي فيقدم قول النخاسين
فلا تصرح بالاول
ولاملاعة تأمل

(و) ذكر (ذكورته أو أنوثته) وثبوت أو بكاره (لا) ذكر (كحل) بفتح الكاف والحاء وهو أن يعالجفون العينين سواد من غيرا كتحال (وسمن) في الامة (ونحوهما) ككلاحة ودعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكاثم وجهه وهو استدارته لتساع الناس بأهمالها (و) شرط (في ماشية) من ابل وبقر وغنم وخيل وبغال وجير فهو أعم من قوله وفي الابل والخيول والبغال والجير ذكر (تلك) أى الامور المذكورة في الرقيق من نوع كقوله من نعم بلد كذا أو نعم بنى فلان ولون وذكورة أو أنوثته وسن كابن مخاض أو ابن لبون (الوصفا) لاون (وقدا) فلا يشترط ذكرهما والتصریح بهذا الاستثناء من زيادنى ونقل الرافى اتفاق الأصحاب عليه فى الثانية لكن جزم ابن المقرئ فيها بالاشتراط وسبقه اليه الماوردى قال وليس للاخلال به وجه ويسن فى غير الابل ذكر الشية كمحجل وأغر ولطيم وهو ما سالت غرته فى أحدشقى وجهه ولا يجوز السلم فى أبقى لعدم انضباطه (و) شرط (فى طير) وسمنك ولحمها

وقف أمره الى الاصطلاح على شئ كافى ع ش والتخس فى الاصل الضرب باليد على الكفل (قوله) وذكورته الخ) أى فلا يصح فى الخنثى وان انضح بالذ كورة عزة وجوده وعليه فلا أسلم اليه فى ذكر لفاء له بخنثى انضحت ذكورته وكذا لو أسلم اليه فى أنثى وأنى له بخنثى انضحت أنوثته لم يجب قبوله لان اجتماع الآتين يقلل الرغبة فيه و يورث نقصا فى خالقه ومثل الخنثى الحامل لليلة المذكورة وقد تقدم عدم صحة السلم فى الحامل عن حج هذا الاولى أن يقال هنا اذا لم يذ كر فى العقد كون المسلم فيه حائلا أو حاملا ثم أتى له بحامل فان كانت مما بعد الحمل فيها عيبا لم يجب قبولها والاوجب ع ش على م ر (قوله) وثبوت أو بكاره) انظر هل هذا راجع للذ كر أيضا بأن تقدم له تزوج وللا شئ أو لا شئ فقط شيخنا وعبرة ع ش نصها وينبغى تقييده بالانثى وعبرة متن الروض وشرحه ويجب فى الامة ذكر الثبوت والبكاره أى احدهما اه (قوله لا ذ كر الخ) لكن لو ذ كر شيئا منها رجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه ع ش على م ر (قوله جفون العينين) أى من داخل (قوله فى الامة) راجع لكل من الكحل والسمن وانما اقتصر على الامة لكونها محل توهم الاشتراط دون العبد فلا اعتراض عليه كالحمل فى التقييد بالامة ع ش وأيضا ذكرها لانها محل الخلاف لانه قيل باشتراطهما فيها وانما بشرط لان القصد من الرقيق الخدمة (قوله ككلاحة) وهى تناسب الاعضاء أو صفة يلزمها تناسب الاعضاء والمراد الملاحظة بالنسبة لغالب الناس ع ش وقيل وقال حل هى الحسن يقال ملح الشئ بالضم ملوحة وملوحة أى حسن فهو مليح وملاح (قوله ودعج) ولو اشترط شئ من ذلك حالة العقد وجب اعتباره وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس والقاعدة ان كل ما لا يجب ذكره فى العقد من الاوصاف اذا ذكر تعيين لا التزامه بالشرط قل (قوله) لتساع الناس) لان القصد من الرقيق الخدمة (قوله من نوع) أى أو ما يقوم مقامه وقوله كقوله الخ بيان لما يقوم مقام النوع ومثال النوع بخاتى أو عراب أو يقال يمكن أن يكون تمثيل الشارح للنوع باعتبار أنه معلوم عند العاقدين وعدلين أن نعم بنى فلان بخاتى أو عراب مثلا شيخنا (قوله) ونقل الرافى) قال شيخنا فى شرحه يحمل على كون ذلك ببلد لا يختلف بذكره وعدمه غرض صحيح شورى وما جزم به ابن المقرئ فى الثانية هو المتمد (قوله ويسن فى غير الابل) قضيته أن الشية توجد فى البقر والغنم وغيرهما من بقية الانواع الا الابل مع ان الاقسام التى ذكرها انما تعرف فى الخيل دون غيرها وعليه فلعل المراد أن غير الابل لا بقيد كونه من الخيل ولا غيرها توجد فيها شية محودة عند من يعانها واقراها مختلفة باختلاف الانواع فيوجد فى البقر مثلا صفة محودة ترغب فيها وكذا يوجد فى غيرها من الغنم ونحوها فتأمل ع ش لكن عبارته فى شرح البهجة ويسن فى الخيل ذكر الشية (قوله ذكر الشية) أى اللون المخالف لمعظم لونها ومنه لاشية فيها زى (قوله كمحجل) هذا وما بعده أمثلة للشية فالمحجل هو الذى فى قوائمه بياض والاغر هو الذى فى جبهته بياض مخالف لمعظم البدن شيخنا (قوله ولا يجوز السلم فى ابقى) قال شيخنا م ر الا فى بلد غاب وجوده فيها قل وهو مبنى على أن العلة فى عدم صحة السلم فيه عزة الوجود فعلى القول بأن العلة فى ذلك عدم الانضباط فلا يصح السلم مطلقا كما قاله ع ش وفى المختار الباقى سواد و بياض وكذا البقرة بالضم يقال فرس ابقى وعليه فينبغى أن يلحق بالابقى ما فيه حرة و بياض بل يحتمل ان المراد بالابقى فى كلامهم ما شتمل على لونين فلا يختص بمافيه بياض وسواد ع ش على م ر و يصح فى الاعفر وهولون بين البياض والسواد قل (قوله وشرط فى طير) أى غير النحل أما النحل فلا يجوز السلم فيه وان جرزنا بيعه كما بحثه الازرعى لانه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن شرح م ر وقوله النحل بالحاء المهملة وأما النحل

(نوع وجنة) كبر أو صغرا
 أي ذكر هذه الأمور وكذا
 ذكر كورة أو أنوثته أن أمكن
 التمييز واختلاف بهما
 الغرض وإن عرف السن
 ذكر أيضا وبذكر في
 الطير لونه إن لم يردلأ كل
 وفي السمك أنه نهري أو
 بحري طري أو مالخ (وفي
 لحم غير صيد وطيير) قديد
 أو طري ملح أو غيره أن
 يذكر (نوع) كالحم بقدر
 عراب أو جواميس أو لحم
 ضأن أو معز (وذكر خصي
 رضيع معلوف جذع أو
 ضدها) أي أشي غل فطيم
 راع نثي والرضيع والغطيم
 في الصغير أما الكبير فنه
 الجذع والنثي ولا يكتفي في
 المعلوف العلف مرة أو
 مرات بل لابد أن ينتهي
 إلى مبلغ يؤثر في اللحم قاله
 الإمام وأقره الشيخان
 ونولي جذع من زيادتي
 (من نخذ) بأعجام الفأل (أو
 غيرها) ككتف أو جنب
 من سمين أو هزيل كافي
 الروضة كأصلها عن
 العراقيين وتعبيري بغيرها
 أعم من قوله أو كتف أو
 جنب وخرج بز يادتي غير
 صيد وطيير لهما فيذكر في
 لحم الصيد غير السمك ما
 ذكر في غيره أن أمكن
 وأنه صيد سهم أو أحبولة أو
 جارحة وانها كلب أو فهد

بالحاء فالظاهر صحة السلم فيه لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول أسدت إليك في نخلة صفتها كذا
 فيحضرهاله بالصفة التي ذكرها ومن الصفة أن يذكر مدة نباتها من سنة مثلا كما قاله ع ش عليه
 (قوله نوع وجنة) هلا قال أن يذكر أو ذكر كـ ببقية المعطوفات شوبري (قوله أي ذكر هذه
 الأمور) فيه انهما أمران الأول أن يقال المراد بالجمع مافوق الواحد (قوله إن لم يردلأ كل) وفيه إن
 الأول لا يبيض لا يجوز أكله بصراه حل قال الشيخ منصور الطوخي وعلله إذا طبخ وابت لأنه يحصل
 منه ضرر شديد (قوله أنه نهري) أي من النهر الحلو وقوله أو بحري أي من البحر المالخ اه ع ش
 (قوله طري أو مالخ) ليسا متقابلين بل الطري يقابله القديد والمالخ يقابله غير المالخ بدليل ما يأتي ففيه
 اكتفاء (قوله وفي لحم غير صيد) لم يتكلم على الصيد نفسه لا منطوقا ولا مهورا ويكن دخوله في
 المشية فليحذر حل ولو اختلف المسلم والمسلم إليه في كونه مذكي أو غيره صدق المسلم عملا بالأصل مالم
 يقل المسلم إليه أناذ كيته فيصدق ع ش على مر (قوله قديد) فيه إشارة إلى أنه لابد في صحة السلم في اللحم
 من بيان كونه قديدا أو غيره وإن كان قول المتن وفي لحم غير صيد وطيير نوع الخ قديروهم خلافة فلو
 أخره أي قوله قديد الخ وجعله من مدخول الاشتراط كان أظهر ع ش لأنه لابد من ذكره (قوله
 أن يذكر نوع) هكذا فعل المصنف هنا وفي المعطوفات إلى آخر الفصل وذكر في المعطوفات قبله لفظ
 ذكر في المتن حيث قال بشرط في رقيق ذكر نوعه ثم قدر ذلك في المعطوفات إلى ما ذكر هنا وما بعده
 فليتأمل وجه مغايرة الأسلوب مع تقدم ما يقتضي الأتيان به مصدر اصريحا وكونه تفننا لعله غير كاف
 فليتأمل شوبري قلت تأملنا فوجدنا عذر المحافظة على أعراب المتن لأنه لو قدر المصدر هنا لزم عليه
 جر المرفوع وأما فيما سبق فالتعاطفات مجرورة فناسب فيها تقدير المضاف لكن يعكس على هذا
 التوجيه ما صنعه في قوله وفي طير نوع حيث كان مرفوعا كالذي بعده ومع ذلك قدر فيه المصدر
 الصريح على وجه لا يخرج عن كونه مرفوعا كما ترى وكان يمكنه أن بقدره في البقية على هذا الوجه
 فيبحث الشوبري باقي الاحالة لكن تقدير المصدر مؤخر فيه طول وعبرة ع ش فان قلت لم غايري
 الأسلوب فعبر فيما سبق بذكر وهنا بأن يذكر قلت عبر به للتفنن وأنه لما لم يذكر العامل وكان
 الأصل في العمل للفعل كان تقديره أولى (قوله بقر عراب) وهو ما قابل الجواميس الذي اشتهر باطلاق
 البقر عليه الآن (قوله أو لحم ضأن) جمع ضأن شوبري (قوله خصي) بفتح الحاء شوبري (قوله
 جذع) أنظر لو ذكر كونها جذعة ضأن هل يحزى ما جذعت قبل العام أو ما تأخر اجذاعها عن تمام
 العام وقد يقال لا يحزى في الأول وكذا في الثاني إن اختلف به الغرض سم على منهج والأقرب الاكتفاء
 بها إذا جذعت قبل تمام السنة في وقت جرت به العادة باجذاع مثلها فيه لأن عدوله عن التقدير بالسن
 قرينة على إرادة مسمى الجذعة وكذا بعدها مالم تنتقل إلى حد لا يطلق عليها جذع عرفا ع ش على
 م قال الشوبري قياس ما تقدم في محتمل من أنه يؤخذ المحتمل بالسن أو بالاحتلام أن يكون هنا كذلك
 فيؤخذ ما لها سنة أو جذعت مقدم أسنانها وإن لم تبلغ سنة فقد قالوا إن الاجذاع قبل تمام السنة
 كالبلوغ بالاحتلام فليتأمل (قوله إن أمكن) لعله احتراز عن الخصاص وضده وعن العلف وضده وفيه
 أنه يمكن وجودهما بأن اصطاد غزالا وخصاء وعلقه ثم ذبحه فاعل كلامه مفروض فيما إذا ذبحه عقب
 اصطاده كما هو الغالب فلما كان لحم الصيد ينقص عن غيره مما ذكر يز يد عليه من كونه صيد سهم
 أو أحبولة الخ لم يضمنه مع غيره ولما بقي على الشارح من مفهوم المتن لحم الطير والسمك ذكرهما بقوله
 وفي لحم الطير والسمك ما مر أي في قوله وفي طير وسمك ونحوهما الخ فغرضه تكميل مفهوم المتن
 وإن علم حكمهما مما سرفلا تكرار في كلامه ولحم صيد السهم أطيب لأن السهم يخرج الدم والحبولة

وفي لحم الطير والسماك مامر وتغيرى بالنوع اولى ما عبر به (و يقبل عظم) اللحم (معتاد) لانه بمنزلة النوى من التمر فان شرط نزعها جاز ولم يجب قبوله ويجب أيضا قبول

(٣٤٤)

نكتم الدم (قوله وفي لحم الطير والسماك الخ) ان أراد أى بقوله مامر في غير الصيد والطير فلم أخرجهما وان أراد في الصيد فلم فصلهما تأمل سم وقد يقال باختيار الشق الثانى وحكمة التفصيل انه اعتبر في الصيد كونه صيدا حيويا أو غيرهما وهو زاد على مامر وفي الطير النوع والجنس وعبر عنهما مامر أى في الطير ولولم يفصلهما لانهما يشترط فيهما ما يشترط في لحم غيرهما من الحيوانات من كونه راعيا أو معلوقا أو فطيا أو غيرها ع ش (قوله مامر) أى ذكر النوع والجنس دون ما ذكرهنا في غيرهما أى علم بمامر أنه لا بد من ذكر النوع والجنس وكان الاولى أن يقول وأما الطير والسماك فقد مر حكمهما ولا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما كالكورة والانوثة في لحم الصيد حل وأولى من هذا أن يراد مامر في قوله وشرط في طير وسماك ولحمهما الخ وذكره لينبه عليه لئلا يغفل عنه وهذا التقرير سقط ما قبل من التردد يشوبرى (قوله ويقبل) أى وجوبا (قوله فان شرط نزعها) أى العظم ونحوه مالم يشرط نزع نوى التمر فلا يجوز لانه يفسده ع ش (قوله بكلد الجدى) أى السميط (قوله قبول رأس السمك) الا أن يكون عليه لحم فيجب قبوله كما يؤخذ من شرح م ر ونص عليه ع ش (قوله الا أن يكون عليه) أى على الذنب من السمك وأما رأس ورجل الطير فلا يجب فهما القبول مطلقا سواء كان عليهما لحم أو لا كما يؤخذ من شرح م ر وعبارته ويجب قبول جلد يؤكل في العادة مع اللحم لأرأس ورجل من طير وذنب وأرأس لحم عليه من سمك اه بحروفه قال ع ش قوله لا لحم عليه راجع لكل من الذنب والرأس اه (قوله وشرط في ثوب الخ) ويجوز أن سلم في الكتان أى بعد دقه أى نقضه لا قبله فيذكر باده ولونه وطوله أو قصره ونعومته أو خشونته ودقته أو غلظه وعتقه أو حداته ان اختلف الغرض بذلك شرح م ر (قوله وبلده) أى قطره ولا يشترط خصوص شخص البلد الا ان خالفت قطرها لاختلاف الغرض حينئذ حل (قوله وقد يغنى ذكر النوع الخ) أى بأن كان ذلك النوع لا ينسج الا من جنس كذا في بلد كذا كأن أسلم اليه في بفت حجازى فانه لا يكون الا من القطن (قوله وكذا غلظه) أى بكذا لاجل قوله أو ضد ها (قوله ومطلقه خام) فلو أحضر المقصور فهو أولى قاله الشيخ أبو حامد ومقتضاه وجوب قبوله وهو الوجه الا أن يختلف به الغرض فلا يجب قبوله شرح م ر (قوله عن القصر) بفتح القاف وسكون الصاد (قوله كالبرود) وكالعرقشين لانه يصبغ قبل نسجه ح ف (قوله لان الصبغ بعده الخ) يؤخذ منه ان ما غسل بحيث زال انسداد القرح يجوز السلم فيه كأن يقول أسلمت اليك في ثوب مصبوغ بعد النسج مغسول بحيث لم يبق به انسداد حل وهو كذلك كما جزم به س ل (قوله وسعة أو ضيقا) هذا كالتفسير لما قبله لانه اذا بين العرض ومقابله فقد بين السعة ومقابلها فبيناهما يغنى عنه شيخنا (قوله وفي تمر) ولا يصح في التمر المستنوز في القواصر وهو المعروف بالجمرة لتعذر استقصاء صفاته المشروطة حينئذ ولانه لا يبق على صفة واحدة غالبا كما نقله الماوردى عن الأصحاب وأفتى به الوالد وم ر عدم صحة السلم في الارز في قشره العليا كما أفتى به الوالد خلافا لما في فتاوى المصنف كالبحر اذا لا يعرف حينئذ لونه وصغر حبه وكبرها لاختلاف قشره خفة ورزانه وانما صح بيعه لانه يعتمد المشاهدة والسلم يعتمد الصفات ومن ثم صح بيع المجونات دون السلم فيها شرح م ر وقوله لتعذر استقصاء صفاته هذا قد يفهم صحة السلم في الجمرة المسولة وهو كذلك اه شوبرى وع ش على م ر (قوله وشعير) أى شعير الغلة لا شعير الارز فلا يجوز السلم فيه وان جاز بيعه حل (قوله وباده كدنى)

الرأس والرجل من الطير والذنب من السمك الا أن يكون عليه لحم فيجب قبوله نص عليه في الام ونص في البويطى على أنه لا يجب قبول رأس السمك (د) شرط (في ثوب) أن يذكر (جنسه) كقطن أو كتان (ونوعه) وهو من زيادى وبلده الذى ينسج فيه ان اختلف به الغرض وقد يغنى ذكر النوع عنه وعن الجنس (وطوله وعرضه وكذا غلظه وصفاته ونعومته أو ضد ها) من دقة ورقة وخشونة والغلظ والدقة صفتان للغزل والصفافة والرقعة صفتان للنسج والاولى منهما انضمام بعض الخيوط الى بعض والثانية عدم ذلك (ومطلقه) أى الثوب عن القصر وعدمه (خام) دون مقصور لان القصر صفة زائدة (وصح) السلم (في مقصور) لان القصر وصف مقصود (و) (في مصبوغ قبل نسجه) كالبرود لا مصبوغ بعده لان الصبغ بعده سد الفرج فلا تظهر معه الصفافة بخلاف ما قبله وصح في قميص وسراويل جديدين ولو

مغسولين ان صبغ بطولاه عرضا وسعة أو ضيقا بخلاف الملبوس مغسولا كان أو غيره لانه لا ينضب (و) شرط (في تمر أو زبيب) هو من زيادى (أوجب) كبر وشعير أى يذكر (نوعه) كبرى أو معلى (ولونه) كالأخضر أو البض (وباده) كدنى أو مكى (وسجوه)

كبرا أو صفرا (وعتقه)

بضم العين (أو حدائنه)

ولا يجب تقدير مدته عتقه

قال الماوردي وبين أن

الجفاف على النخل أو بعد

الجذاذ وشرط في الرطب

والعنب ما ذكره العتق

والحدائنه (وفي غسل) أي

غسل نخل وهو المراد عند

الاطلاق أن يذكر (مكانه)

كجبل أو بلدة وبين

بلده كحجازي أو مصري

(وزمانه كصيفي) أو خريفي

(ولونه) كأبيض أو أصفر

لتفاوت الغرض بذلك قال

الماوردي وبين مرعا

وقوته أو رفته لاعتقه أو

حدائنه كما صرح به

لاصل لأنه لا يختلف الغرض

فيه بذلك بخلاف ما قبله

(فصل) في بيان أداء غير

المسلم فيه عنه ووقت

أدائه ومكانه

(صح أن يؤدي عن مسلم

فيه أردا أو أجود) منه

(صفة ويجب قبول

الأجود) لان الامتناع

منه عناد ولان الجودة صفة

لا يمكن فصلها فهي تابعة

بخلاف مالو أسلم اليه في

خشبة عشرة أذرع فجاء

بها أحد عشر ذراعا أما

الأردأ فلا يجب قبوله وان

كان أجود من وجه آخر

لأنه ليس حقه مع ضرره

به وخرج ما ذكر أداء غير

جنسه ونوعه عنه كبر عن

هذا فيبدأ أن المراد بالبدل القطر لا شخص البلد ومحل حيث لم يختلفا قال السبكي جرت عادة الناس أن لا يذكر واللون ولا صغر الحبات وهي عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعي والاصحاب حل قال اشوبري فليتنبه له اه (قوله كبرا أو صفرا) أي لان صغير الحب أقوى شرح م ر (قوله بضم العين) وضبطه الاسنوي بكسرهما وفي القاموس ما يصرح بجواز كل منهما فليحذر اشوبري (قوله ولا يجب تقدير مدته عتقه) فيه نظر لا اختلاف الغرض به حل (قوله وبين أن الجفاف على النخل أو بعد الجذاذ) أي لان الاول أبقى والثاني أصلب لا مدة جفافه الا في محل يختلف فيه الغرض بذلك حل (قوله أي غسل نخل) وبسمى الحافظ الامين لانه يحفظ كل شيء وضع فيه من التغير (قوله وزمانه) لم يقل وزمنه الا خصر ولعله موازته لما قبله اشوبري (قوله وبين مرعا) الضمير للعسل بتقدير مضاف أي مرعى أصله وهو النخل وكذا ما بعده والمراد بين وجوبا (قوله وقوته) بتشديد الواو لانه ان قرئ باسكانها تكرر مع قوله مرعا والمراد بها الثخن بدليل قوله أورفته وفي حج ما يفيد ذلك وعليه فعل المراد بالقوة ما قبل الرقة ع ش واقتصر في العباب على ذكر مرعا قال في الايعاب تنبيه حذف المصنف من كلام الماوردي ومن تبعه قوله وقوته وكأنه فهم انه تأ كيد وان النخل لا قوته لا ما مرعا وفيه نظر بل متى لم يكن مرعى أولم يكفه يطعمه ملاكه وحينئذ يختلف الغرض بما يطعمه فوجب بيانه اشوبري اه فيكون عتقه على المرعى من عطف العام على الخاص

(فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه) (قوله ووقت أدائه) معطوف على قوله المسلم فيه فتكون غير مسلطة عليه أيضا والاضافة على معنى في أي وبيان أداء غير وقت أدائه أي بيان أدائه في غير وقت أدائه وفي غير مكان أدائه وذكر الاول بقوله ولو عمل الخ والثاني بقوله ولو ظفر به الخ كما قررهما شيخنا وعبارة قل على الجلال فصل في الاستبدال عن المسلم فيه زمانه ومكانه (قوله أردا) أي لانه من جنس حقه فاذا تراضيا به كان مسامحة بصفة م ر (قوله ويجب قبول الأجود) فلو كان عليه في قبوله ضرر ومشقة كأن كان ممن يعتق عليه أو زوجه لم يجب قبوله ولو قبضه جاهلا لصح وعتق عليه وانفسخ نكاحه ولو كان لا يعتق عليه لكن كان عماله مثالا لم يجب قبوله نظرا الى أن بعض الحكم وهو الخا كم الخنفي يحكم بعتقه اه حل (قوله بخلاف الخ) غرضه بهذا افساد القياس الذي تمسك به الضعيف ابداء فارق وعبارة م ر والثاني لا يجب لما فيه من المنية كما لو أسلم اليه في خشبة خمسة أذرع فجاء بها ستة فلا يلزمه قبولها وقرئ الاول بعدم امكان فصل الجودة فهي تابعة بخلاف زيادة الخشبة اه (قوله ما لو أسلم اليه في خشبة عشرة أذرع) أي فان الجودة وهي الزيادة ليست صفة بل عين ويمكن فصلها فظهر الفرق بين ما هنا وبين الخشبة فقوله بخلاف الخ واجمع لقوله ولان الجودة الخ وغرضه منه الرد على المسترض بالخشبة وليس محترز قوله صفة لانه سيأتي محترزها فيما بعد اه شيخنا وعبارة حل قوله بخلاف ما لو أسلم الخ أي لا يلزمه قبولها لا مكان فصل ما زاد وهذا بناء على أن زيادة القدر من زيادة الصفة والافهمي خارجة من كلامه اه بحرفه وما تقدم أولى (قوله لانه ليس حقه) فيه ان الأجود ليس حقه أيضا فلذلك زاد في العلة قوله مع ضرره به (قوله وخرج بما ذكر الخ) أي قوله أردا أو أجود صفة فانه ظاهر في أن المخالفة بين المؤدى والمؤدى عنه انما هي في الصفة فيقيف اتحاد الجنس والنوع فيخرج به ما ذكره الشارح حل (قوله كبر عن شعير) ومن اختلاف النوع اذا كان أحدهما مسقيا بماء السماء والآخر بالعيون اه اشوبري (قوله فلا يصح) أي ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة ع ش على م ر (قوله لا امتناع الاعتياض عن المسلم فيه) أي حقيقة أو حكما فالمراد الثمن يشمل ما عقر عليه بلفظ البيع ولم يجعل ذلك اعتياضا فيما لو أخذ موصوفا بغير الصفة التي

اعتبرت في العقد لعله لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينها عدت واحدة فلم يستوف الا ما عقد عليه
 ع ش قال مر والحيلة في الاعتياض أن يفسخ السلم بأن يتقايلا فيه ثم يعتاض عن رأس المال اه قال
 الرشيدى قوله بأن يتقايلا الخ أى فلا أثر لمجرد التفاضل لا يصح من غير سبب خلافا لحج فيما مر وان
 كان هذا قد ذكره هذا التفسير الذى ذكره الشارح اه وقوله ثم يعتاض عن رأس المال أى ولو كان
 أكثر من رأس المال بكثير اه ع ش على مر (قوله كما مر) أى فى باب المبيع قبل قبضه لكن
 تقدم أن محل ذلك اذا لم يضمنه شخص والاجاز الاعتياض عنه بغير جنسه أو نوعه لانه الآن دين ضمان
 لادين سلم لان الثابت فى ذمة الضامن نظير السلم فيه لا عينه عز بزي (قوله من مدر) أى حصى صغير
 وقوله ونحوهما كالتين (قوله جاز) أى وجب الا أن يكون لاخراج نحو التراب مؤنة فلا يلزمه قبوله
 شورى وحل (قوله أو وزنا) أى فلا يجوز أى لا يجب القبول شورى (قوله لا يجوز قبضه وزنا
 وبالعكس) أى ولا بكيل أو وزن غير ما وقع العقد عليه ولا يزلل المكىال ولا يوضع الكف على
 جوانبه بل يملؤه ويصب على رأسه بقدر ما يحمل اه شرح مر وقوله ولا يزلل المكىال أى وان اعتيد
 ذلك فى بعض الانواع وكان المسلم فيه منه لان ما يحويه المكىال مع الزلزلة لا ينضب فلا التفات الى اعتياده
 اه قال فى شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمؤقتة جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كما
 مر فى البيع وكذا الواكعة بغير الكيل الذى وقع عليه لعقد كأن باع صاعا فاكنته بالمد على ما رجحه
 ابن لرفعة من وجهين والمراد بالضمان اليسد وهو امثال فى المثل وقيمة يوم لتف ان تلف كالاستام
 اه سم وقل (قوله والرطب غير مشدخ) بضم الميم وفتح الشين المججمة وتشديد الدال المهملة وآخره
 خاء مججمة بلح بسر يغمر فى نحو خل ليصير رطبا ويقال له بمصر المعمول فان اختلفا فى انه معمول صدق
 المسلم اليه لان الاصل عدم التشديد بخلاف ما لو اختلفا فى لحم أنه ميتة أو مذكى نعم ان قال المسلم اليه
 ذبحته بنفسى صدق هو والتصديق فيما ذكر باليمين ويجوز الحاكم المسلم على القبول ثم بعد ذلك انظر
 ماذا يفعل فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عملا بحكم الحاكم وبالظاهر أو يعمل بظنه فلا
 يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه ميتة فى ظنه فيه ظر و لظاهر الثانى ع ش على مر (تنبيه)
 جعلوا هذا اختلاف لنوع كاختلاف الجنس وفى الربا كافتاقه ولعله للاحتياط فيهما أمان فواضح وأما
 هنا هلان فيه غرر او هو يكثر مع اختلاف النوع دون الصفة قل وحج (قوله ولو عجل مؤجلا) ومثل
 المسلم فيه فى جميع التفاصيل الآتية كل دين مؤجل شرح مر وقال حل ولو عجل مؤجلا أى فى مكان
 التسليم أولا (قوله الى علف) أى له وقع وبحتاج الى مكان حفظه أو كان يترقب به زيادة سعر قل (قوله
 طريا) راجع لهما ولم يثن لان فعلا لا يستوى فيه المفرد وغيره وفيه ان فيلادى استوى فيه اثنتى وغيره
 اذا كان بمعنى متعول وهما ليس كذلك لانه بمعنى قام به الطراوة فالاحد من أن يقال طريا أى كل منهما
 أو فرد لان العطف بأو اه شيخنا (قوله أو وقت نهب) عطف على حيوان فيكون المبنى أو كونه
 أى المسلم فيه وقت نهب وهذا فاسد لان فيه الاخبار باسم الزمان عن الذات وهو المسلم فيه وأجيب
 بأن كلامه على تقدير مضافين أى كون وقت تجهيله وقت نهب وصرح الشارح بأولهما أخذ من
 الخبر وأل فى الوقت موضع عن الضمير فاندفع ما يقال من أين أخذ الشارح لفظ الوقت ولم يتقدم
 ما يدل عليه وهلا قال أو كونه وقت نهب ويكون على تقدير مضافين كما قدرنا (قوله لما مر) أى فى
 قوله مع ضرره به (قوله أجبر على قبوله) أى فقط على المعتد والافسيأتى مقابله بقوله وقديقال الخ ولا
 يختص الاجبار بهذه المسئلة بل يجبر الدائن على قبول كل دين حال أو ابراء منه عند انتفاء غرضه وقد

كما مر ويجب تسليم البر
 ونحوه نقيان مدر و تراب
 ونحوهما فان كان فيه
 قليل من ذلك وقه أسلم
 كيلا جازا ووزنا فلا رما سلم
 فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا
 وبالعكس ويجب تسليم
 التمر جافا والرطب غير مشدخ
 (ولو عجل) المسلم اليه مسلما
 فيه (مؤجلا فلم يقبله) المسلم
 (لغرض صحيح ككونه)
 هو أولى من قوله بان كان
 (حيوانا) فيحتاج الى
 علف أو كونه ثمرا أو لحما
 يريد أن كلاهما عند المحل
 طريا (أو) كان الوقت
 (وقت نهب) فيخشى
 ضياعه (لم يجبر) على قبوله
 وان كان للمؤدى غرض لما
 مر فان لم يكن له غرض
 صحيح فى عدم قبوله أجبر
 على قبوله سواء كان للمؤدى
 غرض صحيح فى التجهيل
 كفك رهن أو ضمان

أحضره من هو عليه أو واريته لأجنبي عن حي بخلافه عن ميت لا تركه فيما يظهر لمصلحة براءة ذمته
وسياق أن الدين يجب بالطلب أدائه فوراً شرح مر (قوله أو مجرد براءة لذمته) وكذا يجبر لو لم يكن
له غرض أصلاً قال شيخنا الرملي نقلاً عن الشرحين والروضة لكن في وجوده نظراً له قل ثم رأيت
في عرش علي مر مانصه قوله أو لا لغرض في تصوير انتفاء الغرض للمسلم اليه نظر إذا قل المراتب
حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم إلا أن يقال المراد أنه لم يقصد حصول البراءة وإن كانت حاصلة
بقبول المسلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلاً كونه مقصوداً به بحروفه (قوله وعليه اقتصر الأصل)
أي كونه له فيه غرض (قوله أم لا) أي لا لغرض أصلاً أي لم يلاحظ عند الأداء واحد أمامه وبهذا
يندفع ما يقال لا شك أن البراءة حاصلة بذلك ولا بد فلا يتصور عدم الغرض بالسكينة لأنه لا يلزم من
حصول البراءة ملاحظتها حل (قوله أخذه الحاكم) ويظهر وجوبه عليه عند الطلب ويبرأ المدين
وحيث أخذه الحاكم فهو أمانة عنده كأموال الغائبين اه شرح مر وقول (قوله ولو أحضر المسلم فيه
الحال) أي أصالة ومثله المؤجل إذا حل ومثله كل دين حال اه زى وهذا مفهوم قول المتن ولو عجل وقوله وقد
يقال بالتأخير في المؤجل أي المذكور في قول الشارح فإن لم يكن له غرض أجبر على قبوله وقوله والحال
المحضر في غير مكان التسليم مفهوم قوله ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم (قوله لغرض غير
البراءة) كفك رهن وضمان (قوله أجبر على القبول أو الإبراء) لك أن تقول هلاً أجبر في الشق الأول
أعني إذا كان الغرض غير البراءة على القبول أو الإبراء كافي الشق الثاني أعني إذا كان الغرض البراءة
لأن الغرض في الشق الأول كفك الرهن تحصل به البراءة إلا أن يفرق بأنه لم يكن في الشق الأول
البراءة مقصودة بالذات اقتصر على الأصل من مطالبته بالقبول بخلافه في الشق الثاني سم وعبارة قل
وإنما يجبر على أحدهما في الشق الأول لعدم محض غرض البراءة فيه (قوله بالتأخير في المؤجل) أي
ولم يكن للمسلم غرض صحيح في الامتناع لأن هذه بعينها هي مفهوم المتن الذي صرح به بقوله قبل فإن لم
يكن له غرض صحيح أجبر على قبوله بخلافه بالاجبار على القبول جرياً على المعتمد وإنما ذكره هنا لغرض
الفرق الذي أشار إليه بقوله وعليه الخ شيخنا (قوله في المؤجل) أي الذي عجل عن محل التسليم ولم يكن
للمسلم غرض صحيح في الامتناع وكان غرض المؤدي هو البراءة وقوله والحال أي وكان غرض المؤدي هو
البراءة وقوله المحضر صفة للحال شيخنا وحل (قوله في الثاني) أي الحال وقوله وعليه يفرق أي بين
المؤجل مطلقاً أي المحضر في مكان التسليم أو لا والحال المحضر في غير مكان التسليم وبين الحال المحضر في
مكان التسليم وقوله في مسئلتنا أي وهي قوله ولو أحضر المسلم إليه الحال في مكان التسليم فعلم من هذا
التقرير أن المسلم إذا لم يكن له غرض في المؤجل المحل وكان المسلم إليه غرضه من تجهيله براءة ذمته يجبر
المسلم على القبول فقط لا عليه وعلى الإبراء الذي هو التأخير حل (قوله الاجبار فيهما) أي إن لم يكن
للمسلم غرض صحيح في الامتناع فإن كان له غرض كان له نقله مؤثراً إلى محل التسليم ولم يتحملها المسلم
إليه أو كان الموضوع مخوفاً لم يجبر كما يأتي (قوله لوجود زمانه ومكانه) أي ولا نظر لتضرره لكون الزمن
زمن نهب بخلافه قبل المحل اه شوري (قوله بطلب الإبراء) أي والقبول وفيه نظر لأن التضييق في
ذمتك أشد لأن فيهما الاجبار على القبول وفي مسئلتنا التأخير بين القبول والإبراء تأمل وأجيب بأن
طلب الإبراء فيه تضييق حيث قيل له أما أن تقبل أو تبرئ (قوله بخلاف ذمتك) أي المؤجل والحال
المحضر في غير مكان التسليم فإن المؤجل الذي عجل والمحضر في غير مكانه قد اختلف فيه الزمان والمكان
والمحضر في مكانه قد اختلف فيه الزمان والحال المحضر في غير مكانه اختلف فيه المكان حل وقول الروضة
هو المعتمد (قوله ولتقله مؤثراً) ومثل المؤثراً ارتفاع الأسعار فإذا وجد المسلم إليه في محل كان المسلم

أو مجرد براءة لذمته وعليه
اقتصر الأصل كالروضة
وأصلها أم لا كما اقتضاه
كلام الروض وهو أوجه
لأن عدم قبوله له تعنت
فإن أصر على عدم قبوله
أخذه الحاكم له ولو أحضر
المسلم فيه الحال في مكان
التسليم لغرض غير البراءة
أجبر المسلم على قبوله
أو لغرضها أجبر على القبول
أو الإبراء وقد يقال بالتأخير
في المؤجل والحال المحضر
في غير مكان التسليم أيضاً
وعليه جرى صاحب
الانوار في الثاني والذي
يقتضيه كلام الروضة وأصلها
الاجبار فيهما على القبول
فقط وعليه يفرق بأن
المسلم في مسئلتنا استحق
التسليم فيها لوجود زمانه
ومكانه فامتناعه منه محض
عناد فضييق عليه بطلب
الإبراء بخلاف ذمتك (ولو
ظفر) المسلم (به) أي
بالمسلم إليه (بعد المحل)
بكسر الحاء (في غير محل
التسليم) بفتحها أي مكانه
المعين بالشرط أو العقد
وطالبه بالمسلم فيه (ولتقله)
من محل التسليم إلى محل
الظفر (مؤثراً) ولم يتحملها
المسلم عن المسلم إليه (لم يلزمه
أداء) لتضرر المسلم إليه

فيه أعلى منه في محل التسليم فلا يلزم المسلم اليه تسليمه فيه قل ومرار وقوله ولنقله مؤنة هل ولو كانت تافهة
شوبري وفي شرح م ر أنه لا بد أن يكون لها وقع عرفا وقوله ولنقله من محل التسليم الى محل الظفر هل
العبارة مقبولة وأصلها ولنقله من محل الظفر الى محل التسليم مؤنة كما يدل عليه قوله بعد كأن كان لنقله منه
الى محل التسليم مؤنة الظاهر نعم (قوله بذلك) أي بالزام مؤنة النقل لان الأصل في الادعاء أن يكون
كذلك اه حل (قوله ولا يطالبه بقيمته) قال الزركشي لكن له الدعوى عليه والزامه بالسفر الى محل
التسليم أو التوكيل ولا يحبس اه سم (قوله فله الفسخ) بأن يتقايلا عقد السلم س ل (قوله ولم
يتحملها المسلم اليه) بأن يتكفل بنقله من محل التسليم بأن يستأجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه
يدفع أجرة ذلك للمسلم لانه اعتياض أي ثبته اعتياض لانه اعتياض عن صفة المسلم فيه وهي النقل
لا عن المسلم فيه اه حل بزيادة (قوله فان لم يكن له غرض صحيح) هذه بعينها هي مسألة الانوار المشار
اليها بقوله فيما سبق والحال المحض الخ لكن ذكرها هناك لغرض الفرق وهناك كونها مضمومة للمتن فلا
تكرار وقد يقال ان هذه في الحال بعد الاجل كما أشار اليه بقوله بعد المحل والمتقدمة أي مسألة الانوار
في الحال ابتداء بدليل ان الحواشي ألحقوا بها الحال في الدوام (قوله ان كان للؤدي غرض صحيح)
الاولى حذفه لان مفهومه معطل عناني (قوله ولو اتفق كون رأس مال السلم الخ) كأن أسلم جارية
صغيرة في جارية كبيرة فكبرت عنده أي متصفة بالصفات التي ذكرها فيها أي ولو وطئها المسلم اليه كافي
زي وقوله فكبرت أي الجارية التي هي رأس مال السلم حيث وجدت فيها صفات المسلم فيه التي ذكرها
ويأتي مثله في سائر الحيوانات وغيرها وانما خص الجارية بالذكر لانه قد يتوهم امتناعه خوفا من
وطئها ثم ردها ع ش على م ر

(فصل في القرض) أي بيان حقيقة وهو بفتح القاف أشهر من كسرها ولشبهه بالسلم في الضابط الآتي
جعله ملحقا به فترجم له بفصل بل هو نوع منه اذ كل منهما يسمى سلفا شرح م ر وقال ع ش قد يقال
بمجرد تسمية كل منهما بذلك لا يقتضي انه نوع منه لتغاير مفهوميهما اذ السلم بيع موصوف في الذمة
والقرض تعليق الشيء على أن يرد بدله فكيف يكون نوعا منه مع تغاير حقيقتيهما نعم تسمية كل منهما
بذلك تقتضي ان السلف مشترك بينهما اللهم الا أن يقال ان المراد بجعله نوعا منه أن ينزل منزلة النوع لانه
نوع حقيقة وانما ينزل منزلة النوع لان كلاهما ثابت في الذمة انتهى وانما عبر بالقرض دون الاقراض
لان المذكور في الفصل لا يختص بالاقرض بل غالب أحكامه آتية في الشيء المقرض كقوله وملك بقبضه
وقوله وأداء وصفة ومكانا كسلم فيه وبعض الأحكام في القرض بمعنى الاقراض فلذلك عبر بالشارح
بعبارة تطلق على العين وعلى الاقراض فلو عبر بالاقرض لكأن الترجمة قاصرة وهذا أولى مما في
حاشية الشيخ اه رشيدى على م ر وعبارة ع ش قوله في القرض ولعله أثره على ما في المتن لا شهارة
التعبير به وليفيد أن له استعمالين وهذا اندفع عدم التطابق بين الترجمة والمتمن والقرض بفتح
القاف لغة القطع اطف (قوله يطلق) أي شرعا وقوله اسما أي اسم عين لا اسم مصدر (قوله بمعنى
الشيء المقرض) ومنه قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيمضيه بغير حساب ولا يرد الا
القياس اقراضا شوبري (قوله ومصدرا) أي لقرضه وقوله بمعنى الاقراض توطئة لقوله الاقراض
سنة (قوله وهو تعليق) أي شرعا (قوله على أن يرد مثله) وما جرت به العادة في زماننا من دفع
التقوطة في الافراح لصاحب الفرح في يده أو يد مأذونه هل يكون هبة أو قرضا أطلق الثاني
جمع وجرى على الاول بعضهم قال ولا أثر للعرف فيه لاضطراره ما لم يقل خذ مثلا وينوى القرض

بذلك (ولا يطالبه بقيمته)
ولو لا حيلة لولة لامتناع
الاعتياض عنه كما مر فله
الفسخ واسترداد رأس
المال كالمال المقطوع المسلم فيه
اما اذ لم يكن لنقله مؤنة أو
تحملا للمسلم فيلزم المسلم
اليه الاداء (وان امتنع)
المسلم (من قبوله ثم) أي
في غير محل التسليم وقد
أحضر فيه وكان امتناعه
(لغرض) صحيح كأن كان
لنقله منه الى محل التسليم
مؤنة ولم يتحملها المسلم
اليه أو كان الموضع مخوفا
(لم يجبر) على قبوله لتضرره
بذلك فان لم يكن له غرض
صحيح أجبر على قبوله ان
كان للؤدي غرض صحيح
لتحصل براءة الذمة ولو
اتفق كون رأس مال السلم
بصفة المسلم فيه فأحضره
وجب قبوله وتعبيره
بقرض أعم مما عبر به
(فصل في القرض)
يطابق اسما بمعنى الشيء
المقرض ومصدرا بمعنى
الاقراض ويسمى سلفا
(الاقراض) وهو تعليق
الشيء على أن يرد مثله

و يصدق في نية ذلك هو ووارثه وعلى هذا يحمل اطلاق من قال بالآتي وجع بعضهم بينهما يحمل الاول على ما اذا لم يعتد الرجوع ويختلف باختلاف الاشخاص والمقدار والبلاد والثاني على ما اذا اعتيد وحيث علم اختلاف تعين ما ذكر شرح مـ بحروفه (قوله سنة) الا في المضطر فواجب ولو في مال محجوره كما يجب عليه بيع مال محجوره للمضطر المعسر نسيئة ومحل السنية ما لم يعلم ان المقرض ينفقه في معصية والاحرم عليهما ويحرم الاقتراض على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهرة ما لم يعلم المقرض بحاله حل فالحاصل انه يكون سنة كما قال المصنف وقد يجب كافي المضطر وقد يحرم كمن ظن منه صرفه في معصية وكغير مضطر لم يرج وفاء اذ لم يعلم المقرض بحاله ولكن أظهر صدقة لو علم المقرض بحاله لم يقرضه كافي صدقة ان تطوع ولا تدخله الاباحة لان أصله ان يندب وقال شيخنا بما فيها ذالم يرج وفاء كما مر وعلم المالك بحاله فراجعه قل على الجلال وقوله ولا تدخله الاباحة الخ عبارة عـ شـ على مـ ولم يذكر المباح ويمكن تصويره بما اذا دفع الى غنى بسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغنى اليه فيكون مباحا لامستحبا لانه لم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله في ذمة المقرض وقوله اذ لم يعلم المقرض بحاله فان علم فلا حزمة وهل يكون مباحا أو مكروها فيه نظروا لا يبعد الكراهة اذ لم يكن ثم حاجة عـ شـ على مـ (قوله لان فيه اعانة) فهو أفضل من درهم الصدقة الذي قد لا يكون فيه ذلك ولما ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة المعراج على باب الجنة مكتوبا ان درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض ثمانية عشر وزيادة الثواب دليل الفضل ولذلك علة جبريل لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه بأنه لا يقع الا في يد محتاج في الغالب واعتمد شيخنا مـ ان درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه ثمانية عشر ان فيه درهين بدلا ومبدا ففهما عشرون يرجع المقرض في الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهي ثمانية عشر قل على الجلال وعبارة مـ ووجه ذلك ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجة ففيه عبادتان كل عبادة بعشر حسنات الضعف ثمانية عشر والاصل اثنان لكن الاصل سيبرد ومن ثم لو أبرأ منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة اهـ ثم قال مـ في بعض اسناده ضعف وعلى صحته فيمكن أن تعدل الثمانية عشر خمسة من حسنات درهم الصدقة وقال سيدي على الا جهوري في كتابه النور الوهاج في الاسراء والمعراج وجه ذلك بأن درهم القرض لما كان لا يأخذه الاحتياج كان بمنزلة درهمين من الصدقة كما ورد وكل منهما بمشرة أمثاله ففهما عشرون حسنة اثنان أصليان وثمانية عشر مضاعفة لهما فلهما اربعة المقرض الدرهم للقرض سقط ما يقابله وهو اثنان لانه منزل منزلة درهمين أخذوا وردوا بقي له من الثواب ثمانية عشر حسنة وانما لم تبطل رجوع أصلها كإبطال ذلك الاصل برجوعه له لاهما من محض فضل الله تعالى وما كان كذلك فلا يسقط كما سقط أصله كما أنه لا يؤخذ في مظالم العباد كما يؤخذ أصله اهـ وقوله كما لا يؤخذ أي ما كان بمحض فضل الله وهو التضعيف لان المأخوذ من حسنات الظالم للظالم انما هو أصلها الا المضاعف (قوله على كشف كربة) أي ازالة شدة قال كشف الازالة والكربة الشدة شيخنا (قوله وأركانه أركان البيع) ومنه يعلم أنه لا بد أن يكون المقرض معلوم القدر ولو ما لا بدليل صحة اقتراضه كف طعام ليرد مثله حل (قوله بمثله) راجع المكتسكة أو على أن ترد بدله أو خذه ورد بدله أو صرفه في حوائجك ورد بدله حل (قوله تخذه بمثله) المعتمد عند شيخنا أنه صريح هنا لا صريح ولا كناية في البيع على المعتمد اهـ شورى لان موضوع القرض رد المثل حقيقة أو صورة فهو لا يحفل غير القرض بخلاف خذه بمثله فانه كناية في البيع مـ وزى وفي قل على الجلال قوله خذه بمثله أو

(سنة) لان فيه اعانة على كشف كربة وأركانه أركان البيع كما يعلم مما يأتي ويحصل (بإيجاب) صريحا (كأقرضتك هذا) أو سلفتك أو ما كتبتك بمثله (أو) كناية (تخذه بمثله) (قوله ولكن أظهر صدقة) شاملة لصدقة الغنى مع انه لو أظهرها في صدقة التطوع ملكه بلا حزمة (قوله ولا تدخله الاباحة) فان ظن صرفه في مكروه كره حرج (قوله هل يكون مباحا الخ) هذه التي جزم فيها قل بالاباحة عن شيخه (قوله في بعض اسناده) أي حديث الثمانية عشر (قوله كما أنه لا يؤخذ) تقدم في الصوم رده (قوله ولو ما لا بدليل الخ) أي بشرط أن يتبين قدره فيما بعد وعبارة حرج ويجوز قرض كف من نحو دراهم ليتبين قدرها بعد ويرد مثله هنا ولا أثر للجعل بها حالة العقد

ببذله فلهما صريحان بخلافهما في المنهج ولو قال خذ هذا الدرهم بدرهم فكناية لانه يحتمل البيع والقرض فان نوى به البيع فبيع والا فقرض وأما خذ فقط فكناية لانه يحتمل القرض والصدقة ونية البدل والمثل كذا كره ويصدق في ارادتهما وكذا ملكتك ولو في مضطر دفعه لالتمع من هذه المكرمة وفي حرج أن لفظ العارية كناية في قرض المنفعة المعينة فراجع اه ولو أقر باقرض وقال لم أقبض صدق بيمينه لعدم المناقاة اذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القرض كافي شرح م (قوله وقبول) أي لفظا فلو لم يقبل لفظا ولم يحصل إيجاب معتبر من القرض لم يصح ويحرم على الآخذ التصرف فيه لعدم ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بالمثل أو بالقيمة ولا يلزم من إعطاء الفاسد حكم الصحيح مشابهته له من كل وجه ع ش على م (قوله كالبيع) لما ذكر المصنف فيما يأتي شروط القرض والمقترض وسكت عن شروط الصيغة أشار لها الشارح بقوله كالبيع أي في الشروط الخمسة المتقدمة حتى موافقة القبول للإيجاب ولو قال أقرضتك ألفا فقبل خسمائة وبالعكس لم يصح وما اعترض به من وضوح الفرق بأن المقترض متبرع فلم يقدح فيه قبول بعض المسمى ولا الزيادة عليه رد بمنع اطلاق كونه متبرعا كيف ووضع القرض أنه تأميك الشيء ليرد مثله فساوى البيع اذ هو تأميك الشيء ثمه فكما اشترط ثم الموافقة كذا هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتي لا ينافي ذلك لان المعاوضة فيه هي المقصودة شرح م (قوله نعم القرض الحكمي) ومن القرض الحكمي أمر غيره بإعطاء ماله غرض فيه كأعطاء شاعر أي حيث شرط الرجوع أو ظالم أو أطمع فقير وكعب هذا وأتفق على نفسك نفقة القرض ويصدق فيها وعمر داري كما يأتي آخر الصلح وفيما ذكر ان كان المرجوع به مقدرا أو معينا يرجع بمثله ولو صورة كالقرض وكاشتر هذا بشئ بك لي يرجع بقيمته م ر ع ش قال اطف أي حيث شرط الأمر الرجوع كما أشار اليه م لان ما كان لازماله كوفاء الدين أو منزلة منزلة اللازم كقول الاسير لغيره أفدني لم يحتج فيه الى شرط الرجوع وما لم يكن كذلك لا بد فيه من شرط الرجوع وإعطاء نحو الشاعر من هذا القليل ويحتمل أن لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يدفعه للشاعر والظالم لان الغرض من ذلك دفع هجو الشاعر حيث لم يعطه ودفع شر الظالم عنه وكلاهما منزل منزلة اللازم وكذا في عمر داري لان العمارة وان لم تكن لازمة لكنها تنزل منزلته لجران العرف بعدم اهمال الشخص للملكة حتى يخرب وهذا الاحتمال هو الذي يظهر ثم ان عين الدافع قد اذناك ظاهر والاصدق الدافع في القدر اللائق ع ش ومن ذلك أيضا دفع بعض الناس الدراهم عن بعض في القهوة والحمامات ومحج بعض الجيران بقهوة وكعبك مثلا كافي ع ش ومن ذلك أيضا كسوة الحاج بما جرت العادة بأنه يرد كافي قل أما ما جرت به العادة من دفع النقود للزبن أو الشاعر ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوته على الآخذ ولا وضعه الصينية المعروفة الآن على الارض وأخذ النقود وهو ساكت اه والذي تحرر من كلام الرمي وحج وحواشيهما أنه لا رجوع في النقود المعتاد في الافراح أي لا يرجع به مال كذا اذا وضعه في يد صاحب الفرح أو يد مأذونه الا بشروط ثلاثة أن يأتي بلفظ تحذره ونحوها وأن ينوي الرجوع ويصدق هو ووارثه فيها وأن يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه أو في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع كما حققه شيخنا ح ف (قوله كالانفاق على اللقيط) أي ممن لا يجب عليه بان كان معسرا بخلاف الموسر اذا كان المنفق عليه معسرا فلا يكون قرضا بخلاف الموسر والمراد أيضا الانفاق باذن الحاكم فان لم يوجد أشهد بالانفاق فان لم يوجدوا أنفق بنية الرجوع والالم يرجع

وقبول) كالبيع نعم القرض الحكمي كالانفاق على اللقيط المحتاج

(قوله فلهما صريحان) في غير روى شرطت فيه للمماثلة والا فكناية ان نوى به بيعا وقع أو قرضا فكذلك لان المثلية واجبة فيه أيضا عند البيع وان كانت مثلية البيع حقيقة ويكتفى هنا بالصورية وعبرة حج والذي يتجه انهما ان نوى بملكك الدرهم بدرهم أو بمثله البيع أو القرض تعين لما تقر من صلاحيته لهما والا كان في مثله صريح قرض وفي بدرهم صريح بيع عملا بالتبادر فلهما فهو صريح في البابين ويتخصص بالنية ان وجدت والا فبالتبادر والتزم ذلك لضرورة اقتضاء النظر له انتهت بتصرف

كافي س ل قال الشورى وانظر هل الواجب مثل ما أنفق ولو متقوما أو بدله وقضية كلامهم الأول
 قبل وصرحوا في باب الاطعمة واللقطة بالثاني فليراجع اه وفي م ر مانصه وفيما ذكر ان كان المرجوع
 به مقدرا أو معين يرجع بمثله ولو صورة كالقرض (قوله واطعام الجائع) أي الذي وصل الى حالة
 لا يمكن أحد العقد معه ويشترط غناه بخلاف من لم يصل الى ما ذكر فلا شيء عليه لان المالك مقصر
 حيث لم يذ كر عوضا بخلاف الفقير فلا يجب عليه شيء لان اطعامه حينئذ من فروض الكفاية على
 أهل الثروة وهذا انتقير يسقط ما وهم من تناقض كلامهم هنا وفي السير والاطعمة شوري وح ف
 وعبرة حل قوله ولا يفتقر الى ايجاب وظاهر كلامهم وان كانوا أهلا للخطاب فلا يتقيد ذلك بأن
 يصلوا الى حالة لا يمكن كون فيه امن الخطاب اه بحرفه ومحل كون اطعامه قرضا حيث كان الدافع غنيا
 والمدفوع له غنيا أو كانا فقيرين أو كان الدافع فقيرا والمدفوع له غنيا فان كان الدافع غنيا والمدفوع له
 فقيرا فلا يكون قرضا لوجوب الدفع له وفي السير ان اطعام الجائع ونحوه واجب وينبغي تصدق الآخذ
 فيما لو ادعى الفقر وأنكره الدافع ع ش (قوله فيما ذكره بقوله وصيغته أقرضتك الخ) عبارته وصيغته
 أقرضتك وأسلفتك أو خذه بمثله أو ملكته على أن ترد بدله اه وحينئذ كان على الشارع أن يزيده
 أمثلة على ما في عبارة الاصل حتى تظهر المناقشة المذكورة وكان عليه أن يناقش أيضا بأن عبارته أولى
 من حيث ان إعادة الكاف تفيد أن ما بعدها يخالف ما قبلها في كونه كناية وما قبلها اصريحا على طريقته
 (قوله وشرط مقرض اختيار) انما قال ذلك ولم يقل وشرط الماقد لا اختلاف لشروط المعتبرة في
 المقرض والمقرض ففي البيع لما كان المعتبر في البائع معتبرا في المشتري قال بشرط في العاقد ولما
 كان المعتبر هنا في المقرض أهلية التبرع وفي المقرض أهلية المعاملة ذكر ما يخص كلا على انفرادهما وانما
 لم يذ كر حكم المقرض في المتن لان حكمه علم من شروط العاقد في البيع وذكر المقرض لانه يعتبر فيه أهلية
 التبرع وهي ليست شرطا في البيع اه قاله ع ش وقرض الاعمي واقتراضه كبيع فلا يصح في المعين ويصح
 في الذمة ويوكل من يقبض له أو يقبض عنه كافي شرح م ر دع ش (قوله فلا يصح اقراض مكره)
 أي بغير حق فلو أكره بحق صح وذلك بأن يجب عليه الاقراض بنحو اضطرار اى مع انحصار الامر
 فيه ع ش (قوله وأهلية تبرع) أي تبرعا مطلقا بسائر التصرفات حل (قوله فيما يقرضه) فلا يرد عليه
 صحة وصية السفينة وتديره وتبرعه بمنفعة بدنه الخفية شرح م ر (قوله لان في اقراض تبرعا) أي
 بمنفعة الشيء المقرض تلك المدة لا بعينه لانه يرد بدله (قوله أمينا موسرا) أي وسم الشبهة في ماله ان
 سلم منها مال المولى عليه ويجب الاهمال عليه وبأخذه هنا ان رأى ذلك م وهذه الشروط معتبرة في
 اقراض المولى أيضا وقوله حينئذ أي حين اذ يكون المقرض أمينا وموسرا ويرد عليه أن
 من الضرورة ما لو كان المقرض مضطرا وقد نقل عن ابن حجر انه يجب على المولى اقراض المضطر من مال
 المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو أشرف مال المولى عليه على الهلاك بنحو غرق
 وتعين خلاصه في اقراضه ويبيح اشتراط ما ذكر في هذه الصورة فان اشتراطه قد يؤدي الى اهلاك
 المال والمالك لا يريد اتلافه (قوله لكثرة اشتغاله) أي بأحكام الناس فرما غفل عن المال فضاع
 فيقرضه من غير ضرورة ليحفظه عند المقرض شيخنا (قوله اذا رضى الغرماء) ظاهره انه لا يشترط
 رضا المفايس وقيل يشترط رضاهم مع رضا الغرماء لانه مالك ولهم حق فيه (قوله وأهلية معاملة) بأن
 يكون بالغاعاقلا غير محجور عليه فدخل العبد المأذون له شيخنا وعبرة ع ش وأهلية معاملة أي
 وان لم يكن أهل تبرع كالمكاتب فيقترض بلا إذن من سيده ولا يصح اقراضه لعدم أهليته للتبرع

واطعام الجائع وكسوة
 العاري لا يفتقر الى ايجاب
 وقبول وأقاد فسوى
 كأقرضتك انه لا حصر
 لصيغ الايجاب فيما ذكره
 بقوله وصيغته أقرضتك
 الى آخره (وشرط مقرض)
 بكسر الراء (اختيار) فلا
 يصح اقراض مكره كسائر
 عقود وهذا من زيادتي
 (وأهلية تبرع) فيما يقرضه
 لان في الاقراض تبرعا فلا
 يصح اقراض المولى مال
 محجوره بلا ضرورة لانه
 ليس أهلا للتبرع فيه نعم
 للقاضي اقراض مال
 محجوره بلا ضرورة ان
 كان المقرض أمينا موسرا
 خلافا للسبكي لكثرة اشتغاله
 وله اقراض مال المفلس
 أيضا حينئذ اذا رضى
 الغرماء بتأخير القسمة
 ليجمع المال وشرط
 المقرض اختيار وأهلية
 معاملة (وانما يقرض

(قوله وانما لم يذ كر حكم الخ)
 الذي تقدم انما هو في البيع
 ولا يلزم اعتباره في القرض
 ولم توجد اشارة هنا ولا
 هناك الى ذلك اه تقرير

ما يسلّم فيه) معينا كان
أو موصوفا لصحة ثبوته في
الذمة بخلاف ما لا يسلّم فيه
لان ما لا ينضبط أو ينذر
وجوده يتعذر أو يتعسر
رد مثله نعم يجوز اقراض
نصف عقار فأقل واقراض
الخيزون بالعموم الحاجة اليه
وفي الكافي يجوز عددا
(الأمة تحل لمقترض) فلا
يجوز اقراضه ولو غير
مستتهة وان جاز السلم فيها
لانه عقد جائز ثبت فيه
الرد والاسترداد وربما
يطؤها المقترض ثم يردّها
فيثبته اعارة الاماء للوطء
بخلاف من لا يحل له ووطؤها
لحرمية أو تمجس

(قوله أي ان قبضه الخ)
الاولى كتابة ذلك على
قوله ومالك يقبضه كما صنع
الشارح في شرح البهجة
تأمل

(قوله ويمكن الفرق بأن
المعين الخ) أي بخلاف ما
في الذمة فيبعد بعد طول
الفصل بناؤه على العقد
الماضي تأمل أقاده حجج
وعبارة البهجة بعد ما ذكر
الحكم قال لتعذر البناء
على العقد حينئذ

(قوله من جهة التملك)
لعله المالك والاورد القرض
راجع

اه ويصح اقتراض الولي لموليه لانه أهل للعامة في ماله وان لم يكن أهلا للتبرع (قوله ما يسلّم فيه) أي
في نوعه والافالمعين لا يصح السلم فيه ابن حجر أي فلا يرد المدين فانه يصح اقراضه لا السلم فيه لكن يصح
السلم في نوعه وهو ما اذا كان في الذمة وقوله معينا كان الخ تعميم في المقرض فلا يصح اقراض الدابة
الحامل لعدم صحة السلم فيها ع ش على م ر (قوله أو موصوفا) أي ان قبضه قبل طول الفصل ولو بعد
التفرق شرح م ر ومثله سم وشو برى بخلاف المعين في العقد فيصح قبضه ولو بعد طول لفصل كما
في شرح م ر أيضا وانظر الفرق بينهما ويمكن الفرق بأن المعين لما كان أقوى مما في الذمة لم يشترط
فيه القبض حالا (قوله لصحة ثبوته) أي ما يسلّم فيه حل (قوله لان ما لا ينضبط) ومن ذلك قرض
القضّة اقصيص فلا يصح قرضها لهذه العلة وطريق الصحة فيها أن يقرضها زنا والا قرب عدم صحة
قرضها مطلقا وزنا وغيره لتفاوتها في نفسها كبر أو صغرا وان وزنت ومع ذلك لو خالفوا فعلا واختلفا في
ذلك فالقول قول الآخذانه تساوى كذا من الدراهم الجيدة في دفعها ع ش على م ر (قوله يتعذر
أو يتعسر) راجع لما قبله على سبيل ألف والذمة المرتب (قوله نعم يجوز اقراض نصف عقار) هذا
مستثنى من المفهوم وقضيته انه لا يصح السلم في نصف العقار فادونه ولعل وجهه عزة الوجود ع ش
وخرج بقوله نصف عقار اقراض ثلثي عقار أو كله فلا يصح لان ثلثي العقار أو كله لا يوجد له مثل في
الصورة وان كان له نظير من عقار آخر لان الذي يردانها هو المثل الصوري كما سيأتي بخلاف نصف العقار
فان له مثالا في الصورة يمكن تحصيله وهو النصف الآخر وانظر ما للمانع من صحة قرض ثلثي العقار أو كله
ويستبدل عنه من عقار آخر لان الاستبدال فيه جائز بخلاف السلم وأجيب بأن المقرض قد لا يرضى
بالاستبدال فيتعذر رد المثل (قوله نصف عقار) أي شائعا بخلاف المعين فانه لا يصح قرضه عن ولو
كان المعين عقارا أو أقل من النصف كما لا يصح السلم فيه وانما لم يصح اقراض نصف العقار المعين لان
النصف الثاني قد لا يكون مثل الاول فلا يرضى به المقرض (قوله واقراض الخيزونا) اعتمده زى
ومر مع انه لا يصح السلم فيه فالاولى وهذه مستثناة من المفهوم ويجوز اقراض العجين ولو خيرا حامضا
وزنا ما ذكر وقوله وفي الكافي اعتمده ط ب وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والاعصار فالوجه
اعتباره والعمل به كما قاله قل وضعفه ع ش والمراد الخبز بسائر أنواعه كافي ع ش وقوله يجوز عددا
وعلى الاول لو رده عددا لم يصح قبضه لما سري السلم من انه لا يصح قبض ما أسلم فيه وزنا بالكيل ولا
عكسه فيجب رده لدافعه ان بقي وقيمته ان تلف ويستبدل ما قرضه وزنا ع ش على م ر (قوله الا
أمة تحل لمقترض) ولو كان صغيرا جدا الانهر بما تبقى عنده الى بلوغه زنا يمكنه التمتع بها فيه ع ش على
م ر (قوله فلا يجوز اقراضها) أي كلها ويجوز في بعضها لا تنفء العلة قل (قوله لانه عقد جائز) وبه
فارق جواز هبة الجارية لولده مع جواز استرجاعها بعد ووطء الولد لان عقد الهبة لازم من جهة التملك
أي من حيث هو وان كان جائزا في هذه الصورة وفارق ما لو كان رأس مال السلم جارية في جارية فله ردها
عن المسلم فيه وان وطئها حيث كانت بالصفات كما تقدم لان ذلك لازم من الجانبين س ل بإيضاح
(قوله ور عما يطؤها) الوطء ليس قيد اور بما يؤخذ منه جواز قرض نحو رتقاء أو قرناء سيما لنحو
مسوح والمعتمد امتناعه لان المانع خوف التمتع وهو موجود فتعبرهم بخوف الوطء جرى على الغالب
كما ذكره حل ولو قال لانهر بما يتمتع بها لكان أولى ليشمل ما ذكر وعبارة ع ش على م ر قوله
لانه قد يطؤها أي أو يتمتع بها فيدخل المسوح لا مكان تمتعها (قوله أو تمجس) فلو أسلمت استمرت
الصحة وانظر على الاستمرار هل يجوز الوطء حينئذ لزال المانع أولا لاحتمال الرد فيأتي المحذور قال الشيخ

فيه نظر ثم رأيت شيخنا في حواشي شرح الروض جزم بمنع الوطء لان المانع طرأ لا باختياره وبه فارت
نحو أخت الزوجة وقضيته جواز اقتراض الامة المزوجة ويستمر القرض بعد فراقها لان عروض الحل
فيها على قرضه ليس باختياره تأمل شوبري (قوله أو نحوه) كلاعنة (قوله في نحو أخت الزوجة)
الفرق بين هذا وبين المجوسية وان كان المانع يمكن الزوال في السكك أن زواله ليس في وسعه في المجوسية
بغلافه في نحو أخت الزوجة شيخنا وقضية هذا التعليل الفارق بين المجوسية ونحو أخت الزوجة ان
المطلقة ثلاثا يحل قرضها المطلقةا بحث بعضهم عدم حله لقرب زوال مانعها بالتعليل كافي شرح م
وعبارة الشوبري اعتمد شيخنا انه يجوز اقراض المطلقة ثلاثا لمطاعها وابن حجر النعم ونوزع في تعليله
بقوله لقرب زوال مانعها بالتعليل بأنه لا يمكن من حلها الا برضاها ولورضيت لم يجبر المحلل على التطلق
(قوله وعمتها) الواو بمعنى أو (قوله وقد ذكرت الخ) حاصله انه لا يمنع أن يكون مقرضا لامة تحل
له كان ذكرا كما يدل عليه كلامه بعد ابعاده انصاحه بالد كورة وكان مقتضى الاحتياط المنع لاحتمال
ذ كورته فلواتضح بذلك بان بطلان القرض لان العبرة في العقود بما في نفس الامر بخلاف ما لو
أسلمت الوثنية والمجوسية أو تحللت المطلقة ثلاثا لم يبطل القرض لانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في
الابتداء وهل يمنع عليه الوطء حيث لا احتمال أن يرد لها فيوجد المحذور المذكور والتجبه المنع
ويمنع أن يكون مقرضا لعدم صحة السلم فيه لانه يعز وجوده وذكرا في العارية امتناع كونه متغيرا
لامة ومعارا حل بايضاح (قوله واستثنى مع الامة الروبة) وهي خيرة من الدين الحامض تلقى على الدين
الحليب فيروب قاله الجوهري زى قال شيخنا وروهم من ألحقها بخميرة الخبز وهذا الاستثناء يفهم أن
الروبة يصح السلم فيها ولا يصح قرضا فهي مستثناة من الطرد وفيه نظر لانها من مفهوم القاعدة قاي
الضابط المذكور الذي ذكره المصنف لانه لا يصح السلم فيها ولا اقراضها كما يؤخذ من قوله لاختلافها
فالحق عدم استثنائها اه شيخنا ولذلك تبرأ منه بقوله واستثنى (قوله وملك بقبضه) أي كقبض
المبيع من النقل في المنقول والتخلية في غيره ثم ان الشيء المقرض ان كان معينا بأن وقع العقد عليه
صح قبضه في المجلس وبعده ولو بزمان طويل وان كان في التمة اشترط قبضه في المجلس أو بعده على
الفور وانما اشترط قبضه على الفور لانه بمثابة عوض مافي التمة وتوسعوا هنا في ذلك فاكثفوا بقبضه
ولو بعد التفرق لكن على الفور م وشوبري وحل ومنه يؤخذ ما يقع من أن الشخص يستلف
برافي الشتاء ليرد بده في الصيف فان كان العقد وقع على عين البرص قبضه مطلقا أو على مافي التمة
اشترط قبضه في المجلس أو بعده على الفور قال م فلو قال أقرضتك ألفا وقيل وتفرقا ثم أعطانا ألفا
جاز ان قرب الفصل عرفا ولا فلا وان نازع فيه السبكي أما لو قال أقرضتك هذا الألف مثلا وتفرقا
ثم سلمها اليه لم يضروا ان طال الفصل (قوله بقبضه) فلا يجوز له التصرف فيه قبل القبض وبعد
العقد قل على الجلال (قوله وان لم يتصرف فيه) غاية لارد على الضعيف القائل بأنه انما يملكه
بالصرف المزيل للملك يعني أنه اذا تصرف فيه يقين حصول الملك من حين القبض شرح م
(قوله كالوهوب) أي فلا بد أن يكون القبض باذن المقرض أي كالواهب وان الزوائد قبل القبض
للمقرض كما هو قضية التنظير بل أولى وصرح به غيره شوبري (قوله ولقرض رجوع) أي بصيغة
كرجعت فيه أو فسخته وللمقرض رده عليه قهرا زى وصرح م قال سم وقضية كلامهم أنه
ليس له المطالبة بالبدل لا عند القوات وهو ظاهر لان الدعوى بالبدل غير ملزمة للمدعى عليه
من دفع العين المقرضة اه (قوله وان وجد مؤجرا) وبأخذه مسلوب المفعة لا يقال لا يكون له
أجرة المدة الباقية من حين الرجوع وللمقرض المسمى كافي نظائره لا نقول له هنا مندوحة وهي

أو نحوه فيجوز اقراضها
نعم المتجبه كما قال الاسنوي
وغیره المنع في نحو أخت
الزوجة وعمتها وقد ذكرت
حكم كون الخنثى مقرضا
أو مقرضا بفتح الراء في
شرح الروض واستثنى مع
الامة الروبة لاختلافها
بالمجوسية (وملك) الشيء
المقرض (بقبضه) وان
لم يتصرف فيه كالوهوب
(ولقرض رجوع) فيه
ان (لم يبطل به حق لازم)
وان وجد مؤجرا أو مطلقا
عتقه بصفة أو خرج عن
ملكه

(قوله لان المانع طرأ)
لعله تعليل لقوله استمرت
تأمل (قوله ان كان معينا)
أي غير عقار لما تقدم من
عدم صحة قرض المعين من
العقار تأمل

أخذ المثل الصوري أو الحقيقي سـ ل وعبارة شرح مـ ر وإذا رجع فيه مؤجرا تحير بين الصبر ولا نقضاء
المدة من غير أجر وله وبين أخذ بدله اهـ قال عـ ش وظاهره أنه لو أراد أن يأخذ مـ سـ لوب المنفعة لا يمكن
منه وهو غير مراد فله أن يرجع فيه الآن ويأخذ مـ سـ لوب المنفعة وعليه في تحير بين الصبر إلى فراغ
المدة وبين أخذ مـ سـ لوب المنفعة حالا وبين أخذ البديل اهـ ولا يرجع بأجرة المدة الباقية لأن له مندوحة
عن أخذه وهو أخذ البديل سـ ل (قوله ثم عاد) أي لأن الزائل العائد هنا كالذي لم يزل وأفتى بعضهم
في جذع نخل اقترضه وبنى عليه وحب بذره أنه كالمالك فيتمتعين بدله شرح مـ ر (قوله كافي أكثر
نظائره) أي المشار إليها في النظم المشهور وهو

وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

كما إذا باعه شيئا وباعه المشتري ثم رد عليه بعيب قديم فانه يرد على بائعه وصورة الصداق أن يجعل
صداقها دابة مثلاً ثم باعها ثم ردت عايبا بعيب قديم فإذا فرقها زوجها قبل الدخول رجع فيها أو في
نصفها (قوله أو أخذ مثله سليما) قضية أنه لو طالب المقرض بخلافه لا يجاب وهو ظاهر بل الجواب
المقرض وعبارة سم أو وجد ناقصان شاء أخذه مع أرش مثله سليما قاله الماوردي عـ ش قال
حل ويصدق المقرض أنه قبضه وبه هذا النقص وأيد بأن الأصل براءة الذمة ولا نظر إلى كون
الأصل السلامة وإن الحادث يقدر بأقرب زمن (قوله وبما تقر) أي من قوله وإن وجد مؤجرا
الح حيث جعل عبارته شاملة شذا كله خصوصا ومن جملة قوله أو ناقصا رجع فيه مع الارش الح وقوله
إن تعيرى بما ذكر أي قوله لا يبطل به حق لازم أولى من قوله مادام باقيا بحاله لأنه يخرج ماله ووجده
زال ثم عاد ماله ووجده معيبا ويرى بما يخرج ماله ووجده مؤجرا اهـ (قوله ويرد المقرض) ولو نقدا
أبطل السلطان المعاملة به ومثل النقد الفلوس الجدد وقد عمت بهذه البلوى في الديار المصرية في غالب
الازمنة حيث كان لذلك قيمة أي غير نافذة رد مثله والارد قيمته باعتبار أقرب وقت إلى وقت المطالبة
له فيه قيمة حل ومـ ر (قوله ولتقوم مثلاً بصورة) أي ولو كان القرض فاسدا خلافا لجمع قالوا في الفاسد
بوجوب القيمة شو برى (قوله اقترض بكرا) وهو ما دخل في السنة السادسة وقوله ويرد باعيا
بفتح الراء وتخفيف الباء على وزن مفاعل وهو ما دخل في السنة السابعة حل وانظر سبب صرفه
ولعله للتناسب قال زى نعم يمنع على مقرض لنحو محجوره أو جهة وقفه الزيادة اهـ (قوله إن
خياركم أحسنكم قضاء) قال الكرماني خياركم يحتمل أن يكون مفردا بمعنى الخير وأن يكون جمعا
فإن قلت أحسن كيف يكون خبره لأنه مفرد قلت أفعل التفضيل المضاف لمعرفة المقصود به الزيادة
جاء فيه الأفراد والمطابقة لمن هو له شو برى قال ابن مارك

وتأول طبق ومالمعرفة * أضيف ذو جهين عن ذي معرفة

(قوله وأداؤه صفة) أي ما قيد بالصفة ليصح قوله كسـ ل فيه إذا أداء النوع والجنس هنا ليس كالمسلم فيه
لأنه هنا يصح أداء غير جنسه ونوعه لصحة الاعتياض هنا ولا يصح في السلم كما تقدم وقوله كسـ ل فيه أي
كما تقدم في قوله ولو ظفر به بعد المحل في غير محل التسليم الح وفي قوله وإن امتنع من قبوله ثم اقترض
لم يحير فقول الشارح فلا يجب قبول الردى الح تفريع على قوله وأداؤه صفة وقوله ولا قبول المثل الح
تفريع على قوله ومكانا كن قد علمت أن قوله ومكانا مفاده صورتان والشارح في التفريع سلك
اللف والنشر المشوش لأن قوله ولا قبول المثل الح نظير قوله في السلم وإن امتنع من قبوله ثم اقترض
لم يحير وهذا متأخر في المتن وقوله ولا يلزم المقرض الح نظير قوله ولو ظفر به الح وهذا مقدم هناك

ثم عاد كافي أكثر نظائره
ولأن له تفريع بدله عند
الفوات فالمطالبة به أولى
فإن بطل به حق لازم كان
وجده مرهونا أو مكانا
أو متعلقا برقبته أرض
جناية فلا رجوع فيه فإن
وجده زائدا زيادة منفصلة
رجع فيه دونها أو ناقصا
رجع فيه مع الارش أو أخذ
مثله سليما وبما تقر علم أن
تعيرى بما ذكر أولى من
قوله مادام باقيا بحاله (ويرد)
المقرض لمثل (مثلا لأنه)
أقرب إلى الحق (ولتقوم
مثلا صورة) تخبر مسلم أنه
صلى الله عليه وسلم اقترض
بكرا وردد باعيا وقال إن
خياركم أحسنكم قضاء
(وأداؤه) أي الشيء
المقرض (صفة ومكانا

(قوله خلافا لجمع الح) مشى
عـ ش فيما مر على كلامهم

كسلم فيه) أي كاداه وهذا من زيادتي فلا يجب قبول الردي عن الجيد ولا قبول (٣٥٥) المثل في غير محل الاقراض ان

كان له غرض صحيح كأن
كان لنقله مؤنة ولم يتصلها
المقترض أو كان الموضع
مخوفا ولا يلزم المقترض
الدفع في غير محل
الاقراض الا اذا لم يكن
لنقله مؤنة أو له مؤنة
وتحملها المقترض (لكن
له مطالبته في غير محل
الاقراض بقيمة ماله) أي
لنقله (مؤنة) ولم يتحملها
المقترض لجواز الاعتياض
عنه بخلاف نظيره في السلم
وبخلاف مالا مؤنة لنقله
أوله مؤنة وتحملها المقترض
وتعتبر قيمته (بمحل
الاقراض) لانه محل التملك
(وقت المطالبة) لانه وقت
استحقاقها وهذا من
زيادتي واذا أخذ قيمته
فهو للفيض لا للحيولة
حتى لو اجتمعا بمحل
الاقراض لم يكن للمقترض
ردها وطلب المثل ولا
للمقترض استردادها
ودفع المثل (وفسد) أي
الاقراض (بشرط جر
نفع للمقترض كزيادة)
في القدر أو الصفة كود
صح عن مكسر (وكأجل
لغرض) صحيح (كزمن
نهب) بقبض زده تبعا
للشرحين والروضة بقولي
(والمقترض ملى) لقول
فضالة بن عبيد رضي الله عنه كل

وعذر الشارح في عدم سلوك الترتيب ان قول المتن لكن له مطالبته الخ استدراك على مقتضى التنظير
بالسلم في الشق الاول الذي هو قوله ولو ظفر به بعد المحل الخ ولذلك أخره الشارح ليتصل به الاستدراك
وقول المتن ومكانا لم يقر وأجلا مع تقدمه في السلم لان الاجل لا يدخل القرض لانه ان كان لغرض
أي والمقترض ملىء فسد موالاته كره اه شيئا فقولته صفة أي لاجنسا ونوعا فان أدى غير
جنسه أو نوعه صح فيجوز أن يؤدي عنه غير جنسه وصفته (قوله كسلم فيه) انظر هل يشترط لمحل
تسليمه ما تقدم في السلم فيه من تعيينه ان كان محل العقد غير صالح أو له مؤنة أو لا ويفرق بينهما
مال شيخنا زى الى الاول فليحذر شوي (قوله كأن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المقترض) فان
تحمّلها أجبر المقترض على القبول وشمل تحملها ما لو دفعها مع القرض وعليه فيفارق المسلم فيه بامتناع
الاعتياض في السلم لاهنا ع ش والمراد بقوله بأن كان لنقله مؤنة أي من محل الظفر الى محل
الاقراض أو كانت قيمته بمحل الظفر أكثر من قيمته بمحل الاقراض فأحد الامرين أي مؤنة
النقل وارتفاع السعر مانع من الاجبار على الاداء كما تقدم في السلم فيه لان من ينظر الى المؤنة ينظر الى
القيمة بالطريق الاولى لان المدار على حصول الضرر وهو موجود في الحالين وكلام الشافعي يشير الى
كل من الطرفين فاذا أقرضه طعاما بمصر ثم لقيه بمكة لم يلزمه دفعه اليه لانه بمكة أغلى كذا نص عليه
الشافعي بهذه العلة وبأن في نقله الى مصر ضرر ظاهر ان كل واحدة منهما علة مستقلة ولا تلازم
بين مؤنة النقل وارتفاع الاسعار فقد يوجد ارتفاع السعر وكونه نقص حل أي من غير مؤنة للنقل
(قوله لكن له مطالبته) ولا يطالب به في هذه الحالة بالمثل شرح م وشمل ماله لو كان بمحل الظفر أقل
قيمة كما اذا أقرضه طعاما بمكة ثم لقيه بمصر لكن الذي في شرح الاذرعى انه ليس له في هذه الصورة
مطالبته بالقيمة بل لا يلزمه الامثلة رشيدى (قوله في غير محل الاقراض) هلا أسقط آل منه في
الموضعين وكذا من قوله المطالبة واللام الاولى من قوله للمقترض لرعاية الاختصار وما فائدة اثبات
المدكورات تأمل شوي (قوله وفسد بشرط الخ) (فائدة) الشرط الواقع في القرض ثلاثة أقسام ان
جر نفع للمقترض يكون مفسدا وان جر نفع للمقترض يكون فاسدا غير مفسد للقرض كأن أقرضه عشرة
صحيفة ابردها مكسرة وان كان للونوق كشرط رهن وكفيل فهو صحيح زى فالشرط الاول فاسد
مفسد والثاني فاسد غير مفسد ومعلوم ان محل الفساد اذا وقع الشرط في صلب العقد أمالو توافقا على
ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد ع ش على م (قوله جر نفع للمقترض) أي وحده أو مع المقترض لكن
لم يكن نفع المقترض أقوى بدليل ما سيأتى في قوله أو لم يما والمقترض معسر كما في شرح م (قوله كرد
زيادة) أي كشرط زى (قوله وكأجل) أي شرطه (قوله بقبض زده تبعا) انظر حكمة التبعية في هذا
القيودون غيرهم من بقية القيود شوي (قوله والمقترض ملىء) أي بالمقترض أو بدله فيما يظهر شرح م
قال الرشيدى قوله والمقترض ملىء بالمقترض أي في الوقت الذي عينه والافلأر يدانه ملىء به عند العقد
لم يتصور اعساره به حينئذ أي عند العقد (قوله لقول فضالة) هو صحابي وقاله بحضرته صلى الله عليه
وسلم وأقره عليه فهو حديث وفضالة بفتح الفاء والصاد كما في الشوي (قوله جر منفعة) أي شرط
فيه جر منفعة للمقترض شرح م فالمراد جرها بشرط أما جرها من غير شرط فلا يضر (قوله أمثلة
له أولى) وذلك لان اقتصاره على الامثلة يوهن ان الفساد مخصوص بها لا يتجاوزها الى غيرها ع ش
(قوله فلور دأز يد) ولو في الربوي كافي م ولا يجوز رجوعه في الزائد لانه هبة مقبوضة ولا يحتاج

قرض جر منفعة فهو ربا والمعنى فيه أن موضوع القرض الافاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فنعى صحته وجعل على شرط جر النفع
للمقترض ضابطا للفساد مع جعل ما بعده أمثلة له أولى من اقتصاره على الامثلة (فلور دأز يد) قدرا أو صفة (بلا شرط حسن) لما في خبر

مسلم السابق ان خياركم
أحسنكم قضاء ولا يكره
للقرض أخذ ذلك
(أو شرط) أن يرد (أنقص)
قدرا أو صفة كرد مكسر
عن صحيح (أو ان يقرضه
غيره أو أجلا بلا غرض)
صحيح أو به والمقرض غير
ملىء (لغا الشرط فقط)
أي لا العقد لان ما جزم من
المنفعة ليس للقرض بل
للمقرض أو لهما والمقرض
معسر والعقد عقد ارفاق
فكانه زاد في الارفاق
ووعده وعدا حسنا
واستشكل ذلك بأن مثله
يفسد الرهن كما سيأتي
ويجيب بقوة داعي القرض
لانه سنة بخلاف الرهن
وتعيرى بأقصر أعم من
قوله مكسرا عين صحيح
(وصح) الاقراض (بشرط
رهن وكفيل واشهاد)
لانها توثيقات لامنافع
زائدة فلمقرض اذا لم
يوف المقرض بها الفسخ
على قياس ما ذكر في
اشتراطها في البيع وان كان
له الرجوع بلا شرط كما مر
وذكر الاشهاد من زيادتي
﴿كتاب الرهن﴾
هو لغة الثبوت ومنه الحالة
الراهنه وشرها

(قوله أي والحبس) الواد
بمعنى أولان كلا معنى
مستقل

فيه الى ايجاب وقبول مر شورى لانه يملك نبعوا وان كان متميزا كان اقترض دراهم فردها ومعها
نحو سمن ويصدق الاخذ في كون ذلك هدية لان الظاهر معه اذ لو أراد الدافع انه انما أتى به لياخذ
بدله لانه كرمه معلوم بما صورناه انه رد المقرض والزيادة مع ما ادعى ان الزيادة ليست هدية أما لو دفع الى
المقرض ونحوه مع كون الدين باقيا في ذمته وادعى انه من الدين لاهدية فانه يصدق الدافع ع ش على
مر (قوله أو ان يقرضه غيره) أي أن يقرض المقرض المقرض قرضا آخر حل وزى وليس المعنى
أن يقرض المقرض المقرض لانه حينئذ يجزئ فعلا المقرض فلا يصح فتأمل (قوله والمقرض غير
ملىء) أي بالمقرض أو ببذله حل (قوله لغا الشرط) أي فقط ويسن الوفاء به في الصورة المذكورة
شرح مر (قوله بل للمقرض) لو قلنا بصحة الشرط والافهول لاغ وكذا يقال فيما بعده وكونه للمقرض في
الثلاثة الاول (قوله أو لهما) أي في صورة ما اذا كان الاجل لغرض صحيح والمقرض غير ملء بأن
كان معسرا وعبرة مر ولا عبرة بجره المقرض في الاخرة لان المقرض لما كان معسرا كان الجرا ليه
أقوى فغلب اه (قوله والمقرض معسر) راجع لقوله أو لهما فقط والظاهر انه لا حاجة اليه (قوله
واستشكل ذلك) وهو كون جر المنفعة للمقرض لا يفسد القرض المتقدم في قوله بل للمقرض بأن مثله
وهو كون المنافع للرهن يفسد الرهن ومنه الغاروقة المشهورة فهي ربالان دافع الدراهم ينتفع بالطين
المرهون والحيلة في ذلك أن يعيره الارض أو يؤجره له بأجرة معلومة (قوله ويجاب الخ) ولان وضع
القرض على جر المنفعة للمقرض فلم يفسد باشرطه شورى (قوله داعي القرض) أي الباعث عليه
وهو الثواب (قوله بشرط رهن) من فوائد أن المقرض لا يحل له التصرف في العين التي اقترضها
قبل الوفاء بالشرط شورى (قوله وان كان له الرجوع بلا شرط) فانه قد يستضي منه اذا كان بلا
سبب وأيضا فالرجوع حينئذ جائز قطعا بخلافه بلا سبب برماوى وعبرة حل فان الحياء والمرواة
يمنعانه من الرجوع بلا سبب فاذا وجد سبب من هذه الاسباب كان المقرض معذورا في الرجوع
حينئذ غير ملوم عليه ومن فوائد الشرط أيضا الامن من الجحود والبعث على الاستيفاء وصون
العرض عن الرجوع بلا سبب

﴿كتاب الرهن﴾

(قوله هو لغة الثبوت) أي والحبس هذا ظاهر بناء على انه مصدر رهن لازما بمعنى دام وثبت ولكنه
لا يناسب قوله الآتي بمعناه فارهنوا وأقبضوا أما اذا جعل مصدر الرهن متعديا فانه يناسب أن يقال هو
لغة الاتبات والحاصل ان رهن يستعمل لازما بمعنى دام وثبت ومتعديا فيقال رهنتم الشيء عنده ومعناه
أثبتته عنده والثبوت عام يناسب اللازم دون المتعدي الذي هو المقصود اللهم الا أن يقال أطلق الثبوت
الذي هو أثر الاتبات وأردابه الاتبات نفسه لكنه لا يناسب قوله ومنه الحالة الراهنه وانما لم يجعله من
رهن بمعنى ثبت ودام لان الاركان الآتية لاتناسبه ع ش ﴿فائدة﴾ رهن أفصح من أرهن بل منع
الازهرى الثانية شورى (قوله ومنه) أي من الاول ومن الثاني نفس المؤمن مرهونة بدينه
حتى يقضى عنه دينه أي محبوسة عن مقامها الكريم وهو محمول على غير الانبياء وغير نحو الصبيان
كأن لزمهم دين باتلافهم كانه محمول أيضا على من لم يخلف وفاقع تمكنه من الاداء أو عصى بالاستدانة
حل ومر ومفهومة ان من خلف وفاقع لا يحبس وان لم يقض لان التقصير حينئذ من الورثة فالاثم
عليهم لتعلق الدين بالتركة فاذا تصرفوا فيها تعلق الدين بذمتهم وأما من مات ولم يخلف وفاقع ولم
يتمكن من أدائه فلا تكون نفسه مرهونة لانه معذور اه عتاني وعبرة خط محبوسة في
القبر غير منبسطة مع الارواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معوقة عن دخول الجنة قال ع ش البرزخ

جعل عين مال وثيقة بدين
يستوفى منها عند تعذر
وفاته والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى فمن
مقبوضة قال القاضي معناه
فأرهنوا وأقبضوا لانه
مصدر جعل جزاء للشرط
بالبقاء فجري مجرى الامر
كقوله تعالى فتحرر برقبة
وخبر الصحيحين انه صلى
الله عليه وسلم رهن درعه
عند يهودي يقال له أبو
الشحم على ثلاثين صاعا
من شعير لاهله والوثائق
بالحقوق ثلاثة شهادة
ورهن وضمان

(قوله رجه الله والاصل فيه
الح) لا يخفك ان مقبوضة
الذي في الآية الشريفة
قياس فعله قبض بذلك
على هذا قول الخلاصة وفي
اسم مفعول الثلاثي اطرده
زنة مفعول ثم ان اقبضوا في
تفسير القاضي لا يخلو اما
أن تقطع همزته واما أن
توصل فان قطعت لزم
مخالفة ما في الآية اذ كان
قياس اسم المفعول حيث
مقبوضة كما هو ظاهر وان
وصلت لزم اختلاف معنى
الضميرين في أرهنوا
واقبضوا اذ المخاطب حيث
بالرهن من عليهم الدين
وبالقبض من لهم الدين
وكان فيه موافقة ما في الآية
الا أن يختار الأول ويكون

المدة التي بين الموت والبعث فن مات فقد أدخل البرزخ (قوله جعل عين) قد اشتمل التعريف
على الاركان الاربعة لان الجعل بصيغة وهي تستلزم موجبا وقابلا وقوله عين مال أي متمولة اشارة
الى المرهون وقوله بدين اشارة الى المرهون به وقوله وثيقة بدين أي ولو منقعة بخلاف المرهون فلا
يصح كونه منقعة اه شيخنا (قوله يستوفى منها) أي من ثمنها وهذا ليس من التعريف بل بيان
لغائده وقيل انه منه لاخراج ما لا يصح الاستيفاء منه كالموقوف والمغصوب ومن في قوله منها
للابتداء لا للتبعض لانه يقتضي أن تكون قيمة العين زائدة على الدين مع انه لا يشترط وقوله
عند تعذر وفاته ليس بقيد بل جرى على الغالب والضمير في وفاته عائده على جنس الدين
المصدق ببعضه شيخنا قال العلامة قل وعلم من ذلك انه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين
الا في رهن ولى على مال محجوره (قوله والاصل فيه) أي في مشروعيته وطلبه كما يدل عليه
جعل المصدر في الآية دالا على الامر (قوله قال القاضي) أي القاضي حسين على ما هو
القاعدة من انصراف هذا الاسم اليه في عبارة الفقهاء وليس المراد اليضاوى كما يوهمه سياق
تفسير الآية وقوله معناه غرضه بهذا تصحيح كونه جزاء للشرط لانه لا يكون الاجلة ويرد عليه ان
هذا المطلوب لا يتوقف على كونه بمعنى الامر بل يمكن جعله جملة اسمية أي فعليكم رهن أي أعيان
مرهونة بدليل قوله مقبوضة وقوله تعالى وان كنتم على سفر أي عازمين على سفر وقوله ولم تجدوا كتابا
قيد به لان الغالب ان الرهن لا يكون الا عند عدم الكتابة كما قاله بعض المفسرين وقوله لانه مصدر رأى
باعتبار مفرد وفيه نظر لان رهننا ليس مصدر ابل هو جمع رهن بمعنى مرهون بدليل وصفه بمقبوضة
وحينئذ فليس هو كما نظره من الآية وقد يجاب بصحة كونه جمع رهن الذي هو المصدر ولا ينافيه
مقبوضة لان وزن مفعول يأتي مصدرا أيضا اعلم قاله الشوري وقال شيخنا بخنا عذر به ان قلت
اذا كان كذلك لا يصح وصفه بمقبوضة لان الحدث لا يصح وصفه بكونه مقبوضا لانه من صفات
الاعيان الا ان يقال وصفه باعتبار متعلقه لان الرهن متعلقه العين أو أن يكون هذا من باب الاستخدام
بمعنى أاجعلنا الرهن بمعنى المصدر وأعدنا الضمير المستتر في مقبوضة عليه بمعنى الاعيان هذا كله جار على
ان الرهن بمعنى المصدر وأما اذا جعلناه بمعنى الاعيان فلا شك اه وعبارة سم فيه أن وصفه بمقبوضة
يمنع من جملة على المصدر اذ الذي يتعاق به القبض انما هو العين لا الحدث الا أن يقال وصفه بالقبض
من الاسناد المجازي والاصل مقبوض متعلقها أي وهو الاعيان أو ان استعماله بمعنى العين مجاز عن
المصدر ع ش على م (قوله فتحرر برقبة) أي فان المراد منه فليحرر رقبة (قوله أبو الشحم)
لكونه كان سمينا (قوله على ثلاثين) أي على ثمن ثلاثين وقوله لاهله أي اشترأها لاهله وافتكه
بعده أبو بكر وقيل على وقيل غيرهما والصحيح انه افتكه قبل موته كما قاله قل وبرماوى وخالف
ع ش فقال الاصح انه توفي ولم يفتكه ومثله في شرح م وهو ضعيف والمعول عليه ما قاله قل وعبارته
على الجلال والصحيح انه افتكه قبل موته كما رأته مصر حابه عن الماوردي وغيره من الائمة وكون
الدرع لم يؤخذ من اليهودي الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال
عدم المبادرة لاخذه بعد فكه وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال ان اليهودي أبرأه من
الدين لان الابراء منه صدقة كما ذكره في باب الايمان وهي محرمة عليه وبذلك يعلم رد القول بأنه
لواقرض من أصحابه كانوا يبرؤنه فتأمل وانما آثار اليهودي بالرهن منه على أصحابه لبيان جواز
معاملة أهل الكتاب وجواز الأكل من أموالهم أو لان أصحابه لا يسترهنونه أو غير ذلك ليس من المنة
اه بحروفه (قوله والوثائق بالحقوق) أي بحسن الحقوق اذ منها ما تدخله الثلاثة كالبيع ومنها ما تدخله

ما في الآية باعتبار لازم ما قاله القاضي عادة قررره شيخنا القوي سنى فافهم فانه نفيس

الشهادة فقط وهو المساقاة ونجوم الكتابة ومنها ما تدخله الشهادة والكفالة دون الرهن وهو الجمالة قبل الفراغ من العمل ومنها ما تدخله الكفالة فقط كضمان الدرك ع ش على م ر وشو برى (قوله كما مرقيل الباب) أى فى قوله لانها توثيقات لا منافع ولكن ما سبق لا يفيد الحصر الذى ذكره هنا فعمل المراد أنه من كونها توثيقات أو ان الحصر استفيد مما سبق مع رعاية المقام والباب والكتاب يطلق كل منهما على الآخر فلا يقال المعبر به الكتاب دون الباب اه ع ش (قوله ومروهن ومروهن به) انما لم يقل به لهما ومعقود عليه كما فصل فى البيع ونحوه لان الشروط المعتبرة فى أحد هما غير المعتبرة فى الآخر فكان التفصيل أولى لمطابقته لما بعد من قوله وشرط فى المروهن كونه عيناً ع ش على م ر (قوله فى البيع) قدم شروط الصيغة اهتماماً بالخلاف فيما أو يؤخذ من هذا اشتراط مخاطبة من وقع معه العقد نظير ما مرقى البيع فلو قال رهنتم موكك لم يصح خلافاً لبعضهم كما اعتمد م ر وقد يفهم أيضاً توافق الإيجاب والقبول ولعله غير مراد ويفرق بأن الرهن تبرع محض فلا يضر فيه عدم التوافق كما فى الهبة فلو قال رهنتمك هذين فقبل أحدهما صح وكذا لو قال رهنتمك هذا بألف فقبل بخمسمائة كما فى ع ش على م ر ولو قال بعثتك هذا على أن ترهننى عليه كذا فقال اشتريت ورهنتمك صح وليس هنا قبول وكان ما صدر من البائع مغنياً عنه وقال البغوى والقاضى لا بد من القبول بعد ذلك اه واعتمد شيخنا طيب الاول وفى تصحيح ابن قاضى عجّلون أنه المرجح واعتمده م ر أيضاً اه سم (قوله فان شرط فيه) تفرع على قوله شرط فيها ما فى البيع أى من الشروط الخمسة ومن صحته بشرط مقتضاه أو مالا غرض فيه وبطلانه بغيره فجميع ما مرقى فى البيع يجرى هنا ولو قال يجرى فيها ما فى البيع لكان أظهر لان صحته بالشرط وعدمها به لم يذ كر فى مقام الشروط وانما ذكره فى مقام آخر وان كان يؤول لكونه شرطاً (قوله مقتضاه) المقتضى والصلحة متباينان وذلك لان المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت فى العقد وان لم يشرط وأما المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر كالأشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وبما تقرر علم أن المراد بالمصلحة ما ليس بلازم مستحباً كان أو مباحاً ع ش على م ر (قوله أو شرط فيه) أى الرهن أى فى عقده وقوله مصلحة أى للعقد وكذا يقال فى قوله كاشهاده (قوله كأن يأكل العبد المروهن هكذا) (صح) العقد ولغا الشرط الأخير (لا) ان شرط (ما يضر أحدهما) أى المرتهن والراهن (كان لا يباع) عند المحل والتمثيل بهذا من زيادى (وكشرط منفعة) أى المروهن للمرتهن (أو شرط) (أن يحدث زوائده) كشمير الشجرة وتاج الشاة (مرهونة) فلا يصح الرهن فى الثلاثة لاخلال الشرط بالغرض منه فى الاولى ولتغير قضية العقد فى الثانية ولجهالة الزوائد وعدمها فى الثالثة فان قدرت المنفعة فى الثانية

كما مرقيل الباب فالشهادة لخوف الجحد والآخون تخوف الافلاس (أركانه) أربعة (عاقده ومروهن ومروهن به وصيغة وشرط فيها) أى فى الصيغة (ما) مرقىها (فى البيع) وقد مرقىانه فى بابيه وهذان من زيادى (فان شرط فيه) أى فى الرهن (مقتضاه) كتنقدم مرتهن به (أى بالمروهن عند نزاحم القرماء) (أو) شرط فيه (مصلحة له كاشهاده أو مالا غرض فيه) كأن يأكل العبد المروهن هكذا (صح) العقد ولغا الشرط الأخير (لا) ان شرط (ما يضر أحدهما) أى المرتهن والراهن (كان لا يباع) عند المحل والتمثيل بهذا من زيادى (وكشرط منفعة) أى المروهن للمرتهن (أو شرط) (أن يحدث زوائده) كشمير الشجرة وتاج الشاة (مرهونة) فلا يصح الرهن فى الثلاثة لاخلال الشرط بالغرض منه فى الاولى ولتغير قضية العقد فى الثانية ولجهالة الزوائد وعدمها فى الثالثة فان قدرت المنفعة فى الثانية

العقد اه (قوله والرهن مشروط في بيع) يخرج مال ولم يكن كذلك كرهتلك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سكناها سنة دينار وانظر ما المانع من صحة هذا ويكون جمعا بين رهن واجارة فليراجع شوبري ومثله في حل وعبرة قل على الجلال نعم ان قدرت المنفعة بمدة معلومة كسنة فهو جمع بين بيع ورهن واجارة ان كان الرهن مزوجا بعقد البيع والا فهو جمع بين بيع واجارة وشرط رهن وكل صحيح وعبرة شيخنا م في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو جمع بين بيع واجارة فيصح ان اه قال شيخنا وسكت عن اشتماله على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع يحتاج الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم ان المشروط عليه قد لا يني بالشرط وحينئذ فيقال ان استحق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من اجارة مرهون والا فلا جمع لتوقف الاجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الروض ان الشرط من جملة المزج حيث قال مانصه ولو قال بعثك أوز وجتلك أو آجرتك بكذا على أن ترهنني كذا فقال الآخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح وان لم يقل الآخر بعده قبلت أو ارتهنت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا فينظر ما صورة الشرط المحتاج الى عقد رهن بعده المشار اليه بقولهم السابق وعبرة العنان والرهن مشروط في بيع حذف هذا القيد في الفرع فاقضى كلامه الصحة مطلقا فراجع (قوله فهو بيع واجارة) بأن يقول بعثك عبدي بمائة مثلاً بشرط أن ترهنني بهادارك وأن تكون منفعتها الى سنة فبعض العبد مبيع وبعضه أجر في مقابلة منفعة الدار فلو كانت منفعة الدار في هذا المثل تساوى خمسين فالعبد موزع على الخمسين والمائة بالجزئية فذلك مبيع في مقابلة المائة وثلاثة أجرة في مقابلة المنفعة تأمل هذا التصور فان كثيرا من الناس عجز عنه وقد ظفرت به في بعض شروح التنبيه لان نكاح في بعد التوقف كثيرا والسؤال عنه كثيرا فيوزع العبد على المنفعة والمائة زى وقوله بعثك عبدي بمائة يعلم من يقية عبارته أن في هذا التبرع مساحمة وأن المعنى بعثك بعضه بمائة وقوله وأن تكون منفعتها الى سنة أي ببقية العبد والافظاها أن المائة ومنفعة الدار سنة مجموعهما من العبد وانظر ما المانع من ابقائها على ظاهرها وبقطع النظر عن كلام زى آخر حرر قال حل فلو عرض ما يوجب انفساخ الاجارة انفسخ البيع فيما يقابل أجره مثل الدار سنة من العبد اه كلامه وصوابه انفسخ العقد أو انفسخت الاجارة لان البيع لم ينفسخ ولا ثبت للمشتري الخيار في البيع عند انفساخ الاجارة ولو فاته بعض العبد وذلك لان الصفقة لم تتحدد اذا هنا بيع واجارة والخيار انما ثبت حيث انحلت الصفقة ع ش على مر (قوله وشرط في العاقد) أي لعقده عقدا مطلقا غير مقيد بضرورة ولا غبطة بدليل قوله فلا يرهن ولي الخ والا فقتضى اشتراط أهلية التبرع في العاقد أن الولي لا يصح رهنه وارتهانه مطلقا اه شيخنا (قوله وأهلية التبرع) لم يظهر لهذا الاشتراط في المرتين وجه لانه لم يتبرع بشئ بل توثق على دينه وكذا لم يظهر له في الراهن وجه أيضا لان منفعة الرهن لراهنه ولانه يمكن من الاتفاع به ولو بالاسترداد كما سيأتي فلم يكن متبرعا بشئ وعبرة شرح م في الرهن نوع تبرع لانه حبس مال بغير عوض اه ولم يظهر منها أن التبرع بأي شئ حصل وكون الحبس بغير عوض لا يظهر فيه تبرع لان الحبس لا يقابل بمال الا لو كانت المنافع تقوت على المالك وليس كذلك كما علمت اه وأجيب بأنه يشبه التبرع لان فيه نقل عين من شخص الى آخر من غير عوض والمرتهن متبرع ببقاء الدين في ذمة الراهن تأمل (قوله فلا يرهن مكره) أي ولا يصح رهنه ع ش (قوله أوجدا) أي عند فقد الاب وقوله أو وصيا أي عمن تأخر موته منهما وقوله أو حاكما أي عند فقد الثلاثة أي ان باشر بنفسه وقوله وأمينه أي ان أقامه نائب عنه شيخنا (قوله أو غبطة ظاهرة)

والرهن مشروط في بيع فهو بيع واجارة وهو جائز (و) شرط (في العاقد) من راهن ومرتهن (ما) مر (في المقرض) من الاختيار وهو من ز يادني وأهلية التبرع (فلا) يرهن مكره ولا يرهن كسائر عقود ولا (رهن ولي) أبا كان أوجدا أو وصيا أو حاكما أو أمينه (مال محجوره) من صبي ومجنون وسفيه فهو أعم من تعبيره بالصبي والمجنون (ولا يرهن له الا لضرورة أو غبطة ظاهرة)

(قوله يحتاج الى عقد جديد) أي حيث لم يأت في المتأخر بصيغة كأن قال قبلت على ذلك فلا تضعيف ولا توقف ولا حاجة لما أطال به أمارو أتى المتأخر بصيغة رهن فن جملة المزوج (قوله ما يوجب انفساخ الاجارة) أي قبل استيفاء شئ من المنفعة لاجل كلامه بعدوان لم يكن قيداً

يأتي في الشركة أن الغبطة ماله وقع فانظر مفاد قوله هنا ظاهرة شوبري وجوابه أن المراد بظهورها ظهور نفعها للولي فقد يكون ماله وقع لكن يعارض بمضار (قوله فيجوز له الرهن) هذا جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب فيجب عليه ذلك للمصلحة برماوى بخلاف القرض فإنه يقرض ماله مطلقا لأن القرض مضمون والرهن غير مضمون (قوله على ما يقتضى الحاجة) أي شديدا لئلا يمتنع قوله إلا لضرورة وبهذا اندفع ما يقال الحاجة أعم من الضرورة فإنها تشمل التفكك ونيايب الزينة مثلا فكيف فسر الضرورة بذلك (قوله أو نفاق) بفتح النون أي رواج وقوله كاسد أي يثرو في المختار نفق المبيع ينفق بالضم نفاقا راج وفي المصباح نفقت السلعة والمرأة نفاقا بالفتح كثر طلابها وخطابها اه وفيه أيضا كسد الشيء يكسد من باب قتل كسادا لم ينفق لقلة الرغبات فيه فهو كاسد حل (قوله أو نحوه) كسرقة (قوله أن يرهن ما يساوي مائة) لأن المرهون أن سلم فظاهره والا كان في المبيع ما يجبره فان امتنع البائع إلا برهن ما يزبد على المائة ترك الشراء إذ قد تلف المرهون فلا يوجد جابراه شرح مر (قوله بمائة نسيت) أي وقد اشترط البائع الرهن كما هو ظاهر أن الولي لا يجوز له في مثل ذلك الرهن من غير شرطه لأنه عند تأجيل الثمن حينئذ يستفيد المبيع فأى حاجة له في الرهن حينئذ وقدية صورية في الحال أيضا بأن اشترى بمائة حالة فطلبت فتعذرت فرهن عليها فيشترط في الرهن ما ذكر كما هو واضح إيجاب شوبري (قوله وهو يساوي مائتين) أي حالتين عميرة وشوبري وعش وانظر ما وجه التقييد بكونهما حالتين وعبارة قل على الجلال قوله يساوي مائتين تشمل حالة أو مؤجلة بمثل ذلك الاجل وتمثيلهم بالحال لعله ليس قيد اه (قوله كاسيحي عني باب الحجر) راجع أصوري ارتهان الولي أي ارتهانه لاجل الغبطة وارتهانه لاجل الضرورة وعبارته هناك متناوشرحا وتصرف الولي لمصلحة ولونديته ومن مصالح النسبة أن يكون بزياة أو خوف عليه من نحو نهب وأن يكون المعامل مليا ثقة ويشهد حتماني بعبه نسبة ويرتهن كذلك بالثمن رهنا وافي (قوله الامن أمين) أي يجوز ابداعه بأن يكون عدل رواية آمن أي لا يمتد إليه الخوف في زمن الخوف ولا بد من الاشهاد وكون الاجل قصيرا عرفا كما تقدم فان فقد شرط من ذلك بطل البيع فان خاف تلف المرهون فالاولى عدم الارتهان لاحتمال رفعه بعد تلفه إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلف المرهون مر عش وان ارتهن فلا بد أن يكون الرهن وافي بالدين وأن يكون الاجل قصيرا ويشهد فشرط الارتهان ثلاثة وشروط الرهن أربعة المتقدمة في كلامه وشرط بعضهم في الارتهان شرط ارباعا وهو أن لا يخاف تلف المرهون لأنه ربحا رفعه إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلف المرهون من ل لكن الذي في عش فان خاف تلف الرهن فالاولى عدم الارتهان (قوله وبما نقرر) أي من قوله وشرط في العاقد سائر في المقرض (قوله الذي فرع عليه قوله الخ) وحينئذ فلا يصح تفرع منع رهن الولي وارتهانه الذي ذكره على ما قبله ويجب بمنع كونه مطلق التصرف إذ حقيقة مطلق التصرف هو من لا يحجر عليه فيه أصلا وهو حجر عليه في التبرع فكأنه غير مطلق حقيقة إيجاب شوبري (قوله لانهم صرحوا) علة لمخوف أي وهذا التفرع لا يصح لانهم الخ أو علة لقوله أولى وفيه اشعار بأن الاولوية إنما هي بالنظر لما صرحوا به والافيه يمكن حل اطلاق التصرف على ما يساوي أهلية التبرع وقد أجاب بذلك الشارح بهامش الدميري حيث بين بما حاصله ان اللام في التصرف للاستغراق أي بأن يصح منه كل تصرف وهذا عين أهلية التبرع اه عش مع زيادة (قوله وكالولي فيما ذكر المكاتب) الامع السيد فيجوز رهنه وارتهانه معه ومع غيره على ما يؤدي به النجم الأخير لافضائه إلى العتق حل وفي شرح مر ما يخالفه من اقتضاء جواز رهن المكاتب وارتهانه مع السيد مطلقا سواء كان على ما يؤدي به النجم الأخير أو على غيره ومع غيره

فيجوز له الرهن والارتهان فيهما دون غيرهما لما لا ضرورة أن يرهن على ما يقتضى الحاجة المؤنة ليوفي عما ينتظر من غلة أو حلول دين أو نفاق متاع كاسد وأن يرتهن على ما يقرضه أو يبيعه مؤجلا لضرورة نهب أو نحوه ومثلهما لا غبطة أن يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيت وهو يساوي مائتين وأن يرتهن على ثمن ما يبيعه نسيت غبطة كما سيجي عني باب الحجر وإذا رهن فلا يرهن الامن أمين آمن وبما نقرر علم أن تعبري بما يتضمن أهلية التبرع أولى من تعبيره بمطلق التصرف الذي فرع عليه قوله فلا يرهن الولي لانهم صرحوا بأنه مطلق التصرف في مال محجوره غير أنه لا يتبرع به وكالولي فيما ذكر المكاتب والعبد المأذون له

(قوله سقوط الدين) أي حيث يساوي قيمة المرهون ويطلب الراهن بما زاد على القيمة ان نقص كذا قال الحنفية

ان كان على ما يؤدى به النجم الاخير وعبارته وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتهانه مع السيد
وما لو رهن مع غير السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق أقول لا مخالفة بجعل قوله
على ما يؤدى به النجم الاخير اجماعا غير وقوله فيما ذكر أى في كونه لا يرهن ولا يرهن الا للضرورة أو
غبطة ظاهرة شيخنا (قوله ان أعطى مالا أوريح) قيد في العبد فقط والا بأن لم يعط مالا ولا ربح فله
البيع والشراء في الذمة حالا ومؤجلا والرهن والارتهان مطلقا أى سواء كان للضرورة أو غبطة أم لا حل
كأن اشترى دابة بثمن في ذمته ثم اشترى شيئا آخر ثمن في ذمته ورهن هذه الدابة على الثمن فيجوز له
الرهن مطلقا شيخنا ومثله سم على حج (قوله أوريح) أى أو لم يعط مالا لكن حصل له ربح بأن
صار يبيع ويشترى في الذمة وحصل له ربح شيخنا (قوله عينا) ولو موصوفة في الذمة بصفة السلم
أو مشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة محمول على غير المرتبة قبل والمراد كونه عينا ابتداء
والا فقد يصير المرهون ديننا كما سيأتى كالوئاف المرهون بانلاف فبدله في ذمة الجاني رهن قال ع ش
على م ر وظاهره أنه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر في القرض
في الذمة وقد يفرق بأن القرض من الرهن التوثيق وما دام باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق
والقرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل بين التفريق والقبض بل اذا طال
الفصل فالغالب على المقرض اعراضه عما اقترضه والسعي في تحصيل غيره لظنه امتناع المقرض من بقائه
على القرض ولعلهم لم ينظروا لذلك في المعين لانه يتميز عن غيره وتعلق حق المقرض به دون غيره من
بقية مال المقرض نزل منزلة ما قبضه في تعلق نفسه به و عدم التفاتها الى غيره مادامت العين باقية اه
(قوله فلا يصح رهن دين) الكلام في الرهن الجعلي فلا ينافى صحته شرعا فيما لو مات وعليه دين
وله دين برماوى (قوله لانه غير مقدور على تسليمه) عبارة شرح م ر ولانه قبل قبضه غير موقوف
به و بعده خرج عن كونه ديننا اه وعبارة حل لانه غير مقدور على تسليمه أى لانه لا يلزم الرهن الا
بقبضه واذا قبض خرج عن كونه ديننا (قوله ولا رهن منفعة) أى ولو في الذمة أى ابتداء أيضا فلا يرد
مالو كانت تركة قل (قوله لان المنفعة تنافى) فيه نظر بالنسبة للعمل المتعزم في الذمة مثلا بل وبالنسبة
للمنفعة ذلك الراهن كأن برهنه منفعة سكنى دار سنة من غير تعيين السنة سم على حج أقول فيه
نظر لان المنفعة المتعلقة بالعين يشترط اتصالها بالعقد وهو يؤدى الى فواتها كالأو بعضا قبل وقت البيع
ع ش على م ر (قوله ولو مشاعا) فلورهن حصه من بيت في دار مشتركة فقسمت افرزا فوقع البيت
في نصيب الشريك لزمه قيمته تها رهننا مكانها لانه بعد اتلافه قل (قوله ولا يجوز نقله الخ) أى يحرم ويصح
وخرج به العقار فيجوز بغير اذن الشريك وينبغي أنه اذا تلف عدم الضمان ويوجه بأن اليد عليه ليست
حسية وأنه لا يمدى في قبضه لجوازه ع ش (قوله بغير اذن الشريك) فان نقله بغير اذنه حصل قبضه
وصارت حصه الشريك مضمونة على الراهن وعلى من هي تحت يده والقرار عليه وقال السبكي النقل
يحصل به القبض سواء كان باذن الشريك أم بغير اذنه لكن لا يحل الا باذنه فالوقوف على اذن الشريك
في المنقول حل القبض لا محتمه كذا في حوائى الروض شو برى ومثله ع ش على الشرح (قوله
جاز وناب عنه في القبض) مقتضاه أن يكون نائباً عنه بنفسه الرضا وليس كذلك بل لابد من اللفظ من
أحدهما وعدم الرضا من الآخر كما علم من باب الوكالة ع ش على م ر (قوله وان تنازعا) أى المرهون
وشريك الراهن (قوله نصب الحاكم عدلا) أى عدل شهادة لارواية كما هو ظاهر وتكون يده نائبة
عن أحدهما وفي شرح الروض أنه عنهما أو يؤجر أى الحاكم والعدل باذن الحاكم
عليهما وان أيا الاجارة لانه يازم مراعاة الصلحة ولا نظر لكونهما كاملين فكيف يجبرهما على ذلك

ان أعطى مالا أوريح (و)
شرط (في المرهون كونه
عينا) يصح بيعها فلا يصح
رهن دين ولو بمن هو عليه
لانه غير مقدور على تسليمه
ولا رهن منفعة كأن يرهن
سكنى دار مدة لان المنفعة
تتلف فلا يحصل لها استيفاء
ولا رهن عين لا يصح بيعها
كوقف ومكاتب وأم ولد
(ولو) كان (مشاعا)
فيصح رهنه من الشريك
وغيره ويقبض بتسليم كاه
كافى البيع فيكون بالتخلية
في غير المنقول و بالنقل في
المنقول ولا يجوز نقله بغير
اذن الشريك فان أتي
الاذن فان رضى المرتهن
بكونه في يد الشريك جاز
وناب عنه في القبض وان
تنازعا نصب الحاكم عدلا
يكون في يده لهما

(أو) كان (أمة دون ولدها) الذي يحرم التفريق بينهما وبينه (أو عكسه) أي كان المرهون ولدها دونها (ويباعان) معا حذرا من التفريق بينهما المنهي عنه (عند الحاجة) إلى توفيق الدين من ثمن المرهون (ويقوم المرهون) منهما موصوفا بكونه حاضرا أو محضونا (ثم) يقوم (مع الآخر فالزائد) على قيمته (قيمة الآخر) ويوزع الثمن عليهما بتلك النسبة فإذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمتها مع الآخر مائة وخمسين فالنسبة بالاثلاث فيتعلق حق المرتن بثلاثي الثمن والتقسيم في صورة العكس من زيادتي (ورهن جان ومرند كيبهما) وتقدم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قود أو بذمته مال وفي الخيار أنه يصح بيع المرتد وإذا صح رهن الجاني لا يكون به مختار القداء بخلاف بيعه على وجهه لأن محل الجناية باق في الرهن بخلافه في البيع (ورهن مدبر) أي متعلق عتقه بموت سيده (ومعاق عتقه بصفة

لأنهم باعناهم أصارا كالنافعين بنحوه سلفه فكانه الشارع من جبرهم رعاية لمصلحتهم ما قلنا يشتمل عليه ما يأتي في نظيره أو آخره إرادة أنه يعرض عنهما حتى يطلعا قلت يفرق بأن مال كل ثم في يده وليس للإمام نزعه منه لأنه لا موجب له بإزالة الأعراض عنهما أو ما هنا فإنه يلزمه الأخذ منهما لتعذر وضعه عند أحدهما وإذا أخذ صار من جملة الأموال التي تحت يده وهو يلزمه رعاية الأصلح لمالكها وحينئذ نجبه وجوب الإجارة عليه لما قرر أنها أصلح لهما إيجاب شوبري (قوله أو كان أمة) في جعله غاية لقوله كونه عينا يصح بيعها نظر لأن الأم وحدها لا يصح بيعها ولا الولد ويمكن الجواب بأن الأم يصح بيعها في حد ذاتها بقطع النظر عن حرمة التفريق أو أن الغاية راجعة للقبول لا بقيدته أو أن هذا إشارة إلى الاستثناء من المفهوم وإن كان خلاف الظاهر أو أن المراد يصح بيعها ولو مع غيرها اه ع ش وهذا أي كون المرهون أمة دون ولدها عيب فيها يفسخ البيع به المشروط فيه الرهن إن كان المرتن جاهلا كونها ذات ولداً أي يجوز للمرتن الذي هو البائع فسخ البيع المذكور إذا أتى به الرهن الذي هو المشتري بأمة فرهنها عنده ثم تبين له أنها ذات ولد يحرم التفريق بينهما وبينه اه من شرح مروع ش قال قل ومثل الأمة غيرها من كل حيوان يحرم التفريق بينهما وبين ولده (قوله ويباعان معا) أي إن كانا ملكا للرهن والبيع المرهون وحده حل ولورهن الأم عند واحد والولد عند آخر واختلف وقت استحقاق أخذهما الدين كأن كان أحدهما حالا والآخر مؤجلا فهل يباع من استحق دينه دون الآخر للحاجة أو ينتظر حلول المؤجل ليبيعهما أو يباعان ويوزع الثمن فيما يخص الحال يوفى به وما يخص المؤجل يرهن به إلى حلوله احتمالات أقر بها الثالث ويوجه بأنه عهد بيع المرهون قبل حلول الدين عند الاحتياج إليه ويحفظ ثمنه إلى الحلول ولم يعهد تأخير بيعه بعد حلوله حتى لو شرط في العقد تأخير بيع المرهون عن الحلول بمدة لم يصح (قوله ثم مع الآخر) وعكس هذا التقويم صحيح فثم ليست للترتيب ولا بد من وصف الأم بكونها حاضرة والولد بكونه محضونا اه قل (قوله ويوزع الثمن عليهما) وفائدة هذا التوزيع مع قضاء الدين بكل حال تظهر عند نزاحم الغرماء شوبري (قوله ورهن جان) هذا الحكم علم من قوله كونه عينا يصح بيعها فصحة رهن المرتد علمت من قوله بيعها المنطوق وعدم صحة رهن الجاني من مفهوم قوله يصح بيعها ع ش (قوله وتقدم في البيع) أي صريحا وقوله وفي الخيار أي ضمنا فالأول تقدم في قوله وقدرة تسلمه إلى أن قال ومرهون على ما يأتي ولا جان تعلق برقبته مال قبل اختيار فداء والثاني تقدم في قوله ويضمنه البائع بقتله برده سابقة (قوله وإذا صح رهن الجاني) أي المتعلق برقبته مال وهو المرجوح المبني على مقابل الأصلح القائل بصحة بيعه فكان من حق الشارع إسقاط هذا لأنه مفرع على ضعيف ومن عادته أن لا يذكر الضعيف ولا ما يبنى عليه إلا أن يقال لما كان الفرق على الضعيف فيه غموض احتاج لذكره تأمل وكتب أيضا أي إذا قلنا بصحته وذلك في المتعلق بقود أو بذمته مال كذا يتبادر للفهم وليس مراد الانقضاء عما هو في المتعلق برقبته مال لا بذمته مال ولا برقبته قصاص بل المراد إذا قلنا بصحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال وذلك على الوجه الضعيف لقائل بذلك حل وعبارة الجلال المحلى في شرح الأصل وعلى الصحة في الجاني الأول لا يكون بالرهن مختار القداء عند الأكثرين وبه يعلم أن كلام الشارع مفرع على ضعيف وهو صحة رهن الجاني المتعلق برقبته مال بان جنى خطأ أو شبه عمد أم الجاني المتعلق برقبته قصاص في بيعه صحيح وكذا رهنه ولا يقال فيه لا يكون به مختار القداء لأن الاختيار إنما هو من الجاني عليه لأن من سيده زى (قوله بخلاف بيعه على وجه) أي على الوجه المصالح لبيعه يكون بالبيع مختار القداء والفرق واضح وذلك لأن محل

الجنابة الخ ويمكن أن يكون قوله على وجه متعلق بكل من صح رهنه وبيع أي وإذا صح رهن جان على وجه الخ حل (قوله لم يعلم الحل قبلها) أي وكان الدين مؤجلا كما يفهم من ذكر الحل ولم يشترط بيعه قبل وجود الصفة فلم يدم الصفة في المعلق ثلاث فيود تعلم من المتن والشرح (قوله بأن علم حوله بعدها الخ) هذه وما بعدها مأخوذة من رجوع النقي للتقيد وهو قوله قبلها وصور الاحتمال الاربعه مأخوذة من رجوع النقي للمقيد وهو علم الحل (قوله أو احتمال الامر ان فقط) أي البعديّة والمعية وقوله أو مع سبقه أي الحل وهو معطوف على قوله فقط أي احتمال البعديّة والمعية والسبق وقوله أو معها أي أو قبلها ومعها فالصور سبعة واحدة صحيحة والستة باطلة حل وقوله سبعة بل ثمانية لان المفهوم صورتان وقوله لغوات الغرض من الرهن في بعضها والغرض في الباقي وان كان الدين حالا في مسألة المدبر لانها لا تسلم من الغرض بموت السيد فجأة فان علم في مسألة المعلق بصفة الحل قبلها أو كان الدين حالا صح رهنه وكذا في الصور المذكورة ان شرط بيعه قبل وجود الصفة كما قال ابن أبي عسرون في المرشد فيما يصدق بالاحتمالات غير الاخير ومشله البقية بل أولى وبما تقرر علم أن تعبيرى بما ذكر أولى من تعبيره بصفة يمكن سبقها حلول الدين لاقتضاء تعبيره الصفة في صورتي العلم بالمقارنة واحتمال المقارنة والتأخر هذا وقد قال في الروضة القوي في الدليل صحة رهن المدبر انتهى واستشكل الفرق بينه وبين المعلق عتقه بصفة بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة على الاصح

الجنابة الخ ويمكن أن يكون قوله على وجه متعلق بكل من صح رهنه وبيع أي وإذا صح رهن جان على وجه الخ حل (قوله لم يعلم الحل قبلها) أي وكان الدين مؤجلا كما يفهم من ذكر الحل ولم يشترط بيعه قبل وجود الصفة فلم يدم الصفة في المعلق ثلاث فيود تعلم من المتن والشرح (قوله بأن علم حوله بعدها الخ) هذه وما بعدها مأخوذة من رجوع النقي للتقيد وهو قوله قبلها وصور الاحتمال الاربعه مأخوذة من رجوع النقي للمقيد وهو علم الحل (قوله أو احتمال الامر ان فقط) أي البعديّة والمعية وقوله أو مع سبقه أي الحل وهو معطوف على قوله فقط أي احتمال البعديّة والمعية والسبق وقوله أو معها أي أو قبلها ومعها فالصور سبعة واحدة صحيحة والستة باطلة حل وقوله سبعة بل ثمانية لان المفهوم صورتان وقوله لغوات الغرض من الرهن في بعضها والغرض في الباقي وان كان الدين حالا في مسألة المدبر لانها لا تسلم من الغرض بموت السيد فجأة فان علم في مسألة المعلق بصفة الحل قبلها أو كان الدين حالا صح رهنه وكذا في الصور المذكورة ان شرط بيعه قبل وجود الصفة كما قال ابن أبي عسرون في المرشد فيما يصدق بالاحتمالات غير الاخير ومشله البقية بل أولى وبما تقرر علم أن تعبيرى بما ذكر أولى من تعبيره بصفة يمكن سبقها حلول الدين لاقتضاء تعبيره الصفة في صورتي العلم بالمقارنة واحتمال المقارنة والتأخر هذا وقد قال في الروضة القوي في الدليل صحة رهن المدبر انتهى واستشكل الفرق بينه وبين المعلق عتقه بصفة بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة على الاصح

بأن يحصل له شعور بالصفة والحاصل أن صور المعلق تسعة ستة في المنطوق وبالطه وثنتان في المفهوم صحيحتان وواحدة صحيحة أيضا وهي محترز التقيد المقدر (قوله أو كان الدين حالا) مفهوم المؤجل المعلوم من نفي العلم بالحلول (قوله ان شرط بيعه) أي وبيع قبلها والاعتق وتبين بطلان الرهن وقوله قبل وجود الصفة أي بمن يبيع البيع (قوله فيما) أي في تعبير يصدق أي ذلك التعبير بالاحتمالات وهي قوله أو احتمال الامر ان فقط أو مع سبقه أو احتمال قبلها وبعدها والاخير هو قوله أو معها (قوله ومثله) أي مثل ما قاله ابن أبي عسرون (قوله البقية) أي ما زاد على مسائل الاحتمالات غير الاخير وهما مسئلتا العلم والاحتمال الاخير ووجه الاولوية في مسئلتى العلم واضح لانه اذا علم حلول الدين بعدها أو معها يجرى على بيعه قبل وجود تلك الصفة لتحقق الفوات عند الحل بخلاف مسائل الاحتمال برما تهاون وتراخي وأما أولوية الاحتمال الاخير على الاول من الاحتمالات والثاني فواضحة أيضا دون الثالث حل وس ل ووجه أولوية الاخير على باقي الاحتمالات ان ما قل فيه الاحتمال أولى بما كثر فيه لانه أقل ايها ما قال بعضهم وأما وجه الاولوية في الاحتمال الاخير على ما بقي من الاحتمالات فظاهر أما في الاحتمال الاول فلان فيه احتمال المعية والبعديّة وهما أكثر غررا من احتمال القبلية والمعية وأما الثاني فلان فيه احتمال البعديّة بخلاف الاخير وكذلك الثالث فيه احتمال البعديّة (قوله في صورتي العلم بالمقارنة) هذه هي الثانية وقوله واحتمال الخ هذه هي السادسة لان المراد بالتأخير هنا تأخير الصفة فيكون الدين على هذا الاحتمال متقدما والحاصل ان كلام الاصل فيه ثلاث صور من صور الاحتمالات ويبقى ثلاثة واحدة وهي الاولى من صورتي العلم مفهومه بالاولى أو داخله فيه بحمل الامكان على العام ويبقى ثنتان قد ناقش بهما (قوله وقد قال في الروضة) غرضه بهذا التنبيه على الضعيف الذي رد عليه سابقا بقوله وان كان الدين حالا في مسألة المدبر (قوله واستشكل الفرق) أي على القول المعتمد الذي صرح به المتن وهو أنه لا يصح رهن المدبر مطلقا أي سواء كان الدين حالا أو مؤجلا بخلاف المطلق عتقه بصفة فانه يصح رهنه اذا كان الدين حالا وقرق الشارح بينهما كما يدل على هذا قوله يمكن الفرق بان العتق الخ وصرح به البرماوى أيضا (قوله بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة) أمالو بنينا على مقابله وهو أنه وصية للعبد بعتقه فلا يتأتى الاشكال لانهما لم يشتركا في شيء والذي ينبغي على هذا الخلاف ما يعلم من شرح م ر في كتاب التدبير وعبارته هناك مع المتن والتدبير

تعليق عتق بصفة لان صيغته صيغة تعليق وفي قول وصية للعبد بالعتق نظرا الى ان اعتاقه من الثلث
فلو رجع عنه بقول ومثله اشارة أخرى وكتابة مع نية كابطلته فساخته نقضته رجعت فيه صح
الرجوع ان قلنا بالرجوع انه وصية لآخر من جواز الرجوع عنها بالقول والابان لم يقل وصية بل
تعليق عتق بصفة كما هو الاصح فلا يصح الرجوع بالقول بل بالفعل نحو بيعه كسائر التعليقات (قوله
فليصحح رهنهما) أي مطلقا أو يمنع رهنهما أي مطلقا أي فكيف بطل رهن المدبر مطلقا وصح رهن
المعلق عتقه بصفة اذا كان الدين حالا أو علم الحل قبل الصفة حل (قوله كما قاله البلقيني) قدم
البلقيني مع تأخره عن السبكي لجزمه بما قاله وتردد السبكي كما يشعر به قوله كما مال اليه السبكي ع ش
(قوله انتهى) أي كلام المستشكل أو كلام السبكي (قوله ويمكن الفرق الخ) هلا فرق بما أشار
اليه فيما تقدم وهو أن المدبر لا يسلم من التقرر بموت السيد فجأة فتأمل شو برى (قوله بأن العتق في
المدبر آ كد منه) انظر وجهه الآ كدية فانه جعل جريان الخلاف دليلا على الآ كدية ولم يبين وجه
الآ كدية التي ترتب عليها جريان الخلاف ع ش ووجهها بعضهم بأن المدبر معلق عتقه بصفة خاصة
وهي الموت وهو أقرب من حبس الور يد فكان التقرر فيه أقوى (قوله وعلم بما تقرر) أي من قوله
وفي المرهون كونه عينا يصح بيعها قال العلامة الشوبري انظر هل هذا مكرر مع ما تقدم في شرح قوله
وشروط في المرهون كونه عينا فتأمل ولا يظهر الا تكراره لكن أخير بعض المشايخ أنه مضروب
عليه في بعض النسخ انتهى وقال س ل ذكره جوابا عن كونه أسقط من شروط المرهون كونه
يصح بيعه اهـ (قوله وموقوف) هذا تقدم ذكره عند شرح قوله وشروط في المرهون كونه عينا
يصح بيعها فهو مكرر زى وع ش (قوله وصح رهن ما يسرع فسادا) ينتظم في هذا المقام من
كلامه ست عشرة صورة لانه اما أن يمكن تخفيفه أولا وكل منهما فيه ثمان صور لانه اذا أمكن
تخفيفه اما أن يرهن بحال أو مؤجل علم حلولة قبل الفساد أو بعده أو معه أو احتمل اثنان من الثلاثة
أي احتمل حلولة قبله و بعده أو قبله ومعه أو بعده ومعه أو الثلاثة هذه ثمان صور واعتبر بمثلها
فيما لا يمكن تخفيفه ثم الكلام فيها في مقامين الاول في صحة الرهن والثاني فيما يفعل فيها بعد الرهن أما
الاول فالرهن صحيح في جميعها لكن بشرط في البعض كما أشار اليه بقوله أو يحل بعد فساد الخ فقوله
وصح رهن ما يسرع فسادا ان أمكن تخفيفه فيه ثمان صور تعلم من البيان السابق وأشار الى خمسة مما
لا يمكن تخفيفه بقوله أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فسادا ولو احتمل أي يقينا أو احتملا فالحال
واحدة والمؤجل اما أن يعلم الحل قبله أو يحتمل قبله أو بعده أو قبله ومعه أو الثلاثة وقوله أو
شرط الخ اشارة الى ثلاثة بأن علم الحل بعده أو معه أو احتمل الامر ان يجعل أو مانعة خلو هذا
كله في المقام الاول وأما الثاني فيجفف في ثلاثة من الثمانية الاولى كما أشار اليه بقوله ان رهن بمؤجل
الخ لان الثاني في قوله لا يحل قبل فسادا صادق بأن حل بعده أو معه أو احتمل الامر ان ويباع في
ثلاثة عشر حالة تحت الخبر في قوله ويباع في غيرها ويكون ثمانية من هذه في ثلاثة منها التي هي صور
الشرط السابقة ويحتاج الى انشاء رهن للثمن في العشرة الباقية (قوله يحل قبل فسادا) أي يزمن يسع
البيع عرفا شيخنا ح ف وقوله ولو احتمل المعنى يقينا أو احتملا أي احتملا للقبليية بأن احتمل الحل
قبله ومعه أو قبله و بعده أو قبله ومعه و بعده وخرج ما اذا اتفت القبليية المحققة والمحتملة بأن علم
الحلول بعد الفساد أو علم معه أو احتمل أنه يحل بعد الفساد ومعه فالنسخ ثلاث صور فقول الشارح
بأن لم يعلم الخ تفسير لقول المتن يحل قبل فسادا ونواحيلا بالالزام اذ يلزم من ثبوت القبليية يقينا أو

فليصحح رهنهما كما قاله
البلقيني أو يمنع كما مال اليه
السبكي وقال انه مقتضى
اطلاق النصوص انتهى
ويمكن الفرق بأن العتق
في المدبر آ كد منه في
المعلق عتقه بصفة بدليل
انهم اختلفوا في جواز بيعه
دون المعلق بصفة وعلم بما
تقرر عدم صحة رهن
مالا يباع ككاتب وأمواله
وموقوف (وصح رهن
ما يسرع فسادا ان أمكن
تخفيفه) كرطب وعنب
يتجففان (أو رهن بحال
أو مؤجل يحل قبل فسادا
ولو احتملا)

درس

بأن لم يعلم أنه يحل قبل الفساد أو بعده لأن الأصل عدم فساد قبل الحل واستشكلت صورة الاحتمال بما مر من عدم صحته من المعلق
عنه بصفة يحتمل سبقها للحلول وتأخرها عنه ويمكن الفرق بقوة العلق (٣٦٥) وتشوف الشارع اليه (أو)

يحل بعد فساد أو معه
لكن (شرط بيعه) عند
اشرافه على الفساد (وجعل
ثمنه رهنا) مكانه واعتقر
هنا شرط جعل ثمنه رهنا
للحاجة فلا يشكلى بما يأتي
من أن الاذن في بيع
المرهون بشرط جعل ثمنه
رهنا لا يصح

(قوله رجه الله بأن لم يعلم
الح) يتأمل هذا التصوير
فإن من جملة انتفاء علم
القبليّة أو البعديّة ما إذا
علمنا ما أو احتملنا ما أي
البعديّة والمعيّة فيقتضي
أنهما داخلان في كلام المتن
مع أنه ليس كذلك لأن
موضوع كلام المتن ما إذا
وجد حلول الدين قبل
الفساد يقينا أو احتمالا وفي
هاتين ليس فيه قبليّة لا محققة
ولا محتملة ففي التصويرين
تأمل ويمكن أن يجاب بأن
معنى كلامه أو مؤجل يحل
قبل فساد يقينا أو احتمالا
ثم صور صور الاحتمال
بقوله بأن لم يعلم أنه يحل
قبل الفساد أي وأما إذا علم
قبل الفساد فهي المتقدمة
قبل الغاية ثم قال أو بعده
أي واتنى علم الحل بعده
وأما إذا علم الحل بعده
فستأتى في قوله وشرط

احتمالا انتفاء علم البعديّة وانتفاء علم المعية وانتفاء احتمال الامرين فقط اذا علمت هذا علمت أن قول
الشارح بأن لم يعلم أنه يحل قبل الفساد صوابه أن يقول بدله بأن لم يعلم أنه يحل مع الفساد أو بعده بأن
اتنى هاتان الصورتان وكان عليه أن يقول أيضا بأن لم يحتمل البعديّة والمعيّة مع العلم بالخارج بالقبليّة
المحققة والمحتملة صور ثلاثة كما علمت وأما صورة القبليّة التي نقاه بقوله بأن لم يعلم أنه يحل قبل الفساد
فهى المطلوبة تحت الغاية بقوله ولو احتمالا فهي مرادة في العبارة فلا يصح نفيها تأمل (قوله بأن لم يعلم
الح) بأن احتمل حلوله قبله وبعده أو قبله ومعه أو قبله وبعده ومعه اه حل (قوله واستشكلت
صورة الاحتمال) الاضافة للجنس لأن صورته ثلاثة وهى الداخلة تحت الغاية كما علمت وقوله يحتمل
سبقها للحلول وتأخرها عنه أي من غير معية أو معها فعبارة محتملة لصورتين من الستة السابقة من
صور المعلق عنه بصفة فإذا كان بدون معية فهي الصورة الخامسة هناك وإذا كان معها فالرابعة
هناك وبقى عليه أنه كان ينبغي له أن يأتي بعبارة تصدق بصورة ثالثة وهى السادسة من الصور المتقدمة
وهى احتمال سبق الحل على الصفة ومقارنته لها كأن يقول يمكن سبقها لحلول الدين وتأخرها
عنه أو يمكن تأخرها عنه ومقارنتها له وذلك لأن الاشكال هنا في صور الاحتمال الثلاثة وهى مشكلة
بصور ثلاثة مناظرة لها من صور الصفة لا اثنين فقط (قوله ويمكن الفرق) وفرق أيضا بأن علامة
الفساد هنا تظهر دائما بخلافه ثم سل وأجيب أيضا بأن سبب الفساد ثم وهو التعليق ووجوده عند
ابتداء الرهن بخلافه هنا انتهى شرح الروض قال الشوبري وهما فرق بما أشار اليه فيما تقدم وهو
إن المدبر لا يسلم من الفرر بموت السيد فجأة (قوله أو يحل بعد فساد) أي يقينا وقوله أو معه أي
ولو احتمالا بأن احتمل حلوله بعده ومعه فإمكانه خلو حل (قوله لكن شرط بيعه) كأن قال
رهنتك هذا بشرط أن تبيعه إذا أشرف على الفساد فلو شرط بيعه الآن بطل واعترض بأنه يباع
قطعا ويبيع الآن أخط ورد بأن الأصل في بيع المرهون قبل المحل المنع الا لضرورة وهى لا تتحقق
الا عند اشرافه على الفساد فلو أشرف على الفساد وترك المرتهن بيعه حيثئذ ضمن ولا يقال انه
سيأتى انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضور المالك لا ما قول ذلك عند الاستيفاء من ثمنه لأنه منهم
بالاستحجال بخلافه هنا فان غرضه الاستيثاق بثمنه فهو يطلب بذاته انتهى شرح م ر (قوله عند
اشرافه) ظرف للبيع لا للشرط اذ الشرط في العقد أو ما للبيع فعند خوف الفساد وينبغي أن مثل
اشرافه على الفساد ما لو عرض ما يقتضى بيعه فيباع وان لم يشترط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك
كله شروط حكماء ومن ذلك ما يقع كثيرا في قرى مصر من قيام طائفة على طائفة وأخذ ما بأيديهم
فإذا كان من أراد الاخذ منه مرهونا عنده دابة مثلا وأراد أخذها منه أو عرض اباق العبد مثلا
جازله البيع في هذه الحالة وجعل الثمن مكانه ويؤيده مسألة الحنطة المبتلة الآتية ع ش على م ر (قوله
وجعل ثمنه رهنا مكانه) بصيغة المصدر معطوف على بيعه أي شرط بيعه وشرط جعل ثمنه ولا بد من
اشتراط هذا الجعل حتى يكون رهنا خلافا لالاسنوى حيث قال يكون رهنا وان لم يشترط كونه رهنا
وفي كلام شيخنا انه لا بد من هذا الشرط لتلايتهم من اشتراط بيعه فكأن رهنه حل (قوله
من أن الاذن) أي من المرتهن بعد صحة الرهن للراهن في البيع بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح أي الاذن
فانها كان أولى بالفساد لانه عقد وتأثر العقود بالشروط أكثر والفارق الحاجة شيخنا وعبارة

وحينئذ كان عليه أن يقول ولا معه أي ولا علم معه ويقول أيضا ولا احتملا أي البعديّة والمعيّة فيكون المتن
فيها بالشرط وصورة العلم بالحلول قبل الفساد تقدمت على الغاية

فما سأتى لانيعة بشرط تهجيل مؤجل أو بشرط رهن ثمه فلا يصح البيع لفساد الاذن بفساد الشرط
 ووجهه افساد الشرط في الثانية بجهالة الثمن عند الاذن اهـ فلو اذن الراهن للمرتهن ففطر بأن
 تركه أو لم يأذن له وترك الرفع الى القاضي كما يحسنه الرافعي وقواه النووي ضمن اهـ روض وشرحه
 شوبري (قوله وجفف في الاولى) هي قوله وصح رهن ما يسرع فساد ما ان أمكن تخفيفه أي يجبر
 عليه وقوله ان رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد ما بأن كان يحل بعده أو معه أو احتمل حلوله معه وبعده
 فهذه ثلاث صور ومثله اذا كان يحل قبله بزمان لا يسع البيع وخرج بالمؤجل الحال وبقوله لا يحل
 قبل فساد ما اذا كان يحل قبل فساد ما يقينا أو احتمالا بأن احتمل حلوله قبله وبعده أو قبله ومعه
 أو قبله وبعده ومعه فصورت الاحتمال ثلاثة أيضا تنضم الى القبلية يقينا والى الحلول فالجموع خمس
 صور ليس فيها تخفيف بل يباع فيها كما سأتى في قول الشارح وذكر البيع فيما خرج بقيد الاولى فراده
 بما خرج بقيد الاولى هذه الصور الخمسة مما يمكن تخفيفه لان قوله يبيع في غيرها أي في غير الاولى
 بقيدها وهو صادق باتفاقها مع قيدها أو بانتفاء قيدها فقط ويباع أيضا في الصورة الثانية
 والثالثة أعني قول المتن أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فساد ما وكذا اذا شرط بيعه وكان يحل
 بعد فساد ما ومعه أو يحتمل المعية والبعديّة ومجموع ذلك ثمان صور وهي صور ما لا يمكن تخفيفه
 فتضم هذه الثمانية للخمسة السابقة فيكون البيع في ثلاث عشرة صورة منها ثلاثة شرط فيها البيع
 والتخفيف في ثلاثة وقوله وجفف في الاولى أي وجوبا (قوله على مال كك) ولو معبرا وقوله المجفف
 له أي الأمر بتخفيفه وانما جفف حفظا للرهن فان امتنع أجبر عليه فان تعذرا أخذ شيء منه باع
 الحاكم جزأ منه وجفف بثلثه ولا يتولاه المرتهن الا باذن الراهن ان أمكن والا راجع الحاكم حل
 وقوله أي الأمر به أي على وجه يستلزم العوض أي بان سمي أجرة والا فلا شيء عليه كما لو قال
 لا أخرج غل نوبي ولم يسم أجرة ثم ان كانت الاجارة صحيحة لم يسم المسمى وان كانت فاسدة فأجرة المثل
 ع ش (قوله وبيع في غيرها) أي غير الاولى وهي ما لا يمكن تخفيفه ورهن بحال أو مؤجل يحل
 قبل الفساد حل أو بعده أو معه وشرط بيعه في باع في صور عدم امكان التخفيف الثمانية وفيما
 خرج بقيد الاولى وهو قوله بمؤجل لا يحل قبل الفساد فالخارج به خمس صور الحال والمؤجل الذي
 يحل قبل الفساد يقينا أو احتمالا والاحتمال شامل لثلاث صور القبلية والبعديّة أو القبلية والمعية
 أو القبلية والبعديّة والمعية (قوله عند خوفه) محله في صورة الحال اذا لم يكن الغرض التوفية
 والافبياع من الآن (قوله حفظا للوثيقة) راجع لكل الصور وقوله وعملا بالشرط أي في مسئلته
 شوبري (قوله ويكون في الاخيرة) وهي ما اذا كان يحل بعد فساد ما ومعه وشرط بيعه أي
 يكون الثمن رهنا من غير انشاء عقد حل (قوله ويجعل في غيرها) وهي المسئلة الاولى بالنسبة
 لما لا يتجفف والافهي ثمانية بالنسبة لما يسرع فساد ما وهي ما اذا رهنه بحال والثانية وهي ما اذا
 رهنه بمؤجل يحل قبل الفساد فلا بد من انشاء عقد رهن في ذلك خلافا للشيخ خط حيث قال
 بعدم اشتراط انشاء عقد في الصور الثلاث شوبري (قوله فيما خرج بقيد الاولى) هو قوله ان رهن
 بمؤجل لا يحل قبل الفساد والخارج به ما اذا كان حالا أو يحل قبل الفساد قاله حل وفيه انه لا يحتاج
 للبيع حينئذ وجعل ثمنه رهنا للوجوب وفاء الدين فالواجب بيعه له ويجاب بأنه قد يتأخر دفع الدين
 وان كان حالا وفيه أيضا ان هذا ليس قيد في الاولى بل قيد في التخفيف في الاولى فتأمل في التعبير
 مساحة والتقدير وخرج بقيد التخفيف في الاولى (قوله وقولي ثمنه تنازعه الخ) وكذا
 قوله رهنا الا أنه كان عليه ان يأتي بضمير الرهن ويؤخره وبقوله ثمنه رهنا لا بد ان يكون اياه معمولاً للمهمل

(وجفف في الاولى) بقيد
 زدته بقولي (ان رهن
 بمؤجل لا يحل قبل فساد ما)
 ومؤنة تخفيفه على مال كك
 المجفف له كما قال ابن الرفعة
 (وبيع) وجوبا (في غيرها
 عند خوفه) أي فساد
 حفظا للوثيقة وعملا بالشرط
 (ويكون في الاخيرة
 ويجعل في غيرها ثمنه
 رهنا) مكانه وذكر البيع
 فيما خرج بقيد الاولى مع
 قولي في الاخيرة ويجعل
 في غيرها من زيادتي وقولي
 ثمنه تنازعه يكون ويجعل
 (قوله باتفاقها مع قيدها)
 وفيه ثمانية وقوله باتفاء
 قيدها الخ وفيه خمسة
 (قوله في ثلاثة) وهي تمام
 الستة عشر لا من جملة
 الثلاثة عشر تأمل فقوله
 والتخفيف عطف على
 البيع من قوله فيكون
 البيع

وفهم عما ذكر أنه لو شرط منع بيعه قبل الفساد أو أطلق لم يصح لمنافاة الشرط

(٣٦٧)

لمقصود التوثيق في الاولى وأما في

الثانية فلا نه لا يمكن استيفاء

الحق من المرهون عند

المحل والبيع قبله ليس من

مقتضيات الرهن وهذا

ما صرح الاصل بتصحجه

فيها وعزاه الرافعي في

الشرح الكبير الى تصحيح

العراقيين ومقابله يصح

وبياع عند تعرضه للفساد

لان الظاهر أنه لا يقصد

افساد ماله وعزاه في الشرح

الصغير الى تصحيح

الاكثرين وقال الاسنوي

ان الفتوى عليه (ولا

يضرط وماعرضه) أي

للفساد قبل الحصول

(كبريتل) وان تعذر

تخفيفه لان الدوام أقوى

من الابتداء بل يجبر الراهن

عند تعذر تخفيفه على بيعه

وجعل ثمنه رهنا مكانه

(وصح رهن معار باذن)

من مالكة لان المقصود

التوثيق وهي حاصلة به

(وتعاق به) لا بد من المعبر

(الدين فيشترط ذكر

جنسه) أي الدين (وقدره

وصفته) كالحول وتأجيل

وصحة وتكبير (ومرتهن)

لاختلاف الأغراض

بذلك واذا عين شيأمن

ذاك لم تجز مخالفته نعم لو

عين قدر افرهن بدونه

جاز (وبعد قبضه) أي

المرتهن المعار (لارجوع

فيه) لمالكه والام يكن لهذا الرهن معنى أما قبله فله الرجوع فيه لعدم لزومه (ولا ضمان) على الراهن (لوتلف)

الحق لم يسقط عن ذمته ولا على المرتهن لانه أمين

وهو يكونه كابدله قول ابن مالك * وأخره ان يكن هو الخبر والخبر شامل للنسوخ فانظر وجهه وعلله
حذف على مذهب بعضهم (قوله وفهم عما ذكر) أي من قوله لكن شرط بيعه شورى (قوله
أو أطلق) أي بان لم بشرط بيعه ولا عدمه ولو أذن في بيعه مطلقا ولم يقيد بكونه عند الانشراح على الفساد
أو الآن فهل يصح جلاله على كونه عند الانشراح على الفساد أو لا لا احتماله لبيعته الآن فيه نظر الاقرب
الاول لان الاصل ان عبارة المكف تصان عن الالغاء ع ش على مر (قوله في الاولى) هي منع
البيع والثانية الاطلاق وقوله فلا نه لا يمكن أي لفساد المرهون قبله اذ فرض المسئلة انه محل بعد فساد
وقوله في أي الثانية وهي صورة الاطلاق (قوله وهذا ما صرح الاصل بتصحجه) معتمد وقوله
وعزاه في الشرح الصغير الى تصحيح الاكثرين ضعيف ع ش (قوله وبيع عند تعرضه
للفساد) ويصير ثمنه رهنا على دينه من غير انشاء عقد ا كتفاء بكون الرهن مقتضيا لهذه
الصيرورة شورى (قوله ولا يضرط وماعرضه) أي في دوام صحة الرهن أي لا يقتضي انفساخ
الرهن مر (قوله كبريتل) الاولى ان يقول كابتلال بر شورى لان الابتلال هو الذي عرضه
للفساد وقال البرماوي قوله كبريتل مثال للمرهون الذي طرأ عليه ماعرضه للفساد لا لسبب فلا يقال
كان الاولى كابتلال بر اه ومثل هذا مالو مرض الحيوان مرضا مخوفا فيجبر الراهن على
بيعه ويكون ثمنه رهنا فلو قال الراهن انا أبذل القيمة لتكون رهنا ولا أبيع فالظاهر اجابته
كافي سم وقل (قوله لان الدوام أقوى) ألا ترى ان بيع الآبق باطل ولو ابق بعد البيع وقبل
القبض لم ينفسخ شرح مر (قوله وجعل ثمنه رهنا) أي بانشاء عقد ع ش وفي الشورى تقلا
عن الاعاب ان الثمن يكون رهنا من غير انشاء عقد (قوله وصح رهن معار) ولو كانت العارية
ضمنية نحو رهن عبدك عني على ديني ففعل فانه كالمقبضه ورهنه حل ويجوز له الانتفاع بالمعار
الذي رهنه لبقاء الاعارة مر قال ع ش ويشير بهذا الى انه لا يشترط كون المرهون ملكا للراهن
بل يصح ولو معارا (قوله فيشترط ذكر جنسه) أي للمعبر وعلم المعبر بالدين مضمون عن ذكر هذه الامور
كافي الاعاب شورى (قوله وقدره) وفي الجواهر لو قال ارهن عبدي بما شئت صح ان يرهنه
باكثر من قيمته حل (قوله وصفته) ومن ذلك كونه عن دين القرض أو غيره فيما لو كانا عليه فلا بد
من تعيينه حل (قوله واذا عين شيأمن ذلك) ولو بأن عين له زيادة في رهن من وكيله أو عكسه على
ما بحثه بعضهم أو عين له ولي محجور في رهن منه بعد كاله برماوي (قوله لم تجز مخالفته) فلو خالف بزيادة
بطل في الجميع لا الزائد فقط خلافا للسبكي شورى (قوله نعم لو عين له قدرا) استدراك على قوله واذا
عين شيأ قال حل وعلى قياسه لو عين له أجلا فرهن باقل منه جاز ونزع فيه شيأ خنا وقال ينبغي انه لا يجوز
لاختلاف الغرض لان المعبر قد يقدر على تخليصه في الزمن الذي عينه دون غيره انتهى (قوله فرهن
بدونه) أي من جنسه فلو استعاره ليرهنه على مائة دينار فرهنه على مائة درهم لم يجز اه س ل وكذا
لو طلبه منه ليرهنه عند غير ثقة فرهنه عند ثقة لانه قد يكون له غرض لسهولة معاملة غير الثقة ومثله مالو
استعاره ليرهنه على حال فرهنه بمؤجل برماوي بزيادة (قوله ولا ضمان) أي ولو كان الرهن فاسدا لانه
يستفاد به الاذن للراهن بوضع المرهون تحت يد المرتهن حل لانه وان بطل الخصوص وهو التوثيق
لا يبطل العموم وهو اذن المالك بوضعه تحت يد المرتهن برماوي (قوله لو تلف في يد المرتهن) أما لو تلف
عند الراهن قبل الرهن أو بعددو بمدافه كما كه فيضمنه كسائر العواري س ل (قوله ولا على المرتهن) أي

فيه) لمالكه والام يكن لهذا الرهن معنى أما قبله فله الرجوع فيه لعدم لزومه (ولا ضمان) على الراهن (لوتلف)

الحق لم يسقط عن ذمته ولا على المرتهن لانه أمين

مالم يقصر اقل قصر اضمننا (قوله وبيع بمراجعة الخ) هو بكسر الباء وسكون الياء وهذا أظهر من قراءته بفتح الباء وضم العين وقد ألف العلامة الدميري هنا فقال لنا امرهون يصح بيعه جز ما يغير اذن المرتهن وصورته استعار شيأ البرهنة بشروطه ففعل ثم اشتراه المستعير من المعير بغير اذن المرتهن لعدم نفويت الوثيقة وهو الاوجه خلافاً للبطيनी حيث تردد شرح م ر ع ش وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

عين لنا امرهونة قد صححوا * يعاها من غير اذن المرتهن

ذلك معار باعه المعير من * من استعار للرهان فارتهن

والمراد بقوله بيع بمراجعة مال كك أي يبيعه الحاكم بمراجعة مال كك اعلمه بقديه فان لم يأذن في بيعه يبيع قهر اعليه وعبارة فصله مع شرح م ر فاذا حل الدين أو كان حالاً وأمهله المرتهن فان طال به رب الدين وامتنع من أداء الدين رجع المالك للبيع لانه قد يقدى ملكه (قوله بقدر يتغابن) أي يتسامح الناس بمثله والابان كان كثيراً لا يتسامح به فلا يصح البيع عباب (قوله وشرط في المرهون به) أي عليه فالباء بمعنى على أو سييئة وقوله ليصح الرهن دفع به ما يقال الشروط انما تكون للعقود والعبادات والمرهون به ليس واحداً منها فانه قال شرط صحة الرهن الخ عن (قوله ديناً) قال الخطيب ومن هنا يؤخذ بطلان ما جرت به عادة بعض الناس أي بطلان الشرط لا الوفاء من صكونه يقف كتاباً بشرط ان لا يعار أو يخرج من مكان يحبس فيه الابرهون وبه صرح الماوردي وان أفتى القفال بخلافه وقال السبكي ان أراد الواقف الرهن اللغوي وهو أن يكون المرهون تذكرة لاجل رده صح وكذا ان لم تعرف له ارادة ويحمل على اللغوي تصحيحاً لكلام ما مكن وهذا هو المعتمد س ل وغيره (قوله ولو منفعة) وصورتها ان يقول شخص لآخر أئزمت ذمتك حتى الى المكان الفلاني باجرة معينة أو في ذمتي يدفعها له في المجلس وبأخذ منه رهناً على المنفعة (قوله فلا يصح الرهن بعين) أي على عين بان يعيره عينا أو يأخذ عليها رهناً وقوله ولا بمنفعتها أي ولا على منفعتها فالباء في الموضعين بمعنى على كان يؤجره دابة ويأخذ منه رهناً على منفعتها فانه لا يصح لان منفعة العين المعينة ليست ديناً (قوله ولو مضمونة) الغاية للرد (قوله لانها) أي العين ومثلها منفعتها والمناسب أن يقول لانها اذ المدعى عدم الصحة في العين ومنفعتها (قوله وفارق صحة ضمانها الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بصحة الرهن كالضمان وعبارة شرح م ر والثاني يصح كضمانها وفرق الاول بان الضامن للعين من يقدر على تخليصها فيحصل المطلوب بالضمان وحصول العين من ثمن المرهون لا يتصور لاسها لا تستوفي من ثمنه (قوله بان ضمانها لا يجز الخ) وصورتها ان يعصب شخص دابة آخر فيقول رجل للغصوب منه ضمانها على لأردها لك لانها مادامت باقية لا يلزم الضامن سوى الرد واذا تلفت انفك الضمان ويصح الرهن على بدلها من الغاصب فيستوى الضمان حينئذ مع الرهن اه عبدي به (قوله ولم تتلف) وكذا لو تلفت أيضاً فانه لا يضمن كما هو معلوم لانه لم يضمن الرد العين لا البديل س ل ولانها لو تلفت انفك الضمان وانما قيد به ليتأتى الفرق بينها وبين العين المرهون عليها ما لو تلفت فلا جامع فلا فرق وعبارة ع ش قوله لم تلف مفهومة الضمان لو تلفت وليس مراد الان الضامن للعين لا يغرماً شيئاً بتلفها ولعله انما قيد بذلك لان صورة الضمان لا تتخالف الرهن بعد التلف بخلافه قبله فان الضامن لا يلحقه ضرر مادامت العين باقية والراهن يلحقه ضرر بدوام حبس العين المرهونة بيد المرتهن (قوله الى ضرر دوام الخ) الاضافة بيانية وعبارة حل قوله الى ضرر دوام الخ جري المرهون لا الى غاية لانه كما علمت لا يمكن تحصيل العين ولا منفعتها من ثمن المرهون (قوله قدر اوصفة) أي وعينا (قوله ثابتاً) هذا لا حاجة اليه لانه لم يوجد لنا دين غير ثابت حل (قوله أي موجوداً)

(وبيع) المعار (بمراجعة مال كك في) دين (حال) ابتداء أو بعد تأجيل (ثم رجع) أي المالك على الراهن (بثمنه) الذي يبيع به سواء أبيع بقيمته أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغابن الناس بمثله (و) شرط (في المرهون به) ليصح الرهن (كونه ديناً) ولو منفعة فلا يصح الرهن بعين ولا بمنفعتها ولو مضمونة كغصوبة ومعار لانها لا تستوفي من ثمن المرهون وذلك بخلاف لغرض الرهن عند البيع وفارق صحة ضمانها لرد وان اشتركا في التوثيق بأن ضمانها لا يجز لولم تتلف الى ضرر بخلاف الرهن بها فيجبر الى ضرر دوام الخ جري المرهون (معلوماً) للعاقدين قدرا وصفة هو من زيادتي فلا يصح الرهن بدین مجهول كضمانه (ثابتاً) أي موجوداً

(قوله رجه الله لانها لا تستوفي) لانه ان كان الرهن على العين لم يصح لانها مادامت باقية يجب رده وان رهن على ما يجب له من بدلها في المستقبل فهو رهن على ما لم يجب اه قويسني

فلا يصح بما سببت بفرض أو غيره لأنه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة (٢٦٩) (لازماً ولو لا) كالمثل بعد

اللزوم أو قبله فلا يصح
بنجوم كتابة لان الرهن
للتوثق والمكاتبه الفسخ
منى شاء فتسقط به النجوم
فلا معنى لتوثيقها ولا يجعل
جعلاً قبل الفراغ من
العمل وان نزع فيه لان
لما فسختها فيسقط به الجعل
وان لم الجاعل بفسخه
وحده أجرة مثل العمل
(وصح مزج رهن بنحو
بيع) كقرض (ان توسط
طرف رهن وتأخر) الطرف
(الآخر) كقوله بعتك هذا
بكذا أو أقرضتك هذا
وارتنت به عبدك فيقول
الآخر ابتعت أو أقرضت
ورنت لان شرط الرهن
في ذلك جائز فزجه أولى
لان التوثق فيه أكد لانه
قد لا يفي بالشرط واغتفر
تقدم أحد طرفيه على
ثبوت الدين لحاجة التوثق
قال القاضي في صورة البيع
ويقدر

(قوله رجه الله وصح مزج
رهن الخ) هل عمله اذا لم
البائع البيع أو يغتفر كونه
في زمن خيارهما

(قوله رجه الله ان توسط
الخ) خرج ما لو قال ارتنت
كذا وبت ذابشرة فقال

قبلت ورنت وما لو قال بعت بكذا وارنت
عليه كذا فقال رنت وبت فلا يصح

أى الآن ولا يفتى عنه لفظ الدين اذ لا يلزم من التسمية الوجود واللام بسم المعلوم معدوماً شرح م
وفيه انه فرق بين المعلوم والدين (قوله فلا يصح بما سببت) كنفقة زوجته في الغد (قوله لازماً ولو
ما لا) أى آيلاً الى اللزوم بنفسه فلا يرد أن جعل الجعالة آيلاً الى اللزوم لانه بواسطة العمل لا بنفسه تأمل
(قوله أو قبله) أى بالخيار للشترى وحده ليمتلك البائع الثمن حتى يرتن عليه (قوله والمكاتب
له الفسخ منى شاء) ولا يقال يأتى مثله في البيع قبل اللزوم لان البيع وضعه على اللزوم فهو أقوى (قوله
ولا يجعل جعلاً) صورة الجعالة أن يقول من رد عبدى فله دينار فيقول شخص اتنى رهن وأنا أردته
ومثله ان ردته فله دينار وهذا رهن عليه أو من جاء به فله دينار وهذا رهن عليه س (قوله وان
لزم الجاعل) أى يلزمه أجرة مثل العمل ان ظهر أثر في العمل كأن جاعله على بناء دار مثلاً فبنى بعضها
فان لم يظهر أثر في العمل كأن قال من رد عبدى فله كذا فشرع في رده شخص من غير اذن المالك وفسخ
قبل ان يرد فلا تنى عليه اه شيخنا (قوله وصح مزج رهن) قال في شرح التنقيح ولا بد من ثبوته الا
في صورة مزج الرهن بالبيع أو القرض بشرط تأخير أحد طرفي الرهن انتهى وبه يعلم ان المسئلة مستثناة
أى من شرط الثبوت فلا حاجة الى التمعلات والتكافآت شويرى واستفيد من صنيع المصنف ان
الشرط وقوع أحد شقي الرهن بين شقي نحو البيع والآخر بعدهما فيصح اذا قال بعتى هذا بكذا ورنت
به هذا فقال بعت وارنت ولو قال بعتك أو زوجتك أو أجزتك بكذا على ان ترهننى كذا فقال اشتريت
أو تزوجت أو استأجرت ورنت صح كإرجاء ابن المقرى ومن صور المزج أن يقول بعتى عبدك بكذا
ورنت به الثوب فيقول بعت وارنت اه من شرح م (قوله فيقول الآخر) ولو اقتصر على
قبول البيع لم يصح لعدم المطابقة اه شويرى (قوله لان شرط الرهن في ذلك) أى في نحو البيع (قوله
لانه) أى المشتري أو المقرض المعلومين من المقام وقوله قد لا يفي بالشرط أى بخلاف المزج لا يمكن
من عدم الوفاء به اذ لا يصح ان يقول قبلت البيع ولا يقول ورنت اذ لو فعل كذلك بطل عقد البيع
لعدم توافقي الإيجاب والقبول (قوله واغتفر تقدم أحد طرفيه الخ) جواب عما يقال أنم قد شرطتم
في صحة الرهن ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكمتم بصحة الرهن مع أن الدين غير ثابت لانه لا يثبت الا
بتمام صيغة البيع فأجاب بقوله واغتفر الخ وقوله قال القاضي الخ جواب آخر عن هذا الاشكال وحاصله
أن الدين ثابت تقديره وان الرهن انعقد بعد الثبوت تقديره أيضاً شيخنا قال ابن القاسم قد يقال بل
الطرفان جميعاً متقدمان في صورة القرض بناء على أنه انما يملك بالقبض اذ مقتضى توقف الملك على
القبض توقف الدين عليه اذ كيف يثبت بدون الملك الآن يصور ذلك بما اذا وقع القبض بين الشقين
بأن عقب قوله أقرضتك هذه الدراهم بتسليمها له وقد يمنع ملكها بهذا التسليم قبل تمام العقد الآن
يقال يكفى ملكه مع تمام العقد فيصدق انه لم يتقدم أحد الشقين سم (قوله لحاجة التوثق) أى
التأكد والالتوثق يحصل بالاشتراط مع تأخر طرفيه اه ح ف (قوله قال القاضي) لا حاجة اليه
مع قوله واغتفر الخ وعبارة م بعد قوله كلام القاضي والوجه عدم الاحتياج لذلك أى لتقدير دخوله
في ملكه هنا لا غتفر التقدم في الحاجة بخلاف ذلك لا بد منه فيه وقد يقال في الجواب عن الشارح
ليس مراده أن هذا يحتاج اليه مع قوله واغتفر الخ بل المراد حكاية قول آخر لتوجيه الصحة مقابل لقوله
واغتفر والمعنى أن الجمهور اغتفروا مثل هذا واكتفوا به ومنهم من قال تمام الصيغة مقدرة قبل
طرفي الرهن فكأن صيغة الرهن لم تقع الا بعد تمام صيغة البيع ع ش فهو جواب ثان فالأولى الاثبات

الرهن عقبه كقولنا اعتق عبدك عني كذا فأعتقه عنه فإنه يقدر الملك له ثم يعتق عليه لاقتضاء العتق تقدم الملك وتعميري بما ذكر أعظم مما ذكره (د) صح (زيادة رهن) على رهن (بدين) واحد لأنه زيادة توثقة فهو كالمو رهنما به معا (لا عكسه) أي زيادة دين على دين رهن واحد وان وفي بهما فلا يصح كالأصح رهنه عند غير المرتهن وفارق ما قبله بأن هذا شغل مشغول وذاك شغل فارغ نعم يجوز العكس فيما لو جنى المرهون فقده المرتهن باذن الراهن ليكون رهنا بالدين والفداء وفيما لو أنفق المرتهن عليه بشرطه ليكون رهنا بالدين والتفقة (ولا يلزم) الرهن (الاقبضه) بما مر في باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع (باذن) من الراهن (أو اقباض) منه من زيادتي ومعلوم أن محل ذلك إذا لم يعرض مانع فلو أذن أو أقبض جن أو أغنى عليه لم يجوز قبضه والازوم انما هو في حق الراهن والقبض والاذن أو الاقباض انما يكون (من يصح عقده) للرهن فلا يصح ثبتي منها من غيره كصبي ومجنون ومجنون سفيه

بالواو كان يقول وقال القاضي (قوله وجوب الثمن) أي ثبوته (قوله وانعقاد الرهن عقبه) أي الوجوب وهذا التقدير لا ينفخ في القرض لأنه لا يملك الا بالقبض فيحتاج القاضي في صورة الرهن الى التوجيه السابق كما قررنا شيخنا (قوله وصح زيادة رهن) هذه تناسب قوله ثابتاً بالنظر لقوله لا عكسه بأنه لو صح لكان رهنا على ما لم يثبت (قوله أي زيادة دين على دين رهن واحد) في هذا تصريح بأن محل البطلان إذا رهنه ثانياً مع ارادة بقائه رهناً بالاول وأما لو يرد هذا المعنى بأن فسخ الاول ولم يصح بالفسخ المدكور صح وكان فسخ الاول كما سيأتي حل قال مر ومن هذا مالورهن الوارث التركة التي عليها الدين ولو غير مستغرق طامن غريم الميت بدين آخر فإنه لا يصح الرهن كالعبد الجاني وتنزيل الرهن الشرعي منزلة الجعلي شرح مر (قوله بأن هذا شغل مشغول) أي فهو نقص من الوثيقة لأنه صار بعض رهنا على الدين الآخر وقوله وذاك شغل فارغ أي فهو زيادة في التوثقة شرح مر وينبغي أن يراعى في العلة بأن يقال بأن هذا شغل مشغول أي لغير ضرورة فيثبت لا يرد ما ذكره في الاستدراك وعبرة حل قوله مشغول والمشغول لا يجوز شغله لغير ضرورة فلا ينافي ان العبد الجاني إذا جنى جنابة أخرى تتعلق برقبته كالاول وما سيأتي في كلامه اهـ (قوله فقده المرتهن باذن الراهن) فلو فاده بلاذن فهل يصح القبض للفداء ويكون متبرعاً به مكن وفي دين غيره بغير اذنه أم يبطل وله الرجوع على المدفوع له بما دفعه فيه نظراً واقترب الثاني لأنه انما أدى على ظن الصحة رانه يصير مرهوناً بالدين ولا سيما إذا شرط ذلك عند الدفع للمجنى عليه ع ش على مر (قوله ليكون رهنا بالدين والفداء) وقوله بالدين والتفقة ظاهره ولو مع الجهل بقدر الفداء والتفقة حال الاذن وقديلتزم ويتفر الجهل بحافطة على مصلحة حفظ الرهن حج شورى (قوله بشرطه) أي الاتفاق أي بشرط الرجوع فيه وهو اذن المالك أو الحاكم عند تعذر الاذن من المالك وانظر هل يشترط بيان قدر التفقة لان شرط المرهون به كونه معلوماً ويتفر هذا الوقوع تابعا كل محتمل ولعل الاول أقرب شورى وع ش ولا بد من علم الايام التي ينفق فيها أيضاً ليكون المرهون عليه معلوماً كما قاله س ل (قوله ولا يلزم الرهن الاقبضه) فلو أقبض المرهون ولم يقصد أنه عن الرهن فوجهان بل ترجيح قال مر والمعتمد أنه لا يقع عن الرهن سم ع ش وهل يكتفى بقبض المشترك بين الراهن وبين غيره بغير اذن ذلك الغير ولا بد من اذن ذلك الغير ليلزم الرهن المنقول عن السبكي أن اذن الغير يدفع الام لا للزوم الرهن وفي الايعاب خلافه حل قال ع ش على مر ولو اختلف المالك والراهن في الاذن له في وضع يده عليه أو رهنه وعدمه فالظاهر تصديق المالك لان الاصل عدم الاذن وعليه فإذا تلف المرهون ضمن باقضى القيم اهـ (قوله أن محل ذلك) أي محل كون الرهن يلزم باقبض بالاذن وبالاقباض كما قررنا شيخنا لکن لا يناسبه قوله لم يجوز قبضه والمناسب له أن يقول لا يلزم بقبضه وعبرة مر بعد قوله من يصح عقده فلا يصح من نحو مجنون ولا من وكيل راهن جن أو أغنى عليه قبل اقباض وكيله ولا من مرتهن اذن له الراهن أو أقبضه فطر ذلك قبل قبضه (قوله إذا لم يعرض مانع) أي قبل وجود القبض وقوله أو أقبض أي شرع في الاقباض وقوله جن الخ أي قبل قبض المرتهن (قوله لم يجوز قبضه) أي ولا يلزم إذا قبضه لانه يلزم من عدم الجواز عدم اللزوم فانه دفع ما يقال الاول أن يقول لم يلزم لاجل المقابلة (قوله والازوم انما هو في حق الراهن) أما المرتهن لنفسه فلا يلزم الرهن في حقه وقد يتصور فسخ الراهن للرهن بعد قبضه كأن يكون الرهن مشروطاً في بيع ويقبضه قبل التفرق من المجلس ثم يفسخ البيع فيفسخ الرهن تبعاً كما قاله الرافعي في باب الخيار شرح مر والازوم مبتدأ خبره قوله انما هو الخ أو منصوب معطوف على اسم أن أي ومعلوم أن الازوم الخ أو مجرور عطفاً على اسم الإشارة أي ومعلوم

(وله) أي للعائد (أنا بغيره) فيه كالعقد (لا) أنا بـ (مقبض) من رهن أو نائبه لتلايؤدي إلى اتحاد القابض والمقبض فلا إذن الرهن لغيره في الاقباض امتنعت أنا بته في القبض بخلاف ما لو إذن له في الرهن فقط فتعيرى بالمقبض أولى من تعيره بالراهن (و) لا أنا بـ (رفيقه) أي المقبض ولو كان رفيقه مأذونه لأن يده كيد (الامكانه) فتصح أنا بـ (٣٧١) لاستقلاله باليد والتصرف

كالاجني ومثله مبعض بينه وبين سيده مهاياة ووقعت الأنا بـ في نوبته (ولا يلزم رهن ما يبد غيره منه) كمودع ومغصوب ومعار (الا بمضي زمن امكان قبضه) أي المرهون (واذنه) أي الراهن (فيه) أي في قبضه لأن اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للقبض عنه والمراد بمضي ذلك مضيه من الاذن (ويبرئه عن ضمان يده ابداعه لا ارتهانه) لأن الايداع ائتمان ينافي الضمان والارتهان توثق لا ينافيه فانه لو تعدى في المرهون صار ضمانا مع بقاء الرهن بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة وفي معنى ارتهانه قراضه وتزوجه واجارته وتوكيله وبراؤه عن ضمانه وتعيرى في هذه والتي قبلها بما ذكر أعظم مما عبر به (ويحصل رجوع) عن الرهن (قبل قبضه بتصرف يزيل ملكا

(قوله المغصوب) وللغاصب

اجبار الراهن على ايقاع

يده عليه ليبرأ من الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فان أبي قبضه الحاكم أو مأذونه ويرده إليه ولو قال له القاضي أبرأتك أو استأمنتك أو ودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق برئ وليس للراهن اجباره على رد المرهون إليه ليقوم يده عليه ثم يستعيده منه المرتن بحكم الرهن اذا فرض له في براءة قديمة المرتن اه شرح مر

أن محل اللزوم الخ وقوله والقبض مبتدأ خبره قوله انما يكون الخ أشار به إلى أن قول المتن من يصح عقده متعلق بكل من الثلاث اه (قوله وله) أي للعائد مطلقا أنا بـ غيره فيه أي في القبض أو الاقباض وبعضهم خص العائد بالمرتن بدليل ما بعد وعبارة مر ويجرى فيه أي في كل من القبض والاقباض النيابة لكن لا يستنبط المرتن في القبض را هنا اه والمراد بالغير من يصح قبضه ليخرج نحو محجور السفه كافي ع ش (قوله امتنعت أنا بته في القبض) أي أنا بـ المرتن كلام من الراهن والغير وقوله ولا أنا بـ رفيقه أي ولا أن ينب المرتن في القبض رفيق المقبض وانما صح توكيله في شراء نفسه من مولاه لتشوق الشارع للعتق فلم ينظروا في ذلك إلى تزيل العبد منزلة مولاه في ذلك اه حل وقوله وانما صح الخ أي مع أن القياس أنه لا يصح لأن توكيل العبد توكيل لسيده فكانه لما وكل العبد وكل سيده فصار بائعا مشترى (قوله الامكانه) أي الصحيح الكتابة أخذ من التعليق شورى (قوله ووقعت الأنا بـ) الأولى القبض وقوله في نوبته أو نوبة السيد ولم يشترط عليه القبض فيها وقبض في نوبته حل وعبارة مر ومثله المبعض ان كان بينه وبين سيده مهاية أو وقع القبض في نوبته وان وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته (قوله ولا يلزم رهن ما يبد غيره منه) أي له (قوله واذنه) عطف على مضى لا على زمن بدليل قول الشارح والمراد الخ أي فلا بد من اذنه بالفعل ولو قدمه كان أظهر (قوله والمراد الخ) قيل لو قدم الاذن في المتن على مضى لفهم منه ما ذكره تأمل وفيه شيء (قوله ويبرئه) أي يبرئ الشخص الذي عنه شيء مضمون ضمان يده كالمغصوب ابداعه أي ابداع المالك لياه فهو مصدر مضاف للفعول بعد حذف الفاعل (قوله ابداعه) أي ابداع الشيء المضمون المفهوم من ضمان (قوله لا ارتهانه) أي لا ارتهان الشخص لياه فهو مضاف للفعول أيضا وحذف الفاعل وكذا يقال في قراضه وما بعده وهذا هو مقتضى لذكر هذه المسئلة في باب الرهن فلو قدم الارتهان بأن يقول ولا يبرئه عن ضمان يده ارتهانه بخلاف ابداعه كان أنسب كفاعل الاصل واعلم أنه لا يضمن ضمان يده إلا أربعة المغصوب والمعار والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما عداها يضمن بالمقابل ح ف (قوله قراضه) نعم ان تصرف في مال القراض برئ ككسبائي في بابه لانه تسلمه باذن مالك وزالت عنه يده شرح الروض زى وكذا اذا تصرف فيه بعد توكيله فانه يبرأ من ضمانه (قوله وتزوجه) بأن كان أمة (قوله وتوكيله) أي في بيعه مثلا (قوله وبراؤه عن ضمانه) لانه ابراء عما لم يجب ولانه ابراء عن عين والبراء انما يكون عن دين ويتصور اجتماع القراض والعارية في اعارة النقد للترين أول رهنه أو للضرب على طبعه واذا تصرف فيه برئ منه حل ومر (قوله ويحصل رجوع عن الرهن) والمراد به العقد (قوله بتصرف يزيل ملكا) كمنحويع بتأو بشرط الخيار للمشتري وكذا للبائع أو لهما مر وعبارة ع ش على مر بعد قوله كبيع وظاهره أن البيع رجوع وان كان بشرط الخيار للبائع مع أنه غير مزيل للملك مادام الخيار باقيا ومقتضى قوله لزوال الملك خلافه لكن الأول ظاهر بناء على ما يأتي في الهبة والرهن قبل القبض لأن ترتب الملك على البيع بشرط الخيار أقرب من ترتبه على الهبة قبل القبض لأن البيع بشرط الخيار آيل إلى اللزوم بنفسه ولا كذلك الهبة يده عليه ليبرأ من الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فان أبي قبضه الحاكم أو مأذونه ويرده إليه ولو قال له القاضي أبرأتك أو استأمنتك أو ودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق برئ وليس للراهن اجباره على رد المرهون إليه ليقوم يده عليه ثم يستعيده منه المرتن بحكم الرهن اذا فرض له في براءة قديمة المرتن اه شرح مر

وعليه فقول المصنف بتصرف بزيل ملكا مناه يترتب عليه زوال الملك أو تصرف هو سبب لزوال الملك
 اه (قوله كهبة مقبوضة) أي مقبوض متعلقها هو الموهوب وقيد القبض فيها وفي الرهن لا مفهوم
 له فهما رجوع ولو بلا قبض وتقييد الشيخين باقبض لكونهما مثالين لما يزيل الملك حقيقة وشمل
 الرهن ما لو كان مع الرهن وهو كذلك فيكون فسخ الرهن الاول قول (قوله وبرهن) أعاد العامل
 اشارة الى استقلاله أي فاقبض معطوفا على الهبة لان هذا لا يزيل الملك بل على تصرفه به يسقط ما قد
 يتوهم أنه لو قال كهبة ورهن مقبوضين لكان أخصر أي لانه لا يصح وعبرة ع ش أعاد العامل لئلا
 يتوهم انه مما يزيل الملك (قوله وقضيته) أي قضية التقييد أن ذلك أي المذكور من الهبة والرهن
 (قوله وهو موافق لتخريج الربيع) أي لما استنبطه من كلام الامام الشافعي من أن رجوع الاصل
 فيما وجه لفرعه بهيته لغيره لا يحصل الاقبض للموهوب بخلافها بدون ذلك فانها لا تكون رجوعا عن
 الهبة لفرعه قطعا فان الموافق له هنا لا يحصل الرجوع عن الرهن بما ذكر الاقبض والتخريج أن
 يكون في المسئلة قول للجهتد فيخرج منها الى مسئلة أخرى نظيرة لها وأشار ابن السبكي الى ضابط
 التخريج بقوله وان لم يعرف للجهتد قول في المسئلة لكن عرف في نظيرتها فهو قوله المخرج فيها على
 الاصح اه وحاصله كما أوضحه شارحه وحواشيه أن يكون هناك مسئلتان متشابهتان فينص
 المجتهد في كل على حكم غير مانص عليه في الاخرى فيخرج الاصحاب في كل منهما قول آخر استنباطا له
 من المنصوص في الاخرى ومثاله نص الشافعي في الرجوع عن الرهن بهية أو رهن على أنه يحصل الرجوع
 بهما ولو بلا قبض ونص في نظيره هذه المسئلة وهو هبة الاصل لفرعه على أنه لا يحصل الرجوع عنها بهية
 أخرى أو رهن الا مع القبض على قول نخرج الربيع في مسئلتنا الشافعي قول آخر وهو أنه لا يحصل
 الرجوع بهما الا مع القبض استنباطا من المنصوص في مسئلة الهبة للفرع ومقتضى الضابط أن الربيع
 خرج للشافعي في مسئلة الهبة قولاً بأنه يحصل الرجوع بهما ولو بدون قبض استنباطا مما هنا لكن
 ينافيه قول م ر في الهبة انها قبل القبض لا تكون رجوعا قطعا (قوله وصوبه الاذرى) هو المعتمد
 فيكون القبض ليس قيدافيهما (قوله لنظيره في الوصية) أي فيما لو أوصى لشخص بهذا العبد ثم
 وهبه امرو فيكون رجوعا عن الوصية وان لم يقبض الموهوب له (قوله وعلى الاول) هو قوله وقضيته
 ان ذلك الخ والثاني هو قوله لكن نقل السبكي الخ ع ش (قوله لم يوجد فيها قبول) بل مجرد الايجاب
 وهو فيها ضعيف لان محتمة متوقعة على القبول والقبول لا يصح الا بعد الموت شورى مع زيادة (قوله
 بخلاف الرهن) فانه لا بد فيه من القبول ويوجب بأن الرهن وان وجد فيه قبول لكنه ضعيف لعدم
 لزمه لكونه قبل القبض فيبطله مجرد الهبة والرهن للغير وان لم يقبض اذ كرشين خنا لا يبطل
 ولما يبطل ضابطا وهو كل تصرف يمنع ابتداء الرهن اذا طرأ قبل القبض بطله وكل تصرف لا يمنع ابتداء
 الرهن اذا طرأ قبل القبض لا يبطله الا الرهن والهبة وهذا انما يصح عند من يقول بعدم اشتراط القبض
 كشيخنا المذكور فليحرج حل ولا يرد عليه التخمر والابق مع أنهما يمنعان ابتداءه ولا يبطلانه اذا
 طرأ قبل القبض لانهما ليسا داخلين في التصرف وقوله الا الرهن والهبة ومثلهما البيع بشرط اختيار
 لغير المشتري والكتابة الفاسدة والجنابة الموجبة للال ع ش على م ر (قوله وكتابة) ولو فاسدة كما
 في الشورى وم ر والفرق بين ما هنا وما تقدم فيما لو أناب مكانه في القبض من اشتراط كون
 الكتابة صحيحة أن المدار هنا على ما يشعر بالرجوع وثم على الاستقلال وهو لا يستقل الا اذا كانت
 الكتابة صحيحة ع ش (قوله واحبال) أي منه أو من أصله والاولى وحبل ليشمل ما اذا حبلت
 باحباله أو باستدخال مائه ولو في الدبر كما قاله ع ش على م ر أو أطلق الاحبال وأراد به الحبل

كهبة مقبوضة) لزوال محل
 الرهن (وبرهن كذلك)
 أي مقبوض لتعلق حق
 الغير وتقييدهما بالقبض
 هو ما جزم به الشيخان
 وقضيته أن ذلك بدون
 قبض لا يكون رجوعا
 وهو موافق لتخريج الربيع
 لكن نقل السبكي وغيره
 عن النص والاصحاب أنه
 رجوع وصوبه الاذرى
 وهو الموافق لنظيره في
 الوصية وعلى الاول يفرق
 بينهما بأن الوصية لم يوجد
 فيها قبول فلم يعتبر في الرجوع
 عنها القبض بخلاف
 الرهن (وكتابة وتدبير
 واحبال) لان مقصودها
 العتق

استعمال المصدر في أثره فيشمل ما لو استدخلت منه المحترم أو علمت عليه وبه اندفع ما قبل كان
 اللائق التعبير بالحبل (قوله وهو مناف للرهن) أي مع ضعفه حيثئذ بعدم القبض فلا يردان الاحبال
 بعد القبض لا ينافيه كما يأتي (قوله لا بوطه) أي بالاحبال لانه استخدام وقوله وتزويج لانه لا تعاق
 له: بورد الرهن بل رهن الزوج ابتداء جائز سواء كان الزوج عبدا أو أمة م ر ومعنى كون هذه
 المذكورات لا يحصل بها الرجوع أن الرهن لا يفسخ به بل هو باق كافي من المنهاج (قوله من رهن
 أو مرتهن) أي أو وكيلهما أو وكيل أحدهما م ر (قوله وجنونه وانغمائه) أي أو حجر عليه بسفه
 أو فليس شرح م ر (قوله لان مصيره الخ) قد يمنع هذا التعليل لان معنى مصير العقد الى الزوم انما
 يكون في العقود التي تلزم بنفسها بعد زوال المانع كالبيع بشرط الخيار فانه اذا انقضت الخيار ثبت بنفسه
 والرهن انما يلزم بالا قباض الا أن يقال هو بالنظر للغالب من أن الراهن اذا رهن الغالب عليه أن يقبض
 العين المرهونة ع ش (قوله فلا يرتفع بذلك) أي بالموت وما بعده (قوله فيقوم في الموت ورثة
 الراهن الخ) وحيثئذ لا يتقدم المرتهن به على الغرماء لان حقهم يتعلق بعين التركة بالموت كذا قاله
 البلقيني ورد بأن المرتهن تعلق حقه بالمرهون قبل الموت لجرى بان العقد حل (قوله والمغنى عليه)
 المعتمد انتظار افاقته ثلاثة أيام اه ح ف ويمكن حل كلامه على ما اذا أيس من افاقته أو زاد على
 ثلاثة أيام (قوله كتخمره بعد قبضه) الكاف للقياس بدليل العطف وهو قياس أدون فقوله
 وكتخمره علة أولى وقوله ولان الخ علة ثانية (قوله ولان حكم الرهن) وهو التوثيق (قوله عاد) أي
 يعود بانقلاب الخ خلا من هذا يعلم أنه لا يصح قبضه حال التخمر فان فعل استؤنف القبض بعد التخلل
 لفساد القبض حل قال م ر لكن مادام خرا ولو بعد القبض حكم الرهن باطل لخروجه عن المالية
 فاذا تخلل عادت الرهنية ولو قبل القبض (قوله وابق لرفيق) ظاهره وان أيس من عودته وينبغي في
 هذه أن له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة يعد كالتالف ع ش على م ر (قوله الخاقاله
 بالتخمر) بجامع أن كلا منهما انتهى الى حالة تمنع ابتداء الرهن قاله المحلى شوي وهذا الجامع يقتضي
 أن كلام من التخمر والابق يزيل الرهن كما علم من الضابط الذي ذكره ع ش مع ان الفرض أنهما
 لا يزىلان فالأولى أن الجامع رجاء العود في كل (قوله وليس لراهن الخ) أي لا يجوز له ذلك ولا ينفذ الا
 ما سيأتي بخلافه قبل القبض فيجوز التصرف سواء حصل به الرجوع أم لا شيخنا وقوله لئلا يزاحم
 المرتهن في المصباح زوجته زحاما من باب تقع دفعته فيزاحم بفتح الحاء وكسر هاء أي لئلا يكون سببا في
 مناجته (قوله ولا ووطه) أي للعسر وخروج بالوطه الاستخدام فله ذلك كما يأتي نعم لو خاف الزنا ولم
 يطأها فله وطؤها فيما يظهر لانه كالمضطر قاله الاذرى وخروج بالوطه بقية التمتع فان خاف الوطه اذا تمتع
 حرم والا فلا وهذا ما جزم به الشارح واستظهره م ر ع ش (قوله أو ينقصه) بفتح المشاة التحتية
 وسكون النون وضم ما بعده موافقة لقوله تعالى لم ينقصكم شيئا (قوله كتزويج) سواء العبد والامة
 وخروج بالتزويج الرجعة فانها تصح لتقدم حق الزوج اه حل (قوله قبل انقضاء مدتها) ظاهره وان
 قلت المدة كأن حل الدين قبل انقضائها بلحظة وقضية العلة خلافه لان ذلك لا يقلل الرغبة فيه ولا ينقص
 القيمة بل هو كالبيع بدون ثمن المثل بقدر يتغابن به وعلى الاول بوجه البطلان ببقاء يد المستأجر حائلة
 بعد انقضاء المدة ع ش (قوله فان كان الدين يحل بعد مدة الاجارة) أي ولو احتملا بأن احتمل
 حله قبلها وبعد ما بأن كانت الاجارة مقدرة بمحل عمل كبناء وخياطة وقوله جازت الاجارة أي ان
 كان المستأجر عدلا أو رضى المرتهن بيده حل وانظر لم يظهر في محل الاضرار وهلاكه جازت
 فلو فرض حلول الدين قبل فراغها كأن مات الراهن فالاصح أنها تبقى الاجارة بحالها وينتظر

وهو مناف للرهن (لا بوطه
 وتزويج) لعدم منافاتها له
 (وموت عاقد) من رهن
 أو مرتهن (وجنونه)
 وانغمائه لان مصيره اللزم
 فلا يرتفع بذلك كالبيع في
 زمن الخيار فيقوم في
 الموت ورثة الراهن والمرتهن
 مقامهما في الاقباض
 والقبض وفي غيره من ينظر
 في أمر المجنون والمغنى
 عليه (وتخمر) لعصير
 كتخمره بعد قبضه
 المفهوم بالاولى ولان حكم
 الرهن وان ارتفع بالتخمر
 عاد بانقلاب الخ خلا
 (واباق) لرفيق الخاقاله
 بالتخمر (وليس لراهن
 مقبض رهن) لئلا يزاحم
 المرتهن (و) لا (وطه)
 لخوف الاحبال فيمن تحبل
 وحسب الباب في غيرها (و)
 لا (تصرف يزيل ملكا)
 كوقف لانه يزيل الرهن
 (أو ينقصه كتزويج)
 وكاجارة والدين حال أو
 يحل قبل انقضاء مدتها
 لان ذلك ينقص القيمة
 ويقلل الرغبة فيه فان كان
 الدين يحل بعد مدة الاجارة
 أو مع فراغها جازت الاجارة
 (قوله فانها تصح) ومع حل
 الرجعة له يحرم عليه الوطه
 بعدها وكذا التمتع حيث
 خشي الوطه كغيره بل ولو
 اشتراها بعد الرهن ولو حاملا

انقضاءها لان الشيء يغتفر دوماً فيضارب مع الغرماء بدنيه في الحال وبعد انقضاءها يقضى باقى دينه من الرهن شورى أو يصبر الى انقضاءها (قوله ويجوز التصرف المذكور مع المرتهن) لكن لا يجوز الرهن منه الا بعد فسخ الاول بخلاف البيع فانه يجوز مطلقاً سم (قوله من هذه التصرفات) أى المزية للملك أو المنقصة له بقرينة تمثيله حل (قوله الا اعتاق موسر) أى وقت الاعتاق وكذا الايلاد والاقدام عليه جائز كما صرح به مر في شرحه وانظر هل مثله اقدم الموسر على الوطاء لان غاية الاحبال واحباله نافذ كاعتاقه يظهر الآن نعم جزم به من ل لكن قيده بما اذا قصد به الايلاد وحيث لا ينحصر قولهم لا يجوز الوطاء خوف الاحبال الخ في المعسر سم وقد يفرق بين الاعتاق والايلاد بان الحرية ناجزة في العتق فقوى نظر الشارع اليها ولا كذلك الاحبال فانه منتظر وقد لا يحصل ويؤيد أن العتق الناجز هو المنظور اليه أنه لو باع العبد بشرط اعتاقه منجز اصح أو غير منجز كاعتاقه غدا لم يصح ع ش (قوله بسراية اعتاق أحد الشريكين) لان الراهن والمرتهن كأنهما شريكان في المهر (قوله لقوة العتق حالا) أى بالنسبة للاعتاق وقوله أو ما لا بالنسبة للايلاد شورى وهو علة للمعلل مع علته وأعله لقوله تشبهاً ولما ورد على هذه العلة احبال المعسر واعتاقه فقتضاها أنهما ينفذان أيضاً دفعه بقوله مع بقاء حق الوثيقة الخ (قوله نعم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة غيره) لانه ان وقع بسؤال الغير وكان بعوض كان يباع والا كان هبة وهو ممنوع منهما فان كان الغير هو المرتهن جاز لان ما ذكر جائز معه وينفذ عن كفارته اه حل (قوله الموسر بقيمة المهر) ضعيف وبحث البلقيني اعتبار يساره بقل الامر من من قيمة المهر ومن قدر الدين وهو كما قال الزركشى التحقيق ع ش سواء كان الدين حالا أو مؤجلاً على المعتمد كما قاله الزيدى وقوله الموسر بقيمة المهر أى فاضلا عن كفاية يومه وليته ويحتمل ضبطه بما في الفطرة اه شورى وفي قل على الجلال والمراد به من يملك قدر ما يفرم من زيادة على ما يترك للفلس (قوله نفذ فيما أسير بقيمته) هذا يجري في العتق والايلاد فينفذ الايلاد في البعض فيعتق بموت السيد والبعض الآخر يباع في الدين كما قررر شيخنا (قوله ونكون رهنا مكانه بغير عقد الخ) عبر هنا بالمضارع وفيما يأتى في قوله غرم قيمتها وكانت رهنا مكانها بالماضى لعله لان ما يأتى تحقق فيه وجوب القيمة عليه بموت الامة وأما هنا فالاحبال بمجرد لا يستلزم كونها رهنا لجواز عروض ما يقتضى عدم بيع الامة بعد جملها وبيان ما يقتضى فساد العتق فتاسب التعبير فيه بالمستقبل المحتمل لعدم الوقوع ع ش (قوله وقبل الغرم ينبنى الخ) ولا يضر في كون القيمة قبل الغرم ديناً ما تقدم من امتناع رهن الدين لان الرهن انما يمنع رهنه ابتداء وفائدة ذلك تقديم المرتهن بذلك على الغرماء وعلى مؤنة التجهيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه حل (قوله كالارث في ذمة الجاني) كان قطع شخص يد العبد المهرهون فان ارش اليده هو نصف قيمته يكون رهنا في ذمة الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في الذى قبله اه شيخنا (قوله المعسر) أى وقت الاعتاق والايلاد وان أسير بعد كافي حل (قوله فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد) ظاهره وان جوز ناله الوطاء لخوف الزما وهو ظاهر وفي سم على حج نفوذ الايلاد والظاهر عدم النفوذ لان في النفوذ تفويت الحق المرتهن فليتأمل ع ش (قوله والولد ح نسب) أى وان لم ينفذ استيلاده لانها علقته به في ملكه حج فقوله من وطء الراهن أى ولو معسرا (قوله لكن يغرم ارش البكارة) أى ما نقص من قيمتها بكر او هذا استدراك على قوله ولا مهر عليه ونبه عليه مع انه داخل في القيمة لانه يغرم قيمة بكر لتلايتوهم سقوطه أو يقال هو راجع للمعسر فقط وعليه ففائدة ظاهراً لانه يتوهم من عدم نفوذ ايلاده عدم غرم ارش البكارة فنبه على انه يغرمها شيخنا (قوله ويكون رهنا) أى مع

ويجوز التصرف المذكور مع المرتهن ومع غيره باذن كاسيأتى (ولا ينفذ) بمجمة شئ من هذه التصرفات لتضرر المرتهن به (الا اعتاق موسر وايلاده) فينفذان تشبهاً لهما بسراية اعتاق أحد الشريكين نصيبه الى نصيب الآخر لقوة العتق حالا أو ما لا مع بقاء حق الوثيقة بغرم القيمة كما يأتى نعم لا ينفذ اعتاقه عن كفارة غيره والمراد بالموسر الموسر بقيمة المهرهون فان أسير ببعضها نفذ فيما أسير بقيمته (ويغرم قيمته وقت اعتاقه واحباله) وتكون (رهنا) مكانه بغير عقد لقيامها مقامه وقبل الغرم ينبنى أن يحكم بأنها رهنة كالارث في ذمة الجاني وخرج بالموسر المعسر فلا ينفذ منه اعتاق ولا ايلاد وذكر الغرم في الايلاد من زيادتي (والولد ح نسب) ولا يغرم قيمته ولا احد ولا مهر عليه لكن يغرم ارش البكارة ويكون رهنا

(واذا لم ينفذ) أي الاعتاق

والايلاد (فانك) الرهن

من غير بيع (نفذ الايلاد)

لا الاعتاق لان الاعتاق

قول يقتضي العتق في الحال

فاذا رد لغا والايلاد فعل

لا يمكن رده وانما يمنع حكمه

في الحال لحق الغير فاذا زال

الحق ثبت حكمه فان انك

بيع لم ينفذ الايلاد لان

ملك الامة (فلومات

بالولادة) وهو معسر حال

الايلاد ثم أيسر (غرم

قيمتها) وقت الاحبال

وكانت (رهنا) مكانها

لانه تسبب في اهلا كها

بالاحبال بغير استحقاق

(ولوعاق) عتق المرهون

(بصفة فوجدت قبل الفك)

للهن (فكاعتاق)

فينفذ العتق من الموسر

ويترتب عليه ما مرفيه

لان التعليق مع وجود

الصفة كالتمجيز (والا)

بأن وجدت بعد الفك أو

معه وهو من زيادتي (نفذ)

العتق من موسر وغيره

اذ لا يبطل بذلك حتى

المرتحن (وله) أي للراهن

(اتفعا) بللرهون

(لا ينقصه كركوب وسكني)

لخبر البخاري الظهير يركب

بنفقته اذا كان مرهونا

(لابناء وغرس) لانهما

ينقصان قيمة الارض نعم

لو كان الدين مؤجلا وقال

القيمة (قوله واذا لم ينفذ) أي اسكون كل من المعتق والمجمل معسرا الاول وقت الاعتاق والثاني وقت الوطء الذي منه الاحبال وظاهر كلامه الآتي انه لو أيسر بعد ذلك لم ينفذ الايلاد الا ان انك الرهن بغير بيع حل وحيث بيعت أم الولد قائما يجوز بثلاثة شروط أن تضع ولدها لانه حر وان ترضعه للبا وأن توجد له مرضعة تكفيه فاذا وجدت جاز التفريق بينهما لكون الولد حرا اه ح ف (قوله فاذا رد) المراد برده عدم نفوذه وقوله والايلاد فعل لا يمكن رده بدليل نفوذه من السفه والمجنون دون اعتاقهما حل وقوله وانما يمنع حكمه وهو عدم صحة البيع ومنع عدم صحته كناية عن صحته (قوله الا ان ملك الامة الح) فلو ملك بعضها نفذ الايلاد فيه وسرى ان كان موسرا حينئذ وكذا لو أيسر بعد فيما يظهر كذا في شرح الغاية شوبري (قوله فلومات بالولادة) مفرع على محذوف تقديره هذا ان بقيت والاقتصر به على ما قبله غير ظاهر وقيل انه تقييد لفهوم المتن أي محل كون الامة التي أخيلها المعسر باقية على الرهن من غير غرم قيمتها ان تمت بالولادة ولو وطئ حرة بشبهة فانت بالولادة لم تجب عليه ديتها لان الوطء سبب ضعيف ولانها لا تدخل تحت اليد وانما أوجبنا الضمان في الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عايبا والعاقب من آثاره وأدناه اليد والاستيلاء والحرية لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت زوجته أمة كانت أو حرة بالولادة لتولده من مستحق شرح م ر وخرج به مالو كان الموت بنفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت أمة وديتها دية خطأ ان كانت حرة ولو اختلف الواطئ والوارث في موتها به فالصدق الواطئ لان الاصل براءة ذمته وعدم الموت به لانه الغالب اه ع ش (قوله وهو معسر) كأن التقييد بذلك لان الموسر يلزمه قيمتها بمجرد الاحبال من غير توقف على موت بالولادة انتهى سم (قوله غرم قيمتها) أي اذا كانت مساوية للدين أو أقل والا فلا يغرم الا قدر الدين شيخنا ح ف (قوله ولوعاق عتق المرهون بصفة فوجدت) أي سواء كان التعليق قبل الرهن بأن علق بصفة يعلم حلول الدين قبلها وانفق انه لم يبيع ووجدت الصفة قبل انكالك الرهن أم كان بعده ع ش (قوله فينفذ العتق من الموسر) ولا ينفذ من المعسر وان وجدت ثانيا بعد الفك لانحلال التعليق أو لا من غير تأثير سم (قوله ويترتب عليه ما مرفيه) أي من غرم قيمته وقت اعتاقه ويصير رهنا حل (قوله اذ لا يبطل بذلك حق المرتحن) أي لا يحصل به فوات حق المرتحن لاستيفائه قبل العتق أو معه ع ش (قوله أي للراهن) ومثله ومعبيره فله ذلك (قوله اتفعا به) فان تلف بالاتفعا فلا غرم عليه فان ادعى رده على المرتحن فلا يصدق الا بالينة نظير عكسه اه ح ف (قوله كركوب) أي لغير سفروان قصر جرد الا في البلد وان اتسعت جدا حل (قوله اذا كان مرهونا) انظر وجه التقييد به شوبري وأجيب بأن التقييد به لانه المتوهم (قوله لابناء وغرس) بالرفع أخذته من ضبطه بالقلم اه شوبري وبحث الاذرى استثناء بناء خفيف على وجه الارض بالابن كظلة الناطور لانه يزال عن قرب كالزرع ولا تنقص القيمة به وله زرع ما يدرك قبل حلول الدين أو معه ولم تنقص به قيمة الارض اذ لا ضرر على المرتحن فاذا حل الدين قبيل ادراكه لعارض تركه الى الادراك (قوله ينقصان قيمة الارض) لكونها مشغولة بالبناء والغرس الخارجين عن الرهن لان حق المرتحن تعلق بالارض خالية منهما فباعتبار الدين وحدها مع كونها مشغولة بهما فاندفع ما يقال البناء والغرس يزبدان قيمة الارض لا ينقصانها كما قاله الشارح (قوله فله ذلك) أي ما لم ينقص قيمة الارض بالقلم ولم تطل مدته حل (قوله ما قبلهما) وهو قوله وله اتفعا شوبري (قوله وان علم) أي الحكم بما مر أي قوله وليس لراهن مقبض رهن ولا تصرف بزيل ملكا أو ينقصه كتزويج لان هذا من جملة ما ينقصه حل حكم البناء والغرس علم من منطوق قوله السابق أو ينقصه كتزويج وحكم جواز الاتفعا من الركوب

انما ألقع عند الاجل فله ذلك وحكم البناء والغرس مع ما قبلهما وان علم بما مر أعيد

قيمتها (بالدين وزادته) أى يقطع ذلك ولم يأذن الراهن في بيعه مع الارض ولم يحجر عليه تعلق حق المرتهن بأرض فارغة فان وفيت الارض بالدين أولم تزد بالقطع أو اذن الراهن فبأذ كرا أو حجر عليه لم يقطع بل يباع مع الارض ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص على البناء والغراس (ثم ان أمكن بلا استرداد للمرهن (اتفاق برده) الراهن منه كأن يكون عبدا يخطط وأراد منه الخطيطة (لم يسترد) لان اليد للمرتهن كما سيأتى وقولى برده من زيادتي (والا) أى وان لم يمكن الاتفاق به بلا استرداد (فيسترد) كأن يكون دارا يسكنها أو دابة يركبها أو عبدا يخدمه ويرد الدابة والعبد الى المرتهن ليلا وشرط استرداده الامة أمن غشيانها ككونه محرما لها أو ثقة وله أهل (ويشهد) عليه المرتهن بالاسترداد للاتفاق بشاهدين في كل استرداد (ان اتهمه) فان وثق به فلا حاجة الى الاشهاد (وله باذن مرتهن مامنعاه) من تصرف واتفاق فيحل

والسكنى علم من مفهوم القول المذكور (قوله لينى عليه) أى حكم البناء والغراس مع ما قبله فيبنى على حكم البناء والغراس (قوله فان فعل الخ) ويبنى على حكم ما قبلهما وهو الاتفاق قوله بعد ثم ان أمكن الخ أى فلهذا قال ما أتى ولم يقل لينى عليه قوله فان فعل الخ (قوله بل يقطع بعده) أى بكلف القلع بالشرط الاربع المذكور (قوله ان لم تنف الارض) أى وهى مشغولة بهما (قوله ولم يحجر عليه) أى بفاس حل (قوله بل يباع مع الارض ويوزع الخ) أى فى الاخيرة والنسبة قبلها كما هو ظاهر شورى وتباع الارض وحدها فى الاولين (قوله ويحسب النقص) أى فيما قبل الاخيرة فقط وهى الثالثة وهى قوله أو اذن الراهن اه عزى وعبارة مر بل يباع مع الارض أى فى الاخيرة وتين ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص فى الثالثة على الزرع أو البناء أو الغراس وكذا فى الرابعة كفى كلام الشيخين اه رشيدى (قوله ويحسب النقص على البناء والغراس) صورته أن تقوم الارض خالية عن البناء والغراس ثم تقوم مشغولة بهما مع قطع النظر عن قيمتهما فلو كانت قيمة الارض خالية عشرين مثالا ومع البناء والغراس مع قطع النظر عن قيمتهما عشرة أى بقيمة البناء والغراس عشرين ثم بيعا معا بثلاثين مثالا فلهذا يخص الارض الثلثان فيتعلق حق المرتهن بهما والبناء والغراس الثلث هذا ان يحسب النقص على البناء والغراس ولو لم يحسب عليهما مال كان يخص الارض النصف وهما النصف شيخنا (قوله ثم ان أمكن بلا استرداد اتفاق برده الخ) يظهر انه لو كان له حرف لا يمكنه بيع المرتهن إلا اذا هاجز له نزع الاستيفاء أعلاها اه فتح الجواد وظاهره انه لو أمكنه أعلاها عند المرتهن لا يجاب لادناها عند شورى (قوله ولا فيسترد) أى وقت الاتفاق وأفهم التقييد بوقت الاتفاق ان ما يدوم استيفاء منافعه عند الراهن لا يرد مطلقا وان غيره برده عند فراغه فيرد الخادم والمركوب المتفجع بهما نهارا فى الوقت الذى جرت العادة بالراحة فيه لا وقت القيولة فى الصيف لما فيه من المشقة الظاهرة ويرد ما يتفجع به ليلا كالحارس نهارا وفارق هذا المحبوس بالثمن فان بد البائع لا تزال عنه لاستيفاء منافعه بل يكتسب فى يده للمشتري بأن ملك المشتري غير مستقر بخلاف ملك الراهن مخرج مر واذا تلف فى يده من غير تقصير فلا ضمان كما صرح به الروايات فى البحر (قوله ليلا) مبنى على الغالب فلو كان عمل العبد ليلا رده نهارا (قوله أو ثقة) أى أو كونه ثقة (قوله وله أهل) أى حليته وهل مثل ذلك محرمة أخذ ما أتى بعد حل وعبارة مر أو ثقة عنده نحو حليته يؤمن معهما منه عليها فالمراد حينئذ بالاهل من يمنع الخلوة وان لم يكن زوجة (قوله ويشهد) أى له الامتناع من الدفع الى ان يشهد لأنه ياتى بترك ذلك أى فليس له ان يمتنع من دفعه الى ان يشهد فى غير المرة الاولى حل فلا يجب عليه الاشهاد أصلا كفى مر (قوله شاهدين) أى أو رجلا وامرأتين كفى المطلب لانه فى المال وقياسه الاكتفاء بواحد ليحلف معه شرح مر (قوله فى كل استرداد) المعتمد انه لا يجب فى غير المرة الاولى حل وكلام الشارح وجيه لان الغرض انه اتهمه فى كل مرة (قوله ان اتهمه) أى فى انه أخذه للاتفاق شرح مر واتهامه بان ظن انه أخذه لغير الاتفاق كادعائه انفس كالك الرهن نعم ان كان مشهورا بالخيانة لم يلزمه رده له وان أشهد لانه بما تحصيل فى اتلافه بل يرد له دل قاله شيخنا مر اه قل (قوله فان وثق) بان كان ظاهر حاله العدالة من غير ان يعرف باطنه اه شرح مر (قوله وله باذن مرتهن مامنعاه) من جلة ذلك الرهن فيجوز وينفذ ويكون فسخ الاول ان كان الرهن من غيره فان كان منه فلا بد من الفسخ قبل ذلك على ما تقدم اه حل (قوله باذن) وان رده لا يرتد فيما يظهر كإمكان الاباحة لا يزيد بالرد وفارق الوكالة بانها عقد شرح مر (قوله فيحل الوطء) ولا يتناول الاذن فيه

(لا يبيعه بشرط نجيل مؤجل) من غنمه وعليه اقتصر الاصل أو غيره (أو) بشرط (رهن غنمه) وان كان الدين حالا فلا يصح البيع لفساد الاذن بفساد الشرط ووجهوا فساد الشرط في الثانية بجهالة الثمن عند الاذن (وله) أي للمرتهن (رجوع) عن الاذن (قبل تصرف رهن) كالموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل وله الرجوع أيضا بعد تصرفه بهبة أو رهن بلا قبض وبوطء بلا احيال (فان تصرف بعده) أي بعد رجوعه ولو جاهلا به (لغا) تصرفه كتصرف وكيل عزله موكله درس

فصل فيما يترتب على لزوم الرهن

(اذلزم) الرهن (قاليد) في المرهون (للمرتهن) لانها الركن الاعظم في التوثيق وخرج بزيادتي (غالبا) مالورهن رقيقا مسلما أو مصحفا من كافر أو سلاحا من حربي في موضع عند

(قوله رجه الله قاليد) أي الحسية حتى يتم قوله غالبا والا فاليد الحكومية وهي منع الرهن من التصرف فيه موجودة حتى في الخمس صور المذكورة

الامر فلا بد في كل مرة من اذن جديد وان حبلت لانه لا يبطل بالا حبال حل قال مر نقلا عن الذنائر فلو اذن له في الوطء فوطئ ثم اراد العود اليه منع لان الاذن يتضمن أول مرة الا ان تحبل من تلك الوطأة فلا منع لان الرهن قد يبطل وأقره الشوبري وهو الموافق لقول الشارح وان أحبل الخ (قوله لا يبيعه بشرط) بأن يصرح بالشرط أو ينويه والا فلا يصرع ش وهـ ل المراد ان يصرح به في حالة الاذن أو في صلب البيع فان كان المراد الاقل كما هو الظاهر فواجب فساد الشرط وانظر هل الشرط من الراهن أو المرتهن لكن قول الشارح لفساد الاذن بفساد الشرط يقتضي ان الشرط في الاذن وان الشرط من المرتهن لان هذا تقييد لقوله وله باذن مرتهن ما منعاه منه لانه مستثنى منه (قوله ووجهوا فساد الشرط) وجه التبري ان قضية هذه العلة انه لو عين الثمن صح والظاهر عدم الفرق ولهذا علة في الابانة بأنه كما لو شرط ان يرهن عنده عينا أخرى وهو علة صحيحة قاله شيخنا في شرحه هـ شوبري وقال ع ش لجهالة الثمن أي غالبا (قوله قبل تصرف رهن) وكذا معه لبقاء حقه شوبري (قوله وبوطء بلا احيال) معطوف على قوله بهبة أي وله الرجوع بعد تصرفه بوطء بلا احيال وامل معنى الرجوع ان له ان يمتنع من الاذن في الوطء مرة أخرى لانه يتوقف على الاذن كل مرة والا فليس هناك شيء ينقضه ويبطله برجوعه وحينئذ يتوقف في التقييد بقوله بلا احيال لان الوطء يتوقف على الاذن كل مرة ولو كان بعد الحبل فليتم امل (قوله فان تصرف بعده) أي بغير اعتاق وايلاد وهو موسر مر

فصل فيما يترتب على لزوم الرهن وهو كون اليد للمرتهن أي وما يتبعه من نحو توافقهما على وضعه عند ثالث وبيان أن فاسد كل عقد كصحيحة ع ش على مر وفي الحقيقة الترجمة لانزل الاعلى قوله اذا لزم فاليد للمرتهن غالبا وما عدا هذه المسئلة من مسائل الفصل كما زائد على الترجمة (قوله اذا لزم الرهن) أي باقباضه أو بقبضه مع الاذن أو بمضي زمن يمكن فيه القبض في الغائب من الاذن والمراد لزم من جهة الراهن لانه من جهة المرتهن جائز أبدا (قوله فاليد للمرتهن) أي اليد الحسية أي كونه في حوزة وفي يده مثلا وحاصل ما خرج بقوله غالباً مسائل خمسة الرقيق المسلم والمصحف والسلاح والامة والمرهون من حيث هو في حالة استرداد الالات فاع قاليد الحسية عليه لغير المرتهن على التفصيل المذكور ولو حلت اليد على الشرعية أي كونه في سلطنته وفي ولايته بحيث يمتنع على الراهن التصرف فيه بما يزيل الملك أو ينقصه بغير اذن المرتهن لم يحتج للتقييد بغالب لان اليد الشرعية على المرهون للمرتهن دائماً حتى في صور الخمسة المذكورة وخرج بالمرتهن وارثه فليس على الراهن الرضا بيده وان سواه في العدالة كما في الشوبري (قوله لانها الركن الاعظم في التوثيق) هذا يقتضي ان هناك يد أخرى لها دخل في التوثيق وليست ركن أعظم وليس المراد بها يد الراهن لانها تنافي التوثيق فليست ركن فلعل المراد بها يد ثالث يوضع عنده الرهن كما يأتي فهي ركن في التوثيق لكن يد المرتهن أعظم (قوله رقيقا مسلما) ولو في ماضي فيشمل المرتد (قوله في موضع عند من له ملكه) مقتضى صنيعه أن كلام من المصحف والمسلم والسلاح يسلم لمن ليس له ملكه ثم ينزع منه ويجعل تحت يده من له ملك ذلك وفي كلام حج ان من ليس له ملك ذلك يوكل في قبضه من له ملك ذلك وتقدم ان في المصحف يتعين التوكيل دون المسلم والسلاح والظاهر ان المراد بالمصحف ما يحرم على المحدث مسه دون غيره مما يحرم عليه ملكه ويجوز للمحدث مسه ككتاب العلم الشرعي المشتمل على شيء من القرآن وكذلك العبد يسلم له ثم ينزع منه وهل المراد من يصلح لملكه أو من يصح أن يملكه لينزع من أقر بحرية الرقيق أو وقفه أو وقف المصحف حل وعبرة ابرماوي قوله في موضع أي بعد قبض ما عدا المصحف وتقدم في كتاب البيع عن

شرح م أن المراد بالمصحف الذي لا يصح أن يملكه الكافر ما فيه قرآن وإن قل ولو سرقه فإن قصد أنه من القرآن ولو في ضمن نحو تفسير أو علم وقوله وهل المراد من يصلح الخ لا وجه لهذا التردد بل المراد به من يصلح لملكه جز ما يدخل مالواقر بحرية الرقيق أو شهد بها لأنه لا يعتق أي لا يحكم بعقوبته عليه بوضع يده عليه من غير تلك تأمل (قوله من له ذلك) عبر بذلك دون قوله عنده سلم ليشمل جواز وضع السلاح عند ذي في قبضتنا ع ش ويقبض المرتن المبددون المصحف ويفرق بينهما بأن العبد يمكنه الاستغانة إذا حصل له اذلال (قوله فان كانت صغيرة لا تشتهى) أي لا حدمطلقا لاهل طباع سليمة أم لا فلو كان الدين لا يحل حتى تشتهى فيحتمل أن يقال يمنع وضعها عنده ابتداء ويحتمل أن يقال توضع الى حين تشتهى فتؤخذ منه اه علقمى شورى وهذا الثاني هو المعتمد وفي ع ش على م فلو صارت الصغيرة تشتهى تقلت وجعلت عند عدل برضاها فان تنازعا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله مالومات حليته أو محرمة أو سافرت قال حج وشرط خلاف ذلك مفسد وقضيته انه مفسد للعقد وهو ظاهر لانه شرط خلاف مقتضاه اه قال شيخنا وهذا الشق من التفصيل ليس خارجا غالبا بل هو منه وانما ذكره لضرورة التقسيم وانما الخارج الشق الثاني وهو قوله والا فعند محرم الخ (قوله محرم) أي لا يرى نكاح المحارم حل (قوله أو ثقة) لعل المراد به عفيف عن الزنا حل (قوله من امرأة) بيان الثقة ويرد عليه أن من بيانية ولا يستفاد منها أنه يشترط في المرأة وما بعدها العدالة لان ما بعد من البيانية مفسر لما قبلها والمعنى عليه ان الثقة هي المرأة وما بعدها سواء كان كل منهما عدلا أو فاسقا أو يمكن جعل من حالامقيد الثقة يعني انه يشترط في الثقة كونه امرأة أو مسوحا أو أجنبيا عنده من ذكر فلا يكفي أجنبي عدل ليس عنده من ذكر من الحليلة وما بعدها ثم ما ذكر يقتضي ان حليلة لا تجنبى ومحرمة لا يشترط فيهما العدالة ويوجه بأن الحليلة تغار على حليلةا والمحرم يستحى منها فاكتفى بهما ولو فاسقين كما يفيد تقييد المرأتين بالثقتين دونهما ع ش (قوله أو امرأة أو ثقتان) هلا اكتفى بواحدة لانها مع المهرهونة يجوز الخلوة بهما وأما حرمة الخلوة بها قبل المهرهونة فأمر آخر لا يتعلق له بالزهرن ثم رأيت م قال يكفي واحدة سم لاسهام الامة يجوز الخلوة بهما ويؤيده الاكتفاء بالمحرم الواحدة وخالف حج قال ع ش والاقرب ما قاله حج لان مدة الرهن قد تطول وذلك يؤدي الى اشتغال المرأة الثقة في بعض الازمنة فتحصل خلوة المرتن بالامة ويرد عليه ان هذا يأتي في المحرم الواحد والحليلة الواحدة اه بحرفه وعبرة من ل قوله أو امرأة أن ثقتان اعتمد شيخنا انه يكفي امرأة واحدة وقال ان كلام الشارح مبنى على انه لا يجوز الخلوة بمرأتين والراجح الجواز واعتمد حج كلام الشارح وفرق بين ما هنا وحل الخلوة بمرأتين بأن المدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة مظنة للخلوة بها انتهى (قوله والا فعند محرم لها) بأن لم تكن صغيرة ولم يكن المرتن محرما لها ولا ثقة من مر لا يقال هذا عين ما قبله وهو قوله أو كان المرتن محرما الخ فلا تحسن المقابلة لا ناقول المحرم والثقة هنا غير المرتن بخلافها فيما مر (قوله من مر) أي في قوله من امرأة الخ ولعل المراد بالثقة هنا العفيف عن الزنا وان كان فاسقا بغيره (قوله والخشنى كالامة) أي فيما قبل الا وما بعدها (قوله لا يوضع عند امرأة أجنبية) أي ويوضع عند غيرها من مر من مسووح الخ ع ش وظاهره انه يوضع حتى عند أجنبي عنده حليلة أو محرمة لكن قال شيخنا ينبغي ان لا يوضع عنده لاحتمال ان يخرج الاجنبى الحاجة فيلزم عليه اختلاء الرجل على احتمال بامرأة خيفة لا يوضع الا عند محرم له أو مسووح اه م ل وع ش واستوجه الشورى انه يوضع عنده لان كلام من المحرم والحليلة يمنع الخ لوجه به فرض كونه أشى (قوله وتقدم ان اليد الخ) أي فيضم لما خرج بقوله غالبا ع ش فهو في المعنى معطوف على قوله مالورهن

من له ملكه ومالورهن أمة
فان كانت صغيرة لا تشتهى
أو كان المرتن
محرم أو ثقة من امرأة أو
مسووح أو من أجنبي عنده
حليلة أو محرمة أو امرأة أو ثقتان
ثقتان وضعت عنده والا
فعند محرم لها أو ثقة من
مر والخشنى كالامة لكن
لا يوضع عند امرأة أجنبية
وتقدم ان اليد

(قوله رجه الله لا يوضع
عند امرأة الخ) سكتوا
عن حكم الله كره وكان
المرتن امرأة وعملوا وكان
أمر دجيا لحرره
(قوله لان كلا من المحرم
الخ) هذا ليس دافعا
للاشكال المتقدم

لأن كلاهما قد لا يثق
بالآخر وكما يتولى الواحد
الحفظ يتولى القبض أيضا
كما اقتضاء كلام ابن الرفعة
(ولا يفرد) في صورة
الاثنين (أحدهما بحفظه)
كنظيره في الوكالة والوصية
فيجعلانه في حوزتهما فإن
انفرد أحدهما بحفظه ضمن
نصفه أو سلم أحدهما للآخر
ضمننا مع النصف (الا
بإذن) من العاقلين فيجوز
الانفراد وتعيير كالروضة
وأصلها بثالث أولى من
تعييره بعدل فإن الفاسق
كالعدل في ذلك لكن محله
فيه من يتصرف لنفسه
التصرف التام أما غيره
كولي ووكيل وقيم ومأذون
له وعامل قراض ومكاتب
حيث يجوز لهم ذلك فلا بد
من عدالة من يوضع
المرهون عنده ذكره
الأذرعى (وينقل عن هو)
أي المرهون (بيده) من
مرتهن أو ثالث وإن لم يتغير
حاله إلى آخر (باتفاقهما)
عليه وإن تغير حاله بموته أو
فسقه أو زيادة فسقه أو
عجزه عن حفظه أو حدوث
عداوة بينه وبين أحدهما
(قوله مقتضاء أنه لا يقسم
الح) أي على المعتمد والا
فهنا قول بالقسمة أن

رفيقا الح فهو من جملة ما خرج بالغالب وقال الشوبري وهذا جواب من حذف من الأصل قوله ولا نزاع
الا لا تنفع فأجاب بقوله وتقدم الح (قوله نزاع لا تنفع) أي وإزالة يده لا تنافي الاستدلاء عليه حكما
عزري (قوله ولهما شرط وضعه) أي دائما أو في وقت دون وقت كأن شرطاً كونه عند ثالث يوما
وعند المرتهن يوما وعند الراهن يوما بر ماوى وهذا إذا دعى الترجة لأن الشرط في العقد لا بعد لزوم
(قوله عند ثالث) أي ولو فاسقا ومثل الثالث ما لو شرط أن يكون بعد لزوم قبض المرتهن موضوعا
عند الراهن سم و مر (قوله يتولى القبض) أي له ذلك والافليس يلزم أن يتولى القبض بل يجوز
أن يتولاه المرتهن ويتولى الثالث الحفظ كما هو ظاهر قوله ولهما شرط وضعه عند ثالث تأمل وعبرة
من قوله يتولى القبض أيضا فلا يحتاج في توليته للحفظ إلى أن يقبضه المرتهن بإذن الراهن ثم يدفعه
لثالث بل كما يستقل بالحفظ يستقل بالقبض (قوله والوصية) أي الإيصاء أو في باب الوصية لأن
الإيصاء فصل منها (قوله فيجعلانه في حوزتهما) مقتضاء أنه لا يقسم لكن سيأتي في الوصية أن
الاكثرين فيما إذا اختلفا في الحفظ ولم يكونا مستقلين به أنه يقسم وهو الأصح شرح الروض أقول يمكن
الفرق بأن تصرف الوصي أم فإن التصرف هنا مقصور على الحفظ شوبري (قوله فإن انفرد أحدهما
بحفظه ضمن المنفرد) وكذا صاحبه إن أمكنه دفعه لأنه كالوديعة والدفع واجب عليه تأمل شوبري
(قوله ضمن نصفه) ينبغي أن يكون المراد ضمان الاستقرار بأن يكون الآخر بقافي ضمان ذلك النصف
إذا تمكن من حفظه ومنعه الآخر من أخذه فترك لأنه وديعة يجب عليه الحفظ مع التمكن وفاقا لشيخنا
الطبرلاوي ثم عرضته على مر فتوقف ع ش (قوله ضمننا مع النصف) أي ضمن كل منهما جميع
النصف أي النصف الذي سلم للآخر لأن أحدهما امتنع بالتسليم والآخر بالتسليم وأما نصفه الذي تحت
يده فلا يضمنه لأنه أمين بالنسبة له والقرار في النصف المضمون على الذي تلف تحت يده فاذا غرم لم يرجع
واذا غرم صاحبه رجع عليه فالمراد بكونهما يضمنان مع النصف أنهما يطالبان به لأن كل واحد
يضمن ربه سم بإيضاح (قوله فيجوز) وخيئت ليس لهما أن يقسما حل (قوله أولى من تعييره
بعدل) قديدي أن عبارة الأصل أولى من عبارته لأن في مفهومها تفصيلا وهو أنه إن كان يتصرف
عن نفسه لا تشترط العدالة والاشتراط وعبارته شاملة لغير المراد لأن الثالث يشمل الفاسق بقطع
النظر عن قوله لكن محله الح فيقتضى المفهوم أنه لا فرق بين أن يتصرف عن نفسه أولا ع ش
(قوله لكن محله) أي محل وضعه عند وانفاسق في الراهن والمرتهن الذين يتصرفان لأنفسهما بأن
يكون كل حار شيدا ليس نائباً عن غيره أخذ من قوله بعد فلا بد من عدالة من يوضع المرهون عنده
(قوله كولي الح) هذه الامثلة ما عدا المكاتب محترز قوله يتصرف لنفسه فإن الولي وما بعده لا
يتصرفون لأنفسهم وقوله ومكاتب محترز قوله التصرف التام وقوله حيث يجوز لهم ذلك أي الرهن أي
إذا كان ضرورة أو غبطة ظاهرة فالولي لا يجوز له الرهن من مال موليه الا لضرورة أو غبطة ظاهرة
وكذا يقال فيما بعده شيخنا (قوله وإن تغير حاله) لو اختلفا في تغير حاله صدق الثاني بلايين قال
الأذرعى وينبغي أن يحلف على نفي العلم حل (قوله بموته) من ثم تعلم أنه لومات المرتهن وورثته
عدول كان للراهن نقله من أيديهم كما صرحوا بذلك وعبرة العباب كالروض وغيره ولو كانت اليد
للمرتهن فتغير حاله أو مات فللراهن طاب النقل سم (قوله أو فسقه) ظاهر كلامهم أن العدل لا
ينعزل عن الحفظ بالفاسق قال ابن الرفعة وهو صحيح إلا أن يكون الحاكم هو الذي وضعه عنده

أمكن قسمته بل قال البرلسي أنه إذا نص على أن لكل الانفراد ان اتفاقا على كونه عند أحدهما فذاك وإن تنازعا وهو مما يقسم قسم
بينهما وإن لم يقسم حفظه مدة وهذا آخرى اه سم ملخصا

لانه نائبه فينزل بالفسق سم (قوله ونشاحا فيه) أي في النقل بأن قال أحدهما ينقل وقال الآخر لا ينقل وقيل الضمير راجع للآخر أي الذي يوضع عنده فلو نشاحا عند عدم تغير حاله ينبغي أن لا يلتفت اليهما بل يبقى في يده ولو فاسقا وفيه تصريح بأن الثالث لا ينزل عن الحفظ بالفسق أي الحاصل عند الوضع وهو واضح ان كان نائبهما ولم يكن أحدهما رهن عن غيره حل (قوله وتعييري بما ذكر أعم) لشموله للمرتهن أي لما إذا كان المرهون تحت يد المرتهن فإن وارثه يقوم مقامه إذا مات وينقله الوارث والراهن ويضعه عند آخر باتفاقهما ووجه الأولوية أن عبارة لا صل تقتضي أنه لا يجوز أن يجعله حيث يتفقان إلا ان مات أو تغير حاله بالفسق وليس كذلك بل مثله العجز عن الحفظ أو حدوث عداوة بينه وبين أحدهما شيخنا وأيضا يقتضي كلام الأصل أنه لا يجوز نقله من يده إلا ان تغير مع أنه يجوز نقله باتفاقهما وان لم يتغير وقول الأصل وان نشاحا مقابل لقوله حيث يتفقان فيقتضي أنه خاص بموت العدل أو فسقه مع أن وضع الحاكم الرهن عنده من يراه حيث يشاء شامل لحدوث العداوة والعجز عن حفظه (قوله وان نشاحا) أي والحالة هذه حل (قوله ويبيعه الراهن) هـ لا قال راهن كما قال مرتهن وقوله للحاجة هـ لا قال الحاجة مع أنه أخصر وقوله أي عندها إشارة إلى أن اللام بمعنى عند (قوله باذن مرتهن) ولا ينزع من يده فلو حل الدين فقال الراهن رده لا يبيعه لم يجب بل يباع في يده ثم بعد وفاته أي الدين يسلمه للمشتري برضا الراهن ان كان له حق الحبس أو للراهن رضا المشتري ما لم يكن له حق الحبس واللام يحتج لرضاه ولا يسلم المشتري الثمن لاحدهما إلا باذن الآخر فان تنازعا فالحاكم يشرح مر وقوله ما لم يكن له أي للراهن وهذا قيد في قوله برضا المشتري وقوله والآخر أن كان له حق الحبس لم يحتج إلى رضاه أي المشتري بأن بقي عليه بعض الثمن (قوله باذن مرتهن) فان عجز عن استئذانه واستأذن الحاكم صح بيعه حل لكن لا يتصرف في ثمنه لتعلق حق الغير به وفائدة البيع استراحت من النفقة عليه مثلا س (قوله للحاجة) انما قيد بها توطئة للتفصيل الآتي والا فللراهن بيعه بالاذن مطلقا كما مر في قوله وله باذن مرتهن ما منعناه (قوله أي عندها) أشار به إلى أن اللام بمعنى الوقت لا للتعليل لصددها بسبق الحاجة ومقارنتها وتأخرها ع ش وعرفه ولم يقل الحاجة لينبه على أن اللام للعهد فاندفع الاعتراض بأن الأولى حذف ال (قوله بأن حل الدين) أي أو أشرف الرهن على الفساد كما هو ظاهر شو برى وعبارة حل قوله بأن حل الدين ولم يوف أي من غيره ومنه يعلم أنه لا يجب على الراهن أن يوفى من غير المرهون وان لم يوف عليه تأخير كثير ويوجه بأنه ليس من الاتق أن يستمر الراهن محجورا عليه في العين المرهونة مع مطالبته بوفاء الدين من مال آخر حاله الجبر اه وطريق المرتهن في طلب التوفية من غير المرهون أن يفسخ الرهن لجوازه من جهته ويطلب الراهن بالتوفية اه عمرة ع ش والمرتهن طلب بيع المرهون أو وفاء دينه فلا يتعين طاب البيع وفهم من طلب أحد الأمرين أن للراهن أن يختار البيع والتوفية من ثمن المرهون وان قدر على التوفية من غيره ولا نظر لهذا التأخير وان كان حق المرتهن واجبا فورا لان تعلقه بعين الرهن رضامنه باستيفائه منه وطريقه البيع اه شرح مر (قوله قال له الحاكم) هـ لا قال حاكم كالأذى قبله وكذا يقال فيما بعده شو برى فان أجيب عنه بأن ألعهد العلمى فيفهم منه حاكم البلد ورد عليه تكبيره قبله (قوله بحبس وغيره) متعلق بالزم والباء سببية أي بسبب حبس (قوله فان أصر أحدهما) هذا ظاهر عند اصرار الراهن فان أصر المرتهن فلا مانع من اذن الحاكم للراهن في البيع وصرح به غير واحد شو برى والاصرار ليس قيد بل يكفي مجرد الامتناع كما قاله حل (قوله على الآباء) أو أقام المرتهن حجة على الدين الحال في غيبة الراهن ولو لم يجد في غيبة الراهن يئنه أولم يكن ثم حاكم في البلد فله البيع

(ونشاحا) فيه (وضعه حاكم عند عدل) يراه قطعا للفرع وتعييري بما ذكر أعم وأولى من قوله ولومات العدل أو فسق جعله حيث يتفقان وان نشاحا وضعه الحاكم عند عدل (ويبيعه الراهن) ولو بنائبه (باذن مرتهن) ولو بنائبه (للحاجة) أي عندها بأن حل الدين ولم يوف وانما احتج إلى اذن المرتهن لان له فيه حقا (ويقدم) أي المرتهن (ثمنه) على سائر الغرماء لان حقه متعلق به بالذمة وحققهم متعلق بالذمة فقط (فان أبى) المرتهن (الاذن) قال له الحاكم ائذن في بيعه (أو أبرئ) دفعا لضرر الراهن (أو) أبى (الراهن) يبيعه ألزمه الحاكم به أي يبيعه (أو بوفاء) بحبس وغيره (فان أصر) أحدهما على الآباء

بنفسه كالظافر بغير جنس حقه س ل (قوله باعه الحاكم) أي قهر عليه بعد ثبوت الدين والرهن كالممتنع بالرهن من البيع لدينه شورى وقال العلامة حج قياس ما يأتي في الفلاس أن الحاكم لا يتولى البيع حتى ثبت عنده كونه ملكا للرهن الآن يقال اليد عليه للرهن فيكون إقراره بأنه ملك للرهن س ل وأفتى السبكي بأن الحاكم يبيع ما يرى يبعه من الرهون وغيره عند غيبة الراهن إلى مسافة العدوى أو امتناعه لأن له ولاية على الغائب في فعل ما يراه مصلحة فإن كان له نقد من جنس الدين وطلبه المرتهن وفاه منه شرح م (قوله وقضى الدين من ثمنه) قال م ر والحاكم حينئذ يبيع غير الرهن من أمواله بالمصلحة ابن شورى فقوله من ثمنه ليس بقيد (قوله باذن رهن) محله إذا قال للمرتهن بعلى أو أطلق فإن قال بعلى لم يصح للثمة حج (قوله وحضرته) ظاهره ولو تعدد الراهن ولا يكفي حضور بعضهم وهو ظاهر شورى (قوله وترك النظر) عطف لازم (قوله نعم إن كان الدين مؤجلا) أي وأذن له في البيع حالا (قوله صح البيع) وكذا لو كان ثمن الرهون لا يبق بالدين والاستيفاء من غيره متعذر أو متعسر بفلس أو غيره لأنه يحرص على أدنى الأثمان أي فتضعف الثمة أو تنقضي كإحتماله الزكشي حل وم (قوله إن شرطاه) أي شرطايه له عند المحل حل والمراد شرطاه في عقد الرهن كما في شرح م (قوله وإن لم يراجع الراهن) هل أنكره كالذي قبله شورى (قوله لأن الأصل دوام الأذن) أي الذي تضمنه الشرط حل (قوله قطعا وقوله بعد لا خلاف الخ) بينهما منافاة ولعل كلا منهما في الخلاف مبالغة لعدم اعتداده به لظهور دليله عنده وضعف دليل مقابله ح ف (قوله لأن أذنه) علة لمحدوف أي ولا يكتفى باذن المرتهن السابق لأن الخ والمراد الأذن الذي تضمنه الشرط الخ ومقتضاه أنه لو كان ذلك بعد القبض بعينه وليس كذلك وحيث كان لا يصح لا يتأتى خلاف الإمام وقرر شيخنا زى أنه لا بد من مراجعة المرتهن وإن أذن إذا آخر غير الذي تضمنه الشرط بعد قبض الثالث له أخذ من التعليل بالإمهال أو الإبراء حل فقول الشارح قبل القبض ليس بقيد (قوله لأن أذنه) أي أذن المرتهن قبل القبض لا يصح أي وشرطهما أن يبيعه الثالث وإن كان متضمنا للأذن من جهة المرتهن أيضا لأنه قبل القبض أي قبض الثالث وقوله لا يصح أي لأن الرهن لم يلزم حينئذ (قوله وينعزل الثالث) أي من البيع وقوله لأنه أي الثالث وكيله أي الراهن الخ (قوله لا المرتهن) لكن يبطل بعزله أذنه شورى (قوله وأذن المرتهن شرط الخ) ويبطل أذن المرتهن فلا بد من تجديد الأذن منه هل ولوللراهن انظره حل وعبارة س ل قوله شرط في صحته لكن يبطل أذنه بعزله وموته فإن جدد له لم يشترط تجديد وكيل الراهن له لأنه لم ينعزل وإن جدد الراهن أذنا بعد عزله لم يشترط أذن المرتهن لانعزال العدل بعزل الراهن (قوله ويكون بيع الثالث له) قيد به ولم يقل ويكون بيع الجميع الشامل للراهن والمرتهن كما فعل م ر لكونه في كلام الأصحاب والأئمة الراهن والمرتهن كما يأتي في كلامه ع ش وإنما قدر العامل مع أنه يصح تعلقه بلفظ بيع في قوله ولثالث يبعه لأن إتيانه باللام يوهم أنه يجوز بيع الثالث بأقل من ثمن مثله فقدر العامل دفعا لهذا التوهم لأنه يفيد لزوم بيعه بثلثي ثمن مثله (قوله بثلثي ثمن مثله) أن لم يزد راغب أخذ ما بعده (قوله من نقد بلده) أي البيع (قوله كالوكيل) ومنه يؤخذ عدم صحة شرط الخيار لغير موكله ولا يسلم المبيع قبل قبض الثمن والأضمن حل قال قل وإن لم يكن من جنس الدين وبطل الحاكم بجنسه (قوله فإن أدخل بشئ منها) أي من هذه الأمور الثلاثة لم يصح البيع وظاهره وإن كان نقدا غير البلد أنفع حل (قوله لكن لا يضر النقص الخ) ما لم يكن ثمن من يدفع ثمن المثل والأفلا يبيع الأمانة حل (قوله لأنهم يتساحون

(قوله أي لأن الرهن لم يلزم) هذا خاص بكون الأذن قبل القبض وأما لو أذن بعد القبض فإنه أذن في غير وقت الحاجة لكن هذا التعليل غير ظاهر لقولنا وله باذن مرتهن

ما منعنا منه ومن جملته البيع قبل الحلول فالأولى تعليل حل

والمرتهن كما يحسنه الاستوى
ولورأى الحاكم يبيعه بحسب
الدين من غير نقد البلد جاز
(فان زاد) في الثمن
(راغب قبل لزومه) أى
البيع واستقرت الزيادة
(فليبعه) بالزائد وان لم
يفسخ البيع الاول ويكون
الثاني فسخه (ولا) أى
وان لم يبيعه بعد تمكنه من
بيعه (انفسخ) وهذا من
زيادتي ولورجع الراغب
عن الزيادة بعد التمكن من
بيعه اشترط بيع جديد
وقولى فليبعه أولى من قوله
فليفسخ وليبعه لانه قد
يفسخ

(قوله تفسير باللازم) وعلى
تسليم انه معناه لا يرد ما
تقدم لانه يصير المعنى ولا
يفسخ النقص بما يتساع به
للتساع به وهذا لا محذور
فيه لانه تعليل لعدم ضرر
النقص اه شيخنا
(قوله بالطريق الاولى)
قد ينزع في الاولوية
(قوله وكانت مما لا يتغابن
الخ) على هذا يكون حكم
التغابن به قبل البيع مخالفا
لما بعده كما قدمه حل
(قوله حتى لزم البيع)
مقتضى تعليله ان يفسخ
أيضا بمضى زمن يمكنه فيه
البيع وهي مستقرة (قوله
فلا بد من اذن جديد) أى

فيه الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه لان التغابن التساع وأجيب بأن لا نسلم أن معناه التساع وانما معناه
يتلى بالغبن به كثيرا وتفسيره بما تقدم تفسير باللازم مم بالمعنى وعبرة ع ش على م ر بما يتغابن به
الناس أى يتلون به كثيرا وذلك انما يكون في الشيء اليسير (قوله وفي معنى الثالث الراهن) أى فلا
يجوز له البيع بدون ثمن المثل الا ان كان الثمن الذى يبيع به يفي بالدين فيصح وان كان ما باع به دون قيمته
بكثير لانه حقه ولا ضرر على المرتهن فيه وانظر لم يدخل الراهن والمرتهن في الثمن مع امكان شموله لهما
بان يكون قوله ثمن مثله راجع لبيع الراهن والمرتهن أيضا بان يقول ويكون بيع الجميع له ثمن مثله الخ لان
الثالث هو الموجود في كلام الاصحاب ولانه محل التوهم أى توهم يبيعه بأى شيء كان ومحله في بيع الراهن اذا
نقص عن الدين فان لم ينقص عنه كالموكل كان المرهون يساوى مائة والدين عشرة فباعه بأذن المرتهن
بعشرة صح اذا لا ضرر على المرتهن فيه اه حل وسلمان (قوله ولورأى الحاكم) أو الراهن الذى هو المالك
وهذا تقييد لقوله من نقد البلد (قوله من غير نقد البلد جاز) معتمدا وهلا كان للراهن ذلك م
أقول القياس أن له ذلك بالطريق الاولى نعم لو أراد يبيعه بتغير جنس الدين وتحصيل الدين منه فينبغي
امتناعه الا باذن المرتهن لانه بما أدى ذلك الى تأخير التوفية فيضر بالمرتهن ع ش (قوله فان زاد
في الثمن) أى والزيادة محرمة لانه من الشراء على الشراء كاس ولا يحرم البيع له من الوكيل لانه
يتصرف عن غيره بالمصلحة كفى قل وع ش وعبرة من ل وظاهر كلامهم هنا جواز الزيادة وعليه
فلا ينافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لا مكان حل ذلك على ان تصرف لنفسه لكن ظاهر
كلام م أنه لا فرق وهو الذى يتجه وعليه فاما ما طووا به تلك الاحكام مع حرمة رعاية الحق الغير
انتهى بحروقه (قوله راغب) أى موثوق به وسلم ماله من الشبهة ان سلم منها المبيع فيما يظهر بل لو كان
المبيع أقل شبهة من ماله احتمال أنه لا يلتفت لزيادته أيضا شورى (قوله واستقرت الزيادة) وكانت
مما لا يتغابن بمثله وقوله قبل لزومه بأن كان زمن خيار المجلس والشرط للبائع أو لهما حل ولعل المراد
باستقرار الزيادة عدم رجوع الطالب بها عنها كفى الشورى والظاهر أن هذا التفسير لا يصح لان
الشارح جعل استقرار الزيادة شرطا في قوله فليبعه والانفسخ ومقتضاه أنها لو لم تستقر بأن رجع
الراغب بها عنها لم يفسخ وقد صرح الشارح بخلافه في قوله ولورجع الراغب الخ وعبرة ع ش
على م ر واستقرت الزيادة بأن جزم الراغب فيها بها وهو أظهر (قوله فليبعه بالزائد) أى
لراغب أو للمشتري حل (قوله والانفسخ) لان زمن الخيار كحالة العقد وهو يمنع عليه أن
يبيع بثمن المثل وهناك راغب بزيادة ولو لم يعلم أى الثالث بالزيادة حتى لزم البيع وهي مستقرة
قال السبكي الا قرب عندي تبين الفسخ لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لكن لم
أر من صرح به ولوارتفعت الاسواق في زمن الخيار فينبغي أن يجب عليه الفسخ كما لو طلب بزيادة
بل أولى ولم يذكره ولا فرق في ذلك بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والاوصياء ونحوهم
من يتصرف لغيرهم شرح م ر وحل وقل لان العبرة في العقود بما في نفس الامر (قوله
بعد التمكن من بيعه) أى الراغب (قوله اشترط بيع جديد) لانفساخ الاول أى من غير افتقار
الى اذن جديد ان كان الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك شرح الروض شورى والا فلا بد من
اذن جديد وفى قل على الجلال ولا يحتاج في بيعه الى اذن الراهن لعدم خروج المبيع عن ملكه فلا
ينافي ما في خيار العيب من أن المبيع اذا رد يعيب لم يبيعه الوكيل الا باذن جديد لانه فيها خرج عن
ملك الموكل (قوله لانه قد يفسخ) أى يستقل بالفسخ فيرجع الخ بخلاف ما اذا استقل بالبيع من ابتداء

الامر (قوله فيرجع الراغب) أي عن الزيادة قبل التمكن من البيع له لأنه بعد التمكن يفسخ البيع (قوله فان زيد بعد الزوم) أو كان الخيار للمشتري فقط كذا قاله حل والظاهر أنه لا حاجة لهذا إذا جعلنا الزوم في كلام المتن الزوم من جهة البائع الذي هو الثالث سواء لزم من جهة المشتري أو لا والحلبي فهم أن المراد الزوم من الطرفين فاحتاج إلى زيادة هذه الصورة (قوله فلا أثر للزيادة) لكن يسن للبائع أن يستقيل أي يطالب الأقل من المشتري لبيعته للراغب بالزيادة شرح م ر وقيل (قوله والتمن عنده) أي الثالث مثله من أرسله المدين بدينه ليس له الدائن فقال للدائن أتركه عندك وهو من ضمانى فتلف عند الرسول فهو من ضمان المرسل شرح م ر وانظر هل انكر الراهن وكذا المرهون وكذا قوله المشتري والراهن بعده وقوله والقرار ومما معنى تنكيره تارة وتعر يفه أخرى مع رعاية الاختصار تأمل لا يقال عرف التمن فرار من الابتداء بالنكرة لأننا نقول إذا وصفت ساغ الابتداء بها كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك شو برى (قوله صدق) أي المرتهن لأن الأصل عدم التسليم وقوله فان ادعى الثالث تلفه صدق بيمينه المراد أنه يصدق بيمينه على تفصيل الوديعة (قوله ويرجع الراهن على الثالث) وحينئذ فهل لهذا ثالث أن يرجع ان كان صادقا في نفس الامر على المرتهن فإذا ظفر بشئ من ماله أخذه كالظافر بحقه لأنه تسبب في غرمة أو على الراهن لأنه الذي غرمه أو يفرق بين أن يصدق في الدفع إلى المرتهن فيرجع عليه أو لا يصدق فيرجع على المرتهن ولعل هذا أوجه فليحرر شو برى (قوله وان كان أذن له في التسليم) أي انقصيره بعدم الاشهاد مع عدم عود مرة على الراهن نعم ان قال وان لم تشهد فلا رجوع له عليه كما قرره شيخنا ح ف وعبارة من قول أذن له في التسليم أو صدقه في التسليم أو لم يأمره بالاشهاد لتقصيره بترك الاشهاد فان قال له أشهدت وغابت الشهود أو ماتوا أو صدقه الراهن أو قال له لا تشهد أو أدى بحضرة الراهن لم يرجع لاعترافه في الأولين وأذنه في الثالثة ولتقصيره في الرابعة (قوله فان تلف التمن في يده) أي بالانقريط أخذ بما بعده (قوله ويرجع المشتري عليه) لأنه وكيل الراهن أو على الراهن لأنه أقام الثالث مقامه والافهول يقع منه عقد ولا بد له على التمن حل وسم ولان قرار الضمان عليه (قوله أو على الراهن) وجه ذلك أنه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا إلى تسليم التمن للعدل هذا غاية ما قيل فيه والأفالمطالبة له مشكلة لأنه لا بد له ولا عقد ولا يضمن بالتغير يرزى قال الشوبرى لو كان الرهن معاراهل يرجع على المعير أيضا وعليه أي الثالث فقط ح ورو عبارة قل ولو خرج الرهن المستعار مستحقا طوبى الراهن والعدل والمعير والقرار عليه لأنه غاصب (قوله فان كان الأذن له في البيع الحاكم الخ) هذا تقييد لقول المتن يرجع عليه أو على الراهن أي محل هذا اذا كان الثالث وكيل الراهن فان كان مأذون الحاكم فيرجع المشتري في مال الراهن ولا يطالب الثالث (قوله وهو) أي الحاكم لا يضمن فكذا نائبه (قوله ولو تلف التمن في يده) أي قبل تسليمه للمرتهن والابان تسلمه المرتهن ثم أعاده للثالث صار طر يقا في الضمان فيرجع المشتري عليه أيضا شو برى وم ر (قوله قصر الضمان عليه) أي الثالث مع كون الراهن طر يقا في الضمان أيضا ع ش على م ر والذي قرره شيخنا العزيزي أن المراد بكون قصر الضمان عليه أنه لا يردد الطلب بين الثالث والراهن اه (قوله وان اقتضى اطلاق غيره) أي أطلقوا أن المشتري يردد الطلب بين الثالث والراهن اذا تلف تحت يده والقرار على الراهن ولم يفصلوا بين كون الثالث متعديا في التلف أولا كما قرره شيخنا ح ف ومقتضى هذا أن القول الضعيف يقول ان قرار الضمان على الراهن مع كون التلف بتفريط الثالث ويمكن حمل اطلاقهم على ما اذا تلف بالانقريط لان سبب تضمين الراهن كما علمت كونه أقام

فيرجع الراغب فان زيد بعد الزوم فلا أثر للزيادة (والتمن عنده من ضمان الراهن) حتى يقبضه المرتهن لانه ماله والثالث أمينه فياتلف في يده يكون من ضمان المالك فان ادعى الثالث تلفه صدق بيمينه أو تسلمه إلى المرتهن فأنكر صدق بيمينه فاذا حلف أخذ حقه من الراهن ويرجع الراهن على الثالث وان كان أذن له في التسليم (فان تلف التمن في يده ثم استحق المرهون رجوع المشتري عليه أو على الراهن والقرار عليه) فيرجع الثالث الغرام عليه فان كان الأذن له في البيع الحاكم لنحو غيبة الراهن أو موته يرجع المشتري في مال الراهن ولا يكون الثالث طر يقا في الضمان لانه نائب الحاكم وهو لا يضمن ولو تلف التمن في يده بتفريط فقطضى تصوير الامام قصر الضمان عليه قال السبكي وهو الأقرب وان اقتضى اطلاق غيره خلافاً وفي معنى الثالث

وأجرة سقى أشجار وجداد
نمار وتجفيفها ورد آبق
ومكان حفظ فيجبر عليها
لحق المرتهن (ولا يمنع)
الراهن (من مصلحته)
أى المرهون (كفصد
وحجم) ومعالجة بأدوية
عند الحاجة إليها حفظا
للملك ولا يجبر عليها (وهو
أمانة بيد المرتهن) لخبر
الرهن من رهنه أى من
ضمانه رواد ابن حبان
والحاكم وقال على شرط
الشيخين فلا يسقط بثلغه
شئ من دينه ككوت الكفيل
بجامع التوثيق ولا يضمه
المرتهن الا اذا تعدى فيه أو
امتنع من رده بعد البراءة
من الدين

درس

(وأصل فاسد كل عقد) صدر

(قوله ولا لحق الله الخ) لانه
من جهة حق الله تعالى له
قطع الاشجار وهدم الدار
بلاغرض وان حرم من
حيث المالك

(قوله ان غلبت السلامة)
سواء كان يندمل قبل
الحلول أو لا وانظر الفرق
بينها وبين ما قبلها تأمل
وعبارة حجج في السلعة
كهذه الا انه ذكر في الختان
ان مثل الاندمال قبل
الحلول عدم نقص القيمة

به والظاهر أنه لم يذكره في السلعة لان الغالب عدم النقص بقطعها فمساواة

الثالث مقامه وجعل يده كيده فاذا فرط فقد استقل بالعدوان فاستقل بالضمان حل (قوله فبإذ كراهن)
أى فى التفصيل المتقدم من قوله والتمن عنده من ضمان الراهن الى هذا مقتضاه ان المرتهن اذا باعه باذن
الراهن لا يملك ثمنه بقبضه وان كان من جنس دينه ويوجه بأن فيه اتحاد القابض والمقبض تأمل وحرر
(قوله أى الراهن المالك) وأما فى المستعير فعلى مالك المرهون وهو المستعير حل وشو برى (قوله
وعليه مؤنة مرهون) أى التى بها بقاؤه فخرج نحو أجرة طبيب وثمن دواء فهى واجبة ولو لغير مرهون
ونحو مؤنة سم فلا يجبر عليها ولو تعذر المؤنة من الراهن لغيبته أو اعساره مانه الحاكم من ماله ان
رأى له مالا والا فيقترض عليه أو يبيع جزءه ولو مانه المرتهن رجع ان كان باذن الحاكم أو بأشهاد
عند فقده والا فلا قل على الجلال (قوله كنفقة رقيق) ومما يلزم كالمؤن إعادة ما نهدم من المرهون
وانما لم يجب نظير ذلك فى الدار المؤجرة لان تخيير المستأجر يجبر تضرره بذلك والمرتهن لا جابر لتضرره
الا إعادة المرهون على ما كان عليه هذا ما يتجه فى الفرق كما لا يخفى قاله فى الايعاب شو برى (قوله
فيجبر عليها لحق المرتهن) أى لا من حيث المالك لان له ترك سقى زرع وعمارة داره ولا لحق الله تعالى
لاختصاصه بذى الروح وانما يلزم المؤجر عمارة الدار لان ضرر المستأجر يدفع بثبوت الخيار له رى
(قوله ولا يمنع الراهن من مصلحته) لا من حيث المالك ولا من حيث حق الله تعالى لا اختصاصه بذى
الروح وله ختان الرقيق وان كان كبيرا ان لم يخف منه وكان يندمل قبل الحلول لان الغالب فيه السلامة
وله قطع سلعة ان غلبت السلامة والا فلا حل وقل قال العلامة الشوبرى ولم يقيد بالمالك كسابقه
ولعله حذفه منه لدلالة سابقه كما يرشد اليه قوله حفظ المالك ويبقى النظر فى المستعير الراهن هل له ذلك
بنفسه لانه من المصالح ومثله الوديع أو لا بد فى ذلك من مراجعة الحاكم والمالك ولعل هذا هو الوجه
فايراجع (قوله كفصد وحجم) وكذا ختن ولو لكبير مع غلبة السلامة وقطع سلعة كذلك قل
(قوله عند الحاجة اليها) فلو لم يكن حاجة منع من الفصد دون الحجابة قال الماوردى والرويانى لخبر
روى قطع العروق مسقمة والحجابة خير منه شرح مر (قوله ولا يجبر عليها) أى لحق المرتهن فلا
ينافى وجوبها على السيد لحق الرقيق كافى النفقات شو برى (قوله وهو أمانة بيد المرتهن) واستثنى
الباقين من هذه القاعدة تبعاً للمحامي ثمان مسائل ما لو تحول المقصوب برهننا وتحول المرهون غصبا
أو تحول المرهون عارياً أو تحول المستعار رهننا أو رهن المقبوض ببيع فاسد أو رهن مقبوض بسوم
أو رهن ما بيده باقالة أو فسخ قبل قبضه أو خالغ على شئ ثم رهنه قبل قبضه من خالعه شرح مر (قوله
أى من ضمانه) أى لا من ضمان المرتهن فالدلالة على المدعى مفهوم الحديث خلافاً للمالك وأبى حنيفة
فانه ما جعلاه من ضمان المرتهن وانه يسقط بثلغه قدره من الدين عن الراهن ولو زاد فلما طلبه بالزيادة
كافى قل وحل سقوط قدره من الدين عند الامام مالك اذا كان مما لا يخفى كالدواب ولم تقم بينه على
الثانف (قوله فلا يسقط بثلغه شئ من دينه) أى سواء تلف بتفريط أو بدونه وان كان عند التفريط
يصمن قيمته ومع ضمانه له ادينه باق وقوله بجامع التوثيق الظاهر أن المعنى بجامع قوات التوثيق يعنى
مع بقاء الدين بحاله وعند أبى حنيفة يسقط أقل الامر من قيمته والدين وعند مالك كذلك
ان تلف بسبب خفى والا فلا كفى قل (قوله أو امتنع من رده) أى بعد طلبه كما يفهم من الامتناع
فقبل طلبه أمانة والمراد برده تخلية قل وعبارة مر أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أما
بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق على أمانته (قوله وأصل فاسد كل عقد الخ) المراد بالأصل
الكثير والغالب قال خ ط ولو قيل فى هذه القاعدة كل عين لا تعدى فيها وكانت مضمونة بعقد

صحيح كانت مضمونة بفاسد ذلك العقد وما لا فلا يرد شيء من هذه المستثنيات التي ذكرها الشارح بعد (قوله من رشيد) بأن كان كل من العاقدين رشيدا أي غير محجور عليه فيشمل السفه الممحل والمراد صدر من رشيد مع رشيد فلو صدر مع سفه فلا يضمن السفه مطلقا كما سيأتي في قوله ولا يضمن أي السفه ما قبضه من رشيد وتلف ولو بانلافه في غير أمانة ومثله الصبي أي لا يضمن ما قبضه ولو بانلافه كما صرح به م في شروط العاقد في أول البيع وقوله في ضمان أي في مطلق الضمان وإن كان المبيع في البيع الصحيح يضمن بالثمن وفي البيع الفاسد يضمن بأقصى القيم في المتقوم وبالمثل في المتلى فالمراد من هذه القاعدة التسوية في أصل الضمان لا في الضامن فلا يرد أن الولي لو استأجر لولي فاسدا تكون الاجرة عليه وفي الصحيحة على موليه ولا في القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضمونا بالثمن وفاسده بالبدل والقرض بمثل المتقوم الصوري وفاسده بالقيمة ونحو القراض والاجارة والمساقاة بالسمى وفاسده بأجرة المثل اه حج (قوله لانه ان اقتضى صحيحه الخ) المقام للتفريع كالايجني (قوله ففاسده أولى) لان الصحيح قد أذن فيه الشارع والمالك والفاسد لم يأذن فيه الشارع بل فيه التجري عليه شيخنا ح ف (قوله ففاسده كذلك) أي يقتضي عدم الضمان لأنه أولى لان تعليقه بقوله لان واضح الخ لا يفيد الا ذلك وعبرة ع ش على م وقوله ففاسده كذلك قال سم ولم يقل أولى لان الفاسد ليس أولى بعدم الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك أن عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد أولى به بل حقه أن يكون أولى بالضمان لاشتماله على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان أشبه بالنصب اه فيكون قياس الفاسد على الصحيح في عدم الضمان قياسا أدون (قوله لان واضع اليد) جواب عما يقال الصحيح لا يضمن لانه أذن فيه كل من الشارع والمالك وأما الفاسد فلم يأذن فيه الشارع فكان يناسبه الضمان لنهي الشارع عنه فأجاب بان واضع اليد لما كان باذن المالك لم يترتب عليه الضمان وقوله لم يلتزم بالعقد ضما نالكون صحيحه غير مضمن فقوله ولم يلتزم بالعقد أي الفاسد (قوله وخرج بز يادتي من رشيد) اعترض بعضهم التقييد بالرشيده بانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لاختلال ركنه لا فاسد والكلام في الفاسد وأقول هذا الاعتراض ليس بشيء لان الفاسد والباطل عندنا سواء الا فيما استثنى وهو أربعة الحج والعارية والخلع والكتابة بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد في غاية الصحة والاحتياج اليه فليتنامل (قوله ما لو صدر الخ) ما الأولى مصدرية ولوزائدة والثانية واقعة على عقد أي وخرج صدور عقد لا يقتضى الخ وصنيعه يقتضى أن قوله من رشيد قيد في الشق الثاني فقط وهو قوله وعدمه لانه لم يذكر له محترزا في الأول بل في الثاني وهو متعين لان البيع الصادر من رشيد اذا كان مضمنا يكون الصادر من غيره مضمنا بالأولى (قوله ما لا يقتضى صحيحه لضمان) كالرهن والهبة (قوله فانه مضمون) أي متعلقه وهو المقبوض فيه على القابض الرشيد (قوله تبع الاصحاب) أي في قولهم الاصل ان فاسد كل عقد كصحيحه قال بعضهم مراد الاصحاب بالاصل الضابط وحله المصنف على الغالب فلا يظهر كون كلام الاصحاب مستند له (قوله على أنه قد يخرج عن ذلك) أجاب م وغيره عن خروج هذه المسائل بأن المراد الضمان وعدمه في المال الذي وقع عليه العقد وأما في القراض والمساقاة قال القراض والثمرة التي في المساقاة غير مضمون وكذا مال الشركة لا ضمان فيه وضمان المرهون والمكترى المنصوب بين لعارض النصب لا من حيث الفساد والصحة فلم تدخل حتى تخرج اه ح ف أي فالكلام في الاعيان المقبوضة التي لا تعدى فيها كما يؤخذ من قول الشارح فالمقبوض الخ وأما عمل

(من رشيد كصحيحه) في ضمان وعدمه لانه ان اقتضى صحيحه الضمان ففاسده أولى أو عدمه ففاسده كذلك لان واضح اليد أثبتنا باذن المالك ولم يلتزم بالعقد ضما نالقبوض بفاسد بيع أو اعادة مضمون و بفاسد رهن أو هبة غير مضمون وخرج بز يادتي من رشيد مالو صدر من غيره ما لا يقتضى صحيحه الضمان فانه مضمون ونهت بز يادتي أصل تبعا للاصحاب على أنه قد يخرج عن ذلك مسائل

(قوله لم يرد شيء من هذه المستثنيات الخ) لانه أخرج ثلاث مسائل بالنسبة للشق الأول وهو الضمان وهي غير واردة على عبارة خط لان العمل في الأولى والثانية ليس عينا وما عقد عليه الجزية ليس عينا بل هو في الدمة وأخرج بالنسبة للشق الثاني ثلاثا وهي العمل في الشركة والمرهون أو المؤجر المنصوب فالعمل ليس عينا والمرهون أو المؤجر وان كان عينا الآه متعدد فيه كما هو معلوم

فن الاول ما لو قال قارضتك
على أن الربح كله لي فهو
قراض فاسد ولا يستحق
العامل أجرة وما لو قال
سافيتك على أن الثمرة
كلها لي فهو فاسد ولا يستحق
العامل أجرة وما لو صدر
عقد الذمة من غير الامام
فهو فاسد ولا جزية فيه
على الذمي ومن الثاني
الشركة فانه لا يضمن كل
من الشريكين عمل الآخر
مع صحته و يضمه مع
فساده وما لو صدر الرهن
أو الاجارة من متعدد
كغاصب فتلفت العين في
يد المرتهن أو المستأجر
فالمالك تضمنه وان كان
القرار على المتعدي مع أنه
لا ضمان في صحيح الرهن
والاجارة (و شرط كونه)
أي المرهون (مبيعا له عند
الحل) بكسر الحاء أي وقت
الحلول (مفسد) للرهن
لتأقيته وللبيع لتعليقه
(وهو) أي المرهون بهذا
الشرط (قبله) أي قبل
الحل (أمانة) لانه مقبوض
بحكم الرهن الفاسد و بعده
مضمون لانه مقبوض
بحكم الشراء الفاسد فان
قال رهنك واذالم أقض
عند الحل فهو مبيع منك
فسد البيع قال السبكي
لا الرهن فيما يظهر لانه لم يشترط
فيه شيئا وكلام الروياني
يقتضيه (وحاشي) أي

العامل فليس عيناً مقبوضة حتى يرد ومن ثم لم يذكروا في المنهاج لفظ أصل (قوله فن الاول) أي فما
يخرج من الاول وهو قوله في ضمان أي اذا كان صحيحه يقتضي الضمان ففاسده أولى وقد يقتضي
صحيحه الضمان وفاسده لا يقتضيه كالمسائل التي ذكرها ومنه أيضا ما لو عرض العين المكتراة على
المكتري فامتنع من قبضها إلى أن انقضت المدة فتستقر الاجرة في الاجارة الصحيحة ولو كانت فاسدة
لم تستقر شرح مر (قوله فهو قراض فاسد) فصحيحه يقتضي ضمان عمل العامل بالربح المشروط
وفاسده المذكور يقتضي عدمه (قوله ولا يستحق العامل أجرة) مع أنه يستحق في الصحيح جزأ
من الربح ولو قال ولا يستحق العامل شيئا كان أوضح فتأمل وقد يقال هلا حذف قوله ولا يستحق
العامل الخ من أحدهما استغناء بذكره في الآخر والمراد بقوله ولا يستحق العامل أجرة أي وان جهل
الفساد على الاعتماد لانه عمل غير طامع كافى ع ش (قوله ومن الثاني) أي وما يخرج من الثاني وهو
قوله وعدمه الذي حذفه المصنف كتفاء بذكر مقابله كافى قوله تعالى سراويل تقيكم الحر أي والبرد
اه شوبري (قوله فانه لا يضمن كل من الشريكين) أي لان المسامحة في العمل معتادة بين الشركاء
فاذا صح عقد الشركة لم يقع بينهما تقصير ولا بعد ان مقصرين بخلافهما عند الفساد فانهما لما قصرا
أتما ومقتضى ذلك التشديد عليهما فوجب الاجرة في الفاسدة تغليظا وزجرا عنها ليعاب شوبري
(قوله عمل الآخر) أي أجرة عمله (قوله و يضمه مع فسادها) أي فيضمن كل أجرة مثل عمل الآخر ان
اتفقا عليه فلو اختلفا وادعى أحدهما العمل صدق المنكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر
الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدر الاتقا اه ع ش على مر (قوله فللمالك تضمينه) أي المرتهن
والمستأجر (قوله وان كان القرار على المتعدي) أي اذا كان الآخذ منه يجهل تعديبه والافتقار الضمان
على من هي تحت يده لا على المتعدي شوبري (قوله و شرط كونه مبيعا) أي بأن قال رهنك هذا
بشرط أني أو على أني ان لم أوف عند الحل فهو مبيع منك فالرهن مؤقت بالحلول وتأقيته يبطل لانه
يشترط فيه ما في البيع كما مر ومقتضاه أنه لو قال رهنك هذا إلى حلول الدين لم يصح كما قاله العناني لانه
يقتضي أنه ينفك عند الحل وان لم يوف الدين فتأمل قال مر ومن فروع هذه القاعدة أي قوله
وفاسد كل عقد كصحيحه ما ذكره بقوله و شرط كونه مبيعا له الخ فقوله وهو قبله أمانة مفرع على قوله
وعدمه فكان المناسب الاتيان بالفاء بأن يقول فهو أمانة وقوله و بعده مضمون مفرع على قوله في
ضمان على اللق والنشر المشوش ثم قال ومن ذلك أي من فروع هذه القاعدة ما لو رهنه أرضا وأذن له
في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر أمانة بحكم الرهن و بعده عارية مضمونة بحكم العارية لان القبض
وقع عن الجهتين جميعا فلزم كونه مستعبرا بعد الشهر (قوله أي قبل الحل) وكذا بعده إلى مضي زمن
يمكن فيه قبضه قل (قوله و بعده مضمون) أي بأقصى القيم قل (قوله بحكم الشراء الفاسد) نعم
بحث الزركشي انه لو لم يرض بعد الحل زمن يتأتى فيه القبض وتلف فانه لا يضمن لانه الآن على حكم
الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض بقدر فيه في أدنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما
شرح حجج وم ر قال س ل اعتمد شيخنا كلام الزركشي ونظر فيه ع ش على مر بأن القبض الاول
وقع عنهما (قوله فان قال رهنك الخ) غرضه بهذا بيان محذور قوله و شرط كونه الخ وعبارة شرح مر
وخرج بقوله و شرط الخ ما لو قال رهنك الخ (قوله قال السبكي لا الرهن الخ) الاوجه فساد الرهن أيضا
لانه مؤقت معنى اذا المعنى رهنك بشرط أن يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء شوبري (قوله لانه لم
يشترط فيه شيئا) لك أن تقول كيف يقال لم يشترط فيه شيئا ومعنى العبارة كما ترى رهنك بشرط أن يكون

المرتهن فيه صدق (في دعوى تلف) لم يذكروا سببه كالمكتري فان ذكر سببه

مبيعا منك عند اتقاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة ان يتراخي هذا القول عن صيغة الرهن لاننا نقول ذلك
 بديهي الصحة لا يحتاج الى التفتيش عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له شورى وقوله ومعنى
 العبارة لعل السبكي يمنع أن معناها ذلك ويكون قد عطف جملة مستقلة على صيغة الرهن فلا يتأثر بها كالأول
 قال طائفة وعليك ألف حيث يقع رجعا ولا يلزمها إلا ألف نعم ان أراد ان تراط ذلك في الرهن اتجه البطلان
 كما في نظيره المذكور انتهى بحروفه وقوله لا الرهن ضعيف والمعتمد عدم صحة الرهن أيضا لانه مؤقت
 معنى (قوله ففيه التفصيل الآتي في الوديعة) عبارته هناك متناوشت وحلف في تلفها مطلقا أي
 من غير ذكرك سبب أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كحرق عرف دون عمومه فان عرف عمومه
 ولم ينهم فلا يحلف وان جهل السبب الظاهر طوبى بينة بوجوده ثم يحلف انها تلفت به انتهى (قوله
 والمراد) أي بقولنا انه يصدق بيمينه (قوله والا فالتعدي كالغاصب) أي والانتقل ان المراد بتصديقه
 انه لا يضمن بل قلنا انه يضمن البديل فلا يصح لان المتعدي كالغاصب يضمن فيلزم عليه مساواة المتعدي
 لغيره ويؤخذ من هذا مع كلام المتن قاعدة وهي ان كل واطع بدسواء كان أمينا أو ضامنا يصدق
 في دعوى التلف بيمينه وأما دعوى الرد فيفصل فيها بين الضامن فلا يصدق الا بالينة من غير استثناء
 وبين الامين فيصدق بيمينه الا المستأجر والمرتهن قال ع ش وليس من المستأجر الدال والصباح
 والخطاط والطحان لانهم أجراء لا مستأجرون لما في أيديهم فيصدقون في دعوى الرد بلاينة
 (قائدة) قال م في شرحه بعد قول المتن والرد بالعيب على الفور كل بد ضامنة يجب على رادها مؤنة
 الرد بخلاف يد الامانة اه أي فان مؤنة الرد على المالك (قوله كالغاصب يصدق بيمينه في ذلك)
 أي في دعوى التلف أي لاجل الانتقال من العين الى القيمة والافهوي يضمنه بأقصى القيم شيخنا
 (قوله لانه قبضه لغرض نفسه) وقد قالوا كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه يصدق بيمينه الا المرتهن
 والمستأجر لان كلاهما يقبض لغرض نفسه حل قال شيخنا ح ف هذه العلة تأتي في دعوى التلف
 والفرق الواضح بينهما أن التلف غالبا لا يتعلق باختياره فلا يمكن من اقامة الينة عليه فيعذر
 بخلاف الرد فانه يتعلق باختياره فلا تعذر فيه الينة (قوله كالمتعدي) هو ليس بأمين بل هو ضامن
 فهو قياس أدنى وانما مثله المستأجر لان كلاهما أمين فلو عير بالمستأجر بدل المستعير لكان أولى
 (قوله ولو وطئ المرتهن) أي الذي ذكر الواضح المرهونة الاتي الواضحة من غير اذن الراهن أي المالك
 فدخل المعبر وخرج المستعير قل (قوله لزمه مهر) أي مهر ثيب ان كانت ثيبا ومهر بكر ان كانت
 بكر او ارش بكاره ان لم يأذن له في الوطء والالم يجب الارش شورى وعبرة ع ش على م قوله لزمه
 مهر قال شيخنا زي ويجب في بكره مهر بكر ويتجه ارش البكار مع عدم الاذن لانه وجوده لان
 سبب وجوبه الا نلاف وانما يسقط أثره بالاذن وهذا هو المعتمد (قوله كأن أكرها) ولا تدخل
 تحت يده بذلك فلا تصير مضمونة عليه لو تلفت به وذلك بغير الوطء أما لو تلفت به فيضمن ولو اختلف
 الواطئ والامة في الاكراه وعدمه هل تصدق الامة والواطئ فيه نظروا ويحتمل الاول لان الاصل وجوب
 المهر في وطء أمة الغير والا قرب الثاني لان الاصل عدم الاكراه وعدم لزوم المهر ذمة الواطئ ع ش
 على م (قوله أوجهلت التحريم) انظر هل يقيد جهلها التحريم بما يأتي في المرتهن في قوله كأن
 جهل تحريمه وأذن له فيه الراهن الخ فيقال هذا أذن لها السيد فيمكن المرتهن من وطئها أو قرب
 عهدا بالاسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء اه شيخنا وفي شورى مانصه قوله أوجهلت
 التحريم وظاهر اطلاقهم وجوب مهر الجاهلة وتقييد جهل الواطئ بما يأتي أنها تخالفه في ذلك
 ويمكن أنهما مثله في التفصيل الآتي وحذفه للعلم به منه ويمكن الفرق بان من شأن النساء جهل مثل

ففيه التفصيل الآتي في
 الوديعة والمراد انه لا يضمن
 والا فالتعدي كالغاصب
 يصدق بيمينه في ذلك (لا)
 في دعوى (رد) الى الراهن
 لانه قبضه لغرض نفسه
 كالمتعدي (ولو وطئ)
 المرتهن المرهونة بشبهة أو
 بدونها (لزمه مهران
 عذرت) كأن أكرها
 أوجهلت التحريم كالعجمية
 لا تعقل (ثم ان كان) وطؤه
 (بلاشبهة) منه حد لانه زان

(قوله فان مؤنة الرد على
 المالك) لكن ر بما يفيد
 كلام سم استثناء من
 لا يصدق في الرد
 (قوله على من ائتمنه صدق
 الخ) وله تغريم المالك مؤنة
 الرد اه سم
 (قوله من غير اذن الراهن)
 ليس بقيد لان الكلام هنا
 في لزوم المهر وهو يلزمه
 وان كان زانيا وانما عدم
 الاذن قيد في لزوم الارش
 أي ارش البكار اه شيخنا

(ولا يقبل دعواه جهلا) بتحريم الوطاء (والولد رقيق غير نسيب والا) بان كان ووطؤه بشبهة منه كأن جهل تحريمه واذن له فيه الراهن أو قرب اسلامه أو نشأ بعيدا عن (٣٨٨) العلماء (قلا) أي فلا يجحد ويقبل دعواه الجهل بمينه والولد حر ونسيب لاحق به للشبهة (وعليه

قيمة الولد للمالكها) لتفويته الرق عليه وقولي ولو وطئ إلى آخره أعم مما ذكره (ولو ألتف مرهون فبدله) ولو قبل قبضه (رهن) مكانه بغير عقد ويجعل بعد قبضه في يده من كان الاصل في يده من المرتهن أو الثالث وتعييرى بما ذكر أولى من قوله ولو ألتف المرهون وقبض بدله صار رهنا لما عرفت أنه يكون رهنا قبل قبضه وان كان ديننا كالحرج في الروضة لان الدين انما يمتنع رهنه ابتداء (والخصم فيه) أي في البذل (المالك) رهنا كان أو معبر المرهون لانه المالك للرقبة والمنفعة

(قوله والذي يشجه الاول)

هو مخالفتها له في الجهل اه

شيخنا

(قوله أي حيث كان لا يخفى

على مثله) لكونه بين أظهر

العلماء بعيد عهد بالاسلام

أي أو كان يخفى عليه ولم

يأذن له الراهن

(قوله رجه الله ويجعل بعد

قبضه) ظاهره عدم

الاكتفاء بقبض الثالث لو

كان هو الموضوع عنده

الاصل بل لابد من قبض

الراهن من المتلف أو قبض

المرتهن من الراهن المتلف

ذلك مطلقا والذي يشجه الاول اعاب اه (قوله ولا يقبل) أي حيث كان لا يخفى على مثله بان كان من العلماء حل (قوله بتحريم الوطاء) أي ان لم يأذن له الراهن ولا نشأ بعيدا عن العلماء ولا قرب عهده بالاسلام أخذ من قوله والا بان كان ووطؤه الخ ع ش (قوله غير نسيب) انما ذكره بعد قوله رقيق لانه قد يكون رقيقا وهو نسيب كان تزوج حر بأمة أو وطئ أمة غيره بشبهة بظنها زوجته الامة ع ش (قوله بان كان ووطؤه بشبهة) كان ظنها حليلة أو جهل تحريمه أي ظن أن الارتهاج يبيح الوطاء أي ان كان ممن يجهل ذلك ولو ظنها زوجته الرقيقة فالولد رقيق حل (قوله كان جهل تحريمه) وكان مثله يجهل ذلك بأن لم يكن مشتغلا بالعلم فان كان مشتغلا به فلا يندر ولا يعتد بما نقل عن عطاء من اباحة الجوارى لا الوطاء باذن السيد لانه مكذوب عليه انتهى م ر و ع ش (قوله واذن له) أي وكان ممن يخفى عليه ذلك ولو نشأ بين العلماء بابل لان التحريم مع الاذن قد يخفى حيث كان مثله يخفى عليه ذلك وان كان من المسلمين بالاصالة المخالطين لثالثان مثله خفى على عطاء وطاوس وحيث وجد الاذن لا يضمن أرش البكارة لانه ائتلاف باذن اه حل واعتمده ع ش على م ر (قوله أو قرب اسلامه) سواء نشأ بين أظهر المسلمين أو قدم من دار الحرب ع ش على م ر (قوله أو نشأ بعيدا عن العلماء) أي بهذا الحكم ويظهر ضبط البعد بمسافة القصر شوبرى وحل (قوله وعليه قيمة الولد) أي وقت الولادة وان كان ممن يعتق على الراهن بأن كان المرتهن ابنه فيكون الولد ابن ابنه خلافا للزركشى وان تبعه الخطيب ولو ملكها المرتهن بعد لم تصر أم ولده الا ان كان أبالراهن ولو ادعى المرتهن الوطاء أنه تزوجها من الراهن أو اشتراها منه أو اتهمها منه وقبضها أو نكر الراهن صدق بمينه والولد رقيق فان رد عليه العيب أو ملكها بعد في غير صورة التزويج صارت أم ولده والولد حر قل وشرح م ر (قوله ولو ألتف مرهون) أي كالأمر بضم من أجني أو الراهن أو المرتهن فبدله رهن ولو زائد على قيمته كأن قطع ذكره وان شاء فان فعل به ذلك وهو باق كان مرهونا معه ويكون البذل رهنا ولو في ذمة الراهن أو المرتهن اذا كان هو المتلف وقائدة رهنه في ذمة المرتهن منع الغرماء من المطالبة بما في ذمته فيقدم به على الغرماء فيما لومات الراهن ولم يخلف الا ذلك القدر بل وعلى مؤنة تجهيزه والحالة هذه حل وقوله أو الراهن الخ وبه يلغز فيقال لنا شخص ائتلف ماله فوجب عليه غرم بدله والمراد بقوله ولو ألتف مرهون أي ائتلفا مضمنا خرج ما لوتلف بنفسه أو ألتف دفعا لصياله فلا بد له بل يقوت الرهن حينئذ اه (قوله بغير عقد) بخلاف بدل الموقوف اذا ألتف فان الاصح أنه لا بد من انشاء الوقف فيه والفرق أن القيمة يصح أن تكون رهنا ولا يصح أن تكون وقفا سلطان (قوله من المرتهن أو الثالث) أي أو الراهن ولو قال وجعل يده من كان الاصل بيده ليشمل الراهن فيما لو توافقا على أن يكون تحت يده لكان أولى ع ش الا أن يقال ان كونه في يد الراهن ليس في كلام الاصحاب (قوله والخصم فيه) أي في البذل أي في استخلاصه من المتلف حل فلا ينافي ان المرتهن أن يخاصم من جهة استحقاقه التوثيق بالبذل فاندفع ما يقال ان الخصم في كلام المصنف غير مسلم والمراد مالك التصرف ليدخل الوصي والقيم وأما اذا أريد مالك الرقبة كما يفهم من قول الشارح لانه مالك الرقبة والمنفعة فيكون المفهوم فيه تفصيل وهو ان غير المالك ان كان وصيا أو قيا فهو أيضا خصم أو مرتهنا أو مستعبرا فليس بخصم والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فاندفع الاعتراض بأن المالك يخرج الوصي والقيم مع أنهم يخاصمان فتأمل اه ح ف (قوله أو معبر المرهون) نعم ان تعذرت مخاصمة الراهن

لغيره

و يوافق عدم تعين ما في الذمة لا بقبض صحيح لكن قد يقال لما كان الاصل بيده

وكان مستحقا لوضع البذل عنده صار نائباً مباشراً فاعتد بقبضه اه سم بتصرف وظاهره أنه لا يجوز اتحاد القابض والمقبض

لغيرته أو كان المثلث الراهن جازلاً لمرتهن الخاصة ليتوثق بالبدل وكذا يقال في المستأجر إذا تعذرت
مخاصمة المؤجر لغيبته شو برى (قوله بخلاف المرتهن) هذا إذا أراد المخاصمة في العين مع حضور
الراهن ولو امتنع الراهن من المخاصمة فأراد المرتهن المخاصمة لحق التوثق بأن يدهى أنه يستحق
التوثق على دينه بهذه العين والغاصب قد حال بينه وبين ذلك كان له ذلك خصوصاً مع غيبة الراهن
وتعذر مخاصمته فيحتاج في دعوى اثبات حق التوثق إلى اثبات ملك الراهن للعين فإن أنكر الغاصب
انها ملك الراهن كان له اثبات ذلك بالبينة كأن يدهى أن هذه العين ملك فلان رهناً عندي وقد
غصبها فلان منى وكانت يدهى عليها بحق وإن سأله رفع يده عنها كان له ذلك أيضاً كذا نقله م ر عن
البلقيني واعتمده وقيده به اطلاق الشيخين سم فقوله بخلاف المرتهن الخ أي فليس له مخاصمة من
حيث ملك العين وأما من حيث كونه يستحق بدله وثيقة عنده فله المخاصمة م ر فقوله وله حضور
خصوصاً مع غناه أنه يخاصم من حيث كونه يستحق البدل وثيقة عنده بأن يدهى أنه يستحق التوثق
على دينه بالعين التي أثلها هذا الرجل وأستحق بدله لا توثق بها على ديني وليس المراد أنه يحضر
مجلس الخصومة من غير مخاصمة لأن غيره مثله في ذلك شيء خنا عزي وتقدم عن سم وقوله وله إذا
خاصم المالك حضور خصوصاً مع أي ليس للقاضي منعه إذا حضر والا فغيره ممن ليس له تعلق الحضور
ولكن للقاضي منعه ح ف (قوله وتعيرى في الموضعين) هما قوله وعليه قيمة الولد للمالكها
وقوله والخصم فيه المالك ووجه الأولية أن تعيره يوهم أن القيمة في الأولى للمستعير وأنه الخصم
في الثانية وليس مراداً فيهما بل القيمة في الأولى للمعير وهو الخصم في الثانية ع ش (قوله أولى
من تعيره بالراهن) قال الماوردي وإنما عبر بالراهن ليشمل الولي والوصى ونحوهما شرح م ر
(قوله واقتص الخ) ولو أعرض الراهن عن القصاص والعفو بأن سكت عنهما لم يجبر على أحدهما
شرح م ر (قوله فأت الرهن) أي أن كانت الجناية في النفس فإن كانت في طرف ونحوه فالرهن باق
بجمله شرح م ر وقد يقال قوله فأت الرهن أي كلاً أو بعضاً كما يدل عليه قوله فيما جنى عليه ولو كان
الرهن عبدين وقتل أحدهما واقتص فأت الرهن فيه فقط (قوله أيضاً فأت الرهن) أي بطل العقد
وليس المراد بالرهن المرهون لما يلزم عليه من تعليل الشيء بنفسه في قوله لقوات محله لأنه المرهون (قوله
لعدم المكافأة مثلاً) أي وكالجرارات التي لا تنضب فاتها توجب المال ابتداء مع وجود المكافأة
كالجائفة عن (قوله لم يصح عفو) ولا التصرف فيه بغير إذن المرتهن وصار المال مرهوناً وإن لم
يقبض كما شرح ل (قوله ولا يسقط بإبرائه حقه من الوثيقة) إلا أن أسقط حقه منها شرح م ر بأن
قال أسقطت حق من الوثيقة فإنه يسقط حقه منها حل (قوله وسرى رهن إلى زيادة متصلة) ضابط
المتصلة هي التي لا يمكن إفرادها بالعقد والمتصلة هي التي يمكن إفرادها بالعقد فالحل من المتصلة كما قرره
شيخنا (قوله وكبر شجرة) ظاهره أن المراد غلظها لا طولها بدليل عطفه على السمن كما يصرح به تعليله
بقوله إذا لا يمكن انفصالها وعلى هذا فطولها من الزيادة المنفصلة فلا يسرى الرهن اليه ومثلها سنبال
الزروع الحادثة بعد الرهن ولو قبل قبضه وليف وسعف ونحو صوف غنم كذلك فراجع قل على
الجلال (قوله وولد) أي حدث بعد العقد أخذ من قوله بخلاف رهن الحائل الخ (قوله ويض) ولو
موجود حالة الرهن وصوف وإن لم يبلغ أو أن الجزولين ولو في الضرع وقت الرهن ولورهن بيضة
ففرخت ولو بلاذن أو بذرا فزرعه كذلك فثبت فالفرخ والنبات رهن وقال الامام أبو حنيفة
يسرى الرهن إلى الزيادة المنفصلة كالتصلة وقال الامام مالك يسرى إليها إن كانت من جنس الأصل
كولد جارية بخلاف ثمرة شجرة قل (قوله لا تتفاء ذلك) أي عدم إمكان الانفصال كافي حل

بخلاف المرتهن وإن تعلق
حقه بما في الذمة وله إذا
خاصم المالك حضور
خصوصاً مع غيبته
وتعيرى في الموضعين
بالمالك أولى من تعيره
بالراهن (فلو وجب قصاص)
في المرهون المثلث
(واقتص) أي المالك له
أو عفا بالمال (فات الرهن)
فيما جنى عليه لقوات محله
بلا بدل (أو) وجب (مال)
بعفوه عن قصاص بمال أو
كون الجناية خطأ أو شبه
عمداً وعمداً يوجب مالا
لعدم المكافأة مثلاً وتعيرى
بذلك أعم من قوله فإن
وجب مال بعفوه أو بجناية
خطأ (لم يصح عفو عنه)
لحق المرتهن (ولا) يصح
(إبراء المرتهن الجاني) لأنه
ليس بمالك ولا يسقط بإبرائه
حقه من الوثيقة (وسرى
رهن إلى زيادة) في المرهون
(متصلة) كسمن وكبر
شجرة إذا لا يمكن انفصالها
بخلاف المنفصلة كثمرة
وولد ويض لا تتفاء ذلك
ولأنه عقد لا يزيل الملك
فلا يسرى إليها
(قوله رجع الله فأت الرهن)
قال في شرح الروض نعم لو
وجبت قيمته بأن كانت
تحت يد غاصب أو نحوه لم
يتعين الرهن بل تكون
قيمتها رهناً مكانه اه
ويقيد قول الشرح بلا بدل

والشورى وهو علة لقوله بعد فلا يسرى الخ ولو أخرجه بعد له كان أولى فتأمل (قوله كالأجارة) أى
 فى أنه لا يسرى حق المستأجر الى زوائد العين المنفصلة شورى (قوله ودخل فى رهن حامل حملها)
 ولو اختلف الراهن والمرتهن فى الحمل وعدمه فيدبى تصديق الراهن لان الأصل عدم الحمل عند الراهن
 فيكون زيادة منفصلة اه ع ش على م ر (قوله بناء على أن الحمل يعلم) أى يعامل معاملة المعلوم
 فصح دخوله فى عقد الرهن ولو بني على أنه لا يعلم لم يدخل لانه لا يصح رهن ما لا يعلم وإنما قلنا يعامل
 معاملة المعلوم لانه ليس معلوما حقيقة لاحتمال كونه نقا (قوله بناء على ذلك) انظر وجه هذا البناء لانه
 علة بهذه العلة للدخول وعلى بها نال عدمه والعلة الواحدة لا تنتج التقيضين الا أن يقال قوله أولاً بناء
 على أن الحمل يعلم أى مع وجوده حال العقد فكان اذن رهنا وقوله ثانياً بناء على ذلك أى مع عدم
 وجوده حال العقد فكان اذن غير رهن وقيل وجه البناء فى عدم التبعية أن الحمل عندهم بمنزلة الزيادة
 المتصلة فر بما يقال يتبع كالأجارة المتصلة فقال الشارح لا يتبع بناء على ذلك ولو بني على مقابلة لقل
 بالتبعية لانه كالأجارة المتصلة الحادثة بعد الرهن وعبارة بعضهم قوله لا يتبعها الخ لما كان الحمل الحادث
 يتوهم أنه زيادة متصلة كالسمن الحادث فيكون رهنا دفعه بقوله بناء على ذلك أى على أن الحمل
 يعلم وهذا غير معلوم لعدم وجوده فيكون كالأجارة المتصلة التي توجد بعد الرهن وإذا قلنا لا يعلم يكون
 رهنا كالأجارة المتصلة الحادثة بعد الرهن تدبر (قوله ويتعذر بيعها حاملا) فى شرح شيخنا كحج
 ان التعذر مخصوص بما اذا كان الحمل لغير الراهن بأن كان موصى به وحينئذ فلا يتأتى الاستدراك
 الآتى حل أى لان الاستدراك مفروض فيما اذا كان الحمل للراهن وعبارة ع ش قوله ويتعذر بيعها
 حاملا هذا ان تعلق به حق ثالث بوصية أو حرق فلس أو تعلق الدين برقبة أمه دونه كالجانية والمعارفة
 للرهن أو نحوها فان لم يتعلق به أو بهائى من ذلك ألزم الراهن بالبيع أو توفية الدين ثم بعد البيع ان
 تساوى الدين والتمن فذاك وان فضل من التمن شئ أخذ المالك وان نقص طوبى بالباقي انتهى
 زى ومثله م ر (قوله لان استثناء الحمل) أى فى عقد البيع كأن يقول بعثك هذه لأجلها
 وقوله متعذرا لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يستثنى كاعضاء الحيوان وخرج به مالورهن نخلة
 فأطلعت فانه يصح بيعها واستثناء الثمرة (قوله لكن نص فى الام) وهو المعتمد وهو استدراك
 على قوله يتعذر بيعها حاملا المفيد أنه يمتنع بيعها مطلقا لوجه لتوقف حل (قوله كان له ذلك)
 قال حج ومن هنا فقولهم يحجر المدين على بيعها اذا لم يكن عنده غيرها استشكل الاسنوى مامر
 من التمهيد ثم حله على ما اذا تعلق بالحمل حق ثالث اه سلطان (قوله ولوجنى مرهون على أجنبى)
 على نفس أو غيرها ولم يأمره السيد وهو غير مميز أو أعجمى يعتقد وجوب طاعة سيده والا كان
 السيد هو الجانى حتى يجب عليه قصاص فى عداودية فى خطأ ولا يتعلق برقبة العبد ضمان على الاصح
 فى الروضة كأصلها وقد يقال لاحاجة لهذا الاستثناء لان كلام المصنف حيث اذدحم على عين
 مرهونة حقان بقريته قوله قدم به وحيث كان السيد هو الجانى لم يتعلق حق الجناية بالعين المرهونة
 سم زى ولا يقبل قول السيد أنا أمرته أى غير المميز بالجناية فى حق المحنى عليه لان قوله المذكور
 يتضمن قطع حقه أى المحنى عليه عن الرقبة بل يباع فى الجناية وعلى السيد قيمته لتكون رهنا كانه
 لا قراره بأمره بالجناية قاله حل فلو اختلف المرتهن والسيد بأن أنكر السيد الامر أو اعترف به
 وأنكر كون الأمور غير مميز أو كونه يعتقد وجوب الطاعة ولا يثبت ما مكن ذلك اما طول المدة
 بين الجناية والمنازعة بحيث يمكن حصول التمييز أو زوال العجمة أو حصول حالة تشعر بما ادعاه السيد
 صدق السيد لان الأصل تعلق جناية العبد برقبته ولم يوجد مسقط كافى ع ش على م ر

كالأجارة (ودخل فى رهن
 حامل حملها) بناء على أن
 الحمل يعلم فهو رهن بخلاف
 رهن الحائل لا يتبعها حملها
 الحادث فليس برهن بناء
 على ذلك ويتعذر بيعها
 لاحمالان استثناء الحمل متعذر
 وتوزيع الثمن على الام
 والحمل كذلك لان الحمل
 لا تعرف قيمته قال الاسنوى
 كذا أطلقه الرافعى لكن
 نص فى الام على أن الراهن
 لو سأل أن تباع ويسلم الثمن
 كله للمرتهن كان له ذلك
 درس
 (ولو جنى مرهون

(قوله ولم يأمره السيد)
 ليس بقيد قال م ر وأمر
 غير السيد العبد بالجناية
 كالسيد كما ذكره فى
 الجنائيات وصرح به
 الماوردى اه
 (قوله لاحاجة لهذا
 الاستثناء) أراد بالاستثناء
 قوله ولم يأمره الخ وقد يقال
 بل هو محتاج اليه لان
 المصنف قال ولو جنى الخ
 والأمور الأعجمى أو غير
 المميز جان صورة فلذا
 احتاج الى قوله ولم يأمره الخ تأمل
 وان كنا لو نظرنا لما يفهمه
 قوله قدم الخ يكون الحق
 مع م

(قوله على أجنبي) يمكن أن يراد به ما يشمل المرتهن ويكون المراد بقوله قدم به على المرتهن أي قدم بدين الجناية على دين الرهن أو يقال المرتهن فيه جهتان من حيث الجناية أجنبي ومن حيث الرهن غير أجنبي فلاتهافت في العبارة شو برى وفي ع ش المراد بالأجنبي غير السيد وعنده أي غير المرهون عند شخص آخر بقريضة قول المصنف وإن قتل مرهون الخ ع ش على م ر (قوله لأن حقه متعين في الرقبة) بدليل أن المرهون لو مات وهو الجاني يسقط حقه حل وعبر به دون التعاق كما فيما بعده لا انحصار هنا فالتعين أليق (قوله فإن اقتص) قد علم من اقتصاره على القصاص والبيع أنه لو سقط حق المجني عليه بعفو أو فداء لم يبطل الرهن س ل (قوله المستحق) بدل من الفاعل المستتر العائد على معلوم من المقام وليس من باب حذف الفاعل لأنه لا يجوز في مثل هذا حذف وانما عبر بالمستحق دون المجني عليه لعمومه لأن المستحق أعم من أن يكون المجني عليه فيما إذا كانت الجناية على الطرف أو وارثه فيما إذا كانت الجناية على الكل (قوله أي لحقه) أشار به إلى تقدير مضاف وأن اللام للتعليل لا للتعدي (قوله فالت الرهن) أي كالأمر بعضاً أي انفسخ عقده وأيس المراد به المرهون لتلازم عليه تعليل الشيء بنفسه في قوله لفوات محله وقوله فيما اقتص فيه من النفس أو غيرها وقوله أو بيع أي كله أو بعضه فيفوت في كله أو بعضه حل (قوله فيما اقتص فيه أو بيع) احتراز عن غيره فلو كانت الجناية قطعاً بدفقت يده بطل الرهن بالنسبة ليدونه دون باقيه ولو كان الأرض قدر بعض قيمته فقط بيع منه بقدره وبقي باقيه رهناً فإن تعذر بيع بعضه أو نقص بالتبعض بيع الكل وبقي الفاضل عن الأرض رهناً م ر سم (قوله نعم إن وجبت قيمته الخ) صورة هذه أنه غصب من عند المرتهن وجنى عمداً عند الغاصب أو كان منصوباً عنده أي المرتهن ثم رهنه عنده وجنى جناية عمداً توجب عليه قصاصاً بخلاف ما لو أوجب الجناية ما لا فإن الغاصب الذي هو المرتهن يلزمه فداؤه وهو باق على رهنه كما هو ظاهر شو برى وهذا استدراك على قوله فالت الرهن بالنسبة للقصاص وأما بالنسبة لوجوب المال فيبقى فيها الرهن بحله عند المرتهن ويفديه الغاصب بأقل الأمرين من قيمته وأرض الجناية كما سيذكره المتن بقوله ولو جنى غصباً فتعلق برقبته مال فداؤه الغاصب بأقل من قيمته والمال شيخنا وس ل (قوله كأن كان تحت يد غاصب) أي أو مستعيراً أو مشتراً بشرائه فاسد م ر (قوله فلو عاد المبيع إلى ملك الراهن) أي عاد بعد البيع في الجناية بسبب آخر غير ما يتعاقب بمقدار البيع الكائن لأجل الجناية كأن عادله بشراء أو وارثاً أو وصية أو غيرها فإن عادله بنفسه أو رد بعيب أو أقاله تبين بقاء حق المجني عليه ع ش على م ر وقوله تبين بقاء حق المجني عليه أي متعلقاً برقبة الجاني وذلك لأن الثمن قد رجع إلى المشتري فيرجع حق المجني عليه متعلقاً برقبته كما كان قبل البيع والظاهر أنه يعود رهناً أيضاً وإن كان المجني عليه مقدماً به وكان الأولى أن يقدم هذا على الاستدراك من غير تصرف (قوله لم يكن رهناً) أي قال: بل العائد هنا كالذي لم يعد (قوله فاقصص منه المستحق) وهو السيد في غير النفس والوارث فيما لم يقتص لا يفوت وفي هذا حذف الفاعل في غير موضعه وكان الأولى إسقاط لفظ المستحق ويجعل اقتص مبنياً للمفعول ذكره شيخنا الرملي وفيه نظر اه حل وأجاب شيخنا ح ف بأن الفاعل ضمير عائد على معلوم من المقام والمستحق بدل منه وعبارة ع ش على م ر وقد يجاب بأن هذا ليس من الحذف في شيء بل الفاعل المستتر يعود على المستحق المعلوم من السياق وذلك نحو قوله تعالى حتى توارث بالجاب (قوله فيفوت الرهن لذلك) أي لفوات محله حل (قوله) لأن وجد سبب وجوب مال معطوف على مقدر والتقدير أو جنى على سيده ووجد سبب فود الخ لأن وجد الخ وهو في المعنى معطوف على فاقصص لأنه يلزمه وجود سبب القود وهذا لا قال لأن لم يقتص

على أجنبي قدم به) على المرتهن لأن حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتهن لتعاقبه بها وبالذمة (فإن اقتص) منه المستحق (أو بيع له) أي لحقه بأن أوجب الجناية ما لا أو عني عنه على مال (فالت الرهن) فيما اقتص فيه أو بيع لفوات محله نعم إن وجبت قيمته كأن كان تحت يد غاصب لم يفوت الرهن بل تكون قيمته رهناً مكانه فلو عاد المبيع إلى ملك الراهن لم يكن رهناً (كما لو تلف) المرهون بأفقه سهاوية (أو جنى على سيده فاقصص) منه المستحق فيفوت الرهن لذلك (لأن وجد)

بذلك أعم من تعبيره به في
على مال (وان قتل
مرهون مرهونا لسيده
عند آخر فاقص) منه
السيد (فات الرهنان)
لفوات محلهما (وان وجب
مال) كأن قتل خطأ أو عني
على مال (تعلق به) أي
بالمال (حق مرتين
القتيل) والمال متعلق
برقبة القاتل (فبيع) بغير
زده بقولي (ان لم تزد قيمته
على الواجب) بالقتل
(وئمة) ان لم يزد على
الواجب (رهن) والافقار
الواجب منه لانه يصير
نفسه رهنا

(قوله وقد يقال انما قيد
بالمال الخ) حاصله أنه انما
قيد بالمال لعدم امكان
الفوات أصلا بخلاف
القصاص يمكن الفوات اذا
وجد سببه

(قوله ثم مات المورث) أي
بغير الجناية اه قويني
قال في شرح الررض وان
قتله أي مورث السيد أو
مكاتبه خطأ أو عمدا فعفا
السيد على المال وجب
المال بناء على أنه ثبت
للمورث ثم تعلقه عنه الوارث
ويقاس بالورث المكاتب
والجناية على عبد من يرثه
السيد اذا مات المورث
كالجناية على من يرثه المورث

أو يقول فان لم يقتص فلا يفوت مع أنه أوضح وأخصر وأجاب ح ف بأنه لو قال ذلك لتوهم ان الكلام
في العمدة فقط (قوله والجناية على أجنبي) وفي بعض النسخ وهي الرجوع اليها على غير أجنبي بزيادة
غير وهو اصلاح ليس بضروري لان معنى قوله فلا يفوت الرهن أي بمجرد وجود السبب وانما يفوت
بالبيع الا أن يقال في التقييد بالأجنبي نظر من حيث ان غيره كذلك تأمل وأيضا فيه مخالفة لكلام الاصل
لانه فرضه في الجناية على السيد وإيهامه ان سبب القصاص بخالف سبب المال في فوت الرهن بمجرد
وايس مراد ابل انما يفوت فيهما بالقصاص أو البيع فيلزم على هذا التوجيه هذه الا نظر وروى على الرجوع
اليها لا يلزم واحد منها شوري لكن يرد عليه انه لا حاجة اليه أي الى قوله والجناية على غير أجنبي وهو
السيد أو عبده لانه موضوع المسئلة الا أن يقال هو بيان للواقع وفي قل على الجلال فقوله والجناية
على غير أجنبي متعين خلافا لما في بعض النسخ من اسقاط لفظ غير لكن تقييده وجود السبب بالمال
غير مناسب اذ وجود سبب القصاص كذلك اذ لا يفوت الا ان اقتص بالفعل وقد يقال انما قيد بالمال لانه
بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يوجد الفوات في القصاص دون المال فتأمل (قوله سبب وجوب
مال) وتختلف المسبب عن السبب لوجود مانع وهو أن السيد لا يجب له على عبده مال وهذا أعني قوله
لان وجد سبب الخ يؤيد النسخة التي فيها غير في قوله والجناية على غير أجنبي والالقال لان وجب مال
تأمل (قوله كأن عني على مال) قيد بقوله على مال ليكون مثالا لقوله لان وجد الخ والافلا يترتب
عليه شيء فهو كعقود محاتا لان السيد لا يجب له على عبده مال (قوله فلا يفوت الرهن) لان السيد لا يثبت
له على عبده مال ابتداء في ذمته ولا متعلقا برقبته بخلاف الدوام كالمورث غير عمد على طرف مورثه
أو مكاتبه ثم مات المورث أو عجز المكاتب فان المال يثبت للسيد حينئذ ويبيعه فيه حل وقيل على الجلال
وسم لانه يحتل في الدوام ما لا يحتل في الابتداء قال سم ويقدم على المرتين به ويفوت الرهن (قوله
مرهون) ليس هذا بيا بالكون القاعل محذوف اذ لا يصح حذفه كما هو معلوم بل هو تفسير للضمير
المستكن في الفعل وكان عليه أن يأتي بأي التفسيرية فيقول وان قتل أي مرهون (قوله فات
الرهنان) فان عفا السيد محاتا أي بلامال بطل الرهن في القتل فقط وبقي رهن القاتل قل
(قوله وان وجب مال) من هذا تعلم ان كون المال يثبت للسيد هنا على عبده مغتفر لاجل حق المرتين
ولو عني على غير مال صح بلا اشكال عميرة وعبرة الشوري قوله وان وجب مال الوجوب هنا لرعاية
حق الغير وان استلزم وجوب شيء للسيد على عبده (قوله والمال متعلق برقبة القاتل) أي لحق مرتين
القتيل لان السيد لو ألتف المرهون لغرم قيمته لحق المرتين فتعلقه بعبده أولى (قوله فبيع) أي ان
لم يتفق الراهن والمورث على نقله أخذ من كلامه بعد (قوله ان لم تزد قيمته الخ) أي بان ساوت أو نقصت
وصريح كلامه أنه اذا لم تزد قيمته على الواجب يباع جميعه وان زاد الثمن على الواجب وانه لا يصير رهنا
الا مقدار الواجب من الثمن لا الجميع شوري أي والزائد على الواجب يستوفى به مرتين القاتل (قوله
وئمة ان لم يزد الخ) لا يقال يغني عنه قوله ان لم تزد قيمته الخ لانا نقول لا تلازم بين الثمن والقيمة فقد
تكون قيمته مائة ويشتره شخص بمائة وعشرين مثالا (قوله رهن) أي من غير انشاء عقد
شوري (قوله والافقار الواجب) أي بان زاد ثمنه على الواجب هذا مراده وأما محترز قوله ان لم تزد
قيمه فقد ذكره بعد بقوله فان زادت الخ ولولم يذكر الشارح محترزه بعد لكان داخل في عبارته
المد كورة وكان أخصر (قوله لانه يصير نفسه رهنا) معطوف على قوله فبيع أو على وئمة رهن
أي لانه يتحول رهنا عند مرتين القاتل وهذا رد على الضعيف وعبرة أصله مع شرح مر وقيل يصير

اه وحينئذ يفوت الرهن كما يؤخذ من تعليل الشرح اه سم فظهر ان قول شيخنا بغير الجناية ليس قيدا

لان حق المرتهن في ماله لا في عينه ولانه قد يرغب فيه بزيادة فيتوثق (٣٩٣) مرتهن القاتل بها فان زادت قيمة القاتل

على الواجب بيع قدره وحكم
ثمنه ماسر فان تعذر بيع
بعضه أو نقص به يبيع
الكل وصار الزائد رهنا
عند مرتهن القاتل ولو
اتفق الراهن والمرتهن
على النقل فعلى الراهن
ومرتهن القاتل فنقل
الشيخان عن الامام أنه
ليس لمرتهن القاتل طلب
البيع ثم قال ومقتضى
التوجيه بتوقع زيادة رغب
أن له ذلك (فان كانا) أى
القاتل والقتيل (مرهونين
بدين) واحد عند شخص
فاكثر (أو بدينين عند
شخص فان اقتصر سيد
من القاتل (فانت الوثيقة
والا) بان لم يقتصر منه بل
وجب مال متعلق برقبته
(نقصت) أى لو وثيقة (في
الاولى وتنقل في الثانية
اغرض) أى فائدة للمرتهن
بان يباع القاتل ويصير ثمنه
رهنا مكان القاتل فان لم
يكن في نقلها غرض لم تنقل
فلو كان أحد الدينين حالا
والآخر مؤجلا أو كان
أحدهما طولا أجلا من
الآخر فلا لمرتهن التوثق
بثمن القاتل لدين القاتل
فان كان حالا فافائدة
استيفاءه من ثمن القاتل
في الحال أو

نفسه رهنا ولا يباع اذ لا فائدة في البيع حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثلها ورد بان حق المرتهن
في ليه لا في عينه وبانه قد يرغب الخ ثم قال ومحل الخلاف عند طلب الراهن النقل ومرتهن القاتل
البيع أمالو طلب الراهن البيع ومرتهن القاتل النقل فالجواب الراهن قطعاً لا حق للمرتهن في عينه
(قوله لان حق المرتهن) علة لقوله فيبيع وقوله في ماله أى قيمته وقوله لا في عينه علة لقوله لا أنه يصير
الخ وقوله ولانه قد يرغب فيه تعليل لكل منهما أو لمجموعهما (قوله ولانه قد يرغب فيه) أى في
القاتل وقوله مرتهن القاتل هلا قال مرتنه لان المحل للاضرار وانظر حكمة الاظهار وكون الضمير
ربما يتوهم عوده على مرتهن القاتل بعيد من السياق وكذا يقال في قوله لا في ايس كمرتهن القاتل
(قوله وحكم ثمنه ماسر) أى من أنه رهن ان لم يزد على الواجب والا فقدر الواجب منه (قوله أو نقص
به) أى قص البعض بالبيع يعنى نقص عن قيمته في الجملة مثلاً اذا كانت قيمة الكل عشرين فقيمة
النصف في الجملة عشرة ولو بيع لنصف وحده لم يرغب فيه الا بسبعة مثلاً (قوله وصار الزائد)
أى من الثمن لكل رهنا عند مرتهن القاتل أى من غير انشاء عقد يعنى وصار قدر الواجب من ثمن
الكل رهنا عند مرتهن القاتل من غير انشاء عقد (قوله ولو اتفق الراهن الخ) تقييد
لقوله فيبيع وانظر الحكم عند الاختلاف وكتب عليه أيضاً هذا راجع لجميع ما سبق أى حتى لما اذا
زادت قيمته على الواجب لان المراد بالنقل الذى اتفقا عليه هو نقل كله فيما اذا لم يزد قيمته على الواجب
ونقل بعضه الذى هو بقدر الواجب فيما اذا زادت قيمته على الواجب سم (قوله على النقل) أى لعله
أو بعضه أى ان يجعل القاتل مرهوناً بدين القاتل وحينئذ لا بد من عقد الرهن ولا يكون رهناً بمجرد
الاتفاق حل (قوله فعل) أى فسخ عقد رهن القاتل وجعل رهناً على دين القاتل والا فجعل عين
مكان عين مرهونة من غير فسخ عقد الرهن غير صحيح حل (قوله فنقل الشيخان الخ) معتمد
ولا نظر لتوقع الزيادة لان الاصل عدمها هم ر وقوله طلب البيع أى يبيع القاتل وقوله ثم قال الخ ضعيف
ويجاء عن مقتضى التوجيه المذكور بأن مرتهن القاتل لا يثبت له حق بفرض عدم الزيادة حتى يراعى
بخلاف مرتهن القاتل نظير ما يأتى من أن الوارث لو طلب أخذ التركة بالقيمة والغريم يبيعها رجاء
الزيادة بحاج الوارث حل (قوله انه ليس لمرتهن القاتل الخ) بل ينقل كما قاله مر ولا نظر لاحتمال وجود
الراغب الذى أشار اليه الرافعى لان الاصل عدمه كاذ كروه هناك نعم ان وجد الراغب بالفعل أجيب
مرتهن القاتل (قوله عند شخص فأكثر) فهى مطلقة عن التقييد بشخص كما يأتى فيكون قوله
عند شخص راجعاً لثانية فقط كما به عليه بعد وبدل عايد الباء في قوله أو بدينين وبهذا يجاب
عن توقف الشورى الآتى (قوله فانت الوثيقة) هـ لا قال فانت الرهنان كسابقه وانظر حكمة المخالفة
ولعلم المتفنن أو للاختصار في قوله والا نقصت (قوله بل وجب مال متعلق برقبته) أى فائدة في تعاقب
المال برقبته ولعل الاولى أن يقول فان وجد سبب مال كما قال أولاً (قوله بأن يباع) هذا بيان لمعنى
النقل (قوله ويصير ثمنه رهناً) أى من غير انشاء عقد كما قاله زى (قوله ولو كان أحد الدينين) تفريع على
قوله لغرض لكن محل التفريع قوله فان كان حالا فافائدة الخ وما قبله توطئة له وقوله وان اتفق الدينان
الخ تفريع على قوله وان لم يكن في نقلها غرض والمراد بالدينين أحدهما الدينين حالا الخ أى أو اتفاقاً حلاً
أو تأجيلاً لكن اختلاف قدر بدايل قوله وان اتفق الدينان الخ وفى شرح مر ومن اتفاقهما في القدر
ما واختلفا جفسا وتساويا في المالية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد عليه ولم ينقص عنه (قوله أو

مؤجلا فقد توثق) والفائدة حينئذ من الافلاس عند الحلول وأما قوله ويطلب الح فليس بيا للفائدة
 لان له المطالبة ولو قبل النقل (قوله وان اتفق الدينان) هذا تصوير لا تغاير لغيره ولعدم النقل (قوله لم
 تنقل الوثيقة) ونو كان بأحدهما الذي هو دين القاتل ضامن فطلب المرتهن نقل الوثيقة من الدين
 الذي بالضمان الى الاخر حتى يحصل له التوثق فيهما أوجب لانه غرض - لاطان (قوله لعدم الفائدة)
 فيه نظر لانه قد يكون قيمة القاتل قدر الدينين فينقل منها قدر دين القاتل ليكون التوثق على كل
 منهما وهذه فائدة أي فائدة ومن ثم قال الشيخ عيرة ينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة
 لا تزيد على الدين كما هو الغالب وان رضاه طب شوري أي في قيد قول الشارح وقيمة القاتل أكثر مما
 إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه اهـ (قوله وان كانت قيمة القاتل) هو من
 حيث المعنى معطوف على قوله ولو كان أحد الدينين حالا الح الذي هو تفريع على منطوق المتن لان
 هذا المعطوف فيه فائدة أيضا فهو من التفريع على المنطوق تأمل (قوله نقل منه) أي من ثمنه بأن
 يباع ويجعل من ثمنه قدر قيمة القاتل ع ش قال سم ظاهره وان كان الباقي من قيمة القاتل دون
 قدر الدين المرهون هو عليه انتهى (قوله مع الاطلاق عن التقييد) أي مع عموم الاطلاق أي
 العموم الذي يفهم منه وهو قوله عند شخص فأكثر والا فلا إطلاق ليس لفظا حتى يكون من زيادته
 واعلم أن الاولى لها حالتان حالة الفوات الوثيقة وذلك عند القصاص وحالة نقصها وذلك عند وجوب المال
 وعلى كل منهما هي مطلقة عن التقييد بكون الدين عند شخص واحد وان الاصل لم يذكر حالة
 الفوات فيها فضلا عن الاطلاق أو التقييد وانما ذكر حالة النقص وقيدتها بكون الدين عند شخص
 وعبارته فان كانا مرهونين عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة أو بدينين وفي نقل الوثيقة غرض
 نقلت اهـ فقول الشارح في النقص حال من الاولى أي وأما الاطلاق عن التقييد في الاولى في حالة
 الفوات فليس من زيادته لان الاصل لم يذكر حالة الفوات كما علمت فضلا عن اطلاقها وتقييدها اهـ
 (قوله عن التقييد في الاولى) انظر هل يعكز على دعواه الاطلاق في الاولى قوله لم ان القيد اذا تأخر
 كما هنار جع لجميع المعطوفات وحينئذ فلا إطلاق شوري ويوجب بأنه لا يعكز لان محله عند عدم قرينة
 التخصيص والقرينة هنا إعادة الباء في المعطوف فهي قرينة على كون القيد خاصا به ولا يرجع للمعطوف
 عليه (قوله في النقص) أي لا في الفوات عناني أي لان الاولى لها شأن في الفوات والنقص حل وقوله
 في النقص أي في حالة النقص أي نقص الوثيقة في قوله والنقص وهو بدل من الاولى وهو على نسبة
 تكرار العامل فلا يلزم تع في حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد ومتعلق بمحذوف أي الكائنة في النقص
 (قوله وينفك بفسخ مرتهن) ما لم يكن الدين على ميت وقلنا بأن التركة رهن بالدين وهو الاصح
 فلا ينفك بفسخ المرتهن الذي هو رهن الدين لان الرهن لمصاحبة الميت والفك بقوته اهـ حل ولو اعتاض
 عن الدين عينا انفك الرهن فلو تاق أو تقايلا في المعاوضة قبل قبضها عاد المرهون رهنا (قوله ولو بدون
 الراهن) أي ولو بدون فسخ الراهن ع ش (قوله لان الحق له وهو جائز من جهته) بخلاف الراهن
 لا ينفك بفسخه لازمه من جهته حل (قوله بأداء) أي من الراهن أو من غيره عنه وقوله وأبراء أي
 من المرتهن فقط (قوله أو حوالة) أي من الراهن للمرتهن أو من المرتهن لغيره على الراهن زى (قوله
 أو غيرها) كارت أو اعتياض لكن لو تقايلا في الاعتياض عاد الرهن كما عاد الدين سم (قوله لا براءة من
 بعضه) فلو مات الراهن عن ورثته فأدى أحدهم نصيبه لم ينفك كفي المورث ولان الرهن صدرا براءة من
 واحد وقضيته حبس كل المرهون الى البراءة من جميع الدين بخلاف ما لو أدى نصيبه من التركة بأن دفع
 ما يخصه من الدين فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة أما كتعلق الرهن فهو كالتعدد الراهن أو كتعلق

مؤجلا فقد توثق ويطلب
 بالحال وان اتفق الدينان
 قدرا وحالوا أو تأجلا
 وقيمة القاتل أكثر من
 قيمة الذائل أو مساوية له لم
 تنقل الوثيقة لعدم الفائدة
 وان كانت قيمة القاتل
 أكثر من قدر قيمة
 القاتل وذكر فوات الوثيقة
 في صورتين مع الاطلاق
 عن التقييد في الاولى في
 النقص بشخص من
 زيادتي (وينفك) الرهن
 (بفسخ مرتهن) ولو
 بدون الراهن لان الحق له
 وهو جائز من جهته
 (وبراءة من الدين) بأداء
 أو براءة أو حوالة أو غيرها
 (لا) براءة من (بعضه
 فلا ينفك شيء) من المرهون

(قوله على ما إذا كانت
 القيمة لا تزيد) أي قيمة
 القاتل لا تزيد على الدين
 الذي هو مرهون عليه
 تأمل أي وتزاد صورة في
 المفهوم فيقال وان كانت
 قيمة القاتل أكثر أي أو
 مساوية أو أقل وزادت
 على دينه الذي هو مرهون
 به قال شيخنا وهو أحسن
 وأسهل مما قاله المحشي بعد

كحق حبس المبيع وعق

المكاتب ولأنه وثيقة بجميع
أجزاء الدين كالشهادة
(الان تعدد عقد أو
مستحق) الدين (أو مدين
أومالك معاررهن) فينفك
بعضه بالقسط كان رهن
بعض عبدا مدين وباقية
بآخر ثم برئ من دين
أحدهما أو رهن عبدا من
اثنين مدينهما عليه ثم برئ
من أحدهما أو رهن اثنان
من واحد مدينه عليهما ثم
برئ أحدهما مدينه أو
رهن عبدا استعاره من
اثنين ليرهنه ثم أدى نصف
الدين وقصد فكك نصف
العبد أو أطلق ثم جعله عنه
وذكر تعدد المستحق
ومالك المعار من زيادتي

درس

فصل في الاختلاف

في الرهن وما يتعلق

به (اختلافا)

أي الراهن والمرتهن (في

رهن تبرع) أي أصله

(قوله رجه الله أو مستحق

لدين) أي تعدد المستحق

ابتداء بخلاف ما إذا مات

الدائن وله ورثة فأدى المدين

الى بعضهم بعض الدين فلا

ينفك شيء من الرهن لانهم

كمورثهم اه شيخنا

(قوله رجه الله أو مدين)

أي ابتداء فان تعدد انتهاء

كأن مات الراهن وخلف

ورثة فلا ينفك شيء بآداء أحد

هم ما يخصه بخلاف الرهن الشرعي في هذا اه شيخنا

الارش بالجاني فهو كالوجني العبد المشترك فأدى أحد الشر يكتن نصيبه فينقطع التعلق عنه شرح م
(قوله كحق حبس المبيع) أي فان جعلته محبوسة بكل جزء من الثمن فلأدى بعض الثمن لا ينفك شيء
من المبيع عن الحبس اه (قوله ولأنه وثيقة) ومن ثم لو شرط الراهن أنه كلما قضى شيئا من الدين انفك
من المرهون بقدره فسد الرهن حل (قوله كالشهادة) أي كأن الشهادة وثيقة بجميع أجزاء الدين
فلا بد من كون كل من الشاهدين يشهد بجميع الشيء المدعى به فلا تنكفي شهادة كل منهما بنصفه
شيخنا عزيزي (قوله أو مستحق للدين) لا يقال ما أخذه أحدهما من الدين لا يختص به بل هو
مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن بأخذه لا نقول صورة المسئلة فما إذا اختص القابض
بما أخذه بأن قصد الدافع أن المدفوع له وحده بخلاف الارث ودين الكتابة كما سيأتي في آخر الشركة
م وس ل (قوله أو مالك معاررهن) يجوز أن يقرأ بالاضافة أي معاررهن على كون رهن مصدرا
وبعد ما أي معاررهن على كونه فعلا مبنيًا بالفعل وانظر أيهما أولى ولعل الاول أولى والاضافة على
معنى اللام أي معارر الرهن أي المرهون (قوله كأن رهن بعض عبد) وينفك بعضه أيضا بفك المرتهن
كأن فسخ الرهن في بعضه لان له فسخ كله فبعضه أولى (قوله ثم برئ من أحدهما) أي بآداء أو ابراء
بشرط أن يقصد ذلك عن البعض المذكور فان قصد الشيوع فلا وان أطلق صرفه الى ما شاء شرح م
وعبرة قل قوله ثم برئ من دين أحدهما أي ولو بالدفوع له سواء اتحد الدين خلافا للخطيب أو اختلف
لان ما يأخذه يختص به وكذا سائر الشركاء في الديون المذمومة الا في مسائل ثلاث الارث والكتابة
ور بيع الوقف فما يأخذه أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم ان أحال به اختصاص المختال بما
أخذه وهذه من حيل الاختصاص وما أخذه أحد السيدين مثلا من دين الكتابة لا يختص به وما
أخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف لا يختص به وان كان له النظر في حصته وأجرها بنفسه قاله
شيخنا م واعتمده وصمم عليه وفيه نظر فتأمل وخرج بالموقوف عليهم ارباب الوظائف المشتركة
فما يأخذه أحدهم من الناظر أو غيره يختص به وان حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه
برضا غيره منهم اه قاله شيخنا م (قوله أو رهن اثنان من واحد مدينه) هو بيان لتعدد المدين
بخلافه مدينه على غيرهما بأن قال رهنك عبدنا بالالف الذي لك على فلان فان نصيب كل منهما
رهن بجميع الف جزم به في التهمة اه شورى (قوله أو رهن عبدا استعاره من اثنين
ليرهنه) وان قال أعزناك العبد ليرهنه مدينك خلافا للزركشي حيث قال في هذه لا ينفك نصيب
أحدهما بآداء نصف الدين لان كلامهم مارضى برهن الجميع بجميع الدين وصورة كلام الاصحاب
أن يأذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين وكتب أيضا وظاهر كلامهم وان قصد الدافع
أحدهما وحيدته يخالف ما سيأتي من أن العبرة بقصد المؤدى اه حل (قوله أو أطلق ثم جعله عنه)
انفك نصيبه نظرا الى تعدد مالك بخلاف ما إذا قصد الشيوع أو أطلق ثم جعله عنهما أو لم يعرف
حاله ولو مات الراهن قبل ان يصرفه في هذه الصورة وصورة تعدد العقد قام وارثه مقامه فان فقد الوارث
جعل بينهما م

فصل في الاختلاف في الرهن أي الشامل لأصله أو عينه أو قدره كما ذكره بعد وقوله وما يتعلق به
معطوف على الرهن والضمير عائدا عليه بالاعنى المذكور والمراد بما يتعلق به قدر المرهون به وعينه وقبض
المرهون والرجوع عن الاذن فيه والاختلاف في الجناية الى آخر الباب فكأنه قال فصل في الاختلاف
في عقد الرهن الخ وفي الاختلاف فيما يتعلق به ومسئلة من عليه دينان بأحدهما وثيقة ترجع الى ما يتعلق
به في الجملة (قوله أي الراهن والمرتهن) أو الراهن والمعبر حل (قوله في رهن تبرع) وهو الذي لم

ورثة فلا ينفك شيء بآداء أحدهم ما يخصه بخلاف الرهن الشرعي في هذا اه شيخنا

كان قال رهننتي كذا
فأنكر (أو قدره) أي
الرهن بمعنى المرهون كأن
قال رهننتي الأرض
بشجره فقال بل وحدها
(أو عينه) كهذا العبد
فقال بل الثوب (أو قدر
مرهون به) كبالفين فقال
فقال بل بألف وهذا من
زيادتي (حلف راهن) وإن
كان المرهون بيد المرتهن
لأن الأصل عدم ما يدعيه
المرتهن وخرج برهن التبرع
الرهن المشروط في بيع
بأن اختلفا في اشتراطه فيه
أو اتفاقا عليه واختلفا في
شيء مما مر غير الأولى
فيتحالفان فيه كسائر
صور البيع إذا اختلفا فيها
(ولو ادعى أنهما رهناه
عبدما بمائة وأقبضاه
وصدقه أحدهما فنصيبه
رهن بخمسين) مؤاخذه له
بإقراره (وحلف المكذب)
لما مر (وتقبل شهادة
المصدق عليه) ظلوهما عن
التهمة فإن شهد معه آخر أو
حلف المدعى ثبت رهن
الجميع وقولي وأقبضاه من
زيادتي (ولو اختلفا في
قبضه) أي المرهون (وهو
بيد راهن أو) بيد مرتهن
وقال الراهن غصبته أو
أقبضته عن جهة أخرى
كإعارة وإجارة وإبداع

بشرط في بيع أخذ من كلامه بعد (قوله كأن قال رهننتي كذا) أي وأقبضته لأن شرط الدعوى
أن تكون ملزمة كذا قاله البرماوي وفي الشو برى ما يقتضي أن هذا التقيد ضعيف ونصها قوله حلف
راهن في شرح العباب قال الزركشي والكلام في الاختلاف بعد القبض لأنه قبله لا ثم له في تحليف
ولا دعوى ويجوز أن تسمع فيه الدعوى لاحتمال أن يكتل الراهن فيخلف المرتهن ويلزم الرهن
بأقباضه له كما ذكره في الحوالة والقرض ونحوهما انتهى واعتمد مر في شرحه هذا الاحتمال اه سم
قال شيخنا ونسبتهما راهن ومرتهنا في هذه الصورة أي الاختلاف في أصله إنما هو بحسب الظاهر أو
بحسب زعم المرتهن (قوله أو قدره) أي المرهون وكذا المرهون به أو صفته كقدر الاجل ومنهما مالو
قال رهننتي العبد بمائة فصدقه لكن قال كل نصف منه بخمسين مثلاً قل على الجلال وحل (قوله
بمعنى المرهون) ففي كلام المصنف اختلفت في (قوله فقال بل الثوب) وحيث صدقنا الراهن في هذه
فلا تعلق للمرتهن بالثوب لأنكاره ولا بالعبد لأنكار المالك وعليه فلو أراد الراهن التصرف في الثوب
بيعه أو غيره فهل يتوقف على إذن المرتهن لأنه مرهون بزعم المالك أو لا لأنه بانكار المرتهن لم يبق له
حق وقياس ما سجد كره عن سم اعتبار ذاته وقد يفرق وهو المعتمد بأنه فيما يأتي إذا انقطع حق
المجني عليه ببراءة أو نحوه ثبت الحق للمرتهن كما قاله سم فيما يأتي وهما انكار المرتهن أسقط اعتبار
قول الراهن بالكية كمن أقر بشيء لمن ينكره حيث قيل يبطل الإقرار ويتصرف المقر فيه بما شاء
ولا يعود للمقر له وإن كذب نفسه بالإقرار جـ يدوي يأتي مثل ما ذكر فيمأواختلفا في جنسه كما لو قال
رهننته بالدنانير قل بل بالدراهم ع ش على مر (قوله أو قدر مرهون به) أو عينه كدراهم ودنانير
وصفته كان يدعي المرتهن أنه رهن على المائة الحلة فيستحق الآن بيعه وادعى الراهن أنه على المؤجل
ح ف (قوله حلف راهن) الأولى أن يقول حلف مالاك لي شمل معير الرهن ع ش على مر وفي قل
على الجلال قوله راهن ولو كان مستعيراً فالتعبير به أولى من التعبير بالمالك خلافاً لمن زعمه (قوله وإن
كان المرهون بيد المرتهن) غاية الرد على النول الضعيف القائل إذا كانت العين بيد المرتهن فهو
المصدق ترجيح الدعواه بيده كما في الدميري (قوله لأن الأصل الخ) وإن لم يبين الراهن جهة كونه في
يده س ل (قوله واختلفا في شيء مما مر) من قدر المرهون أو عينه أو القدر المرهون به (قوله غير
الأولى) وهي الاختلاف في أصل الرهن بأن قال المرتهن رهننتي كذا ووفيت بالشرط وأنكر الراهن
ذلك وقال لم أره فلا تحالف وصدق الراهن بيمينه وللمرتهن فسخ البيع حيث لم يرهن عنده لا يقال
هذا بعينه يأتي في غير الأولى أيضاً لا نقول في غيرها اتفاقاً على عقد الرهن واختلفا في صفته فتحالفوا
بخلافه في الأولى لم يتفقا على العقد تأمل حل (قوله فيتحالفان فيه) وإذا تحالفوا فسخناه أي عقد
الرهن أو أحدهما أو الحاكم إلا في الاختلاف في اشتراطه في البيع فيفسخ البيع وانما تحالفوا لانهما
اختلفا في صفة عقد معاوضة وهو الرهن أو اشتراطه كما تقدم في باب التحالف في البيع حل (قوله
وأقبضاه) قال حل ينظر حكمة التقيد بالأقباض في هذه دون التي قبلها وأجاب ع ش بأنه إنما
قيد به لاجل أن تكون الدعوى ملزمة لانها بدون قبض غير ملزمة فلا تسمع (قوله لما مر) أي لأن
الأصل عدم ما يدعيه المرتهن شو برى (قوله فإن شهد معه آخر) أي أو امرأته أو مثلاً ع ش (قوله ولو
اختلفا في قبضه) اعلم فصل هذه عن الصور الأربعة السابقة مع أن الحكم في الجميع واحد وهو حلف
الراهن لطول الكلام عاينها بقوله ولو أقر الخ (قوله وهو بيد راهن) أي وقال المرتهن أخذته لا ارتفاع
مثلاً فقوله وقال الخ راجع لثانية شيخنا (قوله وأقبضته عن جهة أخرى) وكذا لم أقبضه عن جهة
الرهن وهو المعتمد من وجوب قصد الأقباض عنه وفارق البيع بأن البيع لازم قل (قوله كإعارة)

(حذف) لان الاصل عدم لزوم الرهن وعدم اذنه في القبض عن الرهن بخلاف ما لو كان بيد المرتهن ووافقه الراهن على اذنه له في قبضه عنه لكنه قال انك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن فيحلف المرتهن (ولو أقر) الراهن ولو في مجلس الحكم بعد الدعوى عليه (بقبضه) أي بقبض المرتهن المرهون (ثم قال) لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تحليفه) أي المرتهن أنه قبض المرهون

(قوله فانه لم يثبت بها حق لاراهن) فيه انه يثبت له حق استخلاصها من يده اذا كان التالف بعد الحلف (قوله رجه الله بخلاف ما لو كان الخ) قال الشيخ عميرة الوجه عدم التقيد لكونه في يده لان الفرض انهما اتفقا على قبضه والاذن وانما قال الراهن أنت لم تقبضه عن جهة الرهن وأما اذا اختلفا في القبض فالمصدق من هو في يده اه شورى وأجاب بعضهم بان معنى قوله بيد المرتهن انه بسلطنته كما هو مقتضى دعوى الراهن لان الراهن أقر بالقبض ولكن قال انك لم تقبضه عن الرهن الخ اه قويسني

بحث السبكي في صورة العارية أن محل قبول قول الراهن فيها بالنسبة لكون القبض ليس عن جهة الرهن لا لثبوت العارية حتى يصير العين مضمونة وهو متجشورى (قوله حذف) أي الراهن ولا يلزم الغصب لان يمينه وان صلت له دفع الرهن فلا تصلاح لشغل ذمة المرتهن بما تضمنته دعوى الغصب من أقصى القيم ان تلف وأجرة المثل ان مضت مدة لها أجرة ع ش (قوله لان الاصل عدم لزوم الرهن) راجع للصورتين وما بعده راجع للثانية (قوله وعده اذنه في القبض) فلو اتفقا على الاذن في القبض وتنازعا في قبض المرهون صدق من هو في يده فلو كان في يد المرتهن وقال له لراهن أنت لم تقبضه عن الرهن فقد ذكر الشارح حكمه بقوله بخلاف الخ وقوله فيحلف المرتهن أنه قبضه عن الرهن في الاولى وأنه لا يعلم برجوع الراهن عن الاذن في الثانية حل وقوله وعدم اذنه في القبض أي وعليه فلو تلف في هذه الحالة في يد المرتهن فهل يلزمه قيمته وأجرته أم لافيه نظروا الاقرب الثاني لان يمين الراهن انما قدم بها دفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره ونظير ذلك ما تقدم من أنه لو ظهر في المبيع عيب فادعى المشتري قدمه ليرد به وادعى البائع حدوده ليكون من ضمان المشتري فان القول فيه قول البائع ومع ذلك لو فسخ عقد البيع ورد المبيع على البائع لا يلزم المشتري أرش العيب الحادث بمقتضى تصديق البائع في دعوى الحدوث وعلاوه بأن يمين البائع انما صلت لدفع الرد فلا تصالح لتعريض الارش وعلى عدم لزوم المرتهن ما ذكره للراهن أن يستأنف دعوى جديدة على المرتهن ويقيم البينة عليه بأنه غصبه فان لم تكن حاف المرتهن أنه ما غصبه وانما قبضه عن جهة الرهن وقديقال ان مجرد حاف الراهن أنه ما قبضه عن جهة الرهن يوجب ضمان القيمة على المرتهن لانه يمين الراهن اتقى استحقاق وضع يد المرتهن عليه بحق وذلك موجب للضمان وقديفرق بين هذا وبين الاختلاف في قدم العيب المذكور بأن حلف البائع أفاده عدم رد المشتري عليه بخلاف ما هنا فانه لم يثبت بها حق للراهن فليراجع ع ش على مر (قوله بخلاف ما لو كان بيد المرتهن) محترز قوله وقال الراهن غصبته الخ قال العلامة الشوبرى التقييد باليد في المسئلتين مستدرك بل مضر كما قاله الشيخ عميرة فالوجه أنه حيث كان الراهن مقرا بالاذن في القبض عن جهة الرهن ويزعم أن المرتهن قبضه عن جهة أخرى وأنه رجع عن الاذن في القبض كما هو فرض الكلام أن يكون المصدق المرتهن وان لم يكن بيده وانما يحتاج لتقييده بيده اذا أنكر الراهن أصل القبض ولو كان المرتهن موافقا على الرجوع ولكن زعم تأخره عن القبض فالمصدق الراهن وكتب على قوله وان لم يكن بيده قد يقال حيث وافقه على قبضه فأيده مطلقا وليس مراد الشارح اليد الحسية فلا اعتراض شورى وقوله في المسئلتين هما قول الشارح لكنه قال انك لم تقبضه عنه أو رجعت عن الاذن اه (قوله في قبضه عنه) أي عن الرهن (قوله لم تقبضه عنه) بان قال قبضته على سبيل الوديعة أو غيرها (قوله فيحلف المرتهن) وجهه في الاولى أنه أدري بصفة قبضه وبه فارق تصديق الراهن في قوله أقبضته عن جهة أخرى لانه أدري بصفة اقباضه وفي الثانية ان الاصل عدم الرجوع ع ش ملخصا (قوله ولو في مجلس الحكم) هذه الغاية للرد على من قال اذا أقر في مجلس الحكم ليس له تحليفه وعبارة شرح م ومقتضى كلام الشارح عدم الفرق بين كون الاقرار في مجلس الحكم بعد الدعوى أم لا وهو كذلك كما هو مقتضى كلام العراقيين وجرم به ابن المقرئ وان قال القفال انه ليس له التحليف اذا كان الاقرار في مجلس الحكم اه (قوله بعد الدعوى عليه) أي من المرتهن أنه أقبض المرهون وكذلك تحليفه بعد حكم الحاكم قبضه ان علم استناده لمجرد الاقرار فان علم استناده الى البينة أو احتمال ذلك لم يحلفه س ل (قوله فله تحليفه) أي قلل الراهن تحليف المرتهن انه قبضه عن جهة الرهن على المعتمد سواء وقع

الاقرار في محاسن الحكم أولا بعد الدعوى عليه أولا حكم الحاكم عليه أولا وليس هذا أعني قوله فله
تحليفه جواب الشرط بل هو محذوف تقديره لم يقبل رجوعه وإذا لم يقبل فله تحليفه وقائدة التحليف
مع ثبوت القبض باقراره رجاء ان يقر المرتهن عند عرض المدين عليه بعدم القبض أو ينسكل عنها
فيحلف الراهن و يثبت عدم القبض (قوله وان لم يذكر) الغاية لرد وقوله كقوله ظننت الح مالمثال
للتأويل وبعبارة أصله مع شرح م ر وقيل لا يحلف الا أن يذكر لاقراره تأويلا وأجاب الاول باننا علم في
الغالب ان الوثائق يشهد عليها قبل تحقق ما فيها فأى حاجة الى تالفة بذلك (قوله بالقول) أى بقولي
أقبضتك (قوله أو أشهدت على رسم القبالة) المعنى أو أقررت بالقبض قبل حصوله لاجل ان أشهد
على رسم القبالة أى على ما رسم وكتب فيها من الاقرار بالقبض فلا شهادة ليس على رسمها بل على
ما تضمنته وكتب فيها ويرجع المنع على أن على تعليلية أى أشهدت على الاقرار بالقبض قبل حصوله
لاجل رسم القبالة أى لاجل أن يرسم فيها وقوله لاننا علم الح لتعليل لقوله أو أشهدت الح أى لكونه تأويلا
وعندنا وقوله قبل تحقق ما فيها أى قبل حصوله في الخارج فعادة كتابة الوثائق اهم يكتبون أقر فلان
بكذا أو باع أو أقرض فلان كذا ويشهدون قبل وجودها في الخارج وقوله على رسم أى كتابة
والقبالة بفتح أوله اسم للورقة التي يكتب فيها الحق المقر به مثلا أى أشهدت على الكتابة الواقعة في
الوثيقة قبل القبض كما تقدم (قوله لاننا علم الح) قال قل يعلم من هذا ان ما ذكره لا يختص بما هنا بل
يجرى في سائر العقود وغيرها كالقرض وعن المبيع اه ومثله في حل (قوله قبل تحقق ما فيها) أى
قبل تحقق ما كتب فيها وهو هنا قبض المرتهن المرهون (قوله ولو اختلفا في جنابة عبد مرهون) أى
بعد قبضه سواء ادعى الجنابة الراهن أو المرتهن حل في الاولى صورتان وكذا في الثانية لان قوله
قبل قبض شامل لما قبل العقد ولما بعده وقبل القبض كافى م ر وينبغي تقييد الاولى بما اذا وقع
الاختلاف بعد القبض كالثانية فلا فرق بينهما الا أن المسمى في الاولى جنابته الآن وفي الثانية جنابته
قبل القبض سمع ع ش (قوله أو قال الراهن) أى صدر منه هذا القول بعد القبض كما قيده م ر
والاصدق أى الراهن وامتنع عليه اقباضه للمرتهن وتعلقت الجنابة برقبته ع ش قال بعضهم وهذا أى
قوله أو قال الراهن الح مستأنف لان عطفه على اختلاف يقتضى أنه ليس فيه اختلاف لانه يصير اعنى
أولم يختلف الح مع أن الاختلاف حاصل فيه أيضا تأمل (قوله جنى قبل قبض) أى قبل العقد حتى
يكون رهنه باطلا أى فما أقبضته لك الا وهو جان أى وأنكر المرتهن أصل الجنابة وقوله قبل قبض
متعلق بجنى لا بالقبض وعبارة م ر ولو قال الراهن بعد القبض جنى قبل القبض سواء أقال جنى بعد الرهن
أم قبله وهذه العبارة أى عبارة المثنى تصدق بما اذا كانت الجنابة بعد العقد وقبل القبض وهي لا تبطل
العقد وهي المذكورة في قوله أو قال الراهن الح ثم رأيت عن شيخنا وحج تصويروها بصورتين أى كون
الجنابة قبل القبض والعقد (قوله حلف منكر) قد علمت ان الصور اربعة والمرتهن ينكر الجنابة
في ثلاثة وينكرها الراهن في واحدة من صورتي الاولى فقوله الا أن ينكرها الراهن في الاولى ليس
احترازا عن انكاره لما في الثانية بل بيان لحالة انكاره لانه لا ينكر الا في الاولى (قوله فعلى البت)
أى لان فعل المملوك كفعل المالك وكذا يحلف المرتهن المنكر على البت فيما بعد القبض وهي الصورة
الاخرى من صورتي الاولى لانه صار كالمالك شو برى وحل واعتمد م ر أنه يحلف على نفي العلم
كالشارح (قوله لان الاصل عدمها) علة لقوله حلف منكر وقوله وبقاء الرهن في الاولى أى بقاء
التوثيق لان الرهن لا يرفع بمجرد الجنابة والراد بقاءه من غير ضعف والافيق أيضا وصدي المقر
بالجنابة ولا يقوت الرهن الا اذا بيع في الجنابة أو قتل قودا لكنه ضعيف لتعرضه للزوال بالبيع أو القصاص

(وان لم يذكر) أى الراهن
لاقراره (تأويلا) كقوله
ظننت حصول القبض
بالقول أو أشهدت على
رسم القبالة لاننا علم أن
الوثائق في الغالب يشهد
عليها قبل تحقق ما فيها (ولو
اختلفا في جنابة) عبد
(مرهون) أو قال الراهن
جنى قبل قبض (حلف
منكر) على نفي العلم
بالجنابة الا ان ينكرها
الراهن في الاولى فعلى البت
لان الاصل عدمها وبقاء
الرهن في الاولى وصيانة
الحق المرتهن في الثانية

(قوله وينبغي تقييد الاولى
الح) وانظر حكم قول المرتهن
بعد القبض جنى قبله
بصورتيه والظاهر انه يحلف
المنكر ولا يلزمه تسليمه له
وانما قيد بالراهن لاجل
قوله واذا حلف الح تأمل

(قوله واذا بيع الدين في الاولى) سواء كان المقر الراهن أو المرتهن فلا شيء للمجنى عليه لان المقر ان كان هو المرتهن فقد حلف المالك أنه لم يجن وان كان المقر هو الراهن فقد حلف المرتهن أنه لم يجن فلم يزل العبد مرهونا محجورا عليه لحقه وحيفته فقد حيل بين المجنى عليه وبين ما حقه فيه وهو العبد بحلف المرتهن فلا يرجع على الراهن لان حقه متعلق برقبة العبد فقط وفي صورة ما اذا كان المرتهن هو المقر وقد حلف الراهن أنه لم يجن ثم باع العبد فلا يلزمه تسليم نفسه للمرتهن لانه مقر بأن الحق في نفسه للمجنى عليه فقوله ولا يلزم الخ خاص بهذه الصورة تأمل شيخنا قال سم وانظر كيف يباع الدين اذا أقر المرتهن بالجناية وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في التوصل الى براءة ذمته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه فتأمل سم على حجر فلو لم يبيع في الدين بل فك يبيع في الجناية اذا كان المقر هو الراهن مؤاخذا له باقراره وقوله ولا يلزم الخ ولو كان المقر بالجناية هو الراهن لم يلزمه غرم جناية المرهون لتعلق حق المجنى عليه بالرقبة فقط فاذا أقر بوجود الجناية قبل القبض فهو متعبد باقباضه فلهذا غرم أقل الامرين حل بزيادة وكتب أيضا واذا بيع الدين في الاولى سواء كان المقر الراهن أو المرتهن وكذا اذا بيع له في الثانية بصورتها الاشئ للمقر له وهو المجنى عليه لحلف المرتهن على عدم الجناية ولكن يلزم تسليم الثمن في صورتين للمرتهن لذلك وقوله الى المرتهن المقر أي فيما اذا ادعى الجناية أم المنكر يعني في الاولى فيلزم تسليم الثمن له لانكاره الجناية وعلى كل من الصور لا يجب عليه دفعه للمجنى عليه فتأخذ من أنه متى يبيع الدين الرهن فلا شيء للمقر له من ثمنه في الصور الاربعه ويلزم تسليم الثمن للمرتهن في ثلاثة منها ولا يلزم في واحدة (قوله فلا شيء للمقر له) وهو المجنى عليه لحلف الراهن أن لا جناية وقوله ولا يلزم تسليم الثمن الى المرتهن لتضييعه الوثيقة عليه ففوتها على نفسه باقراره ويتوقف بيعها على استئذنه لانه محكوم ببقاء الرهنية كمال اليه ابن قاسم رشيخنا اه شورى (قوله ولا يلزم تسليم الثمن) أي من حيث كونه رهنا وان لم من حيث وفاء الدين قل قال الشورى قضيته جواز التسليم وهو كذلك وعليه فهل يجبر المرتهن على قبوله أو لا يظهر الاول لغرض الراهن ونبرأ به ذمته حيث لم يعلم صدق المرتهن ويلزم المرتهن تسليمه للمجنى عليه لا اعترافه بأنه يستحقه دونه هكذا ظهر فليحذر شورى والمرتهن أخذ حقه من مال الراهن بطريق الظفر اه اطاف (قوله واذا حلف أي المنكر في الثانية) أما في الاولى فلا حق للمقر له اذا كان المقر فيها الراهن لان اقراره لاغ حتى بالنسبة للمقر له وان افك الرهن سم بالمعنى أي لا جل حق المرتهن السابق على الجناية لان الفرض انه ادعاه بعد القبض أي ادعى وجودها بعد بخلاف الثانية (قوله أي المنكر) أي المرتهن وقوله في الثانية أي بصورتها (قوله غرم الراهن) قال في الروض للحية لولة اه وقضيته انه اذا فك الرهن له الرجوع فيما غرمه وبيع الرهن للجناية قاله الشيخ ووجهه أنه لا يجب عليه الغرم عينا لا تعاقى حق الغير وحيث زال الرجوع الى الاصل وهو تخيير بين الغرم وتسلم المبيع اه شورى (قوله فبهما) أي في صورتين كل واحدة بصورتها وقوله حلف المجنى عليه أي في الصور الاربع وقوله لا المقر هو الراهن في ثلاثة والمرتهن في واحدة وقوله ثم يبيع للجناية أي في الاربعه وقوله ولا يكون اليه رهنا أي في صورة واحدة من صورتين اثناية فقط وهي مالو ادعى الجناية قبل العقد (قوله حلف المجنى عليه) وبه يلغز فيقال لنا يمين رد حافها على غير المدعى لان المجنى عليه لم يدع هذا (قوله ولا يكون لباقي رهنا) أي ان كانت الجناية قبل القبض شورى وهو واجب قبل العقد كما يؤخذ من التعايل وهذا في احدي صورتين الثانية وعبارة سم أي ان كانت الجناية قبل العقد أمالو كانت بعد القبض أو بينه وبين العقد كان لباقي رهنا قطعاه اه (قوله لان اليمين مردودة) أي من المرتهن على المجنى عليه قل سم يؤخذ منه انه

(واذا بيع الدين في الاولى)
فلا شيء للمقر له ولا يلزم تسليم
الثمن الى المرتهن المقر
(واذا حلف أي المنكر
في الثانية غرم الراهن)
للمجنى عليه (الاقل من
قيمته) أي المرهون
(والارش) كما في جناية
أم الولد لا امتناع البيع (ولو
نكل) المنكر فيهما
(حلف المجنى عليه) لان
الحق له لا المقر لانه لم يدع
لنفسه شيئا (ثم) اذا حلف
المجنى عليه (بيعه) العبد
(للجناية) لثبوتها باليمين
المردودة (ان استغرقت)
أي الجناية قيمته والايح
منه بقدرها ولا يكون الباقي
رهنا لان اليمين مردودة

كالينة أو كالأقرار بأنه كان
جائزاً في الابتداء فلا يصح
رهن شيء منه وقولي ولو
نكل إلى آخره من زيادتي
في الأولى وإن استغرقت
من زيادتي في الثانية (ولو
أذن) أي المرتهن (في بيع
مرهون فبيع ثم) بعده
(قال رجعت قبله وقال
الراهن بعده حذف المرتهن)
لأن الأصل عدم رجوعه
في الوقت الذي يدعيه
والأصل عدم بيع الراهن
في الوقت الذي يدعيه
فيتعارضان ويبقى أن
الأصل استمرار الرهن
وذكر حكم التحايف في
هذه والتي بعدها من
زيادتي (كن عليه دينان
بأحدهما وثيقة) كرهن
(فأدى أحدهما ونوى
دينها) أي الوثيقة فإنه يخلف
فهو مصدق على المستحق
القاتل أنه أدى عن الدين
الآخر سواء اختلفا في نية
ذلك أم في لفظه لأن المؤدى
أعرف بقصده وكيفية
أدائه (وان أطلق) بأن
لم ينو شيئاً (جعله عملاً)
منهما كما في زكاة المالين
الحاضر والغائب فإن جعله
عنهما قسطاً عليهما بالسوية
لألقسط كما أوضحته في
شرح الروض وتعبيري بما
ذكر أعظم من قوله ألقان
بأحدهما رهن
فصل في تعاقب الدين
بالتركة (من مات وعليه دين)

ادعى أنه جنى قبل الرهن بالكلية بخلاف ما إذا ادعى قبل القبض وبعد الرهن فيكون ما زاد على
الأرض رهناً يأخذه المرتهن سم (قوله كالينة) أي من المقر وهو الراهن (قوله أو كالأقرار) أي
من المرتهن (قوله في الابتداء) بأن صرح بأن الجناية قبل العقد والأقرار دعوى بأنه جنى قبل القبض
لا تستلزم الجناية في الابتداء إذا الجناية بعد العقد وقبل القبض لا تبطل الرهن س (قوله قبله)
أي المبيع فلو اختلفا في نفس الرجوع بأن قال بعد البيع رجعت عن الأذن وأنكر الراهن فاقول
قول الراهن يمينه لأن الأصل عدم الرجوع س (قوله في الوقت الذي يدعيه) وهو رجوعه قبل
البيع (قوله والأصل عدم بيع الراهن في الوقت الح) وهو قبل رجوعه عن الأذن (قوله ويبقى أن
الأصل استمرار الرهن) ويبطل البيع تبعاً له حذف فلو أنفك الرهن سلم للمشتري ويمتنع على
الراهن التصرف فيه لا عتافه بأنه للمشتري وظاهر أنه لا يغرم قيمته للحيلولة لأن رهنه سابق على
ذلك حل (قوله فإنه) أي من عليه دينان فإن مات ولم تعلم نيته جعل بينهما مناصفة حذف (قوله
فهو مصدق الح) ويجري ذلك في المكاتب إذا كان عليه دين معاملة ونجوم كتابة فأدى وهو ساكت
ثم ادعى أنه قصد النجوم وادعى سيده أنه قصد دين المعاملة فاقول قول المكاتب يمينه بخلاف
مالوتنازعاً في الابتداء فاقول قول السيد في إرادته أخذه عن دين المعاملة لأنه معرض للسقوط
من غير بدل بخلاف دين الكتابة فإنه وإن كان معرضاً للسقوط أيضاً لكن له بدل وهو الرقبة زى
قال ع ش على م ر ومن ذلك ما لو اقترض شيئاً ونذر أن للقرض كذا ما دام المال في ذمته أو شيء منه
ثم دفع له قدر الباقي بجميع المال وقال قصدت به الأصل فسقط عني فلا يجب على من الدين شيء فيصدق
ولو كان المدفوع من غير جنس الدين ومحل ذلك حيث لم يقل وقت الدفع أنه عن النذر والأصدق
الآخذ ويصرح به قوله سواء اختلفا في نيته أو لفظه اه (قوله لأن المؤدى أعرف بقصده) قال
ابن حجر ومن ثم لو أدى لدائته شيئاً وقصد أنه عن دينه وقع عنه وإن ظنه الدائن ودبعة أو هدية كذا
قالوا وقضيته أنه لا فرق بين أن يكون الدائن بحيث يجبر على القبول بأن كان من الجنس وأن لا بأن
كان من غير الجنس لكن بحث السبكي أن الصواب في الثانية أنه لا يدخل في ملكه الإبراء
والمعتمد تصديق الدافع مطلقاً ولو كان من غير جنس الدين حيث أخذه ورضى به زى ملخصاً (قوله
جعله عملاً) فإن مات قبل التعيين قام وارثه مقامه كما أفنى به السبكي فيما إذا كان بأحدهما كفيل
فإن تعذر ذلك جعل بينهما نصفين وبالتعيين يتبين أنه برى عنه من حين الدفع لامن التعيين كافي
الطلاق المجهول حل

فصل في تعاقب الدين بالتركة أي وما يتبع ذلك من قوله ولو ارثت أمسا كما بالاقول الح ومن قوله ولو
تصرف وارث الح وهذا هو الرهن الشرعي وما تقدم في الرهن الجعلى وقوله بالتركة أي ولو كانت
دينياً أو منفعة وإن كان الرهن الجعلى لا يصح بهما (قوله من مات) ولو كان به رهن ويكون له تعاقبان
تعلق خاص وتعلق عام وقاعدة الثاني أن الرهن إذا لم يقبض به راحم بما بقي له قاله العراقي في النكت
شوبري (قوله وعليه دين) أي غير لقطة تملكها لأن صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوام الحجر لا إلى غاية
لأنه لا غاية لتعلقه وقد صرح النووي بأنه لا مطالبة به في الآخرة لأن الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف
دين من انقطع خبره لا تنقله لبيت المال بعد مضي العمر الغالب بشرطه في دفع لامام عادل فقاوض
أمين فتنة ولو من الورثة يصرفه كل منهم في مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كفيل وشمل
دين الله تعالى ومنه الحج فليس للوارث أن يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكفي الاستئجار
ودفع الأجرة كذا قاله السبكي ولو كان الدين لو ارث سقط عنه بقدره قل على الجلال (قوله

مستغرق أو غيره فله تعالى

أولادى (تعلق بتركته

مكرهون) وإن انتقلت إلى

الوارث مع وجود الدين كما

يأتى لأن ذلك أحوط للميت

وأقرب لبراءة ذمته

ويستوى في حكم التصرف

الدين المستغرق وغيره

فلا ينفذ تصرف الوارث

في شيء منها غير اعتاقه

وإيلاده إن كان موسراً

كالمكرهون سواء علم الوارث

الدين أم لا لأن ما تعلق

بالحقوق لا يختلف بذلك نعم

لو أدى بعض الورثة من

الدين بقسط ما ورث منك

نصيبه كفاي تعدد الراهن

بخلاف ما لو رهن المورث

عيناً ممت

(قوله فإن انتقلت تعلق الخ)

يتألفه قول حج أو برأ

مستحقه إلا أن يراد الأبراء

من غير المرتهن فلا يراجه

الوارث

(قوله فببرأ بدفعها) يفيد

أن محله إذا وف الأجرة بما

يجب دفعه وهو الظاهر

(قوله فليحرر الجواب)

بنيابة القاضي عن الغائب

يندفع الحرج

(قوله رجه الله نعم لو أدى

الخ) يمكن أن يحمل

الاستدراك قوله بخلاف

لأن التركة شاملة للمرهونة

ابتداء والوارث عند عدم

الرهن يكون كالراهن

اتحاداً وتعدداً فربما يفيد

التشبيه انتفاك شيء من التركة إذا أدى أحدهم نصيبه في الوارثها المورث قبل موته جعلياً تأمل

مستغرق أو غيره) أي وإن قل الدين جداً (قوله بتركته) أي غير المرهون منها لتعلق حق المرتهن به قبل الموت فإن انتقلت تعلق الدين به بخلاف حق المرتهن فإنه يتعلق ببقية التركة أيضاً قاله شيخنا مراه حل (قوله مكرهون) أي جعلي فلا ينافي أن هذا رهن شرعي قال الشوبري فيل يرد عليه أن التركة لو كانت أقل من الدين خلصت بدفع الوارث فحينها وذلك فيكون التعاق تعلق رهن في هذه الصورة انتهى وقال س ل قضية كلامه أن الدين لو كان أكثر من قدر التركة فوفى الوارث قدرها فقط لا تنفك من الرهنية وليس مراداً ويجاب بأن التشبيه في أصل التعلق به يجب عما أورد عليه أيضاً بأن مقتضاه أن الوارث يصح تصرفه فيها بإذن صاحب الدين لأنه كالمرتهن والوارث بمنزلة الراهن انتهى (قوله وإن انتقلت) الوارث للحال (قوله كما يأتى) أي في قوله ولا يمنع تعلق الدين بهارثاً ولو قبض بعض الورثة بعض الدين الموروث لم يختص به فلو حال بحصته اختص المحتال بما قبضه لأنه عن الحوالة لا عن الارث حل (قوله ويستوى في حكم التصرف) كان الأنسب أن يقول في حكم التعلق أو يؤخر هذه عن قوله فلا ينفذ تصرف الوارث أي في شيء منها أي سواء أذن له صاحب الدين في التصرف أم لا وهذا إذا تصرف لنفسه أما إذا تصرف لغرض الميت كقضاء الدين فيصح بإذن الغرماء ولا يصح بدون إذنهم ومحل الصحة إذا أذن الجميع فلا يكفي إذن بعضهم إلا إذا كان البعض الآخر غائباً وأذن عنه الحاكم ولا بد أن يكون ذلك التصرف بمن المثل ويكون الثمن قبل دفعه للدائن رهنارعاية لبراءة ذمة الميت ع ش على م ر وأفتى بعضهم بأنه لا يصح إيجار شيء من التركة لقضاء الدين وإن أذن الغرماء وبوجهه بان فيه ضرراً على الميت ببقاء رهن نفسه إلى انقضاء مدة الاجارة اه وأقول هذا ظاهر إن كانت الاجارة مقسطة على الشهور مثلاً أو مؤجلة إلى آخر المدة أمالوا أجروه باجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين ففيه نظر لأن الاجارة حالة تملك بالعقد فتبرأ بدفعها للدائن ذمة الميت لا يقال يحتمل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتتفسخ الاجارة فيما بقي من المدة لا ما قول الأصل عدمه والامور المستقبلية لا ينظر إليها في أداء الحقوق وقد مر أنه يجوز جعل رأس مال السلم منفعة عقار وإن كان السلم حالاً فقبض بقبض محلها ولا نظر لاحتمال التلف وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يتصرف عن نفسه وعن غيره كالولي في مال الصبي ع ش على م ر (قوله فلا ينفذ) وإن أذن له الدائن مراعاة لحق الميت وقوله تصرفه أي لنفسه بخلافه لقضاء الدين اطف وكلامه شامل لما إذا كان الدين قليلاً جداً كفلس والتركه كثيرة جداً وشامل لما إذا كان صاحب الدين غائباً في بلاد بعيدة وأقرز له قدر دينه ففي عدم صحة التصرف في شيء منها حرج وضيق لا سيما إذا كانت الورثة محتاجين أو صغاراً وذلك الضيق قل إن يوجد مثله في الشريعة لأنه عمت به البلوى لأنه قد قل أن يوجد مورث يرى من الدين وإن قل فليحرر الجواب (قوله إن كان موسراً) أي عند الاعتاق والإيلاد لأنه وقت الانلاف ولا يضر عروض الاعسار وإن لزم عليه ضرر رب الدين شوبري أي لأنه لما صار معسر الزم عليه عدم دفع قيمة الذي أعتقه وأحبه اللازمة له بآتاقه وأحباله لأجل وفاء الدين (قوله كالمكرهون) راجع للثلاثة أي لقوله ويستوى وقوله فلا ينفذ الخ وقوله غير اعتاقه وقوله وسواء أعلم الوارث الخ راجع أيضاً لكل من الثلاثة (قوله لأن ما تعلق) أي التصرف الذي تعلق بالحقوق أي الديون ومعنى تعلق التصرف بالديون أنه لا ينفذ حتى توفي الديون وقوله بذلك أي بالعلم والجهل اه (قوله نعم الخ) هذا الاستدراك لا محله لأن الرهن جعلي ينفك فيه بعض المرهون بأداء الدين إذا تعدد لراهن فالشرعي والجعل على حد سواء في هذا الحكم وقوله بخلاف ما لو رهن المورث الخ أي رهننا جعلياً وقوله فلا ينفك شيء منها أي عن الجعلي وذلك لأن الراهن واحد وهو المورث شيخنا (قوله لو أدى بعض الورثة) أي لجميع أرباب الديون قضية أنه

فلا ينفك شيء منها إلا بأداء
الجميع والفرق أن الرهن
الوضعي أقوى من الشرعي
(ولا يمنع) تعلق الدين بها
(أرثا) إذ ليس في الارث
المقيد للملك أكثر من
تعلق الدين بالموروث تعلق
رهن أو أرش وذلك لا يمنع
الملك في المهرن والعبد
الجاني وتقديم الدين على
الارث لا خراجه من أصل
التركة في قوله تعالى من
بعد وصية يوصي بها أو دين
لا يمنع ذلك (فلا يتعلق)
أي الدين (بزوائدها) أي
التركة

(قوله إذا انعقد) يفيد
وجوده إلا أنه غير منعقد مع
أن وضع كلام حج فيما لو
مات عن زرع ولم يسبل ثم
طال أو سبل فما وجد
الوارث لتضرره فهو
كالزيادة المنفصلة اهـ ثم
ذكر في السنايل لو وجدت
عند الموت هل تكون تركة
لوجودها عند الموت أولا
لعدم مقصودها هكذا تردد
الأذرعى فترتب عليه أنه
فيما لو برزت السنايل فمات
ثم صارت حيا موضع تأمل
(قوله وسيأتي ما فيه عن
قل الخ) الآتي انما هو في
سنايل الزرع لافي البذر
تأمل

لو كان الوارث واحدا وأدى البعض لا ينفك وتقدم في الهامش خلافه فليحرر وكتب أيضا انظر لو أدى
الجميع أو باب الدين بعض مال كل شو برى الظاهر لا ينفك شيء منها حتى يوفي الجميع (قوله فلا ينفك
شيء منها إلا بأداء الجميع) أي كافي المورث ولأن الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيته حبس كل
المهرن إلى البراءة من كل الدين ومنه يؤخذ أنه لو مات المرتهن عن اثنين فوفى الراهن لأحدهما نصف
الدين لم ينفك نصيبه وهو ما ذكره السبكي وأطال في الرد على ابن الرفعة حيث بحث أنه ينفك اهـ
شرح الروض سم (قوله إذ ليس في الارث) أي مع الارث (قوله المقيد للملك) قال في التحفة
وقضية كونهما ملكا اجباره على وضع يده عليهما وإن لم تقب بالدين ليوفي ما ثبت منه لأنه خليفة
مورثه ولأن الراهن يجبر على الوفاء من رهن لا يملك غيره فان امتنع تاب الحاكم عنه وكلامهم في وارث
عامل المساقاة ظاهر في ذلك انتهى أقول وقضية ما قرره أن لار باب الديون مطالبة هذا الوارث وإن
لم يضع يده على التركة لأنه مطالب بوضع يده عليهما شو برى (قوله أكثر) أي تعلق أكثر (قوله
بالموروث) الأولى حذفه (قوله تعلق) أي كتعلق رهن أو أرش وقوله وذلك أي تعلق الرهن أو الارش
لا يمنع الملك في المهرن والجاني أي فكذلك تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث كما قرره شيخنا أي
ليس تعلق الدين بالتركة أكثر من تعلق الدين بالمهرن ومن تعلق ارش الجناية بالعبد الجاني بل مساو
أو أقل والتعلق بهذين لا يمنع الملك بدليل نفوذ الاعتاق والإيلاد من الراهن المورس والظاهر والاختصر
في التعليل أن يقول إذ ليس تعلق الدين بالتركة أكثر من تعلق الدين بالمهرن والارش بالجاني تأمل
وعبارة الرمي لأن تعلقه بها لا يزد على تعلق حق المرتهن بالمهرن والجاني عليه بالجناية ففي كلام
الشارح تقديم وتأخير وحذف وزيادة انتهى (قوله وتقديم الدين) مبتدأ وقوله لا يمنع خبره وهذا
وارد على قول المتن ولا يمنع أرثا وحاصل الإيراد أن مقتضى الآية أن الدين يمنع حيث قيد فيها بقوله من
بعد وصية يوصي بها أو دين فظاهره أن الورثة لا يملكون التركة إلا بعد إخراج الدين والوصية وهذا
ينافي المدعى هنا وحاصل الجواب الذي أشار إليه أن التقديم في الآية من حيث القسمة والإخراج لا من
حيث الاستحقاق أي أنه عند القسمة وانتصرف في التركة يجب تقديم إخراج الدين على أخذ الوارث
حصته وهذا لا ينافي أنه استحق التركة من حين الموت لقوله لا خراجه من أصل التركة لقوله لا يمنع
ذلك متقدمة عليه وأصل الكلام وتقديم الدين على التركة في قوله تعالى الخ لا يمنع ذلك أي ملك الوارث
لها إخراجها من أصل التركة أي لكون التقديم من حيث الإخراج والقسمة لا من حيث الاستحقاق
تأمل وهو بعيد والظاهر أن قوله لا إخراج متعلق بتقديم وليس علما بعده (قوله فلا يتعلق بزوائدها)
ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم مهزولة ثم سمينه فإزاد عن قيمتها مهزولة اختص به الورثة لكن
عبارة حج بزوائد التركة المنفصلة ومنه هو أن المتصلة يتعلق بها الدين لكنه ذكر بعد ذلك في الحب
إذا انعقد بعدموت المدين ما يقتضي أن الزيادة المتصلة لا تكون رهن فتقوم التركة بالزيادة وبدونها
كسبق فليراجع ولو بذرا وأرض ومات البذر تترك بالارض لم يبرز منه شيء ثم ثبت وبرز بعد الموت
قال مـ يكون جميع ما برز بتمامه للوارث لأن التركة هي البذر وهو باستناره في الارض كالتالف وما
برز منه ليس عينه بل غيره لكنه متولد ونشأ منه كما قاله مـ وأظن أن ذلك بحث منه لا نقل فيه فليتأمل
اهـ سم أي فانه قد يقال إن البذر حال استناره كالحل وهو للمورث مطلقا انتهى عـ ش على مـ
وسيأتي ما فيه عن قل قريبا وعبارة الرمي (فرع) لو مات وترك زرعاً لم يبرز سنايله ثم سبل
فهل تكون السنايل للوارث أم تركة قال الأذرعى الأقرب الأولى أي في أخذ الوارث السنايل وما زاد
على ما كان موجودا وقت الموت فلو برزت السنايل ثم مات وصارت حيا فهذا موضع تأمل والأوجه

ما فصله بعضهم ان الزيادة الحاصلة بعد الموت الموروثة فلا يتعلق بها الدين وفصل الحكم في ذلك فيما يظهر أن يقوم الزرع على الصفة التي كان عليها عند الموت فيتعلق الدين بقدر ذلك من ثمنه والزايد للوارث أما الثمرة غير الحب فقال بعض المتأخرين ان مات وقدرت ثمرة لا كمال لها فهي تركة وكذا ان كان لها كمال لكن أبرت قبل موته فان لم تؤبر أو ترك حيوانا حاملا فوجهان بناء على أنه يأخذ قسطا من الثمن أولا شرح م ر والراجح أن الحمل يأخذ قسطا من الثمن فيكون تركة على الاعتماد س ل (قوله ككسب وتناج) يفيد أن المراد الزوائد المنفصلة ومنها سابل زرع وزيدته في الطول وطول شجرة أما المتصلة كسمن وغلط شجرة وطلع لم يؤبر وحل موجودين وقت الموت فهي من التركة فيتعلق بها الدين ونقل عن شيخنا الرملي أنه يقوم الزرع ونحوه وقت الموت ويعرف قيمته فإزاد للوارث وهذا لا يناسب القواعد ولم يرضه شيخنا كالعلامة ابن قاسم ولي بهما أسوة اه ق ل (قوله وتناج) بان حلت بعد الموت أما لو حلت به قبل الموت فانه يكون تركة (قوله وللوارث امسا كما الخ) نعم لو أوصى بقضاء الدين من ثمنها بعد بيعها أو من عينها أو بدفعها بدلا عنه وتعلق بعينها لم يكن للوارث امسا كما والقضاء من غيرها ق ل وحل قال ع ش فلو وخالف فعل نفذ تصرفه وان أتم بامسا كما لرضا المستحق بما بذله الوارث ووصله الى حقه من الدين ويحتمل فساد القبض لما فيه من تفويت غرض المورث والظاهر الاول وكذا لو اشتملت التركة على جنس الدين فليس له امسا كما وقضاء الدين من غيرها لان لصاحب الدين أن يستقل بالأخذ اه زى بالمعنى أقول يتأمل وجه ذلك فان مجرد استقلال صاحب الدين بأخذه من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فان رب الدين لم يتعلق حقه بالتركة تعلق شركته وانما يتعلق بها تعلق رهن والراهن لا يجب عليه توفية الدين من عين الرهن اه ثم رأيت في حج (قوله وللوارث امسا كما الخ) يستثنى من جواز أخذه ما اذا أوصى ببيعها في وفاء دينه وما اذا اشتملت التركة على جنس الدين لان لصاحبه أن يستقل بأخذه وما اذا تعلق الحق بعينها اه زى (قوله أجيب الوارث) نعم ان وجد الراغب بالفعل أجيب الغرماء س ل وقل (قوله لان الظاهر أنها لا تزيد الخ) ولان للناس غرض في اخفاء تركة مورثهم عن شهرتها لكن هذا التعليل ربما يقتضي اجابته ولو كان هناك راغب بالفعل وتعليل الشارح يقتضي أنه يجاب الغرماء حل (قوله وهذه الصورة واردة الخ) فديقال الحاصل في هذه قضاء بعض الدين لا جميع الدين فلا يرد كذا قرره شيخنا زى وفيه نظر لا يخفى اه حل وأجيب عنه بان كلامه في الجواز لا في اللزوم وهذا أحسن من قول زى فديقال الخ (قوله ولم يسقط) أي قبل الفسخ (قوله فسخ التصرف) أي فسخه الحالك أي مالم تكن قيمته المردود بالعيب تنفي عا طرأ من الدين والافينبي ان لا فسخ م م وحل (قوله فعل) أي من قوله فسخ ع ش (قوله انه لم يبين فساد) وحيث قد فالزوائد قبل طر والدين للمشتري لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله (قوله لانه كان جائزا له طاهرا) أي وباطنا ع ش (قوله أما لو كان الخ) مفهوم قوله فطرأ دين لان الدين هنا كان موجودا (قوله كما مررت الاشارة اليه) أي في قوله سواء أعلم الوارث الدين أولا ع ش أو قوله ويستوى في حكم التصرف الخ

﴿ كتاب للتفليس ﴾

أي ايقاع وصف الافلاس من الحاكم على الشخص واختير هذا التعبير على الافلاس الذي هو وصف الشخص لانه المقصود شرعا كما أشار اليه الجلال المحلى في شرح الاصل بقوله يقال فله

ككسب وتناج لانها حدثت في ملك الوارث (وللوارث امسا كما بالافل من قيمتها والدين) حتى لو كان الدين أكثر من التركة وقال الوارث أخذها بقيمتها وأراد الغرماء بيعها لتوقع زياد فراعب أجيب الوارث

درس

لان الظاهر انها لا تزيد على القيمة وهذه الصورة واردة على قول الاصل للوارث امسا كما وقضاء الدين من ماله (ولو تصرف ولادين فطرأ دين) بنحو رد مبيع بعيب تلق ثمنه و (لم يسقط) أي الدين باداء أو ابراء أو نحوه (فسخ) التصرف فعلم انه لم يبين فساد لانه كان جائزا له ظاهرا وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به أما لو كان ثم دين خفي ثم ظهر بعد تصرفه فهو فاسد كما مررت الاشارة اليه

﴿ كتاب للتفليس ﴾

هولقة

الحاكم المديون مفلسا بمنعه من التصرف في ماله والاصل فيه ما رواه الدارقطني وصحح الحاكم اسناده أن النبي صلى الله عليه وسلم حجج على معاذ وباع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ليس لكم الا ذلك (من عليه دين آدمي لازم حال زائد على ماله حجج عليه) في ماله ان استقل (أو على وليه) في مال موليه ان لم يستقل (وجوبا) فلا حجج بدين لله تعالى غير فوري كنذر مطلق وكفارة لم يعص بسببها ولا بدين غير لازم كنجوم كتابه لتمكن الدين من اسقاطه ولا يؤجل لانه لا يطالب به ولا بدين مساو لماله أو ناقص عنه فلا يجب الحجري شيء من ذلك نعم لو طلبه الغرماء

(قوله واحصر مستحقوها)

حيث قيدت بالانحصار فلا فرق بينها وبين غيرها في ذلك لانه اذا انحصر مستحقوه جاء الحجج لاتفاء المعنى الذي ضعف به الحجج لحق الله وهو عدم تعيين طالبيه لان الضعيف

الحاكم نأدى عليه بالفلاس قول والتفليس لغة مصدر فليس أي نسبه للافلاس الذي هو مصدر أفلس أي صار الى حالة ليس معه فيها فلس شرح مر (قوله النداء على الفلاس) أي الممسر لا بقيد الشروط الآتية في موجب الحجر ع ش على مر (قوله وشهره) أي اشهاره بصفة الافلاس عطف تفسير وفائدته بيان ان المراد النداء عليه من جهة الافلاس لا من جهة أخرى سم ويصح أن يكون من عطف اللازم على المألوم أو المسبب على السبب (قوله بصفة الافلاس) تنازعه كل من النداء وشهره (قوله التي هي اخس الاموال) أي بالنسبة لغيرها فانها بالنسبة للذهب والفضة خسيصة وباعتبار الرغبة فيها للمعاملة والادخار نفيسه ع ش على مر (قوله مفلسا) يفني ضبطه بفتح الفاء وتشديد اللام لانه للموافق لقول مر هو أي التفليس مصدر فاسه اذا نسبه للافلاس اه ع ش والمعنى جعل الحاكم المديون مفلسا أي ممنوعا من التصرف بمنع الحاكم اياه فنع مصدر مضاف لمفعوله (قوله بمنعه من التصرف) ظاهره انه يكفي في الحجر منعه من التصرف وهو الوجه وقيل يعتبر أن يقول حجرت عليه بالفلاس لان منع التصرف من أحكام الحجر فلا يقع به الحجر س ل (قوله حجج على معاذ) أي بسؤاله وقيل بسؤال غرمائه والاول أصوب ولا مانع من موافقة سؤاله لسؤالهم ومن كون الواقعة متعددة أي السؤال والا فيبعد انه حجج عليه مرتين فانه لو تكرر لنقل كافي شرح مر وع ش ثم بعثه الى اليمن وقال لعلى الله يجبرك ويؤدي عنك دينك فلم يزل باليمن حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكره حل خبر وقضى دينه الباقي ببركته عليه الصلاة والسلام وقوله في دين أي في جنسه لان الذي عليه ديون بدليل قوله بين غرمائه (قوله ليس لكم الا ذلك) أي الآن والقريضة قول النبي له في آخر الحديث لعلى الله يجبرك ويؤدي عنك دينك ولو كان الباقي سقط عنه لما ترجى النبي وفاء الدين فاذا قدر بعد على الوفاء وجب عليه التوفية (قوله من عليه) ولورقي قداما ذونا له فالحجر عليه بالفلاس للقاضي لالسيدة والمراد بالدين ما يشمل المنفعة كأن يلتزم حل جماعة الى مكة مثلا ع ش (قوله زائد على ماله) أي ولو بأقل متمول ويعتبر أن يكون ماله الذي ينسب اليه الدين زائدا على ما يتي له من نحو دست ثوب شوري (قوله حجج عليه في ماله) فان لم يكن له مال بالسكية بحث الرافعي جواز الحجج عليه منعه من التصرف فيما عساه يحدث باصطياذ ونحوه ورده ابن الرفعة بأنه انما يحجر على ذلك تبعاً للموجود وما جاز تبعالا يجوز قصد اقال الاذرعى وهو الحق والحاسر هو الحاكم لا احتياجه الى الحجر للنظر والاجتهاد أو المحكم كما في شرح العباب ويكفي فيه منع التصرف ولا يجب أن يقول حجرت بالفلاس حل (قوله وجوبا) أخذ بالقاعدة ان ما جاز بعد امتناع وجب حل وان قال بعضهم بالجواز (قوله غير فوري) ضعيف والمعتمد ان حقوق الله تعالى لا فرق فيها بين الفوري وغيره لبنائها على المساهلة مر نعم لو زمت الزكاة الذمة وانحصرت مستحقوها فلا يبعد الحجر حيثئذ سم وس ل وح ل (قوله كنذر مطلق) ليس بقيد على المعتمد وكذا قوله لم يعص بسببها وانما قيد بها جريا على كلامه من التقيد بغير الفوري (قوله وكفارة) ككفارة القتل خطأ (قوله كنجوم كتابه) وكالتمن في مدة خيار المشتري فلا حجج به لاتفاء اللزوم كما صرح به مر وكشرطه للمشتري شرطه للبائع أو لهما فلا حجج به لاتفاء الدين لكن رأيت ببعض الهوامش أنه يحجر بالتمن في زمن خيار المشتري لانه آيل الى اللزوم وفيه وقفة ع ش (قوله لتمكن المدين) أي وهو المسكاتب (قوله فلا يجب الحجري) بل لا يجوز بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فيما اذار ماله أو كان مساويا لدينه فان امتنع باعه عليه أو أكرهه عليه بالضرب والحبس الى أن يبيعه

ويكرر

ناظر الى انه يطالب به معين فضعف بأنه لا تعيين حتى في الفوري تأمل وأي فرق بين الزكاة

وغيرها من حقوق الله (قوله ليس بقيد) لكن مقتضى مسألة الزكاة انه اذا انحصرت المنذور لهم ولزم المنذور الذمة عدم بعد الحجج فتأمل

ويكرر ضربه لئلا يهل في كل مرة حتى يبرأ من ألم الاولى لئلا يؤذى الى قتله اه حج قال سم عليه
 قوله بالضرب قال في شرح الروض فان لم ينزج بالحبس الذي طلبه الغريم ورأى الحاكم ضربه أو غيره
 فعل ذلك وان زاد مجموع على الحد اه وانما جازت الزيادة على الحد لانه بامتناعه بعد صا ولا يدفع
 الصائل لا يتقيد وقوله ويكرر ضربه أي ولا ضمان عليه اذ اقامت بسبب ذلك انتهى (قوله في المساوي
 أو الناقص) هي مسألة نفيسة فليتفطن لها فقد تقع كثيرا سم ع ش وهي الحجر عليه بعد طلب الغرماء
 والامتناع من أداء الدين فيما اذا كان الدين مساويا أو ناقصا (قوله ليس بحجر فلس) ينبنى على ذلك
 انه اذا قضى الدين انفق بغير فك قاض بخلاف هذا (قوله بل حجر غريب) هذا واضح اذا كان
 الدين نحو من اذ قضية كلامهم في مبحث الحجر الغريب باختصاصه بذلك صونا للعاملات من أن
 تكون سببا لضياع الاموال أما اذا كان نحو اطلاق فلا حجر في الناقص ولا في المساوي غريبا ولا غيره
 وهذا جمع حسن حج وس ل وقال حل الحجر الغريب هو الذي لا يتوقف على فك قاض بل ينفك
 بمجرد دفع الدين فيفارق الحجر المعهود في هذا ويفارق ما اضاف في انه ينفق على مونة نفقة الموسرين وفي
 انه لا يتعدى للحادث من أمواله وفي انه لا يباع فيه مسكنه وخادمه وسمي غريبا لكونه لم توجد فيه
 شروط حجر الفلس (قوله والمراد بماله) أي في كلام المتن وأما قول الشارح في ماله فالمراد به ما يشمل
 المنافع وما بعدها بدليل قول الشارح بعداً ومنفعة بعد قول المتن وبه يتعلق حق الغرماء بماله وبدليل
 قول المتن فيما يأتي ويلزم بعد القسمة اجارة أم ولده وموقوف عليه فالمال الذي يقابل بينه وبين الدين
 الذي عليه لا يدخل فيه نحو المنافع ذكر وان كان الحجر عليه يتعدى لما قال الكلام في مقامين ع ش
 على م ر مخصصا (قوله الذي يتيسر الاداء منه حالا) بأن تكون العين حاضرة غير موهنة والدين
 على مقرأ أو بهينة وهو حاضر وينبنى أن يكون موسرا حل وهو يقتضي ان الذي يتيسر الاداء منه
 راجع للائنين (قوله بخلاف المنافع) أي التي لا يتيسر الاداء منها أي فلا تعد من ماله فلا تعتبر في زيادة
 الدين عليها وان تعدى الحجر عليها لم يمكن من تحصيل أجرتها حالا ولا اعتبارت وينبنى ان مثل المنافع
 الوظائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها بعوض فيعبر العوض الذي يرغب بمثله فيها عادة ويضم لماله
 الموجود فاذا زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا ع ش على م ر (قوله أيضا بخلاف المنافع)
 محترز التقيد بالعيني والديني وقوله والمغصوب الخ محترز قوله لدى يتيسر الاداء منه بالنسبة لكل
 منهما فحترزه بالنسبة للعيني المغصوب والغائب ومحترزه بالنسبة للديني داخل في قوله ونحوها وذلك
 كالدين المحجود والذي على معسر أو موسر وليس بهينة ولا اقرار تامل (قوله والمغصوب) أي الذي
 لا يتيسر الاداء منه حالا ومثل المغصوب المرهون فلا تعتبر زيادة الدين عليه حل (قوله والغائب)
 ويظهر انه لا يتيسر الاداء منه في الحال وهو أن يكون فوق مسافة القصر وقوله ونحوها كالمرهون
 وكذا دين مؤجل أو حال على معسر أو موسر ولا يثبت عليه كما بحثه في شرح الروض فلا يعتبر
 زيادة الدين عليها وان شملها الحجر وفادته في المرهون خلافا لابن الرفعة منع التصرف فيه ولو باذن
 المرتهن وانظر حكم الدين المرهون عليه هل يحسب من الدين المحجور بها أولا نظرا الى أنه لا يطالب
 به من غير المرهون اعتمد شيخنا زى الثاني شوبري (قوله بطله) أي طلب من عليه دين بعد
 الثبوت عليه باقراره أو حكم القاضي أو اقامة الغرماء اليه بعد تقسم دعواهم فلا يكفي اقراره من غير
 تقدم دعوى شوبري وانما أفرد الضمير لان العطف بأو أي طلبه أو وليه انتهى فلا يحجر بدين غائب
 رشيد بلا طلب كما لا يستوفى دينه نعم ان كان من عليه الدين غير نفقة وعرض الدين على الحاكم كزومه
 قبضه ان كان أمينا والاحرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه له أنه يحجر عليه حتى يقبضه منه لئلا

في المساوي أو الناقص بعد
 الامتناع من الاداء وجب
 لكنه ليس بحجر فلس بل
 حجر غريب والمراد بماله
 ماله العيني أو الديني الذي
 يتيسر الاداء منه بخلاف
 المنافع والمغصوب والغائب
 ونحوها وقولي آدمي لازم
 مع قولي أو على وليه وجوبا
 من زيادتي وانما يحجر
 على من ذكر (بطله)

(قوله فلا يكفي اقراره)
 لعل الاولى اقامتها بدل
 اقرار والا فلا أقل من ثبوته
 حينئذ يعلم القاضي بسبب
 الاقرار تامل ثم ظهر كأن
 مرادهم الاثبات فلا بد
 من تقدم الدعوى في الجميع
 بعد ذلك فانظر توقفه على
 الاثبات وهلا يكفي ثبوته
 ولعله لانه ر بما اتهم بنحو
 تقلييل نفقة فتوقف على
 تصديق الخصم بالدعوى
 ثم رأيت سم على ع ب قال
 بعد قوله بعد الدعوى ولو لم
 يدع الغرماء فقتضى كلام
 ابن الرفعة تخرج الحجر
 على الحكم بالعلم فظهر انه
 لا معنى لقوله فلا تكفي الخ
 لما هو مقرر من أنه يحكم
 بعلمه في مثل ذلك

يضعه قبل تبصر القبض منه ويحتمل خلافه حجج من (قوله ولو بوكيله) لم يقل ولو بنائبه كالذي
 بعده لان النائب يشمل الولي فيقتضى أن الحجر على المولى بطالب وليه مع أن الحجر إنما هو على الولي
 في مال موليه كما تقدم (قوله أو طلب بعضهم ودينه كذلك) و بعد الحجر بذلك لا يختص بصاحب ذلك
 الدين بل يتم كل حق حال قبل القسمة فيزاحم صاحبه مع الغرماء حل (قوله فان كان لغريمه ولي
 خاص) تقييد لقوله أو طلب غرمائه أي محله ان استقل الغرماء كما يدل عليه عبارة حجج (قوله حجر
 عليه الحاكم) أي وجوبه باعلى المعتمد والمراد قاضي بلد المحجور عليه لا قاضي بلد ماله خلافاً لما ذكره
 بل لا يجوز له كما يعلم مما يأتي في الحجر و جاز الحجر من غير سؤال لان القاضي ان كان وليهم فظاهر والا فهو
 يلزمه النظر في حالهم بالصاحبة وهي منحصرة في الحجر بشرطه وهو زيادة الدين على ماله الخ اعاب
 شوبري وعبارة حجج وقد يجب على الحاكم الحجر من غير طالب وذلك فيما اذا كان الدين الموجب للحجر
 له جنداً وجهة عامة كالفقراء وكالمسلمين فيمن مات وورثوه وله مال على مفاس شوبري (قوله مع
 النداء عليه) فيقول المنادي الحاكم حجر على فلان بن فلان وأجرة المنادي في ماله يقدم بها على جميع
 الغرماء كما في قول علي الجلال وكان القياس انه لا تجب أجرة المنادي على المفلس لانه لحق الغرماء بل في
 مال المصالح أو نحوها والوجه خلافه كما علمت قول والنداء سنة أيضاً فقوله مع النداء متعلق بأشهاد أي
 سن له الاشهاد والنداء وعبارة حجج وأشهد الحاكم ندباً على حجره ويسن أن يأمر بالنداء عليه ان
 الحاكم حجر عليه اهـ (قوله بحال) هو بتشديد اللام لا تخفيفها صلة الحجر يعني انه اذا حجر بسبب الدين
 الحال لا يحل المؤجل حش وقال حل يجوز أن يقرأ بالتخفيف أي بحال من الاحوال ويجوز أن
 يقرأ بالتشديد وهو وان كان غير محتاج اليه نبيه عليه ثلاث يغفل عنه اهـ فالباء على الاول بمعنى في وعلى الثاني
 سيدي وهي على الاول متعاقبة يحل وعلى الثاني بحجر (قوله بخلاف الموت) والردة المتصلة بالموت
 والاسترقاق فانه يحل فيها الدين المؤجل وتظهر فائدة ذلك فيما اذا اراد المحجور عليه الذي عليه دين مؤجل
 وقسم ماله على ديونه الحالة دون المؤجلة ثم مات فان ربه الدين المؤجل يشاركهم ويتبين فساد القسمة
 من حين الردة برماوى وفائدة حله بالرق مع ان الرقيق لا مال له انه يقتضى من ماله الذي غنم بعد الرق كما
 ذكره في الجهاد (قوله لان الذمة) هي وصف قائم بالانسان صالح للالزام والالزام وهو يزول بالموت
 فلا يمكنه التملك بعده وقال بعضهم المراد بالذمة محلها وهو الذات وقوله خربت بالموت خرب كعلم والمراد
 خربت بالنسبة للمستقبلات التي لم يتقدم لها سبب اما بالنسبة لما مضى وما تقدم سببه فلا كما اذا خرب ثرا
 عدوانا فانه يضمن ما وقع فيه فلو وقع فيه آدمى أخذت دينه من تركته عند عدم العاقلة فان لم تف التركة
 بالذمة أخذت من بيت المال ويجعل لتقدم سببه كالتقدم ومثل الموت الردة المتصلة بالموت أي يتبين
 بالموت انه حل من حين الردة وتظهر فائدة ذلك فيما لو قسم ماله بين ردة وموته ثم مات فيتبين فساد القسمة من
 حين الردة اهـ برماوى أي اذا ترك المؤجل قال الرافعي وكذا استرقاق الحر في وثقه عن النص ويؤخذ
 من الحلول بالموت ان من استأجر محلاً بأجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بموته كما
 أفق به الشرف المناوي وأما افتاء الجلال الحلي بعدم حلولها نظر الى أنه هنالم يستوف المقابل بخلاف بقية
 صور الحلول بالموت فردود بأن سبب الحلول بالموت خراب الذمة وهو موجود هنا اهـ من (قوله وبه
 يتعلق حق الغرماء بماله) أي مالم يكن مبيعا في زمن خيار أي له أو لهما فان حق الغرماء لا يتعلق به فله
 الفسخ والاجازة على خلاف المصلحة ومالم يكن يترك له من ثياب بدنه فله التصرف في ذلك كيف شاء
 حل وكذا النفقة التي يعطيها الحاكم له أو لموته انتهى شيخنا ح ف (قوله أو بدونه) أي المشار له

ولو بوكيله لان فيه غرضا
 ظاهرا (أو طالب غرمائه)
 ولو بنوابهم كأولياهم لان
 الحجر لحقهم (أو) طالب
 (بعضهم ودينه كذلك)
 أي لازم الى آخره فان كان
 لغريمه ولي خاص ولم يطلب
 حجر عليه الحاكم (وسن)
 له (اشهاد على حجره)
 أي المفلس مع النداء عليه
 ليحضر الناس معاملته
 والتصریح بالسن من
 زيادتي (ولا يحل) دين
 (مؤجل بحجر) بحال
 بخلاف الموت لان الذمة
 خربت بالموت دون الحجر
 (وبه) أي وبالحجر عليه
 بطالب أو بدونه (يتعلق
 حق الغرماء

بقوله فان كان لغريمي اه (قوله بماله) بكسر اللام كاضبطه المصنف فيتبع وان كان ضبطه بالفتح يشمل الاختصاص والباء في به للسببية (قوله عينا كان أودينا أو منفعة) لا يقال هذا التعميم ينافي قوله ولا بخلاف المنافع لا نقول المراد بما تقدم ان المنافع لا تنضم الى ماله العيني والديني الذي يتيسر الوفاء منه ثم ينظر في النسبة بين الثلاث وبين الدين وانما ينظر للعين والدين فقط ثم اذا زاد دينه على ما ذكر حجر عليه وبعد الحجر يتعدى أثره الى أعيانه ودينه ومنافعه فتوجب أرم ولده وما وقف عليه مرة بعد أخرى حتى يوفي ما عليه من الدين فلا منافاة بين تعدى الحجر الى المنفعة وعدم اعتبارها في الابتداء على أن الكلام في منفعة لا يتيسر منها ما يضم الى المال حالا وما هنا في الاعم فلا تنافي فالمال هنا أعم من المال قبل الحجر فالمال فيه خاص بالعين والدين والمنفعة الذي يتيسر الاداء من الكل بخلاف المال بعد الحجر ففرق بين المال الذي يقابل بينه وبين دينه وبين المال الذي يتعدى اليه الحجر ثم ما تقرر من تعدى الحجر الى المنفعة ان لا يتحصل منها شيء في الابتداء هو كتعدى الحجر الى ما يحدث من كسب وغيره اه ع ش (قوله فلا تراجمهم فيه الديون الحادثة) أي عند العلم بالحجر على طريقته الآتية أما عند الجهل به فيزاحون على ما يأتي به فلا منافاة بين هذا وبين ما يأتي آخر الفصل س ل ومع ذلك فالعند ما أطلقه هنا من عدم الزاحمة مطلقا (قوله ولا يصح تصرفه فيه بما يضرهم) ضابط ما لا يصح منه كل تصرف مالي متعلق بالعين مفوت على الغرماء انشأ في الحياة ابتداء فخرج بالمال نحو الطلاق وبالعين الذمة كالسلم وبالمفوت ملكه من يمتنع عليه بهمة أو ارث أو صداق لها بان كانت محجورا عليها وجعل من يعتق عليها صداقا لها ووصية بالانشاء الاقرار وسيأتي وبالحياة التدبير والوصية ونحوهما وبالابتداء رده بعيب ونحوه قال الاذرعى وله التصرف في نفقته وكسونه بأي وجه كان قل وقوله كوقف وهبة أي وايلاد على المعتمد (قوله ولو اغرمائه بدينهم) غاية للرد على القائل بصحة البيع حينئذ ان اتحد جنس الدين وباعهم بلفظ واحد زى (قوله لان الحجر يثبت الخ) هذه العلة ربما تقتضي البطلان حيث أذن القاضي وقد صرح شيخنا بصحة البيع ولو لا جنبي بأذن القاضي كما بدل عليه قوله بغير اذن القاضي وقد يفرق بأن القاضي يحتاط فظهور الغريم فيه أبعده من ظهوره عند عدم الاذن (قوله على العموم) أي لاجل الغرماء الحاضرين وغيرهم فعلى التعايل وقوله ومن الجائز من تمام العلة وهو محلها (قوله أن يكون له غريم آخر) أي لا يلزم من ندائه عليه وقت الحجر بلوغه ذلك لجميع أبواب الديون لجواز غيبة بعضهم وقت الداء أو مرضه فلم يعلم الحال ع ش على مر (قوله المقييد بما مر) أي في قوله غير فوري والمعتمد انه لا فرق حل (قوله فلا يتعلق بمال المفلس) لبنائه على المساهلة حل (قوله وتصرفه فيه) كان الاولى أن يقول الخ بدليل قوله ورده بعيب وذلك لان المدكور قيد ان قوله تصرفه فيه وقوله بما يضرهم فخرج بالاول التصرف في الذمة والنكاح والطلاق والخامع واسقاط القصاص وخرج بالثاني الرد بالعيب والاقالة (قوله وكسكاحه وطلاقه الخ) مضافة لفاعله وفي نود واستيلاده خلاف الراجح عدم النفوذ لان حجر القاس امتاز عن حجر المرض بكونه يتصرف في مرضه ونه في ثلث ماله وعن حجر السه بكونه لحق الغير س ل (قوله ان صدر من زوج) أي لانه يأخذ العوض وفي العبارة تسمح فكان الاحسن أن يقول ان كان أي المفلس هو الزوج فيخرج به ما لو كانت هي المفلسة فان خالعت بعين من أعيان ماله لم يصح وهلاصحه بمهر المثل قياسا على ما لو خالعت بعين منصوبة وأجيب بأن الحجر على العين المنصوبة شرعى وعلى عين ماله جعلى والجملى أقوى من الشرعى وان خالعت في ذمتها صح وعبرة ع ش قوله ان صدر من زوج فان صدر من غيره وهو الزوجة أو وكيلها أو الاجنبي اذا كان كل منهم مفلسا ففيه تفصيل وهو انه ان كان بعين لم يصح الاختلاع بماسماه المتزم

بماله) كالرهن عينا كان أودينا أو منفعة (فلا) تراجمهم فيه الديون الحادثة ولا (يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا) يصح (بيعه) ولو لغرمائه بدينهم بغير اذن القاضي لان الحجر يثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر وخرج بحق الغرماء حق الله تعالى المقييد بما مر كن كاة ونذرو كفاة فلا يتعلق بمال المفلس كما يجرم به في الروضة كأنها في الايمان وتصرفه فيه تصرفه في غيره كتصرفه بيعا وشراء في ذمته فيثبت المبيع والتمن فيها وكسكاحه وطلاقه وخلعه ان صدر من زوج

(قوله للرد على القائل الخ) هل يقول بصحة الاعتياض عند اختلاف الجنس أيضا وقوله ان اتحد أي ان هذا هو محل الخلاف والافلول يتحدد كان كبيع زيدا وعمرو وعبديهما بمن واحد أو رتب فالبطلان أيضا واضح لضرر البقية أي فالبطلان قطع في المفهوم تأمل وبعد ذلك فقيده الاتحاد البطلان بفقده لامن حيث التفليس لانه لا يصح من غير المفلس أيضا فلا داعي لذكره هنا لما الذي يخص البيوع الصحة في ذمتها هل يصح هنا أولا فلا داعي الا لقوله ان باعهم

واقصاصه واستقاطه
القصاص ورده بعيب أو
اقالة إن كان بغبطة أو
ضرر على الغرماء بذلك
(ويصح إقراره) في حقهم
(بعين أو جنابة) ولو بعد
الحجر (أو بدين أسند
وجوبه لما قبل الحجر)
كما يصح في حقه وكإقرار
المريض بدين يزاحم فيه
الغرماء فإن أسند وجوبه
لما بعد الحجر وقيد بمعاملة
أولم يقيد بها ولا بغيرها
أولم يسند وجوبه لما قبل
الحجر ولا لما بعده لم يقبل
إقراره في حقهم فلا يزاحمهم
المقر له في الثلاث لتقصيره
بمعاملته في الأولى ولتنزيله
على أقل المراتب وهو دين
المعاملة في الثانية ولأن
الأصل في كل حادث تقديره
بأقرب زمن في الثالثة
وقيدها في الروضة بما إذا
تعذرت مراجعة المقر فإن
أمكن فينبغي أن يراجع
لأنه يقبل إقراره انتهى
ويتجه مثله في الثانية
تنبيه أفقح ابن الصلاح
بأنه لو أقر بدين وجب بعد
الحجر واعترف بقدرته
على وفائه قبل وبطل ثبوت
اعساره أي

ومفهومه أنه يصح إقراره في ذمته فلا يراجع أو بدين صح ولزم ذمته لا يزاحم به الغرماء لعدم بعده
الحجر (قوله واستقاطه القصاص) أي ولو بجناح لأنه لا يكاف إلا كتباً وأعمالاً بمنع العفو مجازاً
لعدم التقويت على الغرماء وقياس ما يأتي من وجوب الكسب على من عصى بالدين أنه إن عفى هنا
عن القصاص وجب كونه على مال لأنه كالكسب الواجب عليه لكن لو عفى مجازاً احتتمل الصحة
مع الانتم كإقتضاه إطلاقهم ع ش (قوله ورده بعيب) أي يجوز له ذلك ولا يجب على المتمدل أنه لا يلزمه
الا كتباً كما يأتي بقييده وهو شامل لرد ما اشتراه في حال الحجر وهو الوجه وانما لم يرد لانه
يلزم رعاية الاحتياط لموليه شورى وس ل (قوله في حقهم) انما قيد به لاجل التفصيل المذكور في المتن
أما في حقه أي المقر نفسه فيقبل مطلقاً من غير تفصيل بمعنى أن ما أقر به يستقر في ذمته (قوله ولو بعد
الحجر) أي ولو كانت الجنابة بعد الحجر ومثلها ما حدث بعد الحجر وتقدم سببه عليه كأنه دام ما أجره
قبل أفلاسه والحاصل أن ما وجب بعد الحجر إن كان برضا مستحقه لم يقبل والاقبل وزاحم الغرماء
س ل أي ولو أسند الوجوب لما بعد الحجر فهذه الغاية بالنسبة للجنابة أي سواء أسندها لما قبل الحجر
أو بعده ولا يظهر رجوعها للعين أيضاً ويمكن رجوعها للمامن حيث وجوبها للمامن حيث ذاتها أي ولو
كانت العين وجبت أي ثبتت المقر له عند المقلس بعد الحجر كأن غصبها بعده ولا يصح رجوع التعميم
للاقرار لأن الفرض أن الإقرار في الكل بعد الحجر وأيضاً لأنه في مقابلة تقييد المتن (قوله كما يصح في
حقه) الكاف للقياس أي قياساً على صحته في حقه وقوله وكإقرار المريض الخ أي مجامع الحجر على
كل وإن كان في المريض بالنسبة لما زاد على الثالث (قوله يزاحم به الغرماء) يحتمل أنه مبني للفاعل
والفاعل ضمير يعود على المريض والمزاحم في الحقيقة وإن كان هو المقر له بالدين لكن يصح اسناد
المزاحمة للمريض باعتبار إقراره فهو السبب فيها ويحتمل بناؤه للفعول والغرماء نائب الفاعل والتقدير
يزاحم المقر له الغرماء (قوله فإن أسند وجوبه لما بعد الحجر) هذا محترز التقييد بقوله لما قبل الحجر
وقوله أولم يسند وجوبه الخ محترز قوله أسند وجوبه فهو لفظ ونشر مشوش (قوله في حقهم) وأما
بالنسبة لحق نفسه فإن ما أقر به يثبت في ذمته (قوله لتقصيره بمعاملته في الأولى) وهي ما إذا
أسنده لمعاملة وقوله في الثالثة وهي ما إذا لم يسند وجوبه لما قبل الحجر ولا بعده وقوله وقيدها أي الثالثة
وقوله فينبغي أن يراجع فإن أسنده لما قبل الحجر فواضح أولم بعده فإن قيد بدين معاملة لم يقبل أو
بغيرها كالجنابة قبل حل (قوله على أقل المراتب) انما كان أقل لأنه لا يقبل إقراره به في حقهم ودين
الجنابة أعلى لأنه يقبل إقراره به في حقه وحقهم وهما علل بقوله ولتنزله على الغالب وهو دين المعاملة لأنه
غالب بالنسبة لدين الجنابة (قوله بما إذا تعذرت مراجعته) كأن مات أو جن أو خرس (قوله لأنه يقبل
إقراره) أي فيقبل تفسيره فالتعليل ناقص (قوله بأنه لو أقر بدين) أي دين معاملة وقوله قبل أي بالنسبة
لحق المقر لا بالنسبة لحق الغرماء لأنه تقدم قرر بيان ما وجب بعد الحجر لا يقبل في حقهم فلا يزاحمهم المقر له
س ل (قوله وبطل الخ) قال شيخنا وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك القدر المقر به فسادونه وأما ما هو
أكثر فلاح ل وإن كان مقتضى تعليل الشارح بطلان ثبوت اعساره مطلقاً أي بالنسبة لجميع الديون قال
ابن قاسم لا ينبغي أن يفهم من بطلان ثبوت الاعسار بطلان الحجر أو انفكاكه فإنه لا وجه لذلك لأن إقراره
بالملاءة أو ثبوتها بعد الحجر لا ينافي صحته لجواز طردها بعده ولو فرض وجودها قبل فن فوائده بطلان
ثبوت الاعسار مع بقاء الحجر انهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى
الاعسار ولهم حبسه وملازمته إلى وفاة الدين إذا لم يوف الدين وإن كان الحجر باقياً لأنه لا ينفك إلا بفك

لان قدرته على وفائه شرعا
تستلزم قدرته على وفاء
بقية الديون (وبتعدى
الحجر لما حدث بعده يكسب
كاصطياد) وهذا أعم من
قوله حدث بعده باصطياد
(ووصية وشراء) نظرا
لمقصود الحجر المقتضى شموله
للحادث أيضا نعم ان وهب
له بعضه أو أوصى له به وتم
العقد فانه يعتق عليه ولا
تعلق للغماء به (ولبايع)
ان (جهل) الحال الفسخ
والتعلق بماله كما سيأتي
(و) ان يزاحم الغرماء (بتمنه
وان وجد عين ماله بخلاف
العالم لتقصيره

فصل فيما يفعل في مال
المحجور عليه بالفلس من
بيع وقسمة وغيرهما
(يبادر قاض ماله)
بقدر الحاجة لتلايطول
زمن الحجر ولا يفرط في
المبادرة لتلايطمع فيه بمن
بخس (ولو مراكوبه
ومسكنه

(قوله وبيع الحاكم ليس
حكما) لا محل لها هنا بل
محله اقوله ولا بد الخ
(قوله الا أن يجاب الخ)
ويجاب أيضا بان المال الذي
يتعلق الدين به أكثر من
الذي ينظر بينه وبين
الدين كالتنازع التي لا يتأتى
الاستيفاء منها حالا ونحو
ذلك تأمل

القاضي وان بطل اعساره سم وحل (قوله لان قدرته على وفائه الخ) لانه لا يوفيه الا بما زاد لان
الفرض انه حدث بعد الحجر زى (قوله على وفائه شرعا) الذي يظهر أن يحمل كلامه على ما اذا قال
وأقدر على وفائه شرعا فينتد بخس ولازم حتى يوفى جميع الديون كاملة ويبطل ثبوت اعساره (قوله
تستلزم قدرته الخ) لانه لا يجوز له توفيته الا بعد توفيته جميع الديون المتقدمة عليه وعبرة من قوله
لان قدرته الخ فيه نظر لان عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز ان يريد القدرة
الحسية فالوجه ان بطلان ثبوت اعساره انما هو بالنسبة لتلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه
فليتأمل سم اه سل لان الاستلزام لا يكفي في ذلك الباب فيجبس ويلزم الى أن يوفى ذلك القدر
القادر عليه ويقسمونه بينهم ولا شيء للمقر له لحدوث دينه بعد الحجر (قوله لما حدث) أي وان زاد ماله
على الديون لانه دوام يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء سل (قوله نظر المقصود الحجر) وهو وصول
كل ذي حق حقه (قوله وتم العقد) راجع لكل من الهبة والوصية وتماه في الهبة بالقبض وفي
الوصية يموت الموصى والقبول بعده (قوله ولبايع) أي بمن في ذمة المفلس وأما البايع بعين من ماله أي
المفلس فبيعه باطل من أصله ويصدق في دعوى الجهل لان الأصل عدم العلم كما في شرح مروعش
(قوله أن يزاحم) وارجح أنه لا يزاحم حيث أجاز لان له مندوحة أي مخاصم من المزاجحة بفسخه
سل وحل فان وجد عين ماله ففسخ وأخذته والابقى الماد في ذمة المفلس (قوله بخلاف العالم) فلا
يزاحم ولا يفسخ كما يأتي في قوله له ففسخ معاوضة محضة لم تقم بعد حجر علمه لتقصيره ومثله في عدم المزاجحة
الجاهل اذا أجاز خلافا لما اقتضته عبارته قال في العباب فان علم أو أجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه
قال شيخنا وما في العباب هو المنقول انتهى شوري درس

فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس (قوله وغيرهما) كترك ما يليق به من الثياب
والنفقة عليه واجارة أم ولده أي وما يتبع ذلك كثبوت اعساره الخ المشار اليه بقول المتن واذا أنكر
غرماء اعساره الى آخر الفصل (قوله يبادر قاض الخ) المراد بالقاضي قاضي بلد المفلس اذا الولاية على
ماله ولو بغير بلده له تبعاً للمفلس ومأبى للمفلس من بيع ماله كما ذكر رعاية لحق الغرماء يأتي نظيره
في تمتنع من أداء حق وجب عليه بأن أيسر وطالبه به صاحبه وامتنع من أدائه فيأمره الحاكم به
فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منسه أو من غيره باع عليه ماله ان كان بمحل ولايته
ولكن يفارق الممتنع المفلس في أنه لا يتعين على القاضي بيع ماله كالمفلس بل له بيعه كما تقرر واكره
الممتنع مع تعزيره بخس أو غيره على بيع ما يفي بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطابقا لبيع المالك
أو وكيله باذن الحاكم أولى هنا ليقع الاشهاد عليه ولا يحتاج الى بيعة بأنه ملكه بخلاف ما لو باع الحاكم
أو نائبه لا بد أن يثبت أنه ملكه على ما قيل ع ش على م ر وخرج المحكم فليس له البيع وان قلنا له الحجر
على ما قاله حج في شرح العباب وان كان عموم قول م ر فيما سبق حجر القاضي دون غيره خلافه
لان الحجر يستدعي قسمة المال على جميع الغرماء من الجائز ان ثم غير غرمائه الموجودين ونظر المحكم
قاصر عن معرفتهم ع ش (قوله يبيع ماله) ومثله النزول عن الوظائف بدراهم وبيع الحاكم ليس حكما
على المعتمد اه قل (قوله بقدر الحاجة) متعلق ببيع قال ع ش على م ر وهذا صريح في أنه لا يبيع
الا بقدر الدين ويشكل بما تقدم من أنه لا يحجر عليه الا اذا زاد دينه على ماله الا ان يجاب بأنه قد يبرئه
بعض الغرماء بعد الحجر أو يحدث له مان بعده بارت أو نحوه (قوله ولا يفرط) أي وجوباً ع ش وهو بضم
الياء وسكون الفاء أي يسرع (قوله بخس) أي قليل (قوله ولو مراكوبه) الغاية للرد وكذا كتب

وخادمه) وان احتاجها
لنصبه أو لغيره لانه يسهل
تحصيلها بأجرة فان تعذر فعلى
المسلمين والتصریح بذلك
المركوب من زيادتي
(بحضرته) بنفسه أو نائبه
(مع غرمائه) بانفسهم أو
نوابهم لانه أطيب للقلوب
ولانه يبين مافي ماله من
العيب فلا يردوهم قد
يزيدون في الثمن (في سوقه)
لان طالبيه فيه أكثر
(وقسم ثمنه) بين غرمائه
(ندبا) في الجميع وهو من
زيادتي فان كان لقل المال
الى السوق مؤنة ورأى
القاضي استدعاء أهله اليه
جاز قال الماوردي وابن
الرفعة ولا بد في المبيع من
ثبوت كونه ملكه وحكي
فيه السبكي وجهين ورجح
الاكتفاء باليد ويؤيد
الاول أن الشركاء لو طلبوا
من الحاكم فسمه شئ بأيديهم
لم يجبهم حتى يثبت ملكهم
(ثمن مثله حالاً من نقد
محله) أي البيع لانه أسرع
الى قضاء الحق (وجوبا)
في ذلك وهو من زيادتي نعم
ان رأى القاضي البيع بمثل
ديون الغرماء أو رضوا مع
المفلس ثمن مؤجل أو بغير
نقد المحل

(قوله يشترأمره الخ)
فاكتفى باليد لظهور ان
لامنازع بظهور الحجر

العالم ان استغنى عنها بالوقت (قوله وخادمه) أي وفرشه الا ما يتساع به لقلة قيمته كصبر وكساء خلقين
حل (قوله أو لغيره) كزمانه وهي كل داء لازم بزمان الانسان فيمنعه من الكسب كالعمى وشلل
اليدين زى (قوله لانه يسهل تحصيلها بأجرة) أي من بيت المال وقوله فعلى المسلمين أي مياسيرهم
أي مواساة لا قرضا واعتراض بأن مياسيرهم انما يلزمهم الشئ الضروري أو ما يقرب منه وما ذكر
ليس ضروريا بالنصب ولا قريبا منه وأجيب بان أهية المنصب بما يترتب عليها مصلحة عامة فنزلت منزلة
ما يقرب من الضروري زى والاهية بضم الهمزة وتشديد الباء الموحدة معناها الفخر والعز (قوله
بحضرته) الباء بمعنى مع متعلقة ببيع والخاء مثلثة والفتح أفصح (قوله لانه) أي حضوره وحضورهم
أطيب للقلوب (قوله ولانه يبين مافي ماله) أي أو يذ كر صفة مطلوبة فتكثر فيه الرغبة حل (قوله
والتصریح بذلك المركوب) لانه داخل في المال (قوله في سوقه) أي وقت قيامه كيوم الخميس
مثلا والمراد السوق المعهود لكل نوع فالإضافة للعهد شيخنا عز يزى والسوق مؤنثة وقد نذكر
مشتقة من السوق السوق الناس بضائعهم اليها كما قاله بعض شراح البخاري قال ابن مكي والغالب فيها
التأنيث قل والدليل على ذلك تصغيرها على سوية ذكره صاحب الاشارات ويشهر بيع العقار
ليظهر الراغبون ولو باع في غير سوقه بسعر مثله جاز نعم ان تعلق بالسوق غرض معتبر لفلس أو لغرماء
وجب س ل ومهر (قوله وقسم ثمنه) معطوف على بيع ماله وقوله ثمن مثله الآتي متعلق ببيع (قوله
بين غرمائه) أي على نسبة ديونهم واستثنى من القسمة مالهو حجر على مكاتب بالفلس وعليه دين
معاملة ودين جنابة فانه يقدم دين المعاملة ثم دين الجنابة ثم التجويم لان دين المعاملة يتعلق بما في يده
ودين الجنابة مستقر متعلق بالرقبة ونجوم الكتابة معرضة للسقوط حل (قوله مؤنة) أي كبيرة
بحيث لا يتساع بها في نقله عادة ع ش (قوله ورأى القاضي استدعاء أهله) أي السوق اليه أي المال
(قوله جاز) بل وجب لرعاية المصلحة زى وحل (قوله ولا بد في المبيع من ثبوت الخ) أي لان بيع
الحاكم حكم بأنه لان تصرف الحاكم حكم كاسيأتي في الفرائض وتقل عن شيخنا ان تصرفه ليس
حكما وانما هو نيابة اقتضتها الولاية حل وهذا أي قول الشارح ولا بد الخ ضعيف (قوله ويؤيد
الاول الخ) ويفرق بان الحجر يشترأمره فلو كان ثم مستحق لظهر بخلاف الشركاء حل وعبرة
س ل وفرق بتضرر المحجور عليه وتعلق الغير به هنا وربما تأخر بعدم مساعدة البيئة ولا كذلك
الشركاء وفرق ع ش بأن حق الغرماء في ذمة المفلس لا في أعيان ماله فلو أخذ أحدهم عينا من أعيان
ماله بدينه ثم خرجت مستحقة لا يسقط حقه لتعلقه بالذمة بخلاف الشركاء فان حقهم في العين وهذا أولى
من فرق حل لعدم ظهوره (قوله ثمن مثله) ولو تعذر من يشتريه ثمن مثله من نقد البلد وجب
الصبر بلا خلاف قاله النووي في فتاويه وقال ابن أبي الدم يباع المرهون بما دفع فيه بعد النداء والاشتهار
وان شهد عدلان انه دون ثمن مثله بلا خلاف بناء على ان القيمة وصف قائم بالذات فان قسما انتهى اليه
الرغبات فواضح لان ما دفع فيه هو ثمن مثله وعليه ففارق الرهن مال المفلس بأن الراهن التزم ذلك
حيث عرض ملكه برهنه للبيع ألا ترى أن المسلم اليه التزم تحصيل المسلم فيه لزمه ولو بأكثر من ثمن
مثله اهمر قالو يرد أي الفرق بأن هذا لا يتج بيع ماله بدون ثمن مثله بل الاوجه استواءهما ولو باع
ثمن مثله ثم وجد راغب في زمن الخيار وجب البيع له فان لم يبع له انقسخ البيع س ل (قوله حالا)
فلا يبيع بمؤجل وان حل قبل القسمة حل (قوله لانه أسرع) علة لقوله حالا وما بعده (قوله نعم ان
رأى القاضي الخ) استدراك على قوله حالا من نقد محله وقوله بمثل ديونهم الخ أي وكان غير نقد المحل
(قوله أو رضوا الخ) أي بعد اذن القاضي لهم في البيع اذا مطلقا من غير تقييد بشئ ع ش وكذا الورضوا

لحاجته الى النفقة وكونه
عرضة للهلاك (فنقول
فعقارا) بفتح العين أشهر
من ضمها لان المنقول
يخشى عليه السرقة ونحوها
بخلاف العقار وقال السبكي
الاحسن تقديم ماتعلق به
حق ثم غيره ويقدم منهما
ما يخاف فساده قال الاذرعى
والظاهر ان الترتيب في غير
ما يخاف فساده وغير
الحيوان مندوب لا واجب
(ثم ان كان النقد) الذي
بيع به (غير دينهم) جنسا
أو نوعا (اشترى) لهم (ان
لم يرضوا) بالنقد لانه
واجبهم (والا) بان رضوا به
(صرف لهم الا في محو سلم)
مما تمتنع الاعتياض فيه
كبيع في الذمة فلا يجوز
صرفه لهم ونحو من زيادتي
(ولا يسل) القاضي (مبيعا
قبل قبض ثمنه) احتياطا
لانه يتصرف عن غيره فان
خالف ضمن كذا في الروضة
وأصلها وينبغي ككما
قال السبكي ان محله اذا فعله
جاهلا أو معتقدا غير مبرر
فان فعله باجتهاد أو تقليد
صحيح

(قوله ويقدم منه المهرهون
الح) فيه ان المهرهون وما
معه يقدم عليه ندبا بمرتبة
كاشم له عموم قوله فاتعلق
به حق كما يشهد به آخر كلامه

بدون ثمن المثل مع القاضي قياسا على ما قبله وانما احتيج لرضا القاضي لانه قد يكون هناك غريم آخر
زى بزيادة وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمؤجل بأن انتقص خسران لامصلحة فيه
والقاضي انما يتصرف بها سم ومن ثم مال م الى المنع وفرق بأن الفات هنا جزء من الثمن فيحاط
فيه لاحتمال ظهور غريم بخلاف المؤجل فان الفات فيه صفة وكذا غير نقد الباد (قوله وليقدم) أى
وجوب أو قال شيخنا تبعنا شيخنا م ان التقديم في هذه المذكورات منوط برأى القاضي فيما يراه من
المصلحة قل (قوله ما يخاف فساده) أى أو نهيه أو استيلاء ظالم عليه شرح م (قوله لتلايضع)
انظر لو قدم غيره فتلغ هل يضمنه لتقصيره أولا لانه لم يوجد منه فعل شورى والا قرب أن يقال ان
قدم غيره لمصلحة فتلف هو لا ضمان والاضمن اه اطف (قوله فاتعلق به حق) أى ندبا وانظر لم
لم يعلله كسابقه ولا حقه تأمل (قوله حيوانا) أى وجوب بالمالم يكن مدبرا في الام انه لا يباع الا ان تعذر
الاداء من غيره فيؤخر عن الكل وجوب أو قيل ندبا بصيانة للتدبير عن الابطال حل وألحق بعضهم به
المعلق عتقه بصفة لاحتمال موت السيد ووجود الصفة فراجع ويقدم جان على م رهون وهو على
غيره قل (قوله فنقول) أى ندبا ويقدم منه الملبوس على نحو النحاس ويقدم منه المهرهون ومال
القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان (قوله فعقارا) ويقدم البناء على الارض حل
وسل وقل (قوله وقال السبكي الح) ضعيف وقضيته أن الذى تعلق به حق ولا يخاف فساده يقدم
على ما يخاف فساده مالم يتعلق به حق وليس يمتجه لان قوله ثم غيره شامل لما اذا كان يخاف فسادا وما
تعلق به حق ولا يخاف فسادا وهذا وجه ضعفه لان ما يخاف فسادا مقدم والاحسن من ذلك كاه كما
قال الاذرعى ان يترك الامر الى نظر القاضي وما يراه مصلحة ويحمل اطلاق الاصحاب على الغالب م
سل وعش (قوله ثم غيره) بالرفع والتقدير ثم يباع غيره أو ثم غيره يباع وأما نصبه أوجه فالاولى
خلافهما لما يلزم عليهما مما ليس مرادا اذ التقدير في النص ثم يقدم غيره وفي الجرح ثم يقدم غيره وليس
بعد شي يقدم هو عليه عش (قوله ويقدم منهما ما يخاف فسادا) أى على ما لا يخاف فسادا منهما
وحينئذ يفيد أن ماتعلق به حق ولم يخف فسادا يقدم على مالم يتعلق به حق وخيف فسادا وليس
معتمدا حينئذ علم أن قول المصنف ويقدم ما يخاف فسادا أى وجوب أو قوله فاتعلق به حق أى ندبا
وقوله حيوانا أى وجوب أو قوله فنقول أى ندبا حل (قوله في غير ما يخاف فسادا وغير الحيوان الح)
أى وأما فيهما فواجب (قوله والا بان رضوا به الح) أى ان كانوا مستقلين أو أولياؤهم والمصلحة في
التعويض للمولى عليه حل (قوله كبيع في ذمة) ومنفعة في اجارة الذمة حل (قوله ولا يسل) أى
لا يجوز له ذلك فيحرم ولومع وجودها من ثقة أو رهن عش ومثل القاضي في هذا الحكم ما ذكره
كالمفلس في بيع ماله (قوله قبل قبض ثمنه) ويستثنى منه ما لباع شيئا لاحد الغرماء وعلم انه يحصل
له عند المقاسمة مثل الثمن الذي اشتراه به فانه يجوز أن يسله قبل قبض الثمن والاحوط بقاؤه في ذمته
لا أخذه واعادته اليه لانه ان كان الثمن من جنس الدين جاء التقاص وان لم يكن من جنسه ورضى به
حصل الاعتياض فلم يحصل تسليم مع بقاء الثمن على كل تقدير قال حج والاحوط بقاؤه في ذمته وان لم
يحصل تقاص ولا اعتياض سل (قوله لانه يتصرف عن غيره) اشارة لضابط وهو أن كل متصرف
عن غيره فلا يسل المتصرف فيه حتى يقبض مقابله شيخنا عزى وهو علة للعلة أو لعل مع علته
(قوله فان خالف ضمن) أى المبيع بقيمته ولو مثليا لانها للحيولة وعلى هذا يجبر المشتري على التسليم
أولامالم يكن نائباعن غيره والا فلا يجبر ان على التسليم بل يجبر ان على القسمة حل وتأمل قوله على

عن شيخه فان كان المراد انه يقدم من تعلق به حق ندبا على الحيوان ووجوب با على العقار لم يصح قوله بعد بل قال شيخنا حتى على الحيوان تأمل

القسمة وعبارة مر فان تنازعا أجبر المشتري على التسليم أولا ما لم يكن نائبا عن غيره فيجبران فيما يظهر أي البائع والمشتري وهو ظاهر ان كان البائع المفلس باذن القاضي أما لو كان البائع هو القاضي فالمراد باجباره وجوب احضاره عنده ثم يأمر المشتري بالاحضار فاذا حضر سلمه المبيع وأخذ منه الثمن ع ش على مر **(قوله فلا ضمان)** لان خطاه غير مقطوع به حل **(قوله وما قبض قسمه)** أي ندبا شرح مر وصنيع مر في شرح المنهاج يقتضي ان يقرأ قبض بالبناء للفعول لكن المسموع عن المشايخ ضبطه بالبناء للقاعل اه لكن بحث السبكي ان الغرماء اذا استورا وطلبوا حقهم على الفور وجبت التسوية قال الجوزي وهو متجه جدا فرار من الترجيح ومن اضرار بعضهم بالتأخير أو الحرمان ان ضاق المال شرح مر **(قوله بين الغرماء)** أي الحالة ديونهم ولا يدخل للوجيل شيئا وقوله بنسبة ديونهم وهذا بخلاف المديون غير المحجور فانه يقسم كيف شاء وفي قل نعم يقدم مرتين على غيره لتعلقه بالعين ومستحق أجره على عمل في عين كقسارة لان الحبس له وأجرة القاءم في مال المصالح فان تعذر فعلى المفلس واذا تأخرت قسمة ما قبضه الحاكم فالأولى أن لا يجعله عنده للثمة بل يقرضه أمينا موسرا برضاه الغرماء غير مماطل ولا يكلف رهنا لانه لا حاجة به اليه وانما قبله لمصلحة المفلس وفي تكليفه الرهن سدا لمطاميه فارق اعتبارها في التصرف في مال نحو الطفل فان فقد أودعه ثقة يرضونه فان اختلفوا فيمن يوضع عنده أو عينوا غير ثقة فن رآه القاضي من العدول أولى وتلقه عنده من ضمان المفلس شرح مر وبحث الاذرعى ان ابقاءه بذمة مشترا أمين أولى من أخذه واقراضه لثمة س ل و قل **(قوله بل ان طلب الغرماء)** أل للجنس فيصدق بطلب واحد منهم ع ش **(قوله بل طلبوا قسمته)** انظر ما موقع بل في هذا التركيب وهلا أتى بالواو ويحجب بأنها لا تتقال لا للضراب ولو أتى بالواو لكان أحسن تأمل **(قوله في النهاية)** معتمد ويجمع بينهما بفعل ما فيه المصلحة كما أتى في قوله ولعل هذا مراد الشيخين قل **(قوله الظاهر خلافه)** معتمد وكل منهما له توجيه كما أشار اليه بقوله لان الحق لهم **(قوله ولعل هذا مراد الشيخين)** أي فكلام الشيخين محمول على ما اذا ظهرت المصلحة في التأخير وكلام النهاية على خلافه اه **(قوله ولا يكفون الخ)** أي امسراقامة البينة على النفي أي لا يكفون اثبات ذلك اما بالبينة أو باخبار من حاكم آخر وقبلت البينة مع انه نفي عام لانه محصور بخلاف الورثة حيث يكفون أن لا وارث غيرهم حل أي لان الورثة أضبط غالبا كذا قالوا وفيه نظر قل وعبارة س ل ويخالف نظيره في الميراث ان الورثة أضبط من الغرماء وهذه شهادة يعسر مدركها فلا يلزم من اعتبارها في الاضبط اعتبارها في غيره اه واذا كانت الورثة أضبط تسهل اقامة البينة على ان لا وارث غيرهم لان شأنهم ان يعرفوا **(قوله هو أعم من قوله بيينة)** لان عبارة المصنف شاملة لشاهدوين ولاخبارا كما كما آخر فانها ثبات وليسا بيينة بخلاف عبارة الاصل شيخنا وفي شرح مر ولا يكفون بيينة أو اخبارا كما قال ع ش عليه قوله أو اخبارا كما أي أو علم حاكم اه **(قوله لان الحجر الخ)** أي ولان وجود غريم آخر لا يمنع الاستحقاق من أصله ولا يتختم مزاحته لجواز ابرائه بخلاف الوارث فانه قد يمنع استحقاق غيره الارث ويتختم مزاحته حل **(قوله فظهر غريم)** أي يجب ادخاله في القسمة بأن سبق دينه الحجر شرح مر والفاء بمعنى الواو فلا تشترط الفورية كافي ع ش **(قوله أو حدث دين الخ)** معطوف على ظهر الواقع في حيز الفاء فمكمل من الحدوث والظهور واقع بعد القسمة ومن المعلوم أن الحدوث هو الحصول والتجدد بعد ان لم يكن اذا علمت هذا تعلم ان ما مثل به الشارح غير مطابق لكلام اثنين وذلك لان الدين في المثال هو بدل الثمن التالف عند المفلس ووجوب البديل من حين تلف الثمن وتلقه تارة يكون قبل الحجر وتارة بعده كما ذكره حل وكل

فلا ضمان (وما قبض قسمه) بين الغرماء بنسبة ديونهم على التدرج لتبرأ منه ذمة المفلس ويصل اليه المستحق بل ان طلب الغرماء القسمة وجبت (فان عسر) قسمه اقلته وكثرة الديون (آخر) قسمه ليجتمع ما يسهل قسمه فان أبوا التأخير بل طلبوا قسمه ففي النهاية يجيبهم وتلقه السبكي عن العراقيين وقال الشيخان الظاهر خلافه ونقله غيرهما عن الماوردي وغيره وقال السبكي بل الظاهر ما في النهاية لان الحق لهم فلا يجوز تأخيره عند الطلب الا أن تظهر مصلحة في التأخير ولعل هذا مراد الشيخين (ولا يكفون) عند القسمة (اثبات ان) هو أعم من قوله بيينة بان (لا غريم غيرهم) لان الحجر يشتهر ولو كان ثم غريم اظهر وطلب حقه (فلا وقسم فظهر غريم أو حدث دين

سبق سببه الحجر) كأن استحق مبيع مفلس قبل حجره وثمنه المقبوض نالف (شارك) الغريم في الصورتين الغرماء (بالحصة) فلا تنقض القسمة لحصول المقصود بذلك مع وجود المسوغ ظاهر أو فارق نقضها (٤١٣) فمالو ظهر بعد قسمة التركة

وارثان حق الوارث في عين المال بخلاف حق الغريم فإنه في قيمته فلو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر على غريمين لأحدهما عشرون وللآخر عشرة فأخذ الأول عشرة والآخر خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجوع على كل منهما بنصف ما أخذه هذا إذا أيسر الغرماء كلهم فلو أعسر بعضهم جعل للمعدوم وشارك الغريم الباقيين فإن أيسر رجعوا عليه بالحصة كما أوضحت في شرح الروض وتعييري بما ذكر أعظم من اقتصاره على ما مثلت به في الشرح درس

(قوله رحمه الله وشارك الغريم الخ) فيجعل في المثال السابق كان الدين خسون فنسب في المثال الثلاثين إلى الدين فيوجد ثلاثة أخماسه فيرجع على صاحب العشرين بثلاثة أخماس ما أخذ وهو ستة أه تقرير (قوله رحمه الله رجعوا عليه بالحصة) فنسب دينه في المثال السابق إلى جملة الديون فيأخذ سدس

منهما سابق على القسمة فحدث الدين قبلها لا بعدها كما يفهمه عطف حدث على ظهر الواقع بعد القسمة فينشد هذا المثال ظهر فيه الدين بعد القسمة فعلى هذا يكون قول المتن فظهر غريم مغنيا عن قوله أو حدث دين الخ وعبارة أصله ولو خرج شيء باعه المفلس قبل الحجر مستحقا والثنى المقبوض نالف فكل دين ظهر ثم قال م رأى من غير هذا الوجه فقط القول بأنه لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة انتهى فانت تراه قد جعل هذا الدين من قبيل ما ظهر لا من قبيل ما حدث فالأولى التمثيل لما حدث بما ذكره م في شرحه بقوله والدين المتقدم سببه كالقديم فلو أجز دار أو قبض أجرها أو أنفها ثم انهدمت بعد القسمة رجوع المستأجر على من قسم عليهم بالحصة أه (قوله سبق سببه الحجر) أو كان سببه جنابة ولو حدثت بعد القسمة حل (قوله مبيع مفلس الخ) وأما لو استحق مبيع قاض فيأبى في قوله ولو استحق مبيع قاض الخ (قوله وثمنه المقبوض نالف) قبل الحجر أو بعده فلو كان باقيا رده حل (قوله لحصول المقصود بذلك) أي بالمشاركة (قوله مع وجود المسوغ للقسمة) وهو أن لا غريم ولا دين حل (قوله وفارق) أي عدم النقض المأخوذ من قوله فلا تنقض القسمة وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة أصله مع شرح م وقيل تنقض القسمة كما لو اقتسمت الورثة ثم ظهر وارث آخر فأنه لا تنقض على الأصح ومحل نقضها في المتقومات دون المتليات فيؤخذ منها الزائد على ما يخص الآخذ قاله شيخنا العزيزي (قوله فلو قسم مال المفلس وهو خمسة عشر الخ) والقاعدة أن ينسب دين كل غريم لمجموع الديون ويؤخذ بتلك النسبة من الموجود (قوله فلو أعسر بعضهم) ألحق بذلك أبو زرعة ما لو قسم الورثة التركة فظهر دين وقد أعسر بعضهم فيجعل مامع المومنين كانه كلها فيأخذ الدائن كل دينه ثم إذا أيسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته أه وواضح أنها لو قسمت بين غرماء الميت فظهر غريم فكما هنا أيضا أه حج (قوله وشارك الغريم الباقيين الخ) عبارة م فلو كان المتلف أخذ الخمسة استرد الحاكم من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها لمن ظهر وهي ستة ثم إذا أيسر المتلف أخذ منه الآخران نصف ما أخذه وقسماه بينهما على حسب دينهما وقس على ذلك (قوله رجعوا) أي الغرماء عليه بالحصة فلو كان الذي تلف ما أخذه وهو معسر أخذ الخمسة أخذ الحاكم من أخذ العشرة ثلاثة أخماسها للغريم الذي ظهر فإذا أيسر من ذكر أخذ منه الغرماء نصف ما أخذه وهو اثنان ونصف وقسموه بينهم على حسب دينهم فأخذ من له العشرون واحدا ومن له الثلاثون واحدا ونصفا وبقي له اثنان ونصف وهي التي تخصه لأن دينه نسبتته إلى بقية الديون السدس فله سدس الخمسة عشر وقد أخذ ثلثها فيؤخذ منه نصفه وهناك طريقة أخرى نظمها بعضهم بقوله

إذا عن ديون قل مال مفلس * ففي المال فاضرب دين كل غريم وحاصلها فاقسم على الدين كله * تفرد بنصيب الشخص عند علم

وهناك طريقة أخرى وهي أن تنسب المال الموجود إلى جميع الديون وتعطى كل واحد من دينه بمثل تلك النسبة فإذا نسبت الخمسة عشر لمجموع الديون وهو ستون وجدتهما بعها فتعطى كل واحد ربع دينه فربع العشرة اثنان ونصف وربع العشرين خمسة وربع الثلاثين سبعة ونصف فلو ظهر للمفلس مال قديم أو حادث بعد الحجر عند ظهور الغريم صرف منه لذلك الغريم بقسط ما أخذه الغرماء وما فضل يقسم عليه وعليهم نعم إن كان دينه حادثا فلا مشاركة في المال القديم حل (قوله وتعييري بما ذكر)

فيستقر له من الخمسة التي أخذها اثنان ونصف هي سدس الخمسة عشر ويؤخذ منه ما زاد وهو اثنان ونصف تقسم بين صاحب العشرين والثلاثين بنسبة كل من الدينين إلى الآخر فيأخذ صاحب العشرين واحدا ويأخذ صاحب الثلاثين واحدا ونصفا تأمل

أى بقوله أو حدث دين سبق سببه الحجر الخ وقوله على ما مثلت به في الشرح هو قوله كان استحق مبيع الخ شورى (قوله ولو استحق مبيع قاض) قال الزركشى فان قيل كيف يتصور ذلك اذا قلنا انه لا يبيع الا ما ثبت عنده انه ملك المفاص فكيف تمض أى تقبل وتسمع البيعة بخلافه والجواب ما قاله في البحر أن تقوم بيعة بأنه كان باعه قبل الحجر أو وقفه فانها تقدم على بيعة الملك المطلق أو تبين بيعة الملك مانع وبفرض سلامتها قد تقام بيعة أخرى معها مرجح آخر كشاهدين مع شاهد ويمين شورى وقوله اذا قلنا الخ أى على القول الضعيف فهذا الايراد عليه أما على المعتمد وهو الاكتفاء باليد فلا يرد (قوله مبيع إقاض) أى أو نائبه م ر وليس من النائب المفاص بأن جعل القاضي المفاص نائباً عنه في البيع كفى شرح الروض وليس القاضي وما ذونه طر يقا في الضمان سم وعمله بأنه نائب الشرع وفى سم عن شرح الروض وان كان البائع المفاص قبل الحجر فكذلك قد تمظهر فيشارك المشتري من غير نقض القسمة كما تقدم بخلافه بعد الحجر فانه لا أثر له لانه دين حادث لم يتقدم سببه اه ومعلوم انه لا يبيع الا باذن القاضي ولم يلحقه ببيعه وذلك يدل على أن المراد بما ذون القاضي الذى يلحق به من عينه القاضي للبيع من أعوانه مثلاً ومن ثم عبر غير الشارح عن ما ذون القاضي بأمينه اه ع ش على م ر (قوله الى رغبة الناس) أى فتقدمه من مصالح الحجر حل (قوله ويمون مونه) أى وجوب النفقة وكسوة واسكان واخذ ما حل وهو معطوف على قوله يبادر قاض الخ وكذا قوله ويترك لمونه دست ثوب لائق (قوله الا لائق نكحهن قبل الحجر) أما المنكوحات بعده فلا ينفق عليهن من ماله وفارقت الولد المتجدد ولو من المنكوحة بعده بأنه لا اختيار له فيه بخلافها ولا يرد على ذلك تمكينه من استلحاقه بعد نفقه لانه واجب عليه فلا اختيار له أيضاً وإنما أنفق على ولد السفية اذا أقربه من بيت المال لان اقراره بالمال وبما يقتضيه غير مقبول بخلاف اقرار المفاص شرح م ر وحل وقال شيخنا العزيزى أما المنكوحات بعده فنفقتهن في ذمتهم فيصبرن حتى ينفق الخ حجر ويوسر اه وقال قل على الجلال ينفق عليهن من كسبه اه ويمكن حل كلام الشيخ على ما اذا لم يكن له كسب وقوله وفارقت الولد المتجدد الخ بأنه لا اختيار له الخ أى والوطء وان كان باختياره لا يلزم منه الاحبال ع ش (قوله وأقاربه) المراد بالا قارب الاصل والفرع ولا ينفق على القريب الا بعد طلبه ان تأهل فلو كان طفلاً أو مجنوناً أو عاجزاً عن الارسال للعالم كرم من أنفق عليه بلا طلب حيث لا رى له خاص يطالب به شرح م ر فلو أنفق عليه من غير طلب فهل يضمن للفرع ما أنفق اولاداً والا قارب عدم الضمان وانه لا رجوع عليه لانه في نفس الامر أخذ حقه ع ش (قوله وان حدثوا) أى المماليك والا قارب لان النفقة على المماليك من مصالح الفرع لانهم يبيعونهم ويقسمون ثمنهم فان قيل هذا لا يتأتى في أم الولد بناء على نفوذ ابلاده فيما لو اشترى أمته في ذمته بعد الحجر فالولد ها قنا قد تباع في كثير من العصور وهذه منها وإنما وجبت النفقة لها لانها قد توجر حل قال شيخنا ح ف ورجوعه لامهات اولاد مبنى على القول بنفوذ ابلاده والصحيح أنه لا ينفق استيلاده بعد الحجر وفى ع ش مثله فالغاية راجعة لغير أمهات الاولاد (قوله وتعييرى بما ذكر) أى من قوله ويمون ووجه العموم أن المؤنة أعم من النفقة ولذلك قال م ر في شرح عبارة الاصل والمراد بقوله ينفق يمون فشم الكسوة والاسكان والاخذ من مكفين من مات منهم قبل القسمة لان ذلك كله عليه وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المنسوب ان لم يمنعه الفرع اه انتهى (قوله ما لم يتعاق به حق آخر) أى ومحل الاتفاق من ماله ما لم يتعاق الخ وما اذا تعاق به حق آخر كان يكون جميع ماله موهوناً فلا ينفق عليه ولا على عياله منه س ل بإيضاح (قوله نفقة المعسر بن) شامل للزوجات قال العلامة الشيخ سلطان واعترض بأنه لو أنفق على الزوجة نفقة المعسر بن ما أنفق على

(ولو استحق مبيع قاض) وثنه المقبوض تالف (قدم مشتر) ببدل ثمنه اذ لو حاصص الفرع به لادى الى رغبة الناس عن شراء مال المفاص أما غير التالف فيرد (ويمون) أى القاضي من مال المفاص (مونه) من نفسه وزوجاته الا لائق نكحهن قبل الحجر وماليك كأمهات اولاده وأقاربه وان حدثوا بعده وتعييرى بذلك أعم من قوله وينفق على من عليه نفقته (حتى يمضى يوم قسم ماله بليته) التى بعده أولية قسم ماله بيومها الذى بعده ما لم يتعلق به حق آخر كرهن وجناية وذلك لخبراً بدأ بنفسك ثم بمن تعول وينفق عليهم يوماً بيوم نفقة المعسر بن

القريب لان نفقته لا تجب على المعسر ورديان اليسار المعتبر في نفقة الزوجة غيره في نفقة القريب لان الموسر في نفقته من بفضل ماله عن قوته وقوت عياله يومه وليلته وعبرة المثل هناك فصل لزم موسرا ولو بكسب يلقى بما يفضل عن قوته وقوت عياله يومه وليلته كفاية أصل وفرع لم يكسبها وعجز الفرع عن كسب يلقى الخ والمراد بالعيال في كلامه ما عدا الأصل والفرع وفي نفقة الزوجة من يكون دخله أكثر من خرجه (قوله ويكسوه بالمعروف) الذي في الروضة كسوة المعسرين حل فلو كسا أم ولده بما لا يلقى بها منعناهم وكسوناها ما يلقى بخلاف ما اذا فعل بالزوجة والقريب ذلك انتهى حواشي روض أي فانهما عمل كان مادفع لهما فلا يبدل وكتب عليه شيخنا الشوبري لعل المراد أنه كسا أم ولده قبل الحجر وكذا الزوجة والقريب ووجهه بان أم الولد لا تملك ذلك فتحقق منعها ولو بهد الحجر بخلاف الزوجة والقريب والافالكاسي بعده انما هو الحالك بالمعروف في الجميع فتأمل اه ع ش (قوله وانما استمر ذلك) أي الاتفاق الى القسم لانه موسر أي بنفقة القريب وان كان معسر بنفقة الزوجة لان اليسار المعتبر في نفقة الزوجة غير اليسار المعتبر في نفقة القريب حل (قوله الى القسم) أي يومه وليلته (قوله لانه موسر مالم يزل ماله) أي وتعلق حق انحراف الاموال بطريق العروض والافهو بطريق الاصل المتعلق بالذمة كما قررره شيخنا العزري (قوله الا أن يغني) أي المفلس شرح م وان كان ظاهر كلامه أنه راجع لمعونه الشامل لا قار به ويؤيد الاقل قوله الا أن يفضل الخ (قوله لا تقي به) بأن لا يكون مزر يانه فلورضي بما لا يلقى به وهو مباح لم يمنع منه وعبرة م ر بكسب حلال لا تقي قال ع ش في التقييد بهما نظر والظاهر أنه جرى على الغالب مع ما يأتي من أنه ان امتنع من الكسب لا يكانه وقضية التقييد بما ذكره انه ان اكتسب غير لا تقي به ينفق عليه من ماله مع حصول ما كتسبه في يده والظاهر أنه غير مراد وعبرة خط ولورضي بما لا يلقى به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذرعى وكفانا مؤتته اه فيتحصل ما عناه وما يأتي انه ان اكتسب بالفعل لا ينفق عليه من ماله وان امتنع لا يكاف الكسب (قوله وبصرف كسبه الى ذلك) وان كان الكسب لا يلزمه كما يأتي (قوله فان قصر ولم يكتسب) أي وان سبق له أمر بالا كتساب ع ش على م ر (قوله فقضية كلامهم انه) أي القاضي يحون بمون المفلس من ماله أي المفلس فلا يجبر على الا كتساب وقوله خلافه وهو أن لا ينفق على معونه من ماله بل يكاف الا كتساب بالنسبة لقريبه ولا يكاف بالنسبة لنفسه وزوجته لقدرتها على الفسخ سم (قوله دست نوب) أي لان الخي أفضل من الميت والميت يقدم كفته على الدين والدست لفظة أعجمية اشتهرت في الشرع وهي اسم للرزقة من الثياب أي الجملة من الثياب كما في المصباح اه اج وعليه فاضافته لثوب بيانية والمراد بالثوب الجنس قال الشيخ س ل أي كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط ان يبقى فيها انفع عرفا فيما يظهر ليس كل ما ذكره متعينا الا لمن تختل مرواته بترك شيء منه اذا الواجب من ذلك ما تختل المرواة بفقدته ومنها المنديل والتسكة (قوله وسراويل) أي ان كان ممن يلبس ذلك كافي حل وهو عرب يذ كروثوث وبالنون بدل اللام وبالهجمة بدل المهملة أيضا قال الازهرى السراويل أعجمية عربت وجاء السراويل على لفظ الجماعة وهي واحدة وأول من لبسه الخليل صلى الله على نبينا وعليه وسلم واشتراه صلى الله عليه وسلم كما صح ولم يصح أنه لبسه ووجد في تركته صلى الله عليه وسلم كما في الشوبري (قوله وطيلسان) وهو ما جعل فوق العمامة كالشال والقوطه شيخنا وفي المصباح الطيلسان فارسي معرب قال القارابي هو فيعلان بفتح الفاء والعين وبعضه يقول كسر المين لغة (قوله ودراعة) بضم الدال وتشديد الراء اسم للملوطة ونحوها ما يلبس فوق القميص كجوخة وجبة والمراد أنه يترك له ذلك ان كان ممن يلبسه

ويكسوه بالمعروف وانما استمر ذلك الى القسم لانه موسر مالم يزل ماله وقولي بليته من زيادتي (الا أن يغني بكسب) لا تقي به فلا يعونه منه ويصرف كسبه الى ذلك الا أن يفضل منه شيء فيرد الى المال وان قصص كل منه فان قصر ولم يكتسب فقضية كلامهم انه يحون من ماله واختاره الاسنوي وقضية كلام التولي خلافه واختاره السبكي (ويترك) من ماله (لمعونه دست نوب لا تقي) به من قميص وسراويل وعمامة وكذا ما يلبس تحتها فيما يظهر ومداس وخف وطيلسان ودراعة فوق القميص

(قوله رجه الله لانه موسر الخ) أي يسارا بالنسبة لنفقة القريب وهو ان يملك زائدا على كفاية يومه وليلته ما يفي بكفاية القريب وان كان معسرا بالنسبة للزوجة لان يسارها هو ان يفضل دخله عن خرجه كفاية العمر الغالب أي فيسار القريب لا ينافي اعداد الزوجة اه قويني

(قوله ويزاد في الشتاء) أي لاشياء في تعليلية وكتب أيضاً أي ان وقعت القسمة فيه أو دخل وقت الشتاء في الحجر على ما استوجهه الشيخ ابن قاسم شورى وعبارة ع ش قوله في الشتاء أي وان وقعت القسمة في الصيف ولا ينافيه تعبيرهم في لانها التعليل بدليل قول بعضهم ويزاد لا بد بدليل أنه يترك له الطيلسان للتجمل به والافتراك الجبة أكد اه حج والمعتد خلاف ذلك م رأي فلا يعطى ذلك الا اذا وقعت القسمة في الشتاء أو دخل الشتاء وقت الحجر (قوله والمرأة مقنعة) بان كانت محجورة أو كان زوجها محجوراً عليه عليها والمرأة معطوفة على الضمير المستتر في زاد العائد للمقاس مطلقاً أي رجلاً أو امرأة (قوله مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة بكسر أولهما ما تقنع به المرأة رأسها أي تغطيها به كالقنطرة والدورة والقناع أو سح من المقنعة كالخبرة والملاءة انتهى بحروفي ع ش (قوله ولا يترك له فرش) بضم الفاء والراء قال تعالى متكئين على فرش بطائنها من استبرق الآية (قوله لكن يتساعح بالبدن والحصير الخ) و يظهر ان آله الاكل والشرب اتافهة القيمة كذلك حج ع ش على م (قوله تقيرا) أي مثلاً لا يعاب وكتب عليه أيضاً نظر لو كان يلبسه لالتفتير بل لنحو الافتداء بالسلف أو لكسر النفس أو نحو ذلك من الاغراض الصحيحة والظاهر انه يرد مع ما ذكر الى اللائق اذ لا يليق ان يكون مثل هذه الاغراض الصحيحة سبباً لمنعه عن اللائق فليتأمل أقول من اعتاد ذلك لا يتأثر بغيره فلامعنى لرد عنه شورى (قوله ويترك للعالم كتبه) مالم يستغن عنها بالموقوف أي بخلاف آلات الحرف فلا تترك ومثلها رأس مال يتجر فيه وان لم يحسن الكسب الابيه اه وبحث بعضهم أنه يترك له رأس مال يتجر فيه اذ لم يحسن الكسب الابيه حل وفي زى ولأرأس مال وان قل وقول ابن سريج بترك له رأس مال اذ لم يحسن الكسب الابيه حله الا ذرعى على تافه اه و ينبغي أن يأتي هنا عند تعدد النسخ ما يأتي في قسم الصدقات من أنها تبقى له واحدة الا أن يكون مدرسا فيبقى له نسختان لاجل المراجعة ويحتمل الفرق شرح م و يباع المصحف مطلقاً لانه يسهل مراجعة الحفظه و يؤخذ منه أنه لو كان بمحل لاحفاظ فيه ترك له شرح م و سل (قوله وكل ما يترك الخ) قال شيخنا وقد أطلق كثيرون أن كل ما يترك له لو لم نجده بماله اشترى له وظاهره أنها تشتري له الكتب ونحوها ما ذكر وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث بعضهم عدم شراء ذلك له لاسيما عند استغنائه بموقوف ونحوه بل لو استغنى به عنها يبيع ما عنده وقال الشورى اوجه شراءها ان لم يستغن عنها بموقوف ولا ينفك الحجر عن المقاس باقضاء القسمة ولا بانفاق الغرماء على رفعه وانما يفكه القاضي لانه كما تقدم لا يثبت الا بانيته فلا يرتفع الابرقة كحجر السفه لانه يحتاج الى نظر واجتهاد كما في شرح م وقوله وانما يفكه القاضي قال الرشيدى ظاهره وان حصل وفاء الديون أو الابرء منها مثلاً ولعل وجهه احتمال ظهور غريم آخر كعالموا به عدم افادة رضا الغرماء فليراجع (قوله ويلزم بعد القسم اجارة ام ولده) أي يلزم المقاس فهو المخاطب بالوجوب وعبارة الروض وعليه أي المقاس أن يأجر لهم مستولديه وموقوفاً عليه اه رشيدى لكن ينبغي تقييد الوجوب عليه بما اذا كان الحاكم قد فك الحجر عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى (قوله وموقوف الخ) وفي الروضة عن الغزالي انه يجبر على اجارة الوقف أي باجرة معجولة مالم يظهر تفاءت بسبب تعجيل الاجرة الى حد لا يتغابن به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة ومثله المستولدة وينبغي أن يكون اجارة ما ذكر كل مرة يؤجر هامدة يغلب على الظن بقاؤه الى اقسائها وان لا يصرف من الاجرة الا ما يتبين استحقاق المقاس له بمضى المدة وقضيته انه لا يصرف للغرماء الا ما فضل عن مؤنة المفلس ومؤنة لانهم يتقدمون بذلك في المال الحاضر في المنزل منزله أولى وقد يمنع بان لا تراعى حقوقهم في المستقبل بل يوم

ويزاد في الشتاء جبة أو نحوها والمرأة مقنعة وغيرها مما يليق بها ولا يترك له فرش وبسط لكن يساعح بالبدن والحصير القليل القيمة ولو كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق به رد الى اللائق أو دونه تقير المزد عليه ويترك للعالم كتبه قاله العبادى وابن الاستاذ وقال تفقهها يترك للجندى المرتزق خيله وسلاحه المحتاج اليه ما بخلاف المتطوع بالجهاد وكل ما يترك للمقاس ان لم يوجد في ماله اشترى له (ويلزم بعد القسم اجارة أم ولده وموقوف) هو أعم من قوله والارض الموقوفة عليه (ببقية دين)

بدليل أنها تضمن بالنصب
 فيصرف بدل منفعتها
 للدين ويؤجران مرة بعد
 أخرى الى البراءة قال
 الشيخان وقضيته ادامة
 الحجر الى البراءة وهو
 كالاستبعاد (لا كسبه و) لا
 (اجارة نفسه) فلا يلزمه
 لبغية الدين قال تعالى وان
 كان ذو عسرة فنظرة الى
 ميسرة حكم بانظاره ولم
 يأمره بالكسب نعم يلزمه
 الكسب لادين عصى بسببه
 كما نقله ابن الصلاح عن
 محمد بن الفضل الفراوى
 (واذا أنكر غرماؤه) أى
 المدين (اعساره فان لم
 يعرف له مال حلف)
 فيصدق لان الاصل عدم
 (والا) بأن عرف له مال
 كأن لزمه بشراء أو قرض
 (لزمه يئنة) باعساره ويحلف
 بهما بطلب الخصم ويعفى
 عن يئنة الاعسار يئنة تلف
 المال وتعبرى بما ذكر
 أولى من تعبيره بلزوم
 الدين في معاملة مال اذا
 المعاملة ليست شرطا وشرط
 يئنة اعساره كونها (تخير

(قوله لم يحلف ثانيا) يؤخذ
 من الفرع الآتى المتقول
 عن سم أن محل كونه
 لا يحلف اذا ادعى الآخر
 قدرا مما لا لأول أو أكثر
 منه فان كان أقل منه فالذى

يظهر تخليفه لأنه لا يلزم من اعساره بالنسبة لغير اعساره بالنسبة لأقل منه

القصة فقط كما مر وهذا من هذا القبيل فالوجه حيث نزل خلافه شرح م (قوله لان منفعة المال
 مال) أى بخلاف منفعة الحجر فليست بمال شرح م (قوله وقضيته) أى قوله الى البراءة وقد يمنع
 كونه هذا قضيته الا أن يراد ادامة الحجر في منافعهما أى أم الولد والموقوف لا مطلقا (قوله وهو
 كالاستبعاد) قد يقال هو وان سلم استبعاده لا بد من المصير اليه لكن لا مطلقا بل فيما هو مؤاجر عليه
 لئلا يتصرف فيه بما يفسخ اجارته أو يبطل منفعته وبعبارة النخاثر فان قلنا يؤاجر عليه فيدأم الحجر
 عليه في المنافع الى وفاة الدين اذا المنافع لا حصر لها شو برى وقال شيخنا هو ظاهر بالنسبة لغير المنافع
 المؤجرة لبغية الدين أما هي فلا ينفك الحجر فيما تعلق أى المنافع به وان فكك القاضي ومن ثم قال
 بعضهم وهو كالاستبعاد أى بعد فكك الحجر والا فلا استبعاد لانه لا ينفك الا بفك القاضي واذا فكك
 انفك فيما عدا المنافع (قوله لا كسبه) أى ان كان حرا اما المأذون له فيكف الكسب لتعلق الدين به
 شو برى (قوله فلا يلزمه لبغية الدين) لا يقال الا كتساب لنفقة القريب واجب مع انها تسقط بمضى
 الزمن بخلاف الدين لا نقول قدر النفقة يسير والدين لا يضبط قدره سل (قوله نعم يلزمه الكسب)
 هذا العارض وهو الخروج من المعصية لا للدين (قوله لادين الخ) وان صرف ذلك الى الدين للطاعة
 فيلزمه الكسب لتحقيق تو بته وان كان في هذه الصورة يعطى من الزكاة ح ف قال ع ش على م
 ويلزمه الكسب وان كان مزر يابه متى أطا فقه اذ لا نظر للمروآت في جانب الخروج من المعصية
 انتهى وهل من الكسب النكاح فيلزمها النكاح بحث أهل عصرى اللزوم واستبعده شيخنا اه
 شو برى (قوله لادين عصى بسببه) كدراهم غصبها حل قال الشيخ سل ونقل عن الغزالي أن
 من استطاع الحج ولم يحج فعليه الحج فان لم يقدر فعليه أن يسأل الناس ليصرف اليه من الزكاة
 أو الصدقة ما يحج به فان مات قبل الحج مات عاصيا ومثله في ع ش على م (قوله الفراوى) بالضم
 نسبة الى فراوا بلد يقرب خوارزم انتهى لب للسيوطى ع ش وهو راوى صحيح الامام مسلم
 وصاحب امام الحرمين انتهى شو برى (قوله واذا أنكر غرماؤه الخ) محل التفصيل المذكوران لم يسبق
 منه اقرار بالملاءة فلو أقر بهما ادعى الاعسار فى فتاوى الفقهاء لا يقبل قوله الا أن يقيم بينة بذهب ماله
 الذى أقر به ملى به سل (قوله أى المدين) أى لا بقيد كونه مفلسا بدليل قوله الآتى ولا المكاتب
 للنجوم فان من المعلوم ان المكاتب لا يحجر عليه بالفلس للنجوم فهذه المسئلة من مبادئ الباب شيخنا
 عزيزى (قوله فان لم يعرف له مال) كأن لزمه المال بضم الميم أو انلاف (قوله حلف فيصدق الخ) فلو
 ظهر غريم آخر لم يحلف ثانيا ومن هذا يعلم حكم ما عمت به البلوى انه لو حلف أن يوفى فلا حاجة في وقت
 كذا ثم ادعى الاعسار فيه ففيه التفصيل السابق فى المفلس فيصدق بيمينه ولا بحث ان لم يعرف له مال
 ويعذر بغيبة صاحب الدين قال شيخنا وبغيته هو قبل الوقت ونوزع فيه بأنه فوت البر باختياره قال
 بعض مشايخنا وينظر ما المراد بالاعسار هنا هل هو كالمفلس فلا بحث بما يترك له أو المراد بحجزه عن
 جنس الدين واذا ظن أن اليسار لا يكون بالعرض بل بالضة أو بالذهب مثلا هل يصدق ويعذر فيه
 راجع وحرو و يتجه أنه يصدق فى كل ما أشعر حاله بأنه يخفى عليه واذا حبست الزوجة فلا نفقة لها ولو من
 الزوج وكذا عكسه الا ان حبسته بحق فله النفقة قل (قوله أو قرض) أى لغير النفقة زى وع ش
 (قوله لزمه يئنة) وهى رجلان لارجل وامرأتان ولارجل وبعين (قوله وتعبرى بما ذكر) أى قوله
 والالزمية يئنة لانه شامل لما اذا لزمه الدين بمعاملة وغيرها بخلاف تعبير الاصل فانه قاصر على الاول وبعبارة
 الاصل فان لزمه الدين في معاملة مال بشراء أو قرض فعليه البينة والا فيصدق بيمينه فى الاصح (قوله
 وشرط يئنة اعساره الخ) خرج يئنة تلف ماله فلا يشترط فيها خبره باطنه كفى العباب سم (قوله تخبر

باطنه) في المختار خير الامر علمه وبابه نصر والاسم الخبر بالضم وهو العلم بالشئ واختبرته امتحنته والخبرة بالكسر منه انتهى (قوله بطول جواره) بكسر الجيم أفصح من ضمها شورى وأشار الى أن وجوه الاختبار ثلاثة اما الجوارأ والمعاملة والمرافقة في السفر ونحوه كما وقع ذلك لامير المؤمنين عمر رضي الله عنه حيث قال لمن ذكرى الشاهدين بماذا تعرفهما قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جارهما تعرف صباحهما ومساءهما قال لا قال فهل علمتهما في الصفراء والبيضاء أي الذهب والفضة قال لا قال فهل رافقتهما في السفر الذي يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تعرفهما لعلمك رأيتهما في الجامع يصليان قل على الجلال ثم قال لهما اتقيا في بمن يعرفكما (قوله فتقيد النقي ولا تمحضه) عبارة شرح م ر وليقل الشاهد هو معسر ولا يمحض النقي كقوله لا يملك شيئا لانه لا يمكن الاطلاع عليه بل يجمع بين نقي واثبات بأن يشهد أنه معسر لا يملك الاقوت يومه وثياب بدنه واعترضه البلقيني أخذ من كلام الاسنوي بأنه قد يملك غير ذلك كمال غائب بمسافة القصر وهو معسر بدليل فسخ الزوجة عليه واعطاه من الزكاة وكدين له مؤجل أو على معسر أو جاحد وهو معسر أيضا لما ذكر ولا يملك لا يملك الحرج وأن قوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تز يد على ما يليق به فيصير موسرا بذلك قال الطبري أنه يشهد أنه معسر عاجز العجز الشرعي عن وفاء شئ من هذا الدين أو معسر لا مال له يجب وفاء شئ من هذا الدين منه أو ماني معنى ذلك فإن أريد ثبوت الاعسار من غير نظر الى خصوص دين قال أشهد أنه معسر الاعسار الذي تمتنع معه المطالبة بشئ من الدين اهـ ويجب أن ما ذكره من الصيغ انما يأتي اطلاقه من عالم بهذا الباب وافق مذهب الحاكيم فيه وأتى له بشاهدين يخبران بباطنه كذلك فلو نظرنا لما ذكره لتعذر أو تعسر ثبوت اعساره وفيه من الضرر ما لا يخفى فكان اللائق بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع انه المنقول ولا نظر للمشاحة التي ذكرها لان المراد الاعسار في هذا الباب ولانه لو قسر على الكسب أو كان معه ثياب غير لا تقفه لم يخف على دائه غالبا فكان سكوته عن ذلك قرينة على عدم وجودهما مع أن التفاوت بذلك لا ينظر اليه غالبا في قضاء الديون والحبس عليها (قوله لانه كذب) أي ومع ذلك لو محضت النقي كفي وثبت الاعسار اذ غاية الكذب والكذبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمده م ر (فرع) اذا ثبت اعساره بالنسبة لقمر ثبت بالنسبة لما فوقه دون مادونه سم (قوله ولا يلزم) أي ولا يطالب فتحرر مطالبته كما صرح به في الجواهر شورى (قوله بخلاف من لم يثبت اعساره) فانه يحبس وأجرة الحبس والسجان عليه ومحل كونه يحبس ان كان ينزجر بالحبس والارأى فيسه ما يراه من ضرب وغيره حل وعبارة ر وأجرة الحبس والسجان على المحبوس ونفقته في ماله أي ان كان له مال ظاهر والافق بيت المال ثم على مياسير المسلمين فان لم ينزجر بالحبس ورأى الحاكم ضربه أو غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحد ولا يعززه ثانيا حتى يرا من الاول اهـ فان خالف ضمن ما تولد منه به ع ش وقال م ر أيضا في باب القضاء بعد قول المصنف وسجنا لاداء حق وأجرة السجن على المسجون لانها أجرة المكان الذي شغلها وأجرة السجن على صاحب الحق وبينهما تخالف قال ع ش يمكن أن يفرق بينهما بأن الحق ثم ثابت اصاحبه فحبسه لمجرد غرضه فلزمته الاجرة والحبس هنالقة صيره بعدم اقامة البيئة التي تشهد باعساره ويصور بما اذا حبس لاثبات الاعسار فقط وما هناك بما لو ثبت عليه الحق بالفعل وامتنع من ادائه وحبس له اهـ (قوله نعم لا يحبس الوالد الخ) أي كل من له ولادة سواء كان ذكرا أو أنثى من جهة الاب والام انتهى شورى ومثل من ذكر المريض والمخدر وابن السبيل فلا يحبسون كما اعتمده الوالد وأفتى به بل يوكل بهم ليعتدوا ولا اطفال ولا المجنون ولا أبوه والوصى والقيم والوكيل في دين لم يجب بمعاملتهم ولا العبد الخاني ولا سيده

باطنه) بطول جواره وكثرة مخالطته فان الاموال تخفى فان عرف القاضي أن الشاهد بهذه الصفة فذاك والافله اعتماد قوله انه بها (وتشهد انه معسر لا يملك الا ما يليق لمونه) فتقيد النقي ولا تمحضه كقوله لا يملك شيئا لانه كذب (واذا ثبت) أي اعساره عند القاضي (أمهل) حتى يوسر فلا يحبس ولا يلزم للاية السابقة بخلاف من لم يثبت اعساره نعم لا يحبس الوالد للولد ولا المكاتب للنجوم

(قوله رحمه الله وكثرة مخالطته) أي فالواو بمعنى أو كما في م ر اهـ

ولا من وقعت على عينه
اجارة للدين اذا تعذر عمله
في الحبس بل يقدم حق
المسكترى (والعاجز عنها)
أى عن بينة الاعسار
(يوكل القاضى) به (من
يبحث عنه) أى عن حاله
(فاذا ظن اعساره بقرائن
اضافة) من أضاق الرجل
أى ذهب ماله (شهادة)
لئلا يتخلد في الحبس

درس

(فصل) في رجوع المعامل
للفلس عليه بما عمل به ولم
يقبض عوضه
(له فسخ معاوضة محضه لم
تقع بعد حجر علمه) بان
وقعت قبل الحجر أو بعده
وجهه فيرجع الى ماله ولو
بلا قاض

(قوله وكانت في الفسخ
الح) ظاهره انها لم تكن
في الفسخ بان كانا على حد
سواء وكانت في المضاربة
انه يجوز له الفسخ مع ان
الظاهر انه يجب عليه عدم
الفسخ في الاجرة حرراً أملاً
وعبارة شرح م ر وقد
يجب الفسخ بان يقع ممن
يلزمه التصرف بالعبطة
وهي في الفسخ ككتاب
دولى ومثلها البائع اذا
أفلس وحجر عليه وطلب
غراماً منه الرجوع على
ما حبسه بعضهم والاوجه
خلافه لما مر انه لا يلزمه
الاكتساب انتهت مقتضى هذا التعليل انه ان لزمه نصيان يلزمه الرجوع

شرح م ر (قوله ولا من وقعت على عينه اجارة) لكن للقاضى أن يستوثق عليه مدة العمل وان خاف
هر به فعمل ما يراه (فرع) للقاضى منع المحبوس من الجمعة والجماعة ومن الاستمتاع بحليته
ومحادثته أصدقائه ومن شم الرياحين ترفها أى لا يرضى وان حبست الزوجة على ما استبدته ولو باذن
زوجها سقطت نفقتها مدة حبسها فان طرأ المرض على المحبوس أخرج ان لم يجد مرضاً له حل وم ر قوله
ومن الاستمتاع بحليته قال حج ولا يلزم الزوجة اجابته الى الحبس الا ان كان يتألفها لطلبها
للسكنى فيه فيما يظهر ع ش (قوله اجاره) أى لعبر المدين اه شورى (قوله للدين) أى لا يحبس
للمدين لان العمل مقصود لذاته والحبس مقصود لغيره وهو راجع للاخير ولذا لا تحضره من مسافة العدو
اذ لم يتيسر العمل في الطريق ح ف (قوله والعاجز عنها) أى يحبس القاضى ثم يوكل به وجوباً من
يبحث عنه اثنين فأكثر فلو ادعى الغرماء عليه بعد ثبوت اعساره بأيام انه استفاد مالا وبينوا جهة ذلك
سمعت دعواهم ولهم تحليفه ما لم يظهر للقاضى أن غرضهم ايدأؤه والام نسمع دعواهم ولو أقيمت بينة
باعساره وأخرى بيساره قدمت بينة الاعسار حيث لم يعرف له قبل ذلك مال والا قدمت بينة اليسار حل
وعبارة زى ولو أقام البينة على الاعسار فادعى غريمه اليسار وأقام بينة فان عرف له قبل ذلك مال قدمت
بينة الاعسار لانها شهدت بأمر باطن خفى على بينة اليسار وبينة اليسار شهدت بأمر ظاهر كما تقدم بينة
الجرح على بينة التعديل وان لم يعرف له قبل ذلك مال قدمت بينة اليسار لانها شهدت بأمر حادث خفى
على بينة الاعسار وبينة الاعسار شهدت بالاصل لان الاصل في الناس الاعسار كما تقدم بينة البيع
والعتق على بينة الملك انتهى وبهذا يظهر ما في كلام حل من المخالفة (قوله يوكل القاضى) أى بعد
حبسه شورى وقوله من يبحث عنه أى ويكون الباحث اثنين وأجرة الموكل من بيت المال فان لم
يكن ففي ذمة المدين الى أن يوسر فيما يظهر فان لم يرض أحد بأن يبحث سقط الوجوب عن القاضى فيما
يظهر شيخنا

(فصل في رجوع المعامل للفلس) أى الذى حجر عليه بالفلس وكالحجر بالفلس الموت مفلساً أى معسراً
فله رجوع في المعاملة بواحد من هذين الامرين وعبارة شرح م ر وفي حكم الحجر بالفلس الموت مفلساً
ففي خبر أنى هريرة أبلس أومات مفلساً فاصحاب المتاع أحق بمناعه اه ومسئلة الموت تأتى
في الفرائض في قول المتن ومات مشترية مفلساً وسياق أن معنى قوله مفلساً أى معسراً بمنه سواء
أحجر عليه قبل موته أم لا كما سيأتى في الشرح فلو أفلس الرجل ولم يحجر عليه ولم يمت أو حجر عليه
للسفه فلا رجوع لمعامله عليه اه (قوله ولم يقبض عوضه) أى لم يقبض جميع عوضه بأن قبض بعضه
فقط أو لم يقبض شيئاً منه أخذاً مما يأتى في كلامه وكثيراً ما يجدون من الاول لدلالة الثاني عليه ع ش
على م ر وعبارته على الشرح قوله ولم يقبض عوضه أى شيئاً منه أخذاً مما يأتى في كلامه وهذا يحسب
ما فهمه من أن قوله فان كان قد قبض بعض الثمن مقابل لهذا وليس كذلك لان هذا من الترجمة بل
هو مقابل لمقدر والتقدير له فسخ معاوضة أى في جميعها ان لم يقبض شيئاً من الثمن (قوله له فسخ
معاوضة) أى حيث لم يكن ممن يتصرف بالعبطة كالولى وكانت في الفسخ والاوجب الفسخ حل
(قوله محضه) وهى التى تفسد بفساد المقابل نخرج النكاح والخلع وفي حاشية الشيخ م ر قوله
محضه كالاجارة والسلم والقرض وان كان لا يتعين في القرض الفسخ بل له الرجوع وان لم يحجر على
المقرض اه ومثله في المحلى (قوله لم تقع بعد حجر علمه) تصديقاً بالقرن فله الرجوع في عينه وعبارة
شيخنا تقتضى عدم الرجوع حل (قوله ولو بلا قاض) أى فلا يحتاج في الفسخ الى الرفع له ع ش

الاكتساب انتهت مقتضى هذا التعليل انه ان لزمه نصيان يلزمه الرجوع

(قوله فوراً) خيار العيب بجامع في الروضة خلافه وأوجه كلام الأصل (ولم يتعلق به حق لازم ولعوض حال) أصالة أو عرضاً ولو بعد الحجر (وتعذر حصوله بأفلاس) لخبر الصحيحين إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعة بعينها فهو أحق به من الغرماء وقياساً على خيار المسلم بانقطاع المسلم فيه وعلى المكتري بإهدام الدار بجامع تعذر استيفاء الحق ولو قبض بعض العوض ففسخ فيما يقابل بعضه الآخر كإسباني وخرج بالمعاوضة الهبة ونحوها وبالمحضنة غيرها كالنكاح والخلع والصلح عن دم لأنها ليست في معنى المنصوص عليه لا تنفاه العوض في الهبة ونحوها

(قوله رجه الله كالنكاح) كأن تزوجها بمهر في ذمته ودخل بها ثم حجر عليه فليس لها أن تفسخ أمالو كان قبل الدخول فأنها تفسخ هكذا قاله حل والذي تحرر من كلامهم والله أعلم أن الزوجة ليس لها الفسخ بالفلس حتى تفسخ حالاً بالمهر أو النفقة وأما قوله في الاستدراك نعم فكأن معناه أنها تفسخ بالمهر من جهة الاعسار فيترتب على ذلك أنه إذا كان الاعسار

(٤٢٠)

دفع الضرر (أن وجد ماله في ملك غيره) ولو تخال ملك غيره وإن صح

(قوله فوراً) ولو ادعى جهله بالفورية قبل كالد بالعيب بل أولى لأنه مما يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك ولو صوح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ إن علم أن جهل ولو حكم بمنع الفسخ حاكم لم ينقض حكمه لأن المسئلة اجتهدية والخلاف فيها قوي إذا النص كما يحتمل أنه أحق بعين متاعه يحتمل أنه أحق بثمنه وإن كان الأول أظهر فلا ينافيه قوله لا يحتاج في الفسخ إلى حاكم لشبوهه بالنص مخرج م (قوله ولو تخال ملك غيره) أي وعاد إليه بلا معاوضة أخذاً مما يأتى في كلامه الآتي وهو قوله فإن خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني العوض أيضاً فهل يقدم الأول أم لا فأنالو لم نحمل ما هنا على ما إذا عاد إليه بغير معاوضة لكان بين هذه العبارة والعبارة الآتية تناف فإن هذه تقتضي أنه لو ملكه غيره ثم عاد إليه يقدم الأول والآتية صرح فيها بالخلاف بقوله فهل يقدم الأول أم لا الثاني الخ اه شيخنا أي فالزائل العائد كالأذي لم يزل عنه ملكه والمعتمد خلافه كما قال وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هبة للولد

(قوله وإن صح في الروضة خلافه) الذي صححه في الروضة هو المعتمد نظير ما يأتى في الهبة للولد وفارق الرد بالعيب ورجوع المصدق بالطلاق بأن الرجوع في الأولين خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستصحب زوالها بخلافه في الآخرين فإنه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال من (قوله ولم يتعلق به) أي وقت الرجوع حق لازم أي يمنع بيعه كإسباني (قوله والعوض حال) قال م في شرحه وعلم مما تقرر أن شروط الرجوع تسعة وأولها كونه في حامله محضه كبيع ثابته رجوعه عقب علمه بالحجر ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر رابعها كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض منه شيئاً ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسها تعذر استيفاء العوض بسبب الأفلاس سادسها كون العوض ديناً فلو كان عيناً تقدمها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنها بقاؤه في ملك المفسر تاسعها عدم تعاق حق لازم به اه بحروفه ومن تأمل في المتن وجد الشروط أحد عشر آخرها قوله بنحو فسخت لا بوطء الخ لأن قوله والعوض حال أي دين حال اه حل وقول المتن وتعذر حصوله بالأفلاس قيدان كما يعلم من كلامه بعد فيخرج به العين وسيد كرها الشارح بقوله أو اشترى المفسر شيئاً بعين (قوله أو عرضاً) بأن حل أجل وقت الرجوع (قوله ولو بعد الحجر) غاية في قوله أو عرضاً (قوله لخبر إذا أفلس الرجل الخ) والمفسر شرعاً هو المحجور عليه كما تقدم أول الكتاب فاندفع ما يقال من أين يستفاد من الحديث أنه محجور عليه (قوله فهو أحق بها) أي حقيق بها بعد الفسخ فأفعل التفضيل ليس على بابه (قوله وقياساً الخ) القياس عليه في مطلق ثبوت الخيار وإن كان خيار السلم على التراخي شوبرى (قوله بإهدام الدار) أي تعيينها ذهدها تنفسخ به الإجارة كما هو ظاهر شوبرى والمراد بإهدامها إهدام بعضها كما قاله ع ش وعبارة من أي أنه امت إهدامها يمكن الانتفاع معه أما إذا لم يمكن فأنها تنفسخ بنفس التلف (قوله بجامع تعذر استيفاء الحق) فيه أنه إذا كان المراد بإهدامها إهدام بعضها فلا يتعذر الاستيفاء إلا أن يجاب بأن المراد تعذر الاستيفاء التام أو على الوجه المقصود (قوله ولو قبض بعض العوض) مراده بهذا أن قوله ولم يقبض عوضه أي كلاً أو بعضاً وقوله كإسباني أي في قول المتن فإن كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه فهذا يدل على أن قوله الآتي فإن كان قبض الخ راجع لقوله له فسخ معاوضة كما يأتى لا لما قبله تأمل (قوله الهبة ونحوها) كالهبة والصدقة والاباحة ع ش على م والمراد الهبة بلا ثواب كأن وهبه عيناً وأقبضها له (قوله كالنكاح) صورته أن تزوجها بمهر في ذمته

ويدخل

بالمهر فلا تنفسخ إلا بعد قسمته ماله لأنه لا يتحقق الاعسار إلا حينئذ وإن كان بالنفقة فلا تنفسخ إلا بعد مضي ثلاثة أيام من القسمة تأمل وافهم

و يدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بضعها وكذا لو كان الصداق معيناً فأنها تملكه بنفس العقد وتطالب به بعد الحجر وصورة الخلع أن يجالها على عوض في ذمتها ثم يحجر عليها بالفلس فليس له فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة وصورة الصلح عن الدم أن يستحق عليه قصاصاً أو يصلحه عنه على دين ثم يحجر على الجاني فليس للمستحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص ع ش لتضمن الصلح العفو عنه وعبرة الشورى كالنكاح ولو قبل الدخول ولا يشكل عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم لأن المراد عدم تسلطه عليه بعد والافصلح الدم ما هو التالف فيه وكذا الخلع انتهى أي ليس فيه شيء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تف العوض وفي حل تقييده بكونه بعد الدخول وعبارته قوله كالنكاح أي بعد الدخول كما يعلم من الاستدراك الآتي وهو الظاهر وفي قل ما يوافق الشورى وعبارته وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتعويل في النكاح لا غاب (قوله) ولتعذر استيفائه (أي العوض بمعنى المعوض وهو البضع في النكاح والخلع فليس لها أن تفسخ النكاح وترجع في بضعها لقواته لأن الفرض أنه بعد الدخول وليس له أن يفسخ عقد الخلع ويرجع في بضعها لقواته بالينونة وهو في الصلح القصاص فليس للمجنى عليه أن يفسخ عقد الصلح ويرجع إلى القصاص لقواته بالصلح حل لأنه يتضمن العفو عنه (قوله في البقية) وهي النكاح وما بعده ع ش (قوله) نعم للزوجة) أي قبل الدخول في المهر ومطلقاً في النفقة حل وعبرة الإيعاب ولا يرد على هذا ما يأتي من فسخ المرأة النكاح باعذار الزوج بالمهر أو النفقة لأنه أعني غيرها مذاوم من ثم يقيده بالحجر اه وبه تعلم وجه قوله نعم الخ فالاستدراك صوري وكتب أيضاً قال سم فاهي الصورة التي ينتق فيها الفسخ بافلاس الزوج بدون الاعسار المذكور حتى يصح قوله السابق كالنكاح انتهى وقد يجاب بأن المراد أن لا يفسخ من حيث الفلس وإن فسخت من حيث الاعسار كما أفهمه قوله لكن لا يختص الخ شوري وهذا استدراك على عوم قوله وبالحضرة غيرها انتهى (قوله) لكن لا يختص ذلك بالحجر وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجرد أو يمتنع الفسخ مادام المال باقياً لا يتحقق اعساره إلا بقسمة أمواله فيه نظراً لأقرب الثاني إذ من الجائز حدوث مال له أو براءة بعض الغرماء له أو ارتفاع بعض الأسعار وأما الفسخ بالنفقة فليس لها الفسخ إلا بقسمة أمواله ومضي ثلاثة أيام بعد ذلك كما يأتي في النفقات ع ش على م ر (قوله) وما لو تراخي الفسخ عن العلم) أي بأن له الخيار على الفور (قوله) وما لو خرج المال عن ملكه) وكذا الرجوع له حال إحرامه لو كان المبيع صيداً فحرم البائع فإذا حل من إحرامه رجع ولو كان المبيع كافراً فأسلم في يد المشتري والبائع كافر رجع ولا يشكل بما تقدم في مسألة الصيد لقرب زوال المانع فيها ولأن المسلم يدخل في ملك الكافر في صور عديدة بخلاف الصيد مع المحرم اه س ل (قوله حسا) أي بسبب حسى وقوله أو شرعاً أي بسبب شرعى وقوله كتلف مثلاً للحسى وقوله ويبيع ورقف مثلاً للشرعى شوري وللحسى أيضاً كما قاله البرماوى (قوله) ويبيع) أي بتأويل الخيار للمشتري وحده بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع ولهما حل وس ل وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفيع لسبق حقه عليه إلا أن حق الشفعة كان ثابتاً حين تصرف المشتري لأنه ثبت بنفس البيع وحق الرجوع لم يكن ثابتاً حين تصرف البائع لأنه انما ثبت بالا فلاس والحجر اه (قوله) وما لو تعاق به حق لازم) أي يمنع بيعه كما يؤخذ من كلامه بعد فلوزال التعاق جاز الرجوع وكذا لو عجز المالك بشرح م ر فالمراد بالحق اللازم الذي يمنع بيعه لا اللازم من الطرفين والأفلاجارة لازمة منهما والرهن والكتابة لازمان من طرف واحد فقط مع دخولهما وخروج الاجارة (قوله) كرهن مقبوض) ولو قال البائع للرهن أماً دفع لك حقك وأخذ عين مالى لم يجبه على الأوجه من وجهين

ولتعذر استيفائه في البقية
نعم للزوجة باعذار زوجها
بالمهر أو النفقة فسخ
النكاح كما سيأتي في بابها
لكن لا يختص ذلك بالحجر
وخرج بالبقية ما لو وقعت
المعاوضة بعد حجر علمه
لتقصيره ولأن الافلاس
كالعيب فيفرق فيه بين
العلم وعدمه وما لو تراخي
الفسخ عن العلم لتقصيره
وما لو خرج المال عن ملكه
حساً أو شرعاً كتلف وبيع
ووقف وما تعاق به حق
لازم لثالث كرهن مقبوض
(قوله) وليس للبائع فسخ
هذه التصرفات الخ) أي
لأن حقه متأخر عن
التصرف لأنه لا يثبت حقه
إلا بعد الحجر بخلاف نظيره
من الشفعة فلا أخذ
بالشفعة فسخ التصرف
الذي فعله المأخوذ منه
تأمل لتقدم حقه لأنه يثبت
بنفس البيع اه قويسنى

عن ملكه بخلاف تدبيره
واجارته ونحوهما لانها لا
تمنع البيع فيأخذه في
الاجارة مسلوب المنفعة
أو يضارب فان خرج عن
ملكه وعاد بمعاوضة ولم
يقبض الثاني العوض أيضا
فهل يقدم الاول أو الثاني
أو يرجع كل منهما الى
النصف فيه أوجه لم يرجع
الشيخان منها شيئا ورجع
منها ابن الرفعة الثاني وبه
جزم الماوردي وغيره لان
المال في حقه باق في سلطنة
الغريم وفي حق الاول زال
ثم عاد وخرج ماله كان
العوض مؤجلا حال الرجوع
وماله لم يتعذر حصوله
بالافلاس كأن كان به رهن
ينفي به أوضمان ملىء مقرولو
بلاذن أو اشترى شيئا بعين
ولم يسلمها وهو ظاهر

(قوله لارجوع) أي للبائع
والظاهر ان المشتري البائع
للاخر له الرجوع مطلقا في
صورة بيعه لمن أفلس

(قوله لم يرجع الشيخان
الح) والمراد لم يرجع
صريحان كان يفهم من
عدم الرجوع في صورتين
قبل عدم الرجوع في هذه
بالاولى لتعلق حق ثالث به
اه شيخنا (قوله الآن
يقال الح) هذا الجواب مع
القوله بعد لا محل لهما بعد
الحل المتقدم تأمل

طردهما الاذرعى في المجنى عليه انتهى س ل (قوله وجنابة) أي توجب مالا متعلقا برقبته كافي
شرح م لانها التي تمنع البيع بخلاف ما توجب القصاص لانها لا تمنع البيع كما تقدم فراده باللازم ما يمنع
البيع كما قاله حل ويدل عليه قوله لانها لا تمنع البيع فاذا أخذ البائع ثم قتل قصاصا فهل يرجع على
المفلس أو يفرق بين العلم والجهل حرر والظاهر الثاني (قوله وكتابة) أي صحيحة والاستيلاد
كالكتابة كافي الروضة (قوله ونحوهما) كتعليق العتق بصفة والكتابة الفاسدة ع ش (قوله
فأخذه في الاجارة مسلوب المنفعة) ولا يرجع باجرة المثل لما بقى من المدة بخلاف ما تقدم من التحالف
من انه اذا وجد بعد الفسخ مؤجرا يرجع به وله اجرة المدة لباقية لانه لا مندوحة له هناك بخلافه هنا
اذ له مندوحة وهي المضاربة س ل وحل قال زى نعم لو أقرضه المشتري غيره وأقبضه اياه ثم حجر
عليه أو باعه وحجر عليه في زمن الخيار أى الثابت له أو لمّا أو وهبه لولده وأقبضه له أو باعه لآخر ثم أفلسا
وحجر عليهما فللبائع الرجوع اليه كالمشتري والمعتد في هذه الصور لارجوع الا اذا كان الخيار للبائع
أو لمّا فإنه لا يمنع الرجوع لعدم زوال الملك وحيث زال الملك امتنع الرجوع واذا حل كلام
المسوردي على ما اذا كان الخيار للبائع أو لمّا كما قرر فلا ضعف وكان صحيحا زى (قوله فان خرج
الح) تقييد لقوله ولو تخلل ملك غيره بما اذا عاد بغير معاوضة فكان الاول ذكره عقبه (قوله وعاد
بمعاوضة) أي فكلام الروضة المتقدم فيما اذا عاد بغير معاوضة أو بمعاوضة وأقبض الثاني العوض والا
كان كالذي لم يزل وحينئذ لا يكون هذا المخالف لما سبق عن الروضة حل وقوله فكلام الروضة المتقدم
فيما اذا عاد بغير معاوضة الح أي كما يدل عليه قول الشارح هنا لم يرجع الشيخان منها شيئا مع أن النووي
صاحب الروضة رجح عدم الرجوع كما مر تأمل (قوله فهل يقدم الاول) أي لسبق حقه وقوله أو
الثاني أي اقرب حقه (قوله أو يرجع كل منهما الى النصف) ان تساوى الثمنان والارجع كل بنسبة ثمنه
حل (قوله فيه أوجه) يوهم أن الاوجه غير ما ذكره مع انها عين ما ذكره فلو قال فيه هذه الاوجه
لكان أظهر فتأمل وأجيب بأن قوله فيه متعلق بمرجع وقوله أوجه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه
أوجه (قوله لم يرجع الشيخان منها شيئا) فيه أن الشيخين صرحا بان الزائل العائد كالذي لم يزل
وهو مخالف ما تقدم عن الروضة الا أن يقال هذا على خلاف المصحح في الروضة حل (قوله
ورجع ابن الرفعة الثاني) ترجيحه متعين على تصحيح الروضة المتقدم ومحل الاوجه انما هو على
طريقة الشارح والمعتد كلام الروضة وكتب أيضا وكاشاني الثالث والرابع وهكذا فالخير أولى
شويرى وهو مخالف للحلبي (قوله لان المال في حقه) أي الثاني باق على ملكه (قوله ثم عاد) أي
فكانه لم يعد كما قال

وعائد كزائل لم يعد * في فلس مع هبة للولد

(قوله وخرج ماله لو كان العوض مؤجلا) اذا المطالبة به في الحال وهذا مكرر مع قوله وخرج بالبقية الا
أن يقال أعاده لطول العهد والافتقار الى السياق أن يقول وماله لو كان العوض مؤجلا (قوله كأن كان به
رهن) مثال لما اذا لم يتعذر حصوله أصلا (قوله يفي به) فان لم يفي به فله الرجوع فيما يقابل ما لا يفي به
حل (قوله أوضمان ملىء مقر) أو عليه يئنة يمكن الاخذ بها حل وأمالو كان الضامن معسرا أو
جاحدا ولا يئنة فيرجع لتعذر الثمن بالافلاس شرح م ر (قوله أو اشترى شيئا بعين) كأن اشترى
المفلس عبدا بأمة ولم يسلمها وهذا خارج بدين الذي وقع حال صفقه كما قررناه ثم حل لكن الشارح
جعله خارجا بقوله وتعدر حصوله فعلى كلام حل كان الاولى تقديمها وضمها لقوله ماله لو كان العوض
مؤجلا اه وعبارة ع ش أو اشترى شيئا بعين هذا خرج بقوله حال لان الاعيان لا توصف

بحلول ولا تأجيل والشارح جعله خارجاً بقوله وتعدر حصوله كأنه لأنه أنسب بالصورة التي خرجت بهذا
 القيد فنسب الإخراج إليه لصحة إخراجيه كما يصح بغيره واختاره لكونه أنسب بالصورة المذكورة
 (قوله فيطالب) أي البائع المفلس في الأخيرة وهي قوله واشترى شيئاً بعين وقوله في الأولى هي
 مسألة الانقطاع وقوله في غيرها هي مسألة الهرب والامتناع وقوله والتصریح بمحضته وبقولي ولم
 يتعلق به حق لازم في نسخة بعد قوله والتصریح بمحضته مع ذكر ولم يتعلق به حق لازم اه ع ش (قوله
 وكأنقطاع جنس الخ) كأن اشترى رجل شيئاً بثمن معلوم وفقد الثمن وقوله أو هرب مؤسراً أي وهو
 المفلس بأن أيسر بعد أن هجر عليه وهرب بالعوض أو امتنع من دفعه وهو مؤسراً وهذا لا يخصان
 المحجور عليه فعمل مراد الشارح الإطلاق ويد عليه قوله أو هرب مؤسراً حيث لم يقل أو هرب به أي
 المفلس فراده العموم وهذا مثال لما إذا تعدر حصوله بغير الإفلاس اه وعبارة حل وكأنقطاع جنس
 العوض الذي هو الثمن فهو معطوف على كأن كان به رهن بقي به فهو من جملة محترز قوله وتعدر حصوله
 بالإفلاس لأنه شامل لما إذا تعدر حصوله بغير الإفلاس انتهى وفيه أن هذا خروج عن موضوع المسئلة
 لأن الكلام في الإفلاس الآن يقال لا يضر كون الأقسام أعم من المقسم كما قررته شيخنا العزيز
 (قوله فان فرض عجز) أي من السلطان (قوله وبالشروط) أي والتصریح بالشروط المذكورة
 بقوله ان وجد ماله الخ فالمراد بها ما صرح فيه بأداة الشرط لجميع القيود المذكورة هنا وقوله في مسألة
 الجهل وهي المعاملة بعد الحجر مع الجهل به الداخلة في منطوق قوله لم تقع بعد حجر عله (قوله في مسألة
 الجهل) ووجه ذلك أنه ذكر في المنهاج أنه لو عامله بعد حجر جهله كان له الفسخ ولم يذكر له شروطاً
 وذكر هنا أنه لو عامله قبل الحجر ثم حجر عليه كان له الفسخ بالشروط والمصنف لما عبر بقوله لم تقع بعد حجر
 علمه شمل ذلك ما لو لم يكن ثم حجر أصلاً أو كان وجهه والشروط التي ذكرها راجعة طمأهني بالنسبة
 للجهل الحجر من زيادته ع ش (قوله وان قدمه الغرماء) هذا غاية لقوله له فسخ الخ وهذا بخلاف ما لو
 قدم الغرماء المرتين بدنيه فإنه يسقط حقه من المرهون والفرق أن حق البائع أكد أنه في العين
 وحق المرتين في بدلها كما في شرح مر (قوله فله الفسخ) صرح به وان كان معلوماً من جعله غاية
 لجواز الفسخ بناء على المشهور في نحو يزبدوان كثر ماله بخيل من أن الواو في قوله وان اعتراضية وحذف
 جواب الشرط لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير يزبدون وان كثر ماله فهو بخيل فهو هنا وان كان
 معلوماً احتيج إليه وفاء بما يقتضيه التركيب ع رية اه ع ش وقيل ان وصلية لاجواب لها (قوله اما
 في التقديم من المنية) أي فيما لو قدمه من ماله وقوله وقد يظهر الخ فيما اذا قدمه من مال المفلس اه
 سل وقيل لا حاجة لهذا لان المنية موجودة وان قدمه من مال المفلس وان كانت غير قوية (قوله وقد
 يظهر غريم) فلو أجابهم ثم ظهر غريم آخر ورجع اليه بالخصصة لم يرجع أي البائع فيما يقابل ذلك من
 العين لتقصيره ورضاه بالترك وكتب أيضاً فلو أجابهم ثم ظهر غريم آخر لم يزاجه لان ما أخذه لم يدخل
 في ملك المفلس حقيقة بل ضمناً على قول مرجوح والغرماء انما تتعلق بما دخل في ملكه حقيقة حل
 وقوله فيما يأخذه أي ان كان من مال المفلس فان كان من مال الغرماء فلا يزاجه لعدم ملك المفلس له
 (قوله وبمحصل الفسخ الخ) قدره اطول الفصل والافقوله بنحو متعلق بفسخ المتقدم (قوله كنهضته)
 أي أو أبطلته أو رددت الثمن أو فسخت البيع فيه أو رجعت في المبيع أو استرجعته حل (قوله
 لا بوطء) وان نوى به الفسخ كافي حل لان الفسخ لا يقوى على رفع الملك المستقر بخلافه في زمن
 الخيار لعدم استقرار الملك كذا بهامش شرح الروض بخط والشيخنا وقضية علمه اختصاص الخيار
 بغير خيار العيب لان خيار العيب طرأ بعد استقرار الملك الآن يقال لما تقدم سببه كان كانه تقدم شو برى

فيطالب في الأخيرة بالعين
 وكأنقطاع جنس العوض
 أو هرب مؤسراً أو امتناعه
 من دفعه لجواز الاستبدال
 عنه في الأولى وامكان
 الاستيفاء بالسلطان في
 غيرها فان فرض عجز فنادر
 لا عبرة به والتصریح
 بمحضته وبقولي ولم يتعلق
 به حق لازم وبالشروط في
 مسألة الجهل من زيادتي
 (وان قدمه الغرماء
 بالعوض) فله الفسخ لما في
 التقديم من المنية وقد يظهر
 غريم آخر فزاجه فيما
 يأخذه ويحصل الفسخ
 (بنحو فسخت العقد)
 كنهضته أو رفعتة
 والتصریح به من
 زيادتي (لا بوطء وتصرف)

كاعتاق وبيع ووقف كافي
الهبة للفرع فتعبري
بتصرف أعم من اقتصاره
على الاعتاق والبيع (ولو
نعيب) مبيع مثلاً (بجناية
بائع) بقيد زده بقولي
(بعد قبض أو) بجناية
(أجنبي أخذه وضارب من
ثمنه بنسبة نقص القيمة)
الها الذي استحقه المفلس
فلو كانت قيمته سليماً مائة
ومعياً تسعين رجع بعشر
الثلث (والا) بأن تعيب بأقصة
مما ربه أو بجناية بائع قبل
قبض أو بجناية مبيع أو
مشتري كزوجه له عبداً
كان أو أمة (أخذه) ناقصاً
(أو ضارب ثمنه) كافي
تعيب المبيع في يد البائع
فإن المشتري يأخذه ناقصاً
أو يتركه (وله أخذه بعضه)
سواء أ تلف الباقي أم لا
(ويضارب بحصة الباقي
فإن كان) قد قبض بعض
الثلث (أخذ)

(قوله أي بأن حصل فيه
نقص) كان الأولى أن
يقول إن كان ما نقص لا
يفرد الخ والأفلا معنى
لكون النقص لا يفرد
فإن حل على الناقص فلا
معنى لكونه حصل فيه
نقص تأمل

قال ع ش على م وإذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه أولاً الظاهر الأول لبقاء الموطأ على
ملك المفلس ولا حد عليه للخلاف في أنه يحصل به الفسخ أولاً (قوله كاعتاق وبيع ووقف) أي
وتلغو هذه التصرفات لمصادفها ملك الغير شرح م (قوله كافي الهبة للفرع) حيث لا يحصل الرجوع
فيها بذلك حل (قوله ولو تعيب) أي بأن حصل فيه نقص لا يفرد بالعقد أم لو كان يفرد به فهو داخل
في عموم قوله الآتي وله أخذ بعضه ويضارب بحصة الباقي ولذلك أشار الشارح بقوله سواء أ تلف الباقي
أم لا (قوله بجناية بائع) أي مثلاً وحذفه للعلم به بمقابلته (قوله أو بجناية أجنبي) أي تضمن جنايته
أما لا جني الذي لا تضمن جنايته كالحرب في جنايته كالأفلا انتهى شرح م (قوله وضارب من ثمنه)
أي شارك بالناقص من ثمنه فمن تبعية سواه أخذ المفلس الأرض من الجاني أولاً ع ش قال شيخنا
وصورة ذلك فيما إذا كان الجاني البائع أن يبيعه بخمسين وقيمته مائة ثم يجني عليه البائع فيساري بسبب
الجناية تسعين فينقص عشر القيمة وهو عشرة ونسبة النقص إلى الثلث عشرة وهو خمسة ثم يحجر
على المشتري أو يعلم البائع بالحجر فيرجع البائع في مبيعه ويضارب بعشر الثلث الذي هو خمسة ويأخذ
منه المشتري الذي هو المفلس عشر القيمة الذي هو عشرة (قوله بنسبة نقص القيمة) هذا ظاهر فيما
لأرث له مقدر أماله أرث مقدر فيرجع عليه به (قوله الذي استحقه المفلس) أي على الجاني وهو
صفة لنقص القيمة وحمل كونه يستحق ما نقص من القيمة في غير العبد وكنافيه إن لم يكن للجناية
أرث مقدر من حر والافلا واجب مثل ذلك القدر من قيمته كافي نظائره كافي س ل وعبارته قوله
الذي صفة لنقص وهذا جرى على الغالب من أن الجناية في العبد لا تكون على ماله أرث مقدر ولو
كانت فله أرث مقدر على كل البائع إنما يضارب من ثمنه بنسبة ما نقص من القيمة انتهى والضمير يرجع
إلى نقص القيمة والحاصل أن البائع يرجع بالأرث وهو جزء من الثلث نسبتاً إليه كنسبة ما نقص
العيب من القيمة إليها والمفلس يرجع عليه بنقص القيمة وقد يؤدي الحال إلى التفاضل ولو في البعض
كأنه عليه الشهاب بن قاسم رشدي على م (قوله رجع بعشر الثلث) ومعنى رجوعه به أنه يضارب
به (قوله أخذه ناقصاً) أي بالأرث (قوله أو ضارب ثمنه) وهذا مستثنى من قاعدة ما ضمن كله
يضمن بعضه ومن ذلك الشاة المجهولة في الزكاة إذا وجدها نالقة يضمنها لا أخذ أو ناقصة استردّها بلا
أرث وعلاؤه بأنه نقص في ملكه فلا يضمنه كالمفلس وقد يضمن بعضه ولا يضمن الكل وذلك فيما إذا
جنى على مكاتبه فإنه إذا قتلهم يضمنه وإن قطع عضو من ماله وحل (قوله وله أخذه بعضه) أي بعد
الفسخ كأن باعه أردب قمح بثلاثين نصفاً فإن له أن يأخذ نصف الأردي ويضارب بقيمة النصف الآخر
ولو كان باقياً وهو خمسة عشر انتهى وقيد الأذرع الرجوع بما إذا لم يحصل به ضرر بالتشقيص على
الغرماء وقال السبكي لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا في شرح الروض وهو المعتمد خ ط لأن
التفريق بالنسبة للغرماء أنفع من الفسخ في كله س ل (قوله أم لا) وهو وإن كان فيه تفريق الصفة
الأنه لا ضرر فيه على المفلس بل فيه نفع للغرماء لكونه يضارب بالباقي كما قررره شيخنا ح ف وعبارة
شرح م وكاله استرداد المبيع له استرداد بعضه لأنه مصلحة للغرماء اه (قوله فإن كان قد قبض الخ)
هذا مفرع على قوله له فسخ معاوضة الخ كأنه قال محل كونه يفسخ في المبيع كله إن لم يقبض شيئاً من
الثلث فإن كان قبض بعض الثلث أخذ من ماله أي بعد الفسخ في البعض الذي لم يأخذه مقابلته الخ وصورتها
كأن يبيعه أردب قمح بأربعين نصفاً أو يأخذ منه عشرين ثم يحجر على المشتري فيأخذ من ماله ما يقابل
بأق الثلث وهو نصف الأردي ويكون هذا النصف في مقابلة العشرين التي لم يأخذها شيخنا فلو باعه
عبدين بمائة وتساوت قيمتهما وقبض منه خمسين رجع عليه بنصف ماله في عبد منهما لا يبرأ منهما

لان فيه ضرر على الغرماء من ل وحل (قوله من ماله) أى البائع ولو قال من المبيع لكان أظهر
وسماه ماله بالنظر لما كان (قوله بلامعلم) قد يقال لاحاجة اليه بل هو بيان للواقع لان التعلم مصدر تعلم
بنفسه بخلاف التعليم فانه مصدر علمه غيره وقيل يحتاج اليه لان تعلم يكون مطاوعا لعلم يقال علمه فتعلم
فيصدق أيضا اذا تعلم بعلم وهو الظاهر فلو كانت بعلم كان المشتري شريكا بالزيادة للقاعدة أنه حيث
فعل بالمبيع ما يجوز الاستئجار عليه كان شريكا بنسبة الزيادة كفى شرح م (قوله فيرجع فيها)
وكذا حكم الزيادة في جميع الابواب الا في الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا يرجع بالنصف
الزائد الا برضا الزوجة كما يأتي ولو تغيرت صفة المبيع حتى صار الحب زرعاً أخضر أو البويض فرخاً أو العصير
خلأ أو الزرع مشتد الحب أو زوجت الامة وولدت أو خلط الزيت ونحوه من امثليات بمثل أو بدونه رجع
البائع فيه نباتاً فرخاً أو خلأ ومشتد الحب لانها من عين مال كذبت صفة أخرى فأشبهه بضرورة
الودي تخلأه حج ولا يلزم من الرجوع حينئذ كون الزيادة له تأمل قال سم وقياسه على الودي
في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافي أن الزيادة في الودي اذا صار نخلاً للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة
في المذكورات فانها للفلس كما ذكره في المهمات انتهى وعبارة شرح م بعده قوله والزيادة المتصلة الخ
ولو تغيرت صفة المبيع كأن زرع الحب فثبت قال الاسنوي فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعي أنه
يرجع ويؤزم به ابن المقرئ وأفتى به الشيخ قال الاسنوي ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة أن لا يفوز
البائع بالزيادة فاعلمه اه قال ع ش عليه قوله أن لا يفوز البائع أى بل يشاركه المشتري ولعل صورة
المشاركة أن يقوم المبيع حياً ثم زرعوا يقسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتي في مسئلة الصبيغ اه فتكون
الزيادة للفلس كما تقدم عن س ل خلافاً لظاهر كلام ابن حجر (قوله حدثنا بعد البيع) أى وانفصلا قبل
الرجوع ع ش (قوله هو أولى من قوله) وجه الاولوية أن ما في الاصل يشمل المميز وولد البهيمة
المستغنى عن اللبن ع ش (قوله ولم يبدل) فان بذل البائع قيمته أخذه مع أمه لا امتناع التفريق ولو
بذل البائع قيمته وطلب للفلس البيع فيظهر اجابة البائع لان مال المفلس مبيع كله زى (قوله بمهمة)
أى مضمومة لانه من باب نصر مختار (قوله حذرنا من التفريق) كذا قالوا وأنت خير بأنه اد اختلاف
المالك لم يحرم التفريق وحيث صححوا الرجوع هنا في الام فقد اختلف المالك فلا حرمه وقد يقال
نظراً الى ما قبل الرجوع وهو بعيد بل غير مستقيم قل (قوله وأخذ حصه الام) وكيفية التقسيط كما
قاله الشيخ أبو حامد ان تقوم الام ذات ولد لانها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد
أى بصفة كونه محضوناً وتضم قيمة أحدهما الى قيمة الآخر وتقسم عليهما شرح م وما ذكره من
كيفية التقسيط هنا على مقابل الاصح فيما لو رهن الام دون ولدها والاصح ثم أن تقوم الام وحدها
ثم مع الولد فالزائد قيمته وعليه فينظر الفرق بين ما هنا وحيث جزم هنا بمقابل الاصح هناك وسوى
حج بين ما هنا وحيث ع ش على م (قوله فان بذلأخذهما) والاوجه انه لا بد من عقد بأن يقول
رجعت في الامة وتملكت ولدها بكذا نظير ما يأتي في تلك المعبر الغراس والبناء في الارض المعارة وانه
لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه حذرنا من التفريق بينهما اذ هو ممنوع ولو في
لحظة كما اقتضاه اطلاقهم شرح م (قوله ولو وجد حمل) للمسئلة أربعة أحوال لانه اما أن يكون
موجوداً عند البيع والرجوع أو عند البيع دون الرجوع أو عكسه فيرجع فيه البائع في الثلاث والرابعة
لم يكن موجوداً عند البيع ولا عند الرجوع عكس الاولى ومعناه أنها حلت عند المفلس وانفصل قبل
الرجوع فانه يكون للفلس وكذا لو حدثت ثمرة بعد البيع وكانت مؤبرة عند الرجوع فهي للفلس اه

من ماله (ما يقابل باقيه) أى
باقى الثمن ويكون ما قبضه
في مقابلة غير المأخوذ كالأ
رهن عدين بمائة وثلاث
أحد هما وقد قبض خبث
فالباقى مرهون بالباقي
وقولى والا الى آخره أعم بما
ذكره (والزيادة المتصلة)
كسمن وتعلم صنعة بلامعلم
(البائع) فيرجع فيها مع
الاصل (والمتفصلة)
كشجرة وولد حدثا بعد البيع
(المشتري) فلا يرجع فيها
البائع مع الاصل (فان
كانت) أى الزيادة المتفصلة
(ولدة أمه لم يميز) هو أولى
من قوله فان كان الولد صغيراً
(ولم يبدل) بمهمة
(البائع قيمته يبعها)
معاً حذرنا من التفريق
الممنوع منه (وأخذ حصه
الأم) من الثمن فان بذلها
أخذها (ولو وجد) للبيع
(حل أو ثمر)

مر وصورة ما إذا كان ظاهرا عندهما وان كانت خارجة من المثلث الا انها تعلم بالاولى أى فيرجع باولى من كونه موجودا عند أحد هما فقط اه ح ف وعبارة المنهاج ولو كانت حاملا عند الرجوع دون البيع أو عكسه أى حاملا عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله فالاصح تعدى الرجوع للولد اه فلو حذف المصنف قوله لم يظهر لكان أوضح لانه ليس بقيد (قوله لم يظهر عند بيع) أى لم ينفصل الحمل ولم يظهر الثمر من كيزانه فالمراد لم يظهر كل وأفراد الضمير لان العطف بأو وقيد به لانه الذى يتوهم عدم الرجوع فيه حينئذ أما إذا كان كل ظاهرا عند البيع والرجوع فالامر واضح وأراد بظهور الحمل انفصاله لانه لا يسمى جلا حينئذ حقيقة وأراد بظهور الثمر تأثيره وتشقيقه في التخل وسقوط نحو النور في غيره ح ف (قوله عند بيع أو رجوع) ظرف لقوله وجد كما يدل عليه قول الشارح بأن كان الحمل الخ وأوفى كلامه مانعة خلق فتجوز الجمع حينئذ يصدق منطوق المثلث بثلاث صور ذكر الشارح منها اثنتين بقوله بأن كان الخ والثالثة ما لو كان كل منهما موجودا عند كل من البيع والرجوع وهذه مستفادة من كون أو مانعة خلق وتركها الشارح لان حكمهما معلوم بالاولى من الصورتين اللتين ذكرهما ومفهوم المثلث صورة واحدة لا يأخذ البائع فيها الحمل ولا الثمرة وهى ما إذا كان كل منهما غير موجود عند البيع والرجوع بان حدث كل وانفصل بين البيع والرجوع فيكونان للمشتري وهذه تقدمت في قول الشارح كنمرة وولد حد تابعه البيع تأمل (قوله بان كان الحمل متصلا والثمر مستترا عند البيع) بان باعه الدابة وحملها في بطنها عند البيع أو باعه الشجرة والثمر مستترا أى لم يؤثر عند البيع وقوله دون الرجوع أى لم يكن الحمل ولا الثمر مستترا حالة الرجوع بل كان الحمل منفصلا حالة الرجوع بان انفصل عند المشتري وكان الثمر ظاهرا عند الرجوع بأن أبر عند المشتري فالتأثير كان انفصال الحمل مر وشيخنا (قوله أو عكسه) بان كان الحمل متصلا والثمر مستترا عند الرجوع بان باعه الدابة وهى حائل ثم حلت عند المشتري أى وانفصل عند البائع بعد الرجوع أو باعه الشجرة وهى غير مشمرة ثم أبرت عند المشتري ولا يصح أن يقال في صورة العكس بأن كان الحمل متصلا والثمر مستترا عند الرجوع دون البيع بأن كان الحمل منفصلا عند البيع والثمر ظاهرا عند البيع لانه لا يمكن شيخنا (قوله بناء في الحمل في الاولى على أنه يعلم) فكأنه باع عينين فيرجع فيهما فان بنيينا على أنه لا يعلم فلا رجوع فيه (قوله ونبعا في البقية) أى صورة الثمرة بقسميهما وهى صورة الحمل في العكس وقوله لان ذلك أى المذكور من الحمل والثمر وهذا تعليل للتبعية وقوله ويفرق الخ راجع لاحدى صورتي الحمل وهى صورة العكس بالنسبة اليه تأمل (قوله وبين نظيره في الرهن) كأن يرهن عنده الدابة حائلا ثم تحمل عند المرتهن فان الحمل لا يدخل في الرهن وقوله وفى رد بالعيب كأن يبيعه الدابة حائلا ثم تحمل عنده ثم يظهر بها عيب قديم فانه يرد هاهو يرجع في الحمل اذا انفصل وقوله ورجوع الوالد في هبته كأن يهب لولده دابة حائلا ثم حلت عنده ثم يرجع الوالد في الدابة فانه يرجع فيها دون الحمل لانه للولد يأخذها اذا انفصل كما قرره شيخنا (قوله بأن سبب الفسخ) وهو عدم نوفية الثمن (قوله عن أخذه منه وهو المفلس) أى فغلطنا عليه وقضيته ان المشتري لو اطلع على عيب في المبيع فرده على البائع أن يكون الحمل للمشتري ولو كان موجودا عند البيع لان الفسخ نشأ من قصير البائع بعدم اعلام المشتري بعيبه وليس مرادا لان الحمل من الزوائد المنفصلة في جميع الابواب الا في المفلس ع ش ومثله تعجيل الزكاة (قوله ولو غرس) أى المفلس الارض أى وأراد البائع الرجوع ولم يقل ثم سحر عليه كما قال ذلك فيما اذا طعن حل ولعله لشموله لما اذا تقدم الحجر على البيع بان كان البائع جاهلا بالحجر اه وجواب الشرط محذوف تقديره

لم يظهر عند بيع أو رجوع)
بان كان الحمل متصلا والثمر
مستترا عند البيع دون
الرجوع أو عكسه (أخذه)
بناء في الحمل في الاولى على
أنه يعلم ونبعا في البقية
للاصل لان ذلك يتبع في
البيع فكذا في الرجوع
ويفرق بينه وبين نظيره
في الرهن بان الرهن ضعيف
بخلاف الفسخ لنقله الملك
وفي الرد بعيب ورجوع
الوالد في هبته بأن سبب
الفسخ هنا نشأ عن أخذ
منه بخلافه ثم والتصریح
بحكم عدم ظهور الثمر عند
الرجوع من ز يادى (ولو
غرس) الارض

(قوله وهى غير مشمرة ثم الخ)
الاولى ولا ثمر عليها ثم أثمرت
عند المشتري أى ولم تؤثر
لان حاصل ما ذكره صورة
وجوده عندهما الا أنه لم
يظهر عند البيع وظهر عند
الرجوع تأمل
(قوله لاحدى صورتي
الحمل) وكذا لاحدى
صورتي الثمر وهى صورة
العكس أيضا

ففيه تفصيل وأشار بهذا الى أن الزيادة ثلاثة أقسام لانها إما متميزة كالولد وكالغراس أو غير متميزة
تخلط الخلطة بأجودتها أو السحق أو وصفة كالطحين والقصارة (قوله المبيعة له) أي أو المؤجرة له
كان استأجر أرضاً ثم غرسها أو بنى فيها ثم حجر عليه أخذ من قوله المتقدم له فسخ معاوضة الخ أي ثم
ان فسخ بعد مضي مدتها أجرة ضارب بها أو لا فسخ ولا مضار به لسقوط الأجرة بالفسخ ع ش (قوله
فان اتفق هو) أي المفسس وغرماؤه أي غير البائع (قوله قلوا) ظاهره ولو بغير إذن القاضي وان لم
يكن مصلحة شوري أي وان نقصت قيمة البناء والغراس ولا نظر لاحتمال غريم آخر لان الأصل عدمه
ثم لو اتفق على خلاف الأصل ظهور غريم آخر فهل يتغير الحكم أم لا وفيه نظر والا قرب الثاني للعلة
الذكورة ع ش على م ر (قوله وليس للبائع) هذا يشكل على ما مر عن شيخنا من الزام المفسس
بأخذ قيمة الولد إلا أن يفرق بحرمة التفريق هناك وان كان فيه نظر كما مر قل (قوله لئتملكه مع
الأرض الخ) أي مع رجوعه في الأرض وليس المراد مع ملكه الأرض اه أي لئتملكه بعقد من
القاضي أو المالك بأذنه ع ش على م ر (قوله وجب تسوية الحفر) أي باعادة ترابها فقط ثم ان حصل
نقص بأن لم تحصل التسوية بالتراب المعاد ونقصت قيمتها لزم المفسس الأرض ع ش على م ر (قوله وان
حدث في الأرض نقص) أي بعد الرجوع أم قبله فلا أثر له لانه كالعيب بأقصة شوري وعبرة من ل
فان قيل لم يرجع بارش النقص مع أنه لا يرجع به فيها اذا وجد المبيع ناقصا بل يرجع فيه من غير شيء أجيب
بأن النقص هنا حصل بعد رجوعه (قوله يضارب البائع به) أي بالأرض وأجرة ما تسوى به الحفر
فالضمير راجع للذكور في المسئلتين زى بالمعنى وهو ضارب (قوله لانه لتخليص ماله) أي وجب
لاجل تخليص ماله أي مال المفسس وهو البناء والغراس أي وجب بسبب تخليصهما من الأرض فهو
من تمام التسليم ويصح رجوع الضمير للبائع ويراد بماله الأرض (قوله وهو الوجه) هو المعتمد
كافي قل (قوله تملكه) أي بلفظ يدل على التملك فلا يرجع ولم تملك تبين بطلان الرجوع من ل
والعقد اما من القاضي أو من المالك بأذن منه كما تقدم في بيع مال المفسس وظاهره مع ما تقدم في باب البيع
من أنه لا بد لصحته من العلم بالتمن أن يبحث عن القيمة قبل العقد حتى يعرف قدرها ثم يذكرها في
العقد ويحتمل الاكتفاء هنا بأن يقول بعتك هذا بقيمته ويعرض على أر باب الخبرة ليعرف قدرها
و يغتفر ذلك هنا للبادة في فصل الامر في مال المفسس انتهى ع ش على م ر (قوله بقيمته) أي
مستحق القلع مجانا والمراد بقيمته وقت التملك من ل (قوله أو قلعه) وينبغي كما قاله الاذرعى أن لا
يقلع الا بعد رجوعه في الأرض كما اقتضاه كلام العمراني وغيره والا فقد يوافقهم ثم لا يرجع فيتضررون
الآن تكون المصلحة لهم فلا يشترط تقدم رجوعه ولو امتنع من ذلك ثم عاد اليه ممكن شرح م ر (قوله
وغرم أرضه) وهو التفاوت بين قيمته قائما أي مستحق القلع وقيمته مقبوعا حل (قوله لان
مال المفسس) علة لقوله تملكه وقوله والضرب يدفع الخ علة لالامرين وقوله بكل منهما أي التملك
بالقيمة والقلع وغرم أرضه النقص (قوله بخلاف مالوزرعها) هو محترز قوله ولو غرس أو بنى وقوله
المشتري وهو المفسس وانظر لم يظهر ولم يضمري (قوله لان للزرع أمدا ينتظر) يؤخذ منه انه لو كان
يراد للدوام ويجز مرة بعد أخرى أن يكون حكمه حكم الغرس والبناء وهو ما ذكره ابن عبد الحق
وقرره شيخنا العزيز والذي ذكره ع ش على م ر انه لا فرق في الزرع بين الذي يجز مرة بعد أخرى
وغيره أخذ باطلا فم أي فينتظر من الجز فيجزه ثم يأخذ البائع أرضه اه وكالزرع في بقائه من غير
أجرة المرة على أصلها كافي الروض وشرحه ذكره الشوري أي للعلة المذكورة قال ع ش وقضية
التعليل أن مثل الزرع في ذلك الشتل الذي جرت العادة بانه لا ينمو الا اذا نقل الى غير موضعه اه

المبيعة له (أو بنى) فيها (فان
اتفق هو وغرماؤه على
قلعه) أي الغراس أو البناء
(قلعوا) لان الحق لهم
لا يعود وهم وليس للبائع أن
يلزمهم أخذ قيمة الغراس
أو البناء لئتملكه مع
الأرض واذا قلع وجب
تسوية الحفر من مال
المفسس واذا حدث في
الأرض نقص بالقاع وجب
ارشه من ماله قال الشيخ
أبو حامد يضارب البائع به
وفي المذهب والتهذيب
والكفاية انه يقدم به لانه
لتخليص ماله وهو الوجه
(أو) اتفقوا على (عدمه)
أي القلع (تملكه) أي
تملك البائع الغراس أو البناء
(بقيمته أو قلعه وغرم
أرضه) لان مال
المفسس مبيع كله والضرر
يُدفع بكل منهما فأجيب
البائع لما طلبه منهما بخلاف
مالوزرعها المشتري
وأخذها البائع لا يمكن
من ذلك لان للزرع أمدا
ينتظر

(قوله أي مستحق القلع
الخ) عبارة حج بقيمته
وقت التملك غير مستحق
القلع مجانا كما هو ظاهر

(قوله فسهل احتماله) أي ولا أجر له مدة بقائه لانه وضع بحق وله مد ينتظر وهو ظاهر في المأخر عن وقته المعتاد أمالوتأخر عن ذلك بسبب اقتضاه كعروض بردوا كل جواد تأخر به عن ادراكه في الوقت المعتاد وقصر المشتري في التأخير فسهل للبائع الاجرة أم لافيه نظر والا قرب الاول لان عروض مثل ذلك نادر والمشتري في صورة التأخير مقصر به فلزمته الاجرة ع ش على م ر (قوله فان اختلفوا) أي المفلس والغرماء كان طلب المفلس القلع والغرماء تلك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء بان طلب بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع حل وهذا مفهوم قوله فان اتفقوا (قوله عمل بالمصلحة) أي مصلحة المفلس (قوله وبما ذكر) أي قوله تملكه الخ أي من اقتضاه على ما ذكر (قوله ولا يزال الضرر بالضرر) أي لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري ولو اتفق البائع والغرماء والمفلس على بيع الارض بما فيه اجاز وزع الثمن مما سرق في الرهن واغتفرهنا تعدد الملك لان ما في الارض تابع مع الاحتياج الى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم صحة بيع نحو عبديهما بمن واحد ولو بيع الغراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع والمشتري الخيار ان جهل قل (قوله خلطه) أي المشتري ولو باذنه أو اختلط بنفسه أو خلطه نحو بهيمة ونحو ما لو خلطه أجنبي فيرجع البائع بالارش على المفلس اذا خلطه بارداً أو يضارب به ويرجع به المفلس على الاجنبي لثلا يلزم الضرر على المفلس والغرماء قل وم ر قال ع ش عليه قوله فلو خلطه أجنبي أي أو البائع لانه حيث خلطه تعدى به أي فيغرم أرش النقص للغرماء حالاً ثم ان رجوع في العين بعد الحجر ضارب بما غرم وان لم يرجع فيها ضارب بكل الثمن ونحو ذلك ما لو كان المختلط من غير جنس المبيع كزيت بشيرج فلا رجوع لعدم جواز القسمة لا تنقضاء التماثل فهو كالتالف م ر أي فيضارب بجمته (قوله كنقص العيب) أي بأقمة مثلافه يأخذه ناقصاً أو يضارب كما مر (قوله حذر من ضرر المفلس) لعدم جواز القسمة حينئذ فالاختلاط بالاجود كالاختلاط بغير الجنس حل (قوله كقدر تفاوت الكيلين) أي يقع به التفاوت لو كيل ما يتعلق بالبائع حل كاردب برخلطه بربع أجود منه (قوله ولو طعنه الخ) وضابط ذلك أي ما تحصل به الشركة لتزيله منزلة العين أن يفعل به ما يجوز الاستئجار عليه ويظهر أثره كذبح الشاة ونحو اللحم وضرب اللبن من تراب الارض وتعليم الرقيق الحرفة أو القراءة ورعاية الدابة بخلاف ما لا يجوز الاستئجار عليه كتسمين الدابة ومالم يظهر أثره كسياسة الدابة وحفظها اذا يظهر أثر ذلك على الدابة حل وقيل وس ل (قوله أي الحب) فالضمير راجع لما علم من الفعل قبله (قوله بعمل) ولو متبرعاً حل و سم (قوله ثم حجر عليه) قال حجج في هذا وفيما قبله ليس بقيس ولم يذكره مستنداً ولم يذكره على سبيل البحث حل ومراد حجج أن الترتيب المستفاد من ثم ليس بقيد ولا فالحجر لا بد منه وكأن حل فهم ان مراده ان الحجر ليس بقيد اه وأقول ما قاله حجج ظاهر لانه لو وقع هذا بعد الحجر وكان قد باعه جاهلاً به كان الحكم كذلك كما قررره شيخنا العزيز (قوله وزادت قيمته بالصنعة) وهي الطحن والقصر والصبغ بفتح الصاد حل وهذا التقيد لا يحتاج اليه الا في مسألة الصبغ لان فيها عيناً أخرى زائدة على الصنعة قد تنسب الزيادة اليها وقد تنسب الى الصنعة وأما في مسألة لطحن والقصر فليس هناك الا الصنعة فلا يحتاج الى التقيد بالنسبة اليها يشير الى هذا قول الشارع الآتي فالزيادة لمن ارتفع سعر سلعته (قوله بالزيادة) أي بسبب الزيادة (قوله سواء بيع المبيع) وينبغي أن يكون بيع بعد رجوع البائع في حقه اذ لو لم يرجع وأراد المضاربة فلا تعلق له بخصوص ذلك بل تباع الجملة ويقسم ثمنها لجميع الغرماء كما هو ظاهر رسم والبائع له الحاكم ونائبه أو المفلس

فسهل احتماله بخلاف الغراس والبناء فان اختلفوا عمل بالمصلحة وبما ذكر علم أنه ليس للبائع أخذ الارض وبقاء الغراس والبناء للمفلس ولو بلا أجر وبه صرح الاصل لنقص قيمتهما بالأرض فيحصل له الضرر والرجوع انما شرع لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر (ولو كان) المبيع له (مثلاً كبرخلطه بمثله أو بارداً) منه (رجع) للبائع (بقدره من المخلوط) ويكون في الرد مسامحة بنقصه كنقص العيب (أو) خلطه (باجود) منه (فلا) يرجع البائع في المخلوط حذراً من ضرر المفلس ويضارب بالثمن نعم ان كان الاجود قليلاً جداً كقدر تفاوت الكيلين فالوجه القطع بالرجوع كما قاله الامام وأقره الشيخان وتعبيري بالثلثي أعم من تعبيره بالخطئة (ولو طعنه) أي الحب المبيع له (أو قصره) أي الثوب المبيع له (أو صبغه بصبغه) أو تعلم العبد صنعة بعمل ثم حجر عليه (وزادت قيمته) بالصنعة (فالمفلس شريك بالزيادة) سواء أبيع المبيع وعليه اقتصر الاصل في

بأنه مع البائع ع ش (قوله في الأولين) أي الطحن والقصر (قوله وفارق نظيره) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأن البائع يفوز بالزيادة كما يفوز بها في السمن ونحوه وعبارة شرح م ر والثاني لا يشاركه المفلس في ذلك لأنها أتركسمن الدابة بالعنف وكبر الشجرة بالسقي والتعهد وفرق الأول بنسبة الطحن والقصار له بخلاف السمن وكبر الشجرة فإن العلف والسقي يوجدان كثيرا ولا يحصل السمن ولا الكبر فكان الاتر فيه غير منسوب إلى فعله بل محض صنع الله تعالى ولهذا امتنع الاستئجار على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقصار (قوله في سمن الدابة) أي وكبر الشجرة (قوله فانه محض صنع الله تعالى) فيه ان غيره كذلك كالطحن والقصر وأجيب بأن العبد له صنع فيه ظاهر الكونه يذ. ب اليه بخلاف السمن فانه وان كان يحصل بفعله وهو العلف لكنه سبب بعيد ولا ينسب اليه ظاهره تأمل ويشير لهذا قول الشارح محض صنع الله تعالى (قوله ولو كانت قيمته في الثالثة) أي فيما لو صبغه بصبغه أي قيمته قبل الصبغ (قوله والصبغ) أي قبل جعله في الثوب وهو معطوف على الضمير في قيمته بدون إعادة الخافض وقوله وصارت قيمة الثوب الخ أي بسبب الصنعة أي جعل الصبغ فيها (تنبيه) لم أر تصرفا بوقت اعتبار قيمة الثوب والصبغ ولا بوقت اعتبار الزيادة فيهما أو النقص عنهما في كل ما ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في الكل لانه وقت الاحتياج إلى التقويم ليعرف ما للبائع والمفلس وتعتبر قيمة الثوب حينئذ خلية عن الصبغ وقيمة الصبغ حينئذ تعتبر الزيادة حينئذ هل هي لهما أو لاحدهما ع ش على م ر (قوله ثلث لثمن) أي ان يبيع أو القيمة ان أخذه البائع وهو راجع لقوله ستة دراهم وقوله أو خمس ذلك فيما إذا كانت قيمته خمسة دراهم وقوله أو نصفه أي فيما إذا كانت قيمته ثمانية دراهم شو برى (قوله والنقص في الثانية) أي وكذا الزيادة كما علم من قوله أو نصفه (قوله كما علم) أي من قوله أو خمس ذلك (قوله وهل تقول الخ) مراده بهذا شرح قول المتن شريك بالزيادة أي شركة جوار على الأول المعتمد أو شيوخ على الثاني وينبني عليه انه إذا ارتفع سعر إحدى الساعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد أو لهما على مقابله وينسب به عليه الشارح آخر بقوله وهذا كله الخ لكن فيه ان كلام الشارح الآتي في أصل الزيادة أي فيما إذا كانت الزيادة من أصلها بسبب ارتفاع السوق وليس هناك زيادة بسبب الصنعة أصلا وكلامه هنا في تقرير ما ينبنى على الخلاف انما هو في زيادة أخرى بسبب ارتفاع السوق غير الزيادة التي بسبب الصنعة فهنا زائدتان وأما ما سيأتي في الشارح فهو زائدة واحدة تأمل ويمكن أن يقال كلام الشارح الآتي فيما هو أعم فقوله هنا فيما إذا زادت القيمة بسبب الصنعة أي فيما إذا كانت زيادة القيمة بسبب الصنعة سواء كان معها زائدة بارتفاع السعر أم لا وقوله فان زادت بارتفاع السوق الخ معناه فان كانت الزيادة بارتفاع السوق أعم من أن تكون معها زائدة بالصنعة أم لا فالزيادة التي حصلت بارتفاع السوق لمن ارتفع سعر سلعته وحينئذ فصيح أن في كلام الشارح الآتي تنبيه على ما ينبنى على الخلاف وان كان أي كلامه الآتي فيما هو أعم من الزيادة بارتفاع السعر التي معها زائدة بسبب الصنعة ومن الزيادة بارتفاع السعر فقط وفي قول على الجلال قوله وجهان المعتمد منهما الأول فهي شركة مجاورة ومتراب عليها أنه لو زادت القيمة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو سعرهما فهي لهما بالنسبة وكذا الوجهل سبب الارتفاع فيهما ويأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد لا بسبب شيء أو بسبب الصنعة فهو للمفلس كما مر فقول المنهج ويشهد الثاني صوابه للأول وفي بعض نسخه يشهد له أي للأول وما ذكره عن الشافعي في الغصب سبق قل وليس في محله كما صرح به غيره فتأمل انتهى وهذا الاعتراض مبني على ظاهر العبارة وجوابه أن الثاني في كلام السبكي هو الأول في كلام الشارح وعبارة السبكي وهل تقول يشتركان أو تقول كل الثوب للبائع

الأولين أم أخذه البائع فلو كانت قيمته في الأولين خمسة وبلغت بذلك ستة فللمفلس سدس الثمن في صورة البيع وسدس القيمة في صورة الأخذ وفارق نظيره في سمن الدابة بطلفه بان الطحن أو القصار منسوب اليه بخلاف السمن فانه محض صنع الله تعالى اذ العلف يوجد كثيرا ولا يحصل السمن ولو كانت قيمته في الثالثة أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمة الثوب مصبوغا ستة دراهم أو خمسة أو ثمانية فللمفلس ثلث الثمن أو القيمة أو خمس ذلك أو نصفه والنقص في الثانية على الصبغ كما علم لانه هالك في الثوب والثوب قائم بحاله وهل تقول كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس أو تقول يشتركان فيهما بحسب قيمتهما لتعذر التمييز وجهان رجح منهما ابن المقرئ الأول قال السبكي ويشهد الثاني نص الشافعي

(قوله تنبيه الخ) هو لابن

عجري في شرح الأصل

في نظير المسئلة من الغصب فان لم تزد قيمته بذلك فلا شيء للبائع وان نقصت ولا للمفلس (أو) صبغه (بصبغ) اشتراه منه (أيضا) أو من غيره (وصبغه به ثم جحر عليه) فان لم تزد قيمتهما على قيمة الثوب غير منصوب كان صارت قيمته ثلاثة أو أربعة (فالبصغ مفقود) يضارب بثمنه صاحبه وصاحب الثوب واجدله فيرجع فيه ولا شيء له وان نقصت قيمته كما مر (والا) بأن زادت قيمتهما على قيمته (أخذ البائع مبيعته) من الثوب أو البصغ سواء أساوت قيمتهما ما بعد البصغ قيمتهما قبله أم نقصت عنها أم زادت عليها كان صارت قيمتهما ستة أو خمسة أو ثمانية (لكن المفلس شريك) لهما فيما إذا اشترى البصغ من آخر وللبائع الثوب فيما إذا اشتراه منه (بالزيادة على قيمتهما) فله في الأخيرة ربع ثمن الثوب أو قيمته مصبوغا وذكر أخذ البائع المبيع في الثانية فيما لو اشترى البصغ من آخر مع ذكر كون المفلس شريكا فيما لو اشترى البصغ من بائع الثوب من زيادته وهذا كله فيما إذا زادت القيمة بسبب الصنعة كما هو المتبادر من العبارة وتقدمت الإشارة إليه فان زادت بارتفاع

وكل البصغ للمفلس ويشهد الثاني الخ اه فلا مخالفة ولا تضعيف (قوله في نظير المسئلة من الغصب) أي فيما إذا غصب ثوبا وصبغه وعبارة المؤلف هناك وليس المراد اشتراهما على جهة الشروع بل أحدهما بشيء به والآخر بصبغه اه (قوله فان لم تزد قيمته بذلك) أي بالصنعة بأن ساوت أو نقصت وهذا مفهوم قوله وزادت قيمته بالصنعة (قوله فلا شيء للبائع) المناسب للمفهوم أن يقدم المفلس بأن يقول فلا شيء للمفلس ولا للبائع الخ وأتى بالبائع لاجل قوله وان نقصت (قوله وان نقصت) أي في صورة النقص لان نفي الزيادة يصدق بالنقص فالاول للحال اذ لا يتوهم ثبوت شيء للبائع حتى ينفي الا في صورة النقص شيخنا (قوله اشتراه منه أو من غيره) أي ولم يدفع ثمنه في الصورتين (قوله وصبغه به) لا حاجة اليه مع قوله أو صبغه بصبغ اشتراه الخ (قوله فان لم تزد قيمتهما) المراد قيمة الثوب مصبوغا على قيمته غير مصبوغ هذا هو المراد هنا وفيما يأتي (قوله أخذ البائع مبيعته) هذا ظاهر في البصغ في صورتي الزيادة والمساواة ما في صورة النقص التي مثلها الشارح بالحسنة فالبائع يأخذ بعض مبيعته فانه يأخذ الواحد الزائد فقط ولا يرجع بقيمة ثمن البصغ على المفلس بل في هذه الصورة ان شاء قنع بالواحد الزائد وان شاء ضارب ثمن البصغ بثمنه كما يؤخذ من شرح مر (قوله من الثوب أو البصغ) أو مانعة خلوت بجوز الجمع أي من الثوب فقط أو من البصغ فقط اذا كان لكل مالك ومعنى كون هذا يأخذ هذا وهذا يأخذ هذا أهمهما يأخذان الثوب بتمامه ويشتركان فيه واذا كانا لواحد فالامر واضح ورجوعه في البصغ اما حقيقة اذا أمكن فصله أو حكما في الرجوع بقيمته اذا لم يمكن فصله ولو اتفق الغرماء والمفلس على قلع البصغ وغرامة نقص الثوب جزا كالبناء والغراس ولصاحب البصغ الذي اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب قلعه ويعزم نقص الثوب ولمالك الثوب قلعه من غير نقص البصغ نقله المتولى ومحل ذلك اذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة والافيمعون منه نقله الزركشي عن ابن كج في الاولى وفي معناه الاخيرتان شرح مر (قوله وذ كر أخذ البائع المبيع في الثانية) هي ما بعد الاولى شاملة لصورة ما اذا اشترى البصغ من صاحب الثوب أو أجنبي فلهذا صح قوله فيما لو اشترى الخ (قوله بسبب الصنعة) هذا التقييد لا يحتاج اليه الا في مسألة البصغ لان فيها عيننا أخرى زائدة على الصنعة قد تنسب الزيادة اليها وقد تنسب الى الصنعة وأما في مسألة الطحن والقصر فليس هناك الا الصنعة يشير الى هذا قول الشارح فالزيادة لمن ارتفع سعر سلعته (قوله وتقدمت الإشارة اليه) بقوله وزادت قيمته بالصنعة حل وفيه ان هذا تصريح لا إشارة (قوله لمن ارتفع سعر سلعته) عبارة مر فلو زادت بارتفاع سوقهما وزعت عليهما بالنسبة وهذا في غير صورتي الطحن والقصرة فاذا ساوى الثوب قبل نحو البصغ خمسة وارتفع سوقه فصار يساوي ستة وبنحو البصغ سبعة فلامفلس سبع فان ساوى مصبوغا سبعة دون ارتفاع سوقه كان له سبعان اه

باب الحجر

(قوله هو لغة المنع) أي مطلقا (قوله وشرع المنع الخ) مثله مر وعبارة حجر منع من تصرف خاص بسبب خاص وهي أولى لان اللام في التصرفات الواقعة في تعريف الشارح ظاهرة في الاستغراق وهو لا يتحقق في جميعها اذا الصبا والسفه يصح فيهما بعض التصرف المالي كالتدبير والوصية من الثاني وكايصال الهدية من الاول فيحتاج لاستثناء ذلك من التعريف ولا يبق به ذلك ع ش هذا ويمكن أن يجعل أل في التصرفات للجنس وعبارة لرشيدى قوله من التصرفات المالية أي ولو في شيء خاص ليشمل جميع أنواعه الآتية أو ان مراده تعريف مقصود الباب خاصة فهو على إطلاقه اه بحروفه

(قوله)

باب الحجر هو لغة المنع وشرع المنع

من التصرفات المالية
والاصل فيه آية وابتلوا
اليتامى وآية فان كان الذي
عليه الحق سفيها أضعيفا
وفسر الشافعي السفيه
بالمبذر والضعيف بالصبي
وبالكبير المختل والذي
لا يستطيع أن يعمل بالمغالوب
على عقله والحجر نوعان نوع
شرع لمصلحة الغير كالحجر
على المفاس للفرماء
والراهن للمرتهن في
الرهون والمرضى للورثة
في ثلثي ماله والعبد لسيد
والمكاتب لسيد وولته تعالى
والمرتد للمسلمين وله أبواب
تقدم بعضها وبعضها يأتي
ونوع شرع لمصلحة المحجور
عليه وهو الحجر (بجنون
وصبا وسفه فالجنون

(قوله فتبقى مرتهنة)
لا تنحصر الغاية فيما ذكره
فن جلتها دفع المطالبة وقد
ينويه
(قوله ربما تدخل في
عبارة الشيخ) كانه
يدخل الاول في العبد
والاخيرين في المرهون
(قوله به - وفسخ المشتري)
أي وقد حبس العين اه سم
(قوله ان لم يكن عليه الخ)
أطلق العبارة جميع وغيره
بل ذكر م نفسه ما يلوح
الى ضعف التقيد فراجع
وذكر م ما يلوح للضعف
بأن الكلام في الحجر
عليه في التبرعات تأمل

(قوله من التصرفات) لا يمنع من هذا القيد عدم صحة أقوال الصبي والجنون مطلقا لان ذلك لسلب
عبارتهما وهو أمر زائد على الحجر سم شوري (قوله وابتلوا اليتامى) كنى عن الحجر بالابتلاء
لانه يلزم من الابتلاء تقدم الحجر وكنى عن البلوغ بالبلوغ الذكاح شرح م زيادة ووجه التسمية انه
لما أمر باختيارهم دل على أنهم ممنوعون من التصرف ع ش (قوله وآية فان كان الذي عليه الحق)
فيه ان الآية مفروضة في املاء الحق للمكاتب كما قال فا كتبوه ثم قال وللمال الذي عليه الحق أي يمل
المكاتب أي على عليه ما يكتبه الا أن يقاس عليه بقية التصرفات شيخنا وانظر وجه دلالة هذه الآية على
الحجر وأجيب بأن محل الدلالة قوله فليمل وليه بالعدل لانه راجع للجميع واللام الثانية بدل من الياء
والاصل فليمل وعبرة الجلالين قوله فان كان الذي عليه الحق سفيها أي مبذرا أو ضعيفا عن الاملاء
بصغر أو كبر أو لا يستطيع أن يعمل هو خرس أو جهل باللغة أو نحو ذلك فليمل وليه متولى أمره من والد
ووصي وقيم و مترجم قال ع ش وفائدة ذكر الآية الثانية بعد الاولى انها أفادت ما لم تفده الاولى وانما لم
يقتصر على الثانية مع شمولها لما في الاولى بناء على ما فسر به لان في الاولى التصريح باليقيم وبأن ماله
لا يسلم له الا بعد رشده اه (قوله وبالكبير المختل) أي مختل النظر بسبب الكبر فيغاير ما بعده لانه
مختل بالجنون ح ف (قوله بالمغالوب على عقله) بأن زال شعوره بالمره سواء كان كبيرا أو صغيرا وبهذا
يغاير تفسير الضعيف بالصبي وبالكبير المختل فان المراد بالاختلال فيه نقصان عقله لازواله ع ش (قوله
لمصلحة الغير) أي غير المحجور عليه أي قصدا كما هو واضح فلا ينافي أن فيه مصلحة للمحجور أيضا
كسلامة ذمته من حقوق الغير اذ لو لم يحجر عليه في الاولين لضيعة في غير براءتها فتبقى مرتهنة يدينها
في الآخرة واثالث يبقى عليه بعض خير فانه لو رثته وفي العبد والمكاتب يبقى عليه حق سيده اه ايعاب
شوري (قوله كالحجر على المفاس) أشار بالكاف الى عدم انحصار هذا النوع فيما ذكره فقد أضاف
بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا تنحصر أفراد مسائله ومنه أيضا
الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه والعبد الجاني والورثة في التركة قبل وفاء الدين الا أن هذه الثلاثة
ربما تدخل في عبارة الشيخ وأصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب
حتى يدفع الثمن وعلى السابى للحري في ماله اذا كان على الحري في دين والحجر على المشتري في البيع
قبل القبض وعلى العبد المأذون له الحق الغرماء وعلى السيد في نفقة الامه لا لزوجة يتصرف فيها حتى
يعطيها بدلا ودار المعتدة بالاقراء والحر وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد
في أم الولد سم مع زيادة (قوله والمرضى للورثة) أي ونحوه من كل من وصل الى حالة يعتبر فيها التبرع
من الثلث كالتقديم للقتل حل (قوله في ثلثي ماله) أي ان لم يكن عليه دين مستغرق فان كان عليه
دين مستغرق فيحجر عليه في جميع ماله شرح م (قوله والمكاتب لسيد وولته) أي اذا تصرف
تصرفا فيه خطر كالقرض أو تبرع وفيه أنه يقتضى أن السيد لو أذن له فيما ذكر لا يصح لبقاء حق الله تعالى
وايس كذلك جعل وجعل المأذون بالحجر فيه شرع للامرين أي لمصلحة الغير ومصلحة المحجور
عليه وجعله نوعا ثالثا كما قاله س ل (قوله ولته تعالى) أي لاجل تحصيل الحرية (قوله تقدم بعضها)
وهو الحجر على المفاس والراهن والعبد في معاملة الرقيق ويأتي بعضها وهو حجر المرض في الفرائض
وحجر المرتد في الردة وحجر المكاتب في الكتابة ومراعاة هذه العبارة الاعتذار عن عدم ذكر هذه
الامور في المتن هنا مع ان أصله ذكرها هنا (قوله وهو الحجر بجنون الخ) والحجر في كل واحد من
الثلاثة أعم مما بعده وليعضهم

ثمانية لا يشمل الحجر غيرهم • تضم نهايت وفيه محاسن

صبي ومجنون سفيه ومفاس * رقيق ومرئى مريض وراهن

فالثلاثة الاول حجر عليهم لحقهم ومن بعدهم لحق غيرهم والرقيق في البيت شامل للقن والمسكاتب (قوله
يسلب العبارة) أي سواء كانت له كالا سلام أو عليه كالردة فقوله والا سلام أي فعلا وتركا وقوله والولاية
أي الثابتة بالشرع كولاية النكاح أو بالتهنؤيض كالإيضاء والقضاء وغيره بالسلب دون المنع لان الثاني
لا يفيد السلب بدليل أن الاحرام مانع من الولاية في النكاح ولا يسلبها ولهذا يزوج الحاكم في حال
احرام الولي دون الابعد شرح مر مع زيادته من الشورى ومثل الجنون الخرس حيث لا إشارة
مفهومة فوليه ولي المجنون ولو طرأ وان كان المجنون له نوع تمييز كان كالصبي المميز فيما يأتي حل (قوله
والدين) بكسر الهمزة فليصح اسلامه لتوقفه على التكليف زى (قوله والايضاء) أي لا تنفذ وصيته
على أولاده انغيره ع ش (قوله والايضاء) أي وولاية الايتام فلا يصح أن يكون المجنون موصى له على
الايضاء أو فيما عليه حتى اذا جن انزل حل (قوله فيعتبر منها التملك) أي حصول الملك من غير
اعتبار لفظ بدل عليه ع ش (قوله وثبت النسب بزناه) كأن وطئ امرأة فأنت منه بولد
فانه ينسب اليه ولا يقال ولد الزنا لا ينسب اليه لانا نقول اطلاق الزنا على فعله انما هو باعتبار الصورة
لا الحقيقة كما يعلم من بابه شورى فهو ووطء شبهة لان زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصد ع ش
فيلزمه المهران لم تكن مطاوعة واذا وطئ امرأة حرم عليه أمها وبنتها وحرمت على أبيه وابنه (قوله
ويغرم ما أتلفه) نعم لا يضمن صيدا أتلفه في الحرم كافي شرح مر لبناء حق الله تعالى على المسامحة (قوله
ويستمر سلبه ذلك) لم يقل لذلك إشارة الى أنه يتعدى بنفسه وعداه فيما بعده باللام إشارة الى جوازه
أيضا وغير بين المحلين بقوله لما ذكر له ان اتفقن شورى (قوله الى افاقة) أي صافية من خبل يؤدي
لحدة في الخلق كما صرح به مر في النكاح اه ع ش (قوله بلافك قاض) لانه حجر ثبت بلا حجر قاض
فلا يتوقف على فك قاض أي وكل حجر ثبت بقاض توقف زواله على فك قاض فهاتان قاعدةان نعم
لا تعود ولايته السابقة على الجنون الا بولاية جديدة حل (قوله أي يسلب العبارة) أي في المعاملة
كالبيع وفي الدين كالا سلام واسلام سيدنا على رضى الله تعالى عنه وهو وصي لكون الاحكام قبل الهجرة
كانت منوطة بالتمييز ثم أنيطت بالتكليف بل قال الامام أحمد رضى الله تعالى عنه انه كان بالغاقبل
الاسلام (قوله من عبادة من يميز) لكن يشاب على القرينة أقل من ثواب البالغ على النافلة ولعل
وجهه عدم خطابه بها ولانها نافلة منه وهو ناقص وكان القياس أن لا ثواب له أصلا لعدم خطابه بالعبادة
لكن أثبت ترغيبه في العبادة فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى ع ش على مر (قوله مأمون)
أي لم يجرب عليه كذب وينبغي رجوعه للاذن في الدخول أيضا سم ع ش (قوله وقولي كذلك الخ)
المراد بقوله الخ لفظة الاما استثنى فقط كما يعلم بمراجعة الاصل (قوله سلبه لما ذكر) عداه باللام
لانها للتقوية والافهوتعدى بنفسه كما قال أولا سلبه ذلك (قوله الى بلوغ) لو بلغ وادعى الرشد
وأنكره الولي لم ينكح الحجر عنه ولا يحلف الولي كالتأضي والقيم لان الظاهر في قريب العهد
بالبلوغ عدم الرشد الا أن تقوم به بينة ولان الاله سل فيمن علم الحجر عليه استصحبه حتى
يغلب على الظن رشده مر سل (قوله فلا يتوقف زواله على فك قاض) في كلامه اظهر في مقام الاضمار
ولم يقل بلا خلاف كما سبق وقد يقال عود الولاية والعبارة بالافاق قد يتوهم خلافا لخلاف زوال حجر
الصبا بالبلوغ لا يتوهم أولانه حكمي في الثاني خلاف وان لم يكن في نفس الحجر بالصبا خلاف حل
(قوله كحجر الجنون) لم يقل هذه العبارة في الجنون حتى ينظر به حل أقول قد قالها في الجنون بعد
قول المتن الى افاقة وقد يقال مراده بالعبارة التعليل تمامه أعني قوله لانه حجر الخ وهذا لم يتقدم تمامه

يسلب العبارة) كعبارة
المعاملة والدين كالبيع
والاسلام (والولاية) كولاية
النكاح والايضاء والايضاء
بخلاف الافعال فيعتبر منها
التملك والاحتطاب ونحوه
والانلاف فينفذ منه
الاستيلاء ويثبت النسب
بزناه ويغرم ما أتلفه ويستمر
عليه بذلك (الى افاقة) منه
فينفك بلافك قاض بلا
خلاف (والصبا) القائم
بذكر أو اثني ولو يميز
(كذلك) أي يساب
العبارة والولاية (الا
ما استثنى) من عبادة من
يميزواذن في دخول وايصال
هدية من يميز مأمون وقولي
كذلك الى آخره من زيادتي
ويستمر سلبه لما ذكر
(الى بلوغ) فينفك بلا
قاض لانه حجر ثبت بلا
قاض فلا يتوقف زواله على
فك قاض كحجر الجنون
وعبر الاصل ككثير بلوغه
رشدا قال الشيخان وليس
اختلافا محققا بل من عبر
بالثاني

أراد الاطلاق الكلي ومن
عبر بالاول أراد حجر الصبا
وهذا أولى لان الصبا سبب
مستقل بالحجر وكذا
التدبير وأحكامه مائة متغيرة
ومن بلغ مبذرا فحكم
نصفه حكم تصرف السفيه
لاحكم تصرف الصبي
انتهى ومن ثم عبرت
بالاول وبلوغ يحصل اما
(بكمال خمس عشرة سنة)
قرية تحدد بديعة ظهير ابن
عمر رضي الله عنهما عرضت
على النبي صلى الله عليه
وسلم يوم أحد وأما ابن أربع
عشرة سنة لم يحزني ولم يرني
بلغت وعرضت عليه يوم
الخندي وأنا ابن خمس
عشرة سنة فأجازني ورآني
بلغت رواء ابن حبان
وأصله في الصحيحين
وابتداؤها من انفصال
جميع الولد (أو أمنا) لآية
وإدخاله الاطفال منكم الحلم
والحلم الاحتلام وهو لغة
ما وراء النائم والمراد به هنا
خروج المني في نوم أو يقظة
بجماع أو غيره (وإمكانه)
أي وقت إمكان الأمنا
(كمال تسع سنين) قرية
بالاستقراء والظاهر أنها
تقريبية كما في الحيض
(أو حيض) في حق أتي
بالاجماع (وحبل أشي
أماره) أي علامة على
بلوغها بالامنا فليس بلوغا
لأنه مسبوق بالانزال

(قوله أراد الاطلاق) أي الانفكاك الكلي وقوله ومن عبر بالاول أي بالبلوغ من غير تقييده بالرشد
أراد حجر الصبا أي أراد زوال حجر الصبا ولو خلفه حجر آخر بسبب السفه أو غيره (قوله وأحكامهما
متغيرة) أي لان السفيه يصح منه التدبير والوصية والصلح عن قصاص عليه ولو برأه على الدية
والعفو عن قصاص له وغير ذلك مما هو مذكر في باب كالكاح باذن الولي والطلاق والخلع بخلاف
الصبي فلا يصح منه شيء مما ذكره في (قوله ومن بلغ مبذرا) كان المقام للتفريع لان هذا توجيه
لقوله وأحكامهما مائة متغيرة (قوله فحكم نصفه حكم تصرف السفيه) أي المحجور عليه وكتب أيضا
قديقال هو سفيه فكان المناسب أن يقول فتصرفه تصرف السفيه الآن يراد السفيه المحجور عليه
لأنه المراد عند الاطلاق حل (قوله ومن ثم) أي من أجل قوله وهذا أولى الخ عبرت بالاول أي إلى
بلوغ (قوله بكماله خمس عشرة سنة) وقيل بأولها وقيل بنصفها سم (قوله عرضت) أي فيمن عرض
من الجيش هل يصلح للقتال فيؤذن له أو لا فيمنع وأحد جبل بالمدينة الشريفة على أقل من فرسخ
منها وبه قبره وروى عليه السلام وكانت هذه الغزوة سنة ثلاث من الهجرة اه عن و بر (قوله يوم
أحد) أي زمن غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقا قل (قوله وأنا ابن أربع عشرة سنة)
أي طغنت فيها شيخنا (قوله فلم يحزني) أي لم يأذن لي في الخروج للغزو ولعله بعدم بلوغه ع ش وانظر
لم يأذن له مع أن خروج الصبي للجهاد جائز باذن وليه وإن كان غير واجب فانظر هل عدم اذنه له
لعدم اذن وليه أو لانه كان متمتعاً في أول الاسلام حر (قوله ولم يرني بلغت) أي لم يحزني وهو عطف
علة على معلول أي لانه لم يرني وكذا يقال في قوله ورآني الخ (تنبيه) الرشد ضد الضلال لغة
الخلفه والحركة ولو أقر الولي برشد الولد انزل عن الولاية عليه ولا يثبت الرشد به ولو أنكر برشد الولد
صدق بلايين ولو بلغ وهو غائب لم ينزل الولي الا ان علم برشده ولو تصرف الولي فبان رشده فالقياس
فساد تصرفه ولو تعارضت بيننا رشده وسفه قدمت الناقلة منهما قل على الجلال (قوله وأنا ابن
خمس عشرة سنة) أي استكمالاتها لان غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث والخندي في جادى سنة
خمس م ر ع ش أي في بينهما سنتان (قوله أو أمنا) ضابطه ما يوجب الغسل ولو أحس بالمني في قصة
الذكر فقبضه فلم يخرج منه منى حكم ببلوغه وان لم يوجب الغسل لاختلاف البابين لان المدار في الغسل
على الخروج الى الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله م ولا يرد هذا على قوله السابق ان ضابطه
ما يوجب الغسل لان المراد ما يكون شأنه إيجاب الغسل لو خرج فلي تأمل سم (قوله ما يراه النائم)
أي من انزال المني شو برى وقيل مطقا (قوله والمراد به هنا الخ) فالعنى الشرعى أعم من المعنى اللغوى
على كلام الشورى وهذا عكس المشهور (قوله خروج المني) أي من طريقه المعتاد وغيره مع انسداد
الاصل على ما بين في الغسل وكلامه يقتضى تحقق خروج المني فلو أتت زوجة الصبي بولد لحقه
ولا يحكم ببلوغه به وهو المخصوص ونقله الرافعى في باب الامعان عن الامحباب لان الولد يلحق
بالامكان وبلوغ لا يكون الا بتحققه وعلى هذا لا يثبت ايلاده اذا وطئ أمته وأنت بولد وهو كذلك
خلافاً لما يقينى في ثبوت ايلاده والحكم ببلوغه شرح م اه والفرض أن الصبي استكمل تسع سنين
(قوله أي وقت) قدر المضاف لاجل صحة الاخبار لان الامكان ليس عين كمال التسع (قوله كما في الحيض)
المعتمد أنها محدبة هنا وتقر ببيبة في الحيض وفرق بينهما بان الحيض ضبط له أقل وأكثر فالزمن
الذى لا يسع أقل الحيض والطهر وجوده كالعدم بخلاف المني شرح م ويصدق مدعى البلوغ بالاحتلام
أو الحيض بلايين ولو في خصومة لانه لا يعرف الامنه الا ان طلب سهم المقالة كأن كان من الغزاة
أو طاب اثبات اسمه في الديوان فانه يحذف بالثمة حل (قوله أو حيض) بالجر عطفاً على امنا

فيحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله بستة أشهر وشئ وذكر كونه أماره من زيادتي ولو أمني الخنثى من ذكره وحاض من فرجه حكم ببلوغه وان وجد أحدهما فلا عند الجمهور وجعله الامام بلوغا فان ظهر خلافه غير قال الشيخان وهو الحق وقال المتولي ان تكرر فنعيم والافلا قال النووي وهو حسن غريب (كنيت عانة كافر) بقيد زده بقولي (خنثى) فانه أماره على بلوغه خبر عطية اقرطبي قال كنت من سبي بني قريظة فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عاتني فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي رواه ابن حبان والحاكم والترمذي وقال حسن صحيح وأقاد كونه أماره أنه ليس بلوغا حقيقة ولهذا لم يحتلم وشهد عدد لان بان عمره دون خمس عشرة سنة لم يحكم ببلوغه بالانبات قاله الماوردي وقضيته أنه أماره للبلوغ بالسن وحكي ابن الرفعة فيه وجهين

(قوله قبل الطلاق) أي

حيث استكملت نسما قبل الطلاق فان لم تستكملها قبل الطلاق لم يلحقه ولم يحكم ببلوغها

قبل التسع كذا استوجهه سم بعد نقله عن مراه يحكم بالبلوغ

(قوله فيحكم بعد الوضع الخ) وما قبل ذلك يحتمل أن يكون نقاشا (قوله قبله بستة أشهر) ما لم تكن مطلقة فان كانت حكما ببلوغها قبل الطلاق باحظة وصورة المسئلة أن الوضع تأخر بعد الطلاق بستة أشهر فأكثر حينئذ فالمدّة ملققة بما قبل الطلاق وما بعده شوبري (قوله وشئ) عبارة مر ولحظة شوبري (قوله وحاض من فرجه) أو أمني من ذكره وفرجه جميعا رشيدى (قوله حكم ببلوغه) أي واشكاله (قوله وان وجد أحدهما فلا) هذه العبارة تصدق بست صور لان وجود المني وحده امان الله كراؤ من الفرج او منهما وكذا يقال في وجود الحيض فقط ويزاد على هذه الستة ثلاثة أخرى وهي ما اذا وجد مع المني كراؤ الفرج أو المني من الفرج والحيض من الذكر والحكم في الجميع ما ذكره بقوله فلا عند الجمهور الخ (قوله وجعله الامام) أي جعل وجود أحدهما (قوله فان ظهر خلافه غير) أي فاذا أمني من ذكره حكما بذ كورته وبلوغه فاذا حاض من فرجه حكما بأثوته وبلوغه من حينئذ لان الامناء كان من آله الرجال وهي زائدة حينئذ حل وعبارة الشوبري لعل مراده انه لو أمني بذ كره مثلا حكما ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الآن لمعارضه الحيض للمني فليتأمل قال في شرح الروض فان قلت لامنافة بين الحيض وخروج المني من الذكر كراؤا فليست بغير طريقه المعتاد قلت ذلك محله مع انسداد الاصل وهو متنفذ هنا وفيه اشارة الى أن خروج المني من غير طريقه المعتاد مع انفتاح المعتاد لا يكون بلوغا وعبارة الشيخ س ل قوله فان ظهر خلافه غير الاول ولا يكون بلوغا لان تكرر فلا فرق بين كلام الامام والمتولي اهـ (قوله وهو حسن) أي من حيث المعنى غريب من حيث النقل ع ش (قوله كنيته) ويصدق ولد كافر سبي فادعى الاستحجال بدواء يمينه لدفع القتل لالاسقاط جزية لو كان من أولاد أهل الذمة وطولب بها والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين ويجب تحليفه في الاولى اذا رآه الحاكم ولا يشكل تحليفه بأنه ثبت صباه والصبي لا يخلف مانع كونه يثبت به هو ثابت بالاصل وانما العلامة وهي الانبات عارضها دعواه الاستحجال فضعفت دلالتها على البلوغ فاحتيج لعين لما عارضها وهو اليمين شرح م (قوله عانة) وهي الشعر بناء على ما هو الاشهر أن النابت عانة والنبت شعرة بكسر أوله حل وم (قوله خنثى) أي تحتاج في ازالته الى حلق وان كانت ناعمة س ل (قوله فانه أماره على بلوغه) فاذا ادعى عدم البلوغ لم يصدق حل (قوله قتل) ترتب القتل على الانبات تصرح بان البلوغ به قطعي فيخالفه ما مر من كونه علامة الا أن يقال قد يوجد مع العلامة قرائن تقتضي اليقين وهذا منها فتل أو يطلق ان يطلق العانة علامة وانها مع الخشونة قطعية وان خالفه ظاهر كلام الشارح قل على الجلال (قوله فجعلوني في السبي) أي مع السبي أي النساء والاطفال (قوله انه ليس بلوغا) أي لجواز تخلفه عنها وفيه أنه حيث وجدت العلامة وجد العلم حل وفيه أن الذي في كلام الشارح أماره لا علامة وأجيب بان المراد بالامارة العلامة (قوله ولهذا) أي ولكون انبائها ليس بلوغا وقوله بأن عمره دون خمس عشرة سنة أي وكما تسع سنين وقوله لم يحكم ببلوغه بالانبات اذ لو كان بلوغا حقيقيا لم تسمع البينة وحينئذ تخلف الشئ عن علامته وهو خلاف قولهم العلامة تطرد حل والمعتد ان الحكم ببلوغه ولا عبرة بالبينة كما قاله س ل وزى ويدل عليه قوله في الحديث من أنبت الشعر قتل انتهى ولانه يمكن خروج منيه من غير شعور فيشترط امكان الامناء فتأمل (قوله بالانبات) من أنبت اللازم كنيته يقال أنبت البقل ونبت و يصح من الممدى وبشده من أنبت الشعر في الحديث شوبري (قوله وقضيته) أي قولهم وشهد عدلان أي مفهوم قوله وشهد عدلان أنه أماره للبلوغ بالسن اذ لو كان اماره على البلوغ بالاحتلام لحكم ببلوغه لجواز

أن يكون بلغ بالاحتلام وإن لم يعلم أنه احتلم فلا يقال الفرض في كلام الماوردي أنه لم يحتلم بالفعل لأنه يجوز أن يحتلم وإن لم يعلم أنه لم يحتلم. له حل وقال الشوبري وقضيته راجع لكلام الماوردي قال سم وفي دعوى أن ذلك قضيته نظر دقيق اه أقول لعل وجهه أنه لو كان أماره على البلوغ بالسن لكان وجوده جارحاً في شهادة البينة بأنه لم يبلغ بالسن إذ قضية قبوله أنه ليس علامة على ذلك والال لم يسبق عليه ويلزم عليه أيضاً تخلف العلم وهو البلوغ بالسن عن علامته وهو الانبات نعم يظهر كونه علامة عليه عند عدم الشهود المذكورين وجوابه أن العلامة لا يلزم إطرادها لجواز سبقها على سنة فيمن شهدت البينة بأنه لم يبلغ لزيادة حرارة ونحوها فيه لوجود المعارض وهو قيام البينة على هذا القيل الآن المناسب لسابق الكلام ولا حقه أن يقال قضيته أنه ليس علامة على البلوغ بالاحتلام فلعزل هذا وجه نظر المحشي (قوله أحدهما هذا) أي أنه أماره على البلوغ بالسن حيث لم يشهد عدلان بأن عمره دون خمس عشرة سنة حل فيؤخذ منه أن قوله وقضيته أنه أماره للبلوغ بالسن أي حيث لم يشهد عدلان بما ذكر (قوله أنه) أي الانبات أماره للبلوغ بالسن وانظر ما المانع من جعله أماره على الحيض أيضاً وأي فرق بينهما (قوله على البلوغ بأحدهما) أي بهما وهو المعتمد فالأراء ثلاثة شوبري (قوله وتشوقاً للولايات) أي لجميعها شرعية أو جعلية فاندفع ما يقال الاثنى والخنثى كل منهما يصح كونه وصياً وناظر مسجد حل (قوله وهذا) أي التعليل الأول في المسلم بقوله لسهولة الخ وفي الكافر بقوله فإنه يفضي الخ وقوله والا فلا خنثى والاشي أي الكافر ان محترز الغالب بالنسبة للثاني وقوله والطفل محترز الغالب بالنسبة للأول وعبارة الشوبري قوله وهذا أي ما ذكر من قوله لسهولة مراجعة آياته إلى آخر التعليل وهو جيد تأمل (قوله والا فلاثنى والخنثى) لعل المراد من الكفار أي فأنهما لا يقتلان ولا جزية عليهم ما فالتعليل بالأفضاء إلى القتل أو ضرب الجزية جرى على الغالب ولا ينبغي أن لا يراد بالاشي والخنثى من المسلمين لما شاركتهما المذكور في دفع الحجر وتشوق الولاية أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأنه ثبت لهما الولاية بنحو وصاية وشرط نظر وقف فليس التعليل بدفع الحجر وتشوق الولاية جرياً على الغالب كتبه ابن قاسم بها مش الامداد شوبري (قوله أيضاً والا فلاثنى والخنثى) أي والاتكن هذه التعليل جرياً على الأصل والغالب بل كانت مطردة دائماً فلا يصح التعليل بها لان الخنثى والاشي الكافرين يكون الانبات أماره على البلوغ في حقهما مع أنه لا يفضي بهما إلى القتل ولا إلى طلب الجزية كما يؤخذ من س ل وشوبري فقوله حكمهم كذلك أي يكون الانبات علامة على بلوغ الكافرين ولا يكون علامة على بلوغ الطفل المسلم الذي تعذرت مراجعة أقاربه كما يؤخذ من كلام الشوبري خلافاً لما في حل وعش (قوله ووقت إمكان نبات العانة الخ) هذا يناسب القول بأنه دليل البلوغ بالاحتلام دون القول بأنه دليل البلوغ بالسن أو دليل البلوغ بأحدهما فالجزم بهذا مع ذكر الخلاف المتقدم فيه نظر لان هذا كما علمت لا يأتي على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو يأتي على القول بأنه أماره على البلوغ بالسن ولا يضر احتمال نباتها قبل كمال خمس عشرة سنة اه حل (قوله وقت إمكان الاحتلام) فلو ثبت قبل إمكان خروج النتي لم يحكم ببلوغه عش على مر (قوله ويجوز النظر) أي وكذا المسلم لم يكن كونه خشناً شوبري وينبغي حله على حالة لم يكتف فيها بالنظر في حصول المقصود والا فالجمع بينهما مع الحاجة اليه وينبغي أنه إذا اكتفى بالمس يحرم النظر عش (قوله بها) أي بالعانة أي بنباتها لان التبت هو الأماره كما مر (قوله كشر الابط) بسكون الباء (قوله والاحية) أي فليس دليلاً لندرتها دون خمس عشرة سنة فلو جعلت أماره لادى إلى تفويت المال بخلاف نبات العانة الغالب وجوده قبل خمس

(قوله دون القول بأنه الخ)
قال سم عطفاً على القول
السابق والقول بأنه دليل
البلوغ بأحدهما اه وهي
أولى من كلام حل

عشرة سنة زى (قوله وتقل) بالرفع عطف على غيره وهو أولى من جره لانه ليس من جنس الشعر
 (قوله ونهوى التدى) أى زى يادارة رفاعه عما كان (قوله فان بلغ رشيدا) والمراد ببلوغه رشيدا ان
 يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك الا بعد مضي مدة يظهر ذلك فيها عرفا
 فلا يتقيد بخصوص الوقت الذى بلغ فيه كوقت الزوال مثلا ع ش (قوله ابتداء) خرج به دوا ما
 كما يأتى فى قوله فلو فسق بعد أى بعد بلوغه رشدا فلا يجزأى فلا يشترط فيه صلاح الدين وأعماله بل
 صلاح المال فقط كما هو ظاهر شو برى مع زيادة (قوله صلاح دين ومال) خلافا لآبى حنيفة ومالك
 حيث اعتبر صلاح المال فقط ومال اليه ابن عبد السلام واعتراض الاول بان الرشدا فى الآية نكرة فى
 سياق الاتبات فلا تهم وأجيب بانها فى سياق الشرط فتعم وأيضا الرشدا مجموع أمرين لا كل واحد سم
 وفى قل على الجلال واعتبر الأئمة الثلاثة صلاح المال وحده وقرره شيخنا (قوله حتى من كافر)
 أى فيعتبر ما هو صلاح عندهم فى الدين والمال كما نقله فى الروضة عن القاضي أبى الطيب وغيره وأقره
 وظاهر كلامهم عدم الحاق الاختصاص هذا بانال وهو محتمل ويحتمل خلافاه اه مر وع ش وفى
 حاشيته على مر المتحد الحاقه بالمال فيحرم اضاعة ما بعد منتفعا به منه عرفا ويجزأ بسببه اه (قوله
 فان آنستم منهم رشدا) لانه نكرة فى سياق الشرط وهى للعموم شرح مر (قوله بأن لا يفعل
 محرما) أى عند البلوغ بدليل ماسيا فى المتن أنه لو فسق أى بفعل الكبيرة أو الاصرار على الصغيرة
 بعد البلوغ لم يحجر عليه الصادق ذلك بقلة الزمن بين البلوغ وبين الفسق وبكثرة وعليه فلا يتحقق
 السفه الا من أتى بالفسق مقارنا للبلوغ وحينئذ فالبلوغ فى حالة السفه فى غاية الندور كما لا يخفى فلي نظر
 هل هذا الاقتضاء مراد أم لا رشيدا على مر والذي قرره مشايخنا كلام ع ش المتقدم وخرج
 بالمحرم غيره مما يمنع قبول الشهادة لاخلاله بالمرأة كالا كل فى السوق فلا يمنع الرشدا لان الاخلال بالمرأة
 لا يحرم على المشهور الا ان تحمل شهادة لكن الحرمة لا مخرج ولو ادعى بلوغه سفها قبل قوله
 بلا يمن (قوله ولا يندر فى الثانى) وهو صلاح المال (قوله باحتمال) لم يظهر للفظ الاحتمال فائدة لها
 زائدة فتأمل (قوله غبن فاحش) أى وقد جهل حال المعاملة والابأن كان عالما واعطى أكثر من
 الثمن كان الزائد صدقة خفية محمودة فلا يكون تبذرا بل هو بيع محابة حل وخ ط ولو كان يغبن فى
 بعض التصرفات لم يحجر عليه كارجح القمولى وقال الاذرى يتجه اعتبار الاغلب انتهى س ل قال
 الشيخ ابن قاسم يشكل عليه قصة حبان بن منقذ أنه كان يخدع فى البيوع وأنه صلى الله عليه وسلم
 قال له من بايعت فقل لا خلافة الح فأنها صريحة فى أنه كان يغبن وفى صحته بيعه مع ذلك لانه صلى الله
 عليه وسلم لم يمنعه من ذلك بل أقر موأرشده الى اشتراط الخيار الا أن يجاب بانه من أين أنه كان يغبن
 غبنا فاحشا فعلة انما كان يغبن غبنا يسيرا ولو سلم فن أين ان غبته كان عند بلوغه فله عرض له
 بعد بلوغه رشدا ولم يحجر عليه فيكون سفها مهمل وهو يصح تصرفه لكن قد يشكل
 على الجواب ما ذكر أن ترك الاستفصال فى وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم فى المقال وقد أقره صلى
 الله عليه وسلم على المبايعة وأرشد الى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن حاله هل طرأ له بعد بلوغه رشيدا
 أولا ولا هل كان الغبن فاحشا أو يسيرا اه ولو غبن فى تصرف دون تصرف آخر لم يحجر عليه لتعذر
 اجتماع الحجر وعدمه فى شخص واحد شرح مر (قوله عشرة بنسعة) أى من الدراهم وخرج بها
 القروش والدنانير فلا يحتمل فيها ما ذكر (قوله أورميه) معطوف على احتمال (قوله وان قل) أى
 المتمول فيما يظهر بخلاف غيره كنية برو يحتمل أنه لا فرق لان الغبن باقليل يجزأى به بالكثير ويؤيده
 جعلهم استحلالة كفر افلا بدع حيثئذ أن يسوى بينهما أيضا فى أن القاء كل مفسق اه شورى

وتقل الصوت ونهوى
 التدى (فان بلغ رشدا
 أعطى ماله) لزوال المانع
 (والرشد) ابتداء (صلاح
 دين ومال) حتى من كافر
 كما فسره آية فان آنستم
 منهم رشدا (بان لا يفعل)
 فى الاول (محرم ما يبطل
 عدالة) من كبيرة أو اصرار
 على صغيرة ولم تغلب طاعته
 (ولا يندر) فى الثانى (بان
 يضع مالا باحتمال غبن
 فاحش فى معاملته) وهو
 مالا يحتمل غالبا كما سياتى
 فى الوكالة بخلاف اليسير
 كبيع ما يساوى عشرة
 بنسعة (أورميه) وأن قل
 (فى بحر) أو نحوه

(قوله ومال اليه الخ) وهو
 الذى ينبغى الاقتناء به فى
 هذا الزمان اه قويسنى
 (قوله فلم لها زائدة) ويمكن
 أن يقال المعنى بأن يضع
 مالا يتحمل غبن فاحش
 فلا حاجة لزادتها اه
 قويسنى

(أو صرفه) وإن قل (في محرم لا) صرفه في (خير) كصدقة (و) لاني (نحو ملابس ومطاعم) كهذا يؤول شرعا مااء كثيرة للتمتع وإن لم يلق بحاله لان المال يتخذ ليلتفع و يلتذ به وقضيته انه ليس بحرام (٤٣٧) وهو كذلك نعم ان صرفه في

ذلك بطريق الاقتراض له ولم يكن له ما يفي به فحرام ونحوه من زيادتي (ويختبر رشده) أي الصبي في الدين والمال ليعرف رشده وعدم رشده (قبل بلوغه) لآية وابتلوا اليتامى واليتيم إنما يقع على غير البالغ (فوق مرة) بحيث يظن رشده لامرأة لانه قد يصيب فيها اتفاقا أما في الدين فبمشاهدة حاله في العبادات بقيامه بالواجبات واجتنابه المحظورات والشبهات وأما في المال فيختلف بمراتب الناس (ف) يختبر (ولد) تاجر عما كسبه (أي مشاحة) (في معاملة) ويسلم له المال لها كس لا يعقد (ثم) ان أريد العقد (يعقد عليه) (ويختبر ولد) زراع زراعة ونفقة عليها) أي الزراعة بأن ينفق على القوام بمصالح الزرع كالحرث والحصد والحفظ والمرأة بأمر غزل وصون نحو أطعمة كقماش (عن نحو هرة) كفارة كل ذلك ونحوه على العادة في مثله ونحو الاولى من زيادتي ويختبر الخنثى بما يختبر به الذك والانس (فيلو فسق بعد) أي بعد بلوغه رشيدا (فلا

(قوله أو صرفه في محرم) أي ولو صغيرة كاعطائه أجرة لصوغ اناء نقد أو لمنجم أو رشوة على باطل شو برى (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله فحرام) أي ما لم يعلم المقرض بحاله ع ش (قوله ويختبر رشده) أي يختبره الولي ولو غيره أصل وجو باقبل بلوغه بمن قريب للبلوغ حل (قوله قبل بلوغه) والمراد بالقبلية الزمن المقارب للبلوغ بحيث يظهر رشده ليسلم اليه المال كما أشار اليه الامام عن الاصحاب شرح مر (قوله وابتلوا اليتامى) أي اختبروهم (قوله والشبهات) هذا يقتضي انه لو ارتكب الشبهات لا يكون رشيدا وليس مراد الماسر أن صلاح الدين أن لا يفعل محرما يبطل العدالة وإنما مراده بذلك المبالغة في استكشاف حال الصبي ع ش على مر (قوله فيختبر ولد تاجر) . يمكن اختباره في نوع من أنواع التجارة ومحل ما ذكر حيث لم يكن لاولد حرفة والا اختبر بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة أبيه لانه قد لا يتطلع اليها ولا يحسنها س ل ومن لا حرفة له ولا لايه يختبر بالنفقة على العيال ويختبر ولد الفقيه في نحو شراء الكتب ونفقة العيال و ولد الأمير بالاتفاق على نفسه والجنود وغيرهم قل (قوله أي مشاحة) بالنقصان عما يطلب البائع والزيادة عما يطلب المشتري (قوله ويسلم له المال) قال سم أي حاجة لتسليم المال مع أن المالك كسبه بدونه يمكنه اه وقد يقال في تسليمه قوة داعية له على المالك كسبه وتنشيط له في المعاملة وزيادة رغبة واقدام على اجابته عن عما كسبه شو برى قال س ل ولا يضمنه الولي ان تلف لانه مأمور بالتسليم اليه كذا أطلقوه ولو قيل يلزمه مراقبته بحيث لا يكون اغفاله حاملا على تضييعه والاضمنه لم يبعد اه (قوله يعقد عليه) وهل بعد عقد وليه يدفع المال أو يدفعه من في يده أو يدفعه الولي حل وعبرة قل عقد الولي ثم يدفع الولي المال ان كان معه أو يأخذه من الصبي و يدفعه قال بعض مشايخنا ويصح دفع الصبي بأمر الولي لانه لمعين اه بحروفه (قوله بأن ينفق على القوام) ظاهره أنه يسلم النفقة بنفسه وهو قضية كلام حج ومال شيخيخنا الى أن الولد بما كس فقط والولي هو الذي يعقد ويسلم الاجرة اه شو برى فالمراد بالنفقة الاجرة (قوله والمرأة بأمر غزل) بالمعنى المصدري أو بمعنى المغزول فيمن يليق به ذلك بخلاف بنات المملوك والمختبر لها الولي والمحارم أو غيرهم بناء على قبول شهادة الاجانب لها بالرشد وهو المعتمد حل وعبرة قل بالمغزول أي المغزول من عمل وحفظ وبيع وشراء ونحو ذلك وهو أولى من بقائه على المعنى المصدري وهذا في غير بنات المملوك فهن يختبرن بما يناسبهن اه (قوله وصون نحو أطعمة) يشار كها فيه الذك وقوله كقماش فانه يصان عن الفأر (قوله هرة) هي الانثى وجمعها هرر كقربة وقرب والد كهرر وجمع هرة كقرد وقردة قل وزى (قوله فلو فسق) مفهوم قوله والرشد ابتداء والمراد فسق بغير التبذير بدليل العطف (قوله أو بذر بعد ذلك) أي بعد بلوغه رشيدا (قوله حجر عليه القاضي) أي وجو باقان لم يحجر أمه وادار رشده هذا الحجر لم ينفعك الا بفك القاضي للاحتياط للاجتهاد حينئذ س ل وأفهم كلامه أن هذا مادام لم يحجر عليه يصح تصرفه وهو كذلك وهذا هو مرادهم بقولهم السفية المهمل ملحق بالرشيد فتى أطلقوا السفية المهمل اختص بهذا شو برى (قوله وهو وليه) فإذا جن بعد ذلك انتقلت الولاية من القاضي للاب أو الجد كما اعتمدت زى ويقال ارتفع حجر السفية وخلفه حجر الجنون كما في خط شيخنا مر شو برى (قوله أو جن) لو أفاق من هذا الجنون مبذرا فهل الولاية بعد الافاقة لولي الصغير استصحبها بالمقابل الرشد كما و بلغ مبذرا أو للقاضي لانه كان وليه قبل الجنون فيه نظر

حجر) عليه لان الاولين لم يحجروا على الفسقة (أو بذر) بعد ذلك (حجر عليه القاضي) لا غيره وفارق ما قبله بأن التبذير يتحقق به نص بيع المال بخلاف الفسق (وهو وليه) وتقييد الحجر بالقاضي من زيادتي (أو جن) بعد ذلك

(قوله فولي له في صغر) وسيقا في بانه والفرق أن التبذير لكونه سفها محل نظر واجتهاد فلا يعود الحجر عليه بغير قاض بخلاف الجنون (كن بلغ غير رشيد) جنون أو سفه باختلال صلاح الدين أو المال فان وليه وليه في الصغر فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه لمفهوم آية فان أنتم منهم رشدا والايناس هو العلم ويسمى من بلغ سفها ولم يحجر عليه وليه بالسفه الماهل وهو محجور عليه شرعا لاحسا والتصریح بان وليه وليه في الصغر من زيادتي (ولا يصح من محجور سفه) شرعا وأحسا (اقرار بنكاح) كالا يصح منه انشاء وهذا من زيادتي (أو بدين أو اتلاف مال) قبل الحجر أو بعده نعم يصح اقراره في الباطن فيغرم بعد فك الحجر ان كان صادقا فيه (ولا يصح منه) تصرف مالي غير ما يذكر في أبوابه كبيع ولو بغبطة أو باذن الولي

درس

(ولا يضمن ما قبضه من رشيد باذنه) أو باقباضه المفهوم بالاولى (وتلق)

سم (قوله فولي له في صغر) شمل الوصي قال في شرح البهجة وسكتوا عن الوصي فيحتمل أنه كالأب والجد ويحتمل وهو الظاهر أن لا تعود اليه الولاية من (قوله والفرق) أي بين التبذير والجنون (قوله والايناس هو العلم) أي في الآية والافهوف في الاصل اسم للابصار قال تعالى آتس من جانب الطور نارا أي أبصر (قوله ولم يحجر عليه) هذا غير محتاج اليه لانه محجور عليه شرعا فلا يحتاج الى حجر الولي اذ لا فائدة فيه (قوله بالسفه الماهل) المشهور اطلاق هذا الاسم على من يذر بعد رشده ولم يحجر عليه القاضي مر شو يرى فيه تفاد من هذا مع المشهور أن له اطلاقين أي فتارة يصح تصرفه على أحد هما المشهور وتارة لا يصح وقوله لاحسا لانه لم يحجر عليه أحد (قوله والتصریح بان وليه) أي التصریح الذي أفاد التشبيه (قوله شرعا) بان بلغ غير مصلح لدينه وماله وقوله وأحسا أي بان بلغ مصلحا لدينه وماله ثم يذر فلا بد من حجر الحاكم عليه شو يرى وفيه أنه محجور عليه شرعا أيضا (قوله اقرار بنكاح) ايجابا مطلقا أي عن نفسه وعن غيره كنزويجه موليته أو مولية غيره بوكالته لان حجر السفه يمنع ولاية النكاح كما سياتي أو قبول لنفسه بغير اذن وليه بخلاف قبوله لغيره بالوكالة فصحيح ومحله في الرجل وأما المحجور عليها بالسفه فيصح اقرارها بالنكاح حل ومر وقوله ايجابا مطلقا الخ هذا التفصيل الذي ذكره وان كان محييا في حد ذاته لكن كتابته على هذا الوجه اشتباه لان كلام الشارح مسوق في الاقرار بالنكاح والتفصيل المذكور انما هو في المباشرة أي انشاء النكاح كما ذكره مر ويجاب بأن الاقرار بالنكاح كانشائه في التفصيل المذكور كما قاله مر وما قاله حل في نفس مباشرة النكاح وعبارة تشرح مر مع الاصل ولا يصح من المحجور عليه بسفه بيع وشراء ولا اعتاق ولا هبة ولا نكاح يقبله لنفسه بغير اذن وليه لانه اتلاف للمال أو مظنة اتلافه أما قبوله النكاح لغيره بالوكالة فصحيح كما قاله الرافعي في الوكالة وأما الايجاب فلا مطلقا أصالة ولا وكالة ولو باذن الولي ثم قال في موضع آخر ولا يصح اقراره بنكاح كالا يملك انشاء اه (قوله كالا يصح منه انشاءه) أي بغير اذن وليه لانه اتلاف للمال حيث يزوج بلامصلحة أو مظنة اتلافه ان فرض عدم العلم باتقاء المصلحة شرح مر وقوله أو بدين أي أو بعين هي في يده حال الحجر وقوله أو اتلاف مال أي أو جناية توجب مالا شرح مر وأو بمعنى الواو وأعد الباء لتلايتهم عطفه على اقرار (قوله قبل الحجر أو بعده) راجع لكل من الثلاثة (قوله نعم يصح اقراره) المعتمد أنه لا يصح اقراره مطلقا لان صاحبه سلطة على اتلافه زى أي حيث كان بدين معاملة أما اذا كان باتلافه فلزمه باطنا وتقدم سببه على الحجر ع (قوله ولا يصح منه تصرف مالي) أي لان تصحيحه يؤدي الى ابطال معنى الحجر ولانه اتلاف أو مظنة الاتلاف نعم قال الماوردي له ايجار نفسه ان لم يكن عمله مقصودا في نفسه لاستغنائه بماله لان له التطوع بمنفعته حينئذ فلا جارة أولى بخلاف ما اذا قصد عمله اذ لوليه اجباره على الكسب حينئذ لا يرتفع به في النفقة فلا يتعاطى ايجاره غيره شرح مر (قوله غير ما يذكر في أبوابه) من ذلك الوصية والتبذير والصلح عن قصاص له ولو على أقل من الدية لان له العفو ومجاوأة الصلح عن قصاص عليه ولو باكثر من الدية وتوكله في قبول النكاح وعقد الجزية بدينار وقبضه دينارا بدينار عليه وقبول الهبة زى ولا يسلم له الموهوب ويبحث في المطلب جواز تسليم الموهوب له اذا كان ثم من ينزعه منه عقب تسليمه من ولي أو حاكم (قوله كبيع) ومثله النكاح فلو نكح رشيدة مختارة فلا شيء لها كما صرح به في كتاب النكاح بخلاف السفية والمكرهة ونحوهما فيجب لمن مهر المثل ع ش والمراد بقوله كبيع ولو في التهمة وكشراء وان أذن الولي وقدر العوض لان تصحيح ذلك يؤدي الى ابطال معنى الحجر كافي حل (قوله ولا يضمن ما قبضه) هذا متعلق بقوله ولا يصح منه تصرف مالي أي فان وقع قبض فلا يضمن الخ والمراد

لا يضمن لا ظاهر ولا باطنا في كل من التالف والاتلاف فلا يطلب بعد فك الحجر شيء أصلا في التالف ولا في الاتلاف كما في شرح مروقائه عدم المطالبة به في الآخرة لكن نص في الام على أنه يضمن بعد فك الحجر عنه زى (قوله ولو بالافه) أي قبل رشده أخذ من قول مرقاهو بقى بعد رشده ثم ألتفه ضمنه اهو دخل في عموم مرقاهو علوه شيئا فأتلفه فقتضاه عدم الضمان لان العارية ليست أمانة وفي ذلك نظر شو برى (قوله أو تلف بعد طلبه) أي أو قبل طلبه وأمكنه الرد بعد الرشده كما يؤخذ من مرقاهو واخذتافي أنه تلف بعد طلبه أو قبله أو حال سفهه أو بعد رشده فهل يصدق المالك أو الأخذ الاصح الثاني حل (قوله أو ألتفه في أمانة كوديعة) فانه يضمن لان المودع لم يسلطه على الاتلاف حل ومثل ذلك مالوطبرت الربح شيئا فأتلفه (قوله من سفهه بعد رشده) يقال سفهه بعد رشده بضم الفاء أي صار سفها ويحوز كسر هالانه ضد حل قال ابن ظريف في الافعال مرقاهو وعبارة المصباح سفهه بالكسر والضم صار سفها وبابه ظرف وطرب فان قيل سفهه بنفسه فيالكسر لاغير لان فعل بالضم لا يكون متعديا يختار (قوله وسفبه أذن له وليه في قبض دين الخ) قال الشيخ ينبغي أن الحاصل أن قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبرأ الدافع ولا يضمن الولي مطلقا أما بآذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بأن تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزاعها وان قبض أعيانه باذن وليه معتد به فيبرأ الدافع مطلقا ثم ان قصر الولي ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزاعها ضمن والا ضمن الدافع والفرق بين العين والدين ان الذمة في الدين مشغولة به لا تبرأ منه الا بقبض صحيح وسيأتي للشارح يعني حج كلام في الخلع بوافق ذلك ابن شو برى وقضية قوله ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به أنه يجب على وليه أخذه منه وورده للديون ثم يستعيده منه أو يأذن في دفعه للولي عليه ثانيا ليعتد بقبضه فلو أراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يصح ع ش على مرقاهو وقوله وسفبه أذن له وليه في قبض دين له أي للسفيه ومثله دين الولي وسيأتي في باب الخلع أن المدين يبرأ بدفع ذلك وهذا استدراك على قول المصنف ولا تصرف مالى وما قبله على قوله ولا يضمن ما قبضه من رشيد أي على مفهومه وهو قول الشارح بخلاف الخ فكان الاولى تأخير هذا عن ذلك ليحصل الترتيب حل وان كان اللف والنشر المشوش جائزا وهذا يقتضي ان قبض الدين من التصرف المالى وفيه شيء ويحجب بأنه ماحق به (قوله و يصح بعقوبة) هذا محترز قوله بنكاح أو بدين أو اتلاف مال (قوله فيقطع في السرقة) فيه اشكال قوى لانهم صرحوا في السرقة بأنه لا قطع الا بعد طلب المال وحيث لم يطلب لا قطع وأجيب بان صورتها أنه أقر بعد دعوى صحيحة فان قيل شرط الدعوى أن تكون ملزمة قلت يمكن أن تقام عليه البيعة ويلزمه المال كما قالوه في باب الدعوى فيمن لا تسمع عليه الدعوى فليحذر رشو برى وفيه أنه خروج عن موضوع المسئلة الذي هو الاقرار وعبارة ع ش على مرقاهو فيقطع فان قلت كيف يقطع مع أن القطع يتوقف على طاب المالك المال وهنا لا طلب وأيضا اقراره بالمال ملنى قلت هنا طلب صورى لان المقر له يطلب من المقر ما أقر له به وان لم يلزمه المال أي الذي قطع بسببه اه (قوله ولا يلزمه المال) الوجه لزومه باطنا ان كان صادقا شو برى (قوله كالعبد) أي اذا أقر بالسرقة ولم يصدقه سيده فانه يقطع حالا ولا يطالب الا بعد عتقه ويساره شيخنا (قوله ونفيه نسبيا) هو مع ما بعده محترز قوله مالى وآخر مفهوم الاول الى هذا التكون مسائل الصحة مع بعضها ومساائل البطلان كذلك (قوله و بحلفه في الامة) استشكل بانه لا يثبت كونها فراهنا لا باقراره بالوطء ثم ان ولدته لمدة لا يمكن أن يكون منه فهو منى عنه شرعا ولا فهو ولده لا يجوز نفيه وأجيب بأنه أقر كاذبا وولده لمدة يمكن في الظاهر أن يكون منه من (قوله و يصح استدعاؤه النسب) أي ولو ضمننا بأن أقر باستيلا دأمة فانه وان لم ينفذ لكن اذا كانت

(قوله استشكل بانه لا يثبت الخ) لم تنبئه البيعة

من بيت المال وستعلم صحة
نكاحه باذن وليه وطلاقه
وخامه وظهاره وإيلائه من
أبوابها (د) تصح (عبادته
يدنية) كانت (أو مالية
واجبة) لكن لا يدفع المال
من زكاة وغيرها (بلاذن)
من وليه (ولا تعيين) منه
للدفع اليه لأنه تصرف
مالي أم المالية المنسوبة
كصدقة التطوع فلا تصح
منه وتقييد المالية بالواجبة
مع قول بلاذن ولا تعيين
من زيادتي وتعيرى بدفع
المال أعم من تعيره بفرقة
الزكاة (وإذا سافر انسك
واجب) ولو بنذر أحرم به
أو ألبس به (فقد مر) حكمه
في الحج وهو أن يصحب
وليه بنفسه أو نائبه ما يكفيه
طريقه وتعيرى بنفسك
أعم من تعيره بحج (أو)
سافر لنفسك (تطوع وزادت
مؤنة سفره) لا تمام نسكه أو
إتيانه به (على نفقته
المهودة) حضرا

(قوله وصارت أم ولد) أي
من جهة الشرع فرتبه
الشرع على حقوق الولد
الثاني باقراره (قوله أو
صار المستلحق له الخ) أي
أولم يطرأ له مال وصار
المستلحق له رشيدا فانه
حينئذ ينفق عليه الرشيد
ولا يرجع عليه بما أنفق من
بيت المال

ذات فراش وولدت لمدة الامكان لحقه وصارت أم ولد من (قوله وينفق على الولد المستلحق من
بيت المال) انظر هل يكون ذلك مجاناً وقرضا والا قرب الثاني ان تبين للمستلحق مال قبل الاستلحاق
أو بعده وقبل الاتفاق عليه من بيت المال فيرجع عليه لأنه إنما أنفق عليه لعدم ماله أما لو طرأ له مال
بعد أو صار المستلحق له رشيدا فلا يرجع عليه بما أنفق عليه كالاتفاق على الفقير من بيت المال إذا طرأ
له مال ع ش (قوله وستعلم صحة نكاحه الخ) إشارة للاعتذار عن حذفه لما من كلام الأصل شو برى
ومراد أن الشارح يريد الاعتذار عن عدم ذكر هذه المسائل في المتن هنام ذكر الأصل لها هنا تأمل
وفي حل قوله وستعلم صحة نكاحه الخ لأن ما عدا الخلع لا يتعلق به بالمال الذي يحجر لأجله وأما الخلع
فكالطلاق بل أولى انتهى (قوله وخلعه) ولو بأقل من مهر المثل ويسلم المال لوليه حل أو اليه باذن
وليه ومحل ما لم يعلقه بأعطائها له فان علقه بأعطائها له كن أعطيتني كذا فأنت طالق فلا بد في الوقوع من
أخذه له ولو بغير اذن وليه ولا تضمن الزوجة بتسليمه لا اضطرارها اليه حج ع ش على م ر ولا يملكه
الابا قبض (قوله أو مالية واجبة) المراد بالمالية الواجبة بأصل الشرع لتخرج المندورة فانها لا
تخرج حال الحجر بل تستقر في ذمته لما بعد فك الحجر انتهى رشيدى (قوله وغيرها) عبارته في
شرح الروض وكذا زكاة الكفارة ونحوها اه كتب عليه شيخنا أي ان قلنا يكفر بالمال أما إذا قلنا
يكفر بالصوم فيما عدا القتل فلا الحاق نعم يحمل على كفارة لزمته قبل الحجر عليه وكانت مرتبة شو برى
وعبارة شرح م ر ويكفر في غير القتل كاليمين بالصوم كالمصراة لا يضيع ماله بخلاف القتل فان الولي
يعتق عنه فيه لأن سببه حصل به قتل آدمي معصوم لحق الله تعالى بدليل ما حكا في المطلب عن الجورى
عن نص الشافعى من أنه يكفر بالصوم في كفارة الظهار فظهر أن المعتمد ما قررناه وجرى عليه ابن
المقري في روضه وقضية ذلك أنه يكفر بالصوم في كفارة الجماع وهو كذلك خلافا لمن ذهب الى تكفيره
بالمال فيها ويفرق بين القتل وغيره بأن فيما ذكر جزاؤه عن القتل لتضرره باخراج ماله في كفارته مع
عظم القتل وتشوف الشارع لحفظ النفوس (قوله لا اذن من وليه) فلو اذن له الولي وعين له المدفوع
اليه صح تصرفه لكن لا بد أن يكون بحضرة الولي لأنه قد يتلف المال إذا خلا به أو يدعى صرفه كاذبا
س ل فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم أنه صرفه اعتد به وان أتم بعدم الحضور لأنه واجب للمصلحة
والاضمن سم فتعين المدفوع له دفع الأثم لا لصحة الدفع فلو لم يعين المدفوع له ودفع للمستحق صح
الدفع وأجزأ (قوله كصدقة التطوع) أي ولو من نفقته ومثل صدقة التطوع مندورة المالى م ر وهو
محول على ما لو نذر التصديق بمال معين بدليل قوله بعد أما نذر بالمال في ذمته فهو صحيح والمراد بصحته
ثبوته في ذمته الى زوال حجره اه (قوله فلا تصح منه) أي مالم تكن حيا ولم تزد مؤنة السفر على الحضر
أوزادت وكان له كسب في طريقه قدر الزيادة كما أشار الى هذا التقييد بمفهوم قوله أو تطوع الخ (قوله
وإذا سافر) لعل الانسب أن يقول وقد مر حكم سفره لنفسك واجب (قوله لنفسك واجب) أي أصلى
أو قضاء أو مندور قبل الحجر أو بعده إذا سلك كتابه سلك واجب للشرع وهو الأصح شرح م ر (قوله
ولو بنذر) أي قبل الحجر أو بعده م ر (قوله أحرم به) أي قبل السفر (قوله فقد مر) فيه أن
جواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلا وأجيب بأن الجواب محذوف تقديره فأقول قد مر أو فلا
أذكره هنا لأنه قد مر تأمل (قوله وهو أن يصحب وليه الخ) ولا بد فعله خوفا من تفرده فيه وبحث
بعضهم أن السفر إذا قصر ورأى الولي دفع ذلك له جاز حل (قوله أو نائبه) ولو بأجرة وهي في مال السفينة
ع ش (قوله ما يكفيه) مفعول بصحب أي ان يكون الولي صاحب المال يكفيه وإذا كان صاحب المال
يكفيه يكون صاحب المال شيخنا قال ع ش وينبغي أنه يستحق أجره مثل خروجه معه وصرفه عليه ان فوت

خروجه كسبه وكان فقيرا أو احتاج بسبب الخروج الى زيادة بصرفها على مؤنته حضرا كأجرة نحو المركب اه وعبارة المنهاج وإذا أحرم بحج فرض أعطى الولي كفايته ثقة ينفق عليه في طريقه (قوله فلوليه منعه) أي يجب عليه منعه لأنه جواز بعد منع كافى قل قال حل ومنه يؤخذ صحة إحرامه بدون إذن وليه وهو واضح لأنه مستقل بخلاف الصبي اه (قوله ان لم يكن في طريقه كسب) أي ولم يمكن هذا الكسب في الحضر والافله منعه أيضا شورى قال في المطلب وفيه نظر إذا كان عمله مقصودا بالأجرة بحيث لا يجوز له التبرع به وأجيب بأن المسألة مفروضة فيما إذا كان الكسب في طريقه فقط كما هو ظاهر عباراتهم قال حج إذا لم يجوز للولي منعه يلزمه أن يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يوكل من يؤجره ثم ينفق عليه منه سل (قوله والافلا يمنع) فلو عجز في أثناء الطريق فهل نفقته حينئذ في ماله أو على الولي لادنه والذي يتجه الاول لأن الولي حيث حرم عليه المنع لا يعدم مصرا اه حج سل (قوله كمحصر) لو كان الإحصار بحج فرض تحلل بالمال شورى (قوله وحلق) أي مع النية ثم رشحنا (قوله فهو كالواجب) أي فيصحب وليه أو نائبه ما يكفيه فان لم يكونا معه فالظاهر أن الحاكم يقيم واحدا ينفق عليه بأن يأخذ ماله من النفقة اه

(فصل فيمن يلى الصبي) أي وما يتبع ذلك من قوله فان ادعى بعد كماله رشدا إلح وحكم المجنون ومن بلغ سفيها كالصبي في ترتيب الأولياء وفي جميع ما يأتي حتى في قوله فان ادعى بعد كماله رشدا إلح وانما قيد المتن بالصبي لأحاطته فيما سرولى ذينك عليه حيث قال أو جن فلوليه وليه في الصغر كمن لمغ غير رشيد فلم يحتاج هنا إلى بيان ولي الصبي ويعلم منه ولي ذينك بضميمة الحوالة إذ لو ذكرهما هنا لكان تكرارا كما أتى في شرح ممر الرشيدى عليه (قوله ولي صبي) هو شامل للذكور والانثى وهو من أسرار اللغة ومثل الصبي المذكور السفيه ومجنون له نوع تمييز وكذا الجنين إلا في التصرف في ماله فلا يصح لأنه غير محقق الوجود قل قال ممر وقضية تعبيره بالصبي أنه لا ولاية للمذكر كورين على الاجنبة بالتصرف وصراحته في الفرائض لكنه بالنسبة إلى الحاكم فقط ومثله البقية خ ط قال ابن حجر لا ولاية طم بالنسبة للتصرف لا للحفظ فلا ينافيه ما يأتي من صحة الإيصاء على الجنين ولو مستقلا أي وحده لأن المراد كما هو ظاهر أنه إذا ولد بان صحة الإيصاء (قوله بعد التهم الظاهرة) فلو فسق قازع القاضي منهما المال ولا يبطل البيع إذا حصل الفسق بعده وقبل الزوم كما قاله السبكي وثبت الخيار لمن بعده من الأولياء قال ابن شكيل ولو عم الفسق واضطرر لولاية فاسق فاعل الأرجح نفوذ ولايته كما لو ولاه ذو شوكة لكن لا يقبل قوله في الاتفاق لأنه ليس بولي حقيقة سل (قوله إذا الكافر بلى ولده الكافر) أي حيث كان عدلا في دينه ممر (قوله لم نقرهم) طريقة والمعتمد خلافه كافى قل على الجلال (قوله ونلى نحن أمرهم) انظر أي حاجة للاتبان بقوله نحن وقد يجاب بأنه أتى به دفعا لما جاءه ان يقرأ أو يلى بغير النون لكن يمنع من ذلك الاستدراك وغاية ما يقال أنه ذكره للإيضاح (قوله بخلاف ولاية النكاح) أي فاما نقرهم إذا ترفعوا إليها قال ع ش المعتمد أنه لا فرق بين ولاية المال والنكاح (قوله وهي في المسلمين أقوى) أي منها في الكفار ولو أقارب (قوله وهي في الكافر) أي الأقرب للولي عليه أقوى أي منها في المسلم الاجنبي من المولى عليه (قوله فوصى) أي ولو أم أو هي أولى ولو وصى الأب في حياة الجسد ثم مات الجسد قبل موت الأب فالنتيجة الصحة حينئذ شورى (قوله عمن تأخر موته منهما) أي ان كان الجسد بصفة الولاية والافوصى الأب وان تقدم موتا شورى (قوله وسيأتى في الوصية إلح) لم يأت بذلك فيما قبل قال ثم عدالة ولو ظاهرة ومع ذلك فالمعتمد ما هنا من اشتراط العدالة الباطنة كما قاله زى والاولى في الجواب أن يقال ذكر هذا على نية أن يذكر العدالة الباطنة هناك ثم

(فلوليه منعه) من الاتمام أو الاتيان (ان لم يكن له في طريقه كسب قدر الزيادة) للمؤنة والافلا يمنع (وهو) فيما إذا منعه وقد أحرم (كمحصر) فيتحلل بصوم وحلق لا بماله لأنه ممنوع منه كما مر في باب الإحصار ولو أحرم بتطوع ثم حصر عليه قبل انتمائه فهو كالواجب ذكره في الروضة وأصلها في الحج

(فصل فيمن يلى الصبي) مع بيان كيفية تصرفه في ماله

(ولي صبي أب قابوه) وان علا كولاية النكاح ويكتفى بعد التهم الظاهرة أو فور شغفهما ولا يشترط اسلامهما إلا أن يكون الولد مسلما إذا الكافر بلى ولده الكافر لكن إذا ترفعوا إليها ينال نقرهم ونلى نحن أمرهم بخلاف ولاية النكاح لأن المقصود بولاية المال الأمانة وهي في المسلمين أقوى والمقصود بولاية النكاح الموالاة وهي في الكافر أقوى (فوصى) عمن تأخر موته منهما وسيأتى في الوصية ان شرط الوصى العدالة الباطنة

(فقاوض) بنفسه أو أمينه
 لخبر السلطان ولي من
 لا ولي له رواه الترمذي
 وحسنه والحاكم ومصححه
 والمراد قاضي بلد الصبي فان
 كان ببلد وماله بأخر فولي
 ماله قاضي بلد المال بالنظر
 لتصرفه فيه بالحفظ والتعهد
 وفعل ما فيه المصلحة اذا
 أشرف على الهلاك كيبيعه
 واجارته أما بالنظر لاستئمانه
 فالولاية عليه لقاضي بلد
 الصبي كما أوضحته قبل
 كتاب القسمة من شرح
 الروض ووقع للاستنوي
 عزوما يخالف ذلك الى
 الروضة وأصلها فاحذره
 وخرج بمن ذكر غيرهم
 كالام والاقارب بلا وصاية
 فلا ولاية له لكن للعصبة
 الاتفاق من مال الصبي في
 تأديته وتعليمه وان لم يكن
 لهم عليه ولاية لانه قليل
 فسومع به قاله في المجموع في
 احرام الولي عن الصبي
 ومثله المجنون ومن بلغ سفها
 (ويتصرف) له الولي
 (بمصلحة) حتما لقوله تعالى
 ولا تقربوا مال اليتيم الا
 بالتي هي أحسن فيشتري له
 اعقاره وهو أولى من التجارة
 اذا حصل من ربحه الكفاية
 (ولو) كان تصرفه
 (نسبة) أي باجل بحسب
 العرف (وبعرض) فن
 مصلحه أن يكون فيه ربح

عن له المشي على خلافه بحسب ما ظهر له في الموضعين ع ش (قوله فقاوض) أي عدل أمين واذا لم يوجد
 قاض كذلك فالولاية للمسلمين أي لاصحابهم ويكون الفاسق كالعديم على المتبجح وأفتى ابن عبد
 السلام فيمن عنده يتيماً أجنبي له مال ولو سلمه لخاصه كان فيه بأنه يجوز له التصرف في ماله للضرورة
 أي ان كان عدلاً أميناً كما هو ظاهر ويؤخذ من علته أنه لو ولي عدل أمين وجب رفع الامر اليه وحينئذ
 لا ينقض تصرفه في زمن الخائن على الاوجه ابن حجر شوري ومرويه في تصرفه زمن الخائن
 لانه كان ولياً شرعاً حيث يصدق الوصي والقيم بأن ادعى قدر الاتفاق في الاتفاق ع ش (قوله والمراد
 قاضي بلد الصبي) أي وطنه وان سافر عنه بقصد الرجوع اليه كما هو ظاهر ابن حجر س ل (قوله على
 الهلاك) منه يعلم أن المراد بالهلاك الاعم من تلف العين وذهاب المنفعة وان كانت العين باقية فلو كان
 له عقار ببلد قاضي المال دون بلد الصبي أجره قاضي بلد ماله بالمصلحة ولا تصح اجارته من قاضي بلد الصبي
 لانه يتصرف في محل ولا يتصرف في بلد ليس بلد المال منها وتقل بالدرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك
 ع ش (قوله فالولاية عليه لقاضي بلد الصبي) ولقاضي بلد الصبي أن يطلب من قاضي بلد المال احضاره
 اليه عند من الطريق ليتجره أو يشتري له به عقاراً ويجب على قاضي بلد المال اسعافه لذلك حل
 (قوله والاقارب) كالاخ والم (قوله لكن للعصبة) أي عند فقد الولي الخاص فيما يظهر وبالتقييد
 بفقد الخاص يعلم الفرق بين هذا وما مر أن الولاية عند فقد الولي لاصحاب المسلمين لان ذلك في فقد
 مطلقاً أي خاصاً وعلما زى وعبرة س ل قوله لكن للعصبة الاتفاق أي عند فقد الولي الخاص وقضيته
 أنه ذلك ولو مع وجود قاض وهو متجه ان خيف عليه منه بل في هذه الحالة للعصبة وصلاحيه بلده بل
 عليهم كما هو ظاهر تولى سائر التصرف في ماله بالغبطة بان يتفقوا على مرضى منهم بتولى ذلك ولو بأجرة
 اه بحر وفه ولو حضر الولي وأنكر أنهم اتفقوا عليه مأخذه من ماله أو أنكر أن فعلهم كان بالمصلحة
 فالظاهر تصديق الولي فعليه البينة بما ادعوه ع ش على م ر (قوله ومثله المجنون ومن بلغ سفها)
 أي في أن للعصبة الاتفاق من مال كل منهما في تأديته وتعليمه وان لم يكن لهم ولاية للعلة المذكورة ع ش
 (قوله ويتصرف له الولي الخ) يجب على الولي أن ينمي ماله بقدر الكفاية أي نفقته والزكاة وان ترك سقى
 الدابة ضمن أو تلقيح النخل فلا ومثل التلقيح عمارة العقار حتى خرب كما جرى عليه ابن حجر وجرى
 شيخنا على أنه كترك العلف وفرق بين العمارة والتلقيح بأن الثاني انما يفوت به مجرد جودة في
 الثمرة شوري وعبرة قل على الجلال ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولا بغير
 نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور أو رفع الامر لحاكم بفعل ما فيه المصلحة وللولى غير
 الحاكم أن يأخذ من مال المحجور قدر أقل الامرين من أجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب
 أو الجد الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف في أخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ مطاقاً قال
 ع ش على م ر وخرج بالولى غيره كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئاً على عمله فليس له الاخذ لما يأتي
 أن الولي انما جاز له الاخذ لانه أي أخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز
 أخذ الوكيل لانه كان مراجعته موكله في تقدير شيء له أو عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع
 كثيراً من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتريه بأقل من قيمته لحذقه ومعرفة وياخذ لنفسه
 تمام القيمة معللاً ذلك بأنه هو الذي وفره لحذقه وبأنه فوت على نفسه أيضاً من كان يمكنه فيه
 الاكتساب فيجب عايه رد ما بقي من المال كما ذكر من امكان مراجعته الخ فتنبه له فانه يقع كثيراً
 (قوله بمصلحة) ومنها بيع ما وهبه له أصله بمن مثله خشية رجوعه فيه وبيع ما خيف خرابه أو هلاكه

أو غصبه ولو بدون ثمن مثله اه ولا يستحق الولي في مال محجور نفقة ولا أجرة فان كان فقيرا واشتغل بسببه عن الاكتساب أخذ أقوال امرين من الأجرة والنفقة بأعروف والولي خلط ماله بمال الصبي ومواكته للارتفاق حيث كان للصبي فيه حظ كأن تكون كلفته مع الاجتماع أقل منها مع لا تقرأ دوله الضيافة والاطعام منه حيث فضل للولي عليه قدر حقه وكذا خاطه أطعمة أيتام ان كانت المصلحة لكل منهم فيه ويسن للسافر بن خاط أزواجه وان تفاوتوا كلهم بحيث كان فيهم أهلية التبرع شرح مرمي مخلصا ولو كان للصبي كسب لائق به أجبره الولي على الاكتساب ليرتفق به في ذلك مرمي ومحل الاجبار حيث احتيج اليه في النفقة كما يشعر به قوله ليرتفق به ويؤيده ما مر من ان ولي السفينة يجبره على الكسب حيث احتاج اليه وقضيته أنه لا يجبره ان كان غنيا ولا على ما زاد على قدر نفقته وفي حج أنهم صرحوا بان ولي الصبي يجبره على الكسب ولو كان غنيا ع ش (قوله وأن يكون معامل الولي ملياً ثقة) انظر وجه كون هذا من مصالح العرض اذا كان حالاً ولم يذكره مرمي وعبارته ولو بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة كأن يكون في الاول ربح وفي الثاني زيادة لا ثقة أو خاف عليه من نهب أو اغارة اه وأجيب بأنه اذا كان المعامل غير ثقة بما يخرج العرض مستحقاً للغير أو يكون فيه عيب خفي لم يظهر للولي (قوله وأخذ شفعة) معطوف على عرض أي ولو بأخذ شفعة فالتفيد بقوله للمصلحة معتبر في كل من الامور الثلاثة أي النسبة والعرض والاخذ بالشفعة فقول الشارح فيترك الاخذ بالشفعة فكأنه قال فان لم يكن فيه مصلحة تركه واء كان في الترك مصلحة أو لا وانما نبه على خصوص الثالثة لغرض مناقشة الاصل بقوله وهذه لا يفيدها كلام الاصل أي لانه قيد بقوله وبأخذ بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة اه فقيد كلام من الترك والاخذ بالمصلحة فلا يفيد حكم ما لو اتفقت عنهما وأما كلام شيخ الاسلام في فعيده لانه قيد الاخذ بالمصلحة وسكت عن الترك فيفيد أنها متى اتفقت في الاخذ تركه سواء اتفقت في الترك أو لا تأمل (قوله فيترك الاخذ عند عدم المصلحة فيه) ولمحجور كل الاخذ بها ان ترك الولي الاخذ مع القبطه لان تركه حينئذ خارج عن ولايته زى ولو كانت الشفعة للولي بان باع شقة للمحجور عليه وهو شريك فيه فليس له الاخذ بها اذا لا تؤمن مساحته في البيع لرجوع المبيع اليه بالثمن الذي باع به أما اذا اشترى له شقة وهو شريك فيه فله الاخذ اذا لا تهمة وظاهر ان الكلام في غير الاب والجد أما ما قلناه من الاخذ مطلقا شرح مرمي (قوله وهذه) أي قوله وان عدت في الترك لا يفيدها كلام الاصل (قوله ويشهد) هذا شرط للمصلحة وقوله يرتن كذلك أي حتما حل اه والاولى تقديم قوله ويشهد على قوله وأخذ شفعة (قوله ويرتن بالثمن) أي عليه فالشروط خمسة ويزاد عليها قصر الاجل (قوله ان رآه مصلحة) المعتمد أنه يرتن مطلقا بخافة ضياع المال (قوله و فرق غيره بينهما) أي حيث اشترطت المصلحة في الاقراض لا هنا (قوله بما يثبت في شرح الروض) وهو أن المطالبة ممكنة في القرض متى شاء بخلاف النسبة أي فانه يضيع ماله قبل الحلول لو لم يرتن لانه لا يطالبه قبله وهو فرق حسن اه شوبري (قوله مالو باع مال ولده من نفسه) أي لانه أمين في حق ولده وهذا مسلم ولكن ينبغي تفيد به أن يكون ملياً وأن يشهد وجوباً بخوف الموت فجأة سم (قوله ويبنى عقاره) قال شيخنا المعتمد الرجوع الى عادة البلد وفي شرح شيخنا ما يخالفه وان المعتمد مانصوا عليه وان خالف العادة حل وسواء في البناء ابتداءه أي ان لم يكن شراؤه أحظ ودوامه ولو ترك عمارة عقاره أو إيجاره حتى خرب مع القدرة ثم وضمن في أوجه الوجهين و يفارق مسألة التلقيح بأن الترك فيها ما يفوت المنفعة والترك فيها يفوت الاجودية شرح مرمي وقال ع ش عليه قضيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الأجرة التي فوتها بعدم الإيجار والظاهر أنه ليس

وأن يكون معامل الولي ثقة
ومن مصالح النسيئة أن
يكون بزيادة أو تخوف
عليه من نحو نهب وأن
يكون المعامل ملياً ثقة
(وأخذ شفعة) فيترك
الاخذ عند عدم المصلحة
فيه وان عدت في الترك
أيضا وهذه لا يفيدها كلام
الاصل (ويشهد) حتما في
بيعه نسيئة ويرتن
كذلك بالثمن رهنا واقيا
وقال ابن الرفعة يرتن ان
رآه مصلحة كما في اقراض
ماله و فرق غيره بينهما بما يثبت
في شرح الروض ويستثنى
من وجوب الارتهان مالو
باع مال ولده من نفسه
نسيئة (ويبنى عقاره)

بقيد كما يؤخذ من كلام سم في ضمن وان لم يخرب ومثل ذلك انه نظر على الوقف (قوله هو أعم)
 لشموله البساتين والطواحين (قوله بطين وآجر) واختير الطين دون غيره لانه قابل المؤنة ويتنفع
 به بعد التقص والآجر يبنى قال م في شرحه وما ذكره من قصر البناء على الآجر والطين هو مانص
 عليه الشافعي وجري عليه الجمهور وهو المعتمد وان اختار كثير من الاصحاب جواز البناء على عادة البلد
 كيف كان واختاره الروياني قال في التبيان بعد حكاية ما مر عن النص وهذا في البلاد الذي يعرف فيها
 وجود الحجارة فان كان في بلد توجد الحجارة فيه فهي أولى من الآجر لان بقاءها أكثر وأقل مؤنة وتقل
 سم عن م في غير الشرح ان لا وجه اتباع عادة البلد وقال حج انه لا وجه مدركو يمكن حمل
 ما في شرح م على ما ذالم تقتض المصلحة الجري على عادة البلد واعتمد زي اعتبار عادة البلد
 وأول من صنع الآجر هاما عند بناء الصرح لفرعون كافي قل وزى (قوله وشرط ابن الصباغ)
 اعترض بأنه يلزمه منع البناء لان ذلك نادر جدا فالمعتمد أنه ليس بشرط زى (قوله ولا يبيعه) أي
 عقاره أي الذي للفنية لا غيره كما يؤخذ من صنيعه حل وأفتى القفال بجواز بيع ضيعة يتيم خرب
 وخارجها يستأصل ماله ولو كان بيعها بدرهم لان المصلحة فيه شرح م والخراج كان على التيم
 بأن كانت الضيعة يتبعها أرض تزرع ومثله ما عمت به البلوى في مصرنا من أن ما خرب من الاوقاف
 لا يعمر فيجوز اجارة أرضه لمن يعمرها بأجرة وان قلت الاجرة التي يأخذها وطالت مدة الاجارة حيث
 لم يوجد من يستأجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصارف الموقوف عليها اه ع ش
 (قوله بأن لم تغلته) أي أجرته بما أي ولم يجد مقرضا أو رأى المصلحة في عدم القرض ومن الحاجة
 خوف ظالم أو خرابه أو عمارة بقية املا كه أو لم يكو به غير بلده ويحتاج اكثر مؤنة لمن يتوجه
 لا يجاره وقبض غلته ويظهر ضبط هذه السكرة بأن تستغرق أجرة العقار أو قريبا منها بحيث لا يسبق
 منها الا مالا وقع له عرفا م ل (قوله أو غبطة) تنبيه المصلحة أعم من الغبطة اذا الغبطة بيع
 بزيادة على القيمة لما وقع والمصلحة لا تستلزم ذلك لصديقها بنحو شراء ما يتوقع فيه الربح وبيع
 ما يتوقع فيه الخسران لو بقي وسيأتي ذلك في كلام الشارح في باب الشركة شوبري (قوله وهو يجد
 مثله) ينبغي كما قال بعضهم أن يكون المراد امكان الوجود عادة من غير اشتراط الوجود حالا سم (قوله
 وآنية الفنية) بكسر القاف وضمها (قوله أي ماعد امال التجارة الخ) وماعد امال التجارة كعبه
 ودائره وأما مال التجارة فيبيع للمصلحة حل والحاصل أن العقار وآنية الفنية لا يباعان الا الحاجة
 شديدة أو غبطة ظاهرة ومال التجارة يباع للمصلحة ولو بلا غبطة تكو من نهب وماعد ذلك
 كالذواب والياب تباع الحاجة بسيرة ور مح قليل اه خابني وعز يزي (فرع) للاب والجد استخدام
 محجورهما فيما لا يقابل بأجرة ولا يضر بأنه على ذلك وأغارته لذلك وخدمته من متعلم منه ما ينفعه دينيا
 ودنيا وان قوبل بأجرة ويحت ان علم رضا الولي كاذنه وان للولي ايجاره بنفقته وهو متجسه ان علم أن
 له فيه مصلحة لكون نفقته أكثر من أجرته عادة حج وقضية قوله فيما لا يقابل بأجرة أنه لو استخدمه
 فيما يقابل بأجرة لزمته وان لم يكرهه لكنه بولاية عليه اذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة
 الاجرة اللازمة له برئت ذمته لان محل وجوب نفقته عليه اذ لم يكن له مال أو كسب ينفق عليه منه
 وهذا بوجوب الاجرة له صار له مال أما الاخوة اذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الاجرة عليهم
 للصغار منهم اذا استخدموهم ولا تسقط عنهم بالاتفاق عليهم لانهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلفا
 في الاستخدام وعدمه صدق منكره لان الاصل عدمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن يرفع
 الامر الى الحاكم ويستأجر اخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الاجرة عليهم فيأ

هو أعم من تعبيره بدوره
 (بطين وآجر) أي طوب
 محرق لا يجس بدل الطين
 لكثرة مؤنته ولا بديل
 الاجر لقله بقاءه وشرط ابن
 الصباغ في بناءه العقار أن
 يساوي ما صرف عليه
 (ولا يبيعه) أي عقاره اذ
 لاحظ له فيه ومثله آنية
 الفنية كافي الكفاية عن
 البند ينجي (الا الحاجة)
 كنفقة وكسوة بان لم تغلته
 غلته بها (أو غبطة ظاهرة)
 بان يرغب فيه بأكثر من
 ثمن مثله وهو يجد مثله
 ببعض ذلك الثمن أو خيرا
 منه بكلام قال ابن الرفعة وما
 عدا العقار وآنية الفنية
 أي ماعد امال التجارة
 لا يباع أيضا الا الحاجة أو
 غبطة لكن يجوز الحاجة
 (بسيرة ور مح قليل لا تق)

بذلك ومثل ذلك في عدم براءة الاخ مثلا ما لو كان لاختونه جاكية مثلا واخذ ما يتحصل منها صرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع الى حاكم الى آخر ما تقدم ع ش على م ر (قوله بخلافهما) أي العقار وآنية القنية (قوله ويرى كماله) وكذا بدنه قال شيخنا م ر وجوب بافورا فيهما وقال شيخنا جواز اذا لم يعتقد وجوبها بأن كانا حنفين وفيه نظر اذا لازكاة عندهما فهي عندهما حرام فيحمل كلام شيخنا الرمي الى المذكور على ما اذا كانا شافعيين فان كان أحدهما شافعيًا جاز للولي الاخراج وعليه حل كلام الشيخين وقال بعضهم يجب عليه فيهما قال شيخنا والاولى للولي مطلقا رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج أو عدمه حتى لا يطالبه المولى عاياه بعد كماله واذا لم يخرجها أخبره بها بعد كماله قل (قوله ويرى كماله) أي وبدنه ان كان مذهبه لزومه أو افاق مذهب المولى عاياه أم لا لانه قائم مقامه فان لم يكن ذلك مذهبه فالاحتياط كما أفق به القفال أن يحسب زكاته حتى يبلغ فيخبره بها أو يرفع الامر لقاض يرى وجوبها يلزمه به التلاي يرتفع بعد بلوغه لحنفي بغيره اياها اه حج وع ش وقضية التعبير بالاحتياط جواز الاخراج حاله وفيه نظر فانه كيف يضع ماله فيما لا يرى وجوبه عليه فاعل المراد بالاحتياط وجوب ذلك حفظ المال الولي عليه ع ش على م ر (قوله ويرى كماله) أي على ما يليق بحال الولد وان خالف حاله لا يبه حرًا ولم يلبس شو برى (قوله فان ادعى بعد كماله بيعا الخ) محل هذا في غير أموال التجار ذك كل ما يعسر الاشهاد عليه أما فيهما فاذا ظهر كماله الزر كشي قبول قولهما لعسر الاشهاد عليهما فيهما م شرح م ر (قوله فهو أولى من قوله بعد بلوغه) أي لشموله السفيه والمجنون (قوله أو أخذنا بشفعة) بأن ادعى أن الولي ترك الاخذ مع أن المصلحة فيه قل (قوله بلامصلحة) أي ولا يفتنه شرح م ر (قوله لانهم اغبر منهمين) أي لو فور شفقتهم او مثلهما الام الوصية وأصولها الاوصياء وان توقفت ولا يهتم على حاكم أخذ من العلة قل (قوله بخلاف الوصي والامين) واذا باع الوصي أو الامين العقار لا يصح حكم القاضي بذلك حتى يثبت عنده انه على وفق المصلحة بخلاف بيع الاب والجد قل (قوله ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي) أي فان كان الولي الذي اشترى منه وصيا أو قما للقاضي حائفا المدعى الذي كان صبيا وان كان الذي اشترى منه أب أو جدا حائفا المشتري ومثل المشتري من الولي المشتري من المشتري وهكذا من كل من وضع يده كافي من المشتري وحل (قوله أما القاضي الخ) المعقد انه كالوصي فيقبل قول الوصي يمينه حل وشرح م ر والله اعلم

بخلافهما (ويرى كماله ويؤونه بمعروف) حائفا فيهما وتعبيري بالمؤنة أعم من تعبيري بالانفاق (فان ادعى بعد كماله) ببلاغ ورشد فهو أولى من قوله بعد بلوغه (بيعا) أو أخذنا بشفعة (بلامصلحة على وصي أو أمين) للقاضي (حلف) أي المدعى (أو ادعى ذلك على أب أو أيبه حلفا) فالمدعى قولهما لانهما غير متهمين بخلاف الوصي والامين ودعواه على المشتري من الولي كهي على الولي أما القاضي فيقبل قوله بلامصلحة ولو بعد عزله كما اعتمد السبكي آخر لأنه عند تصرفه نائب الشرع

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة البجيرمي على شرح التمهيد ﴾

صفحة	
٢	كتاب الزكاة
٣	باب زكاة الماشية
١٨	باب زكاة الثابت
٢٧	باب زكاة النقد
٣٤	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٤٢	باب زكاة الفطر
٥٢	باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه
٥٦	باب أداء زكاة المال
٥٩	باب نهج زكاة
٦٣	كتاب الصوم
٦٧	فصل في أركان الصوم
٧٩	فصل في وجوب صوم رمضان
٨١	فصل في فدية فوت الصوم الواجب
٨٧	باب صوم التطوع
٩١	كتاب الاعتكاف
٩٧	فصل في الاعتكاف المنذور
١٠١	كتاب الحج
١٠٨	باب المواقيت
١١٣	باب الاحرام
١١٩	باب صفة النسك
١٢١	فصل فيما يطلب في الطواف الحج
١٢٨	فصل في الوقوف بعرفة
١٣٦	فصل في المبيت بمزدلفة
١٣٤	فصل في المبيت بمنى ليالي أيام التشريق
١٤١	فصل في أركان الحج
١٤٦	باب ما حرم بالاحرام
١٦١	باب الاحصار والقوات
١٦٤	كتاب البيع
١٨٨	باب الربا
٢٠٤	باب فيما نهى عنه من البيوع وغيرها
٢١٧	فصل فيما نهى عنه من البيوع نهياً لا يقتضي بطلانها وما يذکر معها
٢٢٥	فصل في تفریغ الصفقة وتعددتها

محمية

- ٢٣١ باب الخيار
 ٢٣٧ فصل في خيار الشرط
 ٢٤٤ فصل في خيار العيب وما يذكر معه
 ٢٦٧ باب في حكم المبيع ونحوه قبل القبض وبعده الخ
 ٢٨٢ باب للتولية والائتمار والمراحم والمخاطة
 ٢٨٩ باب بيع الاصول والثمار
 ٣٠٤ فصل في بيان بيع الثمر والزرع
 ٣١٢ باب الاختلاف في كيفية العقد
 ٣١٩ باب في معاملة الرقيق
 ٣٢٤ كتاب السلم
 ٣٤٥ فصل في بيان أداء غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه
 ٣٤٨ فصل في القرض
 ٣٥٦ كتاب الرهن
 ٣٧٧ فصل فيما يترتب على لزوم الرهن
 ٣٩٥ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به
 ٤٠٠ فصل في تعاق الدين بالتركة
 ٤٠٣ كتاب التفليس
 ٤٠٩ فصل فيما يفعل في مال المحجور عليه بالفلس
 ٤١٩ فصل في رجوع الماعل للفلس
 ٤٣٠ باب الحجر
 ٤٤١ فصل فيمن يلي الصبي

﴿ تمت ﴾

